

فتح القريب المجيب

في شرح كتاب مذي الحبيب من ثواب

مؤلفي الحديث

نظم شيخنا العلامة التحرير الفهامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبي الولوي البوزني المناسي

(المتوفى ١٤١٣ هـ) رحمه الله تعالى

محمد ابن الشيخ علي بن آدم

ابن موسى الإتيوبي الولوي

خوادم العلم بمكة المكرمة

عنا الله عنه وعن والديه آمين

الجزء الثاني

مؤسسة الكتب الثقافية

مكتبة محمد بن حمير

6384

فتح القريب المحيَّب

في شرح كتاب مَدِيَّ الحَبِيبِ مِنْ يُوَالِي

مُنِيَّ اللَّيْلِ

نظم شيخنا

العلامة النحرير الفهامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن

الأتوبي الوَلَوِيَّ البُورَنِيَّ المُنَاسِيَّ

المتوفى سنة (١٤١٣هـ)

رحمه الله تعالى

لؤلفه الفقير إلى مولاه الغني القدير

محمد ابن الشيخ علي بن آدم

ابن موسى الأتوبي الوَلَوِيَّ

خُوَيْدَمُ الْعِلْمِ بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ

عفا الله تعالى عنه وعن والديه آمين.

الجزء الثاني

مكتبة مطعِب بن عمير الإسلامية

مؤسسة الكتب الثقافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتح القريب المحيَّب

في شرح كتاب مَدِيَّ الحَبِيْب مِنْ يُوَالِي

مُنِيَّ اللَّيْبِ

نظم شيخنا

العلامة النحرير الفهامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن

الإتيوبي الوثوي البورني المتاسي

المتوفى سنة (١٤١٣هـ)

رحمه الله تعالى

لؤلؤه الفقير إلى مولاه الغني القدير

محمد ابن الشيخ علي بن آدم

ابن موسى الإتيوبي الوثوي

خوידم العلم بمكة المكرمة

عفا الله تعالى عنه وعن والديه آمين.

الجزء الثاني

مكتبة مطهَّب بن عمير الإسلامية

مؤسسة الكُتُب الثَّغَاثِيَّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الْجُمْلُ الَّتِي لَا مَحْلَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ)

أي هذا مبحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

- ٩٤٠- (وَالْجُمْلُ الَّتِي أَتَتْ بِلَا مَحْلٍ سَبْعُ فَأُولَاهُنَّ يَا مَنْ قَدْ عَقَلَ
٩٤١- ذَاتُ ابْتِدَاءٍ سَمَّيْنَاهَا مُسْتَأْنَفَةً وَأَشْتَمَلَتْ نَوْعَيْنِ عِنْدَ الْمَعْرِفَةِ
٩٤٢- ذَاتُ افْتِتَاحٍ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ تَلِي الَّتِي عَمَّا مَضَتْ تَنْحَسِمُ)
- (وَالْجُمْلُ الَّتِي أَتَتْ بِلَا مَحْلٍ سَبْعُ) أي سبع جمل، وإنما بدأ بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل (فَأُولَاهُنَّ) مبتدأ خبره «ذات إلخ»، وقوله: (يَا مَنْ قَدْ عَقَلَ) أي من يريد تفهم مسائل هذا الباب (ذَاتُ ابْتِدَاءٍ، سَمَّيْنَاهَا مُسْتَأْنَفَةً) أي جملة مستقلة، لا تعلق لها بما سبق (وَأَشْتَمَلَتْ نَوْعَيْنِ عِنْدَ الْمَعْرِفَةِ) أي عند ذي المعرفة، وهو العالم بحقائق هذا الفن، أو المراد عند التعريف بها (ذَاتُ افْتِتَاحٍ) أي صاحبة افتتاح، يفتتح بها النطق (نَحْوُ) قولك ابتداء (زَيْدٌ قَائِمٌ) وهذه تسمى مستأنفة استئنافاً تاماً (تَلِي) أي تتبع هذه الجملة (الَّتِي عَمَّا مَضَتْ) أي عن الجملة السابقة عليها (تَنْحَسِمُ) أي تنقطع، يعني أنه وإن تقدمتها جملة أخرى، إلا أنها لا تعلق لها بها، تعلقاً صناعياً، ياتباع، أو إخبار، أو حالية، سواء كان هناك انقطاع في المعنى، أو في اللفظ فقط، فلا يضر الارتباط في المعنى بغير ذلك، فيدخل في ذلك جملة ﴿ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: الآية ١٣] من قوله تعالى: ﴿كَمَاءٍ ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: الآية ١٣].

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، سبع:

[الاولى]: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

(أحدهما): الجملة المفتتحة بها النطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل المفتتحة بها السور.

(والثاني): الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو «مات فلان رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِن مَّا ذُكِّرًا * إِنَّا مَكْنَأُ لَوْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣-٨٤]، ومنه جملة العامل الملغى

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع
مؤسسة الكتب الثقافية
ومكتبة مطعب بن عمير
للطباعة والنشر والتوزيع
فقط

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م



مؤسسة الكتب الثقافية

مكتبة مطعب بن عمير الإسلامية

أثيوبيا - أديس أبابا

جوال: ٠٠٢٥١٩٢٠٤٩٦٦

فاكس: ٠٠٢٥١١٧٥١٠٧٨

٠٠٢٥١١٧٥٧١٨

الصناعات. بناتية الاتحاد الوطني. الطابق السابع. شقة ٧٨

هاتف المكتب: ٠٠٩٦١١/٧٣٩٢٥٨/٧٣٩٢٥٠

خليوي - جوال: ٠٠٩٦١٣/٨١٠٥٦١

أونيسكو - بيروت: ١١٠٨٢٠١٠

رقم العلية البريدية: ١١٤/٥١١٥

بيروت - لبنان

لتأخره، نحو «زيد قائم أظن»، فأما العامل الملغى لتوسطه نحو «زيد أظن قائم»، فجملته أيضًا لا محل لها، إلا أنها من باب جُمْلُ الاعتراض.

ويخص البيانون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿[الذاريات: ٢٤-٢٥]، فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر، تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى، فلم تُعْطِفَ عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٥]، جملتان، حُذِفَ خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْتُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِئُونَ ﴿[الحجر: ٥١-٥٢]، وقد استؤنفت جملتنا القول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: الآية ٦٩].

ومن الاستئناف البياني أيضًا قوله [من الكامل]:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجِلِي
فإن قوله: «صدقوا» جواب لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟، ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ فيمن فتح باء ﴿يُسَبِّحُ﴾.

تنبيهات:

الأول من الاستئناف ما قد يَحْفَى، وله أمثلة كثيرة:

[أحدها]: ﴿يَسْمَعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ * لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمًا لَآلِغًا ﴿[الصافات: ٧-٨]، فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لـ ﴿كُلِّ شَيْطَانٍ﴾ [الحجر: الآية ١٧]، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافًا بيانيًا؛ لفساد المعنى أيضًا، وقيل: يحتمل أن الأصل لئلا يسمعوا، ثم حذفت اللام، كما في «جئتك أن تكرمني»، ثم حذفت «أن»، فارتفع الفعل، كما في قوله [من الطويل]:

* أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى *

فيمن رفع «أحضر»، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

[فإن قلت]: اجعلها حالًا مقدرة، أي وحفظًا من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه، أي بعد الحفظ.

[قلت]: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور به، في قولك: «مررت برجل معه صقر صائدًا به غداً»، أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرُونَ عدم السماع ولا يريدونه.

[الثاني]: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُوكَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: الآية ٧٦] بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: الآية ٧٦]، فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه مخفي بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم.

[الثالث]: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [نوس: الآية ٦٥] بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ [نوس: الآية ٦٥]، وهي كالتالي قبلها، وفي «جمال القراء» للسخاوي^(١) أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب^(٢).

[الرابع]: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ١٩]؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بعد، فيقرروا برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: الآية ٢٠] الآية.

[الخامس]: زعم أبو حاتم^(٣) أن من ذلك قوله تعالى: ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: الآية ٧١]، فقال:

(١) «جمال القراء»، وكمال الإقراء» لعلم الدين السخاوي علي بن محمد في القراءات والتجويد، والناسخ والمنسوخ، والوقف والابتداء، توفي السخاوي سنة (٦٤٣هـ).

(٢) قوله: «ليس في جميع القرآن وقف واجب» أي سواء كان له سبب أو لا، وأجيب بأن المراد واجب صناعي، والمنفي الوجوب الشرعي. «دسوقي» ٤٠١/٢.

(٣) هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي العروضي، نزيل البصرة وعالمها، قرأ كتاب سيبويه=

الوقف على ﴿ذُلُّوا﴾ [البقرة: الآية ٧١] جيد، ثم يتدنى ﴿ثِيرُ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ٧١] على الاستئناف، ورده أبو البقاء بأن ﴿وَلَا﴾ [البقرة: الآية ٣٥] إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويرد اعتراضه الأول صحة «مررت برجل يصلي ولا يلتفت»، والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في ﴿ذُلُّوا﴾ [البقرة: الآية ٧١] إذ لا يقال: «مررت برجل لا شاعر» حتى تقول: «ولا كاتب»، لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْقَى الْغُرَّتْ﴾ [البقرة: الآية ٧١]؛ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

التبیه الثاني:

قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، وهو نوعان:

(أحدهما): ما إذا حُمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً، نحو «زيد» من قولك: «نعم الرجل زيد»^(١).

(والثاني): ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامة، وذلك كثير جداً، نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] و﴿قَدْ بَدَتِ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] صفتين، أي بطانة غير مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم، ومنع الواحدي هذا

= على الأعمش مرتين، وكان كثير الرواية عن أبي زيد، وأبي غبيدة، والأصمعي، وكان إماماً في القراءات، وإخراج المَقَامَاتِ، توفي بالبصرة في رجب وقيل: في المحرم سنة (٢٥٥هـ)، وكان جماعاً للكتب، بيعت كتبه بعد وفاته بأربعة عشر ألف دينار، وكتابه في القراءات يفتخر به أهل البصرة. ذكره الدماميني، انظر «حاشية الأمير» ٤٧/٢.

(١) أي لأن «زيد» إن جعلته مبتدأ وما قبله خبراً كان غير مستأنف، وإن جعلته خبراً لمحذوف، أي هو زيد كان مستأنفاً. أفاده الدسوقي ج ٢ ص ٤٠٢.

الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: «لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك»، والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف، وإن كانت جملة، كما في الخبر، نحو ﴿الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤)﴾ [الرحمن: ٤-١]، وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ﴿مِن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] على ﴿بِطَانَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]؟ وأجاب بأن محط النهي، هو ﴿مِن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، لا ﴿بِطَانَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، فلذلك قُدِّم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُرًا﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣] بعد قوله تعالى: ﴿وَنَقَطَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٣]، وإنما هي في «سورة المؤمنين»، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلا^(١) لخصاً من تفسيره إعراباً.

التبیه الثالث:

من الجمَل ما جرى فيه خلاف، أمستأنف هو أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إن قام زيد أقوم»، وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل «أقوم إن قام زيد»، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً.

وينبني على هذا مسألتان:

إحدهما: أنه هل يجوز «زيداً إن أتاني أكرمه» بنصب «زيداً»، فسيبويه يجيزه، كما يجيز «زيداً أكرمه إن أتاني»، والقياس أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا، فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف

(١) الرجلان هما: إبراهيم بن محمد السفاقسي المتوفى سنة (٧٤٢هـ) وأحمد بن يوسف السمين الحلبي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ).

على محل الفاء المقدرة وما بعدها^(١).

الثاني^(٢): «مذ» و«منذ» وما بعدهما في نحو «ما رأيته مذ يومان»، فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال، تقديره عند من قدر «مذ» مبتدأ ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبراً ما بينك وبين لقائه؟.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء، «ليس»، و«لا يكون»، و«خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد، وجوّز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور، فإن قلت: «جاءني رجال ليسوا زيّداً»، فالجملة صفة، قال ابن هشام: ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيّداً» على الحال.

الرابع: الجملة بعد «حتى» الابتدائية، كقوله [من الطويل]:

* حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ *

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج، وابن درستويه، أنها في موضع جر بـ«حتى»، وقد تقدم. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجملة الأولى من الجُمْل السبع التي لا محلّ لها من الإعراب، شرع يبيّن الثانية، فقال:

٩٤٣- (ثَانِيَةُ الْجُمْلِ قُلْ مُعْتَرِضَةٌ مِنْ بَيْنِ شَيْئَيْنِ فَهَآكَ غَرَضُهُ

٩٤٤- تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ أَوْ تَسْدِيدُهُ تَحْسِينُهُ كَذَا لِمَنْ يَزِيدُ

٩٤٥- فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَتَتْ مِنْ بَيْنِ مَرْفُوعٍ وَفِعْلِهِ ثَبَتَ

(ثَانِيَةُ الْجُمْلِ) أي من الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب (قُلْ: مُعْتَرِضَةٌ مِنْ بَيْنِ شَيْئَيْنِ)

«من» زائدة على مذهب الأخفش في زيادتها في الإثبات، أي الجملة الثانية هي المعترضة بين

(١) فيه تسمّح حيث جعل المحلّ للجملة والفاء، وأدخل الفاء في المحلّ مع أن المحلّ إنما هو للجملة التي بعدها فقط، كما يدخلون حرف الجرّ مع المجرور، مع أن المحلّ للمجرور فقط. «دسوقي» ٤٠٥/٢.

(٢) أي من أمثلة الجمل التي اُخْتِلِفَ في استئنافها.

شَيْئَيْنِ متلازمين (فَهَآكَ غَرَضُهُ) أي خذ فائدة الاعتراض، وذكر الضمير باعتبار المذكور (تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ) أي الذي اعترضت في أثناءه، وقوله: (أَوْ تَسْدِيدُهُ) «أو» بمعنى الواو، أي وتسديد الكلام، أي تقويته، فهو مؤكّد لما قبله (تَحْسِينُهُ كَذَا) أي كذلك تحسين الكلام، فهي لمجرد تزيين اللفظ، فلا تفيد تقوية، وتوكيداً للكلام، وقوله: (لِمَنْ يَزِيدُ) أي لمن يريد الزيادة في فائدة الاعتراض (فَفِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَتَتْ) الفاء فاء الفصيحة، أي إذا عرفت الجملة المعترضة، وفائدتها، وأردت بيان مواضعها، فأقول لك: إنها تأتي في مواضع كثيرة، منها ما أشار إليه بقوله: (مِنْ بَيْنِ مَرْفُوعٍ وَفِعْلِهِ ثَبَتَ) أي إنه ثبت الاعتراض بها بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبْعُ الظَّاعِنِينَ^(١) وَلَمْ تَغْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ
وَيُرَوَى بنصب «ربّع» على أنه مفعول أول، و«شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه.

وقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافَ وَلَا غَزْلَ

وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِي - بِمَا لَأَقْتُ لِبُورُنْ بَنِي زِيَادٍ
على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن «يأتي» و«تنمي» تنازعا «ما»، فأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض، ولا زيادة، ولكن المعنى على الأول أوجه؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.

ثم أشار إلى الثاني، فقال:

وَبَيْنَ مَفْعُولٍ وَفِعْلِهِ بَدَا
(وَبَيْنَ مَفْعُولٍ وَفِعْلِهِ بَدَا) أي ظهر الاعتراض بين الفعل ومفعوله، كقوله [من الرجز]:

(١) قوله: «أظنّ» هذه هي الجملة المعترضة بين الفعل والفاعل، أفادت التقوية.

وَبَدَّلَتْ - وَالْدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(١)
وأشار إلى الثالث بقوله:

٩٤٦- (.....) وَمُبْتَدَأًا وَخَبَرًا قَدْ وَرَدًا
(وَمُبْتَدَأًا وَخَبَرًا قَدْ وَرَدًا) بألف الإطلاق، أي أتى الاعتراض بين المبتدأ وخبره، كقوله [من الطويل]:

وَفِيهِمْ - وَالْأَيَّامُ يَعْتُرُونَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ^(٢)
ومنه الاعتراض بجملة الفعل المفعلى في نحو «زيد أظن قائم»، وجملة الاختصاص في نحو قوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(٣)، وقول الشاعر [من الرجز]:

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقٍ نَمِشِي عَلَى النَّمَارِقِ

تنبيه:

أما الاعتراض بـ «كان» الزائدة في نحو قوله: «أَوْنَبِيَّ كَانَ مُوسَى؟» فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة، فلا تعدّ من قبيل جمل الاعتراض، فتنبّه. والله تعالى أعلم.
وأشار إلى الرابع بقوله:

وَبَيْنَ مَنْشُوحَيْنِ جَا وَكَثُرَا

(١) نائب فاعل «بدلت» ضمير يعود على الريح، وقوله: «هيفًا» أي ريحًا حارة محرقة، وهي ريح تأتي من قبل اليمن حارة لا تمر على شيء إلا يئسته، وتسمى بالنكباء، و«الدبور» هي بالفتح هي ما تهب من ناحية المغرب، و«الصبا» هي ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار، و«الشمال» هي الريح التي تأتي من ناحية القطب، ومحل الشاهد قوله: «والدهر ذو تبدل» اعترض به بين «بدلت» وبين «هيفًا إلخ».

(٢) «يعثرون» من باب نصر، وضرب، وعلم، وكرم، و«النوادر» جمع نادبة، وهي التي تعدد محاسن الميت، و«النوائح» جمع نائحة.

(٣) أخرجه الشيخان بلفظ: «لا نورث ما تركنا صدقة»، ولأحمد في «مسنده» ٤٦٣/٢ بلفظ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث...» الحديث.

(وَبَيْنَ مَنْشُوحَيْنِ جَا وَكَثُرَا) أي جاء الاعتراض بالجملة بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو المنسوخ، وذلك كثير، كقوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا
وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعل»، وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول: لعلي، وكقوله [من الطويل]:

لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ
وقوله [من الرجز]:

يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ - هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ
إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري؛ لتكون الجملة نفس المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف، أي موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها هاهنا؛ إذ المعنى ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علّق عنه بالاستفهام^(١)، وقول الحماسي [من السريع]:

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلْغَتَهَا - قَدْ أَخْرَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ
وقول ابن هرمة [من المنسرح]:

إِنَّ سُلَيْمَى - وَاللَّهُ يَكَلِّفُهَا - ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَزُورُهَا
وقول رؤبة [من الرجز]:

إِنِّي - وَأَشْطَارِ سَطِيرُونَ سَطْرًا - لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا
وقول كثير [من الطويل]:

وَإِنِّي - وَتَهْيَامِي بِعَزَّةٍ بَعْدَمَا - تَحْلِيْتُ بِمَا بَيْنَنَا وَتَحَلَّتْ -
لَكَامُرْتَجِي ظِلَّ الْعَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتْ

(١) أي فهو من باب الاعتراض بين الفاعل، أي المصدر ومعموله.

قال أبو علي: «تهيامي بعزة» جملة معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: «إني وحبك لضنين بك»، فتكون الباء متعلقة بالتهيام، لا بخبر محذوف.

وأشار إلى الخامس بقوله:

٩٤٧- (.....) وَالشَّرْطُ وَالْجَوَابُ خَامِسًا يُرَى

(وَالشَّرْطُ وَالْجَوَابُ خَامِسًا يُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أن الخامس أن تكون معترضة بين الشرط وجوابه، نحو قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [التحل: الآية ١٠١] الآية، ونحو قوله ﷺ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤] الآية، ونحو قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ [النساء: الآية ١٣٥] الآية، قاله جماعة، منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: الآية ١٣٥]، ولا يرد ذلك ثنية الضمير كما توهموا؛ لأن «أو» هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبيدي^(١)، وهو الحق، أما قول ابن عصفور: إن ثنية الضمير في الآية شاذة، فباطل، كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في قوله ﷺ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] الآية، وفي ذلك ثلاثة أوجه: [أحدها]: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران: معنوي، وهو أن إرضاء الله - سبحانه وتعالى - إرضاء لرسوله ﷺ، وبالعكس قوله ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهَ﴾ [الفتح: الآية ١٠] الآية، ولفظي، وهو تقديم إفراد «أحق»، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من «أل» والإضافة واجب الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: الآية ٨] الآية، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٢٤] إلى قوله: ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٢٤].

[والثاني]: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عن اسم الله - سبحانه وتعالى -، وحذف مثله خبراً عن اسمه ﷺ،

(١) بضم الهمزة، وتشديد الموحدة، بعدها مهملة: بلدة بالأندلس، أفاده في «القاموس».

أو بالعكس.

[والثالث]: أن ﴿أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما.

والى السادس أشار بقوله:

٩٤٨- (وَسَادِسٌ بَيْنَ الْجَوَابِ وَالْقَسَمِ)

(وَسَادِسٌ بَيْنَ الْجَوَابِ وَالْقَسَمِ) أي أن السادس من مواضع جملة الاعتراض، أن تقع بين القسم وجوابه، كقوله [من الطويل]:

لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ - لَقَدْ نَطَقْتُ بِظُلَا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ^(١)
وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤-٨٥] الأصل أقسم بالحق لأملأن، وأقول الحق، فانتصب «الحق» الأول بعد إسقاط الخافض بـ «أقسم» محذوفاً، و«الحق» الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق»، وقُدِّم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي، والحق أقوله، وجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً، كقولك: «والله والله لأفعلن»، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول: والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها، على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب. انتهى.

وقرئ برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي، أو فالحق مني، أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِدُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: الآية ٧٥] الآيات.

ثم أشار إلى الموضع السابع بقوله:

(.....) وَالْوَصْفُ وَالْمَوْصُوفُ فِي آيِ أَلْتَمِ

(١) قوله: «بُظُلَا» بضم فسكون: الباطل، و«الأقارِع» جمع أقرع، أو «قرع» مصغراً. انظر «شرح

(وَالْوَضْفِ وَالْمَوْصُوفِ) أي وبين الصفة وموصوفها (في أي) جمع آية، أي في آيات كثيرة من القرآن الكريم (أَلَمْ) بتشديد الميم، من الإمام، أي نزل الاعتراض بالجملة، يعني أن من الجمل المعترضة ما تقع بين الموصوف وصفته، كالأية المذكورة، فإن فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف، وهو ﴿لَقَسْمٌ﴾ وصفته، وهو ﴿عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: الآية ٧٦] بجملة ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٧٦]، واعتراضاً بين ﴿أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ [الواقعة: الآية ٧٥] وجوابه وهو ﴿إِنَّهُ لَقَرَّءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: الآية ٧٧] بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية: ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٧٦]؛ لأن ﴿وَإِنَّهُ لَقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: الآية ٧٦] توكيد لا اعتراض، فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدّ جملة الاعتراض^(١).

وأشار إلى الثامن بقوله:

٩٤٩- (وَبَيْنَ مَوْصُولٍ أَتَى وَصَلَتِهِ)

(وَبَيْنَ مَوْصُولٍ أَتَى وَصَلَتِهِ) أي أتى الاعتراض بالجملة بين الموصول وصلته، كقوله [من الكامل]:

ذَاكَ الَّذِي - وَأَيْبِكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْمَعُ ثُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ
ويحتمله قوله: وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً... البيت.

وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها»، وتقدر خبر «لعلّ» محذوفاً، أي لعلي أفعل ذلك.

ثم أشار إلى التاسع بقوله:

(.....) (وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَةِ بِثَبَّتِهِ)

(وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَةِ) بالهاء الساكنة للوزن، وقوله: (بِثَبَّتِهِ) بفتح الحاء، أي بحجته، يعني أنه ثبت

بحجته من كلام العرب.

وحاصل المعنى أن الاعتراض بالجملة يقع بين أجزاء الصلة، نحو قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا

(١) قد سبق أن الاعتراضية هي الجملة الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد، أو للتحسين.

السَّيِّئَاتِ جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: الآية ٢٧] الآيات، فإن جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفة على ﴿كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [يونس: الآية ٢٧]، فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض ثين به قدّر جزائهم، وجملة ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ﴾ [يونس: الآية ٢٧] خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿تَرْهَقُهُمْ﴾ لم يؤت به لتعريف الذين، فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يُصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتمتعين؛ لجواز أن يكون الخبر قوله: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: الآية ٢٧]، فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي، كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿كَانَمَا أَغْشَيْتَ﴾ [يونس: الآية ٢٧]، فالاعتراض بثلاث جمل، أو ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾، فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل - وهو الأظهر - أن ﴿الَّذِينَ﴾ ليس مبتدأ، بل معطوف على ﴿الَّذِينَ﴾ الأولى، أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصاص: الآية ٨٤]، وفي اللفظ قولهم: «في الدار زيد، والحجرة عمرو»، وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحققين، ومما يُرجّح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: الآية ٢٧] متعلقة بالجزاء، فإذا كان ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ﴾ [يونس: الآية ٢٧] مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو لهم، قاله الحوفي، قال ابن هشام: وهو أحسن؛ لإغناؤه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها، وهو ﴿الَّذِينَ﴾، وعلى ما اخترناه يكون ﴿جَزَاءً﴾ عطفًا على ﴿الْحُسْنَى﴾ فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن، وابن كيسان: إن ﴿يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: الآية ٢٧] هو الخبر، وأن الباء زيدت في الخبر، كما زيدت في المبتدأ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: الآية ٤٠].

ثم أشار إلى العاشر بقوله:

٩٥٠- فِي الْمُتَضَايِفِينَ جَا بِالْقَسَمِ)

(فِي الْمُتَضَايِفِينَ جَا بِالْقَسَمِ) وفي نسخة: «في القسم»، يعني أن الاعتراض بالجملة أتى بين

المتضايقين، كقولهم: «هذا غلام - والله - زيد»، و«لا أخا - فاعلم - لزيد»، وقيل: الأخ هو الاسم، والظرف الخبر، وإن الأخ حيثئذ جاء على لغة القصر، كقوله: «مكررة أخاك لا بطل»، فهو كقولهم: «لا عصا لك».

وأشار إلى الحادي عشر بقوله:

(.....) (وَالْجَارِ وَالتَّجَرُّورِ أَيْضًا فَاغْلَمِ)
(وَالْجَارِ) بتخفيف الراء للوزن (والتَّجَرُّورِ أَيْضًا فَاغْلَمِ) يعني أن من الاعتراض بالجملة أن تقع بين الجار والمجرور، كقوله: «اشتريته بـ - أرى - ألف درهم».

وأشار إلى الثاني عشر بقوله:

٩٥١- (وَالْحَرْفِ نَاسِخًا وَمَا لَدَيْهِ حَلٌّ)
(وَالْحَرْفِ) حال كونه (نَاسِخًا وَمَا) موصولة، أي الذي (لَدَيْهِ) متعلق بـ(حَلٌّ) أي نزل، يعني أن من الاعتراض بالجملة أيضا أن تقع بين الحرف الناسخ وما دخل عليه، كقوله [من الوافر]:
كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَزْلٌ كَمِيلٌ - أَثَانِيَّتُهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ^(١)
كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية، تقدّمت على صاحبها، وهو اسم «كَأَنَّ»، على حدّ الحال في قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْغُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

تنبيه:

تجاوز الناظم رحمه الله الثالث عشر هنا سهواً، وهو الاعتراض بين الحرف وتوكيده، كقوله [من الرجز]:

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

(١) قوله: «الأثافي» جمع أثفية بالضم: هي الأحجار التي تُنصب عليها القدر، وقوله: «مثول» جمع مائل، هي المنتصبة.

وقلت في هذا النوع مكملًا لما نقص:

وَبَيْنَ حَرْفٍ وَمُؤَكِّدٍ أَتَى بَيْتٌ «وَهَلْ يَنْفَعُ» فِيهِ ثَابِتًا
ثم أشار إلى الرابع عشر بقوله:

(.....) (وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ وَفَعْلِهِ دَخَلَ)
(وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ وَفَعْلِهِ دَخَلَ) أي دخل الاعتراض بالجملة بين حرف التنفيس والفعل، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَذْرِي - وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي - أَقَوْمَ آلِ حِضْنٍ أَمْ نِسَاءَ
وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن «سوف» وما بعدها اعتراض بين «أذري» وجملة الاستفهام.

ثم أشار إلى الخامس عشر بقوله:

٩٥٢- (وَبَيْنَ قَدْ وَفَعْلِهِ قَدْ ظَهَرَ)
(وَبَيْنَ «قَدْ» وَفَعْلِهِ قَدْ ظَهَرَ) بألف الإطلاق، أي ظهر الاعتراض بالجملة بين «قد» والفعل، كقوله [من الطويل]:

..... أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتُ عَشْوَةً^(١)

ثم أشار إلى السادس عشر بقوله:

(.....) (وَحَرْفِ نَفْيٍ ثُمَّ مَنَفِيٍّ يُرَى)
(وَحَرْفِ نَفْيٍ ثُمَّ مَنَفِيٍّ يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يرى الاعتراض بالجملة بين حرف النفي ومنفيه، كقوله [من المنسرح]:

وَلَا - أَرَاهَا - تَزَالُ ظَالِمَةً تُحَدِّثُ لِي نَكْبَةً وَتَنَكُّوْهَا
وقوله [من الطويل]:

(١) «العشوة»: ركوب الأمر على غير بيان، فمعنى «أوطأت عشوة»: أي أتيت أمرًا على غير بيان.

فَلَا . وَأَبِي دَهْمَاء^(١) . زَالَتْ غَزِيرَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّيْدِ قَادِحٌ

ثم أشار إلى السابع عشر بقوله:

٩٥٣. وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ اسْتَقْلَتَا بِالسَّبْعِ مَعَ عَشْرَةٍ عَدَا أَتَى

(وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ اسْتَقْلَتَا) بقطع الهمزة للوزن، أي أتى الاعتراض بالجملة بين جملتين مستقلتين، نحو قوله: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ [البقرة: ٢٢٢-٢٢٣] فَإِنْ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٣] تفسير لقوله تعالى: ﴿مَنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٢] أي إن المأثري الذي أكرم الله به هو مكان الحرث، ودلالة^(٢) على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل، لا مخض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُمْ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَلَدَيْكَ﴾ [لقمان: الآية ١٤] الآية، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: الآية ٣٦] الآية، فيمن قرأ بسكون تاء ﴿وضعت﴾؛ إذ الجملتان المصدرتان بـ ﴿إني﴾ من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَقَسَرُّ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: الآية ٧٦]. انتهى. وفي التنظير نظر؛ لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان، كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

وقوله: (بِالسَّبْعِ مَعَ عَشْرَةٍ عَدَا أَتَى) «عَدَا» منصوب على التمييز، يعني أن عدد مواضع الجمل الاعتراضية صارت سبعة عشر موضعًا، وقد عرفت أنه أسقط الثالث عشر سهوًا، فاستدركته، فلا تنس. والله تعالى وليّ التوفيق.

تنبيه:

قد يُعْتَرَضُ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَتَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ

(١) «أبو دهماء» والد فتاة تُدعى دهماء، أي أقسم بوالد دهماء.

(٢) بالرفع عطف على «تفسير»، أي وذو دلالة، أي أنه دالٌّ على ما ذكر. «الحاشية» ٥٠/٢.

يَشْتَرُونَ الصَّلَاةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ * وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا * مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ [النساء: ٤٤-٤٦] إن قدر ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: الآية ٤٦] بيانًا لـ «الذين أوتوا»، وتخصيصًا لهم، إذ كان اللفظ عامًا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بيانًا لأعدائكم، والمعتزض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ مرتين، وأما ﴿يَشْتَرُونَ﴾، و﴿يُرِيدُونَ﴾ فجملنا تفسير لمقدر؛ إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن عقلت ﴿مِنَ﴾ بـ ﴿نَصِيرًا﴾ مثل ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧]، أو بخبر محذوف على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي قوم يحرفون، كقولهم: «مِنَّا ظَنَنْ، وَمِنَّا أَقَامَ»، أي منا فريق، فلا اعتراض البتة، وقد مر أن الزمخشري أجاز في «سورة الأعراف» الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك، وزعم أبو علي أنه لا يُعْتَرَضُ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من الطويل]:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِّلَّهِ أَيْةٌ لِّنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ
إِنَّ «أَيْةً»، وهي مصدر «أَوَيْتُ» له: إِذَا رَجِمْتُهُ، وَرَفَقْتُ بِهِ لَا يَنْتَصِبُ بِ«أَوَيْتُ» محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم «لا»، أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين، أجازوا «لا طالع جبلًا» أجرؤة في ذلك مجزئ المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت»^(١)، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

قلت: فيترجح بهذا الحديث مذهب البغداديين، فتبصر. والله تعالى أعلم.

وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَتَسْلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ [النحل: ٤٣-٤٤]، ويقول زهير [من الوافر]:

(١) حديث متفق عليه.

لَعْمُوكَ وَالْخُطُوبُ مُغَيَّرَاتٌ وَفِي طُولِ الْمَعَاشِرَةِ الثَّقَالِي
لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي
قال ابن هشام: وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم، فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يُقدَّر للباء مُتَعَلِّقٌ محذوف، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئا، ولا يَعْمَلُ ما قبل «إلا» فيما بعدها، إلا إذا كان مستثنى، نحو «ما قام إلا زيد»، أو مستثنى منه، نحو «ما قام إلا زيدا أحدا»، أو تابعا له نحو «ما قام أحدا إلا زيدا فاضلا».

قلت: اعتراض ابن مالك عندي وجية، وما ذكره من تأويل الآية، فيه تكلف، وبينما زهير ظاهرا في الاعتراض بأكثر من جملة، ولذا لم يُجب عنه ابن هشام. والله تعالى أعلم بالصواب. ولما كانت الجملة الاعتراضية كثيرا ما تشبه بالحالية أشار إلى ما يميز بينهما، فقال:

٩٥٤. (وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمْلَةٍ حَالٍ أَتَى يُخَصِّرُ فِي أَرْبَعَةٍ

٩٥٥. فَهَذِهِ تَكُونُ غَيْرَ خَبَرٍ بِأَخْرِفِ التَّنْفِيسِ قَرْنَهَا دُرِي

٩٥٦. كَذَلِكَ بِإِلْفَاءِ أَتَتْ وَاقْتَرَنْتَ بِالْوَاوِ مَعَ مُضَارِعٍ هُنَا ثَبَتَ

(وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا) أي بين الجملة المعترضة، «والفرق» مبتدأ خبره «أتى» (وَبَيْنَ جُمْلَةٍ حَالٍ) أي جملة واقعة حالا (أَتَى) حال كونه (يُخَصِّرُ) بالبناء للمفعول (فِي أَرْبَعَةٍ) أي في أربعة أمور، أشار إلى أولها بقوله: (فَهَذِهِ) أي المعترضة (تَكُونُ غَيْرَ خَبَرٍ) أي تأتي أحيانا غير خبرية، كالأمرية، نحو «قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى» [البقرة: الآية ١٢٠]، بخلاف الحالية، فلا تكون إلا خبرية، وإلى الثاني بقوله: (بِأَخْرِفِ التَّنْفِيسِ قَرْنَهَا دُرِي) بالبناء للمفعول، أي علم، يعني أن هذه يجوز أن تصدر بحرف التنفيس، بخلاف الحالية، نحو «سوف إخال»، وإلى الثالث بقوله: (كَذَلِكَ بِإِلْفَاءِ أَتَتْ) أي يجوز اقتران هذه بالفاء بخلاف الحالية، نحو قوله: «فعلتم المرء ينفعه»، وإلى الرابع بقوله: (وَاقْتَرَنْتَ) أي الجملة المعترضة (بِالْوَاوِ مَعَ مُضَارِعٍ) أي مع تصديرها بمضارع (هُنَا) أي في هذا المحل، وهو محل الاعتراضية، وقوله: (ثَبَتَ) صفة لـ «مضارع»، أي مثبت، يعني أنه يجوز في

الجملة المعترضة أن تُقرن بالواو مع كونها مصدرة بالمضارع مثبت، كقوله: «وأخسبني أوجد ميتا»، بخلاف الحالية، فلا يجوز اقترانها بها، قال في «الخلاصة»:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَثَ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ
وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه كثيرا ما تشبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية، ويميزها منها أمور:

[أحدها]: أنها تكون غير خبرية، كالأمرية في قوله ﷺ: «وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ» الآية [آل عمران: ٧٣-٧٤]، كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» [آل عمران: الآية ٧٣] متعلق بـ «تُؤْمِنُوا» [آل عمران: الآية ٧٣]، وأن المعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم، وبأن ذلك الأحدهم يحتاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق، فيغلبونكم إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يُغَيِّرُ اعتقادهم، بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتا، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجة النهار، وتنقضونه آخره، إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامهم كان أغبط لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ «يُؤْتَى» [آل عمران: الآية ٧٣] من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكرامية أن يؤتى أحدهم دبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح؛ لوجهين:

[أحدهما]: أنه الموافق لقراءة ابن كثير «أَنْ يُؤْتَى» بهمزتين، أي لكرامية أن يؤتى قلتهم ذلك. [والثاني]: أن في الوجه الأول عَمَلٌ ما قبل «إلا» فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا.

وكالدعائية^(١) في قوله: إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلْغَتْهَا - البيت.

(١) عطف على قوله: «كالأمرية»، وكذا قوله الآتي: «وكالقسمة».

وقوله: إِنَّ شَلَيْمَى - وَاللَّهُ يَكْلُوهَا - البيت.

وكالقسمية في قوله: إِنِّي وَأَسْطَارِ سَاطِرُونَ سَطَرًا..... البيت.

وكالتنزيهية في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [التحل: الآية ٥٧]

كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ

يَصِرُوا﴾ [آل عمران: الآية ١٣٥] الآية، كذا مثل ابن مالك.

فأما الأولى فلا دليل فيها إذا قُدِّرَ ﴿لَهُمْ﴾ خبراً، و«ما» مبتدأ، والواو للاستئناف، لا عاطفة

جملة على جملة، وقُدِّرَ الكلام تهديداً، كقولك لعبدك: «لك عندي ما تختار»، تريد بذلك

إيعاده، أو التهكم به، بل إذا قُدِّرَ ﴿لَهُمْ﴾ معطوفاً على ﴿اللَّهُ﴾، و﴿مَا﴾ [المسند: الآية ٢] معطوفة

على ﴿الْبَنَاتِ﴾ [التحل: الآية ٥٧] وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى

ضميره المتصل إلا في «باب ظن»، و«فقد»، و«عديم»، نحو قوله ﴿لَكَ﴾: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ يَمُوتُونَ

وَلَا يَحْيَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، فيمن ضم الباء، ونحو قوله: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى﴾ [العلق: الآية ٧]،

ولا يجوز مثل «زيد ضربه»، تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قُدِّرَ أن

الأصل ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك تكلف.

ومن العجب أن الفراء، والزمخشري، والخوفاي قدروا العطف المذكور، ولم يقدروا المضاف

المحذوف، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية فنص هو^(١) وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فهم مما سبق من أن المعارضة تقع طلبية، وأن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع،

وأما قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبِ فَاقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ

أَمَا تَرَى الْحَبْلَ فِي تَكَرَّارِهِ فِي الصُّخْرَةِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثَرَا

(١) أي ابن مالك.

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية فخطأ، وإنما هي عاطفة، إما مصدراً يُسَبِّكُ من «أن» والفعل

على مصدر مُتَوَهِّمٍ من الأمر السابق، أي ليكن منك طلب، وعدم الضجر، أو جملة على جملة،

وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرْ» إعراب، و«لا» نافية، والعطف مثله في قولك: «اثنني، ولا أجفوك»

بالنصب، وقوله [من الوافر]:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل «ولا تَضْجَرْ» بنون التوكيد الخفيفة، فحذفت

للضرورة، و«لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾

[النساء: الآية ٣٦] الآية.

[الثاني]: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله:

* وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي... البيت *

وأما قول الخوفاي في قوله ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصفافات: الآية ٩٩]: إن الجملة

حالية، فمردود.

وك«لن» في ﴿وَلَنْ تَقْعَلُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٤]، وكالشرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ

تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: الآية ٢٢]، وقوله: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ

الْفِتَالُ إِلَّا لَتَقْتُلُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦]، وقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ

مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٠٢]، وقوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ

عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٥]، وقوله: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾

[المزمل: الآية ١٧]، وقوله: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦ - ٨٧].

وإنما جاز «لأضرته إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضرته على كل حال، إذ لا يصح أن

يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

[والثالث]: أنه يجوز اقترانها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْقَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا

وكجمله ﴿فَاللَّهُ أَوَّلُ بِهِمَا﴾ [النساء: الآية ١٣٥] في قول، وقد مضى، وكجمله ﴿فَيَأْتِيءَ آلَاءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٨]، الفاصلة بين ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾ [الرحمن: الآية ٣٧] وبين الجواب، وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ﴾ [الرحمن: الآية ٣٩]، والفاصلة بين ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: الآية ٦٢]، وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْرَتٌ حَسَنَةٌ﴾ [الرحمن: الآية ٧٠]، وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: الآية ٦٤] في الأولى، و﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ﴾ [الرحمن: الآية ٧٢] في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدئ، فتكون الجملة إما صفة، وإما مستأنفة.

[الرابع]: أنه يجوز اقترانها بالواو، مع تصديرها بالمضارع المثبت، كقول المتنبي [من المنسرح]:
يَا حَادِيَّ عِيرَهَا وَأَحْسَنِي أَوْجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدْهَا
قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقْلَ مِنْ نَظَرَةِ أَرْوُدْهَا
قوله: «أَفْقِدْهَا» على إضمار «أن»، وقوله: «أَقْلَ» يُرْوَى بالرفع والنصب^(١).

تنبيه:

للبائين في الاعتراض اصطلاحات^(٢) مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها، كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٣٣]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو من مفعوله؛ لاشتغالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على ﴿نَعْبُدُ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم، كأبي حيان تَوْهَمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبيين. والله تعالى أعلم.

(١) الرفع على أن «لا» لنفي الوحدة، والنصب على أنها لنفي الجنس. «الحاشية» ج ٢ ص ٤٣٤.
(٢) أي ثلاثة، فعرفه بعضهم بأنه الإتيان في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، فأكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة أعم من أن تكون لدفع الإلباس أو غيره، وهذا الذي مشى عليه الزمخشري، والاصطلاح الثاني خص النكتة بغير دفع الإلباس، والاصطلاح الثالث أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها؛ لنكتة ما. انتهى «حاشية الدسوقي» ج ٢ ص ٤٣٤.

ثم ذكر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فقال:

٩٥٧. (وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَذِي تَالِيَةٍ هِيَ الَّتِي تَكْشِفُ مَا هِيَ خَافِيَةٌ
٩٥٨. حَقِيقَةُ الْمُثَلُّ وَهِيَ فَضْلَةٌ فِي ثَمَانِي الْآيِ جَا أَمْثِلَةٌ
٩٥٩. صَرِيحَةٌ كَأَنَّهَا أَهْلَةٌ)

(وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَذِي) أي للجملة المعترضة التي انقضت الكلام عليها (تَالِيَةٍ) أي تابعة في الذكر (هِيَ الَّتِي تَكْشِفُ) أي توضح، وتزيل (مَا) موصولة منصوب على المفعولية (هِيَ خَافِيَةٌ) أي الحقيقة التي هي خافية، غير جليلة، فقله (حَقِيقَةُ الْمُثَلُّ) بالنصب بدل من «ما» أي حقيقة متبوعها، فخرج به جملة الصلة، فإنها وإن كانت كاشفة لكنها كاشفة لحال ما تليه، لا لحقيقته، على أنها ليست فضلة؛ لتوقف المعنى عليها، فهي خارجة بقوله: (وَهِيَ فَضْلَةٌ) أي لا محل لها من الإعراب (فِي ثَمَانِي الْآيِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي في الآي الثماني، وهو متعلق بـ(جَا) بالقصر لغة في جاء بالمد (أَمْثِلَةٌ) يعني أن أمثلة الجملة التفسيرية جاء في ثماني آيات من القرآن الكريم (صَرِيحَةٌ) صفة لـ(الآي) (كَأَنَّهَا أَهْلَةٌ) صفة ثانية لها، أي كأن تلك الأمثلة مثل أهلة في الوضوح، وهو بفتح الهزة، وكسر الهاء جمع هلال، قال الفيومي: الأكثر على أن الهلال هو القمر في حالة خاصة، قال الأزهرى: ويُسمى القمر لليلتين من أول الشهر هلالاً، وفي ليلة ست وعشرين، وسبع وعشرين أيضاً، وما بين ذلك يسمى قمراً، وقال الفارابي، وتبعه في «الصحاح»: الهلال لثلاث ليال من أول الشهر، ثم هو قمر بعد ذلك، وقيل: الهلال هو الشهر بعينه. انتهى^(١).
وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ثالثة الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، ولها في القرآن أمثلة توضحها.

[أحدها]: قوله ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية، فجملة الاستفهام مفسرة لـ(النَّجْوَى)، و﴿هَلْ﴾ هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٣٩.

محذوف، وهو حال مثل قوله ﷺ: ﴿وَالْمَلَكُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ الآية.
 [الثاني]: قوله ﷺ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية، فـ ﴿خَلَقَهُ﴾ [آل عمران: ٥٩] وما بعده تفسير لـ ﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة، من كونه قُدْرَ جسدًا من طين، ثم كُؤن، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولد بين أبوين.
 [الثالث]: قوله ﷺ: ﴿هَلْ أَذْكَرُ عَلَى فِتْرَةِ نُوحٍ مِّنْ عَذَابِ آلِيمٍ * تَوَمَّنْ بِاللَّهِ﴾ [الصف: ١٠-١١]، فجملة ﴿تَوَمَّنْ﴾ تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة، معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل ﴿يَغْفِرْ﴾ بالجزم، كقولهم: «اتَّقَى الله امرؤ فعل خيرًا يَثْب عليه»، أي ليتق الله، وليفعل يَثْب، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام؛ تنزيلاً للسبب، وهو الدلالة، منزلة المسبب، وهو الامثال.
 [الرابع]: قوله ﷺ: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا﴾ [البقرة: ٢١٤] الآية، وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار «قد»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا^(١).

[الخامس]: قوله ﷺ: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنعام: ٢٥]، إن قُدِّرَتْ ﴿إِذَا﴾ غير شرطية، فجملة القول تفسير لـ ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وإلا فهي جواب ﴿إِذَا﴾ [البقرة: ١٤٥]، وعليهما فـ ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] حال.

تنبيه:

المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ «أني»، كقوله [من الطويل]:

* وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَنِّي أَنْتَ مُذْنِبٌ *

(١) أي لأن شرط إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون عاملًا عمل الفعل، أو يكون جزءًا له، أو مثل جزئه، كما قال في «الخلاصة»:

وَلَا تُجْزُ خَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
 أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

ومقرونة بـ «أن»، نحو قوله ﷺ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧] الآية، وقولك: «كتبت إليه أن افعل»، إن لم تُقَدَّر الباء قبل أن. والله تعالى أعلم.

[السادس]: قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِّيَسْجُدْنَ لَهُ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] الآية، فجملة ﴿لِّيَسْجُدْنَ لَهُ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] قيل: هي مفسرة للضمير في ﴿بَدَأَ﴾ الراجع إلى البدء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجته عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البدء الذي بداهم.

(ثم اعلم): أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين: (أحدهما): أن يكون المفسر إنشاء أيضًا، نحو «أخسِن إلى زيد، أعطه ألف دينار»، (والثاني): أن يكون مفردًا مؤدّيًا معنى جملة، نحو قوله ﷺ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى: إن الاستفهام مراد به النفي تفسيرًا لما اقتضاه المعنى، وأوجبه الصناعة؛ لأجل الاستثناء المفرغ؛ لا أن التفسير أوجب ذلك، ونظيره «بلغني عن زيد كلام، والله لأفعلن كذا».

ويجوز أن يكون ﴿لِّيَسْجُدْنَ لَهُ﴾ جوابًا لـ ﴿بَدَأَ﴾؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال [من الكامل]:

* وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي *

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام، وثعلب، وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة، نحو «يعجبني تقوم»، وقال الفراء، وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قليبيًا، وباقترانها بأداة معلقة، نحو ظهر لي «أقام زيد؟»، و«عَلِمَ هل قعد عمرو؟»، وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مُجَوِّزَةً، وكيف تُعَلِّقُ الفعل عما هو منه كالجزء.

قال ابن هشام رحمه الله: وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة، دون

سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظَهَرَ لي جواب «أقام زيد؟» أي جواب قول القائل ذلك، وكذلك في «عَلِمَ أقعد عمرو؟»، وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض؛ إذ ظهور الشيء، والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به. [فإن قلت]: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

[قلت]: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات. [السابع]: قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١١] الآية، زَعَمَ ابن عصفور أن البصريين يُقَدِّرون نائب الفاعل في ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: الآية ١١] ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويُردُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه^(١) في قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ [الجمانية: الآية ٣٢] الآية، والصواب أن النائب الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة، والمفعول به مُتَعَيِّنٌ للنيابة، وقولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه جوابه أن التي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله كُنْزٌ من كنوز الجنة»^(٢)، وفي المثل «زعموا مطية الكذب»^(٣) ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو «قولي: لا إله إلا الله»، كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

[الثامن]: قوله ﷺ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: الآية ٩]؛ لأن وَعَدَ يتعدى لاثنتين، وليس الثاني هنا ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: الآية ٩]؛ لأن ثاني مفعولي «كسا» لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيراً عظيماً، أو الجنة، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار

(١) أي ويُردُّ بعدم الظرف.

(٢) في «صحيح» البخاري في «كتاب الدعوات» بلفظ: «يا عبد الله قل: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها كنز من كنوز الجنة»، أو قال: «ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله».

(٣) حديث صحيح، أخرجه أحمد، وأبو داود من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً بلفظ: «بئس مطية الرجل زعموا».

الغفران والأجر.

تنبيه:

قد تقدّم في ضابط الجملة المفسرة أنها «الفضلة» ويُحترز به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال، أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال، في نحو «زيداً ضربته»، فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه، ولا بد منه.

تنبيه آخر:

ما سبق من أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب مذهب جمهور النحاة، وخالف فيه الشلوين، فزَعَمَ أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو «زيداً ضربته» لا محل لها، وفي نحو قوله ﷺ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القدر: الآية ٤٩]، ونحو «زيدٌ الحَبِزَ يأكله» بنصب «الحَبِزِ» في محل رفع، ولهذا يُظْهَرُ الرفع إذا قلت: «أكله»، وقال [من الطويل]:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِثْ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِزُهُ يُمِيسُ مِنَّا مُرَوَّعًا
فظهر الجزم في الجملة المفسرة، وهي «نؤمنه»، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان، أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد تقدّم أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسَمَّى في الاصطلاح جملة مفسرة، وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة، فإنه قال: ما مُلْخَصُّهُ: إن الفعل المحذوف، والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

* لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكَتُهُ *

مجزومان في التقدير، وإن انجزام الثاني ليس على البدلية، إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير «إن»، أي إن أهلكت مُنَفِسًا إن أهلكته، وساغ إضمار «إن» وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة؛ لاتساعهم فيها؛ بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مُقَوِّمٌ للدلالة عليها،

ولهذا أجاز سيبويه بـ«من تمرر أمر» ومنع «من تضرب أنزل»؛ لعدم دليل على المحذوف، وهو «عليه» حتى تقول: «عليه»، وقال فيمن قال: «مررت برجل صالح، إن لا صالح فطالح»، بالخفض: إنه أسهل من إضمار «رُبَّ» بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفا، ثم يحسن للضرورة، كما في «ضرب غلامه زيذا» فإنه ضعيف جدا، وحسن في نحو «ضربوني وضربت قومك»، واستغني^(١) بجواب الأولى عن جواب الثانية، كما استغني في نحو «أزيذا ظننته قائما» بثاني مفعولي «ظننت» المذكورة عن ثاني مفعولي «ظننت» المقدرة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي جملة جواب القسم، فقال:

(..... رَابِعَةُ الْأَنْوَاعِ تِلْكَ جُمْلَةٌ

٩٦٠- بِهَا أُجِيبَ قَسَمٌ كـ «إِنْكَا» بَعِيدَ «وَالْقُرْآنِ» فَاعْرِفَ ذَلِكَ

(رَابِعَةُ الْأَنْوَاعِ) أي أنواع الجمل التي لا محل لها (تِلْكَ) عطف بيان، أو بدل من «رابعة»، أو مبتدأ خبره قوله: (جُمْلَةٌ بِهَا أُجِيبَ قَسَمٌ) أي جملة وقعت جوابا لقسم (كـ «إِنْكَا») بألف الإطلاق، أي كقوله ﷻ: «إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ» [يس: الآية ٣] (بَعِيدَ) تصغير «بعد» للتقريب («وَالْقُرْآنِ») أي بعد قوله تعالى: «وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ» [يس: الآية ٢] (فَاعْرِفَ ذَلِكَ) بألف الإطلاق أيضا.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الرابعة^(٢) هي المجاب بها القسم، نحو قوله ﷻ: «وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ» [يس: ٣-٢]، ونحو قوله: «وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ» [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية، ومنه قوله تعالى: «لَيُبَدِّلَنَّا فِي الْأَخْطَمَةِ» [الهمزة: الآية ٤] الآية، وقوله: «وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ» [الأحزاب: الآية ١٥] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم قوله ﷻ: «وَإِنْ يَنْكُرُ إِلَّا وَارِدُهَا» [مریم: الآية ٧١] الآية، وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على «ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ» [مریم: الآية ٧٠]، فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى:

(١) قوله: «واستغني إلخ» مرتبط بأول الكلام، وهو قوله: وإن انجزام الثاني ليس على البدلية إلخ. «الحاشية» ٦٠/٢.

(٢) أي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مریم: الآية ٦٨] الآية، وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم، والواو هي المحصلة لذلك؛ لأنها عطفت، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهي أن الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بـ«إن».

تنبيه:

من أمثلة جواب القسم ما يخفى، نحو قوله ﷻ: «أَمْ لَكُمْ أَتَمَنُّ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ إِنَّ لَكُمْ لِمَا تَحْكُمُونَ*» [الفلم: الآية ٣٩]، وقوله: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ» [البقرة: الآية ٨٣]، وقوله: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ» [البقرة: الآية ٨٤]، وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون، منهم الزجاج، ويوضحه «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ» [آل عمران: الآية ١٨٧]، وقال الكسائي، والفراء، ومن وافقهما: التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار، ثم «أن»، فارتفع الفعل، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي، ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده «وَقُولُوا» [البقرة: الآية ٨٣]، «وَأَقِيمُوا» [البقرة: الآية ٨٣]، «وَقُولُوا» [البقرة: الآية ٨٤].

ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق [من الطويل]:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَحُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَضْطَجِبَانِ

فجملة النفي إما جواب لـ«عاهدتني» كما قال [من الطويل]:

أَرَى مُحَرِّزًا عَاهَدْتُهُ لِيُؤْفِقَن فَكَانَ كَمَنْ أَعْرَيْتُهُ بِخِلَافٍ

فلا محل لها، أو حال من الفاعل، أو المفعول، أو كليهما، فمحلهما النصب، والمعنى يشاهد

للجوابية، وقد يُحتج للحالية بقوله أيضا [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِثَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ^(١) الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

(١) من بابي ضرب، ونصر.

وذلك أنه عطف «خارجاً» على محل جملة «لا أشتم»، فكأنه قال: حلفت غير شاتم، ولا خارجاً، والذي عليه المحققون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل، وأتاب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: الآية ٣٠]؛ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل، ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

[مسألة]: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، ف قيل في تعليقه؛ لأن نحو «لأفعلن» لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ، ف قيل: «زيد ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجعلنا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب، كقولك: «قال زيد: أقسم لأفعلن»، وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها، فلا تكون خبراً؛ لأن الجملتين ها هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولاً لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بُدَّ من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين، منهم ابن الأنباري أن يقال: «زيد اضربه»، و«زيد هل جاءك».

قال ابن هشام: وبغض فعندي أن كلا من التعليلين مُلغى، أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة، وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقْنَهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١]، قال: ف«ما» موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام. انتهى. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله، ولو كان زائداً، ولهذا اكتفي بالألف فاصلة بين النونات في «اذهبنان» وبين الهمزتين في «أنذرتهن»، وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: الآية ٧٧] :

فإن قيل: تحتل «من» الموصوفية، أي لفريقاً لَيُبَطِّئَنَّ، قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم

ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت، وإن قدرت صفة. فإن قيل: فما وجهه، والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ؛ للاتفاق على أن أصله الأفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟»، و«كيف عمرو؟»، وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: الآية ٩]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٨]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ٦٩]، وقوله [من الكامل]:

* جَشَأْتُ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتُ لَيَأْتِيَنَّ *

قال ابن هشام: وعندي لما استدل به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضامن معنى الشرط، وخبره مُنْزَلٌ مُنْزَلَةُ الجواب، فإذا قُدِّرَ قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة، نحو: ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: الآية ٧٣]، التقدير والله ليمسن إن لم ينتهوا يمسَّنَّ.

تنبيه:

وقع لمكي وأبي البقاء وهما في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً، فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كُنْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٢] : إن ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ بدل من ﴿الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: الآية ١٢]، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى «أن» المصدرية، وأن من ذلك قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُجُنَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٥]، أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي، فأجاز البدلية، مع قوله: إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم، إن أُجري ﴿بَدَأَ﴾ مُجْزِئاً أقسم كما

أجري «عَلِمَ» في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمُنَايَا لَا تَطِيَّشُ سِهَامُهَا
وأما أبو البقاء، فإنه قال في قوله: ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١]
الآية: مَنْ فَتَحَ اللام ففي ﴿مَا﴾ وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١]، أي للذي
آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: الآية ٨١]، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ
الميثاق قسم، ﴿وَجَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] عطف على ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨١]،
والأصل ثم جاءكم به، فحذف عائد «ما» أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو
العائد ضمير «استقر» الذي تعلق به ﴿مَعَ﴾ [آل عمران: الآية ٨١].

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع ﴿مَا﴾ نصب بـ ﴿آتَيْتُ﴾، والمفعول الثاني
ضمير المخاطب، و﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] مثل ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] في
﴿مَا نَسَخَ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]. انتهى ملخصاً.
وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] خبراً فيه الإخبار عن الموصول
قبل كمال صلته؛ لأن ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون ﴿لَتُؤْمِنَنَّ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ
الميثاق، يقتضي أن له موضعاً وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف،
ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: اللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، أن
أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سُمِّيَ ﴿لَتُؤْمِنَنَّ﴾ [آل
إمران: الآية ٨١] خبراً أنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم
مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين، هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحضر الدليل فيما
ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتوحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل قاطع على

القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير «استقر» يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً، فإنه
عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جَوَزَ حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة
﴿بِهِ﴾ الثانية، فيكون كقوله [من الكامل]:

وَلَوْ أَنَّ مَا عَاجَلْتُ لَيْنَ فُرَادِيهَا فَقَسَا اسْثَلِينَ بِهِ لَلَانَ الْجَنْدَلُ

قلنا: قد جَوَزَ على هذا الوجه عود ﴿بِهِ﴾ المذكورة إلى الرسول، لا إلى ﴿مَا﴾.

والخامس: أنه سَمَّى ضمير ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول
أول.

[مسألة]: زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

إِذَا قَالَ قَدْ ذُنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِثَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

أن «لثغني» جواب القسم، وكذا قال في قوله ﴿وَلَتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا
يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: الآية ١١٣] الآية؛ لأن قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾
[الأنعام: الآية ١١٢] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وَلَتَصْغَى﴾ [الأنعام: الآية ١١٣] معطوفاً عليه،
والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام «كي» وما بعدها في تأويل المفرد،
وأما ما استدل به، فمُتَعَلِّقُ اللام فيه محذوف، أي لتشرَبَّنْ لتغني عني، وفعلنا ذلك لتصغى. والله
تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة الخامسة من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، فقال:

٩٦١- (خَامِسَةُ الْجَمْلِ مَا قَدْ وَقَعَتْ جَوَابَ شَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ ثَبَتَ

٩٦٢- أَوْ جَازِمٍ لَمْ يَفْتَرِنْ بِفَاءٍ)

(خَامِسَةُ الْجَمْلِ) أي من الجمل التي ليس لها محل، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا) موصولة،
واقعة على الجملة (قَدْ وَقَعَتْ جَوَابَ شَرْطٍ) بالنصب على الحال من الفاعل (غَيْرِ جَازِمٍ) بالجر

صفة لـ «شرط»، وقوله: (تَبَيَّنَ) كمل به البيت، أي ثبت ذلك عن المحققين، أو هو صفة لـ «جازم» (أَوْ جَازِمٍ) بالجر عطفاً على «غير جازم»، وقوله: (لَمْ يَقْتَرِنْ بِقَاءٍ) في محلّ جرّ صفة لـ «جازم»، أي غير مقترن بالفاء الرابطة، وكذا بـ «إذا» الفجائية.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الخامسة هي الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بـ «إذا» الفجائية، فالأول جواب «لو»، و«لولا»، و«لما»، و«كيف»، والثاني نحو «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ»، و«إِنْ قمت قمت»، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة السادسة، فقال:

(.....) سَادِسَةُ الْجُمْلَةِ مَا هُوَ جَائِي

٩٦٣- صَلََّةٌ مُؤْصُولٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ مِنْ حُرُوفِهِمْ عَلَى السَّوَاءِ
(سَادِسَةُ الْجُمْلَةِ) أي من التي لا محلّ لها، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا) موصولة واقعة على الجملة، وإنما ذكر قوله: (هُوَ جَائِي) نظراً للفظ «ما»، وقوله: (صَلََّةٌ مُؤْصُولٌ) بالنصب حال من «جائي»، وقوله: (مِنَ الْأَسْمَاءِ) متعلق بصفة لـ «موصول»، أو حال منه، يعني أنها وقعت صلة لموصول اسمي، نحو «جاء الذي قام أبوه» (أَوْ مِنْ حُرُوفِهِمْ عَلَى السَّوَاءِ) أي أو صلة لموصول حرفي، نحو «أعجبني ما قمت».

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السادسة هي الواقعة صلة لاسم، أو حرف، فالأول نحو «جاء الذي قام أبوه»، فـ «الذي» في موضع رفع، والصلة لا محلّ لها.

قال ابن هشام رحمه الله: وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلقَّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمته لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو «لَيَقُمْ أَتَيْهِمْ فِي الدَّارِ»، و«لَا تُزَمِّنْ أَتَيْهِمْ عِنْدَكَ»، و«امرؤ بأيتهم هو أفضل»، وفي التنزيل: «رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا» الآية [فصلت: ٢٩]، وقرأ «أَتَيْهِمْ أَشَدُّ» [مریم: الآية ٦٩] بالنصب، وروي [من المتقارب]:

* فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:

* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

وقال العقبلي [من الرجز]:

* نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

وقال الهذلي [من الوافر]:

* هُمْ اللَّائُونَ فَكُوا الْغُلَّ عَنِّي *

والثاني: نحو: «أعجبني أَنْ قمت»، أو «ما قمت»، إذا قلنا بحرفية «ما» المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأن الموصول حرف، فلا إعراب له، لا لفظاً، ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في قوله ﷻ: «يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ» [البقرة: الآية ١٠] : «إِنْ «ما» مصدرية وصلتها ﷻ، وحكمه مع ذلك بأن ﷻ يَكْذِبُونَ» في موضع نصب خبراً لـ ﷻ [البقرة: الآية ١٠١]، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ﷻ وﷻ يَكْذِبُونَ، لا منها ومن ﷻ [البقرة: الآية ٧٥] بناء على قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين إن «كان» الناقصة لا مصدر لها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة السابعة، مما لا محلّ لها من الإعراب، وهي الأخيرة، فقال:

٩٦٤- (تَابِعَةٌ لِهِنَّ تَأْتِي السَّابِعَةَ فِتْلِكَ سَبْعَةٌ بِلاَ مُنَازَعَةٍ)

(تَابِعَةٌ) حال من «السابعة» (لِهِنَّ) للجملة السابقة اللاتي ليس لهنّ محلّ من الإعراب (تَأْتِي السَّابِعَةَ) فعل وفاعله، يعني أن السابعة من الجمل التي ليس لها محلّ هي الجملة التابعة لما لا محلّ له من الجمل السابقة، وقوله: (فِتْلِكَ سَبْعَةٌ) إشارة إلى ما سبق من الجمل إلى هذه الجملة، أي عدد الجمل الماضية سبعة، وقوله: (بِلاَ مُنَازَعَةٍ) كمل به البيت، أي لا ينزع أحد في هذا العدد. وحاصل المعنى أن الجملة السابعة هي التابعة لما لا محلّ له من الإعراب، نحو «قام زيد، ولم

يقم عمرو»، إذا قَدَّرْتَ الواو عاطفة، لا واو الحال. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب، شرع يبين الجمل التي لها محل من الإعراب، فقال:

(الْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ)

هي التي يُحَلُّ محلُّها المفرد، بخلاف التي لا محل لها، فإنه لا يحل المفرد محلها.

٩٦٥- (أَمَّا الَّتِي لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فَسَبْعَةٌ أَيْضًا عَلَى الصُّوَابِ

٩٦٦- سَابِقَةُ الْجَمِيعِ مَا أَتَتْ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ أَوْ نَاسِخٍ قَبْلُ اسْتَقَرَّ

٩٦٧- تُزْفَعُ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ وَإِنَّا وَالنَّصْبُ بَعْدَ «كَانَ» «كَادَ» «ظَنَّ»

(أَمَّا الَّتِي) أي أما الجمل التي (لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ) أي محل من الإعراب، ففيه حذف الموصوف، وهو «محل»، وإبقاء صفته، وهو الجار والمجرور (فَسَبْعَةٌ أَيْضًا) أي كالقسم الأول، وقوله: (عَلَى الصُّوَابِ) أشار به إلى تضعيف ما سيأتي لابن هشام من زيادة جملتين، على السبعة، فتكون تسعة، لكن الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن هشام من زيادة الجملتين هو الحق، والله تعالى أعلم.

(سَابِقَةُ الْجَمِيعِ مَا أَتَتْ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ) نحو «زيد قام» (أَوْ نَاسِخٍ) أي أو أتت خبر ناسخ، نحو «كان زيد يصلي»، وقوله: (قَبْلُ اسْتَقَرَّ) صفة لناسخ، أي ثبت ذلك الناسخ قبل الخبر، وهو بيان للواقع (تُزْفَعُ) أي الجملة الواقعة خبرًا (بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ وَإِنَّا) بألف الإطلاق، أي بعد «إِنَّ»، يعني أَنَّ محل الجملة الواقعة خبرًا رفع بعد المبتدأ، كالمثال المذكور، وبعد «إِنَّ»، نحو «إن زيدًا يقوم» (وَالنَّصْبُ بَعْدَ «كَانَ» «كَادَ» «ظَنَّ») أي ومحلها نصب بعد «كان»، كالمثال المذكور، و«كادَ» نحو «كاد زيد يقوم»، و«ظَنَّ»، نحو «ظننت زيدًا يقعد»، و«كادَ»، و«ظَنَّ» معطوفان بعاطف مقدر.

وحاصل معنى الآيات أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبع أيضًا:

[الجملة الأولى]: هي الواقعة خبرًا للمبتدأ، أو النواسخ، وموضعها رَفَعٌ في بابي المبتدأ، و«إِنَّ»، وَنَصْبٌ في أبواب «كان»، و«كادَ» و«ظَنَّ»، واختلف في نحو «زيد اضربه»، و«عمرو هل جاءك؟»، فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو الصحيح، وقيل: نصب بقول مضمرة، هو الخبر، بناءً على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا، وقد مرَّ إبطاله.

ثم ذكر الثانية بقوله:

٩٦٨- (وَمَا تَكُونُ الْحَالُ فَهِيَ الثَّانِيَةُ اسْمِيَّةٌ أَوْ غَيْرَهَا كَمَا هِيَ)

(وَمَا) موصولة واقعة على الجملة، مبتدأ خبره جملة «فهي الثانية»، أي الجملة التي (تَكُونُ الْحَالُ) بالنصب خبر «تكون» (فَهِيَ الثَّانِيَةُ) أي ثانية السبعة (اسْمِيَّةٌ) نحو «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى» [النساء: ٤٣] (أَوْ غَيْرَهَا) أي غير اسمية، نحو «أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَزْدَلُونَ» [الشعراء: ١١١]، وقوله: (كَمَا هِيَ) بهاء السكت، والخبر محذوف، أي كما هي منقسمة إليهما.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الثانية هي الواقعة حالًا، وموضعها نَصْبٌ، نحو قوله ﷺ: «وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ» [المائدة: ٦]، ومنه قوله ﷺ: «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُخَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ» [الأنبياء: ٢]، فجملة «أَسْتَمَعُوهُ» [الأنبياء: ٢] حال من مفعول «يَأْتِيهِمْ» [الأنبياء: ٢]، أو من فاعله، وقرئ «مُحَدِّثًا»؛ لأن الذكر مختص بصفته^(١) مع أنه قد سبق بالنفي، فالحالان على الأول، وهو أن يكون «أَسْتَمَعُوهُ» [الأنبياء: ٢] حالًا من مفعول «يَأْتِيهِمْ» [الأنبياء: ٢]، مثلهما في قولك: «ما لقي الزيد بن عمرو مُضْعِدًا إلا منحدرين»، وعلى الثاني، وهو أن يكون جملة «أَسْتَمَعُوهُ» [الأنبياء: ٢] حالًا من فاعل «يَأْتِيهِمْ» [البقرة: ٢١٠] مثلهما في قولك: «ما لقي الزيد بن عمرو راكبًا إلا ضاحكًا»، وأما «وَهُمْ يَلْعَبُونَ» [الأنبياء: ٢] فحال من فاعل «أَسْتَمَعُوهُ» [الأنبياء: ٢]، فالحالان متداخلتان، و«لَاهِيَةً» [الأنبياء: ٣] حال من فاعل «يَلْعَبُونَ» [الأنبياء: ٢]، وهذا من التداخل أيضًا، أو من فاعل «أَسْتَمَعُوهُ» [الأنبياء: ٢]، فيكون من التعدد، لا من التداخل.

(١) هذا جواب عما يقال: إن صاحب الحال نكرة، والحال صاحبها معرفة، فأجاب بأنه وجد مسوَّغ، بل مسوَّغان، وهو أنه مختص بالخ.

ومن مثل الحالية أيضًا قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد»^(١)، وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب «قائما» في «ضربي زيدا قائما» على الحال، لا على أنه خبر لـ «كان» محذوفة؛ إذ لا يقتزن الخبر بالواو، وقولك: «ما تكلم فلان إلا قال خيرا»، كما تقول: «ما تكلم إلا قائلا خيرا»، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامية محذوفة، وقول الفرزدق [من الطويل]:

بأيدي رجالٍ لم يشيموا^(٢) شيوخهم ولم تكثر القتلَى بها حين سلت
لأن تقدير العطف مفسد للمعنى، وقول كعب ﷻ [من البسيط]:

شجّت بذي شيمٍ من ماءٍ مخينية صافٍ بأبطح أضحى وهو مشمول^(٣)
و«أضحى» تامة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالثة، فقال:

٩٦٩- (وَمَا أَتَتْ مَوْضِعَ مَفْعُولٍ تُعَدُّ ثَالِثَةً بِالنَّصْبِ إِنْ لَمْ تُعْتَمَدْ)
(وَمَا) موصولة واقعة على الجملة، مبتدأ خبره «تُعَدُّ»، أي والجملة التي (أَتَتْ مَوْضِعَ مَفْعُولٍ) منصوب بنزع الخافض على قلة، أي في موضع المفعول به (تُعَدُّ) بالبناء للمفعول، حال كونها (ثَالِثَةً) وقوله: (بِالنَّصْبِ) أي بنصب محلها، يعني أن محلها نصب، وقوله: (إِنْ لَمْ تُعْتَمَدْ) أي إن لم تكن عمدة بأن تكون نائب فاعل في باب القول ونحوه.
وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الثالثة من الجُمْل التي لها محل من الإعراب هي الواقعة مفعولاً^(٤)، ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول، نحو

(١) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه».

(٢) شام سيفه يشيمه، من باب باع: غَمَدَهُ، واستلّه، ضدّ. «القاموس».

(٣) قوله: «شجّت»: أي مُرِجَت، وقوله: «بذي شيم» الشيم بفتحين البرودة أي بماء ذي برودة، والخنية: ما انعطف من الوادي وانحنى. «المشمول»: الذي هبّت عليه ريح الشمال.

(٤) اعترض الدماميني بأن كلامنا في الجملة الباقية على جمليتها، والتي أريد لفظها في قوة المفرد، قال الشميني: بل كلامنا في مطلق الجملة، وفيه أنه كان بعد الواقعة مبتدأ، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. انتهى «حاشية الأمير» ٦٣/٢.

﴿ثُمَّ بَقَالَ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: الآية ١٧]، لما قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضا في الجملة المقرونة بِمُعَلَّقٍ، نحو «علّم أقام زيد؟»، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه قوله ﷻ: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٥] الآية، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [الشجدة: الآية ٢٦] الآية، وقوله: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُثَّةٌ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] الآية، والصواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء يُزاد في الجمل التي لها محلّ الجملة الواقعة فاعلاً.

[فإن قلت]: وينبغي زيادتها على ما تقدّم اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المُعَلَّق بالاستفهام فقط، نحو «ظهر لي أقام زيد؟».

[قلنا]: إنما جاز ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة. والله تعالى أعلم.
ثم ذكر ما تقع فيه الجملة مفعولاً، فقال:

٩٧٠- (وُزُوْدُهَا ثَلَاثَةُ الْأَبْوَابِ الْقَوْلُ وَالرَّدْفُ لَدَى الْإِعْرَابِ)
(وُزُوْدُهَا) أي وقوع الجملة مفعولاً (ثَلَاثَةُ الْأَبْوَابِ) بنصب «ثلاثة» بنزع الخافض بقلة، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي في أبواب ثلاثة، أولها (الْقَوْلُ) نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: الآية ٣٠] (وَالرَّدْفُ) بكسر، فسكون، أي المرادف له (لَدَى الْإِعْرَابِ) أي ما يشبه القول عند الإعراب، بأن يُحكى به، كما يُحكى بالقول، نحو «كتبت إليه أن قم».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة تقع مفعولاً في ثلاثة أبواب:

[أحدها]: باب الحكاية بالقول، أو مرادفيه، فالأول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: الآية ٣٠]، وهل هي مفعول به، أو مفعول مطلق نوعي، كالقُرْفُصَاء في «قَعَدَ الْقُرْفُصَاء»، إذ هي دالة على نوع خاص من القول، فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والذي غرّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول، كتعلقها بـ «علّم» في «علمت لزيد منطلق»، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا. انتهى.

والصواب - كما قال ابن هشام - قول الجمهور؛ إذ يصح أن يُخْبَرَ عن الجملة بأنها مقولة، كما يُخْبَرُ عن «زيد» من «ضربت زيدا» بأنه مضروب، بخلاف القُوفُصَاءِ في المثال، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً، فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول، وملفوظ.

[والثاني]: نوعان: ما معه حرف التفسير، كقوله [من الطويل]:

* وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ * ... البيت

وقولك: «كتبت إليه أن افعل»، إذا لم تُقَدِّرْ بَاءَ الجَرِّ، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل، فلا موضع لها.

وما ليس معه حرف التفسير، نحو قوله ﷻ: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبَ يَنْبَغِي إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ﴾ [البقرة: الآية ١٣٢] الآية، ونحو قوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنِئْ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: الآية ٤٢] الآية، وقراءة بعضهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ الآية، بكسر الهمزة، وقوله [من الرجز]:

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرَبَانَا

رُوي بكسر «إن» فهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو قوله ﷻ: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: الآية ٤٥] الآية، ونحو قوله: ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نَدَاءً خَفِيئًا * قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤٠-٣] الآية، وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: الآية ١١] الآية: إن الجملة الثانية في موضع نصب بـ (يوصي) قال: لأن المعنى يفرض لكم، أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة، ولا محل لها، وهو الظاهر.

تنبيهات:

[الأول]: من الجمل المحكية ما قد يخفى، فمن ذلك في المحكية بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ [الصفات: الآية ٣١]، والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوْ شَوْقَةٍ بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هَنِيْدَةٌ مَالِيَا
والأصل مالك، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول قوله ﷻ: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٧-٣٨]، أي تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: الآية ١٣] الآية: إن ﴿يَدْعُوا﴾ في معنى يقول، مثلها في قول عنترة [من الكامل]:

يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَاخَ كَأَنَّهُمَا أَشْطَانُ يَغْرِ فِي لَبَانِ الْأَذْهَمِ^(١)

فيمر رواه «عنترة» بالضم على النداء، وإن ﴿مَنْ﴾ مبتدأ و﴿لَيْسَ الْمَوْلَى﴾ [الحج: الآية ١٣] خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة ﴿مَنْ﴾ وخبرها محكية بـ ﴿يَدْعُوا﴾ [الحج: ١٣]، أي إن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: ﴿مَنْ﴾ مبتدأ حذف خبره، أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثن إلهه، ثم عبّر عن الوثن بـ ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ تشبيهاً على الكافر.

[الثاني]: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو «أقول موسى في الدار؟»، فلك أن تقدر «موسى» مفعولاً أول، و«في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: الآية ١٤٠] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن،

(١) «الأشطان» جمع شَظَن وهو جبل البثر، و«اللبان»: بالفتح: الصدر، و«الأذهم» فرسه.

ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

[الثالث]: قد يقع بعد القول جملة محكية، ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: «أول قولي: إني أحمد الله»، إذا كسرت «إن»؛ لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر، لا مفعول، خلافاً لأبي علي، زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقدر موجود، أو ثابت، وهذا المقدر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأن «أول قولي: إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن»، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بفهمه أن بقية الكلام غير ثابت؛ اللهم إلا أن يُقدر «أول» زائداً، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الرمخشري أبا علي في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى حمد الله، يعني بأي عبارة كانت.

[الرابع]: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية، وهي نوعان: محكية بقول آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٩] بعد قوله: ﴿قَالَ أَلَمْأَلَأَمِنْ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ إِتْ هَذَا لَسِحْرِ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٩-١١١]؛ لأن قولهم تم عند قوله: ﴿مَنْ أَرْضَكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١١٠]، ثم التقدير: فقال فرعون، بدليل قالوا: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: الآية ١١١]، وقول الشاعر [من الرجز]:

قَالَتْ لَهُ وَهَوَ بِعَيْشِ ضَنْكَ لَا تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِي عَنْكَ
التقدير: قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف.

وغير محكية وهي نوعان: دالة على المحكية، كقولك: قال زيد لعمر في حاتم: «أتظن حاتماً بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل»، مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾ [يونس: الآية ٧٧]، وإن كان الأصل - والله أعلم - أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالته مدلولاً عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِزَةَ لِلَّهِ

جميعاً» [يونس: الآية ٦٥] الآية، وقد مر البحث فيها.

[الخامس]: قد يوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يسميه المحذون مُدْرَجًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الثل: الآية ٣٤] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة، لا يقدر لها قول. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني من الأبواب الثلاثة التي تقع فيها الجملة مفعولاً، فقال:

٩٧١- (وَبَابُ ظَنٍّ مَعَ بَابِ أَعْلَمًا)
(وَبَابُ ظَنٍّ مَعَ بَابِ أَعْلَمًا) أي الثاني من الأبواب الثلاثة المذكورة بابا «ظن»، و«أعلم»، نحو «ظننت زيدا يقوم»، و«أعلمت بكراً كيف يُصلي؟».

وحاصل المعنى بإيضاح أن الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً باب «ظن»، و«أعلم»، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لـ «ظن»، وثالثاً لـ «أعلم»، وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ، كما مر، وقد اجتمع وقوع خبري «كان»، و«إن»، والثاني من مفعولي باب «ظن» جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي سَرِنْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ
والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث من الأبواب الثلاثة التي تقع فيها الجملة مفعولاً، فقال:

(.....)
(وَبَابُ ظَنٍّ مَعَ بَابِ أَعْلَمًا) أي ارتفع وزاد بباب التعليق، نحو «علمت من أبوك؟».

وحاصل المعنى أن الباب الثالث من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً باب التعليق، والتعليق ترك العمل لفظاً دون معنى مانع، وذلك غير مختص بباب «ظن»، بل هو جائز في كل فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

(أحدها): أن تكون في موضع مفعول مُقَيَّدٍ بالجاء، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا

بَصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ [الأعراف: الآية ١٨٤] الآية، وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: الآية ١٩] الآية، وقوله: ﴿يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الذَّارِيَات: الآية ١٢] الآية؛ لأنه يقال: تفكرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن غُلِّقَتْ هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له، على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّقُ فعلٌ غيرُ «عَلِمَ»، و«ظَنَّ»، حتى يُضْمَنَ معناه، وعلى هذا فتكون هذه الجملة ساذجةً مَسَدًا للمفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ أَفْلَمْ يَأْتِهِمْ يَكْفُلْ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: الآية ٤٤] الآية، فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسْرَح، أي غير المقيد بالجاء، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

(والثاني): أن تكون في موضع المفعول المُسْرَح، نحو «عَرَفْتُ مَنْ أبوك؟»، وذلك لأنك تقول «عرفت زيدًا»، وكذا «علمت من أبوك؟» إذا أردت عِلِمَ بمعنى عَرَفَ، ومنه قول بعضهم: «أما ترى أي بَرَقَ هَا هُنَا؟» لأن رَأَى البصرية، وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف، إلا «سَمِعَ» المعلقة باسم عين، نحو «سمعت زيدًا يقرأ»، فقيل: سمع متعدية لاثنين، ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد، والجملة حال، فإن غُلِّقَتْ بمسموع، فمتعدية لواحد اتفاقًا، نحو قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾ [ق: الآية ٤٢] الآية، وليس من الباب قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩] الآية، خلافًا ليونس؛ لأن «نَنَزَعَ» ليس بفعل قلبي، بل «أَيُّ» موصولة، لا استفهامية، وهي المفعول، وضممتها بناءً لا إعراب، و«أَشَدُّ» خبر لـ«هو» محذوفًا، والجملة صلة.

(والثالث): أن تكون في موضع المفعولين، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ الآية، ﴿لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَازِنِينَ أَحْسَنُ﴾ [الكهف: ١٢]، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَسَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] الآية؛ لأن «أَيَّا» مفعول مطلق لـ«يَنْقَلِبُونَ» [الشعراء: الآية ٢٢٧] لا مفعول به لـ«يَعْلَمَنَّ» [الشعراء: ٢٢٧]؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية

في محل نصب بفعل العلم.

ومما يُوهَّمُونَ في إنشاده وإعرابه قوله [من الطويل]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنْتَ وَأَيَّ غَرِيمٍ لِّلشَّقَاضِي غَرِيْمُهَا
والصواب فيه نصب «أَيَّ» الأولى على حدِّ انتصابها في «أَيَّ مُنْقَلَبٍ» [الشعراء: الآية ٢٢٧] إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورفع «أَيَّ» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو «عَرَفْتُ زيدًا من هو؟»، فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأنَّ الجمل الإنشائية لا تكون حالًا، وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين عَرَفَ معنى عِلِمَ، ورُدَّ بأنَّ التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف، فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلٍّ، والأصل عَرَفْتُ شَأْنَ زيدٍ، وعلى القول بأنَّ عَرَفَ بمعنى عِلِمَ، فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمت زيدًا لأبوه قائم»، أو «ما أبوه قائم»، فالعامل مُعَلَّقٌ عن الجملة، وهو عاملٌ في محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألا يُؤَثَّرَ العامل في لفظها، وإن لم يوجد مُعَلَّقٌ، وذلك نحو «علمت زيدًا أبوه قائم»، واضطرب في ذلك كلام الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ في [سورة هود: ٧]: إنما جاز تعليق فعل البلوى؛ لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: «انظر أيُّهم أحسن وجهًا»، و«استمع أيُّهم أحسن صوتًا»؛ لأن النظر والاستماع من طُرُق العلم. انتهى.

قال ابن هشام: ولم أَفِ على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته، وقال في تفسير الآية في «سورة الملك»: ولا يُسَمَّى هذا تعليقًا، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل ما يَشُدُّ مَسَدًا منصوبيه جميعًا، كـ«علمت أيُّهما عمرو؟»، ألا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين، بين مجيء ماله الصدر وغيره، ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في «علمت زيدًا منطلقًا»، و«علمت أزيد منطلقًا».

تنبيه:

فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب، ظهور ذلك في التابع، فتقول: «عرفت من زيد؟»، وغير ذلك من أموره، واستدل ابن عصفور بقول كثير [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ
بنصب «موجعات»، ولك أن تدعي أن «البكا» مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل ولا أدري موجعات، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال، و«موجعات» اسم «لا»، أي وما كنت أدري قبل عزة، والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء.

قال ابن هشام: ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس^(١) رحمه الله: أقمْتُ مُدَّةَ أَقُول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيت منصوصاً انتهى. ومن نص عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه، مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل. والله تعالى أعلم. ثم ذكر الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي المضاف إليها، فقال:

٩٧٢- (وَمَا إِلَيْهَا قَدْ أُضِيفَ رَابِعَةٌ فَذَا الْمُضَافُ لِلثَّمَانِي وَرَعَةٌ

٩٧٣- أَسْمَاءُ أَزْمَانٍ تَكُونُ ظَرْفًا أَوْ غَيْرُهُ كَيَوْمٍ نِلْتُ عُزْفًا)

(وَمَا إِلَيْهَا قَدْ أُضِيفَ) أي الجملة التي أضيف إليها ما قبلها (رَابِعَةٌ) أي رابعة الجمل التي لها محل من الإعراب (فَذَا الْمُضَافُ) أي هذا المضاف الذي يضاف إلى الجملة (لِلثَّمَانِي وَرَعَةٌ) فعل أمر من التوزيع، مؤكّد بالنون الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي قسمه ثمانية أقسام، أشار إلى الأول بقوله: (أَسْمَاءُ أَزْمَانٍ تَكُونُ ظَرْفًا أَوْ غَيْرُهُ) أي الأول أسماء الزمان، سواء كانت ظروفًا (كَيَوْمٍ نِلْتُ عُزْفًا) بضم، فسكون: المعروف، ف«يوم» ظرف زمان، أو أسماء غير ظروف، نحو ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: الآية ٣٥] الآية، فإن ﴿يَوْمٌ﴾ هنا غير ظرف، بل هو خبر لـ «هذا».

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النحوي، أخذ عن ابن عمرو، وابن يعيش، وبرع في التفسير والعربية، له «شرح المقرب» لابن عصفور، مات سنة (٦٩٨هـ).

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل هي المضاف إليها^(١)، ومحلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية أشياء:

[أحدها]: أسماء الزمان، ظروفًا كانت، أو أسماء، نحو قوله ﴿يَوْمَ﴾: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ﴾ [مریم: الآية ٣٣] الآية، ونحو قوله: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٤] الآية، ونحو قوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [الأنبياء: الآية ١٥-١٦]، ونحو قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: الآية ٣٥].

ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفًا ليخفى، من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: الآية ١٦].

تنبيه:

من أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة، «إذ» باتفاق، و«إذا» عند الجمهور، و«لما» عند من قال باسميتها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مُستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجملة الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذ» في الإضافة إلى الجملتين، فتقول: «أتيتك زَمَنٌ يَقْدَمُ الْحَاجُّ»، ولا يجوز «زَمَنُ الْحَاجِّ قَادِمٌ»، وتقول: «أتيتك زَمَنٌ قَدِمَ الْحَاجُّ»، و«زَمَنُ الْحَاجِّ قَادِمٌ»، ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: الآية ١٦] الآية، وبقول الشاعر [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ يَمُغْنِي فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يُشترط حمل الزمان المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفًا، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان مُحَقَّقَ الْوُقُوعِ جُعِلَ كَالْمَاضِي، فحُمِلَ عَلَى «إذ» لا على «إذا» على حد ﴿وَفُتِحَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: الآية ٩٩]. والله تعالى أعلم.

(١) اعترض الدماميني نظير ما سبق في المحكية بالقول بأنه لا ينبغي عدها؛ لأنها في معنى المفرد، وقد سبق جواب الشمني، فلا تغفل.

ثم ذكر الثاني بقوله:

٩٧٤. (وَالثَّانِ حَيْثُ وَخَدَهَا مِنْ أَمْكِنَةٍ)

(وَالثَّانِ) أي من الأشياء التي تُضاف إلى الجملة (حَيْثُ) وقد تقدّم معناها، ولغاتهما (وَوَخَدَهَا) أي حال كونها منفردة بهذا الحكم (مِنْ أَمْكِنَةٍ) أي من بين أسماء الأمكنة، فلا يُضاف غيرها منها إلى الجملة، بل المفرد.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الثاني من الأشياء الثمانية التي تُضاف إلى الجملة «حيث»، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونها ظرفاً، وزعم المَهْدَوِيُّ^(١) - «شارح الدريديّة»^(٢)، وليس بالمهدوي المفسر المقرئ^(٣) - أن «حيث» في قوله [من الرجز]:

ثُمَّتْ رَاحٌ فِي الْمَلْبَسَيْنِ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّيَ الْمَأْزَمَانِ وَمَنْى^(٤)
لَمَّا خَرَجْتَ عَنْ الظَّرْفِيَّةِ بِدُخُولِ «إِلَى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو فيه، وليس بشيء، لما تقدّم في أسماء الزمان^(٥). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث مما يُضاف إلى الجملة، فقال:

(.....) (وَأَيَّةٌ ثَالِثُهَا مُعَيَّنَةٌ)

(١) نسبة للمهدية، قرية من قرى بلاد المغرب على غير قياس، والقياس المهدوي. «الحاشية» ٧٥/٢. قال بعضهم: لعله أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني المتوفى سنة (٤١٢هـ) له شرح المقصورة، والجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وما أخذ على المتنبي وغيرها. انتهى.

(٢) قصيدة لابن دُرَيْدٍ مقصورة لقصر أواخر أبياتها.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عَمَّارٍ، أو ابن محمد عالم بارع في النحو والقراءات والتفسير، توفي سنة (٤٤٠هـ).

(٤) قوله: «ثمت راح»: أي سار، و«تحجى» بالمكان: أي أقام به، و«المأزمان»: جبلان بين المزدلفة وعرفة.

(٥) أي من أنها تُضاف للجمل، ولو خرجت عن الظرفية، قال الدماميني: يقال: أسماء المكان ليست كذلك، فإن إضافتها للجمل خلاف الأصل، لم يثبت في غير «حيث». انتهى. «حاشية الأمير» ٦٧/٢.

(وَأَيَّةٌ ثَالِثُهَا مُعَيَّنَةٌ) يعني لفظ «آية» بمعنى علامة هي الثالثة مما يُضاف إلى الجملة، فقوله: «وَأَيَّةٌ» خبر مقدّم لـ «ثالثها»، وقوله: «معينة» أي حال كونها مختصة بهذا الأمر.

وحاصل المعنى أن لفظ «آية» بمعنى علامة هي الثالث مما يُضاف إلى الجملة، فإنها تُضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها، مثبتاً أو منفياً بـ «ما»، كقوله [من الوافر]:

بِأَيَّةٍ يُقَدِّمُونَ الْحَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا^(١)
وقوله [من الطويل]:

أَلِكُنِي^(٢) إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا غَزَلًا
هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تُضاف إلى المفرد، نحو قوله ~~سَلَامًا~~: «بِأَيَّةٍ مُلْكِهِ» أَنْ يَأْتِيَكُمْ التَّابُوتُ^(٣) [البقرة: الآية ٢٤٨] الآية، وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية لإقدامهم، كما قال [من الوافر]:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِأَيَّةٍ مَا يُجِبُونَ الطَّعَامَا
وفيه حذف موصول حرفي غير «أن» وبقاء صلته، ثم هو غير مُتَأَتٍّ في قوله:

* بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا غَزَلًا *

قلت: عندي ما قاله أبو الفتح ابن جني أقرب؛ للآية المذكورة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع من الثمانية التي تُضاف إلى الجملة، فقال:

٩٧٥. (إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ رَابِعًا بَدَا)

(إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ رَابِعًا بَدَا) أي ظهر، يعني أن الرابع من الأسماء المضافة إلى الجمل «ذو» في قولهم: «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ»، والباء في ذلك ظرفية، و«ذو» صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالوصوف نكرة، أي اذهب في وقت صاحب سلامة، أي في وقت هو مظنة السلامة، وقيل: بمعنى الذي، فالوصوف معرفة، والجملة صلة، فلا محل لها،

(١) «السنايك» جمع سُنْبِك بضم أوله وثالثه: مقدّم الحافر. و«المدام»: الخمر.

(٢) أي بَلَّغَ عني إلى قوم السلام.

والأصل اذهب في الوقت الذي تشلّم فيه، ويُضَعِّفه أن استعمال «ذي» موصولة مختص بطيء، ولم يُنْقَلْ اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يُسَمَّعْ هنا إلا الاعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق، نحو قوله **عَلَيْكَ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾** [المؤمنون: الآية ٣٣]، والمتعلق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يُذَكَّرْ في وقت، وبهذا الأخير يُضَعَّفُ قولُ الأَخْفَشِ في **﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾** [البقرة: الآية ٢١]: إن «آيًا» موصولة، والناس خبر لمحدوف، والجملة صلة وعائد «أي» يامن هم الناس، على أنه قد حُذِفَ العائد حذفًا لازمًا في نحو «ولا سيما يوم» فيمن رَفَعَ، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسَمَّعْ في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر، فلا يحسن الحمل عليه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخامس، فقال:

(.....) لَدُنْ وَرَيْثٌ هَكَذَا قَدْ وَرَدَا

(لَدُنْ وَرَيْثٌ هَكَذَا قَدْ وَرَدَا) يعني أن الخامس، والسادس مما يُضَافُ إلى الجملة «لَدُنْ»، و«رَيْثٌ»، فإنهما يضافان جوازًا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويُشْتَرَطُ كونه مثبتًا بخلافه مع «آية».

فأما «لَدُنْ» فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت، أو مكانية، ومن شواهدا قوله [من الطويل]:
لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا^(١) وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحُ
وأما «رَيْثٌ» فهي مصدر راث: إذا أبطأ، وغوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت، كقولك: «جئتك صلاة العصر»، قال [من الطويل]:

خَلِيلِي رَفَقًا رَيْثٌ أَقْضِي لُبَانَةً مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُورَاتِ عُهُودًا^(٢)

وزعم ابن مالك في «كافيه» و«شرحها» أن الفعل بعدهما على إضمار «أن»، والأول قوله في

(١) من المسألة ضد الحرب، وفي بعض النسخ «سألتمونا» من المسألة.

(٢) «اللبانة»: بالضم: الحاجة، و«العرصات» جمع عرصة بفتح، فسكون: المكان المتسع أمام الدار.

«التسهيل»، و«شرحه»، وقد يُعَذَّرُ في «ريث»؛ لأنها ليست زمانًا، بخلاف «لَدُنْ»، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقًا لم تخلص للوقت، وفي «الغرة» لابن الدّهان أن سيويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله: «مِنْ لَدُنْ شَوْلًا»: إن تقديره من لد أن كانت شَوْلًا، ولم يُقَدَّرْ من لد كانت.

ثم ذكر السابع والثامن، فقال:

٩٧٦- (قَوْلٌ وَقَائِلٌ تَمَامُ الْعَدَدِ قُبَيْلَ جُمْلَةٍ ثَلَثَ فِي الْمُتَشَدِّ)

(قَوْلٌ وَقَائِلٌ) أي هذان اللفظان (تَمَامُ الْعَدَدِ) أي مُتَمِّمَا العدد الثمانية للأسماء التي تُضَافُ إلى الجملة (قُبَيْلَ جُمْلَةٍ) أي حال كونهما واقعتين قبل جملة (ثَلَثَ) أي تبعت تلك الجملة كلاً منهما (فِي الْمُتَشَدِّ) بصيغة اسم المفعول، أي في البيتين الذين أنشدتهما النحاة استشهادًا بهما لهذه المسألة، فالأول قوله [من الخفيف]:

قَوْلٌ يَا لِلرَّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُشْرِعِينَ الْكُھُولَ وَالشُّبَّانَا
وقوله [من الكامل]:

وَأَجِبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَيْتُ وَمَلْنِي عُوَادِي

ثم بين الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل، فقال:

٩٧٧- (ثُمَّ جَوَابُهُمْ لِشَرْطِ جَازِمٍ بَعْدَ «إِذَا» أَوْ فَا بِخَامِسٍ سُمِّيَ)

(ثُمَّ جَوَابُهُمْ) أي جواب العرب، أو النحاة، أضافه إليهم لكونهم تكلموا به، أو نقلوه عنهم (لِشَرْطِ جَازِمٍ) لأداة شرط جازمة (بَعْدَ «إِذَا» أَوْ فَا) أي حال كونه واقعًا بعد «إذا» الفجائية، أو الفاء (بِخَامِسٍ) متعلق بـ (سُمِّيَ) بالبناء للمفعول، وتخفيف الميم لغة في التشديد، كما في «القاموس»، أي سُمِّيَ بالخامس.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب هي الواقعة بعد الفاء، أو «إذا» جوابًا لشرط جازم؛ لأنها لم تُصَدَّرْ بمفرد يقبل الجزم لفظًا، كما في قولك: «إن تقم أقم»، أو محلاً، كما في قولك: «إن جئتنني أكرمتك»، مثال المقرونة بالفاء قوله **عَلَيْكَ: ﴿مَنْ**

يُضِلُّ اللَّهُ فَلَآ هَادِيَ لَمْ يَذَرَهُمْ ﴿[الأعراف: الآية ١٨٦]، ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل، ومثال المقرونة بـ «إذا» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَصَبْنَاهُمْ سِنَّةً يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الزوم: الآية ٣٦]، والفاء المقدره كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

ومنه عند المبرد نحو «إن قمت أقوم»، وقول زهير [من البسيط]:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ
وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو «زيذا إن أتاني أكرمه»، ومنع المبرد تقدير التقديم محتجاً بأن الشيء إذا حلَّ في موضعه لا يُنَوَّى به غيره، وإلا لجاز «ضرب غلامه زيذا»، وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء، و«إذا»، نحو «إن قام زيد قام عمرو»، فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو «إن قام ويقعد أخواك» على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قرأ غير أبي عمرو قوله ﴿لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَكَ وَأَكُنَّ﴾ [المتافقون: الآية ١٠] الآية، بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم «أَصَّدَّقَكَ»، ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن: العطف على التوهم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها، وهو «أَصَّدَّقَكَ»، ومحل الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ «إن» مقدرة، وإنه كالعطف على «مَنْ يُضِلُّ اللَّهُ فَلَآ هَادِيَ لَمْ يَذَرَهُمْ» [الأعراف: الآية ١٨٦] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تُقَيَّد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

فَأَبْلُونِي بِلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَشْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(١)
وقال أبو علي: عطف «أستدريج» على محل الفاء الداخلة في التقدير على «لعلي» وما بعدها، قال ابن هشام: فكأن هذا هنا بمنزلة:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

في باب الشرط، وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم، وسيأتي توضيح ذلك في باب أقسام العطف - إن شاء الله تعالى - .

ثم ذكر السادسة، فقال:

٩٧٨- (وَمَا قَفَّتْ لِمَقْرَدٍ فَسَادِئِ أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ مُقْتَبَسَةٌ

٩٧٩- النَّعْتُ وَالْمُنْشَوُّ ثُمَّ الْبَدَلُ)

(وَمَا) أي الجملة التي (قَفَّتْ) أي تلت، وتبع (لِمَقْرَدٍ) أي لاسم مفرد (فَسَادِئِ) أي فهي الجملة السادسة من الجمل السبعة التي لها محل من الإعراب (أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ) مبتدأ وخبره، وفي نسخة: «ثلاثة» بالنصب، فيكون جالاً، والخبر «مقتبسة»، يعني أن هذه الجملة على أنواع، وقوله: (مُقْتَبَسَةٌ) أي مأخوذة من تتبع كلام العرب، ثم ذكر الأنواع بقوله: (النَّعْتُ) أي أحدها الجملة التي وقت نعتاً لمفرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، (و) الثاني (الْمُنْشَوُّ) أي الجملة المعطوفة على مفرد، وذكرها باعتبار الكلام، نحو «زيد منطلق، وأبوه سائر» (ثُمَّ) الثالثة (الْبَدَلُ) أي الجملة التي وقعت بدلاً عن مفرد، نحو ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٣] الآية.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السادسة هي التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

[أحدها]: المنعوت بها، فهي في موضع رفع، في نحو قوله ﴿لَكُمْ﴾: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ

(١) قوله: «أبْلُونِي»: أي أعطوني، و«البليّة»: الناقة يربطونها على قبر صاحبها حتى تموت، و«نويّا» أي نواي، قلبت الألف ياء، وأدغمت في ياء المتكلم على لغة هذيل، ومعناه الجهة التي ينويها.

فِيهِ [البقرة: الآية ٢٥٤]، وَنُصِبَ فِي نَحْوِ ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨١] الآية، وَجَزَّ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: الآية ٩] الآية. وَمِنْ مَثَلِ الْمَنْصُوبَةِ الْمَحَلِّ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: الآية ١١٤] الآية، وَقَوْلُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٣] الآية، فَجُمْلَةُ ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: الآية ١١٤] صِفَةُ لـ ﴿مَائِدَةً﴾، وَجُمْلَةُ ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٣] صِفَةُ لـ ﴿صَدَقَةً﴾، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْأَوَّلَى حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ ﴿مَائِدَةً﴾ [المائدة: الآية ١١٢] الْمُسْتَرَفِي فِي ﴿يَنْ السَّمَاءِ﴾ عَلَى تَقْدِيرِهِ صِفَةُ لَهَا، لَا مُتَعَلِّقًا بِ﴿أَنْزِلْ﴾ أَوْ مِنْ ﴿مَائِدَةً﴾ [المائدة: الآية ١١٢] عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ ﴿خُذْ﴾، وَنَحْوُ قَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي﴾ الآية [مريم: ٦٠-٥]، أَيْ وَلِيًّا وَارِثًا، وَذَلِكَ فِيمَنْ رَفَعَ ﴿وَرِثَ﴾ وَأَمَّا مَنْ جَزَمَهُ فَهُوَ جَوَابٌ لِلدَّعَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَازْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤] قُرِئَ بِرَفْعٍ ﴿يُصَدِّقُ﴾ وَجَزَمَهُ.

[وَالثَّانِي]: الْمَعْطُوفَةُ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَأَبُوهُ ذَاهِبٌ» إِنْ قُدِّرَتْ الْوَائِدَةُ عَاطِفَةً عَلَى الْخَبَرِ، فَلَوْ قُدِّرَتْ الْعَاطِفَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا، أَوْ قُدِّرَتْ الْوَائِدَةُ وَالْحَالُ فَلَا تَبْعِيَّةَ، وَالْحَلُّ نَصَبٌ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ تُخْضَرُ﴾ [الحج: الآية ٦٣]: الْأَصْلُ فَهِيَ تَصْبِغٌ، وَالضَّمِيرُ لِلْقِصَّةِ، وَتَصْبِغٌ خَبَرُهُ، أَوْ «تَصْبِغٌ» بِمَعْنَى أَصْبَحَتْ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿أَنْزَلَ﴾ فَلَا مَحَلَّ لَهُ إِذْنًا. انْتَهَى.

وَفِيهِ إِشْكَالَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا مُجَوِّجٌ فِي الظَّاهِرِ لِتَقْدِيرِ ضَمِيرِ الْقِصَّةِ، وَالثَّانِي تَقْدِيرُهُ الْفِعْلَ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْفِعْلِ الْخَبَرِ بِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ.

وَجَوَابُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَدَّرَ الْكَلَامَ مُسْتَأْنَفًا، وَالنَّحْوِيُّونَ يُقَدِّرُونَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مُبْتَدَأً، كَمَا قَالُوا فِي «وَتَشْرُبُ اللَّبَنَ» فِيمَنْ رَفَعَ: إِنْ التَّقْدِيرُ وَأَنْتَ تَشْرُبُ اللَّبَنَ، وَذَلِكَ إِمَّا لِقَصْدِهِمْ إِيضَاحَ الْاسْتِثْنَاءِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَأْنَفُ إِلَّا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِلَّا لَزِمَ الْعَاطِفُ الَّذِي هُوَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ. وَجَوَابُ الثَّانِي أَنَّ الْفَاءَ نَزَلَتْ الْجُمْلَتَيْنِ مَنْزِلَةَ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلِهَذَا اكْتَفَى فِيهِمَا بِضَمِيرِ

وَاحِدٍ، وَحِينَئِذٍ فَالْخَبَرُ مَجْمُوعُهُمَا، كَمَا فِي جُمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ الْوَاقِعَتَيْنِ خَبَرًا، وَالْحَلُّ لَذَلِكَ الْمَجْمُوعِ، وَأَمَّا كُلُّ مِنْهُمَا فَجُزْءُ الْخَبَرِ، فَلَا مَحَلَّ لَهُ، فَافْهَمْهُ فَإِنَّهُ بَدِيعٌ.

وَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْفَاءَ فِي ذَلِكَ، وَفِي نَظَائِرِهِ مِنْ نَحْوِ «زَيْدٌ يَطِيرُ الذُّبَابَ فَيَغْضِبُ»، قَدْ أُخْلِصَتْ لِمَعْنَى السَّبَبِيَّةِ، وَأُخْرِجَتْ عَنِ الْعَاطِفِ، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ كَذَلِكَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَفِي نَحْوِ «أَحْسَنُ إِلَيْكَ فَلَانِ، فَأَحْسَنُ إِلَيْهِ»، وَيَكُونُ ذِكْرُ أَبِي الْبَقَاءِ لِلْعَاطِفِ تَجَوُّزًا، أَوْ سَهْوًا.

تنبيه:

وَمَا يُلْحَقُ بِهَذَا الْبَحْثِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: «قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ، وَعَمْرُو مَقِيمٌ» فَلَيْسَتْ الْجُمْلَةُ الْأَوَّلَى فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَالثَّانِيَةُ تَابِعَةٌ لَهَا، بَلِ الْجُمْلَتَانِ مَعًا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، وَلَا مَحَلَّ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَقُولَ مَجْمُوعُهُمَا، وَكُلُّ مِنْهُمَا جُزْءٌ لِلْمَقُولِ، كَمَا أَنَّ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا مَحَلَّ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِاعْتِبَارِ الْقَوْلِ، فَتَأْمَلْهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[وَالثَّالِثُ]: الْمُبْدَلَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٣]، فـ «إِنَّ» وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بِدَلٍّ مِنْ «مَا» وَصَلَتْهَا، وَجَازَ إِسْنَادُ ﴿يَقَالُ﴾ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا جَازَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الْجَانِيَّةُ: الآية ٣٢] الآية، هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ الْمَعْنَى مَا يَقُولُ اللَّهُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَعْنَى مَا يَقُولُ لَكَ كُفَّارُ قَوْمِكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُؤْذِيَةِ إِلَّا مِثْلَ مَا قَدْ قَالَ الْكُفَّارُ الْمَاضُونَ لِأَنْبِيَائِهِمْ، وَهُوَ الْوَجْهَ الَّذِي بَدَأَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، فَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: الآية ٣] الآية، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿هَذَا﴾ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِدَلٍّ مِنْ ﴿النَّجْوَى﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: الآية ٣] وَيَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي قَوْلِهِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
جُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِ بِدَلٍّ مِنْ «حَاجَةً وَأُخْرَى» أَيْ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو حَاجَتَيْنِ، تَعَذَّرَ التَّقَاؤُهُمَا. وَاللَّهُ

تعالى أعلم.

ثم ذكر السابعة، وهي الأخيرة، فقال:

(.....) سَابِعَةُ الْجَمَلِ ثُمَّ مَثَلُوا

٩٨٠- بِجُمْلَةٍ تَابِعَةٍ ذَاتِ مَحَلٍّ فِي بَابِي النَّسَقِ فَأَذِرِ وَالْبَدَلِ

(سَابِعَةُ الْجَمَلِ) بالنصب مفعول مقدم لـ «مَثَلُوا» (ثُمَّ) بفتح التاء المثناة، أي هنالك، فهي للإشارة للمكان البعيد، ولا تناسب هنا، فلو قال بدلها «فِي ذَا» أي في هذا المحل لكان أولى (مَثَلُوا) أي جعلوا لها مثلاً (بِجُمْلَةٍ) متعلق بما قبله ففيه تضمين، وهو جائز للمولدين، وفي نسخة بدل «مَثَلُوا» «نَقَلُوا»، وقوله (تَابِعَةٍ) صفة لـ «جملة»، وقوله (ذَاتِ مَحَلٍّ) بالنصب على المفعولية لـ «تابعة»، أي مثلوها بجملة تابعة لجملة ذات محل (فِي بَابِي النَّسَقِ فَأَذِرِ وَالْبَدَلِ) متعلق بمحذوف، أي كائنة في باب عطف النسق، وباب البدل، وقوله: «فادر» جملة معترضة، أي فاعلم ذلك.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي آخر الجمل هي التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

فالأول نحو «زيد قام أبوه، وقعد أخوه»، إذا لم تُقَدَّرِ الواو للحال، ولا قَدَّرَتِ العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شرطه كون الثانية أَوْفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو قوله ﷺ: «وَأَنْتَقُوا الَّذِينَ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَحَنَّتِ وَعُيُونٌ» الآية، فإن دلالة الثانية على نعم الله مُفَصَّلَةٌ، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِّي يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَةَ السَّمْرَ^(١)

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «وَالْخَطِّي يَخْطُرُ بَيْنَنَا» بدل اشتمال. انتهى.

وليس متعيناً لجواز كونه من باب النسق، على أن تُقَدَّرِ الواو للعطف، ويجوز أن تُقَدَّرِ واو الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل «ذَكَرْتُكَ» على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل «يَخْطُرُ»، فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المثقف السمر» هي الرماح.

تنبيه:

من غريب هذا الباب^(٢) قولك: «قلت لهم: قوموا أولكم وآخركم» زعم ابن مالك^(٣) أن التقدير ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف، في نحو قوله ﷺ: «أَسْكَنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» [البقرة: الآية ٣٥] الآية، وقوله: «لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا» [طه: الآية ٥٨]، وقوله: «لَا تُضَكَّرْ وَلِدَةً يُولِدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ يُولَدُ» [البقرة: ٢٣٣]. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قال ابن هشام رحمه الله: ما حاصله: هذا الذي تقدم - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها،

(١) قوله: «الخطي» بفتح الخاء، وكسر الطاء المشددة: أي الرمح المنسوب إلى خط هجر، بلدة باليمامة يقوم فيها الرمح المجلوبة من الهند، وقوله: «يَخْطُرُ» بكسر الطاء، من باب ضرب، أي يهتز، وقوله: «نَهَلْتُ» بكسر الهاء: أي شربت، بمعنى تلطخت من الدم بسبب الطعن، وقوله: «المثقف السمر»: أي الرماح المعتدلة. انتهى «الحاشية» ٨٠/٢.

(٢) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل، وجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد من المفرد، وإن لم يتسلط عليه عامل الأول؛ لأنه يُغْتَفَرُ في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. ويؤيد ذلك التزام الفصل في العطف. «الحاشية» ٨١/٢ و«حاشية الأمير» ٧١/٢.

(٣) أي وأما غيره فجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد، ومن عطف المفرد، وقال: إنه يُغْتَفَرُ في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في المتبوع. «الحاشية» ٨١/٢.

تعالى أعلم.

ثم ذكر السابعة، وهي الأخيرة، فقال:

(.....) سَابِعَةُ الْجَمَلِ ثُمَّ مَثَلُوا

٩٨٠- بِجُمْلَةٍ تَابِعَةٍ ذَاتِ مَحَلٍّ فِي بَابِي النَّسَقِ فَادِرٍ وَابْدَلٍ

(سَابِعَةُ الْجَمَلِ) بالنصب مفعول مقدم لـ «مَثَلُوا» (ثُمَّ) بفتح الثاء المثناة، أي هنالك، فهي للإشارة للمكان البعيد، ولا تناسب هنا، فلو قال بدلها «فِي ذَا» أي في هذا المحل لكان أولى (مَثَلُوا) أي جعلوا لها مثلاً (بِجُمْلَةٍ) متعلق بما قبله ففيه تضمين، وهو جائز للمولدين، وفي نسخة بدل «مَثَلُوا» «نَقَلُوا»، وقوله (تَابِعَةٍ) صفة لـ «جملة»، وقوله (ذَاتِ مَحَلٍّ) بالنصب على المفعولية لـ «تابعة»، أي مثلوها بجملة تابعة لجملة ذات محل (فِي بَابِي النَّسَقِ فَادِرٍ وَابْدَلٍ) متعلق بمحذوف، أي كائنة في باب عطف النسق، وباب البديل، وقوله: «فادر» جملة معترضة، أي فاعلم ذلك.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي آخر الجمل هي التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النسق والبديل خاصة. فالأول نحو «زيد قام أبوه، وقعد أخوه»، إذا لم تُقَدَّرِ الواو للحال، ولا قَدَّرَتِ العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شرطه كون الثانية أَوْفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو قوله ﷺ: «وَأَتَقُوا الَّذِينَ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِاتَّقِيمٍ وَبَيْنَ * وَحَنَّتِ وَعُيُونٍ» الآية، فإن دلالة الثانية على نعم الله مُفَضَّلَةٌ، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ أَوْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئِ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَةَ السَّمْرَ^(١)

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «وَالْخَطِيئِ يَخْطِرُ بَيْنَنَا» بدل اشتمال. انتهى.

وليس متعيناً لجواز كونه من باب النسق، على أن تُقَدَّرِ الواو للعطف، ويجوز أن تُقَدَّرِ واو الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل «ذَكَرْتُكَ» على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل «يَخْطِرُ»، فتكون الحالان متداخلتين، والرباط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المثقف السمر» هي الرماح.

تنبيه:

من غريب هذا الباب^(٢) قولك: «قلت لهم: قوموا أولكم وآخركم» زعم ابن مالك^(٣) أن التقدير ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف، في نحو قوله ﷺ: «أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» [البقرة: الآية ٣٥] الآية، وقوله: «لَا تُخْلِفُهُ غَنٌّ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوًى» [طه: الآية ٥٨]، وقوله: «لَا تُضَاكِرْ وَلِدَهُ» [يُولَدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُولَدُوهَا] [البقرة: ٢٣٣]. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قال ابن هشام رحمه الله: ما حاصله: هذا الذي تقدم - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها،

(١) قوله: «الخطيئ» بفتح الخاء، وكسر الطاء المشددة: أي الرمح المنسوب إلى خط هجر، بلدة باليمامة يقوم فيها الرمح المجلوبة من الهند، وقوله: «يَخْطِرُ» بكسر الطاء، من باب ضرب، أي يهتز، وقوله: «نَهَلْتُ» بكسر الهاء: أي شربت، بمعنى تَلَطَّخْتُ من الدم بسبب الطعن، وقوله: «المثقف السمر»: أي الرماح المعتدلة. انتهى «الحاشية» ٨٠/٢.

(٢) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل، وجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد من المفرد، وإن لم يتسلط عليه عامل الأول؛ لأنه يُغْتَفَرُ في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. ويؤيد ذلك التزام الفصل في العطف. «الحاشية» ٨١/٢ و«حاشية الأمير» ٧١/٢.

(٣) أي وأما غيره فجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد، ومن عطف المفرد، وقال: إنه يُغْتَفَرُ في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في المتبوع. «الحاشية» ٨١/٢.

وإلى هذا أشار الناظم رحمه الله، فقال:

٩٨١- (وَجُمَلَتَيْنِ زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى سَبْعِ الْمُحَلِّاتِ فِيمَا نَزَلَا

٩٨٢- جُمْلَةً الْإِنْشَاءِ لِأَنَّ تَالِيَةً وَمُسْنَدًا لَهَا أَتَتْكَ الثَّانِيَةَ)

(وَجُمَلَتَيْنِ زَادَ بَعْضُهُمْ) هو صاحب الأصل كما بيّناه آنفاً (عَلَى سَبْعِ الْمُحَلِّاتِ) أي على الجُمْل السبع التي لها محل (فِيمَا نَزَلَا) بألف الإطلاق في نص القرآن الكريم، أحدهما (جُمْلَةُ الْإِنْشَاءِ لِأَنَّ تَالِيَةً) أي حال كونها تابعة لـ «إلا» الاستثنائية، نحو ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ (وَمُسْنَدًا لَهَا) أي إليها (أَتَتْكَ الثَّانِيَةَ) يعني أن الجملة الثانية مما زاده بعضهم الجملة المسند إليها، نحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن بعضهم زاد على ما سبق من الجمل السبع ذوات المحل جملتين، أما الأولى: فنحو قوله ﷻ: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ الآية [الغاشية: ٢٢ - ٢٤]، قال ابن خروف: ﴿مَنْ﴾ مبتدأ، و﴿يُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع^(١)، وقال الفراء في قراءة بعضهم: ﴿ففسربوا منه إلا قليل منهم﴾ الآية [البقرة: ٢٤٩]: إن ﴿قَلِيلٌ﴾ مبتدأ محذوف خبره، أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿إِلَّا أَمَرَ أَنتَ﴾ [هود: ٨١] بالرفع: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو «ما مررت بأحد إلا زيد خير منه»؛ لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد

(١) [فائدة]: ذكر ابن مالك رحمه الله في «التوضيح على الجامع الصحيح» أن حق المستثنى بـ «إلا» من كلام موجب أن يُنصب مفرداً كان، أو مكثراً معناه بما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَنْ جُوعِهِمْ أَجْعِلْ * إِلَّا أَمَرَ أَنتُمْ قَدَرْنَا إِنَّمَا لِمَنِ الْغَنِيَّتُ﴾ [الحجر: ٦٠] ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر، ومحذوفه، فمن الأول قول أبي قتادة ﷺ: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يُحرم»، فـ «إلا» بمعنى «لكن»، و«أبو قتادة» مبتدأ، و«لم يُحرم» خبره، وقوله ﷺ: «ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلا المتزوجون، أولئك المطهرون من الخنا»، ومن الثاني قوله ﷺ: «ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله»، أي لكن الله يعلم. وقوله ﷺ: «كل أمتي مُعَافَى، إلا المجاهرون»، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون. انتهى. راجع «حاشية الأمير على المغني» ٧١/٢.

مَضَى ذكره، وكذلك الجملة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٠] الآية، فإنها حال، وفي نحو «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير»، فإنها مفعول، وكل ذلك قد دُكر. وأما الثانية: فنحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦] الآية، إذا أُعرب ﴿سَوَاءٌ﴾ [البقرة: الآية ٦] خبراً و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ مبتدأ، ونحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، إذا لم تُقدَّر الأصل أن تسمع، بل يُقدَّر «تسمع» قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾ [الكهف: الآية ٤٧]، وفي نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرف سابك. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

اختلف في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو «يعجبني قام زيد»، وفصل الفراء وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قليلاً، ووُجد مُعَلَّقٌ عن العمل نحو «ظهر لي أقام زيد» صيغ، وإلا فلا، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنَنَّهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: الآية ٣٥]، ومنعوا «يعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجوا بقوله [من الطويل]:

وَمَا زَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْثًا يَسِيرُ بِكَبِيرٍ
ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا في ﴿بَدَأَ﴾ ضمير البداء، و«تَسْمَعُ»، و«يسير» على إضمار «أن».

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١١] الآية، وقوله ﷺ: «لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة»، وقول العرب: «زعموا مطية الكذب»، فليس من باب الإسناد إلى الجملة لما تبين في غير هذا الموضع^(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الجمل التي لها محل من الإعراب، شرع يبين حكم الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات، فقال:

(١) أي من أن الجملة إذا قصد لفظها يُحكم لها بحكم المفرد، فيجوز وقوعها مبتدأ، وفاعلاً، ونائباً عنه.

(حُكْمُ الْجُمْلِ بَعْدَ الْمَعَارِفِ، وَبَعْدَ التَّكْرَارِ)

٩٨٣. فَجُمْلَةٌ تَلِي مُنْكَرًا صِفَةً كَمَا تَكُونُ الْحَالُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ
 ٩٨٤. لَكِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ مُطْلَقًا بَلْ خَبَرِيَّةٌ عَلَى مَا حَقَّقَا
 ٩٨٥. جَوَازُ الْأَسْتِغْنَاءِ قَيْدٌ ثَانِي
 ٩٨٦. وَعَدَمُ الْمَانِعِ قَيْدٌ رَابِعٌ
 ٩٨٧. فَمَانِعُ الْحَالِيَةِ الْمُعَيَّنَةِ
 ٩٨٨. وَمَانِعٌ وَضْفًا إِلَى الْحَالِ دَعَا
 ٩٨٩. وَمَانِعُ الْوَضْفِ وَحَالٍ ثَالِثٌ وَرَابِعٌ مَا مِنْهُمَا قَدْ يُخْدِثُ
- (فَجُمْلَةٌ تَلِي مُنْكَرًا صِفَةً) أي تعرب صفة للنكرة (كَمَا تَكُونُ الْحَالُ) بالنصب خبر «تكون» (بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ) أي كما تعرب الجملة التي تقع بعد المعرفة حالاً منها (لَكِنَّ) بتشديد النون (هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ مُطْلَقًا) أي ليس على إطلاقه، وإن اشتهر بين المعربين إطلاقه (بَلْ خَبَرِيَّةٌ) بالنصب عطفاً على خبر «ليس» كدأب المعطوف بـ «بل»، و«لكن»، قاله الناظم رحمه الله.
- والمعنى أن كون الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوالاً ليس على إطلاقه، بل مقيد بقيود، منها أن تكون خبرية، فخرجت الإنشائية، نحو «هذا عبد بعته»، وقوله: (عَلَى مَا حَقَّقَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي على ما ذكره المحققون لدقائق المسائل النحوية، فإنهم قيدوه بقيود، الأول كونها خبرية، كما مرّ آنفاً، والثاني ما ذكره بقوله: (جَوَازُ الْأَسْتِغْنَاءِ قَيْدٌ ثَانِي) أي القيد الثاني أن تكون صالحة للاستغناء عنها، فخرجت جملة الصلة، ونحوها، والثالث ما أشار إليه بقوله: (وَجُودٌ مُقْتَضٍ) أي طالب قوي للعمل في صاحب الحال كالفعل، وشبهه، لا أن يكون ضعيفاً، كالابتداء، ولذا قالوا: لا يصحّ الحال من المبتدأ، وقوله: (لَدَى الْبَيَانِ) كمل به البيت، أي هذا حقيق يذكر عند إيضاح المسألة، ثم ذكر الرابع بقوله: (وَعَدَمُ الْمَانِعِ) أي انتفاؤه (قَيْدٌ رَابِعٌ) ثم بين مواضع الموانع، فقال: (فَمَانِعٌ) أي من هذا الحكم (فِي أَزْبَعِ مُورَعٌ) أي مقسم

إلى أربعة أقسام؛ لأنه إما أن يكون مانعاً للحالية، أو للوصفية، أو لهما معاً، أو لأحدهما دون الآخر، ولولاه لجازاً معاً (ف) الأول، وهو (مَانِعُ الْحَالِيَةِ الْمُعَيَّنَةِ) أي المخصوصة بكونها حالاً لولا وجود ذلك المانع، فـ «مانع» مبتدأ، وقوله: (ذَا) مبتدأ ثان، خبره (حَرْفُ تَنْفِيسٍ) أي حرف دالّ على التوسيع، وهو السين، و«سوف»، نحو «زارني زيدٌ سأكافئه» (و«لَنْ») نحو «أكرمني عمرو لن أنسى له ذلك»، وقوله: (مُقْتَرَنَةٌ) حال من «لن»، أي حال كونها مُقْتَرَنَةٌ بالجملة (وَمَانِعٌ وَضْفًا إِلَى الْحَالِ دَعَا صُحْبَتَهُ الْوَإِ إِذَا مَا وَقَعَا) يعني أن الذي يمنع من كون الجملة وصفاً بعد أن كانت متعينة للوصفية لولا وجوده كونها مقترنة بالواو، فيتعين حينئذ كونها حالاً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦].

فقلوه: «ومانع» مبتدأ خبره «صحبه»، و«وصفاً» مفعول به لـ «مانع»، و«إلى الحال» متعلق بـ «دعا» والجملة حال من «مانع» على رأي سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدأ، أي حال كونه داعياً إلى الحالية لكونه من اختصاصاتها، وقوله: «الواو» مفعول لـ «صحبه»، و«إذا ما وقعاً» «ما» بعد «إذا» زائدة، والألف للإطلاق.

(وَمَانِعُ الْوَضْفِ وَحَالٍ ثَالِثٌ) أي ثالث الأقسام من الموانع مانع الوصفية والحالية معاً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَحَفَظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ﴾ الآية [الصافات: ٨٠-٧٩]، ووجهه أن كُلِّ شَيْطَانٍ [الحجر: الآية ١٧] نكرة فمقتضاه صحة أن تكون جملة ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ صفة له، وإذا نظرت إلى وصفه بـ ﴿مَّارِدٍ﴾ صحّ جعلها حالاً منه، لكن منع مانع معنوي من كلا الأمرين، وهو أنه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع، ولا من شيطان في حال عدم سماعه، وحينئذ فجملة ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مرّ^(١).

(وَرَابِعٌ مَا مِنْهُمَا) أي من أحدهما (قَدْ يُخْدِثُ) أي المنع، يعني أن ذلك المانع يمنع من أحدهما دون الآخر، ولولا وجوده لكانا جائزين، نحو «ما جاءني أحد إلا قال خيراً»، فإنك إذا نظرت لـ «أحد» وجدته نكرة، فيصحّ جعل جملة «قال خيراً» صفة له، وإذا نظرت له من حيث إنه نكرة

(١) «حاشية الدسوقي» ٨٦/٢.

في سياق النفي يعم، فيصح جعلها حالاً، لكن منع من الوصفية مانع، وهو وجود «إلا»، فتعينت الحالية.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن المعربين يقولون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مُستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما، فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي، وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول - وهو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النكرات المحضة - قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه﴾ [الإسراء: الآية ٩٣] الآية، وقوله: ﴿لَمْ يَقُولُوا قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعْزِيهِمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٦٤] الآية، وقوله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٤] الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٧٧] الآية، وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعماها كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تُقدَّر الجملة جواباً لـ «إذا»؛ لأن تكرار الظاهر يغري حينئذ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأن الجواب في قصة الغلام ﴿قَالَ أَفَنُلِكَ﴾ [الكهف: الآية ٧٤]، لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُ﴾؛ لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً، فليكن ﴿قَالَ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني - وهو الواقع حالاً لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْتَنَنَّ فَتَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: الآية ٦]، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ [النساء: الآية ٤٣] الآية.

ومثال النوع الثالث - وهو المحتمل لهما بعد النكرة - قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٠] الآية، فلك أن تُقدَّر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالاً منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يُقَرِّبها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة، فقال في قوله تعالى: ﴿فَتَاخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ﴾ [المائدة: ١٦-١٧]؛ إن ﴿الْأُولَيْنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] صفة لـ ﴿تَاخِرَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛

لوصفه بـ ﴿يَقُومَانِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٧]، ولك أن تقدرها حالاً من المعرفة، وهو الضمير في ﴿مُبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥]، إلا أنه قد يُضَعَّف من حيث المعنى وَجْهًا الحال، أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال، كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢]، وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال.

وتقول: «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها. ومثال النوع الرابع - وهو المحتمل لهما بعد المعرفة - قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: الآية ٥]، فإن المعرف الجنسي يُقَرِّب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير ﴿يَحْمِلُ﴾ حالاً أو وصفاً، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَلِيلٌ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من الكامل]:

* وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى السَّيِّمِ يَسْبِي *

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود أربعة:

[أحدها]: كون الجملة خبرية، فخرج بذلك نحو «هذا عبدٌ بعته» تريد بالجملة الإنشاء، و«هذا عبدي بعته» كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً، ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مُخْتَلَفًا بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين.

تنبيه:

من الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة، منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: الآية ٢٣] الآية، فإن جملة ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: الآية ٢٣] تحتمل الدعاء، فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويُضَعَّف من حيث المعنى أن تكون حالاً ولا يُضَعَّف في الصناعة؛ لوصفها بالظرف. ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، فذهب الجمهور إلى

أَنْ ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: الآية ٩٠] جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعة، منهم الأخفش: هي حال من فاعل ﴿جَاءَ﴾ على إضمار «قد»، ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصِرَةٌ صُدُورُهُمْ﴾، وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يُحتاج إلى إضمار «قد»، ثم اختلفوا، فقل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوماً حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور، وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط ﴿أَوْ﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿جاءواكم﴾ صفة لـ ﴿قَوْمٍ﴾، ويكون ﴿حَصَرَتْ﴾ [النساء: الآية ٩٠] صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جاءواكم﴾؛ لأن الجيء مشتمل على الحصر، وفيه بُغْد؛ لأن الحصر من صفة الجائين.

قلت: مذهب الجمهور عندي أرجح؛ لكونه أقل تكلفاً. والله تعالى أعلم.

وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية، معناها الدعاء، مثل ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: الآية ٦٤] فهي مستأنفة، ورُدَّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] الآية، فإنه يجوز أن تقدر ﴿لَا﴾، ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مقولاً فيها ذلك، ويرجح أنه أن توكيد الفعل بالنون بعد «لا» الناهية قياس، نحو ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢] الآية، وعلى الثاني فهي صفة لـ ﴿فِتْنَةٍ﴾ ويرجح سلامته من تقدير.

قلت: الوجهان عندي جائزان؛ لاستواء المرجحين. والله تعالى أعلم.

[القيد الثاني]: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخَرَجَ بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقعة عليها، وأشباه ذلك. [القيد الثالث]: وجود المقتضي، ويحترز بذلك عن نحو ﴿فَعَلَوْهُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: الآية ٥٢]، فإنه صفة لـ ﴿كُلُّ﴾، أو لـ ﴿شَيْءٍ﴾، ولا يصح أن يكون حالاً من ﴿كُلُّ﴾، مع جواز الوجهين في نحو «أكرم كل رجل جاءك»؛ لعدم ما يعمل

في الحال^(١)، ولا يكون خبراً؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء. ونظيره قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كَتَبَ مِنْ اللَّهِ سَبَقٌ﴾ [الأنفال: الآية ٦٨] الآية، يتعين كون ﴿سَبَقٌ﴾، صفة ثانية لا حالاً من الكتاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف؛ لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر بعد «لولا» كما لا يُذكر الخبر، ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه^(٢)، ولا يُنْقَضُ الأول بقوله: «لولا رأسك مدهوناً»، ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه^(٣) [من الطويل]:

وَلَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَحَبَطُتْهَا^(٤) كَحَبَطَةِ فَرُوجٍ^(٥) وَلَمْ أَتَلَعْنِمِ^(٦)
لندورهما، وأما قول ابن الشجري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٨٣] الآية، إن ﴿عَلَيْكُمْ﴾، خبر، فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

[القيد الرابع]: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع:

(أحدها): ما يمنع حالته كانت مُتَعَيِّنَةً لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف، نحو «زارني زيد سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك»، فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين و«لن» مانعان؛

(١) قوله: «لعدم ما يعمل في الحال» علة لقوله: «لا يصح»، فإن الابتداء لا يعمل فيها؛ لأنه عامل ضعيف، فلا يعمل في الرفع والنصب، وإنما كان ضعيفاً لأنه معنوي، لا لفظي، ولما أجاز سيبويه الحال من المبتدأ جعلها معمولة للاستقرار في نحو قوله: «لَيْتَهُ مُوَجِّحاً ظَلَّلَ» ولم يبال باختلاف عاملها، وعامل صاحبها، والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار. «الحاشية» ٨٥/٢.

(٢) أي بقول أبي الحسن: إن الخبر لا يقع بعد «لولا».

(٣) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: وقد نسب المصنف هذا البيت هنا، وفي «شرح أبيات ابن الناطم» إلى الزبير بن العوام، وكأنه اشتباه نشأ من حكاية كعب بن مالك. انتهى.

يعني أن الصواب أنه لكعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، ولكن لما وقعت قصة ذكر فيها البيت وقد ساقها البغدادي وقع الاشتباه من هنا.

(٤) أي لضربتها بالأرض.

(٥) وروي «عصفور».

(٦) أي لم أتوقف.

لأن الحالية لا تُصَدَّرُ بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصفات: الآية ٩٩]: إن ﴿سَيِّدِينَ﴾ [الصفات: الآية ٩٩] حال، كما تقول: سأذهب مَهْدِيًا فسهور.

(والثاني): ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لأن المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو قوله ﷺ: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١٦] الآية، وقوله: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩]، وقوله [من الطويل]:

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةِ شَفِيعُ

والمعارض فيهن الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري، ومن وافقه.

(والثالث): ما يمنعها معًا، نحو قوله ﷺ: ﴿وَحَفَظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ (٧) لَا يَسْمَعُونَ [الصفات: ٧ - ٨]، وقد مضى البحث فيها.

(والرابع): ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو «ما جاءني أحد إلا قال خيرًا»، فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت «إلا» امتنعت الوصفية، ومثله قوله ﷺ: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٠٨]، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: الآية ٤] فللوصفية مانعان: الواو، و«إلا»، ولم ير الزمخشري، وأبو البقاء واحدًا منهما مانعًا، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل «إلا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب»، فالتقدير: إلا رجل راكب، يعني أن راكبًا صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح؛ لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم»، أي بالجر على الوصفية، فإن قلت: «إلا قائمًا» جاز، أي على الحالية، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ أَظْلُهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ^(١) وَجَعَائِلُهُ^(٢)
فإن جملة «تَخْشَى عَلَيَّ» حال من الضمير في «قائلة»، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام على الباب الثاني أتبعه بذكر الباب الثالث، فقال:

(١) أي تنقله.

(٢) جمع جعالة بمعنى الجغل على العمل.

(البَابُ الثَّالِثُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ مَا يُشَبِّهُ الْجُمْلَةَ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، ذِكْرُ حُكْمِهِمَا فِي التَّعْلُقِ)

٩٩٠- (لَا بُدَّ مِنْ تَعْلُقٍ بِالْفِعْلِ أَوْ بِشَبِّهِهِ أَوْ الْمَشِيرِ إِذْ رَوَّأَ
٩٩١- فِي اللَّفْظِ مَوْجُودًا وَإِلَّا قُدِّرَا وَعَدَمُ التَّغْلِيْقِ عَنْ بَعْضِ يُرَى
٩٩٢- فِي جَعْفَرٍ فِي الدَّارِ زَيْدٌ عِنْدَنَا وَضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ حَقًّا بَيِّنًا)
(لَا بُدَّ مِنْ تَعْلُقٍ) أي للظرف والجار والمجرور (بالفعل) نحو «مررت بزيد» (أو يشبهه) أي بشبه الفعل، وهو الاسم المشتق العامل عمل فعله، وكذا ما أوَّلَ بالمشتق، وهو الاسم الجامد المؤول به (أو المشير) بالجر عطفًا على «الفعل»، أي أو بما أشير به إلى معنى الفعل، بأن كان علمًا اشتهر مستواه بوصف، فيُشار به حال العلميّة للوصف، كـ«حاتم»، فإنه يُشير إلى معنى الفعل، وهو الجود، وقوله: (إِذْ رَوَّأَ) «إذ» ظرفيّة معلقة بـ«المشير»، و«رووا» بمعنى نقلوا، أي المشير إلى معنى الفعل وقت استعماله، كما ذكرنا في «حاتم».

(فِي اللَّفْظِ) متعلّق بـ(مَوْجُودًا) وهو حال من الفعل، وما عُطف عليه، أي حال كونه موجودًا، أي مذكورًا لفظًا (وَإِلَّا) أي وإن لم يكن موجودًا لفظًا (قُدِّرَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، يعني أن ذلك العامل إذا لم يُذكر في اللفظ قُدِّرَ في الكلام، نحو «زيد عندك»، أي كائن، أو استقرَّ عندك، وقوله: (وَعَدَمُ التَّغْلِيْقِ عَنْ بَعْضِ يُرَى) بالبنا للمفعول، يعني أن عدم تعليق الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا خبرين يُروى عن بعض النحاة، وذلك (فِي) نحو قولك: (جَعْفَرٌ) بالرفع مبتدأ خبره قوله: (فِي الدَّارِ) مثال للجار والمجرور، وقوله: (زَيْدٌ عِنْدَنَا) مثال للظرف، وقوله: (وَضَعْفُ) بفتح الضاد، وضمها (هَذَا الْقَوْلِ حَقًّا بَيِّنًا) بالبنا للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن ضعف هذا القول مبين، وموضّح بما حقّقه العلماء، وبينوا وجه ضعفه.

فقوله: «وضعف» مبتدأ، و«هذا القول» مضاف إليه، و«حقًا» مفعول مطلق «لبيّنًا»، أي تبيينًا حقًا وجملًا «بيّن» خبر المبتدأ.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه لا بُدَّ من تعلق الجار الظرف والجار والمجرور بالفعل، أو بما يشبهه، أو بما أوَّلَ بما يشبهه، أو بما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قُدِّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون، وابنا طاهر وخروف، أنه لا تقدير في نحو «زيد عندك، وعمرو في الدار»، ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعموا أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو «زيد أخوك»، وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، ولا مُعَوَّل على هذين المذهبين.

مثال التعلق بالفعل وبشبهه، قوله تعالى: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: الآية ٧]، فـ﴿عَلَى﴾، متعلقة بـ(أَنعَمَ)، وهو فعل، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] متعلقة بـ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: الآية ٧]، وهو اسم مفعول، وقول ابن دريد [من الرجز]:

وَأَشْتَعَلَ الْمُبَيِّضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْغَضَى
ف«في» الأولى متعلقة بـ«اشتعل»، والثانية متعلقة بالاسم، وهو «اشتعال».

وقد تقدر «في» الأولى متعلقة بـ«المُبَيِّضُ»، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بـ«الاشتعال» يُرَجِّح تعلق الأول بفعله؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق «في» الثانية بكون محذوف حالًا من النار، ويُبيّنه أن الأصل عدم الحذف.

ومثال التعلق بما أوَّلَ بمشبه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾، أي وهو الذي هو إله في السماء، فـ﴿فِي﴾، متعلقة بـ﴿إِلَهُ﴾، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: «إله واحد»، ولا يوصف به، لا يقال: «شيء إله»، وإنما صح التعلق به لتأوله بـ«معبود»، و﴿إِلَهُ﴾، خبر لهو محذوفًا، ولا يجوز تقدير ﴿إِلَهُ﴾، مبتدأ مُخْبَرًا عنه بالظرف، أو فاعلًا بالظرف؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة، و﴿إِلَهُ﴾، بدلا من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٤] معطوفًا كذلك؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بُعْدٌ حتى قيل بامتناعه، ولأن الحمل على

الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو موقفاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٤] مبتدأ وخبراً؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصلة من عائد إن عطف. ومن ذلك أيضاً قوله [من الطويل]:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عُلْقَمَ^(١)
أصله علقم عليه، فـ«على» المحذوفة متعلقة بـ«صبه»، والمذكورة متعلقة بـ«علقم» لتأوله بـ«صعب»، أو «شاق»، أو «شديد»، ومن هنا كان الحذف شاذاً؛ لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله [من الرجز]:

* أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَغْضِ الْأَخْيَانِ *

وقوله [من الرجز]:

أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدُّ النَّقْرِ وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِي زُمَرٍ^(٢)
فتعلق «بعض»، و«إذ» بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: «الشجاع»، أو «الجواد»، وتقول: «فلان حاتم في قومه»، فتعلق الظرف بـ«حاتم»؛ لما فيه من معنى الجود، ومن هنا رُدُّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم: «أظنني مُرْتَحِلًا، وَسُوَيْرًا^(٣) فَوْسَخًا»، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فعيل بقوله [من البسيط]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ^(٤)

- (١) «العلقم» بفتح، فسكون في الأصل: الحنظل، وهو نبات كرية الطعم، ولكن المراد هنا الشديد، أو الصعب.
(٢) «النقر» بفتح، فسكون، لكن هنا نُقِلَتْ ضمة الراء عند الوقف إلى القاف، و«النقر» صوت يُسَكَّنُ به الفرس عند اشتداد حركته، أي أنا الشجاع البطل إذا اجتمعت الخيل عند اشتداد الحرب.
(٣) تصغير سائر.
(٤) قوله: «حتى شآها» بألف بعد الهمزة بوزن فلاحا، والضمير المنصوب للبقرة، أي حتى ساقها، وهيجهاء، =

وذلك أن «فرسخًا» ظرف مكان، و«مَوْهِنًا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون «الموهن» ليس مفعولاً به أن «كليلاً» من كَلَّ، وفعله لا يتعدى، واعتذر عن سيبويه بأن «كليلاً» بمعنى مُكِلَّ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يقال: «أتعبت يومك»، أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُغْدَلُ إلى فَعِيلٍ للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حمل الكلام على المجاز، مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

* وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ *

يجوز كون «من» موصولة فاعلة بـ«نعم»، و«هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مُقَدَّرَةٌ، و«في» متعلقة بالمقدرة؛ لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور. انتهى.

والأولى أن يكون المعنى هو ملازم لحالة واحدة في سِرٍّ وإِعْلَانِ، وقَدَّرَ أبو علي «من» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر، وقد أجزى في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: الآية ٣] تعلقه باسم الله تعالى، وإن كان عَلَمًا على معنى وهو المعبود، أو وهو المسمى بهذا الاسم، وأجزى تعلقه بـ﴿يَعْلَمُ﴾، وبـ﴿يَسْرُكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ٣]، و﴿وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٣]، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بـ«عالم»، ورُدُّ الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر، وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشيء؛ لأن المصدر هنا ليس مُقَدَّرًا بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحو ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: الآية ١٢٨]، والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً، فكذا هنا، ورُدُّ أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدل على «عالم» ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا رُدُّ^(١) على تقديرهم في ﴿فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: الآية ١] مستقبلات لعدتهن، وليس بشيء؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٣]، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يَشُدُّ مَسَدَّهُ، فكيف =
«و«كليلاً» أي برق كليلاً، أي كثير الكل، أي التعب، و«مَوْهِنًا» بفتح، فسكون، وكسر هاء: اسم لنصف الليل، أي في نصف الليل، و«عمل» أي مطبوع على العمل، أي دائب مجتهد في عمله.
(١) أي أبو حيان.

تمنعه مع وجود ما يسد؟، وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومثال التعلق بالمحذوف قوله **﴿وَالْإِنَّمَا أَهْلُكُمْ مُخْلَقُونَ﴾** [الأعراف: الآية ٧٣] بتقدير «وَأَرْسَلْنَا»، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك، ومثله قوله: **﴿فِي يَسْعَى مَاءٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾** [الشم: الآية ١٢] «في» و«إلى» متعلقان بـ«أذهب» محذوفًا، وقوله: **﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾** [البقرة: الآية ٨٣] أي وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، مثل **﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾** [يوسف: الآية ١٠٠]، أو وصيناهم بالوالدين إحسانًا، مثل **﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾** [العنكبوت: الآية ٨]، ومنه ^(١) باء البسملة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حكمهما في التعلق، شرع يُبين هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟ فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ)

أي هذا مبحث هل يتعلّق الظرف، والجارّ والمجرور بالفعل الناقص.

- ٩٩٣- (مَنْ قَالَ لَا دَلَّ عَلَى هَذَا الْحَدَثِ مَنَعَ ذَلِكَ وَمَنْ بِهِ نَفَتْ
- ٩٩٤- مُبَرَّدٌ وَالْفَارِسِيُّ الْجُرْجَانِيُّ ثُمَّ الشُّلُوبِيُّ بُنِيَ بَرْهَانَ
- ٩٩٥- ثُمَّ ابْنُ جَنِّي وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَدُلُّ غَيْرَ لَيْسَ وَأَمْنَعُ مَنْ نَهَى
- (مَنْ قَالَ: لَا دَلَّ عَلَى هَذَا الْحَدَثِ) أي من قال: إن الفعل الجامد لا يدلّ على الحدث (مَنْعَ ذَلِكَ) أي منع تعلّقهما به، وقوله: (وَمَنْ بِهِ نَفَتْ) أي ومن قال بهذا، يقال: نَفَتْ يَنْفُتُ من بابي نصر، وضرب: إذا تلفّظ، أي الذي تلفّظ بهذا القول، والفاعل قوله: (مُبَرَّدٌ، وَالْفَارِسِيُّ) بسكون الياء للوزن (الْجُرْجَانِيُّ) معطوف بعاطف مقدّر (ثُمَّ الشُّلُوبِيُّ، بُنِيَ بَرْهَانَ) معطوف بعاطف مقدّر أيضًا، و«بُني» بضم أوله مصغّرًا للوزن، وهو ابن بَرْهَانَ -بفتح الموحدة، وسكون الراء- (ثُمَّ ابْنُ جَنِّي) يعني أن هؤلاء قالوا: إنهما لا يتعلّقان بالفعل الناقص؛ لأنه لا يدلّ على الحدث (وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا) أي الأفعال الناقصة (تَدُلُّ) أي على الحدث (غَيْرَ «لَيْسَ») أي فإنها لا تدلّ

(١) أي مما يتعلّق بمحذوف.

عليه، وقوله: (وَأَمْنَعُ مَنْ نَهَى) أي امنع القائلين: إنها لا تدلّ على الحدث؛ لكون رأيهم غير صواب.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنهم اختلفوا هل يتعلّق الظرف والجارّ والمجرور بالفعل الناقص أم لا؟، فمن زعم أنه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك، وهم المبرد، والفارسي، فابن جني، فالجرجاني، فابن بَرْهَانَ، ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس» ^(١)، واستدل لثبتي التعلّق بقوله تعالى: **﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾** [يونس: الآية ٢]، فإن اللام لا تتعلّق بـ«عَجَبًا» [يونس: الآية ٢]؛ لأنه مصدر مؤخر، ولا بـ«أَوْحَيْنَا»؛ لفساد المعنى، ولأنه صلة لـ«أَنْ»، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته، لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضًا أن تكون متعلقة بمحذوف، هو حال من «عَجَبًا» [يونس: الآية ٢] على حدّ قوله:

* لَيْتَ مُوجِشًا طَلَّلَ *

تنبيه:

إنما سمّيت هذه الأفعال النواسخ ناقصة لأنها لا يتمّ بالمرفوع بها كلام، بل المرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإن الفائدة تتمّ بمرفوعها، ف«كان» مثلاً تدلّ على حدث، وهو كون مطلق، والمقيّد له خبرها، فمعنى «كان زيدٌ» حصل زيدٌ، وقوله: «قائمًا» أفاد أن المراد حصول قيام زيد، وتدلّ أيضًا على زمن، لكن خاصّ، وهو الزمن الماضي، وأما خبرها، وهو «قائمًا»، فيدلّ على زمن مطلق، فيقيّد، ويُعيّن بالزمن في «كان»، أو «يكون»، فتحصل أن «كان» تدلّ على حدث مطلق، ويُقيّد بالخبر، والخبر يدلّ على زمن مطلق يُقيّد بالزمن المستفاد من «كان»، فتعاضا.

[فإن قلت]: إن الخبر، وهو «قائم» حقيقة في الحال، فهو دالّ على الحال.

[قلت]: إن هذه دلالة فرعية، وقولنا: إنه دالّ على زمن مطلق، أي بحسب الفعل؛ لأن الحدث

(١) وفي شرح الرضي أن «ليس» تدلّ على حدث أيضًا، وهو ذلك الانتفاء.

لا بُدَّ له من زمن، وأما قولك: «كان زيد أخاك»، فمعناه كان زيد محكوما له بالأخوة لك، فهو مؤول باسم الفاعل، وأما بقية الأفعال، كـ«صار» الدالة على الانتقال، و«أصبح» الدالة على الدخول في الصباح إلخ، فدلالته على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور. وقد استدل على بطلان القول بأنها لا تدل على الحدث بأمور:

(منها): أن الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدر، وعلى الزمان وحده اسم زمان، ولا يخرج الفعل عن أصله إلا بدليل. (ومنها): أن الأفعال المتساوية في الزمان إنما تمتاز بالأحداث، فإذا زال ما به الافتراق، وبقي ما به التساوي، فلا فرق بين «كان زيد غنيا»، و«صار زيد غنيا»، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه.

(ومنها): أنه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان.

(ومنها): أن من جملتها «انفك»، ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى «ما انفك زيد غنيا» ما زيد غنيا في وقت من الأوقات، وهو نقيض المراد.

(ومنها): وقوع «دام» صلة لـ«ما» المصدرية، فتسبك بمصدر.

(ومنها): مجيء اسم الفاعل منها، واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل على الحدث.

(ومنها): أنها لو لم تدل على حدث لما بُني منها أمر، كقوله **كَلَّمَكَ اللَّهُ**: «كُونُوا قَوَّامِينَ» [النساء: الآية ١٣٥].

وفي «شرح الأجرومية» للشيخ الأزهرى أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يُريد أنها لا تدل على الحدث التام الذي يُفيد مجرد إسناده إلى فاعله، فلا يُنافي أنها تدل على حدث ناقص، لا تتم فائدته إلا بالمنصوب، فـ«كان» التامة للوجود ضدّ العدم، والناقصة للحصول على صفة ما تُعَيَّن بالخبر، فقد رجع الخلاف لفظيا. انتهى^(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٨٩/٢ - ٩٠ و«حاشية الأمير» ٧٦/٢.

ولما أنهى الكلام على تعلقهما بالفعل الناقص شرع يبين تعلقهما بالفعل الجامد، فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ)

٩٩٦- (وَعَلَّقَ الظَّرْفَ بِنَعْمَ الْفَارِسِيِّ فِي بَيْتِ شَاعِرٍ بِشَهْرَةِ كُسَيِّ
٩٩٧- وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ تَعَلُّقَهُ عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ هُوَ ثِقَّةُ)
(وَعَلَّقَ الظَّرْفَ بِنَعْمَ الْفَارِسِيِّ) يعني أن أبا عليّ الفارسي قال: إن الظرف يتعلّق بـ«نعم»، وهو فعل جامد، وقوله: (فِي بَيْتِ شَاعِرٍ بِشَهْرَةِ كُسَيِّ) بالبناء للمفعول، أي ألبس ذلك البيت شهرة بين الناس، وهو قوله: «وَنَعْمَ مَرْكَأٌ مَنْ ضَاقَتْ» ... البيت (وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ تَعَلُّقَهُ) أي تعلّق الظرف في البيت المذكور (عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ، هُوَ ثِقَّةُ) أي ابن مالك ثقة في نقله، ونظره، وفيه إشارة إلى ترجيح قوله في المسألة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه اختلف هل يتعلّق الظرف والجارّ والمجرور بالفعل الجامد أم لا؟، فزعم الفارسي في قوله [من البسيط]:

وَنَعْمَ مَرْكَأٌ^(١) مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ
أن «من» نكرة تامة تميّز لفاعل «نعم» مستترا كما قال هو وطائفة في «ما» من نحو قوله **كَلَّمَكَ اللَّهُ**:
﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: الآية ٢٧١]: أن الظرف متعلّق بـ﴿فَنِعْمًا﴾^(٢).

وزعم ابن مالك^(٣) أنها موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مُقَدَّرَةٌ على حَدِّ قوله: «وَشِعْرِي شِعْرِي»، وأن الظرف متعلّق بـ«هو» المحذوفة؛ لتضمنها معنى الفعل، أي ونعم الذي هو باق على وُدّه في سِرّه وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان.

قال ابن هشام: وعندي أن يقدر المخصوص «هو»؛ لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو:

(١) «المركأ»: الملجأ.

(٢) هذا هو محل الشاهد.

(٣) هذا الكلام لا تعلّق له بما هنا، وإنما ذكر لتتميم الكلام المتعلّق بالبيت. دوسوقي ٥٢٢/٣.

وَكَيْفَ أَزْهَبَ أَمْرًا أَوْ أَرَأَيْتَ بِهِ وَقَدْ زَكَتْ^(١) إِلَى بَشِيرِ بْنِ مَرْوَانَ
فيبقى التقدير حينئذ «هو هو هو». انتهى.

أي فيكون «هو» الأول مبتدأ، و«هو» الثاني خبراً عنه، و«هو» الثالث هو المخصوص بالمدح، وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدأ «هو» رابع. قاله الدسوقي^(٢). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على تعلقهما بالفعل الجامد شرع يبين حكم تعلقهما بأحرف المعاني، فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِأَحْرِفِ الْمَعَانِي)

أي هذا مبحث جواب «هل يتعلقان إلخ»، وقوله: «أحرف المعاني» أي الأحرف التي وُضعت لمعان كان حقها أن يُدَلَّ عليها بالفعل، واحتراز بذلك عن أحرف المباني، كزاي «زيد»، ويائه. والله تعالى أعلم.

٩٩٨- (وَمَنْعُ ذَلِكَ مُطْلَقًا قَدْ اسْتَهْزَ وَقِيلَ جَازَ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

٩٩٩- وَفَضْلُ الْبَعْضِ وَقَالَ إِنَّ تَنْبُ عَنْ فِعْلِهَا الْخُذُوفِ جَازَ فِي الْكُتُبِ

١٠٠٠- لِأَجْلِ ذَلِكَ اللَّامُ قَدْ تَعَلَّقَا بِمَا كَيَا جَعْفَرٍ لِذِي تُقَى

١٠٠١- جَمَاهِرُ النُّحَاةِ فِعْلًا قَدَّرُوا مِثْلَ انْتَفَى فَمَا بِحَرْفٍ يَظْهَرُ

(وَمَنْعُ ذَلِكَ) أي منع تعلقهما بأحرف المعاني؛ لعدم اشتقاقها (مُطْلَقًا) أي سواء كانت نائبة عن فعلها، أو لا (قَدْ اسْتَهْزَ) بين أكثر النحويين (وَقِيلَ: جَازَ) تعلقهما بها؛ لما فيها من معنى الفعل (مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ) أي بلا احتراز، وتجنب لذلك (وَفَضْلُ الْبَعْضِ)، أي فضل بعض النحاة (وَقَالَ: إِنَّ تَنْبُ عَنْ فِعْلِهَا الْخُذُوفِ جَازَ) أي تعلقهما بها، وقوله: (فِي الْكُتُبِ) أي هذا المذكور من اختلافهم في تعلقها بأحرف المعاني على ثلاثة مذاهب مدوّنة في كتب النحاة (لِأَجْلِ ذَلِكَ) أي

(١) أي لجأت.

(٢) «الحاشية» ٥٢٢/٣.

لأجل التفصيل المذكور (اللَّامُ قَدْ تَعَلَّقَا) بألف الإطلاق، منبياً للفاعل (بَيَا) لكونها نائبة عن «أدعو»، أو «أنادي» (ك) قولك في الاستغاثة: (يَا جَعْفَرُ لِذِي تُقَى) أي فتعلقت اللام في «لجعفر» بـ«يا»؛ لما ذكر (جَمَاهِرُ) جمع مجهور بالضم، وأصله «جماهير» بالياء حذفت للوزن (النُّحَاةُ فِعْلًا قَدَّرُوا) أي لعدم جواز التعلق عندهم بالحرف (مِثْلَ انْتَفَى) أي مثل تقديرهم «انتفى» في قول كعب بن زهير: «وما سعاد غداة البين... البيت (فَمَا) وفي نسخة بالواو (بِحَرْفٍ يَظْهَرُ) أي فما يظهر التعلق عندهم بالحرف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم اختلفوا هل يتعلقان بأحرف المعاني أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

[الأول المشهور]: منع ذلك مطلقاً.

[والثاني]: جوازه مطلقاً.

[والثالث]: التفصيل، فإن كانت نائبة عن فعلها المحذوف جاز ذلك على سبيل النياحة، لا على سبيل الأصالة، وإلا فلا، وهذا قول أبي علي، وأبي الفتح، زعما في نحو «يا لزيد» أن اللام متعلقة بـ«يا»، بل قالوا في «يا عبد الله» إن النصب بـ«يا»، وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

* أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقِيرٍ *

إن «ما» الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا «كان» المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقال بعضهم في قول كعب بن زهير عليه السلام [من البسيط]:

وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْرُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

«غداة البين» ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كـ«أغن»؛ وقال ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: الآية ٣٩] الآية: «إذ» بدل من «اليوم»، و«اليوم» إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في «لن» من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم، وقال أيضاً: إذا قلت: «ما ضربته للتأديب»، فإن قصدت نفي ضرب مُعَلِّلٍ بالتأديب، فاللام متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، و«للتأديب» تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال، فاللام متعلقة بالنفي،

والتعليل له، أي إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنه قد يُؤدَّب بعض الناس بترك الضرب، ومثله في التعلق بحرف النفي «ما أكرمتُ المسيء لتأديبه»، و«ما أهنتُ المحسن لمكافأته»؛ إذ لو عُلق هذا بالفعل فسد المعنى المراد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [الْقَلَمُ: الآية ٢] الآية، الباء متعلقة بالنفي؛ إذ لو عُلقَتْ بـ«مجنون» لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص. انتهى مُلَخَّصًا.

قال ابن هشام رحمه الله: وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دلّ عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك. وقد ذكرت في «شرحي» لقصيدة كعب رضي الله عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل وما كسعاد إلا ظبي أغنّ على التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رُطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُتَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر.

[فإن قلت]: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر؛ لأنه أضعف.

[قلت]: قد قالوا: «زيدٌ زهيرٌ شعراً، وحاتمٌ جوداً»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال، أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجة قائمة به^(١)، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

تَعَيَّرْنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صغلتكمنا مثلكم في حال ملككم.

[فإن قلت]: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه؛ لئلا تتقدم

(١) أي لأن العامل في الحال أو التمييز إنما هو حرف التشبيه المقدر؛ لما فيه من معنى الفعل.

الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوغ تقدم صعاليك هنا عليه؟

[قلت]: سوغه الذي سوغ تقدم «بُشْرًا» في «هذا بُشْرًا أطيب منه رُطْبًا»، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو «لهو أكفؤهم ناصراً»، وهو خشية اختلاط المعنى إلا أن هذا مُطَرَّدٌ ثم؛ لقوة التفضيل، ونادر هنا؛ لضعف حرف التشبيه.

قال: وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران:

(أحدهما): ذكره السخاوي في «كتاب سِفَر السعادة» وهو أن «عالة» من عالني الشيء إذا أثقلني، و«ملوكًا» مفعول، أي إننا نُثْقِلُ الملوك بطرح كلنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: الآية ٦] الآية.

(والثاني): قاله الحريري، وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِئ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو مُتَّجِهٌ على بُعْدٍ فيه، وهو أن يكون «صعاليك» مفعول «عالة» أي إنا نَعْمَلُ صعاليك، ويكون «نحن» توكيدا لضمير «عالة»، و«أنتم» توكيد لضمير مستتر في «صعاليك»، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: «ملوكًا»، وكأنه عنده حال من ضمير «عالة»، والأولى على قوله أن يكون «صعاليك» حالاً من محذوف، أي نعولكم صعاليك، ويكون الحالان بمنزلتهما في «لقيته مُضْعِداً مُتَّحِدِرًا»، فإنهم نصّوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول؛ لأن فصلاً أسهل من فصلين، ويكون «أنتم» توكيداً للمحذوف، لا لضمير «صعاليك»؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولاً؛ لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما انتهى الكلام على تعلقهما بأحرف المعاني أتبعه بذكر ما لا يتعلق من حروف الجرّ، فقال:

(ذِكْرُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ)

- ١٠٠٢- (وَاسْتَشْنِي مِنْهَا حِينَمَا تُعَلَّقُ سِتَّةَ أَحْرَفٍ عَلَى مَا حَقَّقُوا
١٠٠٣- الْحَرْفُ زَائِدًا كَبَاءٌ فِي كَفَى بِاللَّهِ شَاهِدًا فَيَنْغَمُ الْمُقْتَفَى
١٠٠٤- «لَعَلَّ» ثَانِيهَا لَدَى عُقِيلَ جَا «لَوْلَايَ» ثَالِثٌ كَ«لَوْلَاةُ التَّجَى»
١٠٠٥- «وَزُبَّ» رَابِعٌ وَكَافٌ خَامِسٌ وَحَرْفُ الْاسْتِثْنَاءِ لَفْظٌ سَادِسٌ
(وَاسْتَشْنِي مِنْهَا) أي من حروف الجرِّ (حِينَمَا تُعَلَّقُ) بالبناء للمفعول، أي وقت تعلّقهما بالعامل،
أو للفاعل، أي وقت تعليقك إياها (سِتَّةَ أَحْرَفٍ) مفعول «استثنى» (عَلَى مَا حَقَّقُوا) أي هذا مبني
على ما ذكره المحققون من النحاة (الْحَرْفُ) بالنصب بدل تفصيل من «ستة»، ويجوز قطعه، إلى
الرفع، أي أحدها الحرف، أو النصب أي أعني الحرف، حال كونه (زَائِدًا) يعني أن الحرف الزائد
لا يتعلّق بشيء، وذلك (كَبَاءٍ فِي) قولك: (كَفَى بِاللَّهِ شَاهِدًا) أصله كفى الله شاهداً، فجر اسم
الجلالة، وهو الفاعل بحرف الجرِّ الزائد، وقوله: (فَيَنْغَمُ الْمُقْتَفَى) كمل به البيت، أي نعم هذا القول
مقتضى به (لَعَلَّ ثَانِيهَا) أي ثاني الأحرف الستة التي لا تتعلّق («لَعَلَّ» (لَدَى عُقِيلَ) بالصرف
وعدمه، وهو الموافق للوزن هنا، أي عندهم، وهي قبيلة معروفة، والظرف متعلّق بـ(جَا) لغة في
جاء، يعني أن «لَعَلَّ» في لغتهم لا تحتاج إلى متعلّق؛ لكونها بمنزلة الحرف الزائد، وليست بزائدة
محضة؛ لإفادتها الترجي، والزائد لا يُفيد غير التوكيد، ولا أصلية محضة؛ لأن مجرورها في محلّ
رفع مبتدأ، والحرف الجارّ الأصليّ مجروره في محلّ نصب (لَوْلَايَ ثَالِثٌ) أي ثالث الستة «لولا»
فيمن قال: «لولاي»، و«لولاك»، و«لولاه» (كَلَوْلَاةُ التَّجَى) وفي نسخة: «لجأ» أي لجأ وهذا عند
سيبويه؛ لأن «لولا» عنده جارة للضمير، والياء والكاف والهاء في محلّ جر، والدليل على ذلك أن
«لولا» ليست من الحروف الناصبة للاسم بالإجماع، إذ الناصب إنما هي «إِنَّ» وأخواتها، و«لولا»
ليست منها، وأيضاً الياء والكاف والياء ليست ضمائر رفع هنا؛ لأن العامل للرفع في الضمير إنما
هو الفعل، أو نائبه، فتعيّن أنها جارة (وَزُبَّ رَابِعٌ) أي الرابع مما لا يتعلّق «رَبَّ»، نحو «رَبَّ رجل

صالح لقيته» (وَكَافٌ خَامِسٌ) أي الخامس هو كاف التشبيه، نحو «زيد كعمرو» (وَحَرْفُ
الْاسْتِثْنَاءِ لَفْظٌ سَادِسٌ) نحو: «قام القوم خلا زيد بالجرّ».

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه يُستثنى من قولنا: لا بُدَّ لحرف الجر من مُتَعَلِّقٍ ستّة أمور:
[أحدها]: الحرف الزائد، كالباء، و«مِنْ» في قوله ﷻ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: الآية
٤٣]، وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣] الآية، وذلك لأن معنى التعلّق الارتباط
المعنوي، والأصل أن أفعالاً قُصُرَتْ عن الوصول إلى الأسماء، فأُعِينَتْ على ذلك بحروف الجر،
والزائد إنما دَخَلَ في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم يدخل للربط، وقولُ الْحَوْفِيِّ: إن الباء في قوله
تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: الآية ٨] متعلقة، وهَمَّ، نعم يصحّ في اللام المقوية أن
يقال: إنها متعلقة بالعامل الْمُقْوَى، نحوقوله ﷻ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٩١] الآية،
وقوله: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: الآية ١٠٧] وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّزْقِ يَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: الآية
٤٣]؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة؛ لِمَا تُخَيَّلُ في العامل من الضعف الذي نَزَلَهُ منزلة
القاصر، ولا معدية محضة؛ لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

[الثاني]: «لَعَلَّ» في لغة عُقِيلَ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع
على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال [من الطويل]:

* لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى
التمني، ثم إنهم جَرَّوْا بها مُنَبِّهَةً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب
المختص به، كحروف الجرّ.

[والثالث]: «لولا» فيمن قال: «لولاي» و«لولاك» و«لولاه» على قول سيبويه: إن «لولا» جارة
للضمير، فإنها أيضاً بمنزلة «لَعَلَّ» في أن ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء، فإن «لولا» الامتناعية
تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارة، وأن الضمير بعدها
مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كأنت»،
وهذا كقوله: في «عساي»، ويردّهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في

المتفصل، وإنما جاءت النيباة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله [من البسيط]:

وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ
وعليه خَرَجَ أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرُكُضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ^(١)

فادَّعى أن «نا» مرفوع مؤكّد للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»؛ ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة «أفعل»، وكونه بـ«من»، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب.

[والرابع]: «رُبَّ» في نحو «رب رجل صالح لقيته»، أو «لقيت»؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد «زيداً ضربته»، ويقدر الناصب بعد المجرور، لا قبل الجار؛ لأن «رُبَّ» لها الصدر من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكرير أو التقليل، لا لتعدية عامل، هذا قول الرُّمَانِيّ، وابن طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ مُعَدّ، فإن قالوا: إنها عَدَّتْ العامل المذكور فخطأ؛ لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عَدَّتْ محذوفاً تقديره حَصَلَ، أو نحوه، كما صرح به جماعة، ففيه تقدير لما معنى الكلام مُستغنى عنه، ولم يُلَفَظْ به في وقت.

[الخامس]: كاف التشبيه، قاله الأخفش، وابن عصفور، مُسْتَدَلِّينَ بأنه إذا قيل: «زيد كعمرو»، فإن كان المتعلّق «استقرَّ» فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو «في» من «زيد في الدار»، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، وهو أشبه فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه، تدلّ على الاستقرار.

[السادس]: حرف الاستثناء وهو «خلا» و«عدا» و«حاشا» إذا حَقَضْنَ، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، كما أن «إلا» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل

(١) «السَّدَف»: الضوء، وقيل: الظلمة.

إلى الاسم، ولو صَحَّحَ أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في «إلا»، وإنما خُفِضَ بهن المستثنى، ولم ينصب كالمستثنى بـ«إلا»؛ لئلا يزول الفرق بينهما أفعالاً وأحرفاً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجرّ أتبعه بذكر حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالتَّكْرَارِ، فقال:

(حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالتَّكْرَارِ)

١٠٠٦. (حُكْمُهُمَا كَجَمَلٍ مِنْ بَعْدِ مَا عُرِفَ أَوْ نُكِرَ فَأَذِرَ مَا انْتَمَى)
(حُكْمُهُمَا) أي الظرف والجارّ والمجرور (كَجَمَلٍ) أي كحكم الجمل (مِنْ بَعْدِ مَا) موصولة واقعة على الاسم (عُرِفَ) بالبناء للمفعول، أي من بعد الاسم المعرّف، فيكونان حالين (أَوْ نُكِرَ) بالبناء للمفعول أيضاً، أي أو من بعد الاسم المنكّر، فيكونان صفتين، وقوله: (فَأَذِرَ مَا انْتَمَى) كمل به البيت، أي اعلم ما انتسب إليهما من الأحكام في هاتين الحالتين.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن حكم الظرف والجارّ والمجرور بعد المعارف والتكرارات حكم الجُمْلِ، فهما صفتان في نحو «رأيت طائراً فوق غُصْنٍ»، أو «على غصن»؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، أو «في الأفق»؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو «يعجبني الزُّهْرُ في أكمامه، والشر على أغصانه»؛ لأن المَعْرُفَ الجنسي كالنكرة، وفي نحو «هذا ثَمَرٌ يَانِعٌ على أغصانه»؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجدع والمآب.

ثم ذكر حكم المرفوع بعدهما، فقال:

(حُكْمُ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهُمَا)

١٠٠٧. وَإِنْ تَلَا الْمَرْفُوعُ ظَرْفًا اعْتَمَدَ نَفِيًا أَوْ اسْتَفْهَاهُمُ كَمَا وَرَدَ

- ١٠٠٨- صِلَةٌ أَوْ وَصْفًا وَحَالًا أَوْ خَبَرٌ فَفِيهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرُّ
 ١٠٠٩- مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخْرَا وَالثَّانِ فَاعِلٌ مُرَجَّحًا يُرَى
 ١٠١٠- وَكَوْنُهُ الْفَاعِلُ بِالْوُجُوبِ قَدْ يُعَدُّ ثَالِثًا لِمَا عَنْهُمْ وَرَدَ
 ١٠١١- وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ أَوْ فِعْلُهُ الْمُحْذَوْفُ فَالْخَلْفُ جَلِي
 ١٠١٢- وَالْأَوَّلُ اخْتَارَ بِالْأَدِلَّةِ أَوْ مُبْتَدَأًا بِهِ أَغْتَتَى كَثَابَتِ
 (وَإِنْ تَلَا الْمَرْفُوعُ) أي الاسم المرفوع (ظَرْفًا اعْتَمَدَ نَفِيًّا) أي تقدّمه نفياً، نحو «ما في الدار أحد» (أَوْ اسْتِفْهَامُهُمْ كَمَا وَرَدَ) نحو «أفي الدار زيد؟» (صِلَةٌ) نحو: «جاء الذي في الدار أبوه» (أَوْ وَصْفًا) بوصل الهمزة، نحو «مررت برجل معه صقر» (وَحَالًا) الواو بمعنى «أو»، نحو «مررت بزيد عليه جُبَّة» (أَوْ خَبَرٌ) أي خبر المبتدأ، نحو «زيد عندك أخوه» (فَفِيهِ) ففي المرفوع في هذه الأمثلة المذكورة (أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرُّ) بفتح القاف وكسرهما من بابي تَعَبَ وضرب، أي تثبت، ثم بين تلك الأقوال الثلاثة، فقال: (مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخْرَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي إن هذا المرفوع مبتدأ، خبره ما بعده من الظرف والجارّ والمجرور (وَالثَّانِ) أي ثاني الأقوال الثلاثة (فَاعِلٌ) أي ذلك المرفوع فاعل بالظرف، والجارّ والمجرور، وقوله: (مُرَجَّحًا يُرَى) بالبناء للمفعول، أي هذا الوجه مرجّح على كونه مبتدأ، يعني أنه يجوز فيه الوجهان: كونه مبتدأ، وكونه فاعلاً، وهو أرجح الوجهين.

تنبيه:

هذا الترجيح كان في القول الأول أيضاً، لكن أهمله الناظم، فكلا القولين يُجَوِّزُ الوجهين مع الترجيح، فتنبّه. والله تعالى أعلم.
 ثم ذكر الثالث بقوله: (وَكَوْنُهُ الْفَاعِلُ بِالْوُجُوبِ) أي كون الاسم المرفوع فاعلاً وجوباً، خلاف القولين اللذين قبله، فإنهما على الجواز مع الترجيح (قَدْ يُعَدُّ) بالبناء للمفعول (ثَالِثًا) منصوب على الحال (لِمَا عَنْهُمْ وَرَدَ) متعلق بـ«ثالثاً»، يعني أنه يُعَدُّ ثالث الأقوال الواردة عنهم في الباب.
 ثم إن القائلين بفاعليته اختلفوا في رافعه، وإليه أشار بقوله:

(وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ) يعني أن الظرف هو الذي رفع هذا الاسم؛ لنيابته عن فعله، وهكذا في الجارّ والمجرور (أَوْ فِعْلُهُ الْمُحْذَوْفُ) «أو» لتنوع الخلاف، أي وقيل: العامل فيه الفعل المحذوف (فَالْخَلْفُ جَلِي) الفاء فاء الفصيحة، أي اختلاف النحاة في هذا ظاهر (وَالْأَوَّلُ اخْتَارَ بِالْأَدِلَّةِ) أي القول بأن الظرف هو العامل هو القول المختار لدليلين سيأتيان قريباً، فالجمع في الأدلة لما فوق الواحد؛ لأن الراجح أن أقل الجمع اثنان.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه إذا وقع بعد الظرف والجارّ والمجرور اسم مرفوع، فإن تقدمهما نفياً، أو استفهاماً، أو موصرفاً، أو موصولاً، أو صاحب خبر، أو حال، نحو «ما في الدار أحد»، و«أفي الدار زيد؟»، و«مررت برجل معه صقر»، و«جاء الذي في الدار أبوه»، و«زيد عندك أخوه»، و«مررت بزيد عليه جُبَّة»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.
 [والثاني]: أن الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

[والثالث]: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام^(١) عن الأكثرين.
 وحيث أعرب فاعلاً، فهل عامله الفعل المحذوف، أو الظرف أو المجرور؛ لنيابتهما عن «استقر»، وقربهما من الفعل؛ لاعتمادهما، فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين: أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو «زيد في الدار جالساً»، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله^(٢) [من الطويل]:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ
 فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إِنَّ» على محله من

(١) الظاهر أنه الحضراوي.

(٢) قوله: «ولقوله»: عطف على معنى قوله: «امتناع تقديم»، وكأنه قال: لامتناع، ولقوله، فهو الدليل الثاني، وكأنه قال: أحدهما: لامتناع إلخ، وثانيهما لقوله إلخ.

- ١٠٠٨- صِلَةٌ أَوْ وَضْفًا وَحَالًا أَوْ خَبَرٌ فِيهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرُّ
١٠٠٩- مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخْرَا وَالثَّانِ فَاعِلٌ مُرْجَحًا يُرَى
١٠١٠- وَكَوْنُهُ الْفَاعِلُ بِالْوُجُوبِ قَدْ يُعَدُّ ثَالِثًا لِّمَا عَنْهُمْ وَرَدَ
١٠١١- وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ أَوْ فِعْلُهُ اِخْتِزَامٌ فَالْخَلْفُ جَلِي
١٠١٢- وَالْأَوَّلُ اِخْتِزَامٌ بِالْأَدِلَّةِ أَوْ مُبْتَدَأٌ بِهِ اِغْتِنَى كَثَابَتِ

(وَإِنْ تَلَا الْمَرْفُوعُ) أي الاسم المرفوع (ظَرْفًا اِعْتَمَدَ نَفِيًّا) أي تقدمه نفي، نحو «ما في الدار أحد» (أَوْ اِسْتَفْهَمَهُمْ كَمَا وَرَدَ) نحو «أفي الدار زيد؟» (صِلَةٌ) نحو: «جاء الذي في الدار أبوه» (أَوْ وَضْفًا) بوصل الهمزة، نحو «مررت برجل معه صقر» (وَحَالًا) الواو بمعنى «أو»، نحو «مررت بزيد عليه حُبَّة» (أَوْ خَبَرٌ) أي خبر المبتدأ، نحو «زيد عندك أخوه» (فَفِيهِ) ففي المرفوع في هذه الأمثلة المذكورة (أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرُّ) بفتح القاف وكسرهما من بابي تَعَبَ وضرب، أي تثبت، ثم بين تلك الأقوال الثلاثة، فقال: (مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخْرَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي إن هذا المرفوع مبتدأ، خبره ما بعده من الظرف والجار والمجرور (وَالثَّانِ) أي ثاني الأقوال الثلاثة (فَاعِلٌ) أي ذلك المرفوع فاعل بالظرف، والجار والمجرور، وقوله: (مُرْجَحًا يُرَى) بالبناء للمفعول، أي هذا الوجه مرجح على كونه مبتدأ، يعني أنه يجوز فيه الوجهان: كونه مبتدأ، وكونه فاعلاً، وهو أرجح الوجهين.

تنبيه:

هذا الترجيح كان في القول الأول أيضاً، لكن أهمله الناظم، فكلا القولين يُجَوِّزُ الوجهين مع الترجيح، فتنبه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث بقوله: (وَكَوْنُهُ الْفَاعِلُ بِالْوُجُوبِ) أي كون الاسم المرفوع فاعلاً وجوباً، خلاف القولين اللذين قبله، فإنهما على الجواز مع الترجيح (قَدْ يُعَدُّ) بالبناء للمفعول (ثَالِثًا) منصوب على الحال (لِّمَا عَنْهُمْ وَرَدَ) متعلق بـ«ثالثاً»، يعني أنه يُعَدُّ ثالث الأقوال الواردة عنهم في الباب.

ثم إن القائلين بفاعليته اختلفوا في رافعه، وإليه أشار بقوله:

(وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ) يعني أن الظرف هو الذي رفع هذا الاسم؛ لنيابته عن فعله، وهكذا في الجار والمجرور (أَوْ فِعْلُهُ اِخْتِزَامٌ) «أو» لتنويع الخلاف، أي وقيل: العامل فيه الفعل المحذوف (فَالْخَلْفُ جَلِي) الفاء فاء الفصيحة، أي اختلاف النحاة في هذا ظاهر (وَالْأَوَّلُ اِخْتِزَامٌ بِالْأَدِلَّةِ) أي القول بأن الظرف هو العامل هو القول المختار لدليلين سيأتیان قريباً، فالجمع في الأدلة لما فوق الواحد؛ لأن الراجح أن أقل الجمع اثنان.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا وقع بعد الظرف والجار والمجرور اسم مرفوع، فإن تقدمهما نفي، أو استفهام، أو موصرف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال، نحو «ما في الدار أحد»، و«أفي الدار زيد؟»، و«مررت برجل معه صقر»، و«جاء الذي في الدار أبوه»، و«زيد عندك أخوه»، و«مررت بزيد عليه حُبَّة»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.
[والثاني]: أن الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

[والثالث]: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام^(١) عن الأكثرين.
وحيث أعرب فاعلاً، فهل عامله الفعل المحذوف، أو الظرف أو المجرور؛ لنيابتهما عن «استقر»، وقربهما من الفعل؛ لاعتمادهما، فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين:
أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو «زيد في الدار جالساً»، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله^(٢) [من الطويل]:

فَإِنْ يَكُ جُحْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُم فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ
فَأَكْدُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَرَّ فِي الظَّرْفِ، والضَّمِيرُ لَا يَسْتَرُ إِلَّا فِي عَامِلِهِ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا
لضَمِيرٍ مُحذُوفٍ مَعَ اِسْتِقْرَارٍ؛ لِأَنَّ التَّوْكِيدَ وَالْحَذْفَ مُتَنَافِيَانِ، وَلَا لَاسِمَ «إِنَّ» عَلَى مُحَلِّهِ مِنْ

(١) الظاهر أنه الخضرأوي.

(٢) قوله: «ولقوله»: عطف على معنى قوله: «امتناع تقديم»، وكأنه قال: لامتناع، ولقوله، فهو الدليل الثاني، وكأنه قال: أحدهما: لامتناع إلخ، وثانيهما لقوله إلخ.

الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يَسْتَكِرُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور، نحو «في الدار، أو عندك زيد»، فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يُجيزون الوجهين؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و«زيد» فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات:

(الأول): يحتتمل قول المتنبي يَذْكُرُ دار المحبوب [من المنسرح]:

ظَلَّتْ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَيْدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا^(١)

أن تكون اليد فيه فاعلة بـ«نضيجة»، أو بالظرف، أو بالابتداء، والأول أبلغ؛ لأنه أشد للحرارة، والخَلْبُ زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد؛ للملاسة بينهما، فإنهما في الشخص.

ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو «في داره زيد»؛ لثلاث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يُجْزَها الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا^(٢)، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً، كقولهم: «في أكفانه دَرْجُ الميت»^(٣)، وقوله [من الطويل]:

* بِمَسْعَاتِهِ هُلِكَ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ *

وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

(١) «الانطواء»: الانثناء، و«الخَلْب» بالكسر غشاء للكبد رقيق لازق بها.

(٢) أي من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

(٣) قوله: «في أكفانه» خبر مقدم، و«دَرْج» مصدرٌ مبتدأ مؤخر، فالمراد بالدرج اللف.

والأرجح تعيين الابتدائية في نحو «هل أفضل منك زيد؟»؛ لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد، وتجاوز الفاعلية في لغة قليلة.

[ومن المشكل]: قوله [من الوافر]:

* فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ *

لأن قوله: «نحن» إن قُدِّرَ فاعلاً لزم إعمال الوصف غير مُعْتَمِدٍ ولم يثبت، وَعَمَلُ أَفْعَلٍ في الظاهر في غير مسألة الكحل، وهو ضعيف، وإن قُدِّرَ مبتدأ لزم الفصل به، وهو أجنبي بين أَفْعَلٍ و«من»، وَخَرَّجَهُ أَبُو عَلِيٍّ، وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر لـ«نحن» محذوفة، وَقُدِّرَ «نحن» المذكورة توكيداً للضمير في أَفْعَلٍ.

تنبيه:

قوله: (أَوْ مُبْتَدَأٌ بِهِ اغْتَنَى كِتَابُ) هذا الشطر مشكل؛ لأنه إن أراد كونه مبتدأ فيما إذا كان الظرف معتمداً، فهذا تكرار؛ لأنه هو القول الأول، وإن أراد من غير اعتماده، فهذا القدر لا يفي بالغرض منه، فلو قال بدل هذا البيت:

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُرْجَحُ إِذِ الْأَدِلَّةُ لَهُ تُرْجَحُ

ثم قال مبيّناً حالة عدم اعتماده:

إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِداً فَالْإِبْتِدَاءُ يُوجِبُهُ الْجُمُهورُ حَيْثُمَا بَدَأَ

وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ أَهْلُ الْكُوفَةِ كَذَلِكَ الْأَخْفَشُ كُنْ ذَا ثِقَةٍ

لكان مستوعباً للمسألة بلا تكرار، فتأمل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في حكم المرفوع بعدهما أتبعه بذكر ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف، فقال:

(مَا يَجِبُ فِيهِ تَعْلُقُهُمَا بِمَحذُوفٍ)

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف، أي بواجب الحذف أخذاً مما يأتي، ف«ما» واقعة على مواضع، وذكر الضمير نظراً للفظ «ما»، وإنما كان واجب

الحذف؛ لكونه كونهًا عامًا، والظرف حينئذ مستقر؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق، وقيل: لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهةً عند سماعه، وإذا وجب حذفه كان ذكره عبثًا، بخلاف الخاص، فإنه يجب ذكره إلا للدليل، فيجوز، وقد يجب حذفه كما يأتي في الأمثال، والأحوال، والقسم، ومقابل المستقر اللغو؛ لإلغائه عن تحمّل الضمير؛ لذكر المتعلق؛ لكونه خاصًا واجب الذكر أو جائزه للدليل.

والحاصل أن الظرف باعتبار متعلقه إما مستقر، أو لغو، فالأول: ما كان متعلقه عامًا واجب الحذف، نحو ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] الآية، والثاني: ما كان متعلقه خاصًا، سواء كان واجب الذكر، نحو «زيد جالس في الدار»، أو جائزه كما إذا قيل: «هل صمت يومًا؟»، فتقول: «يوم الجمعة». قاله الدسوقي^(١).

- ١٠١٣- (وَذَاكَ فِي وَصْفٍ وَحَالٍ وَصِلَةٍ وَخَبَرٍ أَوْ كَانَ ظَرْفٌ عَامِلَةٌ
١٠١٤- أَوْ كَانَ فِي مَثَلِهِمْ قَدْ حُذِفَا أَوْ شَبَّهَ كَ «بِالرِّفَاءِ» إِذْ وَفَى
١٠١٥- أَوْ مَا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ جَا كَ «الْيَوْمَ صُمْتُ» مِثَالًا أُخْرِجَا
١٠١٦- وَالثَّامِنُ الْقَسَمُ جَا بِغَيْرِ بَا مِثْلَ وَتَالَلِهُ وَلَا عَنِ الرَّبَا
(وَذَاكَ) أي وجوب تعلقهما بمحذوف في ثمانية أمور، أشار إلى الأول بقوله: (فِي وَصْفٍ) يعني أن الأول أن يقعا صفة، نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: الآية ١٩]، وإلى الثاني بقوله: (وَحَالٍ) أي الثاني أن يقعا حالًا، نحو قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: الآية ٧٩]، وإلى الثالث بقوله: (وَصِلَةٍ) أي الثالث أن يقعا صلة، نحو ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٩]، وإلى الرابع بقوله: (وَوَحْيٍ) أي الرابع أن يقعا خبرًا، نحو «زيدٌ عندك»، أو «في الدار»، وإلى الخامس بقوله: (أَوْ كَانَ ظَرْفٌ عَامِلَةٌ) يعني أنه إذا رفع الظرف، وكذا الجار والمجرور الاسم الظاهر فلا يحتاجان إلى متعلق، نحو ﴿إِنِّي اللَّهُ شَكْتُ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠]، «أعندك زيد»، وإلى السادس بقوله: (أَوْ كَانَ فِي مَثَلِهِمْ قَدْ حُذِفَا) بألف

(١) راجع «الحاشية» ٩٧/٢.

الإطلاق مبنيا للمفعول، أي أنه إذا استعمل المتعلق محذوفًا في مثل، أي فلا يجوز ذكره؛ إذ الأمثال لا تغير، نحو قولهم: لمن ذكر أمرًا قد تقدم عهده: «حينئذ الآن»^(١)، وكقولهم: «الكلاب على البقر»^(٢) (أَوْ شَبَّهَ) أي شبه المثل (ك) قولهم للمُعْرِسِ^(٣) «بِالرِّفَاءِ» والبنين «ياضمار أَعْرَسَتْ»^(٤)، وقوله: (إِذْ وَفَى) كمل به البيت، أي لأنه هكذا أتى في كلامهم.

تنبيه:

قوله «بالرفاء والبنين» هذا كان من دعاء الجاهلية في التهنة للمتزوج، ثم ورد النهي عنه، وأمر بالدعاء بالبركة، فقد أخرج أحمد في «مسنده»، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي بإسناد صحيح، عن الحسن البصري أن عَقِيلَ بن أبي طالب عليه السلام تزوج امرأة من بني جُشَم، فدخل عليه القوم، فقالوا: بالرفاء والبنين، فقال: لا تفعلوا ذلك، قالوا: فما نقول يا أبا يزيد؟ قال: قولوا: «بارك الله لكم، وبارك عليكم، إنا كذلك كنا نؤمر»، هذا لفظ أحمد، ولفظ الدارمي من طريق سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال: سمعته يقول: قدم عَقِيلَ بن أبي طالب البصرة، فتزوج امرأة من بني جُشَم، فقالوا له: بالرفاء والبنين، فقال: لا تقولوا ذلك، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن ذلك، وأمرنا أن نقول: «بارك الله لك وبارك عليك». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السابع بقوله: (أَوْ مَا) موصولة واقعة على المتعلق (عَلَى شَرِيطَةٍ) أي طريقة (التفسير جَا) لغة في جاء، أي ورد حذفه على طريقة التفسير (ك) «الْيَوْمَ صُمْتُ» أي فحذف عامل «اليوم»، وهو «صمت» لكونه مفسرًا بـ«صمته»، وقوله: (مِثَالًا أُخْرِجَا) أي أخرجوا هذا ونحوه حال كونه مثالًا للمسألة، ثم ذكر الثامن بقول: (وَالثَّامِنُ الْقَسَمُ جَا بِغَيْرِ بَا) أي حال كونه مجرورًا بغير باء

(١) هذا مقول قولهم، مثلًا إذا قيل لك: إنه وقع في زمن الملك فلان كذا وكذا، فتقول: «حينئذ الآن»، أي كان الذي ذكرته واقعًا حين إذ كان ذلك الملك موجودًا، واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك.

(٢) أي سَلَطَ الكلاب على البقر، فلا يجوز ذكر «سَلَطَ» لأن الأمثال لا تغير.

(٣) من أعرس الرجل: إذا اتخذ عرسًا، أي زوجة، وهذا شبه مثل؛ لكثرة دورانه على الألسن، ولكن لا يقال إلا في شيء خاص، بخلاف المثل، فإنه كلام شبيه مضر به بمورده، فلا يقال في شيء خاص.

(٤) أي تزوجت «بالرفاء» أي ملتبشًا بالرفاء، أي الالتئام والتوافق مع الزوجة.

القسم، كالتاء (مثل ﴿وَتَأَلَّوْا﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧]) ﴿وَتَأَلَّوْا لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾، والواو نحو (وَلَا عِزَّ الرَّبَّ) أي أقسم بلا عِزِّ الربا، وهو الله تعالى.

تنبيه:

قوله: «لاعن الربا» فيه إشارة إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه أحمد في «مسنده»، ومسلم في «صحيحه» من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «لعن الله آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه، هم سواء».

لكن تسمية الله تعالى باللاعن صريحاً ما أظنه ورد في النص، وفي تسمية الله - سبحانه وتعالى - بمثله خلاف بين العلماء فالأولى اجتنابه، فليُتَنَبَّه. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجب تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف في ثمانية مواضع:

[أحدها]: أن يقعا صفة نحو قوله ﷻ: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] الآية. [الثاني]: أن يقعا حالاً، نحو قوله ﷻ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩] الآية. وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾ [الثلث: الآية ٤٠] الآية، فزعم ابن عطية أن مُسْتَقِرًّا هو المتعلق الذي يُقَدَّرُ في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره، من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.

[الثالث]: أن يقعا صلةً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٩].

[الرابع]: أن يقعا خبراً، نحو «زيد عندك»، أو «في الدار»، وربما ظهر في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنُّ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنْ^(١)

(١) قوله: «يَهُنُّ» بفتح، فضعف، وهو المناسب لـ «عزَّ»، وضبطه بعضهم بضم أوله، وفتح ثانيه، مبتدأ للمفعول، و«بحبوحه الشيء»، وسطه، و«الهُون» بالضم: الذل.

وفي «شرح ابن يعيش»: متعلق الظرف الواقع خبراً صرّح ابن جني بجواز إظهاره، وعندني أنه إذا حذِف، ونقل ضميره إلى الظرف لم يجر إظهاره؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذُكِرَتْه أولاً، فقلت: «زيد استقر عندك»، فلا يمتنع مانع منه. انتهى.

قال ابن هشام: وهو غريب.

[الخامس]: أن يرفعاً الاسم الظاهر، نحو قوله ﷻ: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] الآية، ونحو قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩] الآية، ونحو «أعندك زيد؟». [والسادس]: أن يُسْتَعْمَلَ المتعلق محذوفاً في مثل، أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حيثذا الآن»، أصله كان ذلك حيثذا، واسمع الآن، وقولهم للمُعْرِس: «بالرفاء والبنين» بإضمار أَعْرَسَتْ.

[والسابع]: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو «أيوم الجمعة صمت فيه؟»، ونحو «يزيد مررت به»، عند من أجازهُ مُسْتَدِلّاً بقراءة بعضهم: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ [الإنسان: ٣١]، والأكثر يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يُرْفَعَ الاسم بالابتداء، أو يُنْصَب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يُقَدَّرَ المحذوف مضارعاً، أي ويعذب؛ لمناسبة ﴿يُدْخِلُ﴾، أو ماضياً أي وعذب؛ لمناسبة المفسر؟ فيه نظر، والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن تأكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكّد، مثل «إن زيدا إنه فاضل»، ولا يكون الجار والمجرور تأكيداً للجار والمجرور؛ لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار؛ لأن العرب لم تُبَدِّل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو»، وإنما جَوَّز ذلك بعض النحويين بالقياس.

[والثامن]: القسم بغير الباء، نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَفْشَى﴾ [الليل: الآية ١]، وقوله: ﴿وَتَأَلَّوْا لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧]، وقولهم: «لله لا يؤخر الأجل»، ولو صُرِّح في ذلك بالفعل، لوجب الباء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام فيما يجب تعلقهما فيه بمحذوف، أتبعه بذكر حكم المتعلق الواجب الحذف، فقال:

(هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟)

- ١٠١٧- (تَعَيَّنَ الْفِعْلُ بِبَابِي الْقَسَمِ وَصِلَةَ بِلَا خِلَافٍ فِي الْأُمِّ
 ١٠١٨- فِي خَبَرٍ وَالْوَصْفِ وَالْحَالِ اخْتَلَفَ أَكْثَرُهُمْ قَدَّرَ فِعْلاً قَدْ عُرِفَ
 ١٠١٩- لِأَنَّهُ الْعَامِلُ بِالْأَصَالَةِ وَلَكِنْ الْإِفْرَادُ أَضْلُ الصِّفَةِ
 ١٠٢٠- بِقِلَّةِ الْمُحْذُوفِ إِفْرَادًا جَبَزَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَهُمْ كَمَا ذُكِرَ
 (تَعَيَّنَ الْفِعْلُ) أي تقديره (بِبَابِي الْقَسَمِ، وَصِلَةَ) يعني أن تقدير المتعلق الواجب الحذف فعلاً
 متعين في بابين: باب القسم، وباب الصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، وقوله: (بِلَا
 خِلَافٍ فِي الْأُمِّ) أي أم هذا الفن، يعني أنهم لا يختلفون في هذا التقدير (فِي خَبَرٍ وَالْوَصْفِ
 وَالْحَالِ) متعلق بـ(اخْتَلَفَ) بالبناء للمفعول، يعني أنهم اختلفوا في تقديره فعلاً أو وصفاً في الخبر،
 والصفة، والحال، ثم إن هذا الخلاف في الأوليّة، لا في الجواز، إذ لا خلاف بينهم في جواز تقديره
 فعلاً أو وصفاً، وإنما الخلاف في الأوليّة، فـ(أَكْثَرُهُمْ قَدَّرَ فِعْلاً قَدْ عُرِفَ) بالبناء للمفعول، وفي
 نسخة: «قد أُلْفَ»، وهو بمعناه، وهو صفة لـ«فعلاً» وَصَفَهُ بِهِ لكونه معروفاً بالعمل أصالة كما يدل
 عليه تعليقه به بعد، ثم ذكر حجّتهم، فقال: (لِأَنَّهُ الْعَامِلُ بِالْأَصَالَةِ) أي لأن الفعل هو الأصل في
 العمل، والاسم فرع عنه فيه، وقوله: (وَلَكِنْ الْإِفْرَادُ أَضْلُ الصِّفَةِ) فيه إشارة إلى بيان ما رجّح به
 القائلون بتقدير الوصف، فإنهم رجّحوه بأن الأصل في الصفة الإفراد، وخصّ الصفة للوزن، وإلا
 فالخبر والحال الأصل فيهما الإفراد، ثم ذكر مرجّحاً آخر لهم، فقال: (بِقِلَّةِ الْمُحْذُوفِ إِفْرَادًا جَبَزَ)
 يعني أنهم أيضاً رجّحوا تقدير الوصف بقلة المحذوف فيه، إذ حذف الفعل يؤدي إلى حذف
 شيئين، الفعل، والضمير الفاعل، بخلاف الوصف، فإنه شيء واحد؛ إذ الوصف مع مرفوعه في
 قوة المفرد، لكن ردّ عليهم هذا، كما أشار إليه بقوله: (لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَهُمْ) أي هذا المرجح ليس
 بشيء عند المحققين؛ لأنه لم يحذف الضمير مع الفعل، بل نُقِلَ إِلَى الظرف، فالمحذوف شيء
 مفرد، كالوصف، وقوله: (كَمَا ذُكِرَ) بالبناء للمفعول، أي كما ذكر هذا المحققون من النحاة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة؛ لأن
 القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، قال ابن يعيش: وإنما لم يُجَزَّ في الصلة أن يقال: إن نحو
 «جاء الذي في الدار» بتقدير «مُسْتَقِيرٌ» على أنه خبر لمحذوف، على حدّ قراءة بعضهم: «تَمَامًا عَلَى
 الَّذِي أَحْسَنُ» بالرفع؛ لقلة ذاك، واطراد هذا. انتهى.

وكذلك يجب في الصفة في نحو «رجل في الدار فله درهم» أن الفاء تجوز في نحو «رجل
 يأتيني فله درهم»، وتمتنع في نحو «رجل صالح فله درهم»، فأما قوله [من الخفيف]:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٍ أَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي

فنادر.

واختلف في الخبر، والصفة، والحال، فمن قَدَّرَ الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في
 العمل، ومن قَدَّرَ الوصف، فلأن الأصل في الخبر والحال والتعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا
 بُدَّ من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدّر أولى، وليس بشيء؛ لأن الحق أننا لم نَحْذِفْ
 الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيَقْدَرُ بحسب المفسّر، فيقدر الفعل في نحو «أيوم الجمعة تعتكف فيه؟»،
 والوصف في نحو «أيوم الجمعة أنت معتكف فيه؟».

قال ابن هشام: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما
 سأبينه. انتهى. وهو تحقيق نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على المتعلق الواجب الحذف شرع يبين كيفية تقديره، فقال:

(كَيْفِيَّةُ تَقْدِيرِهِ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى)

أي هذا مبحث كيفية تقدير متعلق الظرف، والجارّ والمجرور باعتبار المعنى، أي بحسب ما
 اقتضاه المعنى، من اسم، أو فعل^(١). والله تعالى أعلم.

(١) هذا هو الذي وعد به ابن هشام، حيث قال: يقدر له عامل بحسب المعنى كما سنبينه.

- ١٠٢١- (مُقَدَّرٌ فِي قَسَمٍ بِأَقْسِمِ وَالْأَشْتِغَالُ كَالْجَلِّي يُغْلَمُ
١٠٢٢- مِثْلَ ضَرَبْتُ أَوْ أَهَنْتُ وَكَذَا
١٠٢٣- بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَقَدَّرَ فِي الْمَثَلِ
١٠٢٤- كَ «كَائِنٌ» أَوْ «مُسْتَقَرٌّ» أَوْ نُوي
١٠٢٥- وَمَا يَخُصُّ لَا يَجِي بِلَا ثَبَتٍ وَعِنْدَ ذَا جَوَازٍ حَذْفِهِ ثَبَتَ
١٠٢٦- ضَمِيرُهُ لِظَرْفِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ وَجُوبٌ حَذْفِهِ لِذَاكَ مَا قُبِلَ
(مُقَدَّرٌ) خبر لمحدوف، أي هو، أي المتعلق بمقدَّر (فِي قَسَمٍ بِأَقْسِمِ) إذ هو المناسب له
(وَالْأَشْتِغَالُ كَالْجَلِّي يُغْلَمُ) أي وأما في باب الاشتغال، فيقدَّر كالمنطوق، وهو المراد بقوله:
«كالجلي»، فقوله: «الاشتغال» مبتدأ خبره «يُغْلَمُ» مبنياً للمفعول، و«كالجلي» متعلق بحال مقدر،
أي حال كونه كائناً كالجلي، أي المنطوق (مِثْلَ ضَرَبْتُ) في قولك: «زيداً ضربت» (أَوْ أَهَنْتُ) في
قولك: «زيداً ضربت أخاه»، إذ لا يمكن أن يقدر «ضربت»؛ لأن الضرب ما وقع عليه (وَكَذَا
جَاوَزْتُ) في قولك: «زيداً مررت به»؛ إذ لا يمكن أن يقدر مررت زيداً؛ لأن مرّ يتعدى بالباء (أَوْ)
تقول (لَا بَسْتُ) بدل «جاوزت»، وقوله: (فَادِرِ الْمَأْخَذَا) بألف الإطلاق، كمل به البيت، أي
فاعلم مأخذ النحاة للمسائل المذكورة، وهو كلام العرب، حيث استقرَّ عوّه، واستخرجوا منه هذه
القواعد، وقوله: (بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَقَدَّرَ فِي الْمَثَلِ) يعني أنك تقدَّر في المثل بحسب المعنى الذي
جيء من أجله المثل، وكذا في شبهه، أو يقال: إن مراده بالمثل ما يشمل الشبه، فتقدر قبل «حينئذ»
«كان»، وقبل «بالرفاء» «أعرست»، وقبل «الكلاب» «سَلَطُ»، وهكذا، وأما (فِي غَيْرِ ذَا) متعلق
بـ«حصل»، أي في غير هذا المذكور، وهو خمسة أشياء: الحال، والصفة، والخبر، والصلة، والرفع
للأسم الظاهر؛ لأن ما ذكره ثمانية، وقد ذكر تفصيلاً القسم، وما كان على شريطة التفسير،
والمثل، فالخمس الباقية تُقدَّر (بِالْكُونِ) متعلق بـ«حصل» أيضاً، وقوله: (مُطْلَقًا) حال من فاعل
(حَصَلَ) يعني أن غير ما تقدّم من الأشياء الثلاثة، يقدر بالكون المطلق (كَ «كَائِنٌ») أي ذلك مثل
لفظة «كائن» اسم فاعل من «كان» (أَوْ «مُسْتَقَرٌّ») اسم فاعل من «استقرَّ»، هذا إذا أريد تقدير

الاسم، وأما إذا أريد تقدير الفعل، فأشار إليه بقوله: (أَوْ نُوي) بالبناء للمفعول، أي قصد تقدير
لفظة («كَانَ»، أَوْ «اسْتَقَرَّ») وقوله: (فَادِرِ مَا رُوي) بالبناء للمفعول، كمل به البيت، أي فاعلم ما
نقل عن النحاة من هذه المقدرات، وقوله: (وَمَا يَخُصُّ لَا يَجِي بِلَا ثَبَتٍ) أشار به إلى أنه لا يجوز
تقدير الكون الخاص، كـ«قائم»، و«جالس»، إلا إذا دلّ دليل على ذلك، فقوله: «وما يَخُصُّ» «ما»
موصولة مبتدأ و«يَخُصُّ» بالبناء للفاعل صلتها، و«لا يجي» خبر «ما»، وقوله: «بلا ثبت» بفتحيتين،
بفتح، فسكون، إلا أنه يتعين الضبط الأول هنا للوزن، ومعناه الحجة.

ثم ذكر مما يختص به الكون الخاص أمرين، أحدهما جواز حذفه، لا وجوبه، وإليه أشار بقوله:
(وَعِنْدَ ذَا) أي عند وجود دليل على تقدير الكون الخاص (جَوَازُ حَذْفِهِ ثَبَتَ) أي ثبت جواز
حذف ذلك الكون الخاص، كما إذا قيل: «هل أحد جالس في الدار؟»، فقلت في جوابه: «زيد في
الدار»، أي جالس فيها، فذكر «جالس» في السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف.

فقوله: «فعند ذا» متعلق بـ«ثبت»، وقوله: «جواز» مبتدأ خبره «ثبت»، وليس بينه وبين «ثبت»
الماضي إبطاء؛ لأن الأول اسم، وهذا فعل ماض. والله تعالى أعلم.

والثاني عدم انتقال الضمير إذا حذف ذلك الخاص إلى الظرف، والجاء والمجرور، وإليه أشار
بقوله:

(ضَمِيرُهُ) أي ضمير ذلك الكون الخاص (لِظَرْفِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ) أي لا ينتقل ضميره إذا حذف إلى
الظرف والجاء والمجرور، بخلاف الكون العام، فإن ضميره ينتقل إليهما (وَجُوبٌ حَذْفِهِ لِذَاكَ مَا
قُبِلَ) يعني أن جواز حذفه مبنّي على عدم انتقال الضمير إليهما، ولعدم انتقال الضمير لم يجب
حذفه، وسُمّي الظرف لذلك لغوًا، فالظرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصًا، وإنما سُمّي لغوًا للغو
الظرف عن تحمله الضمير، وإنما المتجمل له المتعلق، وأما ما كان متعلقه عامًا فيُسَمّى الظرف
المستقرّ، أي الذي استقرّ فيه الضمير؛ لأن العامل لما حذف وجوبًا انتقل الضمير إلى الظرف،
وصار متحملًا له.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن كيفية تقديره يكون باعتبار المعنى، فأما في القسم فتقديره

«أقسم»، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو «يوم الجمعة صمت فيه»، واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألا يُقَدَّرَ مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي، كما في «زيدًا مررت به»، أو معنوي كما في «زيدًا ضربت أخاه»، إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع؛ إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يُقَدَّرَ «جاوزت» في الأول، و«أهنت» في الثاني، وليس المانعان مع كل مُتَعَدٍّ بالحر، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو «زيدًا شكرت له»؛ لأن شكر يتعدى بالجاء وبنفسه، وكذلك الظرف نحو «يوم الجمعة صمت فيه»؛ لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو «زيدًا أهنت أخاه»؛ لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب. وأما في المثل فيُقَدَّرُ بحسب المعنى، وأما في البواقي نحو «زيد في الدار»، فيقدر كونًا مطلقًا، وهو «كائن»، أو «مستقر»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو «الصوم اليوم»، أو «في اليوم»، و«الجزء غدا»، أو «في الغد»، ويقدر «كان»، أو «استقر»، أو وصفهما إن أريد الماضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو «ضربي زيدًا قائمًا»: إن التقدير «إذ كان» إن أريد الماضي، أو «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقد الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: «أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ» [الرؤ: الآية ١٩]: إنهم لجعلوا في النار الآن؛ لتحقيق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره؛ لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص، كـ «قائم»، و«جالس» إلا للدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزًا لا واجبًا، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور.

وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول^(١)، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف^(٢) مع أنه

(١) قوله: «وعدم وجود إلخ» أي فإذا قيل: أقائم أحد، فقل: زيد، فالسؤال دليل على الخبر المحذوف، وهذا جائز، والحال أنه لم يذكر لذلك الخبر معمول.

(٢) أي وهو الظرف في قولك: زيد في الدار جوابًا لمن قال: أأخذ جالس في الدار؟.

إما أن يكون هو الدليل، أو مُقَوِّيًا للدليل، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يَتَخَرَّجُ على ذلك قولهم: «مَنْ لِي بِكَذَا؟» أي من يتكفل لي به، وقوله تعالى: «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» [الطلاق: الآية ١] الآية، أي مُسْتَقْبَلَاتٍ لِعَدَّتِهِنَّ، كذا فسر جماعة من السلف، وعليه عَوَّلُ الزمخشري، وردّه أبو حيان توهّمًا منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف. انتهى.

وقد تقدّم بيان فساد تلك الشبهة^(١).

ومما يَتَخَرَّجُ على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: «الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى» [البقرة: الآية ١٧٨] الآية، التقدير مقتول، أو يُقْتَل، لا كائن، اللهم إلا أن تُقَدَّرَ مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون، والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأن كلا من المصدرين لا بد له من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضًا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقديره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حُسِّنَ الحذف أن يُعْلَمَ عند موضع تقديره، نحو «وَسَلِّ الْقَرْيَةَ» [يوسف: الآية ٨٢]، ونظير هذه الآية قوله تعالى: «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» الآية [المائدة: ٤٥]، أي أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفعولة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ» [الرحمن: الآية ٥] أن يُقَدَّرَ يَجْرِيَانِ، فإذا قَدَّرْتَ الكون قدرت مضافًا أي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى: «قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ» [النمل: الآية ٦٥] الآية: إن الظرف ليس متعلقًا بالاستقرار؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى، ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع، كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمُخْلَصُ من هذين المحذورين أن يُقَدَّرَ قل لا يعلم من يُذَكَّرُ في السماوات والأرض، ومن جَوَزَ اجتماع الحقيقة والمجاز (١) أي عند قوله: «ومما يُبْطِلُهُ أنا متفقون إلخ».

في كلمة واحدة، واحتج بقولهم: «القلم أخذ اللسانين»، ونحوه لم يحتج إلى ذلك.
وفي الآية وجه آخر، وهو أن يُقَدَّرَ (مَنْ) مفعولاً به، و﴿الغَيْبِ﴾ بدل اشتمال، و﴿اللَّهُ﴾ فاعل، والاستثناء مفرغ.

قلت: هذا الوجه عندي أقرب وأوضح، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام في كيفية تقديره أتبعه ببيان تعيين موضع التقدير، فقال:

(تَعْيِينُ مَوْضِعِ التَّقْدِيرِ)

- ١٠٢٧- (الأصل في التقدير أن يُقَدَّمَ عَلَيْهِمَا كَكُلِّ عَامِلٍ سَمَا
١٠٢٨- مُرَجِّحُ التَّأْخِيرِ وَالْمُوجِبُ قَدْ يَأْتِي كِلَا ذَيْنِكَ فِي الْأَصْلِ وَرَدَّ
١٠٢٩- مَنْ لَازَمَ الْفِعْلَ لَدَى التَّقْدِيرِ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ بِالتَّأْخِيرِ

(الأصل في التقدير) أي تقدير عامل الظرف والجار والمجرور (أن يُقَدَّمَ) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول (عليهما) أي على الظرف، والجار والمجرور (ككُلِّ عَامِلٍ) أي كما هو شأن سائر العوامل مع معمولاتها، فإن الأصل أن تتقدم، وتتأخر معمولات، فكذلك هنا، وقوله: (سَمَا) أي علا وارتفع، صفة لـ «عامل»، وصفه به؛ لعلَّ مرتبته على المعمول بعمله فيه، وهذا الذي ذكرناه هو الأصل، كما صرح به، ولكنه يعرض أحياناً ما يقتضي مخالفة هذا الأصل، فيقدر مؤخراً، إما راجحاً، وإما وجوباً، وإليه أشار بقوله: (مُرَجِّحُ التَّأْخِيرِ وَالْمُوجِبُ) وفي نسخة «والإيجاب» (قَدْ يَأْتِي) يعني أنه قد يأتي ما يرجح تقديره مؤخراً، نحو «في الدار زيد»؛ لأن المقدّر خبر، وأصله التأخير عن مبتدئه، وإن جاز تقديمه، وقد يأتي ما يوجب تقديره مؤخراً، نحو «إن في الدار زيداً»؛ لأن «إن» لا يليها المرفوع، فلا يجوز تقديره مقدّماً، وقوله: (كِلا ذَيْنِكَ فِي الْأَصْلِ وَرَدَّ) يعني أن مرجح التقدير مؤخراً، وموجه كلاهما إردان في أصل العربية، وهو القرآن الكريم، وأشعار العرب، ويحتمل أن يريد بالأصل أصل النظم، وهو «مغني اللبيب». والله تعالى أعلم.

(مَنْ لَازَمَ) «من» شرطية، و«لازم» بصيغة الماضي فعل شرطها (الْفِعْلَ) مفعول «لازم» (لَدَى

التقديري) أي عند تقدير المتعلق (يلزمه) بالجزم جواب «من»، وجزم الجواب مع كون فعل الشرط ماضياً أحسن من رفعه، كما أشار إليه في «الخلاصة» بقوله:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعْتَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

فقد قالوا في شرحه: إن قوله: «حسن» يدل على أن الجزم أحسن منه.

(أَنْ يَقُولَ بِالتَّأْخِيرِ) أي بوجوب تقديره مؤخراً، يعني أن من قدر المتعلق فعلاً يلزمه أن يقدره متأخراً في جميع المسائل؛ لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقدّمه على المبتدأ.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الأصل أن يقدر متعلق الظرف والجار والمجرور مقدّماً عليهما، كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يفرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول: نحو «في الدار زيد»؛ لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني: نحو «إن في الدار زيداً»؛ لأن «إن» لا يليها مرفوعها.

ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يُقَدَّرَ مؤخراً في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

تنبيه:

ردّ جماعة، منهم ابن مالك على مَنْ قَدَّرَ الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ [يونس: الآية ٢١] الآية، وقولك: «أما في الدار فزيد»؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعل، و«أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط، نحو ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: الآية ٨٨]، قال ابن هشام: وهذا على ما بيناه^(١) غير وارد؛ لأن الفعل يُقَدَّرُ مؤخراً^(٢). انتهى كلامه، وهو حسنٌ وجيه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الباب الثالث أتبعه بذكر الباب الرابع، فقال:

(١) أي من أنه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخراً.

(٢) أي عن الجار والمجرور، لا مقدّماً عليه كما فهم ابن مالك وغيره، فاعترضوا بما علمت.

(الْبَابُ الرَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ يَكْثُرُ دَوْرُهَا، وَيَقْبُحُ بِالْمُعْرَبِ جَهْلُهَا، وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا عَلَى وَجْهِهَا)

فقوله: «يكثر دورها» أي دور متعلقها، فالأحكام مثل المعلوماتية، والتعريف، والتنكير إلى آخر ما يأتي، والمتعلق هو المبتدأ، والخبر، والفاعل إلخ، فالذي يقبح الجهل به أحكام هذه المتعلقات، كحكم المبتدأ، فالمبتدأ يُعرف بالمعلوماتية، فيقبح الجهل بهذا الحكم، أي بكون المعلوم مبتدأ. وقوله: «على وجهها» أي بأن لا يعرفها أصلاً، أو يعرفها على خلاف الواقع، فهو صادق بالجهل المركب والبسيط، فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص^(١). والله تعالى أعلم.

مَا يُعْرَفُ بِهِ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْخَبَرِ

- ١٠٣٠- (ذَا فِي أُمُورٍ قَدْ فَشَا مَذَارُهَا لَا يَنْبَغِي عَنْ مُعْرَبٍ غِيَارُهَا
١٠٣١- مِنْ ذَلِكَ فَرْقٌ مُبْتَدَأٌ مِنَ الْخَبَرِ إِذَا التَّبَاسُ فِيهِمَا قَدْ اسْتَقَرَّ
١٠٣٢- فَأَخْكُمُ بِالْإِتِّدَا عَلَى اسْمٍ قَدْ دَمَا لَدَى مَسَائِلَ ثَلَاثَ لَازِمًا
١٠٣٣- إِذَا تَسَاوَيَا لَدَى الْإِتِّيَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ
١٠٣٤- وَثَالِثٌ إِذَا مُعْرِفٌ سَبَقَ وَإِنْ عَكَسَتْ فَبِعَكْسِهِ التَّحَقُّقُ
١٠٣٥- إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَوِّغٌ لِلْسَّابِقِ وَمَعَ مُسَوِّغٍ خِلَافُهُمْ بَقِيَ
١٠٣٦- جَعَلَهُ الْجُمْهُورُ مِثْلَ مَا مَضَى فَسَبَوْنَهُ عَكْسَهُ قَدْ أَرْتَضَى
١٠٣٧- كَ«حَسْبُنَا اللَّهُ» وَ«خَيْرٌ مِنْكُمَا» زَيْدٌ وَ«كَمْ مَالُكَ» هَكَذَا انْتَمَى
١٠٣٨- وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ ذَا الْمَصْنُفِ إِذِ الدَّلِيلَانِ هُنَا يَا مُنْصِفُ
(ذَا) أي هذا الباب الرابع، وهو مبتدأ، خبره قوله: (في أمور) أي في بيان أمور، أي أحكام (قَدْ

(١) «حاشية الدسوقي» ١٠١/٢.

فَشَا مَذَارُهَا) أي كثر، وانتشر دوران متعلقها، فالمدار مصدر ميمي، بمعنى الدوران (لَا يَنْبَغِي عَنْ مُعْرَبٍ غِيَارُهَا) بكسر الغين المعجمة، أي غيبتها، يقال: غارت الشمس غيَارًا بالكسر، وَغُورًا، وَغُورَتْ: غَرَبَتْ. قاله في «القاموس». والمراد هنا غيبة تلك الأحكام عن ذهن المعرب، أي فلا ينبغي أن يجهلها، بل يكون دائماً متذكراً لها (مِنْ ذَلِكَ) أي من ذلك المذكور من الأحكام التي يكثر دور متعلقها (فَرْقٌ مُبْتَدَأٌ مِنَ الْخَبَرِ) أي معرفة ما يميز به المبتدأ من الخبر (إِذَا التَّبَاسُ فِيهِمَا قَدْ اسْتَقَرَّ) أي إذا وقع التباس بينهما (فَأَخْكُمُ بِالْإِتِّدَا عَلَى اسْمٍ قَدْ دَمَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، والفاء فصحيحة، أي فإذا عرفت ما تقدم مجملًا، وأردت بيانه مفصلاً، فأقول لك: احكم بكون الاسم المتقدم مبتدأ (لَدَى مَسَائِلَ ثَلَاثَ) بالجر بدلاً من مسائل، أي في ثلاث مسائل، وقوله: (لَازِمًا) مفعول مطلق لـ «قَدْ دَمَا» على النيابة، كما قال الحريري في «ملحته» [من الرجز]:

وَقَدْ أَقِيمَ الْوُصْفُ وَالْآلَاتُ مَقَامَهُ وَالْعَدَدُ الْأَثْبَاتُ
أي تقديمًا لازماً، أفاده النظم، ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً لـ «احكم»، أي حكماً لازماً.
ثم أشار إلى المسألة الأولى والثانية، فقال:

(إِذَا تَسَاوَيَا لَدَى الْإِتِّيَانِ) أي تساوت رتبتهما عند ذكرهما في الكلام، وقوله: (عُرْفًا وَنُكْرًا) منصوبان على التمييز، أي تساويا من حيث المعرفة والنكرة، حال كونهما (عَادِمِي بَيَانٍ) أي بأن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّن للمبتدأ من الخبر، نحو «زيد أخوك»، و«أفضل منك أفضل من عمرو»، فيجب حينئذ جعل المتقدم مبتدأ، أما إذا وُجد دليل على أن المتقدم خبر، فلا مانع، نحو «أبو يوسف أبو حنيفة»، فيجوز جعل المتقدم خبراً؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا العكس، ومنه قوله [من الطويل]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
فقوله: «بنونا» خبر مقدم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيتهم، وليس العكس.

ثم ذكر الثالث بقوله:

(وَتَالِثٌ إِذَا مُعْرَفٌ سَبَقَ) أي إذا تقدّم المعرفة، يُحكم بأنه مبتدأ، نحو «زيدٌ قائمٌ» (وإن عَكُسَتْ) أي قدّمت النكرة على المعرفة (فَبِعَكْسِهِ التَّحَقُّقُ) أي التحق بعكس الحكم المتقدّم، فيجعل المتقدّم خبراً، نحو «حديّدٌ خاتمك» (إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَوِّغٌ لِلْسَّابِقِ) أي إذا لم يوجد للنكرة المتقدّمة مسوّغٌ للابتداء بها، وإلا كانت هي المبتدأ عند سيويوه، نحو «أفضل منك زيد»، وخالف في ذلك الجمهور، فجعلوها خبراً، وإلى هذا الخلاف أشار بقوله: (وَمَقَعٌ مُسَوِّغٌ) أي مع وجود مسوّغٍ للنكرة للابتداء بها (خِلَافُهُمْ بَقِيَ) أي بقي الخلاف قائماً بينهم (جَعَلَهُ الْجُمْهُورُ مِثْلَ مَا مَضَى) أي حكموا للنكرة بأنها خبر (فَسَيُؤَيِّدُهُ عَكْسُهُ قَدْ ارْتَضَى) أي ارتضى كون النكرة مبتدأ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (كَ«حَسْبُنَا اللَّهُ») هذا مثالٌ لكونهما معرفتين (وَ«خَيْرٌ مِنْكُمَا زَيْدٌ») مثالٌ لكون المتقدّم نكرة بمسوّغ، وهو العمل في «منكما» (وَ«كَمْ مَالُكَ») مثالٌ للنكرة بمسوّغ أيضاً، وهو ملازمة الصدارة لـ «كم» (هَكَذَا انْتَمَى) أي انتسب إليهم ذكر الأمثلة هكذا (وَجَوَزَ الْوُجْهَيْنِ) أي ما قاله الجمهور، وسيويوه (ذَالْمُصَنَّفِ) أي هذا المصنّف، والإشارة إلى صاحب «المغني»، يعني أنه أجاز كلا من المذهبين (إِذْ) تعليلية (الدَّلِيلَانِ هُنَا) أي موجودان في هذا المحلّ؛ أي لتساوي الدليلين، وقوله: (يَا مُنْصِفُ) كمل به البيت، أي من اتّصف بالإنصاف، وهو العدالة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دَوْرُهَا، وَيَقْبُحُ بِالْعَرَبِ جَهْلُهَا، وعدم معرفتها على وجهها.

فمن ذلك ما يُعرف به المبتدأ من الخبر، فيجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: [إحداها]: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما، نحو «الله ربنا»، أو اختلفت نحو «زيد الفاضل»، و«الفاضل زيد»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو «القائم زيد».

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كـ «زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: «مَنْ الْقَائِمُ؟»، فتقول: «زيد القائم»، فإن عَلِمَها وجهل النسبة، فالمقدّم المبتدأ.

[الثانية]: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو «أفضل منك أفضل مني».

[الثالثة]: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً، والأول هو المعرفة، كـ «زيدٌ قائمٌ»، وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً، نحو «خَزْنُوكَ»، و«ذَهَبٌ خَاتَمُكَ»، وإن كان له مسوّغٌ فكذلك عند الجمهور، وأما سيويوه فيجعله المبتدأ، نحو «كم مالك؟»، و«خير منك زيد»، و«حسبنا الله».

ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما، نحو «الفاضل أنت».

قال ابن هشام: ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين.

قلت: ما قاله ابن هشام حسنٌ وجيّدٌ. والله تعالى أعلم.

قال: ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: الآية ٦٢] الآية، وقوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ الآية [آل عمران: ٩٦]، وقولهم: «إن قريباً منك زيد»، وقولهم: «بحسبك زيد»، والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب.

ولخبريتها قولهم: «ما جاءت حاجتك» بالرفع، والأصل ما حاجتك؟، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما مَنْ نَصَبَ، فالأصل ما هي حاجتك؟ بمعنى أي حاجة هي حاجتك؟ ثم دخل الناسخ على الضمير، فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: «زيد هو الفاضل»، وتَقْدَرُ «هو» مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً، فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه «كان»، فتقول: «زيدٌ كان الفاضل».

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو «أبو حنيفة أبو يوسف»، وقوله:

بُنُونًا بُنُو أَبْنَائِنَا... البيت؛ رعيّاً للمعنى، ويُضَعِفه أن تُقَدَّرُ الأول مبتدأ؛ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به المبتدأ من الخبر، أتبعه ببيان ما يعرف به الاسم من الخبر، فقال:

(مَا يُعْرِفُ بِهِ الْأِسْمُ مِنَ الْخَبَرِ)

أي اسم الناسخ من خبره، وأراد بهذا أن هذا النوع مما يكثر على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهله.

- ١٠٣٩- (وَالْإِسْمُ وَالْخَبَرُ حَيْثُ عُرِفَا بِحُكْمِ مُضْمَرٍ صَرِيحٍ سَبَقَ لَهُ سَبْعَتُهُمْ نَصَبَ خُذْ حُجَّتَهُمْ وَإِنْ تَسَاوَا وَبَا فَخَيْرُ تَنْصِيفٍ فَهُوَ الْإِسْمُ مُطْلَقًا جَا ثَابِتًا فَفِيهِمَا التَّخْيِيرُ حَقًّا يَنْبَغِي فَاَلْإِسْمُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ مُطَرِّدًا وَعَكْسُهُ صَرُورَةٌ مُخَالَفَةٌ
- ١٠٤٠- وَحَكَمُوا لِـ «أَنْ» وَ«أَنَّ» وَالصَّلَةُ
- ١٠٤١- لَذَا ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ ﴿حُجَّتَهُمْ﴾
- ١٠٤٢- إِنْ بِهِمَا يَعْرِفُ فَاَلْإِسْمُ الْأَعْرَفُ
- ١٠٤٣- وَإِنْ بِـ «هَا» التَّشْبِيهِ وَاحِدٌ أَتَى
- ١٠٤٤- وَإِنْ مُنْكَرَيْنِ بِالسَّوْغِ
- ١٠٤٥- وَإِنْ لِوَاحِدٍ مُسَوَّغٌ بَدَا
- ١٠٤٦- وَإِنْ تَخَالَفَا فَاَلْإِسْمُ الْمَعْرِفَةُ
- (وَالْإِسْمُ وَالْخَبَرُ حَيْثُ عُرِفَا) بالبناء للمفعول، وألف التثنية، من التعريف، أي حيث كانا معرّفين، «والاسم إلخ» مبتدأ (مَا) موصولة مبتدأ ثان (يَعْرِفُ السَّامِعُ) فعل وفاعل صلة «ما» (إِسْمًا) بقطع الهمزة للوزن، منصوب على الحال، وقوله: (أَلِفًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، خبر «ما»، والجملة خبر «والاسم إلخ»، يعني أنه إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفتين، فما يعلمه المخاطب هو المبتدأ، دون الآخر، فتقول: «كان زيدٌ أخا عمرو» لمن علم زيدًا، وجهل أخوته لعمرو، و«كان أخو عمرو زيدًا»، لمن علم أخاه، وجهل كون اسمه زيدًا (وَحَكَمُوا) أي النحاة (لِـ «أَنْ»)
- المصدرية الناصبة للمضارع (وَ«أَنَّ» المشددة النون (وَالصَّلَةُ) أي صلتها، وهو الفعل للأولى، والاسم والخبر للثانية (بِحُكْمِ مُضْمَرٍ) أي بكونهما كالضمير منزلة، فلا يجوز الإخبار عنهما بما هو دونهما في التعريف على المختار، وقوله: (صَرِيحٍ) صفة للضمير، وكذا قوله: (سَبَقَ لَهُ) أي لأجله (لَذَا ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [النمل: ٥٦]) أي قوله ﷻ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ

فَكَالُوا﴾ [النمل: الآية ٥٦] الآية، ف«جواب» بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ «نصب»، و﴿حُجَّتَهُمْ﴾ بحذف عاطف معطوف على «جواب» أي من قوله ﷻ: ﴿فَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الحاتية: الآية ٢٥] الآية (سَبْعَتُهُمْ) أي القراء السبعة، وهو مبتدأ خبره (نَصَبَ) أفردته نظرًا للفظ السبعة، وقوله: (خُذْ حُجَّتَهُمْ) كمل به البيت، أي خذ حجة السبعة الذين أجمعوا على النصب، وهو ما ذكر من كون ما انصبك من «أَنْ»، و«أَنَّ» بمنزلة الضمير، فلا يكون إلا مسندًا إليه، وليس بين «حجته» الأول والثاني إبطاء؛ لأن المراد من الأول لفظه، ومن الثاني معناه، فتنبيه. والله تعالى أعلم.

(إِنْ بِهِمَا) الباء زائدة، والضمير مفعول محذوف يفترقه قوله: (يَعْرِفُ) أي إن يعرف السامع كليهما (فَاَلْإِسْمُ الْأَعْرَفُ) أي فالأعرف منهما يكون اسمًا للناسخ، فتقول: «كان زيد القائم»، ف«زيد» الاسم؛ لأنه أعرف من المعرف بـ «أَل» (وَإِنْ تَسَاوَا) أي في المعرفة بأن كانا في مرتبة واحدة (فَخَيْرُ) أي فأنت مختار في جعل ما شئت اسمًا، نحو «كان زيدٌ أخا عمرو»، وقوله: (تَنْصِيفُ) بالرفع حال من فاعل «خير»، كما قاله الناظم، أي حال كونك منصفًا، وليس جوابًا للأمر؛ لأنه مرفوع (وَإِنْ بِـ «هَا» التَّشْبِيهِ وَاحِدٌ أَتَى) أي وإن كان أحدهما مقترنًا بـ «ها» التثنية (فَهُوَ الْإِسْمُ) أي فذاك الذي اقترن بها هو المستحق لأن يكون اسمًا؛ لأن «ها» التثنية لها الصدر، وقوله: (مُطْلَقًا) أي سواء كان هو الأعرف، نحو «كان هذا أخاك»، أولاً، نحو «كان هذا زيدًا»، وقوله: (جَا ثَابِتًا) كمل به البيت، أي هذا الذي ذكرته جاء ثابتًا عن المحققين (وَإِنْ مُنْكَرَيْنِ) أي وإن كانا منكرين، ففيه حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطية، وهو كثير شائع، كما قال في الخلاصة:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيرًا ذَا اسْتِثْنَاءٍ
(بِالسَّوْغِ) أي مع كونهما مقترنين بما يسوغ الابتداء بهما (فَفِيهِمَا التَّخْيِيرُ حَقًّا يَنْبَغِي) أي ينبغي أن تتخير في جعل ما شئت اسمًا، فتقول: «كان خيرٌ من زيد شراً من عمرو»، وإن شئت عكست (وَإِنْ لِوَاحِدٍ مُسَوَّغٌ بَدَا) أي وإن ظهر لواحد منهما مسوغ دون الآخر (فَاَلْإِسْمُ ذَاكَ) أي فاسم الناسخ هو ذلك الذي اقترن بالسوغ دون الآخر، وقوله: (عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة متعلق

بمحذوف، خبر لمقدّر، أي هذا ثابت عندهم، حال كونه (مُطَرِّدًا) أي مقيسًا (وإنَّ تَخَالَفًا) أي في التعريف والتشكيك (فَالْأَسْمُ الْمَعْرِفَةُ) أي يتعين أن تكون المعرفة اسمًا للناسخ (وَعَكْسُهُ ضَرُورَةٌ) مبتدأ وخبره، أي عكس هذا، وهو كون النكرة اسمًا، والمعرفة خبرًا ضرورة شعرية، نحو قوله [من الوافر]:

«يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ *

وقوله: (مُخَالَفَةٌ) صفة لـ «ضرورة»

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن للاسم والخبر في باب النواسخ ثلاث حالات:

[إحداها]: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر، فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيدا، وجعل أخوته لعمرو، و«كان أخو عمرو زيدا» لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فاختار جعله الاسم، فتقول: «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيد، وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً «كان القائم زيدا»، وإن لم يكن أحدهما أعرف فانت مخير، نحو «كان زيد أخا عمرو»، و«كان أخو عمرو زيدا».

ويُسْتَنْتَى من مختلفي الرتبة نحو «هذا»، فإنه يتعين للاسمية؛ لمكان التنبيه المتصل به، فيقال: «كان هذا أخاك»، و«كان هذا زيدا»، إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ، وتدخل التنبيه عليه، فتقول: «ها أناذا»، ولا يتأتى ذلك في باب النواسخ؛ لأن الضمير متصل بالفاعل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

(واعلم): أنهم حكموا لـ «أَنَّ» و«أَنَّ» المقدرتين بمصدر مُعَرَّفٍ بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف، كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجن: ٢٥] الآية، وقوله: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الشمل: الآية ٥٦] الآية، والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

[الحالة الثانية]: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكل منهما مُسَوِّغٌ للإخبار عنها، فانت مخير فيما

تجعله منهما الاسم، وما تجعله الخبر، فتقول: «كان خيرٌ من زيد شراً من عمرو»، أو تعكس، وإن كان المسوغ لإحدهما فقط جعلتها الاسم، نحو «كان خير من زيد امرأة».

[الحالة الثالثة]: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو «كان زيد قائماً»، ولا يُعَكَّس إلا في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا^(١) وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وقوله [من الوافر أيضاً]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٢)

وأما قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ الآية [الشعراء: ١٩٧]، بتأنيث ﴿تَكُنْ﴾ ورفع ﴿آيَةً﴾، فإن قَدَّرْتَ ﴿تَكُنْ﴾ تامة فاللام متعلقة بها، و﴿آيَةً﴾ فاعلها، و﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ بدل من ﴿آيَةً﴾، أو خبر لمحذوف، أي هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة، فاسمها ضمير القصة، و﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ مبتدأ و﴿آيَةً﴾ خبره، والجملة خبر كان، أو ﴿آيَةً﴾ اسمها، و﴿لَهُمْ﴾ خبرها، و﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ بدل، أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج كون ﴿آيَةً﴾ اسمها، و﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ خبرها، فزادوه؛ لما ذكرنا من لزوم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بـ ﴿لَهُمْ﴾. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به الاسم من الخبر، أتبعه بذكر ما يعرف به الفاعل من المفعول، فقال:

مَا يُعْرِفُ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ

غرضه رحمه الله كما سبق أن هذا النوع مما يكثر على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهله.

١٠٤٧. (أَكْثَرُ مَا يَشْتَبِهَانِ إِذْ أَتَى تَامٌ وَنَاقِصٌ إِذَا مَا أَثْبَتَا

(١) «ضبعا» مرخم ضباعة، اسم امرأة.

(٢) «السبيئة» ككريمة: الخمر، و«بيت رأس»: اسم قرية بالشام كانت الخمر تباع فيها.

١٠٤٨- فَأَجْعَلْ مَحَلَّ التَّامِّ إِنْ كَانَ رُفِعَ
 ١٠٤٩- وَتَجْعَلْ الْمُتَّصِبَ إِنْ كَانَ نُصِبَ
 ١٠٥٠- مُوَافِقٌ فِي الْعَقْلِ أَوْ فِي عَدَمِهِ
 ١٠٥١- تَصِحُّ أَوْلَاهَا وَإِلَّا فَسَدَتْ
 ١٠٥٢- وَ«مَا» إِذَا لَغِيْرٍ عَاقِلٍ تَجِي
 ١٠٥٣- وَإِنْ نَصَبْتَ فَالْكَلَامُ قَدْ يَصِحُّ
 ١٠٥٤- وَإِنْ تَقَعَّ «مَا» لِدَوَاتِ الْعُقُلَا
 ١٠٥٥- وَإِنْ يَكُ النَّاقِصُ «مَنْ» أَوْ «الَّذِي»
 ١٠٥٦- وَ«أَمَكَنَّ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ» قُلْ
 ١٠٥٧- وَإِنْ «مُسَافِرًا» رَفَعْتَ بَطَلَا
 (أَكْثَرُ مَا يَشْتَبِهَانِ) أَيِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ (إِذَا أَتَى تَامٌ وَنَاقِصٌ) أَيِ إِذَا أَتَى أَحَدُهُمَا اسْمًا تَامًا،
 والمراد به هنا ما كان اسمًا لمن يَعْقِلُ، كما هو المتبادر من تمثيلهم، والآخر اسمًا ناقصًا، وهو ما لا
 يتم إلا بصلية، أو صفة، وقوله: (إِذَا مَا أُثْبِتَا) بِالْفِ التَّثْنِيَةِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ«مَا» بَعْدَ «إِذَا» زَائِدَةٌ،
 أَيِ إِذَا ذُكِرَ الْاسْمَانِ فِي الْكَلَامِ، فَ«إِذَا» ظَرْفٌ لـ«أَتَى»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً جَوَابَهَا قَوْلُهُ:
 (فَأَجْعَلْ مَحَلَّ التَّامِّ) أَيِ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ التَّامِّ (إِنْ كَانَ رُفِعَ) أَيِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْاسْمُ مَرْفُوعًا
 (ضَمِيرٌ ذِي تَكَلُّمٍ) مَفْعُولٌ بِهِ لـ«اجْعَلْ»، وَقَوْلُهُ: (قَدْ يَرْتَفِعُ) حَالٌ مِنْ «ضَمِيرٍ» أَيِ حَالُ كَوْنِهِ
 مَرْفُوعًا (وَتَجْعَلُ الْمُتَّصِبَ) أَيِ وَتَجْعَلُ ضَمِيرَهُ الْمُتَّصِبَ (إِنْ كَانَ نُصِبَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ إِنْ
 كَانَ ذَلِكَ الْاسْمُ التَّامُّ مَنْصُوبًا (فِي مَوْضِعِ النَّاقِصِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«جُلِبَ» (غَيْرُهُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (جُلِبَ)
 مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّكَ تُبَدِّلُ مِنَ النَّاقِصِ اسْمًا غَيْرَهُ، وَقَوْلُهُ: (مُوَافِقٌ) خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ، أَيِ هُوَ
 مُوَافِقٌ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ «جُلِبَ»، أَيِ حَالُ ذَلِكَ الْغَيْرِ مُوَافِقًا لِلْاسْمِ النَّاقِصِ (فِي الْعَقْلِ أَوْ
 فِي عَدَمِهِ) أَيِ إِنْ كَانَ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ - وَهُوَ النَّاقِصُ - لِمَنْ يَعْقِلُ تَقَدَّرَ اسْمٌ مِنْ يَعْقِلُ، وَإِنْ كَانَ لِمَنْ
 لَا يَعْقِلُ، فَتَقَدَّرَ اسْمٌ مَا لَا يَعْقِلُ، وَإِنْ يَصْلَحُ لِهَمَا، فَأُردت به مَنْ يَعْقِلُ قَدَّرَ اسْمٌ مِنْ يَعْقِلُ، وَإِنْ

أُردت به مَنْ لَا يَعْقِلُ فَقَدَّرَ اسْمٌ مَا لَا يَعْقِلُ (إِذَا تَصِحُّ هَذِهِ) الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ ذَلِكَ (فِي كَلِمَةٍ) أَيِ فِي
 الْكَلِمَاتِ الَّتِي قَدَّرْتَهَا (تَصِحُّ أَوْلَاهَا) أَيِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْجَعْلِ الْمَذْكُورِ (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ
 هَذِهِ (فَسَدَتْ) أَيِ الْأُولَى.

ثم ذكر الأمثلة لذلك، فقال:

(أَعْجَبَ زَيْدًا مَا رَوَّوهُ) أَيِ هَذَا مِثَالٌ، لَكِنْ كَانَ الْأُولَى أَنْ يَرْفَعَ «زَيْدٌ»؛ لِيَكُونَ مِثَالًا لِلْفَاسِدِ،
 فَإِنَّهُ سَيَذْكَرُ مُقَابِلَهُ الصَّحِيحَ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ نَصَبْتَ إلخ»، فَالْمِثَالُ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْأَصْلِ:
 «أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرُو»، وَقَوْلُهُ: (قَدْ بَدَتْ) أَيِ قَدْ ظَهَرَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي هَذَا الْمِثَالِ (وَ«مَا») أَيِ
 الَّتِي بَعْدَ «زَيْدٍ» (إِذَا لَغِيْرٍ عَاقِلٍ تَجِي) أَيِ قُدِّرَتْ لَغِيْرٍ عَاقِلٍ (فَفَاسِدٌ) فَالْتَرْكِيبُ فَاسِدٌ، وَقَوْلُهُ:
 (أَعْجَبْتُ ثَوْبًا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(يُنْتِجُ) وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَإِنَّمَا كَسَرَهُ لِلْوِزْنِ، أَيِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي أَنْ تَكُونَ
 النَتِيْجَةُ «أَعْجَبْتُ الثَّوْبَ»؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ أَنَّكَ تَجْعَلُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ الْمَرْفُوعِ مَكَانَ «زَيْدٍ»، وَتَبْدُلُ «مَا»
 اسْمًا بِمَعْنَاهُ، أَيِ مَا لَا يَعْقِلُ، وَهُوَ الثَّوْبُ فِي الْمِثَالِ، فَتَكُونُ النَتِيْجَةُ فَاسِدَةً، فَتَفْسُدُ الْأُولَى (وَإِنْ
 نَصَبْتَ) أَيِ «زَيْدًا» فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ (فَالْكَلَامُ قَدْ يَصِحُّ) «قَدْ» لِلتَّحْقِيقِ، أَيِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْتِجُ
 (أَعْجَبْتُ الثَّوْبَ) وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ، كَمَا قَالَ: (بِصِحَّةٍ يَصِحُّ) مُضَارِعٌ وَضَحَ الْأَمْرُ، أَيِ صَحَّةُ
 هَذَا الْكَلَامِ وَاضِحَةٌ (وَإِنْ تَقَعَّ «مَا» لِدَوَاتِ الْعُقُلَا) أَيِ إِنْ جَعَلْتَ «مَا» فِي الْمِثَالِ وَاقِعَةً عَلَى الْعُقُلَا
 (جَازَ) أَيِ جَازَ قَوْلُكَ: «أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا رَوَّوهُ»؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ (كَ«أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ فِي الْمَلَا») مُتَعَلِّقٌ
 بِ«أَعْجَبْتُ»، أَيِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ السَّابِقَ يَصِحُّ هُنَا، فَتَأْتِيْ بَدَلُ «زَيْدٍ» بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَرْفُوعِ، وَبَدَلُ
 «مَا» بِالْعَاقِلِ، وَهُوَ النِّسَاءُ مِثَالًا، فَتَقُولُ: «أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ»، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ، فَيَصِحُّ التَّرْكِيبُ
 الْأَوَّلُ، وَهُوَ «أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا رَوَّوهُ» (وَإِنْ يَكُ النَّاقِصُ «مَنْ») أَيِ وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ النَّاقِصُ: «مَنْ»
 الْمَوْصُولَةُ، كَأَنَّ تَقُولُ: «أَعْجَبَ زَيْدٌ مَنْ كَرِهَ عَمْرُو» (أَوْ «الَّذِي») هَكَذَا قَالَ النَّازِمُ تَبَعًا لِلْأَصْلِ،
 لَكِنْ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: «الَّذِينَ»؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَطْلُقُ عَلَى الْعُقُلَا فَقَطْ، وَأَمَّا الَّذِي فَيُطْلَقُ عَلَيْهِمْ
 وَعَلَى غَيْرِهِمْ، فَلْيَتَّبِعْهُ

وذلك كأن تقول: «أَعْجَبَ زَيْدٌ الَّذِينَ كَرِهَهُمْ عَمْرُو» (يَعْجُزُ) بِالْجُزْمِ جَوَابًا لـ«إِنْ» (بِهِ) أَيِ فِي
 هَذَا الْكَلَامِ، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى «فِي»، أَوْ هِيَ سَبَبِيَّةُ (الْوَجْهَانِ) أَيِ رَفَعَ «زَيْدٌ» وَنَصَبَهُ (أَيْضًا فَآخِذِيْ)

بالبناء للمفعول، أي فاقثدي به؛ لكونه جائزًا.

(وَأَمَكَّنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرَ) أي بنصب «المسافر»؛ وهو مبتدأ محكي لقصد لفظه، وقوله: (قُلْ: «أَمَكَّنِي السَّفَرَ») جملة معترضة، وقوله: (جَائِزًا) حال من فاعل (كَمَلْ) بثلاث الميم، يعني أن قولك: «أمكن المسافر السفر» تركيب كامل، جائز الاستعمال؛ لأنه يجوز أن تقول: «أمكنني السفر» (وَأِنْ «مُسَافِرًا» رَفَعْتَ) أي ونصب «السفر»، فقلت: «أمكن المسافر السفر» (بَطْلًا) بألف الإطلاق مبنيا للفاعل، أي كان هذا التركيب باطلاً؛ لأن قولك: («أَمَكَّنْتُهُ أَيَّ سَفَرًا») تفسير للضمير المنصوب (قَدْ حُطِّلًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي منع؛ لأنه لا معنى لتمكينك السفر.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يحتاج إلى معرفة الفاعل من المفعول؛ إذ قد يشتبهان، وأكثر^(١) ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا، والآخر اسمًا تامًا.

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعًا ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوبًا ضميره المنصوب، وتبديل من الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز «أعجب زيدًا ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز «أعجبت الثوب»، ويجوز النصب؛ لأنه يجوز «أعجبتني الثوب»، فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز؛ لأنه يجوز «أعجبت النساء»، وإن كان الاسم الناقص «مَنْ»، أو «الذين» جاز الوجهان أيضًا.

[فروع]: تقول: «أمكن المسافر السفر» بنصب «المسافر»؛ لأنك تقول: «أمكنني السفر»، ولا تقول: «أمكنك السفر»، وتقول: «ما دعا زيدًا إلى الخروج»، و«ما كره زيدًا من الخروج» بنصب «زيد» في الأولى مفعولًا، والفاعل ضمير «ما» مستترًا، وبرفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير «ما» محذوفًا؛ لأنك تقول: «ما دعاني إلى الخروج»، و«ما كرهت منه»، ويمتنع العكس؛ لأنه لا يجوز «دعوت الثوب إلى الخروج»، و«كره من الخروج»^(٢)، وتقول: «زيد في رزق عمرو عشرون

(١) ومن غير الأكثر ما يأتي في الفروع، وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين، لكن أحدهما اسم ذات عاقلة، والثاني اسم معنى. «الحاشية» ١٠٤/٢.

(٢) الأولى «وكرهني الثوب من الخروج»؛ لأنه يجعل مكان زيد المنصوب ياء المتكلم، والثوب مكان «ما» =

دينارًا» برفع العشرين^(١) لا غير^(٢)، فإن قدمت «عمرو»^(٣)، فقلت: «عمرو زيد في رزقه عشرون»، جاز رفع العشرين ونصبه^(٤)، وعلى الرفع فالفاعل خال من الضمير، فيجب توحيد مع المثنى والمجموع، فتقول: الزيدان زيد في رزقهما عشرون، والزيدون زيد في رزقهم عشرون، ويجب ذكر الجار والمجرور؛ لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفاعل مُتَحَمِّلٌ للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، فتقول: الزيدان زيدًا في رزقهما، والزيدون زيد في رزقهم عشرون، ولا يجب ذكر الجار والمجرور. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به الفاعل من المفعول، أتبعه بذكر افتراق به عطف البيان والبدل، فقال:

(مَا افْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ)

غرضه رحمه الله أن هذا الفصل مما يكثر وقوعه على الألسنة، ويقبح على العرب جهله.

١٠٥٨- (تِلْكَ أُمُورٌ قَدْ أَتَتْ ثَمَانِيَةَ عَدَمٍ إِضْمَارِ الْبَيَانِ هَاهِيَةَ

١٠٥٩- لِأَنَّهُ فِي جَامِدٍ كَالنَّعْتِ فِي مَا أَشْتَقُّ نَعْتُ مُضْمَرٍ لَيْسَ يَفِي

= الواقعة مفعولًا مقدّمًا، وإن قيل: ولا يقال: إن «ما» اسم استفهام، فكيف يجعل بدلها الثوب، قلنا: لأن القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الإعراب السابق، ولا شك أن «ما» معناها ما لا يعقل. «الحاشية» ١٠٤/٢ - ١٠٥.

(١) إنما تعين رفع العشرين لأنه المفعول به في الأصل، وهو إذا اجتمع مع المصدر، أو مع الظرف، أو مع الجار والمجرور لا يناب مناب الفاعل إلا المفعول به، فالأصل زاد السلطان في رزق عمرو عشرون. «الحاشية» ١٠٥/٢.

(٢) هذا مما استعمله ابن هشام في «المغني» مع أنه سبق له أنه لا يقال: «لا غير» فتنبه.

(٣) أعلم أن «زاد» تارة يتعدى لمفعولين، وتارة يتعدى لمفعول واحد، فإن لم يُقدَّم عمرو، فهو متعدّد لواحد، وإن قدّمته يحتمل أنه متعدّد لمفعول واحد، ويحتمل أنه متعدّد لاثنتين، فإن رفعت عشرون كان متعدّدًا لواحد، وإن نصبته كان متعدّدًا لاثنتين. دسوقي ١٠٥/٢.

(٤) الرفع على أنه نائب فاعل «زيد»، والنصب على أنه مفعول ثان.

١٠٦٠. لَكِنْ أَجَازَ وَضَفَهُ الْكِسَائِيُّ
 ١٠٦١. وَمُضْمَرًا مِنْ مُظْهِرٍ أَتَى الْبَدَلُ
 ١٠٦٢. وَمُضْمَرًا مِنْ مِثْلِهِ قَدْ صَحَّحُوا
 ١٠٦٣. وَالثَّانِ أَنَّ الْعَطْفَ لَا يُخَالِفُ
 ١٠٦٤. وَلَكِنْ الْبَدَلُ مُطْلَقًا تَلَا
 ١٠٦٥. وَالْعَطْفُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً كَمَا
 ١٠٦٦. وَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ
 ١٠٦٧. عَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ فِعْلًا يَدْخُلُ
 ١٠٦٨. وَلَمْ يَجِءْ مُكَرَّرًا كَالْبَدَلِ
 ١٠٦٩. مَحَلٌّ مَثْبُوعٌ حُلُولُهُ مَا قُصِدَ
 ١٠٧٠. لِذَا بِ«يَا زَيْدُ الْإِمَامُ» يُعْطَفُ
 ١٠٧١. مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ يَتَّصِفُ
 ١٠٧٢. فِي «هَذَا قَامَ خَالِدٌ قَرِيبَهَا»
 (تِلْكَ أُمُورٌ قَدْ أَتَتْ ثَمَانِيَةً) يَعْنِي أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي افْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلُ ثَمَانِيَةً (عَدَمُ
 إِضْمَارِ الْبَيَانِ هَاهُنَا) «هَا» حَرْفُ تَنْبِيهِ، وَ«هِيَ» ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ زِيدَتْ عَلَيْهَا هَاءُ السَّكْتِ لِلْوَقْفِ،
 يَعْنِي أَنَّ أَوَّلَهَا عَدَمُ جَوَازِ كَوْنِ عَطْفِ الْبَيَانِ ضَمِيرًا، وَلَا تَابِعًا لَضَمِيرِ (لَأَنَّهُ فِي جَامِدٍ كَالْتَّعْتِ فِيمَا
 اشْتَقَّ) أَيَّ لَكُونِهِ فِي الْجَوَامِدِ نَظِيرُ النَّعْتِ فِي الْمَشْتَقَاتِ، وَقَوْلُهُ: (نَعَتْ مُضْمَرٌ لَيْسَ يَفِي) يَعْنِي أَنَّهُ
 كَمَا لَا يَجُوزُ نَعْتُ الْمُضْمَرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لَكُونِهِ نَظِيرَهُ (لَكِنْ أَجَازَ وَضَفَهُ
 الْكِسَائِيُّ) أَيَّ لَكِنْ الْكِسَائِيُّ أَجَازَ نَعْتَ الضَّمِيرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ
 الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: الآية ١٦٣] (وَعِنْدَ ذَا) أَيَّ هَذَا التَّجْوِيزِ (لَدَى الْبَيَانِ جَائِي) أَيَّ التَّجْوِيزِ، يَعْنِي أَنَّهُ
 إِذَا أَجَازَ الْكِسَائِيُّ نَعْتَ الضَّمِيرِ، جَازَ ذَلِكَ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ عَلَى مَذْهَبِهِ؛ لَكُونِهِ نَظِيرَهُ (وَمُضْمَرًا

مِنْ مُظْهِرٍ أَتَى الْبَدَلُ) أَيَّ جَازَ إِبْدَالَ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمَظْهَرِ، نَحْوُ «رَأَيْتَ زَيْدًا إِيَّاهُ» (وَعَكْسُهُ) أَيَّ
 إِبْدَالَ الْمَظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: «حَصَلَ» (كَـ) «زُرُهُ خَالِدًا» حَصَلَ أَيَّ حَصَلَ ذَلِكَ
 فِي الْإِسْتِعْمَالِ (وَمُضْمَرًا مِنْ مِثْلِهِ قَدْ صَحَّحُوا) يَعْنِي أَنَّ النُّحَوِيِّينَ صَحَّحُوا جَوَازَ إِبْدَالِ الْمُضْمَرِ
 مِنَ الْمُضْمَرِ، نَحْوُ «رَأَيْتَهُ إِيَّاهُ» (بِمَنْعِهِ ابْنُ مَالِكٍ يُصَرِّحُ) قَالَ: إِنَّ الثَّانِي تَوْكِيدٌ لِلأَوَّلِ (وَالثَّانِ) أَيَّ
 مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَفْتَرِقَانِ فِيهَا (أَنَّ الْعَطْفَ) أَيَّ عَطْفُ الْبَيَانِ (لَا يُخَالِفُ) أَيَّ مُتَّبِعُهُ (عَرَفًا وَنُكْرًا)
 مَنْصُوبَانِ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَيَّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْرِفَةُ وَالنُّكْرَةُ (بَلْ لَهُ يُوَالِفُ) أَيَّ يُوَافِقُهُ فِيهِمَا (وَلَكِنْ الْبَدَلُ
 مُطْلَقًا) أَيَّ سِوَاءِ كَانَ مُوَافِقًا لِلْمَبْدَلِ مِنْهُ مَعْرِفَةً وَنُكْرَةً، أَوْ مُخَالَفًا لَهُ (قَلَّا) أَيَّ تَبَعَ (مَثْبُوعَةً) وَهُوَ
 الْمَبْدَلُ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ: (فِي كُلِّ مَا تَحْصَلَا) مُؤَكَّدٌ لِمَعْنَى «مُطْلَقًا»، أَيَّ فِي كُلِّ مَا حَصَلَ لَهُ مِنْ
 الْحَالَاتِ، سِوَاءِ وَافَقَتْ الْمَثْبُوعَةُ أَوْ لَا، وَأَشَارَ إِلَى الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ: (وَالْعَطْفُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً) يَعْنِي أَنَّ
 مِمَّا افْتَرَقَا فِيهِ أَيْضًا، وَهُوَ الثَّلَاثُ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَأْتِي جُمْلَةً (كَمَا تَكُونُ) أَيَّ الْجُمْلَةُ كَائِنَةً (فِي
 بَدَلِهِمْ) وَفِي نَسْخَةِ «مِنْ بَدَلِهِمْ» يَعْنِي أَنَّ الْبَدَلَ يَأْتِي جُمْلَةً، نَحْوُ قَوْلِكَ: «عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مِنْ
 هُوَ؟»، وَقَوْلُهُ: (قَدْ تُعْتَمَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيَّ تُخْتَارُ، وَفِي نَسْخَةِ: «مُنْتَظِمًا» بِفَتْحِ الظَّاءِ بِصِغَةِ
 الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ أَيَّ انْتَضَمَ ذَلِكَ انْتِظَامًا، أَوْ بِصِغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، أَيَّ مُنْتَظِمًا ذَلِكَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ،
 وَأَشَارَ إِلَى الرَّابِعِ بِقَوْلِهِ: (وَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ) أَيَّ لَا يَكُونُ عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ (وَبَدَلٌ
 يَكُونُ تَابِعًا لِي) اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمُؤَنَّثَةِ رَاجِعٌ إِلَى الْجُمْلَةِ، يَعْنِي أَنَّ الْبَدَلَ يَكُونُ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ، نَحْوُ
 قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * أَتَبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكَزُّ أَجْرًا﴾ [الآية: يس: ٢٠-٢١]، وَأَشَارَ إِلَى
 الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ: (عَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ فِعْلًا يَدْخُلُ) يَعْنِي أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ فِعْلًا تَابِعًا لِفِعْلِ،
 بِخِلَافِ الْبَدَلِ، كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلِ قِيَاسًا يُبَدَلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ إِبْدَالَ
 الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ قِيَاسَ مَطْرَدٍ، كَقَوْلِهِ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾
 [الفرقان: ٦٨-٦٩]، وَأَشَارَ إِلَى السَّادِسِ بِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يَجِءْ مُكَرَّرًا) يَعْنِي أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا
 يَجِءُ مُكَرَّرًا بِلَفْظِ الْأَوَّلِ (كَ) مَا يَجِءُ ذَلِكَ فِي (الْبَدَلِ إِذَا مِنْ الْمَثْبُوعِ مَعْنَاهُ جَلِي) أَيَّ إِذَا كَانَ
 الْبَدَلُ أَوْضَحَ مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَرَبِّ كُلِّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ [الحج: الآية ٢٨] الْآيَةُ
 بِنَصْبِ ﴿كُلِّ﴾ الثَّانِيَةِ، وَأَشَارَ إِلَى السَّابِعِ بِقَوْلِهِ: (مَحَلٌّ مَثْبُوعٌ) بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ (لِحُلُولِهِ)

وهو قياس، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَرُطُ كَوْنٍ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أَجْتَمَعَ
و«حلوله» مبتدأ (مَا) نافية (قَصِدُ) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والمعنى أن عطف البيان لم
يُقصد إحلاله محلّ الأول، بخلاف البدل، كما بيّنه بقوله: (وَذَلِكَ) أي قصد إحلاله محلّ الأول
(فِي الْبَدَلِ كُلًّا يَطْرُدُ) أي يعمّ كلّ التركيبات؛ لكونه قياسًا، فقوله: «ذاك» مبتدأ، خبره جملة
و«يَطْرُدُ»، و«فِي الْبَدَلِ» متعلّق به، و«كَلَّا» منصوب بنزع الخافض على قلة، أي في كل
الاستعمالات، ثم يبيّن ما يترتب على هذا، فقال: (لِذَا) أي لما ذكر من أن عطف البيان لا يقصد
إحلاله محلّ الأول، بخلاف البدل (يَا زَيْدُ الْإِمَامُ) يُعْطَفُ الباء بمعنى «في»، أي يجعل
«الإمام» عطف بيان في هذا التركيب، فيجوز رفعه، ونصبه، كما قال في «الخلاصة»:

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ» أَلْزِمُهُ نَصْبًا كَـ «أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ»

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَأَجْعَلَا كُمُسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلَا

وهذا داخل فيما سواه.

ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه في نية تكرار العامل، فيلزم منه نداء ما فيه «أَلْ»، وقوله: (يَا
سَعْدُ كُرْزُ) بدلًا لا يُوصَفُ يعني أن قوله: «يا سعدُ كُرْزُ برفع «كرز»، ونصبه، منوّنًا لا يُوصَفُ
بكونه بدلًا أيضًا؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل؛ فيلزم عليه رفع المنادى المفرد منوّنًا، إن رفعته،
ونصبه منوّنًا، إن نصبته، وكلاهما لا يجوز، فتعيّن كونه عطف بيان؛ لأنه لا يلزم عليه محذور،
بخلاف ما إذا قلت: «يا سعدُ كُرْزُ» بالضم غير منوّن، فإنه بدل؛ لأنه يجوز «يا كُرْزُ»، ثم أشار إلى
الثامن بقوله: (مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ يَتَّصِفُ) يعني أن عطف البيان لا يتّصف بكونه من جملة
أخرى، بخلاف البدل كما أشار إليه بقوله: (وَذَلِكَ فِي الْبَدَلِ دَائِمًا عَرَفَ) يعني أن كونه من
جملة أخرى معروف في البدل، ثم مثّل لذلك بقوله: (فِي هُنْدَ قَامَ خَالِدٌ قَرِيبَهَا) «هند» مبتدأ
ممنوع من الصرف، للعلمية والتأنيث، ولا يقال: إنه ثلاثي ساكن الوسط؛ لأن ذلك يجيز صرفه،
ولا يوجب، بل عدمه أولى، كما قال في «الخلاصة»:

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ وَعُجْمَةٌ كَـ «هِنْدَ» وَالْمَنْعُ أَحَقُّ
(تَعَيَّنَ الْبَيَانُ) أي كونه عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا؛ لأنه يلزم عليه خلوّ جملة الخبر من
الرابط، و«قام خالدٌ» جملة صغرى في محل رفع خبر المبتدأ، و«أخوها» عطف بيان لـ «عمرو»، ولا
يجوز كونه بدلًا؛ لأنه في نية تكرار العامل، فيقدّر له «قام» فيكون جملة أخرى، فتخلو جملة الخبر
من الرابط.

وقوله: (كُنْ مُنْتَبِهًا) كمل به البيت، وفي نسخة: «تَمَّ بَائِبَهَا» أي انتهى باب الأمور الثمانية التي
يفترق فيها عطف البيان والبدل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن عطف البيان والبدل افترقا في أحكام، وذلك في ثمانية
أمور:

[أحدها]: أن العطف لا يكون مضمّرًا، ولا تابعًا لمضمّر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في
المشتقات، وأما إجازة الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] أن يكون
بيانًا للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] فقد مضى ردّه^(١)، نعم أجاز
الكسائي أن يُنعت الضمير بنعتٍ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: الآية ١٦٣]، ونحو قوله: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَ الْغُيُوبِ﴾ [سجدة: الآية ٤٨]، وقولهم: «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم»، والثاني نحو «مررت به الخبيث»، والثالث
نحو قوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٢)

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: الآية ٩٧]
الآية: إن «الْبَيْتَ الْحَرَامَ» عطف بيان على جهة المدح، كما في الصفة لا على جهة التوضيح،
فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

(١) أي في مبحث «أن» المفسرة.

(٢) «قرقرى» اسم موضع، و«الكوانس» جمع كانس، وهو الظبي يدخل في كناسه، أي موضعه، والشاهد
في «البائسا» صفة للهاء في «تلمه»، أي لا تلم البائس أن ينام.

وأما البدل فيكون تابعا للمضمير بالاتفاق، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ مَا يَقُولُ﴾ [مریم: الآية ٨٠]، وقوله: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرُمُ﴾ [الكهف: الآية ٦٣]، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] بدلا من الهاء في ﴿يَهْ﴾ توهما منه أن ذلك يُخِلُّ بعائد الموصول، وقد مضى رده^(١).

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمير، كـ «رأيت إياه»، أو لظاهر، كـ «رأيت زيذا إياه»، وخالفهم ابن مالك، فقال: إن الثاني لم يُسمع، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين: إنه تأكيد، كما في «قمت أنت».

[الثاني]: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إن ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف على ﴿هَآئِنْتُ بَيْنَتُ﴾ [آل عمران: ٩٧] فسهو، وكذا قال في قوله: ﴿إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا﴾ [سبا: ٤٦]: إن ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ [سبا: ٤٦] عطف على ﴿وَحْدَةٍ﴾ [سبا: ٤٦]، ولا يُختلف في جواز ذلك في البدل، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ صِرَاطِ اللَّهِ [الآية: الشورى: ٥٢-٥٣]، ونحو قوله: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ [النَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ] [العلق: ١٥-١٦].

[الثالث]: أنه لا يكون جملة بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: الآية ٤٣]، ونحو قوله: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية، وهو أصح الأقوال في «عرفت زيذا أبو من هو؟»، وقال [من الطويل]:

لَقَدْ أَذْهَلَنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكَلِمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ

[الرابع]: أنه لا يكون تابعا لجملة، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [الآية: يس: ٢٠-٢١]، ونحو قوله: ﴿وَأَتَقُوا الذِّى أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣]، وقوله:

* أَقُولُ لَهُ ازْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا *

[الخامس]: أنه لا يكون فعلا تابعا لفاعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ (١) قوله: «وقد مضى رده» أي بأن المضر خلو الصلة من العائد في اللفظ، لا في التقدير. «دسوقي» ١٠٥/٢-١٠٦.

يَلْقَ أَثَامًا * يُضَعَّفُ لَهُ الْكَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

[السادس]: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل، بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب^(١) ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ [الحج: الآية ٢٨] بنصب ﴿كُلِّ﴾ الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجنو، وكقول الحماسي [من الطويل]:

رُوِيَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ثَلَاثُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانٍ^(٢)
ثَلَاثُوا جِيَادًا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَعَى إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمَأَزِقِ الْمُتَدَانِي^(٣)
ثَلَاثُوهُمْ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبَرُهُمْ عَلَى مَا جَنَّتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ^(٤)

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك، وابنه، وحجتهم أن الشيء لا يُبَيَّنُ بنفسه، وفيه نظر من أوجه: (أحدها): أنه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه، وليس كذلك^(٥)، ولهذا منع سيبويه «مررت بي المسكين»، و«بك المسكين»^(٦)، دون «به المسكين»^(٧)، وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استئنفت للبيان، والعطف تبين بالمفرد المحض.

(والثاني): أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول، كما قدمنا أنجته كون الثاني نيبانا بما (١) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي، إمام أهل البصرة، وأحد القراء العشرة، وأعلم أهل زمانه بالقراءات والعربية، مات سنة (٢٠٥هـ).

(٢) قوله: «رويد بني شيان إلخ» أي كفوا بعض الوعيد، وقوله: «على سفوان» هو ماء على أميال من البصرة.

(٣) قوله: «لا تحيد» أي لا تميل، «عن الوعى» أي الحرب، و«المأزق»: المضيق.

(٤) قوله: «على ما جنت» أي على جنابة، وقوله: «يد الحدثان» أراد به الحوادث.

(٥) قوله: «وليس كذلك» أي لأن فيه نيبانا للمبدل منه، وقوله: «ولهذا إلخ» أي لأجل كونه فيه بيان.

(٦) أي لأن «المسكين» أقل تعريفا من الضمير، وما كان أقل تعريفا لا يكون بدلا؛ لأنه ليس فيه بيان، والبدل لا بد أن يكون فيه بيان، وضمير الغيبة، وإن كان كذلك لكن لما كان الضمير في حد ذاته مبهما لصدقه بمتعدد، وكان الحلى أقل أفراذا؛ لأن «أل» فيه للعهد صخ البيان فيه. «دسوقي» ١٠٧/٢.

(٧) أي لصدق ضمير الغيبة على متعدد، بخلاف التكلّم، ومن يوجه إليه الخطاب. «دسوقي» ١٠٧/٢.

فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله [من الرجز]:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ^(١) تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

وقوله [من البسيط]:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عِدِّي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاةٍ عُمَرُ^(٢)

إذا ضمنت المنادى فيهما.

(والثالث): أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: «يا زيد زيد»، إذا قلته وبحضرتك اثنان، اسم كل منهما زيد، فإنك حين تذكر الأول يُتَوَهَّمُ كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما، وإقبالك عليه، فظهر المراد، وعلى هذا يَخْرُجُ قول النحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

«لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا»

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ، وعلى المحل، وخَرَجَ هُوَ لاء على التوكيد اللفظي فيهما، أو في الأول فقط، فالثاني إما مصدر دعائي، مثل «سقيًا لك»، أو مفعول به بتقدير «عليك» على أن المراد إغراء نَضْرُ بن سَيَّار^(٣) بحاجب له اسمه نَضْرُ على ما نُقِلَ أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّرَ أحدهما توكيداً لَضْمًا بغير تنوين كالمؤكد.

[السابع]: مما افترقا فيه أن عطف البيان ليس في نية إحلاله محلَّ الأول، بخلاف البدل، ولهذا اِمْتَنَعَ البدل، وتعين البيان في نحو «يا زيد الحارث»، وفي نحو «يا سعيد كُرْزُ» بالرفع، أو «كُرْزًا» بالنصب، بخلاف «يا سعيد كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنا الضارب الرجل زيد»^(٤)،

(١) «اليعملات»: الناقة القويّة على العمل، والذُّبُلُ جمع ذابل، وهي الضامرة من طول السفر.

(٢) «السواة» بالفتح: الحالة الشنيعة.

(٣) هو والي خراسان أيام هشام بن عبد الملك حذر الأمويين من فشوّ الدعوة العباسيّة، فلم يأبهوا، كان داهية حكيمًا شجاعًا خطيبًا شاعرًا، مات سنة (١٣١هـ).

(٤) يتعين البيان، ولا يصحّ كونه بدلًا، وإلا لزم إضافة ما فيه «أل» للمجرّد منها، وهو لا يجوز.

وفي نحو «زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ»، أو «النساء والرجال»^(١)، وفي نحو «يا أيها الرجل غلام زيد»^(٢)، وفي نحو «أي الرجلين زيد وعمرو جاءك»^(٣)، وفي نحو «جاءني كلا أخويك زيد وعمرو»^(٤).

[الثامن]: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضًا البدل، وتعين البيان في نحو قولك: «هند قام عمرو أخوها»، ونحو «مررت برجل قام عمرو أخوه»، ونحو «زيد ضربت عمرا أخاه»^(٥). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما افترق به عطف البيان والبدل أتبعه بذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة، فقال:

(مَا افْتَرَقَ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ)

غرضه كما أسلفناه أن هذا الفصل مما يكثر دورانه على الألسنة، ويقبح على المعرب جهله. (اعلم): أنه ذكر أوجه ما افترقا فيه، وترك ذكر ما اجتمع فيه، وهي ثلاثة أشياء: (أحدها): أن

- (١) يتعين البيان، ولا يجوز البدل؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والبدل يحل محل البدل منه، فينحل المعنى زيد أفضل النساء، فيفيد أنه من النساء، وليس كذلك. «دسوقي» ١٠٨/٢.
- (٢) يتعين كونه بيانًا، لا بدلًا، وإلا لحل محل الرجل، فيفيد أن نعت أي في النداء يكون معرفًا بالإضافة مع أنه إنما يكون محلي بـ«أل» أو اسم إشارة.
- (٣) يتعين كون زيد وعمرو بيانًا لا بدلًا، وإلا لحل محل الرجلين، فيلزم إضافة أي إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه، وهو نية الأجزاء، أو تكرار أي.

(٤) أي فزيد وعمرو بيان لأخويك لا بدل منه، إذ لو حلا محله لزم إضافة «كلا» لمتعدد متفرق من غير ضرورة، وهي إنما تضاف إلى معرفة دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق.

(٥) أي فـ«هند» مبتدأ و«قام عمرو» خبر، و«أخوها» بيان لا بدل، وإلا لاقتضى أن «أخوها» من جملة أخرى، فيلزم حينئذ خلوّ الجملة الأولى من رابط يعود على المبتدأ، وفي المثال الثاني يلزم خلوّ الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبي منه مع أنه إنما يشتغل عنه بالعمل في ضميره، أو في الملابس لضميره. «دسوقي» ١٠٨/٢.

كُلًّا مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ، وَ(الثاني): أَنْ كِلَا مِنْهُمَا يُتَنَّى وَيُجْمَعُ. (والثالث): أَنَّهُمَا يُؤْتَانِ وَيَذْكُرَانِ^(١). وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٠٧٣. (وَذَاكَ قَدْ أَتَى لَدَيْهِمْ أَحَدَ عَشَرَ أَمْرًا فَاسْمُ فَاعِلٍ وَرَدَّ

١٠٧٤. مِنْ مُتَعَدٍّ وَكَذَا مِنْ لَازِمٍ وَهِيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا فَاعْلَمْ)

(وَذَاكَ) أَيُّ مَا افْتَرَقَا فِيهِ، وَهُوَ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (قَدْ أَتَى لَدَيْهِمْ) أَيُّ عِنْدَ النَّحَاةِ (أَحَدَ عَشَرَ أَمْرًا) أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: (فَاسْمُ فَاعِلٍ وَرَدَّ مِنْ مُتَعَدٍّ وَكَذَا مِنْ لَازِمٍ) يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يُصَاغُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ، كـ«ضَارِبٍ»، وَ«قَائِمٍ» (وَهِيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا) يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ لَا تُصَاغُ إِلَّا مِنَ اللَّازِمِ، كـ«حَسَنٍ»، وَ«جَمِيلٍ»، وَقَوْلُهُ: (فَاعْلَمْ) كَمَلُ بِهِ الْبَيْتِ، أَيُّ اعْلَمْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَإِنَّهَا مَهْمَةٌ جَدًّا.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ قَدْ افْتَرَقَا فِي أَحَدِ عَشَرَ أَمْرًا: [أَحَدُهَا]: أَنَّهُ يُصَاغُ مِنَ الْمُتَعَدِّي وَالْقَاصِرِ، كـ«ضَارِبٍ»، وَ«قَائِمٍ»، وَ«مُسْتَخْرِجٍ»، وَ«مُسْتَكْبِرٍ»، وَهِيَ لَا تُصَاغُ إِلَّا مِنَ الْقَاصِرِ، كـ«حَسَنٍ»، وَ«جَمِيلٍ». وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ:

١٠٧٥. (فِي الْأَزْمَنِ الثَّلَاثِ قَدْ يُعَامَلُ وَهِيَ بِحَاضِرٍ تُخَصُّ يَا فُلُ)

(فِي الْأَزْمَنِ الثَّلَاثِ قَدْ يُعَامَلُ) يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ صَالِحٌ لِلْأَزْمَنِ الثَّلَاثَةِ: الْمَاضِي، وَالْحَالِ، وَالْمُسْتَقْبَلِ (وَهِيَ) أَيُّ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ (بِحَاضِرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ(تُخَصُّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيُّ مَخْصُوصَةٌ بِالزَّمَنِ الْحَاضِرِ، أَيُّ الْمَاضِي الْمُتَّصِلُ بِالزَّمَنِ الْحَاضِرِ، وَقَوْلُهُ: (يَا فُلُ) كَمَلُ بِهِ الْبَيْتِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلنِّدَاءِ، وَلَيْسَ مَرْتَحِمًا مِنْ فُلَانٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ الثَّانِي مِمَّا افْتَرَقَا فِيهِ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَكُونُ لِلْأَزْمَنِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْحَاضِرِ، أَيُّ الْمَاضِي الْمُتَّصِلُ بِالزَّمَنِ الْحَاضِرِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَشَارَ إِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ:

١٠٧٦. (مُجَارِيًا يَكُونُ لِلْمُضَارِعِ وَغَالِبًا هِيَ تُخَالِفُ فَعِي)

(١) «حَاشِيَةُ الدُّسُوقِي» ١٠٨/٢.

(مُجَارِيًا يَكُونُ لِلْمُضَارِعِ) يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَكُونُ مُجَارِيًا لِلْمُضَارِعِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ، كـ«ضَارِبٍ»، وَ«يَضْرِبُ»، وَقَوْلُهُ: (وَغَالِبًا هِيَ تُخَالِفُ) أَيُّ غَالِبَ حَالَاتِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِلْمُضَارِعِ فِيمَا ذُكِرَ، نَحْوُ: «ظَرِيفٍ»، وَ«جَمِيلٍ»، فَإِنَّ الْمُضَارِعَ فِيهِمَا مَضْمُومٌ الثَّالِثِ، وَقَوْلُهُ: (فَعِي) كَمَلُ بِهِ الْبَيْتِ، وَهُوَ أَمْرٌ مِنْ وَعَى يَعِي، بِمَعْنَى حَفَظَ، أَيُّ احْفَظْ هَذِهِ الْفُرُوقَ تَنْتَفِعْ بِهَا.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ الثَّالِثَ مِمَّا افْتَرَقَا فِيهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُجَارِيًا لِلْمُضَارِعِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ، كـضَارِبٍ وَيَضْرِبُ، وَمُنْطَلِقٌ وَيَنْطَلِقُ، وَمِنْهُ يَقُومُ وَقَائِمٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَقُومُ بِسُكُونِ الْقَافِ وَضَمِّ الْوَاوِ، ثُمَّ نَقَلُوا، وَأَمَّا تَوَافُقُ أَعْيَانِ الْحَرَكَاتِ فَغَيْرُ مُعْتَبَرٍ، بِدَلِيلِ ذَاهِبٍ وَيَذْهَبٍ، وَقَاتِلٍ وَيَقْتُلُ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْحَشَابِ: هُوَ وَزْنٌ عَرُوضِي لَا تَصْرِيفِي، وَهِيَ تَكُونُ مُجَارِيَةً لَهُ، كَمُنْطَلِقِ اللَّسَانِ، وَمَطْمَئِنِ النَّفْسِ، وَطَاهِرِ الْعَرَضِ، وَغَيْرِ مُجَارِيَةٍ، وَهُوَ الْغَالِبُ، نَحْوُ ظَرِيفٍ، وَجَمِيلٍ، وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ: إِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا غَيْرَ مُجَارِيَةٍ مُرَدُّودٌ بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ مِنْهَا قَوْلُهُ [مِنْ الْمَدِيدِ]:

مِنْ صَدِيقِي أَوْ أَخِي ثِقَّةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا^(١)

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَشَارَ إِلَى الرَّابِعِ بِقَوْلِهِ:

١٠٧٧. (مَنْصُوبُهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ بِالْفِ الْإِطْلَاقِ، يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ مَنْصُوبُهُ عَلَيْهِ،

فَتَقُولُ: «زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ» (وَعِنْدَهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ حُتِمًا) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا، أَيُّ عِنْدَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ يَجِبُ تَأْخِيرُ مَنْصُوبِهَا، فَلَا يَجُوزُ «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ».

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الرَّابِعَ مِمَّا افْتَرَقَا فِيهِ أَنَّ مَنْصُوبَهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، نَحْوُ «زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ»، وَلَا يَجُوزُ «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ». وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) الشَّاحِطُ: الْبَعِيدُ.

وأشار إلى الخامس بقوله:

١٠٧٨- (وَسَبَبِيًّا وَسِوَاهُ يَفْعَلُ وَهِيَ سِوَى الْأَوَّلِ لَا تُحَاوِلُ) (وَسَبَبِيًّا وَسِوَاهُ يَفْعَلُ) يعني أن اسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً، نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامه وعمراً» (وَهِيَ سِوَى الْأَوَّلِ لَا تُحَاوِلُ) يعني أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي، فتقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «الوجه»، ولا يجوز «زيدٌ حسنٌ عمراً».

وحاصل معنى البيت أن الخامس مما افترقا فيه أيضاً أن معموله يكون سببياً وأجنبياً، نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامه وعمراً»، ولا يكون معمولها إلا سببياً، تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «الوجه»، ويمتنع «زيدٌ حسنٌ عمراً». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السادس بقوله:

١٠٧٩- (وَهُوَ لِفِعْلِهِ بِلَا مُخَالَفَةَ وَالْفِعْلُ لَمْ يُجَارِهَا فِي ذِي الصِّفَةِ) (وَهُوَ لِفِعْلِهِ) أي موافق له في العمل (بِلَا مُخَالَفَةَ) فيرفع وينصب إذا كان الفعل متعدياً، ويرفع فقط، إذا كان لازماً (وَالْفِعْلُ لَمْ يُجَارِهَا) أي لم يوافق الصفة المشبهة (فِي ذِي الصِّفَةِ) أي في هذه الصفة، وهي مجاراته في عمله، فإنها تنصب، مع أن فعلها لا يرفع، ولا ينصب، فتقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، ولا يجوز «زيدٌ حسنٌ وجهه» بالنصب، وقوله (لَأَنَّهَا تَنْصِبُ وَالْفِعْلُ لَزِمَ) تعليل للشطر الذي قبله، أي وإنما لم يجارها فعلها؛ لأنها تنصب مع أنه لا ينصب؛ للزومه. وقوله: (وَصَوْغُهَا مِنْ لَزِمَ عَنْهُمْ حُتِمَ) يعني أنه يجب صوغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يكون من المتعدي واللازم، كما سبق بيانه.

تنبيه:

هذا الشطر مكرّر مع ما سبق له من قوله:

مِنْ مُتَعَدٍّ وَكَذَا مِنْ لَزِمَ وَهِيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا فَاغْلَمَ وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس مما افترقا فيه أيضاً أنه لا يخالف فعله في العمل،

وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، ويمتنع «زيدٌ حسنٌ وجهه» بالنصب، خلافاً لبعضهم، فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهْرَاقُ الدماء»^(١)، ف«الدماء» تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل تُهْرِيقُ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، كقولهم: جارة، وناصاة، وبقي، وهذا مردود؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء، كجارية، وناصية، وبقي. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السابع بقوله:

١٠٨١- (وَيَفْعَلُ اسْمُ فَاعِلٍ مُنْحَذِفًا وَمَنْعُهَا الْعَمَلُ فِي حَذْفٍ وَفَى) (وَيَفْعَلُ اسْمُ فَاعِلٍ مُنْحَذِفًا) يعني أن اسم الفاعل يجوز حذفه، مع بقاء عمله (وَمَنْعُهَا الْعَمَلُ فِي حَذْفٍ وَفَى) يعني أن عمل الصفة المشبهة في حالة حذفها ممنوع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السابع مما افترقا فيه أيضاً أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا «أنا زيداً ضارب»، و«هذا ضارب زيد وعمراً» بخفض زيد، ونصب عمرو، بإضمار فعل أو وصف منون، وأما العطف على محل المحفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرّز^(٢) كما سيأتي، ولا يجوز «مررت برجل حسن الوجه والفعل» بخفض الوجه، ونصب الفعل، ولا «مررت برجل وجهه حسنه» بنصب الوجه، وخفض الصفة؛ لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثامن بقوله:

١٠٨٢- (وَإِنْ يُضَفُّ لِمَا أُضِيفَ لِلضَّمِيرِ مَعَ حَذْفِ مَوْصُوفٍ بِهِ فَلَا نَكِيرَ) (وَإِنْ يُضَفُّ) أي إن يضاف اسم الفاعل (لِمَا أُضِيفَ لِلضَّمِيرِ) أي إلى اسم أضيف ذلك الاسم لضمير موصوفه المحذوف، كما أوضحه بقوله: (مَعَ حَذْفِ مَوْصُوفٍ بِهِ) أي

(١) أخرجه أبو داود في «كتاب الطهارة» من «سننه».

(٢) «المحرّز» بكسر الراء اسم فاعل من أحرز، والمراد الطالب للمحل.

باسم الفاعل (فَلَا نَكِينُ) أي فلا إنكار، والمعنى أنه يجوز حذف موصوف اسم الفاعل، وإضافته إلى مضاف إلى ضميره، نحو قولك: ((مَرَّ بِقَاتِلِ أَبِيهِ حَسَنٌ)) الأصل «مَرَّ حَسَنٌ بِرَجُلٍ قَاتِلِ أَبِيهِ»، فحذف الموصوف، وأضيف اسم الفاعل إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبهة، كما أشار إليه بقوله ((مَرَّ بِصَعْبٍ أَمْرُهُ مُسْتَهْجَنٌ)) أي مستكره، يعني أنه لا يجوز في الصفة المشبهة حذف موصوفها، وإضافتها إلى مضاف إلى ضميرها، فلا تقول: «مررت بصعب أمره» أي برجل صعب أمره.

وحاصل معنى البيتين أن الثامن مما اختلفا فيه أيضًا أنه لا يَقْبَحُ حذف موصوف اسم الفاعل، وإضافته إلى مضاف إلى ضميره، نحو «مررت بقاتل أبيه»، وَيَقْبَحُ «مررت بحسن وجهه»^(١). والله تعالى أعلم.

وأشار إلى التاسع بقوله:

١٠٨٤- (مَعْمُولُ) إِسْمُ فَاعِلٍ قَدْ يُفْضَلُ رُفِعَ أَوْ نُصِبَ ذَا لَا يُغْفَلُ

١٠٨٥- فيها (.....)

(مَعْمُولٌ إِسْمٌ فَاعِلٌ) بقطع الهمزة للوزن (قَدْ يُفْصَلُ، رُفِعَ أَوْ نُصِبَ) ببناء الأفعال للمفعول، يعني أن معمول اسم الفاعل يجوز فصله عنه، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، فنقول: «زيد ضاربٌ في الدار أبوه عمرًا»، ولا يجوز ذلك في الصفة، كما أشار إليه بقوله: (ذَا) أي هذا الفصل (لَا يُعْقَلُ فِيهَا) أي لا يعلم في الصفة، بمعنى أنه يمتنع فيها، فلا نقول: «زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهه»، مرفوعاً، أو منصوباً.

وحاصل معنى البيت أن التاسع مما افترقا فيه أيضًا أنه يُفصل مرفوعه ومنصوبه، ويمتنع عند الجمهور، رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ. والله تعالى أعلم.

(١) أي برجل حسن وجهه، واعتُرض بأن اسم الفاعل لا يقيح فيه أصلاً، ذكر الموصوف أو حذف، وأما في الصفة فإنه يقيح فيها إضافتها إلى ضمير الموصوف، سواء ذكرت الموصوف، أو حذفته، وليس القيح قاصراً على حالة الحذف. دسوقي ٢٦/٣.

وأشار إلى العاشر بقوله:

(...) وَأَيْضًا الثَّوَابُ تَلِي
 ١٠٨٦- وَوَصَفُ مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعَا
 جَمِيعُهَا مَعْمُولَ إِسْمِ الْفَاعِلِ
 ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ وَالْقَوْمُ مَعَا

١٠٨٦- وَوَصَفُ مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعَا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ وَالْقَوْمُ مَعَا

(وَأَيْضًا التَّوَابِعُ) جمع تابعة، وهي النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل (تَلِيَّ جَمِيعُهَا) بالرفع توكيد لـ «لتوابع»، وقوله: (مَعْمُولٌ اِسْمُ الْفَاعِلِ) بقطع الهمزة للوزن مفعول به لـ «تلي»، يعني أنه يجوز إتباع معمول اسم الفاعل بجميع التوابع (وَوَصِفُ مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه لا تُتبع معمولات الصفة المشبهة بصفة (ذَكَرُهُ) أي ذكر هذا المنع (الرَّجَاجُ وَالْقَوْمُ) أي جماعة من متأخري المغاربة (مَعَا) أي حال كونهم جميعًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن العاشر مما اختلف فيه أيضًا أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يُتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال: «أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى».

وأجاب بعضهم بأن «اليمنى» خبر لمحذوف، أي وهي اليمنى، وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: أي عين؟ فقول: هي اليمنى، أو أنه مفعول لمحذوف، أي أعني اليمنى^(١).

نتیجه:

قال الفيومي رحمه الله: تقول: خرجنا معاً، أي في زمان واحد، وكُنّا معاً، أي في مكان واحد، منصوب على الظرفية، وقيل: على الحال، أي مجتمعين، والفرق بين فعلنا معاً، وفعلنا جميعاً، أن معاً تفيد الاجتماع حالة الفعل، وجميعاً بمعنى كُنّا يجوز فيها الاجتماع والافتراق. انتهى^(٢).

وعلى هذا فاستعمال الناظم لها هنا في غير محلّه؛ لأن قول الزجاج والقوم لم يقعا في آن واحد، فتنبه. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله:

١٠٨٧. (إِتْبَاعُ مَجْرُورٍ لَهُ عَلَى الْمُحَلِّ جَزَّ وَفِي مَعْمُولِهَا لَا يُحْتَمَلُ)

(١) «حاشية الدسوقي» ١٠٩/٢-١١٠.

(٢) «المصباح المنير» ٥٧٦/٢.

(إِتْبَاعٌ مَجْزُورٌ لَهُ) أي لاسم الفاعل (عَلَى الْحَلِّ جَارٌ) يعني أنه يجوز إتباع ما جُرَّ بإضافة اسم الفاعل إليه على المحل، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ﴾ الآية [الأنعام: ٩٦] بنصب **الشَّمْسِ** [الأنعام: الآية ٩٦] (وَفِي مَعْمُولِهَا) أي معمول الصفة (لَا يُحْتَمَلُ) بالبناء للمفعول، أي لا يُغْتَفَرُ، يعني أنه لا يجوز أن تقول: «هو حسن الوجه، والبدن» بنصب البدن على المحل. وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الحادي عشر مما اختلف فيه أيضًا، وهو آخرها أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يَشْتَرِطُ الْحَرْزَ^(١)، ويحتمل أن يكون منه قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ﴾، ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر الوجه، ونصب البدن، خلافًا للفرأ أجاز «هو قَوِيُّ الرَّجْلِ وَالْيَدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٢)
«القدير»: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على «صَفِيفٍ»، وخُرج على أن الأصل «أو طابخ قدير» ثم محذف المضاف، وأُبقي جر المضاف إليه، كقراءة بعضهم ﴿وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ بالخفض، أو أنه عطف على «صَفِيفٍ»، ولكن تُخَفَضُ على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة، كما قال [من الطويل]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما اختلف فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة، أتبعه بذكر ما اختلف فيه الحال والتمييز، وما اجتمع فيه، فقال:

(١) «الحرز»: الطالب للمحل، وهو هنا اسم الفاعل منوَّنًا، أو مع «أل»؛ لأنه لا ينصب إلا كذلك.
(٢) «الطهارة» جمع طاه، وهو الطباخ؛ لأنه يطهو اللحم، أي يصلحه بالطبخ والشوي، و«الصفيف» أي مصفوف، و«القدير» المطبوخ في القدر، و«صفيف شواء» هو اللحم الذي يُصَفَّى على الحجر، أو الرقعة حتى يشوى.

(مَا افْتَرَقَ فِيهِ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ، وَمَا اجْتَمَعَ فِيهِ)

١٠٨٨- (فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ قَدْ تَوَافَقَا كَمَا بِسَبْعَةِ الْوُجُوهِ افْتَرَقَا
١٠٨٩- إِسْمَانِ قَدْ تَنَكَّرَا وَفَضْلَتَانِ مَنْصُوبَتَانِ مُبْهَمَتَانِ رَافِعَتَانِ)
(فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ قَدْ تَوَافَقَا) بألف التثنية أي توافق الحال والتمييز في أمور خمسة (كَمَا بِسَبْعَةِ الْوُجُوهِ افْتَرَقَا) أي كما اختلفا في أمور سبعة.

ثم أشار إلى الأول من الأمور الخمسة التي اتفقا فيها بقوله: (إِسْمَانِ) يعني أنهما اتفقا في كونهما اسمًا، وإلى الثاني بقوله (قَدْ تَنَكَّرَا) أي صارا نكرتين، يعني أنهما اتفقا في التنكير، وإلى الثالث بقوله: (وَفَضْلَتَانِ) أي ليستا ركني الكلام، وإلى الرابع بقوله: (مَنْصُوبَتَانِ) أي لا يُرْفَعَانِ، ولا يُجَرَّانِ، وإلى الخامس بقوله: (مُبْهَمَتَانِ رَافِعَتَانِ) يعني أن كلا منهما يرفع الإبهام، وإن اختلف جهة الرفع، فالحال ترفع الإبهام من الهيئات، والتمييز يرفع الإبهام في الذوات.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الحال والتمييز قد اجتمعا في خمسة أمور، واختلفا في سبعة، فأوجه الاتفاق: أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام. والله تعالى أعلم. ثم ذكر أوجه الافتراق السبعة، فأشار إلى الأول بقوله:

١٠٩٠- (وَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَالَ جُمْلَةٌ تَجِي كَلَامُهُمْ لِلْحَالِ ذُو تَحَوُّجٍ
(وَالْفَرْقُ) بينهما (أَنَّ الْحَالَ جُمْلَةٌ تَجِي) يعني أنها قد تكون جملة، كـ «جاء زيد يضحك»، ونحو ذلك، وأشار إلى الثاني بقوله: (كَلَامُهُمْ لِلْحَالِ ذُو تَحَوُّجٍ) يعني أن الحال أحيانًا قد يتوقف معنى الكلام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧]، بخلاف التمييز، فإنه لا يتوقف عليه الكلام.

[فإن قلت]: قد يتوقف الكلام على التمييز، فيما إذا قلت: «ما محمد إلا نفسي» فإنك لو حذف «إلا نفسي» لم يتم الكلام.

[أجيب]: بأن كلامنا في التمييز بقطع النظر عن «ما» و«إلا»، كما أن الحال يتوقف عليها المعنى

بدون «ما»، و«إلا»، فتبين أن التمييز لا يتوقف عليه المعنى من حيث هو، وإنما يتوقف عليه من حيث ما يقتضيه، بخلاف الحال، فإن ﴿مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧] توقف عليه المعنى بلا اقتران شيء معه. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثالث بقوله:

١٠٩١- (وَالْحَالُ لِلْهَيْئَاتِ قَدْ تُبَيَّنُ تَمَيِّزُهُمْ عَلَى الذَّوَاتِ عَيْنًا)

(وَالْحَالُ لِلْهَيْئَاتِ قَدْ تُبَيَّنُ) يعني أن الحال مبيّنة للهيات، نحو «جاء زيد راكبًا»، ف«راكبًا» بين صفة مجيئه، ولا يُعترض هذا بنحو «جاء زيد والشمس طالعة»؛ لأنه في تأويل مقارنًا لطلوع الشمس، ولا شك أن هذا مبيّن لهيئة مجيئه، وإن كان القصد الزمان (تَمَيِّزُهُمْ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ «عَيْنًا» (عَلَى الذَّوَاتِ عَيْنًا) أي خصّوه بتمييز الذوات، نحو «عشرين رجلًا».

وأشار إلى الرابع بقوله:

١٠٩٢- (وَالْحَالُ قَدْ تَجَيَّءُ ذَا تَعَدُّدٍ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ سِوَاءِ الْوَاحِدِ)

(وَالْحَالُ قَدْ تَجَيَّءُ ذَا تَعَدُّدٍ) أي «تجىء»، وذكر «ذا»؛ لأن الحال يذكّر، ويؤنث، يقال: حال حسن، وحال حسنة، يعني أنه لما كانت الحال مبيّنة لهيئة الشيء، والهيات تتعدد جاز أن تتعدد، وأيضًا صفة في المعنى لصاحبها، والشيء يوصف بأوصاف متعددة، بخلاف التمييز، فإنه مبيّن للذات، والمبين للذات لا يتعدد، وقوله: (مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ سِوَاءِ الْوَاحِدِ) بكسر السين وفتحها ممدودًا بوزن البناء والسماء لغة في «سوى» بالقصر، مع ضم السين، وكسرهما، أي من غير الواحد، يعني أن الحال تجيء متعددة لواحد، نحو «جاء زيد راكبًا ضاحكًا»، ولغير واحد، نحو «لقيت هندًا مصعدًا منحدرًا»، ف«مصعدًا» حال من الفاعل، و«منحدرًا» حال من المفعول.

وأشار إلى الخامس بقوله:

١٠٩٣- (وَالْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفٍ قَدْ سَبَقَا وَشَدَّ فِي التَّمْيِيزِ ذَاكَ مُطْلَقًا)

(وَالْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفٍ قَدْ سَبَقَا) بألف الإطلاق، مبيّنًا للمفعول، يعني أن الحال يجوز أن تتقدم على عاملها المتصرف، نحو قول تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: الآية ٧] الآية (وَشَدَّ

فِي التَّمْيِيزِ ذَاكَ مُطْلَقًا) يعني أنه لا يجوز تقدّم التمييز على عامله، مطلقًا، أي سواء كان متصرفًا أم غير متصرف، وما ورد من ذلك فشاؤ.

وأشار إلى السادس بقوله:

١٠٩٤- (وَالْإِشْتِقَاقُ مُسْتَحَقُّ الْحَالِ كَمَا الْجُمُودُ فِي سِوَاهَا جَالِي)

١٠٩٥- (وَيَتَعَاكَسَانِ فِي مَوَاضِعَا قُلْتُ إِذَا التَّأْوِيلُ فِيهَا وَقَعَا)

(وَالْإِشْتِقَاقُ مُسْتَحَقُّ الْحَالِ) يعني أن الحال تستحق كونها مشتقًا، فقوله: «والاشتقاق» مبتدأ، خبره «مستحق»، وهو بفتح الحاء، بصيغة اسم المفعول، مضاف إلى الحال، من إضافة اسم الصفة المشبهة إلى مرفوعها.

وقوله: (كَمَا الْجُمُودُ فِي سِوَاهَا) أي في غيرها، وهو التمييز (جالي) أي ظاهر، يعني أن التمييز حقه أن يكون جامدًا، وقوله: (وَيَتَعَاكَسَانِ) أي يأخذ كلّ منهما عكس الآخر، فتقع الحال جامدة، نحو «هذا مالك ذهبًا»، ويقع التمييز مشتقًا، نحو «لله دَرَهَ فَارِسًا» (فِي مَوَاضِعَا) بألف الإطلاق للضرورة؛ إذ حقه أن يوقف عليه بالسكون، وقوله: (قُلْتُ) صفة لـ «مواضع»، أي مواضع قليلة (إِذَا التَّأْوِيلُ فِيهَا وَقَعَا) بألف الإطلاق، أي إذا كان التأويل ممكنًا.

وأشار إلى السابع بقوله:

١٠٩٦- (وَالْحَالُ قَدْ يُغْنَى بِهَا التَّأْكِيدُ وَذَلِكَ فِي التَّمْيِيزِ لَا تُرِيدُ)

(وَالْحَالُ قَدْ يُغْنَى) بالبناء للمفعول، أي يُقصد (بِهَا التَّأْكِيدُ) أي تأكيد عاملها، نحو ﴿وَلَنْ مُدْرِكًا﴾ [النمل: الآية ١٠] (وَذَلِكَ) أي التأكيد، وهو مفعول مقدم لـ «تريد» (فِي التَّمْيِيزِ لَا تُرِيدُ) أي لا تقصده، ف«لا» نافية، أريد بها النهي، يعني أن التمييز لا يقع مؤكّدًا لعامله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحال والتمييز اختلفا في أوجه:

[أحدها]: أن الحال يكون جملة، كـ «جاء زيد يضحك»، وظرفًا، نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، وجارًا ومجرورًا، نحو قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصاص: الآية ٧٩]، والتمييز لا يكون إلا اسمًا.

[والثاني]: أن الحال قد يَتَوَقَّفُ معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧] الآية، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: الآية ٤٣] الآية، وقوله [من الخفيف]:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَعَيْبَا كَأَيْفَا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ
بخلاف التمييز.

[والثالث]: أن الحال مُبَيَّنَةٌ للهيئات، والتمييز مبین للذوات.

[والرابع]: أن الحال تتعدد، كقوله [من الطويل]:

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ خَافِيَا
بخلاف التمييز، ولذلك كان خَطَأً قَوْلُ بعضهم في قول الشاطبي - رحمه الله - [من الطويل]:

تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا

إنهما تمييزان، والصواب أن «رحمانًا» يَضْمَارُ أَخْصُ، أو أَمْدَحُ، و«رحيمًا» حال منه، لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلام، وابن مالك: إن الرحمن ليس بصفة، بل علم، وبهذا أيضًا يبطل كونه تمييزًا، وقول قوم: إنه حال.

قلت: هكذا قَرَّرَ الكلام ابن هشام، وعندني أن الصواب كون الرحمن باقيا على وصفيته؛ لأن أسماء الله تعالى، وأسماء كتابه الكريم، وأسماء رسوله ﷺ أعلام، وأوصاف مدح، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، وهذه من الخصوصيات، والدليل على ذلك ما أخرجه الشيخان في «صحيحهما» من حديث محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحْشَرُ الناس على قَدَمَيَّ، وأنا العاقب».

فقد بين ﷺ أن له أسماء هي أوصاف له، لا تنفك عن أوصافيتها بكونها أعلامًا، وقد حَقَّقَ هذا الموضوع الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه «جلاء الأفهام»، أتم تحقيق، فراجعه تستفد. والله الهادي إلى سواء السبيل.

قال: وأما قول الزمخشري: إذا قلت: الله رحمن أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب: إنه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين؛ لأنه لم يستعمل صفة ولا مجردًا من «أل»، وإنما حُذِفَتْ في البيت للضرورة، وينبغي على علميته أنه في البسمة ونحوها بدل لا نعت^(١)، وأن الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سألَه الزمخشري وغيره لِمَ قُدِّمَ الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: عالم يُخْرِيرُ، وجَوَادٌ فَيَاضٌ غير متجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيرًا غير تابع، نحو ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١]، ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: الآية ٦٠].

[والخامس]: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يُشَبَّهه، نحو قوله ﷺ: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [الفجر: الآية ٧]، وقوله [من الطويل]:

عَدَسٌ^(٢) مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ عِمَارَةٌ نَجْوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيئُ
أي وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحْلَبًا^(٣)
وقوله [من الطويل أيضًا]:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُشْرِيًا وَلَمْ يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا
فسهو؛ لأن «عطفاه» و«المراء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، وأما قوله [من البسيط]:

- (١) قد عرفت أن الحق جواز كونه نعتًا؛ لأنه علم وصفة، اجتمع فيه الأمران، فتبصر، ولا تكن أسير التقليد.
- (٢) كلمة زجر للبلغ.
- (٣) «السيد» بالكسر: الذئب، و«النهد»: الضخم، و«المقلص»: بكسر اللام: الطويل القائم، و«كميش» بفتح الكاف وكسر الميم: الجاذ في عدوه، و«عطفاه»: جانباه، و«ماء تحلبا»: أي تقطر عرقه من شدة الجري.

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْئًا رَّأَيْتُ اشْتَعَلَا
وقوله [من المتقارب]:

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا
فضرورتان.

[السادس]: أن حقَّ الحال الاشتقاق، وحقَّ التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتقع الحال جامدة، نحو «هذا مالك ذهبًا»، وقوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَنَتَجِئُونَ أَلْجِبَالَ بَيْوتًا﴾ [الأعراف: الآية ٧٤]، ويقع التمييز مُشْتَقًّا، نحو «لله ذرُّه فارسًا»، وقولك: «كُرم زيدٌ ضيفًا» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال «من» عليه.

واختلف في المنصوب بعد «حبذا»، فقال الأخفش والفارسي والرَّبِيعِي: حال مطلقًا، وأبو عمرو ابن العلاء تمييز مطلقًا، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله [من البسيط]:

* يَا حَبْدَا الْمَالُ مُبْذُولًا بِلَا سَرَفٍ *

فحال، وإلا فتمييز، نحو «حبذا راكبا زيد».

[السابع]: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَىٰ مُذِيرًا﴾ [الثل: الآية ١٠]، وقوله: ﴿فَنَبَسَّرَ صَاحِبًا﴾ [الثل: الآية ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [التقرة: الآية ٦٠]، ولا يقع التمييز كذلك، فأما قوله **عَلَيْكَ**: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: الآية ٣٦] فـ **شَهْرًا** مؤكَّد لما فهم من **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ** [التوبة: الآية ٣٦] وأما بالنسبة إلى عامله، وهو اثنا عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه «نعم الرجل رجلًا زيد» فمردودة، وأما قوله [من الوافر]:

تَرْوُدٌ مِثْلَ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فالصحيح أن «زادًا» معمول لـ «تروود» إما مفعول مطلق، إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد

به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فـ «مثل» نعت له تقدم، فصار حالًا، وأما قوله [من البسيط]:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَدَلَتْ رَدُّ الشَّحِيحَةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ
فـ «فتاة» حال مؤكدة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في بيان ما اختلف فيه الحال والتمييز، وما اجتمع فيه، أتبعه بذكر أقسام الحال، فقال:

(أقسام الحال)

١٠٩٧. (وَالْحَالُ تَنْتَقِلُ أَوْ لَا تَنْتَقِلُ
١٠٩٨. فِي الْجَامِدِ الَّذِي بِلَا تَأَوُّلٍ
١٠٩٩. ثُمَّ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى تَجَدُّدٍ
١١٠٠. إِلَى الْمُوطَّئَةِ وَالْمَقْصُودَةِ
١١٠١. ثُمَّ الَّتِي عَامِلُهَا دَلٌّ عَلَى
١١٠٢. بِحَسَبِ الزَّمَانِ قَدْ تَنْقَسِمُ
١١٠٣. ذَاتُ اقْتِرَانٍ مِثْلَ «هَذَا بَغْلِي»
١١٠٤. وَذَاتُ تَقْدِيرٍ كَصَائِدًا بِهِ
١١٠٥. وَأَنْقَسَمَتْ أَيْضًا إِلَى الْمُبَيَّنَةِ
١١٠٦. ثُمَّ الْمُؤَكَّدَةِ وَهِيَ تَنْقَسِمُ
١١٠٧. تَقُولُ «وَلَىٰ مُذِيرًا» وَالثَّانِ
١١٠٨. وَمَا لِمُضْمُونِ الْكَلَامِ أَكْثَرُ
- وَالثَّانِ فِي ثَلَاثِ أَنْوَاعٍ جُعِلَ
وَفِي الْمُؤَكَّدَةِ ثَانٍ يَنْجَلِي
صَاحِبُهَا ثَالِثَةٌ فِي الْعَدَدِ
إِنْقَسَمَتْ فَذِي أَتَتْ بِالْكَثْرَةِ
تَجَدُّدِ الصَّاحِبِ ثَالِثٌ جَلَا
ثَلَاثَةٌ أَيْضًا كَمَا قَدْ يُعْلَمُ
شَيْخًا وَذَالْغَالِبِ خُذْ بِالنَّقْلِ
مَخَكِيَّةٌ مَضَتْ لَدَى خِطَابِهِ
تُدْعَى الْمُؤَسَّسَةُ وَالْمُعَيَّنَةُ
ثَلَاثَةٌ فَمَا لِعَامِلٍ وَاسْمُ
تُؤَكَّدُ الصَّاحِبِ فِي الْإِثْنَانِ
«زَيْدٌ أَبُو كَمَا عَطُوفًا» وَرَدَتْ

(وَالْحَالُ تَنْتَقِلُ) معنى الانتقال أن لا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو «جاء زيد راكبًا» فـ «راكبًا» وصف منتقل؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشيًا (أَوْ لَا تَنْتَقِلُ) أي تكون وصفًا

لازمًا، نحو «دعوت الله سميعًا»، و«خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها» (وَالثَّانِ) أي عدم الانتقال (فِي ثَلَاثِ أَنْوَاعٍ جُعِلَ) يعني أنه يجب في ثلاث مسائل: إحداها (فِي الْجَامِدِ الَّذِي بِلَا تَأْوِيلٍ) أي الذي لا يقبل التأويل بالمشتق، نحو «هذا مالك ذهبًا»، (وَفِي الْمُؤَكَّدَةِ ثَانٍ يَنْجَلِي) يعني أن الثاني يتضح في الحال المؤكدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْ مُذْبِرًا﴾ [النمل: الآية ١٠] (ثُمَّ) الحال (الَّتِي دَلَّتْ) أي دل عاملها (عَلَى تَجَدُّدِ صَاحِبِهَا) أي صاحب الحال (ثَالِثَةً فِي الْعَدَدِ) نحو ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: الآية ٢٨].

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر بحسب قصدتها لذاتها وللتوطئة بها، فقال:

(إِلَى الْمُوَطَّئَةِ) اسم فاعل من وطاء: إذا مهد، أي الممهدة لغيرها (وَالْمَقْصُودَةِ) أي لذاتها (انْقَسَمَتْ) الحال (فِي) أي المقصودة (أَنَّ بِالْكَثَرَةِ) يعني أن كونها مقصودة هو الغالب في الاستعمال.

تنبيه:

يوجد هنا بيت نصّه:

ثُمَّ الَّتِي عَامِلُهَا دَلَّ عَلَى تَجَدُّدِ الصَّاحِبِ ثَالِثَ جَلَا
وهو مكرّر البيت الذي قبل بيت، وليس له معنى، فالظاهر أنه ذكر سهواً، فليتنامل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر أيضًا بحسب الزمان، فقال:

(بِحَسَبِ الزَّمَانِ قَدْ تَنَقَّسِمُ ثَلَاثَةً أَيْضًا كَمَا قَدْ يُعْلَمُ) بالبناء للمفعول، والكاف بمعنى اللام، أي لما هو معلوم بحسب التتبع والاستقراء، أشار إلى الأولى بقوله: (ذَاتُ اقْتِرَانٍ) أي صاحبة اقتران لعاملها في الزمن (مِثْلُ) ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢] (فَ) ﴿شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢] حال من الخبر، والعامل فيه ما في المبتدأ من الإشارة، أي وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للإشارة إليه (وَدَالِغَالِبُ) أي كونها مقارنة لعاملها في الزمن هو الغالب في الاستعمال، وقوله: (خُذْ بِالنَّقْلِ) كمل به البيت، أي خذ هذا منقولاً من نصوص النحاة، وأشار إلى الثانية بقوله (وَذَاتُ تَقْدِيرٍ) أي وحال صاحبة تقدير، ويقال لها: منوية (كَصَائِدًا بِه) أي كقولك: «مررت برجل معه صقر صائدًا به غداً»، أي مقدراً ذلك، وأشار إلى الثالثة بقوله: (مَحْكِيَّةٌ) أي الثالثة حال محكية، وقوله:

(مَقْصُوتٌ) نعت لـ «محكية»، أي ماضية، وقوله: (لَدَى خِطَابِهِ) ظرف لـ «محكية» أي يحكي الماضي عند خطابه، أي تكلمه بها، نحو «جاء زيدٌ أمس راكبًا»، فـ«راكبًا» حال محكية لما كان عليه حال مجيئه أمس.

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر بحسب التبيين والتوكيد، فقال:

(وَانْقَسَمَتْ أَيْضًا إِلَى الْمُبَيَّنَةِ) اسم فاعل من بين الأمر: إذا أوضحه (تُدْعَى) أيضًا (الْمُؤَسَّسَةُ) اسم فاعل من أسس الشيء: إذا جعل له أساسًا، وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها، سميت بذلك لأنها أسست معنى غير مستفاد من غيرها (و) هي (الْمُعَيَّنَةُ) أي المخصصة لصاحبها، وهذه هي القسم الأول (ثُمَّ) القسم الثاني هي (الْمُؤَكَّدَةُ) اسم فاعل من أكد الشيء: إذا قواه، فهي مقوية لصاحبها، أو لعاملها، وهي التي يستفاد معناها بدونها (وَهِيَ) أي المؤكدة (تَنَقَّسِمُ ثَلَاثَةً) أي ثلاثة أقسام، أشار إلى أولها بقوله: (فَمَا لِعَامِلٍ وَاسِمٌ) أي فالذي جعل توكيده لعامله، فـ«ما» موصولة، و«لعامل» متعلق بـ«واسم» مبنياً للمفعول، صلة «ما»، أي فالذي واسم (تَقُولُ) في مثاله ﴿وَلَيْ مُذْبِرًا﴾ [النمل: الآية ١٠] أي فـ﴿مُذْبِرًا﴾ [النمل: الآية ١٠] حال من ﴿وَلَيْ﴾ [النمل: الآية ١٠] مؤكدة؛ لأن الإدبار مستفاد من ﴿وَلَيْ﴾ [النمل: الآية ١٠] (وَالثَّانِ) أي القسم الثاني من الأقسام الثلاثة، وذكره باعتبار أن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه، ولذا قال (تُؤَكَّدُ الصَّاحِبُ) أي صاحب الحال (فِي الْإِثْنَيْنِ) أي بسبب مجيئها، فـ«في» بمعنى الباء، نحو «جاء القوم طُرًا» أي جميعًا، ولا شك أن معنى جميعًا مستفاد من صاحب الحال، وهو «القوم»؛ لأنه اسم جمع، وأشار إلى الثالث بقوله: (وَمَا) موصولة واقعة على الحال، مبتدأ خبره «وردت» (لِمَضْمُونِ الْكَلَامِ) أي لمعنى الجملة (أَكَّدَتْ) بالبناء للفاعل، صلة «ما»، وقوله: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) حال من فاعل (وَرَدَتْ) أي جاء حال كونها مُثَلَّةً بهذا المثال، يعني أن الحال التي أكّدت مضمون الجملة مثالها: «عطوفًا» من قولك: «زيد أبوكم عطوفًا»، فـ«عطوفًا» حال عاملها وصاحبها محذوفان، أي أحقه، أو أعرفه عطوفًا، فالمؤكدة لمضمون الجملة هي التي يُستفاد معناها من مضمون الجملة التي قبلها، والمراد أنها مؤكدة لما يُستفاد من الجملة؛ لأن أبوة زيد يستفاد منها العطف، فليس المراد بالمضمون حقيقته، وهو المصدر المأخوذ من الجملة^(١).

(١) «حاشية الدسوقي» ١١٣/٢.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحال تنقسم إلى أقسام باعتبارات:

[الأول]: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومها إلى قسمين: منتقلة، وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

(إحداها): الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو «هذا مالك ذهباً»، و«هذه جُبَّتْكَ خَزّاً» بخلاف نحو «بعته يدا بيد»، فإنه بمعنى مُتَقَابِضَيْنِ، وهو وصف منتقل، وإنما لم يُؤوَّل في الأول؛ لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، وليس كذلك.

(الثانية): المؤكدة نحو قوله ﷺ: «وَلَيْ مُذْبِرًا» [الثل: الآية ١٠]، قالوا: ومنه «وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا» [البقرة: الآية ٩١]؛ لأن الحق لا يكون إلا مُصَدِّقًا، والصواب أنه يكون مصدقاً ومُكَدِّبًا وغيرهما، نعم إذا قيل: هو الحق صادقاً، فهي مؤكدة.

(الثالثة): التي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو قوله ﷺ: «وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا» [النساء: الآية ٢٨]، ونحو «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطُولُ مِنْ رَجُلِيهَا» الحال «أطول»، و«يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه قوله ﷺ: «وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا» [الأنعام: الآية ١١٤]، وهذا سهو منه؛ لأن الكتاب قديم.

قلت: يجاب عنه بأن المراد تجدد نزوله. والله تعالى أعلم.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع، ومنه قوله ﷺ: «قَائِمًا بِالْقِسْطِ» [آل عمران: الآية ١٨] إذا أعرب حالاً^(١)، وقول جماعة إنها مؤكدة وهم؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

[الثاني]: انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة، وهو الغالب، وموطئة، وهي الجامدة الموصوفة، نحو قوله ﷺ: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [مريم: الآية ١٧] وإنما ذَكَرَ «بَشَرًا» [مريم: ١٧] توطئة لذكر «سَوِيًّا» [مريم: ١٧]، وتقول: «جاءني زيد رجلاً محسنًا».

[الثالث]: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة، وهو الغالب، نحو قوله ﷺ: «وَهَذَا» (١) أي من الضمير في «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» وأجاز الزمخشري نصبه على المدح، أو صفة له «إله» على المحل بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف.

بَعْلَى شَيْخًا» [هود: الآية ٧٢]، ومقدرة، وهي المستقبلية، ك«مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»، أي مُقَدَّرًا ذلك، ومنه قوله تعالى: «فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ» [الرؤم: الآية ٧٣]، وقوله: «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ» [الفتح: الآية ٢٧]، ومحكية، وهي الماضية، نحو «جاء زيد أمس راكبًا».

[الرابع]: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة، وهي الغالبة، وتسمى مؤسَّسةً أيضًا، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة:

(مؤكدة): لعاملها، نحو «وَلَيْ مُذْبِرًا» [الثل: الآية ١٠]، (ومؤكدة): لصاحبها، نحو جاء القوم طُرًا، ونحو قوله تعالى: «لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا» [يونس: الآية ٩٩]، (ومؤكدة): لمضمون الجملة، نحو «زيد أبوك عطوفًا»، وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة^(١) للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

[ومما يشكل]: قولهم في نحو «جاء زيد والشمس طالعة»: إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تُبَيَّنُ هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها «جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه»، يعني فهي كالحال، والنعت السببي، ك«مررت بالدار قائمًا سُكَّانُهَا»، و«برجل قائم غلمانته»، وقال ابن عمرو: هي مؤولة بقولك: مُبَكَّرًا ونحوه، وقال صدر الأفاضل^(٢) تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: «وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ» [لقمان: الآية ٢٧] في قراءة من رفع «البحر» هو كقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايِدِ هَيْكَلٍ^(٣)

(١) أي التي مثلنا بها للمؤكدة لصاحبها، وقوله: «للمؤكدة» أي المذكورة للمؤكدة.

(٢) هو القاسم بن الحسين الخوارزمي الفقيه الحنفي، له ثلاثة شروح على المفصل للزمخشري، وشرح النموذج والأحاجي كلاهما للزمخشري أيضًا، وشرح سقط الزند للمعري، وغيرها، قتله التتار سنة (٦١٧هـ).

(٣) قوله: «أغندي» أي أذهب غدوة، و«الوكُنات» بمضم الواو والكاف، جمع وكنة بسكون الكاف، مقر=

و«جُثْتُ والجيش مُضْطَفٌّ»، ونحوهما من الأحوال التي حُكِمَها حكم الظروف، فلذلك عَرِيت عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يُقَدَّر «وبحرها» أي وبحر الأرض. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على أقسام الحال، أتبعه بذكر إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما، فقال:

(إِعْرَابُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ، وَنَحْوِهَا)

غرضه رحمه الله كما أسلفناه أن هذا الفصل مما يكثر دوره على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهل أحكامه.

- ١١٠٩- (إِنْ يَدْخُلِ الْمُضَافُ أَوْ حَرْفٌ يُجَرُّ مَحَلُّهَا الْجَرْ كَ«حَتَّى مَ تَمَّ»
١١١٠- وَحَيْثُ لَمْ يُجَرَّ إِنْ دَلَّ عَلَى
١١١١- أَوْ حَدِثٌ فَمُطْلَقُ الْمَفَاعِلِ
١١١٢- مَعَ مُنْكَرٍ وَمَعَ مَعَارِفِ
١١١٣- وَذَانِ لَيْسَا فِي أَسَامِي الشَّرْطِ إِذْ
١١١٤- وَإِنْ يَقَعُ مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ قَاصِرُ
١١١٥- وَفِي الْأَصَحِّ فِعْلٌ شَرْطٌ خَبَرُ
١١١٦- وَمَا تَعَدَّى إِنْ يَقَعُ عَلَيْهَا
١١١٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِهَا أَوْ مَا اعْتَلَقَ
١١١٨- وَإِنْ أَتَى اسْمُ شَرْطِهِمْ فِي الْمُبْتَدَأِ
١١١٩- أَوْ الْجَوَابُ إِذْ بِهِ الْإِفَادَةُ

= الطائر ليلاً، وقوله: «بمنجرد» أي بفرس منجرد، وهو القصير الشعر، وهو من صفة الخيل الكريمة، و«الأوابد» جمع أبدة، وهي الوحش، يريد أن هذا الفرس من سرعته يلحق الأوابد، فيصير لها بمنزلة القيد، فلا ينجو منها شيء، و«الهيكل»: الطويل الضخم. «شرح الأبيات» ٢٩/٧.

١١٢٠- أَوْ الْجَمِيعُ مِنْهُمَا هُوَ الْخَبَرُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ مَا عَنْهُ مَفْرُ (إِنْ يَدْخُلِ الْمُضَافُ) أي إن يدخل الاسم المضاف على أسماء الشرط والاستفهام (أَوْ حَرْفٌ يُجَرُّ) أي يدخل حرف جازٍ عليها (مَحَلُّهَا الْجَرْ) جواب «إِنْ» حذفت منه الفاء للضرورة، على حد قول الشاعر [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... البيت. أفاده الناظم رحمه الله (كَ«حَتَّى مَ تَمَّ») أي إلى أي شيء تمَّ؟، ف«ما» استفهامية جُرَّتْ بـ«حتى»، وتتعلّق بـ«تمَّ» مؤخراً وجوباً للزومها الصدر، ومثال دخول المضاف: «غلام من جاءك؟» (وَحَيْثُ لَمْ يُجَرَّ) بالبناء للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير اسم الشرط والاستفهام، أي حيث لم يُجَرَّ اسم الشرط والاستفهام؛ لعدم دخول المضاف، أو حرف الجرّ عليه (إِنْ دَلَّ) كلٌّ من أسماء الشرط والاستفهام (عَلَى مَكَانٍ) نحو قوله ﷺ: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: الآية ٢٦] (أَوْ) بوصل الهمزة للوزن (وَقَيْتِ) نحو قوله ﷺ: ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] (فَطَرَفٌ) أي فهي منصوبة على الظرفية، فـ«أَيْنَ» [التكوير: ٢٦] منصوب على الظرفية متعلق بـ«تَذْهَبُونَ» [التكوير: الآية ٢٦] مؤخراً؛ لما سبق، و«أَيَّانَ» [النحل: ٢٦] ظرف متعلق بـ«يَبْعَثُونَ» [النحل: ٢١]، كذلك، وقوله: (النجلي) صفة لـ«ظرف»، أي ظرف منكشف ظاهر، وفي نسخة: «قد حلا» (أَوْ حَدِثٌ) بالجرّ عطفاً على «مكان» أي أو إن دَلَّ على حدث، نحو قوله ﷺ: ﴿أَيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] (فَمُطْلَقُ الْمَفَاعِلِ) جمع مفعول بحذفت منه ياء الجمع للضرورة، و«أل» في المفاعيل للجنس، فيشمل القليل والكثير، والإضافة فيه من إضافة الصفة للموصوف، أي فهي المفعول المطلق، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ قوله: «حدث» عطف على «مكان» وهو مجرور بـ«على»، وقوله: «فمطلق إلخ» عطف على «فظرف»، وهو في محل جزم جواب الشرط، وفيه الخلاف المشهور، وسيأتي البحث عنه مستوفى في باب خاص - إن شاء الله تعالى -.

وقوله: (فِي غَيْرِ ذَا) أي المذكور من المكان والوقت، والحدث، وفي نسخة: «ذي» وهي واضحة، وهو متعلق بـ«ينجلي» (مُبْتَدَأٌ) حال من فاعل (قَدْ يَنْجَلِي) أي ينكشف، ويتّضح حال كونه مبتدأ (مَعَ مُنْكَرٍ) أي حال كونه مع اسم نكرة، نحو «مَنْ أَبْ لَكَ؟»، فـ«من» اسم استفهام

مبتدأ خبره «أب»، و«لك» صفته (وَمَقَّ مَعَارِفِ) أي وينجلي مع المعرفة (خَبَرًا أَوْ مُبْتَدَأً) يعني أنه إذا أتى مع اسم معرفة، نحو «مَنْ زِيد؟»، جاز فيه وجهان، على خلاف سبق بيانه، وذلك أن يكون خبرًا عن ذلك الاسم، وأن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بذلك الاسم، وقوله: (فَلْيُعْرِفِ) بالبناء للمفعول كَمَلَّ به البيت، أي فليعلم هذا التفصيل؛ إذ هو مهم جدًا.

وقوله: (وَذَانِ لَيْسَا فِي أَسَامِي الشَّرْطِ) أشار به إلى أن هذين النوعين لا يقعان في أسماء الشروط، ثم علل ذلك بقوله: (إِذْ تَعْلِيلِيَّةٌ، أَيْ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الشَّرْطِ (لَمْ تَقْتَرِنْ إِسْمًا) بقطع الهمزة للوزن، أي أنها لا تأتي مع الأسماء، فلا يقع بعدها إلا الأفعال، وقوله: (بِمَا عَنْهُمْ أُخِذَ) بالبناء للمفعول، والباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: «مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ» [آل عمران: الآية ٧٥] الآية، أي على ما نُقِلَ عن النحاة، حيث نصّوا على ذلك بعد استقراءهم كلام العرب.

(وَإِنْ يَقَعُ مِنْ بَعْدِ) بالبناء على الضم، أي من بعد أسماء الشرط والاستفهام (فَعَلٌ قَاصِرٌ) أي لازم غير متعد (فَمُبْتَدَأٌ هِيَ) أي فالأسماء تُعرب مبتدأ والفعل خبرًا عنها، نحو «من قام؟»، ف«من» مبتدأ، وجملة «قام» خبره، ونحو «من يقيم أقم معه»، وقوله: (عَلَى مَا قَرَّرُوا) كَمَلَّ به البيت، أي هذا الذي ذكرته بناء على ما أثبتته النحاة.

ولما اختلفوا في خبر أسماء الشرط على أقوال، أشار إليها بقوله: (وَفِي الْأَصَحِّ فَعَلٌ شَرْطٌ خَبَرٌ) يعني أن خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط هو فعل الشرط، والمراد جملة الشرط، لا الفعل وحده، وإن كان ظاهر العبارة يدل على ذلك، فتنبيه (لَا جُمْلَةٌ الْجَوَابِ) كما قاله بعضهم، وقوله: (بَعْدُ يُذَكِّرُ) ببناء «بعد» على الضم، متعلق بـ«يُذَكِّرُ»، مبنيا للمفعول، أي حال كون الجواب مذكورًا بعد الشرط.

(وَمَا تَعْدَى إِنْ يَقَعُ عَلَيْهَا) أي إن أتى فعل متعد بعد أسماء الشرط والاستفهام، وكان واقعا عليها (فَهِيَ) أي الأسماء، حال كونها (مَفْعُولًا بِهِ تَعِيَهَا) يعني أنك تحفظ الأسماء مفعولا به لذلك الفعل المتعدي، فقوله: «فهي» مبتدأ خبره جملة «تعيها»، وقوله: «مفعولا به» حال منه، أو من مفعول «تعي»، وفاعله ضمير المخاطب، ومثاله قوله تعالى: «أَيُّهَا مَا تَدْعُوا» [الإسراء: الآية ١١٠] الآية، ف«أيا» اسم شرط مفعول به لـ«تَدْعُوا» [الإسراء: الآية ١١٠]، وقوله: «فَأَيُّ عَايَدَتِ اللَّهِ

تُنَكِّرُونَ» [غافر: ٨١]، ف«أي» اسم استفهام مفعول به لـ«تُنَكِّرُونَ» [غافر: الآية ٨١] (وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِهَا) أي وإن وقع الفعل المتعدي على ضمير أسماء الشرط والاستفهام (أَوْ مَا اغْتَلَقَ) أي أو على ما ارتبط بها (فَمُبْتَدَأٌ) أي فهي تعرب مبتدأ (أَوْ نَضَبٌ مَحذُوفٌ أَحَقُّ) أي أو تكون منصوبة بمحذوف يفسره المذكور، وفي نسخة: «يُحَقِّقُ» بصيغة المضارع المبني للمفعول.

والمعنى أنه إذا وقع الفعل المتعدي على ضمير الأسماء، نحو «من رأيت»، أو على ما تعلق وارتبط بها، نحو «من رأيت أخاه»، فهي مبتدأ خبرها الجملة بعدها، أو منصوبة بفعل محذوف يُقَدَّرُ بعدها يُفسره المذكور، تقديره «من رأيت رأيت؟»، أو «من لابتست رأيت أخاه؟».

ثم ذكر الخلاف الواقع بين النحاة في خبر أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأ، فقال: (وَإِنْ أَتَى اسْمُ شَرْطِهِمْ فِي الْمُبْتَدَأِ) وفي نسخة: «ذا مبتدأ» ف«ذا» اسم إشارة بدل من «اسم»، و«مبتدأ» حال منه (فَالْخَبَرُ الشَّرْطُ) أي جملة الشرط (بِمُضْمَرٍ) بسكون الهاء للوزن (بَدَأَ) أي ظهر، يعني أن فعل الشرط ظهر مشتملاً على ضميره فلذلك صح كونه خبرًا، وفي نسخة: «بعائد بدا» أي ظهر فعل الشرط بضمير عائد على اسم الشرط الواقع مبتدأ (أَوْ) لتنوع الخلاف، أي قال بعضهم: الخبر هو (الْجَوَابُ) أي جملة الجواب (إِذْ تَعْلِيلِيَّةٌ، أَيْ لِأَنَّ (بِهِ) أي الجواب (الْإِفَادَةُ) أي تمام الفائدة (إِذْ) تعليلية أيضًا (اشْتِمَالُهُ) بالنصب مفعول مقدم لـ«أثبتوا»، وقوله: (الضَّمِيرُ) منصوب بِنَزْعِ الخافض، أي على الضمير الذي يعود على المبتدأ (أَثْبَتُوا) أي التزموه، حيث يقولون: «من يقيم أقم معه»، وفي نسخة: «في الغالب العائد فيه يثبت»، والظاهر أن النسخة الأولى هي الصواب؛ لأن القيد بالغالبية لا وجه له.

(أَوْ) لتنوع الخلاف أيضًا، أي قال بعضهم: (الْجَمِيعُ مِنْهُمَا) أي من الشرط والجواب (هُوَ الْخَبَرُ) لتعلق الفائدة بهما جميعًا (و) لكن القول (الْأَوَّلُ) هو (الصَّحِيحُ) لتمام الكلام به، وقوله: (مَا عَنْهُ مَقَرٌّ) أي ليس عن هذا القول محل فرار؛ لقوة مُتَمَسِّكِهِ، ووضوح مُدْرَكِهِ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أسماء الشرط والاستفهام ونحوها إن دخل عليها جاز، أو مضاف، فمحلها الجز، نحو قوله تعالى: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ» [التين: ١]، ونحو «صبيحة أي يوم سفرك؟»، و«غلام من جاءك؟»، وإلا فإن وقعت على زمان، نحو قوله تعالى: «أَيَّانَ يَبْعَثُونَ»،

أو مكان نحو قوله: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: الآية ٢٦] ، أو حدث ، نحو قوله ﴿كَلَّا أَتَى مَن قَبْلِهِ بِقُلُوبٍ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] ، فهي منصوبة ، مفعولاً فيه ، ومفعولاً مطلقاً ، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة ، نحو «من أب لك؟» ، فهي مبتدأة ، أو اسم معرفة ، نحو «من زيد؟» ، فهي خبر ، أو مبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط ، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر ، فهي مبتدأة ، نحو «من قام؟» ، ونحو «من يقيم أقم معه» ، والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب ، وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به ، نحو قوله ﴿كَلَّا أَتَى عَائِشَةَ اَللَّهُ تَنكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١] ، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوهُ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] ، ونحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اَللَّهُ فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٦] الآية ، وإن كان واقعاً على ضميرها ، نحو «من رأيت؟» ، أو مُتَعَلِّقاً ، نحو «من رأيت أخاه» ، فهي مبتدأة ، أو منصوبة بمحذوف مُقَدَّرٌ بعدها يُفَسِّرُهُ المذكور . والله تعالى أعلم .

تنبيه:

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ، فهل خبره فعل الشرط وحده ؛ لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك : «من يقيم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك : «كل من الناس يقوم» ، أو فعل الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو الخبر في قولك : «الذي يأتيني فله درهم» أو مجموعهما ؛ لأن قولك : «من يقيم أقم معه» بمنزلة قولك : «كل من الناس إن يقيم أقم معه» ، والصحيح الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط ، لا من حيث الخبرية . والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب . ولما أنهى الكلام على إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما ، أتبعه بذكر مسوغات الابتداء بالنكرة ، فقال :

(مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ)

غرضه رحمه الله كما أسلفته غير مرة أن هذا الفصل مما يكثر على الألسنة ويقبح على العرب جهله .

- ١١٢١- (وَالْمُتَّقِدُونَ لَمْ يُعْوَلُوا
١١٢٢- وَغَيْرُهُمْ لَمَّا رَأَوْا قُضُورَنَا
١١٢٣- فَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا مُقْصَرًا
١١٢٤- وَالْأَظْهَرُ أَنْ حِصَارَهَا فِي عَشْرَةِ
١١٢٥- وَالثَّانِ أَنْ تَعْمَلَ رَفْعًا أَوْ سِوَاهُ
١١٢٦- وَإِنْ عَلَى مُسَوِّغٍ عَطَفَتْهَا
١١٢٧- وَخَبَرَ ظَرْفٌ إِذَا مَا قُدِّمًا
١١٢٨- مُنْكَرٌ يَعُمُّ خَامِسًا أَتَى
١١٢٩- وَكَوْنُهَا كَالْفِعْلِ مَعْنَى سَابِعٍ
١١٣٠- وَتَاسِعٌ بَعْدَ «إِذَا» الْفُجَاءَةِ
١١٣١- وَقُوْعُهَا بُعِيدٌ وَإِوٍ لَا يُرَى
١١٣٢- وَمِثْلُ ذَا فِي بَابِ «إِنْ» ذَكَرُوا
١١٣٣- وَالْحَقُّ أَنْ تَقَعَ فِي أَوَائِلِ
١١٣٤- وَالْخَصَرِ وَالتَّفْصِيلِ ثُمَّ فَا الْجَزَا
- إِلَّا عَلَى فَائِدَةٍ قَدْ تَحْضُلُ
عَنْهَا تَتَّبِعُوا لَهَا مَوَاطِنًا
وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا مُكْثَرًا
صِفَتُهَا تَظْهَرُ أَوْ مُقَدَّرَةٌ
وَيَشْمَلُ الْمُضَافَ مُطْلَقًا تَرَاهُ
أَوْ عَكْسُهُ فَثَالِثًا جَعَلَتْهَا
أَوْ جُمْلَةً فَرَابِعًا قَدْ وَسِمَا
قَضَدُ الْحَقِيقَةِ يَلِيهَا يَا فَتَى
وَالْخَارِقُ الْمُتَعَادُّ بَعْدُ يَقَعُ
وَعَاشِرٌ فِي أَوَّلِ الْحَالِيَةِ
شَرْطًا كَمَا كَلَامُهُمْ قَدْ أَظْهَرَا
لِكَسْرِ «إِنْ» تَرْكُ هَذَا أَظْهَرُ
حَالٍ وَقَيْدُ الْوَاوِ لَيْسَ يَنْجَلِي
عَدُّوا مُسَوِّغًا بِهِ قَدْ يُجْتَرَى

(وَالْمُتَّقِدُونَ) أي من النحاة (لَمْ يُعْوَلُوا) أي لم يعتمدوا في الابتداء بالاسم (إِلَّا عَلَى فَائِدَةٍ قَدْ تَحْضُلُ) يعني على حصول الفائدة (وَعَيْرُهُمْ) أي وهم المتأخرون (لَمَّا رَأَوْا قُضُورَنَا عَنْهَا) أي عجزنا عن معرفة حصول الفائدة في الاسم حتى يُبتدأ به ، يقال : قَصُرْتُ عن الشيء قصورًا من

باب قعد: عجزت عنه، ومنه قَصَرَ السهم عن الَهْدَف: إذا لم يبلغه^(١) (تَبَعُوا لَهَا مَوَاطِنًا) بالصرف للوزن، أي طلبوا المواضع التي تحصل فيها تلك الفائدة (فَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا مُقْصَرًا) من التقصير، أي مقلًا مُخَلًّا بحصول الغرض منها (وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا مُكْثَرًا) من التكثير، أي مجاوزًا الغرض المطلوب، بحيث أورد ما لا يصلح، أو يتداخل (وَالْأَظْهَرُ أَنْ حِصَارَهَا فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءٍ أَحَدُهَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (صِفْتُهَا) أي وصف النكرة، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله: (تَظْهَرُ أَوْ مُقَدَّرَةٌ) أي سواء كانت الصفة ظاهرة، أي ملفوظًا بها، نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأَنْعَامُ: الآيَةُ ٢]، أو مُقَدَّرَةٌ، نحو «السمن منوان بدرهم»، أي «منوان منه».

ثم ذكر الثاني فقال: (وَالثَّانِي) أي من المسوِّغات العشرة (أَنْ تَعْمَلَ) أي النكرة (رَفْعًا) نحو «قائم الزيدان» (أَوْ سِوَاهُ) أي أو غير رفع، بأن نصبت، نحو «أمرٌ بمعروف صدقة»؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر، أو جَرَّتْ، نحو «غلام امرأة جاءني»، و«خمس صلوات كتبهنَّ الله» (وَيَشْمَلُ) أي يشمل قوله: «سواء» (الْمُضَافُ) أي عمل المضاف في المضاف إليه (مُطْلَقًا تَرَاهُ) أي سواء كان المضاف إليه نكرة، كما مثلنا، أو معرفة لكن المضاف مما لا يتعرَّف، نحو «مثلك لا ييخل»، «وغيرك لا يجود»، فقوله: «مطلقًا» حال من فاعل «تراه»، وهو حال من «المضاف». ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَإِنْ عَلَى مُسَوِّغٍ) بفتح الواو المشدَّد، متعلِّق بـ(عَطَفْتُهَا) أي وإن عطفت النكرة على نكرة لها مسوِّغٌ، نحو قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ﴾ [البَقَرَةُ: الآيَةُ ٢٦٣] (أَوْ عَكْسُهُ) بالرفع أي أو حصل عكسه، بأن عطفت النكرة التي لها مسوِّغٌ، على النكرة التي لا مسوِّغ لها، نحو قوله ﷻ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [مُحَمَّدٌ: الآيَةُ ٢١] الآية، أي أمثل من غيرهما (فَقَالًا جَعَلْتُهَا) أي جعلت هذه المسألة ثالث الأمور العشرة التي ذُكرت في المسوِّغات.

وأشار إلى الرابع بقوله: (وَحَبَرٌ ظَرْفٌ) بالرفع صفة لـ«خبير» (إِذَا مَا قُدِّمًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، و«ما» بعد «إذا» زائدة، أي إذا قُدِّم الخبر، وهو ظرف، أو جازَّ ومجرور، نحو قوله ﷻ:

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٠٥.

﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: الآيَةُ ٣٥]، وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] (أَوْ جُمْلَةً) أي أو تقدم الخبر، وهو جملة، نحو قولك: «قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ» (فَرَابِعًا قَدْ وَسِمًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي علَّم عليه بأنه هو الوجه الرابع من الأمور العشرة.

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (مُنْكَرٌ يَعْمُ خَامِسًا أَتَى) يعني أن الخامس أن تكون النكرة عامَّة، كأن يكون نكرة في سياق النفي، نحو قوله ﷻ: ﴿أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النَّمْل: الآيَةُ ٦٠]. ثم أشار إلى السادس بقوله: (قَصْدُ الْحَقِيقَةِ يَلِيهَا) أي يلي المسألة الخامسة «قصد الحقيقة»، والمراد أن تكون النكرة مرادًا بها الحقيقة، نحو «رجلٌ خيرٌ من امرأة»، و«تمرة خير من جريدة». وقوله: (يَا فَتَى) كَمَل به البيت، وفي نسخة: «ثابتًا» فهو حال من فاعل «يلي».

ثم أشار إلى السابع بقوله: (وَكَوْنُهَا) أي كون النكرة (كَالْفِعْلِ مَعْنَى) منصوب على التمييز، أي من حيث المعنى (سَابِعٌ) أي سابع الأمور العشرة، وذلك كأن يراد بها الدعاء، نحو قوله ﷻ: ﴿سَلِّمْ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ [الصَّافَات: الآيَةُ ١٣٠]، وقوله: ﴿وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ﴾ [المُطَفِّين: الآيَةُ ١]، ونحو ذلك.

ثم أشار إلى الثامن بقوله: (وَالْخَارِقُ الْمُعْتَادُ) بالجر من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، أو بالنصب باسم الفاعل (بَعْدُ) بالبناء على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معناها، أي بعد النكرة (يَقَعُ) يعني أن وقوع خارق المعتاد بعد النكرة خبرًا عنها مما يسوِّغ الابتداء بها، نحو «شجرة سجدت»، و«بقرة تكلمت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة.

فقوله: «والخارق» مبتدأ، مخذف خبره، أي ومنها، وهو مضاف، و«المعتاد» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل، إلى مفعوله، أو هو منصوب على المفعولية به؛ لاعتماده على المقدَّر المذكور، وقوله: «بعدُ» متعلِّق بـ«يقع»، وهو حال من «الخارق».

ثم ذكر التاسع بقوله: (وَتَاسِعٌ بَعْدُ «إِذَا» الْفُجَاءَةُ) بضم الفاء والمد، وإضافة «إذا» إليه من إضافة الدالِّ للمدلول، أي «إذا» الدالَّة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة.

يعني أن التاسع من المسوَّغات أن تقع النكرة بعد «إذا» الفجائية، نحو «خرجت فإذا أسدٌ بالباب».

ثم ذكر العاشر بقوله: (وَعَاشِرٌ فِي أَوَّلِ الْحَالِيَةِ) يعني أن عاشر المسوَّغات أن تقع النكرة في أول جملة حالية، نحو قوله: «سَرِيئًا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ»... البيت، وقوله: (وَقَوْعُهَا) أي النكرة (بُعِيدًا) تصغير «بعد» للتقريب (وَإِ) أي واو الحالية (لَا يُرَى شَرْطًا) يعني أنه اشتهر بين النحاة أن المسوَّغ وقوع النكرة بعد واو الحال، وهذا ليس بلازم، وإنما يُشترط وقوعها في أول الحال، سواء كان فيها واو، كالمثال المذكور، أو لا، نحو «وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذَيَّةً بِيَدِي» (كَمَا كَلَامُهُمْ قَدْ أَظْهَرَ) بألف الإطلاق، أي أظهر كلام النحاة عدم اشتراط ذلك (وَمِثْلُ ذَا) مفعول مقدّم لـ «ذكروا» أي مثل ما ذكر من اشتراط تقدّم واو الحال (فِي بَابِ «إِنَّ» ذَكَرُوا) أي ذكر بعض النحاة ذلك، وهو ابن عصفور (لِكُسْرِ «إِنَّ») أي لأجل وجوب كسر همزة «إِنَّ»، لكن (تَرَكُ هَذَا أَظْهَرَ) أي ترك ذكره أظهر من ذكره؛ لأنه ليس شرطًا لذلك، وإنما الشرط وقوعها في أول الحال، كما أشار إليه بقوله: (وَالْحَقُّ أَنْ تَقَعَ «إِنَّ» فِي أَوَائِلِ حَالٍ، وَقَيْنُ الْوَاوِ لَيْسَ يَنْجَلِي) أي ليس يظهر شرطًا.

ولما ذكروا هنا ثلاثة مسوَّغات زيادة على ما سبق، بيّن ذلك بقوله:

(وَالْحَصْرُ) بالنصب مفعولًا مقدّمًا لـ «عدّوا»، أي كون النكرة محصورة، نحو «إنما في الدار رجلٌ» (وَالْتَفْصِيلُ) بالنصب أيضًا، أي كون النكرة وقعت تفصيلًا لجمل، نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمه» (ثُمَّ فَالْجَزَا) أي ثم وقوع النكرة بعد فاء الجزاء، نحو «إن مضى عيرٌ، فعيرٌ^(١) في الرباط» (عَدُّوا) أي عدّه بعض النحاة، وفي نسخة: «عَدُّ» بالبناء للمفعول، وعليه يكون «الحصر» وما بعده مرفوعًا على الابتداء (مُسَوَّغًا) أي للابتداء بالنكرة (بِهِ) متعلّق بـ (قَدْ يُجْتَرَى) بالبناء للمفعول، أي يجتري به عن طلب غيره من المسوَّغات، لكن الظاهر أن هذه الثلاثة داخلة في المسوَّغات الماضية، كما سيأتي تحقيق ذلك، فلا حاجة لعدّها. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الابتداء بالنكرة لا يجوز؛ لعدم الفائدة، فلا بدّ للابتداء بها

(١) «العير» بالفتح الحمار، وعلى هذا يناسبه نسخة «الرباط»، وعلى نسخة «الرهط» يناسبه ضبط «عير» بالكسر، أي جمل.

من مسوَّغ لذلك، والمسوَّغات كثيرة، كما سنبينها هنا.

(اعلم): أن المتقدمين لم يُعُولُوا في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمِنْ مُقِلٍّ مُجَلٍّ، وَمِنْ مُكْثِرٍ مُرْدٍ مَا لَا يَصْلُحُ، أَوْ مُعَدِّدٍ لَأُمُورٍ مُتَدَاخِلَةٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ - كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ - أَنَّهَا مُنَحْصَرَةٌ فِي عَشْرَةِ أُمُورٍ: [أحدها]: أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا، أو معنى، فالأول نحو قوله **وَجَلَّ مُسَمَّى** [الأنعام: الآية ٢] وقوله: **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ** [البقرة: الآية ٢٢١] الآية، وقولك: «رجل صالح جاءني»، ومن ذلك قولهم: «ضعيفٌ عادٌ بِقَرْمَلَةٍ»^(١)؛ إذ الأصل رجل ضعيفٌ، فالابتداء في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خَلَقًا من موصوف، والصواب ما تقدّم^(٢) وليست كلُّ صفة تُخَصِّلُ الفائدة، فلو قلت: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجز؛ لأن من المعلوم أن الرجل من الناس، فالوصف به لم يُفِدْ شيئًا.

[والثاني]: نحو قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدَرَهَمٍ»، أي منوان منه بدرهم، وقولهم: «شَرٌّ أَهَرٌ ذَا ناب»^(٣)، و قوله [من الكامل]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْجَزَارِ وَقَدْ أَرَى وَأَبْيَ مَالِكَ ذُو الْجَزَارِ بِدَارٍ^(٤)

إذ المعنى شَرٌّ أَيْ شَرٌّ، وَقَدَرٌ لَا يُغَالِبُ، والثالث نحو «رُجِيلٌ جاءني»؛ لأنه في معنى رجل (١) قوله: «بقرملة» «القرمل» شجر ضعيف لا شوك له، وهو مثلٌ يقال لمن التجأ لشخص ضعيف، قال

جرير:

إِنَّ الْقَرْمَلَ إِذْ يَسُوذُ بِخَالِهِ مِثْلُ الذَّلِيلِ يَسُوذُ تَحْتَ الْقَرْمَلِ

(٢) أي من أن المبتدأ في المثال المذكور محذوف، وسوَّغ الابتداء به الوصف المذكور، لأن المبتدأ «ضعيف» المذكور، وسوَّغ الابتداء به كونه خَلَقًا عن موصوف كما يقول النحاة. «دسوقي» ١١٥/٢.

(٣) «ذو الناب» هو الكلب، و«هريره» تصويته بخلاف العادة، وهذا مثلٌ يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هاربًا، أو صَوْتٌ مستغيثًا بغيره. دسوقي ٤٥/٣.

(٤) «وأبي» الواو للقسم، و«أبي» مفرد رُدَّتْ لَامُهُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْبَاءِ، فَيَكُونُ أَصْلُهُ أَبُورِي قَلْبَتِ الْوَاوِ بَاءٌ، وَأَدْغَمَتْ فِي الْبَاءِ، وَ«ذو المجاز» اسم مركب عَلَّمَ عَلَى مَحَلٍّ، كَانَ سَوَقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

صغير، وقولهم: «ما أحسن زيدًا»؛ لأنه في معنى شيء عظيم حسن زيدًا، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة، فيكونان من القسم الثاني.

[والثاني]: أن تكون عاملة إما رفعًا، نحو «قائم الزيدان»^(١) عند من أجازوه، أو نصبًا، نحو «أمر بمعروف صدقة»، و«أفضل منك جاءني»؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جزمًا، نحو «غلام امرأة جاءني»، و«خمس صلوات كتبهن الله»، وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة، كما مثلنا، أو معرفة، والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة، نحو «مثلك لا يبخل»، و«غيرك لا يوجد»، وأما ما عدا ذلك، فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

[والثالث]: العطف بشرط كون المعطوف، أو المعطوف عليه مما يشوع الابتداء به، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [مخمد: الآية ٢١] أي أمثل من غيرهما، ونحو قوله: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: الآية ٢٦٣] الآية، وكثير منهم أطلق العطف، وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من البسيط]:

عِنْدِي اضْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا
إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوغ، وإن سلم العطف، فتم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمة، على أننا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختص، وهذا بمجرد مسوغ كما سيأتي قريبًا في الرابع، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقديمه على النكرة، وسيأتي قريبًا أيضًا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: الآية ٢].

[فإن قلت]: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدرة، فيكون العطف هو المسوغ.

[قلت]: لا يسوغ ذلك؛ لأن المسوغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

(١) قال الدماميني: هذا المبتدأ مسند في المعنى، وقالوا: المسند لا يجوز تعريفه، وحيث، فلا يطلب له مسوغ، فالأولى التمثيل بنحو «ضرب الزيدان حسن». انتهى.

[فإن قيل]: يحتمل أن الواو عطفت اسمًا وظرفًا على مثليهما، فيكون من عطف المفردات. [قلنا]: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.

[فإن قيل]: قدّر لكل من الطرفين استقرارًا، واجعل التعاطف بين الاستقرارين، لا بين الطرفين. [قلنا]: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

[والرابع]: أن يكون خبرها ظرفًا، أو مجرورًا، قال ابن مالك: أو جملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: الآية ٣٥]، وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الزهد: الآية ٣٨]، و«قصديك غلامه رجل»، وشرط الخبر فيهن الاختصاص، فلو قيل: «في دار رجل» لم يجز؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم^(١)، فلا يجوز «رجل في الدار»، قال ابن هشام: وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشترطه هنا يوهم أن له مدخلًا في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها. [والخامس]: أن تكون عامة، إما بذاتها، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو «ما رجل في الدار»، و«هل رجل في الدار»، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَّعَلِّكُمْ مَعَهُ آيَةٌ﴾ [النمل: الآية ٦٠] الآية، وفي «شرح منظومة ابن الحاجب» له: أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ«أم»، نحو «أرجل في الدار أم امرأة»، كما مثل به في «الكافية»، وليس كما قال.

[والسادس]: أن تكون مرادًا بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو «رجل خير من امرأة»، و«ثمرة خير من جرادة».

[والسابع]: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو «عجب لزيد»، وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ولنحو قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: الآية ١٣٠]، وقوله: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: الآية ١]، وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو «قائم الزيدان»، عند من

(١) عطف على «الاختصاص» من قوله: «وشرط الخبر إلخ».

جَوَّزَهَا^(١)، وعلى هذا ففي نحو «ما قائم الزيدان» مسوغان، كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ﴾ [ق: الآية ٤] مسوغان، وأما منع الجمهور لنحو «قائم الزيدان»، فليس لأنه لا مُسَوِّغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل، وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر؛ لوجهين: أحدهما: أنه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو «زيد قائم أبوه» كون «قائم» مبتدأ، وإن وُجد الاعتماد على الخبر عنه، والثاني: أن اشتراط الاعتماد، وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما: أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس»، والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو «أقائم الزيدان؟» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

[والثامن]: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرة سجدت»، و«بقرة تكلمت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو «رجل مات»، ونحوه.

[والتاسع]: أن تقع بعد «إذا» الفجائية، نحو «خرجت فإذا أسد» أو «رجلٌ بالباب»، إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يُفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجلٌ.

[والعاشر]: أن تقع في أول جملة حالية، كقوله [من الطويل]:

سَرَيْنَا وَنَجَّيْنَا قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُخَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلُّ شَارِقٍ
وَعَلَّةُ الْجَوَازِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا^(٢)، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

الدُّثْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذِيَّةً بِيَدِي
وبهذا يُعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلام.

ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في «شرح الجمل»: «تُكسر «إن» إذا وقعت بعد واو الحال،

(١) أي جَوَّزَ هذه المسألة، وهو عمل الصفة بدون اعتماد، والمجوزون هم الأخفش والكوفيون.

(٢) أي وهو قوله: «إذ لا توجب العادة إلخ»، فيقال هنا: إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من إضاءة

نجم في السرى، أي بل قد يخلو السرى من إضاءة نجم، فصَحَّ الإخبار حيثنل. دسوقي ١١٨/٢.

وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٠] الآية، وَمَنْ رَوَى «مديّة» بالنصب فمفعول لحال محذوفة، أي حاملاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء^(١)، ومثّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] الآية، وقول الشاعر [من الطويل]:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمْ كَارِهَا عَلَيْنَا وَتَبَرَّيْخَ^(٢) مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهُ
ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة مودسوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدرة في الآية، أي وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْنَثُ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤].

ومما ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة محصورة، نحو «إنما في الدار رجل»، أو للتفصيل نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمه، ورجلٌ أهنته»، وقوله [من المتقارب]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبَتُ نَسِيْتُ وَتَوْبَتُ أَجْرُ
وقولهم: «شَهْرٌ ثَرَى^(٣)» وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرَعَى^(٤)، أو بعد فاء الجزاء، نحو «إن مَضَى غَيْرٌ فَعَبَّرَ فِي الرِّبَاطِ»^(٥).

وفيه نظر، أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء «إنما»، وأما الثانية فلاحتمال «رجلٌ» الأول للبدلية، والثاني عطف عليه، كقوله [من الطويل]:

(١) أي لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل بعض، كـ«أَعْجَبْتَنِي وَجْهَهُ»، أو بدل احتمال، كـ«أَعْجَبْتَنِي كَلَامَهُ»، أو بدل كل، مفيد للإحاطة، نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا﴾ [المائدة: الآية ١١٤] الآية.

(٢) أي تشديد.

(٣) قوله: «ثرى» بالثاء المثلثة، وهو بلا تنوين؛ لمناسبة ما بعده، وكذلك «مرعى» بلا تنوين.

(٤) وقوله أيضاً: «شهر ثرى» أي الأشهر شهر ثرى، فالأشهر مبتدأ أول، و«شهر» مبتدأ ثان، و«ثرى» خبره،

وسوِّغ الابتداء بـ«شهر» التفصيل بعد الإجمال. انتهى تقرير دردير. «دسوقي» ١١٩/٢.

(٥) العير: الحمار.

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
وَيُسَمَّى بَدَلُ التَّفْصِيلِ، ولاحتمال «شهر» الأول الخبرية، والتقدير: أشهر الأرض الممتورة
شهرٌ ذو ثرى، أي ذو تراب ندي، وشهرٌ تَرَى فيه الزرع، وشهرٌ ذو مَرْغَى، ولاحتمال «نسيث»،
و«أجر» للوصفية، والخبر محذوف، أي فمنها ثوب نسيته، ومنها ثوب أجره، ويحتمل أنهما
خبران، وثُمَّ صفتان مقدرتان، أي فتوب لي نسيته، وثوب لي أجره، وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه
بها، كما قال [من الطويل]:

وَمِثْلِكَ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةٍ لَعُوبٍ تُنْسِينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي^(١)
وإنما جرَّ الآخر ليغني الأثر على القافة، ولهذا زحف على ركبتيه، وأما الثالثة فلأن المعنى فعيرٌ
آخر، ثم حذفت الصفة.

قال ابن هشام: ورأيت في كلام محمد بن حبيب^(٢) وحبيب ممنوع من الصرف؛ لأنه اسم
أمه^(٣) قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل
المبتدأ؛ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام على مسوغات الابتداء بالنكرة، أتبعه بذكر أقسام العطف، فقال:

(أَقْسَامُ الْعُطْفِ)

١١٣٥. (وَعُطْفُهُمْ ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ عُطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ وَذَا الْمُؤَصَّلُ
١١٣٦. لَكِنْ يَبْغُضُ مَوْضِعَ قَدْ يَمْتَنِعُ فَيَلْزَمُ الْعُطْفُ لِمَوْضِعِ سَمِعَ
١١٣٧. وَتَارَةً عَلَيْهِمَا يَمْتَنِعُ فَعِنْدَ ذَا إِلَى أَنْقِطَاعِ يَزْجَعُ

(١) «الطفلة» بالفتح: الناعمة، وبالكسر: الصغيرة، واللعب: الضحك، والسربال: القميص.

(٢) هو أبو جعفر البغدادي، علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر، أخذ عنه السكري، والمرزباني، وله

تصانيف كثيرة

(٣) وإنما نسب لأمه لأن أباه لاعنها، وكان عالماً بالنسب واللغة، توفي رحمه الله لسبع بقين من ذي الحجة

سنة (٢٤٥هـ) وقيل: إن حبيب اسم أبيه، فيصرف. «دسوقي» ١١٩/٢.

(وَعُطْفُهُمْ) أي عطف العرب، أضافه إليهم لأنهم المستعملون له، أو عطف النحاة، أضافه
إليهم لحكمهم به (ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أقسام (فَالْأَوَّلُ عُطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ) نحو «ليس زيد بقائم، ولا
قاعيد» بالجر (وَذَا) أي العطف على اللفظ (الْمُؤَصَّلُ) أي المحكوم له بكونه أصلاً في باب العطف
(لَكِنْ يَبْغُضُ مَوْضِعَ قَدْ يَمْتَنِعُ) أي العطف على اللفظ (فَيَلْزَمُ الْعُطْفُ لِمَوْضِعِ) أي على موضع،
فاللام بمعنى «على». كما في قوله تعالى: ﴿وَتَلَوُّ لِلْجَيْنِ﴾ [الصفافات: الآية ١٠٣]، وقوله: (سَمِعَ)
بالبناء للمفعول، أي سمع هذا من كلام العرب، ومثاله قولك: «ما جاءني من امرأة ولا زيد»،
فيمتنع جرّ «زيد» بالعطف على اللفظ؛ لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف.

(وَتَارَةً عَلَيْهِمَا) أي على اللفظ والمحل (يَمْتَنِعُ) أي العطف (فَعِنْدَ ذَا) أي الامتناع المذكور (إِلَى
انْقِطَاعِ يَزْجَعُ) أي يعود المعطوف إلى أن يكون منقطعاً عن إعراب ما قبله، فيكون خبراً لمبتدأ
محذوف، ومثاله قولك: «ما زيد قائماً، لكن قاعداً»، فلا يمكن العطف على اللفظ؛ لأن «ما» لا
تعمل في الموجب، ولا العطف على المحل باعتبار الابتداء؛ لزواله بالناسخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العطف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

[أحدها]: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعيد» بالخفض،
وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو «ما جاءني من امرأة ولا زيد» إلا
الرفع عطفاً على الموضع؛ لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ
وعلى المحل جميعاً نحو «ما زيد قائماً، لكن» أو «بل قاعداً»؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال
«ما» في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع
على إضمار مبتدأ.

ثم ذكر الثاني، وهو العطف على المحل، فقال:

١١٣٨. (عُطْفٌ عَلَى الْمَحَلِّ قِسْمٌ ثَانِي وَذَا بُعِيدَ «لَيْسَ» ذُو بَيَانٍ
١١٣٩. وَشَرْطُهُ ثَلَاثَةٌ اتَّصَحَا إِمَّا أَنْ يَظْهَرَ بِلَفْظِ الْفَصْحَا
١١٤٠. وَكَوْنُهُ أَحَقُّ بِالأَصَالَةِ ثُمَّ وَجُودُ مُخَرِّزِ الأَصْلِيَّةِ

- ١١٤١- مِنْ أَجْلِ ذَا أَمْتَعَ فِي مَسَائِلَا
 ١١٤٢- وَ«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو»
 ١١٤٣- أَجَارَ هَذِي بَعْضُ أَهْلِ الْبُصْرَةِ
 ١١٤٤- كِلَيْهِمَا يُجِيزُ أَهْلُ الْكُوفَةِ
 ١١٤٥- وَلَكِنْ الْفَرَاءُ فِي الْأُولَى اشْتَرَطَ
 ١١٤٦- وَ«ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو» إِنْ نُصِبَ
 ١١٤٧- «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْأَمِيرِ وَالْفَتَى»
 بِالرَّفْعِ أَمَّا نَضْبُهُ مَا ثَبَّتَا

(عَطَفَ عَلَى الْحَلِّ قِسْمٌ ثَانِي) يعني أن العطف على المحل هو القسم الثاني من أقسام العطف الثلاثة (وَذَا بُعِيدَ) تصغير «بَعْدَ» للتقريب، أي بعد «لَيْسَ» (ذُو بَيَانٍ) نحو «ليس زيدٌ بقائم، ولا قاعدًا» بالنصب (وَشَرْطُهُ) أي شرطُ جَوَازِهِ (ثَلَاثَةٌ اتَّضَحَا) بقطع الهمزة للوزن، والألف إطلاقية، أي ظهر وانكشف شروطه ثلاثة أمور، أحدها: (إِمْكَانُ إِظْهَارِ بَلْفِظِ الْفَصْحَا) بالقصر للوزن، أي إمكان ظهور ذلك المحل^(١) في فصيح الكلام، ففي المثال المذكور يجوز إظهار النصب بإسقاط الباء، فتقول: «ليس زيدٌ قائمًا»، فلو امتنع ظهوره، لم يجز العطف على المحل، نحو «مررت بزيد، وعمرًا»؛ إذ لا يجوز «مررت زيدًا»؛ لأن «مرَّ» لازم لا ينصب المفعول به.

وأشار إلى الشرط الثاني بقوله: (وَكَوْنُهُ أَحَقَّ بِالْأَصَالَةِ) أي أن يكون الموضع هو الأصل؛ لأن الأصل في خبر «ليس» النصب، وفي الفاعل الرفع، فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه» بالجر؛ لأن الأصل في الوصف المستوفي للشروط العمل، لا الإضافة.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ثُمَّ وَجُودُ مُحَرَّرِ الْأَصْلِيَّةِ) أي طالب ذلك المحل (مِنْ أَجْلِ ذَا أَمْتَعَ) أي العطف على المحل (فِي مَسَائِلَا) بألف الإطلاق (كَ«إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو فِي الْمَلَا») أي في جماعة الأشراف، فرفع «عمير» ممتنع؛ لأن الطالب لرفع زيد، وهو الابتداء، قد زال بدخول «إن»

(١) اعترضه الدماميني بجواز «رب رجل صالح لقيت وامرأة»، مع أنه لا يجوز «رب رجل صالحًا لقيت»، ومنع الشميني عدم الجواز. «الأمير» ٩٥/٢.

الناسخة عليه (و«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو») أي وامتنع أيضًا قولك: «إن زيدًا قائمٌ، وعمرو» بالرفع؛ لزوال الطالب أيضًا، وهذا إذا جعلته معطوفًا على محل «زيدًا»، وأما إذا رفعته بالابتداء، وقدرت له الخبر فلا مانع، كما أشار إليه بقوله: (إِنْ لَمْ يَكُنْ) أي «عمرو» المرفوع (مُبْتَدَأً فَحَظَرُ) أي فممنوع رفعه، ف«الحظر» مصدر حظر الشيء بمعنى منعه، والمراد المحذور من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول، يعني أنه إذا لم يقدر «عمرو» مبتدأ، فرفعه ممنوع؛ لما ذكر، وأما إذا كان مبتدأً حذف خبره لدلالة ما قبله عليه، فلا مانع، ويكون من عطف الجملة على الجملة.

(أَجَارَ هَذِي) أي هذه الصورة، وهي عطف عمرو على المحل (بَعْضُ أَهْلِ الْبُصْرَةِ) أي لأنهم لا يشترطون وجود المحرز، كما أشار إليه بقوله: (عَنْ طَلَبِ الْحَرْزِ فِي اسْتِزَاحَةٍ) أي إنهم مستريحون بعدم اشتراط وجود المحرز، كما اشترطه الجمهور، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين «إِنَّ» والابتداء على معمول واحد، وهو الخبر (كِلَيْهِمَا) مفعول مقدم لـ (يُجِيزُ أَهْلُ الْكُوفَةِ) أي يجيز الكوفيون المسألتين، هذه، والتي قبلها؛ لأنهم (لَمْ يَشْرُطُوا) بكسر الراء، وضمها، من بابي ضرب، ونصر (الْحَرْزُ فِي الْأَلْسِنَةِ) جمع لسان بمعنى اللغة، أي في استعمال اللغة (وَلَكِنْ الْفَرَاءُ فِي الْأُولَى) أي في المسألة الأولى، وهي الرفع قبل مجيء الخبر (اشْتَرَطَ خَفَاءَ إِعْرَابٍ) أي عدم ظهوره بأن كان مبنيًا، نحو «إن هذا زيدًا قائمًا»، أو مقدّرًا، نحو «إن موسى، وعمرًا ذاهبان (لِرَفْعِهِ فَقَطْ) أي لجواز رفع المعطوف؛ لئلا يتنافر اللفظ (و«ضَارِبُ زَيْدٍ») هكذا النسخة «ضاربو» بصيغة الجمع، وفي الأصل: «ضارب زيد» بالإفراد، ولا فرق بينهما (و«عَمْرُو» إِنْ نُصِبَ) أي نصب عمرو، وقوله: (ثَالِثَةً) حال مقدم من فاعل «أَتَتَكَ»، جاءتك حال كونها ثالثة للمسائل الممتنعة بسبب عدم وجود المحرز (أَتَتَكَ) وقوله: (فَادْرَهَا تُصِيبُ) كَمَلْ به البيت، أي اغلَمَهَا تُصِيبُ الحق («أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْأَمِيرِ وَالْفَتَى» بِالرَّفْعِ) أي برفع «الفتى»، وقوله: (أَمَّا نَضْبُهُ مَا ثَبَّتَا) أي نصب «الفتى» غير جائز، وفيه أنه يُؤْهِمُ جَوَازَ رَفْعِهِ، وليس كذلك، بل الرفع والنصب ممتنعان عند المحققين؛ لعدم المحرز؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ إلا أن يكون بـ«أل»، أو منونًا، أو مضافًا، وهذا المثال، والذي قبله ليس فيهما ذلك، فتأمله حق تأمل^(١).

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١٢١/٢-١٢٢.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه العطف الثلاثة العطف على المحل، نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعدًا» بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط:

[أحدها]: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيد بقائم»، و«ما جاءني من امرأة» أن تُسقط الباء فتنصب، و«من» فترفع، وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمراً» خلافاً لابن جني؛ لأنه لا يجوز «مررت زيدا»، وأما قوله [من الوافر]:

* تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *

فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَزْعَكَ الْعَوَاضِلُ^(١)
وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [هود: ٦٠] الآية، أن يكون ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: الآية ١١٣] عطفًا على محل ﴿هَذِهِ﴾ [البقرة: الآية ٣٥]؛ لأن محله النصب.

[الثاني]: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه»؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله، لا إضافته، لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون؛ تمسكًا بقوله: «مُنْضِجٌ»

* صَفِيفٌ شَوَاءٌ أَوْ قَدِيرٌ مُعْجَلٌ *

أي فـ«قدِير» عطف على محل «صفيف» المنصوب، وقد مر جوابه^(٢).

[والثالث]: وجود المحرّز، أي الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

(١) قوله: «دون معدّ» منصوب، وهو معطوف على محلّ «من دون عدنان» ظهر النصب في المعطوف؛ لأن العامل، وهو «تجد» كما يتعدى إلى ثاني مفعوليّه بـ«من» يتعدى إليه بنفسه.

(٢) أي وهو أن «قدِير» عطف على «صفيف» ونحو للجوار بناء على جوازه مع العاطف، أو للتوهم، أو أنه معمول لمحذوف، أي أو طابخ قدِير، وطابخ عطف منضج. انتهى «تقرير دُرَيْدِر»، ذكره الدسوقي ٢ في

الحاشية/١٢٠.

(إحداها): «إنّ زيدًا وعمرو قائمان»، وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول «إنّ».

(والثانية): «إنّ زيدًا قائم وعمرو» إذا قُدّرت «عمراً» معطوفاً على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين؛ لأنهم لم يشترطوا المحرّز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارّد عاملين «إنّ» والابتداء على معمول واحد، وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون؛ لأنهم لا يشترطون المحرّز، ولأن «إنّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولكن شَرَطَ الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاءً إعراب الاسم؛ لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٩] الآية، وقولهم: «إنك وزيد ذاهبان». وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر «إن» محذوف، أي مأجورون، أو آمنون، أو فرحون، والصابقون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له^(١) قوله [من الطويل]:

خَلِيلِي هَلْ طَبْتُ فَإِنِّي وَأَنْشَمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِأَلْهَوَى دَنْقَانٍ
ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس.

والثاني أن الخبر المذكور لـ«إن»، وخبر ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٩] محذوف، أي كذلك، ويشهد له^(٢) قوله [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِأَلْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَبَائِرُ بِهَا لَعَرِيبُ
إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدِّم، نحو «لقائم زيد»، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر «إن»، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي إنك أنت وزيد ذاهبان، وعليهما خرّج قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون».

(١) أي من حيث إن خبر «إنّ» محذوف، والمبتدأ خبره المذكور بعده.

(٢) أي من حيث إن الخبر للأول، والمبتدأ خبره محذوف.

قلت: عندي أن ما ذهب إليه الكوفيون أرجح؛ لعدم إحواجه إلى هذه التكلّفات، فتأمله بإنصاف، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

[المسألة الثالثة]: هذا ضاربٌ زيد وعمرًا، بالنصب.

[المسألة الرابعة]: «أعجبنى ضربُ زيد وعمرًا» بالرفع، أو «وعمرًا» بالنصب منعهما الخذاق؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ«أل»، أو منونًا، أو مضافًا، وأجازهما قومٌ تمسكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ الآية [الأنعام: ٩٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

هَوَيْتَ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مُجَدَّدًا فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مَجْدٍ وَسُودَدًا
وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي وجعل الشمس، ومهدت سوددا، أو يكون «سوددا» مفعولًا معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضح لك مضيئه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [الفَصْر: الآية ٧٣] الآية، وجوّز الزمخشري كون ﴿الشَّمْسِ﴾ [الأنعام: ٧٨] الآية معطوفًا على محل ﴿أَلَيْلٍ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة، لا في الزمن الماضي بخصوصيته، مع نصه في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: الآية ٤] على أنه إذا حُمِلَ على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حُمِلَ على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله [من الرجز]:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا
فيجوز أن يكون «الليانا» مفعولًا معه، وأن يكون معطوفًا على «مخافة» على حذف مضاف، أي ومخافة الليان، ولو لم يُقَدَّر المضاف لم يصح؛ لأن «الليان» فعلٌ لغير المتكلم، إذ المراد أنه دايِن حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومطله، ولا بُدُّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل. ومن الغريب قول أبي حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطًا لها، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذي تقدم ذكره، ولا بد منه.

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام العطف الثلاثة، فقال:

- ١١٤٨- (وَالثَّالِثُ الْعُطْفُ عَلَى التَّوْهَمِ كـ«لَيْسَ زَيْدٌ قَاعِدًا وَقَائِمٌ»
١١٤٩- وَشَرْطُهُ صِحَّةُ أَنْ يَدْخُلَ ذَا وَحُسْنُهُ أَنْ يَكْثُرَ الْمَأْخِذُ
١١٥٠- وَالْعُطْفُ ذَا كَمَا بِمَجْزُورٍ دَخَلَ يَدْخُلُ فِي الْمَجْزُومِ وَالرَّفْعِ الْأَجَلُ
١١٥١- إِسْمًا وَفِي الْمَنْصُوبِ فِعْلًا وَسِمًا وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
١١٥٢- أَمْثِلَةُ الْجَمِيعِ فِي التَّزْيِيلِ فَلْتَنْظُرِ «الْمُغْنِي» بِالتَّفْصِيلِ
(وَالثَّالِثُ الْعُطْفُ عَلَى التَّوْهَمِ) أي بسبب التوهم، ومعناه توهم أن العامل الموجود معدوم، أو توهم أن المعدوم موجود، فالأول كما في قولك: «إنك زيدٌ ذاهبان»، فـ«زيد» عطف على الكاف على توهم عدم دخول «إن»، والثاني نحو قولك: «ليس زيد قائمًا، ولا قاعد»، فـ«قاعد» مجرور بالعطف على توهم دخول الباء على «قائمًا»، وهذا هو المستمى بالعطف على المعنى، والأولى في القرآن أن يعبرَ بالعبارة الثانية^(١). والله تعالى أعلم.

(كـ«لَيْسَ زَيْدٌ قَاعِدًا وَقَائِمٌ») فـ«قائم» مجرور عطفًا على «قاعدًا» بتوهم دخول الباء في خبر «ليس»؛ لكثرة في الاستعمال (وَشَرْطُهُ) أي شرط صحة العطف على التوهم (صِحَّةُ أَنْ يَدْخُلَ ذَا) أي العامل المتوهم، كما قلنا في المثال المذكور (وَحُسْنُهُ) أي شرط صحة حسنه (أَنْ يَكْثُرَ الْمَأْخِذُ) بألف الإطلاق، والنصب بنزع الخافض، أي في المأخذ، يعني أنه إنما يحسن العطف على التوهم إذا كان دخول ذلك العامل المتوهم كثير الدخول في المعطوف عليه، كالباء في خبر «ليس» (وَالْعُطْفُ ذَا) أي وهذا العطف (كَمَا بِمَجْزُورٍ دَخَلَ) أي كما دخل على المجرور، كالمثال المذكور، فالباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣٠] (يَدْخُلُ فِي الْمَجْزُومِ) أي على الفعل المجزوم، نحو قوله ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ [المتافقون: الآية ١٠] الآية، فـ«أَكُنْ» [المتافقون: ١٠] بالجزم عطف على المعنى، إذ المعنى إن أخرتني أصدق،

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١٢٢/٢.

وأكن إلخ (وَالرَّفْعُ الْأَجَلُ) بالجزء صفة لـ «الرفع» وصفه به لكونه إعراب العمدة، وقوله: (اسمًا) حال من المرفوع، أي حال كون ذلك المعطوف اسمًا، وذلك نحو قولك: «إنك وزيدٌ ذاهبان» برفع «زيد» على توهم عدم دخول «إن»، (وَفِي الْمَنْصُوبِ) أي ودخل أيضًا على المنصوب، حال كونه (فِعْلًا) نحو قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَهَّنَ فَيَدَهَّنُوا﴾ [القلم: ٩] حملًا على معنى ودوا أن تُدَهَّنَ فَيَدَهَّنُوا، وقوله: (وَسَمًا) مثلث السين لغة في الاسم، كما سبق بيانه، يعني أنه يدخل العطف على التوهم أيضًا على المنصوب من الأسماء (وَفِي الْمَرْكَبَاتِ) أي ويدخل أيضًا على المركبات، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الزوم: الآية ٤٦] الآية، فإنه عطف على تقدير المعنى: ليشرككم، وليذيقكم، وقوله: (عِنْدَ الْعُلَمَاءِ) كَمَلْ به البيت، أي هذا الذي ذكرناه ثابت عند علماء هذا الفن (أَمْثَلَةُ الْجَمِيعِ فِي التَّنْزِيلِ) أي أمثلة جميع ما ذكر من مسائل العطف على التوهم مذكور في القرآن الكريم، والمراد معظم الأمثلة؛ إذ لم يُثَمِّلْ لأكملها بالآيات.

تنبيه:

قد سبق أن التعبير الحسن في القرآن أن يقال: العطف على المعنى بدلًا من العطف على التوهم؛ لبشاعة لفظه، فتنبه.

وقوله: (فَلْتَنْظُرِ «الْمُغْنِي» بِالتَّفْصِيلِ) أي فلتراجع «مغني اللبيب» أصل هذا النظم، حتى تعلم الأمثلة بالتفصيل.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الثالث من أقسام العطف الثلاثة العطف على التوهم، نحو «ليس زيدٌ قائمًا، ولا قاعيد» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير [من الطويل]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وقول الآخر [من البسيط]:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَابًا

ولم يحسن قول الآخر [من المتقارب]:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٍ
لقلة دخول الباء على خبر «كان» بخلاف خبري «ليس»، و«ما»، و«النير» النميمة، و«المنمل»: الكثير النميمة، و«المنمش» المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور، وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضًا في المرفوع اسمًا، وفي المنصوب اسمًا وفعلًا، وفي المركبات.

فأما المجزوم، فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقْتُ وَأَكُنُّ﴾ [المتأفقون: الآية ١٠]، فإن معنى لولا أخرتني فأصدق، ومعنى إن أخرتني أصدق واحد، وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل ﴿فَأَصْدَقْتُ﴾ [المتأفقون: الآية ١٠]، كقول الجميع في قراءة الأخوين^(١): ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلَا هَادِيَ لَمْ يُنْذِرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم، ويؤدّه أنهما يُسَلِّمان أن الجزم في نحو «أثنتي أكرمك» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بـ «أن» مضمرة، و«أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَوَهِّم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم، وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مُقَدَّر، ويأتي القولان في قول الهذلي [من الوافر]:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًا
أي نواي، وكذلك اختلف في نحو «قام القوم غير زيد وعمراً»، بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه؛ لقوله: لأن «غير زيد» في موضع «إلا زيدًا» ومعناه، فشبهوه بقولهم [من الوافر]:

* فَلَسْنَا بِالْجِيَالِ وَلَا الْحَدِيدَا *

قال ابن هشام رحمه الله: وقد استنبط من ضَعُفَ فهمه من إنشاده هذا البيت هنا، أنه يراه عطفًا على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبهوه به.

رجع القول إلى المجزوم - وقال به الفارسي في قراءة قبل: ﴿إِنَّهُمْ مَنْ يَتَّقُوا وَيَصْبِرُوا فَإِنَّ﴾
(١) أي حمزة والكسائي.

اللَّهُ ﴿يُوسُفُ: الآية ٩٠﴾ الآية، بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾ [يوسف: ٩٠]، وجزم ﴿وَيَصْبِرُ﴾ [يوسف: الآية ٩٠]، فزعم أن ﴿مَنْ﴾ [يوسف: ٩٠] موصولة، فلهذا ثبتت ياء «يتقي»، وأنها ضُمَّنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم «يصبر» على توهم معنى مَنْ، وقيل: بل وَصَلَ «يصبر» بنية الوقف، كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: الآية ١٦٢] بسكون ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٢] وصلًا، وقيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين، كما في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦٧] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩]، وقيل: مَنْ شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل محذوف للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفي بحذف الحركة المقدرة. وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يَغْلَطُونَ فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»، و«إنك وزيد ذاهبان»، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى^(١) أنه قال: «هم»، كما قال [من الطويل]:

«بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى *... البيت

انتهى.

ومراده بالغلط ما عَبرَ عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتَوَهَّم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزْنَا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن تُثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسمًا فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ [هود: الآية ٧١] فيمن فَتَحَ الباء: كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله [من الطويل]:

مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا
انتهى. وقيل: هو على إضمار «وهبنا» أي ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾ [هود: الآية ٧١]؛ لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة.

(١) أي المتكلم أنه قال: «هم»، فلذا أكد بـ«أجمعون».

قلت: عندي هذا الوجه أرجح؛ لوضوح حجته. والله تعالى أعلم.
وقيل: هو مجرور عطفاً على ياسحاق، أو منصوب عطفاً على محله، ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور، كـ«مررت بزيد واليوم عمرو»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحَفَظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصفات: الآية ٧]: إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَسْمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: الآية ٦]، وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيْنَّا أَلَسْمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا﴾ [الملك: الآية ٥] الآية، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف، أي وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ [القلم: ٩] حملاً على معنى ودوا أن تدهن، وقيل في قراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعُ﴾ الآية [غافر: ٣٦]، بالنصب: إنه عطف على معنى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ [غافر: الآية ٣٦]، وهو لعلِّي أن أبلغ، فإن خبر «لعلّ» يقترب بـ«أن» كثيراً، نحو الحديث: «فلعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض»^(١)، ويحتمل أنه عطف على الأسباب، على حد [من الوافر]:

* لَلْبُجْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * البيت

ومع هذين الاحتمالين، فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني^(٢).

وأما في المركبات، فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيَذِيقَكُمْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٤٦]: إنه على تقدير ليسرركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير وليذيقكم، وليكون كذا وكذا أرسلها، وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] الآية: إنه على معنى أرايت كالذي حاج، أو كالذي مرَّ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي أو أرايت مثل الذي، فنحذف لدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٨] عليه؛ لأن كليهما تعجب،

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الاعتصام» من «صحيحه».

(٢) قلت: مذهب الكوفيين في هذا هو الراجح، كما رجحه ابن مالك وغيره.

وهذا التأويل هنا، وفيما تقدم^(١) أولى؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة، أي ألم تر إلى الذي حاج، أو الذي مر، وقيل: الكاف اسم بمعنى «مثل» معطوف على الذي، أي ألم تنظر إلى الذي حاج، أو إلى مثل الذي مر.

تنبيه:

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «لألزمك أو تقضييني حقي»، إذ النصب عندهم بإضمار «أن»، و«أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَوَهِّم، أي ليكونن لزوم مني، أو قضاء منك لحقي، ومنه قوله تعالى: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُوا﴾ [الفتح: ١٦] في قراءة أُتِي بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون، فبالعطف على لفظ ﴿نَقَاتِلُونَهُمْ﴾ [الفتح: الآية ١٦] أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون، ومثله «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب، أي ما يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو نفي الحديث فقط، حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثا، أي بل غير محدث، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: الآية ٣٦]، أي فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يُقْضَىٰ عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفاً على «تأتينا» فيكون كل منهما داخلاً عليه حرف النفي، أو على القطع، فيكون موجبا، وذلك واضح في نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا»، و«لم تقرأ فتنسى»؛ لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عطف لجزم تنسى، وفي قوله [من الخفيف]:

غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِبِقِينٍ فَتُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا
إذ المعنى أنه لم يأت باليقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به؛ لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه؛ لأنه يصير منفيا على حدته كالأول إذا جزم، ومنفيا على الجمع إذا نصب، وإنما المراد إثباته، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة^(٢)؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم

(١) أي وهو ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ﴾ [الزُّم: الآية ٤٦] إلخ.

(٢) أي وهو «ما تأتينا فتحدثنا»، وقوله: فمشكلة، أي لأن المعنى ينحل أنت ما تأتينا، فأنت تحدثنا، فالحديث =

الإتيان، وقد يُوجَّه قولهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل، فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل، وعليه قوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ
أي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر ﴿فَيَمُوتُونَ﴾ عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾ [فاطر: ٣٦]، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف، على معنى السببية، كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْذِرُونَ﴾ [المرسلات: الآية ٣٦]، وقد كان النصب ممكناً، مثله في ﴿فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: الآية ٣٦]، ولكن عُذِلَ عنه؛ لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي؛ لأن المراد بـ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ [المرسلات: الآية ٣٦] نفي الإذن في الاعتذار، وقد نُهوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التخريم: الآية ٧]، فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين، أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: «ما تؤذينا فنحجك» بالرفع، ولصحة الاستئناف يحتمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا تَعْذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التخريم: الآية ٧] على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: الآية ٣٩]، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»، ويردده أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقت نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صح الاستئناف بوجه آخر، يكون الاعتذار معه منفيا، وهو ما قدمناه، ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلام، وأنه في المعنى مثل ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: الآية ٣٦]، وردّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل، ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزماً، وردّه عليه ابن الضائع بأن

= مسبب، وسببه الإتيان منفي، ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب، وحينئذ فالقطع لا يصح في هذا المثال. دسوقي ١٢٦/٢.

النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدثنا» جازز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان، ولا يحصل التحديث.

قال ابن هشام: والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدًا، فلا يحسن حمل التنزيل عليه، وهو بحث نفيس.

تنبيه:

«لا تأكل سمكًا، وتشرب لبنًا» إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن صببت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول، وإباحة للثاني، وأن المعنى ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين ابن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير: «لا تأكل السمك، وأنت تشرب اللبن». انتهى. وكأنه قدّر الواو للحال، وفيه بُعْدٌ لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم؛ إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على أقسام العطف، أتبعه ببيان عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس، فقال:

(عُطِفَ الْخَبَرُ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَبِالْعَكْسِ)

١١٥٣. (مَنْعَةُ أَهْلِ الْبَيَانِ وَأَبْنُ مَا
١١٥٤. كَذَا أَبْنُ عُصْفُورٍ بِشَرْحِ أَوْضَحَا
١١٥٥. أَجَارَهُ الصَّفَّارُ مَعَ جَمَاعَةٍ
١١٥٦. كَذَا «وَبَشَّرَ» فِي كَلَامِ اللَّهِ جَا
١١٥٧. فِي ذَا الْخِلَافِ بَعْضُهُمْ قَدْ نَظَّمَا
١١٥٨. وَعَظَفُكَ الْإِنْشَاءُ عَلَى الْإِنْخَبَارِ

١١٥٩. أَهْلُ الْبَيَانِ وَأَبْنُ مَالِكٍ أَبَوَا مِثْلَ أَبْنِ عُصْفُورٍ وَبِالْجُلِّ اقْتَدَوْا

١١٦٠. وَجَوَزَتْهُ فِرْقَةٌ قَلِيلَةً وَسَيَبَوِيهِ وَأَزْتَضَى دَلِيلَهُ

(مَنْعَةُ) أي عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه (أَهْلُ الْبَيَانِ) أي علماء علم البيان، و«البيان» في الأصل مصدر بان الشيء بمعنى تبين وظهر، أو اسم من بين، كالسلام والكلام، من كلم وسلم، ثم نقله العرف إلى ما يتبين به من الدلالة وغيرها، ونقله الاصطلاح إلى الفصاحة، وإلى ملكة، أو أصول يُعرف بها إيراد المعنى الواحد في صور مختلفة. قاله العكبري^(١) (و) منعه (أَبْنُ مَالِكٍ بِ«تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ») أي في كتابه المسمى «تسهيل الفوائد»، فالباء بمعنى «في»، وقوله: (أَعْلَمًا) كَمَلْ به البيت، وهو أمر بالعلم، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة للوقف (كَذَا أَبْنُ عُصْفُورٍ بِشَرْحِ) أي في كتابه «شرح الإيضاح»، فالباء بمعنى «في» (أَوْضَحَا) بألف الإطلاق (نَقْلًا) أي حال كونه ناقلًا ذلك (عَنِ الْأَكْثَرِ) أي عن أكثر العلماء (بَلْ قَدْ صَحَّحَا) بألف الإطلاق أيضًا، و«بل» للإضراب الانتقالي، أي بل صحح هذا الذي نقله عن الأكثر.

تنبيه:

قيّد بعضهم هذا المنع بالجملة التي لا محلّ لها، وأما الجملة التي لها محلّ، فيجوز فيها اتّفاقًا، نحو «زيدٌ أبوه قائم، وما أفسقه»، ف«ما أفسقه» جملة إنشائية، عطفٌ على الأولى، ولذا جاز: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٣] على أن الواو من الحكاية، لا من المحكي؛ لأن الجملة التي لها محلّ في قوّة المفرد، فكأن الإنشائية والخبريّة غير معتبرين. وحمل ابن السبكي منع البيانين على البلاغة، موقفًا بينهم وبين النحاة^(٢). فتنبه لهذه الفائدة، فإنها مهمّة جدًا. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(أَجَارَهُ الصَّفَّارُ) بالفاء تلميذ ابن عصفور المذكور (مَعَ جَمَاعَةٍ) أي لوجود الأدلة على جوازه (كَ«بَشَّرَ الدِّينَ») أي من قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] (فِي) سورة (الْبَقَرَةِ) أي فإن هذا إنشاء، عُطِفَ على خبر، وهو قوله تعالى: ﴿أَعِدَّتْ

(١) راجع «كليات أبي البقاء العكبري» ص ٢٣٠.

(٢) راجع «حاشية الدسوقي» ١٢٨/٢ و«حاشية الأمير» ٩٩/٢.

لِلْكَافِرِينَ ﴿الْبَقَرَةُ: الآيَةُ ٢٤﴾ (كَذَّابٌ وَبَشَرٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ جَا) بالقصر لغة (بِسُورَةِ الصَّفِّ) وهو قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، أي فإنه إنشاء عطف على خبر، وهو قوله تعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: الآيَةُ ١٣]، وقوله: (لَأَرْبَابَ الْحِجَابِ) أي هذه البشارة لأصحاب العقول النيرة الذين قالوا: ربنا الله، ثم استقاموا حتى أتاهم اليقين، جعلنا الله تعالى منهم آمين. (فِي ذَا الْخِلَافِ) أي في هذا الخلاف الذي ذكرناه (بَعْضُهُمْ قَدْ نَظَّمَا) بألف الإطلاق، أي نظم بعض من تقدّم عصره على الناظم في بيان هذا الخلاف (مُمَيِّزَ الضَّعِيفِ مِمَّا يُعْتَمَى) بالبناء للمفعول، من الاعتماد وهو الاختيار، أي حال كونه مُمَيِّزًا القول الضعيف من القول المختار حسبما رآه.

تنبيه:

هذا البيت مما أصلحته، فقد كان في الأصل هكذا:
فِي ذَا الْخِلَافِ أَنْشَأَ بَعْضُ مَنْ سَبَقَ مُبَيِّنًا ضَعِيفَهُ مِنَ الْأَحَقِّ
وقد دخل الشطر الأول الانكسار، فغيّره إلى ما سبق؛ لأن الناظم رحمه الله أذن لي في تغيير ما أراه غلطًا، فتنبّه، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.
وقوله: (وَعَطْفُكَ الْإِنْشَاءَ عَلَى الْإِخْتَارِ) إلخ مفعول «نظمنا» في البيت السابق، محكي لقصد لفظه (أَوْ عَكْسُهُ) أي عطف الخبر على الإنشاء (فيه) أي في العطف المذكور (خِلَافٌ جَارِي) أي بين العلماء (أَهْلُ الْبَيَانِ، وَابْنُ مَالِكٍ أَبَوَا) أي امتنعوا من قبول جوازه (مِثْلُ ابْنِ عُصْفُورٍ) أي حال كون امتناعهم كامتناع ابن عصفور منه (وَبِالْجُلِّ اقْتَدَوْا) أي اتبعوا في ذلك معظم العلماء (وَجَوَزْتُهُ فِرْقَةً) أي طائفة (قَلِيلَةً، وَسَيِّئِيَّةً) بالجر عطفًا على «فرقة»، أي وجّزه سيئويه أيضًا، وسيأتي تغليط ابن هشام نسبة هذا القول لسيئويه (وَأَرْتَضَى دَلِيلَهُ) أي ارتضى دليل جوازه؛ لكونه واضحًا. قلت: ما ذهب إليه الفرقة هو الأرجح عندي؛ لأن أدلته واضحة، وتأويلها على ما يأتي تكلف، وتعسف. والله تعالى أعلم بالصواب.
وحاصل معنى الأبيت بإيضاح أن عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس منعه البيانين، وابن

مالك في «شرح باب المفعول معه»، من «كتاب التسهيل»، وابن عصفور في «شرح الإيضاح»، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: الآيَةُ ٢٥] الآية، في «سورة البقرة»، وبقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: الآيَةُ ٢٢٣] في «سورة الصف»، قال أبو حيان: وأجاز سيئويه «جاءني زيد ومن عمرو؟ العاقلان» على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف، ويؤيده قوله: [من الطويل]:

وَإِنَّ شِقَائِي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعْوَلٍ
وقوله [من الطويل أيضًا]:

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ غَامِرٍ وَكَحْلُ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدٍ
واستدل الصفار بهذا البيت، وقوله [من الطويل أيضًا]:

* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأُكِّحُ فَتَأْتُهُمْ *

فإن تقديره عند سيئويه: هذه خولان.

قال ابن هشام: وأقول: أما آية البقرة، فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطْلَبَ له مُشَاكِلٌ، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: «زيد يعاقب بالقيّد، وبشّر فلانا بالإطلاق»، وجوّز عطفه على ﴿اتَّقُوا﴾، وأتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب، كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات، فبشرهم بذلك، وأما الجواب الثاني ففيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يكون جوابا للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطًا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا، فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم من الجنة.

وقال في آية الصف: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك أن

المخاطب بـ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ المؤمنون، و بـ ﴿بَشَرٌ﴾ النبي ﷺ، ولا أن يقال في «تؤمنون»: إنه تفسير للتجارة، لا طلب، وإن ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ﴾ جواب الاستفهام؛ تنزيلاً لسبب السبب مُنْزَلَةً السبب، كما مر في بحث الجُمْلِ المفسرة؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا، واقعدوا زيد»، ولأن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لا يتعين للتفسير، سَلَمْنَا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم، كما كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: الآية ٩١] في معنى انتهوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يُساق لإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، يقول: هل أدلك على سبب نجاتك، آمن بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير. وقال السكاكي: الأمران معطوفان على «قل» مقدرة قبل ﴿يَتَأْتِيهَا﴾، وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف، تقديره في الأول: فأندرك، وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزمخشري في ﴿وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مریم: الآية ٤٦]: إن التقدير: فاحذرني، واهجرني؛ لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مریم: الآية ٤٦] على التهديد.

وأما: «وَقُلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعُولٍ»

ف«هل» فيه نافية، مثلها في ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وأما «هذه خولان» فمعناه نَبَتْهُ لَخُولَان، أو الفاء لمجرد السببيه، مثلها في جواب الشرط، وإذا قد استدلا بذلك، فهلا استدلا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]، ونحوه في التنزيل كثير، وأما: وَكَحْلٌ أَمَا قَيْدُكَ، فَيَتَوَقَّفُ على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر، يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا، وَكَحْلٌ، كما قيل في ﴿وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مریم: الآية ٤٦].

قلت: بعد هذا كله لا يخفى على المنصف أن هذه التأويلات لهذه الحجج التي احتج بها من أجاز عطف الخبر على الإنشاء والعكس كلها تكلفٌ وتعسف، فالأسلم ترجيح مذهبهم، فنبصر بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

قال: وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟» وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على من أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تَخْلِطَ مَنْ تَعْلَمَ وَمَنْ لَا تَعْلَمَ، فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت، علم أن زوال النعت يُصححها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار، فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان، ويُقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، أتبعه ببيان عطف الاسم على الفعلية وبالعكس، فقال:

(عَطْفُ الْأَسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ)

- ١١٦١- (فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَقْوَالِ الْأَوَّلُ الْجَوَازُ بِالِإِسْجَالِ
١١٦٢- عَنِ النَّحَاةِ عِنْدَ بَحْثِ الْأَشْتِغَالِ فُهِمَ وَاشْتَهَرَ فِي كُلِّ الْمَقَالِ
١١٦٣- وَالثَّانِ مَنْعُهُ لَدَيْهِمْ مُطْلَقًا وَثَالِثُ بِالْوَاوِ خُصَّ مُنْتَقَى
١١٦٤- وَأَضْعَفُ الْأَقْوَالِ هَذَا الثَّانِي وَإِنْ بِهِ الرَّازِيُّ ذَا الْإِثْنَانِ)
- (فيه) أي في جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وعكسه (ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَقْوَالِ: الْأَوَّلُ الْجَوَازُ بِالِإِسْجَالِ) بكسر الهمزة مصدر أسجل كأطلق، وزناً ومعنى، أي بالإطلاق من غير تقييد بغير الواو (عَنِ النَّحَاةِ) متعلق بـ «فُهِمَ»، وكذا قوله (عِنْدَ بَحْثِ الْأَشْتِغَالِ) أي عند بحثهم في مسائل باب الاشتغال (فُهِمَ) مبنياً للمفعول، حيث يقولون: في مثل «قام زيد، وعمراً أكرمه»: إن نصب «عمراً» أرجح من رفعه؛ لتتناسب الجملتان المتعاطفتان، وقوله: (وَاشْتَهَرَ فِي كُلِّ الْمَقَالِ) ببناء الفعل للفاعل، أي اشتهر هذا البحث عنهم في أقوال كلهم (وَالثَّانِي) أي القول الثاني (مَنْعُهُ) أي العطف المذكور (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة، حال كونه (مُطْلَقًا) عن التقييد بغير الواو، كالقول التالي (وَقَالَتْ) أي ثالث الأقوال (بِالْوَاوِ خُصَّ) أي خص الجواز بالواو من بين حروف العطف؛

لكونها أم حروف العطف، فخصت بذلك، وقوله: (مُنْتَقَى) حال من الواو، أي حال كونه مختاراً لدى القائل به (وَأَضْعَفُ الْأَقْوَالِ هَذَا الثَّانِي) أي القول بالمنع مطلقاً؛ لضعف متمسكه (وَإِنْ بِهِ الرَّازِي ذَا الْإِثْنَيْنِ) أي وإن أكثر القول به محمد بن عمر الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٤ هـ) في «تفسيره الكبير» الذي سماه «مفاتيح الغيب».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة أقوال: [أحدها]: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في «باب الاشتغال» في مثل «قام زيدٌ وعمرًا أكرمه»: إن نصب «عمرًا» أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما. [والثاني]: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جني أنه قال في قوله [من الرمل]:

عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتِ الْأَصْدَاغُ وَالضُّرُسُ نَقْدًا^(١)

إن «الضُّرُس» فاعل بمحذوف، يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف.

[والثالث]: لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في «سر الصناعة»، وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفة.

وأضعف الأقوال القول الثاني، وقد لهج به الرازي في «تفسيره»، وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رحمته الله أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية، وأنهم زعموا أن قول الشافعي: «يَجْلُ أَكْلُ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ» مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّكُمْ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] الآية، فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف، لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مُقَيَّدَةً للنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسرهُ الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فَسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٥]، فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غير الله، (١) قوله: «عاضها الله» أي زوجها الله بعد أن كبرت وصارت بهذا السن، وقوله: «نَقْدًا» بكسر القاف: أي تأكل وتكسر.

ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله. انتهى مُلَخَّصًا مَوْضَحًا، قال ابن هشام رحمه الله: ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً، انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس، أتبعه ببيان العطف على معمولي عاملين، فقال:

(الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ)

- ١١٦٥- (وَإِنْ عَلَى مَعْمُولِي الْعَامِلِ جَا
١١٦٦- وَإِنْ لِعَامِلَيْنِ فَالنَّاسُ اخْتَلَفَ
١١٦٧- إِنْ لَمْ يَكُ الْمَجْرُورُ فِي الْمَعْطُوفِ جَا
١١٦٨- أَيْ مُطْلَقًا عَنْ أُمَّةٍ مِنْهُمْ يُعَدُّ
١١٦٩- وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَعَ تَأْخِيرِ
١١٧٠- وَإِنْ يَكُنْ مُقَدِّمًا فَلِأَشْهَرِ
١١٧١- كَذَا الْمُبْرَدُ مَعَ السَّرَّاجِ
١١٧٢- وَالْأَخْفَشُ الْفَرَّاءُ وَالزَّجَّاجُ
١١٧٣- وَأَشْتَرَطَ الْأَعْلَمُ مَعَ جَمَاعَةٍ
١١٧٤- وَالْعَطْفُ مَمْنُوعٌ بِغَيْرِ مَيْنِ مَعَ عَامِلٍ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ

(وَإِنْ عَلَى مَعْمُولِي الْعَامِلِ) الواحد (جَا عَطْفٌ) أي عطف معمول، نحو «إن زيدًا ذاهب، وعمرًا جالس» (فَجَائِزٌ) أي فهو جائز (لَدَى ذَوِي الْحِجَا) بكسر الحاء المهملة مقصوراً، أي عند أصحاب العقول السليمة، وهم أهل العلم، ومنهم علماء هذا الفن، فلا خلاف بينهم في هذا العطف.

تنبيه:

اشتهر قولهم: العطف على عاملين، وفيه أنه مجاز بالحذف، والأصل العطف على معمولي عاملين؛ لأن العطف ليس على العاملين، كالابتداء والجار مثلاً، وإنما على الم معمولين، كالمبتدأ والمجرور، فتفطن لذلك. والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ لِعَامِلَيْنِ) أي وإن كان العطف لمعمولي عاملين، نحو «كان آكلًا طعامك عمرؤ»، وترك بكر» (فَالنَّاسُ) المراد بهم النحاة (اِخْتَلَفَ) أفرد الضمير نظرًا للفظ «الناس»، فإنه اسم جمع، كقوم ورهط (قَالَ ابْنُ مَالِكٍ نَهَى كُلُّ السَّلَفِ) أي متقدموا النحاة، يعني أنهم أجمعوا على منعه (إِنْ لَمْ يَكُ الْمُجْرُورُ فِي الْمُعْطُوفِ جَا) أي إن لم يكن أحد العاملين جازًا، نحو «زيدٌ في الدار، والحجرة عمرؤ» (وَأَبُو عَلِيٍّ (الْفَارِسِيُّ) بتسكين الياء للوزن، وهو مبتدأ، خبره جملة «قد أخرجنا»، وقوله: (جَوَازُهُ) بالنصب مفعول مقدم لـ «قد أخرجنا»، أي جواز العطف، وإن لم يكن أحدهما جازًا (قَدْ أَخْرَجَا) بألف الإطلاق، أي قد نقله (أَيُّ مُطْلَقًا) أي من دون القيد المذكور (عَنْ أُمَّةٍ) متعلق بـ «أخرج»، أي نقله عن جماعة (مِنْهُمْ يُعَدُّ أَخْفَشُهُمْ) أي يعدُّ الأخفش من هؤلاء المجوزين (بِقِيلٍ) متعلق بـ (مَرْوِيًّا) حال من فاعل (وَرَدَ) أي جاء حال كونه مرويًا عن الأخفش بصيغة «قيل»، وهي للتمريض (وَإِنْ يَكُ الْمُجْرُورُ) أي مع الجار (مَعَ تَأَخُّرٍ) يعني أن الجار الذي هو أحد العاملين متأخر، نحو «زيد في الدار، والحجرة عمرؤ»، أو وعمرؤ الحجرة (فَمَنْعُهُ أَشْهَرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ) أي أكثر النحاة (وَإِنْ يَكُنْ) أي الجار والمجرور (مُقَدَّمًا) على العامل الآخر، نحو «في الدار زيدٌ، والحجرة عمرؤ» (فَالْأَشْهَرُ لِسَبِيحَتِهِ مَنْعُهُ مُقَرَّرٌ) أي مثبت عنده (كَذَا الْمُبَرَّدُ، مَعَ السَّرَّاجِ، هِشَامُهُمْ أَيْضًا بِذَا الْمُنْهَاجِ) أي في هذا الطريق، فالباء بمعنى «في»، كما في قوله تعالى: ﴿تَجَنَّبْهُمْ بِسَحْرِ﴾ [القمر: ٣٤]، قاله الناظم (وَالْأَخْفَشُ الْفَرَاءُ) معطوف بحذف العاطف، أي والفراء (وَالزَّجَّاجُ كَذَا الْكِسَائِيُّ بِالْجَوَازِ) متعلق بـ (حَاجُوا) بتخفيف الجيم للوزن، أي خاصموا المانعين بجواز العطف المذكور، فجوزوه (وَاشْتَرَطَ الْأَعْلَمُ مَعَ جَمَاعَةٍ) من النحاة (أَنْ يَلِيَ الْمُجْرُورُ لِلْعَاطِفَةِ) يعني أنهم فصلوا المسألة، فقالوا: إن ولي المجرور الحرف العاطف، نحو «في الدار زيد، والحجرة عمرؤ» جاز؛ لكونه مسموعًا من العرب، وإلا امتنع، نحو «في الدار زيد، وعمرؤ الحجرة» (وَالْعُطْفُ مَمْنُوعٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)

أي بغير كذب (مَعَ عَامِلٍ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ) بقطع الهمزة للوزن، يعني أن العطف على معمولي أكثر من عاملين ممنوع إجماعًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو «إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ، وَعَمْرًا جَالِسٌ»، وكذا على معمولات عامل واحد، نحو «أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا جَالِسًا، وَأَبُو بَكْرٍ خَالِدًا سَعِيدًا مُنْطَلِقًا»، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو «إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ أَبُوهُ لِعَمْرٍو وَأَخَاكَ غَلَامُهُ بَكْرٍ»، وأما معمولًا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جازًا، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعًا، نحو «كان آكلًا طعامك عمرؤ، وتمرك بكر»، وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقًا عن جماعة، وقيل: إنَّ منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جازًا فإن كان الجار مؤخرًا، نحو «زيدٌ في الدار والحجرة عمرؤ»، أو «وعمرؤ الحجرة»، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعًا، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا^(١)، وإن كان الجار مقدمًا، نحو «في الدار زيد، والحجرة عمرؤ»، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد، وابن السراج، وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي، والفراء، والزجاج، وفصل قوم، منهم الأعلام، فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز؛ لأنه كذا سميع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع، نحو «في الدار زيد، وعمرؤ الحجرة»، وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ [الحج: ٥٣] ﴿آيَاتٍ﴾ الأولى منصوبة إجماعًا؛ لأنها اسم «إِنَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان^(٢) بالنصب، والباقيون بالرفع، وقد استدل بالقراءتين في ﴿آيَاتٍ﴾ الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و«في»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إِنَّ» و«في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

(١) أي من الأخفش والفارسي.

(٢) حمزة والكسائي.

[أحدها]: أن «في» مقدرة فالعمل لها، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بـ«في»، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء، أو «إن».

[والثاني]: أن انتصاب ﴿ءَايَتٍ﴾ على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدرة.

[والثالث]: يَخُصُّ قراءة النصب، وهو أنه على إضمار «إن» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إن» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَيْتِكَ مِنْهِيئُهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا
لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان «مأمورها» عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بـ«قاصر» لزم عدم الارتباط بالخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في «مأمورها» عائداً على الأمور، كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور.

(واعلم): أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَّتْهَا * وَالْقَمَرُ إِذَا لِلَّهَا﴾ الآيات [الشمس: ٢٠١]، فقال: [فإن قلت]: نَضَبٌ ﴿إِذَا﴾ معضل؛ لأنك إن جعلت الواو عاطفة، وقعت في العطف على عاملين، يعني أن «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بأقسم، والمحفوظات عطف على الشمس المحفوظة بواو القسم، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكراه ذلك؛ لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يُذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: وهذه قُوَّةٌ منه، واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا

أُقْسِمُ بِالْحَنِينِ * الْجَوَارِ الْكُنُوسِ * وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ [التكوير: ١٥-١٨]، فإن الجار هنا الباء، وقد صُرح معه بفعل القسم، فلا تُنزلُ الباء منزلة الناصبة الخافضة. انتهى.

قال ابن هشام: وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو «في الدار زيد والحجرة عمرو»، ولا إشكال حينئذ في الآية.

قلت: ما قاله ابن هشام رحمه الله تعالى حسنٌ جداً.

والحاصل أن العطف على معمولي عاملين مختلفين في نحو «في الدار زيد، والحجرة عمرو» جائز؛ لورود السماع بذلك، كالأية المذكورة، والله تعالى أعلم.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري، فجعله قولاً مُستقلاً، فقال في «كتاب النهاية»: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفاً، فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ٢٠١]، وما أظنه وَقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على العطف على معمولي عاملين، أتبعه بذكر المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة، فقال:

(الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهَا عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً)

(اعلم): أن ضمير الغائب لا بد من تقدّم مرجعه لفظاً، ولو بمادته، كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: الآية ٨] أي العدل المفهوم من ﴿أَعْدِلُوا﴾ [المائدة: الآية ٨]، أو معنى بأن يُعلم من السياق، نحو ﴿وَلَا بُؤْيُوهُ لِكُلِّ وَجِدٍ﴾ [النساء: الآية ١١] الآية، أي الميت بقرينة ذكر الإرث، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: الآية ٣٢] أي الشمس بقرينة ذكر العشي، والإلهاء عن صلاة العصر، أو رُتْبَةً، كـ«ضرب غلامه زيداً»، فإن رتبة الفاعل قبل المفعول، ولا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا في المسائل المستثناة التي ستأتي في النظم، جعلوها في حكم المتقدم؛ لنكات خاصة بها، كالإجمال ثم التفصيل^(١). والله تعالى أعلم.

(١) راجع «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الخلاصة» ٧١/١.

١١٧٥- (فِي سَبْعَةِ يَغُودُ مُضْمَرٌ عَلَى مُؤَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً جَلًّا
 ١١٧٦- مَرْفُوعٍ «نَعَمْ» «بِئْسَ» حَيْثُ فُسِّرَا بِأَسْمِ مُنْكَرٍ مُّيَّزًا يُرَى
 (فِي سَبْعَةٍ) أَي فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ (يَغُودُ مُضْمَرٌ عَلَى مُؤَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً) أَي عَلَى اسْمٍ مُتَأَخَّرٍ
 مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالرُّتْبَةُ؛ لَغَرَضِ الْإِبْهَامِ، ثُمَّ التَّفْصِيلُ، وَالضَّمِيرُ بَاقٍ عَلَى تَعْرِيفِهِ إِذْ ذَاكَ، خِلَافًا
 لِلرُّضِيِّ^(١).

وقوله: (جَلًّا) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، أَي ظَهَرَ، وَانْكَشَفَ هَذَا الْحُكْمُ، أَوْ هُوَ حَالٌ مِنْ «مُؤَخَّرٍ»، ثُمَّ
 أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: (مَرْفُوعٍ «نَعَمْ») بِالْجَزْءِ بَدَلًا مِنْ «مُؤَخَّرٍ»، وَيجوزُ قَطْعُهُ إِلَى الرَّفْعِ وَالنَّصَبِ،
 كَمَا سَبَقَ نِظَائِرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، نَحْوُ «نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ» («بِئْسَ») مَعْطُوفٌ عَلَى «نَعَمْ» بِحَذْفِ عَاطِفٍ،
 نَحْوُ «بِئْسَ رَجُلًا عَمْرُو» (حَيْثُ فُسِّرَا) بِالْفِإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَي إِذَا وَقَعَ تَفْسِيرُ مَرْفُوعٍ
 «نَعَمْ» وَ«بِئْسَ» (بِأَسْمِ مُنْكَرٍ) وَهُوَ «رَجُلًا» فِي الْمِثَالِ، حَالٌ كَوْنِ ذَلِكَ الْاسْمِ (مُيَّزًا) لِلضَّمِيرِ،
 وَقَوْلُهُ: (يُرَى) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ صِفَةً لَدُمُيَّزًا.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بَيَاضُحٌ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى مَا تَأَخَّرَ لَفْظًا وَرُتْبَةً فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ:
 [أَحَدُهَا]: أَنَّ يَكُونُ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا بِ«نَعَمْ»، أَوْ «بِئْسَ»، وَلَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِالتَّمْيِيزِ، نَحْوُ «نَعَمْ رَجُلًا
 زَيْدٌ»، وَ«بِئْسَ رَجُلًا عَمْرُو»، وَيَلْتَحِقُ بِهِمَا «فَعُلٌ» الَّذِي يَرَادُ بِهِ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ، نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «سَاءَ
 مَثَلًا الْقَوْمُ» [الأعراف: الآية ١٧٧] الآية، وَقَوْلُهُ: «كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ» [الكهف: الآية ٥] الآية،
 وَ«ظَرُفٌ رَجُلًا زَيْدٌ»، وَعَنْ الْفَرَاءِ وَالْكَسَائِيِّ أَنَّ الْخُصُوصَ هُوَ الْفَاعِلُ، وَلَا ضَمِيرٌ فِي الْفِعْلِ، وَيَزِيدُهُ
 «نَعَمْ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ»، وَلَا يَدْخُلُ النَّاسِخُ عَلَى الْفَاعِلِ، وَأَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «بِئْسَ
 لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» [الكهف: الآية ٥٠]. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ:

١١٧٧- (وَالثَّانِي مَرْفُوعٌ بِمُهْمَلٍ سَبَقَ مِنْ مُتَنَازِعِينَ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ
 ١١٧٨- يَنْتَعُهُ الْكُوفِيُّ وَالْكَسَائِيُّ يَحْذِفُ وَالتَّأَخِيرُ لِلْفَرَاءِ)

(١) «الأمير» ١٠٢/٢.

(وَالثَّانِي) مِنَ الْمَوَاضِعِ السَّبْعَةِ (مَرْفُوعٌ) أَي ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ (بِمُهْمَلٍ) أَي بِعَامِلٍ مُهْمَلٍ (سَبَقَ) أَي
 مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعَامِلِ الْمُفْعَلِ (مِنْ مُتَنَازِعِينَ) مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مُقَدَّرٍ، أَي حَالٌ كَوْنِ ذَلِكَ الْعَامِلِ كَائِنًا مِنْ
 الْعَامِلِينَ الْمُتَنَازِعِينَ فِي الْمَعْمُولِ الْوَاحِدِ، نَحْوُ: «جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ...» الْبَيْتِ، وَقَوْلُهُ: (فِي
 الْقَوْلِ الْأَحَقُّ) أَي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ مَرْفُوعٌ بِأَوَّلِ الْمُتَنَازِعِينَ كَائِنٌ فِي الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ،
 وَمُقَابِلِ الْمُخْتَارِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (يَنْتَعُهُ) أَي الْعَمَلُ فِي الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ الَّذِي يُلْزَمُ مِنْهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ
 عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً (الْكُوفِيُّ) أَفْرَدَهُ بِتَأْوِيلِهِ بِالْفَرِيقِ الْكُوفِيِّ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي التَّقْدِيرِ (وَالْكَسَائِيُّ
 يَحْذِفُ) يَعْنِي أَنَّ الْكُوفِيَّ بَعْدَ أَنْ مَنَعُوا الْمَسْأَلَةَ، اخْتَلَفُوا فِي الْفَاعِلِ، فَقَالَ الْكَسَائِيُّ: هُوَ
 مُحْذُوفٌ، فَالْفَاعِلُ عِنْدَهُ اسْمُ ظَاهِرٍ مُحْذُوفٍ، فَلَأَصْلُ فِي «ضَرَبْتُ زَيْدًا» «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»،
 وَضَرَبْتُ زَيْدًا» (وَالتَّأَخِيرُ لِلْفَرَاءِ) أَي قَالَ الْفَرَاءُ: الْفَاعِلُ يُضْمَرُ، وَيُؤَخَّرُ عَنِ الْمَفْسَرِ، فَفِي نَحْوِ
 «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» تَقْدِيرُهُ عِنْدَهُ «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ»، وَإِنَّمَا أُخِّرَ عَنِ الْمَفْسَرِ، وَلَمْ يُقَدِّمَ
 عَلَيْهِ؛ فَرَارًا مِنْ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بَيَاضُحٌ أَنَّ الثَّانِي مِنْ مَوَاضِعِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً أَنْ
 يَكُونُ مَرْفُوعًا بِأَوَّلِ الْمُتَنَازِعِينَ الْمُفْعَلِ ثَانِيهِمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنَّنِي لِيَغْيِرَ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ
 وَالْكُوفِيُّونَ يَمْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ الْكَسَائِيُّ: يُحْذَفُ الْفَاعِلُ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: يُضْمَرُ، وَيُؤَخَّرُ عَنِ
 الْمَفْسَرِ، فَإِنْ اسْتَوَى الْعَامِلَانِ فِي طَلَبِ الرَّفْعِ، وَكَانَ الْعُطْفُ بِالْوَاوِ، نَحْوُ «قَامَ وَقَعْدَ أَخَوَاكَ»، فَهُوَ
 عِنْدَهُ فَاعِلٌ بِهِمَا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الثَّالِثَ بِقَوْلِهِ:

١١٧٩- (وَإِنْ يَكُنْ خَبْرُهُ يُفَسِّرُهُ فَثَالِثٌ كَهَيِّ الْغَرِيبِ تَذَكُّرُهُ
 (وَإِنْ يَكُنْ خَبْرُهُ) أَي خَبَرِ الضَّمِيرِ (يُفَسِّرُهُ) أَي يَفْسِّرُ ذَلِكَ الضَّمِيرَ (فَثَالِثٌ) أَي فَهُوَ ثَالِثُ
 السَّبْعَةِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَخْبِرًا عَنْهُ بِمَا يَفْسِّرُهُ، نَحْوِ
 قَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» [الأنعام: الآية ٢٩]، وَكَالْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ:

(كَهَيَّ) بسكون الهاء، وهو لغة، لا ضرورة (الغَرِيبُ) تصغير العرب، ف«هي» مبتدأ، خبره «العريب»، وهو المفسر له، فقد عاد على متأخر لفظاً ورتبة؛ لأن رتبة الخبر بعد المبتدأ، وقوله: (تَذَكُّرُهُ) حال من «العريب»، وأصل الكلام «هي النفس تحمل ما حُمِلَتْ، وهي العرب تقول ما شاءت»، فتصَرَّف فيه للنظم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من المواضع السبعة أن يكون الضمير مُخْبِرًا عنه^(١)، فيفسره خبره، نحو قوله **عَلَيْكَ**: «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» [الأنعام: الآية ٢٩] الآية، قال الزمخشري: هذا الضمير لا يُعْلَم ما يُعْنَى به إلا بما يتلوه، وأصله إِنْ الحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، ثم وُضِعَ **«هِيَ»** موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها وبينها، قال: ومنه: **هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِلَتْ، وَهِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ**، قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بـ«هي النفس»، و«هي العرب» ضَعْفٌ؛ لإمكان جعل «النفس»، و«العرب» بدلين، و«تَحْمِلُ»، و«تقول» خبرين، قال ابن هشام: وفي كلام ابن مالك أيضًا ضَعْفٌ؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون «هي» ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك، لا أنه متعين فيهما، فالضعف في كلام ابن مالك وحده. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الرابع بقوله:

- ١١٨٠- (ثُمَّ ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ عِ
١١٨١- مُخَالَفُ الْقِيَاسِ ذَا فِي خَمْسَةِ
١١٨٢- وَالثَّانِ بِالْجُمْلَةِ حَيْثُ فُسِّرَا
١١٨٣- وَتَابِعُ بِإِثْرِهِ لَا يَنْجَلِي
١١٨٤- وَغَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ وَنَاسِخِ الْجُمْلِ
١١٨٥- وَخَامِسًا مُلَازِمُ الْإِفْرَادِ

(١) أي بمفرد، أي فمفسره مفرد، وهذا بخلاف ضمير القصة والشأن، فإنه لا يُخبر عنه إلا بجملة، فمفسره جملة. قاله الدسوقي ٩٢/٣.

(ثُمَّ ضَمِيرُ الشَّانِ) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ«ع»، وقوله: (وَالْقِصَّةُ) أي ضمير القصة، وهو بمعناه، وهو الضمير الخبر عنه بجملة مفسرة له، وإنما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان لمذكر يسمّى ضمير الشأن، نحو **«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»** [الإخلاص: الآية ١]، أو لمؤنث يسمّى ضمير القصة، نحو **«فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ»** [الأنبياء: الآية ٩٧] الآية، والضابط في ذلك أنه إن كانت الجملة بعدهما المفسرة لهما محتوية على مسند مذكر ذكر، أو مؤنث، أثت.

وقوله: (ع) أمر من وَعَى يَعِي، من باب ضرب: إِذَا حَفِظَ، أي احفظ هذا (وَعِنْدَ كُوفَيْنِ مَجْهُولًا دُعِي) يعني أن الكوفيين يسمّون ضمير الشأن والقصة ضمير المجهول.

ثم ذكر أن ضمير الشأن يخالف سائر الضمائر في خمسة أشياء، فقال: (مُخَالَفُ الْقِيَاسِ ذَا) مبتدأ وخبره، والأحسن أن يُجعل «ذا» مبتدأ مؤخرًا؛ لأنه أعرف، و«مخالف» خبره مقدّمًا، يعني أن هذا الضمير مخالف لقياس الضمائر (فِي خَمْسَةِ) أي في خمسة أوجه، أحدها: (لُزُومِ عَوْدِهِ) مبتدأ (لَمَّا بَعُدَ) بالبناء على الضم، أي لما بعده، والجارّ متعلّق بـ«عوده»، وقوله: (أُتِي) خبر المبتدأ، يعني أنه يلزم عوده على ما بعده، فلا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدّم، ولا شيء منها عليه. (وَالثَّانِ) من أوجه المخالفة الخمسة (بِالْجُمْلَةِ) متعلّق بـ«فُسِّرَا» (حَيْثُ فُسِّرَا) بألف الإطلاق، يعني أن من أوجه مخالفته للضمائر لزوم تفسيره بالجملة، فلا يجوز تفسيره بالمفرد، خلافاً لبعضهم، كما نبّه عليه بقوله: (وَأَخْفَشُ) بالصرف للضرورة (وَالْكُوفُ) بحذف ياء النسبة للضرورة أيضًا، وهو مبتدأ (وَحُلْفُهُمْ) بالنصب مفعول مقدّم لـ(تَرَى) مبنياً للفاعل، يعني أن الأخفش من البصريين، والكوفيين خالفوا في تفسيره بالمفرد، فأجازوه، نحو «ظننته قائماً زيداً»، وقول الجمهور هو الأرجح.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَتَابِعُ بِإِثْرِهِ) أي بعده (لَا يَنْجَلِي) أي لا يظهر، أي أنه لا يُؤْتَى بعده بتابع، سواء كان (بِالْعَطْفِ) عليه (وَلَا بِالتَّوَكُّيدِ، أَوْ) بمعنى الواو، أي ولا (بِالْبَدَلِ) يعني أنه يخالف الضمائر في عدم جواز إتياعه بالتوابع، فإنها يجوز أن تتبع بها، فتؤكد، نحو: «مررت بهم كلهم»، ويُعطَفُ عليها، نحو: «مررت بزيد وبك»، ويُبدَلُ منها، نحو قوله **«تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا»** [المائدة: الآية ١١٤].

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (وَعَيَّرُ الْإِتِّدَا وَنَاسِخَ الْجُمْلَ لَا يُظْهِرُ) بضم أوله، من الإظهار (التأثير فيه بِالْعَمَلِ) يعني أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.

ثم ذكر الخامس بقوله: (وَحَامِسًا) بالنصب أي وخذ خامسًا أنه (مُلَازِمُ الْإِفْرَادِ) أي فلا يُنْتَى، ولا يُجمع (وَلَوْ مُفَسَّرًا بِكُلِّ بَادِي) أي بكل ما يظهر من المثني، والجمع، يعني أنه لا يتغير عن الأفراد بتغير مُفسِّره.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع من مواضع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، ونحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧]، والكوفي يسميه ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

(أحدها): عوده على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسف بن السيرافي^(١)، إذ قال في قوله [من الطويل]:

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرًا^(٢)
 فيمن رفع «سكران» و«ابن المراغة» إن «كان» شائية، و«ابن المراغة سكران» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، والصواب أن «كان» زائدة، والأشهر في إنشاده نَصْبُ «سكران» على أنه خبر «كان» مقدم، ورفع «ابن المراغة» على أنه اسمها، فارتفاع «متساكر» على أنه خبر لـ«هو» محذوفًا، ويُروى بالعكس، فاسم «كان» مستتر فيها.

(والثاني): أن مُفسِّره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي، قرأ على أبيه، وبرع في العربية، وله شرح أبيات سيبويه، وأبيات «إصلاح المنطق»، وغيرهما، مات سنة (٣٨٥هـ).

(٢) قوله: «ابن المراغة» هو جرير، والمراغة لقب أمه لقبها به الأخطل إشارة لتمرغ الرجال عليها، أي إنها محل المرغ والتمعلك، أي إنها زانية، لا تصون نفسها من أحد، وسبب هذا البيت أن جريرًا هجا تميمًا قبيلة الفرزدق، وكانوا حينئذ بالشام، ثم إن هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرير: أكان جرير سكران، أم متساكرًا؟ «دسوقي» ٩٤/٣.

والأخفش تفسيره بمفرد، له مرفوع، نحو «كان قائمًا زيدًا»، و«ظننته قائمًا عمرو»، وهذا إن سُمِعَ خُرُجَ على أن المرفوع مبتدأ، واسم «كان»، وضمير «ظننته» راجعان إليه؛ لأنه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد «كان» اسمًا لها، وأجاز الكوفيون «إنه قام»، و«إنه ضرب» على حذف المرفوع، والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

(والثالث): أنه لا يُتَّبَعُ بتابع، فلا يؤكَّد، ولا يُعْطَفُ عليه، ولا يُتَّوَلَّى منه.

(والرابع): أنه لا يَعْمَلُ فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.

(والخامس): أنه مُلَازِمُ الْإِفْرَادِ، فلا يُنْتَى ولا يجمع، وإن فُسِّرَ بحديثين، أو أحاديث.

وإذا تقرر هذا عَلِمَ أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضَعُفَ قولُ الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرْنِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: الآية ٢٧] الآية: إن اسم «إن» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قُرِئَ ﴿وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: الآية ٢٧] بالنصب، وضمير الشأن لا يُعْطَفُ عليه، وقول كثير من النحويين: إن اسم «أن» المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في ﴿أَنْ يَتَابَرَهِيْمُ قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا﴾ [الصفات: ١٠٤-١٠٥]: إن تقديره أنك، وفي «كتبْتُ إليه أن لا يَفْعَلَ»: إنه يُجْزَمُ على النهي، ويُنْصَبُ على معنى «لئلا»، ويُرفَعُ على أنك. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على شرح ضمير الشأن، ومخالفته للضمائر في خمسة أشياء، عاد إلى تكميل الضمائر التي تعود على متأخر لفظًا ورتبةً، وهو الخامس منها، فقال:

١١٨٦- (مَجْزُورُ رُبِّ خَامِسِ الضَّمَائِرِ مُمَيِّزًا بِوَاجِبِ التَّأَخُّرِ

١١٨٧- يُلَازِمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ كَمُضْمَرٍ فِي «نِعْمَ مَنْ أَجِيرًا»

١١٨٨- وَجَوَزَ الْكُوفِيُّ أَنْ يُطَابِقَا لِمَا يُمَيِّزُ قِيَاسًا يُنْتَقَى

(مَجْزُورُ رُبِّ خَامِسِ الضَّمَائِرِ) أي التي تعود على متأخر لفظًا ورتبةً، حال كونه (مُمَيِّزًا)

بصيغة اسم المفعول (بِوَاجِبِ التَّأَخُّرِ) أي بما يجب تأخيره (يُلَازِمُ) ذلك التمييز (الْإِفْرَادَ

والتَّذْكِيرَ) بألف الإطلاق، أي كونه مفردًا مذكرًا، نحو «رَبِّه امرأةً، وربّه رجلين، وربّه رجالًا»

(كَمْضَمٍ فِي نِعَمٍ مِّنْ أُجِيرًا) أي فإن الضمير في «نعم» مفرد مذكر مُفَسَّرٌ بِمُتَأَخِّرٍ (وَجَوَزَ الْكُوفِي) أي الفريق الكوفي (أَنْ يُطَابِقًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، والفاعل ضمير يعود على الضمير المجرور بـ«رب»، أي كونه مطابقًا (لِمَا يُكَيِّزُ)، أي لتمييزه في التثنية، والجمع، وقوله: (قِيَّاسًا يُنْتَقَى) مبتدأ للمفعول، أشار به إلى أنه لم يرد في السماء، وإنما قاله الكوفيون قياسًا.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الخامس من المواضع السبعة أن يُجَزَّ بـ«رُبَّ» مُفَسَّرًا بِتَمْيِيزٍ، وحكمه حكم ضمير «نعم» و«بئس» في وجوب كون مفسره تمييزًا، وكونه هو مفردًا، قال [من الخفيف]:

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْجَدَّ ذَائِبًا فَأَجَابُوا
ولكنه يلزم أيضًا التذكير، فيقال: «ربه امرأة»، لا «ربها»، ويقال: «نعمت امرأة هند»، وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

قال ابن هشام: وعندي أن الزمخشري يُفَسِّرُ الضمير بالتمييز، في غير بابي «نعم»، و«رُبَّ»، وذلك أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]: الضمير في ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٩] ضمير مُبْهَمٌ، و﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] تفسيره، كقولهم: «ربه رجلًا»، وقيل: راجع إلى ﴿السَّمَاءِ﴾^(١) [البقرة: الآية ٢٩]، و﴿السَّمَاءِ﴾ [البقرة: الآية ٢٩] في معنى الجنس، وقيل: جمع سماء، والوجه العربي هو الأول. انتهى.

وتؤوَّلُ^(٢) على أن مراده أن ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] بدل، وظاهر تشبيهه بـ«ربه رجلًا» يأباه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس بقوله:

١١٨٩- (وَسَادِسٌ إِذَا أَتَى اسْمُ ظَاهِرُ بَدَلَهُ كـ «زُرُهُ زَيْدًا يَفْخَرُ»
١١٩٠- أَجَارَهُ الْأَخْفَشُ وَابْنُهُ حَظْلٌ وَنَجْلٌ كَيْسَانٌ بِالْإِجْمَاعِ أَحَلُّ

(١) أي المذكور قبله في قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

(٢) أي وتأوَّلَ غيري كلام الزمخشري، وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يُفَسِّرُ الضمير بميمٍ إلا في بابي

«نعم» و«رب»

(وَسَادِسٌ) من الأقسام السبعة (إِذَا أَتَى اسْمُ ظَاهِرُ بَدَلَهُ) أي إذا أُبدل من الضمير اسم ظاهر مُفَسَّرٌ له جاز عوده على المتأخر (كـ «زُرُهُ زَيْدًا يَفْخَرُ») أي فضمير «زره» عائد على متأخر لفظًا ورتبةً، وهو «زيدًا»، فإنه بدل عنه، وقوله: «يَفْخَرُ» بفتح الحاء المعجمة، من باب نفع، من الفخر، بفتح، فسكون، أو بفتحتين: هو التمدح بالخصال، قاله في «القاموس»، وهو في محل نصب على الحال من «زيدًا».

(أَجَارَهُ) أي هذا المذكور من إبدال اسم ظاهر عن الضمير (الْأَخْفَشُ، وَابْنُهُ) المراد به تلميذه سيبويه، كما قاله الناظم (حَظْلٌ) أي منع هذا الاستعمال (وَنَجْلٌ كَيْسَانٌ بِالْإِجْمَاعِ) بوصل الهمزة للوزن (أَحَلُّ) أي أجاز هذا الاستعمال بالإجماع من سيبويه وغيره، فقد اختلف على سيبويه فيه. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس من تلك المواضع السبعة أن يكون مُبدَلًا منه الظاهر المُفَسَّرُ له، كـ «ضربته زيدًا»، قال ابن عصفور: أجازته الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خَرَّجُوا على ذلك قولهم: «اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم»، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يَأْبُونُ نعت الضمير، وقوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحْتَ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(١)

أي فقوله: «البائسا» بدل من الضمير في «تلمه»، أي فلا تلم البائس في أن ينام، وقال سيبويه: هو بإضمار «أذم»، وقولهم: «قاما أخواك، وقاموا إخوانك، وقمن نسوتك»، وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف، كالتاء في «قامت هند»، وهو المختار. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السابع، فقال:

١١٩١- (وَسَابِعُ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ وَصِلَ بِفَاعِلٍ قَدَّمَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ

١١٩٢- كـ «ضَرَبْتُ أَمَتَهُ زَيْدًا» أَتَى مِنْ أَخْفَشٍ وَأَبٍ فَتَحَ ثَابِتًا

١١٩٣- وَأَبٍ عَبْدُ اللَّهِ ذَا الطُّوَالِ مِنْ زُمْرَةِ الْكُوفَةِ ذِي الْكَمَالِ

(١) «القرقرى» بقافين مقصورًا: اسم موضع، و«الكوانس»: جمع كانس، وهو الظبي يدخل في كناسه، أي

موضعه. «دسوقي» ١٦/٣.

١١٩٤- وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ فِيهِ أَنْ يَلِيَ مَفْعُولُهُ الْفِعْلَ بِنَثْرِ يَنْجَلِي

(وَسَابِعُ ضَمِيرٍ مَفْعُولٍ وَصِلَ) بالبناء للمفعول، أي وصل ذلك الضمير (بِفَاعِلٍ قُدِّمَ) بالبناء للمفعول، أي متقدم ذلك الفاعل، وقوله: (وَهُوَ مُتَّصِلٌ) حال من «ضمير»، أي حال كون ذلك الضمير متصلاً (كَـ «ضَرَبْتُ أُمَّتَهُ زَيْدًا» أَتَى) أي أتى هذا المثال مثالاً للسابع، فإن الضمير في «أُمَّتَهُ» متصل بالفاعل المتقدم عائد على «زَيْدًا» المفعول المتأخر لفظاً ورتبةً (مِنْ أَخْفَشٍ) متعلق بـ «أَتَى» (وَأَبِ فَتَحَ) هو أبو الفتح ابن جني، واستعمل الناظم رحمه الله «أَبَا» هنا، وفي «وَأَبِ عَبْدُ اللَّهِ» في البيت التالي على لغة النقص، كما في قول الشاعر [من الرجز]:

بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
ولغة النقص، وإن كانت أقل شهرة من لغة القصر إلا أنها جائزة، كما في هذا البيت، قال في «الخلاصة»:

أَبُ أَخٍ حَمٍّ كَذَاكَ وَهَنْ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ
وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ

وقوله: (ثَابِتًا) حال من فاعل «أَتَى».

(وَأَبِ عَبْدُ اللَّهِ) هو محمد بن أحمد بن عبد الله النحوي، أحد أصحاب الكسائي، حدث عن الأصمعي، وقديم بغداد، وسمع منه أبو عُمر الدُّورِيُّ المقرئ، قال ثعلب: وكان حاذقاً بالقاء العربية، مات سنة (٢٤٣ هـ)، وقوله: (ذَا) أي صاحب التلقيب بـ (الطُّوَالِ) لم أر من ذكر سبب تلقيبه به (مِنْ زُمَرَةٍ) أي جماعة (الْكُوفَةِ ذِي الْكَمَالِ) أي صاحب الكمال في علم العربية، كما تقدم ثناء ثعلب عليه بحذقه في إلقائها (وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ فِيهِ) أي في هذا المثال ونحوه، مما ادَّعَى فيه عودُ الضمير المتصل بفاعل مقدَّم على مفعول مؤخَّر (أَنْ يَلِيَ مَفْعُولُهُ الْفِعْلَ) أي أن يتقدم المفعول على الفاعل، فيكون عقبه، ويتأخر الفاعل المشتمل على الضمير حتى يعود على متقدم لفظاً، وإن كان متأخراً رتبةً، وقوله: (بِنَثْرِ يَنْجَلِي) أي إيجابهم هذا يتضح في النثر، وأما في الشعر فقد وقع خلافه، وهو الذي احتج به المحيزون، كما ستأتي أمثله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السابع من مواضع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبةً أن

يكون متصلاً بفاعل مقدَّم، ومفسَّره مفعول مؤخَّر، كـ «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا»، أجازته الأخفش، وأبو الفتح، وأبو عبدالله الطُّوَالِ من الكوفيين، ومن شواهد قول حسان بن ثابت عليه السلام (١) [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبَقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا
وقوله [من الطويل أيضاً]:

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ
والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو قوله عليه السلام: «وَإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ» [البقرة: ١٢٤]، ويمتنع بالإجماع نحو «صاحبها في الدار»؛ لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو «ضَرَبَ غَلَامُهَا عَبْدَ هَنْدٍ»؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا»، وقال الزمخشري في قوله عليه السلام: «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا» الآية [آل عمران: ١٨٨] في قراءة أبي عمرو «فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ» بالغيبة، وضم آخر الفعل: إن الفعل مُسْنَدٌ لـ «الذين يفرحون» واقعا على ضميرهم محذوفاً، والأصل لا يحسبُنَّهُم الذين يفرحون بمفازة، أي لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و«فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ» توكيد، وكذا قال في قراءة هشام «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا» [آل عمران: ١٦٩] بالغيبة: إن التقدير: ولا يحسبنهم، و«الَّذِينَ» [آل عمران: ١٦٩] فاعل، ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر، وهذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررتُ برجل ذاهبة فرسه، مكسوراً سرجهها» (٢)، فقال: تقديم الحال (٣) هنا على عاملها،

(١) هو حسان بن ثابت عليه السلام يذكر المطعم بن عدي في جواره للنبي عليه السلام حين رجع من الطائف، وقيامه في نقض الصحيفة.

(٢) قوله: «ذاهبة» صفة لرجل، جرت على غير من هي له، و«فرسه» فاعل بـ «ذاهبة»، و«مكسوراً» حال، و«سرجهها» معمول للحال.

(٣) أي «مكسوراً».

وهو «ذاهبة» ممتنع؛ لأن فيه تقديم الضمير على مفسره، ولا شك^(١) أنه لو قُدِّمَ لكان كقولك «غلامه ضرب زيد»، ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التقديم؛ لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة، وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظًا، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظًا ورتبةً، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] كون ﴿مَا﴾ شرطية؛ لأن ﴿تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] حيثنذ يكون دليل الجواب لا جوابًا؛ لكونه مرفوعًا، فيكون في نية التقديم، فيكون حيثنذ الضمير في ﴿يَتَمُّ﴾ عائدًا على ما تأخر لفظًا ورتبةً، وهذا عجيب، فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظًا، ولو قدم ﴿تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضرب زيدًا غلامه»؛ لأن «زيدًا» في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا مَعْوَل عليه، وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُتْنَ﴾ [يوسف: الآية ٣٥]: إن فاعل ﴿بَدَأَ﴾ عائد على السجن المفهوم من ﴿لِيَسْجُتْنَ﴾ [يوسف: الآية ٣٥]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبةً، شرع يبين شرح حال الضمير المسمى ضمير الفصل، فقال:

(شَرْحُ حَالِ الضَّمِيرِ الْمُسَمَّى فَضْلًا وَعِمَادًا)

بكسر العين المهملة، وسُمِّيَ فصلًا؛ لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وعِمَادًا لأنه يَتَعَمَدُ عليه معنى الكلام.

(١) ردَّ على أبي حيان، وحاصل الرد أنه لو قُدِّمَ لكان مثل قولك: «غلامه ضرب زيد»، فضمير «غلامه» عائد على «زيد»، وهو جائز اتفاقًا؛ لأن «ضرب» عامل في «غلامه» ورتبة العامل مقدَّمة على معمول، وكذا «زيد» فاعل ورتبة الفاعل مقدَّمة على معمول، وعود الضمير على متقدم رتبة جائز اتفاقًا، وهنا لو قدم وقال: «مررت برجل مكسورًا سرجها ذاهبة فرسه» لقليل: إن ذاهبة عامل، ومكسورًا معمول، والعامل مقدم على معمول، وفرسه فاعل ورتبة الفاعل مقدَّمة على معمول، فالضمير في «سرجها» عائد على «فرس» المؤخرة لفظًا المقدمة رتبة. «دسوقي» ١٣٧/٢.

- ١١٩٥- (وَفِيهِ أَرْبَعُ الْمَسَائِلِ بَدَتْ
١١٩٦- فَقَبْلَهُ أَمْرَانِ أَنْ يَكُونَ جَا
١١٩٧- وَأَخْفَشُ أَجَازَ بَيْنَ الْحَالِ
١١٩٨- وَكَوْنُهُ مَعْرِفَةً لِلرَّائِي
١١٩٩- وَتَعْدُهُ يُشْتَرِطُ الْأَمْرَانِ أَنْ
١٢٠٠- وَكَوْنُهُ مَعْرِفَةً أَوْ مِثْلَهَا
١٢٠١- وَشَرَطُ هَذَا الثَّانِي أَنْ يَكُونَا
١٢٠٢- وَخَالَفَ الْجُرْجَانِ إِذْ قَدْ أَلْحَقَا
١٢٠٣- وَوَلَدُ الْحَبَّازِ وَالشَّهِيلِي
- شُرُوطُهُ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ عَدَتْ
مُبْتَدَأً فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْمُلْتَجَى
وَصَاحِبٍ لَهَا فَلَيْسَ حَالِي
إِلَّا لَدَى الْهَشَامِ وَالْفَرَاءِ
يَكُونُ حَالًا خَبَرًا أَوْ مِنْهُ عَنْ
لِكَوْنِهِ عَنِ الْمَعْرِفِ لَهَا
أَسْمًا سِوَى فِعْلٍ أَتَى يَقِينًا
مُضَارِعًا تَابَعَهُ أَبُو الْبَقَا
مَالًا لِهَذَا الْقَوْلِ كُلِّ مَيْلٍ

(وَفِيهِ) أي في الضمير المذكور، متعلق بـ«بدت» (أَرْبَعُ الْمَسَائِلِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي المسائل الأربع، وهو مبتدأ خبره جملة (بَدَتْ) أي ظهرت، يعني أن الكلام في الضمير المسمى فصلًا يكون في أربع مسائل: أحدها ما أشار إليه بقوله: (شُرُوطُهُ) مبتدأ (سِتَّةُ أَنْوَاعٍ) مفعول مقدم لـ(عَدَتْ) وهو خبر المبتدأ، يعني أن شروطه على ستة أنواع (فَقَبْلَهُ أَمْرَانِ) أي قبل ذلك الضمير يُشْتَرِطُ أمران: أحدهما (أَنْ يَكُونَ جَا) بالقصر لغة في جاء بالمد، حال كونه (مُبْتَدَأً فِي الْحَالِ) أي في التركيب الذي وقع فيه، نحو ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٧]، ونحو قولك: «زيد هو الفاضل» (أَوْ فِي الْمُلْتَجَى) اسم مفعول من التجأ، أي أو في الأصل، نحو قوله ﴿وَلَكُمْ﴾ ﴿وَلَنَا لَنْحَنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: الآية ١٦٥] (وَأَخْفَشُ أَجَازَ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبٍ لَهَا) أي أجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، نحو «جاء زيد هو ضاحكًا»، وقوله: (فَلَيْسَ حَالِي) أي ليس قول الأخفش حاليًا، أي مستلزمًا مستحسنًا؛ لكونه غير صحيح، فقوله: «حالي» خبر «ليس» وقف عليه على لغة ربيعة.

ثم أشار إلى الأمر الثاني بقوله: (وَكَوْنُهُ) أي الأمر الثاني من الأمرين المشروطين قبل ذلك الضمير كونه (مَعْرِفَةً لِلرَّائِي) أي للناظر فيه، كالمثالين السابقين (إِلَّا لَدَى الْهَشَامِ وَالْفَرَاءِ) أي

ومن تابعهما من الكوفيين، فإنهم جَوَّزُوا كونه نكرة، نحو «كان رجلٌ هو القائم».

ثم ذكر من الشروط الستة أمرين يُشْرَطَانِ بعده، فقال: (وَبَعْدَهُ يُشْتَرَطُ الْأَمْرَانِ) أحدهما: (أَنْ يَكُونَ حَالًا) أي في الكلام الذي وقع فيه (خَبَرًا) أي للمبتدأ، نحو «زيد هو القائم» (أَوْ مِنْهُ) أي من الخبر (عَنْ) أي ظهر، بمعنى أنه كان في الأصل خبرًا عن المبتدأ، نحو «كان زيدٌ هو العالم»، وأشار إلى الأمر الثاني بقوله: (وَكَوْنُهُ) أي ما بعد الضمير (مَعْرُوفَةً) كالأمثلة المذكورة (أَوْ مِثْلَهَا) أي نكرة مثل المعرفة في كونه لا يقبل «أل»، وهو معنى قوله: (لِكَوْنِهِ عَنِ الْمَعْرُوفِ لَهَا) بكسر الراء، أي لكونه عوضًا عن «أل»، نحو قوله ﷺ: «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا» [الكهف: الآية ٣٤]، فإن «أَكْثَرُ» و«أَعَزُّ» نكرتان لكنهما بمنزلة المعرفة، حيث لا يقبلان «أل»، فإن أفعال التفضل إذا اقترنت بـ«من» لا تدخل عليه «أل»، سواء كانت «من» ملفوظة، أو مقدرة، وقد اجتمعًا في الآية السابقة.

(وَشَرَطُ هَذَا الثَّانِي) أي الذي كالمعرفة (أَنْ يَكُونَ) بألف الإطلاق (اسْمًا) وقوله: (سِوَى فِعْلٍ أَتَى يَقِينًا) مؤكد لما قبله، أي لا يكون إلا اسمًا كما مثلنا (وَوَخَالَفَ الْجُرْجَانِي) بحذف ياء النسبة للوزن، هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن المتوفى سنة (٤٧١ هـ)، تقدمت ترجمته (إِذْ) تعليلية، أي لأنه (قَدْ أَحَقَّ) بألف الإطلاق (مُضَارِعًا) أي ألحق المضارع بالاسم لتشابههما؛ لأن الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، وغير ذلك، ولهذا أعرب مثله (تَابَعَهُ) أي تابع الجرجاني فيما قاله (أَبُو الْبَقَا) بالقصر للوزن، هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي المتوفى سنة (٦١٦ هـ) (وَوَلَدَ الْحَبَّانِي) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي المؤصلي النحوي الضرير المتوفى سنة (٦٣٧ هـ) (وَالشَّهْلِي) هو عبد الرحمن بن عبد الله صاحب «الرَّوْضِ الْأَنْفِ» المتوفى سنة (٥٨١ هـ) تقدمت ترجمته، فقوله: «وولد إلخ» مبتدأ، خبره جملة (مَالًا لِهَذَا الْقَوْلِ) أي قول الجرجاني ومن تبعه (كُلُّ مَيْلٍ) مفعول مطلق لـ«مالا».

تنبيه:

ترك الناظم رحمه الله سهوًا من الشروط الستة الشرطين اللذين يتعلقان بنفس الضمير، فقلت

تكميلًا للفائدة:

فِي نَفْسِهِ شَرْطَانِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَى بِصِغَةِ لِمَرْفُوعٍ وَرَدَّ
وَالثَّانِ أَنْ يُطَابِقَ السَّابِقَ إِذْ «كُنْتُ هُوَ الْفَاضِلُ» عِنْدَهُمْ يُبْذَرُ

شرح البيتين:

(فِي نَفْسِهِ) أي الضمير (شَرْطَانِ) أحدهما: (أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَى) بالبناء للفاعل، أي جاء الضمير (بِصِغَةِ لِمَرْفُوعٍ وَرَدَّ) يعني أنه يكون بصيغة ضمير المرفوع، فيمتنع قولك: «زيد إياه الفاضل» (وَالثَّانِ) أي الشرط الثاني في نفسه (أَنْ يُطَابِقَ السَّابِقَ) أي الاسم الذي قبله (إِذْ) تعليلية (كُنْتُ هُوَ الْفَاضِلُ عِنْدَهُمْ يُبْذَرُ) بالبناء للمفعول، أي طرح؛ لكونه غير مطابق لما قبله، حيث كان ضمير الغائب، فالصحيح أن تقول: «كنت أنا الفاضل».

وحاصل شرح الأبيات بإيضاح أن الكلام في شرح الضمير المسمى فضلًا وعمادًا يكون في أربع مسائل:

[الأولى]: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يُشْتَرَطُ فيما قبله أمران:

(أحدهما): كونه مبتدأ في الحال، أو في الأصل، نحو قوله ﷺ: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الأعراف: الآية ١٥٧]، وقوله: «وَلِنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ» [الصفات: الآية ١٦٥]، وقوله: «كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ» [المائدة: الآية ١١٧]، وقوله: «يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا» [الزمر: الآية ٢٠]، وقوله: «إِنْ تَرَى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا» [الكهف: ٣٩] وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، كـ«جاء زيد هو ضاحكًا»، وجعل منه قوله ﷺ: «هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» [هود: ٧٨] فيمن نَصَبَ «أَطْهَرُ»، وَلَحَّنَ أبو عمرو من قرأ بذلك، وقد خُرِجَتْ على أن «هَؤُلَاءِ بَنَاتِي» [هود: الآية ٧٨] جملة، و«هُنَّ» إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و«لَكُمْ» الخبر، وعليهما فـ«أَطْهَرُ» [هود: الآية ٧٨] حال، وفيهما نظر، أما الأول فلأن «بَنَاتِي» [هود: الآية ٧٨] جامد غير مؤول بالمشق، فلا يتحمل ضميرًا عند البصريين، وأما الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

(والثاني): كونه معرفةً كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرةً، نحو «ما ظننت أحداً هو القائم»، و«كان رجل هو القائم»، وحملوا عليه «أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ» [التحل: الآية ٩٢]، فقدروا «أَرْبَى» [التحل: الآية ٩٢] منصوباً.

[ويشترط فيما بعده أمران]:

كونه خبراً لمبتدأ في الحال، أو في الأصل، وكونه معرفةً، أو كالمعرفة في أنه لا يَقْبَلُ «أَل» كما تقدم في «خَيْرًا»، و«أَقْلَ»، وشرطُ الذي كالمعرفة أن يكون اسمًا كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني، فألحق المضارع بالاسم؛ لتشابههما، وجعل منه «إِنَّهُ هُوَ بَيِّدٌ وَيَعِيدُ» [البروج: ١٣]، وهو عند غيره تأكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في قوله تعالى: «وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ» [فاطر: الآية ١٠]، وابن الحجاز، فقال في «شرح الإيضاح»: لا فرق بين كون امتناع «أَل» لعارض، كـ«أفعل من»، والمضاف، كـ«مثلك»، و«غلام زيد»، أو لذاته كالفعل المضارع. انتهى، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: «وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحَاكُ وَأَبْنَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا * وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى» [النجم: ٤٣ - ٤٥]: وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث؛ لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله، كقول نمرود: أنا أحبي وأميت، وأما الثالث فلم يدَّعه أحدٌ من الناس. انتهى.

وقد يُستدلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: «وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي» [سبا: الآية ٦] الآية، فعطف «يَهْدِي» على «الْحَقُّ» الواقع خبراً بعد الفصل. انتهى.

[ويشترط له في نفسه أمران]:

(أحدهما): أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيد إياه الفاضل»، وأنت إياك العالم»، وأما «إنك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

(والثاني): أن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل»، فأما قول جرير بن الحطاف^(١) [من

الوافر]:

(١) بفتحات مقصوراً، بوزن جَمَزَى. قاله في «القاموس».

وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا
وكان قياسه «يراني أنا» مثل «إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ»، فقيل: ليس هو فصلاً، وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أُصِيبَ كأن صديقه هو قد أُصِيبَ، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الباء، أي يرى مُصَابِي، والمصাব حينئذ مصدر، كقولهم: «جَبَرَ اللَّهُ مُصَابَكَ»، أي مصيبتك، أي يرى مُصَابِي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة «أَلَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ» [البقرة: الآية ٧١] أي الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف «فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزْنًا» [الكهف: الآية ١٠٥] أي نافعا؛ لأن أعمالهم توزن بدليل «وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ» [الأعراف: الآية ٩] الآية، وأجازوا «سير يزيد سير» بتقدير الصفة، أي واحد، وإلا لم يُفد، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لو أُصِيبَ» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن «هو» توكيده، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مُصَابَا إذا أصابتنى مصيبة. انتهى. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض، ويروى «يراه» أي يرى نفسه، و«تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذ، ولا تقدير، والمُصَاب حينئذ مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروایتين بعضهم، فقال: ولو أنه قال: يراه لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مصاباً، إذا أُصِيبَ.

ثم ذكر فوائده، فقال:

١٢٠٤- (ثُمَّ الْفَوَائِدُ لَهُ ثَلَاثَةٌ دَفْعُ اخْتِمَالِ التَّلْوِ نَعْتًا يَثْبُتُ

١٢٠٥- وَالثَّانِ تَوْكِيدٌ وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلِاخْتِصَاصٍ فِي الْكَلَامِ يَخْذُلُ

(ثُمَّ الْفَوَائِدُ لَهُ) أي لضمير الفصل (ثَلَاثَةٌ) أنه لتأويلها بالأشياء، أحدها: أمر لفظي، وهو: (دَفْعُ اخْتِمَالِ التَّلْوِ نَعْتًا يَثْبُتُ) يعني أن الفائدة الأولى أن يدْفَعَ عن الاسم التالي أن يكون نعتاً للاسم الأول، فدفع بدل من «ثلاثة»، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مر في نظائره، وإضافته من إضافة المصدر إلى مفعوله، وإضافة «احتمال» من إضافة المصدر إلى فاعله، و«التلو» بكسر، فسكون بمعنى التالي، و«نعتاً» مفعول «احتمال»، و«يثبت» مبنياً للفاعل صفة لـ«نعتاً». وحاصل المعنى أنه لولا هذا الضمير لاحتمال الاسم الثاني أن يكون نعتاً للأول، فلما أتى بهذا

الضمير زال ذلك الاحتمال.

(وَالثَّانِي تَوْكِيدٌ) أي ثاني فوائده إفادته التوكيد، وهو أمر معنوي، كالثالث (وَأَمَّا الثَّالِثُ) من فوائده (فَ) إنه يعود (لَاخْتِصَاصٍ) أي لإفادته الاختصاص، وقوله: (فِي الْكَلَامِ) متعلق بـ (يَخْدُثُ) بالبناء للفاعل، أي يوجد ذلك الاختصاص في الكلام الذي دخل فيه ذلك الضمير.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المسألة الثانية في فوائده، وهي ثلاثة أمور:

(أحدها): لفظي وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سُمِّي فصلاً وعماداً، وقد سبق سبب تسميته بهما أول الباب، وأكثر النحويين يقتصرون على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة؛ لوقوع الفصل في نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، والضمائر لا توصف.

(والثاني): معنوي، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يُجَامِع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دَعَامَةً؛ لأنه يُدْعَمُ به الكلام، أي يُقَوَّى، ويُؤَكَّد.

(والثالث معنوي أيضاً): وهو الاختصاص، وكثير من البيانين يقتصرون عليه، وذكر الرمخشري الثلاثة في تفسير ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: الآية ٥]، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

ثم ذكر محله من الإعراب، فقال:

- ١٢٠٦- (مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ حُكْمُ الْمُحَلِّ وَقَالَ بَضْرِيُونُ لَا لَهُ مَحَلٌّ
١٢٠٧- لِأَنَّهُ حَرْفٌ وَلِلْخَلِيلِ اسْمٌ كِاسِمِ الْفِعْلِ فِي التَّمْثِيلِ
١٢٠٨- وَقَالَ كُوفِي لَهُ مَحَلٌّ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ كِتَالٌ يَثْلُو
١٢٠٩- وَمِثْلُ سَابِقِ لَدَى الْفَرَاءِ وَبَعْدَ مُبْتَدَأٍ بِرَفْعٍ جَائِي
(مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ حُكْمُ الْمُحَلِّ) أي حكم محل ضمير الفصل (وَقَالَ بَضْرِيُونُ لَا لَهُ مَحَلٌّ) أي ليس له محل من الإعراب (لَأَنَّهُ حَرْفٌ) أي وتسميته بالضمير إنما هو مجاز؛ نظرًا للصورة، ومن أجل

كون صورته صورة الضمير ثني، وجمع (وَلِلْخَلِيلِ) أنه (اسْمٌ، كِاسِمِ الْفِعْلِ) بقطع الهمزة للضرورة (فِي التَّمْثِيلِ) أي في تشبهه به، حيث إنه مع كونه اسمًا لا محل له من الإعراب (وَقَالَ كُوفِي) أي فريق كوفي (لَهُ مَحَلٌّ) أي هو معرب، إعرابًا محليًا حيث إنه مبني لفظًا (عِنْدَ الْكِسَائِيِّ كِتَالٍ) يعني أن محله عنده مثل محل الاسم الذي بعده، وقوله: (يَثْلُو) صفة لـ (تال) (وَمِثْلُ سَابِقِ) أي محله مثل محل الاسم الذي قبله (لَدَى) أي عند (الْفَرَاءِ) وقوله: (وَبَعْدَ مُبْتَدَأٍ بِرَفْعٍ جَائِي) يعني أنه إذا وقع بين المبتدأ والخبر، فمحله رفع باتفاق بين الكسائي والفراء، وكذلك إذا وقع بين معمولي «ظن» نصب باتفاق، وإذا وقع بين معمولي «كان»، و«إن» فقد اختلفا فيه.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن المسألة الثالثة أنه اختلف في محله من الإعراب، فزعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف فلا إشكال، وقال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و«أل» الموصولة، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي «ظن» نصب، وبين معمولي «كان» رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «إن» بالعكس.

ثم ذكر ما يحتمله ضمير الفصل من أوجه الإعراب، فقال:

- ١٢١٠- (مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ فِيمَا اخْتَمَلَ مِنْ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ حَيْثُمَا دَخَلَ
١٢١١- فِي «كُنْتَ أَنْتَ» لِلتَّوْكِيدِ يَحْتَمِلُ وَكَوْنُهُ فَضْلًا كَمَا عَنْهُمْ نُقِلَ
١٢١٢- زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ لِلْفَضْلِيَّةِ وَالْإِبْتِدَاءِ فَلَيْسَ تَوْكِيدِيَّةً
١٢١٣- ثَلَاثَةٌ الْأَوْجِهِ قَدْ يَحْتَمِلُ إِعْرَابُهُ فِي أَنَّ أَنْتَ الرَّجُلُ
(مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ فِيمَا اخْتَمَلَ) أي احتمله ضمير الفصل، وقوله: (مِنْ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ) بيان لـ «ما» (حَيْثُمَا دَخَلَ) أي في التركيب الذي دخل فيه (فِي) نحو قوله ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية (لِلتَّوْكِيدِ يَحْتَمِلُ) أي يحتمل كونه مؤكِّدًا لاسم «كان» (و) لـ (كَوْنُهُ فَضْلًا) أي فاصلًا (كَمَا عَنْهُمْ نُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي كما نُقِلَ هذان الوجهان عن النحاة (زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ

لِلْفَصْلِيَّةِ وَالْإِتِّدَا) يعني أن الضمير في قولك: «زيد هو العالم» يحتمل وجهين: الفصلية، والابتداء (فَلَيْسَ تَوْكِيدِيَّةٌ) أي لا يحتمل كونه مؤكِّداً؛ لأن الاسم الظاهر لا يؤكِّد بالضمير؛ لضعفه (ثَلَاثَةُ الْأَوْجُه) بالنصب على المفعولية (لَقَدْ يَحْتَمِلُ إِغْرَابُهُ) بالرفع على الفاعلية (في) نحو قولك: (أَنْتَ أَنْتَ الرَّجُلُ) أي يحتمل التوكيد، والفصلية، والابتداء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المسألة الرابعة فيما يحتمله هذا الضمير من أوجه الإغراب، يحتمل في نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، ونحو ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١١٣] الفصلية والتوكيد، دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده، وفي نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥]، ونحو «زيد هو العالم»، و﴿إِنْ عَمْرًا هُوَ الْفَاضِلُ﴾ الفصلية والابتداء، دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكِّد الظاهر بالضمير؛ لأنه ضعيف، والظاهر قوي، ووهم أبو البقاء، فأجاز في قوله ﴿وَإِنْ كُنَّا شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: الآية ٣] التوكيد، وقد يُريد أنه توكيد لضمير مستتر في ﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: الآية ٣] لا لنفس ﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: الآية ٣]، ويحتمل الثلاثة في نحو «أنت أنت الفاضل»، ونحو قوله ﴿وَإِنْ كُنَّا شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: الآية ٣]، ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو «إن زيدا هو الفاضل» البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في قوله ﴿وَإِنْ كُنَّا شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: الآية ٣] كونه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جربتكم، فكنت أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيداً لقلت: «أنت إياك»، والضمير في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [التحل: الآية ٩٢] مبتدأ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث «كلُّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، أو ينصرانه...»^(١) الحديث، إن قُدِّرَ في «يكون» ضمير لـ «كل»، فـ «أبواه» مبتدأ، وقوله: «هما» إما مبتدأ ثان، وخبره «اللذان»، والجملة خبر «أبواه»، وإما فصل، وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال

(١) متفق عليه.

الضمير من الظاهر، و«اللذان» خبر «أبواه»، وإن قُدِّرَ «يكون» خالياً من الضمير، فـ «أبواه» اسم «يكون»، و«هما» مبتدأ، أو فصل، أو بدل، وعلى الأول فـ «اللذان» بالالف، وعلى الأخيرين هو بالياء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ضمير الفصل، شرع يبين روابط الجملة، فقال:

(رَوَابِطُ الْجُمْلَةِ بِمَا هِيَ خَبَرٌ عَنْهُ)

أي بالمبتدأ حالاً، أو في الأصل.

- | | |
|--|--|
| ١٢١٤- (عَشْرَةٌ أَوَّلُهَا الضَّمِيرُ | يُذَكِّرُ أَوْ يُحَذِّفُ يَا سَمِيرُ |
| ١٢١٥- مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُنْخَفِضًا | مِثَالُهُ فِي الْأَصْلِ كَالْبَذْرِ أَضًا |
| ١٢١٦- وَالرَّابِطُ الثَّانِي هُوَ الْإِشَارَةُ | وَمُبْتَدَأٌ يُعَادُ بِالْعِبَارَةِ |
| ١٢١٧- وَرَابِعٌ يُعَادُ مَعْنَاهُ فَقَطْ | وَالْخَامِسُ الْعُمُومُ بِالْخَلْفِ أَرْتَبَطُ |
| ١٢١٨- إِنْ صِلَةٌ تُغَطِّفُ عَلَى غَيْرِ صِلَةٍ | أَوْ عَكْسُهُ بِالْفَا فَيَسَّأَ كَمَلَةٍ |
| ١٢١٩- وَسَابِعٌ مَغْطُوفٌ وَآوٍ مِثْلُ فَا | عِنْدَ هِشَامٍ وَخَذَهُ بِلَا خَفَا |
| ١٢٢٠- وَثَامِنٌ شَرْطُ ضَمِيرٍ أَشْتَمَلُ | بِخَبَرٍ عَلَى جَوَابِهِ يُدَلُّ |
| ١٢٢١- «زَيْدٌ يَقُومُ خَالِدٌ إِنْ قَامَا» | «أَلْ» بَدَلُ الضَّمِيرِ جَا وَدَامَا |
| ١٢٢٢- وَإِنْ تَكُ الْجُمْلَةُ عَيْنَ الْمُبْتَدَأِ | فَالرَّابِطُ الْعَاشِرُ عِنْدَ ذَا بَدَا |

(عَشْرَةٌ) خبر لمحذوف، أي هي عشرة (أَوَّلُهَا الضَّمِيرُ) أي وهو الأصل في هذا الباب، وقوله: (يُذَكِّرُ) بالبناء للمفعول حال، من «الضمير»، أي حال كونه مذكوراً في اللفظ، نحو «زيدٌ نصرته» (أَوْ يُحَذِّفُ) مثل سابقه، أي أو حال كونه محذوفاً، وقوله: (يَا سَمِيرُ) كَمَلٌ به البيت، أي يا مُسَامِرُ، وهو الذي يتحدث معك في الليل، وقوله: (مَرْفُوعًا) حال من ضمير «يُحَذِّفُ»، نحو قوله ﴿وَإِنْ هَذَا لَسَجِرَانٌ﴾ [طه: ٦٣] أي لهما ساحران (أو) بوصل الهمزة للوزن

(مَنْصُوبًا) نحو قوله **وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى** الآية [الحديد: ١٠]، في قراءة ابن عامر (أو) بالوصل أيضًا (مُنْخَفِضًا) نحو «السَّمْنُ مَتَوَانٌ بِدَرَاهِمٍ»، أي منه (مِثَالُهُ) أي مثال ما ذكر من المرفوع وما عطف عليه (فِي الْأَصْلِ) أي في أصل هذا النظم، وهو «مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب» (كَالْبَدْرِ) حال، أو مفعول مطلق على النيابة لـ (أَصْلًا) بالقصر للوزن، أي إضاءة كيضاءة البدر، يعني أنها واضحة فيه، وقد ذُكِرَتْ بعضُها، ويأتي الباقي، إن شاء الله تعالى.

(وَالرَّابِطُ الثَّانِي هُوَ الْإِشَارَةُ) أي اسم الإشارة، نحو قوله **وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ** الآية [الأعراف: ٣٦] (وَمُبْتَدَأٌ يُعَادُ بِالْعِبَارَةِ) أي الرابط الثالث إعادة المبتدأ بلفظه، نحو قوله تعالى: **«الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ»** (وَرَابِعٌ يُعَادُ مَعْنَاهُ فَقَطْ) أي الرابط الرابع أن يعاد المبتدأ بالمعنى لا باللفظ، نحو «زيدٌ جاءني أبو عبد الله»، إذا كان «أبو عبد الله» كنية له (وَالْخَامِسُ الْعُمُومُ) أي الرابط الخامس عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زيد نعم الرجل»، وقوله: (بِاخْتِلَافٍ ارْتَبَطَ) أي ارتبط هذا الرابط بالخلاف بين النحاة، هل هو رابط معتبر، أو الرابط غيره، من إعادة المبتدأ بمعناه، كهذا المثال، أو بلفظه (إِنْ صِلَةً) أي جملة ذات ضمير (تُعْطَفُ) بالجزم (عَلَى غَيْرِ صِلَةٍ) أي جملة لا ضمير فيها، نحو قوله [من الطويل]:

وَأِنْسَانٌ عَنِّي يَحْسُرُ الْمَاءَ نَارَةً فَيَبْدُو..... فَيَبْدُو..... البيت

فقوله: «يبدو» فيه ضمير، عطف على قوله: «يحسر»، وهو خال عنه (أَوْ عَكْسُهُ) أي عطف عكسه، وهو عطف جملة خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه، نحو قوله **وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** الآية [الحج: ٦٣]، فإنه لا ضمير فيها، عطفت على **«أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً»** [الحج: ٦٣]، وقوله: (بِالْفَا) متعلق بـ «تُعْطَفُ» (فِيئًا كَمَلَةً) أي كمل هذا السادس العدد ستًا (وَسَابِعٌ) أي سابع الروابط (مَعْطُوفٌ وَإِمْثَالٌ فَ) أي العطف بالواو للجملة المشتملة على الضمير على الخالية منها، نحو «زيد قامت هند وأكرمها»، أو بالعكس، نحو «زيد قام وقعدت هند»، وقوله: (عِنْدَ هِشَامٍ وَخَدُهُ) أي هذا السابع أثبت هشام بن معاوية الضرير النحوي، تلميذ الكسائي المتوفى سنة (٢٠٩ هـ) وقوله: (بِلَا خَفَا) بالقصر للوزن، أي حال كونه بلا خفاء (وَتَامِنٌ) أي ثامن الروابط (شَرْطُ ضَمِيرًا) أي على ضمير (اشْتَمَلٌ) صفة لـ «شرط» (يَخْتَبِرُ) متعلق بـ «يُدَلُّ»، وكذا

قوله: (عَلَى جَوَابِهِ يُدَلُّ) بالبناء للمفعول، والمعنى أن الرابط الثامن هو شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، ومثاله (زَيْدٌ يَقُومُ خَالِدٌ إِنْ قَامَا) بألف الإطلاق، فقوله: «إن قام» شرط اشتمل على ضمير مدلول على جوابه بخبر المبتدأ، وهو «يقوم خالد»، وأشار إلى التاسع بقوله: («أَلْ» بِدَلِّ الضَّمِيرِ جَا) أي الرابط التاسع «أَلْ» حال كونه جاء بدلًا عن الضمير، نحو قوله **وَلَا تَنْفَكْ**: **«إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى»** [التازعات: الآية ٤١]، الأصل مأواه، فجاءت «أَلْ» بدلًا منه، وقوله: (وَدَامَا) بألف الإطلاق، مؤكّد لـ «جا» (وَإِنْ تَكُ) بحذف نون «تكون» مع أنه وليها السكون، وهو جائز عند يونس، وإن منعه سيبويه، ومن تابعه، وقرئ شاذًا **«لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا»** (الْجُمْلَةُ عَيْنُ الْمُبْتَدَأِ) أي في المعنى (فَالرَّابِطُ الْعَاشِرُ عِنْدَ ذَا بَدَا) أي ظهر، يعني أن الرابط العاشر أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو «هيجري أبي بكر **ﷺ** لا إله إلا الله».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن روابط الجملة بما هي خبر عنه حالًا، أو في الأصل عشرة أشياء: [أحدها]: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُرْبِطُ به مذكورًا، كـ «زيد نصرته»، ومحدوفًا مرفوعًا، نحو قوله تعالى: **«إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ كَذِبٌ»** [طه: الآية ٦٣]، إذا قُدِّرَ لهما سباحران، ومنصوبًا، كقراءة ابن عامر في «سورة الحديد»: **«وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى»**، ولم يقرأ بذلك في «سورة النساء»، بل قرأ بنصب **«كُلٌّ»** كالجماعة؛ لأن قبله جملة فعلية، وهي: **«فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ»** [النساء: الآية ٩٥]، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده **«وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ»** [النساء: الآية ٩٥]، قال ابن هشام رحمه الله: وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يُعْطَفُ على الجملة، فإنهم ذكروا رُجْحَانِ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ فِي بَابِ الْإِشْتِغَالِ، في نحو «قام زيدٌ، وعمراً أكرمتهم»؛ للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو «زيدٌ ضربته، وأكرمت عمراً»، ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم: **«كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ»** ولو نَصَبَ «كل» على التوكيد لم يصح؛ لأن «ذنباً» نكرة، أو على المفعولية كان فاسدًا معنيًا، لما بيناه في فصل «كل»^(١)، وضعيفًا صناعة؛ لأن حق «كل» المتصلة

(١) ذلك أن نصب «كل» يقتضي دخولها في حيز النفي، فيتوجه النفي للشمول خاصة، ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد، فيكون أبو النجم على التقدير معترفًا ببعض الذنوب التي ادّعتها أم الخيار عليه، وليس هذا غرضه.

بالضمير أن لا تُسْتَعْمَلَ إلا توكيداً، أو مبتدأ، نحو ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤]، قرئ بالنصب والرفع، وقرأ جماعة ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَبْعُونَ﴾ [المائدة: الآية ٥٠] بالرفع، ومجروراً، نحو «السمن منوان بدرهم»، أي منه، وقول امرأة: «زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب»^(١) إذا لم تقل إن «أل» نائبة عن الضمير، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: الآية ٤٣]، أي إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير، سواء أقدروا اللام لابتداء، و«من» موصولة، أو شرطية، أم قدرنا اللام مؤطّعة، و«من» شرطية، أما على الأول فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني فلأنه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنه الخبر، أو إن الخبر فعل الشرط، وهو الصحيح، وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقول أبي البقاء، والخوفاي: إن الجملة جواب الشرط مردود؛ لأنها اسمية، وقولهما: إنها على إضمار الفاء مردود؛ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه:

قد يوجد الضمير في اللفظ، ولا يحصل الربط، فيكون الكلام فاسداً، وذلك في ثلاث مسائل:

(إحداها): أن يكون الضمير معطوفاً على شيء في الخبر بغير الواو^(٢)، نحو «زيد قام عمرو، فهو»، أو «ثم هو»^(٣).

(والثانية): أن يُعاد العامل نحو «زيد قام عمرو، وقام هو».

(والثالثة): أن يكون بدلاً، نحو «مُحْسِنُ الجارية الجارية أعجبتني هو»، ف«هو» بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول من جعل

(١) قطعة من حديث قصة أم زرع، الذي أخرجه الشيخان في «صحيحهما».

(٢) أي وأما إذا كان العطف بالواو، نحو «زيد قام عمرو وهو» جازت المسألة، وذلك لأن الواو لمطلق الجمع، فالاسمان معها، أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع. «دسوقي» ١٤٢/٢.

(٣) قوله: «فهو» أي فقام زيد، وقوله: «ثم هو» أي ثم قام زيد

العامل في البديل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو «زيد ضربت عمراً وأباه»، ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء، و«ثم»، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يجوزاً على ما مر من الاختلاف في عامل البديل، فإن قدرته بياناً جاز باتفاق، أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتفاق «زيد ضربت رجلاً يحبه»، رفعت زيدا أو نصبته؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. والله تعالى أعلم.

[الثاني من الروابط]: الإشارة نحو قوله ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا تَكُنْفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: الآية ٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويحتمله قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: الآية ٢٦] الآية.

وخص ابن الحاج^(١) المسألة بكون المبتدأ موصولاً، أو موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو «زيد قام هذا»؛ لمانعين، و«زيد قام ذلك»؛ لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون ﴿ذَلِكَ﴾ فيها بدلاً أو بياناً، ويجوز الفارسي كونه صفة، وتبعه جماعة، منهم أبو البقاء، ورده الخوفاي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

[الثالث من الروابط]: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو قوله ﴿وَالْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٢٠١]، وقوله: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: الآية ٢٧]، وقال [من الخفيف]:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
[والرابع]: إعادته بمعناه نحو «زيد جاءني أبو عبد الله»، إذا كان «أبو عبد الله» كنية له، أجازها أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٠].

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المتوفى سنة (٦٤٧هـ).

وأجيب بمنع كون ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، ولئن سلّم فالرابط العموم؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليhle.

[والخامس]: عمومٌ يَشْمَلُ المبتدأ، نحو «زيد نعم الرجل»، وقوله [من الطويل]:

* فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا *

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيد مات الناس، وعمر و كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار»، أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلي «نعم»، و«بس» للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنه لا صبر له عن شيء.

[والسادس]: أن يُعْطَفَ بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو قوله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣] الآية، وقوله [من الطويل]:

وَإِنْسَانٌ عَشِيٌّ يَحْسِرُ^(١) الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ
كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسّر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه^(٢).

[والسابع]: العطف بالواو، أجازته هشام وحده، نحو «زيد قامت هند وأكرمها»، ونحو «زيد

(١) من بابي نصر، وضرب.

(٢) أي وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل، وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر، فلا محل له، ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك يعني في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣] الآية، وفي نظائرها من نحو «الذي يطير الذباب، فيغضب زيد» قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف. دسوقي ١٤٤/٢.

قام وقعدت هند» بناه^(١) على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو^(٢) للجمع في المفردات، لا في الجمل، بدليل جواز «هذان قائم وقاعد»، دون «هذان يقوم وقعد». [والثامن]: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو «زيد يقوم عمرو إن قام».

[والتاسع]: «أل» النائية عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١] الأصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

[والعاشر]: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو «هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله»، ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، ونحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] الآية.

تنبيه:

الرابط في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٤]، إما النون على أن الأصل وأزواج الذين، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدرج، وتقديرهما إما قبل يتربصن، أي أزواجهم يتربصن، وهو قول الأخفش، وإما بعده أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي، وتبعه ابن مالك: الأصل يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الروابط، شرع يُبين الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، فقال:

(١) أي هشام.

(٢) ردّ على هشام.

الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ

أي سواء كانت جُمْلَةً أو لا.

- ١٢٢٣- (ثُمَّ الَّتِي تَحْتَاجُ رَابِطًا أَحَدَ
 ١٢٢٤- وَالثَّانِ جُمْلَةً بِهَا قَدْ وَصِفَا
 ١٢٢٥- رُفِعَ أَوْ نُصِبَ أَوْ قَدْ خُفِضَا
 ١٢٢٦- وَجُمْلَةُ الصَّلَةِ ثَالِثًا أَتَتْ
 ١٢٢٧- يَرْبِطُ مَذْكُورًا وَإِلَّا قُدِّرَا
 ١٢٢٨- وَرَابِعًا جُمْلَةً حَالٍ عَلِمَا
 ١٢٢٩- ثُمَّ الْمَفْسُورَةُ فِي بَابِ اشْتِغَالِ
 ١٢٣٠- وَسَادِسَ وَسَابِعَ قُلْ بَدَلَا
 ١٢٣١- وَالرَّابِطُ الضَّمِيرُ إِنْ كَانَ ذِكْرُ
 ١٢٣٢- وَصِفَةٍ قَدْ شُبِّهَتْ مَعْمُولُهَا
 ١٢٣٣- فِي «الْحَسَنِ الرَّجُلِ» الضَّمِيرُ قُدِّرَا
 ١٢٣٤- جَوَابَ شَرْطٍ بِابْتِدَاءِ رُفِعَا
 ١٢٣٥- ذِكْرُ أَوْ مُقَدَّرَا أَوْ نَائِبَا
 ١٢٣٦- وَالْعَامِلَانِ حَيْثُمَا تَنَازَعَا
 ١٢٣٧- إِمَّا بِعَاطِفٍ وَإِمَّا بِعَمَلٍ
 ١٢٣٨- أَوْ كَوْنِ ثَانٍ مِنْهُمَا لِلأَوَّلِ
 ١٢٣٩- أَوْ غَيْرَهَا مِنْ أَوْجِهٍ أَرْبَعَا
 ١٢٤٠- يَرْبِطُهَا الضَّمِيرُ مَذْكُورًا فَقَطْ

(ثُمَّ الَّتِي تَحْتَاجُ رَابِطًا أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا، أَحَدُهَا (جُمْلَةً بِهَا تَمَّ السَّنَدُ) أي إسناد المبتدأ إليها، يعني أن أحد تلك الأشياء الأحد عشر هي الجملة التي وقعت خبرًا للمبتدأ، نحو: «زيد قام أبوه» (وَالثَّانِ) أي الشيء الثاني مما يحتاج إلى رابط (جُمْلَةً بِهَا قَدْ وَصِفَا) بألف الإطلاق، أي الجملة التي وقعت صفة (بِمُضْمَرٍ) أي تُرْبِطُ بِضَمِيرٍ (ذِكْرٌ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ صفة لـ «مُضْمَرٍ»، أي مذكور في الكلام، نحو ﴿كَتَبْنَا نَقَرَؤُهُ﴾ [الإسراء: الآية ٩٣] (أَوْ قَدْ حُدِفَا) بألف الإطلاق أيضًا عطف على الصفة، أي أو محذوف عن الكلام، نحو قوله: «ورب قتل عازٍ» أي هو عازٍ، وقوله: (رُفِعَ) حال من ضمير «حُدِفَ»، أي حال كونه مرفوعًا، كالمثال المذكور (أَوْ نُصِبَ) أي أو منصوبًا، نحو قوله: «وما شيء حميت» أي حميته (أَوْ قَدْ خُفِضَا) بألف الإطلاق، أي أو مخفوضًا، نحو قوله ﷺ: ﴿يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ﴾ [البقرة: الآية ٤٨] أي فيه، وقوله: (وَرَبِطُ غَيْرِ الْهَاءِ مَا عَنْهُمْ مَضَى) أي لم يثبت عنهم، يقال: مضى الأمر، من باب رمى: إذا نَفَذَ، يعني أنهم قالوا: لا يجوز أن يكون الرابط المحذوف غير الهاء، كما سيأتي تحقيقه (وَجُمْلَةُ الصَّلَةِ ثَالِثًا أَتَتْ) أي أتت ثالث الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وقوله: (وَعَالِيَا غَيْرِ الضَّمِيرِ مَا تَبَتْ) يعني أن ربط الصلة بغير الضمير لم يثبت في غالب الاستعمال، وأما في غير الغالب فقد جاء في قوله [من الطويل]:
 * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ *

حيث ربطه بالاسم الظاهر، وأشار بقوله: (يَرْبِطُ مَذْكُورًا) إلى أن ما يقع صلة من الجملة يُرْبِطُ بِضَمِيرٍ مذكور، نحو قوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] (وَالْأَقْدَرَا) بألف الإطلاق، أي وإن لم يكن مذكورًا في اللفظ قُدِّرَ، نحو قوله ﷺ: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، أي تشتهيه، وقوله: (حُدِفَ لَفْظُهُ وَجَا مُسْتَتِرًا) هذا الشرط لا حاجة إليه؛ لأنه يُعْلَمُ معناه مما سبق؛ إذ معناه أن الرابط أحيانًا يكون محذوفًا، وأحيانًا يكون مستترًا، وهذا المعنى مفهوم من السابق، فتأمل. والله تعالى أعلم.

(وَرَابِعًا جُمْلَةً حَالٍ عَلِمَا) بألف الإطلاق مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، يعني أن رابع الأحد عشر الجملة الحالية، فإنها تُرْبِطُ (بِوَاوٍ) نحو قوله ﷺ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: الآية ٨] (أَوْ بِمُضْمَرٍ) بوصل الهمزة للوزن، نحو قوله ﷺ: ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: الآية ٦٠] (أَوْ) تُرْبِطُ (بِهِمَا) أي بالواو

والضمير، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَأَنْتَ سَكْرَى﴾ [النساء: الآية ٤٣] (ثم المفسرة في باب اشتغال) أي ثم الخامس من الأحد عشر الجملة المفسرة في باب الاشتغال (كـ) خالداً صرته أي فجملة «ضربته» مفسرة للعامل في «زيداً»، وهو «ضربت»، فهي مربوطة بالضمير، وقوله: (بلا سؤال) متعلق بـ «ضربته» أي من غير أن أسأله؛ لثبوت سبب الضرب بيينة، وفي نسخة: «بكل حال» (وسادس وسابع قل بدلاً) بألف التثنية مضاف إلى (بغض والاشتغال) أي السادس بدل بعض من كل، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: الآية ٧١] والسابع بدل الاشتغال، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧]، وقوله: (عند العقلاء) كمل به البيت، أي هذا كائن عند أرباب العقول الصحيحة، وهم العلماء، ومنهم علماء هذا الفن، وقوله: (والرابط الضمير إن كان دكين) بالبناء للمفعول، أشار به إلى أنه يُربط البديل بضمير مذكور في الكلام، كالمثالين المذكورين (وقد يجي مقدراً) أي وأحياناً يربط بضمير مقدّر، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] أي منهم، وقوله: (للمعتبر) متعلق بـ «يجي»، أو بـ «مقدراً».

ثم أشار إلى الثامن بقوله: (وصفة قد شُبّهت) أي الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهو مبتدأ، وقوله: (معمولها) بدل من «صفة»، وقوله: (تلازم الضمير) خبر المبتدأ، وقوله: (ذاك أصلها) يعني أن أصل الصفة المشبهة أن يُربط معمولها بالضمير، إما ملفوظاً، نحو «زيد حسن وجهه»، أو «وجهها منه»، أو مقدراً، نحو «زيد حسن وجهها»، أي منه.

ولما اختلف في نحو «زيد حسن الوجه» برفع الوجه، أشار إليه بقوله:

(في «الحسن الوجه» برفع «الوجه» (الضمير قدروا) أي قدر بعضهم الضمير رابطاً، فقال: التقدير: منه (وقيل: «أل» بدله تُعْتَبَرُ) أي إنه «أل» خَلَفَ عن الضمير، فلا حاجة لتقديره.

ثم ذكر التاسع (جواب شرط) مبتدأ (بإبتداء) متعلق بـ (رفعاً) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، والجملة صفة لـ «شرط» أي جواب اسم شرط مرفوع بالابتداء (فلان الضمير) بالرفع خبر المبتدأ، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال، وخبر المبتدأ قوله: (جاء تاسعاً) وهو على الأول حال، يعني أن التاسع مما يحتاج إلى رابط جملة اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يُربطه إلا

الضمير، سواء (دكر) في اللفظ، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ فَإِنَّ أُعْذَبُ﴾ [المائدة: الآية ١١٥] الآية (أو مقدراً) في الكلام، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِكَ الْخَبْرَ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوكٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧] الآية، أي منه (أو نائياً عنه سواء) أي كالآية المذكورة، فإن قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] قيل: «أل» نائب عن الضمير، والأصل في حجه، وقوله: (هكذا جاء غالباً) هكذا قال الناطم، وليست هذه العبارة في الأصل، ولا ما يؤدي معناها، فليُنظر. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشر بقوله: (والعاملان حيثما تنازعا) بألف التثنية، أي إذا تنازع العاملان في معمول (فالارتباط لهما حتماً) أي لزوماً (رعى) بفتح العين المهملة أصله «رعى» بكسرها، لكنه جاء على لغة من يقول: بَقِيَ يَتَقَى، وَفَتَى يَفْتَى، وهي لغة طيء، ومعنى «رعى» أي حفظ (إما بإعاطف) كما في نحو «قام وقعد أخواك» (وإما بعمل مقدّمه تالياً) أي وإما بعمل أول المتنازعين في ثانيهما، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الحج: الآية ٤]، فإن **كَانَ** و**يَقُولُ** متنازعان في **سَفِيهُنَا** [الحج: الآية ٤]، وقد عملت **كَانَ** في **يَقُولُ** حيث إنه خبرها^(١)، وقوله: (نلت الأمل) كمل به البيت، أي أدركت مطلوبك، وهو دعاء للطالب بإدراك مأموله من السعادة الدنيوية والأخروية (أو كون ثانٍ منهما) أي من المتنازعين (لأول جواب شرط) نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التأقون: الآية ٥] الآية (أو سؤال) أي أو كون الثاني جواب سؤال، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿يَسْتَغْفِرُونَكَ قُلُ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: الآية ١٧٦] الآية، وقوله: (ينجلي) صفة لـ «سؤال» (أو غيرها من أوجه ارتباط) كأن يكون العامل الثاني حالاً من العامل الأول، كما سيأتي.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله: (مؤكداتهم يذوي الأنماط) يعني أن ألفاظ التوكيد بهذا الطريق، أي في احتياجها إلى الرابط (يُربطها) بكسر وضمها، من باب ضرب، ونصر (الضمير مذكوراً فقط) نحو جاء زيد نفسه (لذلك) أي لكونها لا يربطها إلا الضمير المذكور (كان دونه من الغلط) أي كان الكلام بدون الضمير المذكور غلطاً، فلا يجوز أن تقول: «جاء القوم جميعاً»

(١) وفيه تسميح؛ لأن الخبر جملة يقول، لا يقول وحدها، فتأمل.

بالرفع توكيداً؛ لما ذكر، وإنما تقول: «جميعاً» بالنصب على الحال.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأشياء التي تحتاج إلى الرابط أحد عشر شيئاً:

[أحدها]: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثمَّ كان مردوداً قول ابن الطَّراوة في «لولا زيد لأكرمته»: إن لأكرمته هو الخبر، وقول ابن عطية في قوله **﴿لَا تَلَّانَ﴾** خبر **﴿أَلْحَقَّ﴾** الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير أن أملاً مردوداً؛ لأن «أن» تصير الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسمي كما في لعمرك لأفعلن.

[الثاني]: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو قوله: **﴿حَقَّ نَزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾** [الإسراء: الآية ٩٣]، أو مقدراً، إما مرفوعاً، كقوله [من الكامل]:

إِنْ يَفْقُثُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ
أي هو عار، أو منصوباً، كقوله [من الوافر]:

حَمَيْتَ حِمَا يَهَامَةُ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
أي حميته، أو مجروراً، نحو قوله تعالى: **﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾** [البقرة: الآية ٤٨] فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش: **﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾** [الروم: ١٧] على تقدير «فيه» مرتين، وهل تحذف الجار والمجرور معاً، أو تحذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل، كما قال [من الطويل]:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(١)

أي شهدنا فيه، ثم تحذف منصوباً قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشجري: قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي إن الجار تحذف أولاً،

(١) «النهال» صفة للرماح، الرماح النهال للدم، أي العطاش له، أو الريانة منه، فالناهل من الأضداد، يطلق على العطشان، وعلى الريان، و«النوافل» جمع نافلة، وهي العطية المتطوع بها.

ثم تحذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا «فيه»، وقال أكثر النحويين، منهم سيبويه، والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول. انتهى.

وهو مخالف لما نقل غيره، وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يُقدَّر في الآية الأولى ضمير، بل يُقدَّر أن الأصل يوماً يَوْمَ لا تجزي بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم تحذف المضاف، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة تحذف، ثم إن ادَّعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

[الثالث]: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾** [البقرة: الآية ٣] الآية، ونحو قوله: **﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾** [يس: ٣٥]، وقوله: **﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾** [الزخرف: الآية ٧١]، ونحو **﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾** [المؤمنون: الآية ٣٣]، وإما مقدراً، نحو **﴿أَيْتَهُمْ أَشَدُّ﴾** [مریم: الآية ٦٩]، ونحو **﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾**^(١)، ونحو **﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ﴾**^(٢)، ونحو **﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾** [المؤمنون: الآية ٣٣]، والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير، كقوله [من الطويل]:

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ
وهو قليل، قالوا: وتقديره: «وأنت الذي في رحمته»، وقد كان يمكنهم أن يقدروا: «في رحمتك»، كقوله [من الطويل أيضاً]:

« وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَقْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي *

وكأنهم كرهوا بناءً قليل على قليل؛ إذ الغالب أنت الذي فعل، وقولهم: فعلت قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما أنت الذي قام زيد، فقليل غير مقيس، وعلى هذا فقول الرمخشري في قوله تعالى: **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾** [الأنعام: الآية ١]: إنه يجوز كون العطف بـ **﴿ثُمَّ﴾** على الجملة الفعلية ضعيف؛ لأنه

(١) هي الآية المتقدمة لكن على قراءة من أسقط الضمير.

(٢) هي الآية المتقدمة لكن على قراءة من أسقط الضمير أيضاً.

يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به؛ لأن المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط، وأما إذا قُدِّرَ العطف على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وما بعده فلا إشكال.

[الرابع]: الجملة الواقعة حالاً، ورابطها إما الواو والضمير، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: الآية ٤٣]، أو الواو فقط، نحو قوله: ﴿لَيْنَ أَكَلَهُ الَّذِينَ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: الآية ١٤]، ونحو «جاء زيد والشمس طالعة»، أو الضمير فقط، نحو قوله تعالى: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: الآية ٦٠] الآية، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بُدَّ من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: الآية ٣٦]، وقوله: ﴿بَدَأَ فِرْقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٠١]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: الآية ٤١]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٠]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: الآية ٦٠].

وقد يخلو منهما لفظاً، فيقدر الضمير، نحو «مررت بالبئر قَفِيزٌ بدرهم»، أو الواو، كقوله - يَصِفُ غَائِصًا لَطْلُبَ اللُّؤْلُؤِ، انتصف النهار، وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ^(١) وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

أي والماء غامره.

[الخامس]: الجملة المفسرة لعامل الاسم المُشْتَعَلُ عنه، نحو «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه، أو عمراً أخاه»، إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الاسم عن الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطف بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا

(١) أي انتصف، والماء غامره، فالجملة حال من «النهار»، ولا واو فيها، وهو ظاهر، ولا ضمير يعود على صاحب الحال؛ إذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص، فاحتيج لتقدير الواو. «دسوقي» ١٤٧/٢.

هُمْ﴾ [محمد: الآية ٨] ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿تَعَسَا﴾ مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون ﴿الَّذِينَ﴾ منصوباً بمحذوف يُفَسِّرُهُ ﴿تَعَسَا﴾، كما تقول: «زيداً ضربت إياه»، وكذا لا يجوز «زيداً جدعاً له، ولا عمراً سقيلاً له»، خلافاً لجماعة، منهم أبو حيان؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر؛ لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية؛ لأنها لازمة، ولأن التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتٍ﴾ [البقرة: الآية ٢١١] الآية، إن قُدِّرَتْ ﴿مِنْ﴾ زائدة ف﴿كَمْ﴾ مبتدأ، أو مفعول لاتينا مقدراً بعده، وإن قدرتها بياناً ل﴿كَمْ﴾ كما هي بيان ل﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الرجوع حينئذ إلى ﴿كَمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١١]، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدم، مثل «أعشرين درهماً أعطيتك»، وجوز الزمخشري في ﴿كَمْ﴾ الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أن «كَمْ» الخبرية تُعَلِّقُ العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة ﴿مِنْ﴾ كما قدمنا، وإنما تزداد بعد الاستفهام بـ«هل» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، ويَرَى أنها في «رطلٌ من زيت، وخاتمٌ من حديد» زائدة لا مبينة للجنس.

[السادس، والسابع]: بدلاً البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: الآية ٧١]، وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧]، أو مقدراً نحو ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] أي منهم، ونحو قوله تعالى: ﴿قِيلَ اصْحَبِ الْأَعْدُوْدِ * النَّارِ﴾ [البروج: ٥-٤] أي فيه، وقيل: إن «أل» خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى [من الطويل]:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيْتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ^(١)

أي ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر للبدل، وهو «ثواء» بالمبدل منه، وهو «حول»، وزعم ابن سيده أنه

(١) قوله: «تقضي لبانات»: أي فراغ حاجات.

يجوز كون الهاء من «ثويته» للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء؛ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف، ولا اشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: «مررت بثلاثة زيد وعمر» القطع بتقدير «منهم»؛ لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

تنبيه:

إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

[الثامن]: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضًا إلا الضمير، إما ملفوظًا به، نحو «زيد حسن وجهه»، أو «وجهها منه»، أو مقدرًا، نحو «زيد حسن وجهها»، أي منه، واختلف في نحو «زيد حسن الوجه» بالرفع، فقيل: التقدير «منه»، وقيل: «أل» خلف عن الضمير، وقال تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَكَاِبٍ * جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْنَعَةٍ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٤٩-٥٠] ﴿جَنَّتٍ﴾ بدل، أو بيان، والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري: إنه معرفة؛ لأن «عدنا» علم على الإقامة بدليل ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ أَلَّتْ وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾ [مریم: الآية ٦١] لو صح تعينت البدلية بالاتفاق؛ إذ لا تُبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما «عدن» مصدر عدن، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و﴿مُمْنَعَةٍ﴾ [ص: الآية ٥٠] حال من ﴿جَنَّتٍ﴾؛ لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لـ ﴿حُسْنٍ﴾؛ لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت، و﴿الْأَبْوَابُ﴾ مفعول مالم يُسم فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى؛ لضعف مثل «مررت بامرأة حسنة الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها، أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتغال، خلافا للزمخشري.

[التاسع]: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضًا إلا الضمير، إما مذكورًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنَّ أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: الآية ١١٥]، أو مقدرًا، أو مثوبًا عنه،

نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فُضَّ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧]، أي منه، أو الأصل في حجه، وأما قول تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: الآية ٧٦]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: الآية ٥٦]، وقول الشاعر [من الوافر]:

فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيُّ رِجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانَا

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف، وتقديره في الآية الأولى: يحبه الله، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

[العاشر]: العاملان في باب التنازع، فلا بُدَّ من ارتباطهما، إما بعاطف كما في «قاما وقعد أخواك»، أو عمل أولهما في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، أو كون ثانيهما جوابًا للأول، إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التأفون: الآية ٥]، ونحو قوله: ﴿ءَاثُورٍ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: الآية ٩٦]، أو جوابية السؤال، نحو ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: الآية ١٧٦]، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد»، ولذلك بطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ القيس [من الطويل]:

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ *

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه، وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن «كفاني» طالب لـ «قليل»، و«أطلب» طالب للملك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: «ولم أطلب» معطوفًا على «كفاني»، وحينئذ يلزم كونه مثبتًا؛ لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّمَا أَشْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ

وإنما لم يجر أن يقدر مستأنفاً؛ لأنه لا ارتباط حيثئذ بينه وبين «كفاني»، فلا تنازع بينهما. [فإن قلت]: لِمَ لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعوته لأجابني غير متوان» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني. [قلت]: أجاز ذلك قوم، منهم ابن الحاجب في «شرح المفصل»، ووجه به قول الفارسي والكوفيين: إن البيت من التنازع، وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حيثئذ لو ثبت أنني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩]: إن فاعل ﴿تَبَيَّنَ﴾ ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من «أن» وصلتها بناءً على أن ﴿تَبَيَّنَ﴾ و﴿أَعْلَمُ﴾ قد تنازعا كما في «ضربني وضربت زيداً»؛ إذ لا ارتباط بين ﴿تَبَيَّنَ﴾ و﴿أَعْلَمُ﴾ على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه؛ لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل، كـ«ضربني وضربت زيداً»، حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة. والصواب أن مفعول «أطلب» الملك محذوفاً كما قدمنا، وأن فاعل ﴿تَبَيَّنَ﴾ ضمير مستتر إما للمصدر، أي فلما ﴿تَبَيَّنَ لَهُ﴾ كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتِ لَيْسَ جُنْدُهُ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] أو لشيء دل عليه الكلام، أي فلما تبين له الأمر، أو ما أشكل عليه، ونظيره «إذا كان غداً فأتني» أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من سلامة.

[الحادي عشر]: ألفاظ التوكيد الأول^(١) وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو «جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم»، ومن ثم كان مردوداً قول الهروي^(٢) في «الذخائر»:

(١) أي هي النفس، والعين، وكلا، وكل، وأجمع.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد النحوي الأديب من أواخر القرن الرابع، أصله من هراة، وسكن مصر.

تقول: «جاء القوم جميعاً» على الحال، و«جميع» على التوكيد، وقول بعض من عاصرناه^(١) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: الآية ٢٩]: إن ﴿جَمِيعًا﴾ [البقرة: الآية ٢٩] توكيد لـ ﴿مَا﴾، ولو كان كذا لقل: جميعه، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل، فلا يُحمل عليه التنزيل، والصواب أنه حال، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾: إن ﴿كَلَّا﴾ توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو «قمت ثلاثكم»، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ «كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو «جاءني كل القوم»، فيجوز مجيئها بدلاً بخلاف «جاءني كلهم»، فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرّجها ابن مالك على أن ﴿كَلَّا﴾ حال، وفيه ضعفان: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مررت بهم كلاً» أي جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي. وخرج بذكر «الأول» «أجمع» وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد «كل»، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: الآية ٣٠]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الأشياء التي تحتاج إلى الربط شرع يبين الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، فقال:

(١) هو الإمام بهاء الدين، قاضي القضاة، أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدي المصري الشافعي، تلميذ أبي حيان، وكان ابن عقيل تولى القضاء في محكمة باب الفتوح عن القرويني، ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة، وكان يقول عنه العبادي: شيخ الكل في الكل، ثم ولي قاضي القضاة، أي قاضي العسكر، قال السراج البلقيني: سمعت أبا حيان يقول: ما تحت أديم السماء أنحي من ابن عقيل، وُلد سنة (٦٩٧هـ) ولزم أبا حيان اثنتي عشرة سنة، وتوفي سنة (٧٦٩هـ) ودفن بقرب الإمام الشافعي رحمهم الله. «حاشية الدسوقي» ١٥٢/٢.

(الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة)

قوله: «الاسم»: أي المضاف من المضاف إليه، وقوله: «بالإضافة»: أي بسبب الإضافة.

١٢٤١. (يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ بِالْإِضَافَةِ
 ١٢٤٢. أَوَّلُهَا التَّعْرِيفُ ثُمَّ الثَّانِي
 ١٢٤٣. ثُمَّ تَخْفِيفُ وَرَفْعُ الْقُبْحِ
 ١٢٤٤. تَذَكِيرُ مَا أَتَتْ خَامِسًا وَرَدَّ
 ١٢٤٥. إِنْ كَانَ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ أَوَّلِ
 ١٢٤٦. السَّابِعِ الظَّرْفِ وَمُضَدَّرٌ يَلِي
 ١٢٤٧. وَالْعَاشِرُ الْإِعْرَابُ وَالْحَادِي عَشْرُ
 ١٢٤٨. إِنْ مُبْتَهَمٌ يُضَفُّ كَ«غَيْرٍ» «مِثْلٍ»
 ١٢٤٩. وَمَا لَـ «إِذْ» يُضَافُ مِنْ زَمَانٍ
 ١٢٥٠. وَإِنْ لِأَصْلِي الْبِنَاءِ أَضَفْتَهُ
 ١٢٥١. وَفِي كَلِمِ اللَّهِ تَعْظِيمٌ قُفِّي
 ١٢٥٢. «حُبُّ الدِّيَارِ قَدْ شَغَفَنَ قَلْبِي»

(يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ) أي من المضاف إليه (بالإضافة) أي بسببها (عَشْرَةٌ) بالنصب على المفعولية لـ «يكتسب»، هكذا قال الناظم تبعًا لأصله، وكان الأولى أن يقول أحد عشر؛ لأنه المذكور، بل سيزيد الناظم عليه في آخره ثلاثة، فيكون المجموع أربعة عشر، فتنبه.

وقوله: (أَتَتْ بِلاَ مَخَافَةٍ) صفة لـ «عشرة» أي أتت تلك العشرة في أقوال النحاة، بلا خوف لذكره؛ لكونها مستعملة في كلام العرب (أَوَّلُهَا) أي أول تلك العشرة (التَّعْرِيفُ) أي تعريف المضاف بالمضاف إليه، إذا كان معرفة، نحو «غلام زيد»، فقد اكتسب «غلام» كونه معرفة

بإضافته إلى علم، وهو «زيد» (ثُمَّ الثَّانِي) أي من العشرة (تَخْصِيصُهُ) أي تخصيص المضاف بالمضاف إليه إذا كان نكرة، نحو «غلام رجل»، فقد تخصص «غلام» بالإضافة بعد أن كان شاملًا لغلام الرجل والمرأة، وقوله: (أَتَى بِلاَ نُكْرَانٍ) أي جاء هذا المعنى بلا إنكار أحد له (تُمَّتْ) بالضم هي العاطفة، دخلت عليها التاء لتأنيث اللفظ، أي ثم الأمر الثالث مما يكتسبه المضاف بالإضافة (تَخْفِيفٌ) أي تخفيف لفظ المضاف، بحذف التنوين، كـ «ضارب زيد»، والنون كـ «ضاربا عمرو»، و«ضاربو بكر»، إذ الأصل أن يعمل الوصف النصب فيه، ولكن أضيف تخفيفًا؛ إذ لا تنوين معه، ولا نون (وَرَفْعُ الْقُبْحِ) أي الأمر الرابع رفع قبح الكلام، نحو «مررت بالرجل الحسن الوجه»، فإن الوجه لو رفع لقبح الكلام؛ لخلو الصفة عن ضمير الموصوف لفظًا (أَوِ التَّجَوُّزِ) بالجر عطفاً على «القبح»، أي أو رفع التجوُّز (ب) سبب (رَفْعِ الْقُبْحِ) أي لو نصب الوجه؛ إجراء للوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي، فإذا جُرَّ بالإضافة، فقد زال التجوُّز المذكور.

(تَذَكِيرُ مَا أَتَتْ خَامِسًا وَرَدَّ) يعني أن الأمر الخامس مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه تأنيث المذكور، نحو «قُطِعَتْ بعض أصابعه» (وَعَكْسُهُ السَّادِسُ حِينَمَا يُعَدُّ) يعني أن سادس الأمور تذكير المؤنث، نحو «إنارة العقل مكشوف بطويع الهوى...» البيت.

وقوله: (إِنْ كَانَ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ أَوَّلِ) أي إن شرط اكتسابه التأنيث والتذكير المذكورين أن يُسْتَعْنَى بالاسم الثاني عن الأول، وذلك (بِكَوْنِهِ لِلْحَذْفِ ذَا تَأْهِلٍ) أي أهلاً لجواز حذفه، والاستغناء بالثاني عنه، كالمثالين، فإنه لو قيل: «قُطِعَتْ أصابعه»، أو قيل: «العقل مكشوف»، لكان الكلام صحيحًا، ولا يجوز أن تقول: «أمة زيد جاء»، ولا «غلام هند ذهبت»؛ لأن الثاني لا يُغْنِي عن الأول؛ لأنه لو حذف لم يُعلم إسناده للأمة، بل لزيد، وهند، بخلاف «قُطِعَتْ بعض أصابعه»؛ لأنه لو قلت: «أصابعه» لعلم قطع البعض في الجملة على سبيل التجوُّز. والله تعالى أعلم.

(السَّابِعُ الظَّرْفُ) أي سابع الأمور اكتسابه الظرفية، نحو قوله ﷺ: «تَوَقَّ أَكْلَهَا كُلَّ حِينَ» [إبراهيم: الآية ٢٥] الآية، فقد اكتسب «كل» الظرفية من «حين»، فأعرب إعرابه (وَمُضَدَّرٌ يَلِي) يعني أن الثامن مما اكتسبه المصدرية، نحو قوله ﷺ: «أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ» [الشعراء: ٢٢٧]،

فـ ﴿أَيَّ﴾ اكتسب من «منقلب» كونه مفعولاً مطلقاً منصوباً بـ ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] (وَجُوبٌ تَصْدِيرٌ بِهَا قَدْ يَنْجَلِي) يعني أن التاسع مما اكتسبه وجوب تصديره في الكلام، نحو «غلام من عندك؟» فالمبتدأ هنا واجب التقديم؛ لاكتسابه معنى الاستفهام من «من» (وَالْعَاشِرُ الإِغْرَابُ) أي الأمر العاشر مما يكتسبه أيضاً كونه معرباً، نحو «هذه خمسة عشر زيدا»، عند من أعربه (وَالْحَادِي عَشَرَ بِنَاؤُهُمْ) أي الأمر الحادي عشر اكتسابه البناء من المضاف إليه، وقوله: (ثَلَاثَةٌ قَدْ انْحَصَرُ) أي انحصر البناء المكتسب في ثلاثة أبواب، أحدها: ما أشار إليه بقوله: (إِنْ مُبْهَمٌ يُصَفُّ) يعني أنه إذا أضيف اسم مبهم، أي وغير زمان كما يؤخذ مما يأتي (كـ «غَيْرِ») و(«مِثْلِ»، «دُونِ»، «هَكَذَا») عطف على ما قبله بعاطف مقدّر، أي وهكذا غيرها من الأسماء المبهمة، وقوله: (يَغْيِرُ فَضْلُ) أي بغير قطع عن الإضافة، وأشار إلى الثاني بقوله: (وَمَا) موصولة مبتدأ، أي الاسم الذي (لـ «إِذْ») يسكون الذال المعجمة، متعلق بـ (يُضَافُ، مِنْ زَمَانٍ) بيان لـ «ما»، وقوله: (أُبْهَمُ) بالبناء للمفعول صفة لـ «زمان»، وقوله: (قَدْ ظَهَرَ هَذَا الثَّانِي) خبر المبتدأ بتقدير رابط، أي قد ظهر به النوع الثاني، وذلك كيوم، وليلة، وحين، ووقت، وساعة، ونحوها، كيومئذ، وحينئذ، وليلئذ، وساعتئذ، ونحوها، ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَإِنْ لأَصْلِيّ الْبِنَا) بالقصر للوزن، أي للمبني الأصلي بناؤه (أَصْفَتْهُ) الضمير للزمان المبهم، أي أضفت الزمان المبهم لما بُني بناء أصلياً، كقوله: «على حين عاتبتُ المُنِيبَ...» البيت، وهكذا اقتصر في النظم على كون البناء أصلياً، وذكر في الأصل أيضاً البناء العارض، فكان عليه أن يزيده، فلو قال بدل هذا الشرط: «وَإِنْ إِلَى الْمُبْنِيِّ قَدْ أَصْفَتْهُ... إلخ» لكان أولى، ومثال العارض قوله: «عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيئُ كُلَّ حَلِيمٍ» (فَتَالَتْ الْأَقْسَامُ) منصوب على الاشتغال، أو مرفوع على الابتداء، خبره قوله: (قَدْ أَصْبَتْهُ) والجملة جواب «إن».

ثم زاد رحمه الله على الأصل مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه ثلاثة أشياء، وهي التعظيم، والتحقير، والجمع، فقال:

(وَفِي كَلِمِ اللَّهِ تَعْظِيمٌ قُفِّي) يعني أن المضاف يكتسب التعظيم من المضاف إليه، في نحو «كليم الله»، و«بيت الله»، و«ناقة الله» (يَبْتُ الْعَنَاكِ بِتَحْقِيرٍ يَفِي) يعني أن قوله «لَبَيْتُ»

الْعَنْكَبُوتُ» [العنكبوت: الآية ٤١] مثال للتحقير («حُبُّ الدِّيَارِ قَدْ شَغَفَنَ قَلْبِي») أي قول الشاعر: «وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي» (فَكَسْبُهُ الْجَمْعُ بِهَذَا يُنْبِي) أصله «ينبىء»، فقلبت همزته ياء؛ للتحفيف، قاله الناظم، أي يخبر باكتساب المضاف من المضاف إليه معنى الجمع، ولذا قال: «شغفن» بنون النسوة؛ لاكتساب «حُب» الجمع من «الديار».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي يكتسبها الاسم المضاف من المضاف بالإضافة هي أربعة عشر أمراً:

[أحدها]: التعريف، نحو «غلام زيد».

[الثاني]: التخصيص، نحو «غلام امرأة»، والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام رجل» أخص من «غلام»، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

[الثالث]: التحفيف، كـ «ضارب زيد، وضارباً عمرو، وضاربو بكر»، إذا أردت الحال، أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضارباً زيد»، و«الضاربو زيد»، ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقوله تعالى: «هَذَا بَلِغُ الْكَفَى» [المائدة: الآية ٩٥]، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: «ثَانِي عَطْفِهِ» [الحج: الآية ٩]، وقول أبي كبير [من الكامل]:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِئًا شُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوجَلِ^(١)

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقول جرير [من البسيط]:

يَا رَبِّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا

ولا تدخل «رب» على المعارف، وفي «التحفة» أن ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً»، فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب»، وهذا سهو، فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيداً» بالنصب، وليس أصله «ضارباً» فقط،

(١) قوله: «فأتت به»: أي فولدته، و«حوش الفؤاد» أي حديد الفؤاد، و«مبطئاً» أي خميص البطن، و«شُهُدًا» أي يقظاً لا ينام، و«السهد»: القليل النوم، و«الهُوجَلُ»: الأحمق.

فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة، فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال، وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: الآية ٤]، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إما الماضي، كقولك: «هو مالك عبده أمس»، أي مالك الأمور يوم الدين، على حد: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: الآية ٤٤]، ولهذا قرأ أبو حنيفة: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، وأما الزمان المستمر، كقولك: «هو مالك العبيد»، فإنه بمنزلة قولك: «مولى العبيد». انتهى ملخصا.

وهو حسن إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، فقال: قرئ بجر الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهما بإضمار جعل، أو عطفاً على محل الليل؛ لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي، فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، ومثله ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: الآية ٩٥]، و﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٦]، كما تقول: «زيد قادر عالم»، ولا تقصد زماناً دون زمان. انتهى.

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة، كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك. [الرابع]: إزالة القبح أو التجوز، كـ «مررت بالرجل الحسن الوجه»، فإن «الوجه» إن رفع قبح الكلام؛ لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجزئ المتعدي.

[الخامس]: تذكير المؤنث، كقوله [من البسيط]:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْشُوفٌ بِطُوعِ هَوَى وَغُفْلِ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٥٦]، ويبيده قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: الآية ١٧]، فذكر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في ﴿قَرِيبٌ﴾ إذا لم يرد قرب النسب؛ قصدًا للفرق، وأما قول الجوهري: إن التذكير؛ لكون التأنيت مجازياً، فوهم؛ لوجوب التأنيت في نحو «الشمس

طالعة»، و«الموعظة نافعة»، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضميرين. [السادس]: تأنيت المذكر، كقولهم: «قُطِعَتْ بعض أصابعه»، وقرئ: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿فَلَمْ عَشِّرْ أَمْثَالَهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٦٠]، وقوله: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي من الشفا، ويحتمل أن الضمير للنار، وفيه بُعد؛ لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنقذوا منها، وأن الأصل فله عشر حسنات، أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال [من الرجز]:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَعْضِي
وقال [من الوافر]:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِّنْ سَكَنِ الدِّيَارِ
وأُشْدَ سَيَّوِيهِ [من الطويل]:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ
وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله [من الطويل]:

تَجَنَّبَ صَدِيقًا مِّثْلَ مَا وَاحَذَرَ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ غُرْبٍ وَأَعْجَمٍ
فَإِنَّ صَدِيقَ الشَّوْءِ يُزْرِى وَشَاهِدِي كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ
ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبـ «عمرو» الكناية عن الرجل المرید^(١) أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز «أمة زيد جاء»، ولا «غلام هند ذهب»، ومن ثم رد ابن مالك في «التوضيح» قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية: ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيت الفعل؛ إنه من باب «قُطِعَتْ بعض أصابعه»؛ لأن المضاف لو سَقَطَ هنا لقل نفساً لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره، نحو قولك:

(١) وفي نسخة: «المرید».

«زيدًا ظلم» تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

[السابع]: الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿تَوَفِّيْ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٥]، وقوله [من الرجز]:

* أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضُ الْأَحْيَانِ *

وقال المتنبي [من الخفيف]:

أَيُّ يَوْمٍ سَرَزْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَسْؤُنِي ثَلَاثَةً بِضُودٍ
و«أي» في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: إن سررتني انعكس المعنى، لا يقال: يدل على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استؤنفت، ولم تربط بالأولى فسد المعنى؛ لأننا نقول الربط حاصل بتقديرها صفة لـ «وصال»، والرباط محذوف، أي لم ترعني بعده، ثم حذفنا دفعة، أو على التدرج، أو حالًا من تاء المخاطب، والرباط فاعلها، وهي حال مقدرة، أو معطوفة بفاء محذوفة، فلا موضع لها، أي ما سررتني غير مُقَدَّر أنك تروعني، ومن رَوَى «ثلاثة» بالرفع فالحالية ممتنعة؛ لعدم الرباط.

[الثامن]: المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧]، فـ «أَيَّ» مفعول مطلق ناصبه ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧]، و«يَعْلَمُ» مُعْلَقَةٌ عن العمل بالاستفهام، وقال [من الطويل]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ ذَيْنِ تَدَايَنْتُ وَأَيَّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

«أي» الأولى واجبة النصب بما بعدها، كما في الآية، إلا أنها هنا مفعول به، كقولك: «تداينت مالا» لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تُضَفْ لمصدر، والثانية واجبة الرفع بالابتداء، مثلها في قوله ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْيَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: الآية ١٢]، وقوله: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: الآية ٧١].

[التاسع]: وجوب التصدر، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو «غلام من عندك؟»، والخبر في نحو «صبيحة أي يوم سفرتك؟»، والمفعول في نحو «غلام أيهم أكرمتم؟»، و«من» ومجرورها في نحو «من غلام أيهم أنت أفضل؟»، ووجب الرفع في نحو «علمت أبو من زيد؟»، وإلى هذا يشير

قول بعض الفضلاء [من الطويل]:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ غُلَاكَ وَتُحَقَّرَا
فَرَفَعَ أَبُو مَنْ ثُمَّ خَفَضَ مُزْمَلٍ يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغَرِّبًا وَمُحَذَّرَا
والإشارة بقوله: «ثم خفض مُزْمَلٍ» إلى قول امرئ القيس [من الطويل]:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَائِينَ وَبِلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(١)
وذلك أن «مُزْمَلًا» صفة لـ «كبير»، فكان حقه الرفع، ولكنه خُفِضَ لمجاورته للمخفوض.
[والعاشر]: الإعراب، نحو «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه، والأكثر البناء.
[والحادي عشر]: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

(أحدها): أن يكون المضاف مبهمًا كـ «غير»، و«مثل»، و«دون»، وقد استدل على ذلك بأمور: منها: قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سج: الآية ٥٤]، وقوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الحج: الآية ١١]، قاله الأخفش، وخولف، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي وحيل هو أي الحول، كما في قوله [من الطويل]:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَذَرِبُ^(٢)
أي ويُعتلَل هو، أي الاعتلال، قال ابن هشام: ولا بد عندي من تقدير «عليك» مدلولًا عليها

(١) قوله: «أبَانَا» اسم جبل، وقوله: «عرائين» جمع عرين: معظم الأنف، أو كله، شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه، واستعاره له، وقوله: «وبله» أي مطره، أي كأن هذا الجبل ملفوف في بجاد، أي كساء مخطط حال نزول المطر عليه، أي كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير أناس ملفوف في بجاد، أي كساء. «دسوقي» ١٥٧/٢.

(٢) قوله: «متى يُبْخَلُ عليك» أي بالوصل، وقوله: «ويُعتَلَل» أي يُعتذر لك من تركه، وقوله: «يسؤك»: أي يحزنك، وقوله: «تذرب» بفتح الراء، من ذرب، والمراد به يحتد لسانك، أي متى يُبْخَلُ عليك بالوصل، ويُعتذر لك في تركه تُصِيرُ حزينًا، وحيث تخضع وتذل، وإن كُشِفَ غرامك بالوصل صار لسانك حادًا طلقًا كثير الكلام. اهـ دسوقي ١٥٠/٣.

بالمذكورة، وتكون حالاً من المضمر؛ ليتقيد بها، فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي ومنا قوم دون ذلك، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ، ومنا أقام»، أي منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] فيمن فتح «بيناً» قاله الأخفش، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل: «بين» ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطع، أو إلى الوصل؛ لأن ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] يدل على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿مَا كُنْتُمْ تَرْغُمُونَ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] على أن الفعلين تنازعا، ويؤيد التأويل^(١) قوله [من الطويل]:

أَهْمُ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَشْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَبِيرِ وَالنَّزْوَانِ^(٢)
بفتح «بين» مع إضافته لمعرب.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنطِفُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٣] فيمن فتح مثلاً، وقراءة بعض السلف: ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَّا أَصَابَ﴾ [هود: الآية ٨٩] بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ *

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل»؛ لمخالفتها للمبهمات، فإنها تثني وتجمع، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَّمٌ أَمَثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٣٨]، وقول الشاعر [من البسيط]:

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

وزعم أن «حقاً» اسم فاعل من حَقَّ يَحِقُّ، وأصله حاقٌّ، فقصر كما قيل: بَرٌّ وَسَرٌّ وَنَمٌّ، ففيه ضمير مستتر، و﴿مِثْلُ﴾ حال منه، وأن فاعل ﴿يُصِيبُكُمْ﴾ ضميره تعالى؛ لتقدمه في قوله: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: الآية ٨٨] الآية، و﴿مِثْلُ﴾ مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة

(١) أي كون «بين» ظرفاً، والفاعل ضمير يعود إلى المصدر، أو إلى الوصل إلخ.

(٢) قوله: «بين العير» أي الحمار، و«النزوان» أي النط على الأنثى والثوب عليها.

مشهورة^(١).

ومنها قوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْتَنِعِ الشُّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ
ف«غير» فاعل ل«يمنع»، وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم: «غيران وأغبار» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُنَّ، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غلامي» ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك وغلامه»، ولا قائل بذلك.

[الباب الثاني]: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذ» نحو قوله ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾ [هود: الآية ٦٦] الآية، وقوله: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ﴾ [المعارج: الآية ١١] يقرآن بجر ﴿يَوْمٍ﴾ وفتح.

[الثالث]: أن يكون زماناً مبهماً، والمضاف إليه فعلٌ مبني بناءً أصلياً كان البناء، كقوله [من الطويل]:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلْمَأَّ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
أو بناءً عارضاً، كقوله [من الطويل أيضاً]:

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا عَلَى حِينٍ يَشْتَظِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ
رُوي بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً، أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بفتح «يوم» وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الأنبياء: الآية ١٩] بالفتح، وقال [من الطويل]:

(١) أحدهما أن نصب «مثل» على الحال، والخبر محذوف، أي موجود، أو أنه أعمل «ما» مع عدم الترتيب شذوذاً، أو أن نصب «مثل» غلط؛ لأن الفرزدق لم يعرف شرط إعمال «ما» الحجازية عند الحجازيين؛ لكونه تميمياً. «دسوقي» ١٥٨/٢.

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيْجُنِي نَسِيْمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ
فـ«حين» مبني على الفتح في محل رفع، وهو مضاف لجملة «أسلو».

وقال آخر [من الطويل أيضًا]:

أَلَمْ تَعْلَمِي - يَا عَمْرُكَ اللَّهُ - أَنِّي كَرِيْمٌ عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلُ^(١)
وَأَنِّي لَا أُخْزَى إِذَا قِيلَ مُلِقٌ سَخِيٌّ وَأُخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلُ
رُويَا بالفتح.

ويُحْكِي أَنْ ابْنَ الْأَخْضَرِ^(٢) سُئِلَ بِحَضْرَةِ ابْنِ الْأَبْرَشِ^(٣) عَنْ وَجْهِ النَّصَبِ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ [من

الطويل]:

أَتَانِي أَبَيْتُ اللَّعْنِ - أَنَّكَ لَمُنِّي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ^(٤)
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتَ سَوْفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ
فقال:

إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبُ خِيَارِهِمْ وَلَا تَصْحَبِ الْأَزْدَى فَتَزْدَى مَعَ الرَّدِيِّ
فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه
البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحلّه الرفع بدلًا من «أنك لمتني»، وقد روي بالرفع.
قال ابن هشام: وهذا الجواب عندي غير جيّد؛ لعدم إبهام المضاف، ولو صح لصح البناء في
نحو «غلامك وفرسه»، ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في «مثل» مع
إبهامها؛ لكونها تشني وتجمع، فما ظنك بهذا، وإنما هو منصوب على إسقاط البناء، أو بإضمار
«أعني»، أو على المصدرية.

(١) أي فـ«حين» مبنية على الفتح مع أن المضاف إليه جملة اسمية.

(٢) هو علي بن عبد الرحمن الإشبيلي، عالم بالعربية والأدب، له شرح الحماسة، وديوان أبي تمام، توفي
سنة (٥١٤هـ).

(٣) هو خلف بن يوسف الشنتريني، أديب نحوي، تمكن، له حظ من الحديث والفقه، توفي سنة (٥٣٢هـ).

(٤) استكك المسامع: ضمها وضيقها.

وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أن قد قلت»، فإنه
في التقدير مقالة قولك، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، وجوابه أن الأصل «مقالة»، فحذف التنوين
للضرورة، لا للإضافة، و«أن» وصلتها بدل من «مقالة»، أو من «أنك لمتني»، أو خبر لمحذوف، وقد
يكون الشاعر إنما قاله: «مقالةً ان» بإثبات التنوين، ونقل حركة الهمزة فأنشده الناس بتحقيقها،
فاضطروا إلى حذف التنوين، ويروى «ملامة»، وهو مصدر لـ«لمتني» المذكورة، أو لأخرى
محذوفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، شرع يبين الأمور التي لا
يكون الفعل معها إلا قاصرًا، فقال:

(الْأُمُورُ الَّتِي لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهَا إِلَّا قَاصِرًا)

أي لازما، لا يتعدى أثره إلى مفعول به.

- ١٢٥٣- (عَشْرُونَ أَمْرًا فِعْلُهُمْ بِهَا قَصِرَ
١٢٥٤- وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ فِعْلٌ قَدْ أَتَى
١٢٥٥- كَذَلِكَ ثُمَّ «قَوِي الرَّجُلُ» جَا
١٢٥٦- وَالْخَامِسُ أَفْعَلُ كـ«أَقْشَعَرَا»
١٢٥٧- وَالسَّابِعُ «أَقْعَنْسَسَ» بِالزِّيَادَةِ
١٢٥٨- وَالثَّامِنُ أَفْعَلَلْ مِثْلُ أَخْرَجَمَا
١٢٥٩- وَالْعَاشِرُ اسْتَفْعَلَ فِي التَّحْوِيلِ
١٢٦٠- وَالْحَادِي الْعَشَرَ كَوْنُهُ عَلَى
١٢٦١- وَالثَّانِي الْعَشَرَ حَيْثُ طَاوَعَا
١٢٦٢- ثُمَّ الرَّبَاعِي كَانَ ثَالِثَ عَشَرَ
- فَعْلٌ لَوْ مُحَوَّلًا كَمَا شَهَرَ
مِنْهُ أَسْمُ فَاعِلٍ فَعِيلًا مُثَبَّتًا
وَرَابِعٌ أَفْعَلٌ صَارَ ذَا الْحِجَا
وَالسَّادِسُ «أَكْوَهَدَّ» مُقْشَعِرًا
زِيدَتْ لَدَيْهِ اللَّامُ فِي الْإِفَادَةِ
وَالدَّيْكَ إِخْرَنْبَى بِتَسَايَعِ سَمَا
كَاسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ الَّذِي فِي السُّبُلِ
إِنْطَلَقَ الْمَلَأُ وَالسَّرُّ أَنْجَلَى
فِعْلًا تَعَدَّى وَاحِدًا كَأَنْتَفَعَا
إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا كَأَقْشَعَرَ

١٢٦٣- وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ أَنْ يُضْمَنَّا مُرَادَ فِعْلٍ قَاصِرٍ كَأَصْلِهِ لَنَا
 ١٢٦٤- وَمَا سَجِيَّةٌ أَفَادَ كَلْوُمُ أَوْ عَرَضًا كَفَرِحَتْ هُنَا تَوْمُ
 ١٢٦٥- أَوْ النُّظَافَةَ كَمِثْلِ طَهْرًا أَوْ دَنَسًا كَنَجَسَتْ وَقَذِرًا
 ١٢٦٦- أَوْ لَوْنَهُمْ كَأَحْمَرٍ وَأَحْمَارَ كَذَا أَوْ حَلِيَّةً كَدَعَجَتْ جَا نَافِذًا
 ١٢٦٧- فِتْلِكَ سِتَّةٌ مَعَ الَّتِي مَضَتْ تَكُونُ عِشْرِينَ فَحَقَّقْ مَا ثَبَتَ
 ١٢٦٨- تَعَهَّدَ الصَّنِيعَةَ جَا مُعَدَّى وَخَلَّفَ فِي تَعَاهَدَتْ تَمَدَّى
 (عَشْرُونَ أَمْرًا فِعْلُهُمْ بِهَا) أَي بِسَبَبِهَا، فَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، أَوْ بِمَعْنَى «مَعَ» (قُصِرَ) بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي حَكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَاصِرٌ، أَي لَازِمٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، أَحَدُهَا: (فَعْلٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، كَطَرَفٌ وَشَرَفٌ (لَوْ مُحَوَّلًا) أَي وَلَوْ كَانَ فِعْلٌ مُحَوَّلًا مِنْ غَيْرِهِ، كَتَحْوِيلِ «ضَرْبٍ» إِلَى فِعْلٍ بِالضَّمِّ لِقَصْدِ الْبَالِغَةِ، فَقِيلَ: ضَرْبُ الرَّجُلِ، أَي صَارَ الضَّرْبُ كَأَنَّهُ سَجِيَّةٌ لَهُ، فَإِنَّهُ لَازِمٌ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: (كَمَا شُهِرَ) بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي كَمَا اشْتَهَرَ هَذَا الْحُكْمُ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْفَرَسِ.

(وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِعْلٌ) أَي فِعْلٌ مَاضٍ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ، أَوْ كَسَرِهَا (قَدْ أَتَى مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ فَعِيلًا) أَي عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ فَقَطْ، فَلَا يَرُدُّ نَحْوَ عِلْمٍ، فَإِنْ وَصَفَهُ وَإِنْ جَاءَ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، نَحْوَ عَلِيمٍ، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ أَيْضًا عَلَى عَالِمٍ، فَهُوَ مُتَعَدٍّ، وَقَوْلُهُ: (مُثَبَّتًا) صِفَةً لِدَفْعِيَلًا، وَذَلِكَ (كَ«ذَلَّ») مِثَالٌ لِمَفْتُوحِ الْعَيْنِ، وَمُضَارَعَةٍ يَذِلُّ بِكَسَرِهَا، وَاسْمُ فَاعِلِهِ «ذَلِيلٌ» (ثُمَّ «قَوِي الرَّجُلُ» جَا) مِثَالٌ لِمَكْسُورِهَا، وَمُضَارَعَةٍ يَقْوَى بِفَتْحِهَا، وَاسْمُ فَاعِلِهِ «قَوِيٌّ» (وَرَابِعٌ أَفْعَلُ صَارَ ذَا الْحِجَا) يَعْنِي أَنَّ الرَّابِعَ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، بِمَعْنَى صَارَ ذَا كَذَا، نَحْوَ «أَغَذَّ الْبَعِيرَ»، أَي صَارَ ذَاغِدَةً، وَ«أَحْصَدَ الرِّزْعَ»، أَي صَارَ ذَا حِصَادٍ.

تنبيه:

قوله: «صار ذا الحجا» معناه صار ذا عقل وفطنة، وهو غير مناسب هنا؛ لأن المراد أن وزن «أفعل» بمعنى صار ذا كذا، فلو قال بدل البيت:

كَذَلَّ ثُمَّ قَوِي الرَّجُلُ ذَا وَرَابِعٌ أَفْعَلُ صَارَ ذَا كَذَا

الهم إلا أن يريد أنه يقال: أحجى بمعنى صار ذا حجا، فيكون مثالاً للموزون بـ«أفعل»، مع أن فيه ركاقة، والله تعالى أعلم.

(وَالْحَامِيسُ أَفْعَلٌ كـ«اقشعروا») بِالْفِ التَّثْنِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلإِطْلَاقِ، وَمَعْنَى «اقشعروا»: ارتعد، يقال: اقشعر جلدُه: إذا أصابته قُشْعَرِيرَةٌ، أَي رَغْدَةٌ. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ» (وَالسَّادِسُ «اكَوْهَدُ») أَي ارْتَعَدَ، وَقَوْلُهُ: (مُقَشَّعِرًا) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: الآية ٦٠]، وَفِي نَسْخَةِ «مُسْتَمِرًّا»، فَيَكُونُ حَالًا مُؤَسَّسَةً (وَالسَّابِعُ «اقْعَنَسَسَ») أَي تَأَخَّرَ، وَرَجَعَ إِلَى خَلْفٍ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»، وَفِي «شَرْحِ الشَّافِيَّةِ»: اقْعَنَسَسَ: أَي تَأَخَّرَ، وَرَجَعَ إِلَى خَلْفٍ مِنَ الْعَقَسِ بِفَتْحَتَيْنِ، وَهُوَ خُرُوجُ الصَّدْرِ، وَدُخُولُ الظَّهْرِ، ضِدُّ الْحَدَبِ^(١)، وَقَوْلُهُ: (بِالزِّيَادَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مُقَدَّرَةٍ، أَي حَالٍ كَوْنِهِ كَائِنًا مَعَ زِيَادَةٍ (زِيدَتْ لَدَيْهِ اللَّامُ فِي الْإِفَادَةِ) أَي زِيدَتْ فِيهِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ؛ لِلإِلْحَاقِ بِـ«اِحْرَنْجَمَ» (وَالثَّامِنُ أَفْعَلٌ مِثْلُ اِحْرَنْجَمًا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، أَوْ التَّثْنِيَّةِ، وَمَعْنَى «اِحْرَنْجَمَ»: اجْتَمَعَ، يُقَالُ: اِحْرَنْجَمَتِ الْإِبِلُ: إِذَا اجْتَمَعَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَازْدَحَمُوا. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ» (وَالدَّيْكَ اِحْرَنْجَمَ) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ لِلْوِزْنِ (بِقَاسِ سَمَاءٍ) أَي ارْتَفَعَ، يَعْنِي أَنَّ التَّاسِعَ هُوَ أَفْعَلٌ، كَاِحْرَنْبَى الدَّيْكَ: إِذَا انْتَفَشَ شَعْرُ رَقَبَتِهِ عَنِ الْعِرَاكِ (وَالْعَاشِرُ اسْتَفْعَلَ فِي التَّحْوِيلِ) أَي تَحْوِيلُ صُورَةِ الشَّيْءِ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى (كَاسْتَحْجَرَ الطِّينَ) أَي تَحْوِيلُ مِنْ صُورَةِ الطِّينِيَّةِ، إِلَى صُورَةِ الْحَجَرِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: (الَّذِي فِي السُّبُلِ) جَمْعُ سَبِيلٍ، صِفَةٌ لِدَفْعِيَلٍ (وَالْحَادِي الْعَشَرَ كَوْنُهُ عَلَى) وَزْنِ (إِنْطَلَقَ الْمَلَأُ) أَي ذَهَبَ أَشْرَافُ الْقَوْمِ (وَالسَّرُّ اِنْجَلَى) أَي انْكَشَفَ، يَعْنِي أَنَّ الْحَادِي عَشَرَ كَوْنُهُ عَلَى وَزْنِ «انْفَعَلَ» كَالْمِثَالَيْنِ (وَالثَّانِي الْعَشَرَ حَيْثُ طَاوَعَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، وَالضَّمِيرُ لِلْفِعْلِ (فَعْلًا تَعَدَّى وَاحِدًا) أَي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ (كَانْتَفَعَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّثْنِيَّةِ، يَعْنِي أَنَّ الثَّانِي عَشَرَ مِمَّا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَاصِرًا أَنْ يَقَعَ مَطَاوَعًا لِفِعْلٍ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ، نَحْوَ «نَفَعْتُ زَيْدًا، فَانْتَفَعَ» (ثُمَّ الرَّبَاعِي) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ لِلْوِزْنِ (كَانَ ثَالِثَ عَشَرَ) يَعْنِي الْفِعْلُ الرَّبَاعِي يَكُونُ قَاصِرًا (إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا) أَي سِوَاءِ كَانَتِ الزِّيَادَةُ حَرْفًا وَاحِدًا (كَ«تَدَحْرَجَ»، أَوْ حَرْفَيْنِ، كَاِحْرَنْجَمَ، وَاطْمَأَنَّ، وَاقْشَعَرَ) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ لِلْوِزْنِ (وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ

(١) راجع شرح الجار بردي على الشافية مع حاشية ابن جماعة ص ٣٩.

أَنْ يُضْمَنَّا) بألف الإطلاق، والضمير للفعل (مُرَاد) أي معنى (فَعْلٍ قَاصِرٍ) أي لازم (كَاضِلِخَ لَنَا) بوصل الهمزة للوزن، فإن همزته قطع؛ لكونه رباعيًا، وهو فعلٌ متعدّدٌ، لكنه ضُمِّنَ معنى فعل قاصر، وهو بارك، ففُعْدِي باللام (وَمَا) موصولة واقعة على فعل، مبتدأ خبره محذوف، أي كذلك (سَجِيَّةً) أي أوصافًا باطنة لازمة، وهو منصوب بـ(أَفَادَ) وذلك (كَلَوْثُ) بضم العين، أي صار لقيمًا، وهو ضدّ كَرَمٍ (أَوْ عَرَضًا) أي صفة غير لازمة (كَفَرِحَتْ) فإن الفرح صفة غير لازمة، وقوله: (هُنَا) أي في هذا الباب، متعلّق بـ(تَوَرَّمُ) مبنياً للفاعل، أي تقصّدُ هذا حتى تحفظه (أَوْ النَّظَافَةَ) أي أو أفادت النظافة (كَمِثْلِ طَهْرًا) بألف الإطلاق، أو التشية، و«طَهْر» من بابي كَرَمٍ، ونصر (أَوْ دَنَسًا) أي أفاد دنسًا، وهو ضدّ النظافة (كَتَجَسَتْ) من بابي كَرَمٍ وسَمِعَ (وَقَذِيرًا) بألف الإطلاق، أو التشية، وهو كفرح، ونصر، وكَرَمٍ (أَوْ لَوْنَهُمْ) بالنصب عطفاً على «سَجِيَّةً» (كَأَحْمَرٍ وَآخَمَارٍ كَذَا) بتخفيف الراء للوزن (أَوْ حَلِيَّةً) بالنصب كسابقه، أي أو أفاد حلية، بكسر فسكون، وهي الصفات الظاهرة اللازمة (كَدَعَجَتْ) بكسر العين يقال: دَعَجَتِ العَيْنُ دَعَجًا، من باب تعب، وهو سَعَةٌ، مع سَوَادٍ، وقيل: شِدَّةٌ سَوَادُهَا مع شِدَّةٍ بياضها، وقوله: (جَا نَافِذَاً) أي ورد هذا المذكور ثابتاً عن أهل الفن (فَتِلْكَ) المذكورة من قوله: «وما سَجِيَّةٌ أفاد» (سِتَّةٌ مَعَ الَّتِي مَضَتْ) من أول الباب إلى هنا (تَكُونُ عِشْرِينَ، فَحَقِّقْ) أمر من التحقيق، يقال: حَقَّقْهُ تَحْقِيقًا: إذا صدّقه، قاله في «القاموس»، فيكون قوله: (فَأَثَبْتُ) مفعوله، أي صدّق الذي ثبت عند علماء هذا الفن (تَعَهَّدَ الضَّيْعَةَ جَا مُعَدِّي) يعني أن قولهم: «فلان يتعهّد ضيعته» أي يَتَفَقَّدُهَا جاء فعلاً متعدّياً (وَالْخُلْفُ فِي تَعَاهَدَتْ تَمَدَّى) أي استمرّ، وثبت، يعني أنهم اختلفوا هل «تعاهد» يُستعمل متعدّياً أم لا؟، وسيأتي تمام البحث فيه قريباً. وفي نسخة: «تَصَدَّى» بدل «تَمَدَّى»، ومعناه تعرّض، أي تعرّض له الخلاف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً عشرون: [أحدها]: كونه على «فَعْلٍ» بالضم، كظُرِفَ، وشُرِفَ؛ لأنه وَقَفَ على أفعال السجاياء^(١) وما

(١) أي مقصور على أفعال الطبائع، لا يتجاوزها إلى غيرها.

أشبهها مما يقوم بفاعله، ولا يتجاوزها، ولهذا يتحول المتعدي قاصراً إذا حول وزنه إلى فَعْلٍ لغرض المبالغة والتعجب، نحو ضَرَبَ الرجلَ وَفَهُمْ بمعنى ما أضربه وأفهمه، وسَمِعَ^(١) «رَحِبْتُكُمْ الطاعة»، و«إِنْ يَشْرَا طَلَعَ الْيَمَنُ»، ولا ثالث لهما، ووجههما أنهما ضُمِّنَا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ. [الثاني، والثالث]: كونه على فَعْلٍ، بالفتح، أو فَعِلَ بالكسر، ووصفهما على فَعِيلٍ، نحو «ذَلٌّ»، و«قَوِيٌّ».

[الرابع]: كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا، نحو «أَغَدَّ البعير، وأحصد الزرع» إذا صاراً ذَوِي غُدَّةٍ وَخَصَادٍ.

[الخامس]: كونه على أفعلل، كاقشعر، واشمأز.

[السادس]: كونه على أفوعل، كأكوهذ الفرخ إذا ارتعد.

[السابع]: كونه على أفعلل بأصالة اللامين، كاحر نجم بمعنى اجتمع.

[الثامن]: كونه على أفعلل بزيادة أحد اللامين، كاقعنسس الجمل إذا أتى أن ينقاد.

[التاسع]: كونه على أفعللي، كاخزئبي الديك إذا انتفش، وشذ قوله [من الرجز]:

قَدْ جَعَلَ التُّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي.

ولا ثالث لهما، ويغرنديني بالغين المعجمة - يعلوني ويغلبني، وبمعناه يسرنديني.

[العاشر]: كونه على استفعل، وهو دالٌّ على التحول، كاستحجر الطين، وقولهم:

* إِنَّ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَتْسِرُ *

[الحادي عشر]: كونه على وزن انفعَل، نحو انطلق وانكسر.

[الثاني عشر]: كونه مطاوفاً لمتعد إلى واحد، نحو كسرتة فانكسر، وأزعجته فانزعج.

[فإن قلت]: قد مضى عدُّ انفعال.

[قلت]: نعم، لكن تلك علامة لفظية، وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوع لا يلزم وزن انفعال،

(١) الأول سَمِعَ من نصر بن سيار، لكن بلفظ «أرحبكم الدخول في طاعة الكرماء»، والثاني سَمِعَ من علي

ابن أبي طالب رضي الله عنه.

تقول: «ضاعفت الحسنات فتضاعفت»، و«عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ»، و«تَلَمَّثْتُه فَتَلَمَّ»، وأصله أن المطاوع بالكسر - يَنْقُصُ عن المطاوع - بالفتح - درجة، كـ«ألبسته الثوب فلبسه»، و«أقمته فقام»، وزعم ابن بَرِّي أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنيين، نحو «استخبرته الخبر، فأخبرني الخبر»، و«استفهمته الحديث، فأفهمني الحديث»، و«استعطيته درهمًا فأعطاني درهمًا»، وفي التعدي لواحد، نحو «استفتيته فأفتاني»، و«استنصحتته فنصحتني»، والصواب ما تقدّم لك، وهو قول النحويين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يَدُلَّ أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

[الثالث عشر]: أن يكون رُبَاعِيًا مزيّدًا فيه، نحو تَدَخَّرَج، واخْرَجْجَم، وافْشَعْرْ، واطْمَأَنَّ. [الرابع عشر]: أن يُضْمَنَ معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا نَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٨] الآية، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [الثور: الآية ٦٣] الآية، وقوله: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: الآية ٨٣]، وقوله: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: الآية ١٥]، وقوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ إِلَّا أَلَعَلَّ﴾ [الصفات: الآية ٨]، وقولهم: «سمع الله لمن حمده»، وقوله [من الطويل]:

وَإِنْ تَعْتَذِرَ بِالْحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْزَخُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي
فإنها ضُمَّتْ معنى ولا تُنْبِ، وَيَخْرُجُونَ، وَتَحَدَّثُوا، وَبَارِكْ، وَلَا يُضْعِفُونَ، واستجاب، وَيَعُثْ، أو يُفْسِد.

والسنة الباقية أن يَدُلَّ على سَجِيَّة، كُلُّوم، وَجِبْن، وَشَجْع، أو على عَرَض، كَفَرِح، وَبَطِر، وَأَشِر، وَخَزِن، وَكَيْل، أو على نظافة، كَطَهَّرَ، وَوَضُو، أو دَنَسَ، كَنَجَسَ، وَرَجَسَ، وَأَجْنَبَ، أو على لون، كَاخْمَرَّ، وَاخْضَرَّ، وَأَيْمَ، وَاَحْمَارَ، وَاَسْوَادَ، أو جِلِيَّة، كَدَعِجَ، وَكَجَلَّ^(١)، وَشَنِبَ^(٢)، وَسَمِنَ، وَهَزَلَ.

(١) الكحل أن يعلو جفون العين سواد، مثل الكحل، من غير اكتحال.

(٢) الشَّنِب: عذوبة الأسنان، وبرودتها، وشفافها، وجدتها.

تنبيه:

في «فصيح ثعلب»، في «باب المشدد»: فلان يتعهد ضيعته، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده يتعاهد؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعديًا، وَيَزِدُّهُ قَوْلُهُ [من الطويل]:
تَجَاوَزْتُ أَخْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِيرُونَ مَقْتَلِي^(١)
وأجاز الخليل «يتعاهد»، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر^(٢) أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: يا أبا زيد كم من علم استفدناه، كنت أنت سببه، ونقل ابن عصفور عن ابن السَّيِّد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

* بَيْنَا تَعَانِقِيهِ الْكَمَاءَ وَرَوْغِهِ... البيت *

إن من رواه بجر التعانق مخطيء؛ لأن تَفَاعَلَ لا يتعدى، ثم رَدَّ عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديًا إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعديًا إلى واحد، نحو «عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم»، وإن كان متعديًا إلى واحد، فإنه يصير قاصرًا، نحو «تضارب زيد وعمرو» إلا قليلًا، نحو «جاوزت زيدًا وتجاوزته»، و«عانقته وتعانقته». انتهى.

وإنما ذكر ابن السَّيِّد أن «تعانق» لا يتعدى، ولم يذكر أن «تفاعل» لا يكون متعديًا^(٣) وأيضًا، فلم يَخْصُ الرَّدَ برواية الجرّ، ولا معنى لذلك. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا، شرع يبين الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، فقال:

(١) محل الشاهد «تجاوزت» فقد عدى تفاعل، وليس التجاوز واقعا من متعدّد.

(٢) بفتح القاف، والمؤخدة، بينهما نون ساكنة، هو الحكم بن محمد بن قنبر شاعر بصريّ من القرن الثاني، عاصر مسلم بن الوليد، وهاجاه.

(٣) هذا اعتراض على ابن عصفور حيث إنه صحف عبارة ابن السَّيِّد، فإنه قال: إنّ «تعانق» لا يتعدى، فصحفه ابن عصفور إلى «إن تفاعل» لا يتعدى.

(الْأُمُورُ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ الْقَاصِرُ)

- ١٢٦٩- (فَتِلْكَ سَبْعَةٌ فَهَمْزٌ سَابِقٌ
 ١٢٧٠- فَعَلْتُ أَفْعُلُ لَدَى الْمُغَالَبَةِ
 ١٢٧١- فَرَّخَ بِالتَّشْدِيدِ خَامِسًا أَتَى
 ١٢٧٢- وَالسَّادِسُ التَّضْمِينُ مِثْلَ رَحْبًا
 ١٢٧٣- فَرِقْتُ زَيْدًا وَسَفِهْتُ نَفْسِيَا
 ١٢٧٤- إِسْقَاطُكَ الْخَافِضُ لِلتَّوَسُّعِ
 ١٢٧٥- لَيْسَ مَقِيسًا فِي سَوَى «أَنَّ» وَ«أَنَّ»
 ١٢٧٦- مَحَلُّهَا نَضْبٌ وَقِيلَ خُفِضًا
 ١٢٧٧- هُنَا مُعَدُّ ثَامِنٌ تَحْوِيلُهُمْ
 ١٢٧٨- وَتَاسِعٌ وَهُوَ دِفَاعُ الْهَمْزَةِ
 ١٢٧٩- وَعَاشِرٌ يُبْنَى عَلَى إِفْعَوْعَلًا
 ١٢٨٠- وَإِنْ يَتَكَرَّرُ بِإِلَامِهِمْ حَصَلَ
 ١٢٨١- وَوَاوُ «مَعَ» تُجْعَلُ ثَانِي عَشَرَ
 ١٢٨٢- وَكُلُّ هَذِي لَا عَلَيْهَا يُعْتَمَدُ

(فَتِلْكَ) أي الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، وهو مبتدأ خبره قوله: (سَبْعَةٌ) أي سبعة أمور (فَ) أحدها (هَمْزٌ سَابِقٌ) أي وجود همز متقدم قبل الفعل القاصر، نحو ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَتَكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٠] (وَأَلِفَ الْمُفَاعَلَاتِ أَحَقُّوْا) يعني أن وجود ألف المفاعلة في الفعل القاصر أحقوه ثانيًا بهذه السبعة، نحو «جالست زيدًا» (فَعَلْتُ أَفْعُلُ لَدَى الْمُغَالَبَةِ) يعني أن بناء الفعل القاصر على فَعَلْتُ بفتح العين، أفْعُلُ بضمها؛ لإفادة المغالبة هو ثالث السبعة، نحو «كَرُمْتُ زَيْدًا

أَكْرَمُهُ» أي غلبته في الكرم (وَاسْتَفْعَلْتُ كَذَاكَ فِي الْمُطَالَبَةِ) يعني أن الرابع بناءه على استفعل للطلب، نحو «استغفرتُ الله تعالى» (فَرَّخَ بِالتَّشْدِيدِ خَامِسًا أَتَى) أي أن الخامس تضعيف العين، نحو «فرحت زيدًا»، وقوله: (أَنْزَلَ نَزْلًا مَعًا قَدْ ثَبَّتَا) يعني أن التعدية بالهمزة والتضعيف ثبَّتَا في كتاب الله ﷻ في موضع واحد، وهو قوله ﷻ: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ﴾ [آل عمران: الآية ٣] - إلى أن قال -: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران: الآية ٣] (وَالسَّادِسُ التَّضْمِينُ) هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل مُعَامَلَتَهُ، وبعبارة أخرى: هو أن يُحْمَلُ اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة. وقيل: هو أن يُسْتَعْمَلَ اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة، لكن قُصِدَ تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يُسْتَعْمَلَ فيه ذلك اللفظ، أو يُقَدَّرَ له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التي قُصِدَ بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه، ويتبعه في الإرادة. قاله أبو البقاء العكبري^(١).

قال الدماميني: هو سماعي، وقال الدردير: الظاهر أنه قياسي؛ لكثرة (مِثْلَ رَحْبًا) بألف الإطلاق، أو التثنية، فهو فعل لازم، عَدَى بالتضمين، فقيل: «رَحِبْتُمْ الطاعة»، لتضمينه معنى وسعت (وَطَلَعَ الْيَمَنُ) بالنصب مفعولًا مقدمًا على الفاعل، هو (بَشَرٌ) وقوله: (ذَاهِبًا) حال من الفاعل، أي فُعْدِي «طلع» فنصب «اليمين» لتضمينه معنى «بلغ» (فَرِقْتُ زَيْدًا، وَسَفِهْتُ نَفْسِيَا) بألف الإطلاق، يعني أن مما تعدى بالتضمين أيضًا قولك: «فرقت زيدًا» لتضمينه معنى خاف، و«سفهمت نفسي» لتضمينه معنى امتهن، أو أهلك، وقوله: (وَفَوْقَ وَاحِدٍ بِهِ قَدْ عُدِّيَا) بألف الإطلاق أيضًا مبنيا للمفعول، أشار به إلى أن التضمين يختص من غيره من أنواع المعديات بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، فقولك: «ألوت» بمعنى قَصَرْتُ، لا زم، فقد عُدِّي إلى مفعولين، فقيل: «لا ألوك نُصْحًا» بتضمينه معنى لا أمنعك، وقولك: «أخبرت» كانت تتعدى إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجاء، فيقال: «أخبرت زيدًا بكذا»، فَتَعَدَّى إلى ثلاثة، فيقال: «أخبرت زيدًا عمرًا فاضلاً»؛ لتضمينها معنى أعلم، وهكذا «خبر»، و«حدث»، و«أنبا» (إِسْقَاطُكَ الْخَافِضُ) أي

(١) «الكليات» ص ٢٦٦.

حذفك حرف الجرّ (لِلتَّوَسُّعِ) أي لأجل التوسع في الكلام (مِنَ الْمُعْدِيَّاتِ سَابِعٍ) يعني أن السابع من المعديات إسقاط حرف الجرّ توسّعاً، نحو قوله **لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا** [البقرة: ٢٣٥] أي على سرّ، أي نكاح، وقوله: (فَعِي) بياء الإشباع، كَمَلْ به البيت، وهو أمر من وَعَى يعي، بمعنى حفظ، أي احفظ هذه القواعد، فإنها نافعة جداً.

وقوله: (لَيْسَ مَقِيسًا) أشار به إلى أن التعدية بإسقاط الجارّ ليس مما يقاس عليه، بل هو مقصور على السماع (فِي سَوَى «أَنْ») نحو «عجبت أنك قائم»، أي من أنك («وَأَنْ») نحو عجبت أن تقوم، أي من أن تقوم («وَكَيْ»، إِذَا مَا) زائدة (اللَّامُ قَبْلَهَا) أي قبل «كي» (اسْتَكُنَّ) أي استتر، بمعنى قُدِّر، يعني أن حذف الخافض مع «كي» مقيس، إذا قُدِّرَ قبلها اللام، نحو «جئت كي تُكرمني»، أي لكي تكرمني.

(مَحَلُّهَا) أي محلّ «أَنْ»، و«أَنْ»، و«كي»، وصلتها (نَضَبٌ) أي منصوب بعد حذف الجارّ (وَقِيلَ) محلها (خُفِضًا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي مخفوض (أَدِلَّةُ الْجَمِيعِ) أي القائلين بأن المحلّ نصب، والقائلين بأنه جرّ (ذِكْرًا) منصوب على التمييز المحول من نائب فاعل (تُرْتَضَى) يعني أن ذكر أدلتهم مُرْتَضَى، أي مرضي، فالأولون استدّلوا بأن فيه حملاً على الغالب؛ لأن الغالب أن الجارّ إذا حذف انتصب المجرور، والأولى التخرّيج على الغالب، لا على النادر، وهذا القول هو الأرجح، والآخرون استدّلوا بنظائره من نحو قولهم: «لَا أَبُوكَ»، والأصل لله درّ أبيك، فحذف الجارّ، وأبقى الاسم مجروراً على حاله.

(هُنَا) أي في هذا الباب، وهو خبر مقدّم لقوله: (مُعَدَّ ثَامِنٌ) يعني أنهم ذكروا زيادة على ما سبق معدّيا ثامناً، وهو (تَحْوِيلُهُمْ حَرَكََةَ الْعَيْنِ) من كسرة إلى فتحة، وقوله: (كَسَا مِثَالُهُمْ) أي مثال هذا قولك: «كسا»، فإن أصله «كسي»، كَفَرِحَ، وهو قاصر، فلما أردوا تعديته، فتحوا العين، فصار «كسا» متعدّياً إلى واحد، نحو «كسا وجهها سَعَفٌ»، وإلى اثنين نحو «كسوت زيدا جبة» (وَتَاسِعٌ) أي وهنا أيضاً مُعَدَّ تاسع (وَهُوَ دِفَاعُ الْهَمْزَةِ) أي إسقاطها (كَكَبٌ مِنْ أَكَبٍ) فإن «أكب» لازم، فإذا أسقطت الهمزة، فقلت: «كبه» تعدّى، وهو عكس الغالب، وقوله: (فِي الْأَمْتَلَةِ) متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه مذكوراً مع أمثلة أخرى لهذا النوع، كأجفل الطائر،

أي نَفَر، وَجَفَلَتْهُ، أي نَفَرَتْ، وأقشع الغيم، وقشعته الريح، وأنسل ريش الطائر، أي سقط، ونسلته، وأمّرت الناقة ذرّ لبنها، ومزيتها، وأطارت الناقة إذا عطفت على بؤها، وظأرتها ظأراً عطفتها، وأغرض الشيء إذا ظهر، وعرضته أظهرته، وأنقع العطش سَكَنَ، ونقعه الماء سَكَنَهُ، وأحاض النهر، وخضته، وأحجم زيدٌ عن الأمر وَقَفَ عنه، وحجّمته، وأصرم النخل والزرع، وصرّمته، أي قطعته، وأمخض اللبن، ومخضته، وأثلثوا إذا صاروا بأنفسهم ثلاثة، وثلثتهم صرّث ثالثهم، وكذلك إلى العشرة، وأبشّر الرجل بمولود سرّ به، وبشّره. ذكره الفيومي^(١).

(وَعَايَشَ) أي وهنا أيضاً معدّ عاشر، وهو أن (يُنْتَى عَلَى أَفْعُوْعَلَا) بألف الإطلاق (إِذَا الْمُبَالِغَةُ تَأْتِي مِنْ حَلَا) أي من قولك: «حلا الشيء» إذا صار لذيذاً، يعني أنه إذا بُني أَفْعُوْعَلٌ من «حلا»، فقول: «احلولى الشراب» صار متعدّياً (وَأِنْ يَتَكَرَّرُ بِلَامِهِمْ حَصَلُ) أي وإن حصل التعدّي بتكرير اللام (فَالْحَادِي الْعَشَرَ) مبتدأ في محل رفع مبني الجزأين (فِيهِ) متعلّق بـ(مُشْتَمَلٌ) بضم الميم الأولى، وفتح الثانية، بصيغة اسم المفعول، خبر المبتدأ، والجملة جواب «إِنْ» (وَوَاوُ مَع) أي الواو التي تدلّ على المعية، نحو «سرت والنيل» (تُجْعَلُ) بالبناء للمفعول (ثَانِي عَشَرَ) أي تجعل في تعداد التعدية هي الثاني عشر من المعديات (وَلَفْظُ «إِلَّا» جَاءَ ثَالِثَ عَشَرَ) يعني أن مما ذكره من المعديات لفظ «إِلَّا» الاستثنائية، نحو «قام القوم إلا زيدا» (وَكُلُّ هَذَا) أي المعديات المذكورة من قوله: «هنا معدّ ثامن إلخ» (لَا عَلَيْهَا يُعْتَمَدُ) بالبناء للمفعول، أي ليست مما يعتمد عليه المحققون؛ لكونها خلاف الصواب، وإنما الاعتماد على السبعة الأولى، كما قال: (فَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَقَاسُ) أي يقاس عليها (وَتُعَدُّ) أي تعتبر هي المعديات الصحيحة.

تنبيه:

هذه المعديات الستة من زوائد النظم على الأصل، فإنه لم يذكر سوى الثامن، وهذا من النوادر، فإنه رحمه الله لا يورد في النظم إلا ما في الأصل، فتنبيه. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، أي اللازم سبعة:

(١) «المصباح المنير» ٦٨٧/٢.

[أحدها]: همزة «أفعل»، نحو قوله **﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبِنَكُمْ﴾** [الأحقاف: الآية ٢٠] الآية، وقوله: **﴿رَبَّنَا أَمَتَنَا اثْنَيْنِ وَأُحْيَيْتَنَا اثْنَيْنِ﴾** [غافر: الآية ١١] الآية، وقوله: **﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾** ثم يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا] الآية [نوح: ١٧-١٨]، وقد يُنقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو «ألبست زيدا ثوبا، وأعطيته دينارا»، ولم يُنقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في «رأى»، و«علم»، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية، نحو «ظن»، و«حسب»، و«زعم»، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

[الثاني]: ألف المفاعلة، تقول في «جلس زيدا»، و«مشى»، و«سار»: «جالست زيدا، وماشيته وسأيرته».

[الثالث]: صَوَّغَهُ عَلَى فَعَلْتُ - بِالْفَتْح - أَفْعَل - بِالضَم - لإفادة الغلبة، تقول: «كَرُمْتُ زيدا» - بِالْفَتْح - أَكْرُمُهُ، أي غلبته في الكرم.

[الرابع]: صَوَّغَهُ عَلَى «استفعل» للطلب، أو النسبة إلى الشيء، كـ«استخرجت المال»، و«استحسن زيدا»، و«استقبح الظلم»، وقد يُنقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو «استكتبته الكتاب»، و«استغفرت الله الذنب»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمينه معنى «استببت»، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطراوة، وابن عصفور، وأما قول أكثرهم: إنَّ «استغفر» من باب «اختار»^(١) فمردود.

[والخامس]: تضعيف العين، تقول في «فَرَّخَ زيدا»: «فَرَّخْتُهُ»، ومنه قوله **﴿فَرَّخَ﴾** **﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾** [الشمس: الآية ٩]، وقوله: **﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ﴾** [يونس: الآية ٢٢]، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدي، لقولهم: «سَيَّرْتُ زيدا»، وقوله [من الطويل]:

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سَيَّرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

(١) هو كل فعل متعد لواحد بنفسه، وللثاني بحرف جر دائما، وإن أتى في بعض الحالات متعديا للثاني بنفسه فهو من باب التوسع، وهو سماعي، والمسموع منه «اختار»، و«استغفر»، و«أمر»، و«سعى»، و«كنى»، و«دعا»، و«زوج». انتهى «الحاشية» ج ٣ ص ١٦٥.

وفيه نظر؛ لأن «سَرَّه» قليل، و«سَيَّرَه» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سَرَّه»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعا، وقد اجتمعت التعدي بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: **﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾** من قَبْلِ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ **﴿﴾** [آل عمران: ٤-٣]، وزعم الرمخشري أن بين التعديتين فرقا، فقال: لما نزل القرآن مُنَجِّمًا، والكتابان جملة واحدة جيء بـ«نَزَلَ» في الأول، و«أَنزَلَ» في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما، ونزله بحسب المصالح منجما»؛ لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهو الإنزال المذكور في **﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾** [القدر: الآية ١]، وفي قوله تعالى: **﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾** [البقرة: الآية ١٨٥] الآية، وأما قول القفال: إن المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوما في ثلاث وعشرين سنة.

ويشكل^(١) على الرمخشري قوله تعالى: **﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾** [الفرقان: الآية ٣٢] الآية، فقَرَنَ **﴿نَزَلَ﴾** بجملة واحدة، وقوله تعالى: **﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾** [النساء: الآية ١٤٠] الآية، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: **﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾** [الأنعام: الآية ٦٨] الآية، وهي آية واحدة. والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو «عَلَّمْتَهُ الحساب، وفَهَّمْتَهُ المسألة»، ولم يُسَمَّع في المتعدي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدية لاثنين أن يُنقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد.

[السادس]: التضمين، فلذلك عُذِّي «رَحِبَ، وَطَلَعَ» إلى مفعول لما تضمنا معنى وَبَلَغَ، وقالوا: «فَرَّقْتُ زيدا، وَسَفَّهَ نَفْسَهُ»؛ لتضمنهما معنى خاف، وامْتَنَهَن، أو أَهْلَكَ. ويختص التضمين عن غيره من المُعْدِّيَات بأنه قد يُنقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُذِّي

(١) جوابه أن محل كون «نَزَلَ» المضعف مفيدا للتدرج ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا.

«الْوُثْ» بقصر الهمزة بمعنى قَصُرَتْ إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا أَلُوكْ نُضْحًا، ولا أَلُوكْ جُهْدًا» لَمَّا ضَمِنَ معنى لا أَمْتُكْ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُوكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] الآية، وُعُدِّي «أَخْبِرَ»، و«خَبِرَ»، و«حَدَّثَ»، و«أَنبَأَ»، و«نَبَأَ» إلى ثلاثة لَمَّا ضَمِنَتْ معنى «أَعْلَمَ»، و«أَرَى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر الجارِّ، نحو قوله ﷺ: ﴿أَنبِئْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أُنْبِأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٣٣] الآية، وقوله: ﴿يَتَّبِعُونِي يُعْلِمِي﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣] الآية.

[السابع]: إسقاط الجارِّ تَوْشَعًا، نحو قوله ﷺ: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ [البقرة: الآية ٢٣٥] أي على سِرٍّ، أي نكاح، وقوله تعالى: ﴿أَعِظْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٠] الآية، أي عن أمره، وقوله: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: الآية ٥] الآية، أي عليه، وقول الزجاج: إنه ظرف ردّه الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يُرْصَد فيه، فليس مبهمًا، وقوله [من الكامل]:

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ *

أي في الطريق، وقول ابن الطراوة: إنه ظرف مردود أيضًا بأنه غير مبهم، وقوله: إنه اسم لكل ما يَقْبَلُ الاستطراق فهو مبهم؛ لصلاحته لكل موضع، مُنَازَعٌ فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

تنبيه:

لا يُحَذَفُ الجارُّ قياسًا إلا مع «أَنَّ» و«أَنَّ»، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو «جئتُ كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدرة، والمعنى: لكي تكرمني، وأجازوا أيضًا كونها تعليلية، و«أَنَّ» مضمرة بعدها، ولا يُحذف مع «كي» إلا لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارٌّ غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] الآية، وقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: الآية ١٨] الآية، أي بأن لهم، وبأنه، وقال: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: الآية ١٢٧] الآية، أي في أن، أو عن، على خلاف في ذلك بين المفسرين.

تنبيه آخر:

مما يحتملها قوله [من الطويل]:

وَيَرْغَبُ أَنْ يَتَّبِعِي الْمَعَالِي خَالِدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلَائِمِ (١)
أنشده ابن السَّيِّد، فإن قدر «في» أولًا، و«عن» ثانيًا فمدح، وإن عكس فذم، ولا يجوز أن يُقَدَّرَ فيهما معًا «في» أو «عن» للتناقض.

تنبيه آخر:

محل «أَنَّ» و«أَنَّ» وصلتهما بعد حذف الجارِّ نَضَبٌ عند الخليل وأكثر النحويين؛ حملًا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب، مما حذف منه، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرًّا، فقال - بعدما حكى قول الخليل - : ولو قال إنسان: إنه جَرٌّ لكان قولًا قويًّا، وله نظائر، نحو قولهم: «لاه أبوك»، أي لله أبوك، وأما نُقْلُ جماعية، منهم ابن مالك أن الخليل يَرَى أن الموضع جرٌّ، وأن سيبويه يَرَى أنه نَضَبٌ فسهو.

ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: الآية ١٨]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] أصلهما لا تدعوا مع الله أحدًا؛ لأن المساجد لله، و فاعبدون؛ لأن هذه.

تنبيه آخر:

لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أَنَّ» وصلتها، لا تقول: «أنتك فاضل عرفت»، وقوله [من الطويل]:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ
رووه بخفض «دين» عطفًا على محل «أن تكون»، إذ أصله لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يُعْتَرَضُ بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

(١) «الألائم» جمع الألام، من لؤم الرجل فهو لئيم.

تنبيه آخر:

هنا مُعَدُّ ثامنٌ، ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كسي زيد» بوزن فَرَح، فيكون قاصراً قال [من الوافر]:

وَأَنْ يَغْرِينَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَبْنُو الْعَيْنَ عَنْ كَرَمِ عِجَافٍ^(١)
فإذا فتحت السين صار بمعنى سَتَرَ وَعَطَى، وتعدى إلى واحد، كقوله [من المتقارب]:
وَأَزْكَبُ فِي الرُّوعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرٌ^(٢)
أو بمعنى أعطى كسوة، وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو «كسوت زيدا جبّة» قالوا:
وكذلك شَتَرَتْ عَيْنُهُ بِكَسْرِ التَّاء قَاصِرٌ، بمعنى انقلب جَفْنُهَا، وَشَتَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ بَفَتْحِهَا مُتَعَدٍّ، بمعنى قَلَبَهَا.

قال ابن هشام: وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شَتَرَهُ فَشَتَرَ، كما يقال: تَرَمَهُ فَتَرَمَ، وَثَلَمَهُ فَثَلَمَ، ومنه كَسَوْتُهُ الثوبَ فَكَسَيْتُهُ، ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول. انتهى، وهو تحقيق نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الباب الرابع، أتبعه بالباب الخامس، فقال:

(الْبَابُ الْخَامِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الْاِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُغْرِبِ مِنْ جِهَتِهَا)

قوله: «يدخل الاعتراض» أي مُوجِبُ الاعتراض، كذا حُرِّرَ، والظاهر أنه لا حاجة له؛ لأنَّ العرب مثلاً إذا راعى ظاهر الصناعة، ولم يراعِ المعنى دخل الاعتراض، تأمل. قاله الدسوقي^(٣).
وقوله: «من جهتها» أي بسببها، ف«من» بمعنى الباء.

(١) «العجاف» جمع أعجف، وهو الهزيل، وهو صفة لكرم.

(٢) «الروع» الخوف، وأراد به الحرب، و«الخيفانة»: الطويلة القوائم، والسعف شعر الناصية.

(٣) راجع «الحاشية» ج ٣ ص ١٧٧.

١٢٨٣- (وَهَذِهِ الْجِهَاتُ تَأْتِي عَشْرَةٌ أَوَّلُهَا لَدَيْهِمْ مُصَوَّرَةٌ
١٢٨٤- بِأَنْ يُرَاعِيَ الصَّنَاعَةَ فَقَطْ غَيْرَ مُرَاقِبٍ لِمَعْنَى فِيهِ حَطٌّ
١٢٨٥- مَزَلَّةُ الْأَقْدَامِ فِي ذَا كَثُرَتْ وَفَهُمْ مَا يُغْرِبُ أَوَّلًا ثَبَتْ
١٢٨٦- لِذَلِكَ لَمْ تُغْرَبْ فَوَاحِ الشُّوزِ إِذْ قَدْ تَشَابَهَتْ مَعَانِيهَا الدَّرُزُ
١٢٨٧- أَمْثِلَةٌ مِنْ أَضَلِّ هَذَا نُورِدُ عَطْفُكَ أَنْ نَفْعَلَ حِينَ تَجِدُ
١٢٨٨- عَلَى نَظِيرِهِ فَهُوَ أَنْ نَشْرَكَ فَذَلِكَ فَاسِدٌ لَدَى مَنْ أَذْرَكَ

(وَهَذِهِ الْجِهَاتُ) أي التي يدخل منها الاعتراض، وهو مبتدأ خبره قوله: (تَأْتِي) حال كونها (عَشْرَةٌ، أَوَّلُهَا) أي أول تلك العشرة، مبتدأ خبره «مُصَوَّرَةٌ» (لَدَيْهِمْ) أي عند محققَي النَّحْوَةِ، متعلق بـ(مُصَوَّرَةٌ) أي ممثلة (بِأَنْ يُرَاعِيَ) أي يُحَافِظُ العرب (الصَّنَاعَةَ فَقَطْ) أي القواعد والضوابط الظاهرة (غَيْرَ مُرَاقِبٍ) أي غير مُرَاعٍ (لِمَعْنَى فِيهِ) أي في ذلك الكلام، أو اللفظ الذي يُعْرَبُ، وهو متعلق بـ(حَطٌّ) أي نزل في ذلك الكلام، والجملة صفة «معنى» (مَزَلَّةُ الْأَقْدَامِ) بفتح الميم، وكسر الزاي، وفتحها، قال الفيومي: زَلَّ عَنْ مَكَانِهِ زَلًّا، من باب ضرب: تَنَحَّى عَنْهُ، وَزَلَّ زَلًّا من باب تَعَبَّ لَغَةً، والاسم الزَّلَّةُ بالكسر، والزَّلَّةُ بالفتح المَرَّةُ، والمَزَلَّةُ: المكان الدُّخْضُ، وهو بفتح الميم، وأما الزاي فالكسر أفصح من الفتح، يقال: أَرْضٌ مَزَلَّةٌ تَزَلُّ فِيهَا الْأَقْدَامُ، وَزَلَّ فِي مَنْطِقِهِ، أو فعليه يَزَلُّ، من باب ضرب زَلَّةً: أخطأ. انتهى.

والمعنى هنا أن مواضع الزلل (في ذَا) أي في مراعاة الصناعة، دون المعنى (كَثُرَتْ) فـ«مَزَلَّة» مبتدأ، و«كَثُرَتْ» خبره، ويحتمل أن يكون المراد بالمَزَلَّةِ المعنى المصدرِي، أي الزلل، قال في «القاموس»: زَلَلْتُ تَزَلُّ، وَزَلَلْتُ كَمَلَلْتُ زَلًّا، وَزَلَلْتُ بِكَسْرِ الزاي، وَزَلُّوْا، وَزَلَلًا مُحَرَّكَةً، وَزَلَلِي، كخَلِيفِي، وَيُمَدُّ: زَلَفْتُ فِي طِينٍ، أو مَنَطِقٍ. انتهى. أي كثر زَلَلُ الْأَقْدَامِ في هذا.

وأشار بقوله: (وَفَهُمْ مَا يُغْرِبُ أَوَّلًا ثَبَتْ) إلى أنه يجب على العرب قبل الخوض في تفاصيل الإعراب معرفة معنى ما يُريدُ إعرابه، مفردًا كان، أو مركبًا؛ لأن ذلك يجنبه الوقوع في الزلل. فقلوه: «وفهم» مبتدأ، مضاف إلى «ما» وهي موصولة، و«يُغْرِبُ» مبنية للمفعول صلتها، و«أَوَّلًا»

ظرف لـ «فهم»، و«ثبت» خبر المبتدأ.

(لِذَاكَ) أي لعدم فهم المعنى المراد، متعلق بـ (لَمْ تُغَرِّبْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله (فَوَاتِحُ السُّورِ) نحو ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: الآية ١]، و﴿طَسَرَ﴾ [الشعراء: الآية ١]، و﴿طَسَّ﴾ [النمل: الآية ١]، و﴿صَّ﴾ [ص: الآية ١] ونحوها (إِذْ) تعليلية؛ أي لأنها (قَدْ تَشَابَهَتْ مَعَانِيهَا) أي المراد منها (الدَّرَنُ) بضم، ففتح، جمع دَرَّة، وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة، كغرفة وغُرْف، وهو صفة لـ «معانيها» شبهها بها لنفاستها، وعزّة وجودها، وفي نسخة: «إِذْ مُتَشَابِهًا تَكُونُ فِي الْخَبَرِ». (أَفْتِلَةٌ) بالنصب مفعول مقدم لـ «نورد»، أي أمثلة كثيرة، وهي اثنان وعشرون مثلاً على ما سيأتي تفصيلها (مِنْ أَصْلٍ هَذَا) الذي ذكرنا أنه متى بُني فيه على ظاهر اللفظ دون مراعاة المعنى دخل الفساد (نُورِدُ) بضم أوله من الإيراد.

فأولها ما أشار إليه بقوله: (عَطْفُكَ أَنْ نَفْعَلْ) مفعول به لـ «عطف» لقصد لفظه، أي عطفك قوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِيْهِ أَمْوَالَنَا﴾ [هود: الآية ٨٧] الآية، وقوله: (حِينَ تَجِدُ) متعلق بـ «عطفك» (عَلَى نَظِيرِهِ) متعلق بـ «عطف» أيضاً (فَهُنَّ) بسكون الواو لغة، والفاء فاء الفصيحة (أَنْ تَتْرُكَا) بالالف الإطلاق، أي فهو قوله ﴿وَلَا تَتْرُكَا﴾ [هود: ٨٧]، (فَذَاكَ) إشارة إلى العطف، أي فذلك العطف (فَاسِدٌ) من جهة فساد المعنى، وإن كان هو المتبادر إلى الذهن، وقوله: (لَدَى مَنْ أَدْرَكَ) بالالف الإطلاق أيضاً متعلق بما قبله، أي فاسد عند من فهم حقيقة المعنى.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها عشرة: [الجهة الأولى]: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يريد إعرابه، مفرداً كان أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من التشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وهو الحق. قال ابن هشام رحمه الله: ولقد حكي لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذه بيت «المُفْصَّلِ» [من السريع]:

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ التَّلَبُّبَ وَالْخَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ نَعَمْ^(١) فقال: «نعم» حرف جواب، ثم طلبا محلّ الشاهد في البيت فلم يجدها، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في «نعم» الجوابية، وهي «نعم» بكسر العين، وإنما «نعم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمخدوف، أي هذه نعم، وهو محلّ الشاهد.

وسألني أبو حيان - وقد عرّض اجتماعنا - غلام عطف «يَحْقُلْدُ» من قول زهير [من الطويل]: تَقِي نَقِي لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا يَحْقُلْدُ^(٢) فقلت: حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرنا، فإذا هو سيء الخلق^(٣)، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوين: حكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب ﴿كَذَلِكَ﴾ [النساء: الآية ١٢] من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَذَلِكَ أَوْ أَمْرًا﴾ [النساء: الآية ١٢]، فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز.

وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل، وبني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزاً، وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل «ضرب أخوك

(١) «التلّيب» لبس السلاح كله، و«الخميس»: الجيش، و«النعم» الإبل، أي إذا قال الجيش: هذا نعم فأغبروا عليه.

(٢) «النكهة»: الانتهاك بالأسر والعقوبة، أي أنه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له، بل لذاته. وقوله: «ولا بحقلد» يفتح الحاء وكسرها، وفي «القاموس»: الحقلد كعمّلس: الضيق البخيل، والضعيف، وكزبرج: السيء الخلق، وإذا علمت هذا فالبيت يُضبط بفتح الحاء والقاف، وفتح اللام المشددة، وأيضاً كان الأولى للمصنف أن يقول: فهو الضيق البخيل؛ لأن السيء الخلق إنما هو معنى «حقلد» كزبرج، وهو لا يصح في البيت، إنما الذي في البيت «حقلد» كعمّلس. قاله الدسوقي. ١٦٦/٢.

(٣) قد عرفت أن الأولى أن يفسره بالضيق البخيل، فلا تنس.

رجلاً»، وأما قراءة من قرأ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]، بفتح الباء، فالذي سَوَّغَ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي لحذف فيها. وكإعراب هذا المَعْرِبِ ﴿كَكَلَلَةٍ﴾ [النساء: الآية ١٢] تمييزاً قول بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

يَبْسُطُ لِأَضْيَافٍ وَجْهًا رَحْبًا بَسَطَ ذِرَاعِيهِ لِعَظْمٍ كَلْبًا
إن الأصل كما بَسَطَ كَلْبٌ ذِرَاعِيهِ، ثم جيء بالمصدر، وأسند للمفعول، فزُفِعَ، ثم أُضِيفَ إليه، ثم جيء بالفاعل تمييزاً.

والصواب في الآية أن ﴿كَكَلَلَةٍ﴾ [النساء: الآية ١٢] بتقدير مضاف، أي ذا كلاله، وهو إما حال من ضمير ﴿يُورَثُ﴾ [النساء: الآية ١٢]، فـ ﴿كَانَ﴾ ناقصة، و﴿يُورَثُ﴾ خبر، أو تامة فـ ﴿يُورَثُ﴾ صفة، وإما خبر، فـ ﴿يُورَثُ﴾ صفة، ومن فَسَّرَ الكلاله بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والدًا، فهي أيضاً حال، أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فَسَّرَها بالقرابة، فهي مفعول لأجله.

وأما البيت فتخرجه على القلب، وأصله كما بَسَطَ ذِرَاعَاهُ كَلْبًا، ثم جيء بالمصدر، وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب «كَلْبًا» على المفعول المقلوب عن الفاعل. قال ابن هشام رحمه الله: وما أنا موردٌ - بعون الله تعالى - أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنظر في مُوجِبِ المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهَمَّ بهذا السبب، وسترى ذلك مُعَيَّنًا.

[فأحدها]: قوله تعالى: ﴿أَصْلَوْنَكُمْ تَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتْرُكُوا مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: الآية ٨٧]، فإنه يَتَّبِعُ إلى الذهن عطفٌ ﴿أَنْ نَفْعَلَ﴾ [هود: الآية ٨٧] على ﴿أَنْ تَتْرُكُوا﴾ [هود: الآية ٨٧]، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على ﴿مَا﴾، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ ﴿نَفْعَلَ﴾ و﴿نَشَاءُ﴾ بالتاء لا بالنون فاعطف على ﴿أَنْ تَتْرُكُوا﴾ [هود: الآية ٨٧].

وَمُوجِبُ الْوَهْمِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمَعْرِبَ يَرَى «أَنْ» والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف. ونظير هذا سواءً أن يُتَوَهَّمُ في قوله [من الكامل]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ
أن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بينتُ في فصل «لَمَّا» أن ذلك خطأ، وأن «أَدْعَى» منصوب بـ «لَنْ»، و«أَشْهَدَ» معطوف على «القتال»، والله تعالى أعلم. ثم ذكر المثال الثاني، فقال:

١٢٨٩- (وَإِنْ عَلَى خِفْتُ يُعْلَقُ مِنْ وَرَا يَفْسُدُ وَبِالْمَوَالِ حَقًّا قَدْ يُرَى)
(وَإِنْ عَلَى خِفْتُ) أي من قوله ﴿وَلَوْ أَنَّكَ﴾ [مريم: الآية ٥] الآية (يُعْلَقُ) بالبناء للمفعول مجزوم لأنه مفسر لفعل الشرط المحذوف (مِنْ وَرَا) أي قوله: ﴿مِنْ وَرَاءِ﴾ [مريم: الآية ٥] (يَفْسُدُ) أي يبطل المعنى، وإن كان هو المتبادر للذهن، ووجه الفساد أن الخوف واقع في الحال، لا فيما يُستقبل، فلو جعل ﴿مِنْ وَرَاءِ﴾ [مريم: الآية ٥] متعلقاً بـ ﴿خِفْتُ﴾ [مريم: ٥] لزم أن يكون الخوف واقعاً في المستقبل، أي بعد موته، وهو ظاهر الفساد. قاله الدماميني^(١). ثم ذكر الصواب في متعلقه، فقال: (وَبِالْمَوَالِ) بحذف الياء للوزن، وهو متعلق بمحذوف لدلالة ما سبق، أي وتعليقه بالموالي (حَقًّا) أي حال كونه حقاً، وقوله: (قَدْ يُرَى) بالبناء للمفعول خبر لـ «لتعليقه» المقدّر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّكَ﴾ [مريم: الآية ٥] الآية، فإن المتبادر تَعْلُقُ ﴿مِنْ﴾ بـ ﴿خِفْتُ﴾، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بـ ﴿الْمَوَالِ﴾ [مريم: الآية ٥]؛ لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي، وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي، أو مضاف إليهم، أي كائنين من ورائي، أو فَعَلَ الموالي من ورائي، وأما من قرأ ﴿خَفْتُ﴾ بفتح الخاء، وتشديد الفاء، وكسر التاء، فـ ﴿مِنْ﴾ متعلقة بالفعل المذكور، والله تعالى أعلم.

(١) «حاشية الدسوقي» ١٦٨/٢.

ثم ذكر الثالث - وهو مشتمل على مثالين، إلا أن التوجيه فيهما وحد - فقال:

١٢٩٠. (وَإِنْ إِلَى أَجَلِهِ تَعَلَّقَا بِتَكْتُبُوهُ فَاسِدًا تَحَقَّقَا

١٢٩١. بَلْ هُوَ حَالٌ مُسْتَقَرًّا قُدْرًا نَظِيرُهُ مِائَةٌ عَامٍ إِذْ جَرَى

١٢٩٢. مُعَلَّقًا عَلَى أَمَاتِهِ فَسَدَ وَإِنْ بِمَعْنَى أَلْبَثَ كَانَ سَدَدُ)

(وَإِنْ إِلَى أَجَلِهِ تَعَلَّقَا) بألف الإطلاق، أي وإن تعلق قوله تعالى: ﴿إِلَى أَجَلِهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] (بِتَكْتُبُوهُ) أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمُؤْ أَنْ تَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] (فَاسِدًا) أي حال كونه باطل المعنى (تَحَقَّقَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي لزم وثبت؛ لأنه يلزم منه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، ثم ذكر وجه الصواب، فقال: (بَلْ هُوَ حَالٌ) أي بل يُعْرَبُ حَالًا (مُسْتَقَرًّا قُدْرًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي يقدرله المتعلق بلفظ «مستقرًّا» (نَظِيرُهُ) أي نظير ما ذكر من الآية (مِائَةٌ عَامٍ) أي قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] (إِذْ جَرَى) أي إعرابه (مُعَلَّقًا عَلَى أَمَاتِهِ) أي على قوله: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] (فَسَدَ) أي بطل معناه؛ إذ يستلزم امتداد الموت الذي هو نزع الروح مائة عام، وذلك ممتنع، ثم ذكر وجه الصواب، فقال: (وَإِنْ بِمَعْنَى أَلْبَثَ) أي وإن ضُمِّنَ «أَمَاتَهُ» معنى صحيحًا، وهو ألبثه (كَانَ سَدَدٌ) يحتمل أن تكون «كان» تامة، و«سدَدٌ» فاعلها، أي حصل سدَدٌ، وأن تكون ناقصة، و«سدَدٌ» خبرها على لغة ربيعة، أي كان المعنى سدَدًا أي صوابًا، أو «كان شائنية».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من الأمثلة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمُؤْ أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] الآية، فإن المتبادر تعلق ﴿إِلَى﴾ [البقرة: الآية ١٨٢] بـ ﴿تَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حالٌ، أي مُسْتَقَرًّا في الذمة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩]، فإن المتبادر انتصاب ﴿مِائَةَ عَامٍ﴾ بـ ﴿فَأَمَاتَهُ﴾، وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سَلْبُ الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يُضْمَّنَ أَمَاتَهُ أَلْبَثَ، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما

فيه من المعنى العارض له بالتضمن، أي معنى اللبث^(١)، لا معنى الإلباث؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَيْثُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْثُكَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩]. وفائدة التضمن أن يُدَلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يُدَلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضًا قوله ﷺ: «كُلُّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه...» الحديث^(٢) لا يجوز أن يُعَلَّقَ «حتى» بـ «يولد»؛ لأن الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونه على الفطرة، فالصواب تعليقها بما تعلق به «على»، وأن «على» متعلقة بـ «كائن» محذوف، منصوب على الحال من الضمير في «يولد»، و«يولد» خبر «كُلُّ». قلت: هذا الحديث لم يتعرض له في النظم، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الرابع فقال:

١٢٩٣. (وَإِنْ بِجَادَنًا بُعِيدَ عُلُقَا يَفْسُدُ وَبِالْثُلُجِ صَحِيحًا يُزْتَقَى)

(وَإِنْ بِجَادَنًا بُعِيدَ عُلُقَا) بألف الإطلاق، أي وإن إن عُلِقَ قوله: «بُعِيدَ الْكَرَى» بقوله: «جَادَنًا» (يَفْسُدُ) أي يفسد المعنى، وإن كان يتبادر إلى الذهن التعلق به (وَبِالْثُلُجِ) متعلق بـ «يُزْتَقَى»، يعني أن تعليقه بما يُفْهَمُهُ «ثُلُجٌ» من معنى بارد (صَحِيحًا يُزْتَقَى) بالبناء للمفعول، والراء، ولو جعله باللام لكان أوضح.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الرابع قول الشاعر [من الطويل]:

(١) قيل: هذا تكلف، والأولى أنه متعلق بأَمَاتَ؛ لما فيه من معنى الموت الذي هو وصف وجودي، أو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيًا، وعلى كل فهو مستمر، وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة، والمعنى حينئذ فأَمَاتَهُ الله أي جعل الوصف قائمًا به، أو جعل استمرار عدم الحياة قائمًا به مائة عام. قاله دردير. «حاشية دسوقي» ١٦٨/٢.

(٢) متفق عليه.

تَرَكْتُ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتُ جَادَنَّا بُعِيدَ الْكَرَى ثُلُجٌ بِكَرَمَانَ نَاصِحٌ^(١)
فإن المتبادر تعليق «بُعِيدَ الْكَرَى» بـ«جَادَ»، والصواب تعليقه بما في «ثُلُجٌ» من معنى بارِد؛ إذ المراد وصفها بأن ريقها يُوجد عقب الكرى باردًا، فما الظن به في غير ذلك الوقت، لا أنه يتمنى أن تجودله به بُعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات، و«اللُّوْحُ» بفتح اللام العطش، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الخامس، فقال:

١٢٩٤- (إِنْ مَعَهُ عُلُقٌ فِي التَّزْيِيلِ بِبَلْعِ الْقَرِيبِ فِي التَّزْيِيلِ

١٢٩٥- أَوْ بِالَّذِي تَلَا فَمَغْنَاهُ فَسَدَ بَلْ بِمُقَدَّرٍ لِتَبْيِينِ وَرَدَ)

(إِنْ مَعَهُ عُلُقٌ) أي إن عُلُقٌ «مَعَهُ» من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى﴾ [الصفات: الآية ١٠٢] (فِي التَّزْيِيلِ) أي في القرآن الكريم (بِ) قوله: ﴿بَلْعٌ﴾، وقوله: (الْقَرِيبِ) بالجر صفة لـ «بَلْعٌ» (فِي التَّزْيِيلِ) متعلق بما قبله (أَوْ) عُلُقٌ (بِالَّذِي تَلَا) أي تبع «مَعَهُ»، وهو قوله: ﴿السَّعَى﴾ [الصفات: الآية ١٠٢] (فَمَغْنَاهُ فَسَدَ) أما فساده في الأول؛ فلاقتضائه أنهما بلغا السعي معًا، وأما في الثاني؛ فلأن صلة المصدر لا تتقدم عليه (بَلْ بِمُقَدَّرٍ) أي بل يتعلق بسعي مقدر مدلول عليه بالمدكور، وقوله: (لِتَبْيِينِ وَرَدَ) يعني أن ذلك المقدر يكون بيانًا، أي استثناءً بيانًا، فكأنه قيل: فلما بلغ أن يسعى، فقيل: مع من يسعى؟ فقيل: مع أبيه، أي مع أشفق الناس إليه، وهو الأب، وفيه إشارة إلى أن الأمر بذبحه كان في صغره قبل استحكامه السعي. قاله دردير^(٢).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الخامس قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى﴾ [الصفات: الآية ١٠٢]، فإن المتبادر تعلق «مَعَهُ» بـ«بَلْعٌ»، قال الزمخشري: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق «مَعَهُ» بـ«بَلْعٌ»؛ لاقتضائه أنهما بلغا معًا حَدَّ السعي، ولا بـ«السَّعَى» [الصفات: الآية ١٠٢]؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي

(١) قوله: «لَوْحًا»: أي عطشًا، و«جَادَنَّا» أي أروانا، و«الكرى» النعاس، و«ثُلُجٌ» أي ريق كالثلج، و«بكرمان» بفتح الكاف أشهر من كسرهما اسم بلد بين فارس وسجستان، و«ناصح» أي شديد البياض، صفة لثلج.

(٢) «حاشية الدسوقي» ١٦٩/٢.

متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانًا، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يُقَدِّر فيه على السعي، فقيل: مع من؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه، وهو أبوه، أي إنه لم يستحكم قوته، بحيث يسعى مع غير مُشْفِق، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السادس، فقال:

١٢٩٦- (وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ جُعِلَ يَبْعَلُمُ الْمُحْذُوفِ لَا بِمَا عَقِلَ

(وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) بسكون الهاء للوزن، يعني أن قوله «وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» [الأنعام: الآية ١٢٤] (جُعِلَ) بالبناء للمفعول، أي جعل معلقًا (يَبْعَلُمُ الْمُحْذُوفِ) أي المقدر (لَا بِمَا عَقِلَ) بالبناء للمفعول أيضًا، أي لا يتعلق بـ«أَعْلَمُ» [البقرة: الآية ٣٠] المذكور في الآية، وإن كان هو المتبادر إلى الذهن؛ لأن أفعَلَ التفضيل لا ينصب للمفعول به.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال السادس قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤]، فإن المتبادر أن «حَيْثُ» ظرف مكان؛ لأنه المعروف في استعمالها، ويُرَدُّه أن المراد أنه تعالى يَعْلَمُ المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحيث لا ينتصب بـ«أَعْلَمُ» إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بـ«يعلم» محذوفًا ذُلَّ عليه «أَعْلَمُ»، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السابع، فقال:

١٢٩٧- (وَعَلَّقَنُ بِحُذِّ إِلَيْكَ لَا بِضُرِّ إِنْ لَمْ يُفَسِّرْ بِأَمِلٍ فَلَا يَضُرُّ

(وَعَلَّقَنُ بِحُذِّ) متعلق بما قبله، وقوله: ﴿إِلَيْكَ﴾ (مفعول به محكي لقصد لفظه، أي عُلِقَ قوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ﴾ بقوله: ﴿حُذِّ﴾ (لَا بِضُرِّ) أي لا يجوز أن تعلقه بقوله: ﴿فَضْرَهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠]، وهذا إذا فُسِّرَ «ضْرَهُنَّ» بـ«قَطْعَهُنَّ»؛ لأن قطع لا يتعدى بـ«إلى»، وإن لم يفسر بهذا المعنى فلا مانع، كما بيَّنه بقوله: (إِنْ لَمْ يُفَسِّرْ بِأَمِلٍ) يعني أنه إن لم يُفسَّر «ضُرُّ» بأمل لا تعلقه به، وإن فُسِّرَ به (فَلَا يَضُرُّ) تعليقه به.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال السابع قوله تعالى: ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَضَرَهُنَّ

إِلَيْكَ [البقرة: الآية ٢٦٠] الآية، فإن المتبادر تعلق ﴿إِلَى﴾ بـ ﴿صُرْهُنَّ﴾، وهذا لا يصح إذا فُسر ﴿صُرْهُنَّ﴾ بـ ﴿قَطْعُهُنَّ﴾، وإنما تعلقه بـ ﴿خُذْ﴾، وأما إن فُسر بـ ﴿أَمْلُهُنَّ﴾، فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب «ظن»، نحو قوله ﴿كَانَ﴾: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى﴾ [العلق: الآية ٧]، وقوله: ﴿فَلَا يَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَءٍ﴾، فيمن ضم الباء، ويجب تقدير هذا المضاف، في نحو قوله: ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ بِمِجْزَعِ النَّخْلَةِ﴾ [مریم: الآية ٢٥]، وقوله: ﴿وَأَضْمَمْتُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [الفصص: الآية ٣٢]، وقوله: ﴿أَتَسِيكَ عَلَيَّكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من المتقارب]:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقوله [من الطويل]:

* وَدَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ *

قوله: «حجراته» بفتحين، أي نواحيه، وقول ابن عصفور إن «عن»، و«على» في ذلك اسمان، كما في قوله [من الطويل]:

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا *

وقوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
دفعًا للمحذور المذكور وَهَمٌّ؛ لأن معنى «على» الاسمية فوق، ومعنى «عن» الاسمية جانب، ولا يتأتى هنا، ولأن ذلك لا يتأتى مع «إلى»؛ لأنها لا تكون اسمًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثامن، فقال:

١٢٩٨- (مِنْ التَّعَفُّفِ بِتَحَسُّبِ غُلْقًا لَيْسَ بِأَغْنِيَا عَلَى مَا حَقَّقَا)

(مِنْ التَّعَفُّفِ بِتَحَسُّبِ) بسكون الباء للوزن (غُلْقًا) بألف الإطلاق، يعني أن قوله ﴿كَانَ﴾: ﴿مِنْ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] يتعلّق بقوله: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ [البقرة: ٢٧٣] (وَلَيْسَ) متعلّقًا بـ ﴿أَغْنِيَا﴾) بالقصر للوزن، يعني أنه لا يجوز تعلقه بقوله: ﴿أَغْنِيَا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وإن

كان هو المتبادر؛ لقربه، وقوله: (عَلَى مَا حَقَّقَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي ما أثبتته محققو هذا الفن.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثامن قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاً مِنْ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٣]، فإن المتبادر تعلق ﴿مِنْ﴾ بـ ﴿أَغْنِيَاً﴾؛ لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنهم ظانًّا قد استغنوا من تعففهم عِلِمَ أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ ﴿يَحْسَبُ﴾، وهي للتعليل، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال التاسع، فقال:

١٢٩٩- (وَعَلَّقَنُ إِذْ بِمَا قَدْ حُذِفَا لَا يَتَرَ الَّذِي مُجَاوِرَا وَفَى)

(وَعَلَّقَنُ إِذْ) أي من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَكِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦]، (بِمَا مَوْصُولَةٌ قَدْ حُذِفَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي بالعامل الذي قد حذف من الكلام (لَا يَتَرَ) أي لا تعلقه بـ ﴿تَرَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] (الَّذِي مُجَاوِرَا وَفَى) أي أتى مجاورًا لـ ﴿إِذْ﴾، وفي نسخة: «مُقَدِّمًا أَتَى»، أي أتى مقدمًا في التلاوة على ﴿إِذْ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦].

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن التاسع من الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَكِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] الآية، فلا يجوز تعليق ﴿إِذْ﴾ على ﴿تَرَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦]، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه؛ لأن ذلك يفسد المعنى؛ لأنه لم ينته علمه، أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم؛ إذ المتعجب إنما هو من ذلك لا من ذواتهم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال العاشر، فقال:

١٣٠٠- (إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ مُسْتَنْنًى هِيَةً مِنْ جُمْلَةِ أَوْلَى فَلَا مِنْ ثَانِيَةٍ)

(إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ) [البقرة: الآية ٢٤٩] أي من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩]، فقوله: ﴿إِلَّا مَنِ

أَعْتَرَفَ ﴿[البقرة: الآية ٢٤٩] مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (مُسْتَشْنَى هَيْهَ) ضمير منفصل، والهاء للسكت، وهو مؤكّد للضمير المستتر في «مستثنى» (مِنْ جُمْلَةٍ أُولَى) متعلّق بـ«مستثنى»، أي مستثنى من قوله: ﴿فَمَنْ شَرِبَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] (فَلَا) أي لا تجعله مستثنى (مِنْ) جملة (ثَانِيَةٍ) أي من قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩]، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه؛ إلا أنه يفسد المعنى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن العاشر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] الآية، فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية؛ لقربها منه، ولكنه فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، وَوَهُمَ أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سَهَّلَ الفصل بالجملة الثانية؛ لأنها مفهومة من الأولى المفصولة؛ لأنه إذا ذُكِرَ أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الحادي عشر، فقال:

١٣٠١- (وَلَا تُعَلِّقَنَّ إِلَى الْمَرَافِقِ بِإِغْسِلُوا إِذْ فِيهِ وَهُمْ أَتَقِي

١٣٠٢- بَلْ أَسْقِطُوا بِهِ الْمُغْيَا قُدْرًا لِأَنَّ غَسْلَ الْيَدِ فِي الْكُلِّ يُرَى)

(وَلَا تُعَلِّقَنَّ إِلَى الْمَرَافِقِ) [المائدة: الآية ٦] بِ(إِغْسِلُوا) بقطع الهمزة للضرورة (إِذْ) تعليلية (فِيهِ وَهُمْ) بفتح، فسكون، أي غلط^(١)، وقوله: (أَتَقِي) بالبناء للمفعول، أي يُحَذَّرُ منه، وهو صفة لـ«وهم» (بَلْ) الصواب أن يُقَدَّرَ المتعلّق، كما بينه بقوله: (أَسْقِطُوا) بصيغة أمر الجماعة (بِهِ) أي بالمرق (الْمُغْيَا) أي وهو الغسل، فقوله: «أَسْقِطُوا إلخ» مبتدأ لقصد لفظه، خبره قوله: (قُدْرًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي مقدّر (لِأَنَّ غَسْلَ الْيَدِ) أي المأمور به في الآية (فِي الْكُلِّ يُرَى) أي (١) المعروف المشهور أنه إذا كان وَهُمْ بمعنى غلط، فإنه بكسر الهاء، ومصدره وَهُمْ بفتحين كغلط وزنا ومعنى، وأما الوهم بسكون الهاء فهو بمهني التوهم، لكن في «القاموس» ما يدل على جواز الوهم بالسكون لمعنى الغلط، فراجعه تستفد.

في كلّ اليد من رؤوس الأنامل إلى المناكب، فلما ذكر ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: الآية ٦] علمنا أن المطلوب من الغسل ينتهي به، فما وراءه ليس داخلًا فيه، فذكره لإسقاط المغيّا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الحادي عشر هو قوله تعالى: ﴿فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: الآية ٦] الآية، فإن المتبادر تعلق ﴿إِلَى﴾ بـ﴿أَغْسِلُوا﴾، وقد ردّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضربتته إلى أن مات»، ويمتنع «قتلته إلى أن مات»، وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق؛ لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصواب تعلق ﴿إِلَى﴾ بِ﴿أَسْقِطُوا محذوفًا، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل؛ لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد «إلى» يكون غير داخل، بخلاف «حتى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلًا في المأمور بغسله، وقال بعضهم الأيدي في عرف الشرع اسم للأكف فقط، بدليل آية السرقة، وقد صح الخبر باقتصاره في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيرًا للمراد بالأيدي: في آية التيمم، قال: وعلى هذا فـ﴿إِلَى﴾ غاية للغسل لا للإسقاط.

قال ابن هشام رحمه الله: وهذا وإن سُلِّم فلا بد من تقدير محذوف أيضًا، أي ومُدُّوا الغسل إلى المرافق؛ إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف. انتهى.

قلت: عندي أن الذي قاله هذا البعض هو الحق؛ إذ هو أقرب إلى ظاهر السياق، وأما تعليقه بِ﴿أَسْقِطُوا فلا يخلوا من التكلف، فتأمل به بالإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ثم ذكر المثال الثاني عشر، فقال:

١٣٠٣- (إِلَى مَدَى فِي الشَّعْرِ خَالًا جُعِلَا لَا بِجَرَى الَّذِي قُبَيْلَهُ أَنْجَلَى

١٣٠٤- كَذَا عَلَى الْبَنَى بِفَضْلٍ أَعْتَلَقَ لَا بِدَحَا الَّذِي بِقُرْبِهِ سَبَقَ)

(إِلَى مَدَى فِي الشَّعْرِ) أي حال كونه واقعا في شعر ابن دُرَيْد (خَالًا جُعِلَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، يعني أنه يعرب حالًا (لَا) يتعلّق (بِجَرَى الَّذِي قُبَيْلَهُ) بالتصغير للتقريب متعلّق بـ(أَنْجَلَى) أي انكشف، وظهر، يعني أنه لا يُعَلَقُ بقوله: «جرى»، وإن كان هو المتبادر لقربه، لكنه

يُقْسِدُ المعنى (كَذَا عَلَى الْبَنَى) بكسر الموحدة، جمع بنية، كقربة وقرب، ويجوز ضمها، جمع بنية بالضم، كعزوة وعزى (بِفَضْلٍ اغْتَلَقَ) أي تعلق بقوله: «فضلها» (لَا بِدَحَا) أي لا يتعلق بقوله: «دحا»، ومعناه بسط (الَّذِي) صفة لـ«دحا» (بِقُرْبِهِ) حال من فاعل (سَبَقَ) أو متعلق به، والباء بمعنى «في»، وجملة «سبق» صلة الموصول، يعني أنه لا يتعلق بـ«دحا»، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه منه؛ لفساد المعنى.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني عشر قول ابن دُرَيْدٍ [من الرجز]:

إِنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى فَأَعْتَاقُهُ جَمَامُهُ دُونَ الْمَدَى
فَإِنْ التَّبَادُرُ تَعَلَّقَ «إِلَى» بِ«جَرَى»، ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله: فَأَعْتَاقُهُ جَمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

وإنما «إِلَى مَدَى» متعلق بكون خاص منصوب على الحال، أي طالبا إلى مدى، ونظيره قوله أيضا يَصِفُ الْحَاجَّ [من الرجز]:

يَنْوِي الَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ الْعُلَا لَمَّا دَحَا ثُرْبَتَهَا عَلَى الْبَنَى
فإن قوله: «عَلَى الْبَنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضَّلَ» لا بأقر بهما وهو «دَحَا» بمعنى بسط؛ لفساد المعنى، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثالث عشر، فقال:

١٣٠٥. (وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ قَيْمًا صِفَةً لِعِوَجًا فَقَالَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ
١٣٠٦. كَيْفَ وَصَفَتْ عِوَجًا بِقِيَمٍ فَذَا تَنَاقُضٌ هُدَيْتَ فَأَعْلَمَ
١٣٠٧. فَرَجِمَ اللَّهُ لَيْبًا قَدْ سَكَتَ بَيْنَهُمَا لَطِيفَةً لِذِي الثُّكْتُ
١٣٠٨. بَلْ قَيْمًا حَالٌ مِنَ الْمُحْذُوفِ مَعَ عَامِلِهِ أَوْ الْكِتَابِ الْمُتَنَفِّعِ
(وَبَعْضُهُمْ) ممن لا تحقيق عنده، بل بيني الأمور على ظواهرها (أَغْرَبَ) «قَيْمًا» صِفَةً لـ«عِوَجًا» لتبادره حيث أتى بعده (فَقَالَ) له (أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ) أي بعض أهل المعرفة بصحيح الإعراب وفاسده (كَيْفَ وَصَفَتْ عِوَجًا بِقِيَمٍ) أي كيف وصفت شيئا بضده، والصفة إنما تكون

بما في الموصوف من المعاني القائمة به، لا بما لا يكون قائما به (فَذَا تَنَاقُضٌ) أي إعرابك هذا ذوتناقض، وقوله: (هُدَيْتَ فَأَعْلَمَ) كَمَلْ به البيت، و«هُدَيْتَ» مبني للمفعول، أي هداك الله إلى الصواب، فاعلم ما هو الصواب في إعراب الآية، وهو ما يأتي (فَرَجِمَ اللَّهُ لَيْبًا) أي قارئًا راجع العقل، وتام المعرفة (قَدْ سَكَتَ بَيْنَهُمَا) أي بين قوله: «عِوَجًا» وقوله: «قَيْمًا» (لَطِيفَةً) أي سكتة قليلة (لِذِي الثُّكْتُ) أي لهذه الفائدة، وهي بيان أن «قَيْمًا» ليس نعتًا لـ«عِوَجًا» (بَلْ) الصواب في ذلك أن (قَيْمًا حَالٌ مِنَ) الاسم (الْمُحْذُوفِ مَعَ عَامِلِهِ) أي تقديره أنزله حال كونه «قَيْمًا» (أَوْ) هو حال من (الْكِتَابِ) في قوله: «الْحَبْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ» الآية [الكهف: ١]، وقوله: (الْمُتَنَفِّعُ) بفتح الفاء بصيغة اسم المفعول صفة للكتاب، حذف عائده، أي المنتفع به.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثالث عشر هو ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخًا يُعَرِّبُ لتلميذه «قَيْمًا» [الكهف: ١] من قوله تعالى: «وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا * قَيْمًا» صفة لـ«عِوَجًا»، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوَجُ قَيْمًا، وترجمتُ على من وقف من القراء على ألف التنوين في «عِوَجًا» [الكهف: ١] وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم، وإنما الصواب أن «قَيْمًا» حال إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيما، وإما من «الْكِتَابِ» وجملة النفي معطوفة على الأول، ومعتضة على الثاني، قالوا^(١): ولا تكون معطوفة؛ لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور «عَلَى»، أو جملة النفي و«قَيْمًا» حالان من «الْكِتَابِ» على أن الحال يتعدد، وقياس قول الفارسي في الخبر: إنه لا يتعدد مُخْتَلِفًا بِالْأَفْرَادِ والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يقال: قد صح ذلك في النعت، نحو قوله ﷺ: «وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ» [الأنبياء: الآية ٥٠] الآية، بل قد ثبت في الحال في نحو قوله ﷺ: «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى» [النساء: الآية ٤٣] ثم قال سبحانه: «وَلَا جُنُبًا» [النساء: الآية ٤٣]؛ لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثم اختلف في تعددهما،

(١) إنما عبر بـ«قالوا» للتبري؛ لأن الحق أن الصلة هي التي لا يتم الكلام إلا بها، وأما الحال ففضلة يتم الكلام بدونها.

وَأُتِفِقَ عَلَى تَعْدُدِ النَّعْتِ، وَأَمَّا ﴿جُنُبًا﴾ [النساء: الآية ٤٣] فَعُطِفَ عَلَى الْحَالِ لَا حَالٍ (١)، وَقِيلَ: الْمُنْفِيَّةُ (٢) حَالٌ، وَ﴿قِيَمًا﴾ بَدَلٌ مِنْهَا، عَكْسٌ «عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ؟» (٣)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم ذكر المثال الرابع عشر، فقال:

١٣٠٩. (وَلَيْسَ أَخْوَى صِفَةَ الْغُثَاءِ إِذَا يَجِي السَّوَادُ بِأَرْتَوَاءِ
١٣١٠. حَالٌ مِنَ الْمَرْعَى وَلَكِنْ أُخْرَا لِأَنَّهُ مِنَ الْفَوَاصِلِ يُرَى)
(وَلَيْسَ أَخْوَى صِفَةَ الْغُثَاءِ) أَي لَا يُعْرَبُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَخْوَى﴾ صِفَةً لـ ﴿غُثَاءً﴾ [الأعلى: ٥]،
وَذَلِكَ لِأَنَّ ﴿أَخْوَى﴾ يَفْسَّرُ بِمَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَفَافِ، وَالثَّانِي الْأَسْوَدُ مِنْ شِدَّةِ الْخُضْرَةِ
لِكثْرَةِ الرِّيِّ، فَيُؤَادُّ بِالْمَعْنَى الثَّانِي، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ صِفَةً لـ ﴿غُثَاءً﴾؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، كَمَا
أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (إِذَا يَجِي السَّوَادُ بِأَرْتَوَاءِ) أَي كَانَ السَّوَادُ نَاشِئًا عَنْ كَثْرَةِ الْارْتَوَاءِ بِالْمَاءِ، فَاشْتَدَّتْ
خُضْرَتُهُ حَتَّى شَابَهُ الْأَسْوَدُ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنْ مَعْنَى الْغُثَاءِ، وَهُوَ الْهَشِيمُ الْمَتَكَسِّرُ، بَلْ هُوَ (حَالٌ مِنَ
الْمَرْعَى، وَلَكِنْ أُخْرَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، أَي أَخَّرَ الْحَالُ عَنْ صَاحِبِهِ، فَفُصِّلَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾
[الأعلى: الآية ٥] (لَأَنَّهُ مِنَ الْفَوَاصِلِ يُرَى) يَعْنِي أَنَّهُ إِنَّمَا فُصِّلَ عَنْهُ لِأَجْلِ تَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ؛ لِأَنَّ
رِعْوَسَ الْآيِ بِالْأَلْفِ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع عشر قول بعضهم في قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿أَخْوَى﴾: إنه
صفة لـ ﴿غُثَاءً﴾، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فُسِّرَ الْأَخْوَى بِالْأَسْوَدِ مِنَ الْجَفَافِ
وَالْيَبِيسِ صَحَّ ذَلِكَ، وَأَمَّا إِذَا فُسِّرَ بِالْأَسْوَدِ مِنْ شِدَّةِ الْخُضْرَةِ؛ لِكثْرَةِ الرِّيِّ كَمَا فُسِّرَ بِهِ قَوْلُهُ ﴿عَلَّكَ﴾:
﴿مُدَّهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: الآية ٦٤]، فَجَعَلَهُ صِفَةً لـ ﴿غُثَاءً﴾ كَجَعَلِ ﴿قِيَمًا﴾ [الكهف: ٢] صِفَةً
لـ ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف: ١]، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ ﴿الْمَرْعَى﴾، وَأَخَّرَ لِتَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ،
(١) قَوْلُهُ: «لَا حَالٌ» أَي وَكَلَامُنَا فِي الْحَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ الْمُسْتَقْلَةِ بِدُونِ عَطْفٍ، وَقَوْلُهُ: «وَأَمَّا جُنُبًا» مَنَعَ لِقَوْلِهِ: «بَلْ
قَدْ ثَبَتَ الْخ». دسوقي ١٧٢/٢.

(٢) أي الجملة المنفية، وهي «ولم يجعل له عوجًا».

(٣) أي فهو إبدال مفرد من جملة، بخلاف المثال، فإن فيه إبدال جملة من مفرد.

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الخامس عشر، فقال:

١٣١١. (وَإِنْ وَجَنَّا مِنْ أَعْنَابِ رُفَعٍ فَلَيْسَ مَنْشُوقًا لِقِنْوَانٍ تَبِعَ
١٣١٢. بَلْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَدْ حَذِفَا هُنَاكَ أَوْلَهُمْ مُقَدَّرًا وَفَى)

(وَإِنْ «وَجَنَّا مِنْ أَعْنَابِ») بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى نُونِ «مِنْ» ثُمَّ أَدْرَجَهَا لِلْوِزْنِ (رُفَعٍ)
بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فَلَيْسَ) أَي قَوْلُهُ: ﴿وَجَنَّتْ﴾ (مَنْشُوقًا) أَي مَعْطُوفًا (لِقِنْوَانٍ) أَي عَلَى
﴿قِنْوَانٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩] فَالْإِلَامُ بِمَعْنَى «عَلَى»، وَقَوْلُهُ: (تَبِعَ) بِكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ، فَعَلُ مَاضٍ، حَالٌ
بِتَقْدِيرِ «قَدْ» عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مِنْ ﴿قِنْوَانٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩]، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَطْفُ ﴿جَنَّتْ﴾
[الأنعام: ٩٩] عَلَى ﴿قِنْوَانٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩] كَمَا أَعْرَبَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى؛ إِذْ يَسْلُتَرَمُ أَنَّ
جَنَاتِ الْأَعْنَابِ تَخْرُجُ مِنْ طَلْعِ النَّخْلِ (بَلْ) الصَّوَابُ أَنَّهُ (مُبْتَدَأٌ) بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ (خَبَرُهُ قَدْ حَذِفَا)
حَذِيفًا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، أَي هُوَ مُبْتَدَأٌ مُحَذُوفٌ الْخَبَرُ، تَقْدِيرُهُ (هُنَاكَ) جَنَاتٌ (أَوْ) يَقْدَرُ (لَهُمْ)
جَنَاتٌ، وَقَوْلُهُ: (مُقَدَّرًا وَفَى) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لَمَّا قَبْلَهُ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الخامس عشر من الأمثلة قول بعضهم في قوله تعالى:
﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ
طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٍ مِنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩]، فَيَمُنُّ رُفَعٍ ﴿جَنَّتْ﴾: إنه عطف
على ﴿قِنْوَانٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩] وهذا يقتضي أن جَنَاتِ الْأَعْنَابِ تَخْرُجُ مِنْ طَلْعِ النَّخْلِ، وَهُوَ
مَعْنَى فَاسِدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ بِتَقْدِيرِ «وَهُنَاكَ جَنَاتٌ»، أَوْ «وَلَهُمْ جَنَاتٌ»، وَنَظِيرُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ:
﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: الآية ٢٢] بِالرَّفْعِ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧]
، أَي وَلَهُمْ حُورٌ، ﴿وَجَنَّتٍ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٦] بِالنَّصْبِ فَبِالْعَطْفِ عَلَى ﴿نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾
[الأنعام: الآية ٩٩]، وَهُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿وَمَلَكِيَّةٍ﴾
وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ [البقرة: الآية ٩٨] الْآيَةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم أشار إلى المثال السادس عشر، فقال:

١٣١٣- (لَيْسَ مَنِ اسْتَطَاعَ فَاعِلًا بَدَا بِمُضَدِّ بَلْ بَدَلًا وَمُبْتَدَاً

١٣١٤- مَوْصُولَةٌ خَبَرُهَا قَدْ حُدِفَا أَوْ اسْمٌ شَرْطٌ فَالْجَوَابُ أَنْحَدَفَا)

(لَيْسَ «مَنِ اسْتَطَاعَ» [آل عمران: الآية ٩٧] (فَاعِلًا بَدَا) أي ظهر صفة لـ «فاعلا» (بِمُضَدِّ) متعلق بـ «فاعلا»، يعني أن: «مَنِ» في قوله: «مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: الآية ٩٧] ليس فاعلاً لـ «حَجَّ أَلْبَيْتَ» [آل عمران: ٩٧]، وإن أعربه كذلك بعضهم؛ لأنه يستلزم فساد المعنى؛ إذ يصير والله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم إثم الجميع إن ترك المستطيع الحج، وهو معنى فاسد (بَلْ) الصواب أن يكون (بَدَلًا) من «النَّاسِ» بدل بعض من كل (و) قيل: إن «مَنِ» (مُبْتَدَاً مَوْصُولَةٌ خَبَرُهَا قَدْ حُدِفَا) بألف الإطلاق، أي محذوفة الخبر (أَوْ) «مَنِ» (اسْمٌ شَرْطٌ، فَالْجَوَابُ أَنْحَدَفَا) بألف الإطلاق أيضاً، أي جوابها محذوف، والتقدير على كليهما من استطاع فليحج.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال السادس عشر قول ابن السَّيِّد في قوله تعالى: «مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: الآية ٩٧]: إن «مَنِ» فاعل بالمصدر - يعني حج البيت - ويردده أن المعنى حينئذٍ والله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم تأنيث جميع الناس إذا تخلف مستطيع منهم عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌّ، حتى قيل: إنه ضرورة، كقوله [من البسيط]:

أَفْتَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَزَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ^(١)

فيمن رواه برفع «أفواه»، والحق جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه رُوي بالرفع مع التمكن من النصب، وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و«الأفواه» مفعول، وصَحَّ الوجهان؛ لأن كلا منهما قارِعٌ ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديث: «وحجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً»^(٢)، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس، والمشهور في «مَنِ» في الآية أنها بدلٌ من «النَّاسِ» بدل بعض، وجَوُز

(١) قوله: «تلادي» هو المال القديم الأصلي الذي وُلد عندك، و«النَّشَبُ» القفار، و«القواقيز»: الأقداح، جمع قاقوزة، و«الأباريق» جمع إبريق.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه».

الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخيرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما «من استطاع فليحج»، وعليهن^(١) فالعموم مخصص، إما بالبدل، أو بالجملة، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع عشر بقوله:

١٣١٥- (وَالنَّصَبُ فِي أَوَارِي بِالْعَطْفِ عَلَى أَكُونَ لَا يَفَا الْجَوَابُ حَصَلَاً

(وَالنَّصَبُ فِي «أَوَارِي» بِالْعَطْفِ عَلَى «أَكُونَ») يعني أن النصب في قوله «فَأَوَارَى»: «فَأَوَارَى سَوْءَةً أُخَى» [المائدة: الآية ٣١] بالعطف على قوله: «أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ» [المائدة: الآية ٣١] (لَا يَفَا الْجَوَابُ حَصَلَاً) أي ليس النصب حاصلًا بسبب فاء الجواب الواقعة في جواب الاستفهام، وهو «أَعَجَزْتُ»، كما قاله بعضهم؛ لفساد المعنى؛ لأنه يقتضي أن المواراة تسببت عن العجز؛ لأن جواب الشيء مسبب عنه، وفساده واضح، وذلك أن العجز إنما يتسبب عنه عدم المواراة، والمواراة إنما تتسبب عن القدرة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السابع عشر من الأمثلة قول الزمخشري في قوله تعالى: «يَوَلِّيكَ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأَوَارَى سَوْءَةً أُخَى» [المائدة: ٣١]: إن انتصاب «أَوَارَى» في جواب الاستفهام، ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز^(٢)، وإنما تسبب عن القدرة، وإنما انتصابه بالعطف على «أَكُونَ».

ومن هنا امتنع نصب «فَتَصْبِحُ» في قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً» [الحج: الآية ٦٣] الآية، لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب^(٣) لأن «أَلَمْ تَرَ» في معنى قد

(١) أي على جعل «من» بدلاً، أو مبتدأ موصولة، أو شرطية.

(٢) أجاب السعد في «حاشية الكشف» بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي، فيفيد النفي، وهو سببه، أي إن لم أعجز فواريت. «حاشية السوقي» ١٧٣/٢.

(٣) أي قوله: «فَتَصْبِحُ»، وحاصل هذا القول أن عدم النصب هنا ليس بعدم صحة السببية، بل لكون الاستفهام ليس حقيقياً، وإنما يُنصب في جواب الاستفهام الحقيقي.

رأيت، أي إنه استفهام تقرير، مثل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشَّح: الآية ١]، وقيل: النصب جائز، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحَج: الآية ٤٦]، ولكن قُصِدَ هنا إلى العطف على ﴿أَنْزَلَ﴾ على تأويل ﴿فَتُصْبِحُ﴾ بأصاحت، والصواب القول الأول، وليس ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾؛ لما بيناه^(١)، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثامن عشر بقوله:

١٣١٦- (وَلَيْسَ قُرْبَانًا مِنَ الْمَفَاعِلِ إِذْ يَقْتَضِي الْفَسَادَ بَلْ حَالٌ جَلِي) (وَلَيْسَ قُرْبَانًا) (مِنَ الْمَفَاعِلِ) يعني أن قوله ﴿لَيْسَ قُرْبَانًا﴾ ليس مفعولاً به لقوله: ﴿أَتَّخِذُوا﴾ [الأحقاف: ٢٨]؛ (إِذْ) تعليلية؛ أي لأنه (يَقْتَضِي الْفَسَادَ) أي فساد المعنى، وسيأتي وجهه قريباً (بَلْ حَالٌ جَلِي) أي ظاهر، وإنما المفعول فهو قوله ﴿لَيْسَ قُرْبَانًا﴾.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثامن عشر قول بعضهم في قوله ﴿لَيْسَ قُرْبَانًا﴾: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: الآية ٢٨] الآية: إن الأصل اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولان، و﴿آلِهَةً﴾ بدل من ﴿قُرْبَانًا﴾، وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أن ﴿آلِهَةً﴾ هو المفعول الثاني، وأن ﴿قُرْبَانًا﴾ حال، ولم يبين وجه فساد المعنى، ووجه أنهم إذا ذُوموا على اتخاذهم قرباناً من دون الله، اقتضى مفهومه الخُتُّ على أن يتخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت: أتخذ فلاناً معلماً دوني؟ كنت أمراله أن يتخذك معلماً له دونه، والله تعالى يُتَّقَرَّبُ إليه بغيره^(٢)، ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال التاسع عشر بقوله:

١٣١٧- (وَحَصِرَتْ صُدُورُهُمْ لَا تَجْعَلُ دُعَا عَلَيْهِمْ بِأَنْ لَا يُقْتَلُوا) ١٣١٨- بَلْ هِيَ حَالٌ قَبْلَهَا «قَدْ» قُدِّرَا عِنْدَ ذَوِي الْبَصَرَةِ جَا مُقَرَّرَا

(١) أي من أن إصباح الأرض مخضرة ليس مستتباً عن رؤية المطر.

(٢) أي من الأعمال الصالحة.

(وَحَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء: الآية ٩٠] مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (لَا تَجْعَلُ) بالبناء للمفعول، وقوله (دُعَا) بالقصر للوزن مفعول ثانٍ لـ «تَجْعَلُ»، والأول هو النائب عن الفاعل (عَلَيْهِمْ) متعلق «بدعا»، وكذا قوله (بِأَنْ لَا يُقْتَلُوا) يعني أن قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لا يجوز جعله دعاء عليهم بعدم القتل، وإن قاله بعضهم؛ لفساد المعنى؛ إذ يقتضي أن تُحصَر صدورهم عن قتال قومهم، وهو عكس المراد، إذ المطلوب أن يُدْعَى بكونهم يقعون فيما بينهم حتى يُهلك بعضهم بعضاً (بَلْ هِيَ) أي جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: الآية ٩٠] (حَالٌ قَبْلَهَا «قَدْ» قُدِّرَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول (عِنْدَ ذَوِي الْبَصَرَةِ) أي عند علماء البصرة (جَا مُقَرَّرَا) أي جاء هذا التقدير مقرراً عندهم؛ لأنهم لا يجيزون وقوع الماضي حالاً، إلا بتقدير «قد». وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: الآية ٩٠]: إن جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: الآية ٩٠] جملة دعائية، وردّه الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تُحصَر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسَلَّبُوا أهلية القتال، حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال العشرين بقوله:

١٣١٩- (لَا تَجْعَلْنَ سِنِينَ بِالْجَزْرِ بَدَلٌ مِنْ مِائَةِ مُنُونًا قَبْلُ حَصَلْ)

(لَا تَجْعَلْنَ سِنِينَ بِالْجَزْرِ بَدَلٌ) مفعول ثانٍ لـ «تَجْعَلْنَ» وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (مِنْ مِائَةِ مُنُونًا) حال من «مائة»، وكذا قوله: (قَبْلُ) بالبناء على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، ونية معناها، أي قبل «سنين»، وهو متعلق بـ (حَصَلْ) يعني أنه لا يجوز أن يُجعل قوله ﴿سِنِينَ﴾ مجروراً على البدلية من «مائة»؛ لأنه لو أُقيم مقامه لفسد المعنى؛ إذ يدل على أنهم لبثوا ثلاث سنين فقط، وهذا معنى فاسد، وإنما الصواب كونه منصوباً بدلاً من «ثَلَاثَ».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال المتم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى:

﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فيمن نَوَّنَ ﴿مِائَةٍ﴾: إنه يجوز كون

﴿سِينِينَ﴾ منصوبا بدلًا من ﴿ثَلَاثَ﴾، أو مجرورًا بدلًا من ﴿مِائَتَةً﴾، والثاني مردود؛ فإنه إذا أقيم مقام مئة فسد المعنى، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي والعشرين، بقوله:

١٣٢٠- (لَفْظُ الْجَلَالَةِ إِذَا مَا جُعِلَا بَدَلَ آلِهَةٍ فَسَادُهُ أَجْلَى)

(لَفْظُ الْجَلَالَةِ إِذَا مَا) زائدة (جُعِلَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول (بَدَلَ آلِهَةٍ) بالهاء الساكنة للوزن، وهو المفعول الثاني لـ (جُعِلَ) (فَسَادُهُ) أي فساد معناه (أَجْلَى) أي انكشف، واتضح، يعني أن لفظ الجلالة من قوله ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية، لو جعل بدلًا من آلهة لفسد المعنى؛ إذ يكون التقدير لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، ويلزم منه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وهذا معنى باطل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الحادي والعشرين قول المبرد في قوله ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية: إن اسم الله تعالى بدل من آلهة، ويرد أنه البدل في باب الاستثناء مُستثنى موجب له الحكم، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج، و«ما قام أحد إلا زيد»، مفيد لإخراج زيد، وأما الثاني فلأنه كلما صدق «ما قام أحد إلا زيد» صدق «قام زيد»، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا موجب له الحكم، أما الأول فلأن الجمع المتكرر لا عموم له، فيستثنى منه، ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقًا، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم، وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه: «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلَبْنَا» لأن رجلًا ليس بعام فيستثنى منه، ولأنه لو قيل: «لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلَبْنَا»، اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلَبُوا، وهذا وإن كان معنى صحيحًا، إلا أن المراد إنما هو أن زيدًا وحده كاف. قال ابن هشام رحمه الله:

[فإن قيل]: لا نسلم أن الجمع في الآية، والمفرد في المثال غير عامين؛ لأنهما واقعان في سياق

«لو»، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

[قلت]: لو صح ذلك لصح أن يقال: لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني دَيَّارٌ، ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع، انتهى كلامه. (١) والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني والعشرين بقوله:

١٣٢١- (كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي نُصِبَ بِنَزْعِ خَافِضٍ قُبَيْلَ فَا جُلِبَ

١٣٢٢- فَفِيهِ أَنَّ الْمَرْءَ إِذْ يُخَاطَبُ بِقِمِ نَفْسِهِ فَقَطْ يَاطَالِبُ)

(كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (نُصِبَ) بالبناء للمفعول (بِنَزْعِ خَافِضٍ) أي على حذف حرف الجر، أي من فيه (قُبَيْلَ فَا جُلِبَ) أي أتى قبل قوله: «فاه»، وأصله كَلِمَتُهُ من فيه إلى في، ثم حذفت «من» فانتصب «فاه»، وهذا مردود، كما أشار إليه بقوله: (فَفِيهِ أَنَّ الْمَرْءَ إِذْ يُخَاطَبُ) أي إذ يُكَلِّمُ غيره، إنما يتكلم (بِقِمِ نَفْسِهِ فَقَطْ) أي لا بقم غيره، والتقدير المذكور يؤدي إلى هذا، فهو مردود، بل الصواب أنه منصوب على الحال، أي حال كونه فاه إلى في، أي مشافهة، وقوله: (يَاطَالِبُ) كَمَلَّ به البيت، أي يا من يطلب تحقيق هذا الفن، فهذا هو الوجه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثاني والعشرين قول أبي الحسن الأخفش في «كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي»: إن انتصاب «فاه» على إسقاط الخافض، أي من فيه، وردّه المبرد، فقال: إنما يتكلم الإنسان من في نفسه، لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في «كَلِمَتِي فَاهُ إِلَى فِي»، أو قاله في ذلك، وحمله على القلب؛ لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس.

ثم ذكر مثالًا آخر، وهو الحكاية المشهورة، فقال:

١٣٢٣- (إِنَّ مُصَابَكُمْ مِنَ الْمَصَادِرِ يَنْصِبُ تَالِيَةً كَمَا الشَّعْرُ قُرِي

١٣٢٤- لَوْ رُفِعَ الرَّجُلُ كَانَ خَالِيَا مِنْ الْبَلَاغَةِ عَلَى مَا رُوِيَ)

(١) أي لأنهم قالوا: إن «من» لا تتراد إلا بعد نفي صريح، وكذا «دَيَّار» لا تقع إلا بعد نفي صريح، وكذا النصب بعد فاء السببية إنما يُنصب بعد النفي المحض، ولم يُجوزوا وقوع كل بعد «لو»، فدل هذا على أن «لو» ليست موضوعة للنفي، وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم. «حاشية الدسوقي» ١٧٥/٢.

(إِنَّ «مُصَابَكُمْ» مِنَ الْمَصَادِرِ) أَيُّهُ مُصَدَّرٌ مِمِّي لـ «أَصَابَ» بِمَعْنَى الْإِصَابَةِ (يُنْصَبُ تَالِيَهُ) بِسُكُونِ الْهَاءِ لِلوزن، أَيُّهُ الْأَسْمُ الَّذِي أَتَى بَعْدَهُ، وَهُوَ «رَجُلًا» (كَمَا الشَّعْرُ قُرِي) أَيُّهُ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي شَعْرِ الْعَرَجِيِّ الْآتِي (لَوْ رُفِعَ الرَّجُلُ) أَيُّهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لـ «إِنَّ» (كَانَ خَالِيًا مِنَ الْبَلَاغَةِ) أَيُّهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْهُ (عَلَى مَا رُوِيَ) بِالْألفِ الْإِطْلَاقَ، مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ، أَيُّهُ كَمَا رُوِيَ هَذَا الْوَجْهَ الْفَاسِدَ عَنْ بَعْضِ الْمُعَرِّينَ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ أَنَّهُ حُكِيَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْعَرَجِيِّ ^(١) [مِنْ

الْكَامِلِ]:

أَظْلُمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا رَدَّ السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ
إِنَّ الصَّوَابَ «رَجُلًا» بِالرَّفْعِ خَبْرًا لـ «إِنَّ»، وَعَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ يَفْسُدُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي الْبَيْتِ، وَلَا يَتَحَصَّلُ لَهُ مَعْنَى الْبَتَّةِ، وَلَهُ حِكَايَةُ مَشْهُورَةٌ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَبِ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَدَّلَ لَهُ مِثْلَ دِينَارٍ عَلَى أَنْ يُقْرَأَ كِتَابُ سَيَبُوهٍ، فَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ مَا كَانَ بِهِ مِنْ شِدَّةِ احْتِيَاجٍ، فَلَامَهُ تَلْمِيزُهُ الْمُبْرَدَ فَأُجَابَهُ بِأَنَّ الْكِتَابَ مُشْتَمِلٌ عَلَى ثَلَاثِ مِثْلَةِ مِثْلِ مَا كَانَ بِهِ مِنْ شِدَّةِ احْتِيَاجٍ، فَلَا يَنْبَغِي تَمَكِّينَ ذِمِّيٍّ مِنْ قِرَاءَتِهَا، ثُمَّ قُدِّرَ أَنْ غَنَّتْ جَارِيَةٌ بِحَضْرَةِ الْوَائِقِ ^(٢) بِهَذَا الْبَيْتِ، فَاخْتَلَفَ الْحَاضِرُونَ فِي نَصَبِ رَجُلٍ وَرَفْعِهِ، وَأَصْرَتْ الْجَارِيَةُ عَلَى النَّصَبِ، وَزَعَمَتْ أَنَّهَا قَرَأَتْهُ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ كَذَلِكَ، فَأَمَرَ الْوَائِقُ بِإِشْخَاصِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَلَمَّا حَضَرَ أُوجِبَ النَّصَبُ، وَشَرَحَهُ بِأَنَّ «مُصَابَكُمْ» بِمَعْنَى إِصَابَتِكُمْ، وَ«رَجُلًا» مَفْعُولُهُ، وَ«ظُلْمٌ» الْخَبَرُ، وَلِهَذَا لَا يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ، قَالَ فَأَخَذَ الْيَزِيدِيُّ فِي مُعَارَضَتِي، فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ كَقَوْلِكَ: «إِنَّ ضَرْبَكَ زَيْدًا ظُلْمٌ»،

(١) نِسْبَةُ إِلَى الْعَرَجِ بِفَتْحٍ، فَسُكُونُ اسْمِ مَوْضِعٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَالْعَرَجِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ.

(٢) هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ هَارُونَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُعْتَصِمِ بْنِ هَارُونَ الرَّشِيدِ، بُويعَ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، وَسَنَهُ سِتْ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، وَكَانَ شَجَاعًا مُسْرِقًا فِي التَّمَتُّعِ بِالنِّسَاءِ، وَأَقَامَ خَلِيفَةً خَمْسَ سِنِينَ وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَمَاتَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لَسْتُ بِقَيْنٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ (٢٣٢هـ) وَلَمَّا مَاتَ تُرِكَ وَحْدَهُ، وَاشْتَغَلَ النَّاسُ بِالْبَيْعَةِ لِلْمُتَوَكِّلِ، فَجَاءَ جَرْدُونُ، أَيُّهُ فَارَةُ، وَاسْتَلَّ عَيْنَيْهِ، وَأَكْلَهُمَا، فَسَبَحَانَ الْمَعَزَّ الْمَذَلَّ. رَاجِعِ الْحَاشِيَةَ ١٧٥/٢.

فَاسْتَحْسَنَهُ الْوَائِقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْألفِ دِينَارًا، وَرَدَّهُ مُكْرَمًا، فَقَالَ لِلْمُبْرَدِ: تَرَكَنَا لِلَّهِ مِثْلَ دِينَارٍ فَعَوَضْنَا أَلْفًا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

١٣٢٥- (فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ قَدْ بَلَّغَتْ اثْنَيْنِ وَالْعِشْرِينَ فَأَذِرَ مَا ثَبَتَ) (فَهَذِهِ) أَيُّهُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَاتِ الْمَاضِيَةِ (أَمْثِلَةٌ قَدْ بَلَّغَتْ اثْنَيْنِ وَالْعِشْرِينَ فَأَذِرَ) أَيُّهُ فَاعْلَمْ (مَا ثَبَتَ) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ صَوَابِ أَوْجِهَةِ الْإِعْرَابِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى الْجِهَةِ الْأُولَى شَرَعَ يَبَيِّنُ الْجِهَةَ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ:

١٣٢٦- (ثَانِيَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُرَاعِيََا مَعْنَى صَحِيحًا عَنْ أَصُولٍ خَالِيَا
١٣٢٧- وَهَذَا أَنَا دَا مُورِدُ الْأَمْثِلَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فِي الْأَرْجُوزَةِ
١٣٢٨- فَجَعَلُهُمْ ثَمُودَ مَفْعُولًا سَبَقَ عَلَى فَمَا أَبْقَى وَمَا الثَّانِي اسْتَحَقَّ
١٣٢٩- صَدْرًا وَذَا يُخَصُّ بِالضَّرُورَةِ بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِعَادَا قَبْلَ تِي
١٣٣٠- أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ حَذَفَا كَمِثْلِ أَهْلِكَ فَخُذْ مَا أَلْفَا)

(ثَانِيَةُ الْجِهَاتِ) أَيُّهُ الَّتِي يَدْخُلُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُعْرَبِ مِنْ جِهَتِهَا (أَنْ يُرَاعِيََا) بِالْألفِ الْإِطْلَاقَ، وَالضَّمِيرُ لِلْمُعْرَبِ (مَعْنَى صَحِيحًا عَنْ أَصُولٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ(خَالِيَا) أَيُّهُ عَاطِلًا عَنِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ (وَهَذَا) حَرْفُ تَنْبِيهِ، وَإِدْخَالُهَا التَّنْبِيهِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ إِذَا أُخْبِرَ بِاسْمِ إِشَارَةٍ جَائِزٍ، وَإِنَّمَا الشَّاذُّ إِدْخَالُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِ الْأَصْلِ: «وَهَذَا أَنَا مُورِدُ لَكَ أَمْثِلَةً مِنْ ذَلِكَ»، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي «حَوَاشِي التَّسْهِيلِ» ^(١) (أَنَا) هِيَ أَنَا الضَّمِيرُ تُقْرَأُ هُنَا بِالْألفِ، وَهُوَ لُغَةٌ، إِذْ فِيهَا ثَمَانِي لُغَاتٍ، أَنْ يَفْتَحَتَيْنِ، وَأَنَا بِالْألفِ، وَأَنْ يَمُدَّ الْهَمْزَةَ، وَأَنْ يَفْتَحَ، فَسُكُونٌ، وَأَوَّلُ كُلٍّ، إِمَّا هَمْزَةٌ، أَوْ هَاءٌ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: (ذَا) بَدَلٌ مِنْهُ، وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: (مُورِدُ الْأَمْثِلَةِ) هِيَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ مَثَلًا (مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ) أَيُّهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُرَاعَى فِيهَا الْمُعْرَبُ الْمَعْنَى دُونَ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، فَتُقْسِدُ تِلْكَ الصَّنَاعَةُ إِعْرَابُهُ (فِي الْأَرْجُوزَةِ) أَيُّهُ فِي الْمَنْظُومَةِ مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ النَّظْمِ.

(١) رَاجِعِ «حَاشِيَةَ الدُّسُوقِيِّ» ١٧٦/٢.

ثم أشار إلى المثال الأول، فقال: (فَجَعَلُهُمْ) مبتدأ (ثَمُودَ) بمنع الصرف لأنه علم قبيلة، ويجوز صرفه أيضًا (مَفْعُولًا سَبَقَ) أي مفعولا به مقدما على قوله: (عَلَى) ﴿فَمَا أَتَى﴾ وخبر المبتدأ محذوف، أي غير صحيح، وقوله: (وَمَا النَّافِي اسْتَحَقَّ صَدْرًا) إشارة إلى التعليل لعدم صحته، أي إنما لم يصح؛ لأن فيه إخراج «ما» النافية عما يجب لها من الصدارة في الكلام، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وقوله: (وَذَا يُخْصَصُ) بالبناء للمفعول، أي ومثل ذا الإخراج مخصوص (بِالضَّرُورَةِ) الشعرية، لا يجوز حمل الآية عليه (بَلْ هُوَ) أي ﴿ثَمُودَ﴾ (تَابِعَ لِعَادًا) بالصرف باعتبار الأب، أو الحي، وقوله: (قَبْلَ تِي) اسم إشارة للمؤنثة، والظرف متعلق بحال محذوف، أي حال كونه مذكورًا قبل هذه الآية، وهو قوله ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [التخيم: الآية ٥٠] (أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ حَذَفَا) بألف الإطلاق، أي محذوف (كَمِثْلِ أَهْلَكَ) أي وأهلك ثمود، وقوله: (فَخُذْ مَا أَلْفَا) بألف الإطلاق أيضًا مبنيا للمفعول، أي خذ المؤلف والمعروف عند النحاة، ولا تسلك بُنَيَات الطريق؛ لئلا تقع في مكان سحيق.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الجهة الثانية من الجهات التي يدخل على المعربين الاعتراض من جهتها أن يُراعي العرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، عكس الجهة السابقة، فلنورد هنا أمثلة من ذلك:

[أحدها]: قول بعضهم في قوله ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَتَى﴾ [التخيم: الآية ٥١]: إن ثمود مفعول مُقَدَّم، وهذا ممتنع؛ لأن لـ «ما» النافية الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿عَادًا﴾، أو هو بتقدير: «أهلك ثمود»، وإنما جاء قوله [من الرجز]:

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا *

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [القلق: الآية ٢] بتنوين ﴿شَرِّ﴾ فـ «مَا» بدل من ﴿شَرِّ﴾ بتقدير مضاف أي من شرِّ شرِّ ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول عليه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

١٣٣١- (وَقَوْلَ إِذْ تُدْعَوْنَ لَا تَعْلِقْ بِأَحَدِ الْمُقْتَنِينَ بَلْ بِالْحَذَفِ فِي ١٣٣٢- إِذْ مَقَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَالْفَضْلُ فِي الْأَوَّلِ جَا مُحَذَّرَةً) (وَقَوْلَ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ «تعلق»، وقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ [غافر: الآية ١٠] مقول «قول» محكي لقصد لفظه (لَا) ناهية (تَعْلِقُ) مجزم بـ «لا» وكسرت القاف للروية (بِأَحَدِ الْمُقْتَنِينَ) متعلق بـ «تعلق»، يعني أن قوله ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ إلى الإيمَن [غافر: الآية ١٠] لا يجوز تعليقه بـ «مقت»، من قوله: ﴿لَمَقَّتْ أَلَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [غافر: الآية ١٠] الآية (بَلْ بِالْحَذَفِ فِي) أي احفظ تعلقه بمحذوف، والياء في «في» للإشباع، ثم بين وجه منع تعلقه بـ «مَقَّتْ» بقوله: (إِذْ) تعليلية، أي إنما امتنع تعليقه بـ «مَقَّتْ»؛ لأن (مَقَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ فِي الْآخِرَةِ) أي ودعوتهم إلى الإيمان في الدنيا، فبينهما تناف، وهذا بالنسبة لمنع تعلقه بالثاني، وأما بالأول فذكره بقوله: (وَالْفَضْلُ فِي الْأَوَّلِ جَا مُحَذَّرَةً) يعني أن الفصل الواقع بين ﴿لَمَقَّتْ أَلَّهُ﴾ وهو عامل مصدري، وبين الظرف بالأجنبي، وهو الخبر متع من التعلق به، و«الفصل» مبتدأ، و«في الأول» صفة، أو حال منه، وجملة «جا» خبر المبتدأ، و«المحذر» اسم فاعل من التحذير، وهو التخويف، والمراد هنا المنع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني لهذه الجهة قول بعضهم في ﴿إِذْ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقَّتْ أَلَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: الآية ١٠]: إنها ظرف للمقت الأول أو الثاني، وكلاهما ممنوع. أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى؛ لأنهم لم يَمَقُّوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يَمَقُّونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ [آل عمران: الآية ٣٠] إنه ظرف لـ ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٢٨] حكاة مكِّي، قال: وفيه نظر، والصواب الجزم بأنه خطأ؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولًا به لـ ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٢٨] كما في ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ [غافر: الآية ١٨]؛ لأن ﴿يُحَذِّرُ﴾ قد استوفى مفعوله، وإنما هو نُصِبَ بمحذوف تقديره: اذكروا، أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة، منهم الزمخشري - فلا استلزامه الفصل بين المصدر

ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُونَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَذَاةٍ^(١) أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٢)
 إن الباء متعلقة بقضائه، لا بـ«وقوف»، ولا بـ«ينتظرون»؛ لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي،
 ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره «أمره» معمولاً لقضى محذوفاً؛ لوجود ما يعمل.
 ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علّق ﴿يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: الآية ٩] بالرجع من
 قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَلَى رَجِيمٍ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: الآية ٨]، وإذ علّق أياماً بالصيام من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ
 عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ آيَاتاً مَعْدُودَاتٍ الآية [البقرة: ١٨٣-١٨٤]، فإن في
 الأولى الفصل بخبر «إن»، وهو لقادر، وفي الثاني الفصل بمعمول ﴿كُتِبَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وهو
 ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٣].

[فإن قيل]: لعله يُقَدَّرُ كما كُتِبَ صفة للصيام، فلا يكون متعلقاً بـ﴿كُتِبَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٣].

[قلنا]: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكتمل معموله.

ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ
 بِهِ﴾ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ [البقرة: الآية ٢١٧] الآية: إن ﴿الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] عطف على
 ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر، وقد عطف ﴿وَكُفِّرْ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧]
 على المصدر قبل مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مَقْتُكُمْ إذ تدعون، وضُومُوا أياماً، وَيَرْجِعُهُ
 يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ«قادر»؛ لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره.

(١) هكذا ضبطه البغدادى في «شرح الأبيات» بالعين المهملة، والذال المعجمة، ووقع في سائر النسخ بلفظ
 «غداة» بالعين المعجمة، والذال المهملة، والظاهر أنه تصحيف، والله تعالى أعلم.

(٢) «العذاة» بإهمال العين، وإعجام الذال: البعيد من الماء والريف، و«الضامز»: الساكت، و«ينتظرون»
 قضاءه: أمره ليَرِدَ بهن، أي ليقضى أمره فيهن. والضمير المؤنث للأثنى الوحشية، وهي أنثى الحمار،
 والمذكر للحمار الوحشي. انظر «شرح أبيات المغني» ١٦٦/٧.

ونظيره في التعلق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢]
 ألا ترى أن اليوم لو علّق بـ﴿بُشْرَى﴾ لم يصح من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسم لـ«لا»، وأما ﴿أَلَا
 يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: الآية ٨]، فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب «ليس»
 عليها.

والصواب أن خفض ﴿الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] بياء محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها، لا
 بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على ﴿بِهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧]، ولا يكون خفض
 المسجد بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يُعْطَفُ على الضمير المحفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي [من الطويل]:

وَفَاؤُكُمْ كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ بِأَنْ تُشْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ^(١)
 وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعلّق الباء بـ«وفاؤكما»،
 فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يَتِمَّ فأنشده، قول الشاعر [من الكامل]:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ^(٢) إِيَادِ دَارَهَا تَكَرَّيْتُ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا^(٣)
 أي إن «إياد» بدل من «مِنْ» قبل مجيء معمول «حَلَّتْ»، وهو «دارها»، والصواب تعليق
 «دارها»، وبـ«أن تُسعدا» بمحذوف، أي حَلَّتْ ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما
 وعدتاني به من الإِسعاد بالبكاء عند ربع الأُحبة إنما يُسَلِّيني إذا كان بدمع ساجم، أي هامل كما
 أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث بقوله:

- (١) «أشجاه» أي أحزنه، و«طاسمه»: أي دارسه، و«ساجمه»: أي هامله.
- (٢) قال البغدادى: وفي نسخ الكتاب «جعلت» أي بدل «حَلَّتْ»، وهو تحريف من النسخ. انظر «شرح
 الأبيات» ١٧١/٧.
- (٣) قوله: «حَلَّتْ»: أي نزلت، و«إياد» اسم قبيلة من معدّ، و«تَكَرَّيْتُ» بفتح أوله: بلد بشاطيء الفرات،
 وسميت بتكريت بنت وائل، وهي عطف بيان لدارها، و«تمنع» أي تلك القبيلة لبخلها بقي الزرع في
 تلك الأرض، ولا تحصده لئلا تأكل منه فيذهب.

١٣٣٣- (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ وَلَا تَثْرِيبًا) عَلَيْنُكُمُ الْيَوْمَ كَفَى حَسِيبًا
 ١٣٣٤- كَذَاكَ لَا مَانِعَ بَعْدَهُ لِمَا أُعْطِيتَ لِلْآخِرِ جَا مُتَمَّمًا
 ١٣٣٥- فَهَذِهِ الظُّرُوفُ لَا تُعَلِّقُ عَلَى اسْمٍ لَا لَدَى نَحَاةٍ حَقَّقُوا
 ١٣٣٦- مِنْ أَهْلِ بَصْرَةَ وَإِلَّا لَوَجِبَ تَنْوِينُهُ وَنَصْبُهُ عِنْدَ الْعَرَبِ
 ١٣٣٧- وَإِنَّمَا التَّغْلِيْقُ بِالْمُحْذَفِ لِأَهْلِ بَغْدَادَ جَوَازُهُ قُفِي

(لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ) [هُود: الآية ٤٣] مبتدأ على حذف مضاف، أي ظرف هذه الآية، وكذا ما عطف عليها، وخبره جملة «فهذه الظروف» على زيادة الفاء (وَلَا تَثْرِيْبًا) بألف الإطلاق (عَلَيْنُكُمُ الْيَوْمَ) وقوله: (كَفَى حَسِيبًا) جملة معترضة بين المتعاطفات، كَمُلْ به البيت، أي كفى الله حسيبًا، أي محاسبًا، وهو في المعنى إشارة إلى قوله **وَلَا تَثْرِيْبًا** بعد الآية: **يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ** [يُوسُف: الآية ٩٢] كَذَاكَ لَا مَانِعَ - بَعْدَهُ - لِمَا أُعْطِيتَ لِلْآخِرِ متعلق بـ «مُتَمَّمًا» (جَا) بالقصر لغة في «جاء» بالمد، كما سبق غير مرة (مُتَمَّمًا) بصيغة اسم المفعول حال من الفاعل (فَهَذِهِ الظُّرُوفُ) يعني قوله في الآيتين: **«الْيَوْمَ»**، وقوله في الحديث: «لما أعطيت»، وتسمية الجار والمجرور بالظرف شائع عندهم؛ لأن الظرف في تقدير الجار والمجرور، فاسم الإشارة مبتدأ، خبره قوله: (لَا تُعَلِّقُ) بالبناء للمفعول أي لا يجوز تعليقها على اسم «لَا» من قوله **«لَا عَاصِمَ»** [هُود: ٤٣]، و**«لَا تَثْرِيْبَ»** [يُوسُف: الآية ٩٢]، و«لا معطي» (لَدَى نَحَاةٍ حَقَّقُوا) أي عند جماعة حققوا المسألة بأدلتها، وقوله: (مِنْ أَهْلِ بَصْرَةَ) بيان لـ «نَحَاةٍ» (وَالِإِلا) هي «إن» الشرطية، أدغمت في «لا» النافية، أي وإن قلنا: إنها متعلقة باسم «لا» (لَوَجِبَ تَنْوِينُهُ، وَنَصْبُهُ عِنْدَ الْعَرَبِ) لكونه مطوّلًا، أي شبيهًا بالمضاف، وهو واجب النصب، وليس مبنياً على الفتح، إذ لا يكون كذلك إلا الاسم المفرد (وَإِنَّمَا التَّغْلِيْقُ) أي تعليق هذه الظروف (بِالْمُحْذَفِ) أي بالعامل المحذوف، وهو خبر «لا»، تقديره: لا عاصم عاصم اليوم، ولا تثريب تثريب اليوم، ولا مانع مانع لما أعطيت، وقوله: (لِأَهْلِ بَغْدَادَ) متعلق بـ «قُفِي» (جَوَازُهُ قُفِي) بالبناء للمفعول، مبتدأ وخبره، يعني أن نحاة بغداد جَوَّزُوا عدم تنوين اسم «لا» الشبيه بالمضاف، فقالوا في الظروف المذكورة: إنها منصوبة من غير تنوين.

قلت: مذهبه عندني أقرب، وأسهل؛ لموافقة الظواهر مع عدم إعوازه إلى التكلف بالتقدير المذكور. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الآيات أن المثال الثالث تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: **«لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ»** [هُود: ٤٣]، و**«لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ»** [يُوسُف: الآية ٩٢]، ومن قوله **«يَغْفِرُ اللَّهُ»**: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت» باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريين؛ لأن اسم «لا» حينئذ مطوّل، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف، إلا عند البغداديين، وقد مضى، وهو الراجح عندني والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الرابع بقوله:

١٣٣٨- (وَعَكْسُ ذَا تَغْلِيْقُهُمْ عَلَيْكُمْ بَكَائِنٌ مِنْ بَعْدِ لَوْلَا يُغْلَمُ

١٣٣٩- بَلْ ذَا مُعَلِّقٌ بِفَضْلِ مُبْتَدَأٍ خَبَرُهُ بِالْحَذَفِ جَا مُطَرِّدًا)

(وَعَكْسُ ذَا) أي هذا الذي مضى، وهو تعليق الظروف باسم «لا» المطوّل (تَغْلِيْقُهُمْ) أي تعليق بعض النحاة **«(عَلَيْنُكُمْ) (بَكَائِنٌ)»** أي بلفظ «كائن» هكذا النسخة بالرفع على الحكاية (مِنْ بَعْدِ «لَوْلَا») متعلق بـ (يُغْلَمُ) مبنياً للمفعول، يعني أن عكس المثال السابق، وهو خطأهم في تعليق الظرف بالمذكور مع أن الصواب تعليقه بالمقدّر تعليق بعضهم قوله: **«عَلَيْنُكُمْ»** من قوله تعالى: **«وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»** [النساء: الآية ٨٣] بكائن مقدّر، وهو خطأ (بَلْ ذَا مُعَلِّقٌ بِفَضْلِ مُبْتَدَأٍ) أي خبر هذا المبتدأ (بالحذف) متعلق بـ (جَا) بالقصر لغة، كما سبق، حال كونه (مُتَبَدِّئًا، خَبَرُهُ) أي خبر هذا المبتدأ (بالحذف) متعلق بـ (جَا) بالقصر لغة، كما سبق، حال كونه (مُطَرِّدًا) أي لوقوعه بعد «لولا»؛ لأن خبر المبتدأ بعدها واجب الحذف، وفي نسخة: **«حَذَفُ الْخَبَرِ - بتسكين الراء للوزن - مِنْ بَعْدِ لَوْلَا أَطَرِّدًا»**، والمعنى واحد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع - وهو عكس المثال السابق - تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى: **«وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»** [النساء: الآية ٨٣] بمحذوف، أي كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور، وهو الفضل؛ لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف، ولهذا لَحْنُ الْمُقَرَّبِ فِي قَوْلِهِ [من الوافر]:

« فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا »

قلت: هكذا قرّر المسألة ابن هشام هنا، وهو مذهب الجمهور، والذي يظهر لي أن الحق هو ما عليه جماعة، كابن مالك، وهو أنه إن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه، وإن كان كونا خاصا، ولم يدلّ عليه دليل وجب ذكره، وإن دلّ عليه دليل كبيت المعري، جاز ذكره، وإليه يشير ابن مالك بقوله:

وَبَعْدَ «لَوْلَا» غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتَّمُ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرُ^(١)
والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الخامس بقوله:

١٣٤٠- (وَأَمَّةٌ قُبَيْلُهُ الظَّرْفُ جُعِلَ حَالًا مُقَدِّمًا فَذَا لَا يَنْجَعِلُ

١٣٤١- لِفَضْلِهِ الْعَاطِفَ مِنْ مَعْطُوفِهِ أَبُو عَلِيٍّ مَانِعٌ بِظَرْفِهِ)

(وَأَمَّةٌ) مبتدأ لقصد لفظه محكي (قُبَيْلُهُ) ذكر الضمير باعتبار أنه لفظ، وهو حال من (الظَرْفُ) يعني قوله: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا» [البقرة: الآية ١٢٨]، وهو مبتدأ ثان، خبره قوله: (جُعِلَ) بالبناء للمفعول، وقوله: (حَالًا مُقَدِّمًا) مفعول ثان له، أي لجعل حالاً منه، يعني أن بعض المعربين أعربوا قوله ﷺ: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا» [البقرة: الآية ١٢٨] حالاً من «أَمَّةٌ» [البقرة: الآية ١٢٨]، وهذا خطأ، كما أشار إليه بقوله: (فَذَا) أي هذا الإعراب (لَا يَنْجَعِلُ) أي لا يصح (لِفَضْلِهِ الْعَاطِفَ مِنْ مَعْطُوفِهِ) أي لأنه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال (أَبُو عَلِيٍّ مَانِعٌ بِظَرْفِهِ) أي مانع الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، فما ظنك بالحال.

وحاصل معنى البيتين أن المثال الخامس قول بعضهم في قوله ﷺ: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ» [البقرة: الآية ١٢٨]: إن الظرف كان صفة لـ «أَمَّةٌ» [البقرة: الآية ١٢٨]، ثم قُدِّم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به.

(١) راجع ما كتبه من تكلم على هذا البيت كحاشية الخضري ١٥٠/١-١٥١.

ومثله قول أبي حيان في قوله ﷺ: «فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا» [البقرة: الآية ٢٠٠]: إن «أَشَدَّ» [البقرة: الآية ٢٠٠] حال كان في الأصل صفة لـ «ذِكْرًا» [البقرة: الآية ٢٠٠]، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس بقوله:

١٣٤٢- (وَعَلَّقَ الْخَوْفِيُّ بِإِنَاظِرَةٍ مِنْ يَمٍ يَزِجُ وَصَدْرًا لَمْ يَرَهُ

١٣٤٣- وَابْنُ عَطِيَّةٍ لِأَنِّي عَلَّقَا بِقَوْلِ قَاتِلِهِمُ اللَّذَّ سَبَقَا

١٣٤٤- وَالْحَقُّ تَغْلِيْقُهُمَا بِمَا يَلِي وَمِثْلُ ذَا كَثَرَ فِي الْمُنْزَلِ)

(وَعَلَّقَ الْخَوْفِيُّ بَا) مفعول علق، أي علق باء (بِنَاظِرَةٍ) متعلق بـ «علق»، أي بلفظ «نَاظِرَةٍ» [النمل: ٣٥] (مِنْ يَمٍ يَزِجُ) أي حال كون الباء كائنة في قوله ﷺ: «يَمٍ يَزِجُ الْمُرْسَلُونَ» [النمل: الآية ٣٥]، وقوله: (وَصَدْرًا لَمْ يَرَهُ) أي لم يراع وجوب الصدر لاسم الاستفهام، وهو المجرور بالباء، يعني أنه إنما علق «يَمٍ يَزِجُ» [النمل: الآية ٣٥] بـ «نَاظِرَةٍ»؛ لعدم تفتّنه لوجوب الصدارة لأسماء الاستفهام، فوقع في هذا الخطأ، وإنما الصواب أن يتعلّق «يَمٍ» [النمل: الآية ٣٥] بـ «يَزِجُ» [النمل: ٣٥] بعده.

ثم أتبعه بمثال آخر، فقال:

(وَابْنُ عَطِيَّةٍ) مبتدأ خبره «علق» (لِأَنِّي) اللام زائدة، «أَنِّي» مفعول مقدّم لـ (عَلَّقَا) بألف الإطلاق مبتدأ للفاعل (بِقَوْلِ) متعلق بما قبله، مضاف لـ (قَاتِلَهُمُ اللَّذَّ) بسكون الذال لغة في «الذي» (سَبَقَا) بألف الإطلاق أيضاً، أي تقدّم، يعني أن ابن عطية رحمه الله أخطأ في إعراب هذه الآية، حيث علق «أَنِّي» [التوبة: ٢٣٠] وهو ظرف بـ «قَاتِلَهُمُ اللَّهُ» [التوبة: ٣٠]، فغفل عن وجوب الصدر لاسم الاستفهام، وهو «أَنِّي» [النمل: ٣٠]، والصواب تعليقه بـ «يُؤَفِّكُونَ» [التوبة: ٣٠]، كما نبّه عليه بقوله: (وَالْحَقُّ تَغْلِيْقُهُمَا) أي تعليق «يَمٍ» و«أَنِّي» (بِمَا يَلِي) أي بـ «يَزِجُ» [النمل: ٣٥]، و«يُؤَفِّكُونَ» [التوبة: الآية ٣٠] (وَمِثْلُ ذَا) أي مثل هذا الخطأ (كَثُرَ) وفي نسخة: «أَكْثَرَ» (فِي الْمُنْزَلِ^(١)) أي في إعراب القرآن المنزّل من عند الله - سبحانه وتعالى -،

(١) سيأتي بعض الأمثلة في الإيضاح.

حيث لا يُراعي بعض المعربين الصناعة النحوية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السادس قولُ الخوْفِي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاطِرُهُ يَمُ بَرَجُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٣٥] متعلقة بـ ﴿نَاطِرُهُ﴾ [النمل: ٣٥]، ويردُّه أن الاستفهام له الصدر.

ومثله قول ابن عطية في ﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَفَّ يُؤَفَّكُونَ﴾ [التوبة: الآية ٣٠]: إن ﴿أَفَّ﴾ ظرف لـ ﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٣٠]، وأيضاً فيلزم كون ﴿يُؤَفَّكُونَ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] لا موقع لها حينئذ، والصواب تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الزوم: الآية ٢٥]: إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في «كتاب الوقف والابتداء»، وهذا لا يصح في العربية.

وقول بعضهم في ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أَخَذُوا﴾ [الأحزاب: الآية ٦١]: إن ﴿مَلْعُونِينَ﴾ [الأحزاب: الآية ٦١] حال من معمول ﴿ثُقُفُوا﴾ أو ﴿أَخَذُوا﴾ [الأحزاب: الآية ٦١]، ويردُّه أن الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذم، وأما قول أبي البقاء: إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِزُونَكَ﴾ [الأحزاب: الآية ٦٠]، فمردود؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان.

وقول آخر في ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: الآية ٢٠]: إن ﴿فِي﴾ متعلقة بـ ﴿زاهدين﴾ المذكور، وهذا ممتنع إذا قُدرت «أل» موصولة، وهو الظاهر؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، فيجب حينئذ تعلقها بـ «أعني» محذوفة، أو بـ «زاهدين» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلق به ﴿مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: الآية ٢٠]، وأما إن قُدرت «أل» للتعريف فواضح، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع بقوله:

١٣٤٥- (أَسْوَدُ فِي عَيْتِي مِنَ الظُّلَمِ فِي بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ أَحْمَدَ الْوَفِيِّ

١٣٤٦- فَمِنْ بِأَسْوَدَ فَلَا تُعَلَّقِ بَلْ نَعْتُهُ مَحَلَّ رَفَعٍ يَزْتَقِي

١٣٤٧- لِأَنَّهُ لَيْسَ لِتَفْضِيلِ قُصْدٍ لِكُونِهِ لَوْنًا فَمِنْهُ لَا يَرْدُ

(أَسْوَدُ فِي عَيْتِي مِنَ الظُّلَمِ) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله (فِي بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ) أي كائن في بيت أبي الطَّيِّبِ المتنبي، وقوله: (أَحْمَدُ) بدل من «أبي»، وقوله: (الْوَفِيُّ) صفة لـ «أحمد»، فهو وإن ادعى النبوة، إلا أنه تاب، فوقى بما وجب عليه، أو المعنى أنه كان وفياً في شعره حيث كان يجاري فحول الشعراء، مع أنه من المولدين (فَمِنْ بِأَسْوَدَ فَلَا تُعَلَّقِ) الفاء زائدة، أي لا تعلق «من الظلم» بقوله: «أسود»، وإن قال به بعضهم؛ لفساده (بَلْ) الصواب أنه (نَعْتُهُ) وقوله: (مَحَلَّ رَفَعٍ) بالنصب مفعول (يَزْتَقِي) يعني أنه في محل رفع؛ لكونه صفة مرفوع، ثم بين وجه فساد تعليقه بـ «أسود» بقوله: (لِأَنَّهُ) أي لأن «أسود» (لَيْسَ لِتَفْضِيلِ قُصْدٍ) أي ليس مقصوداً هنا ليكون اسم تفضيل، وإنما هو صفة مشبهة، وقوله: (لِكُونِهِ لَوْنًا) علة لعدم كونه اسم تفضيل؛ أي لأنه دال على لون (فَمِنْهُ لَا يَرْدُ) أي فما دل على لون لا يأتي منه اسم تفضيل؛ لأنه لا يصاغ مما دل على لون، كما هو موضح في محله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

ابْعُدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْتِي مِنَ الظُّلَمِ
إن «من» متعلقة بـ «أسود»، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة لـ «أسود»، أي أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله [من الكامل]:

يَلْقَاكَ مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطَّلَى وَالْأَكْبَدُ^(١)

(١) «يلقاك مرتدياً إلخ» أي متقلداً بسيف قد احمر من الدم، وزالت خضرة جوهرة بدماء الأعناق والأكباد. و«الطلى» جمع طلية: مقدم العنق، والأكبد جمع كبد، وهو جمع غير معهود، والمعهود أكباد، وكبود. «شرح الأبيات» ١٧٥/٧.

«من دم» إما تعليل، أي أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة، كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثامن، بقوله:

١٣٤٨- (وَاللَّامُ فِي سَقِيَّا لَهُ قَدْ عَلَّقُوا بِلَفْظِ سَقِي وَهَنَا مَا حَقَّقُوا

١٣٤٩- لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يُعَدَّى وَلَا تُقَوِّي فَاللزوم سدا

١٣٥٠- بَلْ خَبَرَ عَنْ ذِي ابْتِدَاءٍ خَذِفًا إِرَادَتِي لَهُ مِثَالٌ يُقْتَفَى)

(وَاللَّامُ) بالنصب مفعول مقدم لـ «علقوا»، أو بالرفع على الابتداء، والجملة خبره بتقدير رابط (فِي «سَقِيَّا لَهُ» قَدْ عَلَّقُوا بِلَفْظِ سَقِي، وَهَنَا مَا) نافية (حَقَّقُوا) أي لم يثبتوا الإعراب على الوجه الصواب، بل أخطئوا فيه، وفي نسخة: «ما هنا قد حققوا»، والمعنى واحد، ثم نبه على علة الخطأ، بقوله: (لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يُعَدَّى) بالبناء للمفعول، يعني أنه «سقى» يتعدى بنفسه، كما في قوله ﷻ: ﴿وَسَقَيْنَهُمْ رَبُّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢١]، فلا حاجة إلى تعديته باللام، وقوله: (وَلَا تُقَوِّي) معناه أن هذه اللام أيضا لا يقال: إنها زيدت للتقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، فافترقا، كما أشأ إليه بقوله: (فَاللَزُومُ سدا) بألف الإطلاق، أي لزوم هذه اللام سدا باب جعلها للتقوية؛ لما ذكرناه (بَلْ) الصواب أنها (خَبَرَ عَنْ ذِي ابْتِدَاءٍ) أي عن مبتدئ (خَذِفًا) بألف الإطلاق، أي محذوف، فتقدير «سَقِيَّا لَهُ» (إِرَادَتِي لَهُ) أي كائن له، وقوله: (مِثَالٌ) خبر لمحذوف، أي هذا مثال (يُقْتَفَى) بالبناء للمفعول، صفة لـ «مثال».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثامن قول بعضهم في «سَقِيَّا لَكَ»: إن اللام متعلقة بـ «سَقِيَّا»، ولو كان كذا ل قيل «سَقِيَّا إِيَّاكَ»، فإن سَقَى يتعدى بنفسه.

[فإن قيل]: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٩١].

[قلنا]: إن لام التقوية لا تلزم، وهذه لازمة، ومن هنا امتنع في قوله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمُ﴾ [محمد: الآية ٨] الآية، كون ﴿الَّذِينَ﴾ نَصْبًا على الاشتغال؛ لأن ﴿لَهُمْ﴾ ليس متعلقا بالمصدر، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسع بقوله:

١٣٥١- (بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَوْ تَعَلَّقَا عَلَى ابْتِغَاؤِكُمْ بِمَحْذُورٍ بَقَى

١٣٥٢- إِذْ عَمَلُ الْمَصْدَرِ فِي مُقَدِّمٍ يُنْتَعِ فِي الشَّعْرِ وَكَيْفَ الْأَكْرَمِ)

(﴿بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الروم: ٣٢]) مبتدأ لقصد لفظه، خبره جملة (لَوْ تَعَلَّقَا) بألف الإطلاق (عَلَى) ﴿وَابْتِغَاؤِكُمْ﴾ [الروم: الآية ٢٣] (بِمَحْذُورٍ بَقَى) بفتح القاف على لغة طيء الذين يفتحون عين فعل المكسور اليائي، كبقى، وفني، ورضي، ونحو ذلك، كما سبق بيانه، يعني أنه لو تعلّق قوله تعالى: ﴿بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الروم: ٢٢] بقوله: ﴿وَابْتِغَاؤِكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الروم: الآية ٢٣] لكان فاسدا (إِذْ) تعليلية (عَمَلُ الْمَصْدَرِ فِي مُقَدِّمٍ يُنْتَعِ) بالبناء للمفعول (فِي الشَّعْرِ) وفي نسخة «شعر» بالتنكير، أي مع أنه محل ضرورة (وَكَيْفَ) يجوز في (الْأَكْرَمِ) أي القرآن الأكرم، يعني أنه إذا مُنِع وقوعه في الشعر، فكيف لا يُنْتَعِ في سعة الكلام، بل في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، فإنه أولى بأن يُصان من التخريج على الأوجه البعيدة، والشاذة، فالصواب أن يتعلّق بـ ﴿مَنَامِكُمْ﴾ [الروم: الآية ٢٣].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع قول الرمخشري في قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الروم: الآية ٢٣]: إنه من اللف والنشر، وإن المعنى منامكم وابتغاءكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم، وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام.

قال ابن هشام رحمه الله: وزعم عصري^(١) في تفسير له على «سورتي البقرة وآل عمران» في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ مِنَ الصُّوَءِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] أن ﴿مِنْ﴾ متعلقة بـ ﴿حَذَرَ﴾ [البقرة: الآية ١٩]، أو بـ ﴿الْمَوْتِ﴾ [البقرة: الآية ١٩]، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك أنه لو علّقه

(١) أي شخص منسوب للعصر الذي فيه ابن هشام، وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل، تلميذ أبي حيّان، وقد فسر هاتين السورتين فقط. دسوقي ١٨٠/٢.

بـ ﴿يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٩]، وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] مفعولاً له، وقد أُجِيبَ بأن الأول تعليل للجعل مطلقاً، والثاني تعليل له مقيداً بالأول، والمطلق والمقيد غيران^(١)، فالمعلل متعدد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يُحْمَلَ على أن المنام في الزمانين، والابتغاء فيهما، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشر بقوله:

١٣٥٣- (فَفِي قَلِيلًا مَّا يَمَغْنَى مَن رَّوَوْا وَمَنَعَ ذَا بِحْتَمِ نَضْبِهِ حَكْوًا)

(فَفِي قَلِيلًا مَّا) [البقرة: ٨٨] يَمَغْنَى «مَن» رَّوَوْا أي نقلوا عن بعض المعربين الذين لا تحقيق عندهم، يعني أن بعضهم قال: إن ﴿مَا﴾ في قوله ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٨٨] بمعنى «مَن»؛ وذلك لأن الإيمان من أوصاف العقلاء، والذي يُسْتَعْمَلُ للعاقل «مَن»، فتعين أن تكون «ما» بمعنى «مَن»، وهذا خطأ منه؛ لأنه لو كان كذلك لرفع «قليل» على أنه خبر «مَن»، فنصبه دليل على فساد هذا الإعراب، كما أشار إليه بقوله: (وَمَنَعَ ذَا) أي منع هذا التفسير لـ «ما» بـ «مَن» (بِحْتَمِ نَضْبِهِ) أي بوجوب نصب ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة: الآية ٨٨] (حَكْوًا) أي نقلوا رده، يعني أن نصب ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٨٨] يَمْنَعُ من التفسير المذكور؛ لأنه لو كان كما قاله لوجب رفعه على الخبرية لـ «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، والحق أنه منصوب على أنه مفعول لـ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ المتأخر، و﴿مَا﴾ صلة، لتأكيد القلة، أي يؤمنون إيماناً قليلاً، أو أن ما مصدرية، و﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٨٨] منصوب على الظرفية خبر مقدم، أي إيمانهم كائن في قليل من الأزمنة^(٢)، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي عشر بقوله:

١٣٥٤- (وَفِي مِّنَ الْعَذَابِ أَنَّ يُعَمَّرَا مُبْتَدَأً وَالظَّرْفُ قَبْلُ خَبَرًا

١٣٥٥- مَعَ جَعْلِهِمْ هُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ مِنْ لَفْظِ مَا هُوَ لَدَى الْبَيَانِ

(١) قال الدماميني: كأن ابن هشام نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة من أن قولهم: «غيران»، و«أغيار» ليس بعربي. انتهى. «دسوقي» ١٨٠/٢.

(٢) «حاشية الدسوقي» ١٨٠/٢.

١٣٥٦- يَمْنَعُ ذَا زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ فِي يَمْزَخِرْجِهِ جَاءَ وَأَنْتَشَنَ (وَفِي مِّنَ الْعَذَابِ أَنَّ يُعَمَّرَا) بآلف الإطلاق، أي وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحَّجٍ عَنْهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنَّ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] (مُبْتَدَأً) أي قالوا: ﴿أَنَّ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] مبتدأ (وَالظَّرْفُ) أي الجار والمجرور، وهو ﴿مِّنَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: الآية ٩٦]، و«الظرف» مبتدأ، خبره قوله: (قَبْلُ) بالبناء على الضم، أي كائن قبل المبتدأ، حال كونه (خَبَرًا) عنه (مَعَ جَعْلِهِمْ) ﴿هُوَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] أي لفظ ﴿هُوَ﴾ (ضَمِيرُ الشَّانِ) بقلب الهمزة ألفاً للتخفيف، وقوله: (مِنْ لَفْظِ مَا هُوَ) أي حال كون ﴿هُوَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] من قوله ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] وقوله: (لَدَى الْبَيَانِ) كَمَلْ به البيت، أي ذلك كائن لدى بيان مأخذ ﴿هُوَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦].

والحاصل أن بعضهم أعرب ﴿هُوَ﴾ في هذه الآية ضمير الشأن، و﴿أَنَّ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] مبتدأ، و﴿يَمْزَخِرْجِهِ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] خبراً عنه، وهذا خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لما دخلت الباء في الخبر، كما أشار إليه بقوله: (يَمْنَعُ ذَا) أي جواز هذا الإعراب (زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ) أي لأن دخول الباء في الخبر دليل على أن ﴿مَا﴾ نافية، والضمير مبتدأ أول عائد على ﴿أَحَدُهُمْ﴾ [البقرة: ٩٦]، لا للشأن، و﴿أَنَّ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] مبتدأ ثان، و﴿يَمْزَخِرْجِهِ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] خبر الثاني، والجملة خبر الأول، أي وما ذلك الأحد تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب، أي عن النار، فدخلت الباء على خبر المبتدأ المنفي بـ «ما»، وهو جائز.

وقوله: (فِي يَمْزَخِرْجِهِ) بدل من الجار والمجرور قبله، وقوله: (جَاءَ وَأَنْتَشَنَ) كَمَلْ به البيت، أي جاء هذا الإعراب منتشراً بين أهل الفن، ويحتمل أن يتعلق «فِي يَمْزَخِرْجِهِ» بـ «جاء». ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي: «ما أنا بقارئ»: إن «ما» استفهامية مفعولة لـ «قارئ»، ودخول الباء في الخبر الموجب يأبى ذلك، فالصواب أن «ما» نافية، و«بقارئ» خبر المبتدأ، وهو الضمير، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني عشر بقوله:

١٣٥٧- (يُذَرِّكُكُمُ الْمَوْتُ إِذَا مَا رُفِعَا مُسْتَأْنَفٌ حَذَفُ الْجَوَابِ يُدْعَى

١٣٥٨. وَرَدَّ ذَا يَكُونُ فِعْلُ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلًا فَلَمَّا ضِ قَيْسُ السَّقِطِ
 ١٣٥٩. لَا يُحْذَفُ الْجَوَابُ مَعَ مُضَارِعٍ إِلَّا ضَرُورَةً لَدَى عَمَرٍو فَعِي
 ﴿يُذَرِّكُمُ الْمَوْتَ﴾ [النساء: الآية ٧٨] مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره «مستأنف» (إِذَا مَا)
 زائدة (رُفَعًا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي إذا قرىء بالرفع، قيل: القارىء به طلحة بن
 سليمان، فهي قراءة شاذة (مُسْتَأْنَفٌ) أي منقطع عما قبله، ويكون الوقف على قوله:
 ﴿تَكُونُوا﴾، وقوله: (حَذَفُ الْجَوَابِ يُدْعَى) مبتدأ وخبره، والفعل مبنى للمفعول، يعني أن
 جواب الشرط، وهو ﴿أَيِنَّمَا﴾ [النساء: الآية ٧٨] محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا وإن قاله
 بعضهم غير صحيح، كما قال: (وَرَدَّ ذَا) أي الإعراب المذكور (يَكُونُ فِعْلُ الشَّرْطِ) أي وهو
 ﴿تَكُونُوا﴾ [النساء: الآية ٧٨] (مُسْتَقْبَلًا) أي فعلا مضارعًا، ولا يُحذف الجواب، إذا كان
 مضارعًا، كما قال: (فَلَمَّا ضِ) بحذف الياء، وهو جائز للتخفيف، أي الماضي الواقع شرطًا (قَيْسُ
 السَّقِطِ) أي مقيس حذف جوابه، وفي نسخة: «أَصْلُ السَّقِطِ»، أي الحذف، وقوله: (لَا يُحْذَفُ
 الْجَوَابُ) هذا البيت بمعنى البيت السابق، فهو مؤكّد له، يعني أنه لا يجوز حذف جواب الشرط
 (مَعَ مُضَارِعٍ) أي مع كون فعل الشرط مضارعًا (إِلَّا ضَرُورَةً) أي في الشعر؛ للضرورة، وقوله: (لَدَى
 عَمَرٍو) متعلّق بـ«لا يحذف» أي عند عمرو بن عثمان، وهو سيبويه، وقوله: (فَعِي) كَمَلْ به
 البيت، وهو فعل أمر من وَعَى يعي: إذا حفظ، والياء للإشباع، أي احفظ هذه القواعد؛ لأنها
 مهمة جدًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثاني عشر قول الزمخشري في ﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا
 يُذَرِّكُمُ الْمَوْتَ﴾ [النساء: الآية ٧٨] الآية فيمن رفع ﴿يُذَرِّكُ﴾: إنه يجوز كون الشرط متصلًا بما
 قبله، أي «ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا»، يعني فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله، ثم
 يتبدى ﴿يُذَرِّكُمُ الْمَوْتَ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ [النساء: الآية ٧٨]، وهذا مردود بأن سيبويه
 وغيره من الأئمة نصّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن
 فعلت»، ولا تقول: «أنت ظالم إن لم تفعل»، إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر في «كتاب
 الأصول»: إنه يقال: «آتيك إن تأتني»، فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على

الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند البصريين؛ لأن الشرط له الصدر.
 ثم أشار إلى المثال الثالث عشر - وهو آخر الأمثلة - بقوله:
 ١٣٦٠. (وَفِي بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا زُعِمَ نَضْبُهُ مَفْعُولًا بِهِ عَنْ بَعْضِهِمْ
 ١٣٦١. رُدَّ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ حَيْثُ انْجَلَى
 ١٣٦٢. وَرَدُّهُ بِأَنَّ فِعْلَهُ لَزِمَ كَرَبَحْتُ عَنِ الصَّوَابِ مُنْعَدِمٌ
 ١٣٦٣. فَلْيَنْصِبْ مَمِيزًا لِأَفْعَلًا كَقَوْلِهِمْ فِي أَنْتَ أَغْلَى مَنْزِلًا
 (وَفِي بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) متعلّق بـ(زُعِمَ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله (نَضْبُهُ) أي
 نصب ﴿أَعْمَالًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] حال كونه (مَفْعُولًا بِهِ) لـ﴿بِالْأَخْسَرِينَ﴾ (عَنْ بَعْضِهِمْ) أي
 هذا مروى عن بعض النحاة، لكن (رُدَّ) بالبناء للمفعول، أي رُدَّ هذا القول (بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا
 يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ) وقوله: (حَيْثُ انْجَلَى) متعلّق بـ«ينصب» أي في أي تركيب ظهر.
 ولما أخطأ بعضهم في وجه الردّ بيّنه بقوله: (وَرَدُّهُ) مبتدأ خبره «منعدم»، أي ردّ هذا القول (بِأَنَّ
 فِعْلَهُ لَزِمَ) أي يكون فعله، وهو «خسر» لازماً (كَرَبَحْتُ) أي كما كان ضده، وهو «ربح» لازماً
 كذلك (عَنِ الصَّوَابِ) متعلّق بـ(مُنْعَدِمٌ) أي زائل عن طريق الصواب، يعني أن الردّ على هذا
 الخطأ بأن خسر لا يتعدّى كنفويضه ربح غير صواب؛ لأن خسر فعل متعدّد، وكذلك ربح، وإنما
 الصواب في الردّ ما سبق.

تنبيه:

استعمل الناظم رحمه الله لفظ «منعدم» مع أن أهل اللغة ينكرونه، قال في «القاموس»
 و«شرحه»: وقول المتكلمين وجد الشيء فانعدم من لحن العامة؛ أي لأنه يُخصّ بالعلاج والتأثير،
 نحو كسرتة فانكسر، وقطعته فانقطع، فلا يقال: غلّمته فانعلم، ولا عدمته فانعدم، وقال
 الزمخشري في «المفصل»: ولا يقع انفعال حيث لا علاج ولا تأثير، ولذا كان قولهم: انعدم خطأ.
 انتهى باختصار وزيادة يسيرة^(١).

(١) راجع «تاج العروس من جواهر القاموس» ٣٩٣/٨.

ثم ذكر وجه صواب الإعراب بقوله: (فَلْيَنْتَصِبْ) الفاء فصيحية، أي إذا عرفت أن الإعراب المذكور غير صحيح، وأردت معرفة الصحيح، فأقول لك: ينتصب ﴿أَعْمَلًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] حال كونه (مُمَيَّزًا لِأَفْعَالٍ) أي لأفعل التفضيل، وهو ﴿الْأَخْسَرِينَ﴾ [الكهف: الآية ١٠٣]، يعني أنه تمييز نسبة من الضمير المستتر في ﴿الْأَخْسَرِينَ﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] (كَقَوْلِهِمْ فِي أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا) أي كما نصب منزلاً على التمييز.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن المثال الثالث عشر قول بعضهم في ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣]: ﴿إِنَّ أَعْمَالَ﴾ مفعول به، ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنعيقه ربح، ووافقه الصقار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [التازعات: الآية ١٢]؛ إذ لم يرد أنها خسرت شيئاً، وثلاثتهم^(١) مخطئون؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن خسر متعدي، ففي التنزيل ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٢]، و﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: الآية ١١]، وأما خاسرة فكأنه على النسب أي ذات خسر، وربح أيضاً يتعدى، فيقال: «ربح ديناراً».

وقال سيويه: ﴿أَعْمَلًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، ويردّه أن اسم التفضيل لا يُشَبَّهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط^(٢)، والصواب أنه تمييز.

١٣٦٤- (أَمْثِلَةٌ هِيَ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ قَدْ نُظِّمَتْ مِثْلَ اللَّالِي وَالذَّرَنِ) (أَمْثِلَةٌ) أي هذه أمثلة للجهة التي يراعي فيها المعرب صحة المعنى، دون النظر إلى صحة الصناعة، فيقع في الخطأ (هِيَ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ) مثلاً (قَدْ نُظِّمَتْ) بالبناء للمفعول، يقال: نظمت الحزْرَ نظماً، من باب ضرب: جعلته في سلك، وهو النظام بالكسر، قاله في «المصباح»، والتضعيف هنا للمبالغة، وقوله: (مِثْلَ اللَّالِي وَالذَّرَنِ) حال من نائب الفاعل، وعطف الذرر على اللالي من باب عطف التفسير؛ لأنه بمعناه، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) أي البعض القائل: إنه مفعول به، وابن خروف وابن الصقار القائلان: إن خسر لا يتعدى.
(٢) أي وهو خلوه عن «من»، فإذا خلا عنها لحقته العلامات، تارة وجوباً، وذلك إذا دخلت عليه «أل»، أو أضيف، وقصد التفضيل، وأما إن لم يقصد التفضيل عند الإضافة ففي المطابقة وجهان.

ولما أنهى الكلام على الجهة الثانية، شرع يبين الجهة الثالثة، فقال:

- ١٣٦٥- (ثَالِثَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخْرِجَا لَغَيْرِثَابِتٍ لَدَى ذَوِي الْحِجَا
١٣٦٦- لِهَلٍ أَوْ لِعَفْلَةٍ تِلْكَ الزَّلَلِ أَمْثِلَةٌ نَذْكُرُ فِي هَذَا الْحَلِّ
١٣٦٧- مِنْهَا كَمَا أَخْرَجَكَ الَّذِي نَزَلَ جَعَلَ كَافًا قَسَمًا بَعْضُ الْأَوَّلِ
١٣٦٨- يُرَدُّ هَذَا بِأَمْرِ أَرْبَعَةٍ كَافٍ كَوَاوٍ قَسَمٍ مَنْ وَضَعَهُ
١٣٦٩- إِبْطَاقٌ مَا عَلَى الْعَزِيزِ الْوَاحِدِ إِغْنَاءُ إِسْمٍ ظَاهِرٍ عَنْ عَائِدِ
١٣٧٠- وَوَضَلُهُ بِأَوَّلِ السُّورَةِ مَعَ تَبَاعُدِ بَيْنَهُمَا كَمَا وَقَعَ
١٣٧١- وَهَاهُنَا فِي الْآيِ أَقْوَالٌ أَخْرَزَ الْكَافُ مُبْتَدَأًا وَفَاتَّقُوا الْحَبْرُ
١٣٧٢- يُفْسِدُهُ الْفَا وَانْتِفَاءُ الرَّابِطِ تَبَاعُدُ بَيْنَهُمَا لِلضَّابِطِ
١٣٧٣- أَوْ نَعْتُ مَضَرٍ لِفَعْلٍ جَادَلُوا أَوْ مَضَرُ الْإِخْرَاجِ هَذَا أَغْدَلُ
١٣٧٤- أَوْ نَعْتُ حَقًّا قَبْلَهُ قَدْ ذُكِرَا وَذَا أَحَقُّ مِنْ مُقَدِّمٍ جَرَى

(ثَالِثَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المغرب الاعتراض منها (أَنْ يُخْرِجَا) بألف الإطلاق، من التخريج، والفاعل ضمير المعرب (لَغَيْرِثَابِتٍ) أي على وجه غير ثابت، فاللام بمعنى «على» (لَدَى ذَوِي الْحِجَا) أي عند أصحاب العقول الراجحة، وهم العلماء، ومنهم علماء هذا الفن، والظرف متعلق بـ «ثابت» (لِهَلٍ أَوْ لِعَفْلَةٍ) أي وذلك إما لجهله بالوجه الثابت عندهم، والجواز والمجورور خبر مقدم عن «تلك» (أَوْ) بوصل الهمزة للوزن (لِعَفْلَةٍ) أي أو إما لغفلته عنه، وإن كان يعرفه، وقوله: (تِلْكَ الزَّلَلِ) مبتدأ مؤخر، أي تلك الأخطاء (أَمْثِلَةٌ) أي وهي أربعة أمثلة، وهو مفعول مقدم لـ (نَذْكُرُ) بالبناء للفاعل (فِي هَذَا الْحَلِّ) أي في محل الجهة الثالثة.

أولها ما أشار إليه بقوله: (مِنْهَا) أي من تلك الأمثلة قوله ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ﴾ [الأنفال: الآية ٥] (الَّذِي نَزَلَ) أي في القرآن الكريم (جَعَلَ كَافًا قَسَمًا بَعْضُ الْأَوَّلِ) بضم، ففتح، جمع أولى، أنه باعتبار الطائفة، يعني أن بعض المتقدمين، وهو أبو عبيدة جعل الكاف حرف قسم، أي والذي أخرجك، فقوله: «جعل» مبني للفاعل، و«كافاً» مفعوله الأول، و«قسماً» مفعوله

الثاني (يُرَدُّ هَذَا) فعل ونائب فاعله (بِأَمُورٍ أَرْبَعَةٍ) أحدها (كَافٌ كَوَاوٍ قَسِمٌ مِّنْ وَضْعَةٍ؟) «من» استفهامية، والاستفهام للإنكار، أي لا يوجد أحد أثبت مجيء الكاف للقسم، فكيف ساغ له ادعاء كونها له؟، والأمر الثاني في الردّ (إِطْلَاقُ «مَا» عَلَى الْعَزِيزِ الْوَاحِدِ) أي إطلاق «ما» التي لغير العالم على الله - سبحانه وتعالى -، والأمر الثالث (إِغْنَاءُ إِسْمٍ) بقطع الهمزة للوزن (ظَاهِرٌ عَنْ غَائِدٍ) يعني أن فيه ربط الموصول بالاسم الظاهر، وهو إنما يُربط بالضمير إلا في الضرورة الشعرية (و) الأمر الرابع (وَضَلُّهُ) أي ربط قوله: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ﴾ [الأنفال: الآية ٥] (بِأَوَّلِ السُّورَةِ مَعَ تَبَاعُدٍ بَيْنَهُمَا) وقوله: (كَمَا وَقَعَ) أي كما حصل ذلك كله في كلام هذا المعرب (وَهَاهُنَا) أي في هذا المحلّ (فِي الْآيَةِ) أي المذكورة، وإنما جمعها لأن الكلام فيها مرتبط بأول آية في السورة (أَقْوَالٌ أُخِرَ) منها هذا القول الماضي، والثاني قول من قال: (الْكَافُ مُبْتَدَأٌ) بتخفيف الهمزة، أي الكاف اسم بمعنى مثل، مبتدأ (وَفَاتَّقُوا اللَّهَ) [الأنفال: الآية ١] (الواقع قبله (الْحَبْرُ)، وهذا الإعراب فاسد أيضًا، كما قال: (يُفْسِدُهُ الْفَاءُ) أي اقتران الخبر بالفاء؛ لأن الخبر لا يقترب إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم، وأشار إلى أمر ثانٍ مما يفسده أيضًا بقوله: (وَانْتِفَاءُ الرَّابِطِ) أي ويفسده أيضًا انتفاء الرابط، أي خلوّ الجملة الواقعة خبرًا من رابط يربطها بالمبتدأ، وإلى أمر ثالث بقوله: (تَبَاعُدٌ بَيْنَهُمَا) أي يفسده أيضًا تباعد ما بين المبتدأ وخبره الماضي، حيث فصل بينهما بأشياء كثيرة، فإن بين قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الأنفال: الآية ١] وبين الكاف نحو عشر جمل.

وقوله: (لِلضَّابِطِ) خبر محذوف، أي وذلك كائن لأجل الضابط المعروف عند النحاة من أنه لا يفصل بين المبتدأ والخبر بمثل هذا الفصل الطويل.

وأشار إلى القول الثالث من الأقوال الأخر في الآية بقوله: (أَنْ) لتنويع الخلاف (نَعَتْ مُصَدِّرٌ لِفِعْلِ جَادِلُوا) أي قالوا: إن الكاف نعت مصدر محذوف لجادلوا، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالاً مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه.

والإلى الرابع بقوله: (أَوْ مُصَدِّرُ الْإِخْرَاجِ) بالجرّ عطفاً على «مصدر» قبله، أي قالوا: إنها نعت مصدر الإخراج، والتقدير: قل: الأنفال ثابتة لله، والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك، وهم كارهون (هَذَا أَعْدَلُ) أي هذا القول أقرب إلى الصواب مما قبله؛ إذ

ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه.

والإلى الخامس بقول: (أَوْ نَعَتْ حَقًّا قَبْلَهُ قَدْ ذُكِرَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي وقيل: إنها نعت لـ «حقاً» الذي ذكر قبلها في قوله ﴿عَلَيْكَ﴾: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: الآية ٤] الآية، أي أولئك هو المؤمنون حقاً كما أخرجك ربك (وَذَا) أي هذا القول (أَحَقُّ مِنْ مُقَدِّمٍ جَزَى) أي من القول المذكور قبله، وهو الرابع، وجه أحقيته تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثالثة من الجهات التي يدخل على المعرب من جهتها الاعتراض أن يُخَرَّجَ على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل، أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة:

[أحدها]: قول أبي عبيدة في قوله ﴿عَلَيْكَ﴾: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥]: إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الأنفال لله والرسول، والذي أخرجك، وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول، وسكوته عنه، قال: ولو أن قائلًا قال: كالله لأفعلن لاستحق أن يُنصَقَ في وجهه، ويُطل هذه المقالة أربعة أمور:

أحدها: أن الكاف لم تنجيء بمعنى واو القسم.

والثاني: إطلاق «ما» على الله - سبحانه وتعالى ..

والثالث: ربط الموصول بالظاهر، وهو فاعل ﴿أَخْرَجَ﴾، وباب ذلك الشعر، كقوله [من الطويل]:

..... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

والرابع: ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما.

وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشمس: الآية ٥]، وعنه أنه قال: الجواب يجادلونك. ويردّه عدم توكيده.

تنبيه:

في الآية أقوال أخر، هذا أحدها:

(وثانيها): أن الكاف مبتدأ وخبره ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الأنفال: الآية ١] ، ويُفسده اقتترانه بالفاء، وخلوه من رابط، وتباعده ما بينهما.

(وثالثها): أنها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالاً مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه.

(ورابعها): - وهو أقرب مما قبله - أنها نعت مصدر أيضاً، ولكن التقدير: قل: الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون.

(وخامسها): - وهو أقرب من الرابع - أنها نعت لـ ﴿حَقًّا﴾ [الأنفال: الآية ٤] ، أي أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك، والذي سهّل هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية.

(وسادسها): - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر محذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي إن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب.

قلت: هذا القول السادس هو أرجح الأقوال عندي؛ لخلوّه من التعسّفات السابقة. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

هذا القول السادس مع كونه أقواها لم يذكره الناظم، والظاهر أنه تركه سهواً، والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

هذه الأقوال هي التي ذكرها ابن هشام في الأصل، وتَمَّ في الآية أقوال أخر، وقد أوصلها العلامة السمين الحلبي في كتابه الممتع «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون» إلى عشرين وجهاً، وفصلها، وحققها بما لا تراه في غيره من كتب التفسير، فراجع تفسيره المذكور في شرح هذه

الآية ج ٥ / ص ٥٥٩ - ٥٦٣. والله تعالى وليّ التوفيق.

ثم أشار إلى المثال الثاني بقوله:

١٣٧٥- (ثَانِي الْمَثَالِ قَوْلُهُ تَشَابَهَتْ مِنْ بَعْدِ إِنَّ الْبَقَرَ الَّذِي ثَبَتْ

١٣٧٦- بِشَدِّ تَاءٍ لَزْعِمِ أَنَّ الْعَرَبَا تَاءً عَلَى تَاءٍ تَزِيدُ فِي النَّبَا

١٣٧٧- وَالْحَقُّ أَنَّ التَّاءَ تَاءُ الْبَقَرَتِ تُدْغِمُ فِي تَشَابَهَتْ وَاسْتَهَرَتْ)

(ثَانِي الْمَثَالِ) للجهة الثالثة التي يدخل على المغرب الاعتراض من جهتها (قَوْلُهُ) أي ابن مهران^(١) (تَشَابَهَتْ مِنْ بَعْدِ إِنَّ الْبَقَرَ الَّذِي ثَبَتْ) في القرآن الكريم (بِشَدِّ تَاءٍ) يعني التاء التي في أول ﴿تَشَبَّهَتْ﴾ [البقرة: الآية ٧٠] (لَزْعِمِ أَنَّ الْعَرَبَا) بألف الإطلاق (تَاءً عَلَى تَاءٍ تَزِيدُ) وقوله: (فِي النَّبَا) بالقصر، أي في الخبر، والمراد أول الفعل الماضي، وهذا القول باطل (وَالْحَقُّ أَنَّ التَّاءَ تَاءُ الْبَقَرَتِ، تُدْغِمُ) بالبناء للمفعول (فِي تَشَابَهَتْ) أي في التاء التي في أول ﴿تَشَبَّهَتْ﴾ [البقرة: الآية ٧٠] (وَاسْتَهَرَتْ) أي إدغام التاء في مثل هذا، يعني أن هذه التاء هي التاء التي في ﴿البقرة﴾ أدغمت في تاء ﴿تَشَبَّهَتْ﴾ [البقرة: الآية ٧٠] ، فهي من كلمتين.

تنبيه:

التاء في قوله: «في البقرة» هي هاء التأنيث التي للوحدة وَقَفَ عليها بالتاء للتقفية، وهو جائز على قلته، كما أن الوقف على جمع المؤنث بالتاء، وَيَقِلُّ بالهاء، كما قال في «الخلاصة»:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْثِ الْاِسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثاني قول ابن مهران في «كتاب الشواذ» فيمن قرأ: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَتْ﴾ بتشديد التاء: إن العرب تريد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد [من الكامل]:

(١) هو أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، شيخ القراء في عصره، له تصانيف في القراءات، منها «غرائب القراءات»، ولعله هو الشاذ المذكور هنا، توفي سنة (٣٨١هـ).

طَلَبَ لِعُرْفِكَ يَا ابْنَ يَحْيَى بَعْدَ مَا تَتَقَطَّعَتْ بِي ذُونُكَ الْأَسْبَابُ^(١)
ورد عليه بأنه لا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إِنَّ الْبَقْرَةَ﴾ بقاء
الوحدة، ثم أدغمت في تاء ﴿تَشَبَّهَتْ﴾ فهو إدغام من كلمتين، والله تعالى أعلم.
ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٣٧٨- (وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ الْعِدَى فِي أَصْلِهِ بِالْوَاوِ قَبْلَ أَنْ بَدَا
١٣٧٩- لِكِنَّ حَذَفَ وَاوٍ مَفْعُولٍ مَعَهُ لَيْسَ بِنَظْمِ الْعَرَبِ فَضْلًا عَنْ سَعَةِ)
(وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ الْعِدَى) بكسر العين المهملة، وضمتها جمع عَدُوٍّ (فِي أَصْلِهِ) أي في
أصل التقدير (بِالْوَاوِ قَبْلَ «أَنْ» بَدَا) أي ظهر الواو مقدراً قبل «أَنْ» المصدرية، يعني أن أصله وما لنا
وَأَنْ لَا نَقَاتِلَ، أي وما لنا وترك القتال، ووقع في نسخة الشرح للناظم: «فِي أَصْلِهِ بِالْوَاوِ وَاوٍ
الائْتِدَاءِ»، والظاهر أن ما هنا هو الصواب؛ لأن ما في الشرح يقتضي أن هذه الواو المقدرة هي الواو
الاستثنائية، وليس كذلك؛ لأنها واو المعية، كما قال: (لَكِنَّ حَذَفَ وَاوٍ مَفْعُولٍ مَعَهُ) أي التي
قدّرت قبل «أَنْ» (لَيْسَ بِنَظْمِ الْعَرَبِ) أي لا يقع في شعر العرب (فَضْلًا) أي زيادة ترك (عَنْ سَعَةِ)
أي سعة الكلام، وهو النثر، فكيف في القرآن الكريم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثالث قول بعضهم في قوله ﷻ: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦]: إن الأصل وما لنا وأن لا نقاتل أي مالنا وترك القتال، كما
تقول: «مَالَكَ وَزَيْدًا»، ورد عليه بأنه لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه، فالحق أن الكلام
على حذف «فِي»، أي وما لنا في ترك القتال؟، أي أي شيء ثبت لنا حتى نتركه؟.

فائدة:

قول الناظم رحمه الله: «فضلاً» هو في الأصل مصدر فَضَّلَ من باب نصر، وتعب، وهو

(١) قوله: «طلب» خبر لمخدوف أي عندي طلب، و«العرف» بالضم: المعروف والإحسان، والظاهر أن
يحيى هنا هو يحيى بن خالد البرمكي، وابنه إما جعفر، وإما الفضل، وإما موسى. قاله في «شرح
الآيات» ١٧٥/٧.

خلاف النقص، قال في «المصباح»: وقولهم: «لا يملك درهمًا فضلًا عن دينار» وشبهه معناه: لا
يملك درهمًا، ولا دينارًا، وعدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء، وكأنه قال: لا يملك درهمًا، فكيف
يملك دينارًا، وانتصابه على المصدر، والتقدير: فَقَدْ يَمْلِكُ دَرَاهِمَ فَقَدْ يَفْضُلُ عَنْ فَقْدِ مَلِكِ دِينَارٍ،
قال قُطْبُ الدِّينِ الشِّيرَازِيُّ في «شرح المفتاح»:

(اعلم): أن «فَضْلًا» يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ يُسْتَبْعَدُ فِيهِ الْأَدْنَى، وَيُرَادُ بِهِ اسْتِحَالَةٌ مَا فَوْقَهُ، وَلِهَذَا
يَقَعُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرِي الْمَعْنَى، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ نَفْيٍ، وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ
الْأَنْدَلُسِيُّ، نَزِيلُ مِصْرَ الْحُرُوسَةِ - أَبْقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى -: وَلَمْ أَظْفَرْ بِنَصٍّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ مِنْ
كَلَامِ الْعَرَبِ، وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا تَقَدَّمَ. انْتَهَى^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
ثم أشار إلى المثال الرابع، فقال:

١٣٨٠- (قَالَ الزُّكِّيُّ إِنَّ «أَنْ» مَعَ «الَّذِي» قَدْ يَتَقَارَضَانِ فِي الْمَأْخِذِ
١٣٨١- فِي قَوْلِهِمْ أَغْفَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَا فَفِيهِ تَوْجِيهَانِ عِنْدَ الْاجْتِنَابِ
١٣٨٢- تَأْوِيلُهُمْ مُؤَوَّلًا ذَا مَصْدَرٍ إِلَى اسْمِ مَفْعُولٍ قَدْ لَا يُنْكَزُ
١٣٨٣- وَالثَّانِ أَنَّ أَغْفَلًا تَضَمَّنَا أَبْعَدَ فِي الْمَعْنَى فَصَارَ أَهْوَنًا
١٣٨٤- ثُمَّ الَّذِي وَقُرْعُهُ مُصْدَرًا مِثَالُهُ فِي كَالَّذِي خَاضُوا يُرَى
١٣٨٥- قَالَ بِهِ يُؤْنَسُ وَالْفَرَاءُ وَالْفَارِسِيُّ لِقَوْلِهِمْ رِضَاءُ
١٣٨٦- مِنْ ابْنِي الْمَالِكِ وَالْحَزْوَفِ فَلَيْسَ لِلأَوَّلِ قَوْلٌ يُوفِي

(قَالَ الزُّكِّيُّ) محمد بن مسعود المتوفى سنة (٤٢١ هـ) تقدّمت ترجمته (إِنَّ «أَنْ» المصدرية
(مَعَ «الَّذِي» قَدْ يَتَقَارَضَانِ) بالقاف، أي يتعاضدان (فِي الْمَأْخِذِ) أي في المواضع، بأن تقع هذه
موضع هذه، وهذه موضع هذه.

ثم ذكر مثالاً لوقوع «أَنْ» موضع «الذي»، فقال: (فِي قَوْلِهِمْ) متعلق بـ«يتقارضان» (أَغْفَلُ مِنْ
أَنْ يَكْذِبَا) بألف الإطلاق، أي: «زيد أعقل من أن يكذب»، فقال الزُّكِّيُّ: «أَنْ» بمعنى الذي، أي

(١) «المصباح المنير» ٤٧٦/٢.

من الذي يكذب، ورُدَّ عليه هذا بأنه لم يُعرف عن أحد من النحاة قال به، ثم بين التوجيه الذي وجهه به ابن هشام بعد الرد على الزكي، فقال:

(فَفِيهِ) أي إذا أردت وجه الصواب في هذا المثال، فأقول لك: فيه (تَوْجِيهَانِ عِنْدَ الْاجْتِبَاءِ) أي عند اختيار الإعراب الصحيح، وفي نسخة: «عند الأدب»، ثم أشار إلى أولهما بقوله: (تَأْوِيلُهُمْ مُؤَوَّلًا ذَا مَصْدَرٍ إِلَى اسْمٍ مَفْعُولٍ) هكذا النسخة، والظاهر أنه غلط، والصواب «إلى اسم فاعل»، كما لا يخفى على فطن.

يعني أحد التوجيهين أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، وذلك أن يؤول «أن» والفعل إلى المصدر، ثم هو إلى اسم الفاعل، والتقدير في المثال: زيد أعقل من الكذب، أي الكاذب، فقوله: «تأويلهم» خبر لمحدوف، أي أحدهما تأويلهم، وقوله: «مؤولاً» مفعول به لـ «تأويل»، وأراد به «أن» والفعل، وقوله: «ذا» اسم إشارة مبتدأ خبره قوله: «مصدر» أي المؤول مصدر، وقوله: «إلى اسم مفعول» أي راجع إلى اسم مفعول بالتأويل الثاني، وقد عرفت أن الصواب «إلى اسم فاعل»، فلا تغفل.

(فَذَا) إشارة إلى التأويل المذكور (لَا يُنَكَّرُ) بالبناء للمفعول، يعني أن هذا التأويل ليس بمنكر؛ لوقوع نظائره في القرآن الكريم، هذا بالنسبة لوقوع التأويل على التأويل، وأما بالنسبة لتوجيه المثال، فسيأتي تضعيف ابن هشام له.

(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما مرّ غير مرّة، أي التوجيه الثاني للمثال (أَنَّ أَغْقَلَ) بالصرف للوزن (تَضَمَّنَا) بآلف الإطلاق (أَبْعَدَ فِي الْمَغْنَى) أي ضَمَّنَ معنى أبعد (فَصَارَ أَهْوَنًا) أي فصار تركيب المثال أيسر، فيكون المعنى زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره.

(ثُمَّ «الَّذِي») أي هذا اللفظ، وهو مبتدأ، وقوله: (وَقُوْعُهُ مُصَدَّرًا) بدل من «الذي» (مِثَالُهُ) مبتدأ ثان (فِي) «كَالَّذِي خَاصُّوًّا» [التوبة: الآية ٦٩] متعلق بـ (يُرَى) مبنياً للمفعول، والجملة خبر «مثاله»، والجملة خبر المبتدأ الأول.

يعني أن مثال إتيان «الذي» موضع «أن» المصدرية يوجد في قوله «كَالَّذِي خَاصُّوًّا» [التوبة: الآية ٦٩]، إذ تقديره كخوضهم.

ولما كان إتيان الذي بمعنى «أن» المصدرية سبق به الزكي، بخلاف العكس كما مرّ آنفاً، ذكر القائلين به، فقال:

(قَالَ بِهِ يُونُسُ) بن حبيب (وَالْفَرَاءُ) يحيى بن زياد (و) أبو علي الحسن بن أحمد (الْفَارِسِيُّ) بتخفيف ياء النسبة للوزن (وَقَوْلُهُ: (لَقَوْلِهِمْ) خبر مقدم لـ (رِضَاءُ) وقوله: (مِنْ ابْنِي الْمَالِكِ وَالْخَزَوْفِ) متعلق بـ «رضاء»، يعني أن ما قاله هؤلاء قد رضى به ابن مالك، وابن خروف، فهو مذهب صحيح مقبول.

(فَلَيْسَ لِلْأَوَّلِ) الفاء فصيحية، أي إذا عرفت أن إتيان «الذي» بمعنى «أن» المصدرية قاله جماعة من النحاة، وأردت أن تعرف هل عكسه، وهو إتيان «أن» موضع «الذي» قال به أحد أم لا؟ فأقولك: إنه ليس له (قَوْلُ يُونُسٍ) أي لم يأت قول لأحد من النحاة موافقاً له، وهو مضارع: أوفيت القوم: إذا أتيتهم، أو بمعنى لم يُشرف عليه قول أحد، من قولك: أوفيت على كذا: إذا أشرفت عليه، كما في «القاموس»، والمعنى أنه لم يسبقه قول حتى يعتمد عليه، وفي نسخة: «وَأَفِي» من وَفَى الشيء: إذا تم.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن المثال الرابع قول محمد بن مسعود الزكي^(١) في كتابه «البدیع»، وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة: إن «الذي»، و«أن» المصدرية يتقارضان، فيقع «الذي» مصدرية، كقوله [من الطويل]:

أَتَقَرَّحُ أَكْبَادُ الْحَبِيبِ كَالَّذِي أَرَى كَيْدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَقَرَّحُ^(٢)
وتقع «أَنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زيد أعقل من أن يكذب»، أي من الذي يكذب. انتهى.

قال ابن هشام: فأما وقوع «الذي» مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه قوله «كَالَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ» [الشورى: الآية ٢٣]، وقوله: «وَحَضَّيْتُ كَالَّذِي خَاصُّوًّا» [التوبة: الآية ٦٩]، وأما عكسه فلم أعرف له قائلاً، والذي

(١) قال الدسوقي: وفي نسخة «محمد بن مسعود بن الزكي» وهي التي حلّ الشارح عليها، وفي نسخ عدة بدون «ابن»، وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوي من نسخته. انتهى «الحاشية» ١٨٢/٢.

(٢) قوله: «أتقترح» من باب تعب: أي تضعف.

جَزَأَهُ عَلَيْهِ إِشْكَالُ هَذَا الْكَلَامِ، فَإِنْ ظَاهِرُهُ تَفْضِيلُ زَيْدٍ فِي الْعَقْلِ عَلَى الْكَذْبِ، وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ، وَنَظَائِرُ هَذَا التَّرْكِيبِ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ الِاسْتِعْمَالِ، وَقُلُّ مَنْ يَتَنَبَّهُ لِإِشْكَالِهَا، قَالَ: وَظَهَرَ لِي فِيهَا تَوْجِيهَانِ:

[أحدهما]: أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ تَأْوِيلٌ عَلَى تَأْوِيلٍ، فَيُؤَوَّلُ «أَنْ» وَالْفِعْلُ بِالْمَصْدَرِ، وَيُؤَوَّلُ الْمَصْدَرُ بِالْوَصْفِ، فَيُؤَوَّلُ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَهُ^(١)، وَلَكِنْ بِتَوْجِيهِ يَقْبَلُهُ الْعُلَمَاءُ^(٢)، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: الآية ٣٧] الْآيَةُ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: مَا كَانَ افْتِرَاءً، وَمَعْنَى هَذَا: مَا كَانَ مُفْتَرًى، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: الآية ٣]: إِنَّ الْمَعْنَى: ثُمَّ يَعُودُونَ لِلْقَوْلِ، وَالْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ الْمَقُولِ، أَيْ يَعُودُونَ لِلْمَقُولِ فِيهِمْ لَفْظُ الظَّاهِرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَوْافِقُ لِقَوْلِ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْعَوْدَ الْمَوْجِبَ لِلْكَفَارَةِ الْعَوْدُ إِلَى الْمَرَّةِ، لَا الْعَوْدَ إِلَى الْقَوْلِ نَفْسِهِ، كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ.

قَالَ: وَبَعْدُ فَهَذَا الْوَجْهَ عِنْدِي ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ عَلَى النَاقِصِ لَا فَضْلَ فِيهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ [مَنْ الطَوِيلُ]:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأًا ذَا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعِصِيِّ

[التوجيه الثاني]: أَنْ «أَعْقَلَ» ضُمِّنَ مَعْنَى «أَبْعَدَ»، فَمَعْنَى الْمَثَالِ: زَيْدٌ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنَ الْكَذْبِ لِفَضْلِهِ مِنْ غَيْرِهِ^(٣)، ف«مَنْ» الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ الْجَائِزَةُ لِلْمَفْضُولِ، بَلْ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«أَفْعَلَ»؛ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى الْبَعْدِ، لَا مَا فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى الْوَضْعِيَّةِ، وَالْمَفْضُولُ عَلَيْهِ مَتْرُوكٌ أَبَدًا مَعَ أَفْعَلَ هَذَا؛ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ، قَالَ: وَلَوْلَا خَشْيَةُ الْإِسْهَابِ لَأُورِدَتْ لَكَ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِتَقَيَّفَ مِنْهَا عَلَى الْعَجَبِ الْعَجَابِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) أي محمد بن مسعود.

(٢) أي بخلاف التوجيه الذي ذكره محمد بن مسعود، فإنه لا يقبله العلماء.

(٣) قوله: «مَنْ غَيْرُهُ» مُتَعَلِّقٌ بِ«فَضْلٍ»، وَ«مَنْ» بِمَعْنَى «عَلَى»، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَفْضُولُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَبْعَدَ

مُضَافٌ، فَلَا يُوصَلُ بِهِ «مَنْ»، وَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُ الدَّمَامِينِيِّ. قَالَه الدَّسُوقِيُّ «الْحَاشِيَةُ» ٢١٨/٣.

وَتَعَقُّبُهُ الدَّمَامِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ عِنْدَ التَّوْجِيهِ الثَّانِي: مَا نَصَّهُ: فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنْ الْفِعْلُ الَّذِي يَنْسَبُكَ هُوَ وَمَا مَعَهُ فِي الْمَثَالِ بِالْمَصْدَرِ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْضُولِ، فَيَنْبَغِي عِنْدَ السَّبْكِ أَنْ يُضَافَ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ إِلَى هَذَا الضَّمِيرِ، كَمَا تَقُولُ فِي «أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ»: الْمَعْنَى: صَنَعْتُكَ، وَإِذَا قُلْتُ ذَلِكَ فِي الْمَثَالِ صَارَ مَعْنَاهُ زَيْدٌ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنْ كَذِبِهِ، فَيَكُونُ زَيْدٌ مَفْضُلًا عَلَى النَّاسِ فِي الْبَعْدِ مِنْ كَذْبِ نَفْسِهِ، فَيُلْزَمُ مِشَارَكَةُ النَّاسِ لَهُ فِي ذَلِكَ، أَعْنِي الْبَعْدَ مِنْ كَذِبِهِ؛ لِمُتَعَلِّقَةِ التَّفْضِيلِ، وَهَذَا عَنْ مِطَاقِ التَّوْجِيهِ بِمَعْزَلٍ، ثُمَّ فِي كَلَامِ الْمَصْنُوفِ الْجَمْعُ بَيْنَ إِضَافَةِ اسْمِ التَّفْضِيلِ، وَإِدْخَالِ «مَنْ» عَلَى الْمَفْضُولِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَمْتَنَعٌ، فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ التَّوْجِيهِينِ اللَّذَيْنِ ظَهَرَا لَهُ لَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِمَا. انْتَهَى كَلَامُ الدَّمَامِينِيِّ.

وَأَجَابَ الشُّمْنِيَّ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ - وَأَجَادَ فِي ذَلِكَ - فَقَالَ: وَالْجَوَابُ عَنِ النَّظَرِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبَّكَ مِنْ «أَنْ» وَالْفِعْلَ لَا تَجِبُ إِضَافَتُهُ، وَلَا نَسْبَتُهُ لِفَاعِلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُضْمَرُ فِيهِ، وَلَا يُلْزَمُ ذِكْرُ فَاعِلِهِ، وَالْغَرَضُ مِنْ سَبْكِهِمَا بَيَانُ الْمَصْدَرِ الْحَاصِلِ فِيهِمَا، وَلَا دَخَلَ لِلْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ، وَالْجَوَابُ عَنِ النَّظَرِ الثَّانِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ^(١). انْتَهَى^(٢)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْجِهَةِ الرَّابِعَةِ، فَقَالَ:

١٣٨٧- (رَابِعَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخْرِجَا عَلَى بَعِيدٍ أَوْ ضَعِيفٍ خَارِجًا

١٣٨٨- عَنْ وَجْهَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ إِنْ كَانَ لَجْهَلٍ فَلِعُذْرٍ قَدْ زُكِنَ

١٣٨٩- إِنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ لِلتَّنْذِيرِ فَحَسَنٌ إِلَّا لَدَى الْجَبِيبِ

١٣٩٠- وَإِنْ يُرْذِ إِغْرَابُهُ عَلَى الْأُتَمِّ صَغَبٌ شَدِيدٌ عِنْدَ كُلِّ ذِي هِمَمٍ

(رَابِعَةُ الْجِهَاتِ) أَي مِنَ الْجِهَاتِ الْمَوْجِبَةِ لِفَسَادِ الْإِعْرَابِ (أَنْ يُخْرِجَا) بِالْفِ لِإِطْلَاقِ،

وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمَرْبِ (عَلَى بَعِيدٍ) أَي عَلَى وَجْهِ بَعِيدٍ عَنِ الْقَوَاعِدِ الثَّابِتَةِ (أَوْ ضَعِيفٍ) أَي أَوْ عَلَى

وَجْهِ ضَعِيفٍ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا (خَارِجًا عَنْ وَجْهَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ) فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مَرْتَّبٌ،

(١) لَمْ يَذْكُرِ الدَّسُوقِيُّ الْجَوَابَ الثَّانِي، وَلَمْ أَجِدْ شَرْحَ الشُّمْنِيِّ، فَلْيَنْظُرْ.

(٢) رَاجِعٌ «حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ» ١٨٣/٢.

فالقريب يعود لـ «بعيد»، و«القوي» يعود لـ «ضعيف» (إِنْ كَانَ) تخريجه هذا (لجَهْل) أي لجهله بالأوجه الصحيحة (فَلَعْدَرٍ قَدْ زُكِنَ) بالبناء للمفعول، أي علم كونه معذورا (إِنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ) بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير المعرب، ووقع في النسخ مبنيا للمفعول، وهو أيضا صحيح، يعني أنه إن ذكر المعرب جميع الأوجه، أعني القريب والبعيد، والقوي والضعيف (لِلتَّوْبِ) أي لأجل تعليم المبتدئين (فَحَسَنَ) أي فجمعه حسن؛ لأن فيه تعويذ السنة المبتدئين، لكن بشرط أن لا يكون ذلك في القرآن، كما تبه عليه بقوله: (إِلَّا لَدَى الْجَنِّبِ) إلا لدى كتاب الله - سبحانه وتعالى -، فالمراد بـ «الجيب» هو الله تعالى، فإنه لا يجوز أن تُذكر فيه الأوجه البعيدة، والضعيفة، ولو على سبيل التدريب (وَأَنْ يُرَدَّ إِغْرَابُهُ) بالبناء الفاعل أو المفعول كما مر آنفا، أي وإن أراد بذكره جميع الأوجه الإغراب (عَلَى الْأُمِّ) أي على جميع الناس، لا على خصوص المبتدئين (صَغَبَ) خبر محذوف مع الرابط، أي فهذا العمل صعب (شَدِيدٌ) صفة مؤكدة لما قبلها (عِنْدَ كُلِّ ذِي هِمَمٍ) أي عند أصحاب الهمم العلية، والأخلاق المرضية، يعني أن الذي يفعل هذا ليس له هدي مرضي، بل هو ممن يريد الفتنة للناس، وقد ذم الله - سبحانه وتعالى - من يفتن الأبرياء، فقال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحراب: ٥٨].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الرابعة أن يُخرَج المعرب على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل، أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن تُخرَج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فلنذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس، وتكثير الأوجه فصعب شديد مذموم، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أمثلة مما خرجه على الأمور المستبعدة لتجتنب، فقال:

- ١٣٩١- (فَهَاكَ أَمِثَلَتَهَا لِتَجْتَنِبَ مِنْهَا وَمِثْلَهَا إِذَا لَهُمْ نُسَبُّ
١٣٩٢- قِيلَ وَفِي «وَقِيلِهِ» إِذْ خُفِضَ عَطْفٌ عَلَى «السَّاعَةِ» بِالْبُعْدِ مَضَى

- ١٣٩٣- وَعِنْدَ نَضْبِهِ قَدْ عَلَى اِحْتَلَّ بَلِ الصَّوَابِ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ حَلَّ
١٣٩٤- مَا بَعْدَهُ الْجَوَابُ أَمَّا مَنْ نَصَبَ فَتَزَعُ خَافِضٌ إِلَيْهِ ذَا جَلَبَ
١٣٩٥- وَقِيلَ بِالْعَطْفِ عَلَى «سِرُّهُمْ» أَوْ تَابِعَ مَفْعُولَ فِعْلٍ «يَعْلَمُ»
١٣٩٦- أَوْ «يَكْتُبُونَ» أَوْ لِقَالَ مَصْدَرُ عَامِلُهُ بِالْحَذْفِ قَدْ يُحَرِّزُ
- (فَهَاكَ) اسم فعل أمر بمعنى خذ (أَمِثَلَتَهَا) أي بعض أمثلة ما خرَج على الأوجه البعيدة، والضعيفة (لِتَجْتَنِبَ مِنْهَا) أي لتبتعد عن تلك الأوجه الساقطة، «من» زائدة على مذهب الأخفش في إجازته زيادتها في الإثبات؛ لأن «اجتنب» يتعدى بنفسه، لا بـ «من»، وقوله: (وَمِثْلَهَا) بالجر عطفاً على اللفظ، أو بالنصب عطفاً على المحل (إِذَا لَهُمْ نُسَبُّ) «إذا» ظرف متعلق بـ «تجنب»، أي لتجنبها وقت نسبتها إلى القائلين بها، ولا تقلدُهم فيها.

(قِيلَ: وَفِي) قوله ﷺ: ﴿وَقِيلِهِ يَكْرِبُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] الآية (إِذْ خُفِضَ) بألف الإطلاق، أي عند قراءته بالخفض، وهي قراءة عاصم وحمزة (عَطْفٌ) أي معطوف (عَلَى «السَّاعَةِ» [الزخرف: الآية ٨٥]) أي في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥]، فيكون المعنى: وعنده علم قبيله (بالبعيد) متعلق بـ (مَضَى) والباء بمعنى «مع»، و«مضى» حال من «السَّاعَةِ» [الزخرف: الآية ٨٥] باعتبار لفظه، أي حال كونه قد مضى مع البعد، وفيه إشارة إلى تضعيف هذا الوجه بالبعد؛ لأن بين المتعاطفين أكثر من أربع جُمَل.

(وَعِنْدَ نَضْبِهِ) أي وعند قراءة ﴿وَقِيلِهِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] بالنصب، وهي قراءة من عدا عاصما وحمزة (قَدْ عَلَى اِحْتَلَّ) أي محلّ ﴿السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]؛ لأنها في محلّ نصب؛ لإضافة ﴿عِلْمُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] إليها من إضافة المصدر إلى مفعوله، فمحلاها نصب، وهذا أيضا يُضعفه البعد المذكور.

(بَلِ الصَّوَابِ) في إعرابه (الْوَاوُ لِلْقَسَمِ) متعلق بـ «حلّ»، وفي نسخة: «فِي الْقَسَمِ» (حَلَّ) أي نزل، يعني أن ﴿وَقِيلِهِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] مجرور بـ «والقسم»، فالمعنى أقسم بقول النبي ﷺ: يارب إلخ (مَا بَعْدَهُ الْجَوَابُ) أي الجملة التي بعده، وهي قوله: ﴿إِنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا

يُؤْمِنُونَ [الزخرف: الآية ٨٨] جواب القسم (أَمَّا مَنْ نَصَبَ) أي أما من قرأ ﴿قِيلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٨] (فَتَزُجْ خَافِضٌ) أي وهو باء القسم، وأما الواو الموجودة فهي للاستئناف، والمعنى أقسم بقيله: يارب (إِلَيْهِ) أي إلى المنصب، وهو ﴿وَقِيلَهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨]، متعلق بـ «جَلَبَ» (ذَا) أي النصب، وهو مفعول مقدم لـ (جَلَبَ) يعني أن وجه النصب هو نزع الخافض (وَقِيلَ) النصب (بِالْعَطْفِ عَلَى سِرِّهِمْ) أي ويعلم سرهم وقيله، وهذا القول وكذا القولان بعده في توجيه النصب غير جيد، والأحسن جعل «وقيله» مصدرًا لقال محذوفًا، أو كون الواو للاستئناف، وحرف القسم محذوف^(١) (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: هو (تَابِعَ مَفْعُولٌ فِعْلٍ) يعني أنه منصوب على أنه معطوف على مفعول فعل، وقوله: (يَعْلَمُ) بدل من «فعل»، أي من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٦]، وقوله: (أَوْ) ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠] عطف على «يَعْلَمُ» أي أو معطوف على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠]، أي ويكتبون قيله (أَوْ) وقيل: هو (لِقَالَ مَصْدَرٌ عَامِلُهُ) أي قال المذكور (بِالْحَذْفِ) متعلق بـ (قَدْ يُحَرِّوْنَ) بالبناء للمفعول، يعني أن عامله الذي هو قال محذوف، فالمعنى قال قيله: يارب إلخ، على حدّ ضربًا زيدًا، ثم حُذف الفعل لقيام المصدر مقامه.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الأمثلة التي خَرَجُوهَا على الأمور المستبعدة كثيرة:

[أحدها]: قول جماعة في قوله ﴿وَقِيلَهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨]: إنه عطف على لفظ ﴿السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، مع ما بينهما من التباعد، وأبعد منه قول أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤١] إن خبره ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٤].

وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: الآية ١]: إن جوابه ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: الآية ٦٤]، وأبعد منه قول بعضهم في ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤]: إنه عطف على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾ [الأنعام: الآية ٨٤] وقول

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١٨٤/٢.

الزمخشري^(١) في ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: الآية ٣] فيمن جرَّ ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: إن كلا عطف على ﴿السَّاعَةِ﴾ [القمر: الآية ١] من قوله: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: الآية ١]، وأبعد منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ﴾ [الذاريات: الآية ٣٨]: إنه عطف على ﴿وَفِي الْأَرْضِ ءَايَاتٌ﴾ [الذاريات: الآية ٢٠]، وأبعد من هذا قوله في ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ إِرْيَاكَ الْبَنَاتُ﴾ [الصفات: الآية ١٤٩]: إنه عطف على ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [الصفات: الآية ١١] قال: هو معطوف على مثله في أول السورة، وإن تباعدت بينهما المسافة. انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله، فأما ﴿وَقِيلَهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] فيمن خَفَضَ، فقيل: الواو للقسم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري، وأما من نَصَبَ فقيل: عطف على ﴿سِرِّهِمْ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠]، أو على مفعول محذوف معمول لـ ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠]، أو لـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٦]، أي يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لقال محذوفًا، أو نَصَبَ على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري.

وأما قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤١] الآية، فقيل: ﴿الَّذِينَ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤١] بدل من ﴿الَّذِينَ﴾ في ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٠] الآية، والخبر ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٠]، واختاره الزمخشري، وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حُذف رابطه، ثم اختلف في تعيينه، فقيل هو ﴿مَّا يَقَالُ لَكَ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٣]، أي في شأنهم، وقيل: هو ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤١]، أي كفروا به، وقيل: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٢]، أي لا يأتيه منهم وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿لَا يَأْتِيهِ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٢] من جملة خبر إياه.

وأما ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾ [ص: الآية ١] الآية فقيل: الجواب محذوف، أي إنه لمعجز، بدليل الشاء عليه بقوله: ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾، أو إنك لمن المرسلين، بدليل ﴿وَعَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ص: الآية ٤]، أو ما الأمر كما زعموا بدليل ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ﴾ [ص: الآية ٤]، وقيل: مذكور، فقال الأخفش: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾ [ص: الآية ١٤]، وقال الفراء وثعلب: ﴿صَّ﴾ [ص: الآية ١]؛ لأن معناها صدق الله، ويردّه أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل

(١) عطف على قول جماعة، لا على قول الكوفيين، وإلا لزم أن يكون هذا أبعد منه مع أنه ليس أبعد منه.

الجواب فقريب.

قلت: بل هو عليه بعيد أيضًا؛ لأن تفسير ﴿صَّ﴾ [ص: الآية ١] بما ذكر لم يصح مرفوعًا، فهي من جملة الحروف المقطعة في أوائل السور، وهي من التشابهات على الصواب، فتبصر. والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] الآية، وحذفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ آتَيْنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] فعطف على ﴿ذَلِكَ وَصَّكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، و﴿ثُمَّ﴾ لترتيب الإخبار لا لترتيب الزمان، أي ثم أخبركم بأننا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: الآية ٣] فمبتدأ حذف خبره، أي وكل أمر مستقر عند الله واقع، أو ذكر، وهو ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر: الآية ٥]، وما بينهما اعتراض، وقول بعضهم: الخبر ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: ٣]، وخُفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر.

وأما ﴿وَفِي مُوسَى﴾ [الذاريات: الآية ٣٨] فعطف على ﴿فِيهَا﴾ من ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [الذاريات: الآية ٣٧]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثاني من أمثلة الجهة الرابعة، فقال:

١٣٩٧- (وَالثَّانِ أَنْ يُحْكَمَ بِالْإِغْرَاءِ بِأَنْ يَطُوفَ الْمَذْكُورَ بِالْغَيْبِ اقْتَرَنَ

١٣٩٨- يَرُدُّهُ إِغْرَاءٌ غَائِبٌ يَقِلُّ مِثْلَ عَلَيْهِ رَجُلًا غَيْرِي نُقِلَ

(وَالثَّانِ) من الأمثلة (أَنْ يُحْكَمَ) بالبناء للمفعول، ويحتمل أن يكون بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير المعرب (بِالْإِغْرَاءِ) بالقصر للوزن، أي بكونه منصوبًا على الإغراء (بَأَنْ يَطُوفَ) أي على قوله ﴿يَكُنْ﴾: ﴿أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: الآية ١٥٨] فالباء بمعنى «على»، والجاران متعلقان بـ«يُحْكَمَ»، وقوله: (الْمَذْكُورَ) يحتمل أن يكون بالجر صفة لـ«أَنْ يَطُوفَ» [البقرة: الآية ١٥٨] المحكي لقصد لفظه، وأن يكون منصوبًا بفعل مقدر، أي أعني (بِالْغَيْبِ) متعلق بـ«اقترن» جملة في محل نصب على الحال من «المذكور» بتقدير «قد»، أي حال كونه مقترنًا بالياء الموضوعه للغائب (يَرُدُّهُ) أي يرد هذا الإعراب، ويُضَعِفه (إِغْرَاءٌ غَائِبٌ) وقوله: (يَقِلُّ) صفة لـ«غائب»، أي قليل،

يعني أن إغراء الغائب قليل، فلا يجوز حمل الآية عليه، وقوله: (مِثْلَ عَلَيْهِ رَجُلًا غَيْرِي نُقِلَ) هذا مثال لما نقل عن العرب من إغراء الغائب النادر، ومعناه: ليلزم رجلًا غيري.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني قول بعضهم في قوله ﴿يَكُنْ﴾: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: الآية ١٥٨] إن الوقف على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وإن لم بعده إغراء؛ ليفيد صريحًا مطلوبة التطوف بالصفة والمروءة، ويردُّه أن إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم: وقد بلغه أن إنسانًا يهدده: «عليه رجلًا ليسني»، أي ليلزم رجلًا غيري، والذي فسَّرَتْ به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في «صحيح البخاري»^(١) وغيره، ثم الإيجاب لا يتوقف على كون ﴿عَلَيْهِ﴾ [المزمل: ٤]

(١) هو ما أخرجه البخاري من طريق هشام بن عروة عن أبيه، أنه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ، وأنا يومئذ حديث السن: «أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾» [البقرة: ١٥٨]، فلا أرى على أحد شيئا أن لا يطوف بهما، فقالت عائشة: كلا لو كانت كما تقول، كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حذو قديد، وكانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام: ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة.

عروة رأى دلالة الآية على إباحة السعي، لا على وجوبه، ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفي الإثم في السعي، ونفي الإثم يُجامع فِعْلَ المطلوب فعله، والمكروه، والمباح، فلو كان واجبًا لما اكتفى بذلك، بل كان يذكر أخص منه، وهو إثبات الأجر؛ لأنه إذا كان للحقيقة اعتباران، أحدهما عام يشملها وغيرها، والآخر خاص بها فالبلغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها، فأما جواب عائشة فهو من بدیع فقهها، وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما؛ لأن هذا يتضمن سقوط الإثم عن ترك الطواف بهما، وحيث لم يقل ذلك، ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصًا في انتفاء الوجوب، ثم يثبت له أن في الاقتصار هنا على نفي الإثم له سبب خاص، وهو أنهم توقعوا الإثم، فجاء الكلام منطبقًا على سؤال، فقبل لهم: لا إثم فيه خلافًا لما توقعتموه، وكونه واجبًا أولاً فشيء آخر، فلم تُرد عائشة الاكتفاء في إثبات الإيجاب بما ذكرته، وإنما أرادت نفي دلالة الآية على كونه مباحًا، وأما وجوب السعي بينهما فقد عُلم من السنة. انتهى «دسوقي» ١٨٥/٢.

إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذلك مطلقاً.

وأما قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]: إن الوقف قبل ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وإن ﴿عَلَيْكُمْ﴾ إغراء فحسن، وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية، محوج للتأويل^(١)، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث، بقوله:

١٣٩٩- (وَجَعَلَ «أَهْلَ الْبَيْتِ» جاً مُنْتَصِباً عَلَى اخْتِصَاصٍ ضَعْفُهُ اُنْتِخَبَاً

١٤٠٠- لِكُونِهِ بَعْدَ الْخِطَابِ فَالْفَصِيخِ وَقُوْعُهُ بَعْدَ تَكْلِمِ صَرِيخِ)

(وَجَعَلَ) مبتدأ خبره جملة «ضعفه إلخ»، وهو مضاف إلى ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بالنصب على الحكاية، والإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول الأول، وقوله: (جاً) بالقصر لغة في جاء بالمد، هو المفعول الثاني، وقوله: (مُنْتَصِباً) حال من فاعل جاء (عَلَى اخْتِصَاصٍ) متعلق بما قبله (ضَعْفُهُ) مبتدأ ثان، خبره قوله: (اُنْتِخَبَاً) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، وقُطعت همزة الوصل منه للضرورة.

والمعنى أن جعل بعضهم قوله تعالى ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ من قوله ﴿لَكُمْ﴾: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] الآية منصوباً على الاختصاص، ضعيف، وإنما الصواب أنه منصوب على النداء.

ثم بين وجه ضعفه بقوله: (لِكُونِهِ بَعْدَ الْخِطَابِ) أي لوقوعه بعد ضمير الخطاب (فَالْفَصِيخِ)

(١) الإشكال هو أن ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٥١] موصولة، و﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ بدل، أو خبر مبتدأ محذوف، وكلاهما مشكل؛ لأن المحرم الإشراك لا عدمه، وأن الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرمة، فيحوج ذلك إلى التأويل بادعاء أن ﴿لَا﴾ زائدة، لا نافية، والمعنى على القول بالإغراء حسنٌ سالمٌ من تلك التكلفات كلها، وعطف الأوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها، وجعل الخبر السابق إنشاءً معنًى، والمعنى: عليكم أن لا تشركوا به شيئاً، أي الزموا ترك الشرك به، وقد مر الكلام على ذلك في «لا» من حرف اللام. انتهى دسوقي ١٨٥/٢.

الفاء فصيحية، أي فإذا عرفت أن الاختصاص بعد ضمير الخطاب ضعيف، وأردت معرفة موضعه الفصيح، فأقول لك: (وَقُوْعُهُ بَعْدَ تَكْلِمِ صَرِيخِ) يعني أن الفصيح أن يقع الاختصاص بعد ضمير التكلم، كحديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث».

وأما وقوعه بعد ضمير الخطاب فقليل، مثل «بك الله نرجو الفضل»، والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى المثال الرابع بقوله:

١٤٠١- (وَكُونُ «تَجَعَلُوا» أَتَى مُنْتَصِباً إِبَابَةَ الرَّجَاءِ لَيْسَ مَذْهَباً

١٤٠٢- لِأَهْلِ بَصْرَةَ بَلِ الْفَرَا نَقْلُ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ حَمْلُ مَا نَزَلَ

(وَكُونُ تَجَعَلُوا) مبتدأ خبره جملة «ليس إلخ»، يعني أن جعل ﴿تَجَعَلُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٢]، من قوله ﴿لَكُمْ﴾: ﴿فَلَا تَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ [البقرة: الآية ٢٢] (أَتَى مُنْتَصِباً إِبَابَةَ الرَّجَاءِ) أي في جواب الترجي (لَيْسَ مَذْهَباً لِأَهْلِ بَصْرَةَ) أي لا يجيزه البصريون (بَلِ الْفَرَا نَقْلُ) أي نقل ذلك عن أثبه (لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ حَمْلُ مَا نَزَلَ) أي لا يجوز حمل إعراب القرآن عليه؛ لقولته.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ [البقرة: الآية ٢٢]: إنه يجوز كون ﴿تَجَعَلُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٢] منصوباً في جواب الترجي، يعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢١] على حد النصب في قراءة حفص ﴿فَاطْلِعْ﴾ [غافر: الآية ٣٧]، وهذا لا يجيزه البصريون، ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر، وهو ﴿أَبْنِ لِي صَرْحاً﴾ [غافر: الآية ٣٦]، أو على العطف على الأسباب على حد قوله [من الوافر]:

* وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي *

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو أن أبلغ، على حد قوله:

«وَلَا سَابِقَ شَيْئاً»، ثم إن ثبت قول الفراء: إن جواب الترجي منصوب، كجواب التمني فهو قليل، فكيف تُخَرَّج عليه القراءة المجمع عليها.

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]

على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها.
قلت: هكذا قرر ابن هشام المسألة على تضعيف هذا الوجه بتضعيف القول بالنصب في جواب الترجي، وقد سبق أنه قول الكوفيين، وأنه هو الحق، كما أيده ابن مالك، حيث قال في «الخلاصة»:

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبَ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْسِبُ
قال: ونظير هذا على العكس قول الكرمانى في قوله **لَيْسَ** **لَا** **مَنْ** **يَرْغَبُ** **عَنْ** **مِلَّةٍ** **إِبْرَاهِيمَ** **إِلَّا** **مَنْ** **سَفِهَ** **نَفْسَهُ** [البقرة: الآية ١٣٠] الآية: إن **مَنْ** [البقرة: الآية ١٣٠] نصب على الاستثناء، و**نَفْسَهُ** [البقرة: الآية ١٣٠] توكيد، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحد إلا زيذا» كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل «ما فيها أحد إلا حمار»، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في **وَلَوْ يَكُنْ لَكُمْ شَهِدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ** [النور: الآية ٦]، وأن أكثرهم قرأ به في قوله: **مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ** [النساء: ٦٦]، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في **وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُكُمْ مِنْ نَعْمٍ تُجْزَى إِلَّا أَنْفَاءُ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى** [الليل: ١٩]؛ لأنه منقطع، وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في **مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْفَاءُ الظُّلُمِ** [النساء: الآية ١٥٧]، وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرمانى النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى: **وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَرْنَ بَنَاتَهُنَّ** [البقرة: ٢٢٨] الآية: إن الباء زائدة، و**أَنْفُسُهُنَّ** [البقرة: الآية ٢٢٨] توكيد للنون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل، نحو «قمتم أنتم أنفسكم»، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الخامس بقوله:

١٤٠٣- (وَالْقَوْلُ فِي «لَيْسَ» لِلْأَمْرِ وَاهٍ لِأَنَّ اللَّامَ غَيْبًا تَجْرِي
١٤٠٤- وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ لَا مِثْلَ الْعِلَّةِ وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِ«أَنَّ» فِي النَّيَّةِ
(وَالْقَوْلُ فِي «لَيْسَ» [الزخرف: الآية ١٣]) أي قول بعضهم: إن اللام في قول **لَيْسَ**:

لَيْسَ [الزخرف: الآية ١٣] (لِلْأَمْرِ وَاهٍ) أي قول ضعيف، فقوله: «والقول» مبتدأ، خبره «واه»، ثم بين وجه ضعفه بقوله: (لِأَنَّ اللَّامَ غَيْبًا تَجْرِي) أي لأن غالب استعمال اللام يكون لأمر الغائب، ووردوها لأمر المخاطب قليل، فلا يجوز حمل الآية عليه (وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ) أي لام **لَيْسَ** [الزخرف: الآية ١٣] (لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَالْفِعْلَ مَنْصُوبٌ بِ«أَنَّ» فِي النَّيَّةِ) أي في التقدير، يعني أن **لَيْسَ** منصوب بـ«أَنَّ» مضمرة بعد اللام.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الخامس قول بعضهم في قوله **لَيْسَ** **لَا** **مَنْ** **يَرْغَبُ** **عَنْ** **مِلَّةٍ** **إِبْرَاهِيمَ** **إِلَّا** **مَنْ** **سَفِهَ** **نَفْسَهُ** [البقرة: الآية ١٣٠] الآية: إن اللام للأمر، والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العلة، والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام، كقوله [من الخفيف]:

لَيْتَكُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَلْتَقْضَ حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ
والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس بقوله:

١٤٠٥- (وَفِي عَلَى الَّذِي بِأَحْسَنُ وَصِلَ أَضْلُهُ أَحْسَنُوا وَوَاوُهُ غَزِلَ
١٤٠٦- فَجَعَلُهُ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ حَذَفَ أُولَى وَفِي يُتِمُّ بِالْحُسْنِ أُلِفَ
١٤٠٧- وَإِنْ عَلَى إِهْمَالٍ «أَنَّ» قَدْ حُمِلَا كَأَخْتِيهَا «مَا» صَارَ ذَلِكَ أَسْهَلًا
(وَفِي عَلَى الَّذِي بِأَحْسَنُ وَصِلَ) أي وفي قوله تعالى: **عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** بالرفع أضله أحسنوا بواو بعد النون (وَوَاوُهُ غَزِلَ) بالبناء للمفعول أي حذف الواو اكتفاء بالضممة، وهذا القول ضعيف (فَجَعَلُهُ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ حَذَفَ) أي جعل (أحسن) خبر مبتدأ محذوف (أُولَى) من ادعاء حذف الواو المذكور.

وقوله: (وَفِي «يُتِمُّ» [البقرة: الآية ٢٣٣] بِالْحُسْنِ أُلِفَ) بالبناء للمفعول، وفي نسخة: «وُصِفَ» يعني أن القول بحذف الواو في قوله تعالى: **عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** [البقرة: الآية ٢٣٣] فيمن رفع **يُتِمُّ** [البقرة: الآية ٢٣٣] حسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» (وَإِنْ عَلَى إِهْمَالٍ «أَنَّ» قَدْ حُمِلَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي وإن حمل رفع **يُتِمُّ** [البقرة: الآية ٢٣٣] على عدم عمل «أَنَّ»

فيه (كَأَخْتِهَا «مَا») أي كما حُمِلَتْ عَلَى «أَنْ» أَخْتِهَا «مَا» المصدريّة، فنصبت مثلها في قوله: «كما تكونوا يُؤَلِّي عليكم»^(١) (صَارَ ذَاكَ أَسهَلًا) أي من حملة على حذف الواو.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن المثال السادس قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] بالرفع: إن أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمّة، كما قال [من الوافر]:

إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا
واجتماع حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة، كقوله [من الطويل]:

* وَإِنَّ الَّذِي خَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ *

ليس بالسهل، والأولى قول الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع حتى إن أهل الكوفة يقيسونه، والاتفاق على أنه قياس مع «أَيُّ»، كقوله:

* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] برفع «يُنْمَ»: إن الأصل أن يتموا بالجمع فحسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» مثل ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: الآية ٤٢]، ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أَنْ» الناصبة حملاً على أختها «مَا» المصدريّة، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع بقوله:

١٤٠٨ - (وَلَا يَضُرُّكُمْ بُعِيدَ مَا جُزِمَ رَفَعًا رَوَوْا كَمِثْلِ شَعِيرٍ قَدْ عَلِمَ

١٤٠٩ - وَالْحَقُّ أَنَّهُ بِجُزْمٍ قُدْرًا ضَمُّهُ كَلِمَ يَرُدُّ الْفُقَرَا

(وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٢٠]) حال كونه واقعا (بُعِيدَ مَا جُزِمَ) أي بعد فعل مجزوم، وهو ﴿وَأِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٢٠] (رَفَعًا رَوَوْا) أي نقلوه مرفوعاً، يعني أن بعضهم حكم بأن ضمة ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ ضمة رفع (كَمِثْلِ شَعِيرٍ قَدْ عَلِمَ) أي كما وقع مثل ذلك

(١) تقدم أنه حديث ضعيف.

في بيت شعر، وهذا غير جائز؛ لأن فيه حمل الآية على الضرائر الشعرية (وَالْحَقُّ أَنَّهُ بِجُزْمٍ) أي ملتبس بجزم، وليس مرفوعاً كما ادّعى (قُدْرًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، ونائب الفاعل قوله: (ضَمُّهُ كَلِمَ يَرُدُّ الْفُقَرَا) يعني أن ضمته تقدّر ضمة إتباع، كما في «لم يرد»، وليست ضمة رفع. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال السابع قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: الآية ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها: إنه على حدّ قوله [من الرجز]:

* إِنَّكَ إِنْ يُضَرَّغَ أَخُوكَ تُضَرَّغُ *

فخرّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة إتباع، كالضمة في قولك: «لم يشد»، و«لم يرد»، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٠٥] الآية إذا قُدِّرَ ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ جواباً لاسم الفعل، فإن قُدِّرَ استئنافاً، فالضمة إعراب، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التثنية على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ قَوْدٌ﴾ [آل عمران: الآية ٣٠]: لا يجوز أن تكون ﴿مَا﴾ شرطية؛ لرفع ﴿قَوْدٌ﴾، هذا مع تصريحه في «المفصل» بجواز الوجهين في نحو «إن قام زيد أقوم»، ولكنه لما رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه، يوضح لك هذا أنه جَوُزَ ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قرىء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: الآية ٧٨] برفع ﴿يُدْرِكُكُمُ﴾، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو أينما كنتم، كما حمل: «وَلَا نَاعِبُ» في قوله [من الطويل]:

مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبُ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو «ليسوا بمصلحين».

قال ابن هشام: وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً، والصواب ما بيّنت لك^(١)، قال: ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ﴾ انتهى. وقد مضى رده بأن جواب

(١) حاصل دفع التناقض عن الزمخشري أنه امتنع من جعل «ما» شرطية لرفع «تود» من حيث كانت هذه =

الشرط لا يُحذف إذا كان فعل الشرط مضارعاً، بل إذا كان ماضياً، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثامن بقوله:

١٤١٠- (وَجَعَلَ بِسْمِ اللَّهِ لِلْحَمْدِ خَبْرٌ مَعَ جَعَلٍ لِلَّهِ لَهُ حَالًا يَقَرُّ

١٤١١- وَإِذَا فَإِنَّ الْحَمْدَ حَيْثُمَا اسْتَقَرَّ فَمُبْتَدَأٌ وَالظَّرْفُ بَعْدَهُ خَبْرٌ

(وَجَعَلَ بِسْمِ اللَّهِ) [الفاتحة: الآية ١] لِي (أَلْحَمْدُ) خَبْرٌ مفعول ثانٍ لـ «جعل» وقف

عليه بالسكون على لغة ربيعة (مَعَ جَعَلٍ) لِلَّهِ لَهُ حَالًا يَقَرُّ بفتح أوله، وثالثه، من باب تعب،

وفيه لغة من باب ضرب، وهو صفة لـ «حَالًا»، يعني أن إعراب ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ١]

خبراً مقدماً لـ ﴿أَلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: الآية ٢]، و﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] حالاً منه (وَإِذَا) أي ضعيف

بمزة (فَإِنَّ) الفاء للتعليل؛ أي لأن ﴿أَلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] حَيْثُمَا اسْتَقَرَّ أي في أي تركيب

ثبت بالرفع (فَمُبْتَدَأٌ) الفاء زائدة (وَالظَّرْفُ بَعْدَهُ) أي ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] (خَبْرٌ) عنه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثامن قول ابن حبيب: إن ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة:

الآية ١] خبر، و﴿أَلْحَمْدُ﴾ مبتدأ، و﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] حال، أي والمعنى الحمد حالة كونه

لله كائن باسمه تعالى، والصواب أن ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] مبتدأ وخبر، و﴿بِسْمِ

= القراءة قراءة الجماعة، وتساهل في تجويز ما أجازته في ﴿أَتَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]

برفع «يدرك»، وإن كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة، فلم يبال بالتسميح فيها، وفيه نظر،

فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد، ولا متواتر فيها، ولذلك تراه يُطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء

السبعة في بعض الأماكن، ولا يبالي بما يقول؛ لظنه أن القراءة بالرأي، لا بالرواية الصحيحة المتصلة

بالنبي ﷺ، فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر، وأقول: بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر؛

لأن الزمخشري، وإن كان يرى أن القراءات كلها آحاد، لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم

يتسمح فيها؛ لقوتها بسبب كثرة القارئ بها، ولما كانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها؛ لقلة القارئ

بها. انتهى شماني. «حاشية الدسوقي» ٢٢٩/٣.

قلت: جواب الشماني فيه نظر لا يخفى، فجواب ابن هشام عن الزمخشري مما لا يُجدي شيئاً؛ لما

عرفت من مذهبه السوء تجاه القراءات، فلا تغتر بالاعتذار المذكور، والله تعالى الهادي إلى سواء

السييل.

الله ﴿[الفاتحة: الآية ١] على ما تقدم في إعرابها، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال التاسع بقوله:

١٤١٢- (وَأَصْلُ بِسْمِ كَسْرُ سَيْنٍ أَوْ بِضَمٍّ سَكَنٌ لِلتَّخْفِيفِ ضَعْفُهُ أَلَمْ

١٤١٣- بَلِ السُّكُونُ أَصْلُهُ لَذَا جُلِبَ هَمْزَةٌ وَضِلَ لَا تَزَالُ تَضْطَحِبُ)

(وَأَصْلُ بِسْمِ كَسْرُ سَيْنٍ أَوْ بِضَمٍّ) أي بضمها (سَكَنٌ) بالبناء للمفعول (لِلتَّخْفِيفِ) يعني أن

القول بأن «بسم» أصله كسر السين، أو ضمها، ثم سكنت للتخفيف (ضَعْفُهُ انْحَتَمَ) أي صار

لازماً له، وفي نسخة: «ضَعْفُهُ أَلَمْ» أي نزل، يعني أنه ضعيف (بَلِ السُّكُونُ أَصْلُهُ) أي بل الصواب

أن سكون السين هو الأصل (لَذَا جُلِبَ هَمْزَةٌ وَضِلَ) يعني أنه اجْتُلبت له همزة الوصل ليتمكن

الابتداء بالساكن، وقوله: (لَا تَزَالُ تَضْطَحِبُ) صفة لـ «همزة»، أي لا تفارقه في حال الابتداء،

وفي نسخة بدل الشطر الأول:

* بَلْ أَصْلُهُ السُّكُونُ مِنْ نَمَّ جُلِبَ *

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع قول بعضهم: إن أصل «بسم» كسر السين، أو

ضمها على لغة من قال: «سِيم»، أو «سَم»، ثم سكنت السين؛ لثلاثا يتوالى كسرات، أو لثلاثا

يخرجوا من كسر إلى ضم، وهذا القول ضعيف، والأولى قول الجماعة: إن السكون أصل، وهي

لغة الأكثرين، وهم الذين يتدثون اسماً بهمز الوصل.

تنبيه:

ذكر الناظم رحمه الله هذا المثال التاسع تبعاً لأصله، وقد اعترض الدماميني على صاحب

الأصل بما حاصله: إن هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب؛ لأنه موضوع لذكر الأمور التي

يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والنظر في هذا ليس من الإعراب في شيء، وقد تقدم في

ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلق له بالإعراب، فكان حقّه أن يجتنب هذا في كتابه

رأساً، انتهى^(١). والله تعالى أعلم.

(١) «حاشية الدسوقي» ٢٢٩/٣.

ثم أشار إلى العاشر بقوله:

- ١٤١٤- (وَفِي الرَّحِيمِ مِنْ كَلَامِ الْبَسْمَلَةِ كَسْرُ تَخْلُصٍ أَتَى فِي الْمِيمِ لَهُ مَعَ وَضَلِهِ وَمِثْلُ ذَا أَيْضًا زُوي فِي فَتْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ وَحِفْظَ تَفْخِيمٍ لِلَامِ يُرْتَجَى وَكُلُّ ذَا غَيْرِ الصَّوَابِ قَدْ جُعِلَ وَضَمُّ رَاءٍ أَكْبَرِ أَضْلُ حَرِي ١٤١٥- مَعَ سَاكِنِ الْحَمْدِ إِذِ الْوَقْفُ نُوي ١٤١٦- فِي رَاءٍ أَكْبَرَ مِنَ الْأَذَانِ ١٤١٧- تَخْلُصًا مِنْ سَاكِنَيْنِ الْفَتْحُ جَا ١٤١٨- أَوْ فَتْحُ هَمْزِهِ إِلَى الرَّاءِ نُقِلَ ١٤١٩- بَلْ كَسْرَةُ الْمِيمِ بِإِعْرَابِ دُرِي ١٤٢٠- لَيْسَ لَهُمْزُ الْوَصْلِ فِي الدَّزَجِ قَرَارٌ (وَفِي «الرَّحِيمِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَتَى» (مِنْ كَلَامِ الْبَسْمَلَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مِنْ «الرَّحِيمِ» (كَسْرُ تَخْلُصٍ) أَيِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَ«كَسْرُ» مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (أَتَى فِي الْمِيمِ لَهُ، مَعَ سَاكِنِ الْحَمْدِ؛ إِذِ) تَعْلِيلِيَّةُ (الْوَقْفُ نُوي مَعَ وَضَلِهِ) أَيِ لِأَنَّهُ وَصَلَ بِنِیَةِ الْوَقْفِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، الْمِيمِ، وَالَامِ «الْحَمْدُ» [الْفَاتِحَةُ: آيَةُ ٢]، فَكُسِرَتْ لِلالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهَذَا خَطَأً، وَالصَّوَابُ أَنَّ كَسْرَ الْمِيمِ إِعْرَابِيَّةٌ (وَمِثْلُ ذَا) أَيِ هَذَا الْقَوْلُ فِي النِّقْلِ (أَيْضًا زُوي فِي رَاءٍ أَكْبَرَ مِنَ الْأَذَانِ) أَيِ مِنْ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ (فِي فَتْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ) أَيِ عِنْدَ بَيَانِ وَجْهِ الْفَتْحِ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِ«زُوي» (تَخْلُصًا) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجَلِهِ، أَيِ لِأَجْلِ تَخْلُصٍ (مِنْ سَاكِنَيْنِ) أَيِ مِنَ التَّقَائِمَا (الْفَتْحُ جَا) مُبْتَدَأُ وَخَبَرِهِ، أَيِ فَهُوَ وَصَلَ بِنِیَةِ الْوَقْفِ (وَحِفْظَ تَفْخِيمٍ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى «تَخْلُصًا»، أَيِ لِأَجْلِ حِفْظِ تَفْخِيمٍ (لِلَامِ) أَيِ الَّتِي فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَقَوْلُهُ: (يُرْتَجَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ صِفَةٌ لـ«حِفْظٍ»، وَفِي نَسْخَةٍ: «تُرْتَجَى» بِالتَّاءِ، فَيَكُونُ صِفَةً لِلَامِ، يَعْنِي أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَكْسِرِ الرَّاءَ، مَعَ أَنَّ التَّخْلُصَ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ أَصْلُهُ الْكَسْرَةُ؛ لِأَجْلِ الْحِفْظِ عَلَى تَفْخِيمِ لَامِ الْجَلَالَةِ؛ إِذْ هُوَ مَطْلُوبُ التَّفْخِيمِ.
- (أَوْ) لِتَنْوِيعِ الْخِلَافِ، أَيِ وَقِيلَ: فَتَحَ الرَّاءَ لَيْسَ لِلتَّخْلُصِ، بَلْ (فَتْحُ هَمْزِهِ) أَيِ هَمْزِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (إِلَى الرَّاءِ نُقِلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ فَتْحَ الرَّاءِ مَنْقُولٌ عَنْ هَمْزَةِ «اللَّهُ».

(وَكُلُّ ذَا) أَيِ مَا سَبَقَ مِنَ الْأَقْوَالِ، فِي مِيمِ «الرَّحِيمِ» وَفِي رَاءِ «أَكْبَرِ»، وَ«كُلُّ» مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ جُمْلَةٌ «قَدْ جُعِلَ» (غَيْرِ الصَّوَابِ) مَفْعُولُ ثَانٍ لـ(قَدْ جُعِلَ) يَعْنِي أَنَّ مَا سَبَقَ مِنَ الْأَقْوَالِ كُلُّهُ غَيْرُ صَوَابٍ (بَلْ كَسْرَةُ الْمِيمِ بِإِعْرَابِ دُرِي) مُبْتَدَأُ وَخَبَرِهِ، يَعْنِي أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ كَسْرَةَ مِيمِ «الرَّحِيمِ» كَسْرَةُ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ بَعْدَ الصِّفَةِ لِلْفَرْقِ الْجَلَالَةِ (وَضَمُّ رَاءٍ أَكْبَرِ) بِالصَّرْفِ لِلْوِزْنِ (أَضْلُ) يَعْنِي أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ، وَلَيْسَ مَفْتُوحًا كَمَا زُعم، وَقَوْلُهُ: (حَرِي) أَيِ حَقِيقٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرُ مَرْفُوعٌ، وَلِأَنَّهُ (لَيْسَ لَهُمْزُ الْوَصْلِ فِي الدَّزَجِ قَرَارٌ) أَيِ ثُبُوتُ (لِنَقْلِ فَتْحِهِ) أَيِ حَتَّى يُنْقَلَ فَتْحُهُ (لِأَنَّ) مُوصُولَةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى السَّاكِنِ (قَبْلُ) مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ مُتَعَلِّقٌ بِ(يُذَانِ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ صِلَةٌ «مَا»، يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْزَةُ الْوَصْلِ ثُبُوتٌ فِي حَالِ الدَّرَجِ، حَتَّى تُنْقَلَ فَتْحَتُهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا مِنَ السَّاكِنِ، فَيَتَحَقَّقُ بِهَذَا بَطْلَانُ الْقَوْلِ بِأَنَّ فَتْحَةَ رَاءٍ أَكْبَرِ مَنْقُولَةٌ مِنْهَا.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْأَيَّاتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ الْعَاشِرَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي «الرَّحِيمِ» مِنَ الْبَسْمَلَةِ: إِنَّهُ وَصَلَ بِنِیَةِ الْوَقْفِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، الْمِيمِ وَالَامِ الْحَمْدِ، فَكُسِرَتْ الْمِيمُ لِالتَّقَائِمَا، وَمِنْ جَوَازِ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةٍ.

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ الْمُبَرِّدُ: إِنَّ حَرَكَةَ رَاءِ «أَكْبَرِ» مِنْ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» فَتْحَةٌ، وَإِنَّهُ وَصَلَ بِنِیَةِ الْوَقْفِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا، فَقِيلَ: هِيَ حَرَكَةُ السَّاكِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكْسِرُوا حِفْظًا لِتَفْخِيمِ اللَّامِ، كَمَا فِي «آلَةِ» «اللَّهُ» [آلِ عِمْرَانَ: ١]، وَقِيلَ: هِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ نُقِلَتْ، وَكُلُّ هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِغَيْرِ دَاعٍ^(١)، وَالصَّوَابُ أَنَّ كَسْرَةَ الْمِيمِ إِعْرَابِيَّةٌ، وَأَنَّ حَرَكَةَ الرَّاءِ ضَمَّةٌ إِعْرَابِيَّةٌ، وَلَيْسَ لَهُمْزَةُ الْوَصْلِ ثُبُوتٌ فِي الدَّرَجِ، فَتَنْقَلُ حَرَكَتُهَا إِلَّا فِي نَدْوَرٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم أشار إلى المثال الحادي عشر بقوله:

١٤٢١- (وَلِتَبَيَّنَتْ مُضَافًا قَدَرُوا كَذَا بُعِيدَ كَانَ أَيْضًا ذَكَرُوا

(١) قَالَ فِي «الْحَاشِيَةِ»: فِيهِ أَنَّ فِيهِ دَاعِيَا فِي الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا مَوْقُوفًا، فَفِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ إِذْ بَانَ أَنَّهُ وَاقِفٌ حَكْمًا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا نَقَلَ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

قُلْتُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَأَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا مَوْقُوفًا؟، فَتَبَصَّرْ، وَلَا تَكُنْ أَسِيرَ التَّقْلِيدِ، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

١٤٢٢- وَلَيْسَ لِلْمَحْذُوفِ مَا يَدُلُّ بِهِ مَعَ حُسْنِ مَعْنَى فِيهِمَا لِمُتَّبِعِهِ
(وَلَيْتَيْتُ) أي لفاعل ﴿تَيَّنَّتْ﴾ [سَيِّئًا: الآية ١٤] من قوله تعالى: ﴿تَيَّنَّتِ الْجَنُّ﴾ [سَيِّئًا: الآية ١٤]، وهو متعلق بـ«قَدَرُوا» (مُضَافًا) مفعول مقدم لـ«قَدَرُوا» يعني أن بعضهم قدَّر مضافًا إلى
﴿الْجَنِّ﴾ الذي هو فاعل ﴿تَيَّنَّتْ﴾، فقالوا: «تبينت ضعفاء الجن» (كَذَا بُعِيدَ) بصيغة التصغير
للتقريب (كَانَ أَيْضًا ذَكَرُوا) أي ذكروا تقدير مضاف أيضًا بعد «كان» من قوله: ﴿أَنْ لَوْ
كَانُوا﴾ [سَيِّئًا: الآية ١٤]، فقالوا: أن لو كان رؤسائهم «وَلَيْسَ لِلْمَحْذُوفِ» أي المضاف المقدر في
الموضعين (مَا يَدُلُّ بِهِ) أي عليه، فالباء بمعنى «على»، يعني أنه ليس على المحذوف دليل يدل عليه
(مَعَ حُسْنِ مَعْنَى فِيهِمَا) أي مع أن المعنى الذي قدَّروه حسن^(١)، لكن لما لم يوجد دليل على
المحذوف كان قبيحًا، فالأحسن الوجه الآتي، وقوله: (لِمُتَّبِعِهِ) متعلق بـ«حسن».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الحادي عشر قول جماعة من المفسرين في قوله تعالى:
﴿تَيَّنَّتِ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ أَلْمِهِينَ﴾ [سَيِّئًا: الآية ١٤]: إن فيه
حذف مضافين، والمعنى عَلِمَتْ ضعفاء الجن أن لو كان رؤسائهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه
دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أن ﴿تَيَّنَّتْ﴾ بمعنى وضح، و﴿أَنْ﴾
وصلتها بدل اشتمال من ﴿الْجَنِّ﴾ أي وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ، والله تعالى أعلم.
ثم أشار إلى المثال الثاني عشر بقوله:

١٤٢٣- (وَسَلَسِبًا جَعَلُوا مُرَكَّبًا مِنْ فِعْلِ أَمْرِ لِسْوَإِ أَوْجَبًا
١٤٢٤- وَالْحَقُّ أَنَّهُ هُوَ الْمَفْعُولُ فِي عَيْنًا تُسَمَّى لَيْسَ عَنْهُ تَكْتَفِي
١٤٢٥- وَدُونَ هَذَا مَنْ يَقُولُ هُوَ عَلِمَ مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلِ أَمْرِ جَا وَتَمَّ)
(وَسَلَسِبًا) [الإنسان: الآية ١٨] مفعول أول مقدم لـ«جَعَلُوا مُرَكَّبًا مِنْ فِعْلِ أَمْرِ لِسْوَإِ»
أَوْجَبًا) بألف الإطلاق، أي أثبت السؤال عن الطريق، يعني أن بعضهم قال: إن ﴿سَلَسِبًا﴾
[الإنسان: الآية ١٨] فعل أمر ومفعوله، أي أسأل العلماء طريقًا موصلًا إليها، أو أن المعنى الزم طريقًا
(١) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيد، إذ ظاهره أن كل الجن ادَّعوا علم الغيب، ولم يتبين لهم عدم علمهم
للغيب إلا حين خَرَّ سليمان السَّيِّئَةَ مِثًا. دسوقي ١٨٨/٢.

موصلة إليها، وقد شتت الزمخشري في «الكشاف» على من قال بهذا القول، ومن نسبه لعلي بن
أبي طالب (عليه السلام)، وقال: إن هذا من الإحداث في كتاب الله. انتهى.
قلت: قد أجاد الزمخشري في هذا، مع اعتزاله وانحرافه كثيرًا.
(وَالْحَقُّ أَنَّهُ هُوَ الْمَفْعُولُ) أي الثاني (في) قوله: ﴿عَيْنًا تُسَمَّى﴾ (بالبناء للمفعول، والأول
ضمير ﴿عَيْنًا﴾، وقوله: (لَيْسَ عَنْهُ تَكْتَفِي) أي لا تستغني ﴿تُسَمَّى﴾ عن كونه مفعولًا لها؛ لأن
معناها لا يتم إلا به.

(وَدُونَ هَذَا) أي دون هذا القول الباطل (مَنْ يَقُولُ) أي قول من يقول: (هُوَ) بسكون الواو،
أي ﴿سَلَسِبًا﴾ [الإنسان: الآية ١٨] (عَلِمَ مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلِ أَمْرِ) أي ومن مفعوله، كـ«تأبط شراً»،
وقوله: (جَا وَتَمَّ) أكمل به البيت، أي جاء هذا التركيب، وتم به المعنى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني عشر قول بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى﴾ [الإنسان:
الآية ١٨]: إن الوقف هنا على ﴿تُسَمَّى﴾ أي عينا مسماة معروفة، وإن ﴿سَلَسِبًا﴾ [الإنسان: الآية
١٨] جملة أمرية، أي أسأل طريقًا موصلةً إليها.

ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مركَّب، كـ«تأبط شراً»، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في
السَّلَسَالِ، كما أن السَّلَسَالِ مبالغة في السَّلِسِ، وهو الشراب السهل المساخ، ثم يحتمل أنه نكرة،
ويحتمل أنه علم منقول، وصُرف لأنه اسم ماء، وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه، كما تقول:
«هذه واسطٌ» بالصرف، ويتعد أن يقال: صُرف للتناسب، كـ«قَوَارِيرًا» [الإنسان: الآية ١٦]؛
لاتفاقهم على صرفه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث عشر بقوله:

١٤٢٦- (وَنَحْوُ زَهْرَةِ الْحَيَاةِ نُصَبَا حَالًا وَحَذَفَ نُونُهُ قَدْ نُسِبَا
١٤٢٧- إِلَى التَّخْلِصِ وَذَا الْحَالِ جُعِلَ هَاءُ بِهِ وَمَا إِلَى فِيهَا عَمِلَ
١٤٢٨- جَرُّ الْحَيَاةِ حِينَمَا كَانَتْ بَدَلُ يَاءُ وَكُلُّ ذَا أَعْوِجَاجٍ فِي الْعَمَلِ
١٤٢٩- وَالْحَقُّ أَنَّ زَهْرَةَ الْمَفْعُولِ بِهِ نَاصِبُهُ حُذِفَ فَأَذِرَ وَأَنْتَبَهَ

١٤٣٠- مِنْ جَعَلٍ أَوْ إِيْتَاءٍ أَوْ ذَمٍّ كَذَا أَغْنِي بَيَانًا لِلضَّمِيرِ فَآخِذُ ذَا قُبَيْلَهُ الْمُضَافُ مِنْ لَفْظِ ذَوِي ١٤٣١- أَوْ بَدَلٌ مِنْ لَفْظِ أَزْوَاجِ نُوي ١٤٣٢- أَوْ جُعِلُوا الزَّهْرَةَ لِلْمُبَالَغَةِ وَقِيلَ تَمْيِيزٌ لَدَى بَعْضِ اللُّغَةِ ١٤٣٣- أَوْ بَدَلٌ يَمَّا مُتَابِعُ الْبَدَلِ وَقِيلَ مِنْ هَاءٍ كَمَثَلِ ذَا الْعَمَلِ (وَنَحْوُ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ نُصْبًا حَالًا) يعني أنه قيل: إن «زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» [طه: الآية ١٣١] منصوب على الحال (وَحَذَفُ نُونِهِ) أراد تنوينه (قَدْ نُصِبَتْ) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول (إِلَى التَّخْلِصِ) أي إنما حُذِفَ تنوينه لأجل التخلص من التقاء الساكنين، أي التنوين، ولام «الْحَيَاةِ» (وَذَا الْحَالِ) مفعول ثانٍ لـ (جُعِلَ هَاءٌ) بالرفع على أنه نائب الفاعل، وهو مضاف إلى «يَهْ» يعني أن صاحب الحال هو الهاء من «يَهْ» (وَمَا إِلَى فِيهَا عَمَلٌ) الواو بمعنى «أو»، و«ما» اسم موصول، و«إلى» مبتدأ لقصد لفظه، و«فيها» متعلق بـ«عمل»، مبتدأ للفاعل، صلة «ما»، أي أو حال من الذي عمل فيها «إلى» في قوله: «إِلَى مَا مَتَّعَنَا بِهِ» [طه: ١٣١] (جَزُ الْحَيَاةِ) مبتدأ خبره جملة (حِينَئِذٍ كَانَتْ بَدَلٌ) خبر «كان» وقف عليه على لغة ربيعة (يَمَّا) متعلق بـ«بدل»، يعني أنه إنما جَزَّ «الْحَيَاةِ» على البدلية من «مَا».

(وَكُلُّ ذَا) أي كل ما تقدّم من الإعراب (اغْوِجَاخُ) أي انحراف عن الصواب (فِي الْعَمَلِ) أي في الصناعة النحوية، والقواعد المرعية؛ لأنه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي؛ لأن «لِفَتْحَتَهُمْ» [طه: الآية ١٣١] متعلق بـ«مَتَّعَنَا» الواقع صلة لـ«مَا»، ولأنه يلزم عليه أيضًا إتيان الموصول قبل كمال صلته، وهو ممنوع^(١) (وَالْحَقُّ أَنَّ «زَهْرَةَ» [طه: الآية ١٣١] الْمَفْعُولُ بِهِ) يعني أن صواب الإعراب أن انتصاب «زَهْرَةَ» على أنه مفعول به، لا على الحال (نَاصِبُهُ حُذِفَ) بالبناء للمفعول، أي ناصب «زَهْرَةَ» محذوف، وقوله: (فَادِرٌ وَانْتَبَهُ) أكمل به البيت، أي فاعلم الصواب، وانتبه لتطبيقه، ولا تقلّد ضعفاء الفن الذين لم يتضلّعوا منه، وقد قيل قديمًا إنما أفسد الناس ثلاثة: نصفٌ نحويّ، ونصفٌ فقيه، ونصفٌ طبيب، هذا يفسد اللسان، وهذا يفسد

(١) راجع «الحاشية» ١٨٩/٢.

الأديان، وهذا يفسد الأبدان.

(مَنْ جَعَلٍ) أي مقدر من مادة «جعل»، أي جعلنا لهم «زَهْرَةَ الْحَيَاةِ» [طه: الآية ١٣١] (أَوْ) بوصل الهمزة للوزن (إِيْتَاءٍ) أي أو مقدر من مادة إيتاء، أي آتيناهم (أَوْ) بالوصل أيضًا (ذَمٍّ) أي أو من مادة «ذم»، أي أذم (كَذَا أَغْنِي) أي كذا يُقَدَّرُ لفظ أعني، وقوله: (بَيَانًا لِلضَّمِيرِ) يعني أن تقدير «أعني» بيان للضمير أي في قوله: «يَهْ»، أو بيانا لـ«مَا»، وهذا أغفله في النظم، وقوله: (فَآخِذُ ذَا) أكمل به البيت، أي اتبع هذا الذي قلناه، لا الغلط السابق (أَوْ بَدَلٌ مِنْ لَفْظِ أَزْوَاجِ) أي أو «زَهْرَةَ» [طه: ١٣١] بدل من «أَزْوَاجًا» في قوله: «إِلَى مَا مَتَّعَنَا بِهِ أَزْوَاجًا» [طه: ١٣١]، وقوله: (نُوي قُبَيْلَهُ الْمُضَافُ) حال من «أزواج»، أي حال كونه مقدّرًا قبله مضاف (مِنْ لَفْظِ ذَوِي) يعني أن تقديره: ذَوِي أَزْوَاجِ (أَوْ جُعِلُوا) بالبناء للمفعول، والواو ضمير الأزواج (الزَّهْرَةَ لِلْمُبَالَغَةِ) يعني أنه بدل بلا تقدير، وإنما جعلوا نفس الزهرة مبالغة (وَقِيلَ: تَمْيِيزٌ لَدَى بَعْضِ اللُّغَةِ) أي عند بعض أهل اللغة، يعني أن بعضهم قال: إن «زَهْرَةَ» [طه: الآية ١٣١] منصوب على التمييز لـ«مَا»، أو للهاء عند من يجوز كون التمييز معرفة، وهم الكوفيون (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي قيل: إنه (بَدَلٌ يَمَّا) أي في قوله: «إِلَى مَا مَتَّعَنَا» (مُتَابِعُ الْبَدَلِ) هكذا النسخ بلفظ «البدل»، ولعله مصحّف من «متابع المحلّ» يعني أنه يتبع محله، وهذا جواب عن سؤال مقدّر، كأنه قيل: كيف يكون بدلًا من «مَا» وهو منصوب، وهي مجرورة بـ«إِلَى»، فأجاب إنما هو بدل على المحلّ (وَقِيلَ: مِنْ هَاءٍ) أي بدل من هاء «يَهْ» (كَمَثَلِ ذَا الْعَمَلِ) أي مثل العمل السابق قبله في «مَا» من أنه تبعه بالمحلّ.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الثالث عشر قول مكّي وغيره في قوله تعالى: «وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعَنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» [طه: الآية ١٣١]: إن «زَهْرَةَ» حال من الهاء في «يَهْ»، أو من «مَا»، وإن التنوين حذِفَ للساكنين، مثل قوله [من المتقارب]: * وَلَا ذَاكَرَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا *

وإن جَزَّ «الْحَيَاةِ» على أنه بدل من «مَا»، والصواب أن «زَهْرَةَ» [طه: الآية ١٣١] مفعول بتقدير جعلنا لهم، أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتع، أو بتقدير أذم؛ لأن المقام يقتضيه، أو

بتقدير أعني بيانا لـ ﴿مَا﴾، أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ ﴿مَا﴾ أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل بدل من ﴿مَا﴾، ورُدَّ بأن ﴿لِفَتْنِهِمْ﴾ [طه: الآية ١٣١] من صلة ﴿مَتَعْنَا﴾، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يقال: «مررت بزيد أخاك» على البدل؛ لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح، فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مرَّ أن الزمخشري منع في ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، ومرَّ رَدُّه عليه، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع «ضرب زيداً غلامه»، ويَرُدُّ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْنَدْنَا لِيُزَيِّتَ رَيْبُكَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]، والإجماع على جوازه، والله تعالى أعلم.

ولما كان بعض المواضع لا يمكن تخريجها إلا على القول المرجوح أشار إلى أنه لا حرج على من خرَّج عليها، فقال:

١٤٣٤- (وَمِثْلُ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ قَدَرُوا مَجْهُولَ مَاضٍ فِيهِ ضَعْفٌ يَظْهَرُ
١٤٣٥- إِسْكَانُ آخِرٍ وَجَعْلُ نَائِبٍ ضَمِيرَ مَصْدَرٍ وَمَفْعُولُ أَبِي
١٤٣٦- قِيلَ مُضَارِعٌ وَنُجِّي سَلَفُهُ وَلَكِنْ إِذْغَامٌ فِيهِ يُضْعِفُهُ
١٤٣٧- قِيلَ وَأَضْلُهُ نُتْجِي وَحَذِفَ ثَانٍ مِنَ الثَّوْنَيْنِ نَادِرًا وَصِفَ
١٤٣٨- وَغَيْرُ مَرْجُوحٍ إِذَا لَمْ يُقْتَبَلْ تَخْرِيجُهُمْ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ زَلَّلٍ
(وَمِثْلُ) مبتدأ، خبره «قَدَرُوا» بتقدير رابط، وهو مضاف إلى قوله: ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾، قَدَرُوا أي قَدَرُوهُ (مَجْهُولَ مَاضٍ) أي فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، وقوله: (فِيهِ ضَعْفٌ يَظْهَرُ) أشار به إلى أن هذا الوجه ضعيف من عدة جهات، أحدها: (إِسْكَانُ آخِرٍ) أي آخر الفعل الماضي، مع أنه مفتوح (و) ثانيها (جَعْلُ نَائِبٍ) أي نائب الفاعل، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول،

أو لضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ ﴿مَا﴾ أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل بدل من ﴿مَا﴾، ورُدَّ بأن ﴿لِفَتْنِهِمْ﴾ [طه: الآية ١٣١] من صلة ﴿مَتَعْنَا﴾، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يقال: «مررت بزيد أخاك» على البدل؛ لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح، فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مرَّ أن الزمخشري منع في ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، ومرَّ رَدُّه عليه، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع «ضرب زيداً غلامه»، ويَرُدُّ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْنَدْنَا لِيُزَيِّتَ رَيْبُكَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]، والإجماع على جوازه، والله تعالى أعلم.

ولما كان بعض المواضع لا يمكن تخريجها إلا على القول المرجوح أشار إلى أنه لا حرج على من خرَّج عليها، فقال:

ونصب الثاني، وهو قوله (ضَمِيرَ مَصْدَرٍ) أي الفعل مع أنه مفهوم من الفعل، فلا يفيد إسناد الفعل له (و) ثالثها إنابة غير المفعول به مع وجوده، وهو ممنوع، وإليه أشار بقوله: (وَمَفْعُولُ أَبِي) أي منع إنابته.

وأشار إلى قول ثان في توجيه الآية أيضاً، بقوله: (قِيلَ) إِنَّ ﴿نُجِّي﴾ فعلٌ (مُضَارِعٌ، وَنُتْجِي سَلَفُهُ) أي أصله نُتْجِي بنونين، ثانيتهما ساكنة (وَلَكِنْ إِذْغَامٌ فِيهِ يُضْعِفُهُ) أي لكن هذا القول ضعيف كسابقه، يُضْعِفُهُ وجود إدغام النون فيه؛ إذ هي تُحْفَى عند النون، ولا تُدْغَم فيه، وإلى قول ثالث بقوله: (قِيلَ: وَأَضْلُهُ نُتْجِي) بنونين أولاهما مضمومة، وثانيتهما مفتوحة، وتشديد الجيم (وَحَذِفَ ثَانٍ مِنَ الثَّوْنَيْنِ) أي ثم حذفت النون الثانية، وهذا أيضاً ضعيف؛ إذ المضارع إذا ابتدئ بالنون لا يجوز حذف النون الثانية منه إلا في النادر، كما أشار إليه بقوله: (نَادِرًا وَصِفَ) أي هذا الحذف وُصِفَ بكونها قليلاً، وفي نسخة: «عُرف».

(وَعَبْرُ مَرْجُوحٍ) أي وهو الوجه الراجح (إِذَا لَمْ يُقْتَبَلْ) بالبناء للمفعول، أي إذا كان غير مقبول لتخريج المسألة عليه (تَخْرِيجُهُمْ عَلَيْهِ) أي على المرجوح (لَيْسَ مِنْ زَلَّلٍ) أي ليس من الخطأ، يعني أنه إذا لم يمكن التخريج على الوجه الراجح، فلا حرج على من خرَّج على الوجه المرجوح، كهذه القراءة، فإنها خرَّجت على الأوجه الثلاثة المذكورة، وكل منها لا يخلو عن ضعف، إلا أنه لا يتأتى تخريجها إلا على هذه الأوجه، فتأمل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مُخَرِّجِه، كقراءة ابن عامر وعاصم: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، فقليل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارع أصله نُتْجِي بسكون ثانيه، وفيه

(١) قال الدماميني: هذا اعتراف من ابن هشام بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة؛ لكونها لا تتخرج إلا على وجه مرجوح، ولا ينبغي ارتكاب مثله. انتهى. قال الشمني: أقول: ليس في كلام ابن هشام اعتراف بأن هذه القراءة غير فصيحة، غاية الأمر فيه أنها مرجوحة، ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة. انتهى. دسوقي ١٨٩/٢ - ١٩٠.

ضعف؛ لأن النون عند الجيم تُخَفَّى ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلاً، وأن منه أُتْرُجَّ، وإِجْجَاصَةٌ^(١)، وقيل: مضارع وأصله تُنْجِي بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حُذفت النون الثانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع ثَبَّأت، ونَقَّبَت، ونَزَلَت، ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تُحذف النون الثانية إلا في ندور، كقراءة بعضهم ﴿وَنَزَلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: الآية ٢٥]. قلت: هكذا قرأ ابن هشام، وتبعه الناظم أن هذه الأوجه التي خُرِجَتْ بها هذه القراءة السبعية كلها ضعيفة، وفيه نظر لا يخفى؛ إذا إطلاق الضعف على ما صحت به القراءة غير مقبول، بل غاية ما هنالك أن نقول إن هذه الأوجه قليلة الاستعمال، لا ضعيفته؛ إذ قلة الاستعمال لا يستلزم الضعف. والحاصل أن إطلاق الضعف على ما صحت به القراءة من الجزئية بمكان، ولا ينبغي للمعرب أن يتجرأ مثل هذا التجزؤ، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ولما أنهى الكلام على الجهة الرابعة شرع يبين الجهة الخامسة، فقال:

١٤٣٩- (خَامِسَةُ الْجِهَاتِ تَرْكُ بَعْضِ مَا يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ بِدِيهَا عِلْمًا
١٤٤٠- فَلْتُورَدَنَّ مِنْ هَذِهِ مَسَائِلًا مُرْتَبًا أَبْوَابُهَا لِتَسْهَلَا)

(خَامِسَةُ الْجِهَاتِ) الإضافة بمعنى «من»، أي الخامسة من الجهات التي يدخل على المعرب من جهاتها الاعتراض، وهو مبتدأ خبره قوله: (تَرْكُ بَعْضِ مَا يَحْتَمِلُ) بالبناء للفاعل، أي أن يترك المعرب بعض ما يحتمله (اللفظ بدِيها) أي ظاهراً (عِلْمًا) بألف الإطلاق مبنياً، أي معلوماً (فَلْتُورَدَنَّ) بلام الأمر، وهو فصيح، وإن كان قليلاً، كما قوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ١٢] الآية (مِنْ هَذِهِ) الجهة (مَسَائِلًا) بالصرف للوزن (مُرْتَبًا) بصيغة اسم المفعول، وقوله: (أَبْوَابُهَا) مرفوع به؛ لاعتماده على صاحب الحال، وإنما لم يقل: مرتبة، لأن «أبوابها» مجازي التأنيث، فيجوز فيه الأمران، وقوله: (لِتَسْهَلَا) أي ليسهل على الطالب كشفها، ويتمرن بها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر تلك الأبواب مُقَدِّمًا باب المبتدأ، فقال:

(١) ثمر معروف. «ق».

(بَابُ الْمُبْتَدَأِ)

أي هذا باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالاً ظاهراً.

١٤٤١- (أَنْتَ السَّمِيعُ بَعْدَ إِنَّكَ أَتَى إِعْرَابُ أَنْتَ فِي ثَلَاثِ أَثْبَتَا

١٤٤٢- أَرْجَحُهَا الْفَضْلُ وَالْإِبْتِدَاءُ ضَعْفُ وَالثَّلَاثُ التَّوَكُّيدُ بِالصَّوَابِ حُفَّ)

(أَنْتَ السَّمِيعُ) [البقرة: الآية ١٢٧] بَعْدَ ﴿إِنَّكَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] أَتَى إِعْرَابُ ﴿أَنْتَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] فِي ثَلَاثِ (أَثْبَتَا) بالبناء للإطلاق مبنياً للمفعول، وفي نسخة: «ثبتا» ثلاثياً مبنياً للفاعل، فقوله: ﴿أَنْتَ السَّمِيعُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] مبتدأ محكي، خبره جملة «أتى الخ»، وقوله: «بعد ﴿إِنَّكَ﴾» [البقرة: الآية ١٢٧] متعلق بحال مقدّر، أي حال كونه واقعاً بعد ﴿إِنَّكَ﴾» [البقرة: الآية ١٢٧] (أَرْجَحُهَا) أقوى الثلاث (الْفَضْلُ) أي إعرابه ضمير فصل (وَالْإِبْتِدَاءُ ضَعْفُ) يعني أن الثاني كونه مبتدأ خبره ما بعده، وهذا الوجه ضعيف (وَالثَّلَاثُ التَّوَكُّيدُ) أي كونه مؤكّداً لاسم «إِنَّ» (بِالصَّوَابِ) متعلق بـ(حُفَّ) بالبناء للمفعول، من حَفَّت المرأة وجهها تحفُّه، من باب قتل: إذا زَيَّنَتْه بإزالة شعره، والمعنى هنا أنه موصوفٌ بكونه صواباً.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في الضمير المنفصل من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] ثلاثة أوجه: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء، وهو أضعفها^(١)، ويختص بلغة تميم^(٢)، والتوكيد، والله تعالى أعلم.

١٤٤٣- (أَجْزِ الْإِبْتِدَاءُ بِدَا أَكْرَمْتُهُ وَكَوْنُهُ الْمَفْعُولُ زَيْدًا لُثَّةُ

١٤٤٤- كَمْ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ؟ وَمَنْ هُنَا أَكْرَمْتُهُ؟ فَعَلُهُمَا أَخْرَزَ لَنَا)

(١) أفعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه، وإلا كان بينهما تناقض.

(٢) فيه أن اللفظ متّحد إلا أن تكون ثمرة ذلك إذا زالت «إِنَّ»، واختلف الإعراب، نحو «كان زيد هو

الفاضل» بنصب «الفاضل» عند غير بني تميم، ويرفعه عندهم. «الحاشية» ج ٣ ص ٢٣٥.

(أَجَزَ الْإِبْتِدَاءُ بِذَا أَكْرَمْتُهُ) يعني أنك تجيز في الاسم المفتتح به من نحو قولك: «هذا أكرمته» أن يكون مبتدأ (وَكَوْنُهُ الْمَفْعُولُ) أي وأجز أيضًا كونه مفعولاً به لفعل محذوف، يفسره المذكور، ومثله قولك: (زَيْدًا لَمْ تُهْ) فيجوز فيه الوجهان، وفي قولك: (كَمْ رَجُلٍ لَقِيتُهُ؟) أي فـ«كم» يجوز فيها الوجهان (وَمَنْ هُنَا أَكْرَمْتُهُ؟) أي فـ«من» يجوز فيها الوجهان، وقوله: (فَعَلَهُمَا أَخْرَ لَنَا) أي احكم بوجوب تأخير الفعل المقدر العامل فيهما في المثالين الآخرين؛ لكونهما اسمي استفهام. وحاصل معنى البيتين أنه يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قوله: «هذا أكرمته» الابتداء، والمفعولية، ومثله «كم رجل لقيته؟»، و«من أكرمته؟»، لكن في هاتين يُقَدَّرُ الفعل مؤخرًا، ومثلهما «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته»، والله تعالى أعلم.

- ١٤٤٥- (فِي نَحْوِ مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ أَوْ فِي
١٤٤٦- الْإِبْتِدَاءِيَّةُ أَوْ هَذَا فَاعِلٌ
١٤٤٧- كَمِثْلِ زَيْدٍ قَائِمٌ أَبُوهُ
١٤٤٨- أَقَائِمٌ أَنْتَ لَدَى الْبَصْرِيِّ
١٤٤٩- فِي نَحْوِ مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَدْ أَتَى
١٤٥٠- بِكَوْنِ ذَا الْمَرْفُوعِ إِسْمٌ مَا الَّتِي
١٤٥١- خَبَرَهَا الظَّرْفُ الْمَقْدَمُ وَذَا

(فِي نَحْوِ «مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، أَوْ) بفتح الواو والهمزة للاستفهام دخلت على الواو العاطفة (فِي إِلَهِنَا شَكٌّ) أراد به قوله **شَكٌّ**: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة ((يَفِي) مضارع وفي الشيء إذا تم، وفاعله قوله: (الْإِبْتِدَاءِيَّةُ) يعني أنه يجوز كون «زيد» في الأول، و«شك» في الثاني مبتدأ خبره الجار والمجرور قبلهما (أَوْ هُنَا) بسكون الواو أي المذكور من «زيد»، و«شك» (فَاعِلٌ) بالجار والمجرور؛ لاعتماده على النفي في الأول، والاستفهام في الثاني (أَوَّلَاهُمَا) أي أرجحهما وأصحهما (ذَا) أي كونه فاعلاً؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، كما أشار إليه بقوله: (وَضَعُهُ مُؤَصَّلٌ) أي هذا الوضع هو الوضع الأصلي، بخلاف الوجه الأول فإن فيه دعوى

التقديم والتأخير (كَمِثْلِ زَيْدٍ قَائِمٌ أَبُوهُ) أي كما يكون إعراب «أبوه» فاعلاً أرجح من إعرابه مبتدأ؛ لما ذكرنا (كَذَا أَقَائِمٌ هُنَا أَخُوهُ) أي فأخوه فاعل على الأرجح (أَقَائِمٌ أَنْتَ لَدَى الْبَصْرِيِّ) أي فيرجح أيضًا كون «أنت» فاعلاً عند البصريين (وَالْإِبْتِدَاءُ حَتْمٌ لَدَى الْكُوفِيِّ) أي كون «أنت» مبتدأ واجب عند الفريق الكوفي؛ لأن الضمير المرفوع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه، فوجب كونه مبتدأ، ورُدَّ عليهم بأن الوصف مخالف للفعل في هذا (فِي نَحْوِ «مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ» قَدْ أَتَى وَجْهٌ يَكُونُ ثَالِثًا) أي وجهًا ثالثًا في الإعراب، وقوله: (جَا ثَابِتًا) مؤكِّد لمعنى «قد أتى» (بِكَوْنِ ذَا الْمَرْفُوعِ) بالجر صفة لاسم الإشارة، أي بكون هذا المرفوع، وهو «زيد» (إِسْمٌ) بقطع الهمزة للوزن («مَا» الَّتِي تُنْسَبُ) بالبناء للمفعول (لِلْحِجَازِ) وقوله: (تُخَذُ بِالثَّبِتِ) كمل به البيت، أي خذ المسألة بحجتها (خَبَرُهَا) أي خبر «ما» الحجازية (الظَّرْفُ الْمَقْدَمُ) أي «في الدار» (وَذَا) أي وهذا الوجه الثالث (عِنْدَ) أبي الحسن علي بن عبد المؤمن (ابنِ غُصْفُورٍ) الأندلسي المتوفى سنة (٦٦٣هـ) تقدّمت ترجمته، وقوله: (وَضَعُهُ خُذًا) بالألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة أشار به إلى أن هذا الوجه ضعيف؛ لتقدّم خبرها على اسمها، إذ المشهور وجوب بطلان عملها عند تقدّم الخبر، ولو ظرفًا.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه يجوز في المرفوع من نحو قوله **شَكٌّ**: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠]، و«ما في الدار زيد» الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا **عَرَفَ** [الرُّم: الآية ٢٠] في «سورة الرُّم»؛ لأن الظرف الأول مُعْتَمَدٌ عَلَى الْخَبَرِ عَنْهُ، والثاني على الموصوف؛ إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا نار في قول الخنساء [من البسيط]:

* كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ *

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو «زيد قائم أبوه»، و«أقائم زيد»؛ لما ذكرنا، ولأن الأب إذا قُدِّرَ فاعلاً كان خبر زيد مفردًا، وهو الأصل في الخبر، ومثله **ظَلُمْتُ** [البقرة: الآية ١٩] من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩] لأن الأصل في الصفة الإفراد.

فإن قلت: «أقائم أنت»، فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووهبهم إذ نُقِلَ في «أماليه» الإجماع على ذلك.

وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يُجاوره منفصلاً عنه، لا يقال: «قام أنا».

والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف؛ لئلا يُجهَل معناه؛ لأنه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل، فإنه يكون بارزاً، كـ «قمت»، أو «قمت»، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتُمِلَ معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدً واجب الفصل، وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يُقَطَّع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءَالِ هَٰٓئِلَٰتِكَ﴾ [مریم: الآية ٤٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مُؤَدَّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مُؤَدَّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.

ويجوز في نحو «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ «ما» الحجازية، والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان عمل «ما» عند تقدم الخبر ولو ظرفاً، والله تعالى أعلم.

١٤٥٢- (زَيْدٌ دُعِيَ فِي الدَّارِ عَمُّهُ قَبْلَ لِفَاعِلِيَّةٍ لِظَرْفٍ قَدْ عَمِلَ

١٤٥٣- مُعْتَمِداً عَلَى ضَمِيرٍ مِنْهُ جَا حَالٌ هُوَ النَّائِبُ عَمَّا أُخْرِجَا

١٤٥٤- أَوْ هُوَ نَائِبٌ عَنْ فَاعِلٍ ضُرِبَ إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ خَالِيًا حُسِبَ

١٤٥٥- أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ ظَرْفٌ سَبَقَ جُمْلَتُهَا الْحَالُ وَإِنْ بَعْضٌ نَطَقَ

(«زَيْدٌ دُعِيَ فِي الدَّارِ عَمُّهُ» قَبْلَ) أي لفظ «عَمُّهُ» (لِفَاعِلِيَّةٍ لِظَرْفٍ) أي الجارّ والمجرور، أي جاز كونه فاعلاً به (قَدْ عَمِلَ) أي عمل ذلك الظرف في «عَمُّهُ» الرفع على الفاعلية، وفي نسخة بدل هذا الشطر:

* الْفَاعِلِيَّةُ لِظَرْفٍ مُكْتَمِلٌ *

(مُعْتَمِداً) حال من الفاعل (عَلَى ضَمِيرٍ) متعلق بما قبله (مِنْهُ) أي من ذلك الضمير، متعلق بـ (جَا حَالٌ هُوَ) أي ذلك الضمير (النَّائِبُ عَمَّا أُخْرِجَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، وأراد بـ «أخرج» معنى أخبر به، أي أخرج الكلام عليه؛ إذ الخبر محط الفائدة (أَوْ هُوَ) أي عمه (نَائِبٌ عَنْ فَاعِلٍ ضُرِبَ) هكذا في النسخ، ولم يتقدم له ذكر «ضُرِبَ»، وإنما هو في عبارة الأصل، إذ نصّ المثال فيه: «زيد ضُرب في الدار أخوه»، وأما مثال النظم فهو «زيد دُعِيَ في الدار عمه»، فالتبس على الناظم، فالمناسب هنا أن يقول:

أَوْ هُوَ نَائِبٌ عَنْ فَاعِلٍ دُعِيَ إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ خَالِيًا رُعِيَ
(إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ) متعلق بـ (خَالِيًا حُسِبَ) بالبناء للمفعول، أي إذا قُدِّرَ خَالِيًا من الضمير، يعني أن «عمه» يكون نائب فاعل «دُعِيَ» إذا لم يكن فيه ضمير (أَوْ) هو (مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ ظَرْفٌ سَبَقَ) أي تقدم، وهو «في الدار» (جُمْلَتُهَا الْحَالُ) هكذا بضمير المؤنث، مع أنه يعود إلى المبتدأ والخبر، ولو قال: «والجملة الحال» لكان أولى، يعني أن جملة المبتدأ والخبر حال من نائب الفاعل، وقوله: (وَإِنْ بَعْضٌ نَطَقَ) أي وإن تكلم بعض النحاة بضعف هذا الوجه، ورأوه رديفاً، لكن الصحيح أنه وجه صحيح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «أخوه» من قولك: «زيد ضُرب في الدار أخوه» أن يكون فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير «زيد» المقدر في «ضُرب»، وأن يكون نائباً عن فاعل «ضُرب» على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف، والجملة حال، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذاً رديفاً؛ لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو «جاء زيد عليه جبة»، وليس كما زعمنا؛ لأن الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو، نحو «جاء زيد يده على رأسه».

والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ قيل: وإذا قرئء بتشديد «قُتِلَ» لزم ارتفاع «رِبِّيُونَ» بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأن النبي هنا متعدد لا واحد، بدليل «وَكَايْنٍ»، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها، والله تعالى أعلم.

١٤٥٦- (وَإِنْ تَقُلْ أَحْمَدُ نِعَمَ الرَّجُلِ فَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً لَا يُعْرَلُ
 ١٤٥٧- كَذَلِكَ نِعَمَ الْمَرْءِ زَيْدٌ وَاجْعَلِ رَابِطَةَ الْعُمُومِ أَوْ مَا يَنْجَلِي
 ١٤٥٨- مُسَائِلًا أَوْ خَبَرًا لِمَا حُذِفَ أَوْ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ ذَا الْمُتَحْدِفِ)
 (وَإِنْ تَقُلْ: «أَحْمَدُ نِعَمَ الرَّجُلِ»، فَكَوْنُهُ) أي أحمد (مُبْتَدَأً لَا يُعْرَلُ) أي لا يزال عنه؛ لأنه
 الواجب في مثله (كَذَلِكَ «نِعَمَ الْمَرْءِ زَيْدٌ»، وَاجْعَلِ) بكسر اللام للوزن (رَابِطَةَ) أي رابط الخبر
 بمبتدئه (الْعُمُومِ) أي عموم الفاعل، وهو «المرء»؛ لكونه معرفًا بـ«أل» الجنسية (أَوْ) اجعل الرابط (مَا
 يَنْجَلِي) أي ينكشف ويظهر، حال كونه (مُسَائِلًا) أي للمبتدئ، يعني أن الرابط إعادة المبتدئ بمعناه
 (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: «زيد» (خَبَرًا لِمَا حُذِفَ) أي لمبتدئ محذوف وجوبًا، أي الممدوح
 زَيْدٌ (أَوْ) لتنويع الخلاف أيضًا، أي وقيل: زيد (مُبْتَدَأً خَبَرُهُ ذَا الْمُتَحْدِفِ) أي المحذوف الذي
 ذكرناه آنفًا، أي زيد الممدوح، وهذا قول ضعيف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قولك: «زيد نعم الرجل» يتعين في «زيد» الابتداء،
 ونحو «نعم الرجل زيد»، قيل: كذلك وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدئ بمعناه على الخلاف
 في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضًا أن يكون خبرًا محذوف وجوبًا، أي
 الممدوح زيد، وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأ محذوف خبره وجوبًا
 أي زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَشُدَّ شيء مسده، والله تعالى أعلم.

١٤٥٩- (وَخَبَرًا زَيْدٌ فَرَزِيدٌ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ حَبٌّ لَذَا قَدْ أُسْنِدَا
 ١٤٦٠- وَرَابِطُ الْجُمْلَةِ قُلْ إِشَارَةٌ أَوْ خَبَرُ الْمُقَدَّرِ الْعِبَارَةِ
 ١٤٦١- أَوْ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ قَدْ حُذِفَا وَقِيلَ عَطْفٌ لِبَيَانٍ يُقْتَفَى
 ١٤٦٢- أَوْ بَدَلٌ كِلَاهُمَا قَدْ رُذَا بِمَا الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَصْلِ أَبْدَى
 ١٤٦٣- وَقِيلَ خَبَرًا سُمَا الْخُبُوبِ عِ خَبَرُهُ زَيْدٌ وَعَكْسُهُ تَعِي
 ١٤٦٤- أَوْ خَبَرًا كُلُّهُ فِعْلٌ مَاضِي فَرَزِيدُ الْفَاعِلِ ذُو أَنْتِهَاضِ)
 (وَ«خَبَرًا زَيْدٌ») مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره الجملة بعده، بزيادة الفاء (فَرَزِيدٌ) مُبْتَدَأً

مبتدأ وخبره (خَبَرُهُ «حَبٌّ») مبتدأ وخبره أيضًا، ويحتمل العكس، ومن المُلْح اللغزية في هذا البيت
 وقوع «مبتدأ» خبرًا، و«خبره» مبتدأ (لـ«ذَا») متعلق بـ(قَدْ أُسْنِدَا) بألف الإطلاق، أي حال كونه
 مسندًا لاسم الإشارة (وَرَابِطُ الْجُمْلَةِ قُلْ: إِشَارَةٌ) يعني الرابط بين المبتدئ وخبره الجملة اسم
 الإشارة الواقع فاعلًا، وفي نسخة: «ذُو الْإِشَارَةِ» (أَوْ خَبَرُ الْمُقَدَّرِ الْعِبَارَةِ) أي أو هو خبر لمبتدئ مقدر
 في العبارة، أي المحبوب زَيْدٌ (أَوْ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ قَدْ حُذِفَا) بألف الإطلاق، أي أو هو مبتدأ محذوف
 الخبر، أي زيد المحبوب (وَقِيلَ) زيد (عَطْفٌ لِبَيَانٍ) اللام زائدة، يعني أن زيدًا عطف بيان لـ«ذَا»
 (أَلْفًا) بألف الإطلاق، أي مألوف (أَوْ بَدَلٌ) من «ذَا» (كِلاهُمَا) أي عطف البيان، والبديل (قَدْ
 رُذَا) بألف التثنية مبنيا للمفعول، أي مردودان (بِمَا الْمُؤَلَّفُ) أي ابن هشام رحمه الله (فِي الْأَصْلِ)
 أي في «مغني اللبيب» (أَبْدَى) أي أظهره، أي بأوجه الرد التي ذكرها فيه، كما سيأتي بيانها - إن
 شاء الله تعالى - وفي نسخة بدل هذا الشرط:

* بِمَا مُؤَلَّفٌ بِمَغْنِي أَبْدَا *

(وَقِيلَ: خَبَرًا سُمَا) بالقصر مثلث الأول، لغة في اسم، وهو مفعول مقدم لـ«ع»، مضاف إلى
 (الْخُبُوبِ ع) أي احفظه (خَبَرُهُ «زَيْدٌ») يعني أن «خَبَرًا» اسم بمعنى المحبوب، مبتدأ و«زيد» خبره،
 أي المحبوب زيد (وَعَكْسُهُ) مفعول مقدم لـ(تَعِي) أي تحفظ عكسه، يعني أنه يجوز أن يُعْرَب
 «زيد» مبتدأ، و«خَبَرًا» خبره (أَوْ خَبَرًا كُلُّهُ) أي «حَبٌّ» واسم الإشارة (فِعْلٌ مَاضِي) بإثبات الياء،
 وهو لغة، لا ضرورة، كقراء ابن كثير: «ولكل قوم هادي»، قال في «الخلاصة»:

وَحُذِفَ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا
 (فَرَزِيدُ الْفَاعِلِ ذُو أَنْتِهَاضِ) أي صاحب قيام، هذه العبارة تشير إلى تقوية هذا الوجه، مع أنه
 أضعف ما قيل فيه، فكان الأولى له أن يقول بدله: «ذُو اغْتِرَاضِ» إشارة إلى ضعفه، فتأمل.
 وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن قولك: «خَبَرًا زيد» يحتمل «زيد» على القول بأن «حَبٌّ»
 فعل، و«ذَا» فاعل أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بـ«خَبَرًا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبرًا محذوف،
 ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ محذوف خبره، ولم يقل به هنا؛ لأنه يرى أن
 «خَبَرًا» اسم، وقيل: بدل من «ذَا»، ويرده أنه لا يَحُلُّ محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه،

وقيل: عطف بيان، ويؤدّه قوله [من البسيط]:

وَحَبْدًا نَفَحَاتٍ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانًا^(١)
ولا تُبَيِّنُ المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل: «حبذا» اسم للمحبوب فهو مبتدأ، و«زيد» خبره، أو بالعكس عند من يُجيز في قولك: «زيد الفاضل» وجهين، وإذا قيل: إن «حبذا» كَلَّه فعلٌ، ف«زيد» فاعل، وهذا أضعف ما قيل؛ لجواز حذف المخصوص^(٢)، كقوله [من الطويل]:

أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَعْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ^(٣)
والفاعل لا يُحذف، والله تعالى أعلم.

١٤٦٥- (وَفِي فَصْبَرٍ بَعْدَهُ جَمِيلٌ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ أَصِيلٌ
١٤٦٦- أَيْ شَأْنُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ جُعِلَا أَوْ قُدَّرَ الْخَبَرُ لَفْظًا أَمْثَلًا)
(وَفِي «فَصْبَرٍ» [يُوشَف: الآيَة ١٨] بَعْدَهُ «جَمِيلٌ» [يُوشَف: الآيَة ١٨] مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ أَوْ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَقَوْلُهُ: (أَصِيلٌ) أَيْ رَاسِخٌ وَثَابِتٌ فِي الْخَبَرِيَّةِ، يُقَالُ: «أَصِيلُ الشَّيْءِ كَكُرْمٍ»: صَارَ ذَا أَصْلٍ، أَوْ ثَبَتَ، وَرَسَخَ أَصْلُهُ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ» (أَيْ شَأْنُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ جُعِلَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَيْ جُعِلَ تَقْدِيرُهُ شَأْنُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ، وَالْمُنَاسِبُ لِلآيَةِ شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ ضَمِيرَ جَمَاعَةٍ الْمُتَكَلِّمِ هُنَا لِلنَّظْمِ، فَقَوْلُهُ: «أَيْ شَأْنُنَا إلخ» مُبْتَدَأٌ مُحْكَمٌ لِقَصْدِ لَفْظِهِ، وَقَوْلُهُ: «جُعِلَا» خَبَرُهُ (أَوْ قُدَّرَ الْخَبَرُ) فَعَلَ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ (لَفْظًا أَمْثَلًا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقْدَرَ الْخَبَرُ بِلَفْظِ أَمْثَلٍ، أَيْ صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في نحو قوله «فَصْبَرٌ جَمِيلٌ» [يُوشَف: ١٨]

(١) «اليمانية»: الريح الجنوب سميت به لأنها تهب من قبل اليمن، و«الرَّيَّان»: جبل في ديار طيء، أو اسم واد.

(٢) أي فقد حذف المخصوص في البيت، وهو «حببت».

(٣) أي أحبيت من لا يُنصفني، ولا مطمع فيه.

كونه خبرًا لمحذوف، أي شأني صبرٌ جميلٌ، أو مبتدأً محذوف الخبر، أي صبرٌ جميلٌ أمثلٌ من غيره. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالمبتدأ شرع يبين ما يتعلق بباب «كان» وما جرى مجراها، فقال:

(بَابُ كَانَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا)

١٤٦٧- (وَفِي لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ وَفِي زَيْدٌ هُنَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَفِي
١٤٦٨- نُقْصَانُ «كَانَ» وَتَمَامُهَا كَمَا تَكُونُ زَائِدًا لَدَيْهِمْ عَلِيمًا
١٤٦٩- عَلَّقَ بِهَا الظَّرْفَ لَدَى التَّمَامِ وَبَاسْتَقَرَّ فِي سَوَى ذَا السَّامِيِّ
١٤٧٠- يُنْصَبُ فِي النِّقْصِ وَفِي الزِّيَادَةِ يَكُونُ مَرْفُوعًا لَدَى الْإِفَادَةِ)
(وَفِي «لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ» [ق: الآيَة ٣٧]، وَفِي «زَيْدٌ هُنَا كَانَ لَهُ مَالٌ» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِـ (يَفِي) مُضَارِعٌ وَفِي، وَفَاعِلُهُ قَوْلُهُ: (نُقْصَانُ «كَانَ» وَتَمَامُهَا) يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ «كَانَ» فِي الْآيَةِ، وَالْمَثَلُ نَاقِصَةٌ، وَتَامَةٌ (كَمَا تَكُونُ زَائِدًا) أَنْتَ «تَكُونُ»، وَذَكَرَ «زَائِدًا» لِأَنَّ «كَانَ»، أَرِيدَ لَفْظُهَا، وَكُلُّ مَا أَرِيدَ لَفْظُهُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَالْكَلِمَةِ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ (لَدَيْهِمْ عَلِيمًا) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَأَلْفُ التَّنْيِيزِ الرَّاجِعَةُ إِلَى النِّقْصَانِ وَالتَّمَامِ فَقَطْ، قَالَه النَّازِمُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلَهَا أَلْفَ الْإِطْلَاقِ، وَيَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى الثَّلَاثَةِ النِّقْصَانِ، وَالتَّمَامِ، وَالزِّيَادَةِ؛ لَكَوْنِ الزِّيَادَةِ ضَعِيفًا.

(عَلَّقَ بِهَا) أَيْ بِـ «كَانَ» (الظَّرْفَ لَدَى) أَيْ عِنْدَ (التَّمَامِ) وَفِي نَسْخَةِ: «عَلَى التَّمَامِ»، أَيْ عَلَى كَوْنِهَا تَامَةً، يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْلِيقُ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي حَالِ كَوْنِهَا تَامَةً (وَبَاسْتَقَرَّ) أَيْ وَعَلَقَهُ بِاسْتَقَرَّ مَحذُوفًا، وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ بِاسْتِقْرَارِ مَحذُوفٍ مَرْفُوعٍ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ (فِي سَوَى ذَا) أَيْ فِي غَيْرِ هَذَا، أَيْ التَّمَامِ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ، وَقَوْلُهُ: (السَّامِيُّ) صِفَةٌ لـ «ذَا»، وَصَفَهُ بِهِ لِأَنَّ التَّمَامَ أَرْفَعُ رَتَبَةً مِنَ الزِّيَادَةِ (يُنْصَبُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيْ الظَّرْفِ، وَالْمُرَادُ مُتَعَلِّقُهُ (فِي النِّقْصِ) يَعْنِي أَنَّ الظَّرْفَ، أَيْ

عامله يكون منصوباً حال كون «كان» ناقصة على أنه خبر لها (وَفِي الزِّيَادَةِ يَكُونُ مَرْفُوعًا) أي وفي حال زيادة «كان» يكون متعلق الظرف مرفوعاً على أنه خبر للاسم المرفوع، وقوله: (لَدَى الْإِفَادَةِ) أكمل به البيت أي كل هذا عند إرادة الإفادة، وفي نسخة: (لِذِي الْإِفَادَةِ) أي لصاحب الإفادة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في «كان» من نحو قوله **﴿كَانَ﴾**: **﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾** [ق: الآية ٣٧]، ونحو «زيد كان له مال» نقصان «كان»، وتامها، وزيادتها، وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر، والظرف متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا إن قُدِّرَت الناقصة شأنية، فلا استقرار مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ. والله تعالى أعلم.

١٤٧١- (وَإِنْ تُرِيدُ فِي كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ أَوْجِهَةِ «كَانَ» قُلْ ثَلَاثُ صَاحِبَةٍ
١٤٧٢- وَ«كَيْفَ» حَالٌ فِي التَّمَامِ وَخَبَرٌ لِّ«كَانَ» أَوْ لِمُبْتَدَأٍ إِنْ اسْتَقَرَّ
(وَإِنْ تُرِيدُ فِي «كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ») أي في قوله **﴿كَانَ﴾**: **﴿كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾**
[النمل: ٥١] (أَوْجِهَةُ «كَانَ» قُلْ: ثَلَاثٌ) ذكره باعتبار الحالات، أي لها ثلاث حالات، وقوله:
(صَاحِبَةُ) أي صاحب «كان»، يعني أن «كان» في هذه الآية تحمل الأوجه الثلاثة المتقدمة، وهي التمام، والنقص، والزيادة.

تنبيه:

كان في أصل النظم: ما نصّه:

(فِي كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ثَلَاثَةُ الْأَوْجِهَةِ فِي تَذْيِيرِهِمْ)
ثم قال الناظم رحمه الله: قولي: «عاقبة مكرهم» في وزنه ضرورة، ولو قال: «عاقبات مكرهم» لاستقام الوزن بسلامة الوجد المجموع انتهى.

قلت: من أغرب ما اتفق للناظم رحمه الله أنه بين انكسار الوزن في هذا البيت، ثم لم يأت بما يُزيل ذلك، مع كونه يستطيع أن يُغيّره، بل أشار إلى تغييره إلى أقبح ما يكون، وهو تغيير لفظ الآية،

فلذا غيّرته إلى ما ذكرت؛ لأنه أذن لي في تغيير ما أراه غير مناسب، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.
(وَكَيفَ حَالٌ فِي التَّمَامِ) أي إذا كانت «كان» تامة فـ **﴿كَيْفَ﴾** حال، وـ **﴿عَاقِبَةُ﴾** [النمل: ٥١] فاعلها (وَخَبَرٌ لِّكَانَ) أي في حال كونها ناقصة فـ **﴿كَيْفَ﴾** خبر لها مقدماً، أي وـ **﴿عَاقِبَةُ﴾** اسمها (أَوْ) **﴿كَيْفَ﴾** خبر (لِمُبْتَدَأٍ) أي وهو **﴿عَاقِبَةُ﴾**، وهذا في حال زيادتها، وقوله: (إِنْ اسْتَقَرَّ) أي إن ثبت كونها زائدة.

وحاصل معنى البيت أن قوله تعالى: **﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾** [النمل: الآية ٥١] يحتمل في **﴿كَانَ﴾** الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية؛ لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، وـ **﴿كَيْفَ﴾** حال على التمام، وخبر لـ **﴿كَانَ﴾** على النقصان، وللمبتدأ، وهو **﴿عَاقِبَةُ﴾** على الزيادة. والله تعالى أعلم.

١٤٧٣- (فِي نَحْوِ مَا كَانَ يَلِيهِ لِبَشَرٍ ثَلَاثَةُ الْأَوْجِهَةِ فِي «كَانَ» تَقَرَّرَ
(فِي نَحْوِ «مَا كَانَ» يَلِيهِ **﴿لِبَشَرٍ﴾** ثَلَاثَةُ الْأَوْجِهَةِ) أي الأوجه الثلاثة المتقدمة، وهي التمام، والنقصان، والزيادة (فِي «كَانَ» تَقَرَّرَ) بفتح أوله وثانيه، مضارع قر الشيء من باب فهم، وضرب: إذا ثبت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قوله **﴿وَإِن كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾** [الشورى: الآية ٥١] تحمل **﴿كَانَ﴾** الأوجه الثلاثة: المذكورة، فعلى الناقصة الخبر إما **﴿لِبَشَرٍ﴾**، وـ **﴿وَحِيًّا﴾** استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه موحياً أو موحياً، أو **﴿مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾** بتقدير أو موصلاً ذلك **﴿مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾**، وـ **﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾** بتقدير أو إرسالاً، أي أو إذا إرسال، وإما **﴿وَحِيًّا﴾**، والتفريع في الأخبار أي ما كان تكليمهم إلا إحياء أو إيصالاً من وراء حجاب، أو إرسالاً وجعل ذلك توكيماً على حذف مضاف، وـ **﴿لِبَشَرٍ﴾** على هذا تبيين، وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في **﴿لِبَشَرٍ﴾**، والله تعالى أعلم.

١٤٧٤- (فِي مِثْلِ أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ثَلَاثَةُ فِي كَانَ مِمَّا قُدِّمًا

١٤٧٥- فِي النَّقْصِ أَيْنَ خَبَرَ مُقَدَّمٌ وَقَائِمًا حَالٌ وَعَكْسًا يُحْكَمُ
 ١٤٧٦- فِي الزَّيْدِ وَالتَّمَامِ قَائِمًا جُعِلَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ فِي أَيْنَ عَمِلَ
 ١٤٧٧- أَوْ كَانَ نَاصِبٌ عَلَى التَّمَامِ فِي الزَّيْدِ إِنْخَبَازٌ بِهِ لِلرَّامِي (فِي مِثْلِ) متعلق بحال مقدّر من «كان»، وهو مضاف إلى («أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» ثَلَاثَةً) مبتدأ خبره قوله: (فِي «كَانَ») وقوله: (مَّا) متعلق بمحذوف صفة لـ «ثلاثة»، و«ما» موصولة، صلتهما قوله: (قَدَمًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي من الذي تقدّم ذكره، وهو التمام، والنقصان، والزيادة (فِي النَّقْصِ) أي في حال كون «كان» ناقصة («أَيْنَ» خَبَرَ مُقَدَّمٌ) لها، أي ويتعلّق بمحذوف (وَقَائِمًا حَالٌ) أي من «زيد» (وَعَكْسًا) منصوب بنزع الخافض (يُحْكَمُ) بالبناء للمفعول، أي ويجوز الحكم أيضًا بالعكس، وهو أن يكون «قائمًا» خبرًا لـ «كان»، و«أَيْنَ» ظرف له (فِي الزَّيْدِ) أي الزيادة، أي في حال كون «كان» زائدة (وَالْتِمَامِ) أي وفي حال كونها تامة (قَائِمًا جُعِلَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ) أي فاعل «كان»، وقوله: (فِي أَيْنَ عَمِلَ) أي إنّ «أَيْنَ» ظرف متعلّق به (أَوْ «كَانَ» نَاصِبٌ) أي لـ «أَيْنَ» (عَلَى التَّمَامِ) أي في حال كونها تامة (فِي الزَّيْدِ) أي في حال زيادتها (إِنْخَبَازٌ بِهِ) أي بـ «أَيْنَ» (لِلرَّامِي) أي للمبتدأ، وهو «زيد»، وإنما وصفه بالسامي لكونه مرفوع الرتبة، حيث إنه يُسند إليه، وفي نسخة: «لِلرَّامِي» أي لمن يريد تحقيق الكلام.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «كان» في قولك: «أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» تحتل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالخبر إما «قائمًا»، و«أَيْنَ» ظرف له، أو «أَيْنَ»، فيتعلّق بمحذوف، و«قائمًا» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ «قائمًا» حال، و«أَيْنَ» ظرف له^(١)، ويجوز كونه ظرفًا لـ «كان»، إن

(١) قوله: (وعلى الزيادة والتمام فـ «قائمًا» حال، و«أَيْنَ» ظرف له) اعترضه الدماميني، بأنه على التمام، فـ «زيد» فاعل بـ «كان»، و«قائمًا» حال منه، و«أَيْنَ» ظرف لغو متعلّق بـ «كان»، أو بـ «قائمًا»، وأما على الزيادة فـ «زيد» مبتدأ، و«أَيْنَ» خبره قطعًا، فيكون ظرفًا مستقرًا متعلّقًا بمحذوف وجوبًا، و«قائمًا» حال من الضمير المستكنّ فيه، فكيف يتأتى أن يكون ظرفًا لـ «قائمًا»، هذا مما لا سبيل إليه، اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة «وَوَحْنٌ غَضَبَةٌ» [يُوشَف: الآية ٨] بالنصب. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢/

قُدِّرَتْ تَامَّةً، واللّه تعالى أعلم.

١٤٧٨- (يَجُوزُ فِي عَسَى الْفَتْى أَنْ يَنْدَمَا نَقْصُ عَسَى وَجَازَ أَنْ تُتَمَّمَا
 ١٤٧٩- وَفِي عَسَى أَنْ يَتَحَلَّى خَالِدٌ نُقْصَانُهَا أَوْ التَّمَامُ وَارِدُ
 ١٤٨٠- كَذَا إِذَا اسْمُ ظَاهِرٍ تَقَدَّمَا كَمِثْلِ خَالِدٍ عَسَى أَنْ يَفْدَمَا
 (يَجُوزُ فِي «عَسَى الْفَتْى أَنْ يَنْدَمَا») بفتح الدال، من باب تَعَبَ (نَقْصُ «عَسَى») أي كونها ناقصة تعمل عمل «كان»، فيكون «الفتى» اسمها، و«أن يندما» خبرها (وَجَازَ أَنْ تُتَمَّمَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي جاز أيضًا أن تكون تامة، تكتفي بمرفوعها، وهو «الفتى» مثلاً، و«أن يندم» بدل منه.

(وَفِي «عَسَى أَنْ يَتَحَلَّى خَالِدٌ» بالخاء المهملة، أي أن يتّصف بأوصاف الكمال، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة، أي أن يتعد عن الرذائل، والجاز والمجور متعلق بـ «وارد» (نُقْصَانُهَا) أي كون «عسى» ناقصة، فيكون «أن يتحلّى» خبرًا لها مقدّمًا، و«خالد» اسمها مؤخرًا (أَوْ التَّمَامُ) أي كونها تامة، فيكون «خالد» فاعلاً بـ «يتحلّى» و«أن» وصلتها فاعل بـ «عسى»، فقوله: «نقصانها» مبتدأ، و«أو التمام» عطف عليه، والخبر قوله: (وَارِدٌ) أي آت، وجائز (كَذَا) أي يجوز أيضًا كونها ناقصة، وتامة كما مضى (إِذَا اسْمُ ظَاهِرٍ تَقَدَّمَا) بألف الإطلاق أي على «عسى» (كَمِثْلِ خَالِدٍ عَسَى أَنْ يَفْدَمَا) بألف الإطلاق أيضًا، وهو بفتح الدال المهملة، مضارع قَدِمَ البلد: من باب تعب: إذا دخلها، ويحتمل أن يكون بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإقدام رباعيًا، يقال: أقدم على العيب، إذا رضي به، وأقدم على قِوْنه: إذا اجتراً عليه.

فعلى كونها ناقصة يكون اسمها ضميرًا يعود على «خالد»، و«أَنْ يَفْدَمَ» في موضع نصب خبرها، وعلى تمامها لا ضمير فيها، بل «أَنْ يَفْدَمَ» فاعل بها.

وفي نسخة تقديم هذا البيت على الذي قبله.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «زيدٌ عسى أن يقوم» نقصان «عسى»، فاسمها مستتر، وتامها فـ «أن» والفعل مرفوع المحل بها، ويجوز الوجهان في «عسى أن يقوم زيدٌ»،

فعلى النقصان «زيد» اسمها، وفي «يقوم» ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله، ويتعين التمام في نحو «عسى أن يقوم زيد في الدار»، و﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: الآية ٧٩]؛ لئلا يلزم فصل صلة «أن» من معمولها بالأجنبي، وهو اسم «عسى»، والله تعالى أعلم.

١٤٨١- (وَإِنْ ثَقُلَ مَا رَبُّكُمْ بِغَافِلٍ فَعَامِلٌ «مَا» أَوْ مَنِيعُ الْعَمَلِ
١٤٨٢- وَالْفَارِسِيُّ وَالزَّمْخَشَرِيُّ أَوْجَبَا كَوْنَهُ مَا النَّاصِبِ إِذْ قَدْ زِيدَ بَا
١٤٨٣- وَالسَّبَبُ الْأَصَحُّ لِلزِّيَادَةِ النَّفْيُ لَا النَّصْبُ فَحَقَّقْ عَلَيَّيْ
(وَإِنْ ثَقُلَ «مَا رَبُّكُمْ بِغَافِلٍ» فَعَامِلٌ «مَا») أي هي حجازية تعمل عمل «ليس»، كما قال
الحريري في «ملحته»:

و«مَا» الَّتِي تَنْفِي كَدَ «لَيْسَ» النَّاصِبَةِ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةً
(أَوْ مَنِيعُ الْعَمَلِ) فعيل بمعنى مفعول، أي أو ممنوعة من العمل، فهي تميمية، فإنه لا عمل لها
عندهم، كما قال قائلهم:

وَمُهَفِّهِفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ أَنْتَسِبَ فَأَجَابَ مَا قَتْلُ الْحَبِيبِ حَرَامٌ
(وَالْفَارِسِيُّ وَالزَّمْخَشَرِيُّ) بحذف ياء النسبة، والاجتزاء بالكسرة للضرورة (أَوْجَبَا) بوصل
الهمزة للوزن، والألف ضمير الفارسي والزمخشري (كَوْنَهُ) أي كون الواقع في هذا المثال («مَا»
النَّاصِبِ) أي «مَا» التي تنصب خبرها، وفي نسخة: «لِكَوْنِهَا النَّاصِبِ»، وعليها فاللام زائدة (إِذْ
قَدْ زِيدَ بَا) أي لأجل زيادة الباء في خبرها، يعني أنهما أوجبا كونها «مَا» الحجازية لأجل الباء؛
لظنهما أنها لا تزداد إلا في خبر «مَا» الحجازية، وهو خطأ، بل الصواب في الزيادة ما أشار إليه بقوله:
(وَالسَّبَبُ الْأَصَحُّ لِلزِّيَادَةِ) أي زيادة الباء بعد «مَا» (النَّفْيُ) أي كونها نافية، وذا يعم الحجازية
والتميمية (لَا النَّصْبُ) أي لا نصب خبرها (فَحَقَّقْ عَلَيَّيْ) أي ثَبَّتِ الحجة التي ذكرتها لك
بأدلتها، وفي نسخة بدل هذا الشطر: «فِي كَوْنِهِ الْمُتَّفَيُّ لَا فِي الْفَتْحَةِ»، وهو بمعنى الأول.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قوله ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٣٢]

الآية تحتل «ما» الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظناً أن مقتضى
لزيادة الباء نصب الخبر، وهو خطأ، وإنما مقتضى لذلك نفيه؛ لامتناع الباء في كان «زيد قائماً»
وجوازها في قوله [من الطويل]:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجَشَّعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ
وفي «ما إن زيد بقائهم»، والله تعالى أعلم.
١٤٨٤- (وَإِنْ ثَقُلَ لَا رَجُلٌ وَلَا مَرَّةٌ فِي الدَّارِ إِنْ رُفِعَ مُبْتَدَأُ تَرَةٍ
١٤٨٥- وَقِيلَ «لَا» إِعْمَالِ «لَيْسَ» أُعْمِلْتُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ هَكَذَا ثَبَّتَ
١٤٨٦- فِي نَحْوِ لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو هُنَا تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ عَنْ تَغْرِيفِنَا
١٤٨٧- لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ حَيْثُ أُفْرِدَتْ تَعَيَّنَ الثَّانِي لِإِعْمَالِ ثَبَّتَ

(وَإِنْ ثَقُلَ: «لَا رَجُلٌ وَلَا مَرَّةٌ») بفتح الميم والراء، آخره هاء تأنيث، لغة في المرأة (في الدار، إِنْ
رُفِعَ) أي كَلَّ من الاسمين (مُبْتَدَأُ تَرَةٍ) جواب «إِنْ»، أصله تراه، حذف ألفه للجزم، والهاء ضمير
يعود إلى المرفوع المفهوم من «رُفِعَ»، يعني أنه إذا رفع «رجل»، و«مرة» في هذا المثال، فهما مرفوعان
على الابتداء، على الأرجح (وَقِيلَ: «لَا» إِعْمَالِ «لَيْسَ» أُعْمِلْتُ) بالبناء للمفعول، يعني أن
بعضهم قال: إِنْ رَفَعَهُمَا لَيْسَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وإنما هو على أن «لَا» عاملة عمل «ليس» فرفعت
الاسمين على أنهما اسمان لها، وهذا (عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ) لأن عملها المذكور خاص بهم، وأما عند
التميمين، فيتعين الوجه الأول؛ لأنها لا تعمل عندهم، وقوله: (هَكَذَا ثَبَّتَ) كمل به البيت، أي
ثبت التفصيل هكذا في نصوص أهل الفن.

(فِي نَحْوِ «لَا زَيْدٌ، وَلَا عَمْرُو هُنَا» تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ) أي الوجه الأول، وهو كون المرفوعين مبتدئين،
لا عمل لـ «لَا» فيهما؛ لكونهما معرفتين، وهي لا تعمل إلا في النكرات، وقوله: (عَنْ تَغْرِيفِنَا)
متعلق بـ «تَعَيَّنَ» أي في بياننا له، فـ «عن» بمعنى «في».

(لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ حَيْثُ أُفْرِدَتْ) أي لم تتكرر «لَا» (تَعَيَّنَ الثَّانِي) بحذف الياء كما مر غير
مرة، أي تعيَّن الوجه الثاني، وهو عملها عمل «ليس» عند الحجازيين، وقوله: (لِإِعْمَالِ ثَبَّتَ) أي

لأجل أن إعمالها ثابت عندهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قولك: «لا رجل ولا امرأة في الدار» إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان لـ «لا» الحجازية، فإن قلت: «لا زيد ولا عمرو في الدار» تعين الأول؛ لأن «لا» إنما تعمل في النكرات، فإن قلت: «لا رجل في الدار» تعين الثاني؛ لأن «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو قوله ﷺ: «فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَيِّجِ» [البقرة: الآية ١٩٧] الآية، إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سبويه، ولواحد عند غيره، ويُقدَّرُ للآخرين ظرفان؛ لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل، وإن رفعت الأولين، فإن قُدِّرت «لا» معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين، إن قُدِّرت «لا» الثانية كالأولى، وخبرًا واحدًا إن قُدِّرتها مؤكدة لها، وقُدِّرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما، وإن قُدِّرت الرفع بالابتداء فيهما على أنهما مهملتان قُدِّرت عند غير سبويه خبرًا واحدًا للأولين، أو للثالث كما تُقدَّرُ في «زيد وعمرو قائم» خبرًا للأول، أو للثاني، ولم يُحتَجْ لذلك عند سبويه؛ إذ لا يرى لـ «لا» عملًا في الخبر، فلا يمتنع على مذهبه أن يكون للجميع خبر واحد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «كان» وما جرى مجراها، شرع يبين المنصوبات المتشابهة، فقال:

(بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ)

١٤٨٨- (نَضَبٌ فَيَّيْلًا وَنَقِيرًا يَحْتَمِلُ مَضْدَرًا أَوْ مَفْعُولٌ فِعْلٌ قَدْ وَصِلَ) (نَضَبٌ فَيَّيْلًا) أي في قوله تعالى: «وَلَا تَظْلُمُونَ فَيَّيْلًا» [النساء: ٧٧] (وَنَقِيرًا) أي في قوله تعالى: «وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا» [النساء: ١٢٤] (يَحْتَمِلُ) أي النصب (مَضْدَرًا) أي كونه نصبًا على المصدرية، والتقدير: ظلمًا ما (أَوْ مَفْعُولٌ فِعْلٌ) أي أو كون النصب على أنه مفعول به لفعل (قَدْ وَصِلَ) بالبناء للمفعول، أي اتصل به، وهو «نُظْلَمُونَ» والتقدير: خيرًا ما، أي لا تُنقصونه، مثل

قوله تعالى: «وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا» [الكهف: الآية ٣٣]، ومن ذلك قوله تعالى: «ثُمَّ لَمْ يَنْفُصْكُمْ شَيْئًا» [التوبة: الآية ٤]، أي نقصًا، أو خيرًا، وأما قوله: «وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا» [التوبة: الآية ٣٩] فمصدر؛ لاستيفاء ضَرَّ مفعوله، وأما قوله: «فَمَنْ عَفَىٰ لَمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ» [البقرة: الآية ١٧٨]، فـ «شَيْءٌ» قبل ارتفاعه مصدر أيضًا، لا مفعول به؛ لأن عفا لا يتعدى، والله تعالى أعلم.

١٤٨٩- (سِرْتُ طَوِيلًا عِنْدَهُمْ يَحْتَمِلُ ظَرْفًا وَمَضْدَرًا وَحَالًا يَأْفُلُ)

(«سِرْتُ طَوِيلًا عِنْدَهُمْ» أي عند النحاة (يَحْتَمِلُ) كونه (ظَرْفًا) أي زمانًا طويلًا (و) يحتمل كونه (مَضْدَرًا) أي سيرًا طويلًا (و) يحتمل كونه (حَالًا) أي حال كون السير طويلًا، وقوله: (يَأْفُلُ) كَمَل به البيت، وهو من الألفاظ الخاصة بالنداء، وليس مرتحم فلان على الأصح.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مما يحتمل المصدرية، والظرفية، والحالية قولك: «سِرْتُ طَوِيلًا»، أي سيرًا طويلًا، أو زمانًا طويلًا، أو سرته طويلًا، ومنه قوله ﷺ: «وَأَزَلَفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ» [ق: الآية ٣١] أي إزلافًا غير بعيد، أو زمانًا غير بعيد، أو أزلفتها الجنة - أي الإزلاف - في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يُجعل حالًا من «الجنة»، فالأصل غير بعيدة، وهي أيضًا حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله في «لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ» [الشورى: الآية ١٧]، والله تعالى أعلم.

١٤٩٠- (وَنَحْنُ جَاءَ خَالِدٌ رَكْضًا قَبْلَ حَالِيَّةٍ وَمَضْدَرًا أَيْضًا جُعِلَ)

(وَنَحْنُ) قولك: («جَاءَ خَالِدٌ رَكْضًا قَبْلَ» بكسر الباء، من باب تعب (حَالِيَّةٍ) أي كونه منصوبًا على الحال (وَمَضْدَرًا أَيْضًا جُعِلَ) أي وجعل أيضًا منصوبًا على أنه مفعول مطلق لـ «يركض».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مما يحتمل المصدرية والحالية نحو: «جاء زيد ركضًا»، أي يَرْكُضُ رَكْضًا، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوسًا»، أو التقدير «جاء راكضًا»، وهو قول سبويه، ويؤيده قوله تعالى: «أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ» [فصلت: الآية ١١]، فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره، والله تعالى أعلم.

١٤٩١- (خَوْفًا يَلِيهِ طَمَعًا قَدْ نُصِبَا خَالًا وَمَضَدْرًا وَعِلَّةُ النَّبَا)

(خَوْفًا يَلِيهِ طَمَعًا قَدْ نُصِبَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول ((خَالًا) أي على الحالتيه، أي خائفين، وطامعين (وَمَضَدْرًا) أي على أنه مفعول مطلق، أي تخافون خوفًا، وتطمعون طمعًا (وَعِلَّةُ النَّبَا) بإبدال الهمزة ألفًا تخفيفًا، أي أو لأجل علة الخبر، يعني أنه منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل الخوف، والطمع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مَّا يَحْتَمِلُ المصدرية، والحالية، والمفعول لأجله، نحو قوله **يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** [الرعد: الآية ١٢] الآية، أي فتخافون خوفًا، وتطمعون طمعًا، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكّد إلا فيما استثنى^(١)، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا: لا يُشْتَرَطُ اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل، وهو اختيار ابن خروف فواضح، وإن قيل باشرطه فوجهه أنّ **يُرِيكُمْ** بمعنى يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماغا، وحذف الزوائد.

وتقول: «جاء زيدٌ رغبةً»، أي يرغب رغبةً، أو مجيء رغبةً، أو راغبًا، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الأول؛ لما مرّ، وابن الحاجب يمنع الثاني؛ لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصح في «ضربته يوم الجمعة» أن يُقَدَّرَ ضَرْبُ يوم الجمعة، قال ابن هشام مقويًا قول ابن الحاجب: وهو حذف بلا دليل^(٢)؛ إذ لم تدعُ إليه ضرورة، وقال المتنبي [من البسيط]:

أَبْلَى الْهَوَى أَسْفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسْنِ
والتقدير آسَفُ أَسْفًا، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء آسَفٍ، أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعًا، كما في قوله تعالى: **وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا** [الأعراف: الآية ٤٥]، أو الاتحاد موجود تقديرًا، إما

(١) أي بأن حذف عامله قياسًا، جوازًا، نحو «أنت سيرًا»، أو وجوبًا نحو «ما زيد إلا سيرًا»، أو سماعًا في نحو «سقيًا وجذعًا». دسوقي ١٩٦/٢.

(٢) المناسب بلا فائدة بدليل التعليل، وإلا فالدليل هو الفعل المتقدم قبله، فهو دليل على حذف المصدر.

[الحاشية ١٩٦/٢]

على أن الفعل المعلّل مطاوع أبلى محذوفًا، أي فَبَلَيْتُ أَسْفًا، ولا تقدير فَبَلَيْتُ بدنِي؛ لأن الاختلاف حاصل إذ الأسف فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لما حصل بتسبيه كان كأنه قال: أبليت بالهوى بدنِي، والله تعالى أعلم.

١٤٩٢- (وَنَحْوُ أَكْرَمْتِكَ وَالْفَتَى اخْتَمَلَ كَوْنُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ بِلَا زَلَلٍ

١٤٩٣- وَكَوْنُهُ عَطْفًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَوْ ذَا عَلَى الْفَاعِلِ عَطْفًا يَنْتَبِهَ

(وَنَحْوُ) قولك: ((أَكْرَمْتِكَ وَالْفَتَى) اخْتَمَلَ) بالبناء للفاعل (كَوْنُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ) بسكون الهاء

للوَزن (بِلَا زَلَلٍ) أي دون خطإ في ذلك وفي نسخة بدل هذا الشرط:

* لِكَوْنِ مَفْعُولٍ مَعَهُ بِلَا خَلَلٍ *

(وَكَوْنُهُ) أي واحتمل أيضًا كونه (عَطْفًا) أي معطوفًا (عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ) بسكون الهاء للوزن

أيضًا، أي على الكاف، وقوله: (أَوْ ذَا) أي الفتى (عَلَى الْفَاعِلِ عَطْفًا) أي يُعْطَفُ عَطْفًا على

الفاعل، وقوله: (يَنْتَبِهَ) هكذا النسخة، ولو عبّر بـ«فانتبه» لكان أنسب، وفي نسخة بدل هذا

الشرط:

* أَوْ ذَا عَلَى الْفَاعِلِ قَادِرٍ وَأَنْتَبِهَ *

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن مَّا يَحْتَمِلُ المفعول به، والمفعول معه، نحو قولك: «أكرمته

وزيدًا»، يجوز كونه عطفًا على المفعول به، وكونه مفعولًا معه، ونحو «أكرمته وهذا»، أو كمثال

الناظم يحتملهما، وكونه معطوفًا على الفاعل؛ لحصول الفصل بالمفعول، والله تعالى أعلم.

١٤٩٤- (حَسْبُكَ وَالْفَتَى دُرْنِهِمْ فِيهِ إِغْرَابُكَ الْفَتَى بِتَثْلِيثٍ فِيهِ

١٤٩٥- فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ بِإِخْسَابٍ أَوْ مَعَهُ أَوْ الْمُضَافُ يُطْلَبُ

١٤٩٦- أَوْ هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى كَافٍ عَطْفٌ وَرَفْعُهُ عَنِ لَفْظِ حَسْبُ قَدْ خُلِفَ

((حَسْبُكَ وَالْفَتَى دُرْنِهِمْ) فِيهِ * إِغْرَابُكَ الْفَتَى) بِتَثْلِيثٍ فِيهِ أي اتبع، وفي نسخة بدل هذا

الشرط:

* إِغْرَابُهُمْ فَتَى بِتَثْلِيثٍ فِيهِ *

(فَ) الفاء فصحيحة (هُوَ) أي «الفتى» (مَفْعُولٌ بِهِ) منصوب (بِیُحْسِبُ) مقدراً (أَوْ مَعَهُ) أي أو مفعول معه، أي حسبك مع الفتى (أَوْ الْمُضَافُ يُطْلَبُ) بالبناء للمفعول، أي يقدر له المضاف، أي حسب الفتى (أَوْ هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى كَافٍ عَطْفٌ) بالبناء للمفعول، أي معطوفاً على الكاف في «حسبك» (وَرَفَعَهُ) أي وجاز، أو جائز رفع «الفتى» (عَنْ لَفْظِ حَسْبُ) أي عوضاً لفظ «حسب» المضاف المقدّر، وقوله: (قَدْ خُلِفَ) بالبناء للمفعول، أي خلفه المضاف إليه، وهو الفتى، يعني أن «الفتى» مرفوع بتقدير «حسب»، فحذف، وخلفه المضاف إليه.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه قد أُجِيزَ في «حسبك وزيداً درهم» كونُ زيد مفعولاً معه، وكونه مفعولاً به بإضمار «يُحْسِبُ» بضم أوله، وكسر ثالثه^(١)، وهو الصحيح؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جرّه، فقل: بالعطف على الضمير المجرور^(٢)، وقيل: بإضمار «حسب» أخرى، قال ابن هشام: وهو الصواب، وجاز رفعه بتقدير «حسب»، فحذفت، وخلفها المضاف إليه، ورووا بالأوجه الثلاثة قوله [من الطويل]:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على المنصوبات المتشابهة، شرع يبين الاستثناء، فقال:

(بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ)

١٤٩٧- (وَمَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا الْفَتَى ذَا بَدَلٍ أَوْ نَصْبُ الْإِسْتِثْنَاءِ أَتَى) (وَمَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا الْفَتَى) (ذَا) أي «الفتى» (بَدَلٌ) أي من «أحداً» (أَوْ نَصْبُ الْإِسْتِثْنَاءِ أَتَى) أي أو هو منصوب على الاستثناء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز في نحو «ما ضربت أحداً إلا زيدا» كون زيد بدلاً من

(١) يقال: أحسبه: أرضاه. «ق».

(٢) أي من غير إعادة جاز، وهو جائز على الصحيح، كما هو مذهب ابن مالك.

المستثنى منه، وهو أرجحها؛ لأنه إذا ذكر المستثنى منه، وكان الكلام منفياً ترجح البدل على الاستثناء، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكون «إلا» وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها، وهذا لم يتعرض له في النظم، ومثله «ليس زيدٌ شيئاً إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به»، فإن جئت بـ«ما» مكان «ليس» بطل كونه بدلاً؛ لأنها لا تعمل في الموجب، والله تعالى أعلم.

١٤٩٨- (فِي نَحْوِ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ وَفِي حَاشَاةٍ فِي ضَمِيرِ ذَيْنِ قَدْ قُفِّي

١٤٩٩- نَضْبٌ وَجَرٌّ وَإِذَا حَاشَايَ جَا تَعَيَّنَ الْجُرُّ لَدَى أَهْلِ الْحِجَا

١٥٠٠- وَحَاشَانِي النَّضْبُ لَهُ تَعَيَّنَا كَذَا خَلَا عَدَا لِمَا تَبَيَّنَا)

(فِي نَحْوِ «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ» وَفِي «حَاشَاةٍ» فِي ضَمِيرِ ذَيْنِ) أي ضميري المخاطب، والغائب المتصلين بـ«حاشا» في المثالين (قَدْ قُفِّي) بالبناء للمفعول، أي أتبع، وفي نسخة: «قد بقي» من الوفاء، وقوله: (نَضْبٌ وَجَرٌّ) نائب فاعل على الأول، وفاعل على الثاني، وفيهما التضمين، وهو جائز للمولدين، كما سبق بيانه (وَإِذَا «حَاشَايَ» جَا) أي إذا كان الضمير ضمير المتكلم (تَعَيَّنَ الْجُرُّ) أي كونه مجروراً (لَدَى) أي عند (أَهْلِ الْحِجَا) بالكسر والقصر أي أصحاب الفطنة والذكاء (وَ«حَاشَانِي») أي بنون الوقاية (النَّضْبُ لَهُ تَعَيَّنَا) بألف الإطلاق، أي تعين كونه منصوباً (كَذَا «خَلَا» «عَدَا») أي مثل «حاشا» فيما ذكر «خلا» و«عدا» (لِمَا تَبَيَّنَا) بألف الإطلاق أيضاً؛ أي لما اتضح عند أهل الفن من التفريق بين هذه الأمثلة.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «قام القوم حاشاك وحاشاه» كون الضمير منصوباً على أنه مفعول به بتقدير «حاشا» فعلاً، وكونه مجروراً بـ«حاشا» على أنها حرف جرّ، فإن قلت: «حاشاي» تعيّن الجرّ؛ لكونها حرف جرّ؛ لأنها لو كانت فعلاً للحقتها نون الوقاية، أو قلت: «حاشاني» تعين النصب؛ لأن نون الوقاية لا تلحق حروف الجرّ، وكذا القول في «خلا» و«عدا»؛ لأنهما من أخواتها، والله تعالى أعلم.

١٥٠١- (مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَا إِلَّا عَلِيٍّ مِنْ أَحَدٍ أَوْ مُضْمَرَةٍ فَأَبْدِلِ

١٥٠٢- أَوْ هُوَ مُسْتَثْنَى لَهُ النَّضْبُ يُرَى وَالرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ هَاهُنَا جَزَى

«مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَا إِلَّا عَلَيَّ» مِنْ أَحَدٍ، أَوْ مُضْمَرُهُ بِسُكُونِ الْهَاءِ لِلْوَزْنِ (فَأَبْدِلِ) أَيِ اجْعَلِ «عَلَيَّ» بَدَلًا مِنْ لَفْظِ «أَحَدٍ»، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، أَوْ مِنْ ضَمِيرِهِ (أَوْ هُوَ مُسْتَشْتَى لَهُ النَّصَبُ يُرَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ أَوْ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (وَالرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ هَاهُنَا جَزَى) يَعْنِي أَنْ رَفَعَ «عَلَيَّ» مِنَ الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ، كَمَا أَنَّ نَصْبَهُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَحْوِ «مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» كَوْنُ «زَيْدٍ» بَدَلًا مِنْ «أَحَدٍ»، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَكَوْنُهُ بَدَلًا مِنْ ضَمِيرِهِ^(١)، وَأَنَّ يُنْصَبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، فَارْتِفَاعُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَانْتِصَابُهُ مِنْ وَجْهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» فَبِالْعَكْسِ، وَمِنْ مَجِئِهِ مَرْفُوعًا قَوْلُهُ [مِنْ الْمُنْسَرَحِ]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا
و«عَلَيَّ» هُنَا بِمَعْنَى «عَنْ»، أَوْ ضَمَّنَ «يَحْكِي» مَعْنَى يَنْمُ، أَوْ يُشْنَعُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأَبِ.

وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، شَرَعَ يَبَيِّنُ مَا يَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةُ وَالتَّمْيِيزُ، فَقَالَ:

(مَا يَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةُ وَالتَّمْيِيزُ)

١٥٠٣- وَإِنْ تَقُلْ كَرَمَ ضَيْفًا خَالِدٌ وَالضَّيْفُ غَيْرُ خَالِدٍ قَدْ يَرُدُّ
١٥٠٤- فَذَا مُمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ أَتَى فِي غَيْرِ ذَا مُحْتَمِلًا قَدْ أُثْبِتَا
(وَإِنْ تَقُلْ: «كَرَمَ ضَيْفًا خَالِدٌ» وَالضَّيْفُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ جُمْلَةُ «قَدْ يَرُدُّ» (غَيْرُ خَالِدٍ) بِالنَّصَبِ

(١) أَمَّا وَجْهُ الثَّانِي فَهُوَ اشْتِمَالُ النَّفْيِ عَلَى الضَّمِيرِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى «مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» مَا يَقُولُ أَحَدٌ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ، فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ: كَيْفَ الْإِبْدَالُ مِنَ الضَّمِيرِ مَعَ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ، وَأَمَّا وَجْهُ اخْتِيَارِ الْأَوَّلِ، فَلِأَنَّ الْإِبْدَالَ مِنْ صَاحِبِ الضَّمِيرِ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ؛ لِكَوْنِهِ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ. «الْحَاشِيَةُ» ١٩٧/٢.

حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ (قَدْ يَرُدُّ) أَيِ يَأْتِي، يَعْنِي أَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ الضَّيْفَ غَيْرَ خَالِدٍ، وَجَوَابُ «إِنْ» قَوْلُهُ: (فَذَا) أَيِ «ضَيْفًا» (مُمَيِّزٌ) أَيِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ (مُحَوَّلًا) حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ (أَتَى) أَيِ أَتَى مُحَوَّلًا عَنْ الْفَاعِلِ، فَلِأَصْلِ كَرَمِ ضَيْفٍ خَالِدٍ (فِي غَيْرِ ذَا) أَيِ فِي غَيْرِ هَذَا التَّقْدِيرِ، وَهُوَ أَنَّ يُقَدَّرَ الضَّيْفُ نَفْسُ خَالِدٍ (مُحْتَمِلًا) حَالٍ مِنْ نَائِبِ فَاعِلٍ (قَدْ أُثْبِتَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ حَالًا، وَكَوْنَهُ تَمْيِيزًا.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ مَا يَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةُ وَالتَّمْيِيزُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «كَرَمَ خَالِدٌ ضَيْفًا» إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الضَّيْفَ غَيْرَ خَالِدٍ فَهُوَ تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، يَمْتَنِعُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ «مِنْ»؛ لِأَنَّهَا لِلْبَيَانِ، وَإِنْ قَدَّرَ أَنَّ خَالِدًا هُوَ الضَّيْفُ نَفْسُهُ احْتَمَلُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، وَعِنْدَ قَصْدِ التَّمْيِيزِ فَلِأَحْسَنِ إِدْخَالِ «مِنْ» عَلَيْهِ؛ لَمَّا فِي إِدْخَالِهَا مِنْ بَيَانِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِالتَّنْصِيسِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٥٠٥- (ذَا خَاتَمَ حَدِيدًا النَّصَبُ رَجَعَ مُمَيِّزًا إِذِ الْجُمُودُ قَدْ وَضَحَ)
(«ذَا خَاتَمَ حَدِيدًا» النَّصَبُ رَجَعَ مُمَيِّزًا) أَيِ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ زَادَ قُوَّةً عَلَى نَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ (إِذِ) تَعْلِيلِيَّةُ (الْجُمُودُ قَدْ وَضَحَ) أَيِ لَوْضُوحِ كَوْنِهِ جَامِدًا.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ قَوْلَكَ: «هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ» الْأَرْجَحُ فِيهِ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ لِلسَّلَامَةِ بِهِ مِنْ جُمُودِ الْحَالِ، وَلِزَوْمِهَا أَيِ عَدَمِ انْتِقَالِهَا، وَوُقُوعِهَا مِنْ نَكْرَةٍ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الْاِشْتِقَاقُ، وَالْاِنتِقَالُ، وَكَوْنُ صَاحِبِهَا مَعْرِفَةً، وَخَيْرُ صَاحِبِهَا الْخَفْضُ بِالإِضَافَةِ؛ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، وَحَصُولِ التَّخْفِيفِ النَّاشِيءِ عَنِ الْإِضَافَةِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٥٠٦- (وَإِلْحَالُ مِنْهُ مَا أَتَى مُحْتَمِلًا مِنْ فَاعِلٍ أَوْ الَّذِي لَهُ تَلَا
١٥٠٧- مِثَالُهُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا وَبَعْدُ قَاتِلُوا لِمَنْ قَدْ أَشْرَكََا)
(وَإِلْحَالُ مِنْهُ مَا) مُوصُولَةٌ (أَتَى مُحْتَمِلًا مِنْ فَاعِلٍ أَوْ الَّذِي لَهُ) أَيِ لِلْفَاعِلِ (تَلَا) أَيِ تَبِعَ، يَعْنِي الْمَفْعُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ يَأْتِي بَعْدَ الْفَاعِلِ (مِثَالُهُ «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا») أَيِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «ضَاحِكًا» حَالًا مِنَ التَّاءِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ «زَيْدًا» (وَبَعْدُ) بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ، أَيِ بَعْدَ الْمَثَالِ السَّابِقِ (قَاتِلُوا لِمَنْ) اللَّامُ زَيْدَةٌ (قَدْ أَشْرَكََا) يُرِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾،

﴿كَافَّةً﴾ يحتمل كونه حالاً من الواو، وكونه من ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل، وكونه من المفعول، نحو «ضربتُ زيداً ضاحكاً»، ونحو قوله ﷺ: ﴿وَقَدْ بَلَغُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: الآية ٣٦] الآية، وتجويزُ الزمخشري الوجهين في قوله ﷺ: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] وَهُمْ؛ لأن ﴿كَافَّةً﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] مختص بمن يعقل، وَوَهْمُهُ في قوله تعالى: ﴿الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً إِلَّا الْمُشْرِكِينَ لِلنَّاسِ﴾ [سبا: الآية ٢٨] الآية؛ إذ قَدَّرَ ﴿كَافَّةً﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] نعتاً لمصدر محذوف، أي إرسالة كافة أشد؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجاً عما التزم فيه من الحالية، وَوَهْمُهُ في خطبة «المُفَصَّل»؛ إذ قال: «محيط بكافة الأبواب» أَشَدُّ وَأَشَدُّ؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة.

١٥٠٨. (وَذَاتُ وَجْهَيْنِ مِنَ الْعَوَامِلِ كَمَثَلِ شَيْخَا بَعْدَ هَذَا يَنْجَلِي (وَذَاتُ وَجْهَيْنِ مِنَ الْعَوَامِلِ) وفي نسخة: «لَدَى الْعَوَامِلِ»، أي ما يَحْتَمِلُ أن يتوجه إليه عاملان باعتبارين (كَمَثَلِ «شَيْخَا» [هُود: الآية ٧٢] بَعْدَ (هَذَا) يَنْجَلِي) أي كمثل قوله ﷺ: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هُود: الآية ٧٢]، فإنه يحتمل أن يكون عامه معنى التنبيه الذي في «ها»، ويحتمل أن يكون معنى الإشارة الذي في «ذا».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين، نحو قول ﷺ: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هُود: الآية ٧٢]، فإنه يحتمل أن يكون عامله معنى التنبيه، أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «ها قائماً ذا زيد»، قال الشاعر [من البسيط]:

هَا بَيِّنًا ذَا صَرِيحِ التُّصْحِ قَاضِعٌ لَهُ
وَطِغَ قَطَاعُهُ مُهْدٍ نُصْحُهُ رَشْدُ
وعلى الثاني يمتنع؛ للزوم تقدّم الحال على عاملها المعنوي، وأما التقديم عليهما معاً فيمتنع على كل تقدير؛ لما ذكر.

١٥٠٩. (وَمَا تَعَدُّدًا أَوْ التَّدَاخُلًا أَفَادَ رَاكِبًا مُعِينًا كَامِلًا) (وَمَا تَعَدُّدًا أَوْ التَّدَاخُلًا) بألف الإطلاق (أفاد) قوله: «جاء زيد» (رَاكِبًا مُعِينًا كَامِلًا) يعني أن

الذي يفيد كون الحال متعدّداً، ومتداخلاً قولك: «جاء زيد إلخ»، ف«ما» موصولة بـ«أفاد»، مبتدأ، وقوله: «تعدّداً إلخ» مفعول «أفاد»، وقوله: «راكباً إلخ» خبر المبتدأ محكي، وهو بتقدير «جاء زيد». وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من الحال ما يَحْتَمِلُ التعدد والتداخل، نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، فالتعدد على أن يكون عاملهما «جاء»، وصاحبهما «زيد»، والتداخل على أن الأولى من «زيد»، وعاملها «جاء»، والثانية من ضمير الأولى، وهي العامل، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال، وأما «لَقِيْتُهُ مُضْعِداً مُنْخَدِراً»، فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول، والثانية من الفاعل؛ تقييلاً للفصل، ولا يحمل على العكس إلا بدليل، كقوله [من الطويل]:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرْخِلٍ
فجملة «أمشي» حال من التاء، و«تجرُّ وراءنا» حال من «ها».

ومن الأول قوله [من الوافر]:

عَهِدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَرِذْتُ وَعَادَ سُلُوءَنَا هَوَاهَا
ف«ذات هوى» حال من «سعاد»، و«معنى» حال من التاء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يحتمل الحالية والتمييز، شرع يُبين إغراب الفعل، فقال:

(بَابُ إِغْرَابِ الْفِعْلِ)

١٥١٠. (فِي فَتَحَدُّثِنَا لِمَنْفِي تَلَا الرُّفْعُ وَالنُّصْبُ لَدَيْهِمْ نُقْلًا

١٥١١. (إِنْ كَانَ نَافٍ فِيهِ لَنْ أَوْ لَفْظَ مَا وَإِنْ يَلَمُّ فَأَجَزَنْ أَنْ يُجَزَمَا)

(فِي فَتَحَدُّثِنَا لِمَنْفِي تَلَا) أي حال كونه تابعا لمنفي، وهو قولك: «ما تأتينا، فتحدّثنا» (الرُّفْعُ وَالنُّصْبُ) مبتدأ خبره الجملة بعده (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة (نُقْلًا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، يعني أن قولك: «فتحدّثنا» نُقِلَ مرفوعاً على العطف، أو الاستئناف، ومنصوباً بإضمار «أن» بعد

الفاء السببية، وهذا **إِنْ كَانَ نَافٍ فِيهِ «لَنْ»** نحو «لَنْ تَأْتِيَنَا، فَتَحَدَّثْنَا» (أَوْ لَفْظَ «مَا») كما المثال السابق (وَإِنْ بِ«لَمْ») أي وإن كان النفي بـ«لم» **(فَاجْزَنْ أَنْ يُجْزَمَا)** بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، يعني أنه إذا كان النافي «لم» يجوز فيه أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع على الاستثناف، والنصب بالإضمار المذكور، والجزم بالعطف على مجزوم «لم».

وحاصل معنى اليتين بإيضاح أن نحو قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع «تحدثت» على العطف، فيكون شريكاً في النفي، أو الاستئناف، فتكون مثبتاً، أي فأنت تحدثنا الآن بدلاً عن ذلك، ونصبه بإضمار «أن»، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بـ«لن» مكان «ما» فللنصب وجهان: إضمار «أن»، والعطف، وللرفع وجه واحد، وهو القطع، وإن جئت بـ«لم»، فللنصب وجه واحد، وهو إضمار «أن»، وللرفع وجه، وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف، فإن قلت: «ما أنت آت، فتحدثنا»، فلا جزم، ولا رفع بالعطف؛ لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القطع.

١٥١٢- (هَلْ تَأْتِيَنِي فَأُكْرِمَكَ رُفِعَ وَالنَّصْبُ بِالِإِضْمَارِ حُكْمٌ قَدْ وُضِعَ)

«هَلْ تَأْتِيَّ» بفتح الياء، لغة في سكونها (فَأَكْرِمَكَ) بسكون الميم للوزن (رُفِعَ) بالبناء للمفعول، أي جاز رفع «أَكْرِمَكَ» بالعطف على «تَأْتِيَّ»، أو على الاستئناف (وَالنَّضْبُ) مبتدأ خبره جملة «حَكَمَ إِلَخَ» بِالْإِضْمَارِ أي بتقدير «أَنْ» المصدرية (حُكْمٌ) مبتدأ سوّغه كونه نائب فاعل في المعنى، وخبره قوله: (فَقَدْ وُضِعَ) بالبناء للمفعول، أي أثبت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مثل «هل تأتيني فأكرمك» يجوز فيه الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار، و«هل زيد أخوك فتركه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف، و«هل لك التفاتٌ إليه فتركه» الرفع على الاستئناف، والنصب إما على الجواب، أو على العطف على «التفات»، وإضمار «أن» واجب على الأول، وجائز على الثاني، وكالمثال سواءً قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾ [الشُّعْرَاءُ: الآية ١٠٢] الآية، إن سُلِّم كون ﴿لَوْ﴾ للتمني.

١٥١٣- (وَلَيْسَ أَجْدُ مَا فَأُسْقِيَهُ رَفَعَ بَوَجهَيْنِ وَنَضَبَ هَا هِيَهُ)

(وَلْيَتَنِيَّ أَجْدُ مَا) أي ماء (فَأَسْقِيَهُ) بفتح الهمزة، وضمها؛ من سقاه، وأسقاه، قال تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢١]، وقال: ﴿لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الحج: الآية ١٦] (رَفَعُ) أي جاز رفع «أسقيه» (بِوَجْهَيْنِ) هما العطف على «أجد»، و«الاستئناف» (وَنَضَبُهَا) حرف تنبيه (هَيْهَ) ضمير المؤنثة، والهاء للسكت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن نحو «ليتني أجدُ مالاً، فأنفق منه» يجوز فيه الرفع على وجهين: العطف، والاستئناف، والنصب على إضمار «أن»، ونحو «ليت لي مالاً، فأنفق منه» يتمتع الرفع على العطف؛ لعدم مرفوع يُعطف عليه، وإنما رفعه على الاستئناف.

١٥١٤- (وَلِيقُمْ زَيْدٌ فَنُكِرِمَهُ أَتَى بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَزِمَ ثَبَّتَا)
 (وَلِيقُمْ زَيْدٌ، فَنُكِرِمَهُ) بسكون الهاء للوزن (أَتَى) أي ورد «نُكِرِمَهُ» (بِالرَّفْعِ) على الاستئناف
 (وَالنَّصْبِ) على إضمار «أَنْ» (وَجَزِمَ) بالعطف على «يقم»، وقوله: (ثَبَّتَا) بألف الإطلاق، أي
 ثبت استعمال كلٍّ من هذه الأوجه الثلاثة.

قوله :

نحو قوله ﷻ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَنَّهُمْ﴾ [يوسف: الآية ١٠٩]، يحتمل
الجزم بالعطف، والنصب على إضمار «أن»، مثل: قوله ﷻ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ

قُلُوبٌ﴾ [الحج: الآية ٤٦] الآية، ونحو قوله ﷻ: ﴿وَأِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا أَجْمَالِكُمْ مَعَكُمْ﴾ [محمد: الآية ٣٦] الآية، يحتمل ﴿تَتَّقُوا﴾ الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أن»، على حد
قوله [من الطويل]:

وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُورِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا
والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على إعراب الفعل، شرع يبين الموصول، فقال:

(بَابُ الْمُضَوَّلِ)

١٥١٥- (وَقَوْلُهُ مَاذَا أَجَبْتُمْ مُرْسَلِينَ مُطْلَقُ مَفْعُولٍ مُقَدَّمًا يَبِينُ
١٥١٦- وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ لِأَنَّهُمْ عَدُوهُ بِالْبَاءِ إِلَى الثَّانِي لَهْم
١٥١٧- مَنْ ذَا لَقِيتَ كَوْنُ ذَا إِشَارَةٍ خَيْرَ مَنْ أَكْثَرَ فِي الْعِبَارَةِ
١٥١٨- وَكَوْنُ ذَا مُضَوَّلَةٍ بِالْجُمْلَةِ يَقِلُّ لَكِنْ مَنَعُهُ لِفَرْقَةٍ
(وَقَوْلُهُ: مَاذَا أَجَبْتُمْ مُرْسَلِينَ) أي ﴿مَاذَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمْ الْمُرْسَلِينَ﴾
[القصاص: الآية ٦٥] (مُطْلَقُ مَفْعُولٍ) أي يُعْرَبُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا (مُقَدَّمًا يَبِينُ) أي يظهر حال كونه
مقدمًا على عامله، وهو ﴿أَجَبْتُمْ﴾، أي أي إجابة أجبتهمهم (وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ عَدُوهُ
بِالْبَاءِ إِلَى الثَّانِي لَهْم) أي لأن أجاب يتعدى بالباء إلى المفعول الثاني، لا بنفسه.

(«مَنْ ذَا لَقِيتَ» كَوْنُ «ذَا» إِشَارَةٌ خَيْرَ «مَنْ» أَكْثَرَ فِي الْعِبَارَةِ) أي وجملته «لَقِيتَ» حالية
(وَكَوْنُ «ذَا» مُضَوَّلَةٍ بِالْجُمْلَةِ) أي بجملته «لَقِيتَ» (يَقِلُّ) أي قليل الاستعمال (لَكِنْ مَنَعُهُ) أي
منع هذا الوجه (لِفَرْقَةٍ) أي كائن لجماعة من النحاة.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «مَاذَا» من قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمْ الْمُرْسَلِينَ﴾
[القصاص: الآية ٦٥]، مفعول مطلق لا مفعول به؛ لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء،
وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون ﴿مَاذَا﴾ مبتدأ وخبراً؛ لأن التقدير حينئذ ما الذي أجبتهم به،
ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثر في نحو «من ذا لقيت؟» كون «ذَا» للإشارة
خبراً، و«لَقِيتَ» جملة حالية، ويقال كون «ذَا» موصولة و«لَقِيتَ» صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن
الكثير قوله ﷺ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ؟﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥] الآية، إذ لا يدخل موصول على
موصول إلا شاذاً، كقراءة زيد بن علي ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١] بفتح الميم واللام.

١٥١٩- (فَأَصْدَغَ بِمَا تَوَمَّرَ مَا مُصَدَّرٌ أَوْ اسْمُ مُضَوَّلٍ عَلَى مَا حَرَّرُوا)
(﴿فَأَصْدَغَ بِمَا تَوَمَّرَ﴾ [الحجر: الآية ٩٤] ﴿مَا﴾ مُصَدَّرٌ بصيغة اسم الفاعل، أي مصدرية (أَوْ

اسْمُ مُضَوَّلٍ عَلَى مَا حَرَّرُوا) أي على الوجه الذي حرره النحاة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قوله ﷺ: ﴿فَأَصْدَغَ بِمَا تَوَمَّرَ﴾ [الحجر: الآية ٩٤] ﴿مَا﴾
مصدرية، أي بالأمر، أو موصول اسمي، أي بالذي توهمه على حد قولهم: «أَمَرْتُكَ الْحَيَّزَ»، وأما
من قال: «أمرت بكذا»، وهو الأكثر، فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون
الموصول مخفوضاً بمثله معنى، ومتعلقاً، نحو قوله ﷺ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: الآية
٣٣] أي منه، وقد يقال: إن ﴿أَصْدَغَ﴾ بمعنى أوامر، وأما قوله: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا
كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: الآية ١٠١] في «الأعراف» فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه، فلا إشكال
أو بما كذبوا به، ويؤيده التصريح به في «سورة يونس»، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق؛ لأن ﴿مَا
كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ بمنزلة كذبوا في المعنى، وأما قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى:
الآية ٢٣] الآية، فقيل: ﴿الَّذِي﴾ مصدرية، أي ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشر به، ثم حذف
الجار توسعاً، فانتصب الضمير، ثم لحذف.

١٥٢٠- (عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ يُجْعَلُ الَّذِي مُضَوَّلًا اسْمِيًّا بِجُمْلَةٍ خُذِي
١٥٢١- مَعَ عَائِدٍ أَوْ حَرْفٍ مُضَدِّرٍ سَبَكُ لُجْمَلَةٍ بِغَيْرِ عَائِدٍ سَلَكَ
١٥٢٢- أَوْ هُوَ مُضَوَّفٌ مُنْكَرٌ يَتِمُّ أَحْسَنَ وَضْفُهُ بِتَفْضِيلٍ وَاسِمٍ)
(عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ يُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، وقوله: ﴿الَّذِي﴾ (مفعول أول، والثاني قوله:
(مُضَوَّلًا اسْمِيًّا بِجُمْلَةٍ) أي بجملته ﴿أَحْسَنَ﴾ (خُذِي) بياء الإشباع (مَعَ عَائِدٍ) أي مقدر،
تقديره: على الذي أحسنه (أَوْ حَرْفٍ مُضَدِّرٍ سَبَكُ) أي أو يُجْعَلُ ﴿الَّذِي﴾ موصولاً حرفياً
مصدراً (لُجْمَلَةٍ) أي جملة ﴿أَحْسَنَ﴾، والتقدير: على إحسانه (بِغَيْرِ عَائِدٍ) أي لعدم حاجة
الحرف المصدرى إليه (أَوْ هُوَ) أي ﴿الَّذِي﴾ (مُضَوَّفٌ مُنْكَرٌ) يعني أنه نكرة موصوفة، وقوله:
(سَلَكَ) صفة لـ «عائِد»، وهو فعل يتعدى، ويلزم، وهو المناسب هنا، وقوله: (يَتِمُّ) بفتح أوله،
وكسر ثالثه، أي لا يحتاج إلى صلة يتم بها، بل هو تام بنفسه، فقوله: (أَحْسَنَ وَضْفُهُ) أي صفة
لـ ﴿الَّذِي﴾ (بِتَفْضِيلٍ وَاسِمٍ) بالبناء للمفعول، أي موسوم بأنه اسم تفضيل، لا فعل ماض، فيكون
مجروراً بالفتحة؛ لأنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو قوله **﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾** [الأنعام: الآية ١٥٤] كون **﴿الَّذِي﴾** موصولاً اسمياً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفياً، فلا يحتاج لعائد، أي تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون **﴿أَحْسَنَ﴾** حيثُ اسم تفضيل، لا فعلاً ماضياً، وفتحة إعراب لا بناء، وهي علامة الجز، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني.

١٥٢٣- **﴿وَمَا صَنَعْتَ تَالِيًا أَعْجَبِي مَوْضُولَ اسْمِي وَمَوْضُوفًا كُنِي**

١٥٢٤- **فَفِيهِمَا الْعَائِدُ حَذْفًا يَزِيدِي أَوْ مَصْدَرِيَّةً بِغَيْرِ عَائِدٍ**

﴿وَمَا صَنَعْتَ﴾ حال كونه (تالياً) أي تابعا **﴿أَعْجَبِي﴾**، **﴿مَوْضُولَ اسْمِي﴾** أي أن «ما» في «أعجبي ما صنعت» موصول اسمي بمعنى الذي **﴿وَمَوْضُوفًا كُنِي﴾** بالبناء للمفعول، أي ووصف أيضاً بكونه نكرة موصوفة **﴿فَفِيهِمَا﴾** متعلق بـ «يزيدي»، أي ففي كونه موصولاً اسمياً، ونكرة موصوفة **﴿الْعَائِدُ حَذْفًا﴾** مفعول مقدم لـ «يزيدي» أي يتصف بكونه محذوفاً **﴿أَوْ مَصْدَرِيَّةً﴾** أي أو هي مصدرية **﴿بِغَيْرِ عَائِدٍ﴾** أي لعدم احتياجها إليه كما مر قريباً.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو «أعجبي ما صنعت» يجوز فيه كون «ما» بمعنى الذي، وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا عائد، وأما نحو قوله **﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾** [آل عمران: الآية ٩٢] فيحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية؛ لأن المعاني لا يُنفق منها، وكذا **﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾** [البقرة: الآية ٣]، فإن ذهبت إلى تأويل **﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾**، و**﴿ما رزقناهم﴾** بالحب والرزق، وتأويل هذين بالحبوب والمرزوق، فقد تعسفت عن غير مُحجج إلى ذلك، وقال أبو حيان لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة، ولا دليل في «مررت بما معجب لك»؛ لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو «سررتني ما معجب لك» لثبت ذلك^(١). انتهى. وقال ابن هشام: ولا أعلمهم^(٢) زادوا «ما» بعد الباء إلا ومعناها السببية،

(١) أي مجيئها نكرة موصوفة؛ لأن هذا لاحتمال فيه.

(٢) قوله: «ولا أعلمهم إلخ» هذا رد من ابن هشام على أبي حيان في قوله: «إن ما في قولهم: مررت بما معجب لك تحتمل أن تكون زائدة»، وحاصله أن «ما» تزداد بعد الباء إذا كانت الباء للسببية، وهنا =

نحو قوله: **﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِثْلَهُمْ لَعْنَهُمْ﴾** [المائدة: الآية ١٣]، وقوله: **﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهُمْ﴾** [آل عمران: الآية ١٥٩].

١٥٢٥- **﴿أَعْجَبِي مَنْ جَاءَ كُمْ مَنْ يَحْتَمِلُ مَوْضُولًا أَوْ مُنْكَرًا وَضْفًا شَمِلُ**

﴿أَعْجَبِي مَنْ جَاءَ كُمْ﴾ «مَنْ» يَحْتَمِلُ بالبناء للفاعل (مَوْضُولًا) أي أن يكون موصولاً اسمياً (أَوْ مُنْكَرًا وَضْفًا) أي أو أن يكون نكرة موصوفة، وقوله: **﴿شَمِلُ﴾** بكسر الميم، ويجوز فتحها صفة لـ «منكراً»، وقوله: «وضفاً» مفعول به مقدم لـ «شمل».

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا قلت: «أعجبي من جاءك» احتمل كون «من» موصولة، أو نكرة موصوفة، وقد جُوزَ في قوله **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾** [البقرة: الآية ٨] الآية، وضعف أبو البقاء الموصولة؛ لأنها تتناول قومًا بأعيانهم والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله ابن أبي وأصحابه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الموصول، شرع يبين التوابع، فقال:

(بَابُ التَّوَابِعِ)

١٥٢٦- **﴿فَرَبُّ مُوسَىٰ بَدَلًا قَدْ جُعِلَا أَوْ الْبَيَانَ حَيْثُ مِثْلُهُ تَلَا**

١٥٢٧- **كَذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ أَبَاءَ تَلَا وَبَعْدُ إِسْمَاعِيلَ إِسْحَاقُ انْجَلَى**

﴿فَرَبِّ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: الآية ١٢٢] **﴿بَدَلًا قَدْ جُعِلَا﴾** بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي أعرب بدلاً من **﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** (أَوْ الْبَيَانَ) أي أو أعرب عطف بيان (حَيْثُ مِثْلُهُ تَلَا) أي تبع مثله، وهو **﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** (كَذَلِكَ) أي مثل هذا الإعراب يعرب (إِبْرَاهِيمَ أَبَاءَ تَلَا) أي تبع وأتى بعد قوله **﴿وَاللَّهُ عَابِدُكَ﴾** [البقرة: الآية ١٣٣] (وَبَعْدُ) بالبناء على الضم، أي وبعد **﴿إِبْرَاهِيمَ﴾** (إِسْمَاعِيلَ إِسْحَاقُ انْجَلَى) أي ظهر وانكشف.

= في قولهم: «مررت بما معجب لك» للإلصاق، لا للسببية، فدلّ على أن «ما» غير زائدة، فتم كونها نكرة موصوفة. «الحاشية» ٢٠٢/٢.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قوله **﴿إِنَّمَا رَبِّيَ الْغَلِيْبُ﴾** * رَبِّيَ مُوسَى وَهَارُونَ **﴿الْأَعْرَافُ: ١٢١-١٢٢﴾** يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله قوله: **﴿تَعْبُدُوا إِلَهَكُمْ وَإِلَهَ آبَائِكُمْ إِزْرَاهُمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾** الآية [البقرة: ١٣٣]، وقوله: **﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾** [النمل: الآية ٥١] الآية، فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضًا، أي هي آتانا دمرناهم.

١٥٢٨- **﴿وَجَعَلَ الْأَعْلَى صِفَةً لِرَبِّكَ أَوْ اسْمَ رَبِّكَ أَجْزَ هُنَالِكَ﴾**

١٥٢٩- **﴿وَلَا يَجِيءُ التَّعْتُ لِلْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا دَلِيلُهُ قَدْ نَقَلَهُ﴾**

١٥٣٠- **﴿تَقُولُ جَا غَلَامٌ زَيْدُ الظَّرِيفِ بِالرَّفْعِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُ لِلْمُضِيفِ﴾**

﴿وَجَعَلَ الْأَعْلَى﴾ بنقل حركة الهمزة إلى اللام، ثم درجها **﴿صِفَةً لِرَبِّكَ﴾** بألف الإطلاق، أي صفة للمضاف إليه، فيكون مجرورًا **﴿أَوْ اسْمَ رَبِّكَ﴾** أي أو صفة للمضاف، فيكون منصوبًا **﴿أَجْزَ﴾** بفتح الهمزة فعل أمر من الإجازة، وإنما أجز كونه صفة للمضاف إليه هنا بخلاف المثال الآتي؛ لأن المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف، وهو التسبيح، وليس المضاف إليه في المثال كذلك **﴿هُنَالِكَ﴾** بألف الإطلاق أيضًا أي في ذلك الموضع، وهو «سورة الأعلى» **﴿وَلَا يَجِيءُ التَّعْتُ لِلْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا دَلِيلُهُ قَدْ نَقَلَهُ﴾** يعني أنه لا يجوز أن ينعت المضاف إليه دون المضاف، إلا بدليل **﴿تَقُولُ جَا غَلَامٌ زَيْدُ الظَّرِيفِ بِالرَّفْعِ﴾** صفة للـ «غلام» **﴿إِذْ هُوَ الْمُرَادُ لِلْمُضِيفِ﴾** أي لأن المضاف هو المقصود الأساسي للمتكلم، وإنما أتى بالمضاف إليه لأجل تخصيصه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قوله **﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾** [الأعلى: الآية ١] يجوز فيه كون **﴿الْأَعْلَى﴾** صفة للاسم، أو صفة للرب، وأما نحو «جاءني غلام زيد الظريف» فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته، وعكسه قوله: **﴿وَكُلُّ قَتْلٍ يَتَّقِي فَايِزٌ﴾**، فالصفة للمضاف إليه؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله [من الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ ^(١)

١٥٣١- **﴿وَفِي الَّذِينَ تَالِيَا لِلْمُتَّقِينَ ثَلَاثَةُ الْأَوْجِهَةِ جَارَ بِالْيَقِينِ﴾**

١٥٣٢- **﴿نَعَتْ لَهُمْ أَوْ مُبْتَدَأَ قَدْ رَفَعَهُ أَوْ قَدَّرْنَ أَغْنِي أَوْ الْمَدْحَ أَسْمَعَهُ﴾**

﴿وَفِي الَّذِينَ﴾ تَالِيَا **﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾** ثَلَاثَةُ الْأَوْجِهَةِ أي الأوجه الثلاثة (جَارَ بِالْيَقِينِ) ثم بين الأوجه فقال: **﴿نَعَتْ لَهُمْ﴾** أي للمتقين **﴿أَوْ مُبْتَدَأَ قَدْ رَفَعَهُ﴾** أي قد رفعه المبتدأ المقدر، أي هم، وهذا إشارة إلى ترجيح القول بأن رفع الخبر بالمبتدأ، كما أن الراجح رفع المبتدأ بالابتداء، كما قال في «الخلاصة»:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأًا بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ **﴿أَوْ قَدَّرْنَ أَغْنِي﴾** أي أو اجعله منصوبًا بتقدير أعني **﴿أَوْ الْمَدْحَ﴾** أي أو بتقدير المدح، أي أمدح، وقوله: **﴿أَسْمَعَهُ﴾** أصله «اسمعنه» بالنون الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين. قاله الناظم رحمه الله. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قوله **﴿هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾** **﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾** [البقرة: ٢-٣]، و«مررت بالرجل الذي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكون تابعًا، أو بإضمار «أعني»، أو «أمدح»، أو «هو»، وعلى التبعية فهو نعت لا بدل، إلا إذا تعذر، نحو قوله **﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هِمَزَةٍ لُّمَزَةً﴾** **﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾** [الهمزة: ٢-١] الآية، لأن النكرة لا توصف بالمعرفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على التوابع، شرع بين حروف الجر، فقال:

(بَابُ حُرُوفِ الْجَرْ)

١٥٣٣- **﴿زَيْدٌ كَعَمْرٍو كَأَفْهٍ قَدْ تَحْتَمِلُ حَرْفِيَّةٌ فِيهَا الْقَرَارُ قَدْ عَمِلَ﴾**

(١) «كل» مبتدأ، و«أخ» مضاف إليه، وجملة «مفارقة أخوه» خبر، وقوله: «إلا الفرقدان» حقه أن يقول: إلا الفرقدين بالجر صفة لـ «أخ»، فـ «إلا» اسم بمعنى «غير» ظهر إعرابها فيما بعدها، أي كل أخ موصوف بكونه يفارقه أخوه غير الفرقدين، لكنه لا حظ أنه صفة للمضاف، وهو كل، ورفع، ويحتمل أنه أتى على لغة القصر. انتهى «الحاشية» ٢/٢٠٣.

١٥٣٤- وَقِيلَ لَا وَاسْمِيَّةٌ مُزْتَفَعَةٌ وَفِي الَّذِي كَالْبَدْرِ ذِي مُتَبَعَةٍ (زَيْدٌ كَعَمْرُو كَأَفُهُ قَدْ تَحْتَمِلُ حَرْفِيَّةً) أي كونها حرفاً (فِيهَا الْقَرَارُ قَدْ عَمِلَ) أي تعلق باستقرار مقدراً (وَقِيلَ: لَا) أي لا تعلق بشيء، بناء على أن كاف التشبيه حرف جرّ شبيه بالزائد، فلا يعلق بشيء (وَاسْمِيَّةٌ مُزْتَفَعَةٌ) أي ويحتمل كونها اسماً مرفوع المحلّ، وما يليها مجرور بإضافتها إليه (وَفِي «الَّذِي كَالْبَدْرِ») أي وفي نحو «جاء الذي كالبدْر» (ذِي) أي الاسمِيَّة (مُتَبَعَةٌ) لامتناع الوصل بالمتضايين، وذلك أنه إذا جعل الكاف اسماً مضافاً لما بعده لزم أن تكون الصلة مضافاً ومضافاً إليه، مع أنها إنما تكون جملة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو «زيد كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيّة، فتتعلق باستقرار، وقيل: لا تعلق، والاسميّة فتكون مرفوعة المحلّ، وما بعدها جرّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتفاق، ونحو «جاء الذي كزيد» تتعين فيه الحرفيّة؛ لأن الوصل بالمتضايين ممتنع، والله تعالى أعلم.

١٥٣٥- (زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ لَوَجْهَيْنِ اخْتَمَلَ لُزُومُ الْإِسْتِقْرَارِ فِيهِمَا حَصَلَ) (زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ) لَوَجْهَيْنِ اخْتَمَلَ أي «على» في هذا المثال تحتمل وجهين: كونها حرف جرّ للاستعلاء، وكونها اسماً ظرفاً بمعنى «فوق» (لُزُومُ الْإِسْتِقْرَارِ فِيهِمَا) أي في كونها حرفاً، وكونها بمعنى فوق (حَصَلَ) يعني أن تعلقها باستقرار مقدّر حاصل في الوجهين، والله تعالى أعلم.

١٥٣٦- (وَفِي الضُّحَى وَاللَّيْلِ وَآوُ ثَانِيَةً لِقَسَمٍ وَالحَقُّ لِلْعَطْفِ هِيَةُ) (وَفِي «وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ» وَآوُ ثَانِيَةً لِقَسَمٍ) أي تحتمل كونها للقسم (و) لكن (الحَقُّ لِلْعَطْفِ هِيَةُ) أي كونها عاطفة؛ لأنها لو جعلت للقسم لاحتاجت إلى جواب (وَذَا) أي كون الحق أنها عاطفة، وهو مفعول مقدّم لـ (يُوضَحُ) أي يظهره (مَجِيءُ الْفَاءِ مَوْضِعَهَا) أي في محلها (فِي الْمُرْسَلَاتِ) أي في أوائل «سورة المرسلات»، وذلك في قوله ﷻ: «فَالْعَصْفَتِ عَصْفًا» [المرسلات: الآية ٢]، وقوله: «فَالْفَرْقَتِ فَرْقًا * فَاَلْمُلَقِيَتِ ذِكْرًا» [المرسلات: ٤ - ٥] أي لأن الفاء

بالضرورة هناك حرف عطف، فتعين أن تكون الواو هنا كذلك. وقوله: (اللاء) أي اللاتي ذكرت الفاء فيهنّ، ففيه حذف الصلة وإبقاء الموصول، كما في قول الشاعر [من الكامل]:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا
أي نحن الأولى عرّفوا بالشجاعة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام على حروف الجرّ، شرع يبيّن مسائل مفردة، فقال:

(بَابُ فِي مَسَائِلَ مُفْرَدَةٍ)

قال المحشّي رحمه الله: مراده بالجمع ما فوق الواحد؛ لأنه لم يذكر إلا مسألتين. انتهى. قلت: أو جرى على قول من يقول: إن أقلّ الجمع اثنان، وهو القول الراجح، كما بينته في «شرح الكوكب الساطع» في الأصول، والله تعالى أعلم.

١٥٣٨- (يُسَبِّحُ الْمُنْبِيُّ لِلْمَجْهُولِ فِي نَائِبِهِ ثَلَاثَةً مِمَّا قُفِي) (يُسَبِّحُ الْمُنْبِيُّ لِلْمَجْهُولِ) أي في قراءة من قرأه بفتح الباء مبنياً للمجهول، وهو شعبة (فِي نَائِبِهِ ثَلَاثَةً) أي يجوز في نائب فاعله ثلاثة أوجه (مِمَّا قُفِي) بالبناء للمفعول، أي مما أتبع من تحقيقات المعربين (الظَرْفُ الْأَوَّلُ) أي قوله: «لَهُ»، وهذا هو الأول؛ لأنه القائم مقام المفعول؛ لأن الفعل يتعدّى باللام، وأيضاً لقربه من العامل، وسبقه، وأما «رِجَالٌ» فهو فاعل لمحذوف، أي يسبحه رجال، والجملة مستأنفة، جواباً لسؤال مقدّر، تقديره من يُسَبِّحُهُ؟ (أَوِ الثَّانِي خُذَا) بألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي خذ الظرف الثاني نائباً له، وهو قوله: «فِيهَا» (أَوِ الثَّالِثُ) أي أو النائب الظرف الثالث، وهو «بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ»، وقوله: (فَنِعْمَ ذَاكَ مَا خُذَا) أتى باسم الإشارة للبعيد إشارة إلى ترجيح الوجه الأول، كما قررنا آنفاً أي نعم الوجه الأول من حيث المستند، والله تعالى أعلم.

١٥٤٠- (فِي قَوْلِهِ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى نَائِبُهُ الظَّرْفُ فَوْضَفَ يُذْرَى) (فِي قَوْلِهِ) - سبحانه وتعالى - ﴿نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الرُّم: الآية ٦٨] نَائِبُهُ الظَّرْفُ أَي ﴿فِيهِ﴾ (فَوْضَفَ) أَي أَوْ نَائِبُهُ الوصف، وهو ﴿أُخْرَى﴾، وقوله: (يُذْرَى) بالبناء للمفعول صفة للوصف، أي يُعْلَمُ ذَلِكَ الوصف حيث جاء مُنْصَوِّصًا عَلَيْهِ فِي الْآيَةِ، يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ ﴿كَذَلِكَ﴾: ﴿ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الرُّم: الآية ٦٨] يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ ﴿فِيهِ﴾، وَأَنْ يَكُونَ ﴿أُخْرَى﴾، لَكِنْ هَذَا فِيهِ ضَعْفٌ؛ لَضَعْفِ قَوْلِهِمْ: «سَيَرَّ عَلَيْهِ طَوِيلٌ»؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ حَذْفِهِ، فَإِذَا وُجِدَ فِي اللَّفْظِ كَانَ هُوَ الْأَحَقُّ بِالنِّيَابَةِ دُونَ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٥٤١- (وَفِي تَجَلَّى الشَّمْسُ جَا مُحْتَمِلًا لِلْمَاضِ حَذَفَ التَّاءِ آخِرًا جَلَا وَكَوْنُهُ مُضَارِعًا فِي الْأَصْلِ جَا يَتَجَلَّى فِي اكْتِفَاءٍ أَذْرَجًا ١٥٤٢ ١٥٤٣ نَارًا تَلْظَى لِلْمُضِيِّ لَا يَقْبَلُ إِنْ مَاضِيًا كَانَ تَلْظَتْ يُجْعَلُ ١٥٤٤ لَذَا تَمْنَى ابْنَتَايَ لَا يَدُلُّ جَوَازَ حَذْفِ التَّاءِ لِأَنَّهُ يَأْ رَجُلٌ) (وَفِي «تَجَلَّى الشَّمْسُ» جَا مُحْتَمِلًا لِلْمَاضِ) بِحَذْفِ تَائِهِ، أَي لِأَنَّ يَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا (حَذَفَ التَّاءَ آخِرًا جَلَا) أَي ظَهَرَ، يَعْنِي أَنَّ أَصْلَهُ «تَجَلَّتْ الشَّمْسُ»، ثُمَّ تَرَكْتَ التَّاءَ لِكَوْنِهِ مُجَازِيًّا التَّأْنِيثِ (و) يَجُوزُ أَيْضًا (كَوْنُهُ مُضَارِعًا) أَي فِعْلًا مُضَارِعًا (فِي الْأَصْلِ جَا يَتَجَلَّى) أَي مَقْدَرًا بِهِ (فِي اكْتِفَاءٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ(أَذْرَجًا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، أَي أَدْخَلَ فِي بَابِ الْاِكْتِفَاءِ بِالتَّاءِ الْوَاحِدَةَ ﴿نَارًا تَلْظَى لِلْمُضِيِّ لَا يَقْبَلُ﴾ أَي لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا (إِنْ مَاضِيًا كَانَ تَلْظَتْ يُجْعَلُ) يَعْنِي أَنَّهُ إِنْ قَدَرْنَا كَوْنَهُ مَاضِيًا لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقَالَ: تَلْظَتْ بِالتَّاءِ؛ لِوُجُوبِ التَّأْنِيثِ مَعَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي مُجَازِيِّ التَّأْنِيثِ (لَذَا) أَي لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْبَيَانِ (تَمْنَى ابْنَتَايَ) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ لِلْوِزْنِ (لَا يَدُلُّ جَوَازَ حَذْفِ التَّاءِ لِأَنَّهُ يَأْ رَجُلٌ) أَي لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ تَاءِ الْمُؤَنَّثِ فِي نَحْوِ «قَامَ هِنْدٌ».

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْأَبْيَاتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ نَحْوَ «تَجَلَّى الشَّمْسُ» يَحْتَمِلُ كَوْنَ «تَجَلَّى» مَاضِيًا تُرِكَتِ التَّاءُ مِنْ آخِرِهِ لِكَوْنِهِ مُجَازِيًّا التَّأْنِيثِ، وَكَوْنُهُ مُضَارِعًا أَصْلَهُ تَتَجَلَّى، ثُمَّ حُذِفَتْ إِحْدَى التَّائِينَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا كَوْنُهُ مَاضِيًا، وَإِلَّا لَقِيلَ: تَلْظَتْ؛ لِأَنَّ

التَّأْنِيثِ وَاجِبٌ مَعَ الْمُجَازِيِّ، إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، وَمِمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ، تَعْلَمُ فُسَادَ قَوْلٍ مِنْ اسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِ نَحْوِ «قَامَ هِنْدٌ» فِي الشَّعْرِ، بِقَوْلِهِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

* تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا *

حَاصِلُهُ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنْ حَقِيقَتِ التَّأْنِيثُ يَجُوزُ تَجْرِيدُ فِعْلِهِ مِنَ التَّاءِ إِذَا كَانَ فِي الشَّعْرِ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَقَالَ: أَصْلُهُ تَمْنَى ابْنَتَايَ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ تَمْنَى.

وَحَاصِلُ الرَّدِّ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ تَمْنَى، وَأَنْ يَكُونَ تَمْنَتْ، وَالِدَلِيلِ إِذَا طَرَقَ الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى الْجِهَاتِ الْخَامِسَةِ، شَرَعَ يُبَيِّنُ الْجِهَةَ السَّادِسَةَ، فَقَالَ:

١٥٤٥- (سَادِسَةُ الْجِهَاتِ أَنْ لَا يَزَعِي مُخْتَلِفَ الشُّرُوطِ فِي الْمَوَاضِعِ

١٥٤٦- لِأَنَّ عُزْبًا فِي مَحَلٍّ تَشْتَرِطُ وَفِي السَّوَى نَقِيضُهُ فَيُخْتَلِطُ

١٥٤٧- نُورِدُ أَنْوَاعًا مِنَ الَّذِي ذَكَرَ مَعَ بَيَانٍ وَهَمَّ عَنْهُمْ شَهْنِ

(سَادِسَةُ الْجِهَاتِ) أَي مِنَ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ عَلَى الْمَعْرَبِ الْفُسَادُ بِسَبَبِهَا (أَنْ لَا يَزَعِي)

اِفْتِعَالٌ مِنَ الرَّعْيِ، وَهُوَ الْحِفْظُ، أَي أَنَّ لَا يَحْفَظُ الْمَعْرَبُ (مُخْتَلِفَ الشُّرُوطِ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَي الشُّرُوطِ الْمُخْتَلِفَةِ (فِي الْمَوَاضِعِ) أَي الْأَبْوَابِ الْمُخْتَلِفَةِ (لِأَنَّ عُزْبًا) بِضَمِّ فَسْكَوْنِ، لُغَةً فِي الْعَرَبِ بِفَتْحَتَيْنِ (فِي مَحَلٍّ تَشْتَرِطُ) شَيْئًا (وَفِي السَّوَى) أَي فِي بَابٍ آخَرَ (نَقِيضُهُ) أَي تَشْتَرِطُ نَقِيضُ ذَلِكَ الشَّيْءِ (فَيُخْتَلِطُ) أَي إِذَا لَمْ يَتَأَمَّلِ الْمَعْرَبُ تِلْكَ الشُّرُوطَ الْمُخْتَلِفَةَ تَخْتَلِطُ عَلَيْهِ، فَيَقَعُ فِي الْخَطِإِ (نُورِدُ أَنْوَاعًا مِنَ الَّذِي ذَكَرَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي نَذَرْنَا أَنْوَاعًا كَثِيرَةً مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ (مَعَ بَيَانٍ وَهَمَّ عَنْهُمْ شَهْنِ) أَي مَعَ تَوْضِيحٍ غَلَطَ اشْتَهَرَ عَنْ الْمَعْرَبِينَ تَحْذِيرًا عَنِ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْأَبْيَاتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ الْجِهَةَ السَّادِسَةَ مِنَ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ عَلَى الْمَعْرَبِ الْخَطِإُ مِنْهَا أَنَّ لَا يُرَاعِي الشُّرُوطَ الْمُخْتَلِفَةَ بِحَسَبِ الْأَبْوَابِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ يَشْتَرِطُونَ فِي بَابِ شَيْئًا، وَيَشْتَرِطُونَ فِي بَابٍ آخَرَ نَقِيضُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ لُغَتِهِمْ، وَصَحِيحُ أَقْيَسَتِهِمْ، إِذَا لَمْ يَتَأَمَّلِ الْمَعْرَبُ ذَلِكَ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ الْأَبْوَابُ وَالشَّرَائِطُ.

فلنورد أنواعا من ذلك، مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين، فنقول:

١٥٤٨- (فَشَرَطُوا الْجُمُودَ لِلْبَيَانِ وَالنَّعْتَ أَنْ يُشْتَقَّ فِي الْإِثْنَيْنِ

١٥٤٩- فِي مَلِكِ النَّاسِ إِلَهَ النَّاسِ عَطْفُ بَيَانٍ قَالَ مَنْ ذَا نَاسِي

١٥٥٠- بَلْ صِفَتَانِ أَوْ يُقَالُ أُجْرِيَا مُجْرَى الْجَوَامِدِ وَنَعْتًا أَوْتِيَا)

(فَشَرَطُوا) الفاء فصحيحة، أي إذا عرفت أن العرب تختلف شروطها في الأبواب، حسبما يقتضيه طبيعة لغتها، ونصاعة لهجتها، وأردت بيان ذلك، فأقول لك: إنهم اشترطوا (الجمودَ للبَيَانِ) أي لصحة عطف البيان (و النَّعْتَ) أي وشرطوا للنعت (أَنْ يُشْتَقَّ) بالبناء للمفعول، أي أن يكون مشتقا (فِي الْإِثْنَيْنِ) أي عند الإثنيان به (فِي «مَلِكِ النَّاسِ إِلَهَ النَّاسِ» عَطْفُ بَيَانٍ) أي هما عطف بيان لـ «رَبِّ النَّاسِ» (قَالَ) ذلك (مَنْ ذَا) أي ما سبق من شرطية الجمود لعطف البيان (نَاسِي) أي أعربهما عطف بيان من نسي القاعدة المذكورة (بَلْ) الصواب أنهما (صِفَتَانِ) له؛ لأنهما مشتقان وُجد فيهما شرط النعت.

وقد يجاب عن هذا المعرب، فلا يتم تخطيطه، كما قال: (أَوْ يُقَالُ: أُجْرِيَا) بألف التثنية، مبنيا للمفعول أي أُجْرِي «مَلِكِ»، و«إِلَهَ» (مُجْرَى) بضم الميم، مصدر ميمي لما قبله، أو بفتحها ظرفا له؛ لوجود الشرط، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَرُطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ قَدْ اجْتَمَعَ
وهو مضاف إلى (الجمود) حيث يُستعملان غير جارين على موصوف (و) لهذا (نَعْتًا أَوْتِيَا) بألف التثنية مبنيا للمفعول أيضا، أي أعطيا كونهما نعتا لـ «رَبِّ النَّاسِ».

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن النوع الأول اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.

فمن الوهم في الأول قول الزمخشري في «مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهَ النَّاسِ»: إنهما عطفان، والصواب أنهما نعتان، وقد يُجاب بأنهما أُجْرِيَا مُجْرَى الجوامد، إذ يُستعملان غير جارين على موصوف، وتُجْرِي عليهما الصفات، نحو قولنا: «إله واحد»، و«ملك عظيم»، والله تعالى أعلم.

١٥٥١- (مَنْ الْخَطَا فِي الثَّانِ جَعَلَ الرَّجُلَ

١٥٥٢- أَكْثَرُ مَنْ أُخِرَ فِي ذَا قَلْدَا

١٥٥٣- لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْبَيَانَ لَا يَفِي

١٥٥٤- بَلْ هُوَ جَامِدٌ نَظِيرُ النَّعْتِ

١٥٥٥- وَقَدْ هُدِيَ ابْنُ السَّيِّدِ لِلْحَقِّ الْجَلِيِّ

١٥٥٦- كَذَا ابْنُ جَنِّي وَالشَّهَيْلِيُّ مَعَا

١٥٥٧- ثُمَّ ابْنُ عُصْفُورٍ يَقُولُ قَدْ نُقِلَ

١٥٥٨- مُسْتَشْكِلًا بِأَنَّ ذَا الْبَيَانِ

١٥٥٩- وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ أَوْ الْمَوْوَلُ

١٥٦٠- فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ ذَانِ فِي الْحَلِّ

١٥٦١- وَمِثْلُ ذَا الزَّمْخَشَرِيِّ نَقْلًا

١٥٦٢- لَفْظُ الْجَلَالَةِ لِلْفِظِ ذَا صِفَةٍ

١٥٦٣- فَجَعَلَ الْعَلَمَ نَعْتًا ذَا مُنِغٍ

١٥٦٤- وَصَفَ الْإِشَارَةَ بِلَا ذِي اللَّامِ

(مَنْ الْخَطَا فِي الثَّانِ) أي في اشتراط الاشتقاق للنعت (جَعَلَ «الرَّجُلَ» أي الواقع في قولك:

«مررت بهذا الرجل» (نَعْتًا لـ «ذَا») أي لاسم الإشارة قبله (مَعَ الْجُمُودِ) أي مع كون لفظ الرجل

جامداً، وقوله: (الْمُتَّجِلِي) صفة لـ «الجمود» أي المتضح (أَكْثَرُ مَنْ أُخِرَ) بالبناء للمفعول، أي أكثر

الذين تأخر وقتهم من المعربين (فِي ذَا) أي في الإعراب المذكور (قَلْدَا) بألف الإطلاق مبنيا

للفاعل، والفاعل قوله (بَعْضُهُمْ بَعْضًا) أي تبعوا في ذلك من أخطأ قبلهم (وَلَكِنْ مَا اهْتَدَى) أي

لم يهتد هذا المقلد للصواب، كما لم يهتد له مُقَلِّدُهُ (لِظَنِّهِمْ) متعلق بمحذوف، علة لمقدّر، أي إنما

فعلوا ذلك لظنهم (أَنَّ الْبَيَانَ) أي عطف البيان (لَا يَفِي) بفتح أوله من الوفاء، أي لا يأتي (إِلَّا

أَخْصَصَ مِنْ مُبَيَّنٍّ بصيغة اسم المفعول، أي من المتبوع، وقوله: (قُفِي) بالبناء للمفعول، صفة لـ «مبين»، أي متبوع، يعني أن الحامل لهم على الخطأ هو توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخصص من المبيّن، وليس كذلك (بَلْ هُوَ) أي عطف البيان (جَامِدٌ نَظِيرُ النَّعْتِ فِيمَا هُوَ الْمُشْتَقُّ) يعني أنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات، وقوله: (كُلُّ وَقْتٍ) ظرف لـ «نظير»، أو متعلق بخبر المحذوف، أي ذلك كائن في كل وقت من أوقات استعماله (وَقَدْ هُدِيَ) بالبناء للمفعول، وسكن آخره للوزن، ونائب فاعله قوله: (ابْنُ السَّيِّدِ) بالكسر عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي اللغوي النحوي الأديب المتوفى سنة (٥٢١هـ) (لِلْحَقِّ الْجَلِيِّ) متعلق بـ «هدي»، وكذا قوله: (بِجَعْلِهِ الْبَيَانِ) أي بإعرابه «الرجل» عطف بيان لـ «هذا» (لَا نَعْتًا يَلِي) أي يتبع منعه (كَذَا) أبو الفتح عثمان (بْنُ جُنِّي) المتوفى سنة (٣٩٢هـ) (وَالسَّهْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله المتوفى سنة (٥٨١هـ)، وقوله: (مَعًا) أي حال كونهما مجتمعين في هذا الحكم (كَذَلِكَ الرَّجَاجُ) أبو إسحاق إبراهيم بن السري المتوفى سنة (٣١١هـ)، وقوله: (فِيمَا يُدْعَى) بالبناء للمفعول، أي فيما يقال: إنه قائل بهذا القول (ثُمَّ ابْنُ عُصْفُورٍ) أبو الحسن علي بن عبد المؤمن الأندلسي المتوفى سنة (٦٦٣هـ) (يَقُولُ: قَدْ نُقِلَ كِلَاهُمَا) فعل ونائب فاعله، أي نُقل كل من النعت والبيان (عَنِ النَّحَاةِ، فَعَقِلَ) بالبناء للمفعول، أي فعلم ذلك عنهم (مُسْتَشْكَلًا) أي زعم ذلك ابن عصفور حال كونه مستشكلًا (بِأَنَّ ذَا) أي صاحب (الْبَيَانِ) يعني أن عطف البيان (أَعْرِفُ) أي من المبيّن، وهو (جَامِدٌ) وقوله: (بَلَا تُكْرَانِ) أي هذا لا يُكره أحد، وهو قيد للأخير (وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ) من تَبَيَّنَ كلام ابن عصفور، أي وأن النعت إما مشتق (أَوْ الْمُؤَوَّلُ) بالمشتق (وَ) هو كائن (دُونَ مَنْعُوتٍ) أي أقل رتبة من منعه (أَوْ الْمُمَاثِلُ) أي أو يكون مساويًا له (فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ ذَانِ فِي الْحَلِّ) أي الواحد، وهو «الرجل» في المثال المذكور (لَهُ) أي لابن عصفور (جَوَابٌ كُلُّهُ لَا يُحْتَمَلُ) بالبناء للمفعول، كلا يُغْتَفَرُ وزنًا ومعنى، يعني أن ما أجاب به غير مقبول؛ لعدم صحته.

(وَمِثْلُ ذَا) بالنصب حالًا مقدمًا أي حال كونه مثل ما سبق في تجويز الشيء الواحد أن يكون عطف بيان، ونعتًا (الزَّمْخَشَرِيُّ) محمود بن عمر المتوفى سنة (٥٣٨هـ) (نَقْلًا) بألف الإطلاق، أي ذكر؛ لأنه لم يتلقه من غيره (ذَلِكَ اللَّهُ) فـ ﴿رَبِّكُمْ﴾ تَلَا أي تبع، قال في هذه الآية: (لَفْظُ

الْجَلَالَةُ لِلْفِظِ ﴿ذَا﴾ صِفَةً) أي نعت (عُطِفَ بَيَانٍ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ (زِدْ لِمَنْ شَاءَ مَعْرِفَةً) أي لمن أراد معرفة إعراب هذه الآية، وهذا الذي قاله غير صحيح، كما أشار إليه بقوله: (فَجَعَلَ الْعِلْمَ) وهو لفظ الجلالة (نَعْتًا) لاسم الإشارة (ذَا مُنْعٍ) بالبناء للمفعول، أي هذا ممنوع؛ إذ هو يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به، كما قال: (وَالْجَائِزُ الْعَكْسُ) أي النعت للعلم لا النعت به، وقوله: (لِكُلِّ مُسْتَمِعٍ) أي ذلك معلوم لكل مستمع لكلام المحققين، وأيضًا فيه نعت اسم الإشارة بما ليس مُعْرَفًا بلام الجنس، كما أشار إليه بقول: (وَصَفُفُ الْإِشَارَةِ بِلَا ذِي اللَّامِ) أي الجنسية (لَمْ يَكْ مَفْهُودًا لَدَى الْأَنَامِ) أي النحاة، ففيه إطلاق العام وإرادة الخاص.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن من الخطأ في الثاني - أعني اشتراط الاشتقاق في النعت - قول كثير من النحويين في نحو «مررت بهذا الرجل»: إن «الرجل» نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يُقِلُّدُ بعضهم بعضًا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخصص من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامد بِمَنْزِلَةِ النعت في المشتق، ولا يَمْتَنِعُ كون المنعوت أخصص من النعت، وقد هُدِيَ ابن السيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطف بيان لا نعتًا، وكذا ابن جني انتهى.

قال ابن هشام: وكذا الزجاج، والسهيلي، قال السهيلي: وأما تسمية سيبويه له نعتًا، فتسامح، كما سَمَّى التوكيدَ وعطفَ البيانَ صفة.

وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبيّن، وهو جامد، والنعت دون المنعوت، أو مساو له، وهو مشتق، أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانًا ونعتًا.

وأجاب بأنه إذا قُدِّرَ نعتًا فاللام فيه للعهد، والاسم مؤول بقولك: الحاضر، أو المشار إليه، وإذا قُدِّرَ بيانًا فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك، ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين، فكان أخصص، قال: وهذا معنى قول سيبويه. انتهى.

قال ابن هشام: وفيما قاله نظر؛ لأن الذي يُؤَوَّلُ النحويون بالحاضر والمشار إليه، إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا، كـ «مررت بزيد هذا»، فأما نعتُ اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما

هو معنى ما قبله، فكيف يُجَعَلُ معنى ما قبله تفسيراً له.

وأجاب المحشي عن ابن عصفور، فكتب على قوله: «لأن الذي يؤوله النحويون إلخ»: ما نصّه: والجواب عنه أنه إنما فُتِرَ بالحاضر أخذاً من «أل» لا من اسم الإشارة، ولا يتم كلام ابن هشام إلا لو كان التأويل أخذناه من معنى الإشارة، والحاضر هو المشار إليه، فصَحَّ تفسيره بالمشار إليه، واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتاً، وبالجمله فما قاله ابن عصفور هو المناسب، فعند جعله نعتاً يؤول بالمشتق، وعند جعله بياناً لا يؤول، إلا أن اشتراط ابن عصفور الأعرافية لا يسلم. انتهى.

وكتب على قوله: «وجوز كون العلم إلخ»: ما نصّه: أجيب عن ذلك بأنه لا حظ الأصل قبل العلمية والغلبة، فهو بمنزلة ذالك المعبود، وحينئذ فيندفع هذا وما بعده، وقد أجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ الآية [الأنعام: ٣] على معنى وهو المعبود، فإذا ساغ لهم تأويله بذلك لأجل التعلق، فلم لا يجوز مثله لأجل الوصف. انتهى^(١).

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٢] الآية: يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً، و﴿رَبُّكُمْ﴾ الخبر، فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوز كون العلم نعتاً، وإنما العلم يُنْعَت ولا يُنْعَتُ به، وجوز نعت الإشارة بما ليس مُعَرَّفًا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه. انتهى^(٢).

قلت: هذا كله تقرير لكلام الناظم، وأصله، وقد سبق أن يثبت أن الحق أن أسماء الله تعالى، وأسماء رسوله ﷺ، وأسماء القرآن أعلام دالة على صفات الكمال، فهي جامعة بين العلمية والوصفية، وهذا من خصائصها، فيجوز إعرابها نعتاً بهذا الاعتبار، فلا مانع مما قاله الزمخشري، فتأمل حق تأمل، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(١) «دسوقي» ٢/٢٠٣. وسيأتي بعد كلام الزمخشري ترجيح كون لفظ الجلالة عَلَمًا دالاً على الوصف.

(٢) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٠٥.

ثم ذكر النوع الثاني فقال:

- ١٥٦٥- (وَاشْتَرَطُوا التَّعْرِيفَ لِلْبَيَانِ وَوَصَفَ ذِي التَّعْرِيفِ فِي التَّبَيَانِ
١٥٦٦- وَالْحَالِ وَالْمُمَيِّزِ التَّنْكِيرِ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ كُنْ بَصِيرًا
١٥٦٧- وَوَصَفَ ذِي التَّنْكِيرِ ثُمَّ مِنْ وَهْمٍ فِي أَوَّلِ قَوْلِ جَمَاعَةِ الْأُمَمِ
١٥٦٨- إِنَّ صَدِيدًا لَبَيَانٌ قَدْ أَتَى مِنْ مَاءِ الْمَذْكُورِ قَبْلُ يَا فَتَى
١٥٦٩- كَذَا طَعَامٌ تَابِعُ الْكَفَّارَةِ فَأَوْجَبَ الْإِبْدَالَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ
١٥٧٠- وَأَهْلُ كُوفَةٍ جَمِيعًا نَقَلُوا تَنكِيرَهُ مَعَ الْجُمُودِ يَا قُلْ
١٥٧١- فَجَعَلَ نَاقِعَ مُنْكَرًا صِفَةً لِلْسُّمِّ ذِي التَّعْرِيفِ بِالْمَعْرِفَةِ
١٥٧٢- بَلْ إِنَّهُ خَبَرُهُ وَالظَّرْفُ بِهِ مَعْلُقٌ أَوْ خَبَرٌ لَهُ أَنْتَبَهَ
١٥٧٣- وَجَعَلَ أَلٌ فِي الْأَكْثَرِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ وَهْمٍ الْجَاحِظِ بَلْ زِيدَتْ صِفَةً

(وَاشْتَرَطُوا التَّعْرِيفَ لِلْبَيَانِ) أي لعطف البيان (وَوَصَفَ ذِي التَّعْرِيفِ) أي واشتراطوا أيضًا التعريف في نعت المعرفة (فِي التَّبَيَانِ) أي في حال بيانه به (وَالْحَالِ وَالْمُمَيِّزِ التَّنْكِيرِ) أي واشتراطوا في الحال والتمييز كونهما منكرين، وفيه عطف معسولين على معمولي عاملين مختلفين، ف«الحال»، و«المميز» عطف على «البيان»، و«التنكير» عطف على «التعريف»، وفيه الخلاف المتقدم بيانه، والأصح جوازه، وهو قول الكوفيين والأخفش (وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ) بالجر عطف على «الحال»، أي واشتراطوا التنكير أيضًا ل«أَفْعَلَ مِنْ»، وقوله: (كُنْ بَصِيرًا) كَمَلْ به البيت، أي كن ذا معرفة وجذاقة في تحقيق المسائل، وتثبيتها بالدلائل (وَوَصَفَ ذِي التَّنْكِيرِ) بالجر أيضًا عطفًا على «الحال»، واشتراطوا أيضًا التنكير لنعت النكرة.

(ثُمَّ مِنْ وَهْمٍ) بفتح الهاء، أي من الغلط (فِي أَوَّلِ) أي في اشتراط التعريف لعطف البيان (قَوْلِ جَمَاعَةِ الْأُمَمِ) أي النحاة (إِنَّ صَدِيدًا لَبَيَانٌ) أي عطف بيان (قَدْ أَتَى) أي كونه بياناً (مِنْ مَاءِ الْمَذْكُورِ قَبْلُ) أي قبل صديد (يَا فَتَى) كَمَلْ به البيت، يعني أن بعضهم أعرب «صديقاً» في قوله: ﴿مِنْ مَاءِ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: الآية ١٦] عطف بيان، وهو سهو منه لقاعدة اشتراطهم كون عطف

البيان معرفة (كَذَا) أعرب غلطاً قوله: (طَعَامٌ) هكذا النسخ بتنوينه، وكان الأولى عدم تنوينه؛ لأنه مضاف إلى ﴿مَسْكِينٍ﴾ (تَابِعُ الْكَفَّارَةِ) يعني أنه قال: إن ﴿طَعَامُ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَفَّرْتُ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] عطف بيان لـ ﴿كَفَّارَةً﴾، وكلاهما خطأ عند البصريين، كما أوضحه بقوله (فَأَوْجَبَ الْإِبْدَالَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ) أي قالوا في الموضعين: إنهما بدلان، لا عطفاً بيان (و) أما (أَهْلُ كُوفَةٍ جَمِيعًا) فإنهم (نَقَلُوا تَنْكِيرَهُ مَعَ الْجُمُودِ) أي جَوَزُوا كون عطف البيان نكرة؛ إذ هو في الجوامد كالنعت في المشتقات، وقوله: (يَا قُلْ) كَمَلْ به البيت.

(فَجَعَلَ «نَاقِعٍ») بالرفع عطف على «قَوْلُ جَمَاعَةٍ» أي من الوهم في الأول أيضاً جعل بعضهم «نَاقِعٍ» في قوله: «السُّمُّ نَاقِعٌ» في البيت الآتي، حال كونه (مُنْكَرًا) وقوله: (صِفَةٌ) مفعول ثانٍ لـ «جَعَلَ»، والأول المضاف إليه (لِلسُّمِّ) صفة لـ «صِفَةٌ» (ذِي التَّعْرِيفِ) صفة لـ «السُّمِّ» (بِالْمَعْرِفَةِ) بكسر الراء، أي بإداة التعريف (بَلْ) الصواب (إِنَّهُ خَبَرُهُ) أي خبر لـ «السُّمِّ» (وَالظَّرْفُ) أي قوله: «فِي أَنْيَابِهَا» (بِهِ مَعْلُقٌ) أي متعلق بـ «نَاقِعٍ» (أَوْ خَبَرٌ لَهُ) أي أو الظرف خبر ثانٍ لـ «لِسْمٍ»، وقوله: (انْتَبَهَ) كَمَلْ به البيت، أي انتبه لضبط هذه القواعد المهمة، والفروق المذللّة.

(وَجَعَلَ أَلْ) بالرفع أيضاً عطفاً على «قَوْلُ جَمَاعَةٍ»، ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره «مَنْ وَهَمَ الْجَاحِظُ» أي جعل «أَلْ» التي (فِي «الْأَكْثَرِ») من قول الشاعر: «وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ...» البيت (الْمُعْرِفَةُ) مفعول ثانٍ لـ «جَعَلَ» كما مرَّ آنفاً (مِنْ وَهَمِ الْجَاحِظِ) عمرو بن بَخْرٍ المتوفى سنة (٢٥٥هـ) أي من أخطائه (بَلْ) الصواب أنها (زِيدَتْ صِفَةً) أي زيدت في صفة، وهو «أَكْثَرُ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان، ولنعت المعرفة، والتنكير للحال، والتمييز، و«أَفْعَلْ مِنْ»، ونعت النكرة.

فمن الوهم في الأول قول جماعة في ﴿صَكِيدِلٍ﴾ [إبراهيم: الآية ١٦] من قوله ﴿عَلَى﴾: «مِنْ مَاءٍ صَكِيدِلٍ» [إبراهيم: الآية ١٦]، وفي ﴿طَعَامُ﴾ من قوله: «أَوْ كَفَّرْتُ طَعَامُ مَسْكِينٍ» [المائدة: الآية ٩٥] فيمن نون ﴿كَفَّارَةً﴾: إنهما عطفاً بيان، وهذا إما هو مُعْتَرِضٌ على قول البصريين، ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيتون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات، وهو الحقّ عندي، كما رجحه ابن

مالك، حيث قال في «الخلاصة»:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ
وقول بعضهم في «نَاقِعٍ» من قول النابغة [من الطويل]:

فَبِثُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَيْلَةً مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ^(١)
إنه نعت للسُّمِّ، والصواب أنه خبر للسُّمِّ، والظرف متعلق به، أو خبر ثانٍ.

وليس من ذلك قول الزمخشري في ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]: إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في أوائل «سورة المؤمن»، وإن كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣] معناه شديد عقابه، ولهذا قالوا: كُلُّ شيءٍ إضافته غير محضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبهة، لأنه^(٢) جَعَلَهُ على تقدير «أَلْ»، وجَعَلَ سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيته أيضاً أبو البقاء، لكن على أن شديداً بمعنى مُشَدَّدٌ كما أن «الْأَذِينَ» في معنى المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قَدَّمَهُ الزمخشري أنه وجميع ما قبله أُبْدَالٌ، أما أنه بدل فلتنكيره، وكذا المضافان قبله، وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب، وَرَدَّ على الزجاج في جعله ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣] بدلاً، وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر.

ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى [من السريع]:

* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *

إنه يُبْطِلُ قَوْلَ النحويين: لا تجتمع «أَلْ» و«مِنْ» في اسم التفضيل، فجعل كُلاً من «أَلْ» و«مِنْ» مُعْتَدّاً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تُقَدَّرَ «أَلْ» زائدة، أو مُعْرِفَةٌ، و«مِنْ» متعلقة بـ «أَكْثَرِ» منكراً محذوفاً بدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنها بمنزلة قولك: «أنت منهم الفارس

(١) «المساورة»: الموائمة، و«الضئيلة» الأفعى الدقيقة من الكبر، وهو أشدّ لستها، و«الرُّقْشُ»: جمع رقشاء: المنقطة بسواد، و«النَّاقِعُ»: الخالص.

(٢) هذا تعليل لقوله: وليس من ذلك قول الزمخشري إلخ.

البطل» أي أنت من بينهم.

وقول بعضهم: إنها متعلقة بـ«ليس» قد يُردُّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها: إنها تدل عليه، ولأن فيه فصلاً بين أفعال وتمييزه بالأجنبي، وقد يُجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: «انْتَفَى»، وبأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

عَلَى أَتْنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
وأفعل أقوى في العمل من «ثلاثون».

ثم ذكر الوهم في الثاني، وهو اشتراطهم التنكير في الحال والتمييز، و«أَفْعَلُ مِنْ»، فقال:

- ١٥٧٤- (وَنَصَبُ «قَلْبُهُ» مُمَيِّزًا كَذَا فِي «آثِمٍ قَلْبُهُ» فَأَذِرِ الْمَأْخَذَا
١٥٧٥- بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِمَفْعُولٍ بِهِ أَوْ بَدَلٌ مِنْ اسْمِ «إِنَّ» النَّبِيهِ
١٥٧٦- وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ مَعَ الْحَلِيلِ وَالْمَازِنِيِّ «إِيَّايَ» فِي التَّمْثِيلِ
١٥٧٧- فَمُضْمَرٌ أَضِيفَ لِلضَّمِيرِ لَا بُدَّ لِلْمُضَافِ مِنْ تَنْكِيرِ
١٥٧٨- وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لـ«لَا» قَدْ رَفَعَتْ لَفْظَ الْجَلَالَةِ إِذَا مَا هَلَلْتَ
١٥٧٩- وَرُدَّ ذَا بِأَنَّ «لَا» لَا تَعْمَلُ إِلَّا مُنْكَرِينَ نَفِيًا يَحْصُلُ
١٥٨٠- وَإِنْ يَكُنْ خَبَرٌ «لَا» مَعَ اسْمِهَا مُرَكَّبًا فَذَا صَحِيحٌ حُكْمُهَا
١٥٨١- «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» جَا عَطَفَ الْبَيَانَ مِنْ فِيهِ آيَاتٌ لِحَارِ اللَّهِ بَانَ
١٥٨٢- مَعَ مَنَعِهِمْ تَخَالُفًا بَيْنَهُمَا عَرَفَا وَنُكِرَا وَبِهِ قَدْ أَفْهَمَا
١٥٨٣- بَدَلَهُمْ إِذْ أَخْرَانِ غَالِبَا وَمِثْلَ هَذَا سَيَبَوِيهِ نَسَبَا

(وَنَصَبُ «قَلْبُهُ») حال كونه (مُمَيِّزًا كَذَا) أي مثل ما سبق في كونه وهما، يعني أن من الوهم في الثاني، وهو اشتراط التنكير في التمييز نصب بعضهم «قَلْبُهُ» (فِي) قوله تعالى: «آثِمٌ قَلْبُهُ» [البقرة: الآية ٢٨٣] وقوله: (فَأَذِرِ الْمَأْخَذَا) بألف الإطلاق، أي فاعلم مأخذ محلّ الشاهد

(بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِمَفْعُولٍ بِهِ) أي بل الصواب في إعرابه أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، كـ«حسن وجهه» (أَوْ بَدَلٌ مِنْ اسْمِ «إِنَّ») وقوله: (النَّبِيهِ) بفتح، فكسر: أي الشريف لكونه مسندًا إليه.

(وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ) بدرج الهمزة، أي ومن الوهم في الثاني قول الأخفش (مَعَ الْحَلِيلِ، وَالْمَازِنِيِّ) بتخفيف الياء للوزن («إِيَّايَ» فِي التَّمْثِيلِ) أي في المثال، فـ«إِيَّايَ» مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (فَمُضْمَرٌ) بزيادة الفاء، وقوله: (أَضِيفَ لِلضَّمِيرِ) صفة لـ«مضمّر»، يعني أنهم قالوا: إن «إِيَّايَ»، وأخواته ضمائر أضيفت إلى الضمير، وهذا خطأ؛ لأنه يؤدي إلى الحكم للضمير بما لا يكون إلا للنكرات، وهو الإضافة، كما أشار إليه بقوله: (لَا بُدَّ لِلْمُضَافِ مِنْ تَنْكِيرٍ) يعني أن المضاف لا يكون إلا نكرة، والضمير لا يُنكر.

وقد يقال: لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفين على معرف واحد من وجهين مختلفين، ولا يتحاشون من ذلك. والله تعالى أعلم.

(وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ) أي من الوهم في الثاني أيضًا قول بعضهم (لـ«لَا») التي في «لا إله إلا الله» (قَدْ رَفَعَتْ لَفْظَ الْجَلَالَةِ) وقوله: (إِذَا مَا) زائدة (هَلَلْتَ) أي إذا وقعت في التهليل، وهو قول: «لا إله إلا الله» (وَرُدَّ ذَا) أي هذا القول (بِأَنَّ «لَا» لَا تَعْمَلُ إِلَّا مُنْكَرِينَ) أي إلا في اسمين منكرين (نَفِيًا يَحْصُلُ) أي يأتي كل من الاسمين منفيا، وفي نسخة: «تَشْمَلُ»، يعني أن وجه وهم هذا القول أن لفظ الجلالة معرفة، مثبت، و«لا» لا تعمل في المعرفة، ولا مثبت (وَإِنْ يَكُنْ) أي لفظ الجلالة (خَبَرٌ «لَا» مَعَ اسْمِهَا) حال كونه مُرَكَّبًا (فَذَا صَحِيحٌ حُكْمُهَا) يعني أنه لو قيل: إن لفظ الجلالة خبر لـ«لا» مع اسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، فهذا حكم صحيح.

(مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ جَا عَطَفَ الْبَيَانَ) أي ومن الوهم في الثاني أيضًا القول بأن «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» عطف بيان لـ«إِيَّايَ» (مِنْ) قوله تعالى: (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) (لِحَارِ اللَّهِ بَانَ) أي ظهر هذا القول للزمخشري، المجاور لبیت الله الحرام (مَعَ مَنَعِهِمْ تَخَالُفًا بَيْنَهُمَا) أي مع منع النحاة التخالف بين البيان والمبين (عَرَفَا وَنُكِرَا) منصوبان على التمييز، أي من حيث المعرفة والنكرة.

وقوله: (وَبِهِ الْخ) إشارة إلى الجواب عن الزمخشري بما حاصله أن مراده بعطف البيان البديل،

فقد عبّر به عنه، فمعنى قوله: «وبه» أي بعطف البيان (قَدْ أَفْهَمَا) بألف الإطلاق، أي عبّر الزمخشري (بَدَلَهُمْ) أي عن بدلهم (إِذْ) تعليلية (أَخْوَانِ غَالِيَا) أي لأن عطف البيان والبدل متأخيان في غالب الاستعمال؛ إذ كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا، إلا ما استثنى، كما قال في «الخلاصة»:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غَلَامُ يَغْمُرَا

وَنَحْوِ بِشْرِ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

(وَمِثْلُ هَذَا) أي مثل ما نسب الزمخشري اسم عطف البيان للبدل (سَيَتَوِيهِ نَسَبًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، أي نسب اسم عطف البيان والتوكيد للصفة، فإذا كان إمام الصناعة يُسمِّي هذين صفة، فأولى ما فعله الزمخشري، من تسميته البدل بيانًا؛ لتأخييهما، على ما بيناه. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن من الوهم في الثاني - أعني اشتراط التنكير في الحال والتمييز، و«أَفْعَلٌ مِّن» قول مكي في قراءة ابن أبي عَبدَةَ ﴿فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٣] بالنصب: إن ﴿قَلْبُهُ﴾ تمييز، والصواب أنه مُشَبَّه بالمفعول به، كـ«حَسَنٌ وَجْهَهُ»، أو بدل من اسم «إِنَّ».

وقول الخليل، والأخفش، والمازني، في «إياي وإياك وإياه»: إن «إيا» ضمير أضيف إلى ضمير، فحَكِّمُوا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات، وهو الإضافة.

وقول بعضهم في «لا إله إلا الله»: إن اسم الله سبحانه وتعالى خير «لا» التبرئة، ويُرَدُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية، واسم الله تعالى معرفة موجبة، نعم يصح أن يقال: إنه خير لـ«لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها، وهو الخبر، كذا قال ابن مالك، قال ابن هشام: والذي عندي أن سيبويه يَرَى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رجلَ ظريفًا» بالنصب، فإنه عند سيبويه مثل «يا زيدُ الفاضلُ» بالرفع، وكذا البحث في «لا إله إلا هو»؛ للتعريف والإيجاب أيضًا، وفي «لا إله إلا إله واحد»؛ للإيجاب، وإذا قيل: «لا مستحقًا

للعادة إلا إله واحد، أو إلا الله» لم يتجه الاعتذار المتقدم؛ لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر؛ لعدم التركيب، وزعم الأكترون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محل اسم «لا» كما في قولك: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، ويُشكَل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول، وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع «لا»، فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ، فيقال الله موجود^(١)، وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلم الزمخشري في «كشافه» على المسألة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، وزعم فيه أن الأصل «الله إله» المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أُدخل النفي على الخبر، والإيجاب على المبتدأ، وركبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو «لا طالعًا جبلاً إلا زيد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فان قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس» فذلك ممتنع؛ لتقدم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين، فأما قوله: يجب كون المعرفة المبتدأ، فقد مر أن الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٦].

ومن ذلك قول الفارسي في «مررتُ برجل ما شئتُ من رجل»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفة لـ«رجل»، وتبعه على ذلك صاحب «الترشيح»^(٢)، قال: ومثله قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨] أي في أي صورة مشيئته أي يشاؤها.

وقول أبي البقاء في قوله ﷻ: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [آل عمران: الآية ٦٤] الآية: إن ﴿أَنَّ﴾ وصلتها بدل من ﴿سَوَاءٍ﴾، وبدل الصفة صفة، والحرف المصدرية وصلتته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة.

وقول بعضهم في ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ٢٠١] إن ﴿الَّذِي﴾ صفة، والصواب أن «ما» في المثال شرطية، حُذف جوابها، أي فهو كذلك، والصفة الجملتان معًا.

(١) الصواب «الله معبود بحق».

(٢) «الترشيح»: اسم كتاب في النحو لخطاب بن يوسف القرطبي، وقد سبقت ترجمته في مبحث حرف اللام.

وأما الآية الأولى، فقال أبو البقاء: ﴿مَا﴾ شرطية، أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة لصورة، والعائد محذوف، أي عليها، و﴿فِي﴾ متعلقة بـ﴿رَكْبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨]. انتهى كلامه. وكان حَقُّه إذ عُلِّقَ في بـ﴿رَكْبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨]، وقال: الجملة صفة أَنْ يَقْطَعَ بأن ﴿مَا﴾ زائدة؛ إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصواب أن يقال: إن قُدِّرَتْ ﴿مَا﴾ زائدة فالصفة جملة ﴿شَاءَ﴾ وحدها، والتقدير شاءها، و﴿فِي﴾ متعلقة بـ﴿رَكْبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨]، أو باستقرار محذوف، هو حال من مفعوله، أو بـ﴿عَدَلَكْ﴾، أي وضعك في صورة أي صورة، وإن قُدِّرَتْ ﴿مَا﴾ شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضًا، وتقديره عليها، وتكون ﴿فِي﴾ حينئذ متعلقة بـ﴿عَدَلَكْ﴾، أي عدلك في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

والصواب في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ، وفي الثالثة أن ﴿الَّذِي﴾ بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير هو، أو أَدَمُ، أو أعني، هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً، ولمن أجاز به بشرط وصف النكرة أولاً بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ صفة لـ﴿ءَاخِرِينَ﴾ في ﴿فَتَأَخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]؛ لوصفهما بـ﴿يَقُومَانِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٧]، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا﴾ * الَّذِينَ يَبْخُلُونَ [النساء: ٣٦ - ٣٧].

تنبيه:

لم يتعرض الناظم رحمه الله لهذه الأمثلة من بعض مباحث «لا إله إلا الله» إلى هنا، ولعله تركه اختصاراً، والله تعالى أعلم.

ومن ذلك قول الزمخشري في ﴿إِنَّمَا أُعْطِكُمْ يُوحِدَةً أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ﴾ [سَبَأ: الآية ٤٦]: إن ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ [سَبَأ: الآية ٤٦] عطف بيان على ﴿وَحِدَةً﴾، وفي ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] إنه عطف بيان على ﴿ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً، وقد يكون عُبِّرَ عن البدل بعطف البيان؛ لتأخيها، ويؤيده قوله في

﴿أَسْكَنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطَّلَاق: الآية ٦]: إن من ﴿وَجْدِكُمْ﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطَّلَاق: الآية ٦]، وتفسير له، قال: و﴿مِنْ﴾ تبعيضية، حذف مُبْتَضُّهَا أي أسكنوهن مكاناً من مساكنكم مما تطيقون. انتهى. وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسَمِّي التوكيد صفة، وعطف البيان صفة كما مر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع الثالث، فقال:

- ١٥٨٤- (وَتَالِثُ الْأَنْوَاعِ مَا فِيهِ شَرْطٌ تَعْرِفُ يُخَصُّ إِذْ جَا وَضُبُّهُ
١٥٨٥- كَعَلِمَ وَشَبَّهَهُ إِذْ مَنَعُوا صَرَفًا بِهِ ذَا عُمَرُ وَأَجْمَعُ
١٥٨٦- وَوَصَفَ أَيَّ فِي النَّدَا وَفِي صِفَةٍ إِشَارَةً بِلَامٍ جِنْسٍ مَعْرِفَةٍ
١٥٨٧- وَفَاعِلِي «نَعَم» وَ«بِئْسَ» هَكَذَا مُبَاشِرًا يَكُونُ أَوْ لَا فَأَذِرْ ذَا

(وَتَالِثُ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة التي لا يُراعى العرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الخطأ، ف«ثالث» مبتدأ خبره قوله: (مَا فِيهِ شَرْطٌ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (تَعْرِفُ يُخَصُّ) بالبناء للمفعول، أي تعريفاً خاصاً (إِذْ جَا وَضُبُّهُ) أي وقت مجيئه وضبطه بالاستعمال، ف«إِذْ» ظرف لـ«شَرْطٍ» (كَعَلِمَ) مثل «عمر» (وَشَبَّهَهُ) أي شبه العلم، نحو «أجمع» فإنه معرفة بالإضافة المقدرة؛ لأن أصله أجمعه، فحذف الضمير، فاكتفوا بالإضافة في المعنى، فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهراً^(١) (إِذْ مَنَعُوا صَرَفًا بِهِ) بسبب كونه علماً (ذَا عُمَرُ) صرفه هنا للوزن، يعني أنهم منعوا عمر بسبب العلمية (وَأَجْمَعُ) أي وكذا منعوا صرف «أجمع» لشبهه بالعلم، كما بيناه (وَوَصَفَ أَيَّ فِي النَّدَا) وكاشترطهم في صفة «أَيَّ» في النداء نحو «يا أيها الرجل» (وَفِي صِفَةٍ إِشَارَةٍ) أي وكاشترطهم أيضاً في صفة اسم الإشارة، نحو «جاء هذا العالم» (بِلَامٍ جِنْسٍ) تعلق بـ(مَعْرِفَةٍ) أي كونهما معرفة بلام الجنس، كما مثلنا (وَفَاعِلِي «نَعَم»، «وَبِئْسَ») أي وكاشترطهم أيضاً التعريف بلام الجنس في فاعلي «نعم»، و«بئس»، نحو «نعم

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٠٩.

الرجل زيد»، و«بئس المرأة هند» (هَكَذَا) أي مثل ما سبق في صفة «أي»، واسم الإشارة (مُبَاشِرًا يَكُونُ أَوْ لَا) أي سواء كان المعرف بها مباشرًا للفعلين، كما ذكرنا، أو لم يكن مباشرًا، نحو ﴿نَعَمْ أَجْرُ الْعَمِلِينَ﴾ [التكوير: الآية ٥٨]، و﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٥١]، يعني أنه لا يشترط مباشرة ما فيه «أل» للفعلين، بخلاف «أي»، واسم الإشارة، فلا بد من مباشرته، وقوله: (فَإِذِرْ ذَا) كَمَلْ به البيت، أي فاعلم هذا الذي ذكرناه من القواعد المهمة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثالث من الجهة السادسة اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفًا خاصًا، كمنع الصرف، اشتراطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في «أجمع»، وكنت الإشارة، و«أي» في النداء اشتراطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم»، و«بئس»، لكنها تكون مباشرة له، أو لما أضيف إليه، بخلاف ما تقدم، فشرطها المباشرة له.

ثم ذكر أمثلة مما وَهَمَ فيه بعض العرب، فقال:

- ١٥٨٨- (مِنْ وَهَمٍ جَعَلَ تَخَاصُمِ صِفَةً إِسْمٍ إِشَارَةً وَإِنْ جَا مَعْرِفَةً
١٥٨٩- وَكَوْنُهُ الْبَيَانِ أَيْضًا يَمْتَنِعُ لِأَنَّهُ لِلنَّعْتِ مُشَبَّهًا وَضِعَ
١٥٩٠- بَلْ بَدَلٌ مِنْ اِسْمٍ «إِنَّ» الْمُتَنَصِّبِ إِنْ يَزْتَفِعُ فَخَبَرٌ لِمَا أَجْتَبِ
١٥٩١- لِأَجْلِ ذَا عَطْفِ الْبَيَانِ يَمْتَنِعُ فِي لَفْظِ «بَغْلِي» بَعْدَ «هَذَا» بَلْ رَفَعَ
١٥٩٢- بِكَوْنِهِ الْخَبَرِ «شَيْخٌ» خَبَرٌ ثَانٍ وَحَذَفَ مُبْتَدَأَهُ ذَكَرُوا
١٥٩٣- أَوْ بَدَلٌ مِنْ «بَغْلِي» أَوْ «بَغْلِي» بَدَلٌ وَ«شَيْخٌ» الْخَبَرُ فَإِذَا مَا اخْتَمَلَ

(مِنْ وَهَمٍ) أي مما وَهَمَ فيه بعض العرب، وهو خبر مقدم لـ (جَعَلَ تَخَاصُمِ صِفَةً) بالجَرِّ بالكسرة كما هو نسخة الناطم، والأولى في مثل هذا الحكاية بالنصب؛ لأن الوزن مستقيم عليه (صِفَةً اِسْمٍ إِشَارَةً) أي في قوله ﴿بَلْ﴾: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ﴾ [ص: الآية ٦٤] بنصب ﴿تَخَاصُمِ﴾ [ص: الآية ٦٤] (وَإِنْ جَا مَعْرِفَةً) أي بالإضافة؛ لأن شرط نعت اسم الإشارة تعريفه بـ «أل» الجنسية، ومباشرته له (وَكَوْنُهُ الْبَيَانِ أَيْضًا يَمْتَنِعُ) يعني أنه كما امتنع كونه نعتًا لاسم الإشارة كذلك يمتنع كونه عطف بيان له (لَأَنَّهُ) أي البَيَانِ (لِلنَّعْتِ مُشَبَّهًا وَضِعَ) بالبناء للمفعول، أي لأن عطف البيان

مُشَابَهَةً لِلنَّعْتِ فِي وَضْعِهِ، حيث إن كلا منهما وُضِعَ لإيضاح متبوعه، وأنهما لا يستقلان بالإفادة دون متبوعهما (بَلْ) الصواب أنه (بَدَلٌ مِنْ اِسْمٍ «إِنَّ») أي وهو في الآية ﴿ذَلِكَ﴾ وقوله: (الْمُتَنَصِّبِ) مفعول لفعل مقدر، أي أعني المنتصب، يعني أنه في قراءة من قرأ ﴿تَخَاصُمِ﴾ [ص: الآية ٦٤] بالنصب فهو بدل من اسم «إِنَّ»، وأما (إِنْ يَزْتَفِعُ) أي في قراءة من قرأ ﴿تَخَاصُمِ﴾ بالرفع (فَخَبَرٌ لِمَا أَجْتَبِ) بالبناء للمفعول، أي هو خبر لمبتدأ محذوف، فقوله: «اجْتَبِ» بالبناء للمفعول كناية عن حذفه (لِأَجْلِ ذَا) أي لأجل ما ذكر من أن اسم الإشارة لا توصف، ولا يُعْطَفُ عليها عطف بيان إلا بما فيه «أل» (عَطْفُ الْبَيَانِ يَمْتَنِعُ فِي لَفْظِ «بَغْلِي» [هُود: الآية ٧٢] بَعْدَ «هَذَا» أي لا يكون «بَغْلِي» عطف بيان لـ «هَذَا» في قوله ﴿بَلْ﴾: «وَهَذَا بَغْلِي» [هُود: الآية ٧٢] (بَلْ رَفَعَ) أي رفع «بَغْلِي» [هُود: الآية ٧٢] (بِكَوْنِهِ الْخَبَرِ) أي خبر اسم الإشارة، و(شَيْخٌ) أي في قراءة من قرأ بالرفع (خَبَرٌ ثَانٍ) أي خبر لاسم الإشارة بعد الخبر (وَحَذَفَ مُبْتَدَأَهُ ذَكَرُوا) أي وجوزوا أيضًا أن يكون «شَيْخٌ» خبرًا لمبتدأ محذوف (أَوْ) هو (بَدَلٌ مِنْ «بَغْلِي» أَوْ «بَغْلِي» بَدَلٌ) من اسم الإشارة (وَشَيْخٌ الْخَبَرُ) وقوله: (فَإِذَا مَا اخْتَمَلَ) بالبناء للفاعل، كَمَلْ به البيت، أي فاعلم الأوجه المحتملة في الآية المذكورة، وأتقنها، فإنها مهمة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن مِنَ الْوَهَمِ في النوع الثالث قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ﴾ [ص: الآية ٦٤] بنصب ﴿تَخَاصُمِ﴾ [ص: الآية ٦٤]: إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشتراطوا في نعت الإشارة الاشتقاق، كما اشتراطوا في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصم أيضًا عطف بيان؛ لأن البيان يُشَبَّهُ الصفة، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه «أل» كذلك ما يُعْطَفُ عليها، ولهذا مَنَعَ أَبُو الْفَتْحِ فِي قَوْلِهِ ﴿بَلْ﴾: «وَهَذَا بَغْلِي شَيْخٌ» في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه برفع «شَيْخٌ» كَوْنُ «بَغْلِي» عطف بيان، وأوجب كونه خبرًا، و«شَيْخٌ» إما خبر ثانٍ، أو خبر لمحذوف، أو بدل من «بَغْلِي»، أو «بَغْلِي» [هُود: الآية ٧٢] بدل، و«شَيْخٌ» الخبر.

ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السَّيِّدِ فِي «كِتَابِ الْمَسَائِلِ وَالْأَجُوبَةِ»، وابن مالك في «التسهيل» كَوْنُ عطف البيان تابعًا للمضمر؛ لامتناع ذلك في النعت، ولكن أجاز سيبويه «يا

هذان زيد وعمرو» على عطف البيان، وتبعه الزيادي^(١)، فأجاز «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان، وأجازه على البديل أيضًا، ولم يُجزه على النعت؛ لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، ومن نص على منع النعت في هذا سيبويه، والمبرد، والزجاج، وهو مقتضى القياس، ومنع سيبويه فيها مخالفت لإجازته في النداء.

ثم ذكر النوع الرابع، من الجهة السادسة التي لا يراعي فيها العرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم، فقال:

- ١٥٩٤- (وَرَابِعُ الْأَنْوَاعِ أَنْ يَشْتَرِطُوا
١٥٩٥- أَغْنِي الْمَكَانَ وَاخْتِصَاصًا فِي أَخْرَ
١٥٩٦- جَعَلَ الصَّرَاطِ وَالطَّرِيقَ مِنْ ظُرُوفٍ
١٥٩٧- كَذَا دَخَلْتُ الدَّارَ ثُمَّ الْمَسْجِدَ
١٥٩٨- بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا تَنْتَصِبُ
١٥٩٩- وَقَدَّرْنَا إِلَى قَبِيلٍ سِيرَةٍ
١٦٠٠- وَوَهُمُ الْخَوْفِيُّ حَيْثُ جَعَلَا
١٦٠١- فِي ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ آتَى
١٦٠٢- وَالْفَارِسِيُّ نَضَبَ زُهْبَانِيَّةٍ
١٦٠٣- بَلِ إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ
١٦٠٤- وَقَوْلُ بَذْرِ الدِّينِ هَكَذَا آتَى
١٦٠٥- قُلِ إِنَّهُ نَضَبٌ عَلَى مَذْحٍ وَمَا

(وَرَابِعُ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة التي لا يراعي فيها العرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم (أَنْ يَشْتَرِطُوا) أي كون بعض الألفاظ مبهما، وذلك (كَالظَّرْفِ

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان النحوي اللغوي، قرأ على سيبويه، وروى عن الأصمعي، توفي سنة (٢٤٩هـ).

حَيْثُ ضَبَطُوا) أي كونه مبهما (أَغْنِي الْمَكَانَ) أي أقصد بالظرف ظرف المكان، لأن الزمان لا يُشترط فيه ذلك، بل يُنصب على الظرفية مطلقًا، مبهما كان، أو مختصًا، قال الرضي: إنما نصّب الفعل جميع أنواع الزمان؛ لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة من مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وغيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالًّا على شيء منه، بل دلالة عليه عقلية، لا لفظية؛ لأن كل فعل لا بد له من مكان، فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أعني الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور، كالجهاات الست، والمحدود كالفرسخ والميل، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة. انتهى^(١).

(وَاخْتِصَاصًا) أي وأن يشترطوا كونه مختصًا (فِي أَخْرَ) أي في ألفاظ أخر، وذلك (كَمُبْتَدَأٍ، وَصَاحِبِ الْحَالِ) وقوله: (اسْتَمَرَّ) أي استمر ذلك الاشتراط في هذين، وفي نسخة: «الأغَرَّ» فيكون صفة لـ «صاحب الحال»، وصفه به لشرفه بكونه موصوفًا.

ثم ذكر أمثلة لما وقع من الوهم في هذا النوع، فقال:

(جَعَلَ الصَّرَاطِ) مبتدأ خبره «من الوهم»، أي جعل الرمحشري ﴿الصَّرَاطِ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبَقُوا الصَّرَاطَ﴾ [يس: الآية ٦٦] (وَالطَّرِيقِ) أي وجعل ابن الطراوة «الطريق» في قول الشاعر: «كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ» (مِنْ ظُرُوفٍ) أي مما نُصب على الظرفية (مِنْ وَهْمٍ) أي من أخطائهما (لِئْغِدَهَا مِنَ الصُّفُوفِ) أي من صفوف المبهم، وفي نسخة: «مِنْ ذِي الصُّنُوفِ» أي من هذه الأنواع، أي أنواع المبهم.

(كَذَا دَخَلْتُ الدَّارَ، ثُمَّ) دخلت (الْمَسْجِدَ) بألف الإطلاق (و) دخلت (الشُّوقَ، نَضِبُهَا عَنِ الْغُرْبِ) بضم العين، وسكون الراء لغة في فتحهما (بَدَا) أي ظهر استعمالهم لها منصوبة، فظنها بعض المعربين منصوبة على الظرفية، وهذا خطأ؛ لأن ما يكون ظرفًا مكانيًا ما كان مبهما، وهو ما يكون صالحًا لكل بقعة، كمكان، وناحية، وجانب، وأمام، وخلف (بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا تَنْتَصِبُ بِنَزْعِ خَافِضٍ) أي إن نصبها على نزع الخافض (عَلَى مَا صَوَّبُوا) أي على الرأي الذي جعلوه صوابًا.

(١) «الحاشية» ٢/٢١٠.

(وَقَدَّرَنَ «إِلَى») الْجَاذَةَ (قَبِيلَ سِيرَةٍ) أَي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: الآية ٢١] أَي إِلَى سِيرَتِهَا (وَفِي) أَي قَدَّرَنَ «فِي» (مَعَ «الدَّارِ») أَي فِي «دَخَلْتُ الدَّارَ» (وَحَيِّزٌ غَيْرُ تِي) اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمُؤَنَّثَةِ، أَي قَدَّرَ مَا تَشَاءُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ، مِنْ «سِيرَةٍ»، وَ«الدَّارِ».

تنبيه:

كان في الأصل بدل هذا الشطر:

* وَفِي مَعَ الدَّارِ حَيِّزٌ فِي غَيْرِ تِي *

وفيه انكسار، فأصلحته إلى ما ذكرته، فقولي: «غير تي» منصوب يتزعم الحافظ، أي في غير هذه المذكورة. والله تعالى أعلم.

ومن الوهم أيضًا ما ذكره بقوله:

(وَوَهْمٌ) بكسر الهاء، كغلط وزنا ومعني، وهذا من الوهم في الثاني، وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت، وأصحاب الأحوال (الحوافي) أبو الحسن علي بن إبراهيم المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) نسبة إلى حَوْفٍ بفتح، فسكون: موضع بمصر (حَيْثُ جَعَلًا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْحَوَفِيِّ (لِظُلُمَاتٍ) مَفْعُولُ أَوَّلِ مَا قَبْلَهُ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ، وَهُوَ مُحَكِّيٌّ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأٌ لِمَا تَلَا) أَي لِمَا أَتَى بَعْدَهُ، يَعْنِي أَنَّهُ أَغْرَبَ ﴿ظُلُمْتُ﴾ [النور: ٤٠] مُبْتَدَأٌ مُخْبِرًا عَنْهُ بِجُمْلَةٍ ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [الثور: الآية ٤٠] (فِي ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ أُتَى) أَي جَاءَ هَذَا الْإِعْرَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ظُلُمْتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [الثور: الآية ٤٠] (بَلِ الصَّوَابُ فِيهِ أَنَّهُ (خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَا أَتَيْتَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَي مَا ذُكِرَ فِي الْكَلَامِ، بَلِ هُوَ مُقَدَّرٌ، وَفِي نَسَخَةٍ: «لَمْ يَتُبَّنَا»، وَفِي أُخْرَى: «لَنْ يَتُبَّنَا»، يَعْنِي أَنَّ ﴿ظُلُمْتُ﴾ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ، أَي تِلْكَ ﴿ظُلُمْتُ﴾.

ومن الوهم أيضًا ما أشار إليه بقوله:

(و) أَبُو عَلِيٍّ (الْفَارِسِيُّ نَصَبَ رَهْبَانِيَّةً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: الآية ٢٧] (جَعَلَهُ مِنْ اشْتِغَالِ الْكَلِمَةِ) أَي مِنْ بَابِ الْاشْتِغَالِ، مِثْلُ: «زَيْدًا ضَرَبْتَهُ»، فَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْصُوبِ بِالْاشْتِغَالِ أَنْ يَصْلَحَ لِيَكُونَ مُبْتَدَأً، وَهَذَا غَيْرُ صَالِحٍ؛ لِكَوْنِهِ نَكْرَةً (بَلِ الصَّوَابُ فِيهِ أَنْ نَقُولَ: (إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ) أَي عَلَى قَوْلِهِ: ﴿رَأْفَةً﴾ [الحديد: ٢٧] أَي وَحُبٌّ

رَهْبَانِيَّةً، وَهَذَا الْعُطْفُ (عَلَى الَّذِي اشْتَهَرَ مِنْ قَالِهِ) أَي عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ.

ومن الوهم أيضًا ما أشار إليه بقوله:

(وَقَوْلُ بَذْرِ الدِّينِ) أَي ابْنِ مَالِكٍ (هَكَذَا أَتَى) أَي جَاءَ وَهَمًا مِثْلَ مَا سَبَقَ (فِي) قَوْلِ الشَّاعِرِ (فَارِسًا مَا غَادَزُوهُ) حَيْثُ جَعَلَ نَصَبَ «فَارِسًا» مِنْ بَابِ الْاشْتِغَالِ، وَقَوْلُهُ: (مُتَبَّنًا) حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الصَّوَابِ، فَقَالَ: (قُلْ: إِنَّهُ) أَي «فَارِسًا» (نَصَبَ) أَي مَنْصُوبَ (عَلَى مَدْحِ) أَي بِتَقْدِيرِ «أَمْدَحُ» (وَمَا) أَي الَّتِي بَعْدَ «فَارِسًا» (زَائِدَةٌ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ) أَي عِنْدَ الْحَقَّاقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الرابع من الجهة السادسة اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ، كظروف المكان، والاختصاص في بعضها، كالمبتدآت، وأصحاب الأحوال.

فمن الوهم في الأول قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَبْقُوا الصِّرَاطَ﴾ [يس: ٦٦]، وفي قوله: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: الآية ٢١]، وقول ابن الطراوة في قوله [من الكامل]:

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلَبُ *

وقول جماعة في «دَخَلْتُ الدَّارَ، أَوِ الْمَسْجِدَ، أَوِ السُّوقَ»: إِنَّ هَذِهِ الْمَنْصُوبَاتِ ظُرُوفٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ظَرْفًا مَكَانِيًّا مَا كَانَ مَبْهَمًا، وَيُعْرَفُ بِكَوْنِهِ صَالِحًا لِكُلِّ بَقْعَةٍ، كَمَكَانٍ، وَنَاحِيَةٍ، وَجِهَةٍ، وَجَانِبٍ، وَأَمَامٍ، وَخَلْفٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ عَلَى إِسْقَاطِ الْجَاذِ تَوْسَعًا، وَالْجَارِ الْمُقَدَّرِ «إِلَى» فِي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: الآية ٢١]، وَ«فِي» فِي الْبَيْتِ، وَ«فِي»، أَوْ «إِلَى» فِي الْبَاقِي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ ﴿أَسْتَبْقُوا﴾ ضَمَّنَ مَعْنَى تَبَادَرُوا، وَقَدْ أَجِيزَ الْوُجْهَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَسْتَبْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: الآية ١٤٨]، وَيَحْتَمِلُ ﴿سِيرَتَهَا﴾ [طه: الآية ٢١] أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ بَدَلِ اشْتِمَالِ، أَي سَنُعِيدُهَا طَرِيقَتَهَا.

ومن ذلك قول الزجاج في قوله ﷻ: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: الآية ٥] الآية: إِنَّ كُلًّا ظَرْفٌ، وَرَدَّهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي «الْأَغْفَالِ»^(١) بِمَا ذَكَرْنَا، وَأَجَابَ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ ﴿أَقْعُدُوا﴾

(١) اسم كتاب وضعه أبو علي الفارسي في معاني القرآن ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه.

ليس على حقيقته، بل معناه ارضدوهم كُلَّ مرصد، ويصح ارضدوهم كُلَّ مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد، قال: ويجوز قعدت مجلس زيد، كما يجوز قعدت مقعده. انتهى.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس؛ لكونه مختصًا، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع، وأما نحو «قعدت جلوسًا» فلا دافع له من القياس، وقيل: التقدير اقعدها لهم على كل مرصد، فحذفت «على» كما قال [من الطويل]:

تَحْنُ فَتُجِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي
أي لقضى عليّ، وقياس الزجاج أن يقول في ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: الآية ١٦] مثل قوله في ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: الآية ٥]، والصواب في الموضعين أنهما على تقدير «على»، كقولهم «ضرب زيد الظهر والبطن» فيمن نصبهما، أو أن لأقعدن، واقعدوا ضُمَّنَا معنى لَأَزْمَنَّ، وَالزَّمُوا.

ومن الوهم في الثاني - أي في اشتراطهم الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الأحوال - قول الحوفي في قوله ﴿تَلَمَّعْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [الثور: الآية ٤٠] الآية: إن «بعضها فوق بعض» جملة مُخَبَّرٌ بها عن «ظلمات»، و«ظلمات» غير مختص، فالصواب قول الجماعة: إنه خبر لمحدوف، أي تلك ظلمات، نعم إن قُدِّرَ أن المعنى ظلمات أي ظلمات بمعنى ظلمات عِظَامٍ، أو متكاثفة، وثَرَكَتِ الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال [من الطويل]:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِيبُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُزْفِ حَاجِبٌ
صح.

وقول الفارسي في قوله ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: الآية ٢٧]: إنه من باب «زيدًا ضربته».

واعترضه ابن السَّجَرِيُّ بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مُخْتَصًّا ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و﴿ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: الآية ٢٧] صفة، ولا بد من

تقدير مضاف، أي وحبَّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يتدعونه لا يخلقه الله عز وجل، وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن السَّجَرِيِّ على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: الآية ١٣] كونه كـ «زيدًا ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصفة أخرى»، ويجوز كون ﴿تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: الآية ١٣] صفةً، والخبر إما ﴿نَصْرُ﴾ وإما محذوف، أي ولكم نعمة أخرى، و﴿نَصْرُ﴾ بدل، أو خبر لمحدوف.

وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي:

فَارِسًا مَا عَادَرُوهُ مُلَحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا يَكْسِي وَكَلٌ^(١)
إنه من باب الاشتغال، كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نُصِبَ على المدح؛ لما قدمنا، و«ما» في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يُدْعَى أنه من باب الاشتغال.

ثم ذكر الخامس من الجهة السادسة التي هي أن لا يراعي العرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم، فقال:

- | | |
|---|---|
| ١٦٠٦. (وَخَامِسُ الْأَنْوَاعِ إِضْمَارٌ شَرْطٌ | بِبَعْضِ مَا يُعْمَلُ عِنْدَ الْمُغْتَبِطِ |
| ١٦٠٧. فِي الْآخِرِ الْإِظْهَارُ أَمَّا الْأَوَّلُ | فَمَا بِـ «لَوْلَا» جُرْ أَوْ «وَوَحْدَ» فَلُ |
| ١٦٠٨. وَلَيْسَ يَخْتَصَّانِ بِالْخِطَابِ | وَلَا بِغَيْرِهِ عَلَى الصُّوَابِ |
| ١٦٠٩. تَقُولُ: «لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ» كَمَا | «وَوَحْدِي وَوَحْدَكَ وَوَحْدَهُ» نَمَا |
| ١٦١٠. كَذَلِكَ «لَبَنِي وَحَنَانِي سَعْدِي» | بِذِي الْخِطَابِ قَطْ وَشَدَّ «لَبَنِي» |
| ١٦١١. فَقُلْتُ: «لَبَنِي لِنَ يَدْعُونِيَا» | كَمَا أَتَى «يَدْنِي لِلْبَنِي» تَالِيَا |
| ١٦١٢. مِنْ ذَاكَ مَرْفُوعٌ بِأَخْبَارٍ «يَكْذُ | وَأَخَوَاتِهَا سَوَى «عَسَى» وَرَدَّ |
| ١٦١٣. وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِلَّا فِي الَّذِي | مُعَاقِبَا لِلْفِعْلِ جَاءَ يَخْتَدِي |

(١) «ملحماً» أي مقطَّع اللحم، والزميل: الجبان، والنكس بالكسر: الرجل الذي لا خير فيه، والوكل بفتحيتين: الذي يكل أمره إلى غيره.

١٦١٤- مَرْفُوعٌ «قُمْ نَقُومُ أَوْ أَقُومُ» كَذَلِكَ مَا يُضْمَرُ فِي «تَقُومُ»
 ١٦١٥- وَالثَّانِ تَوْكِيدٌ لِمُظْهَرِ كَذَا نَعَتْ وَمَنْعُوتٌ بَيَانٌ أُخِذَا
 ١٦١٦- «لَوْلَايَ وَالْفَتَى» بِجَرٍّ مِنْ وَهَمٍ لَأَنَّ «لَوْلَا» بِالضَّمِيرِ مُخْتَصِمٌ
 ١٦١٧- جَعَلَ ضَمِيرَ الْفَضْلِ تَوْكِيدًا كَذَا وَالْعَطْفُ فِي «أَسْكُنْ أَنْتَ» وَالزَّوْجُ أَنْبِذَا
 ١٦١٨- وَمُضْمَرٌ بِنِعْمٍ أَوْ بِئْسَ رُفِعَ وَاجِبُ الْإِسْتِثْنَاءِ حَيْثُمَا وَضِعَ
 (وَحَامِسُ الْأَنْوَاعِ) أَيِ مِنَ الْجِهَةِ السَّادِسَةِ (إِضْمَارٌ شَرْطٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ صِفَةً لَمَّا قَبْلَهُ
 (بِبَعْضِ مَا يُعْمَلُ) الْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِ«شَرْطٍ»، وَ«يُعْمَلُ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ بِبَعْضِ الْمَعْمُولَاتِ، وَقَوْلُهُ:
 (عِنْدَ الْمُغْتَبِطِ) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْاِغْتِبَاطِ، وَهُوَ - كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» - التَّبَجُّجُ
 بِالْحَالِ الْحَسَنَةِ، أَيِ عِنْدَ صَاحِبِ الْحَالِ الْحَسَنَةِ، وَهُوَ الْمَاهِرُ الْحَاقِظُ بِهَذَا الْفَنِّ (فِي الْآخِرِ الْإِظْهَارُ)
 أَيِ شَرْطٍ فِي الْبَعْضِ الْآخِرِ كَوْنُهُ مُظْهَرًا (أَمَّا الْأَوَّلُ) أَيِ الَّذِي شَرْطُ فِيهِ الْإِضْمَارُ (فَمَا) مَوْصُولَةٌ
 أَيِ الَّذِي (بِ«لَوْلَا») مُتَعَلِّقٌ بِ(جَرٍّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ فَهُوَ أَيِ فَالاسْمُ الْمَجْرُورُ بِ«لَوْلَا»، فَقَدْ
 اشْتَرَطُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُضْمَرًا (أَوْ وَخَذَ) أَيِ أَوْ جَرَّ بِ«وَحَدٍ»، وَقَوْلُهُ: (قُلْ) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ،
 أَيِ يَا قُلْ (وَلَيْسَ يَخْتَصُّانِ) أَيِ «لَوْلَا»، وَ«وَحَدٍ» (بِالْخِطَابِ وَلَا بغيرِهِ) أَيِ بِجَرٍّ ضَمِيرِ الْخِطَابِ،
 وَلَا غَيْرِهِ، بَلْ يَعْنَانِ كُلُّ مُضْمَرٍ (عَلَى الصَّوَابِ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، بِخِلَافِ مَا يَأْتِي مِنَ
 «لَبِي» وَنَحْوِهِ (تَقُولُ: «لَوْلَايَ»، وَ«لَوْلَاكَ» كَمَا «وَحَدِي»، وَ«وَحَدُكَ»، وَ«وَحَدِي» وَقَوْلُهُ: (نَمَّا)
 حَالٌ مِنْ «وَحَدِهِ»، أَيِ حَالِ كَوْنِهِ زَائِدًا عَلَى مَا سَبَقَ (كَذَا بِ«لَبِّي»، وَ«حَنَانِي»، «سَعْدِي») وَقَوْلُهُ:
 (بِذِي الْخِطَابِ قَطُّ) يَعْنِي أَنْ «لَبِّي» وَمَا بَعْدَهُ مُخْتَصَّةٌ بِضَمِيرِ الْخِطَابِ فَقَطُّ (وَشَدَّ لَبِّي) أَيِ
 مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ شُدُودًا، وَخَفَّفَ الْبَاءَ هُنَا لِلْوِزْنِ («فَقُلْتُ: لَبِّي لِمَنْ يَدْعُونِي») بِأَلْفِ
 الْإِطْلَاقِ، أَيِ وَشَدَّ أَيْضًا إِضَافَتَهُ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ فِي هَذَا الْبَيْتِ (كَمَا أَتَى يَدِّي لِلْبَنِيِّ تَالِيًا) أَيِ
 كَمَا شَدَّ إِضَافَتَهُ أَيْضًا إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ فِي قَوْلِهِ: «فَلَبَّنِي يَدِّي مِسُورٍ» فِي الْبَيْتِ الْآتِي.

(مِنْ ذَاكَ) أَيِ مِمَّا اشْتَرَطَ فِيهِ الْإِضْمَارُ فِي بَعْضِ مَعْمُولَاتِهِ (مَرْفُوعٌ بِأَخْبَارٍ يَكْدُ) مُضَارِعٌ كَادَ
 (وَأَخَوَاتُهَا سِوَى عَسَى وَرَدَ) يَعْنِي أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي خَبَرِ «كَادَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا، فَتَقُولُ:

«كَادَ زَيْدٌ يَمُوتُ»، وَلَا تَقُولُ: «يَمُوتُ أَبُوهُ»، بِخِلَافِ «عَسَى»، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ
 يَقُومَ»، وَ«عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ»، وَوَقَعَ فِي نَسْخَةِ بَدَلِ هَذَا الْبَيْتِ:
 مِنْ ذَاكَ مَرْفُوعٌ بِأَخْبَارٍ عَسَى وَأَخَوَاتُهَا وَأَفْعَلُ ائْتَسَى
 وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ عَسَى يَجُوزُ فِيهِ الْإِضْمَارُ، وَعَدَمُهُ، كَمَا مِثْلُنَا أَنْفًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّاسَ أَصْلَحَهُ
 بِالْبَيْتَيْنِ الَّذِينَ قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ، فَتَبَصَّرْ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) أَيِ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَرْفُوعُ اسْمِ التَّفْضِيلِ، فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا
 مُسْتَثْنَا (إِلَّا فِي الَّذِي) أَيِ فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ الَّذِي (مُعَاقِبًا لِلْفِعْلِ جَاءَ يَحْتَذِي) أَيِ يَقْتَدِي بِهِ،
 يَعْنِي إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَصْلَحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مَوْضِعَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ كُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ
 أَفْعَلٌ بَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ شَبْهِهِ، وَكَانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيًّا مَفْضَلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ، نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا
 أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»، وَهَذِهِ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْمَشْهُورَةُ عَنْهُمْ بِمَسْأَلَةِ الْكَحْلِ؛ لِهَذَا
 الْمَثَلِ.

(مَرْفُوعٌ «قُمْ، نَقُومُ أَوْ أَقُومُ») أَيِ كَذَلِكَ مِمَّا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْإِضْمَارُ مَوْضِعٌ نَحْوُ «قُمْ» إلخ (كَذَاكَ
 مَا يُضْمَرُ فِي تَقُومُ) يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْضِعُ الْاسْمِ الظَّاهِرِ، فَلَا تَقُولَ: «تَقُومُ زَيْدٌ» فَتَرْفَعُ
 زَيْدًا بِهِ.

(وَالثَّانِ) أَيِ وَهُوَ اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ظَاهِرًا فِي بَعْضِ الْمَعْمُولَاتِ (تَوْكِيدٌ لِمُظْهَرِ) أَيِ تَوْكِيدُ
 الْاسْمِ الظَّاهِرِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ إِلَّا بِمُظْهَرٍ (كَذَا نَعَتْ وَمَنْعُوتٌ) أَيِ كَذَا يَشْتَرِطُ فِي النَّعْتِ
 وَالْمَنْعُوتِ أَنْ يَكُونَا اسْمًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ (بَيَانٌ أُخِذَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ،
 مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَيِ كَذَلِكَ عَطَفَ الْبَيَانُ أُخِذَ بِهَذَا الشَّرْطِ، فَلَا يَكُونُ عَطَفَ الْبَيَانِ ضَمِيرًا، وَلَا
 يُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ عَطْفَ بَيَانٍ.

ثم ذكر أمثلة مما وقع لبعض المعربين الوهم فيه، فقال:

(لَوْلَايَ وَالْفَتَى بِجَرٍّ) أَيِ بِجَرِّ «الْفَتَى» عَطْفًا عَلَى الْبَاءِ (مِنْ وَهَمٍ) أَيِ مِنْ أخطاء بعض المعربين
 (لَأَنَّ لَوْلَا بِالضَّمِيرِ مُخْتَصِمٌ) أَيِ لِأَنَّ «لَوْلَا» لَا تَجْرُ إِلَّا الْمُضْمَرُ.

(جَعَلَ) مبتدأ خبره «كذلك» (ضَمِيرُ الْفَضْلِ تَوْكِيدًا كَذَا) أي من الوَهَم أيضًا قول بعضهم: إِنَّ ﴿هُوَ﴾ في قوله ﴿كَذَلِكَ﴾: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] يجوز كونه توكيدًا لـ ﴿شَانِيءٍ﴾ (وَالْعَطْفُ) بالنصب مفعول مقدم لـ «ابنًا» (فِي اسْكُنْ أَنْتَ وَالزَّوْجُ) أي من قوله ﴿كَذَلِكَ﴾: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] (ابنًا) فعل أمر من التَّبَذَ، وهو الطَّرَحُ، والتَّزَكُّ، مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة ألفًا للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَفَقَا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قِفَا
يعني أن عطف ﴿زَوْجُكَ﴾ على الضمير المستتر في ﴿اسْكُنْ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] لا تقبله؛ لأنه غير جائز؛ لما يأتي.

(وَمُضْمَرٌ) مبتدأ خبره «واجب» (بِـ «نِعَم»، أَوْ «بُشْس» رُفِعَ) بالبناء للمفعول صفة لـ «مضمَر»، أي الضمير المرفوع بهما (وَاجِبُ الْاسْتِثْنَاءِ حَيْثُمَا وَضِعَ) بالبناء للمفعول، أي في أي تركيب وقع. وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن النوع الخامس من الجهة السادسة اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، والإظهار في بعضها.

فمن الأول مجرور «لولا»، ومجرور «وَحَدَّ»، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لولاي»، و«لولاك»، و«لولاه»، و«وحدي»، و«وحدك»، و«وحده»، ومجرور «لبي»، و«سعدي»، و«حناني»، ويشتترط لهن ضمير الخطاب، وشذ نحو قوله [من الطويل]:

دَعَوْنِي فَيَا لَبِّي إِذْ هَدَرْتُ لَهُمْ شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَنْتَهَا هَدْرِي^(١)
وقول آخر [من الرجز]:

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي
زَوْرَاءُ ذَاكَ مَنْرَعُ بَيُونِ^(٢)
لَقُلْتُ لَبِّي لَنْ يَدْعُونِي

(١) «الشقاشق» جمع شَقَشِقَةٍ بكسر الشينين، وهي شيء كالرثة يخرجها البعير من فيه إذا هاج، وهدرت شقشقة البعير إذا قرقرت وصوتت.

(٢) «الزوراء»: الأرض البعيدة، و«منرع»: أي ممتلئة بالماء، و«بيوني» بفتح الباء: أي بعيدة متسعة.

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَشُورًا فَلَبَّى فَلَبَّنِي يَدَيَّ مَشُورٍ
ومن ذلك مرفوع خبر «كاد» وأخواتها إلا «عسى»، فتقول: «كاد زيد يموت»، ولا تقول: «يموت أبوه»، ويجوز «عسى زيد أن يقوم»، أو «يقوم أبوه»، فيرفع السببي، ولا يجوز رفعه الأجنبي، نحو «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل، في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار، وكذا مرفوع نحو «قم»، و«أقوم»، و«تقوم»، و«نقوم».

ومن اثني تأكيد الاسم المظهر، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمُتَبَيَّن.

ومن الوهم في الأول قول بعضهم في «لولاي وموسى»: إن «موسى» يحتمل الجر، وهذا خطأ؛ لأنه لا يُعْطَفُ على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تُعَدَّ، وهذه مسألة يُحَاجِي بها، فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يُعْطَفَ عليه اسم مجرور، أَعَدَّتْ الْجَارُ أم لم تُعَدَّ، وإنما قُيِّدَ بـ «مجرور»؛ لأنه يصح أن يُعْطَفَ عليه اسم مرفوع؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يَقْدَحُ في كون الاسم مجردًا من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبه الزائد.

وقول جماعة في قول هُذْبَةَ [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
إن فَرَجًا اسم «يكون»، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر «يكون»، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله [من البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ
فـ «ثوبي» بدل اشتغال من تاء «جعلت»، لا فاعل «يثقلني».

ومن الوهم في الثاني - وهو اشتراط الإظهار في بعض المعمولات - قول أبي البقاء في قوله ﴿كَذَلِكَ﴾: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: الآية ٣]: إنه يجوز كون «هو» توكيدًا، وقد مضى، وقول

الرمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَّا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] الآية: إذا قَدَّرْتُ «أَنْ» مصدرية، فـ«أَنْ» وصلتها عطف بيان على الهاء، وهو خطأ؛ لأن الضمير لا يعطف عليه بالبيان، وقول النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] الآية: إن العطف على الضمير المستتر، وقد ردَّ ذلك ابنُ مالك، وجعله من عطف الجمل، والأصل ولتسكن زوجك، وكذا قال في ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ [طه: الآية ٥٨] الآية: إنَّ التقدير: ولا تخلفه أنت؛ لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم، ويجوز^(١) في قوله [من الوافر]:

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذُورَ الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمِ
إِلَى حُفْرِ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٍ وَأَعْلَاهُنَّ صِفَاحٌ مُقِيمٌ^(٢)
كونَ «ذو» فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي يأوي ذوو الأموال، وكونه وما بعده توكيداً على حد «ضرب زيد الظهر والبطن»^(٣).

تنبيه:

من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمحل بشرط استتاره، وهو «نعم»، و«بئس»، تقول: «نعم الرجلان الزيدان»، و«نعم رجلين الزيدان»، ولا يقال: «نعم»، إلا في لُغِيَّة، أو بشرط إفراده وتذكيره، وهو «رُبَّ» في الأصح.

ثم ذكر النوع السادس من الجهة السادسة - وهي التي لا يُراعى المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم بسبب ذلك - فقال:

١٦١٩- (وَسَادِسُ الْأَنْوَاعِ أَنْ يَشْتَرِطُوا إِفْرَادَ بَعْضِ الْأَسْمِ إِذْ يَزْتَبِطُ

(١) أي ابن مالك.

(٢) أراد حُفْرَ القبر، و«الصفاح»: الحجر العريض.

(٣) قوله: «الظهر والبطن» توكيد لـ«زيد»، أي الظهر منه والبطن منه.

(اعلم) أنهم أجازوا فيه التأكيد كما ذكره، وأجازوا فيه البديل، وهو بديل بعض من كل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه مقام معنى كلاً، فيجوز ارتفاعهما على البديل، أو على التأكيد. انتهى «الحاشية» ج ٣ ص ٢٩٣.

١٦٢٠- وَبَعْضُهَا الْجُمْلَةُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَتَائِبُ الْفَاعِلِ أَوْ ذَا الْفَاعِلِ
١٦٢١- وَالثَّانِ مَا جَا خَبَرًا لِأَنْ وَفَى كَذَاكَ مَحْكِي بِقَوْلِ أَلِفَا
١٦٢٢- وَخَبَرٌ يَلِي ضَمِيرَ الشَّانِ وَفِي الْمُقَارَبَةِ بِالْإِثْنَانِ
١٦٢٣- فَجَعَلَ مَسْحًا خَبَرًا لَطْفًا مِنْ وَهْمِ بَلْ مَصْدَرٌ قَدْ أُطْلِقَا
١٦٢٤- كَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ أَوْ لِلْقَسَمِ وَجَعَلَهُ الظَّرُوفَ جَا مِنْ وَهْمِ
(وَسَادِسُ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة (أَنْ يَشْتَرِطُوا إِفْرَادَ بَعْضِ الْأَسْمِ) وقوله: (إِذْ يَزْتَبِطُ) أي وقت ارتباط ذلك الاسم بالفاعل، والمراد وقوعه معمولاً لفاعل (وَبَعْضُهَا الْجُمْلَةُ) أي واشتراطهم في بعضها أن تكون جملة، فقوله: «وبعضها» وقع في النسخ مجروراً، والظاهر أنه منصوب بِنَزْعِ الخافض، أي في بعضها، إلا على اللغة القليلة التي تحذف الجار وتبقي عمله، كما في قوله [من الطويل]:

* أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ *

وقد تقدّم بيان ذلك في موضعه.

(أَمَّا الْأَوَّلُ) أي الذي يُشترط فيه الإفراد (فَتَائِبُ الْفَاعِلِ، أَوْ ذَا الْفَاعِلِ) أي هذا الفاعل (وَالثَّانِ) أي الذي يُشترط فيه الجملة (مَا جَا خَبَرًا لِأَنْ وَفَى) وقوله: (وَفَى) من الوفاء، جملة حالية مؤكدة لمعنى «جا» (كَذَاكَ مَحْكِي بِقَوْلِ أَلِفَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي كذلك خبر القول المحكي، نحو «قولي: لا إله إلا الله» (وَخَبَرٌ يَلِي ضَمِيرَ الشَّانِ) نحو «فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ» [البقرة: الآية ٢٨٣] (وَفِي الْمُقَارَبَةِ بِالْإِثْنَانِ) أي وخبر أفعال المقاربة، نحو «كاد زيد يقوم».

ثم ذكر بعض الأمثلة من أوهام هذا النوع بالفاء الفصيحية، فقال:

(فَجَعَلَ مَسْحًا) [ص: الآية ٣٣] خَبَرًا لَطْفًا بألف الإطلاق، يعني أن إعراب ﴿مَسْحًا﴾ [ص: الآية ٣٣] في قوله ﴿فَجَعَلَ﴾: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [ص: الآية ٣٣] الآية خبراً لـ ﴿طَفِقَ﴾، وهي من أفعال الشروع (مِنْ وَهْمِ) أي معدود من وَهْمِ بعض المعربين (بَلْ) الصواب أنه (مَصْدَرٌ) أي

مفعول مطلق (قد أطلقا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي قد حذف عامله، وهو «يمسح»، والجملة خبر ﴿طَفِقَ﴾ (كذا جواب الشرط، أو للقسم) يعني مما يجب أن يكون جملة أيضا جوابا للشرط والقسم (وجعله) أي جعل جواب الشرط والقسم (الظروف) مفعول ثانٍ لـ «جعل» (جا من وهم) يعني أن جعل جواب الشرط أو القسم ظرفا، أو جازا ومجرورا، كما في تقدير بعضهم في قوله ﴿كَلَّمَ﴾: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ عَمَلِهِمْ فَراءَهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: الآية ٨] الجواب «كمن هداه الله» من أخطائه.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن النوع السادس من الجهة السادسة اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات، والجملة في بعضها.

فمن الأول الفاعل ونائبه، وهو الصحيح، فأما قوله ﴿كَلَّمَ﴾: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُذُنَّهُ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] الآية، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١١] الآية، فقد مر البحث فيهما^(١).

ومن الثاني خبر «أن» المفتوحة إذا خففت، وخبر القول المحكي، نحو «قولي: لا إله إلا الله»، وخرج بذكر المحكي قولك: «قولي حق»، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ يَكْتُمُ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٣] الآية، إذا قُدِّرَ ضمير ﴿إِنَّهُ﴾ للشأن لزم كون ﴿ءَاثِمٌ﴾ خبرا مقدما، و﴿قَلْبُهُ﴾ مبتدأ مؤخر، وإذا قُدِّرَ راجعا إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون ﴿ءَاثِمٌ﴾ الخبر، و﴿قَلْبُهُ﴾ فاعل به.

ومن ذلك خبر أفعال المقاربة، ومن الوهم في هذا قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: الآية ٣٣]: إن ﴿مَسْحًا﴾ خبر ﴿طَفِقَ﴾، والصواب أنه مصدر لخبر محذوف، أي يمسح مسحاً.

ومن ذلك جواب الشرط، وجواب القسم، ومن الوهم في هذا قول الكسائي، وأبي حاتم، في نحو قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] الآية: إن اللام وما بعدها

(١) أي بأن ﴿لِيَسْجُذُنَّهُ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] ليس فاعل ﴿بَدَأَ﴾، بل الفاعل هو الضمير العائد على البداء، وكذا نائب الفاعل قوله: ﴿لَهُمْ﴾ لا جملة ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾.

جواب، وقد مر البحث في ذلك، وقول بدر الدين ابن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ عَمَلِهِمْ فَراءَهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: الآية ٨]: إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديره ذهب نفسك عليهم حسرات، بدليل ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: الآية ٨]، أو كمن هداه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: الآية ٨]، والتقدير الثاني باطل، ويجب عليه كون «من» موصولة، وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب «اللوامح»، وهو أبو الفضل الرازي^(١)، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٠]: لا بُدَّ من إضمار جملة معادلة، والتقدير كـ «من لا يخلق». انتهى. وإنما هذا مبني على تسمية جماعة، منهم الزمخشري في «مفصله» الظرف من نحو «زيد في الدار» جملة ظرفية؛ لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك، فإن الظرف لا يكون جوابا، وإن قلنا إنه جملة.

ثم ذكر النوع السابع من الجهة السادسة، فقال:

- ١٦٢٥- (وسابع الأنواع شرط جملة فعلية أتتك أو اسمية جواب لو لولا و لوما ثبنا لأخرف التخصيص جاءت كالحلل خبر أن حيث لو قد صاحبه دلت فجاءة وليتما كتي مبتدأ ليس صوابا يا فطن من أهل كوفة لهم إذا عة دليلهم شغرت إلى الزبا أنتمى أجندلا يحمين أم حديدا ولكن الجواب حذفه فهم)
- ١٦٢٦- فالشرط مطلقا سوى لولا أتى
- ١٦٢٧- والجملة ثانيا بعد لما والجملة
- ١٦٢٨- وخبر الأفعال للمقاربة
- ١٦٢٩- والثاني جملة تلي إذا التي
- ١٦٣٠- فجعل مرفوع يلي إذا وإن
- ١٦٣١- إلا لدى الأخفش والجماعة
- ١٦٣٢- بكونه الفاعل جا مقدما
- ١٦٣٣- «ما للجمال مشيها وييدا
- ١٦٣٤- ومن يجب باسمية لما وهم

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد العجلي المقرئ النحوي الأديب، كان شديد الورع، كثير التجوال في البلاد، له «اللوامح» في القراءات، نقل عنه ابن الجوزي، توفي سنة (٤٥٤هـ).

(وَسَائِعِ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة (شَرْطُ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ أَتَتْكَ) أي في بعض المواضع (أَوْ اِسْمِيَّةٍ) أي في البعض الآخر (فَالشَّرْطُ) مبتدأ خبره «أتى»، أي فجملة الشرط، وقوله: (مُطْلَقًا) أي سواء كانت الأدوات حروفًا، كـ«إن»، أو أسماء، كـ«أين» (سِوَى لَوْلَا) أي فإن شرطها جملة اسمية، نحو «لولا زيد لأكرمك»، ومثلها «لوما»، وقوله: (أَتَى) أي جاء جملة فعلية، نحو «إن يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ» [آل عمران: الآية ١٦٠] الآية، و«مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا» [النساء: ١٢٣] (جَوَابُ) معطوف بعاطف مقدر، أي وجواب «لَوْ» و«لَوْلَا»، وَ «لَوْ مَا» ثَبَتًا بِألف الإطلاق، يعني أنه ثبت كون جواب هذه الأدوات جملة فعلية فقط (وَالْجُمْلَتَانِ) أي جملة الجواب والشرط (بَعْدَ «لَمَّا») أي لا يكونان إلا فعليتين، نحو «لَمَّا جاء زيد أكرمته» (وَالْجُمْلَةُ لِأَخْرَافِ التَّخْصِيصِ جَاءَتْ كَالْحُلُلِ) أي كالزينة لها، يعني أن الجمل التي تأتي بعد أدوات التخصيص لا تكون إلا فعلية، نحو «هلا قمت»، و«ألا تنزل عندنا»، ونحو ذلك (وَحَبَرُ الْأَفْعَالِ لِلْمُقَارَبَةِ) أي كذلك خبر أفعال المقاربة لا تكون إلا جملة فعلية، نحو «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» [البقرة: الآية ٧١]، و«فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ» [الأنعام: الآية ٥٢]، ونحو ذلك (حَبَرُ أَنْ) أي وكذلك خبر «أَنْ» المفتوحة المشددة لا يكون إلا فعلية (حَيْثُ لَوْ قَدْ صَاحِبَتُهُ) أي في التركيب الذي صاحبت فيه «لو» الشرطية، نحو «لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي» [الرؤم: الآية ٥٧] الآية.

(وَالثَّانِ) أي الذي تشترط فيه الجملة الاسمية (جُمْلَةٌ تَلِي «إِذَا» الَّتِي دَلَّتْ فُجَاءَةً) بضم الفاء، والمد، أي عليها، نحو «خرجت، فإذا زيد على الباب» (وَلَيْتَمَا) أي كذلك الجملة التي تلي «ليتما» يجب أن تكون اسمية، نحو «ليتما زيدًا قائمًا»؛ لأن «ليت» إذا دخلت عليها «ما» لا يزول اختصاصها عن العمل في الأسماء على الصحيح، بخلاف أخواتها، فإنه يجوز فيها الإعمال، والإهمال فقوله: «وليتما» مبتدأ، خبره قوله: (كَيْفِي) أي مثل هذه، ف«تي» اسم إشارة للمؤنثة، يعني أن «ليتما» مثل «إذا» الفجائية في اشتراط الجملة الاسمية.

ثم ذكر بعض الأمثلة التي وقع فيها الوهم لبعض المعربين في هذا النوع، فقال:

(فَجَعَلَ مَرْفُوعٌ يَلِي) أي يتبع «إِذَا»، و«إِنْ» الشرطيتين (مُبْتَدَأٌ) كما قوله تعالى: «وَإِنْ أَمَرَأَهُ خَافَ» [النساء: الآية ١٢٨] الآية، وقوله: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» [الانشقاق: الآية ١] (لَيْسَ صَوَابًا)

لأنه لا يليهما إلا الجمل الفعلية، وقوله: (يَا فَيْطَنُ) كمثل به البيت (إِلَّا لَدَى) أي إلا عند (الْأَخْفَشِ، وَالْجَمَاعَةُ مِنْ أَهْلِ كُوفَةٍ) بالصرف للضرورة (لَهُمْ إِذَاعَةٌ) أي إشاعة (بِكُونِهِ الْفَاعِلِ) متعلق بـ«إذاعة»، أي بكون الاسم الواقع بعد «إذا»، و«إن» فاعلاً (جَا مُقَدِّمًا) على الفعل، يعني أنهم يرون الاسم الواقع بعدهما فاعلاً بالفعل الذي بعده، فلا يكون من وقوع الاسم، بل هو باق على فعليته.

تنبيه:

هذا الذي ذكرته في شرح قوله: «إلا لدى الأخفش إلخ» هو حلّ لكلام الناظم، وإلا فهذا القول ليس للأخفش، وإن قال به الكوفيون، فإن مذهبه أن الاسم بعد «إذا» و«إن» مبتدأ، فيجوز وقوع الجملة الاسمية بعدهما، وأما هذا القول فهو مذهب الكوفيين، فإنهم قائلون بما قال به الأخفش، ويجيزون أيضًا كون الاسم المرفوع بعدهما فاعلاً بالفعل المذكور بعده، فهو على التقديم والتأخير، واستدلوا على ذلك بقول الزبائ، كما أشار إليه بقوله:

(دَلِيلُهُمْ شِعْرٌ إِلَى الزَّبَاءِ) بالقصر للوزن، هي الزباء بنت عمرو بن عامر هو ماء السماء، وهي ملكة الجزيرة، تُعَدُّ من ملوك الطوائف، ولها قصّة مشهورة، ويقال: اسمها هند (انْتَمَى) أي انتسب، وهو قولها: (مَا) استفهامية على سبيل الإنكار (لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً) بالرفع وتوجيهه هو المذكور هنا، وبالجرّ بدلًا من «الجمال» بدل اشتمال، والتقدير: ما لمشي الجمال (وَيُيَدَا) هو من المشي الرّؤيد، ونصبه على الحال (أَجْنَدَلًا) هو الحجارة (يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيدًا) وبعبارة:

أُمَّ صَرَفَانَا بَارِدًا شَدِيدًا أُمَّ الرِّجَالِ قُبْضًا قُعُودًا
و«الصَّرَفَانِ»: قيل: الرصاص، وقيل: جنس من التمر، و«القُبْضُ»: جمع قابض، وهو المجتمع، وروي «جُثْمًا» بدل «قبض»، وهو جمع جائم.

وهذه الأبيات قالتها الزباء لما نظرت إلى الجمال التي جاء بها قصير بن سعد، صاحب جذية الأبرش، وكان قد احتال عليها، وجعل الرجال في تَوَايِيت، وجعل التواييت في جوالقات، فرأتها تسير مثقلة، فأنكرت ثقلها، وقالت هذه الأبيات، والقصّة مشهورة^(١).

(١) راجع «شرح الأبيات» للبغدادي ٢١٦/٧-٢١٧.

ومحل الشاهد من البيت قوله: «مشيها»، فقد استدل به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل، قالوا: إن «مشيها» روي مرفوعاً، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ، إلا «وئيداً»، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلاً بـ «وئيداً» مقدماً عليه، وأجاب البصريون بما يأتي قريباً. (وَمَنْ يُجِبْ بِاسْمِيَّةٍ) أي بجملة اسمية «لما» أي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا نَحْنُهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ الآية [لقمان: ٣٢]، فجعل جواب «لما» جملة ﴿فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، فهذا قد (وَهُمْ) بكسر الهاء، كغَلِطَ وزنا ومعنى؛ لأن «لما» لا يكون جوابها إلا جملة فعلية (وَلَكِنْ الْجَوَابُ) أي جواب «لما» في الآية (حَذَفُهُ فِيهِمْ) بالبناء للمفعول، يعني أنه محذوف، تقديره: انقسموا قسمين، ﴿فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] إلخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السابع من الجهة السادسة اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

فمن الأول جملة الشرط، غير «لولا»، وجملة جواب «لو»، و«لولا»، و«لو ما»، والجملتان بعد «لما»، والجملتان التاليتان أحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري ومتابعيه، نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: الآية ١٠٣] الآية.

ومن الثاني الجملة بعد «إذا» الفجائية، و«ليتما» على الصحيح فيهما.

فمن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦] الآية، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١] : إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي، فلا يُعَدُّ ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل، كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبءاء [من الرجز]:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَئِيداً... البيت

فيمن رفع «مشيها»، وذلك عند الجماعة مبتدأ، حُذِفَ خبره، وبقي معمول الخبر، أي «مشيها» يكون «وئيداً»، أو يوجد «وئيداً»، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف، كما كان فيمن جَرَّه بدل اشتغال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهامية، ومتى أُبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمة الاستفهام، فكَذَلِكَ حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب^(١) [من الطويل]:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
إِنَّ «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور.

وقول آخر في نحو «أتيتك يوم زيداً تلقاه»: إنه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمن المبهم المستقبل يُحْمَلُ على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية، وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: الآية ١٦] فقد مضى أن الزمن هنا محمول على «إذا» لا على «إذا»، وأنه لتحققه نُزِّلَ مَنَزِلَةُ الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به، وهو ﴿يَوْمَ الْتَلَّاقِ﴾ [غافر: الآية ١٥] في قوله تعالى: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ الْتَلَّاقِ﴾، فمردود، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنِي فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
ومن الوهم أيضاً قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] الآية - بعدما جَزِمَ بأن ﴿مَنْ﴾ شرطية: إنه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على ﴿كَانَ﴾ وما بعدها، ويردُّه أن جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها على أنه لو قُدِّرَ ﴿مَنْ﴾ موصولة لم يصح قوله أيضاً؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية؛ لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

(١) أي البيت الذي استشهد به سيبويه في كتابه، فإن «الكتاب» إذا أطلق في هذا الفن، فهو «كتاب سيبويه».

فَإِنْ لَا مَالَ أُعْطِيَهِ فَإِنِّي صَدِيقٌ مِنْ غَدُوٍّ أَوْ رَوَّاحٍ
وقول آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا
إن ما بعد «إِنْ لَا»، و«هَلَّا» جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية، والصواب أن التقدير في الأولى: فَإِنْ أَكُنَّ، وفي الثانية فهلا كان، أي الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.
ومن ذلك قول جماعة، منهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]: إن الجملة الاسمية جواب «لو»، والأولى أن يُقَدَّرَ الجواب محذوفاً، أي لكان خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة «ليت» في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قول جماعة، منهم ابن مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَجَحْتُهُمْ إِلَى الْبِرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] الآية: إن الجملة جواب «لما»، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أن جواب «لما» لا يقتربن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في «كافيته» مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زيداً أضربه» أن يكون انتصاب «زيداً» على الاشتغال، كالنصب في «إنما زيداً أضربه»، والصواب أن انتصابه بـ«ليت»؛ لأنه لم يُسَمَّعْ نحو «ليتما قام زيد» كما سُمع «إنما قام زيد».

تنبيه:

اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَاثِتِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الزمر: ٦١]: إن الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الزمر: الآية ٦١] بأن الاسم لا تعطف على الفعلية، وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسم والفعلية لا يمنع التعاطف،

وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهَ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]: إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]: هذا مردود؛ لأن الاسم لا تبدل من الفعلية. انتهى، ولم يَقم دليل على امتناع ذلك.
ثم ذكر النوع الثامن من الجهة السادسة التي هي أن لا يراعي العرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم، فقال:

١٦٣٥- (وَتَأْمِنُ الْأَنْوَاعُ كَوْنُهُ الْخَبَرُ مُشْتَرِطٌ وَتَارَةٌ إِنْشَاءٌ يَقَرُّ
١٦٣٦- كَصِلَةٍ أَوْ صِفَةٍ وَالْحَالِ أَوْ خَبَرٍ كَانَ إِنْ وَالشَّانِ رَوَّاحٍ
١٦٣٧- قِيلَ كَذَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ كَمَا جَوَابٌ حَلَفٍ غَيْرِ سُؤْلِ غَلِمَا
١٦٣٨- وَالثَّانِ جُمْلَةٌ جَوَابُ الْقَسَمِ أَتَى لِلاِسْتِعْطَافِ بِاللَّهِ ضَمٍ
١٦٣٩- وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافٍ مَا دُكِرَ تَأْوِيلُهُ بِنِیَّةِ الْقَوْلِ شُهُزٍ
١٦٤٠- وَأَسْتَشْنِ أَنْ مُخَفَّفًا قَدْ أَخْبِرَا عَنْهُ بِإِنْشَاءٍ كَمَا بَعْضُ قَرَا
(وَتَأْمِنُ الْأَنْوَاعُ كَوْنُهُ) أي بعض الجمل (الخبَرُ) أرادضد الإنشاء، لا مقابل المبتدأ (مُشْتَرِطٌ) فـ«ثامن» مبتدأ أول، و«كونه» مبتدأ ثان، و«الخبَرُ» خبر «كونه» على نقصه، و«مُشْتَرِطٌ» خبره على كونه مبتدأ، والمعنى أنهم اشترطوا في بعض الجمل أن يكون خبرية، (وَتَارَةٌ إِنْشَاءٌ يَقَرُّ) بفتح ثانيه، وكسره، من بابي تَعَبَ، وضرب، أي يثبت، يعني أنه تارة يشترطون كونه إنشاءً، فمثال الأول (كَصِلَةٍ أَوْ صِفَةٍ، وَالْحَالِ، أَوْ خَبَرٍ «كَانَ» أَوْ «إِنْ»، وَالشَّانِ رَوَّاحٍ) أي وخبر ضمير الشأن (قِيلَ كَذَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ) أي كذلك خبر المبتدأ يشترط فيه كونه خبرية (كَمَا جَوَابُ حَلَفٍ) أي قسم (غَيْرِ سُؤْلِ) أي استعطافي، قال بعضهم: جملة القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى، هي جملة الجواب، فإن كانت الأخرى خبرية، فهو غير استعطافي، وإن كانت إنشائية، فهو الاستعطافي، فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة إنشائية، وقال بعضهم: الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف. قاله الدسوقي^(١).

(١) «الحاشية» ٢/٢١٨.

وقوله: (عَلِمًا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول صفة لـ «سؤل».

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، أي القسم الثاني وهو الذي اشترط فيه كون الجملة إنشائية (جُمْلَةً جَوَابِ الْقَسَمِ أَتَى لِلإِسْتِعْطَافِ) نحو (بِاللَّهِ صَمٍ) فصم جملة إنشائية. (وَمَا) موصولة مبتدأ خبره جملة «تأويله إلخ»، أي الذي (أَتَى عَلَى خِلَافٍ مَا دُكِّنَ) بالبناء للمفعول، أي الذي ذكرناه آنفاً، من مجيء الصلة، أو الصفة، أو الحال، أو ما بعده إنشائية، نحو قوله في الصفة: «جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ» (تَأْوِيلُهُ) إلى الخبرية (بَيِّنَةُ الْقَوْلِ) أي بحذف القول (شَهْرٌ) بالبناء للمفعول خبر «تأويله»، والجملة خبر «ما أتى»، يعني أن ما أتى مخالفاً لما سبق، فلا بد من تأويله بحذف القول، فيقال في المثال المذكور، «بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ».

(وَأَسْتَشْنِ) من الحكم المذكور، وهو منع وقوع الجملة الإنشائية خبراً لـ «أَنْ» وضمير الشأن («أَنْ» مُخَفَّفًا) أي من الثقيلة (قَدْ أَخْبِرَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول (عَنْهُ بِإِنْشَاءٍ) أي وهو الجملة الدعائية (كَمَا بَعْضُ) من القراء (قَرَأَ) بتخفيف الهمزة، أي قرأ قوله ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الثور: الآية ٩] الآية، بصيغة الفعل الماضي، و«الله» فاعل، وهو جملة دعائية، وهي إنشاء، ومن استثناء ضمير الشأن، قولهم: «أما أن جزاك الله خيراً»، إذ الأصل أنه جزاك الله خيراً.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثامن من الجهة السادسة اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية، فالأول كثير، كالصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لـ «كان»، أو خبراً لـ «إِنَّ»، أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً للقسم، غير الاستعطافي.

ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي، كقوله [من الوافر]:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبْلَتْ فَاهَا

فقوله: «بربك» قسم، وقوله: «هل ضممت إلخ» جواب القسم.

وقوله [من الطويل]:

بِعَيْشِكَ يَا سَلَمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ أَيْ غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ
وما ورد على خلاف ما ذكر مؤوّل، فمن الأول قوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَرَجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا
وتخريجه على إضمار القول، أي قَبْلَ الَّتِي أَقُولُ: لَعَلِّي، أو عَلَى أَنْ الصلة «أزورها»، وخبر
«لعل» محذوف، والجملة معترضة، أي لعلني أفعل ذلك، وقوله [من الرجز]:
حَتَّى إِذَا جَسَّ الظَّلَامُ وَأَخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ
وقوله [من الرجز أيضاً]:

«فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدُمُهُ»

وتخريجهما على إضمار القول، أي أخ مقول فيه: لا جعلنا الله نَعْدُمُهُ، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك، وقول أبي الدرداء رضي الله عنه: «وجدتُ الناسَ أَخْبِرُ تَقْلُهُ»، أي صادفت الناس مقولاً فيهم ذلك، وقوله [من الوافر]:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِيْنِي وَذَلِّي ذَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعٍ^(١)
والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي وكوني تذكريني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي
الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: الآية ٧٥]، أي فيمد، وقوله [من البسيط]:
إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا
وقوله [من الرجز]:

إِنِّي إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أُنْجِيَةً
وَأَضْطَرَبَ الْقَوْمُ أَضْطَرَابَ الْأُرْشِيَةِ
هُنَاكَ أَوْصِيْنِي وَلَا تُوصِي بِيَةِ

وينبغي أن يُسْتَشْنَى مِنْ مَنَعِ ذَلِكَ فِي خَبْرِي «إِنَّ» وضمير الشأن خَبْرُ «أَنْ» المفتوحة إذا خُفِّفَتْ،

(١) «الماجدة»: الكريمة، و«الصناع» بالفتح: الماهرة الماهرة الحاذقة بعمل اليدين.

فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا الْقُرْآنَ﴾ [الثور: الآية ٩] في قراءة من قرأ ﴿أَنْ﴾ بالتخفيف، و﴿غَضِبَ﴾ بالفعل، و﴿اللَّهُ﴾ فاعل، وقولهم: «أما أن جزاك الله خيراً» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم «أَنْ» هذه ضمير شأن، فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يُقَدَّر: والخامسة أنها، وأما أنك، وأما قوله ﷺ: ﴿تُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الثل: الآية ٨]، فيجوز كون ﴿أَنْ﴾ تفسيرية. ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إن جملة الاستفهام حال من ﴿مَنْ﴾، والصواب أن ﴿كَيْفَ﴾ وحدها حال من مفعول ﴿نُشِيرُ﴾ وأن الجملة بدل من ﴿مَنْ﴾، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر، وقد جاز بالاتفاق نحو «كيف زيد؟»، واختلف في نحو «زيد كيف هو؟».

وقول آخرين: إن جملة الاستفهام حال في نحو «عرفت زيدا أبو من هو؟»، وقد مر. [واعلم]: أن النظر البصري يُعَلَّقُ فعله كالنظر القلبي، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: الآية ١٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنعام: الآية ٢١].

قال ابن هشام: ومن ذلك قول الأمين المحلي^(١) - فيما رأيت بخطه -: إن الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبٍ فَاقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ^(٢)
حالية، وإن «لا» ناهية، والصواب أن الواو للعطف، ثم الأصح أن الفتحة إعراب، مثلها في «لا تأكل السمك، وتشرب اللبن»، لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة. انتهى.

(١) هو أبو بكر محمد بن علي النحوي المصري، من أهل المحلة، توفي سنة (٦٧٣هـ).

(٢) وبعد هذا البيت:

أَمَا تَرَى السَّخْبَلَ بِشُكْرِهِ فِي الصُّخْرَةِ الصُّمَاءِ قَدْ أَثَرَا

- ١٦٤١- (وَتَاسِعُ الْأَنْوَاعِ مَا وَصَفًا لَزِمَ فِي بَعْضِهَا وَالْمَنْعُ فِي بَعْضِ خْتِمِ وَأَيُّ فِي النَّدَاءِ وَالْجَمَّا يُرَى وَصَفٌ وَثَانٍ فَاعِلٌ جَا وَأَسْتَقَرُّ تَوَعَّلْتُ فِي الشُّبْهِ بِي سَوَاءٌ قَدْ وَصَفًا بِمُفْرَدٍ كَمَا تَرَى وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الْقِيَاسِ فَأَعْلَمَا جَوَزُ فِي الْغَيْبَةِ وَالْثَّنَاءِ سَمَ مَنْ سَوَى الْفَارِسِ فَاسْمَعُ وَاتَّبِعْ جَعَلَهُ الْبَدَلُ مَنْ ذَا يَجْحَدُ
- ١٦٤٢- فَأَوَّلُ مَجْرُورُ رَبِّ ظَاهِرًا
- ١٦٤٣- وَمَا بِهِ وَطئٌ حَالٌ وَخَبَرٌ
- ١٦٤٤- لِنِعْمٍ أَوْ بِشَسْ كَذَا الْأَسْمَاءِ
- ١٦٤٥- مِنْ غَيْرِ مَا وَمَنْ إِذَا مَا نُكْرَا
- ١٦٤٦- وَالْحَقُّ الْأَخْفَشُ أَيُّمَا بِهِمَا
- ١٦٤٧- مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرُ وَالْكَسَائِي
- ١٦٤٨- أَجَازَ نَعَتْ فَاعِلِي بِشَسْ وَنِعَ
- ١٦٤٩- نِعَمَ الْفَتَى الْمُزَيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ

(وَتَاسِعُ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا) موصولة، أي الذي (وَصَفًا) مفعول مقدم ل(لَزِمَ فِي بَعْضِهَا) أي في بعض الأسماء (وَالْمَنْعُ) أي منع كونها وصفاً، مبتدأ خبره «ختم» (فِي بَعْضِ) أي في بعض الأسماء، متعلق بـ(ختم) بالبناء للمفعول، أي جعل لازماً أي الذي لزم كونه وصفاً (مَجْرُورُ «رَبِّ») حال كونه اسماً (ظَاهِرًا) نحو «رب رجل صالح لقيته» (وَأَيُّ) (فِي النَّدَاءِ) أي في حال وقوعها مناداة، نحو «يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا» [البقرة: الآية ١٠٤] الآية (وَالْجَمَّا) بالقصر للوزن، إذ هو ممدود، أي في قولهم: «جاءوا الجماء الغفير»، و«الغفير»: الساتر للأرض لكثرتهم، قال في «الصحاح»: يقال: «جاءوا جماء غفيراً» ممدوداً، و«الجماء الغفير»، أي جاءوا بجملتهم الشريف، والوضع، ولم يتخلف منهم أحد، و«الجماء الغفير» اسم، وليس بفعل، إلا أن ينصب كما تُنصب المصادر التي في معناه، كقولك: «جاءوني جميعاً، وقاطبةً، وطراً، وكافةً»، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: «أَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ»، أي أوردتها عزاً كما انتهى^(١).

فقوله: «الجماء» مبتدأ خبره قوله: (يُزَيُّ) بالبناء للمفعول، أي يرى كونه من هذا النوع (وَمَا)

(١) «الحاشية» ٢٢٠/٢.

موصولة معطوفة على (مجرور «رب»)، أي والذي (بِهْ وَطِيءٌ) بالبناء للمفعول، أي مُهْدٍ به (حَالٌ) نحو «مررت بزيد رجلاً صالحاً» (وَحَبْرٌ) أي أو وَطِيءٌ به خبر، نحو «زيد رجل كريم» (وَصَفٌ) أي أو وَطِيءٌ به وصف، نحو «مررت بزيد الرجل الصالح».

(وَتَانٍ) أي ثاني القسمين من النوع التاسع، وهو ما اشترط فيه عدم الوصفية (فَاعِلٌ جَا) أي إنهم اشترطوا أن لا يكون وصفاً، ولكن هذا لا يعنى كل فاعل، بل هو خاص ببعض الفاعل، كما أشار إليه بقوله (وَاسْتَقَرَّ) أي ثبت هذا الشرط (لِ«نَعَمْ»)، (أَوْ) بمعنى الواو (بِشَسْ) أي لفاعليهما، (وَكَذَا الْأَسْمَاءُ تَوَغَّلَتْ) أي دخلت، وبلغت الغاية (فِي الشَّبَهِ) أي في شبه الحروف، فثبت لذلك، وقوله: (تي) اسم إشارة للمؤنثة، أي هذه الأسماء، وهو مبتدأ، خبره (سَوَاءٌ) أي متساوية في هذا الحكم، وهو أن لا توصف (مِنْ غَيْرِ «مَا»، وَ«مَنْ» إِذَا مَا تُكْرَأُ) «مَا» بعد «إِذَا» زائدة، و«تُكْرَأُ» بالبناء للمفعول، وضمير التثنية راجع إلى «مَا»، و«مَنْ»، أي إذا صاروا نكرتين، فإنهما (قَدْ وَصِفَا بِمُفْرَدٍ) نحو «مررت بمن معجب لك»، و«بما معجب لك»، وقوله: (كَمَا تَرَى) بالبناء للفاعل كمثل به البيت، أي كما ترى هذا منصوباً عليه في كتب النحو (وَالْحَقُّ الْأَخْفَشُ «أَيَّا» بِهِمَا) أي بـ«مَا»، و«مَنْ»، فجوز وصفها بمفرد، نحو «مررت بأبي معجب لك» (وَهُوَ) أي إلحاقه هذا (قَوِيٌّ فِي الْقِيَاسِ) أي لأنها معربة، والمعرّب لا يكون متوغلاً في شبه الحرف، فلذا وُصِفَتْ، وقوله: (فَاعْلَمَا) كمثل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها نافعة جداً.

(مِنْ ذَلِكَ) أي من الأسماء المتوغلة في شبه الحرف (الضَّمِيرُ) وإنما لم يوصف؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في وصفها أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل، وأما وصف مفيد للمدح، أو الذم، فلم يُستعمل فيهما؛ لأنه امتنع فيهما ما هو الأصل في وصف المعارف، ولم يوصف ضمير الغائب؛ لأنَّ مُفَسِّرَهُ في الأغلب لفظي، فصار بسببه واضحاً، غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الأغلب، أو أنه حُمِلَ على ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما^(١).

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٢٠.

(وَالِكِسَائِي) بتخفيف الياء للوزن، مبتدأ خبره قوله: (جَوَزَ فِي الْغَيْبَةِ) أي جَوَزَ نعت ضمير الغائب (وَالشَّائِ) أي وجوز أيضاً نعت الضمير للمدح، ومثله الذم (أَجَازَ نَعْتَ فَاعِلِي «بِشَسْ»، وَ«نَعَمْ») نصف البيت عند العين، والميم من الشطر الثاني (مَنْ) موصولة فاعل «أجاز»، وصلتها قوله: (سَيَوَى الْفَارِسِ) بحذف الياء للوزن، يعني أنه أجاز غير أبي عليّ الفارسي، ومعه السراج - كما سيأتي - وهم الجمهور وصف فاعلي «نعم»، و«بشس».

تنبيه:

هذا الذي قاله الناظم رحمه الله من أن الذين أجازوا نعت فاعلي «نعم»، و«بشس» هم غير الفارسي تبع فيه ابن هشام في الأصل، وهو تبع في ذلك ابن مالك في «التسهيل»، واعتراض ابن هشام نفسه على ابن مالك في حاشيته على «التسهيل» بأن المانع إنما هو الجمهور، لا ابن السراج والفارسي، وهما القائلان بالجواز، وهذا الاعتراض بعينه يرد على ابن هشام والناظم هنا. أفاده الدماميني^(١).

وقوله: (فَاسْمَعْ، وَاتَّبِعْ) كمثل به البيت، أي اسمع ما أجازته هؤلاء العلماء، واتبعه؛ لأن له حجة، وهو البيت الذي أشار بقوله: (نَعَمْ الْفَتَى الْمُرِّي أَنْتَ يَشْهَدُ) يعني أنه يشهد للمجيزين وصف الشاعر «الفتى» بـ«المرّي» (جَعَلَهُ الْبَدَلُ) أي جعل «المرّي» بدلاً من «الفتى» (مَنْ ذَا يَجْحَدُ) أي الذين ينكرون وصف فاعل «نعم»، و«بشس»، وهما الفارسي والسراج، لكن سبق لك أن هذا هو رأي الجمهور، لا رأيهما، فتنبه.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن النوع التاسع من الجهة السادسة اشترطهم لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها أن لا يوصف.

فمن الأول مجرور «رُبَّ» إذا كان ظاهراً، و«أَيُّ» في النداء، و«الجماء»، في قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير»، وما وَطِيءٌ به من خبر، أو صفة، أو حال، نحو «زيد رجل صالح»، و«مررت بزيد الرجل الصالح»، ومنه قوله (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ) [الثل: الآية ٤٧]، وقوله: (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا

(١) «دسوقي» ٢/٢٢٠-٢٢١.

لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ [الرُّوم: الآية ٥٨] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوشَف: الآية ٢]، وقول الشاعر [من الطويل]:

أَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبَتَّغِي بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا
وَمَنْ تَمَّ أَبْطَلَ أَبُو عَلِي كَوْنَ الظَّرْفِ مِنْ قَوْلِ الْأَعَشَى [من الخفيف]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ^(١)
متعلقا بـ «أسرى»؛ لقلا يخلو ما عطف على مجرور «رُبَّ» من صفة، قال: وأما قوله [من الطويل]:

فَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَيْسَةٍ كَانَتْهَا خَطُ تَمَثَّالٍ
فعلى أن صفة الثاني محذوفة، مدلول عليها بصفة الأول، ولا يتأتى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا؛ لأن الإراقة إتلاف، فقد تجمل دليلا عليه.

ومن الثاني - أي الذي شرطوا فيه أن لا يوصف - فاعلا «نعم»، و«بئس»، والأسماء المتوَعَّلة في شبه الحرف، إلا «من»، و«ما» النكرتين فإنهما يوصفان، نحو «مررت بمنّ مُعْجِبٍ لَكَ»، و«بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ»، وَالْحَقُّ بِهِمَا الْأَخْفَشُ «أَيَّا»، نحو «مررت بأيّ مُعْجِبٍ لَكَ»، وهو قوي في القياس؛ لأنها معربة.

ومن ذلك الضمير، وجوّز الكسائي نعتة إن كان لغائب، والنعتُ لغير التوضيح، نحو قوله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْفُتُوبِ﴾ [سَبَأ: الآية ٤٨]، ونحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٣]، فَقَدَرُ ﷻ نعتا للضمير المستتر في ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾، و﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ نعتين لـ ﷻ.

(١) «الرفد» بفتح الراء، ويكسر، ويسكون الفاء: القَدَحُ الضخم، و«هرفته»: أي أرقته، و«أسرى» جمع أسير، و«أقيال» جميع قبائل بتشديد الياء، كسيد وأسياد، وهو دون الملك ممن له قول مسموع، وروي «وأقتال» جمع قتل بكسر فسكون، أي العدو المقاتل، أو الشبيه والنظير. «شرح الأبيات» ٢٣٤/٧. بزيادة يسيرة من «القاموس».

وأجاز الفارسي وابن السراج نعت فاعلي «نعم»، و«بئس» تمسكا بقوله [من الكامل]:
نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّي أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحُجَرَاتِ نَارَ الْمُوقِدِ^(١)
وحمله غير الفارسي وابن السراج على البدل.

وقال ابن مالك: يمتنع نعتة إذا قصد بالنعت التخصيص، مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد، فأما إذا تَوَوَّل بالجامع لأكمل الخصال، فلا مانع من نعتة حينئذ؛ لإمكان أن يُنَوَّى في النعت ما نُوي في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت. انتهى.
وقال الزمخشري، وأبو البقاء في قوله ﷻ: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾ [مَرْيَم: الآية ٧٤] إن الجملة بعد ﴿كَمْ﴾ صفة لها، والصواب أنها صفة لـ ﴿قَرْنٍ﴾، وجميع الضمير حملا على معناه، كما جُمِع وصف جميع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع العاشر من الجهة السادسة التي لا يراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم، فقال:

١٦٥٠. (وَعَايَشِرُ الْأَنْوَاعِ مَا قَدْ وَصِفَا فِي مَوْضِعٍ لَا فِي سِوَاهُ فَأَعْرِفَا
١٦٥١. كَالْوَضِيفِ وَالْمُضْدِرِّ قَبْلَ الْعَمَلِ فَاْمَنْعَ وَبَعْدَهُ جَوَازُهُ جَلِي) (وَعَايَشِرُ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا قَدْ وَصِفَا) بآلف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي الأسماء التي وُصِفَتْ (فِي مَوْضِعٍ) أي في بعض التراكيب (لَا فِي سِوَاهُ) أي لا في غيره من التراكيب، وقوله: (فَاعْرِفَا) كَمَلْ به البيت، أي اعرف هذه الفروق، حتى لا تقع فيما وقع فيه المخطئون، وذلك (كَالْوَضِيفِ، وَالْمُضْدِرِّ، قَبْلَ الْعَمَلِ فَاْمَنْعَ) أي عملها قبله (وَبَعْدَهُ) أي بعد عملها (جَوَازُهُ) أي جواز الوصف (جَلِي) أي ظاهر، يعني أن بعض الأسماء، كاسم الفاعل، واسم المفعول العاملين، والمصدر خَصَّوْا جَوَازَ وصفها بما بَعْدَ العمل،

(١) «المرّي» نسبة إلى مرة أحد أجداده، و«هم» ضمير الضيوف، و«الحجرات» بضميتين: البيوت التي ينزلها الضيوف، و«الموقد» اسم فاعل، وهو الذي يوقد النار ليهتدي بها الغرباء.

ومنعه قبله، وكذلك الموصول حصوا وصفه بَعْدَ الصلة، ومنعه قبل تمامها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع العاشر من الجهة السادسة تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف، ومصدر، فإنه لا يوصف قبل العمل، ويوصف بعده، وكالموصول، فإنه لا يوصف قبل تمام صلتها، ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول قول بعضهم في قول الخطيئة [من البسيط]:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ
 إن «من» متعلقة بـ «يأسًا»، والصواب أن تعلقها بـ «يئست» محذوفًا؛ لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ يَتَنَقُّونَ فَصَلًّا﴾ [المائدة: الآية ٢] لا يكون ﴿يَتَنَقُّونَ﴾ نعتًا لـ ﴿آمِينَ﴾ [المائدة: الآية ٢]؛ لأن اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من ﴿آمِينَ﴾. انتهى.

وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر النوع الحادي عشر من الجهة السادسة، فقال:

١٦٥٢- (وَالْحَادِي الْعَشَرَ مِنْ أَنْوَاعِهِمْ جَوَازُ وَضَلِ خَبَرٍ يَنْسَخُهُمْ
 ١٦٥٣- كَكَانَ قَائِمًا زُبَيْرٌ وَمُنِعَ فِي إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ حَيْثُ سُمِعَ
 (وَالْحَادِي الْعَشَرَ مِنْ أَنْوَاعِهِمْ) أي من الأنواع التي ذكروها في الجهة السادسة (جَوَازُ وَضَلِ خَبَرٍ يَنْسَخُهُمْ) أي بذي نسخهم، أو بناسخهم (كَكَانَ قَائِمًا زُبَيْرٌ) أي فقد جَوَزَا وصل خبر «كان» وأخواتها بها، كهذا المثال (وَمُنِعَ) أي وَضَلِ الخبر (فِي «إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ»)، يعني أنه لا يجوز تقديم خبر «إن» وأخواتها، إلا إذا كان ظرفًا، أو جازًا ومجرورًا، كما قال في «الخلاصة»:

وَرَزَّاعٌ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبِذِيِّ
 وقوله: (حَيْثُ سُمِعَ) بالبناء للمفعول، أي لأنه سمع هكذا، بخلاف الأول، فإنه سمع فيه التقديم والتأخير، فجازا معًا، وفي نسخة: «فِيمَا سُمِعَ»، ولو قال: «كَمَا سُمِعَ» لكان أوضح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع الحادي عشر من الجهة السادسة إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ، نحو «كان قائمًا زيد»، ومنع ذلك في البعض، نحو «إن زيدًا قائم».

ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم: «إن من أفضلهم كان زيدًا»: إنه لا يجب أن يُحمل على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تُقَدَّرَ «كان» ناقصة، واسمها ضمير «زيد»؛ لأنه متقدم رتبة؛ إذ هو اسم «إن»، و«من أفضلهم» خبر «كان»، و«كان» ومعمولاها خبر «إن»، فلزمه تقديم خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفًا ولا مجرورًا، وهذا لا يجيزه أحد، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني عشر من الجهة السادسة، فقال:

١٦٥٤- (وَالثَّانِي الْعَشَرَ تَقْدِيمٌ وَجِبَ لِبَعْضِ مَا يَفْعَلُ فِعْلٌ إِذَا طَلَبَ
 ١٦٥٥- كَالشَّرْطِ أَوْ كَكَمْ وَالِاسْتِفْهَامِ كَكَمْ فَتَى غَلَبَتْ يَا غَلَامِي
 ١٦٥٦- لَذَا ضَمِيرِ الشَّانِ إِسْمًا قَدَّرُوا فِي إِنْ مَنْ يَدْخُلُ كَنَيْسَهُ يَنْظُرُ
 ١٦٥٧- وَأَوْجَبُوا التَّأْخِيرَ فِي بَعْضِ عُمَلٍ كَفَاعِلٍ وَنَائِبٍ وَمَا حُمِلَ
 ١٦٥٨- لِذَاتِهِ أَوْ ضَعِفَ فِعْلُهُ كَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَوْ لِعَارِضٍ ثَمَّا
 ١٦٥٩- فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى يَنْخَوِ ضَرْبًا مُوسَى الْفَتَى دَفْعًا لِلْبَسِ نِسْبًا
 ١٦٦٠- وَإِنْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ أَيُّ الَّتِي تُوَصَّلُ فَالتَّأْخِيرُ حَثْمًا أَثْبِتَ
 ١٦٦١- كَذَاكَ إِنْ يَكُنْ مِنَ الَّذِي سُبِكَ مِنْ أَنْ وَالصَّلَةِ فَأَذَرِ مَا سُلِكَ
 ١٦٦٢- وَإِنْ يَكُ الْعَامِلُ بِاللَّامِ قُرْنٌ فَحَثْمٌ تَأْخِيرٌ لِمَفْعُولِ زُكْنٍ
 ١٦٦٣- كَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَلَامِ الْقَسَمِ وَمَا الَّتِي تَنْفِي وَإِلَّا فَأَعْلَمَ
 ١٦٦٤- وَجَعَلَ كَمْ فَاعِلٌ يَهْدِي السَّابِقِ مِنْ وَهْمِ النُّحَاةِ غَيْرِ اللَّائِقِ
 ١٦٦٥- بَلْ مُضَمَّرٌ لِلَّهِ فَاعِلٌ نُوي أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْهَدَى كُلُّ رُوي
 ١٦٦٦- وَالْفَاعِلُ الْجُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَرَدُّهُ مِمَّا مَضَى قَبْلُ فُهِمَ

- ١٦٦٧- وَكَمْ أَتَى مَفْعُولَ أَهْلَكْنَا الَّذِي أُخْرَ وَالْجُمْلَةُ يَهْدِي يَأْخُذِ
 ١٦٦٨- مُعَلَّقًا عَنْهَا وَكَمْ تُعَلِّقُ أَيْ خَبَرِيَّةٌ وَبَعْضٌ يُسْحِقُ
 ١٦٦٩- وَمَنْ وَصَالًا فَاعِلًا مُقَدِّمًا جَعَلَ فَالضُّوَابَ عَنْهُ قَدْ رَمَى
 ١٦٧٠- بَلِ الْوِصَالُ فَاعِلٌ بِمَا حَذَفَ دَلِيلُهُ الْمَذْكُورُ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

(وَالثَّانِي الْعَشَرَ تَقْدِيمٌ وَجَبَ لِيَقْضَى مَا يَعْمَلُ فِعْلًا) بِنَاءُ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ، وَ«فَعَلَ»، أَيْ لِبَعْضِ مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ، وَشَبَّهَ (إِذْ طَلَبَ) أَيْ لَطَلَبَ ذَلِكَ الْبَعْضَ التَّقْدِيمَ عَلَى عَامِلِهِ (كَالْشَّرْطِ، أَوْ كَ«كَمْ») أَيْ الْخَبَرِيَّةِ (وَالْإِسْتِفْهَامِ) قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: إِنَّمَا جُعِلَ لِلْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ، وَنَحْوَهُمَا، كَالْعَرَضِ، وَالتَّمَتِّيِّ مِمَّا يُغَيِّرُ مَعْنَى الْكَلَامِ التَّصْدِيرُ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ يَبْنِي الْكَلَامَ الَّذِي لَمْ يُصَدَّرْ بِالْمُغَيَّرِ عَلَى أَصْلِهِ، فَلَوْ جُوزَ أَنْ يَجِيءَ بَعْدَهُ مَا يُغَيِّرُهُ لَمْ يَدْرِ السَّمَاعُ إِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ الْمُغَيَّرِ أَهْوَرَ رَاجِعًا إِلَى مَا قَبْلَهُ بِالْتَّغْيِيرِ، أَوْ مُغَيَّرٌ لَمَّا سَجِيَءٌ بَعْدُ مِنَ الْكَلَامِ، فَيَشْوِشُ لِذَلِكَ ذَهْنَهُ، وَ«كَمْ» الْخَبَرِيَّةُ مُتَضَمِّنَةٌ لِإِنْشَاءِ التَّكْثِيرِ، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَى الْإِسْتِفْهَامِ وَغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِنْشَاءِ. انْتَهَى.

(كَكَمْ فَتَى غَلَبَتْ يَا غَلَامِي) فَقَدْ قُدِّمَ «كَمْ» عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ «غَلَبَتْ» وَجُوبًا (لِذَا) أَيْ لَوْجُوبِ التَّقْدِيمِ لِأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِفْهَامِ (ضَمِيرُ الشَّأْنِ) مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ لَ«قَدَّرُوا»، وَقَوْلُهُ: (إِسْمًا) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ لِلْوِزْنِ حَالٌ مِنَ «ضَمِيرِ» (قَدَّرُوا فِي «إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ كَنِيسَةً يَنْظُرُ») أَيْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [مِنَ الْخَفِيفِ]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً
 أَيْ قَالُوا: تَقْدِيرُهُ: إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلُ؛ لِأَنَّ «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ لَهَا الصَّدْرُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا «إِنْ»؛ لِئَلَّا تَخْرُجَ عَمَّا لَهَا مِنَ الصَّدَارَةِ، فَوَجِبَ أَنْ يَقْدَرَ لَ«إِنْ» ضَمِيرُ الشَّأْنِ اسْمًا لَهَا، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ مَنْصُوبًا هُنَا مَعَ أَنْ حَذَفَهُ ضَعِيفٌ؛ لِصِرُورَتِهِ بِالنَّصْبِ فِي صُورَةِ الْفَضْلَةِ مَعَ دَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

(وَأَوْجِبُوا التَّأْخِيرَ فِي بَعْضِ عُمَلٍ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، صِفَةٌ لَ«بَعْضِ»، أَيْ لِبَعْضِ الْمَعْمُولَاتِ (كَفَاعِلٍ، وَنَائِبٍ) أَيْ نَائِبِ الْفَاعِلِ، وَقَوْلُهُ: (وَمَا حُمِلَ) أَيْ حُمِلَ عَلَى الْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ لَشَبَّهَ بِهِ،

مِنْ اسْمِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَقَوْلُهُ: (لِذَاتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَأْخِيرٍ، أَيْ أَوْجِبُوا التَّأْخِيرَ لِذَاتِهِ، لَا لِأَمْرٍ آخَرَ، كَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ تَأَخَّرَ وَاجِبٌ لِذَاتِهَا (أَوْ ضَعُفَ فِعْلُهُ) أَيْ أَوْجِبُوا تَأْخِيرَهُ لِأَجْلِ ضَعْفِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ، كَمَفْعُولِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ (كَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا) أَيْ فَإِنَّهُ لَضَعُفُهُ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ إِيْتَانِ الْمَصْدَرِ، وَاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يَشْبَهُ الْأَسْمَاءَ (أَوْ لِعَارِضٍ) أَيْ كَانَ وَجُوبُ تَأْخِيرِهِ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِأَمْرٍ عَارِضٍ (نَمَّا) أَيْ زَادَ ذَلِكَ الْعَارِضُ (فِي اللَّفْظِ، أَوْ مَعْنَى) وَقَوْلُهُ: (بَنَحُو صَرَبًا مُوسَى الْفَتَى) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، أَيْ يُمَثِّلُ لَهُ بِقَوْلِنَا: «ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى»، وَهَذَا مِثَالٌ لِلْعَارِضِ الْمَعْنَوِيِّ، وَذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (دَفَعًا لِلْبَيْسِ نُسْبًا) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَيْ لِأَجْلِ دَفْعِ اللَّبْسِ الْحَاصِلِ بِالتَّقْدِيمِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ عَيْسَى عَلَى مُوسَى لَانْعَكَسَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يَفِيدُ أَنَّ مُوسَى هُوَ الْمَضْرُوبُ، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ الضَّارِبُ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَجِبُ التَّأْخِيرُ إِذَا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ مُعَيَّنَةٌ لِلْمَرَادِ، نَحْوُ «أَكَلَ مُوسَى الْكُمَثْرَى»، فَلَا بَأْسَ بِالتَّقْدِيمِ؛ إِذْ لَا يَحْصُلُ اللَّبْسُ فِيهِ؛ لِعَدَمِ الْإِتْبَاسِ فِيهِ بَيْنَ الْآكِلِ وَالْمَأْكُولِ.

(وَإِنْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ «أَيَّ» الَّتِي تُوصَلُ) أَيْ أَيُّ الْمَوْصُولَةِ (فَالْتَّأْخِيرُ) مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ لَ«أَثْبَتَ» (حَقًّا) أَيْ لَزُومًا (أَثْبَتَ) نَحْوُ «سَأَكْرَمُ أَيُّهُمْ جَاءَنِي»، وَهَذَا مِثَالٌ لِلْعَارِضِ اللَّفْظِيِّ، وَهُوَ زَوَالُ النِّكْتَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَيِّ الْمَوْصُولَةِ وَأَيِّ الشَّرْطِيَّةِ وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَلَا يَحْصُلُ خَلَلٌ، ثَمَّ إِنَّ هَذَا الْوَجُوبَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، عَلَى مَا يَبَيِّنُهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»، حَيْثُ قَالَ: فِي «أَيَّ» الْمَوْصُولَةِ: وَلَا يَلْزَمُ اسْتِقْبَالُ عَامِلِهَا، وَلَا تَقْدِيمُهُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ. انْتَهَى^(١).

(كَذَاكَ إِنْ يَكُنْ) أَيْ الْمَفْعُولُ (مِنْ الَّذِي سُبِكَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (مِنْ أَنْ وَالصَّلَاةِ) نَحْوُ «عَرَفْتَ أَنْكَ فَاضِلٌ»، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ «أَنْكَ» عَلَى «عَرَفْتَ»، وَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْعَارِضِ الْمَعْنَوِيِّ، وَقَوْلُهُ: (فَأَذَرِ مَا سُبِكَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، أَيْ فَاعِلُ الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكَه حُذَّاقُ هَذَا الْفَرَنِّ، حَتَّى لَا تَقَعَ فِي الْأَوْهَامِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا مِنْ قَصْرِ بَاعِهِ.

(وَإِنْ يَكُ الْعَامِلُ بِالْأَلَامِ قُرْنٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فَحَثَّمُ تَأْخِيرَ الْمَعْمُولِ زِكْنٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ

أيضاً، أي عُلِمَ، وهذا من العارض اللفظي (كَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ) نحو «إِنْ زَيْدًا لِيضْرَبَ عَمْرًا»، فلا يجوز تقديم «عَمْرًا»؛ لأنَّ لامَ الابتداء لها الصدر (وَلَا مِ الْقَسَمِ) نحو «وَاللَّهِ لَا يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا» (وَمَا) الَّتِي تَنْفِي) نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فلا يجوز التقديم على «مَا»؛ لأنَّ لها الصدر (وَالْإِلَّا) الاستثنائية، نحو «مَا جَاءَ إِلَّا الضَّارِبُ زَيْدًا»، وقوله: (فَاعْلَمْ) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، أي فاعلم ما حَقَّقَهُ الْحَذَّاقُ حَتَّى تَلْتَزِمَهُ.

ثم ذكر أمثلة مما وقع فيه الوهم لبعض المعربين من هذا النوع، فقال:

(وَجَعَلَ «كَمْ» فَاعِلَ «يَهْدِي» السَّابِقِ) أي المتقدم على «كَمْ» (مِنْ وَهْمِ التَّحَاةِ) أي بعضهم (غَيْرِ اللَّائِقِ) بِالْجَرِّ صِفَةً لِّ«وَهْمٍ»، وفي نسخة: «غَيْرَ لَائِقٍ»، فيكون منصوبًا على الحال، يعني أن إعراب ﴿كَمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] فاعلاً بـ ﴿يَهْدِ﴾ خطأً أخطأ فيه ابن عصفور، بل الصواب في إعرابه ما أشار إليه بقوله:

(بَلْ مُضَمَّرٌ لِلَّهِ فَاعِلٌ نُوي) بالبناء للمفعول، صفة لـ «فاعل»، أي قصد، يعني أن الصواب أن الفاعل ضمير مستتر راجع إلى الله - سبحانه وتعالى - (أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْهَدَى) المفهوم من ﴿يَهْدِ﴾ (كُلُّ) مما ذكر (رُوي) أي نُقل عن المحققين (وَالْفَاعِلُ الْجُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ) يعني أن بعضهم، وهو الزمخشري قال: إن الفاعل هي جملة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (وَرَدُّهُ) أي ردُّ هذا القول (مَّا مَضَى قَبْلُ) أي قبل هذا الموضع، وهو الباب الثاني من مبحث الجُمْلِ (فُهُمُ) بالبناء للمفعول، أي عُلِمَ، يعني أن الردَّ على الزمخشري في وهمه هذا قد سبق بيانه.

(و﴿كَمْ﴾ أَتَى مَفْعُولَ ﴿أَهْلَكْنَا﴾ الَّذِي أُخِّرَ) أي ذكر بعده (وَالْجُمْلَةُ) بالنصب مفعول مقدَّم لـ «يأخذ»، (﴿يَهْدِ﴾ يَأْخُذُ) بكسر الدال للوزن، إذ حَقَّه الرفع، يعني أن جملة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ تكون مفعولاً لـ ﴿يَهْدِ﴾، حال كونه (مُعَلَّقًا عَنْهَا) أي ممنوعًا عن العمل في لفظها، وقوله: (و﴿كَمْ﴾ تُعَلِّقُ) جملة مستأنفة يَبَيِّنُ بها أن المعلق لـ ﴿يَهْدِ﴾ هي ﴿كَمْ﴾؛ لأنها من جملة المعلقات، وقوله: (أَيُّ خَبَرِيَّةٍ) أي حال كونها خبرية، وإنما قيد بها؛ لأنَّ الاستفهامية لا خلاف في تعليقها، وقوله: (وَبَعْضُ) أي بعض النحاة، وهم الأكثرون (يُسْحِقُ) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإسحاق، أي يُبعد كونها معلقة، وينفيه.

(وَمَنْ) شرطية مبتدأ جوابه قوله: «فَالصَّوَابُ إلخ» («وَصَالًا») مفعول أول لـ «جعل» (فَاعِلًا مُقَدَّمًا) مفعوله الثاني (جَعَلَ، فَالصَّوَابُ) مفعول مقدَّم لـ «رمى» (عَنْهُ) متعلق بـ (قَدْ رَمَى) يعني أن من أعرب «وصالًا» من قوله الشاعر [من الطويل]:

« وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ »

فاعلاً بـ «يدوم»، فقد جانب الصواب، وابتعد عنه (بَلِ الْوَصَالُ فَاعِلٌ بِمَا حُذِفَ) أي بفعل محذوف (دَلِيلُهُ الْمَذْكُورُ) أي قوله: «يدوم»، وقوله: (فَاعْرِفْ، وَاعْتَرِفْ) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، فاعرف الصواب الذي قاله المحققون، واعترف به لغيرك من القاصرين، بمعنى أرشدهم إليه. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثاني عشر من الجهة السادسة إيجابُهُمْ لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم، كالاستفهام، والشرط، و«كَمْ» الخبرية، نحو قوله عَجَلًا: ﴿فَأَيَّ عَابَتِ اللَّهُ تُنْكَرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١]، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧]، وقوله: ﴿أَيَّامًا آلَاجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصاص: الآية ٢٨]، ولهذا قُدِّرَ ضمير الشأن في قوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَطَبَّاءَ
وإيجابهم لبعضها أن يتأخر إما لذاته، كالفاعل ونائبه ومشبهه^(١)، أو لضعف الفعل، كمفعول التعجب، نحو «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»، أو لعارض معنوي أو لفظي، وذلك كالمفعول في نحو «ضَرَبَ موسى عيسى»، فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل مسند إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو «أَيَّ» الموصولة، نحو «سَأُكْرِمُ أَيُّهُمْ جَاءَنِي»، كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أَيَّ» الشرطية والاستفهامية، والمفعول الذي هو «أَنَّ» وصلتها، نحو «عرفت أنك فاضل»، كرهوا الابتداء بـ «أَنَّ» المفتوحة؛ لئلا يلتبس بـ «أَنَّ» التي بمعنى «لعل»، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان «أَنَّ» وصلتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُنْ لَّكُمْ أَمْرٌ إِلَّا حَرَّرْنَا قَوْلَ الْكَافِرِينَ﴾ [يس: الآية ٤١]، فأنَّ يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُوكُمْ أَبَدًا﴾ [الأنعام: الآية ٨١] الآية أحقُّ وأولى، وكَمَفْعُولٍ عامل اقترن بلام الابتداء، أو القسم، أو حرف

(١) المراد بمشبهه الفاعل اسم «كان» الناقصة وأخواتها. «الحاشية» ج ٣ ص ٣١٣.

الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول - أعني اشتراط تقديم بعض المعمولات - قول ابن عصفور في قوله **﴿وَعَلَّكَ﴾**: **﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾** [السجدة: الآية ٢٦] الآية: إن **﴿كَمْ﴾** فاعل **﴿يَهْدِ﴾**.
فإن قلت: خرّجه على لغة حكاها الأخفش، هي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية «كم» الخبرية.

قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التّنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يبين الله لهم، أو إلى الهدى المفهوم من **﴿يَهْدِ﴾**، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرّ أن الفاعل لا يكون جملة، و**﴿كَمْ﴾** مفعول **﴿أَهْلَكْنَا﴾**، والجملة مفعول **﴿يَهْدِ﴾**، وهو مُعَلَّقٌ عنها، و**﴿كَمْ﴾** الخبرية تُعَلَّقُ خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني - أعني اشتراط تأخر بعض المعمولات - قول بعضهم في بيت «الكتاب» [من الطويل]:

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يُدُومُ

إن «وصال» فاعل بـ«يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضاً [من الوافر]:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِ بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارٌ

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ«كان» محذوفة مفسرة بـ«كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأول أولى؛ لأن همزة الاستفهام بالجملة الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم «كان» ضمير راجع إليه، وقول سيبويه: إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأول؛ لأن «ظبي» المذكور اسم «كان»، وخبره «أُمُّكَ»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجملة نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أُمُّكَ» على أن ضمير النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: **﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ﴾**

﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن **﴿عَنْهُ﴾** مرفوع المحل بـ**﴿مَسْئُولًا﴾**، والصواب أن اسم «كان» ضمير المكلف، وإن لم يجرله ذكر، وأن المرفوع بـ**﴿مَسْئُولًا﴾** مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن **﴿عَنْهُ﴾** في موضع نصب.

وقول بعضهم^(١) في قوله [من البسيط]:

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمُهُ *

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود؛ لأن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه.

وقول الفراء في قوله **﴿وَلَا تَكُنْ﴾**: **﴿وَأَنَّ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾** [هود: الآية ١١١] الآية فيمن خَفَّفَ «إن»: إنه أيضاً من باب الاشتغال، مع قوله: إن اللام بمعنى «إلا»، و«إن» نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر، وهو لام القسم. وأما قوله تعالى: **﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتْ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾** [مرم: ٦٦]، فإن «إذا» ظرف لـ**﴿أُخْرَجُ﴾**، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعِي لِبَانَ تَذِي أُمُّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ ذَاجِ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ
أي لا تنفرك أبداً، و«لا» النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي إذا ما مت أبعث لسوف أخرج. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة - أعني التي لا يُراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم - فقال:

١٦٧١- (وَالثَّالِثُ الْعَشَرَ نَوْعًا مَنَعُوا مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فَاسْمَعُوا

١٦٧٢- كَفَاعِلٍ وَنَائِبٍ وَخَافِضٍ مَخْفُوضُهُ بَاقٍ بِغَيْرِ مَا أَرْتَضِي

١٦٧٣- وَأَوْجِبُوا الْحَذْفَ لِبَعْضِهَا كَمَا أَحَدٌ مَغْمُولِي لِيَلَاتِ حُكْمَا

(١) بالرفع عطف على «قول بعضهم» السابق.

الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول - أعني اشتراط تقديم بعض المعمولات - قول ابن عصفور في قوله **وَعَلَّكَ**: **«أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا»** [السجدة: الآية ٢٦] الآية: إن **«كَمْ»** فاعل **«يَهْدِ»**.
فإن قلت: خرجه على لغة حكاها الأخفش، هي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية «كم» الخبرية.

قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التَّنْزِيلِ عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يُبَيِّنْ الله لهم، أو إلى الهدى المفهوم من **«يَهْدِ»**، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة، و**«كَمْ»** مفعول **«أَهْلَكْنَا»**، والجملة مفعول **«يَهْدِ»**، وهو مُعَلَّقٌ عنها، و**«كَمْ»** الخبرية تُعَلِّقُ خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني - أعني اشتراط تأخر بعض المعمولات - قول بعضهم في بيت «الكتاب» [من الطويل]:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يُدُومُ

إن «وصال» فاعل بـ«يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضاً [من الوافر]:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِ بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَعِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارٌ

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ«كان» محذوفة مفسرة بـ«كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأول أولى؛ لأن همزة الاستفهام بالجملة الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم «كان» ضمير راجع إليه، وقول سيبويه: إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأول؛ لأن «ظبي» المذكور اسم «كان»، وخبره «أُمُّكَ»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجملة نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أُمُّكَ» على أن ضمير النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: **«إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ**

مَسْئُولًا» [الإسراء: ٣٦]: إن **«عَنْهُ»** مرفوع المحل بـ**«مَسْئُولًا»**، والصواب أن اسم «كان» ضمير المكلف، وإن لم يجر له ذكر، وأن المرفوع بـ**«مَسْئُولًا»** مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن **«عَنْهُ»** في موضع نصب.

وقول بعضهم^(١) في قوله [من البسيط]:

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمُهُ *

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود؛ لأن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه.

وقول الفراء في قوله **وَعَلَّكَ**: **«وَرَأَى كَلَامًا لَيُوقِنَنَّ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ»** [هود: الآية ١١١] الآية فيمن خَفَّفَ «إِنَّ»: إنه أيضاً من باب الاشتغال، مع قوله: إن اللام بمعنى «إلا»، و«إِنَّ» نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر، وهو لام القسم. وأما قوله تعالى: **«وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَذَا مَا مِثْلُ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا»** [مرم: ٦٦]، فإن «إِذَا» ظرف لـ**«أَخْرَجُ»**، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعَتِي لِبَنَانٍ تُذِي أُمُّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ
أي لا نتفرق أبداً، و«لا» النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي إذا ما مت أبعث لسوف أخرج. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة - أعني التي لا يُراعى فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم - فقال:

١٦٧١- (وَالثَّالِثُ الْعَشَرَ نَوْعًا مَنَعُوا مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فَاسْمَعُوا

١٦٧٢- كَفَاعِلٍ وَنَائِبٍ وَخَافِضٍ مَخْفُوضُهُ بَاقٍ بِغَيْرِ مَا أَرْتَضِي

١٦٧٣- وَأَوْجِبُوا الْحَذْفَ لِبَعْضِهَا كَمَا أَحَدٌ مَعْمُولِي لِيَلَاتَ حَكِيمًا

(١) بالرفع عطف على «قول بعضهم» السابق.

١٦٧٤- فَحَذَفُ فَاعِلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي

١٦٧٥- بَلْ مُضْمَرٌ عَادَ عَلَى بَعْضِ فُهُمْ

١٦٧٦- أَوْ اسْمِ فَاعِلٍ مِنْ فِعْلِ سَبَقَا

١٦٧٧- أَوْ مَصْدَرٍ فُهُمْ مِنْ فِعْلِ مَضَى

١٦٧٨- وَحَكَمُوا عَلَى فَوَاحِ الشُّورِ

١٦٧٩- وَزُدَ ذَا بِأَنَّ حَذَفَ الْخَافِضِ

١٦٨٠- سِوَى الْجَلَالَةِ وَكَمْ مُنْخَفِضًا

١٦٨١- فِي آلِ عِمْرَانَ وَيُونُسَ وَفِي

(وَالثَّلَاثُ الْعَشَرَ) مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ «مَنْعُوا» بِتَقْدِيرِ «أَنَّ» الْمَصْدَرِيَّةَ، وَقَوْلُهُ: (نَوْعًا) مَنْصُوبٌ عَلَى

التَّمْيِيزِ، أَيْ النَّوْعِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنَ الْجِهَةِ السَّادِسَةِ أَنْ (مَنْعُوا) أَيْ مَنَعَهُمْ (مِنْ حَذَفِ بَعْضِ

الْكَلِمَاتِ) وَقَوْلُهُ: (فَاسْمَعُوا) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، أَيْ اسْمَعُوا هَذَا التَّحْقِيقَ، وَغَوْهَ، وَفِي نَسْخَةِ:

«تَوْضِعَ»، وَعَلَيْهَا فَهُوَ صِفَةٌ لـ «لِكَلِمَاتِ»، أَيْ تَوْضِعَ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ فِي بَعْضِ التَّرَاكِبِ، وَذَلِكَ

(كَفَاعِلٍ) أَيْ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ (وَنَائِبٍ) أَيْ نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا حَذْفُهُ (وَخَافِضٍ) أَيْ

حَرْفِ جَرٍّ (مَخْفُوضُهُ بَاقٍ) أَيْ مَجْرُورُهُ مَذْكُورٌ بِجَرِّهِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا حَذَفَ الْجَارَ، وَانْتَصَبَ

الْمَجْرُورُ بَعْدَ حَذْفِهِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي قِيَاسِيَّتِهِ، وَقَوْلُهُ: (بَغَيْرِ مَا ارْتَضَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيْ فِي غَيْرِ

الْحَالَةِ الَّتِي اشْتَتَوْهَا، وَارْتَضَوْا جُوزَ حَذْفِ الْجَارِ مِنْهَا، وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ مَا إِذَا كَانَ الْبَاقِي

بَعْدَ الْجَارِ الْمَحْذُوفِ مَقْسَمًا بِهِ، نَحْوُ «اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ»، وَالثَّانِي مَا إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا لـ «كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ،

نَحْوُ «بِكَمْ دَرَاهِمَ اشْتَرَيْتَ» (وَأَوْجَبُوا الْحَذْفَ لِبَعْضِهَا) أَيْ بَعْضُ الْكَلِمَاتِ (كَمَا) زَائِدَةٌ بَيْنَ الْجَارِ

وَالْمَجْرُورِ (أَخَذَ مَعْمُولِي لَلَاتِ) قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ زِيَادَةُ اللَّامِ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ، كـ «لَا أَبَا

لَكَ». انْتَهَى (حُكْمًا) وَفِي نَسْخَةِ: «عِلْمًا».

ثُمَّ ضَرَبَ أَمْثَلَةً لِلْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَنَعَ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، فَقَالَ:

(فَحَذَفُ فَاعِلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي أَدَاةِ الْاسْتِثْنَاءِ) الْقَصْرُ لِلْوِزْنِ، وَوَقَعَ فِي نَسْخَةِ: «سِوَا

الِاسْتِثْنَاءِ»، وَهُوَ غَلَطٌ، وَقَدْ ضَرَبَ النَّازِمُ عَلَيْهِ فِي نَسْخَةِ الشَّرْحِ، وَهِيَ آخِرُ النَّسَخِ، وَالْمُرَادُ بِأَدَوَاتِهِ

«لَيْسَ»، وَ«لَا يَكُونُ»، وَ«مَا عَدَا»، وَ«مَا خَلَا» (مُخَالٌّ) أَيْ مَمْنُوعٌ، وَقَوْلُهُ: (فَاعْرِفِ) كَمَلَّ بِهِ

الْبَيْتَ، أَيْ فَاعْلَمَ هَذَا وَتَحَقَّقَهُ، يَعْنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ - وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ - قَالَ بِجَوَازِ حَذْفِ الْفَاعِلِ فِي

أَفْعَالِ الْاسْتِثْنَاءِ، كَقَوْلِكَ: «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا»، وَ«لَا يَكُونُ زَيْدًا»، وَ«مَا خَلَا زَيْدًا»، وَهُوَ خَطَأٌ، (بَلْ)

الصَّوَابُ أَنَّهُ (مُضْمَرٌ عَادَ عَلَى بَعْضِ فُهُمْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، صِفَةٌ لـ «بَعْضِ»، أَيْ مَفْهُومٌ (مِنْ سَابِقِ

الْجَمْعِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«فُهُمْ»، وَالْإِضَافَةُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَيْ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهُوَ «قَامُوا»،

وَقَوْلُهُ: (كَمَا نَصًّا عِلْمٌ) أَكْمَلَ بِهِ الْبَيْتَ، أَيْ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي نَصِّ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَعْطَوْا الْمَسْأَلَةَ

بَحْثَهَا اللَّائِقَ بِهَا.

(أَوْ اسْمِ فَاعِلٍ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى «بَعْضِ»، أَيْ أَوْ عَادَ عَلَى اسْمِ فَاعِلٍ مَفْهُومٌ (مِنْ فِعْلِ سَبَقَا)

أَيْ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ (كَمَثَلِ لَا يَزْنِي حَدِيثًا فَائِقًا) وَفِي نَسْخَةِ: «لَائِقًا»، وَهُوَ حَدِيثُ

«الصَّحِيحِينَ» مَرْفُوعًا: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ...» الْحَدِيثُ،

فَفَاعِلُ «لَا يَشْرَبُ» ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الشَّارِبِ الْمَفْهُومِ مِنْ «يَشْرَبُ» (أَوْ مَصْدَرٍ) بِالْجَرِّ أَيْضًا، أَيْ أَوْ

عَادَ عَلَى مَصْدَرٍ (فُهُمْ مِنْ فِعْلِ مَضَى) أَيْ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي، فَيَعُودُ فِي الْحَدِيثِ إِلَى الشَّرْبِ الْمَفْهُومِ مِنْ

«وَلَا يَشْرَبُ»، وَقَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ «لَيْسَ») مُتَعَلِّقٌ بِ«يُرْتَضَى»، وَ«لَا يَكُونُ» يُرْتَضَى بِالْبِنَاءِ

لِلْمَفْعُولِ، أَيْ هَذَا الْحُكْمُ مُرْتَضَى فِي غَيْرِ «لَيْسَ»، وَ«لَا يَكُونُ»، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ لَمْ

يَقْتِيدهُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى بِ«لَيْسَ»، وَ«لَا يَكُونُ» خَبَرٌ، فَلَوْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى فِيهِمَا ضَمِيرُ الْفِعْلِ السَّابِقِ لَزِمَ

الْإِخْبَارُ بِالذَّاتِ عَنِ الْحَدَثِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِعَدَمِ صَدَقِ الْخَبَرِ حِينَئِذٍ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ.

[فَإِنْ قِيلَ]: هُنَاكَ مِضَافٌ مَحْذُوفٌ أَقِيمَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَالْأَصْلُ لَيْسَ هُوَ، أَيْ قِيَامُهُمْ قِيَامَ

زَيْدٍ.

[أَجِيبْ]: بَأَنَّ دَعْوَى مِضَافٍ مَحْذُوفٍ لَمْ يُلْفَظْ بِهِ قَطُّ تَكْلُفٌ. قَالَ الشُّمْنِيُّ^(١).

(وَحَكَمُوا عَلَى فَوَاحِ الشُّورِ بِحَذْفِ حَرْفِ قَسَمٍ يَفْعَلُ جَرٌّ) وَفِي نَسْخَةِ: «مَحَلُّ جَرٍّ»، يَعْنِي

أَنَّ بَعْضَهُمْ حَكَمَ عَلَى فَوَاحِ السُّورِ كـ «أَلَمْ»، وَ«طَسَمَ»، وَ«طَسَّ»، وَ«صَّ»، وَنَحَوَهَا بِأَنَّهَا فِي

(١) «حَاشِيَةُ الدُّسُوقِي» ٢/٢٢٥.

موضع جرّ بحذف حرف القسم، وهذا خطأ، كما قال: (وَرَدَّ ذَا) أي حكمهم هذا (بأن حذف الحَافِضِ) أي حرف الجر (مَعَ بَقَا الْعَمَلِ) أي وهو الجرّ (مَنْعًا يَقْتَضِي) أي يقتضي كونه ممنوعًا (سِوَى الْجَلَالَةِ) أي في غير اسم الجلالة؛ إذ لم يُسمع في غيره (وَوَكَمْ) أي وغير «كم» الاستفهامية (مُنْخَفِضًا) أي حال كونها مجرورة، نحو «بكم درهم اشتريت»، كما سبق قريبًا. ثم ذكر مانعًا آخر يمنع قول هؤلاء فقال: (وَعَدَمُ الْجَوَابِ) أي وعدم وجود جواب القسم (مَانِعًا أَضًا) بتخفيف الهمزة، أصله أضاء، يعني أنه يمنع أيضًا من دعوى حذف حرف القسم عدم وجود أجوبة القسم (فِي) سَوْرِ (آلِ عِمْرَانَ، وَيُونُسَ، وَفِي هُودٍ، وَفِي بَقَرَةٍ أَيْضًا يَفِي) من الوفاء، أي حال كون ذلك الجواب وافيًا في هذه السور.

وحاصل معاني الأبيات بإيضاح أن النوع الثالث عشر من الجهة السادسة منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها.

فمن الأول الفاعل، ونائبه، والجارّ الباقي عمله، إلا في مواضع، نحو قولهم: «اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ»، و«بكم درهم اشتريت»، أي والله، وبكم من درهم.

ومن الثاني أحدُ معمولي «لات»، فمن الوهم في الأول قول ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو «قاموا ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدًا»، و«ما خلا زيدًا»: إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير من تقدم، والصواب أنه مضمّرٌ عائِدٌ إما على البعض المفهوم من الجمع السابق، كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: الآية ١١] على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: الآية ١١]، وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو أي القائم زيدًا، كما جاء: «لا يزنني الزاني حين يزنني، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن»، وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس»، و«لا يكون»، تقول: «قاموا خلا زيدًا»، أي جانب هو، أي قيامهم زيدًا.

ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فوائح السور: إنه يجوز كونها في موضع جرّ بإسقاط حرف القسم، وهذا مردود بأن ذلك مُخْتَصٌّ عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في «سورة البقرة»، و«آل عمران»، و«يونس»، و«هود»، ونحوهن، ولا يصح

أن يقال: قُدِّرَ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: الآية ٢] في البقرة، و﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢] في آل عمران جوابًا، وحذفت اللام من الجملة الاسمية، كحذفها في قوله [من الطويل]:
وَزَبَّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَبُرُوجَهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْمُقَدَّرُ كَائِنُ
وقول ابن مسعود: «والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»^(١)؛ لأن ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثاني - أعني إيجاب حذف بعض الكلمات - قول ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتٌ هُنَا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ^(٢) أَجَنَّتِ
إن «هنا» اسم «لات»، و«حنت» خبرها بتقدير مضاف، أي وقت حنت، فاقترضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج «هنا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة، وفي غير الزمان، وهو الجملة النائية عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولى قول الفارسي: إن «لات» مهمة، و«هنا» خبر مقدّم، و«حنت» مبتدأ مؤخر، بتقدير «أن» مثل «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه». والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الثالث عشر من الجهة السادسة، شرع بين النوع الرابع عشر منها، فقال:

١٦٨٢- (وَالرَّابِعُ الْعَشَرَ تَجْوِيزُهُمْ فِي الشَّعْرِ مَا فِي النَّثْرِ مَنْعًا يَلْزَمُ
١٦٨٣- وَذَا كَثِيرٌ خُصَّ بِالتَّضْيِيفِ وَقُلْ عَكْسُهُ بِلا تَطْفِيفِ
١٦٨٤- كَبَدَلِ الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ وَالشَّعْرُ بِالْفِكْرِ مِنَ الْيَقْظَانِ)
(وَالرَّابِعُ الْعَشَرَ تَجْوِيزُهُمْ فِي الشَّعْرِ مَا) موصولة مفعول «تجوز» (فِي النَّثْرِ مَنْعًا يَلْزَمُ) أي في النثر منعه، يعني أن الرابع عشر من الجهة السادسة تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر (وَذَا

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه».

(٢) «نوار» اسم امرأة مبنية على الكسر في لغة الجمهور، وعند بني تميم معرب ممنوع من الصرف.

كثير) أي هذا النوع كثير في كلام العرب، ولذا (خَصَّ بِالتَّصْنِيفِ) ببناء الفعل للمفعول، أي خصّه بعض العلماء بكتاب مصنف (وَقُلَّ عَكْسُهُ) أي عكس هذا، وهو تجويزهم في النشر ما لا يجوز في الشعر، وهو غريب جدًا، وقوله: (بَلَا تَطْفِيفٍ) أي هذا الكلام لا تطفيف فيه، وهو البخس في المكايل والموازين، والمراد هنا أن الكلام المذكور وقع في موضعه، دون نقص، ومثال هذا العكس (كَتَبَدِلَ الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ) الكاف زائدة؛ إذ لا يوجد له مثال غيرهما، والفرق بينهما أن المبدل منه إن لم يكن مقصودًا البتّة، ولكن سبق إليه اللسان، فهو بدل الغلط، أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطًا، لا أن البدل نفسه غلط كما يتوهم، وإن كان مقصودًا، وتبيّن فساد قصده، فبدل نسيان، أي بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانًا.

وقوله: (وَالشُّعْرُ بِالْفِكْرِ مِنَ الْيَقْظَانِ) أشار به إلى سبب عدم وقوع بدل الغلط والنسيان كما زعم، وحاصله أن بعض القدماء زعم أنه لا يجوز في الشعر بدلا الغلط والنسيان؛ لأنه يقع غالبًا عن تَرَوُّ وفكر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الرابع عشر من الجهة السادسة، شرع يبيّن النوع الخامس عشر منها، فقال:

- ١٦٨٥- (وَالْخَامِسُ الْعَشَرَ نَيْلُ الرُّبُطِ فِي مَوَاضِعٍ فِي غَيْرِهَا الْمَنْعُ يَفِي
 ١٦٨٦- فَأَوَّلُ مَضَى بِشَرْحِ بَيْنَ وَالثَّانِ مَا لَهَا يُضِيفُ الْمُغْتَبَى
 ١٦٨٧- كَذَلِكَ أَجْمَعُ وَمَا تَصَرَّفَا فِي بَابِ تَوْكِيدِ مُجَرَّدًا وَفَى
 ١٦٨٨- عَنْ مُضَمَّرٍ يَعُودُ لِلْمُؤَكَّدِ تَوَابِعَ لَهُ بِهِ قَدْ تَقْتَدِي
 ١٦٨٩- جَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ لَيْسَ يُرَى مُؤَكَّدًا بَلْ جَمْعُ جَمْعٍ حُرِّزًا)

(وَالْخَامِسُ الْعَشَرَ نَيْلُ الرُّبُطِ) بفتح النون، وسكون الياء، أي وجود الرابط، يعني أن الخامس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم وجود الرابط (فِي مَوَاضِعٍ) بالصرف للوزن (فِي غَيْرِهَا) أي في غير تلك المواضع (الْمَنْعُ يَفِي) أي منع وجود الرابط (فَأَوَّلُ) أي القسم الأول، وهو ما يُشترط فيه وجود الرابط (مَضَى بِشَرْحِ بَيْنَ) أي واضح، يعني أنه تقدم شرحه مستوفى في بابه، وذلك

كجمله الخبر، والصفة، والصلة، والحال.

(وَالثَّانِ) أي القسم الثاني، وهو ما يُشترط فيه عدم الرابط (مَا) موصولة واقعة على الجملة، أي الجملة التي (لَهَا) متعلّق بـ (يُضِيفُ الْمُغْتَبَى) أي يضيفها المتكلم الذي له اعتناء بتحسين الكلام، نحو «يوم قام زيد»^(١) (كَذَلِكَ «أَجْمَعُ»، وَمَا تَصَرَّفَا) بألف الإطلاق، أي ما تفرّع من «أجمع»، كـ «جَمْع»، و«جَمْعَاء»، و«أجمعون» (فِي بَابِ تَوْكِيدِ) حال كونه (مُجَرَّدًا) أي من ضمير المؤكّد (وَفَى) من الرفاء (عَنْ مُضَمَّرٍ) متعلّق بـ «مجردًا»، وقوله: (يَعُودُ لِلْمُؤَكَّدِ) صفة لـ «مضمّر» (تَوَابِعَ) جمع تابعة، أي هي تابعة (لَهُ) أي للمؤكّد، متعلّق بما قبله (بِهِ) متعلّق بما بعده، والضمير للمؤكّد أيضًا (قَدْ تَقْتَدِي) أي تأتي بعده لزومًا.

(«جَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ») بضم الميم (لَيْسَ يُرَى) بالبناء للمفعول (مُؤَكَّدًا) بصيغة اسم الفاعل أي ليس من صيغ التأكيد (بَلْ) هو (جَمْعُ) لفظ (جَمْعٍ) كفلس وأفلس، وقوله: (حُرِّزًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول في محل نصب على الحال.

وحاصل معنى الأبيات أن النوع الخامس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم وجود الرابط في بعض الواضع، وفقده في بعضها، فالأول قد مضى مشروحًا في بابه، والثاني الجملة المضاف إليها، نحو «يوم قام زيد»، فأما قوله [من المتقارب]:

وَتَسْخُنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا^(٢)
 وقوله [من الوافر]:

(١) علّل ذلك ابن مالك بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن شمع ذلك فنادر. انتهى شمعي «حاشية دسوقي» ٢٢٦/٢.

(٢) قوله: «تَسْخُنُ» بضم الخاء، من باب كرم من السخونة، و«النباح» صياح الكلب، و«الهرير»: صوته دون النباح من قلة صبره على البرد، ومحل الشاهد قوله: «لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ إلخ»، حيث أضاف الظرف للجملة، وفيها رابط، وهو ضمير «بها».

مَضَتْ سَنَةٌ^(١) لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ^(٢)
فنادر، وهذا الحكم^(٣) خفي على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك: «أعجبني يوم
ولدت فيه» تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أجمع»، وما يتصرف منه في باب
التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم: «جاء القوم بأجمعهم»، فهو بضم الميم لا
بفتحها، وهو جمع لقولك: «جَمَعُ» على حد قولهم: فَلَسَ وَأَفْلَسَ، والمعنى: جاؤوا بجماعاتهم،
ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة، مثلها في قوله [من الكامل]:

هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارَ بِعَيْنِهِ^(٤) لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ
فَكَانَ يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا، أي وهذه لا يصح إسقاطها، فلا يصح كونها زائدة. والله تعالى أعلم
بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الخامس عشر من الجهة السادسة، شرع يبين النوع السادس
عشر منها، وهو آخر الأنواع لهذه الجهة، فقال:

١٦٩٠. (وَالسَّادِسُ الْعَشْرُ أَنْ تَنْقِطَعَا إِضَافَةٌ عَنْ ذِي بِنَاءٍ وَقَعَا

١٦٩١. وَذَا كَغَيْرِ قَبْلُ بَعْدَ أَوَّلُ وَعَكْسُ ذَا فِي الْبَعْضِ شَرْطًا يُجْعَلُ

١٦٩٢. فَذَلِكَ أَيُّ ذَاتٍ وَضِلَّ فِي الْبِنَاءِ تُضَافُ وَالْعَائِدُ عَنْ صَدْرِ فَنَى

(وَالسَّادِسُ الْعَشْرُ) أي من الجهة السادسة (أَنْ تَنْقِطَعَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، وفاعله
قوله: (إِضَافَةٌ عَنْ ذِي بِنَاءٍ) أي عن اسم صاحب بناء (وَقَعَا) بألف الإطلاق أيضًا، صفة لـ «بناء»،

أي بناء واقع على ذلك الاسم (وَذَا كَغَيْرِ) (وَقَبْلُ) (وَبَعْدُ) (وَأَوَّلُ) والمعنى أن السادس عشر

(١) قال البغدادي: صوابه مائة، ولم ينتبه أحد من الشراح لهذا التحريف، وأكثر ما يكتب مائة بصورة مئة
بلا ألف، فحرف إلى سنة. انتهى «شرح الأبيات» ٢٥٣/٧.

(٢) السنة، والعام، والحجة بكسر الحاء بمعنى واحد.

(٣) أي جعل الجملة فيما ذكر مضافا إليها مما خفي على أكثر النحويين؛ لأن الجملة حينئذ احتوت على
رابط صفة، ولا يضاف موصوف إلى صفته.

(٤) محل الشاهد «بعينه» فإنه مؤكد لصغاركم، وزيدت فيه الباء.

اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطَعَ عن الإضافة، كالأمثلة المذكورة.

(وَعَكْسُ ذَا) أي عكس حكم المذكور (فِي الْبَعْضِ) أي في بعض الأسماء (شَرْطًا يُجْعَلُ)
يعني أنهم يشترطون لبناء بعض الأسماء أن تكون مضافة، عكس ما سبق (فَذَلِكَ) أي الذي
يُشْتَرَطُ لبنائه الإضافة («أَيُّ» ذَاتٌ وَضِلَّ) أي الموصولة (فِي الْبِنَاءِ) أي في حالة بنائها (تُضَافُ،
وَالْعَائِدُ) أي الضمير الذي يعود إليها (عَنْ صَدْرِ) أي عن صدر صلتها (فَنَى) بفتح النون على لغة
طبي، إذ أصله فني بكسرهما، ففتحوه تخفيفًا، وقد سبق بيان ذلك.

والمعنى أن أيًا الموصولة، يُشْتَرَطُ لبنائها، أن تكون مضافة، ويُحذف صدر صلتها، وهو ضمير
عائد عليها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السادس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم لبناء
بعض الأسماء أن تُقْطَعَ عن الإضافة، كـ «قَبْلُ»، و«بَعْدُ»، و«غَيْرُ»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة،
وذلك «أَيُّ» الموصولة، فإنها لا تُبْنَى إلا إذا أُضِيفَتْ، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، نحو
قوله **عَلَيْكَ: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ»** [مریم: الآية ٦٩] الآية.

فمن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة: **«هُمْ أَشَدُّ»** مبتدأ وخبر، و**«أَيُّ»** مبنية مقطوعة
عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف، ولإجماع النحويين. والله تعالى أعلم بالصواب.
ولما أنهى الكلام على الجهة السادسة، وذكر من أنواعها ستة عشر نوعًا، شرع يبين الجهة
السابعة، فقال:

١٦٩٣. (وَسَابِعُ الْجِهَاتِ أَنْ قَدْ حَمَلُوا لَفْظًا عَلَى حُكْمٍ سِوَاهُ يَخْضَلُ

١٦٩٤. فِي الْمَوْضِعِ الْآخِرِ فِيهِ أَمَثِلُهُ كَقَطْفٍ مُخْرِجٍ عَلَى الْقَالِقِ لَهُ

١٦٩٥. مِنْ دُونِ يُخْرِجُ وَفِي الْآخِرِ جَا يُخْرِجُ مَغْطُوفًا عَلَى ذِي يُخْرِجَا

١٦٩٦. وَمِثْلَ هَذَا نَحْوُ تَسْعِ ذَكَرَا لِأَجْلِ الْإِخْتِصَارِ تَزَكَّهَا أَرَى

(وَسَابِعُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل الخطأ على العرب بسبب عدم مراعاتها (أَنْ قَدْ
حَمَلُوا) أي حَمَلُوهُمْ (لَفْظًا عَلَى حُكْمٍ سِوَاهُ) متعلق بـ (يَخْضَلُ) أي يوجد ذلك الحكم (فِي

الموضع الآخر على خلافه، والمعنى أن الجهة السابعة أن يحيل العرب كلاماً محتملاً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلاف ذلك الحمل، أي وحينئذ فالذي ينبغي للعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة، ويجعل الإعراب في المحتمل مثل ما الإعراب فيه ظاهر. (فيه) أي في هذا النوع (أمثلة) أي كثيرة، فالتنوين للتكثير (كعطف مخرج على الفالق له) أي كعطف قوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥] على ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: الآية ٩٥] (من دون يخرج) أي من دون عطفه على قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، لكن الثاني هو الأولى، كما أشار إليه بقوله: (وفي الآخر) أي في الموضع الآخر من القرآن (جا يخرج معطوفاً على ذي يخرج) بألف الإطلاق، أي على صاحب ﴿يُخْرِجُ﴾، يعني أنه جاء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ معطوفاً فيه ﴿يُخْرِجُ﴾ على ﴿يُخْرِجُ﴾، وهذا مما يدل على خلاف الإعراب المذكور.

(ومثل هذا) أي مثل هذا المثال (نحو تسع) من الآيات (ذكرنا) بألف الإطلاق، والضمير لصاحب «المغني» (لأجل الاختصار تركها) مفعول مقدم لـ (أرى)، يعني أنه حذف تلك الأمثلة اختصاراً، وسأذكرها في الإيضاح - إن شاء الله تعالى - .

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة السابعة أن يحيل العرب كلاماً محتملاً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

[أحدها]: قول الرمخشري في قوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥] الآية: إنه عطف على ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: الآية ٩٥]، ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: الآية ٣١] بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك.

[الثاني]: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: الآية ٢٦] : إن جملة ﴿يُضِلُّ﴾ صفة لـ ﴿مَثَلًا﴾، أو مستأنفة، والصواب

الثاني؛ لقوله تعالى في «سورة المدثر»: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: الآية ٣١] .

[الثالث]: قول بعضهم في ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: الآية ٢] : إن الوقف هنا على ﴿رَيْبَ﴾ [البقرة: الآية ٢]، وينتدىء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: الآية ٢]، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في «سورة السجدة»: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَرْجُونَ الْغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [السجدة: ٢٠-٢١]. [الرابع]: قول بعضهم في ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: الآية ٤٣] : إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جعلا من عزم الأمور مبالغة، والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٦]، ولم يقل: إنكم.

[الخامس]: قولهم في ﴿أَنْ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: الآية ٦٢] : إن التقدير تزعمونهم شركاء، والأولى أن يُقدَّر تزعمون أنهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤]، ولأن الغالب على «زعم» أن لا يقع على المفعولين صريحاً، بل على «أن» وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك، ومثله في هذا الحكم «تعلّم»، كقوله [من الطويل]:

تَعَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَإِنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَمَا أَخَذَ بِالْيَدِ
ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيبًا
وقوله [من الطويل]:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَتَبَالُغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
وعكسهما في ذلك «هَب» بمعنى «ظن»، فالغالب تعديه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

فَقُلْتُ أَجْزَنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

ووقوعه على «أَنَّ» وصليتها نادر حتى زعم الحريري أن قول الخواص «هب أن زيداً قائم» لحق، وذهل عن قول القائل: «هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حَمَارًا^(١)»، ونحوه.

[السادس]: قولهم في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٦]: إن ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مستأنف، أو خبر لـ ﴿إِنَّ﴾ وما بينهما اعتراض، والأولى الأول، بدليل ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: الآية ١٠].

[السابع]: قولهم في نحو قوله ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ﴾ [فصلت: الآية ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ [البقرة: الآية ٧٤]: إن المجرور في موضع نصب، أو رفع على الحجازية والتميمية، والصواب الأول؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجرى في التنزيل مُجَرَّدًا من الباء، إلا وهو منصوب، نحو ﴿مَا هُنَّ أَهْنُهُنَّ﴾ [المجادلة: الآية ٢]، ونحو ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١].

[الثامن]: قول بعضهم في ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٧]: إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ، أو فاعل، أي الله خلقهم، أو خلقهم الله، والصواب الحمل على الثاني، بدليل ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: الآية ٩].

[التاسع]: قول أبي البقاء في ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ [التوبة: الآية ١٠٩]: إن الظرف حال، أي على قصد تقوى، أو مفعول ﴿أَسَّسَ﴾ [التوبة: الآية ١٠٩]، وهذا الوجه هو المعتمد عليه؛ لتعنيته في ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَىٰ التَّقْوَىٰ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨].

تنبيه:

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلا منها، فيُنظر في أولاها، كقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: الآية ٥٨]، فإن الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ [طه: الآية ٥٨]، وللزمان، ويشهد له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: الآية ٥٩]، وللمكان، ويشهد له ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [طه: الآية ٥٨]، وإذا أعرب ﴿مَكَانًا﴾ بدلًا منه، لا

(١) أي قوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسألة الحمارية، وهي زوج وأم وأخوان لأم، وأخوان لأب وأم حكم فيها عمر بالثلث للأخوين للأم، ولم يجعل للإخوة الأشقاء شيئًا، فقالوا له: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارًا، فأشركنا بقرابة أمنا، فأشركهم. «الحاشية» ج ٣ ص ٣٢٩.

ظرفًا لـ ﴿تُخْلِفُهُمْ﴾ [طه: الآية ٥٨] تعين ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة السابعة، شرع يبين الكلام على الجهة الثامنة، فقال:

- ١٦٩٧- (ثَامِنَةُ الْجِهَاتِ أَنَّ الْمُغْرِبَا يَحْمِلُ عَلَى شَيْءٍ وَدَافِعُ رَبَّا هَا مُضْمَرُ الْقِصَّةِ فِي الْإِثْنَيْنِ ١٦٩٨- فِي إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ١٦٩٩- يَزِدُّهُ أَنْفَصَالُهَا عَنْ إِنْ مَعَ ١٧٠٠- وَفِي وَلَا الَّذِينَ لَأَمَّا جَعَلُوا ١٧٠١- وَجَعَلُوا الَّذِينَ مُبْتَدَأًا لَهُ ١٧٠٢- وَإِنَّمَا هُوَ بِعَطْفٍ خُفِضَا ١٧٠٣- وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ جَاهَهُمْ مُبْتَدَأًا ١٧٠٤- وَرَسُمُ أَيُّهِمْ بِالِاتِّصَالِ ١٧٠٥- وَنَحْوُ كَالْوَهُمْ وَنَحْوُ وَزَنُوا ١٧٠٦- بِالرَّفْعِ تَوْكِيدًا لِوَإِ أَوْ أَتَى ١٧٠٧- وَالْحَقُّ مَفْعُولًا أَتَى لَدَيْهِمَا ١٧٠٨- فِي فِعْلِ الْحَدِيثِ لَا فِي الْفَاعِلِ ١٧٠٩- وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ جَنَاتٍ بَدَلًا ١٧١٠- وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأًا أَوْلَىٰ عَلَى زَيْدًا ضَرْبُهُ يُقَاسُ فَأَعْقِلَا)

(ثَامِنَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (أَنَّ الْمُغْرِبَا) بألف الإطلاق (يَحْمِلُ) بسكون اللام للوزن، أي يحمل الكلام (عَلَى شَيْءٍ، وَدَافِعُ) أي والحال أن المانع من ذلك الحمل (رَبَّا) أي ظهر في ذلك الموضع.

ثم ذكر أمثلة لذلك، فأحدها: (فِي) قوله رضي الله عنه: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] أي فقد قال بعضهم: («ها» مُضْمَرُ الْقِصَّةِ) أي ضمير القصة، وقد تقدّم أن ضمير القصة هو ضمير

الشأن، لكنه للمؤث، كما أن ضمير الشأن للمذكر، وقوله: (فِي الْإِثْنَيْنِ) أي في الذكر، يعني أنه قال: ﴿إِنَّهَا﴾ إنَّ واسمها، أي والأصل إنها ذان لساحران، فإِنَّ حرف تأكيد ونصب، وضمير القصة اسمها، و«ذان» مبتدأ، وقوله: ﴿لَسَحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] خبر، والجملة خبر «إن»، وهذا خطأ (يُرَدُّهُ انْفِصَالُهَا) أي انفصال الضمير (عَنْ «إِنَّ») في الرسم، حيث كتبت منفصلة عنها (مَعَ وَصَالِهَا بِ«ذَا») أي باسم الإشارة الذي بعدها (بِخَطِّ مُتَّبِعٍ) أي في الإمام، وهو الخط العثماني الذي لا يجوز الاعتماد إلا عليه.

(و) المثال الثاني (في) قوله تعالى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ [النساء: الآية ١٨] الآية (لَا مَا) أي التي في ﴿وَلَا﴾ (جَعَلُوا لِلْإِنْتِدَاءِ) أي قالوا: إنها لام الابتداء، وهذا خطأ، يرده الرسم أيضًا، كما قال: (وَالْخَطُّ يَأْتِي يَا قُلْ) أي حيث رسمت اللام مع الألف، فهي «لا» النافية مؤكدة للنفي قبلها (وَجَعَلُوا) الَّذِينَ [الفاتحة: الآية ٧] مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ وقوله: (الْجُمْلَةُ كَانَتْ وَضْلُهُ) أي موصولة به على أنها الخبر، وأراد بالجملة قوله: ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: الآية ١٨]، لا قوله: ﴿يَمُوتُونَ﴾ فإنها صلته بلا خلاف، والصواب في إعرابه ما ذكره بقوله: (وَأَمَّا هُوَ) أي لفظ ﴿الَّذِينَ﴾ (بِعَظْفٍ خَفِضًا) بألف الإطلاق، أي جُرَّ بسبب عطفه (عَلَى) الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ [النساء: ١٨]، وقوله: (قَدْ مَضَى) أي حال كون ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾ متقدما عليه.

(و) المثال الثالث في قوله وَجَعَلَ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (جَا) أي أتى قول بعضهم (هُمْ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ الْأَشَدُّ) أي خبر «هم» قوله: ﴿أَشَدُّ﴾، وأدخل عليه «أل» للضرورة (أَيُّ) جُرْدًا) بألف الإطلاق، أي أزيل عن الإضافة إلى ﴿أَشَدُّ﴾، وهذا خطأ؛ لمخالفته للرسم، كما قال: (وَرَسْمُ أَيُّهُمْ بِالْإِتِّصَالِ) أي كتابة «أَيُّ» موصولة بـ«هم» (يُرَدُّ هَذَا) الإعراب، وقوله: (وَالْبِنَاءُ جَالِي) اسم فاعل من جلا الشيء: إذا أظهره، أي بناء «أَيُّ» مُظْهَرٌ لِبَطْلَانِ هَذَا الإعراب، وفي نسخة «تَالِي»، أي تابع للرد الذي قبله، يعني أن مما يرده أيضًا بناء «أَيُّ»؛ لأنها إذا لم تُضَفْ أعربت باتفاق.

(و) المثال الرابع (نَحْوُ) قوله وَجَعَلَ: ﴿كَأَلَوْهَمْ﴾ وَنَحْوُ ﴿وَزَنُوا﴾ (هُمْ) مبتدأ خبره «مبين» (فِيهِمَا) أي في الموضعين، حال كونه (مُنْفَصِلًا) رَسْمًا (مُبَيَّنٌ) بصيغة اسم المفعول، أي

موضح، وفي نسخة: «منفصل» بالرفع، وعليها فهو الخبر، و«مبين» خبر بعد الخبر.

(بِالرَّفْعِ تَوْكِيدًا) أي قال بعضهم: «هم» في محل رفع توكيدًا (لَوَاوِ) أي الواو التي في ﴿كَالُوا﴾، و﴿وَزَنُوا﴾ (أَنْ) «هم» (أَتَى مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ اللَّذْ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي أتى بعده، وهو قوله: ﴿يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣]، وهذا خطأ (وَالْحَقُّ) أَنْ «هم» (مَفْعُولًا أَتَى لَدَيْهِمَا) أي لـ ﴿كَالُوا﴾ و﴿وَزَنُوا﴾ (وَأَوَاهُمَا بِأَلْفٍ لَمْ يُرْسَمَا) بألف التشنية، أي لم يكتبتا بألف، يعني أن مما يُطِلُّ الإعراب المذكور أن الواو فيهما لم يكتب بعدها ألف، ومن القاعدة أن الفعل إذا رَفَعَ واو الجماعة رُسِمَ بعدها ألف، فلما لم يُرسم عرفنا أن الضمير متصل بالفعل مفعول به، وليس مبتدأ.

وقوله: (فِي فِعْلِ الْحَدِيثِ لَا فِي الْفَاعِلِ) أشار به إلى ردِّ آخر، وذلك أن الحدِّث عنه، وهو ذمُّهم إنما هو في الفعل، أي الأخذ والعطاء، لا في الفاعل، فلا وجه لتأكيدهم، فالمعنى المقصود أنهم إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، فيكون ضمير ﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: الآية ٣] و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: الآية ٣] للناس، وأما إذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تَوَلَّوْا الكيل، أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهذا معنى قوله: (فِي كَوْنِهِ عَنْهُمْ) أي في كون الضمير في ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ للمطففين (تَنَافَرًا^(١) جَلِي) أي لمخالفته الطبع، وفي نسخة: «تنافرا جلي» بالنصب.

(و) المثال الخامس (بَعْضُهُمْ) أي بعض المعربين (جَعَلَ جَنَاتٍ) أي في قوله وَجَعَلَ: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّتٌ عَدْنٍ﴾ الآية [فاطر: ٣٢-٣٣]، فـ﴿جَنَّتٌ﴾ مفعول أول لـ«جعل» ومحكي، وقوله: (بَدَلٌ) مفعول ثان له، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (لِـ﴿الْفَضْلِ﴾) بالجر هكذا النسخ، وكان الأولى رفعه على الحكاية (وَالنَّصْبُ) منصوب على الاشتغال (زَوَاهُ مَنْ عَدَلٌ) يعني أن بعضهم قرأ بنصب ﴿جَنَّتٌ﴾، وهذا مما يرَدُّ الإعراب المذكور، فإنه يعيَّن كونه مبتدأ، كما قال: (وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأٌ أَوَّلِي) وجه ذلك أن كل ما جاز أن يكون منصوبًا على الاشتغال إنما يكون رفعه على الابتداء، وهذا معنى قوله: (عَلَى زَيْدًا صَرَبَتْهُ يِقَاسُ) أي فإن «زيدا» لو رفع

(١) قد يقال: إنَّ المعنى: وإذا كالوا بأنفسهم، أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه، وحينئذ فلا تنافر. «الحاشية» ج ٣ ص ٣٣٣.

يكون على الابتداء، فكذا هذا، وقوله: (فَاعْقِلًا) بالألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كمثل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها مهمة جدًا.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها أن يحول الكلام على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

[أحدها]: قول بعضهم في ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]: إنهما ﴿إِنَّ﴾ واسمها، أي إنَّ القصة، و﴿ذَانِ﴾ مبتدأ، وهذا يدفعه رَسْمُ ﴿إِنَّ﴾ منفصلة، و﴿هَٰذَانِ﴾ متصلة.

[والثاني]: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: الآية ١٨]: إن اللام للابتداء، و﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم و﴿وَلَا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ [النساء: ١٨]، لا

مرفوع بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، ويمكن أن يدعى لهما أن الألف في لا زائدة، كالألف في ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾، فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿لَا أَوْضَعُوا﴾، والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرد، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر، كما نفي الإثم عن المتأخر في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٣] الآية، مع أن حكمه معلوم، لأنه أخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه أخذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

[والثالث]: قول ابن الطراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: الآية ٦٩]: ﴿هُمَّ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿أَيُّ﴾ مضافة لمخدوف، ويدفعه رسم ﴿أَيُّهُمْ﴾ متصلة، وأن أيا إذا لم تُضَفْ أعربت باتفاق.

[والرابع]: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَانُوا هُمْ أَوْ وَرَثَتُهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣]: إن ﴿هُمَّ﴾ الأولى ضمير رُفِعَ مؤكَّد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن ﴿هُمَّ﴾ مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى

إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

[الخامس]: قول مكِّي وغيره في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ جَنَّتْ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا [فاطر: ٣٢ - ٣٣]: إن ﴿جَنَّتْ﴾ بدل من ﴿الْفَضْلُ﴾، والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حدٍّ «زيِّداً ضربته».

[السادس]: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: الآية ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «سبحان»: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٦٥]، ونظيره المثال الآتي.

[السابع]: قول الرمخشري في ﴿وَلَا يَلْنِفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾ [هود: الآية ٨١]: إن مَنْ نَصَبَ قَدَّرَ الاستثناء من ﴿فَأَنشُرْ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: الآية ٨١]، وَمَنْ رَفَعَ قدره من ﴿وَلَا يَلْنِفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: الآية ٨١]، وَيَزِدُّ باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مُشْرَى بها على قراءة الرفع، وغير مُشْرَى بها على قراءة النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُشْرَى بها، بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم، وأنها التفتت، فرأت العذاب، فصاحت فأصابها حجر فقتلها.

وتغذ فقول الرمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّرَ الاستثناء من ﴿أَحَدٍ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مُستندلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القدر: الآية ٤٩]، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم: «زيِّداً ضربته»، ولم يَزَ خوف إلباس المفسر بالصفة مرجحاً كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يرى في نحو خِفْتُ بالكسر، وطَلْتُ بالضم أنه مُحْتَمِلٌ لفعل الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو «تَضَارَّ» محتمل

يكون على الابتداء، فكذا هذا، وقوله: (فَاعْقِلًا) بالألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كمثل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها مهمة جدًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها أن يحيل الكلام على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

[أحدها]: قول بعضهم في ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]: إنهما ﴿إِنَّ﴾ واسمها، أي إن القصة، و﴿ذان﴾ مبتدأ، وهذا يدفعه رشم ﴿إِنَّ﴾ منفصلة، و﴿هَٰذَيْنِ﴾ متصلة.

[والثاني]: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: الآية ١٨]: إن اللام للابتداء، و﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم

و﴿وَلَا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ [النساء: ١٨]، لا مرفوع بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على

الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، ويمكن أن يدعى لهما أن الألف في لا زائدة، كالألف في ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾، فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿لَا أَوْضَعُوا﴾، والجواب أن هذه الجملة لم تذكر

ليفاد معناها بمجرد، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر، كما نفي الإثم عن المتأخر في قوله تعالى:

﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٣] الآية، مع أن حكمه معلوم، لأنه أخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه أخذ بالرخصة، على معنى يستوي في

عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

[والثالث]: قول ابن الطراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: الآية ٦٩]: ﴿هُمَّ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿أَيُّ﴾ مضافة لحذوف، ويدفعه رسم ﴿أَيُّهُمْ﴾ متصلة، وأن أيا إذا لم تُضَفْ أعربت باتفاق.

[والرابع]: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِيُنْفِضَهُمْ مِنْهُمُ الَّذِينَ يُتَّبَعُونَ﴾ [المطفيين: الآية ٣]: إن ﴿هُمَّ﴾ الأولى ضمير رفع مؤكد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن ﴿هُمَّ﴾ مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى

إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

[الخامس]: قول مكّي وغيره في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ جَنَّتْ عَذْنُ يَدْخُلُونَهَا [فاطر: ٣٢-٣٣]: إن ﴿جَنَّتْ﴾ بدل من ﴿الْفَضْلُ﴾، والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حدّ «زيدًا ضربته».

[السادس]: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: الآية ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «سبحان»: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٦٥]، ونظيره المثال الآتي.

[السابع]: قول الزمخشري في ﴿وَلَا يَلْنِفْتَ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا لَكَ﴾ [هود: الآية ٨١]: إن

مَنْ نَصَبَ قَدْرَ الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: الآية ٨١]، وَمَنْ رَفَعَ قدره من ﴿وَلَا يَلْنِفْتَ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: الآية ٨١]، ويُردُّ باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مُسْرَى بها على

قراءة الرفع، وغير مُسْرَى بها على قراءة النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرَى بها، بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم، وأنها التفتت، فرأت العذاب، فصاحت فأصابها حجر فقتلها.

وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّرَ الاستثناء من ﴿أَحَدٍ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح،

وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مُسْتَدَلًّا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: الآية ٤٩]، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم: «زيدًا ضربته»، ولم يرَ

خوف لباس المفسر بالصفة مرجحًا كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يرى في نحو خِفْتُ بالكسر، وطلت بالضم أنه مُحْتَمِلٌ لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو «تضار» محتمل

لهما، وأن نحو «مختار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو «مشتري» في النسب، وقال الزجاج في «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ» [الأنبياء: الآية ١٥]: إن النحويين بجيزون كون الأول اسمًا، والثاني خبرًا، والعكس، ومن ذكر الجواز فيهما الرمزخسري، قال ابن الحاج: وكذا نحو «ضرب موسى عيسى» كل من الاسمين مُحْتَمِلٌ للفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناس، والمشتركات. انتهى.

قال ابن هشام: والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط «وَلَا يَلْنِفَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ» [هود: الآية ٨١] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «الحجر»، ولأن المراد بالأهل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته، وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام: «يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ» [هود: الآية ٤٦]، ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره «لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصْطَفٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعَذِّبُهُ اللَّهُ» [الغاشية: ٢٢-٢٣]، واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرفع على التميمية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود، حكاها أبو عبيدة وغيره. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس جدًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة الثامنة، شرع يبين الجهة التاسعة، فقال:

- ١٧١١- (تَاسِعَةُ الْجِهَاتِ أَنْ لَا يَفْكِرَا مُشْتَبِهَاتٍ مُثْلُ فِيهَا تُرَى
١٧١٢- نَحْوُ الْفَتَى أَخْصَى فَوَادًا وَعَمَزَ
١٧١٣- أَفْعَلَ تَفْصِيلَ مُمِيزًا نَصَبَ
١٧١٤- وَبَعْضُهُمْ وَهَمٌ فِي أَخْصَى لِمَا
١٧١٥- فَأَمَدَ مُخْصَى وَلَيْسَ مُخْصِيَا

- ١٧١٦- وَنَحْوُ زَيْدٍ كَاتِبٌ قُلْ شَاعِرُ
١٧١٧- وَنَحْوُ زَيْدٍ رَجُلٌ أَيْ صَالِحُ
١٧١٨- إِذْ أَوَّلٌ لَا يَسْتَقِيلُ خَبَرًا
١٧١٩- كَذَلِكَ زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعَلُ ذَا
١٧٢٠- ذَا رَجُلٌ يَفْعَلُ خَيْرًا يُقْتَصِرُ
١٧٢١- وَالْفَارِسِيُّ يُوجِبُ فِيهِمَا صِفَةً
١٧٢٢- وَالْأَشْهُرُ الْجَوَازُ كَالصِّفَاتِ فِي
١٧٢٣- قُلْ خَبَرٌ ثَانٍ أَوْ الْوَصْفُ جُعِلَ
١٧٢٤- وَخَاسِئِينَ خَبَرًا قَدْ أُلْزِمَا
١٧٢٥- رَأَيْتُ خَالِدًا فَقِيهَاً بَارِعًا
١٧٢٦- فِي أَوَّلِ عِلْمِيَّةٍ فَتَنَصَّبَ
١٧٢٧- تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِنْ فَسَّرَا
١٧٢٨- أَوْ بَخَلَفْتُ فَالَّذِي قَدْ نُصِبَا
١٧٢٩- وَاعْتَرَفَ الْغَرْفَةَ إِنْ غَيَّنَ فُتِيخَ

(تَاسِعَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (أَنْ لَا يَفْكِرَا) بكسر الكاف، مضارع فَكَرَ، يقال: فَكَّرْتُ في الأمر فَكَّرًا من باب ضرب، وتفَكَّرْتُ فيه، وأفَكَّرْتُ بالألف، والفِكرُ بالكسر: تردّد القلب بالنظر والتدبُّر لطلب المعاني، ولي في الأمر فَكْرٌ: أي نظر وروية، والفِكرة بالكسر اسم من الافتكار، مثل العبرة، والرحلة من الاعتبار والارتحال، وجمعها فِكْرٌ، مثل سِدْرَةٍ وسِدْر، ويقال: الْفِكرُ: ترتيب أمور في الذهن يُتَوَصَّلُ بها إلى مطلوب يكون عِلْمًا أو ظَنًّا، قاله الفيوميّ^(١) وفي «القاموس»: «الْفِكرُ» بالكسر، ويُفْتَحُ: إعمال النظر في

(١) «المصباح المنير» ٤٧٩/٢.

الشيء. انتهى. (مُشْتَبِهَات) أي عند وجود أمور متشابهات، وقوله: (مُثَل) بضمتين جمع مثال (فِيهَا) أي لهذه الجهة، فـ«في» بمعنى اللام، وهي متعلقة بـ(تَرَى) بالبناء للمفعول، يعني أن لهذه الجهة أمثلة كثيرة، أشار إلى أولها بقوله: (نَحْوُ «الْفَتَى أَحْصَى فَوَادًا، وَعُمَرَ أَحْصَى كِتَابًا» فَأَلْقَدُمُ) أي المثال الأول (يَقَرُّ) بفتح أوله، وثالثه، من باب تعب، أو بكسر ثالثه، من باب ضرب، أي يثبت ويستقر (أَفْعَلْ تَفْصِيل) بنصب «أفعل» على الحال (مُمَيَّزًا) مفعول مقدم لـ(نَصَبَ) بالبناء للفاعل، أي نصب الاسم الذي بعده على التمييز، مثل «أحسن وجهًا» (وَالثَّانِ) أي المثال الثاني فعل (مَاضٍ مُتَعَدٍّ انْتَصَبَ) أي انتصب الاسم الذي بعده به على أنه مفعول به، مثل قوله **عَلَّكَ**: «وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا» [الحج: الآية ٢٨] (وَبَعْضُهُمْ وَهْمٌ) بكسر الهاء، كغلط وزنا ومعنى (في) قوله **عَلَّكَ** (أَحْصَى لِمَا) لبثوا أمدًا (بِجَعْلِهِ مِنْ أَوَّلِ تَقَدُّمًا) بألف الإطلاق، أي من نوع المثال الأول، فأخطأ في ذلك، كما أشار إلى وجه الخطأ بقوله: (فَأَمَدٌ) أي الواقع في هذه الآية (مُحْصَى) بصيغة اسم المفعول (وَلَيْسَ مُحْصِيًا) أي لغيره (وَفَاعِلٌ تَمَيَّزُ أَفْعَلُ) يعني أن شرط التمييز المنصوب بعد أفعل أن يكون فاعلًا في المعنى، كما قال في «الخلاصة»:

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا كَأَنَّتْ أَعْلَى مَنْزِلًا
ولم يوجد هذا الشرط في الآية، وقوله: (اثْنِيَا) كمل به البيت، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أي اثني بمثال موافق للشرط، كقولك: «زيد أكثر مالًا».

ثم أشار إلى المثال الثاني بقوله:

(وَنَحْوُ «زَيْدٌ كَاتِبٌ، قُلْ: شَاعِرٌ») أي مع الأول، أي «زيد كاتب شاعر» (خَبَرُ الثَّانِ) أي الثاني، وهو «شاعر» خبر بعد خبر (وَوُضِعَ يَظْهَرُ) أي يجوز أيضًا أن يكون وصفًا للخبر، أعني «كاتب» (وَنَحْوُ زَيْدٌ رَجُلٌ أَيْ) تفسيرية (صَالِحٌ، فَالثَّانِ) أي صالح (وَصَفٌ) أي لـ«رجل» (لَا سِوَاهُ يَصْلُحُ) أي لا يصلح فيه غير الوصفية (إِذْ) تعليلية (أَوَّلُ) أي «رجل» (لَا يَسْتَقِلُّ خَبَرًا) يعني أنه لا يكفي الإخبار به؛ لعدم حصول الفائدة، كما قال: (فَائِدَةُ الْكَلَامِ فِيهِ لَا تُرَى) أي لا توجد الفائدة بالإخبار به؛ لأن من المعلوم أن زيدًا رجل، وشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيد الخبر عنه، إما بنفسه، كـ«زيد قائم»، وإما بغيره، كالخبر الموطىء، كما هنا.

(كَذَاكَ) مثل المثالين الماضيين («زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعَلُ ذَا») أي يفعل هذا الفعل (مُحْتَمِلُ الْوُجْهِينِ) أي كونه الثاني خبرًا بعد خبر، أو صفة للخبر، فهذا مثل المثال الأول، وقوله: (فَأَذِرِ الْمَأْخَذَ) كمل به البيت، أي فاعلم مأخذ المسألة، وهو ما قرره أهل الفن، فما صوبوه فهو الصواب، وما لا فلا. (ذَا رَجُلٌ يَفْعَلُ خَيْرًا يَقْتَصِرُ) بالبناء للمفعول (بِكُونِهِ الثَّقَتِ) أي يكون جملة «يفعل خيرًا» صفة لـ«رجل»، ولا يجوز أن يكون خبرًا بعد خبر (كَمِثْلٍ مَا عَبَّرَ) أي كمثل المثال الماضي، يعني الثاني «زيد رجل صالح».

(و) أبو علي (الْفَارِسِيُّ يُوجِبُ فِيهِمَا) أي في المثالين، هما «زيد كاتب شاعر»، و«زيد رجل صالح» (صِفَةٌ) أي كون الثاني صفة للخبر (لِئِنَّهُ الْإِخْتَارَ بِالْمُخْتَلَفَةِ) أي بالأخبار المختلفة إفرادًا وجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما (وَالْأَشْهُرُ) أي القول الأشهر، وهو الذي عليه الجمهور (الْجَوَازُ) أي جواز تعدد الأخبار، وإن اختلفت (كَالْصِّفَاتِ) أي كجواز تعدد الصفات المختلفة (فِي يَخْتَصِمُونَ) متعلق بـ«يفي»، وقوله: (لِفَرِيقَانِ) أي حال كونه تاليًا (فَقِي) بالبناء للمفعول، فسر الناظم ينسب، وفي نسخة «يفي» من الوفاء مبنيا للفاعل، يعني أن قوله تعالى: «فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ» [النمل: الآية ٤٥] يجوز فيه ما ذكرناه، كما قال (قُلْ: خَبَرُ ثَانٍ) أي «يَخْتَصِمُونَ» خبر ثان لـ«فَرِيقَانِ» [النمل: الآية ٤٥] (أَوْ الْوُضْفُ) مفعول مقدم لـ(جُعِلَ) بالبناء للمفعول، أي أو جاز أن يجعل صفة (لِخَبَرٍ) أي لـ«فَرِيقَانِ» (وَالْحَالُ أَيْضًا تَحْتَمِلُ) أي وتحتل أيضًا وجهًا ثالثًا، وهو كونها حالًا، أي مختصمين.

(وَالْحَاسِيَيْنِ) أي في قوله تعالى: «كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيَيْنَ» [البقرة: الآية ٦٥]، فقوله: «والحاسيين» مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره جملة «قد ألزما» (خَبَرًا) مفعول مقدم لـ(قد ألزما) بألف الإطلاق، أي ألزم كونه خبرًا ثانيًا لـ«كُونُوا»، وإنما لزم ذلك؛ لعدم إمكان كونه صفة لـ«قِرَدَةً»؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل، كما أشار إليه بقوله: (لَوْضَفٍ غَيْرِ عَاقِلٍ هُنَا انْتَمَى) أي انتسب يعني أن سبب لزوم كونه خبرًا؛ لأنه لو جعل صفة لأدى لوصف غير العاقل بجمع المذكر السالم، وهو ممنوع.

ثم أشار إلى مثال ثالث، فقال:

رَأَيْتُ خَالِدًا فَقِيهًا بَارِعًا، كَمَا رَأَيْتُ ذَا الْهَلَالِ طَالِعًا فِي أَوَّلِ عِلْمِيَّةٍ أَي «رَأَيْتُ» فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ عِلْمِيَّةٍ (فَتَنْصِبُ) مَفْعُولِينَ، الْأَوَّلُ «زَيْدًا»، وَالثَانِي فَقِيهًا بَارِعًا (وَالثَّانِي) بِالْجَرِّ عَظْفٌ عَلَى «أَوَّلِ» أَي «رَأَيْتُ» فِي الْمَثَالِ الثَّانِي (لِلْإِبْصَارِ) أَي بَصَرِيَّةٌ تَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، فَيَكُونُ الْمَنْصُوبُ الثَّانِي، وَهُوَ «طَالِعًا» فِي الْمَثَالِ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، كَمَا قَالَ: (حَالًا تَصَحَّبُ) يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ ثَانٍ كَالْمَثَالِ يَكُونُ حَالًا، لَا مَفْعُولًا ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْصِبُ إِلَّا وَاحِدًا.

(تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا) أَي قَوْلُكَ: «تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا» (إِنْ فُسِّرَا) بِالْفِإِطْلَاقِ، وَالضَّمِيرُ لـ «تَرَكْتُ» (صَيَّرْتُ) أَي إِنْ جُعِلَ مَعْنَى «تَرَكْتُ» صَيَّرْتُ (فَالْمَنْصُوبُ) أَي الثَّانِي، وَهُوَ «عَالِمًا» (مَفْعُولًا يُرَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي يَرَى مَفْعُولًا ثَانِيًا؛ لِأَنَّ «تَرَكْتُ» مِنْ أَخَوَاتِ «ظَنَّ» تَنْصِبُ الْمَفْعُولِينَ (أَوْ بِخَلْفَتُ) أَي أَوْ فُسِّرَ «تَرَكْتُ» بِمَعْنَى «خَلَفْتَهُ».

تنبيه:

قوله: «خلفته» بتخفيف اللام، والظاهر أنه للضرورة؛ لأن «خلفَ» بالتخفيف لا يناسب هنا؛ لأن معناه صار خليفة عنه، وليس مرادًا هنا، بل المراد تخليفه، أي جعله خلفه، والله تعالى أعلم. (فَالَّذِي قَدْ نُصِبَا) بِالْفِإِطْلَاقِ، أَي الْمَنْصُوبُ الثَّانِي (حَالًا) أَي لَكُونَهَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَقَطْ (وَهَكَذَا) أَي مِثْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً (مُشَابِهَةً) أَي مِمَّا ثَلَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ (رَبَا) أَي زَادَ، يَعْنِي أَنَّ أَمْثَلَةَ هَذَا النُّوعِ كَثِيرَةٌ.

ثم أشار إلى مثال رابع، فقال:

(وَاعْتَرَفَ الْغُرْفَةَ) أَي قَوْلُكَ: «اعترف فلان الغرفة»، كقوله ﷺ: «إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً» [البقرة: الآية ٢٤٩] (إِنْ غَيِّنَ فُتِحَ فَمُطْلَقٌ) أَي إِنْ فُتِحَ غَيِّنَ «الغرفة»، فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ لِلْمَرَّةِ (ذُو الضَّمِّ مَفْعُولًا يَصْخُ) بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، مُضَارِعٌ وَضَحٌ، يَعْنِي أَنَّ «الغرفة» بِالضَّمِّ مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَعْرُوفِ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة التاسعة مما يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

[أحدها]: نحو «زيد أحصى ذهنا، وعمره أحصى مالا»، فإن الأول على أن «أحصى» اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل «أحسن وجهًا»، والثاني على أن «أحصى» فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول، مثل «وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا» [الحج: الآية ٢٨].

فمن الوهم قول بعضهم في قوله: «أَحْصَى لِمَا لَيْشُوا أَمَدًا» [الكهف: الآية ١٢]: إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحْصِيًا، بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلًا في المعنى، كـ «زيد أكثر مالا» بخلاف «مالٌ زيد أكثر مالًا»^(١).

[الثاني]: نحو «زيد كاتب شاعر»، فإن الثاني خبر، أو صفة للخبر، ونحو «زيد رجل صالح»، فإن الثاني صفة لا غير؛ لأن الأول لا يكون خبرًا على انفراده؛ لعدم الفائدة، ومثلهما «زيد عالم يفعل الخير، وزيد رجل يفعل الخير»، وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مُخْتَلِفًا بِالْإِفْرَادِ وَالْجُمْلَةِ، فَيَتَعَيَّنُ عِنْدَهُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ صِفَةً فِيهِمَا، وَالْمَشْهُورُ فِيهِمَا الْجَوَازُ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الصِّفَاتِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ» [الثل: الآية ٤٥]: إِنْ «يَخْتَصِمُونَ» خَبَرُ ثَانٍ، أَوْ صِفَةٌ، وَيَحْتَمِلُ الْحَالِيَةُ أَيْضًا، أَي إِذَا هُمُ مَفْتَرِقُونَ مُخْتَصِمِينَ، وَأَوْجِبُ الْفَارِسِيُّ فِي «كُونُوا قِرْدَةً خَسِيسِينَ» [البقرة: الآية ٦٥] كَوْنُ «خَسِيسِينَ» خَبَرًا ثَانِيًا؛ لِأَنَّ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ لَا يَكُونُ صِفَةً لِمَا لَا يَعْقِلُ.

[الثالث]: «رَأَيْتُ زَيْدًا فَقِيهًا، ورَأَيْتُ الْهَلَالَ طَالِعًا»، فَإِنْ «رَأَى» فِي الْأَوَّلِ عِلْمِيَّةٌ، وَ«فَقِيهًا» مَفْعُولُ ثَانٍ، وَفِي الثَّانِي بَصَرِيَّةٌ، وَ«طَالِعًا» حَالٌ، وَتَقُولُ: «تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا» فَإِنْ فَسَّرْتَ تَرَكْتُ بِصَيَّرْتُ فـ «عَالِمًا» مَفْعُولُ ثَانٍ، أَوْ بِخَلْفَتُ فَحَالٌ.

وَإِذَا حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ» [البقرة: الآية ١٧] عَلَى الْأَوَّلِ فَالظُّرْفُ، وَ«لَا يُبْصِرُونَ» مَفْعُولُ ثَانٍ، تَكَرَّرَ كَمَا يَتَكَرَّرُ الْخَبَرُ، أَوْ الظُّرْفُ مَفْعُولُ ثَانٍ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ حَالٌ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الثَّانِي فَحَالَانِ.

[الرابع]: اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ إِنْ فُتِحَتْ الْغَيْنُ فَمَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَوْ ضَمَمْتُهَا فَمَفْعُولٌ بِهِ، وَمِثْلُهُمَا

(١) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب، فلا يشترط كونه فاعلًا في المعنى؛ لأن فاعل الكثرة مالٌ زيد، لا مطلق مال. انتهى «الحاشية» ج ٣ ص ٣٣٨.

حَسَوْتُ حَسَوَةً وَحُسَوَةً. واللّه تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة التاسعة، أتبعه بالكلام على الجهة العاشرة، وهي آخر الجهات، فقال:

- ١٧٣٠- (عَاشِرَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخْرِجَا بِخُلْفِ أَضِلْ أَوْ لِبَادٍ مَنَّهُجَا
 ١٧٣١- لِغَيْرِ مُقْتَضٍ كَجَعَلِ كَالَّذِي نَعْتًا لِمُضَدِّرٍ نُوي مُنْتَبِذٍ
 ١٧٣٢- وَالْوَجْهَ كَوْنُهُ مِنَ الْفَاعِلِ خَالَ لَا حَذَفَ عِنْدَ ذَا بِحَالٍ أَوْ مَالَ
 ١٧٣٣- زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِيهِ قَدْ نُقِلَ جَوَازُ حَذَفٍ هُوَ ذَاكَ مَا عُقِلَ
 ١٧٣٤- لِفَقْدِ مَا يَدُلُّ لِلْمُنْحَذِ فَكُلُّ حَذَفٍ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِيَ
 ١٧٣٥- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ نَصَبَ مَحْمُودُهُمْ بِفِعْلِ رُؤْيَا الْعَجَبِ
 ١٧٣٦- بَلْ مِثْلَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ جُعِلَ فَقَسَ عَلَى هَذَا لِمَا عَنْهُ عُذِلَ
 (عَاشِرَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (أَنْ يُخْرِجَا) بألف الإطلاق، والضمير للمعرب (بِخُلْفِ أَضِلْ) أي على خلاف الأصل، فالباء بمعنى «على»، كما في ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنَاطِرٍ﴾ (أَوْ لِبَادٍ) أي أَوْ يُخْرِجُهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، وقوله: (مَنَّهُجَا) منصوب على التمييز، أي من حيث المنهج (لِغَيْرِ مُقْتَضٍ) أي لغير سبب يدعو للخروج.

فمن الأمثلة ما ذكره إليه بقوله: (كَجَعَلِ ﴿كَالَّذِي﴾) أي في قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿لَا تُبْطَلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي﴾ [البقرة: الآية ٢٦٤] الآية (نَعْتًا لِمُضَدِّرٍ نُوي) أي حَذَفَ، وقوله: (مُنْتَبِذٍ) بكسر الباء، من انتبذ فلان: إذا ذهب ناحية، والمراد المُطْرَحُ، وهو صفة مؤكدة لـ «مصدر» بعد صفة، يعني أن بعضهم، وهو مكِّي جعل ﴿كَالَّذِي﴾ [البقرة: الآية ٢٦٤] نعتاً لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي (وَالْوَجْهَ) أي الطريق الأولى في إعرابه (كَوْنُهُ مِنَ الْفَاعِلِ) أي فاعل ﴿تُبْطَلُ﴾، وهو الواو (حَالَ) خبر «كون» على لغة ربيعة، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِينَ الذي ينفق الخ، وقوله: (لَا حَذَفَ عِنْدَ ذَا) أي عند جعله حالاً من الفاعل (بِحَالٍ) أي في هذا التركيب (أَوْ مَالَ)

أي في غيره مما أشبهه، يعني أن هذا الوجه هو اللائق في الآية؛ لأنه لا حذف فيه ومنها ما أشار إليه بقوله:

(زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِيهِ) أي في هذا المثال (قَدْ نُقِلَ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (جَوَازُ حَذَفٍ هُوَ) مع أنه العائد، وهذا غير جائز، كما أشار إليه بقوله: (ذَاكَ مَا) نافية (عُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي الحذف المذكور غير معقول (لِفَقْدِ مَا يَدُلُّ لِلْمُنْحَذِ) أي لعدم دليل يدل على المحذوف، وهو ممنوع، كما أشار إليه بما ذكره بالفاء الفصيحية (فَكُلُّ حَذَفٍ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِيَ) بالبناء للمفعول، أي مُنْع.

ومنها ما أشار إليه بقوله:

(لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ) بهاء ساكنة للوزن (نَصَبَ مَحْمُودُهُمْ) أي الزمخشري (بِفِعْلِ رُؤْيَا الْعَجَبِ) أي بتقدير فعل من مادة الرؤية، أي «أرى خُلَّةً»، وإضافة «رؤية» إلى العجب بمعنى اللام، وإنما أضافها إليه لأدنى ملاسة؛ لكونها محل تعجب، حيث شذَّ بها عن الجمهور.

(بَلْ) الصواب في نصبه أنه عطف على اسم «لا»، وقوله: (مِثْلَ) مفعول ثانٍ مقدّم لـ «جعل»، مضاف إلى (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) بهاء ساكنة للوزن أيضاً (جُعِلَ) بالبناء للمفعول (فَقَسَ عَلَى هَذَا) على هذا الذي ذكرناه من إعراب هذا المثال، ويحتمل أن تكون الإشارة لما ذكره من الوجه الصواب في جميع الجهات العشر (لِمَا عَنْهُ عُذِلَ) بالبناء للمفعول، يقال: عدل عن الطريق من باب ضرب: إذا مال عنه، وانصرف، أي لكلّ إعراب صرف عن وجه الصواب إلى الخطأ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة العاشرة، وهي آخر الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أن يُخْرِجَ المعرب على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مُقْتَضٍ، كقول مكِّي في قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿لَا تُبْطَلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي﴾ [البقرة: الآية ٢٦٤] الآية: إن الكاف نعت لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يُقَدَّرَ إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿كَالَّذِي﴾ حالاً من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِينَ الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وكقول بعض المعاصرين لابن هشام^(١) في قول ابن الحاجب: «الكلمة لفظ»: أصله الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في «شرح الجمل»: إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يُحذف^(٢) مع قوله وقول غيره: إنه لا يجوز حذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار»؛ لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف، ومع رده على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَغَاذَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

إن «بشر» مبتدأ، و«مثلهم» نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكانا مثل مكانهم، بأن «مثلا» لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ، كقول الزمخشري في قوله [من السريع]:

* لَا تَسْبُ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ *

إن النصب بإضمار فعل، أي ولا أرى، وإنما النصب مثله في «لا حول ولا قوة».

وكقول الخليل في قوله [من الوافر]:

* أَلَا رَجُلًا جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا *

إن التقدير ألا تُزوني رجلاً مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

[أحدها]: أن «رجلا» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

* يَدُلُّ عَلَى مُخْصَلَةٍ تَبِيَتْ *

[الثاني] أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجاب بأن ذلك جائز، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمَرْتُ هَٰكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

[الثالث]: أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

(١) هو ابن الأكفاني الحكيم المشهور، كما قاله أبو العباس تلميذ ابن هشام. «حاشية الدسوقي» ٢/٢٣٣.

(٢) أي ذلك الضمير.

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

إن أصله آليت على حب العراق، مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياسي، بخلاف حذف الجار، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير «لا أطعمه»، و«لا» النافية في جواب القسم لها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدور، كلام الابتداء، و«ما» النافية، وماله الصدر لا يَعْمَلُ ما بعده فيما قبله، وما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ عاملاً.

وإنما قال^(١) في قوله **عَلَيْكَ**: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: الآية ٤٦] إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفة على المحل؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، فلم يُجز نعته.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَخْرَانِكَ الْمُكُونَةُ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ خَيْرَانَ سَارِ مَأْوُهُ خَضِلٌ^(٢)

إن التقدير هو رُبْعٌ، ولم يجعله على البدل من «الطلل»؛ لأن الربع أكثر منه، فكيف يُبدل الأكثر من الأقل، ولئلا يصير الشعر معيباً لتعلق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه، ويُسمَّى ذلك علماء القوافي تضميناً، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحمَل على عامل مضمَر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفقا بإضمار «هي»، ونصبا بإضمار «اذكر»، فهذا موضع أُلِف فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في «مأحسن زيدا»: إن الخبر محذوف، بناء على أن «ما» معرفة موصولة، أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قُدِّر «ما» نكرة تامة، والجملة بعدها خبراً - كما قال سيبويه - لم يَحْتَج إلى تقدير خبر؛ لأنه رأى أن «ما» التامة غير ثابتة، أو غير فاشية، وحذف

(١) أي سيبويه.

(٢) «الطلل»: ما شخص من آثار الديار، و«الربع»: الدار بعينها حيث كانت، و«القواء» بالفتح والمد: المنزل الذي لا أنيس به، و«أذاع»: أفشى، و«المعصرات»: السحاب تعصر المطر، و«الخضل» بفتح، فكسر: البارد الرطب، والنبت الناعم. «الحاشية» ٢/٢٣٤.

الخبر فاش، فترجح عنده الحمل عليه.

وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك: «نعم الرجل زيد» كونَ زيد خبرًا محذوف مع إمكان تقديره مبتدأ، والجملة قبله خبرًا؛ لأن «نعم»، و«بئس» موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل، ولهذا يجيزون في نحو ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢-٣] أن يكون ﴿الَّذِينَ﴾ نصبًا بتقدير «أمدح»، أو رفعًا بتقدير «هم»، مع إمكان كونه صفة تابعة، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ، وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف، وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه: وأما قولهم^(١): «نعم الرجل عبد الله» فهو بمنزلة «ذهب أخوه عبد الله»، مع قوله: وإذا قال: «عبد الله نعم الرجل»، فهو بمنزلة «عبد الله ذهب أخوه»، فسوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذي غرَّ أكثر النحويين أنه قال: كأنه قال: «نعم الرجل»، فقليل له: من هو؟ فقال: عبد الله، ويرد عليهم أنه قال أيضًا: وإذا قال: «عبد الله» فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: «نعم الرجل»، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلقًا لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالجموع، قَدِّمَتْ أو أَخَّرَتْ، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ محذوف خبره، ويُرَدُّه أن الخبر لا يُحذف وجوبًا إلا إن سَدَّ شيء مَسَدَّهُ، وذلك وارد على الأخفش في «ما أحسن زيدًا».

وأما قول الزمخشري في قول الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ٤٤]: إنه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقر، فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر ﴿الَّذِينَ﴾، مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثًا في القرآن قَدَّرَ ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثًا في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا أن يُقَدَّرَ عطف ﴿الَّذِينَ﴾ على ﴿الَّذِينَ﴾، و﴿وَقْرٌ﴾ على ﴿هُدًى﴾، فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ نعتًا لـ ﴿وَقْرٌ﴾ قُدِّمَ عليه فصار حالًا.

(١) هذا نصّ كلام سيبويه.

وأما قول الفارسي في «أول ما أقول: إني أحمد الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف، تقديره ثابت، فقد خولف فيه، وجعلت الجملة خبرًا، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدر الجملة منصوبة المحل، فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان الجهة العشرة التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أتبعه بذكر خاتمة في بيان الحذف، فقال:

[خَاتِمَةٌ]

(وَإِذْ قَدْ أَنْجَرْنَا الْقَوْلَ إِلَى ذِكْرِ الْحَذْفِ، فَلْتَوَجَّهْ
الْقَوْلَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَهْمَاتِ، فَتَقُولُ:

(ذِكْرُ شُرُوطِهِ)

قوله: (فلتوجه) قال الدماميني: كأنه أدخل الفاء لإجراء الظرف مُجْرَى كلمة الشرط، نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ١١] الآية، وقوله: ﴿وَإِذْ أَعَزَّلْتُمُوهُمْ وَمَا يَشْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ فَأَوْرَأَ إِلَى الْكَهْفِ﴾ الآية [الكهف: ١٦]، لكن يصد عن ذلك وجود «قد»؛ لامتناع دخولها في الشرط. انتهى. قال الشمني: وأقول: إجراء «إذ» مُجْرَى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي إعطاءها حكم الشرط من كل وجه. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢/٢٣٦. وقوله: (إِلَيْهِ) أي إلى ذكر الحذف.

وقوله: (فَإِنَّهُ مِنَ الْمَهْمَاتِ) الفاء للتعليل؛ أي لأنه من مهمات المسائل النحوية.

وقوله: (ذِكْرُ شُرُوطِهِ) أي هذا مبحث ذكر شروط الحذف الثمانية.

- ١٧٣٧- (إِنَّ شُرُوطَ الْحَذْفِ ثَلَاثَةٌ أَدَلَّةٌ فِي الْحَالِ أَوْ قَوْلٍ هِيَ
١٧٣٨- فَقُلْ لِمَنْ رَفَعَ سَوْطًا خَالِدًا أَوْ قَالَ مَنْ أَدْعُو فَقُلْ مُجَاهِدًا
١٧٣٩- وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ فِيهِ يُشْتَرَطُ إِنْ جُمْلَةً أَوْ رُكْنَهَا كَانَ فَقَطْ
١٧٤٠- وَالشَّرْطُ فِي الْفَضْلَةِ أَنْ لَا يُوجَدَا ضَرَرٌ مَعْنَى حَيْثُمَا قَدْ وَرَدَا
١٧٤١- وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذْفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِينِ
(إِنَّ شُرُوطَ الْحَذْفِ ثَلَاثَةٌ) شروط، أحدها (أَدَلَّةٌ) أي وجود أدلة (فِي الْحَالِ) أي حالية (أَوْ قَوْلٍ) بالجر عطفاً على «الحال» (هِيَ) بهاء السكت، أي أو أدلة قولية هي (فَقُلْ لِمَنْ رَفَعَ سَوْطًا) لضرب أحد (خَالِدًا) أي اضرب خالداً، فحذف «اضرب» لدليل حالي، وهو كون

الشخص متهيئاً للضرب بسوطه (أَوْ قَالَ) شخص (مَنْ) استفهامية (أَدْعُو؟، فَقُلْ: مُجَاهِدًا) أي ادع مجاهداً، فحذف «ادع» لدليل قولِي، وهو قوله في السؤال: «من ادع؟» (وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ) أي مطلقاً، سواء كان حالياً، أو مقالياً (فِيهِ) أي في الحذف (يُشْتَرَطُ إِنْ جُمْلَةً) أي إن كان المحذوف جملة بأسرها، نحو ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، أي أنزل خيراً (أَوْ رُكْنَهَا كَانَ فَقَطْ) أي أو كان المحذوف أحد ركنيها، نحو قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٥]، أي سلام عليكم، أنتم قوم منكرون (وَالشَّرْطُ فِي الْفَضْلَةِ) هي التي يُسْتَعْنَى عنها، كالمفعول به، بخلاف العمدية، فإنه ما لا يُسْتَعْنَى عنه، كالفاعل، ونائبه (أَنْ لَا يُوجَدَا ضَرَرٌ مَعْنَى) أي ضرر معنوي، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: «من أكرمت؟»، فلا يجوز أن تقول: «أكرمت»، بل تقول: «أكرمت زيداً»، فتذكره وجوباً، أو وقع محصوراً، نحو «ما أكرمت إلا زيداً»، فلا يجوز حذف «زيداً»، وقوله: (حَيْثُمَا قَدْ وَرَدَا) أي في أي تركيب جاء، ثم أكد ما قاله ببيت من أبيات «الخلاصة»، فقال: (وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجْزَ) فعل أمر من الإجازة (إِنْ لَمْ يَضُرْ) بفتح أوله، وكسر ثاله، مضارع ضار يَضِيرُ ضِيراً بمعنى ضَرَّ (كَحَذْفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا) مثال للمنفى، وهو الحذف الضارَّ (أَوْ حَصِينِ) بالبناء للمفعول، أي أو صار محصوراً، وقد أوضحناه بالمثل، ففي هذين الموضعين لا يجوز حذف الفضلة؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الإكرام مطلقاً، مع أن المقصود نفيه عن غير زيد، فلا يفهم المقصود عند حذفه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يشترط لجواز الحذف ثمانية شروط:

- [أحدها]: وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطاً زيداً بإضمار «اضرب»، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [هود: الآية ٦٩]، أي سلمنا سلاماً، أو مقالياً، كقولك لمن قال: «من أضرب؟»: «زيداً»، ومنه قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها، نحو ﴿قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٥] أي سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها، هي مبنية عليه، نحو ﴿تَأَلَّوْا تَفْتَوًا﴾ [يوسف: الآية ٨٥] أي لا تفتأ،

وأما إذا كان المحذوف فضلةً، فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي^(١)، كما في قولك: «ما ضربت إلا زيداً»، أو صناعي، كما في قولك: «زيد ضربته»، وقولك: «ضربني وضربته زيد»، وسيأتي شرحه.

ولا شروط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف^(٢) في نحو «رأيت رجلاً أبيض»، بخلاف نحو «رأيت رجلاً كاتباً»^(٣)، وحذف المضاف في نحو «جاءني غلام زيد»، بخلاف نحو «وجاء ربك» [الفجر: الآية ٢٢].

قلت: هكذا جعل الآية ابن هشام مما حذف المضاف منها، أي أمر ربك، وهذا غير صحيح؛ لأن فيه نفي المجيء عن الله - سبحانه وتعالى -، مع أن ظاهر القرآن والسنة أثبت ذلك له، فلا يصح العدول عن ظواهرهما، فنقول: إن المجيء ثابت لله - سبحانه وتعالى - على ما يليق بجلاله، وهذا هو مذهب السلف قاطبة، فتأمله وكن على بصيرة، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وحذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ» [مریم: الآية ٦٩]، وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب «إن»، نحو «إن بك زيد مأخوذ»؛ لأن عدم المنصوب دليل عليه، وحذف الجار في نحو «رغبْتُ في أن تفعل»، أو «عن أن تفعل»، بخلاف «عجبتُ من أن تفعل»، وأما «وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ» [النساء: الآية ١٢٧] فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

(١) ظاهره أن الذي في حذفه ضرر معنوي، أو صناعي أنه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل، وليس كذلك، بل القصد أنه يجوز الحذف مع الدليل، فهذا في قوة الاستثناء من قوله: يشترط وجدان إلخ فتأمل.

(٢) أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي، فهو وإن كان فضلة لكن حذفه يحصل فيه خلل معنوي، إذ لو حذف «رجل» لم تعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان، أو الجماد، أو النبات؛ إذ الأبيض يصلح وصفاً لكل منها.

(٣) أي فلو حذف «رجل» لم يلتبس بالمرأة لأنه يقال فيه: كاتبة.

وكان^(١) مردوداً قول أبي الفتح: إنه يجوز «جلست زيداً» بتقدير مضاف، أي جلوس زيد؛ لاحتمال أن المقدر كلمة «إلى».

وقول جماعة^(٢): إن بني تميم لا يثبتون خبر «لا» التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو «لا أحد أغير من الله»، وقولك مبتدئاً من غير قرينة: «لا رجل يفعل كذا» فإثبات الخبر فيه إجماع.

وقول الأكثرين^(٣) إن الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنما ذلك إذا كان كوناً مطلقاً، نحو «لولا زيد لكان كذا» يريد لولا زيد موجود أو نحوه، وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو «لولا زيد سالمتنا ما سلم»، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأستست البيت على قواعد إبراهيم...» الحديث.

وقال الجمهور: لا يجوز «لا تدن من الأسد يأكلك» بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قُدِّرَ مثبتاً أي فإن تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قُدِّرَ منفيًا، أي فإن لا تدن فسد المعنى، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم»، فإن الشرط المقدر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب «لولا»، وعند تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيام زيد»، و«لا قيام» أي موجود، ولا يقال: «لولا زيد»، ولا «لا رجل»، ويراد قائم؛ لئلا يلزم المحذور المذكور، وأما «لولا قومك حديثو عهد»، فلعله مما يُروى بالمعنى^(٤)، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يُقَدَّرُ الشرط مثبتاً مدلولاً عليه

(١) عطف على قوله سابقاً: امتنع حذف إلخ.

(٢) عطف على قول أبي الفتح.

(٣) عطف على قول أبي الفتح أيضاً.

(٤) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى، وحينئذ فلا يكون فيه دليل؛ لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه ﷺ، وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى؛ لتطوُّق الاحتمال المذكور إلى كلِّ حديث استدللَّ به منها، وقد اتَّخذ أبو حيَّان هذا المعنى وَرَرًا له في الردِّ على ابن مالك حيث استدللَّ على بعض الأحكام النحوية بالألفاظ =

بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً. والله تعالى أعلم بالصواب.

- ١٧٤٢- (دَلِيلُ حَذْفِ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ) إِمَّا صِنَاعِي وَ سِوَاهُ الثَّانِي
 ١٧٤٣- فَأَوَّلُ يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ عُلُومُهُ بِأَوْ صَحِ الْجِهَاتِ
 ١٧٤٤- كَأَنَّا لَا أَقْسِمُ فِي لَا أَقْسِمُ أَنَا أَصْلُكَ أَنُو لَوَاوِ يُغْلَمُ
 ١٧٤٥- فَإِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَا جَعِلَ أَمْ هِيَ شَا لِأَنَّ أَمْ جَا مُنْفَصِلُ
 ١٧٤٦- وَمَا سِوَى الصَّنَاعِ جَا مُنْقَسِمًا إِلَى مَقَالِي وَحَالِي فَأَعْلَمًا
 ١٧٤٧- وَشَرَطُ لَفْظِي مِنَ الْأَدِلَّةِ طِبَاقُهُ الْمُحْذُوفِ فِي الْحَقِيقَةِ
 ١٧٤٨- فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبٌ إِذَا تَخَالَفَا فَذِكْرُهُ وَاجِبٌ
 ١٧٤٩- فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ كَمَا بِإِيلَامٍ مُفَسَّرًا دُرِي

(دَلِيلُ حَذْفِ عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة (قِسْمَانِ: إِمَّا صِنَاعِي) بسكون الياء للوزن (وَ سِوَاهُ الثَّانِي) أي القسم الثاني هو غير الصناعي (فَأَوَّلُ) أي الصناعي (يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ عُلُومُهُ) أي يختص النحويون بمعرفته؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة (بِأَوْ صَحِ الْجِهَاتِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالجهات الواضحة (كَأَنَّا لَا أَقْسِمُ) بلام مفتوحة، بلا ألف، وإنما أثبتتها هنا للوزن، وقوله: (فِي لَا أَقْسِمُ) أي في قوله **لَا أَقْسِمُ** [القيامة: الآية ١] هو بلام مفتوحة، وبعدها همزة مضمومة، فقفاف ساكنة، ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها، والهمزة بعدها بصورة ألف، ويُقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام؛ إذ الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة.

= الحديثية. قاله الدماميني. «حاشية الدسوقي» ٣/٣٥١.

قلت: الذي صححه المحققون، وهو الحق جواز الاستدلال بالأحاديث النبوية، ولا وجه للاعتراض بجواز نقلها بالمعنى؛ لأن الظاهر أن الراوي نقله باللفظ إلا إذا صرح بأنه رواه بالمعنى، أو يوجد دليل على ذلك، وللبحث محل آخر غير هذا الحل، فراجع تستفد. والله تعالى أعلم.

والحاصل أن التقدير: لأننا أقسم، فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف، فلا يصح أن تكون للقسم؛ لأن الفعل للحال، أي دال عليه، والفعل الذي للحال لا يُقسم به، ولا تصح تلك اللام إلا على جعلها لام الابتداء، فالصناعة دلت على حذف المبتدأ. أفاده الدسوقي^(١).
 (أَنَا أَصْلُكَ أَنُو) أي قدر (لَوَاوِ يُغْلَمُ) بالبناء للمفعول، أي لأجل وجود الواو في قولك: «قمت وأصلك عينه»، فتقدر وأنا أصلك عينه؛ لأن واو الحال لا تدخل على مثبت الخالي من «قد».
 (فَإِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَا) أي شاء بالمد، وقصرها هنا للوزن (جَعِلَ) بالبناء للمفعول، أي جعل التقدير (أَمْ هِيَ شَا) فحذف المبتدأ (لَأَنَّ «أَمْ» (جَا) بالقصر لغة في «جاء» بالمد (مُنْفَصِلُ) منصوب على الحال على لغة ربيعة، يعني أن «أَمْ» هنا منقطعة، وهي لا تدخل إلا على الجمل، فوجب حذف المبتدأ.

(وَمَا سِوَى الصَّنَاعِ) بحذف ياء النسب للوزن (جَا مُنْقَسِمًا إِلَى مَقَالِي وَحَالِي) بسكون الياء للوزن، وقوله: (فَاعْلَمًا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي فاعلمن ذلك.

(وَشَرَطُ لَفْظِي مِنَ الْأَدِلَّةِ) أي شرط دليل لفظي، وهو القسم الأول (طِبَاقُهُ) أي موافقته (الْمُحْذُوفِ فِي الْحَقِيقَةِ) أي في حقيقته، بأن يوافقه لفظاً ومعنى، كما في «زيداً ضربته»، أو معنى فقط، كما في نحو «زيداً مررت به»، وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي، بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن اختلف المعنيان (فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبٌ إِذَا تَخَالَفَا) أي في المعنى (فَذِكْرُهُ) أي ذكر الخبر، وهو «ضارب» (وَاجِبُ) لعدم المطابقة (فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ) أي كما في قول **لَا أَقْسِمُ**: «وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ» [النساء: الآية ١٠١] الآية (كَمَا بِإِيلَامٍ) متعلق بـ (مُفَسَّرًا دُرِي) بالبناء للمفعول، أي علم تفسيره بالإيلام، أي إن معناه المقصود هو الإيلام، لا معناه الموضوع له لغة، فإنه اسم لفعل بصورة معلومة، وهي استعمال آلة التأديب في محل صالح له، والمقصود هو الإيلام، ولهذا لو حلف إنسان لا يضرب فلاناً، فضربه بعد موته لا

(١) «الحاشية» ٢/٢٣٨.

بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً. والله تعالى أعلم بالصواب.

- ١٧٤٢- (دَلِيلُ حَذْفِ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ إِمَّا صِنَاعِي وَ سِوَاهُ الثَّانِي
 ١٧٤٣- فَأَوَّلُ يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ عُلُومُهُ بِأَوْ صَحِّ الْجِهَاتِ
 ١٧٤٤- كَأَنَّا لَا أَقْسِمُ فِي لَا أَقْسِمُ أَنَا أَصْلُكَ أَنُو لِوَاوِ يُغْلَمُ
 ١٧٤٥- فَإِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَا جَعِلَ أَمْ هِيَ شَا لِأَنَّ أَمْ جَا مُنْقِصِلُ
 ١٧٤٦- وَمَا سِوَى الصَّنَاعِ جَا مُنْقَسِمًا إِلَى مَقَالِي وَخَالِي فَأَعْلَمَا
 ١٧٤٧- وَشَرَطُ لَفْظِي مِنَ الْأَدِلَّةِ طِبَاقُهُ الْمُحذُوفِ فِي الْحَقِيقَةِ
 ١٧٤٨- فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبٌ إِذَا تَخَالَفَا فِدِكْرَةٌ وَاجِبٌ
 ١٧٤٩- فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ كَمَا بِإِيلَامٍ مُفَسَّرًا دُرِي

(دَلِيلُ حَذْفِ عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة (قِسْمَانِ: إِمَّا صِنَاعِي) بسكون الياء للوزن (و سِوَاهُ الثَّانِي) أي القسم الثاني هو غير الصناعي (فَأَوَّلُ) أي الصناعي (يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ عُلُومُهُ) أي يختص النحويون بمعرفته؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة (بِأَوْ صَحِّ الْجِهَاتِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالجهات الواضحة (كَأَنَّا لَا أَقْسِمُ) بلام مفتوحة، بلا ألف، وإنما أثبتها هنا للوزن، وقوله: (فِي لَا أَقْسِمُ) أي في قوله **عَلَيْكَ**: [القيامة: الآية ١] هو بلام مفتوحة، وبعدها همزة مضمومة، ففاف ساكنة، ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها، والهمزة بعدها بصورة ألف، ويُقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام؛ إذ الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة.

= الحديثية. قاله الدماميني. «حاشية الدسوقي» ٣/٣٥١.

قلت: الذي صححه المحققون، وهو الحق جواز الاستدلال بالأحاديث النبوية، ولا وجه للاعتراض بجواز نقلها بالمعنى؛ لأن الظاهر أن الراوي نقله باللفظ إلا إذا صرح بأنه رواه بالمعنى، أو يوجد دليل على ذلك، وللبحث محل آخر غير هذا الحل، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم.

والحاصل أن التقدير: لأننا أقسم، فاللام لام الابتداء داخله على مبتدأ محذوف، فلا يصح أن تكون للقسم؛ لأن الفعل للحال، أي دال عليه، والفعل الذي للحال لا يُقسم به، ولا تصح تلك اللام إلا على جعلها لام الابتداء، فالصناعة دلت على حذف المبتدأ. أفاده الدسوقي^(١).
 (أَنَا أَصْلُكَ أَنُو) أي قدر (لِوَاوِ يُغْلَمُ) بالبناء للمفعول، أي لأجل وجود الواو في قولك: «قمت وأصلك عينه»، فتقدر وأنا أصلك عينه؛ لأن واو الحال لا تدخل على مثبت الخالي من «قد». (فَإِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَا) أي شاء بالمد، وقصرها هنا للوزن (جَعِلَ) بالبناء للمفعول، أي جعل التقدير (أَمْ هِيَ شَا) فحذف المبتدأ (لِأَنَّ «أَمْ» (جَا) بالقصر لغة في «جاء» بالمد (مُنْقِصِلُ) منصوب على الحال على لغة ربيعة، يعني أن «أَمْ» هنا منقطعة، وهي لا تدخل إلا على الجمّل، فوجب حذف المبتدأ.

(وَمَا سِوَى الصَّنَاعِ) بحذف ياء النسب للوزن (جَا مُنْقَسِمًا إِلَى مَقَالِي وَخَالِي) بسكون الياء للوزن، وقوله: (فَاعْلَمَا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي فاعلمن ذلك.

(وَشَرَطُ لَفْظِي مِنَ الْأَدِلَّةِ) أي شرط دليل لفظي، وهو القسم الأول (طِبَاقُهُ) أي موافقته (الْمُحذُوفِ فِي الْحَقِيقَةِ) أي في حقيقته، بأن يوافقه لفظاً ومعنى، كما في «زيداً ضربته»، أو معنى فقط، كما في نحو «زيداً مررت به»، وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي، بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن اختلف المعنيان (فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبٌ إِذَا تَخَالَفَا) أي في المعنى (فِدِكْرَةٌ) أي ذكر الخبر، وهو «ضارب» (وَاجِبٌ) لعدم المطابقة (فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ) أي كما في قول **عَلَيْكَ**: «وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ» [النساء: الآية ١٠١] الآية (كَمَا بِإِيلَامٍ) متعلق بـ (مُفَسَّرًا دُرِي) بالبناء للمفعول، أي علم تفسيره بالإيلام، أي إن معناه المقصود هو الإيلام، لا معناه الموضوع له لغة، فإنه اسم لفعل بصورة معلومة، وهي استعمال آلة التأديب في محل صالح له، والمقصود هو الإيلام، ولهذا لو حلف إنسان لا يضرب فلاناً، فضربه بعد موته لا

(١) «الحاشية» ٢/٢٣٨.

يبحث؛ لفوات معنى الإيلام^(١).

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن دليل الحذف نوعان:

[أحدهما]: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم.

[والثاني]: صناعي وهذا يختص بمعرفة النحويون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَا أُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: الآية ١]: إن التقدير لأننا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يُقسم به في قول البصريين، وفي «قمت وأصلك عينه»: إن التقدير وأنا أصلك؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثلث الخالي من «قد»، وفي «إنها لا بل أم شاء»: إن التقدير أم هي شاء؛ لأن «أم» المنقطعة لا تدخل إلا على الجمل، وفي قوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي يَنْتِ حَسًا نَ اللَّهُ وَأَغْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

إن التقدير إنه، أي الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قول المتنبي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ بِمَنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُعْصِرُ جُفُونَكَ يَغْشَى

وفي قوله ~~عَلَّكَ~~: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠]: إن التقدير ولكن كان رسول الله؛ لأن ما بعد «لكن» ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّرَ ما بعد الواو جملة صح تخالفهما، كما تقول: «ما قام زيد وقام عمرو»، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ^(٢)

أن التقدير ولكن أنا، ووجهه بأن «لكن» تشبه الفعل فلا تدخل عليه، ويبان كونها داخلة عليه أن «متى» منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مقدم في الرتبة عليه، ورده الفارسي بأن المشبه بالفعل هو

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٣٩.

(٢) «الحلال» فقال للنسبة، أي لست بذئ لحلول، و«التلاع» جمع تلعة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وأرشد مضارع رَفَدَ من باب ضرب: أي أعطاه، أو أعانته، والرَفْد اسم منه، واسترشدته: أي طلبت رفته.

«لكن» المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنها حينئذ تخلص لمعناها، وتخرج عن العطف.

ثم إن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق الحذف، فلا يجوز «زيد ضارب وعمرو»، أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف بمعنى يخالف المذكور، بأن يُقَدَّرَ أحدهما بمعنى السفر، من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: الآية ١٠١] الآية، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن «ثم» أجمعوا على جواز «زيد قائم وعمرو، وإن زيدا قائم وعمرو»، وعلى منع «ليت زيدا قائم وعمرو»، وكذا في «لعل»، و«كأن»؛ لأن الخبر المذكور مُتَمَتَّى، أو مُتَرَجِّحِي، أو مُشَبَّهَةٌ به، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنه خبر مبتدأ.

[فإن قلت]: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٦] في قراءة من رفع، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفًا على الموضع، ويصلون خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣-٤]: إن التقدير بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأمورًا به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرُّؤُسِ طَيْبًا

إن ترى المقدرة الناصبة لـ«طيبا» قلبية لا بصرية؛ لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمَدِّح النساء بالخَفَرِ^(١) والتَّصَوُّن، لا بالتبذل، مع أن «رأى» المذكورة بصرية.

قال ابن هشام: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة^(٢)، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض،

(١) «الخفر» بفتح الخاء، مضارع خَفَرَ، يقال: خفر يخفر خفرا، من باب تعب، والاسم الخفارة، وهو الحياء والوقار.

(٢) الأحسن في معنى صلاة الله ما نقله البخاري في «صحيحه» عن أبي العالية قال: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة المؤمنين الدعاء.

وأما قول الجماعة فبعيد من جهات:

[إحداها]: اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس حتى إن قَوْمًا نفوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قُدِّم عليه.

[والثانية]: أنا لا نعرف في العربية فعلًا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه، إذا كان الإسناد حقيقيًا^(١).

[والثالثة]: أن الرحمة فعلها مُتَعَدٍّ، والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي^(٢).

[والرابعة]: أنه لو قيل مكانَ صلى عليه: دعا عليه انعكس المعنى، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر.

وأما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه: إن قادرين حال، أي بلى نجمعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن «بلى» إيجاب للمنفى، وهو في الآية فعل الجمع، ولو سُلِّم قولُ الفراء فلا يُسَلِّم أن الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المغرب في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المَدَرِ يخالف حال أهل الوَبَرِ، وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابتيه لسقي الماشية، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

ثم ذكر الشرط الثاني للحذف بقوله:

١٧٥٠- (وَشَرْطُهُ الثَّانِي لَدَى التُّحَاةِ أَنْ لَا يَكُونَ الْجُزْءُ لِلْأَدَاةِ

١٧٥١- كَفَاعِلٍ أَوْ نَائِبٍ أَوْ مُشَبِّهِ وَحَذْفُهُ مَعَ فِعْلِهِ فَأَحْكُم بِهِ)

(وَشَرْطُهُ) أي الحذف (الثاني) من الشروط الثمانية (لَدَى التُّحَاةِ) أي عندهم، متعلق

(١) اعترضه الدماميني بأن ذلك معروف، انظر «الحاشية» ج ٣ ص ٣٥٦.

(٢) فيه أنه شائع. اهـ «الحاشية» ج ٣ ص ٣٥٦.

بـ«شرط» (أَنْ لَا يَكُونَ الْجُزْءُ لِلْأَدَاةِ) بنصب الجزء على الخبرية، و«للأداة» صفة له، أو حال، يعني أن الشرط الثاني للحذف أن لا يكون المحذوف كالجُزء للمحذوف منه (كَفَاعِلٍ) مثال للمنفى، أي فلا يُحذف الفاعل؛ لكونه كجزء للفعل (أَوْ نَائِبٍ) أي نائب الفاعل (أَوْ مُشَبِّهِ) أي مشبه الفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها (وَحَذْفُهُ) مفعول مقدم لـ«احكم» (مَعَ فِعْلِهِ فَأَحْكُم بِهِ) أي احكم بجواز حذف الفعل مع الفاعل، نحو قوله: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [التحل: الآية ٣٠] أي أنزل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الشرط الثاني من الشروط الثمانية للحذف أن لا يكون ما يُحذف كالجُزء، فلا يُحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مُشَبِّهه، وقد مضى الرَّدُّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي، وهشام، والسهيلي، في نحو «ضربني وضربت زيدًا» إن الفاعل محذوف لا مضمر، وقال ابن عطية في ﴿يَبْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الجمعة: الآية ٥]: إن التقدير بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفًا فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، رَأَى في «بئس» ضمير المثل مستترًا، فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري، فإنه قال في تقديره: بئس مثلاً، وقد نصَّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم، وبئس» لا يحذف، والصواب أن ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٦] فاعل، وحذف المخصوص، أي مَثَلُ هؤلاء، أو مضاف أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾، و«يا عبد الله»، و«زيدًا ضربته».

ثم ذكر الشرط الثالث بقوله:

١٧٥٢- (وَتَالِثٌ أَنْ لَا يَكُونَ أَكْثَرُ فَأَخْفَشَ أَوَّلُ مَنْ هَذَا ابْتَدَا

١٧٥٣- إِذِ الْمُؤَكَّدُ يَشَأُ مُطَوَّلًا كَمَا اخْتِصَارًا حَاذِفٌ هُنَا جَلَا

(وَتَالِثٌ) أي من شروط الحذف الثمانية (أَنْ لَا يَكُونَ) أي المحذوف (أَكْثَرُ) بالبناء للمفعول (فَأَخْفَشَ) بالصرف للضرورة، وهو مبتدأ خبره قوله: (أَوَّلُ مَنْ هَذَا ابْتَدَا) أي أول من ذكر هذا الشرط، ثم أشار إلى علة اشتراط عدم حذف المؤكَّد بقوله: (إِذِ) تعليلية (الْمُؤَكَّدُ) بصيغة اسم الفاعل، أي الشخص الذي يذكر المؤكَّد (يَشَأُ مُطَوَّلًا) أي يريد تطويل الكلام (كَمَا اخْتِصَارًا)

مفعول مقدم لـ «جلا» (حاذِفٌ) أي شخص حاذف من الكلام (هنا) أي في باب الحذف (جلا) أي أظهر، وكشف، يعني من يحذف يريد الاختصار، كما أن من يؤكد يريد التطويل، فبينهما تناف

وحاصل معنى البيت أن الشرط الثالث للحذف أن لا يكون مؤكِّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو «الذي رأيت زيداً» أن يؤكِّد العائد المحذوف بقولك: «نفسه»؛ لأن المؤكِّد مُريد للطول، والحاذف مُريد للاختصار، وتبعه الفارسي، فرد في «كتاب الأغفال» قول الزجاج في ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرٌ﴾ [طه: الآية ٦٣]: إن التقدير إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في «الخصائص»: لا يجوز «الذي ضربت نفسه زيد»، كما لا يجوز إدغام نحو «اقعنسس»؛ لما فيهما جميعاً من نقض الغرض، وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد، كـ «ضربت ضرباً»؛ لأن المقصود به تقوية عامله، وتقدير معناه، والحذف مناف لذلك، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو «مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما» كيف يُنطق بالتوكيد؟ فأجابته بأنه يُرفع بتقدير هما صاحِبَايَ أنفسهما، وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلوا بقول العرب [من المنسوخ]:

* إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا *

و«إن مالا، وإن ولداً»، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكِّد بـ «إن»، وفيه نظر، فإن المؤكِّد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما قرأ الأخفش من حذف العائد في نحو «الذي رأيت نفسه زيداً»؛ لأن المقتضي للحذف الطول، ولهذا لا يحذف في نحو «الذي هو قائم زيد»، فإذا قرؤا من الطول، فكيف يؤكِّدون، وأما حذف الشيء لدليل، وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت، ولبدر الدين ابن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه^(١).

(١) قال في شرح «الخلاصة»: والذي ذكره الشيخ في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله، قال: لأن المصدر المؤكِّد يقصد به تقوية عامله، وتقدير معناه، وحذفه مناف لذلك، فلم يجز، إن أراد أن المصدر المؤكِّد يقصده عامله، وتقدير معناه دائماً فلا شك أن حذفه مناف لذلك =

ثم ذكر الشرط الرابع، فقال:

١٧٥٤- وَرَابِعٌ أَنْ لَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصَارٍ مَا اخْتِصَارَ وَضْفُهُ

١٧٥٥- لَا يُحَذَفُ اسْمُ الْفِعْلِ دُونَ مَا عَمِلَ لِأَنَّهُ مُخْتَصَرُ الْفِعْلِ جُعِلَ

(وَرَابِعٌ) أي من الشروط الثمانية (أَنْ لَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصَارٍ مَا اخْتِصَارَ وَضْفُهُ) أي ما كان متصفاً بكونه مختصراً (لَا يُحَذَفُ اسْمُ الْفِعْلِ دُونَ مَا عَمِلَ) أي فيه، دون معموله (لأنَّهُ مُخْتَصَرُ الْفِعْلِ) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ (جُعِلَ) بالبناء للمفعول؛ لأنه مختصر من الفعل، فلا ينبغي اختصاره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الرابع من الشروط الثمانية أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في «زيذاً فاقتله»، وفي «شأنك والحج»، وقوله [من الرجز]:

يَا أَيُّهَا الْمَائِجُ^(١) دَلَوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

إن التقدير عليك زيذاً، وعليك الحج، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير خذ دلوي، والزم زيذاً، والزم الحج، ويجوز في «دلوي» أن يكون مبتدأ، و«دونك» خبره.

= القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أن المؤكِّد قد يقصد به التقرير والتقوية، وقد يقصد به مجرد التقرير، فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى، ولو لم يكن هذا القياس كافياً في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنهم يحذفون عامل المؤكِّد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين، من غير تكرير ولا حصر، نحو أنت سيرا، وحذفاً واجباً في مواضع، نحو «سقيا، ورعيا، وحمداً، وشكراً لا كفراً»، فمنع هذا إما سهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوخ لحذف العامل فيه نية التخصيص، وهو دعوى خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى. وقد رد ابن عقيل على بدر الدين في شرح الخلاصة، لكن ابن هشام أيده هنا، فتأمل بإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل. راجع «حاشية الدسوقي» ٢/٢٤٢.

(١) «المائج»: هو الذي ينزل البحر، ويملاً الدلو لقلة الماء، وأما المائج بالتاء الفوقية، فهو الذي يجذب الدلو على رأس البحر.

ثم ذكر الخامس، فقال:

١٧٥٦- (وَخَامِسٌ أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا وَهُوَ كَخَافِضٍ وَجَازِمٍ تَلَا

١٧٥٧- وَنَاصِبِ الْفِعْلِ بِغَيْرِ مَوْضِعٍ تَقْوَى الدَّلَالَةُ لَدَيْهِ فَاسْمَعِ)

(وَخَامِسٌ) أي من الشروط الثمانية (أَنْ لَا يَكُونَ) أي المحذوف (عَامِلًا) المراد العامل الضعيف، كما أشار إليه بقوله: (وَهُوَ كَخَافِضٍ وَجَازِمٍ تَلَا) أي تبع ما قبله، صفة له «جازم» (وَنَاصِبِ الْفِعْلِ) بالجر عطفًا على «خافض»، وقوله: (بِغَيْرِ مَوْضِعٍ) متعلق بحال مقدّر من خافض وما عطف عليه، أي كونها واقعةً بغير موضع، وقوله: (تَقْوَى) مضارع قوي من باب تعب، وفاعله قوله: (الدَّلَالَةُ لَدَيْهِ) أي عنده متعلّق بـ«تَقْوَى»، يعني أنه لا تحذف هذه العوامل؛ لضعفها، إلا في المواضع التي تكون فيها الدلالة قويّة، وكثُر استعمالها فيها، وذلك كـ«من» بعد «كم» الاستفهاميّة، ولام الطلب، فإن حذفها مطّرد عند بعضهم، ومنها حذف «أن» الناصبة في مواضع مخصوصة بعد فاء السببية، وواو المعية، نحو «بكم درهم اشتريت»، ونحو: «قل له يفعل»، ونحو: «ليت زيدًا قائم فأقوم»، فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسيّة^(١)، وقول: (فَاسْمَعِ) كَمَل به البيت، أي فاسمع ما ذكرته؛ لكونه من مهمات المسائل النحوية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الخامس من الشروط الثمانية أن لا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً، فلا يُحذف الجار، والجازم، والناصب للفعل، إلا في مواضع قويّة فيها الدلالة، وكثُر فيه استعمال تلك العوامل، كالمواضع المذكورة آنفاً، ولا يجوز القياس عليها^(٢).

ثم ذكر السادس، فقال:

١٧٥٨- (وَسَادِسٌ أَنْ لَا يَكُونَ عَوْضًا كَمَا الَّذِي عَنْ كَانَ جَا مُعَوِّضًا)

(وَسَادِسٌ) أي سادسُ شروط الحذف (أَنْ لَا يَكُونَ) أي المحذوف (عَوْضًا) أي عن غيره (كَمَا الَّذِي عَنْ) لفظ «كَانَ» جَا مُعَوِّضًا أي في نحو «أما أنت ذا نفر»، فلا يجوز حذف «ما»؛ لئلا

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٤٢.

(٢) أي فلا يجوز أن يُحذف مطلق جازّ قياساً على «من» في الموضع المذكور قريباً، أو في غيره، ولا مطلق جازم قياساً على لام الطلب، ولا مطلق ناصب قياساً على «أن».

يلزم الجمع بين حذف العوض والمعوّض.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السادس من الشروط أن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء، فلا تُحذف «ما» في «أما أنت منطلقاً انطلقت»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعل هذا إما لا»، ولا التاء من «عِدّة»، و«إقامة»، و«استقامة»، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٣]، فمما يجب الوقوف عنده، ومن هنا لم يُحذف خبر «كان»؛ لأنه عوض، أو كالعوض من مصدرها، ومن ثَمَّ لا يجتمعان، ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تُقدّر أحرف النداء عوضاً من «أدعو»، و«أنادي»؛ لإجازتهم حذفها.

ثم ذكر السابع والثامن، فقال:

١٧٥٩- (وَسَابِعٌ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ وَالْقَطْعِ تَلَا

١٧٦٠- وَثَامِنٌ عَدَمُ عَامِلٍ ضَعْفٌ وَعِنْدَهُ وَجُودُ عَامِلٍ شَرْفٌ)

(وَسَابِعٌ) أي سابعُ شروط الحذف (أَنْ لَا يُؤَدِّيَ) أي حذفه (إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ) أي إعداده للعمل، وقوله: (وَالْقَطْعِ تَلَا) جملة حالية من «تهيئة»، أي حال كون القطع تبع العمل، وسيأتي مثاله (وَتَامِنٌ) أي ثامنُ شروط الحذف، وهو آخر الشروط (عَدَمُ عَامِلٍ ضَعْفٌ) أي عدم إعمال عامل ضعيف في العمل، كالابتداء، فإنه عامل ضعيف؛ لكونه معنوياً (وَعِنْدَهُ وَجُودُ عَامِلٍ شَرْفٌ) أي مع وجود عامل شريف، أي قويّ في العمل، كالفعل، فإنه عامل قويّ؛ لكونه لفظياً، فقوله: «وعنده إلخ» جملة حالية من «عدم إلخ».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع، والثامن من الشروط أن لا يُؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القويّ، وللأمر الأول مَنَعَ البصريون حذفَ المفعول الثاني من نحو «ضربني وضربته زيد»؛ لئلا يتسلط على «زيد»، ثم يُقَطَّع عنه برفعه بالفعل الأول، ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو «زيد ضربته»؛ لأن في حذفه تسليط «ضرب» على العمل في «زيد» مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء، وهو عامل ضعيف، مع التمكن من إعمال الفعل القويّ في العمل، ثم حملوا على ذلك

«زيد ما ضربته»، أو «هل ضربته»، فمنعوا الحذف، وإن لم يؤدَّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع «رأسها» في «أكلت السمكة حتى رأسها» إلا أن يُذكر الخبر، فتقول: «مأكل»، ولا اجتماعهما مع الإلباس مَنَعَ الجميع تقديم الخبر في نحو «زيد قام»، ولا انتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو «زيد ضرب عمرا»، وإن لم يجرز تقديم الخبر، فأجازوا «زيذاً أجله أحرز»، وقال البصريون في قوله [من الطويل]:

* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا *

إنَّ «عطية» مبتدأ، و«إياهم» مفعول «عَوْدًا»، والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن، قال ابن هشام: وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، فقال: هَرَبُوا من محذور، وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمها بمعمول خبرها، فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ، وقد بيَّنا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافية، في نحو «ما ضربت زيذاً»، فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافية فيه حشواً. والله تعالى أعلم بالصواب.

تنبيه:

ربما خولف مقتضى هذين الشرطين، أو أحدهما في ضرورة، أو قليل من الكلم، فالأول كقوله [من السريع]:

* وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا *

وقوله: «كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ»، وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [النساء: ٩٥].

والثاني كقوله [من مجزو الكامل]:

بِعُكَاظٍ يُغْشِي النَّاطِرِ نَ إِذَا هُمْ لَحَّوْا شُعَاعَهُ

فإن فيه تهية «لَحَّوْا» للعمل في «شُعَاعَهُ» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يُغْشِي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

عَمَّمَتْهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدٍ أَنَّهُ يُرَوَى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة، فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب، وقد روي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على شروط الحذف الثمانية، أتبعه ببيان ما يُظنُّ أن الشيء من الحذف، وليس منه، فقال:

(بَيَانُ أَنَّهُ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَلَيْسَ مِنْهُ)

- ١٧٦١- (وَالْحَذْفُ لِلدَّلِيلِ بِاخْتِصَارٍ يُدْعَى وَمَا سِوَاهُ بِاقْتِصَارٍ
١٧٦٢- وَمَثَلُوا ذَا بَكْلُوا ثُمَّ أَشْرَبُوا
١٧٦٣- وَإِنْ يَكُنْ وَقُوعُ فِعْلٍ غَرَضًا
١٧٦٤- كَحَصَلِ الْحَرِيقِ أَوْ كَانَ نَهَبٌ
١٧٦٥- فَلْيَقْتَصِرْ عَلَيْهِمَا وَلَا يَجِي
١٧٦٦- لِأَنَّ مَا نُويِّ مِثْلُ الثَّابِتِ
١٧٦٧- لِأَنَّهُ لِقَضْدِ هَذَا نُزْلًا
١٧٦٨- وَتَارَةً يُقْصَدُ إِسْنَادُ الْحَدِّثِ
١٧٦٩- فَيَذْكُرَانِ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَنًا
١٧٧٠- إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَفْعُولُ فِي ذَا ذِكْرًا
يُوصَفُ بِمَحْذُوفٍ كَمَا قَدْ حُورِّا)

(وَالْحَذْفُ لِلدَّلِيلِ بِاخْتِصَارٍ يُدْعَى) أي يسمى (وَمَا سِوَاهُ) أي حذف غيره، وهو ما حذف لغير دليل (بِاقْتِصَارٍ) أي يسمى باقتصار، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين، ف«ما سواه» عطف على «الحذف للدليل»، و«باقتصار» عطف على باختصار، وفيه الخلاف

المشهور، فجوزة الكوفين، والأخفش، وهو الأقرب عندي، وقد تقدم تمام البحث فيه.
 (وَمَثَلُوا ذَا بـ كَلُوا)، ثُمَّ ﴿وَأَشْرَبُوا﴾، أَي أَوْقَعُوا وفي نسخة: «أَي أَوْقَع» بالإنفراد
 (الْفَعْلَيْنِ) أَي الأكل والشرب، وقوله: (يَا مَنْ يَزْعُبُ) كَمَل به البيت، أَي يامن له رغبة في تحقيق
 المسائل النحوية، فهذا مثاله (وَإِنْ يَكُنْ وَقُرْغُ فِعْلٍ غَرَضًا) أَي مقصودًا بالإخبار، دون تعيين من
 أوقعه، أو أوقع عليه (فَجِيءَ بِمَصْدَرٍ يَغْمُ مَا مَضَى) أَي ائت بمصدر مسند إلى فعل كون عام
 (كَحَصَلَ الْحَرِيقُ) بفتح، فكسر: اسم من الاحتراق، قاله في «القاموس» (أَوْ كَانَ نَهَبٌ)
 بفتحتين، ولعل فتح الهاء لكونها حرف حلق؛ لأن كل ما كان بفتح الفاء، وعينه حرف حلق
 يجوز فيه فتح العين، وسكونها، كشَغَر وشَعَر، ونَهَر ونَهَر، وبَخَر وبَخَر، ونحو ذلك، وإلا فالمصدر
 نَهَبٌ بسكون العين، فلي تأمل.

والمعنى أنه يقال في مقام قصد فيه الإخبار بحصول حرق، أو نهب من غير بيان من أوقعه، أو
 أقع عليه: حصل حريق، أو كان نَهَبٌ (وَإِنْ يَأْيَقَاعُ الْمُرِيدِ) أي مريد الفعل، والمراد به الفاعل
 (يُنْتَدِبُ) بالبناء للمفعول، أي يُطْلَب (فَلْيُقْتَصَرْ عَلَيْهِمَا) ببناء الفعل للمفعول أيضًا، أي ليقْتَصَر
 على ذكر الفعل والفاعل (وَلَا يَجِي مَفْعُولُهُ بِالْقَصْدِ) أي لا يُذكر مفعوله بالنية، يعني أنه لا يُنَوَى
 (أَوْ بِاخْتَرَجَ) أي بمخرج الحروف، بمعنى أنه لا يتلفظ به، ووقع في نسخة: «أو بمُدْرَج»، وكتب
 الناظم في هامشه: ما نصه: أي النية، وفيه أنه تكرر مع قوله: «بالقصد»، وأيضًا يلزم عليه أنه لم
 يُبين حكم ذكره لفظًا، فالنسخة الأولى هي الأولى، والله تعالى أعلم.

وقوله: (لَأَنَّ مَا نُؤَيِّ مِثْلُ الثَّابِتِ) ببناء الفعل للمفعول؛ أي إنما لم يُنَوَى؛ لأن المنوي في حكم
 الثابت (وَلَا يَمَحْذُوفٌ دُعِي) بالبناء للمفعول، أي ولا يسمّى أيضًا محذوفًا (لِلْمُثَبِّتِ) وقع في
 النسخة بكسر الباء، والظاهر أنه بفتحها، أي للفعل المذكور، يعني أنه لا يقال: إنه مفعول به مقدّر
 للفعل المذكور، والله تعالى أعلم (لَأَنَّهُ) أي الفعل (لِقَصْدِ هَذَا) أي لقصد أن المراد الإعلام بمجرد
 إيقاع الفاعل الفعل، دون بيان من أوقع عليه (نُزَلًا) بألف الإطلاق، والضمير للفعل (مَنْزِلَةً
 الْقَاصِ) أي بمنزلة الفعل اللازم الذي لا مفعول له (حَيْثُمَا انْجَلَى) أي في أي تركيب ظهر فيه بهذا
 القصد.

(وَتَارَةً يَقْصَدُ إِسْنَادُ الْحَدَثِ) فعل ونائب فاعله، أي إسناد حدث الفعل (لِفَاعِلٍ، كَمَا لِلْمَفْعُولِ
 حَدَثٌ) أي كما يُقصد إسناد الحدث أيضًا إلى مفعوله، يعني أنه أحيانًا يُقصد إسناد الفعل إلى
 فاعله، مع تعليقه بمفعوله (فَيُذَكِّرَانِ) أي الفاعل والمفعول مع الفعل (عِنْدَ ذَلِكَ) أي عند القصد
 المذكور (عَلَّنَا) أي ظاهرًا من غير تقدير (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا) أي نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا
 الرِّبَا﴾ [آل عمران: الآية ١٣٠] (وَلَا تَتَّبِعُوا الرِّبَا) أي لا تقصدوه، وهو إشارة إلى قوله ﴿وَلَا
 تَقْرَبُوا الرِّبَا﴾ [الإسراء: الآية ٣٢]، فقد ذكر في الآيتين الفاعل والمفعول مع الفعل؛ لما ذكر (إِنْ لَمْ
 يَكُ الْمَفْعُولُ فِي ذَا) أي في هذا النوع، وهو ما إذا قصد إسناد الفعل إلى الفاعل، مع تعليقه
 بالمفعول (ذِكْرًا). بألف الإطلاق (يُوصَفُ) بالجزم على أنه جواب الشرط (بِمَحْذُوفٍ) أي بكونه
 محذوفًا، يعني أنه إذا لم يُذكر المفعول في هذا النوع، يقال: إنه محذوف، بخلاف المسألة التي
 قبله، وقوله: (كَمَا قَدْ حُزِرَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي على ما حرّره محققوا هذا الفن،
 ويحتمل أن تكون الألف ضمير المثني، وتعود على حكمي المسألتين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا
 واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف للدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو
 قوله ﴿كَلُوا وَأَشْرَبُوا﴾ [البقرة: الآية ٦٠] الآية، أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب
 فيما يتعدى إلى اثنين: «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ»، أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل، من غير تعيين من أوقعه،
 أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مُسندًا إلى فعل كون عام^(١)، فيقال: حصل حريق، أو نهب.
 وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا
 يُنَوَى؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يُسمّى محذوفًا؛ لأن الفعل يُنَزَل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له،
 ومنه قوله ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٨]، وقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ
 يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: الآية ٩]، وقوله: ﴿وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: الآية ٣١]

(١) قال المحشي: وفي عبارته قلب، تقديره: فيجاء بفعل كوني عامٌ مسند إلى مصدره، فإن المصدر هو المسند
 إليه، والفعل هو المسند. انتهى ٢/٢٤٤.

وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: الآية ٢٠]؛ إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم، ومن ينتفي عنه العلم، وأَوْفَعُوا الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ، وَذَرُوا الْإِسْرَافَ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الأصح قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] الآية، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما، إذ كانتا على صفة الذِّئَادِ، وقومهما على السقي، لا لكون مَذُودَهُمَا غَنَمًا، وَمَشَقَّيَهُمَا إِبِلًا، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿لَا نَسْقِي﴾ [القصص: الآية ٢٣] الشَّقِيَّ، لا الْمَشَقِيَّ، ومن لم يتأمل قَدَّرَ يَسْقُونَ إِبِلَهُمْ، وَتَذُودَانِ غَنَمَهُمَا، ولا نسقي غنمنا.

وتارة يُقَصِّدُ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ، وتعليقه بمفعوله، فيذكران، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: الآية ١٣٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا أَرْبَابَ﴾ [الإسراء: الآية ٣٢]، وقولك: «ما أحسن زيدًا»، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: الآية ٣]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: الآية ٤١]، أي بعثه، إذ لا بد من العائد، وقوله: ﴿وَوَكَّلَ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنِ﴾، أي وعده الله، فالجملة خبر محذوف منها الرابط، وقوله [من الوافر]:

وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحِ

أي حميته، والجملة صفة، فمحذوف منها الرابط. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان ما يُظَنُّ أنه من باب الحذف، وليس منه، أتبعه ببيان مكان المقدّر، فقال:

(بَيَانُ مَكَانِ الْمُقَدَّرِ)

- ١٧٧١- (وَالْأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيُّ أَنْ لَا يَقْتَضِيَ
١٧٧٢- تَخَالَفُ الْوَجْهَيْنِ لِلْأَصْلِ لَدَى حَذْفِ وَوَضْعِ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ الْأَدَا

- ١٧٧٣- فَوَاجِبُ تَقْدِيرِ مَا يُفَسَّرُ مُقَدِّمًا أَهْلَ الْبَيَانِ أَخْرَجُوا
١٧٧٤- وَعِنْدَ مَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ أَزْتُكِبَ أَوْ اقْتَضَى الْمَغْنَى فَعِنْدَ ذَا يَجِبُ
١٧٧٥- كَأَيْهِمْ رَأَيْتَهُ مُسْتَفْهِمَا أَمَّا ثُمَّودَ فَهَدَيْنَاهُمْ نَمَّا
١٧٧٦- فِي الدَّارِ زَيْدٌ أَنْ يُؤَخَّرَ سَبَقَ لِكُونِهِ الْخَبَرُ تَأْخِيرُهُ أَحَقُّ
١٧٧٧- لِكُنْ فِي تَقْدِيرِهِ هُنَا ظَهَرَ لَنَا بِكُونِهِ كَعَامِلٍ بِهِزِ
١٧٧٨- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا فَعِنْدَ ذَا لَزِمَ تَأْخِيرُهُ فِي إِنْ أَيْضًا قَدْ حُتِمَ
١٧٧٩- كَإِنْ خَلَفَكَ الْأَمِيرَ مُطْلَقًا وَجْهَانِ بَعْدَ كَانَ قَدْ تَحَقَّقَا
١٧٨٠- إِذْ خَبَرَ لِكَانٍ فِعْلًا قُدِّمًا لِعَدَمِ الْخَطُورِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
١٧٨١- وَالثَّانِ بَا بِسَمَلَةٍ قَدْ عُلِّقَتْ بِتَأْخِيرِ كَمَا عَنْهُمْ ثَبَتَ
١٧٨٢- قَالَتْ قُرَيْشٌ بِأَسْمِ لَا تَنْفَعُ تُقَدِّمُ الْمَفْعُولَ إِذْ تُبْجَلُ
١٧٨٣- فَمِثْلُ ذَا عَلَى الْمُوَحِّدِ وَجِبَ إِلَهُنَا الْأَحَقُّ فِي هَذَا السَّبَبِ
١٧٨٤- وَحَيْثُمَا شَرْطٌ عَلَى شَرْطِ دَخَلَ جَوَابُهُ الْمَذْكُورُ لِلْسَّابِقِ حُلْ
١٧٨٥- ثُمَّ جَوَابُ الثَّانِ فِيهِ حَذْفًا فَالشَّرْطُ وَالْجَوَابُ دَلَالًا بِالْوُفَا
١٧٨٦- كَإِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتَ طَالِقُ إِنْ لَمْ تُقَدِّمِ شَرْبَهَا لَا تَطْلُقْ
١٧٨٧- وَأَخِذْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابُ مَا أَخْرَجْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

(وَالْأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ) أي في تقدير المحذوف (أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيُّ) يعني أن الواجب في المقدّر أن يكون في محله الأصلي، لا في محل آخر، وقوله: (أَنْ لَا يَقْتَضِيَ) بالبناء للفاعل، وهو تعليل لما ذكر، أي إنما وجب تقديره في مكانه لئلا يتبع (تَخَالَفُ الْوَجْهَيْنِ) بالرفع على الفاعلية لـ «يقضي»، وفيه التضمنين، وقوله: (لِلْأَصْلِ) متعلق بـ «تخالف»، أي مخالفة الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله، كما أشار إليه بقوله: (لَدَى حَذْفٍ، وَوَضْعِ الشَّيْءِ) بالجر عطفًا على «حذف» (فِي غَيْرِ الْأَدَا) متعلق بـ «وضع»، أي في غير المحل الذي يؤدّي فيه حقه، ثم

ذكر الأمثلة على ذلك بما أوضحه بالفاء الفصيحية، فقال: (فَوَاجِبُ تَقْدِيرِ مَا يُفَسَّرُ) بالبناء للمفعول، أي العامل الذي يُفَسَّرُ (مُقَدِّمًا) بصيغة اسم المفعول، أي حال كونه مقدّمًا على المعمول، نحو «زيدًا ضربته»، وقوله: (أَهْلُ الْبَيِّنَاتِ أَخْرَوْا) يعني أن علماء البيان جوزوا تقديره مؤخرًا عنه؛ لإفادته الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يُفعل ذلك عند تعذر الأصل، أو اقتضاء المعنى لذلك، كما أشار إليه بقوله:

(وَعِنْدَ مَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ ارْتُكِبَ) بالبناء للمفعول، أي ارتكبت هذا التأخير (أَوْ اقْتَضَى الْمَعْنَى) أي أو طلب معنى الكلام التأخير (فَعِنْدَ ذَا) أي عند طلب المعنى ذلك (يَجِبُ) أي التأخير، ومثال الأول (كَأَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ) أي كقولك: «أيهم رأيته»، حال كونك (مُسْتَفْهِمًا) أي فوجب تأخير (رأيت) عن «أيهم»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

ثم ذكر مثالًا آخر فقال: (أَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْتَاهُمَا) أي زاد في الأمثلة، يعني أن قوله (وَجَعَلَ) ﴿وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْتَهُمْ﴾ [فُصِّلَتْ: الآية ١٧] الآية فيمن قرأ ﴿ثُمُودٌ﴾ بالنصب، فهو مثال آخر لما وجب تقديره مؤخرًا؛ لأنه لا يلي «أما» فعلًا.

ثم ذكر مثالًا آخر أيضًا فقال: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ) في قولك: «في الدار زيد» (أَنْ يُؤَخَّرَ) بالبناء للمفعول، أي تقدير متعلق الجار والمجرور مؤخرًا (سَبَقَ) بيانه في آخر الباب الثالث (لِكُونِهِ الْخَبَرُ) تعليل مقدّم على المعلّل، وهو قوله: (تَأْخِيرُهُ أَحَقُّ) أي إنما قدرناه مؤخرًا لأحقّيته لذلك؛ لكونه خبرًا في الحقيقة، وحقّ الخبر أن يؤخر (لَكِنَّ فِي تَقْدِيرِهِ هُنَا ظَهَرَ لَنَا) أي ثم تبين لنا هنا جواز تقديمه لمعارضة أصل آخر، كما أشار إليه بقوله: (بِكُونِهِ كَعَامِلٍ بَهَنَ) أي غلب على المعمول، فاستحقّ التقديم، يعني أنه تبين الآن له ما يرجح تقديره مقدّمًا، وذلك أنه عامل في الظرف، وحقّ العامل أن يتقدّم على معموله (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا) أي ما لم نقدر المتعلق فعلًا (فَعِنْدَ ذَا) أي فعند تقديره فعلًا (لَزِمَ تَأْخِيرُهُ) أي لأن الخبر الفعل لا يتقدّم على مبتدئه في مثل هذا.

ثم ذكر مثالًا آخر أيضًا فقال: (فِي إِنْ أَيْضًا قَدْ حُتِمَ) أي تقدير المتعلق مؤخرًا (كَإِنْ خَلَفَكَ الْأَمِيرَ مُطْلَقًا) أي فيجب تقدير متعلق «خلفك» بعد «الأمير»؛ لأن مرفوع «إن» لا يسبق منصوبها، أما إذا كان الناسخ «كان» جاز الوجهان، كما ذكره بقوله: (وَجْهَانِ) أي تقديره مقدّمًا،

ومؤخرًا (بَعْدَ «كَانَ» قَدْ تَحَقَّقًا) بألف التثنية الراجعة إلى «وجهان»، ثم علّل جواز الوجهين بقوله: (إِذْ) تعليلية (خَبَرٌ لَ «كَانَ» فِعْلًا قَدْ مَّا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي لأنه يجوز تقديم خبر «كان» الفعل (لِعَدَمِ الْحَظَرِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ) أي لعدم وجود الأمر الممنوع عند علماء الفن، وهو الالتباس؛ لأنه إنما منع تقديم الخبر الفعل في باب المبتدأ والخبر؛ لالتباس الجملة الاسمية بالفعل، ووجه ذلك أنه في نحو قولك: «زيد قام» حصل الإلباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم، إذ لو قدر الخبر مقدّمًا، فقليل: «قام زيد» لم يُدر هل الجملة اسمية، إن قدر زيد مبتدأ، أو فعلية إن قدر فاعلًا، ولا شك أن مفاد الجملتين مختلف، فارتكاب ما يُلبس بينهما محذور، بخلاف نحو «كان زيد يقوم»؛ إذ الجملة فعلية، سواء قدّمت زيدًا أو أخرته، فالمانع منتف، فيثبت الجواز.

ولقائل أن يقول: الإلباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ، وذلك لأنه مع تأخير «زيد» يحتمل أن يكون هو مع رافعه، وهو «يقوم» جملة فعلية خبرًا عن ضمير شأن دخلت عليه «كان»، فاستتر فيها، ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخرًا أخبر عنه بالفعلية المقدّمة عليه، وهي «يقوم»، وليس ثم ضمير شأن، والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله، ودخوله لا يغيّر ما كانتا عليه مختلفتين به باعتبار تقوّي الحكم وعدمه، فتجوز التقديم بوقع الإلباس بعد دخول الناسخ أيضًا. قاله الدماميني^(١).

قلت: يُجاب عن هذا الإيراد بأن تقدير حذف ضمير الشأن خلاف الأصل، فالأصل أن لا يُقدّر، والكلام مبني على الأصل، فلا إيراد أصلًا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أمثلة الأمر الثاني فقال: (وَالثَّانِ) أي الأمر الثاني، وهو اقتضاء الأمر المعنوي للتأخير (بَا) بالقصر مضافة إلى (بَسْمَلَةٍ) أي باء البسملة الشريفة (قَدْ عَلِقْتُ) بالبناء للمفعول (بِمَتَأَخَّرِ) أي بعامل متأخر عنها (كَمَا عَنْهُمْ ثَبَتَ) أي كما ثبت ذلك عن محققي الفن (قَالَتْ قُرَيْشٌ بِاسْمِ لَايَ) ضبط بقلم الناظم منونًا بالكسرة، وغير منون بالفتحة، ووجهه أنه علم صنم أنثى، فيمنع من الصرف، لكنه ساكن الوسط، فيجوز فيه الأمران، كما قال في «الخلاصة»:

(١) «حاشية الدسوقي» ٢٤٥/٢-٢٤٦.

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ
والجار والمجرور متعلق بـ (نَفْعُلْ، تَقْدُمُ الْمَفْعُولِ) وفي نسخة: «تَقْدُمُ الْمَعْبُودَ (إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ، لَأَنَّهَا
(تُبْجَلُ) أَي تَعْظَمُهُ (فَمِثْلُ ذَا) أَي مِثْلُ هَذَا التَّبْجِيلِ (عَلَى الْمُؤَخَّرِ) أَي عَلَى الشَّخْصِ الْمُتَلَبَّسِ
بِالتَّوْحِيدِ (وَجَبَّ) أَي فَاسْتَحَقَّ تَقْدِيرَ الْعَامِلِ مُؤَخَّرًا لِهَذَا الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ: (إِلَهْنَا الْأَحَقُّ فِي) بِمَعْنَى
الْبَاءِ، أَي بِـ (هَذَا السَّبَبِ) أَي وَهُوَ التَّبْجِيلُ وَالتَّعْظِيمُ، الَّذِي تَسَبَّبَ لاسْتِحْقَاقِ تَقْدِيرِ الْعَامِلِ مُؤَخَّرًا
بَعْدَ أَنْ كَانَ حَقُّهُ التَّقْدِيمُ.

(وَحَيْثُمَا شَرْطٌ عَلَى شَرْطٍ دَخَلَ جَوَابُهُ) أَي جَوَابُ الشَّرْطِ (الْمَذْكُورُ) فِي الْكَلَامِ (لِلسَّابِقِ)
أَي لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ (حَلٌّ) أَي ثَبَتَ، مِنْ حَلِّ الدِّينِ: إِذَا ثَبَتَ وَلَزِمَ بَانْتِهَاءُ أَجَلِهِ (ثُمَّ جَوَابُ الثَّانِي فِيهِ
خُذِفَا) بِالْفَتْحِ الْإِطْلَاقِ (فَالشَّرْطُ) أَي الْأَوَّلُ (وَالْجَوَابُ) أَي الَّذِي صَارَ لَهُ (دَلَالًا) بِالْفَتْحِ التَّشْبِيهِ
(بِالْوَفَا) أَي بِتَقْدِيرِ جَوَابِ الثَّانِي وَافِتًا (كَ) (إِنْ أَكَلْتُ) هَذَا الشَّرْطُ الْأَوَّلُ (إِنْ شَرِبْتُ) هَذَا الشَّرْطُ
الثَّانِي (طَالِقٌ) جَوَابُ لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ بِتَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ مَعَ الْفَاءِ، أَي «فَأَنْتَ طَالِقٌ»، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا قَالَ
رَجُلٌ لِمَرْأَتِهِ ذَلِكَ (إِنْ لَمْ تَقْدُمِي) أَي الْمَرْأَةُ (شَرِبْتُهَا) أَي عَلَى الْأَكْلِ (لَا تَطْلُقِي) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَضَمَّ
ثَالِثِهِ، مِنْ بَابِ نَصَرٍ، وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ قُزْبٍ، يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَشْرَبَ، ثُمَّ تَأْكُلَ؛ لِأَنَّ
التَّقْدِيرَ حَيْثُ: إِنْ شَرِبْتَ، فَإِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ.

قلت: تَوْضِيحُ ذَلِكَ - كَمَا قَالَ الْحَشْيِي - أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ شَرْطَانِ، وَلَيْسَ فِيهِمَا مَا
يُصْلِحُ لِلْجَوَابِ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ جَوَابًا لِهَذَا مَعًا، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ
مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِمَّا أَنْ لَا يُجْعَلَ جَوَابًا لِهَذَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ؛ لِمَا
يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْنَانِ بِمَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْكَلَامِ، وَتَرَكَ مَا لَهُ مَدْخَلٌ فِيهِ، وَهُوَ عَبَثٌ، وَإِمَّا أَنْ يُجْعَلَ
جَوَابًا لِلْأَخِيرِ دُونَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي وَجَوَابَهُ جَوَابًا لِلأَوَّلِ،
فَيَجِبُ الْإِثْنَانُ بِالْفَاءِ الرَّابِطَةِ، وَلَا فَاءَ، فَتَعَيَّنَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي،
وَيَكُونَ الْأَوَّلُ وَجَوَابَهُ دَلِيلُ جَوَابِ الثَّانِي، فَالْأَصْلُ: إِنْ شَرِبْتَ، فَإِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَهُوَ لَوْ
قَالَ هَذَا الْكَلَامَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَشْرَبَ، ثُمَّ تَأْكُلَ، فَكَذَا مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ. انْتَهَى^(١).

(١) «حاشية الدسوقي» ٢٤٦/٢ - ٢٤٧.

[فائدة]: قولهم: امرأة طالق، لا يلحقه هاء التأنيث، قال الأزهرى رحمه الله: وكلهم يقول:
طالق بغير هاء، قال: وأما قول الأعشى [من الطويل]:

أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَيَأْتِيكَ طَالِقَةٌ كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ
فقال الليث: أراد طالقة غدا، وإنما اجتراً عليه؛ لأنه يقال: طلقت، فحمل النعت على الفعل،
وقال ابن فارس أيضًا: امرأة طالق طلقها زوجها، وطلقة غدا، فصرح بالفرق؛ لأن الصفة غير
واقعة، وقال ابن الأنباري: إذا كان النعت منفردًا به الأنثى دون الذكر لم تدخله الهاء، نحو طالق،
وطامث، وحائض؛ لأنه لا يحتاج إلى فارق؛ لاختصاص الأنثى به، وقال الجوهري: يقال: طالق،
وطالقة، وأنشد بيت الأعشى، وأجيب عنه بجوابين، أحدهما ما تقدم، والثاني أن الهاء لضرورة
التصريح، على أنه معارض بما رواه ابن الأنباري عن الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من شق
اليمامة البيت: «فَأَنْتِ طَالِقٌ» من غير تصريح، فتسقط الحجة به. قال البصريون: حذفت العلامة
لأنه أريد النسب، والمعنى امرأة ذات طلاق، وذات حيض، أي هي موصوفة بذلك حقيقة، ولم
يجزوه على الفعل، ويحكي عن سيويته أن هذه نعوت مذكرة وُصف بهن الإناث كما يوصف
المذكر بالصفة المؤنثة، نحو علامة، ونسابة، وهو سماعي. ذكره الفيومي^(١).

ثم أكد ما تقدم بذكر بيت من أبيات «الخلاصة»، فقال:

(وَإِذَا خِذِفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ) أَي وَلَوْ كَانَ الْقِسْمُ مَقْدَرًا نَحْوَ قَوْلِهِ **وَعَلَى**: «وَإِنْ أَطَقْتُمُوهُمْ
إِنْكُمْ لَمَشْرُكُونَ» [الأنعام: الآية ١٢١] (جَوَابٌ مَا أَخْزَتْ) أَي جَوَابُ الْمُتَأَخَّرِ مِنْهُمَا، نَحْوُ «إِنْ قَامَ زَيْدٌ،
وَاللَّهُ يَقُمُ عَمْرُو»، أَوْ «وَاللَّهُ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو»، وَيُسْتَشْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الشَّرْطُ الْاِمْتِنَاعِي،
كَ«لَوْ»، وَ«لَوْلَا»، فَيَتَعَيَّنُ الْاِسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الْقِسْمِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ، خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ، كَقَوْلِهِ [مِنْ
الرَّجَزِ]:

* وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا أَهْتَدَيْنَا *

قال الدماميني: والحق أن لولا وجوابها جواب القسم، ولم يُغنِ شيء عن شيء، وهو مقتضى

(١) راجع «المصباح المنير» ٣٧٦/٢.

كلام «التسهيل» في «باب القسم».

وقوله: (فَهُوَ مُلْتَزِمٌ) مؤكد لما قبله، أي فحذف جواب المتأخر ملتزم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القياس أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله.

فيجب أن يُقدَّر المفسر في نحو «زيداً رأيته» مقدماً عليه، وجوز البيانون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، قال ابن هشام: وليس كما توهموا، وإنما يتركب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك.

فالأول نحو «أيهم رأيته»؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو «وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ» [فُضِّلَتْ: الآية ١٧]، فيمن نَصَبَ؛ إذ لا يلي «أما» فعل، وكنا قدّمنا في نحو «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن «زيد»؛ لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلا أن يُقدَّر المتعلق فعلاً، فيجب التأخير؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت: «إِنَّ خَلْقَكَ زَيْدًا» وجب تأخير المتعلق فعلاً كان أو اسماً؛ لأن مرفوع «إِنَّ» لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: «كان خلقك زيد» جاز الوجهان، ولو قدرته فعلاً؛ لأن خبر «كان» يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني - أي تقدير المتعلق مؤخراً لأمر معنوي مقتض لذلك - نحو متعلق بآء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدره مؤخراً عنها؛ لأن قريشاً كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض بـ «أَقْرَأُ بِأَسِيرِ رَبِّكَ» [العلق: الآية ١]، وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة بـ «أَقْرَأُ» الثاني، واعترضه بعض العصريين^(١) باستلزامه الفصل بين المؤكّد وتأكيده بمعمول المؤكّد، وهذا سهو منه؛ إذ لا تأكيد هنا، بل أمر أولاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة

(١) هو شهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين.

مقيدة، ونظيره «الذي خلق خلق الإنسان»، ومثل هذا لا يسميه أحد توكيداً ثم هذا الإشكال لازم له على قوله: إن الباء متعلقة بـ «أَقْرَأُ» الأول؛ لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييد الأول، ثم لو سلّم فصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق، كـ «مررت برجل عمراً ضارب»، فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكّد والمؤكّد في «وَلَا يَحْزَنُكَ وَيَرْضَاكَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ» [الأحزاب: الآية ٥١] مع أنهما مفردان، والجمل أحمل للفصل، وقال الراجز:

* إِذَنْ ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا *

تنبيه:

ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر، نحو «إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ»، فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط، ولهذا قال محققو الفقهاء^(١) في المثال المذكور، إنها لا تطلق حتى تُقدّم المؤخر، وتؤخر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربت، فإن أكلت فأنت طالق، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: «وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ» [هود: الآية ٣٤] الآية، وفيه نظر؛ إذ لم يتوال شرطان، وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا نَجِدُوا مِنَّا مَعَايِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمٌ

وقول ابن دُرَيْد [من الرجز]:

(١) أي من الشافعية، أما من المالكية فالطلاق في الجمع بينهما على أي ترتيب كان؛ لاحتمال حذف العاطف، وهو الواو، كما في قول الشاعر:

كَيْفَ أَضْبَحْتَ كَيْفَ أَنْسَيْتَ بِمَا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُرَادِ الْكَيْسِيبِ

قال الدماميني: ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني، أي إن أكلت فأنت طالق، إن شربت فأنت طالق، وغاية ما فيه حذف الجواب لقريئة، ولا محذور فيه، بل هو أسهل من تقديرهم؛ لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢٤٦/٢.

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي مَا هَاتَا فَقُولَا لَالَعَا^(١)
إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط
الأول، فينبغي أن يُقَدَّرَ إلى جانبه، ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي، إن
كان الله يريد أن يغويكم، وأما أن يُقَدَّرَ الجواب بعدهما، ثم يقدر بعد ذلك مُقَدَّمًا إلى جانب
الشرط الأول فلا وجه له. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام على بيان مكان المقدَّر أتبعه ببيان مقدار المقدَّر، فقال:

(بَيَانُ مِقْدَارِ الْمُقَدَّرِ)

١٧٨٨- (فَيَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ مَا أَمَكْنَا مُخَالَفُ الْأَصْلِ ثَقِيلُ الْإِبْتِنَا
١٧٨٩- فَقَدَّرَ الْأَخْفَشُ فِي كَضْرِبِنَا أَحْمَدًا قَائِمًا بِضَرْبِهِ مُبْدِيَا
١٧٩٠- فَذَكَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ أَتَتْ بِخَمْسَةِ الْأَلْفَاظِ قَاذِرٍ مَا ثَبَتَ
١٧٩١- لِأَنَّهُ قَدَّرَ لَفْظَيْنِ فَقَطْ أَنِّي خَبَرًا وَمَا إِلَيْهِ قَدْ هَبَطَ
١٧٩٢- وَجَوَّزُوا فِي أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَا ثَبَتَا
١٧٩٣- وَعَظَفَهُ أَيْضًا عَلَى ذَا الْمُبْتَدَأِ وَعَنْهُمَا الْخَبَرُ أَعْلَى مُسْنَدًا)
(فَيَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ) أي تقليل المقدَّر (مَا) مصدرية (أَمَكْنَا) بألف الإطلاق، أي بقدر الإمكان
(مُخَالَفُ الْأَصْلِ) أي لأنه مخالف للأصل؛ إذ الأصل أن لا يُقَدَّرَ، وقوله: (ثَقِيلُ الْإِبْتِنَا) أي ثقل
التفرع؛ لكونه زائدًا في الكلام (فَقَدَّرَ الْأَخْفَشُ فِي كَضْرِبِنَا) بألف الإطلاق، أي في قوله:
«ضربي (أَحْمَدَ قَائِمًا بِضَرْبِهِ) بهاء ساكنة للوزن، والجار والمجرور متعلق بـ«قَدَّرَ» (مُبْدِيَا) أي
مظهرًا له في التقدير.

فقوله: «ضربي» مبتدأ، و«زيدًا» معمول للمصدر، و«قائما» حال من الهاء الواقع مفعولًا

(١) «عثرْتُ»: أي سقطت، و«وَأَلْتُ»: أي نجت، و«هاتَا» بمعنى هذه، و«لعا» كلمة تقال عند العثرة، وقيل:
يدعى بها للعائر، ومعناها: الارتفاع.

محذوفًا، أي ضربه قائمًا، أي ضربي لزيد ضربه قائمًا، أي أضربه حال كونه قائمًا، هذا عند الأخفش.
(فَذَلِكَ) أي تقدير الأخفش (أَوْلَى) لأنه قدر اثنين (مِنْ رِوَايَةِ أَتَتْ) أي من باقي البصريين
(بِخَمْسَةِ الْأَلْفَاظِ) متعلق بـ«أَتَتْ»، أي بألفاظ خمسة، حيث قَدَّرُوا إذا أريد المضى: «حاصل إذ
كان» وإذا أريد المستقبل، «حاصل إذ كان قائمًا»، فقَدَّرُوا خمسة ألفاظ؛ لأن «حاصل» فيه
ضمير، و«كان» فيها ضمير، وقوله: (قَاذِرٍ مَا ثَبَتَ) كَمَلْ به البيت، أي فاعلم ما استقرَّ عليه الحال
من الفرق بين التقديرين (لِأَنَّهُ) أي الأخفش (قَدَّرَ لَفْظَيْنِ فَقَطْ، أَنِّي خَبَرًا) أي للمبتدأ الذي
هو «ضربي» (وَمَا إِلَيْهِ قَدْ هَبَطَ) أي ما أضيف إليه ذلك الخبر، وهو الضمير، في قوله:
«ضربه» (وَجَوَّزُوا) أي غير الأخفش (فِي) قولك: (أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى) كون «الفتى» (مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ
مَا ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي لم يذكر، بل هو محذوف (وَعَظَفَهُ) أي وجَّزُوا عطف «الفتى»
(أَيْضًا عَلَى ذَا الْمُبْتَدَأِ) أي على هذا المبتدأ، وهو «أنت» (وَعَنْهُمَا) أي عن المبتدئين المتعاطفين:
«أنت» و«الفتى» (الْخَبَرُ أَعْلَى) حال كونه (مُسْنَدًا) إليهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه ينبغي تقليل المقدَّر ما أمكن؛ لتَقِلَّ مخالفة الأصل؛ إذ
التقدير مخالف للأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيدًا قائمًا» «ضربه قائمًا أولى
من تقدير باقي البصريين» حاصل إذ كان، أو إذا كان قائمًا؛ لأنه قدر اثنين، وقَدَّرُوا خمسة، ولأن
التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره في «أنت مني فرسخان»: بُعدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي: أنت
مني ذو مسافة فرسخين؛ لأنه قَدَّرَ مضافًا لا يُحْتَاجُ معه إلى تقدير شيء آخر، يتعلق به الظرف،
والفارسي قَدَّرَ شيئين يُحْتَاجُ معهما إلى تقدير ثالث يتعلق به الظرف.

وَضَعَفَ قول بعضهم في قوله **وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ** [البقرة: الآية ٩٣]
الآية: إن التقدير حُبَّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وَضَعَفَ قول الفارسي ومن وافقه في **وَأَلْتَنِي بَيْسَنَ** [الطلاق: الآية ٤] الآية: إن الأصل
واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك.
وكذلك ينبغي أن يُقَدَّرَ في نحو «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلًا، وبخالد سُوءًا، وبكر»، أي كذلك،

ولا يُقَدَّرُ عين المذكور تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأنه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار.

ولك أن لا تقدر في الآية شيئاً البتة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معاً، وكذا تصنع في نحو «زيد في الدار، وعمرو»، ولا يتأتى ذلك في المثال السابق؛ لأن إفراد عامل الفعل ياباه، نعم لك أن تسلم فيه من الحذف بأن تُقَدَّرُ العطف على ضمير الفعل؛ لحصول الفصل بينهما.

[فإن قلت]: لو صَحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح «زيد قائمان وعمرو» بتقدير زيد وعمرو قائمان.

[قلت]: إن سلم منعه، فلقبح اللفظ، وهو منتف فيما نحن بصدد، ولكن يشهد للجواز قوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا
وقد جَوَّزُوا في «أنت أعلم وزيد» كون «زيد» مبتدأ محذوف خبره، وكونه عطفاً على «أنت»، فيكون خبراً عنهما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام على بيان مقدار المقدَّر أتبعه بباب «كيفية المقدَّر»، فقال:

(بَيَانُ كَيْفِيَّةِ التَّقْدِيرِ)

- ١٧٩٤- (إِنْ طَلَبَ الْكَلَامُ أَشْمَاءَ تَقِي إِضَافَةً أَوْ صِفَةً قَدْ تَقْتَضِي
١٧٩٥- مُضَافَةً أَوْ خَافِضًا مَعَ الَّذِي جُرَّ ضَمِيرُ عَائِدٍ لَلَاخِذِ
١٧٩٦- فَلَا تُقَدَّرُ أَنَّهُ قَدْ حُذِفَا فِي دَفْعَةٍ بَلْ ذَا بِتَدْرِيجٍ وَفِي
١٧٩٧- وَقَالَ سَيَبَوْنِيهِ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ حُذِفَتَا فِي دَفْعَةٍ أَوْ خَيْرِ
١٧٩٨- فَكَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ قُدْرًا كَدَوْرَانِ عَلَيْهِ اللَّذْ قَدْ جَرَى
١٧٩٩- وَيَنْبَغِي كَوْنُ الَّذِي قَدْ حُذِفَا مِنْ لَفْظِ مَذْكُورٍ أَتَى وَغَرِفاً

- ١٨٠٠- كَخَبَرِ قُدْرَهُ الْأَخْفَشُ فِي ضَرْبِي أَحْمَدَ بِضَرْبِهِ الْوَفِي
١٨٠١- فِي زَيْدًا أَضْرِبُهُ تُقَدَّرُ أَضْرِبُ وَلَا تَقُلْ أَهْنُ بِلَا مُنَاسِبِ
١٨٠٢- وَإِنْ تَقُلْ أَخَاهُ فَالْمُقَدَّرُ أَهْنُ وَهَكَذَا جَمِيعًا ذَكَرُوا
(إِنْ طَلَبَ) أي احتاج (الْكَلَامُ، أَشْمَاءُ) أي تقدير أسماء (تَقِي إِضَافَةً) أي تكون متضايقة (أَوْ صِفَةً) عطف على «أسماء»، أي أو طلب الكلام صفة (قَدْ تَقْتَضِي) أي تتبع موصوفها (مُضَافَةً) حال من «صفة» (أَوْ خَافِضًا) عطف على «أسماء» أيضاً (مَعَ الَّذِي جُرَّ) أي جازاً مع المجرور (ضَمِيرٍ) بالجر بدلاً عن الموصول (عَائِدٍ) صفة لـ «ضمير» (لَلَاخِذِ) متعلق بـ «عائد»، أي لما يحتاج إلى الرابط (فَلَا تُقَدَّرُ أَنَّهُ) أي ذلك المقدَّر (قَدْ حُذِفَا فِي دَفْعَةٍ) واحدة (بَلْ ذَا بِتَدْرِيجٍ وَفِي) أي بل محذوف حذف تدريج (وَقَالَ سَيَبَوْنِيهِ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ: حُذِفَتَا فِي دَفْعَةٍ) واحدة (أَوْ خَيْرِ) أي بين هذا، وبين الحذف تدريجياً (فَ) مثال الأول، أعني ما إذا كان الكلام مستدعياً لتقدير أسماء متضايقة قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩] الآية (قُدْرًا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول (كَدَوْرَانِ^(١) عَلَيْهِ) أي فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار تدور أعينهم كعين الذي، ثم حذف المضاف إليه، فصار تدور أعينهم كالذي، وقد يقال: يمكن أن يكون قوله: ﴿كَالَّذِي﴾ حالاً من فاعل ﴿تَدَوَّرُ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩]، أو من المضاف إليه؛ لأن المضاف جزء من المضاف إليه، ولا حذف أصلاً^(٢)، وقوله: (اللَّذْ قَدْ جَرَى) أي جرى عندهم تقديره هكذا (وَيَنْبَغِي كَوْنُ الَّذِي قَدْ حُذِفَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي كون المقدَّر (مِنْ) لَفْظِ مَذْكُورٍ أَتَى وَغَرِفاً) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول أيضاً، يعني أنه ينبغي أن يكون المقدَّر المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن (كَخَبَرِ قُدْرَهُ الْأَخْفَشُ فِي ضَرْبِي أَحْمَدَ بِضَرْبِهِ الْوَفِي) أي فهو أولى من تقدير غيره «إذ كان، أو إذا كان»؛ لأنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقديرًا، كما تقدم قريباً (فِي زَيْدًا أَضْرِبُهُ تُقَدَّرُ أَضْرِبُ، وَلَا تَقُلْ: أَهْنُ بِلَا مُنَاسِبِ) أي بلا سبب يؤدي إلى تقديره

(١) الأولى أي دوراناً كدوران عين إلخ، إلا أن يقال: إنه نظر للمعنى المراد من المقدَّر، فتأمل. قاله

الدسوقي ٢/٢٤٨.

(٢) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٤٨ و«حاشية الأمير» ٢/١٦٢.

من مانع معنوي، كما بينه بقوله: (وَإِنْ تَقُلْ: أَخَاهُ) أي إن قلت: «زيدًا اضرب أخاه» (فَالْمَقْدَرُ أَهْنُ) لأنه لا يمكن تقدير «اضرب»؛ لأن الضرب لم يقع عليه (وَهَكَذَا جَمِيعًا ذَكَرُوا) أي ذكر النحاة كلهم التقدير مثلما حررناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جازر ومجرور مضمير عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يُقَدَّرُ أن ذلك حذيف دفعة واحدة، بل على التدرج.

[فالأول]: نحو قوله **وَعَلَيْكَ** **كَأَلَذَى يُغْنِي عَنْكَ** [الأحزاب: الآية ١٩]، أي كدوران عين الذي.

[والثاني]: كقوله [من الطويل]:

إِذَا قَامَتَا تَضَوُّعَ الْمِسْكِ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَّا الْقَرْنُلِ
أَي تَضَوُّعًا مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا.

[والثالث]: كقوله تعالى: **﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾** [البقرة: الآية ٤٨]، أي لا تجزي فيه، ثم حذفت «في»، فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة، ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية، منهم سيبويه، والأخفش: يجوز الأمران. انتهى، قال ابن هشام: وهو نقل غريب.

ثم إنه ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر في «ضربي زيدًا قائما» ضربه قائمًا، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرًا دون «إذ كان، أو إذا كان»، ويقدر «اضرب» دون «أهين» في «زيدًا اضربه».

فإن منع من تقدير المذكور معنًى أو صناعة قُدِّرَ مالا مانع له، فالأول: نحو «زيدًا اضرب أخاه»، يقدر فيه «أهين» دون «اضرب»، فإن قلت: «زيدًا أهين أخاه»، قُدِّرَتِ أهين، والثاني: نحو «زيدًا امرر به» تُقَدَّرُ فيه «جاوز» دون «امرر»؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم إن كان العامل مما يتعدى بنفسه، وتارة بالجار، نحو «نصح» في قولك: «زيدًا نصحت له» جاز أن يُقَدَّرَ «نصحت زيدًا»، بل هو

أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يُقَدَّرُ فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله [من الرجز]:

* يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ ذُلُّوِي ذُونَكَا *

إذا قُدِّرَ «ذلوي» منصوبًا فالمقدر «خذ» لا «دونك»، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالشُّيُوفِ الْقَوَانِسَا ^(١) *

الناصب فيه لـ «لقوانس» فعل محذوف، لا اسم تفضيل محذوف؛ لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر، وقولك: «هذا معطي زيد أمس درهمًا» التقدير: أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل؛ لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من «أل»، وقال بعضهم في قوله تعالى: **﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾** [طه: الآية ٧٢]: إن الواو للقسم، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجب أن يُقَدَّرَ والذي فطرنا لا نُؤْثِرَكَ؛ لأن القسم لا يجاب بـ «لن» إلا في الضرورة، كقول أبي طالب [من الكامل]:

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي الشَّرَابِ دَفِينَا
وقال الفارسي، ومتابعوه في **﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾** [الطلاق: الآية ٤]: التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن، وإن كان ممكنًا؛ لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: «كذلك»، ولا تعاد الجملة الثانية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في بيان كيفية التقدير، أتبعه بالكلام في البحث فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وبين كونه خبرًا، فأيهما أولى؟ فقال:

(إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ مُبْتَدَأً وَبَيْنَ كَوْنِهِ
خَبَرًا فَأَيُّهُمَا أَوْلَى؟)

١٨٠٣. (وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ بَقَاءَ الْخَبَرِ لِأَنَّهُ الْحَطُّ لِلْمُسْتَخْبِرِ

(١) «القوانس» جمع «قونس» يطلق على بيضة الحديد، وعلى عظم بين أذني الفرس.

- ١٨٠٤- وَعَكْسُ الْعَبْدِيِّ إِذْ فِي الْآخِرِ
 ١٨٠٥- وَالْوَاسِطِيُّ قَائِلُ الْمَقْدَمِ
 ١٨٠٦- كَقَوْلِهِ صَبْرٌ جَمِيلٌ بَعْدَ فَا
 ١٨٠٧- وَطَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَذَا وَرَدَ
 ١٨٠٨- كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَدْحِ نِعَمَ الرَّجُلِ
 ١٨٠٩- وَمِثْلُهُ فِي حَبْدَا زَيْدٌ حَمِلَ
 ١٨١٠- وَفِي آيَمُنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَ جَزَمَ
 ١٨١١- وَنَجَلُ عُضْفُورٍ أَجَارَ كَوْنُهُ

(وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة، وهو الواسطي (بِقَاءِ الْحَبْرِ) أي وكون المحذوف مبتدأ (لَأَنَّهُ أَخْطَأَ لِلْمُسْتَخْبِرِ) أي محط الإفادة لطالب الخبر (وَعَكْسُ الْعَبْدِيِّ) هو أبو طالب أحمد بن بكر النحوي البارع، أخذ عن السيرافي، والفارسي، والرماني، وتوفي سنة (٤٠٦ هـ) (إِذْ) تعليلية (فِي الْآخِرِ) أي في أواخر الجملة (تَعَامُلُ الْمَجَازِ أَوَّلِي) يعني أن التجوز في الأواخر أولى، وأسهل من الأوائل، وقوله: (فَاخْبِرْ) بضم الموحدة كمل به البيت، أي فاعلم ذلك، وتحققه (وَالْوَاسِطِيُّ) هو أبو محمد القاسم بن القاسم، شارح «اللمع»، و«التصريف الملوكي» لابن جني، وغيرهما، توفي سنة (٦٢٦ هـ) (قَائِلُ الْمَقْدَمِ) أي قائل القول الأول (زَاوِيَهُمَا) أي ناقل القولين هو (إِبْنُ إِيَّازٍ) يقطع همزة «ابن» للوزن، وهو أبو محمد الحسين بن بدر البغدادي، من أعلام عصره في النحو والصرف، له «المحصول» في «شرح الفصول» لابن معطي، توفي سنة (٦٨١ هـ)، وقوله: (فَاغْلَمِ) كمل به البيت، أي فاعلم ما ذكرته لك، واضبطه، فإنه مهم جدًا.

(كَقَوْلِهِ: «صَبْرٌ جَمِيلٌ بَعْدَ فَا» أي «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ» (حُكِي بِالْوَجْهِينِ) أي بتقدير مبتدأ: أي شأني صبر جميل، أو خبر: أي صبر جميل أمثل من غيره (عَنْ أَهْلِ الْوَفَا) متعلق بـ«حكي» أي الذين لهم وفاء بإعطاء المسألة ما تستحقه (وَطَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَذَا وَرَدَ) أي قوله «وَجَلَّ»: «طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ» [الثور: الآية ٥٣] ورد تقديره مثل ما قبله، بالوجهين: أي الذي يطلب منكم طاعة

معروفة، أو طاعة معروفة أمثل بكم (وَإِنْ مُعَيَّنَ أَتَاهُ) بكسر الياء المشددة اسم فاعل من التعيين، أي وإن عرض لأحد الوجهين دليل يُعين تقديره (يُعْتَمَدُ) أي على ذلك الدليل، فيعمل بما اقتضاه (كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَدْحِ: نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ) إذ يحتمل أن يكون المحذوف هنا المبتدأ، و«زيد» الخبر، والأصل نعم الرجل الممدوح زيد، ويحتمل أن يكون المحذوف الخبر، و«زيد» مبتدأ، والأصل نعم الرجل، زيد الممدوح، لكن لحذف المبتدأ هنا مرجح، وهو أنه لا يُحذف الخبر وجوبًا إلا إذا سدَّ شيء مسدده، وهذا (إِذَا مِنْ جُمْلَتَيْنِ يُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، أي إذا قدرنا أن الكلام جملتان، أما إذا قدرناه جملة واحدة، «زيد» مبتدأ و«نعم الرجل» خبره، فلا تقدير (وَمِثْلُهُ فِي حَبْدَا زَيْدٌ حَمِلَ) بالبناء للمفعول (بِالْحَذْفِ) أي على الحذف، فالبناء بمعنى «على» متعلق بـ«حمل» والجملة حال من «حبدًا»، أي حال كونه محمولًا على الحذف، وذلك (عِنْدَ بَعْضِهِمْ) أي وهم القائلون بأن «حب» فعل ماض، و«ذا» فاعله، وأما إذا لم يُحمل على الحذف، وهو مذهب القائلين: إن «حبدًا» اسم بمعنى الممدوح، فلا تقدير، بل «حبدًا» مبتدأ، و«زيد» خبره، وقوله: (كَمَا نُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي مثلما نقل هذا الوجه عن القائلين به.

(وَفِي آيَمُنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَ) بوصل همزة «آيمن»، والجار متعلق بـ(جَزَمَ كَثِيرُهُمْ بِحَذْفِ إِيخْبَارِ) بكسرة الهمزة، والمراد الخبر، يعني أن قولهم: «آيمن الله لأفعلن»، ونحوه مبتدأ محذوف الخبر، أي قسمي، وقوله: (أَلَمْ) بتشديد الميم أي نزل، صفة لإخبار (وَنَجَلُ عُضْفُورٍ أَجَارَ كَوْنُهُ مُبْتَدَأٌ) أي كون المحذوف مبتدأ (ذَا خَبَرِ) أي صاحب خبر (جَا) أي الخبر (دُونَهُ) أي دون المبتدأ، يعني أن المبتدأ محذوف عنده، تقديره قسمي، والمذكور، وهو «آيمن الله» خبره.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنهم اختلفوا فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبرًا، فأيهما أولى، فقال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدى: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل، نُقِلَ القولين ابن إياز. ومثال المسألة قوله «وَجَلَّ»: «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ» [يوسف: الآية ١٨]، أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره، ومثله «طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ» [الثور: الآية ٥٣]، أي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرتاب فيها، لا إيمانًا باللسان، لا يواطئه القلب، أو طاعتكم معروفة، أي عُرف أنها

بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة^(١).

ولو عرّض ما يوجب التعيين عُمل به كما في «نعم الرجل زيد» على القول بأنهما جملتان، إذ لا يُحذف الخبر وجوباً إلا إذا سُدَّ شيء مسده، ومثله «حبذا زيد» إذا حُمِلَ على الحذف، وجزم كثير من النحويين في نحو «عمر ك لأفعلن»، و«أيمن الله لأفعلن» بأن المحذوف الخبر، وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يُعَدَّ فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعيينه عنده لذلك، قال: والتقدير إما «قسمي أيمن الله»، أو «أيمن الله قسم لي». انتهى، ولو قدّرت «أيمن الله قسمي» لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحذُوفِ فِعْلاً وَالْبَاقِي فَاعِلاً،
أَوْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَالْبَاقِي خَبَرًا، فَالثَّانِي أَوْلَى):

- ١٨١٢- (فَالْمُبْتَدَأُ مَعْنَاهُ عَيْنُ الْخَبَرِ وَالْفِعْلُ غَيْرُ فَاعِلٍ كَمَا دُرِيَ
١٨١٣- فَكَوْنُ مَا حُذِفَ عَيْنَ الثَّابِتِ يَجْعَلُ حَذْفَهُ كَمَذْكُورٍ أَتَى^(٢)
١٨١٤- مَا لَمْ يُعَيَّنْ فِعْلُهُمْ مَا اقْتَرْنَا أَوْ بِرِوَايَةِ أَتَتْ فِي هَهُنَا
١٨١٥- فَعِنْدَ ذَا الْمَرْفُوعِ لَا يُقَدَّرُ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ مِنْهُ الْخَبَرُ
١٨١٦- بَلْ فَاعِلٌ وَفِعْلُهُ قَدْ حُذِفَا مُثْلُهَا فِي الْأَصْلِ مَا لَهَا خَفَا
(فَالْمُبْتَدَأُ مَعْنَاهُ عَيْنُ الْخَبَرِ) إِذْ «قَائِمٌ» فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» هُوَ نَفْسُ زَيْدٍ (وَالْفِعْلُ غَيْرُ فَاعِلٍ)
يعني أن معنى الفعل غير معنى الفاعل، وقوله: (كَمَا دُرِيَ) بالبناء للمفعول، أي كما هو معلوم
لدى كل أحد (فَكَوْنُ مَا حُذِفَ عَيْنَ الثَّابِتِ) أي نفس المذکور (يَجْعَلُ حَذْفَهُ كَمَذْكُورٍ أَتَى) أي
أَتَى بِهِ، أي يجعل المقدّر كأنه مذكور في الكلام، فلهذا يرجح كون المحذوف مبتدأ لهذا المعنى (مَا

(١) أي الحلف الدالّ عليه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].
(٢) أتي به.

لَمْ يُعَيَّنْ فِعْلُهُمْ) أي تقديرهم كون المحذوف الفعل، والموجود الفاعل (مَا اقْتَرْنَا) بألف الإطلاق، أي ما انضم إليه من القرينة المعينة لذلك، كأن يقع بموضع آخر يُشَبِّهه (أَوْ بِرِوَايَةِ أَتَتْ فِي هَهُنَا) أي في نفس ذلك الموضع (فَعِنْدَ ذَا) أي عند وجود ما يُعَيِّنُ ذلك (الْمَرْفُوعِ) أي المحذوف (لَا يُقَدَّرُ مُبْتَدَأً، حُذِفَ مِنْهُ الْخَبَرُ) هكذا النسخ، والظاهر أن الصواب «بَقِيَ مِنْهُ الْخَبَرُ»، لأن الخبر مذكور، وليس محذوفاً، إنما المحذوف هو المبتدأ، فتأمل (بَلْ) المذكور (فَاعِلٌ، وَفِعْلُهُ قَدْ حُذِفَا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول (مُثْلُهَا) بضمين، جمع مثال، أي أمثلة هذه المسألة (فِي الْأَصْلِ) أي في «مغني اللبيب» (مَا لَهَا خَفَا) كما سنذكرها، إن شاء الله تعالى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً، والباقي فاعلاً، وبين كونه مبتدأً، والباقي خبراً، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشَبِّهه، أو بموضع أت على طريقته.

[فالأول^(١)]: كقراءة شعبة ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير ﴿وَكَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ ببناء ﴿زَيْنٌ﴾ للمفعول، ورفع القتل والشركاء، وكقوله [من الطويل]:

* لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ *

فيمن رواه مبنيا للمفعول، فإن التقدير: يسبحه رجال، ويوحيه الله، وزينه شركاؤهم، ويبيكيه ضارع، ولا تُقدَّرُ هذه المرفوعات مبتدآت، حذفت أخبارها؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل.

[والثاني^(٢)]: كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٧]، فلا يُقدَّرُ ليقولن الله خلقهم، بل خلقهم الله؛ لجمي ذلك في شبه هذا الموضع، وهو ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ

(١) هو ما إذا اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع.

(٢) هو ما إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يُشَبِّهه.

مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿[الزخرف: الآية ٩]﴾، وفي مواضع آتية على طريقته، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿قَالَتْ مَنْ أَبْنَاكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التخريم: الآية ٣]، وقوله: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨-٧٩]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا فَكُونُهُ ثَانِيًا أَوَّلِي)

أي لأن الحذف في الأواخر أسهل منه في الأوائل.

- ١٨١٧- (فِيهِ مَسَائِلُ فَنُونٌ وَاقِيَةٌ كَأَتَحَاجُونِي بِتَخْفِيفِ هِيَةِ وَأَكْثَرَ الْخَلْفِ كَمْ مِّنْ يَأْتِسِي وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَعْلَمَا لِأَنَّهَا الْفَاعِلُ عَيْنُ الْعُمْدَةِ عَنْ سَيِّئِيهِ حَذَفَ أَوَّلِي وَاقْتَبَلَ نَارًا تَلْطِي قُلْ هُدَيْتَ فَأَسْمَعَ وَآوْ لِمَفْعُولٍ أَتَتْ وَعُيِّتْ أَخْفَشَهُمْ وَالْحَذْفُ عَنْهَا قَدْ نَفَى فَالْأَلِفُ الْمَحْذُوفُ ذُو الزِّيَادَةِ مَضَتْ فَهَآكَ النَّصُّ فِي السَّادِسَةِ فِي ذَا الْمُبْرَدُ خِلَافُهُ جَلِي عَمَرُو مِنَ الْأَوَّلِ حَذْفًا حَاصِلًا وَخَبَرٌ عَمَّا يُجَاوِزُ وَجَدَ
- ١٨١٧- (فِيهِ مَسَائِلُ فَنُونٌ وَاقِيَةٌ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ثُمَّ الْفَارِسِيِّ ١٨١٨- وَقَالَ سَيِّئِيهِ هِيَ أَوْلَاهُمَا ١٨١٩- ثُمَّ مَعَ الَّتِي إِنَاءًا دَلَّتْ ١٨٢٠- هَذَا الصَّحِيحُ وَابْنُ مَالِكٍ نَقَلَ ١٨٢١- فَتَاءُ مَاضٍ مَعَ تَا مُضَارِعٍ ١٨٢٢- وَفِي مَقُولٍ وَمَبِيعٍ حُذِفَتْ ١٨٢٣- وَالْبَاقِي عَيْنُ كَلِمَةٍ وَخَالَفَا ١٨٢٤- ثُمَّ إِقَامَةٌ مَعَ اسْتِقَامَةٍ ١٨٢٥- وَخَالَفَ الْأَخْفَشُ أَيْضًا كَالَّتِي ١٨٢٦- يَا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبْلُ ١٨٢٧- زَيْدٌ وَعَمَرُو قَائِمٌ قَدْ جَعَلَا ١٨٢٨- لِأَنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ فَضْلِ يَرْدُ ١٨٢٩-

(فِيهِ) أي في هذا الباب (مَسَائِلُ) أي كثيرة، ثم أشار إلى المسألة الأولى بما قرنه بالفاء الفصيحية، فقال: (فَ) أولاهما (نُونٌ وَاقِيَةٌ) أي النون التي تأتي مع نون الرفع؛ لِيَتَقِيَ الفعل من الكسرة الموجبة لِيَاءِ المتكلم (كَ) النون الواقعة في قوله **عَلَيْكَ**: ﴿أَتَحَاجُونِي﴾ [الأنعام: الآية ٨٠] بتخفيف الجيم للوزن، وذلك عند من قرأ بنون واحدة، فقد اختلفوا في المحذوفة، هل هي نون الوقاية، أو نون الرفع، فالأول رأي جماعة، كما ذكرهم بقوله: (بِتَخْفِيفِ هِيَةِ) بهاء السكت، أي هي المحذوفة تخفيفًا (عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ) المبرد (ثُمَّ) أي علي (الْفَارِسِيِّ، وَأَكْثَرَ الْخَلْفِ كَمْ) خبرية، أي كثير (مَنْ يَأْتِسِي) أي من يقتدي بهم، ومن أواخرهم السيوطي في «همع الهوامع»^(١)، فقالوا: إن المحذوفة هي نون الوقاية؛ لأنها الثانية التي حصل بسببها الثقل، فاستحقت الحذف، ولأن الأولى ضمير فاعل، فلا تُحذف (وَقَالَ سَيِّئِيهِ: هِيَ) بسكون الياء، أي المحذوفة (أَوْلَاهُمَا) أي نون الرفع (وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ) أي لأنه عهد حذفها لغير ذلك، ولأنها نائبة عن الضمة التي تُحذف تخفيفًا، وقوله: (وَأَعْلَمَا) بألف الإطلاق، أي أعلم باختياره ذلك في كتبه.

ثم أشار إلى المسألة الثانية بقوله:

(ثُمَّ) نون الوقاية (مَعَ) النون (الَّتِي إِنَاءًا دَلَّتْ) أي دلت على جماعة الإناء، في نحو قوله: «يَسْؤُ الْفَالِيتَاتِ إِذَا فَلَيْتِي»، فالباقية هي نون الإناء (لِأَنَّهَا الْفَاعِلُ، عَيْنُ الْعُمْدَةِ) فلا يليق بها الحذف، بل المحذوفة، هي نون الوقاية أيضًا؛ لما ذكر، ولأنها هي الثانية، والحذف بالأواخر أليق، ولأنه التي جاء الثقل بسببها (هَذَا) هو القول (الصَّحِيحُ، وَابْنُ مَالِكٍ نَقَلَ) أي في كتابه «التسهيل» (عَنْ سَيِّئِيهِ حَذَفَ أَوَّلِي) أي أنه قال: إن المحذوفة هي نون الإناء (وَاقْتَبَلَ) أي قبل ابن مالك هذا الرأي، وارتضاه، والصحيح ما سبق.

ثم أشار إلى المسألة الثالثة، بقوله:

(فَتَاءُ مَاضٍ مَعَ تَا مُضَارِعٍ) أي التاء التي في الماضي قبل جعله مضارعًا، ف**تَلْطَى** فعل ماضٍ إذا جعل مضارعًا قيل فيه: «تَلْطِي» بدخول تاء المضارعة، فإذا أريد حذف إحدى التاءين كان المحذوف هي التاء الثانية، وهي تاء الماضي، فقوله: «تَاءُ مَاضٍ» مبتدأ على حذف مضاف، أي

فَحَذَفُ تاء إلخ، وخبره محذوف، أي أولى، وقوله: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾ (مَقُولُ الْقَوْلِ لِرَقْلٍ) يعني أن ﴿تَلْظَى﴾ في قوله ﴿وَعَلَى﴾: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾ مضارع حذفت منه تاء الماضي؛ إذ لو كان ماضيًا لقل: تَلْظَتْ؛ لإسناده إلى ضمير المؤنث، وقوله: (هُدَيْتَ) جملة دعائية، أي هداك الله تعالى إلى فهم الصواب، وهو تكميل للبيت، وكذا قوله: (فَاسْمِعِ) أي فاسمع ما قلت لك سماع قبول.

ثم أشار إلى المسألة الرابعة بقوله:

(وَفِي مَقُولٍ، وَمَبِيعٍ) أصلهما مَقُولٌ وَمَبِيعٌ، نُقِلَتْ حركة الواو والياء إلى الفاء، فالتقى ساكنان، أحدهما عين الكلمة، والآخر حرف المد، وهو واو مفعول، فحُذِفَ أحدهما، واختلفوا فيه، كما أشار إليه بقوله: (حُذِفَتْ وَآوٌ لِمَفْعُولٍ أَتَتْ) أي الواو المجتلبة لبناء مفعول هي المحذوفة (وَعُيِّنَتْ) أي للحذف، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وهو الصحيح؛ لأنها هي الزائدة التي حصل بسببها الثقل (وَالْبَاقِ) بحذف الياء، أي الواو الموجودة هي (عَيْنُ كَلِمَةٍ) بفتح الكاف، وكسرها، مع سكون اللام (وَوَخَالَفَا) بألف الإطلاق (أَخْفَشُهُمْ) وَحَذَفَ عَنْهَا قَدْ نَفَى) أي فقال: إن المحذوفة هي عين الكلمة؛ لأن واو مفعول جيء بها لغرض، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حُذِفَ الأول منهما.

ثم أشار إلى المسألة الخامسة، بقوله:

(ثُمَّ إِقَامَةٌ مَعَ اسْتِقَامَةٍ) أصلهما إِقَامٌ، واسْتِقَامٌ، نُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء الساكنة، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف الثانية، كما أشار إليه بقوله: (فَالْأَلِفُ الْحَذُوفُ ذُو الزِّيَادَةِ) أي الثانية؛ والباقية هي عين الكلمة (وَوَخَالَفَ الْأَخْفَشُ أَيْضًا) أي فقال: إن المحذوفة هي عين الكلمة، والأول هو الصحيح، وقوله: (كَأَلَّتِي مَضَتْ) أي كمخالفته في الألف التي مضى ذكرها في المسألة الرابعة.

تنبيه:

هذه المسألة والتي قبلها ذكرها الناظم تبعًا لأصله، وهي من مسائل علم الصرف، لا من مسائل علم الإعراب، فكان الأولى أن لا يُذكرَا هنا، وفاءً بما التزمه صاحب الأصل في أول

كتابه. (١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المسألة السادسة، فقال:

(فَهَاكَ النَّصُّ فِي) المسألة (السَّادِسَةِ يَا زَيْدَ زَيْدَ) بفتح «زيد» فيهما (الْيَعْمَلَاتِ) جمع يَعْمَلُ بفتح الياء والميم وهي الناقة النجيبة المذلة المطبوعة على العمل (الدُّبْلِ) بضم الذال المعجمة، وتشديد الموحدة جمع ذابل، وهي الضامرة (فِي ذَا الْمُبْرَدِ خِلَافُهُ جَلِي) أي حيث قال: إنه حُذِفَ المضاف إليه من الأول، وأن الأصل يا زَيْدَ اليعملات زيد اليعملات، فحُذِفَ «اليعملات»؛ لدلالة الثاني عليه، والصحيح مذهب سيبويه، أن الثاني هو الزائد بين المتضايقين، وأن الفصل بينهما كلا فصل لاتحاده بالأول لفظًا ومعنى.

ثم أشار إلى المسألة السابعة بقوله:

(زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ قَدْ جَعَلَا) بألف الإطلاق مبنيا للفاعل، وفاعله قوله: (عَمْرُو) أي سيبويه (مِنَ الْأَوَّلِ) متعلق بـ «حاصلاً» (حَذَفَا) مفعول أول لـ «جعل»، و«حاصلاً» مفعوله الثاني، يعني أن سيبويه جعل حذف الخبر من الأول، وهو «زيد» (لَأَنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ فَضْلِ يَرْدٍ) أي يأتي بين المبتدأ والخبر (و) أيضًا أنه (خَبَرٌ عَمَّا يُجَاوِزُ وَجَدَ) أي عن المبتدأ المجاور للخبر، يعني أن فيه إعطاء الخبر للمجار، ففيه مراعاة حق الجوار، فقوله: «يجاور» صلة «ما»، وقوله: «وُجِدَ» بالبناء للمفعول، حال من الفاعل، أي حال كونه موجودا بجوار الخبر.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولًا أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى، وفيه مسائل:

[إحداها]: نون الوقاية في نحو قوله تعالى: ﴿أَتَحْكُمُونِي﴾ [الأنعام: الآية ٨٠]، وقوله: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الرُّم: الآية ٦٤] فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس، وأبي سعيد، وأبي علي، وأبي الفتح، وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه، واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأول، والصحيح الأول؛ لما ذكرنا.

(١) راجع «الحاشية» ٢/٢٥٢.

[الثانية]: نون الوقاية مع نون الإناء، في نحو قوله: [من الوافر]

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْتِي^(١)
هذا هو الصحيح، وفي «البيضا» أنه مجمع عليه؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في «التسهيل» أن المحذوف الأولي، وأنه مذهب سيبويه.

[الثالثة]: تاء الماضي مع تاء المضارع، في نحو ﴿نَارًا تَلْظَنُ﴾ [الليل: ١٤]، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٦٣]: يُضْعِفُ كَوْنُ ﴿تَوَلَّوْا﴾ فعلاً مضارعاً؛ لأن أحرف المضارعة لا تُحذف. انتهى، وهذا فاسد، لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التزويل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك، لا شك فيها نحو قوله ﴿نَارًا تَلْظَنُ﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

[الرابعة]: نحو مَقُولٍ وَمَبِيعٍ المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش.

[الخامسة]: نحو إقامة واستقامة، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

[السادسة]: نحو [من الرجز]:

* يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ *

بفتح «زيد» و«زيد»، وقوله [من المنسرح]:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(٢)

(١) «الثغام»: نبت يكون بالجبل يبيض إذا ييس، و«يُعَلُّ» من علته عللاً من باب طلب، إذا سقيته الثانية، والمراد هنا يُطِيبُ بالمسك مرة بعد أخرى، ونائب فاعله ضمير الشعر، و«مسكاً» مفعول يُعَلُّ الثاني، و«يسوء» فاعله ضمير الشعر، و«الفاليات» جمع فالية، من الفلي، وهو إخراج القمل.

(٢) فيه أن المنادى محذوف، أي يا قوم و«من» استفهامية، أو موصولة، وهي المنادى، فلا حذف، و«العارض»: السحاب الذي يعترض في الأفق، و«أسر» مضارع مبنى للمفعول، أي أجعل مسروراً =

وهذا هو الصحيح، خلافاً للمبرد.

[السابعة]: نحو «زيد وعمرو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول؛ لسلامته من فصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحو: «يا زيدَ زيدَ اليعملات» أن الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايقين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب^(١)، وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبر يُحذف بلا عوض، نحو «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، انتهى. وقيل أيضاً: كل من المبتدئين عامل في الخبر، فالأولى أعمال الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة.

تنبيه:

الخلاف إنما هو عند التردد، وإلا فلا تَرَدُّدٌ في أن الحذف من الأول في قوله [من المنسرح]:
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
وقرله [من الطويل]:

خَلِيلِي هَلْ طِبَّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دِنْفَانِ

= فرحاً به، و«ذراعا الأسد» كوكبان معلومان من منا زل القمر، و«جبهة الأسد» أربعة أنجم من منازل القمر أيضاً. انتهى «الحاشية» ٢٥٢/٢.

(١) قوله: «عوضاً مما ذهب» بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا في «يا زيدَ زيدَ اليعملات»: إن الحذف من الثاني، ف«زيد» الأول مضاف لليعملات الملفوظ بها، و«زيد» الثاني مضاف لليعملات محذوفة، وخالف المبرد فعكس حيث ذهب إلى أن الحذف من الأول، لا من الثاني، وشبهته أنه يلزم على المذهب الأول محذوران، أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة، والآخر الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام، فلا يضر، وبيانه أنه لما حُذف المضاف إليه من الثاني، و«زيد» الأول مضاف لليعملات المذكور صار التركيب هكذا «يا زيدَ اليعملات زيد»، فبقي «زيد» الثاني غير تام؛ لأن تمام الاسم إذا لم تكن «أل» بالتنوين، أو الإضافة، فأُخِّرَ «اليعملات» ليكون عوضاً بحسب اللفظ عن تمام «زيد» الثاني، وتم الأول بما بعده، وهكذا القول في «بين ذراعي وجبهة الأسد». انتهى «الحاشية» ٢٥٣/٢.

وفي الثاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: الآية ٨٨] الآية؛ إذ لو كان الجواب للثاني لحُزِمَ، فقلنا بذلك في نحو: «إن أكلت إن شربت فأنت طالق»، وفي ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفَرِّينَ * فَزَوْجٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، ونحو ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: الآية ٢٥]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَرَبَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: الآية ٢٥]، وانبتى على ذلك المثال أنها لا تطلّق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر؛ إذ التقدير إن أكلت فأنت طالق إن شربت، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على الشرط، بل قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضًا.

ومن ذلك قوله [من الطويل]:

* فَإِنِّي وَقَيَّازٌ بِهَا لَعَرِيبٌ *

وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه، وأن «راض» خبر عنه، ولا يُحفظ مثل «نحن قائم»، بل يجب في الخبر المطابقة، نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسِيحُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥، ١٦٦]، وأما ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٩]، فأفرد، ثم جَمَعَ؛ لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(ذَكَرُ أَمَا كِنْ مِنْ الْحَذْفِ يَتَمَرَّنُ بِهَا الْمُغْرِبُ)

قوله: «يتمرّن»: أي يتعلّم بسبب معرفتها الإعراب، يقال: مرّنه تمرّنا، فتمرّن: درّبه فتدرب. قاله في «القاموس».

- ١٨٣٠- (حَذَفَ الْمُضَافُ نَحْوُ جَاءَ رَبُّكََا وَفَاتَى اللَّهُ كَمِثْلِ ذَلِكََا
١٨٣١- فِي حُرْمَتِ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ قُلْ أَيْ أَكْلَهَا كَذَا الْمُضَاهِي يَا رَجُلْ
١٨٣٢- إِذَا مَعَ الْجُزْءَيْنِ تَقْدِيرٌ يَصِحُّ فَالثَّانِ أَوْلَى فَاِلْتِثَالُ قَدْ يَصِحُّ

١٨٣٣- الْحَجُّ أَشْهُرٌ بِذَلِكَ قَدْ أَتَى فِي بَرٍّ مَنْ آمَنَ فَأَعْلَمَ يَا فَتَى (حَذَفَ) الاسم (المُضَافِ) ف«حذف» مبتدأ خبره قوله: (نَحْوُ جَاءَ رَبُّكََا) أي أمر ربك، هكذا قال الناظم تبعًا لصاحب الأصل، وهو مذهب المتأخرين من الأشاعرة وغيرهم الذين لا يُثبِنون لله - سبحانه وتعالى - إلا سبع صفات، ويؤولون ما عداها، ومنها صفة الجي، والحق الذي لا مرية فيه، وأن خلافه باطل هو مذهب السلف، وهو إثبات صفات الكمال التي جاء بها القرآن الكريم، أو الأحاديث الصحيحة، كالحجة، والغضب، والرضا، والغضب، والنزول، والاستواء، والجي، وغير ذلك على الوجه الذي يليق بجلاله - سبحانه وتعالى -، من غير تكليف، ولا تمثيل، ومن غير تأويل ولا تعطيل، كما نصّ الله - سبحانه وتعالى - عليه حيث قال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية ١١]، فتبصّر للحقّ المبين، ولا تنهوّر بالتقليد، فتكون من الهالكين، اللهم أرنا الحقّ حقًا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه آمين. (وَنَاقَى اللَّهَ) [التحل: الآية ٢٦] كَمِثْلِ ذَلِكََا بألف الإطلاق، أي مثل ما سبق في كونه على تقدير مضاف.

(فِي) حُرْمَتِ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ [المائدة: الآية ٣] قُلْ: أَيْ أَكْلَهَا أَي حُرْمَ أَكْلَهَا (كَذَا الْمُضَاهِي يَا رَجُلْ) أي مثل ذلك كل ما أشبه هذا، كقوله تعالى: ﴿حُرْمَتِ عَلَيْكُمْ أَنْهَكُمُ﴾ [النساء: الآية ٢٣] الآية (إِذَا مَعَ الْجُزْءَيْنِ تَقْدِيرٌ يَصِحُّ) أي إذا كان الكلام يحتاج إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين، ومع ثانيهما (فَالثَّانِ أَوْلَى) أي فتقديره مع الثاني أولى من تقديره مع الأول، قال بعضهم: إن التأويل في الأوائل يمتزلة خلع الحفّ قبل الوصول إلى شاطئ النهر. انتهى.

(فَاِلْتِثَالُ قَدْ يَصِحُّ) بكسر الضاد المعجمة مضارع وَضَحَ الأمر، أي قد يظهر المثال في قوله ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ مَعْلُومَتٌ [البقرة: الآية ١٩٧] الآية، أي الحج حج أشهر إلخ؛ لأنه لا يصحّ الحمل؛ لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان ونحوه، فلا بد من التقدير، فتقدير في الثاني أولى (بِذَلِكَ قَدْ أَتَى) أي بنحو التقدير المذكور أتى التقدير (فِي بَرٍّ) وفي نسخة: «كبر» (مَنْ آمَنَ) أي حيث قدّر في الثاني، وقوله: (فَاعْلَمَ يَا فَتَى) كَمَلْ به البيت، أي فاعلم هذه التقديرات حتى لا تقع فيما يخالفها.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن هذا المبحث معقود لذكر مواضع من الحذف يَتَمَرَّنُ بها العرب، فمنها حذف الاسم المضاف، في نحو قوله **وَجَاءَ رَبُّكَ** [الفجر: الآية ٢٢]، وقد عرفت أن هذا التقدير غير صحيح، وأن الكلام لا يحتاج إليه، وقوله: **فَأَنزَلَ اللَّهُ بُنْيَنَهُم** [التحل: الآية ٢٦]، أي أمره، فأما **ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ** [البقرة: الآية ١٧]، فالباء للتعدية أي أذهب الله نورهم.

ومن ذلك ما نُسِبَ فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، نحو قوله **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ** [النساء: الآية ٢٣]، أي الاستمتاع بهن، وقوله: **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيَّةٌ** [المائدة: ٣] أي أكلها، وقوله: **حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ** [النساء: ١٦٠]، أي تناولها لا أكلها ليتناول شرب ألبان الإبل، وقوله: **حُرِّمَتْ ظُهُورُهُمْ** [الأنعام: الآية ١٣٨]، أي منافعها ليتناول الركوب، والتحميل، ومثله **وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآثَامُ** [الحج: الآية ٣٠]. ومن ذلك ما عُلق فيه الطلب بما قد وقع، نحو قوله **وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ** [المائدة: الآية ١]، وقوله: **وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ** [التحل: الآية ٩١]، فإنهما قولان قد وقعا، فلا يَتَصَوَّرُ فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه **فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ** [يوسف: الآية ٣٢]؛ إذ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير في حبه، بدليل **قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا** [يوسف: الآية ٣٠]، أو في مرادته، بدليل **تَرَاوَدُّ فَتْنَاهَا** [يوسف: الآية ٣٠]، وهو أولى؛ لأنه فَعَلُهَا، بخلاف الحب، وقوله **وَسَلَّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا** [يوسف: الآية ٨٢]، أي أهل القرية، وأهل العير، وقوله: **وَالِإِي مَدِينِ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا** [الأعراف: الآية ٨٥]، أي وإلى أهل مدين، بدليل **أَخَاهُمْ** [الأعراف: الآية ٦٥]، وقد ظهر في **وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدِينِ** [القصاص: الآية ٤٥]، وأما **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا** [الأعراف: الآية ٤]، فقدر النحويون الأهل بعد **مِنْ**، و**أَهْلَكْنَاهَا**، و**جَاءَ**، وخالفهم الزمخشري في الأولين، لأن القرية تُهْلَكُ، ووافقهم في **فَجَاءَ**، لأجل **أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** [الأعراف: الآية ٤]، وقوله تعالى: **إِذَا لَادَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ** [الإسراء: الآية ٧٥]، أي ضعف عذاب الحياة، وضعف عذاب الممات، وقوله: **لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ** [الأحزاب: الآية ٢١]، أي

رحمته **يَخَافُونَ رَبَّهُمْ** [التحل: الآية ٥٠]، أي عذابه، بدليل **وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ** [الإسراء: الآية ٥٧]، وقوله: **يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا** [التوبة: الآية ٣٠] أي يضاهي قولهم قول الذين كفروا، وقال الأعشى [من الطويل]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا^(١)
فَحَذَفَ المضاف إلى «ليلة»، والمضاف إليه «ليلة»، وأقام صفته مقامه، أي اغتماضَ ليلة رجل أَرَمَدَ، وعكشهُ نيابةً المصدر عن الزمان «جئتكَ طلوعَ الشمس» أي وقت طلوعها، فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك «جئتكَ مَقْدَمَ الحاج»، خلافا للزمخشري، بل المقدم اسم لزمان القدم.

تنبيه:

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف، يمكن تقديره مع أول الجزأين، ومع ثانيهما، فتقديره مع الثاني أولى، نحو قوله **الْحَجُّ أَشْهُرٌ** [البقرة: الآية ١٩٧]، ونحو **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ** [البقرة: الآية ١٧٧]، فيكون التقدير الحج حَجٌّ أَشْهُرٌ، والبرُّ بِرٌّ مَنْ ءَامَنَ أولى، من أن يقدر أشهر الحج أشهر، وذا البر من آمن؛ لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذف المضاف إليه)

١٨٣٤- (يَكْثُرُ فِي يَا النَّفْسِ إِنَّ لَهَا يُضَفُّ اسْمُ يُنَادَى نَحْوُ عَبْدٍ لَا تَخَفْ
١٨٣٥- وَمِثْلُهَا الْغَايَاتُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَيُّ بَغْضٍ كُلِّ كُنْ فِطْنِ
١٨٣٦- وَغَيْرُ بَعْدَ لَيْسَ غَيْرُ ذِي يَقِلُّ عَلَيْكُمْ سَلَامٌ عَنْهُمْ قَدْ نُقِلَ
(يَكْثُرُ) أي حذف المضاف إليه (فِي يَا النَّفْسِ) أي في ياء المتكلم (إِنَّ لَهَا يُضَفُّ اسْمُ يُنَادَى)

(١) قوله: «ليلة أَرَمَدًا» أي اغتماض ليلة أَرَمَدَ، و«السليم» هو الذي لدغته الحية، و«المسهَّد» هو المسهر الذي لا يترك أن ينام لئلا يدب السم فيه، فيموت.

أي إن أضيف إليها اسم منادى (نَحْوُ عَبْدٍ لَا تَخَفْ) والأصل «يا عبدي»، فحذف حرف النداء، وياء المتكلم المضاف إليها تخفيفاً (وَمِثْلُهَا الْغَايَاتُ) أي الأسماء الدالة على الغايات، وإنما سميت بذلك؛ لأنها تصير غاية وآخراً عند الحذف، وتبنى عند ملاحظة المعنى^(١) (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) أي في نحو قوله ﷺ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرؤم: الآية ٤] (وَأَيُّ) نحو ﴿أَيُّ مَّا نَدْعُوا﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] و(بَعْضُ) بترك التنوين للوزن، قاله الناظم رحمه الله، نحو قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]، و(كُلُّ) نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٣]، وقوله (كُنْ فِطْنٌ) وقف عليه على لغة ربيعة، وهو تكملة للبيت (وَعَبْرٌ بَعْدَ لَيْسَ) أي وكلمة «غير» حال كونها واقعة بعد كلمة «ليس»، نحو «قبضت عشرة ليس غير» (عَبْرٌ ذِي) أي غير هذه الأمثلة (يَقُلُّ) يعني أن حذف المضاف إليه في غيرها قليل الاستعمال (عَلَيْكُمْ سَلَامٌ) بغير تنوين، أي سلام الله (عَنْهُمْ) أي عن العرب (قَدْ نُقِلَ) بالبناء للمفعول. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف المضاف إليه يكثر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى، نحو ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: الآية ١٥١]، وفي الغايات، نحو ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرؤم: الآية ٤]، أي من قبل الغلب، ومن بعده، وفي «أَيُّ»، و«كُلُّ»، و«بَعْضُ»، و«غير» بعد «ليس»، وربما جاء في غيرهن، نحو ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٣٨]، فيمن ضم، ولم يُنَوَّن، أي فلا خوف شيء عليهم، وشمع «سلام عليكم»، فيحتمل ذلك، أي سلام الله، أو إضمار «أل». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذف اسمين مضافين)

١٨٣٧- (فِي قَبْضَةٍ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ قُلٌّ أَثَرِ حَافِرٍ فَرَسٍ مَنْ قَدْ كَمُلَ
١٨٣٨- وَكَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ قُدْرًا كَدُورَانٍ عَيْنِهِ مُحَرَّرًا)
(فِي قَبْضَةٍ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) [طه: الآية ٩٦] محكي لقصد لفظه مجرور بـ «في»، وهي

(١) «الحاشية» ٢٥٥/٢.

متعلقة بـ (قُلٌّ) أي قل عند إرادة التقدير قوله ﷺ: ﴿مَنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: الآية ٩٦] (أَثَرِ حَافِرٍ فَرَسٍ) بالسكون للوزن، وهو مضاف إلى قوله: (مَنْ قَدْ كَمُلَ) أي وهو ﴿الرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ١٤٣]، و«كَمُلَ» مثلث الميم، والضم هنا أولى؛ للتقنية، والمعنى أنه حذف من هذه الآية مضافان، وهما «حافر فرس» (و) قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩] (قُدْرًا) بالبناء للفاعل، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أول للمفعول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله قوله: (كَدُورَانٍ عَيْنِهِ) تقدم أن الأولى «دوران عين الخ»، وقوله: (مُحَرَّرًا) بصيغة اسم الفاعل، أو المفعول حال من الفاعل، أو النائب.

وحاصل معنى البيتين أنه قد يُحذف اسمان مضافان، كما في قوله ﷺ: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: الآية ٣٢]، أي فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب، وقوله: ﴿قَبْضَةٌ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: الآية ٩٦]، أي من أثر حافر فرس الرسول، وقوله: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩]، أي كدوران عين الذي يغشى عليه، وقال [من الطويل]:

فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِصْبَعًا^(١)
أي ذا مسافة إصبع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذف ثلاث متضافات)

١٨٣٩- (فَكَانَ قَابَ بَعْدَهُ قَوْسَانِ مِقْدَارُ سَاحَةِ اقْتِرَابِهِ دَانِي)
قوله تعالى: (فَكَانَ قَابَ بَعْدَهُ قَوْسَانِ) أي تقديره أن تقول: (مِقْدَارُ سَاحَةِ اقْتِرَابِهِ) بسكون الهاء للوزن (دَانِي) أي قريب من هذه المسافة، والمعنى أنه ورد حذف ثلاث متضافات، في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [التجم: الآية ٩]، أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذفت ثلاثة من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشري.

(١) «العراد» بفتح العين والراء والدال اسم فرس الكلجة، والإبقاء ما تبقى الفرس من العدو، و«الطلع» الدرج اليسير، و«حزيمة» بن طارق رئيس بني مالك، و«الكلبة» العريني، أو اليربوعي اسم شاعر فارس.

تنبيه:

للقاب معنيان: القدر، وما بين مقبض القوس وطرفيها، وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني، فقول: هي على القلب، والتقدير قايي قوس، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذف الموصول الاسمي)

١٨٤٠- (أَجَاذَهُ الْكُوفِيُّ ثُمَّ الْأَخْفَشُ فَتَجَلَّ مَالِكٌ قَفَا يُفْتَشُ
١٨٤١- لَكِنْ عَلَى الْمَوْصُولِ عَطْفُهُ شَرْطٌ كَبِالَّذِي أُنْزِلَ بَعْدَ مَا سَقَطَ)
(أَجَاذَهُ) أي حذف الموصول الاسمي (الكوفي) أي الفريق الكوفي (ثُمَّ الْأَخْفَشُ) أي من البصريين (فَتَجَلَّ مَالِكٌ قَفَا) أي تبعهم ابن مالك في ذلك، حال كونه (يُفْتَشُ) أي يتبع أمثله من الكتاب، وأشعار العرب (لَكِنْ عَلَى الْمَوْصُولِ عَطْفُهُ شَرْطٌ) أي لكن ابن مالك شرط لجوازه أن يكون معطوفاً على موصول آخر قبله (كَبِالَّذِي أُنْزِلَ) أي كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [التكوير: الآية ٤٦] الآية، وقوله: ﴿بَعْدَ مَا سَقَطَ﴾ هكذا النسخ، والظاهر أنه غلط، والصواب «قبل ما سقط»، أي قبل المعطوف الذي حذف.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الموصول الاسمي، وتبعهم ابن مالك، وشَرَطَ في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، ومن حجتهم قوله عنه: ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [التكوير: الآية ٤٦]، وقول حسان عليه السلام: [من الوافر]:

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاءِ
وقول آخر [من الخفيف]:

مَا الَّذِي ذَابَهُ اخْتِطَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ
أي والذي أنزل، ومن يمدحه، والذي أطاع هواه، والسبب الداعي للتقدير في الآية أن القرآن

الأنزل إلينا مغاير لما نُزِّلَ على اليهود من التوراة، والداعي للتقدير في البيتين الإخبار عن المبتدأ بمادة التسوية، وهي إنما تكون بين متعدّد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذف الصلة)

١٨٤٢- (يَجُوزُ بِالْقِلَّةِ إِنْ أُخْرَى تَذُلُّ كَقَوْلِهِ نَحْنُ الْأُولَى كَذَاكَ قُلْ
١٨٤٣- عِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُذْنُكَ كَمَا بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا حِكْمًا)
(يَجُوزُ) أي حذف الصلة (بِالْقِلَّةِ) أي مع قلته (إِنْ أُخْرَى تَذُلُّ) أي إن دلت عليها صلة أخرى مذكورة (كَقَوْلِهِ) أي كقول الشاعر (نَحْنُ الْأُولَى) أي الذين عُرفوا بالشجاعة، فحذفت جملة «عُرفوا إلخ» لدلالة المقام عليها، فهذا ليس مما دلت عليه صلة مذكورة، وإنما دلّ عليه غيرها، وهو المقام، وإنما قدّمه في النظم للضرورة (كَذَاكَ) أي مثل ذاك الذي تقدّم من الحذف لدليل (قُلْ عِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُذْنُكَ) أي عند قول الشاعر: «وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُذْنُكَ إِحْنَةً» (كَمَا بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا حِكْمًا) بألف الإطلاق، أي مثلما حكم في قوله: «بعد اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن حذف الصلة يجوز قليلاً لدلالة صلة أخرى، كقوله [من الطويل]:

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُذْنُكَ إِحْنَةً عَلَيْكَ فَلَا يَغُرُّكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ^(١)
أي الذي عادك، أو دلالة غيرها كقوله [من مجزوء الكامل]:

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمُ إِلَيْنَا
أي نحن الأولى عُرفوا بالشجاعة، وقال [من الرجز]:

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتِ^(٢)

(١) قوله: «عُذْنُكَ» من العيادة، وهي زيارة المريض، و«الإحنة» بالكسر: الحقد، و«العوائد» جمع عائدة من العيادة.
(٢) «اللتي» بفتح اللام بإجماع النحاة إلا الأخفش، فإنه أجاز الضمّ فيها، وهو تصغير «التي»، والشاهد في «اللتي» الأولى والثانية.

فقيل: يُقَدَّرُ مع «اللتيا» فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة، وقيل: يُقَدَّرُ اللتيا دَقَّتْ، واللتيا دَقَّتْ؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يقدر مع اللتيا فيهما عَظُمَتْ، لا دَقَّتْ، وإنه تصغير تعظيم، كقوله [من الطويل]:

* دُوَيْهِيَّةٌ تُضَفِّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ *

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ الْمُوصُوفِ)

١٨٤٤. (وَقَاصِرَاتُ الطَّرَفِ كَانَ أَضْلُهُ صِفَةً حُورٍ سَابِغَاتٍ مِثْلُهُ
١٨٤٥. ثُمَّ قَلِيلًا وَكَثِيرًا ذِكْرًا فِي الضُّحْكِ وَالْبُكَاءِ هَكَذَا جَرَى)
(وَقَاصِرَاتُ الطَّرَفِ) [الصفات: الآية ٤٨] كَانَ أَضْلُهُ صِفَةً حُورٍ أي حور قاصرات الطرف،
فحذف الموصوف استغناء بصفته (سَابِغَاتٍ مِثْلُهُ) أي قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَاتٍ﴾ [سبأ: الآية ١١] مثل (وَقَاصِرَاتُ الطَّرَفِ) [الصفات: الآية ٤٨] في حذف الموصوف، وإبقاء صفته، أي دُرُوعًا سابغات (ثُمَّ قَلِيلًا وَكَثِيرًا ذِكْرًا) بألف التثنية (فِي الضُّحْكِ) بكسر، فسكون، أو بفتح، فسكون، أصله الضُّحْكُ، بفتح، فكسر، فحُفِّفَ، على القاعدة أن كل ما كان على فَعِلٍ ككتف، أو فَعِلَةٌ ككلمة يجوز تخفيفه بتسكين ثانيه، أو بنقل كسرتها إلى ما قبلها، ففيه ثلاث لغات، وإذا كان ثانيه حرف حلق، كفتح جاز فيه إتيان حركة فائه لعينه، فيكسران، ففيه أربع لغات (وَالْبُكَاءِ) بالضم والمد (هَكَذَا جَرَى) أي مثل ما تقدّم جرى فيه حذف الموصوف، وإبقاء صفته، والتقدير ضحكًا قليلًا، وبكاء كثيرًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف الموصوف، وإبقاء صفته، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرَفِ﴾ [الصفات: الآية ٤٨]، أي حور قاصرات، وقوله: ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠، ١١]، أي دُرُوعًا سابغات، وقوله: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾

أَي ضَحْكًا قَلِيلًا، وبكاء كثيرًا، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي في الباب السادس^(١). إن شاء الله تعالى. -، وقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: الآية ٥]، أي دين الملة القيمة، وقوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: الآية ١٠٩]، أي ولدار الساعة الآخرة، قاله المبرد، وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: الآية ٩]، أي حب النبت الحصيد، وقال سحيم [من الوافر]:
* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَأُ الثَّنَائِيَا *

قيل: تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور، وقيل: جلا علم محكي على أنه منقول من نحو قولك: «زيد جلا»، فيكون جملة، لا من قولك: «جلا زيد»^(٢)، ونظيره قوله [من الرجز]:

نُبِئْتُ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(٣)
ف«يزيد» منقول من نحو قولك: «المال يزيد»، لا من قولك: «يزيد المال»، وإلا لأعرب غير منصرف، فكان يُفْتَحُ؛ لأنه مضاف إليه.

واختُلف في المقدر مع الجملة في نحو «مِثْلًا ظَعَنَ، ومِثْلًا أَقَامَ»، فالبصريون يقدرُون موصوفًا، أي فريق، والكوفيون يقدرُون موصولًا، أي «الذي»، أو «من»، وما قدره الأولون أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصول بصفته؛ لتلازمهما، ومثله «ما منهما مات حتى لقيته»، يقدره البصريون بـ«أحد»، ويقدره الكوفيون بـ«مَنْ»، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا

(١) وحاصل الكلام هناك أن بعضهم نقل عن سيبويه أن «قليلًا» تُصَبُّ على الحال من ضمير مصدر الفعل، وعليه فالتقدير: فليضحكوه، أي الضحك في حال كونه قليلًا، وليبكوه، أي البكاء في حال كونه كثيرًا، وسيأتي تمام الكلام فيه هناك. - إن شاء الله تعالى ..

(٢) إنما منع نقله عند هذا القائل من «جلا» في قولك: «جلا زيد» لأنه لو كان كذلك لكان مفردًا منصرفًا، إذ هذا الوزن غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور؛ لأنه وزن لا يخص الفعل، بل يستوي فيه الفعل والاسم، وأما إذا جعلناه جملة كان مبتدأ؛ لأن ما كان من قبيل المبتدأ إذا حكي فإنه يبقى على بناءه قبل الحكاية؛ لأن الحق أن الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية، وإن كانت أجزاؤها معربة. انتهى «الحاشية» ٢٥٧/٢.

(٣) الفديد: الصوت.

لَيُؤْمِنَنَّ يَوْمَهُ [النساء: الآية ١٥٩] أي إلا إنسان، أو إلا مَنْ، وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة، وردّه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: الآية ٧٢] الآية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الصِّفَةِ)

١٨٤٦- (كُلُّ سَفِينَةٍ تِي نَعْتَهَا حَذِفَ صَالِحَةٍ كَانَ كَمَا عَنْهُمْ أَلِفَ

١٨٤٧- وَنَحْوُ قَالُوا الْآنَ جِئْتُ مُتَّبَعًا بِالْحَقِّ أَنِي وَاضِحِهِ اللَّذْ رُفِعَا

١٨٤٨- وَمَا مِنَ الْمُنْعَوَاتِ وَالنَّعْتِ عَقِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

(كُلُّ سَفِينَةٍ تِي) تقرأ بغير إشباع، قاله الناظم رحمه الله، أي هذه، يعني أن ﴿سَفِينَةٍ﴾ (نَعْتَهَا

حَذِفَ) وقوله: (صَالِحَةٍ كَانَ) أي كان النعت المحذوف لفظ «صالحه»، فاسم «كان» ضمير

النعت، و«صالحه» خبرها، وجره للحكاية (كَمَا عَنْهُمْ أَلِفَ) أي كما عرف هذا التقدير عن

المحققين (وَنَحْوُ) ﴿قَالُوا أَلَتَنْ جِئْتَ﴾ [البقرة: الآية ٧١] حال كونه (مُتَّبَعًا بِالْحَقِّ) أي بهذا اللفظ

(أَنِي وَاضِحِهِ) أي واضح الحق (اللَّذْ رُفِعَا) بألف الإطلاق، أي الذي رُفِعَ علمه قبل أن تأتينا به، ثم

أكد القاعدة التي ذكرها بما نقله من أبيات «خلاصة» ابن مالك - رحمه الله -، حيث قال: (وَمَا

مِنَ الْمُنْعَوَاتِ وَالنَّعْتِ عَقِلَ) بالبناء للمفعول، أي علم لدلالة دليل عليه (يَجُوزُ حَذْفُهُ) أي حذف

ذلك المعلوم (وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ) أي يقلّ الحذف في النعت، كما يكثر في المنعوت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الصفة، نحو قوله ﴿عَقِلَ﴾: ﴿يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ

غَضَبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي صالحه، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها

سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ^(١)، وقوله: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي سُلِّطَ عليه بدليل:

﴿مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٤٢]، وقوله: ﴿قَالُوا أَلَتَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي

(١) أي في تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعني تعييبها يخرجها عن كونها صالحه، فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة، فيجب تقديرها. انتهى. «حاشية الدسوقي» ٢٥٧/٢.

الواضح، وإلا كان مفهومه كفرا، وقوله: ﴿وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: الآية ٤٨]، وقال [من المتقارب]:

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُذْرٍ^(١) فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ
وقال [من الوافر]:

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاةٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ^(٢)
أي من أختها السابقة، وبادر طائفة، ولم أعط شيئا طائلا دفعا للتناقض فيهن، وقوله: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨]، أي نافع، وقوله: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الحجّة: ٣٢] أي ضعيفا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمُعْطُوفِ)

١٨٤٩- (تَقِيكُمْ الْحَرَّ كَذَا وَالبَرْدَ زِدْ وَمِثْلُ هَذَا فِي الْكِتَابِ يَطْرُدُ

١٨٥٠- وَلَهُ مَا سَكَنَ بَعْدُ قُدْرًا وَمَا تَحَرَّكَ كَمَا عَنْهُمْ يُرَى)

(تَقِيكُمْ الْحَرَّ كَذَا وَالبَرْدَ زِدْ) أي قدره بالعطف (وَمِثْلُ هَذَا فِي الْكِتَابِ) أي القرآن (يَطْرُدُ)

أي يكثر استعماله (وَلَهُ مَا سَكَنَ بَعْدُ قُدْرًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، ونائب فاعله قوله:

(وَمَا تَحَرَّكَ، كَمَا عَنْهُمْ يُرَى) بالبناء للمفعول، أي كما يعلم ذلك من بيان النحويين، ووقع في

نسخة: «كذا عنهم جلا»، وهو غلط؛ لفساد التقفية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف، ويجب أن يتبعه العاطف، نحو

قوله ﴿وَجَلَّ﴾: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا﴾ [الحديد: الآية ١٠] الآية، أي ومن

أنفق من بعده، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدر ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً

مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنَ

(١) قوله: «تُدْر» بضم المثناة الفوقية، وفتح الراء بعدها همزة من الدرء، وهو الدفع.

(٢) «المهاه» بالهاء غير المنقوطة: الصفاء والترقة، وقوله: «بدار» أي ليست بدار إقامة وقرار.

رُسُلِهِ» [البقرة: الآية ٢٨٥] الآية، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٥٢]، أي بين أحد وأحد منهم، وقيل: أحد فيهما ليس بمعنى واحد، مثله في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تقدير، وزد بأنه يقتضي حينئذ أن المعرض بهم، وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل، وإنما فرقوا بين محمد وبين غيره في النبوة، قال ابن هشام: وفي لزوم هذا نظر، والذي يظهر لي وجهه التقدير، وأن المقدر بين «أحد» وبين «الله»، بدليل: ﴿وَيُزَيِّدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: الآية ١٥٠]، الآية، ونحو قوله: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [التحل: الآية ٨١]، أي والبرد، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [التحل: الآية ٥]، وقوله: ﴿وَلَكُمْ مَا سَكَنْ﴾ [الأنعام: الآية ١٣] أي وما تحرك، وإذا فُسِّرَ ﴿سَكَنْ﴾ [الأنعام: الآية ١٣] باستقر لم يُحتج إلى هذا، وقوله: ﴿فَإِنْ أُخْضِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦]، أي فإن أخصرتم فحللتم، وقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِذِيهِ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦]، أي فحلق ففدية، وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتِنَاهَا تَر تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٨] أي إيمانها وكسبها، والآية من اللف والنشر، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة^(١)، كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سَوَّى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به، وهذا التأويل ذكره ابن عطية، وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها، كقوله [من الطويل]:

* فَمَا أَذْرِي أَرْشُدُ طَلَابُهَا *

(١) أي لأن قوله: ﴿لَمْ تَكُنْ تَكُنْ﴾ راجع لقوله: ﴿إِيْمَانًا﴾، وقوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾ راجع لمحذوف، أي وكسبها، والمعنى لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل، ولا ينفع نفسا كسبها لم تكن كسبت، فالمنفي هو النفع بالكسب، وحينئذ فالتسوية في الآية إنما هي بين عدم النفع بالإيمان، وعدم النفع بالكسب، لا بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح، كما فهم المعتزلة. انتهى [الحاشية ٢/٢٥٨].

أي أم غي، وقد مر البحث فيه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ)

١٨٥١- (وَجَعَلُوا فَاَنْفَجَرَتْ قَدْ عَطِفَا عَلَى مِثَالِ ضَرْبِ اللَّذْ حَذِفَا) (وَجَعَلُوا) قوله **وَجَعَلُوا**: ﴿فَاَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] قَدْ عَطِفَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول (عَلَى مِثَالِ ضَرْبِ اللَّذْ) بسكون الذال لغة في «الذي» (حَذِفَا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول أيضًا، يعني أن قوله تعالى: ﴿فَاَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] معطوف على محذوف، أي فضرب، ﴿فَاَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠].

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف عليه، نحو قوله **وَجَعَلُوا**: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَاَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] أي فضرب، فانفجرت، وزعم ابن عصفور أن الفاء في ﴿فَاَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] هي فاء فضرب، وأن فاء فانفجرت محذوف؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء، لأن لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل، وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاء الجواب، أي فإن ضربت، فقد انفجرت، ويرده أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: الآية ٧٧] إلا إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك، وقيل في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤]: إن «أم» متصلة، والتقدير أعلمتم أن الجنة حُقَّتْ بالمكارة أم حسبتم. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ)

١٨٥٢- (وَأَبْدَلُوا الْكَذِبَ بِمَا حَذِفَا نَصْبُهُ تَصِفُ مَفْعُولًا وَفِي) (وَأَبْدَلُوا) **وَأَبْدَلُوا** ﴿الْكَذِبَ﴾ [آل عمران: الآية ٧٥] بِمَا حَذِفَا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي من المحذوف الذي (نَصْبُهُ تَصِفُ) [التحل: الآية ١١٦] حال كونه (مَفْعُولًا) به، وقوله: (وَفِي) من

الوفاء صفة لما قبله.

وحاصل معنى البيت أنه يجوز حذف المبدل منه، قيل: في قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾** [التحل: الآية ١١٦]، وفي قوله تعالى: **﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾** [البقرة: الآية ١٥١]: إن **﴿الْكَذِبَ﴾** بدل من مفعول **﴿تَصِفُ﴾** [التحل: الآية ١١٦] المحذوف، أي لما تصفه، وكذلك في **﴿رَسُولًا﴾** بناءً على أن **﴿مَا﴾** في **﴿كَمَا﴾** موصول اسمي، ويؤدّه أن فيه إطلاق **﴿مَا﴾** على الواحد من أولي العلم، والظاهر أن **﴿مَا﴾** كافة، وأظهر منه أنها مصدرية؛ لإبقاء الكاف حيث على عمل الجر، وقيل في **﴿الْكَذِبَ﴾**: إنه مفعول إما **﴿تَقُولُوا﴾**، والجملتان بعده بدل منه، أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما المحذوف، أي فتقولون الكذب، وأما **﴿تَصِفُ﴾** على أن **﴿مَا﴾** مصدرية، والجملتان محكيّتا القول، أي لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم، وقرئ بالجر بدلاً من **﴿مَا﴾** على أنها اسم، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لكذوب، صفة للفاعل، وقد مر^(١) أنه قيل في «لا إله إلا الله»: إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمُؤَكِّدِ وَبَقَاءُ تَوْكِيدِهِ)

١٨٥٣- (حَذْفُ الْمُؤَكِّدِ وَتَوْكِيدُ بَقَى عَنْ سَيِّبَوْنِهِ وَالْخَلِيلِ حَقَّقَا ١٨٥٤- أَمَّا أَبُو الْحَسَنِ وَالتَّبَاعُ لَهُ فَمَنْعُوهُ مَرٌّ فِيهِ الْأَمْثِلَةُ)

(حَذْفُ الْمُؤَكِّدِ) بفتح الكاف المشددة (وَتَوْكِيدُ بَقَى) بفتح القاف على لغة طيء الذين يفتحون عين فعل المكسور، إذا كان معتل اللام بالياء، كرضي، وبقي، وفني، فيقولون: رَضَى، وَبَقَى، وَفَنَى، وقد تقدّم تحقيقه، والجملة في محل نصب على الحال، أي والحال أن توكيده باق (عَنْ سَيِّبَوْنِهِ وَالْخَلِيلِ حَقَّقَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي كان هذا عنهما محققاً مثبتاً (أَمَّا

(١) أي في النوع الثاني من الجهة السادسة.

أَبُو الْحَسَنِ) الأَخْفَشُ (وَالْتَّبَاعُ لَهُ) بضم التاء، وتشديد الموحدة جمع تابع، أي الذين تبعوه في هذه المسألة (فَمَنْعُوهُ) أي منعوا حذف المؤكّد، فشرطوا في الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكّداً بالفتح؛ لأن الحذف ينافي التوكيد (مَرٌّ) أي في الشرط الثاني من الشروط الثمانية المذكورة للحذف في الخاتمة (فِيهِ) أي في هذا البحث (الْأَمْثِلَةُ) أي التي اختلفوا فيها. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ)

١٨٥٥- (يَكْثُرُ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ كَمِثْلِ نَارِ اللَّهِ فِي الْكَلَامِ ١٨٥٦- وَقَوْلِ رَبِّ الْعَرْشِ نَارَ حَامِيَةٍ وَإِنْ ثَرَدَ مُقَدَّرًا فَقُلْ هِيَ ١٨٥٧- وَبَعْدَ فَا الْجَوَابِ حَذْفًا فَاشِيًا وَبَعْدَ قَالُوا وَسِوَاهُ زُيَا)

(يَكْثُرُ) أي حذف المبتدأ (فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ، كَمِثْلِ **﴿نَارُ اللَّهِ﴾** [الهمزة: الآية ٦]) أي بعد قوله: **﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخُطْمَةُ﴾** [الهمزة: الآية ٥]، والتقدير: هي نار الله، وقوله: (فِي الْكَلَامِ) أي حال كونه واقعاً في القرآن الكريم (وَقَوْلِ) بالجر عطفاً على «مثل» أي وكقول (رَبِّ الْعَرْشِ) - سبحانه وتعالى - (**﴿نَارَ حَامِيَةٍ﴾**) أي بعد قوله: **﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾** [القارعة: الآية ١٠] (وَإِنْ ثَرَدَ مُقَدَّرًا) أي معرفة المقدّر في الآيتين (فَقُلْ: هِيَ) أي المقدّر لفظة «هي»، وَقَفَ عليها بهاء السكت (وَبَعْدَ فَا الْجَوَابِ حَذْفًا فَاشِيًا) أي يُحذف المبتدأ بعد فاء الجواب حذفاً كثيراً، نحو قوله **﴿وَعَلَّكَ﴾**: **﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾** [فصلت: الآية ٤٦]، فعمله لنفسه، وإساءته عليها (وَبَعْدَ قَالُوا) أي ويُحذف المبتدأ أيضاً بعد لفظ القول، نحو **﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾**^(١) [الفرقان: الآية ٥]، وقوله: (وَسِوَاهُ زُيَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي ونُقِلَ أيضاً غير ما ذكر من المواضع.

(١) أي هو أساطير الأولين قال الدماميني: ويحتمل أن «أساطير الأولين» مبتدأ، وجملة «اكتبها» خبر، وحينئذ فلا حذف أصلاً. ج ٣ ص ٤٠٨.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف المبتدأ يكثر في جواب الاستفهام، نحو قوله **وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخَطْمَةُ** * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ **﴿﴾** [الهمزة: ٦٠٥] أي هي نار الله، وقوله: **﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْةُ * نَارِ حَامِيَةٍ﴾** [القارعة: ١٠-١١]، وقوله: **﴿مَا أَصْحَبَ الْيَمِينِ * فِي سِدْرٍ مَحْضُورٍ﴾** [الواقعة: ٢٧، ٢٨] الآيتين، وقوله: **﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارِ﴾** [الحج: ٧٢].

وبعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: **﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾** [فصلت: الآية ٤٦]، أي فعله لنفسه وإساءته عليها، وقوله: **﴿وَأَنْ تَحَاطُّوهُمْ فَأَخَوَانُكُمْ﴾** [البقرة: الآية ٢٢٠]، أي فهم إخوانكم، وقوله: **﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ﴾** [البقرة: الآية ٢٦٥]، وقوله: **﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾** [نصفت: ٤٩]، وقوله: **﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾** [البقرة: الآية ٢٨٢]، أي فالشاهد، وقرأ ابن مسعود **﴿إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَعَادَكَ﴾**.

وبعد القول، نحو قوله تعالى: **﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾** [الفرقان: الآية ٥]، وقوله: **﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾** [الذاريات: الآية ٥٢]، وقوله: **﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾** [الكهف: الآية ٢٢] الآية، وقوله: **﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ﴾** [الأنبياء: الآية ٥].

وبعد ما الخبر صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى: **﴿الَّتِي بَيْنَ الْعِيدُونَ﴾** [التوبة: الآية ١١٢]، ونحو قوله: **﴿صُمْ بُكُمْ عُمِي﴾** [البقرة: الآية ١٨].

ووقع في غير ذلك أيضًا، نحو قوله تعالى: **﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾** [آل عمران: ١٩٦]، وقوله: **﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾** [النساء: الآية ١٧١]، وقوله: **﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلِّغْ﴾** [الأحقاف: ٣٥]، أي هذا بلاغ، وقد صرح به في قوله: **﴿هَذَا بَلِّغْ لِلنَّاسِ﴾** [إبراهيم: الآية ٥٢] وقوله **﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾** [الشورى: الآية ١] أي هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا»، وسيبويه يصرح به. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ الْخَبَرِ)

١٨٥٨- **﴿أَكُلْهَا دَائِمَ تَلَا وَظَلَّهَا أَنَّى دَائِمَ وَاتَّخَصَّنَاتُ مِثْلُهَا﴾**

١٨٥٩- **﴿إِنْ خَيْرٌ فَالْخَيْرُ كَذَاكَ إِنْ رُفِعَ إِنْ مَحَلًّا هَكَذَا أَيْضًا وَضِعَ﴾**
 ١٨٦٠- **﴿لَا ضَيْرَ أَنَّى عَلَيَّ لَا قُوْتَ كَذَا أَنَّى لَهُمْ وَحَذَفُهُ قَدْ أُخِذَا﴾**
 ١٨٦١- **﴿وَشَاعَ فِي ذَا النَّابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ﴾**
﴿أَكُلْهَا دَائِمَ﴾ [الرعد: الآية ٣٥] بإسكان الميم للوزن (تَلَا) أي تبع قوله: (وَوَظَلَّهَا أَنَّى)

فحذف خبره، وتقديره (دَائِمَ) **﴿وَالْمُخَصَّنَاتُ﴾** (مِثْلُهَا) أي مثل الآية السابقة في ثبوت التقدير، لا في النوع؛ لأن هذا يقدر حل لكم (إِنْ خَيْرٌ) بترك التنوين للوزن (فَالْخَيْرُ كَذَاكَ) أي مثل ما سبق في ثبوت التقدير له، أي فيقدر أي إن كان في عملهم خير، وقوله: (إِنْ رُفِعَ) بالبناء للمفعول، أشار به إلى أن له أربعة أوجه: أحدها هذا، [والثاني]: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا» بنصبهما، أي إن كان عملهم خيرًا، فيجوزون خيرًا، [والثالث]: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا» برفع الأول، ونصب الثاني، أي إن كان في عملهم خيرٌ، فيجوزون خيرًا، [والرابع]: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» بنصب الأول، ورفع الثاني، أي إن كان عملهم خيرًا، فجزاؤهم خير.

(إِنْ مَحَلًّا هَكَذَا أَيْضًا وَضِعَ) بالبناء للمفعول، يعني أن قول الشاعر: «إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مُرْتَحَلًّا... البيت» مثل هذا، أي مما حذف خبره، أي إن لنا محلاً، وكذا قولك: (لَا ضَيْرَ) مما حذف خبره (أَنَّى عَلَيَّ) وقوله تعالى: (لَا قُوْتَ) كَذَا) أي مثل ما سبق في حذف خبره (أَنَّى لَهُمْ، وَحَذَفُهُ) أي حذف الخبر (قَدْ أُخِذَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، أي أخذ ضابطه من قول ابن مالك في «خلاصته»: (وَشَاعَ فِي ذَا النَّابِ) أي باب «لا» النافية للجنس التي تعمل عمل «إن» (إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) أي حذفه (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ) أي إذا ظهر المراد منه، وذلك إذا دل دليل على ذلك، كالأمثلة السابقة، فإن لم يدل دليل على حذفه، فلا يجوز، نحو قوله **﴿لَا أَحَدٌ أَغِيرَ مِنَ اللَّهِ﴾**.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الخبر، لدليل، نحو قوله **﴿وَوَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾** [المائدة: ٥] أي حل لكم، وقوله: **﴿أَكُلْهَا دَائِمَ وَظَلَّهَا﴾** [الرعد: الآية ٣٥]، أي

دائم، وأما ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٤٠]، فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصحة كون ﴿أَعْلَمُ﴾ خبراً عنهما، وأما «أنت أعلم ومالك»، فمشكل، لأنه إن عطف على «أنت» لزم كون «أعلم» خبراً عنهما، أو على «أعلم» لزم كونه شريكه في الخبرية، أو على ضمير «أعلم»: لزم أيضاً نسبة العلم إليه، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل، وإعمال أفعل في الظاهر، وإن قُدِّرَ مبتدأً حذف خبره لزم كون المحذوف «أعلم»، والوجه فيه أن الأصل «بمالك»، ثم أنبت الواو مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي، كما قُصِدَ بالعطف في نحو ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] فيمن خَفَضَ على القول بأن خفض اللجوار، ونظيره «بعث الشاة شاة ودرهماً»، والأصل شاة بدرهم، وقالوا: «الناس مَجْزِيُونَ بأعمالهم إن خير فخير»، أي إن كان في عملهم خير، فحذفت «كان» وخبرها، وقال [من الكامل]:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٍ
أي ليس له، وقالوا: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد»، وقالوا: «إن مالا وإن ولداً»، وقال الأعشى: «إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرَحَلًّا».

أي إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها، وقد مر البحث^(١) في قوله ﴿عَلَّكَ﴾: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [الحج: ٢٥]، وقوله: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ» [فصلت: الآية ٤١] مُسْتَوْفَى وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: الآية ٥٠] أي علينا، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا فَوْتَ﴾ [سج: الآية ٥١] أي لهم، وقال الحماسي [من مجزو الكامل]:

(١) أما الآية الأولى فلم يتقدم فيها كلام أصلاً، وأما الآية الثانية، فتقدم في المثال الأول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف، أي هالكون، أو مذكور، وهو قوله: ﴿أَوَّلَيْكَ يَبَادُونَ﴾ [فصلت: الآية ٤٤] الآية، وما بينهما اعتراض، وقوله في ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: الآية ٦] الآية قال الزمخشري: خبر «إن» في هذه الآية محذوف، أي يذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط بعد قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ﴾ [الحج: الآية ٢٥]، أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد. انتهى «الحاشية» ٢٦١/٢.

مَنْ صَدَّ عَنْ زِيَرَاتِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخٍ
وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يُذكر، وقال آخر [من الطويل]:
إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلَى لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَغْضَبُ^(١)
أي لعلها قريبة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

مَا يَحْتَمِلُ التَّوَعُّينُ

أي حذف المبتدأ، أو حذف الخبر.

١٨٦٢. يَكْثُرُ بَعْدَ الْفَاءِ مِثْلُ قَوْلِهِ فِعْدَةٌ لَدَى قَضَاءٍ مِثْلِهِ
١٨٦٣. فَوَاجِبٌ أَوْفَعَلَيْهِ قُدْرًا وَفِي قَصَبٍ زِدْ جَمِيلٌ قُرْزًا
(يَكْثُرُ) أي ما يحتمل التوعُّين (بَعْدَ الْفَاءِ) أي عقبها من غير فاصل بينه وبينها (مِثْلُ) بالرفع خبراً محذوف، أي ذلك، أو النصب على الحال (قَوْلِهِ) ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿فِعْدَةٌ﴾ أي في قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿فِعْدَةٌ﴾ من أيام أخرى، وقوله: (لَدَى قَضَاءٍ مِثْلِهِ) أي التي وردت في قضاء مثل ما فات من الأيام في رمضان في قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٤] الآية (فَوَاجِبٌ) أَوْفَعَلَيْهِ قُدْرًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي قدر لفظ: «فالواجب» عند إرادة المبتدأ، أو لفظ «فعليه»، عند إرادة الخبر (وَفِي) قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿فَصَبْرٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨] زِدْ ﴿جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨] قُرْزًا) بألف الإطلاق والبناء للمفعول أيضاً، أي قرر الحذف كذلك، فتقدير المبتدأ فأمرى صبر جميل، والخبر فصبر جميل أمثل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن بعض المواضع يحتمل تقدير التوعُّين: المبتدأ والخبر، ويكثر ذلك بعد الفاء نحو قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: الآية ٩٢]، وقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٤]، وقوله: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦]، وقوله: ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٠]، أي فالواجب كذا، أو فعلية كذا، أو فعليكم كذا، ويأتي في

(١) «الأعضب»: مكسور القرن.

غيره، نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨]، أي أمري، أو أمثل، ومثله قوله [من الطويل]: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: الآية ٢١] أي أمرنا، أو أمثل، ويدل للأول قوله: [من الطويل]:

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرَكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُفْتُ مَا لَمْ أَعُودْ
وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في «لعمرك لأفعلن»، و«إيمان الله لأفعلن»، وغيره جزم بأن ذلك من حذف الخبر، وفي «نعم الرجل زيد»، وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْفِعْلِ وَخَذُّهُ أَوْ مَعَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا)

- ١٨٦٤- (وَحَذَفُهُ مُفَسَّرًا قَدْ يَطْرُدُ إِذَا السَّمَاءُ بَعْدَهُ أَنْشَقَّتْ يَرُدُّ
١٨٦٥- وَبَعْدَ مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ أَتَى خَيْرًا لِأَنْزَلِ الَّذِي لَنْ يَثْبُتَا
١٨٦٦- عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا سَقَيْتُهَا الْمُنَوِي نَاصِبًا بَدَا
١٨٦٧- وَحَذَفُهُمْ قَوْلًا أَعْمَ أَكْثَرُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
١٨٦٨- إِذْ حَذَفُهُمْ قَوْلًا حَدِيثُ الْبَحْرِ فَقُلْ وَلَا خَرَجَ فِيمَا تَذِيرِي
١٨٦٩- فِي النَّعْتِ إِذْ قُطِعَ فِعْلًا قَدَّرُوا أَمْدَحُ أَوْ أَدُمُّ أَوْ كَأَذْكُرُ
(وَحَذَفُهُ) أي الفعل، حال كونه (مُفَسَّرًا) بصيغة اسم المفعول (قَدْ يَطْرُدُ) أي يكثر، نحو قوله وَعَلَى: ((إِذَا السَّمَاءُ بَعْدَهُ أَنْشَقَّتْ)) يَرُدُّ أي يأتي (و) يكثر أيضًا (بَعْدَ) الاستفهام، كقوله وَعَلَى: (مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) هكذا النسخ، وهو خلاف التلاوة، إذ هي «ماذا أنزل ربكم»، فلو قال بدل هذا الشطر:

وَبَعْدَ مَا ذَا أَنْزَلَ أَيْضًا قَدْ أَتَى إلخ لكان أولى.

(أَتَى) وَعَلَى خَيْرًا لِأَنْزَلَ الَّذِي لَنْ يَثْبُتَا بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، وفي نسخة: «ما ثبنا»

«عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا» أي ومنه قول الشاعر: «علفتها إلخ» (سَقَيْتُهَا الْمُنَوِي) مبتدأ وخبره، أي المقدر، حال كونه (نَاصِبًا بَدَا) أي ظهر (وَحَذَفُهُمْ قَوْلًا أَعْمَ أَكْثَرُ) مؤكِّد لما قبله (مِنْ كُلِّ ذَلِكَ) أي مما سبق من حذفه مفسرًا، أو واقعًا في جواب الاستفهام (كَمَا قَدْ ذَكَرُوا) أي كما ذكره المحققون (إِذْ) تعليلية (حَذَفُهُمْ قَوْلًا حَدِيثُ الْبَحْرِ) أي لأن حذفهم القول من جملة حديث البحر الذي يُقَالُ من البحر، فهو مأخوذ من أمر متسع، فيكون متسعًا^(١) (فَقُلْ وَلَا خَرَجَ فِيمَا تَذِيرِي) أي فيما تعلمه، لا فيما لا تعلمه؛ لأن ذلك حرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: الآية ٣٦] (فِي النَّعْتِ) متعلق بـ«قَدَّرُوا» (إِذْ) ظرفية متعلقة بـ«قَدَّرُوا» أيضًا (قُطِعَ) بالبناء للمفعول، أي وقت قطعه عن المنعوت (فِعْلًا) منصوب بـ«قَدَّرُوا» وقوله: (أَمْدَحُ) بدل من «فِعْلًا» محكي لقصد لفظه، نحو «الحمد لله أهل الحمد» (أَوْ أَدُمُّ) نحو قوله وَعَلَى: «وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ» [المسد: الآية ٤] (أَوْ كَأَذْكُرُ) هذه الثلاثة في نعت المدح أو الذم، وأما في نعت التخصيص، فيقدر «أعني»، كما نقله الدما ميني عن المحققين^(٢).

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الفعل وحده، أو مع مضمير مرفوع، أو منصوب، أو معهما، ويَطْرُدُ حذفه مُفَسَّرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠]، والأصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري، وأبو البقاء، وأهل البيان، وعن البصريين أنه لا يجوز «لو زيد قام» إلا في الشعر، أو الندور، نحو «لو ذات سوار لطمنتي»، وقيل: الأصل لو كنتم، فحذفت «كان» دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم، فحذفا مثل «التمس ولو خاتما من حديد»، وبقي التوكيد.

ويكثر حذف الفعل في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: الآية ٦١] أي ليقولن خلقهم الله، وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]. وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٦٢..

(٢) «حاشية الخضرى» ٢/٨٨.

سَلَّمَ عَلَيْكُمْ» [الرعد: ٢٣-٢٤] حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قل، ولا حرج. ويأتي حذف الفعل في غير ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٧١] أي وأتوا خيراً، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيراً نعت لمصدر محذوف، أي انتهاء خيراً، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أي واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم، وقال [من الرجز]:

* عَلَفْتُهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا *

فقبل: التقدير: وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضَمَّن «علفتها» معنى «أثلتها، وأعطيتها»، وألزموا صحة نحو «علفتها ماء بارداً وتبناً» فالتزموه، محتجين بقول طرفة [من الطويل]:
أَعْمَرُوا بَنَ هِنْدٍ مَا تَرَى زَائِي صِرْمَةٍ^(١) لَهَا سَبَبٌ تَرْغَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرِ
وقالوا: «الحمد لله أهل الحمد» بإضمار «أمدح»، وفي التثنية: «وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةٌ أَلْحَطِبِ» [المسد: الآية ٤] بإضمار «أدُم»، ونظائره كثيرة، وقالوا: «أما أنت منطلقاً انطلقت»، أي لأن كنت منطلقاً انطلقت، وقالوا: «لا أكلمه ما أن جزاء مكانه»، و«ما أن في السماء نجماً»، أي ما ثبت، ويروى «نجم» بالرفع، ف«أن» فعل ماض بمعنى «عَرَضَ»، وأصله «عَرَنَ». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ الْمَفْعُولِ)

- ١٨٧٠- (يَكْثُرُ بَعْدَ لَوْ يَشَاءُ وَمَا يُفِي مِنَ الْعُلُومِ فِي الْكِتَابِ الْأَشْرَفِ
١٨٧١- لَا يَغْلَمُونَ هَكَذَا لَا تُبْصِرُونَ وَعَائِدُ الْمَوْضُولِ مِمَّا تُغْلِنُونَ
١٨٧٢- وَعَائِدُ الْمَوْضُوفِ ثُمَّ الْحَبْرِ فِي غَيْرِ هَذِي وَارِدٌ فَاسْتَخِيرَ
١٨٧٣- مَنْ لَمْ يَجِدْ وَرَدَ فِي الْكُفَّارَةِ كَمِثْلٍ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْ أُمَّةٍ

(١) «أعمرو إلخ» الهمزة للنداء، و«الصرمة» بكسر المهملة، وسكون الراء، وفتح الميم: نحو الثلاثين من الإبل، والشاهد أنه ضمن ترعى تناول، فصح تسلطه على الماء. دسوقي ٤١٥/٣.

- ١٨٧٤- حَذَفُ الْمَقُولِ وَبَقَاءُ الْقَوْلِ جَا مِنْ الْغَرِيبِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْحِجَا
١٨٧٥- وَيَكْثُرُ الْحَذَفُ لَدَى الْفَوَاصِلِ كَمَا قَلَى تَخْشَى أَتَى لِلنَّاقِلِ
١٨٧٦- وَأَجَزْنُهُ فِي مَفَاعِيلِ كَسَا وَفِي الْعَطَاءِ مُطْلَقًا بِالْإِثْسَا

(يَكْثُرُ) أي حذف المفعول (بَعْدَ لَوْ يَشَاءُ) نحو قوله ^{عَلَيْكَ}: ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَأَنْصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمّد: الآية ٤]، أي لو يشاء الانتصار (وَمَا يُفِي مِنَ الْعُلُومِ) أي وبعد نفي العلم (فِي الْكِتَابِ الْأَشْرَفِ) أي القرآن الكريم، نحو قوله ^{عَلَيْكَ}: ﴿وَلَكِنْ (لَا يَعْلَمُونَ)﴾ [البقرة: الآية ١٣] أي أنهم سفهاء، و(هَكَذَا) قوله: ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَأَنْصَرَ مِنْهُمْ﴾ ولكن لا تبصرون فزبنا إليكم (وَعَائِدُ الْمَوْضُولِ) أي ويحذف العائد على الموصول من نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُغْلِنُونَ﴾ أي تعلنونه (وَعَائِدُ الْمَوْضُوفِ) أي ويحذف أيضاً العائد على الموصوف لكنه دون ما قبله، نحو «وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ الْبَيْتَ» أي حميته (ثُمَّ الْحَبْرِ) هكذا النسخ والصواب «ثم المحبر» أي يحذف أيضاً العائد على المبتدأ، ولكنه دون سابقه، نحو «كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ» أي لم أصنعه (فِي غَيْرِ هَذِي) متعلق بـ(وَارِدٌ) يعني أن حذف المفعول في غير هذه المواضع المذكورة ثابت أيضاً (فَاسْتَخِيرَ) أي فإذا أردت بيانه فسأل به خبيراً ثم أشار إلى بعض أمثله بقوله (مَنْ لَمْ يَجِدْ وَرَدَ فِي الْكُفَّارَةِ) أي في قوله ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] فمن لم يجد فصيام شهرين، أي فمن لم يجد الرقبة (كَمِثْلٍ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) أي في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيْنًا﴾ [المجادلة: الآية ٤]، أي فمن لم يستطع الصوم، وقوله: (مِنْ أُمَّةٍ) متعلق بـ«يستطع» أخذه من حيث المعنى، وإلا فليس له ذكر في الآية، ولو قال: «في الآية» لكان أوضح.

(حَذَفُ الْمَقُولِ وَبَقَاءُ الْقَوْلِ) «حذف» مبتدأ خبره قوله: (جَا مِنْ الْغَرِيبِ) أي من غريب باب الحذف، وذلك نحو قوله ^{عَلَيْكَ}: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧٧] أي هو سحر، وقوله: (عِنْدَ أَرْبَابِ الْحِجَا) بالقصر: أي هذا عند أصحاب العقول والذكاء، وهم الماهرون بالفن.

(وَيَكْثُرُ الْحَذَفُ لَدَى الْفَوَاصِلِ) أي عند مقاطع الآيات (كَمَا قَلَى) من قوله تعالى: ﴿وَمَا

قَلَى (تَحَشَّى) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْشَى﴾، وقوله: (أَتَى) أي ما ذكر من الآتين ونحوهما (لِلنَّاقِلِ) أي عند من نقل ذلك عن أهله (وَأَجَزْنَهُ) أي الحذف (فِي مَفَاعِيلِ «كَسَا») أي من كل فعل يتعدى إلى اثنين، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو «كسوت زيذا جبة»، فتخذف أَيْتُهُمَا شِثْتُ (و) كَذَا (فِي) مَفَاعِيلِ (الْعَطَاءِ) أي أعطى، وهو مثل كسا في تعديه إلى اثنين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو «أعطيت زيذا درهما»، وقوله: (مُطْلَقًا) أي سواء حذفت المفعول الأول، أو الثاني، أو حذفتهما معًا، وقوله: (بِالْإِثْنَيْنِ) متعلق بـ «أجزنه»، أو بحال مقدر، أي حال كونك متلبسًا بالافتداء للمحققين من أرباب هذا الفن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف المفعول به، ويكثر ذلك بعد «لو شئت»، نحو قوله ﷺ: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٩]، أي فلو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّافِهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أي أنهم سفهاء، ونحو قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٨٥]، وعائد على الموصول، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: الآية ٤١] أي بعثه، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

حَمَيْتَ حِمَاً تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
وعائد المختبر عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

* عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ *

وقوله [من المتقارب]:

* فَتَوْتُ لِبَشْتٍ وَتَوْتُ أَجْرُ *

وجاء في غير ذلك، نحو قوله ﷺ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]، وقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: الآية ٤]، أي فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول، نحو قوله ﷺ: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا

جَاءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧٧] أي هو سحر، بدليل ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ [يونس: الآية ٧٧]. ويكثر حذفه في الفواصل، نحو ﴿وَمَا قَلَى﴾، ﴿وَلَا تَحْشَى﴾، ويجوز حذف مفعولي «أعطى»، نحو ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: الآية ٥]، وثانيهما فقط، نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وأولهما فقط، خلافاً للسهلي، نحو ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْحَالِ)

١٨٧٧- (أَكْثَرُ مَا يَرُدُّ إِنْ قَوْلًا أَتَى أَغْنَى الْقَوْلُ عَنْهُ لَفْظًا ثَابِتًا
١٨٧٨- إِنْ قَدَّرُوا فِي قَوْلِهِ أَحْبَسَ أَحْبَسَ أَيْ قَائِلِينَ فَأَذِرْ هَذَا وَقِسِ
١٨٧٩- وَقَوْلُ إِسْمَاعِيلَ رَبَّنَا بَدَا وَعِنْدَ تَسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْهُدَى
(أَكْثَرُ مَا يَرُدُّ) أي يأتي حذف الحال (إِنْ قَوْلًا أَتَى) أي إن أتى الحال قولاً (أَغْنَى الْقَوْلُ عَنْهُ لَفْظًا ثَابِتًا) أي أغنى المقول عن الحال من حيث اللفظ (إِنْ قَدَّرُوا فِي قَوْلِهِ: «أَحْبَسَ أَحْبَسَ») أي في قول الشاعر [من الطويل]:

فَأَيَّنَ إِلَى أَيْنَ السَّجَاةِ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ
(أَيْ قَائِلِينَ، فَأَذِرْ هَذَا) أي فاعلم الأصل (وَقِسِ) أي عليه غيره (وَقَوْلُ إِسْمَاعِيلَ ﷺ: رَبَّنَا بَدَا) أي ظهر فيه هذا التقدير أي قائلًا (وَعِنْدَ تَسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْهُدَى) أي على المؤمنين في الجنة، في قوله ﷺ: ﴿سَلِّمُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤] أي قائلين ذلك.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الحال، وأكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول، نحو قوله ﷺ: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلِّمُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، أي قائلين ذلك، ومثله قوله ﷺ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: الآية ١٢٧]، ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي وإسماعيل يقول، كما أن القول محذوف خبراً للموصول، في قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ

أَوَّلِكَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا ﴿الرُّم: ٣﴾، ويحتمل أن الخبر هنا ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الرُّم: الآية ٣]، فالقول المحذوف نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، أَوْ رُفِعَ خَبَرًا، أَوَّلَ، أَوْ لَا مَوْضِعَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الصَّلَاةِ، هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ ﴿الَّذِينَ﴾ لِلْكَفَّارِ، وَالْعَائِدِ الْوَاوِ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُعْبُودِينَ: عَيْسَى، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالْأَصْنَامُ، وَالْعَائِدُ مُحَذَوْفٌ، أَيْ اتَّخَذُوهُمْ فَالْخَبَرُ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الرُّم: الآية ٣]، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ حَالٌ، أَوْ بَدَلَ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْب.

(حَذْفُ التَّمْيِيزِ)

١٨٨٠- (وَحَذَفُوا التَّمْيِيزَ فِي كَمْ صُمْتًا عَشْرُونَ صَابِرُونَ قَدْ عَلِمْنَا
١٨٨١- وَشَدَّ فِي نِعْمَتٍ بِحَذْفِ رُخْصَةٍ فِي خَبَرِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)
(وَحَذَفُوا التَّمْيِيزَ فِي كَمْ صُمْتًا؟) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، أَيْ فِي قَوْلِهِمْ: «كَمْ صَمْتٌ»، أَيْ كَمْ يَوْمًا؟
(عَشْرُونَ صَابِرُونَ) [الأنفال: الآية ٦٥] (أَي وَحَذَفَ التَّمْيِيزَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ وَعَلَيْكَ: عَشْرُونَ صَابِرُونَ) [الأنفال: الآية ٦٥]، أَيْ عَشْرُونَ رَجُلًا، وَقَوْلُهُ: (قَدْ عَلِمْنَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا، أَيْ قَدْ عَلِمْتُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (وَشَدَّ) أَيْ حَذَفَ التَّمْيِيزَ (فِي) بَابِ (نِعْمَتٌ بِحَذْفِ رُخْصَةٍ) أَيْ لَفْظَةُ «رُخْصَةٌ» (فِي خَبَرِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أَيْ فِي حَدِيثٍ: «مَنْ تَوَضَّعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ»^(١).

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ «كَمْ صَمْتٌ؟»، أَيْ كَمْ يَوْمًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: الآية ٣٠]، وَقَالَ: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: الآية ٦٥]، وَهُوَ شَاذٌ فِي بَابِ «نَعَمْ»، نَحْوُ «مَنْ تَوَضَّعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»، أَيْ فَبِالرُّخْصَةِ أَخَذَ، وَنِعْمَتْ رُخْصَةً. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْب.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٤٥٧) مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رضي الله عنه، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (١٠٩١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

(حَذْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ)

١٨٨٢- (وَبَعْدَ إِلَّا مَعَ غَيْرِ سُبِقًا بَلَيْسَ حَذْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ حَقًّا
١٨٨٣- عَشْرَةٌ قَبِضْتُ لَيْسَ إِلَّا أَوْ لَيْسَ غَيْرُ لَا سِوَاهُ أَضْلًا)
(وَبَعْدَ «إِلَّا» مَعَ «غَيْرِ» سُبِقًا) بِأَلْفِ التَّنْيِيزِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَالضَّمِيرُ لـ «إِلَّا»، وَ«غَيْرِ»، أَيْ حَالٌ كَوْنُهُمَا مَسْبُوقِينَ (بَلَيْسَ حَذْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ) أَيْ الْمُسْتَثْنَى (حَقًّا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (عَشْرَةٌ قَبِضْتُ لَيْسَ إِلَّا) أَيْ مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ: «قَبِضْتُ عَشْرَةً لَيْسَ إِلَّا»، أَيْ لَيْسَ غَيْرُ الْعَشْرَةِ مَقْبُوضًا (أَوْ) تَقُولُ: قَبِضْتُ عَشْرَةً (لَيْسَ غَيْرُ) بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ لِقَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ، وَنِيَّةٍ مَعْنَاهَا، أَيْ لَيْسَ غَيْرُهَا مَقْبُوضًا (لَا سِوَاهُ أَضْلًا) أَيْ لَيْسَ غَيْرُ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ جَائِزًا، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْمُسْتَثْنَى، وَذَلِكَ بَعْدَ «إِلَّا»، وَ«غَيْرِ» الْمَسْبُوقِينَ بِ«لَيْسَ»، يُقَالُ: «قَبِضْتُ عَشْرَةً لَيْسَ إِلَّا»، أَوْ «لَيْسَ غَيْرُ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بَعْدَ «لَمْ يَكُنْ»، وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْب.

(حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ)

١٨٨٤- (وَبَابُهُ الشَّعْرُ وَقِيلَ نَادِرٌ وَقَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» نَثْرًا يَظْهَرُ
١٨٨٥- حَكَى أَبُو الْحَسَنِ فِي الْآيَاتِ أَتَشَكُّ فِي «الْمُغْنِي» مُرْتَبَاتٍ)
(وَبَابُهُ) أَيْ بَابُ حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ (الشَّعْرُ) يَعْنِي أَنَّ الضَّرُورَةَ الشَّعْرِيَّةَ هِيَ الَّتِي تَجُوزُ حَذْفُهُ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي النَّثْرِ (وَقِيلَ: نَادِرٌ) أَيْ قَلِيلٌ، وَمَعَ قَلَّتْهُ يَجُوزُ فِي النَّثْرِ (وَقَالَ فِي «التَّسْهِيلِ») أَيْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ «تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ» (نَثْرًا يَظْهَرُ) أَيْ يَظْهَرُ اسْتِعْمَالُهُ أَيْضًا فِي النَّثْرِ (حَكَى أَبُو الْحَسَنِ) الْأَخْفَشُ (فِي الْآيَاتِ) الْقُرْآنِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِ«حَكَى» (أَتَشَكُّ) أَيْ أَتَاكَ بَيَانُ تِلْكَ الْآيَاتِ (فِي «الْمُغْنِي») أَيْ فِي أَصْلِ هَذَا النِّظْمِ «مُغْنِي اللَّيْبِ عَنِ كُتُبِ الْأَعَارِيبِ»، حَالٌ

كونها (مُرْتَبَاتٍ) فيه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه ورد حذف حرف العطف، ولكن بابه الشعر، كقول الخطيئة [من البسيط]:

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ^(١) جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبْنَا
أي ومَنَزَلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة، وحكى أبو زيد: «أكلت خبزًا، لحمًا، تمرًا»، فقليل على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب، وحكى أبو الحسن: «أعطه درهمًا، درهمين، ثلاثة»، وخُرج على إضمار «أو»، ويحتمل البديل المذكور، وقد خُرج على ذلك آيات:

[إحداها]: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: الآية ٨] أي ووجوه عطفًا على ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ [الغاشية: الآية ٢].

[والثانية]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأَسْلَمُوا﴾ [آل عمران: الآية ١٩] فيمن فتح الهمزة، أي وأن الدين عطفًا على ﴿أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: الآية ١٨]، ويبيده أن فيه فصلًا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من «أن» الأولى وصلتها، أو من ﴿الْقِسْطَ﴾، أو معمول لـ ﴿الْحَكِيمُ﴾ على أن أصله الحاكم، ثم حُوِّل للمبالغة.

[والثالثة]: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِذْ﴾ [التوبة: الآية ٩٢] أي وقلت، وقيل: بل هو الجواب، و﴿تَوَلَّوْا﴾ جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تَوَلَّوْا﴾ حال على إضمار «قد»، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قُلْتَ﴾ استثناءً، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا، ثم قُدر أنه قيل: لِمَ تَوَلَّوْا باكين، فقيل: ﴿قُلْتَ لَا أَحِذْ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: الآية ٩٢] ثم وُسِّط بين الشرط والجزاء.

قلت: لا يخفأك كون هذا الوجه من أبعدها، فالأقرب القول الأول، وهو أنه معطوف بعاطف محذوف، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) اسم بلد.

(حَذَفُ فَاءِ الْجَوَابِ)

١٨٨٦- (وَحَذَفُ فَا الْجَوَابِ بِالضَّرُورَةِ يَخْتَصُّ فِي الْأَصَحِّ مِنْ رِوَايَةٍ) (وَحَذَفُ فَا الْجَوَابِ بِالضَّرُورَةِ) متعلق بـ(يَخْتَصُّ فِي الْأَصَحِّ مِنْ رِوَايَةٍ) كقوله [من البسيط]:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

أي فالله يشكرها، وقد مر في الكلام على الفاء المفردة أن أبا الحسن الأخفش خُرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠] الآية، أي فالوصية، فعنده لا يختص بضرور الشعر، وجعل غيره ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ نائب فاعل ﴿كُتِبَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨]، وجواب الشرط محذوف، أي فليوص، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ وَاوِ الْحَالِ)

١٨٨٧- (وَحَذَفُ وَاوِ الْحَالِ قَدْ تَقَدَّمَ كَالْمَاءِ غَامِرُهُ فِيمَا نُظِمَا) (وَحَذَفُ وَاوِ الْحَالِ قَدْ تَقَدَّمَ) بألف الإطلاق مبنياً للفاعل، أي في مبحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع (كَالْمَاءِ غَامِرُهُ فِيمَا نُظِمَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، أي في البيت الواقع في النظم، وهو قوله [من الكامل]:

* نَصَفَ النَّهَارِ الْمَاءُ غَامِرُهُ *

أي انتصف النهار، والحال أن الماء غامر هذا الغائص. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «قَدْ»)

١٨٨٨- (وَحَذَفُ «قَدْ» قُبِيلَ مَاضٍ وَقَعَا حَالًا لَدَى الْبَصْرِيِّ جَا وَاتَّبَعَا

١٨٨٩- إِنْ وَقَعَ الْحَالُ مُضِيًّا لَا غِنَى مِنْ قَدْ بَدَتْ أَوْ حُذِفَتْ مِنْ هَاهُنَا
 ١٨٩٠- وَأَهْلُ كُوفَةٍ لِيَذَاكَ اشْتَرَطُوا إِذْ كَانَ مِنْ خَبَرٍ كَانَ يُضْبَطُ
 ١٨٩١- فِي إِنْ زَيْدًا لَرَمَى «قَدْ» قَدَّرَا بَعْضُهُمْ لَكِنْ جَوَازًا قَدْ يُرَى
 ١٨٩٢- قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ جُعِلَا جَوَابَ إِقْسَامٍ بِلَامٍ غَزَلًا
 ١٨٩٣- مَعَ «قَدْ» وَفِي نَحْوِ لَنَامُوا قَدَّرُوا قَدْ وَخَدَهَا فِي الشَّعْرِ وَهُوَ أَشْهَرُ
 (وَحَذَفُ «قَدْ») مبتدأ خبره جملة «جا» (قُبِيلُ) تصغير «قبل» للتقريب، أي قبل فعل (مَاضٍ وَقَعًا) بألف الإطلاق، أي وقع ذلك الماضي (حَالًا) منصوب على الحال من الفاعل (لَدَى الْبَصْرِيِّ) متعلق بـ(جا) لغة في جاء (وَأَتْبَعًا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي صار هذا عندهم قياسًا متبعًا، وهو أنه (إِنْ وَقَعَ الْحَالُ مُضِيًّا) أي حال كونه فعلًا ماضيًا (لَا غِنَى مِنْ «قَدْ») أي لا بدّ منها، سواء (بَدَتْ) أي ظهرت في اللفظ (أَوْ حُذِفَتْ مِنْ هَاهُنَا) أي حذفت من اللفظ، فلا بدّ من تقديرها (وَأَهْلُ كُوفَةٍ لِيَذَاكَ) أي لا تتران الماضي بـ«قد» ظاهرة أو مقدرة (اشْتَرَطُوا إِذْ كَانَ) أي وقت كون الماضي (مِنْ خَبَرٍ «كَانَ» يُضْبَطُ) بالبناء للمفعول، يعني أنه يُشْتَرَطُ ذلك إذا كان خبرًا لـ«كان»، نحو قوله ﷺ: «أليس قد صليت معنا» (فِي إِنْ زَيْدًا لَرَمَى) أي في وقوع خبر «إِنْ» فعلًا ماضيًا (قَدْ قَدَّرَا) بألف الإطلاق مبتدأ للفاعل، والفاعل قوله: (بَعْضُهُمْ) أي قدر بعضهم «قد» في المثال المذكور (لَكِنْ جَوَازًا قَدْ يُرَى) أي لكن هذا التقدير عنده على سبيل الجواز، لا الوجوب، وقوله: «قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ» [البزج: الآية ٤] مبتدأ محكي لقصد لفظه، وخبره قوله: (جُعِلَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، والنائب عن الفاعل هو المفعول الأول، والثاني قوله: (جَوَابَ إِقْسَامٍ) بكسر الهمزة، مصدر أقسم، أي جعل جواب قسم مقدّر (بِلَامٍ غَزَلًا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي بلام محذوف؛ لأجل الطول (مَعَ «قَدْ») أي لقد قُتِلَ أصحاب إلخ (وَفِي نَحْوِ لَنَامُوا) قَدَّرُوا «قَدْ» وَخَدَهَا وقوله (فِي الشَّعْرِ) أي الواقع في قوله [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
 (وَهُوَ أَشْهَرُ) أي وهذا أشهر، وأوضح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف «قد»، زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالًا لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرة، نحو قوله ﷺ: «وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ» [الأنعام: ١١٩]، أو مضمرة، نحو قوله: «أَنْتُمْ مِنْ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ» [الشعراء: الآية ١١١]، وقوله: «أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ» [النساء: ٩٠]، وخالفهم الكوفيون، واشتراطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا لـ«كان»، كقوله ﷺ: «أليس قد صليت معنا؟»^(١)، وقول الشاعر [من الطويل]:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُدَامًا وَحِمِيرًا
 وخالفهم البصريون، فلا يقدرون في خبر «كان» الماضي «قد»، وأجاز بعضهم «إن زيدا لقام» على إضمار «قد»، وقال الجميع: حق الماضي المُتَّبَتِ المحجَّب به القسم أن يُقَرَّنَ باللام و«قد»، نحو قوله ﷺ: «تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا» [يوسف: الآية ٩١]، وقيل في «قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ» [البزج: الآية ٤]: إنه جواب للقسم على إضمار اللام و«قد» جميعًا للطول، وقال: حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ.... البيت، فأضمر «قد»، وأما قوله ﷺ: «وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ» [الزوم: الآية ٥١]، فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو؛ لأن «ظَلُّوا» مستقبل؛ لأنه مرتب على الشرط، وسأدّ مَسَدَّ جوابه، فلا سبيل فيه إلى «قد»؛ إذ المعنى لَيَظْلُنَّ، ولكن النون لا تدخل على الماضي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «لَا» التَّنْبِيْهِ)

١٨٩٤- (وَحَذَفُ لَا تَنْبِيْةً عَنْ أَخْفَشٍ لَا مَرَّةً وَامْرَأَةً عَنْهُ قَدْ حُشِي)

(١) أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»، ولفظ البخاري في «كتاب الحدود» رقم (٦٨٢٣) عن أنس بن مالك ﷺ قال: كنت عند النبي ﷺ، فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أصبت حدًا فأقمه علي، قال: ولم يسأله عنه، قال: وحضرت الصلاة، فصلى مع النبي ﷺ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة، قام إليه الرجل، فقال: يا رسول الله، إني أصبت حدًا، فأقم في كتاب الله، قال: «أليس قد صليت معنا؟» قال: نعم، قال: «فإن الله قد غفر لك ذنبك»، أو قال: «حدك».

(وَحَذَفُ «لَا» تَبْرِئَةً) هي التي لنفي الجنس، وسميت بـ«لا» التبرئة من إضافة الدال للمدلول؛ لأنها برأت الجنس من حكم خبرها، فقوله: «وحذف» مبتدأ خبره قوله: (عَنْ أَخْفَشٍ) بالصرف للوزن (لَا مَرْءَ وَامْرَأَةً) بترك التنوين لبقاء بنائه لتركيبه مع «لا» المحذوفة (عَنْهُ) متعلق بـ(قَدْ فُشِي) بالبناء للمفعول، أي أشيع هذا القول عن الأخفش، ووقع في نسخة «حشي» بالخاء المهملة، والظاهر أنه غلط؛ إذ ليس له معنى مناسب هنا، والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن «لا» التبرئة تحذف، حكى الأخفش «لا رجل وامرأة» بالفتح، وأصله «ولا امرأة»، فحذفت «لا» وبقي البناء للتركيب بحاله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «لَا» النَّافِيَةِ، وَغَيْرَهَا)

١٨٩٥- (مُطَرِّدٌ ذَا فِي جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا مُضَارِعًا نَفَتْ مِنْ كَلِمٍ
١٨٩٦- تَالَلَهُ تَفْتَوُ مَعَ الْمَاضِ يَقِلُّ لَكِنْ إِذَا نُفِي مُسَهَّلًا عُقِلُ
(مُطَرِّدٌ ذَا) أي حذف «لا» النافية (في جواب القسم، إِذَا مُضَارِعًا نَفَتْ مِنْ كَلِمٍ) أي إذا كان منفيها مضارعاً، نحو قوله وَعَلَيْكَ: (تَالَلهِ تَفْتَأُ) أي لا تفتأ (مَعَ الْمَاضِ) بحذف الياء (يَقِلُّ) أي يكون حذفها قليلاً (لَكِنْ إِذَا نُفِي) أي الفعل الماضي (مُسَهَّلًا) بفتح الهاء المشددة حال من نائب فاعل (عُقِلُ) بالبناء للمفعول، أي عُليم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن حذف «لا» النافية يَطَرِدُ في جواب القسم، إذا كان المنفي مضارعاً، نحو قوله وَعَلَيْكَ: ﴿تَالَلهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يَوْسُفُ﴾ [يوسف: الآية ٨٥]، وقوله [من الطويل]:

* فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدَا *

أراد لا أبرح، ويقال حذفها مع الفعل الماضي كقوله [من المتقارب]:

فَإِنْ شِئْتَ آلِثُ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

نَسِيْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمْدٌ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ
أراد لا نسيتك، ويُسهِّلُه تقدم «لا» على القسم، كقوله [من الوافر]:

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيَّ قَوْمِي هُدُوا بِالنِّسَاءِ وَالْعِلَاطِ^(١)
أراد لا نادى، وشمع بدون القسم كقوله [من الطويل]:

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ يُلَاقُونَهُ حَتَّى يَأْتُوا الْمُتَخَلُّ^(٢)
وقد قيل به في قوله وَعَلَيْكَ: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: الآية ١٧٦] أي لئلا، وقيل: المحذوف مضاف، أي كراهة أن تضلوا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «مَا» النَّافِيَةِ)

١٨٩٧- (وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِ«لَا» أَوْ «مَا» كَقَوْلِي وَالسَّمَا مَا فَعَلَا
١٨٩٨- فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِنْ أُمِنَ الْإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذَفِ
١٨٩٩- قَالَ ابْنُ خَبَّازٍ وَمَا رَأَيْتُ ذَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ سِوَى لَا نَافِذَا
١٩٠٠- أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَمَا النَّافِي نَوَى قُبَيْلَ مَا يَلْتَمِ إِذَا شِغْرًا رَوَى
(وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِ«لَا»، أَوْ «مَا» كَقَوْلِي: «وَالسَّمَا» أي أقسم برَبِّ السما (مَا فَعَلَا) يحتمل أن يكون ضمير التثنية، أو ألف الإطلاق (فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ) أي حرف النفي، وهو «لا»، و«ما» (إِنْ أُمِنَ الْإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذَفِ) أي عند حذف الحرف النافي، هذان البيتان لابن معطي في «ألفيته»، وهو يحيى بن معطي الزواوي، عالم بالعربية، وله منظومة «الدِّرَّةُ الألفية في علم العربية»، توفي سنة (٦٢٨هـ) (قَالَ ابْنُ خَبَّازٍ) شارح الألفية المذكورة، وهو أحمد بن الحسين

(١) «الهدو» كالسكون وزناً ومعنى، و«العلاط» كالخصام وزناً ومعنى.

(٢) قال في «الصحاح»: و«المتخل» بفتح الخاء المعجمة مشدداً اسم شاعر يقال: لا أفعله حتى يؤوب المتخل، وهو أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ، فلم يرجعا، فقالوا: لا آتيك أو يؤوب القارظان.

النحوي الموصلي المتوفى سنة (٦٣٩هـ) وسمى شرحه «الغرة المحففة» (وَمَا زَأَيْتُ ذَا) أي جواز الحذف المذكور (فِي كُتُبِ النَّحْوِ، سِوَى «لَا») حال كونه (نَافِذًا) أي ثابتًا، يعني أن النحاة لم يذكور حذف «ما» النافية، وإنما اقتصرُوا على «لا» فقط (أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَ«مَا» النَّافِي نَوَى) أي قدرها (قَبِيلَ «مَا نِلْتُمْ») أي قبيل هذه الجملة (إِذَا شَعَرَا رَوَى) أي وقت نقله بيتًا لبعض الشعراء، وهو عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي الشهير رضي الله عنه.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن حذف «ما» النافية ذكره ابن معطي في جواب القسم، فقال في «ألفيته»: وَإِنْ أَتَى... البيتين السابقين، قال ابن الخباز في شرحه: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف «لا»، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف «ما»؛ لأن التصرف في «لا» أكثر من التصرف في «ما». انتهى. وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُغْتَدِلٍ وَفِي وَلَا مُتَقَارِبٍ
وقال: أصله ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ)

١٩٠١- (وَبَيْنَ «آيَةٍ» وَيُقَدِّمُونَ قَدْ يُحَذَفُ «مَا» مُصَدَّرًا بِلَا سَنْدٍ
١٩٠٢- بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا مُضَافَةٌ لِيُقَدِّمُونَ وَهُوَ لَفْظًا جُمْلَةٌ
(وَبَيْنَ آيَةٍ) أي لفظة «آية»، ويجوز في لفظها الحكاية بترك التنوين، وعدمها (و) لفظة (يُقَدِّمُونَ، قَدْ يُحَذَفُ) وفي نسخة «حَذَفُ» («مَا») حال كونه (مُصَدَّرًا) وقوله: (بِلَا سَنْدٍ) أي هذا القول ليس له حجة (بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا) أي كلمة «آية» (مُضَافَةٌ لِيُقَدِّمُونَ) أي للفظ «يُقَدِّمُونَ» (وَهُوَ لَفْظًا جُمْلَةٌ) مضارعية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن أبا الفتح ابن جني ادّعى في قوله [من الوافر]:

* بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْحَيْلَ شُعْنًا *

أنه على حذف «ما» المصدرية، والصواب أن «آية» مضافة إلى الجملة كما مر، وعكسه قول سيويه في قوله [من الوافر أيضًا]:

* بِآيَةٍ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا *

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدرية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «كَي» الْمَصْدَرِيَّةُ)

١٩٠٣- (وَحَذَفُ «كَي» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى أَجَاذَهُ السَّيْرَافِ حَيْثُمَا أَتَى
١٩٠٤- وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ «أَنَّ» قَدْ عَيَّنُوا إِذِ الْجَّازُ مَعَ أَمْ أَمْكَنْ
(وَحَذَفُ «كَي» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى) أي عند قولك: «جئت لتكرم الفتى» (أَجَاذَهُ السَّيْرَافِ) بحذف ياء النسبة اكتفاء بالكسرة للوزن (حَيْثُمَا أَتَى) أي في أي تركيب جاء ذلك (وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ «أَنَّ») مفعول مقدم لـ (قَدْ عَيَّنُوا) أي نصّوا عليه، فقالوا: إن المحذوف هي «أَنَّ» المصدرية لا «كَي» (إِذِ الْجَّازُ مَعَ أَمْ أَمْكَنْ) أي لأن التجوّز في الحرف الذي هو أم الباب أولى من غيره، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ)

١٩٠٥- (أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَحْذَفْ أَحَدٌ إِلَّا السَّهْلِيُّ أَجَاذَ وَاعْتَقَدَ
١٩٠٦- فِي قَوْلِهِ وَلَا تَقُولَنَّ ذَكَرَ مَا طَالَ بَحْثُهُ وَهَذَا مُخْتَصَنٌ
(أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لقوله: (لَمْ يَحْذَفْ أَحَدٌ) أي من النحاة (إِلَّا السَّهْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ اللغوي، صاحب «الروض الأنف» المتوفى سنة (٥٨١هـ) نسبة إلى «سهيل» قرية قرب مألقة (أَجَاذَ) أي حذف أداة الاستثناء (وَاعْتَقَدَ) أي حذفها (فِي قَوْلِهِ) وَكَلَّكَ (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنٍ) [الكهف: الآية ٢٣] الآية، وقوله: (ذَكَرَ مَا طَالَ بَحْثُهُ) جملة في محلّ على الحال، أي حال كونه ذاكرًا كلامًا طويلًا بحثه (وَهَذَا) أي النظم

النحوي الموصلي المتوفى سنة (٦٣٩هـ) وسمى شرحه «الغزة المخفية» (وَمَا رَأَيْتُ دَا) أي جواز الحذف المذكور (فِي كُتُبِ النَّحْوِ، سِوَى «لَا») حال كونه (نَافِذًا) أي ثابتًا، يعني أن النحاة لم يذكروا حذف «ما» النافية، وإنما اقتصروا على «لا» فقط (أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَـ«مَا» التَّائِي نَوَى) أي قدرها (فُتِيلَ «مَا نِلْتُمْ») أي قبيل هذه الجملة (إِذَا شِعْرًا رَوَى) أي وقت نقله بيتًا لبعض الشعراء، وهو عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي الشهير رضي الله عنه.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن حذف «ما» النافية ذكره ابن معطي في جواب القسم، فقال في «ألفيته»: وَإِنْ أَتَى.... البيتين السابقين، قال ابن الخباز في شرحه: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف «لا»، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف «ما»؛ لأن التصرف في «لا» أكثر من التصرف في «ما». انتهى. وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُغْتَدِيلٍ وَفِي وَلَا مُتَقَارِبٍ
وقال: أصله ما ما نلتهم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ)

١٩٠١- (وَبَيِّنَ «آيَةً» وَيُقَدِّمُونَ قَدْ يُحَذَفُ «مَا» مُصَدَّرًا بِلَا سَنَدٍ
١٩٠٢- بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا مُضَافَةٌ لِيُقَدِّمُونَ وَهُوَ لَفْظًا جُمْلَةٌ
(وَبَيِّنَ آيَةً) أي لفظة «آية»، ويجوز في لفظها الحكاية بترك التنوين، وعدمها (و) لفظة (يُقَدِّمُونَ، قَدْ يُحَذَفُ) وفي نسخة «حَذَفَ» («مَا») حال كونه (مُصَدَّرًا) وقوله: (بِلَا سَنَدٍ) أي هذا القول ليس له حجة (بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا) أي كلمة «آية» (مُضَافَةٌ لِيُقَدِّمُونَ) أي للفظ «يُقَدِّمُونَ» (وَهُوَ لَفْظًا جُمْلَةٌ) مضارعية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن أبا الفتح ابن جني ادّعى في قوله [من الوافر]:

* بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْحَقِيلَ شُعْنًا *

أنه على حذف «ما» المصدرية، والصواب أن «آية» مضافة إلى الجملة كما مر، وعكسه قول سيويه في قوله [من الوافر أيضًا]:

* بِآيَةٍ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا *

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدرية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «كَي» الْمَصْدَرِيَّةُ)

١٩٠٣- (وَحَذَفُ «كَي» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى أَجَازَهُ السَّيْرَافُ حَيْثُمَا أَتَى
١٩٠٤- وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ «أَنَّ» قَدْ عَيَّنُوا إِذِ الْجَّازُ مَعَ أَمْ أَمْكَنْ
(وَحَذَفُ «كَي» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى) أي عند قولك: «جئت لتكرم الفتى» (أَجَازَهُ السَّيْرَافُ) بحذف ياء النسبة اكتفاء بالكسرة للوزن (حَيْثُمَا أَتَى) أي في أي تركيب جاء ذلك (وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ «أَنَّ») مفعول مقدم لـ (قَدْ عَيَّنُوا) أي نصّوا عليه، فقالوا: إن المحذوف هي «أَنَّ» المصدرية لا «كَي» (إِذِ الْجَّازُ مَعَ أَمْ أَمْكَنْ) أي لأن التجوّز في الحرف الذي هو أم الباب أولى من غيره، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ)

١٩٠٥- (أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَحْذَفْ أَحَدٌ إِلَّا السَّهْلِيُّ أَجَازَ وَاعْتَقَدَ
١٩٠٦- فِي قَوْلِهِ وَلَا تَقُولَنَّ ذَكَرَ مَا طَالَ بَحْثُهُ وَهَذَا مُخْتَصَنٌ
(أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لقوله: (لَمْ يَحْذَفْ أَحَدٌ) أي من النحاة (إِلَّا السَّهْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ اللغوي، صاحب «الروض الأنف» المتوفى سنة (٥٨١هـ) نسبة إلى «سهيل» قرية قرب مائقة (أَجَازَ) أي حذف أداة الاستثناء (وَاعْتَقَدَ) أي حذفها (فِي قَوْلِهِ) وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنِي [الكهف: الآية ٢٣] الآية، وقوله: (ذَكَرَ مَا طَالَ بَحْثُهُ) جملة في محلّ على الحال، أي حال كونه ذاكرًا كلامًا طويلًا بحثه (وَهَذَا) أي النظم

(مُخْتَصَرٌ) أَي لَا يَتَسَعُ لَذِكْرِ مَا أَطَالَ بِهِ، وَسَنَذْكُرُهُ فِي الْإِيضَاحِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحِ أَنْ ابْنَ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: لَا أَعْلَمُ أَنْ أَحَدًا أَجَازَ حَذْفَ أَدَاةِ الْاسْتِثْنَاءِ إِلَّا أَنْ السَّهِيلِي^(١) قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾ [الكهف: الآية ٢٣] الْآيَةُ: لَا يَتَعَلَّقُ الْاسْتِثْنَاءُ بِ﴿فَاعِلٍ﴾؛ إِذْ لَمْ يَنْتَهَ عَنْ أَنْ يَصِلَ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: الآية ١١١] بِقَوْلِهِ ذَلِكَ، وَلَا بِالنَّهْيِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «أَنْتَ مَنْهِيٌّ عَنْ أَنْ تَقُومَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»، فَلَسْتَ بِمَنْهِيٍّ، فَقَدْ سُلِّطَتْهُ عَلَى أَنْ يَقُومَ، وَيَقُولُ: شَاءَ اللَّهُ ذَلِكَ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ إِلَّا قَائِلًا: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَحَذْفُ الْقَوْلِ كَثِيرٌ. انْتَهَى.

فَتَضْمَنَ كَلَامُهُ حَذْفَ أَدَاةِ الْاسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتَثْنَى جَمِيعًا، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مَفْرُغٌ، وَأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مُصَدَّرٌ أَوْ حَالٌ، أَي إِلَّا قَوْلًا مَصْحُوبًا بِأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِلَّا مَتَلَبِّسًا بِأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ مَصْحُوبًا بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ حَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ، فَطَوِي ذِكْرَهُ لِدَلِيلِهِ، وَعَلَيْهِمَا فَالْبَاءُ مَحذُوفَةٌ مِنْ «أَنْ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كَلِمَةً تَأْيِيدٌ، أَي لَا تَقُولُنَّ أَبَدًا، كَمَا قِيلَ فِي ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رُبًّا﴾ [الأعراف: الآية ٨٩]؛ لِأَنَّ عَوْدَهُمْ فِي مَلْتَهُمْ مِمَّا لَا يَشَاوُهُ اللَّهُ سَبْحَانَهُ.

وَجُوزُ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: وَلَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقُولَهُ، بِأَنْ يَأْذَنَ لَكَ فِيهِ.

وَلَمَّا قَالَ مُبْعَدٌ، وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَنَهْيٍ، وَمُبْطَلٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ قَوْلِ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا مَطْلَقًا، وَبِهَذَا يُرَدُّ أَيْضًا قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ، وَقَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كَنَايَةٌ عَنِ التَّأْيِيدِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

(١) تَعَقَّبَ الدَّمَامِينِيُّ كَلَامَ ابْنِ هِشَامٍ هَذَا، فَقَالَ: هَذَا عَجِيبٌ، فَ«التَّسْهِيلُ» نَصَبَ عَيْنِيهِ، وَفِيهِ فِي «بَابِ التَّنَازُعِ»: «وَنَحْنُ مَا قَامَ وَقَعْدٌ إِلَّا زَيْدٌ» مَحْمُولٌ عَلَى الْحَذْفِ، لَا عَلَى التَّنَازُعِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، قَالَ الشُّمْنِيُّ: كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي حَذْفِ الْأَدَاةِ وَحْدَهَا، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: بَلْ تَعَرَّضَ فِي مَبْحَثِ الْآيَةِ لِحَذْفِ الْمَجْمُوعِ. ذَكَرَهُ الْأَمِيرُ فِي «حَاشِيَتِهِ» ١٧١/٢.

(حَذْفُ لَامِ التَّوْطِئَةِ)

١٩٠٧- (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوْا فَحَقُّهَا لَيْسَ كَمَا عَلِمْتُمْ) (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ) أَي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوْا) أَي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوْا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: الآية ٧٣] (فَحَقُّهَا «لَيْسَ») أَي إِنْ لَامِ التَّوْطِئَةِ مَحذُوفَةٌ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] الْآيَةُ، أَي وَلَيْسَ أَطَعْتُمُوهُمْ، أَي وَاللَّهُ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ، فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جَوَابُ لِقَسَمٍ مَحذُوفٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوْا﴾ [المائدة: الآية ٧٣] الْآيَةُ، أَي وَلَيْسَ لَمْ يَنْتَهُوْا، أَي وَاللَّهُ لَيْسَ لَمْ يَنْتَهُوْا، فَقَوْلُهُ: ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: الآية ٧٣] جَوَابُ لِقَسَمٍ مَحذُوفٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٣] أَي وَلَيْسَ لَمْ تَغْفِرْ، أَي وَاللَّهُ لَيْسَ لَمْ تَغْفِرْ، فَقَوْلُهُ: ﴿لَنَكُونَنَّ﴾ جَوَابُ لِقَسَمٍ مَحذُوفٍ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: الآية ٤٧] فَإِنْ ﴿أَكُنْ﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ، لَا جَوَابُ قِسْمٍ مَحذُوفٍ، وَقَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمْتُمْ) بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، كَمَا هُوَ بِخَطِّ النَّاطِمِ، وَلَوْ جَعَلَهُ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ لَكَانَ أَنْسَبَ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْفَطْنِ، أَي كَمَا عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرُورَةِ عَنْدهُمْ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

(حَذْفُ الْجَائِزِ)

١٩٠٨- (وَحَذْفُ خَافِضٍ كَثِيرٍ مُطَرَّدٌ مَعَ «أَنْ» وَ«أَنَّ» وَالتَّبَاسُةُ فُقِذَ ١٩٠٩- وَغَيْنٌ انْحَلَّ قَلٌّ فِي سَوَى هَذَيْنِ وَالْمِثَالُ فِيهِمَا رُؤَى ١٩١٠- وَزَيْمًا حُذِفَ وَاجْتُرَ ثَبِتٌ مِثْلَ كُلِّيبٍ مَعَ إِشَارَةِ أَتَتْ) (وَحَذْفُ خَافِضٍ كَثِيرٍ) فِي كَلَامِهِمْ (مُطَرَّدٌ) فِي قَوَاعِدِهِمْ (مَعَ «أَنَّ») الْمُخَفَّفَةُ الْمَصْدَرِيَّةُ، نَحْوُ عَجِبْتَ أَنْ يَقْرَأَ زَيْدٌ، أَي مِنْ أَنْ يَقْرَأَ (وَأَنَّ) الْمَشْدَدَةُ الْمَصْدَرِيَّةُ أَيْضًا، نَحْوُ «عَجِبْتَ أَنْكَ قَائِمٌ»، أَي

من أنك، وقوله: (وَالْتِبَاسُهُ فَقَدْ) بالبناء للمفعول، حال من ضمير «كثير مطرد»، أي والحال أن التباسه مفقود، أما إذا حصل اللبس، فلا يجوز، نحو «رغبت في أن تقوم»، أو «في أنك قائم»، فلا يجوز حذف «في»؛ لاحتمال أن يكون المحذوف «عن»، وقوله: (وَعَيْنُ الْحَلِّ) فعل ونائب فاعله معطوف على الجملة الحالية، أي والحال أن محل الحذف معين معروف، أما إذا لم يتعين فلا يجوز، نحو «اخترت القوم من بني تميم»، فلا يجوز أن تقول: «اخترت القوم بني تميم»؛ لأنه لا يُدْرَى هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم»، أو «اخترت من القوم بني تميم»، وكذا يشترط أيضًا تعيين الحرف المحذوف، وإلا فلا يجوز، نحو «رغبت في زيد»، فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى هل التقدير «رغبت عن زيد»، أو «في زيد»^(١) (قُلْ) أي نَدَرَ حذف الحرف (في سِوَى هَذَيْنِ) أي في غير «أن»، و«أن» (وَالْمِثَالُ فِيهِمَا رُؤَى) بفتح الواو مبتدأ للمفعول، على لغة طيء، أي نُقِلَ في «مغني اللبيب»، كما سيأتي (وَرُبَّمَا) للتقليل (حَذَفَ) أي الجار (وَالْجَرْزُ ثَبَتَ) أي والحال أن الجرّ ثابت لم يتغير بحذف عامله (مِثْلَ كَلْبٍ مَعَ إِشَارَةِ أَتَتْ) أي في قوله [من الطويل]:

إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ
وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن حذف الجار يكثر ويَطْرُدُ مع «أن»، و«أن»، نحو قوله ﷻ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات: الآية ١٧] أي بأن، ومثله قوله: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَلْطَمَ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: الآية ٨٢]، وقوله: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يَدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة: الآية ٨٤]، وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الحج: الآية ١٨]، أي ولأن المساجد لله، وقوله: ﴿أَعْبُدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٥]، أي بأنكم.

وجاء في غيرهما، نحو قوله ﷻ: ﴿قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩] أي قدرنا له، وقوله: ﴿وَيَبْعُونَهَا أَوْجَاعًا﴾ [الأعراف: الآية ٤٥] أي يبعون لها، وقوله: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخَوْفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٥] أي يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحذف الجار مع بقاء الجر، كقول رؤية - وقد قيل له: «كيف أصبحت؟» -: «خير عافاك

الله»، أي على خير، وقولهم: «بكم درهم اشتريت»، أي من درهم، ويقال في القسم: «الله لأفعلن»، أي والله، وكـ «كَلْبٍ» في البيت الماضي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفَ «أَنْ» النَّاصِبَةُ)

- ١٩١١- (وَحَذَفَ أَنْ نَاصِبَةً مُطَّرِدٌ عِنْدَ مَوَاضِعَ شَهِيرٍ تُورَدُ
١٩١٢- وَشَذَّ مُزْ يَخْفِرُهَا وَأَخْضَرَا وَقَبْلَ يَأْخُذُكَ هَكَذَا جَرَى
١٩١٣- وَقَوْلُ سَيِّئِيهِ كَذْتُ أَفْعَلُهُ فِيهِ شَذُودَانِ لِمَنْ تَأْمَلُهُ
١٩١٤- وَإِنْ مُضَارِعٌ بِحَذْفِهَا رُفِعَ فَأَمْرُهُ سَهْلٌ وَقَيْسُهُ مُبِغٍ
١٩١٥- تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ بِالرَّفْعِ أَتَى خَيْرٌ مِنَ الَّذِي تَرَاهُ ثَابِتًا

(وَحَذَفَ «أَنْ») حال كونه (نَاصِبَةً مُطَّرِدٌ عِنْدَ مَوَاضِعَ شَهِيرٍ) بالجرّ صفة لـ «مواضع»، ولم يقل: «شهيرة»؛ لأن فعليًا بمعنى مفعول، إذا تبع موصوفه لم تلحقه التاء غالبًا، نحو «مررت بامرأة جريح»، قال في الخلاصة:

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّائِيَةً تَمْتَنِعُ
وفي نسخة «شهيرة» بالنصب، فيكون حالًا، وقوله: (تُورَدُ) صفة بعد صفة لـ «مواضع»، أو حال (وَشَذَّ مُزْ يَخْفِرُهَا) فاعل بشذّ؛ لقصد لفظه، فهو محكي، أي شذّ قوله: «مره يحفرها» بالنصب على حذف «أن» (وَأَخْضَرَا) بألف الإطلاق، أي وشذّ أيضًا قوله: «أَخْضَرَ الْوَعْيَ» البيت (و) شذّ أيضًا قوله: «خَذَ اللَّصَّ»^(١) (قَبْلَ يَأْخُذُكَ) أي أن يأخذك (هَكَذَا جَرَى) أي جرى الحكم على مثل هذه المواضع بالشذوذ، كما سمعت (وَقَوْلُ سَيِّئِيهِ: «كَذْتُ أَفْعَلُهُ») أي حكمه بأنه منصوب بـ «أن» محذوفة (فِيهِ شَذُودَانِ لِمَنْ تَأْمَلُهُ) أولهما أن فيه إدخال «أن» على خبر «كاد» مع أن الغالب عدم دخولها، والثاني أنه اعتدّ ببقاء عملها بعد حذفها (وَإِنْ مُضَارِعٌ بِحَذْفِهَا رُفِعَ) أي وإن حُذفت، ورفع المضارع بعد حذفها، كما في قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ أَيْنِيهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾

(١) «اللص» بتثنية اللام: السارق.

(١) انظر هذه التفاصيل في «شرح ابن عقيل على الخلاصة» ٢٦٦/١.

[الزوم: الآية ٢٤] (فَأَمْرُهُ سَهْلٌ) أي لأنه لم يبق عملها بعد حذفها (وَقَيْسُهُ مُنِغٌ) أي ومنع كونه قياساً.

قلت: هكذا قال الناظم تبعاً لأصله، وعندى - كما هو مذهب الأخفش، بل هو ظاهر كلام ابن مالك في «التسهيل»^(١) أنه قياسي - ؛ لوضوح أدلته كالأية الكريمة، وكالأمثلة الآتية، فتبصر بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد. والله تعالى أعلم.

(تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِ) أصله بـ «المعيدي» بالياء المشددة، حذفت لضرورة الوزن (بِالرَّفْعِ أَتَى) أي روي مرفوعاً، كما روي أيضاً منصوباً، وأصله «أن تسمع إلخ»، فحذفت «أن» (خَيْرٌ مِنَ الَّذِي تَرَاهُ ثَابِتًا) أصل المثل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، فتصرف فيه للنظم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف «أن» الناصبة مُطَرِّدٌ في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها، نحو «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»، أي قبل أن يأخذك، و«مُرَّةٌ يَخْفِرُهَا»، أي «أن يَخْفِرُهَا»، و«لَا بُدَّ مِنْ تَتَبِعُهَا»، أي أن تتبّعها، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

* وَنَهْنَهْتُ^(٢) نَفْسِي بَعْدَمَا كَذْتُ أَفْعَلَهُ *

وقال المبرد: الأصل أفعَلُها، ثم حُذِفَت الألف، ونُقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر «أن» في موضع حقّها ألا تدخل فيه صريحاً، وهو خبر «كاد»، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفِعَ الفعل بعد إضمار «أن» سَهْلُ الأمر، ومع ذلك لا ينقاس.

قلت: قد عرفت ما قدّمته، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ومنه قوله ﷺ: ﴿قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: الآية ٦٤]، وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الزوم: الآية ٢٤]، و«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

(١) راجع «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الخلاصة» ١٨٣/٢ «باب إعراب الفعل».

(٢) أي كفت نفسي.

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي وَقُرِيءَ ﴿أَعْبُدْ﴾ بالنصب كما روي «أحضر» كذلك، وانتصاب «غير» في الآية على القراءتين لا يكون بـ ﴿أَعْبُدْ﴾؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بـ ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: الآية ٦٤]، و﴿أَنْ أَعْبُدْ﴾ بدل اشتمال منه، أي تأمروني بغير الله عبادته. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ لَامِ الطَّلَبِ)

١٩١٦- (وَحَذَفُ لَامِ طَلَبٍ جَا مُطَرِّدٌ فِي مِثْلِ قُلْ يَفْعَلْ وَهَذَا قَدْ يَرِذُ ١٩١٧- لِبَغْضِهِمْ وَقِيلَ إِنَّهُ جَزِمَ بِالشَّرْطِ مَحْذُوفًا كَمَا عَنْهُمْ فَهِمُ ١٩١٨- أَوْ هُوَ جَوَابُ طَلَبٍ ثُمَّ الصَّوَابُ يَخْتَصُّ حَذْفُهَا بِشَعْرِ جَا وَطَابُ) (وَحَذَفُ لَامِ طَلَبٍ جَا مُطَرِّدٌ) منصوب على الحال من الفاعل، وقف عليه على لغة ربيعة، كما سبق غير مرة (فِي مِثْلِ «قُلْ يَفْعَلْ») كقوله ﷺ: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١]، وقوله: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا﴾ [الإسراء: الآية ٥٣] (وَهَذَا) أي القول بأن الجزم بحذف لام الطلب (قَدْ يَرِذُ لِبَغْضِهِمْ) أي هو قول بعض النحاة (وَقِيلَ: إِنَّهُ جَزِمَ بِالشَّرْطِ) حال كون ذلك الشرط (مَحْذُوفًا) أي إن تقل لهم: يقيموا، ويقولوا، (كَمَا عَنْهُمْ فَهِمُ) بالبناء للمفعول، أي كما هو مفهوم من كلامهم (أَوْ هُوَ) بسكون الواو (جَوَابُ طَلَبٍ) أي وهو ﴿قُلْ﴾ (ثُمَّ الصَّوَابُ) في المسألة (يَخْتَصُّ حَذْفُهَا) أي حذف لام الطلب (بِشَعْرِ جَا وَطَابُ) أي كنحو قوله: «مُحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف لام الطلب مطرد عند بعضهم في نحو «قل له يفعل»، وجعل منه قوله ﷺ: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا﴾ [الإسراء: الآية ٥٣]، وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطلب، والحق أن حذفها مختص بالشعر، كقوله [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَّتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا
والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ)

١٩١٩- (وَحَذَفُهُمْ حَرْفَ النَّدَاءِ جَاءَ فِي يُوسُفُ أَعْرِضْ أَيُّهَا كَذَا فِيهِ
١٩٢٠- وَشَذَّ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْإِشَارَةِ كَمِثْلِ أَصْبَحَ لَيْلُ فِي الْعِبَارَةِ
(وَحَذَفُهُمْ حَرْفَ النَّدَاءِ جَاءَ فِي) قَوْلُهُ وَعَلَيْكَ: (يُوسُفُ أَعْرِضْ أَيُّهَا) أَيِ فِي الْمَوْضِعِينَ، فِي
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يُوسُفُ: الْآيَةُ ٢٩] الْآيَةِ، وَفِي ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يُوسُفُ: الْآيَةُ
٤٦] الْآيَةِ، وَالتَّقْدِيرُ يَا يَوْسُفَ، وَيَا أَيُّهَا (كَذَا قُفِّي) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ تَبَعَ (وَشَذَّ فِي اسْمِ
الْجِنْسِ) نَحْوِ «يَا رَجُلُ» (وَالْإِشَارَةُ) أَيِ وَشَذَّ حَذْفَهُ أَيْضًا مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، نَحْوِ يَا هَؤُلَاءِ، وَقَوْلُهُ:
(كَمِثْلِ أَصْبَحَ لَيْلُ) أَيِ يَا لَيْلُ، مِثَالٌ لِلْحَذْفِ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ، وَمِثْلُهُ: «أَطْرُقُ كَرًا»، أَيِ يَا كَرًّا^(١)،
وَقَوْلُهُ: (فِي الْعِبَارَةِ) فِي كَلَامٍ مِنْ تَقْدَمَ؛ إِذْ هُوَ مِثْلُ يُضْرَبُ عِنْدَ إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ مِنَ الشَّيْءِ، أَيِ
أَتَتْ بِالصَّبْحِ يَا لَيْلُ^(٢).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف حرف النداء، نحو قوله وَعَلَيْكَ: «أَيُّهُ
الْتَقَلَّانِ» [الرَّحْمَنُ: الْآيَةُ ٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يُوسُفُ: الْآيَةُ ٢٩]، وَقَوْلُهُ: «أَنْ
أَدُورًا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ» [الدَّخَانُ: الْآيَةُ ١٨]، وَشَذَّ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْإِشَارَةِ، فِي نَحْوِ «أَصْبَحَ لَيْلُ»،
وَقَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامَ

(١) وَأَصْلُهُ يَا كَرَوَان، فَرَحَّمَ بِحَذْفِ النُّونِ، وَتَمَامُهُ «إِنْ النِّعَامُ فِي الْقَرَى»، وَهُوَ مِثْلُ يُضْرَبُ لِمَنْ تَكَبَّرَ، وَقَدْ
تَوَاضَعَ أَشْرَفَ مِنْهُ.

(٢) وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ امْرَأَةً الْقَيْسِ وَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ كَانَتْ تَكْرَهُهُ، فَقَالَتْ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ يَا فَتَى، فَلَمْ
يَلْتَفِتْ لِقَوْلِهَا، فَرَجَعَتْ إِلَى خُطَابِ اللَّيْلِ، كَأَنَّهَا تَسْتَعِظُفُهُ لِيُخْلَصَّهَا مِمَّا هِيَ فِيهِ بِمَجِيءِ الصَّبْحِ. رَاجِعْ

«حَاشِيَةُ اخْضَرِي» ١١٤/٢.

وَلَحْنُ بَعْضِهِمُ الْمُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ [مِنَ الْكَامِلِ]:

هَٰذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا ثُمَّ انْتَشَيْتَ وَمَا شَفَيْتَ نَسِيْسًا^(١)
وَأَجِيبْ بَأَنْ «هَٰذِي» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَيِ بَرَزْتَ هَذِهِ الْبَرَزَةَ، وَرَدَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِأَنَّهُ لَا يَشَارُ إِلَى
الْمَصْدَرِ إِلَّا مَنَعُوتًا بِالْمَصْدَرِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، كَضَرْبَتِهِ ذَلِكَ الضَّرْبَ، وَيُرَدُّ بَيْتُ أَنْشَدَهُ هُوَ، وَهُوَ قَوْلُهُ
[مِنَ الْكَامِلِ]:

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَيْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إِحَالُ ذَاكَ قَلِيلُ
هَكَذَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ، وَتَعَقُّبُهُ الدِّمَامِيْنِي بِأَنَّهُ لَمْ يَتَّضِحْ لَهُ وَجْهُ الرَّدِّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ بِهَذَا الْبَيْتِ،
وَأَجَابَ الشُّمْنِيُّ بَأَنْ وَجْهَهُ أَنَّ «ذَا» إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ «صَحَابَتِيكَ»، وَلَمْ يُنْعَتِ اسْمُ
الْإِشَارَةِ بِالْمَشَارِ إِلَيْهِ، بَلْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِ«قَلِيلٍ». انْتَهَى^(٢).
والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ)

١٩٢١- (فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ذِكْرُهُ سَبَقَ فَلَاخْتِصَارِ تَرْكُهُ هُنَا أَحَقُّ
(فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ذِكْرُهُ) أَيِ بَيَانِ حَذْفِ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ (سَبَقَ)، فَلَاخْتِصَارِ تَرْكُهُ هُنَا أَحَقُّ)
أَيِ حَتَّى لَا يَطُولَ الْكِتَابُ بِإِعَادَتِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبَى.

(حَذْفُ نُونِ التَّوَكُّيدِ)

١٩٢٢- (نُونٌ مُؤَكِّدَةٌ ضَرُورَةٌ حَذْفُ وَأَخِذْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفِ
١٩٢٣- كَمَا ضَرَبَ الْغُلَامُ فِي الْوَقْفِ كَذَا تَالِيٍّ ضَمٍّ أَوْ لِكَسْرِ اخْتِذَى
١٩٢٤- وَأَعِدِ الَّذِي لِأَجْلِهِ حَذْفُ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ لَدَيْهِمْ عَرِفِ

(١) «الرَّسِيْسُ» ابْتِدَاءُ الْحُبِّ، وَ«النَّسِيْسُ» بِالنُّونِ بَقِيَّةُ الرُّوحِ.

(٢) رَاجِعْ «حَاشِيَةُ الدَّسَوْقِي» ٤٣٣/٣.

١٩٢٥- وَقِيلَ حَذْفُهَا بِغَيْرِ ذَا بَدَا ضَرُورَةً كَأَضْرَبَ عَنْكَ مَا اعْتَدَى (نُونٌ مُؤَكَّدَةٌ ضَرُورَةً حَذَفَ) يعني أنه يجوز حذف النون المؤكدة لأجل الضرورة الشعرية، نحو «لَنَأْتِيَهَا»، أصله لَنَأْتِيَهَا (وَاحِدٌ خَفِيفَةٌ) أي نونا ساكنة (لِسَاكِينَ رَدَفَ) أي تبعها (كَأَضْرَبَ) بقطع الهمزة للضرورة، وفتح الباء، والأصل اضْرِبْ (الْغَلَامُ) فحذفت لالتقاءها مع اللام الساكنة (فِي الْوَقْفِ كَذَا) أي مثل ما سبق تحذف النون الساكنة في حالة الوقف حال كونه (تَالِيٍّ صَمٌّ) نحو «اضْرِبْ يَاقَوْمُ» (أَوْ لِكَثْرِ اخْتِدَى) أي اقتدى، نحو «اضْرِبْ يَاهَنْدُ»، وذكر الضمير في «تالي» و«اختدى» لجواز الوجهين في مثل هذا كما سبق غير مرة (وَأَعِدَ الَّذِي لِأَجْلِهِ) أي لأجل النون الساكنة (حَذَفَ مِنْ وَائٍ) كالمثال الأول، فتقول: «اضربوا يا قوم» (أَوْ يَاءٍ) كالمثال الثاني، فتقول: «اضربي ياهند» (لَدَيْهِمْ عَرِفَ) أي هذا التحقيق معلوم عند هم (وَقِيلَ: حَذْفُهَا) أي حذف النون الخفيفة (بِغَيْرِ ذَا) أي بغير ملاقة ساكن، أو في حالة الوقف، وفي نسخة «الغير ذا» باللام (بَدَا) أي ظهر (ضَرُورَةً) أي لأجل الضرورة الشعرية (كَأَضْرَبَ) بفتح الباء (عَنْكَ مَا اعْتَدَى) أشار به إلى قوله [من المنسرح]:

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْقَرْسِ^(١)
وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف نون التوكيد في نحو «لأفعلن» في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

فَلَا وَأَبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَزَوْمٌ^(٢)
ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن، نحو «اضرب الغلام» بفتح الباء، والأصل اضْرِبْ، وقوله [من المنسرح]:

لَا تُهِنِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَزْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة، ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها، فيقال «في اضْرِبْ يَاقَوْمُ»

(١) الأصل اضربن، و«القونس»: عظم بين الأذنين.

(٢) قاله عبد الله بن رواحة الصاحبي رضي الله عنه في غزوة مؤتة.

قوم» اضربوا، وفي «اضربن يا هند» اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله: اضرب عَنْكَ الْهُمُومَ الْبَيْتِ.

وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة»:

وَأَحْدَفَ خَفِيفَةً لِسَاكِينَ رَدَفَ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ
وَأَزْدَدُ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَضَلِ كَانَ عُذِمَا
وقيل: ربما جاء في النثر، وخُرج بعضهم عليه قراءة من قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشَّرح: الآية ١] بالفتح، وقيل: إن بعضهم ينصب بـ«لم»، ويجزم بـ«لن»، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة، فيجاء بأن تقليل الحذف، والحمل على ما ثبت حذفه أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ نُونِي الشَّيْبَةِ وَالْجَمْعِ)

١٩٢٦- (نُونَانٍ فِي جَمْعٍ وَمَا تُثْنِي هُمَا) حَذَفْنَا إِذَا أُضِيفَا فَأَعْلَمَا
١٩٢٧- وَشَبَّهَهَا كَذَا أَتَاكَ هَاهُنَا لَا مُكْرِمِي لَكَ وَلَا أُخْتِي لَنَا
١٩٢٨- وَالضَّارِبَا زَيْدًا وَالضَّارِبُو عُمَرُ تَقْصِيرًا الصَّلَاةَ حَذَفُهَا يَقْرُ
١٩٢٩- وَقَلَّ لِلَّامِ سُكُونًا صَحْبَا كَذَائِقُوا الْعَذَابِ فَيَمَنْ نَصَبَا
١٩٣٠- وَلِلضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ هُمَا أَيْ خُطُّنَا إِمَّا إِسَارَ فَأَفْهَمَا
١٩٣١- وَإِنْ إِسَارَ جَرَّ فَالْحَذَفُ جَعَلَ لِأَجْلِ مَا أُضِيفَ مَعَ فَضْلِ حُظِّلَ
١٩٣٢- جَرَّ الْقَبَابِ بَعْدَ ضَارِبِنَا بِضَارِبِي مُقَدَّرًا مُبِينَا
١٩٣٣- وَقِيلَ لِلْقَبَابِ لَأَمَّا قَدَّرُوا أَوْ كَمَسَاكِينَ بِفَتْحٍ يَظْهَرُ
(نُونَانٍ) مبتدأ أول، لوصفه بقوله: (فِي جَمْعٍ) أي للمذكر السالم، كـ ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧] (وَمَا تُثْنِي) بتسكين الياء، مبنية للمفعول، كـ ﴿يَدَا أَيْ لَهَبٍ﴾ [المسد: الآية ١] (هُمَا)

مبتدأ ثان، خبره قوله: (حُذِفَتَا) بألف التثنية مبني للمفعول، أي وجب حذفهما (إِذَا أُضِيفَا) أي الجمع والمثنى (فَاعْلَمَا) كَمَلْ به البيت، وهو فعل أمر من العلم يؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف (وَشَبَّهَهَا كَذَا) مبتدأ وخبره، أي شبه الإضافة كائن كالإضافة في وجوب حذف نوني الجمع والتثنية، والمراد بشبه الإضافة أن يذكر بعد النون اللام التي الإضافة بمعناها، وهذا بناء على أن اللام أصلية، أما إذا جعلت زائدة فالحذف للإضافة حقيقة لا لشبهها^(١) (أَتَاكَ هَهُنَا) أي أتاكَ مثلاً في هذا المحل، وفاعل «أَتَاكَ» قوله: (لَا مُكْرِمِي لَكَ) بصيغة الجمع مثال لشبه الإضافة، وكذا قوله: (وَلَا أُخْتِي) بصيغة التثنية (لَنَا)، ومثال الإضافة قولك: «لا غلامي زيد»، وقوله: (وَالضَّارِبَا زَيْدَا) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره جملة «حذفها» (وَالضَّارِبُو عَمَنَ) بالنصب، وقوله: (تَقْصِيرَا الصَّلَاةَ) بيان لسبب حذف النون، أي إنما حذفت النون لأجل تقصير الصلة، وهو راجع للضاربا زيداً، وما عطف عليه (حَذَفُهَا) أي حذف النون فيهما (يَقْرَنُ) بفتح القاف وكسرها، من بايى تعب، وضرب (وَقَلَّ) أي حذف النون (لَلَامِ سَكُونًا صَحَبًا) بألف الإطلاق، أي قلَّ حذف النون لأجل ملاقة الساكن (كَمْ) قوله تعالى: ﴿لَذَانِقُوا الْعَذَابَ﴾ (فِيْمَنْ نَصَبًا) بألف الإطلاق، أي في قراءة من نصب ﴿العذاب﴾، وأما عند من قرأه بالجاء، فالحذف للإضافة، وهو مطرد، كما سبق آنفاً (وَلِلضَّرُورَةِ) أي وتحذف النون لأجل ضرورة الشعر (كَقَوْلِهِ) أي الشاعر: (هُمَا أَيْ حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ) أي في قوله [من الطويل]:

هُمَا حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْزِ أَجْدَرُ^(٢)

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٧٠.

(٢) قوله: «هما خطتا إلخ» الخطة بالضم الحالة والشأن، والمعنى ليس إلا واحدة من الحالتين على زعمكم: إما استئثار والتزام متكم إن رأيتم العفو، وإما قتل، وهو بالحرز أليق مما يكسبه الذل، فهاتان الخطتان، وقد تلتهما بخصلة أخرى، بقوله بعد:

وَأُخْرَى أَصَادِي النَّفْسِ عَنْهَا وَإِنَّهَا لَمَزْدُ حَزَمٍ إِنْ فَعَلْتُ وَمَضَرُ
فَرَشْتُ لَهَا صَدْرِي فَزَلَّ عَنِ الصَّفَا بِهِ بِجَوْجُو عَبَلٍ وَمَثْنٍ مُخَصَّرُ

أراد بهذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة، والمصاداة تدبير الشيء، وإتقان رأيه، و«الصفاء» الحجر الأملس، و«الجوجو» بجيمين وهمزتين: الصدر، و«عبل»: أي ضخم، و«المتن»: الظاهر، و«مُخَصَّرُ» أي دقيق. انتهى «الحاشية» ٢/٢٧٠.

ومحل الشاهد قوله: «حُطَّتَا» إذا الأصل حُطَّتَانِ، فحذفت النون للضرورة؛ إذ لا إضافة حيثئذ، وقوله: (فَأَفْهَمَا) كَمَلْ به البيت، أي فافهم هذه القواعد؛ لأنها مهمة، وهذا إذا كان «إِسَارٌ» مرفوعاً على الابتداء (وَإِنْ إِسَارٌ) نائب لفعل محذوف يفسره (جَرَّ) بالبناء للمفعول (فَالْحَذَفُ) أي حذف النون (جُعِلَ) بالبناء للمفعول (لَأَجَلِ مَا أُضِيفَ) «ما» مصدرية، أي لأجل الإضافة (مَعَ فَضْلِ حُظْلٍ) أي مع وجود فاصل، وهو دخول «إِما»؛ للضرورة (جَرَّ الْقَبَابِ بَعْدَ ضَارِبِينَا) بألف الإطلاق، أي في قوله: «لا يزالون ضارين القباب»، ف«جَرَّ» مبتدأ خبره قوله (بِضَارِبِي) حال كونه (مُقَدَّرًا مُبِينًا) أي واضحاً (وَقِيلَ: لِلْقَبَابِ لَأَمَّا قَدَرُوا) يعني أن جرَّ «القباب» بلام مقدرة، كقوله: «أشارت كليب» (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: «ضارين» معرب بالفتحة على النون (ك) إعراب (مَسَاكِينَ يَفْتَحُ يَظْهَرُ) أي على النون، يعني أن «ضاري» معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء، لا أنه معرب بالياء، فالنون حيثئذ متلوثة لا تالية للإعراب، والنون إنما تحذف للإضافة إذا كانت تالية له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نوني التثنية والجمع يُحذفان للإضافة، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: ﴿تَبَّتْ يَدَايَ لِهَبٍ﴾ [المسد: ١]، وقوله: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّافَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ولشبه الإضافة، نحو «لا غلامي لزيد»، و«لا مكرمي لعمر»، إذا لم تُقدَّر اللام مُفَحِّمَةً، ولتقصير الصلة، نحو «الضاربا زيدا»، و«الضاربو عمرا»، وللام الساكنة قليلاً، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: ﴿لَذَانِقُوا الْعَذَابَ﴾ [الصفاء: ٣٨] فيمن قرأه بالنصب، وللضرورة، نحو قوله: هُمَا حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ... البيت، فيمن رواه برفع «إِسَارٌ، وَمِئَةٌ»، وأما مَنْ خَفَضَ فبالإضافة، وفَصَلَ بين المتضايقين بـ«إِما»، فلم ينفك البيت عن ضرورة.

واختلِفَ في قوله [من الخفيف]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ^(١)

فقيل: الأصل ضارين ضاري القباب، وقيل: للقباب، كقوله [من الطويل]:

(١) «العرنديس»: الشديد، و«القباب»: جمع قبة الخيمة

* أشارت كليب بالألف الأصابع *

وقيل: «ضارين» معرب إعراب مساكين، فنصبه بالفتحة، لا بالياء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذف التنوين)

- ١٩٣٤- يُحذف حَتْمًا لدُخُولِ أَلْ كَمَا
١٩٣٥- تَقُولُ لَا مَالَ لِيَزِيدَ إِنْ تَرُمُ
١٩٣٦- وَمَنَعِ الصَّرْفِ كَمِثْلِ أَحْمَدَا
١٩٣٧- وَلَا تُصَالِ مُضْمَرِ كَضَارِبِكَ
١٩٣٨- ضُرُورَةٌ ثَبَتَ فِي مُسْلِمِي
١٩٣٩- نُونٌ وَقَايَةِ لَأَلْ تُصَاحِبُ
١٩٤٠- وَكَوْنُ الْإِسْمِ عَلَمًا بِأَنِّ وَصِفَ
١٩٤١- جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ
١٩٤٢- تَنْوِينُ قَيْسٍ ثَابِتٌ لِلنَّظْمِ
١٩٤٣- ضُرُورَةٌ لِلْسَّاكِنِينَ قَدْ حُذِفَ

(يُحذف) أي التنوين (حتمًا) أي لزومًا (لدُخُولِ «أَلْ») نحو «الرجل» (كَمَا إِضَافَةٌ) «ما» زائدة، و«إضافة» مجرور بالكاف، أي كحذفه عند وجود الإضافة، نحو «غلام زيد» (أَوْ شَبَهَهَا) أي لشبه الإضافة، وقوله: (اللَّذْ) بسكون الذال، لغة في الذي (عَلَمًا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي علم في الباب الماضي (تَقُولُ: «لَا مَالَ لِيَزِيدَ» إِنْ تَرُمُ) أي إن تقصد اللام (غَيْرَ مَزِيدَةٍ، وَإِلَّا) هي «إن» الشرطية أدغمت في «لا» النافية، أي وإن لم تقدّر اللام غير مزيدة، بل اعتبرتها مزيدة (هِيَ) أي الإضافة (تَعْمُ) أي تعم هذه، بمعنى أنها داخلة في قسم الإضافة، لا في

شبهها (وَمَنَعِ الصَّرْفِ) بالجر عطفاً على «دخول»، أي وتحذف أيضًا لأجل وجود مانع الصرف (كَمِثْلِ أَحْمَدَا) بألف الإطلاق، فإن تنوينه محذوفة لأجل وجود مانع الصرف، وهو العلمية ووزن الفعل (وَالْوَقْفِ) بالجر أيضًا أي ويحذف أيضًا لأجل الوقف (فِي سَوَاءٍ نَضْبٍ) بفتح السين، وكسرهما ممدودًا، أي في غير حالة النصب، وأما فيها، فلا يحذف، بل يقلب ألفًا، وقوله: (وَرَدَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفاعل صفة لـ«نصب» (وَلَا تُصَالِ مُضْمَرٍ) أي ويحذف أيضًا عند اتصال ضمير بالاسم (كَضَارِبِكَ، إِنْ قِيلَ لَمْ يُضَفْ) أي إن قدر أن «ضاربًا» لم يُضف إلى الكاف، بل هو في محل نصب على المفعولية، وأما إذا قدر مضافا إليها فحذفه للإضافة (كَمِثْلِ الضَّارِبِكَ) أي كما لا يُقدّر قولك: «الضاربك» مضافًا؛ لدخول «أَلْ» عليه؛ لأنها لا تدخل على المضاف إلا إذا دخلت على المضاف إليه، أو على ما أضيف هو إليه، كما قال في «الخلاصة»:

وَوَضُلُ «أَلْ» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كـ«الْجَعْدِ الشَّعْرُ»

أَوْ بِأَلِذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كـ«زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسُ الْجَانِي»

(ضُرُورَةٌ) أي لأجل الضرورة الشعرية (ثَبَتَ) أي التنوين (فِي «مُسْلِمِي») أي في قوله: «أَمُسْلِمِي إِلَى قَوْمٍ... البيت» (مَعَ كَوْنِهِ) أي النون الذي في «مُسْلِمِي» (غَيْرِ) النون (الَّذِي هُنَا غُنِي) بالبناء للمفعول، أي قصد، وهو التنوين (نُونٌ وَقَايَةٍ) أي هذا النون نون وقاية، وقوله: (لَأَلْ تُصَاحِبُ) جملة في محل رفع صفة لـ«نون»، أي مصاحبة لـ«أَلْ»، (كَقَوْلِهِ لَيْسَ الْمُؤَافِيَنِ الْأَبُ) أي كالنون التي في «الموافيني» من هذا المثال، فإنها نون وقاية، لا تنوين؛ لأنه لا يجتمع مع «أَلْ».

(وَكَوْنُ الْإِسْمِ) بالجر أيضًا عطفاً على «دخول»، أي ويحذف التنوين أيضًا لكون الاسم (عَلَمًا) خرج الوصف، نحو جاءني كريم ابن زيد، وإنما حذف لكثرة استعمال «ابن» بين علمين وصفًا، فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطأ بحذف ألف «ابن»، فإن لم يكن بين علمين، نحو «جاءني كريم ابن كريم، أو زيد ابن أخينا» لم يُحذف التنوين لفظًا، ولا الألف خطأ؛ لقلة الاستعمال، وكذا إن لم يقع صفة، نحو «زيد ابن عمرو» على أنه مبتدأ وخبر؛ لقلة استعماله أيضًا، مع أن التنوين حُذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين

علامة للتمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره. قاله الشمني^(١).

(بَابُنِ) متعلق بـ(وُصِفَ) بالبناء للمفعول، أي وُصف ذلك العلم بابن، ومثله «ابنة» اتفاقاً، و«بنت» عند بعض العرب، وخرج ما إذا كان الواقع بعده خبراً، فلذا كان القياس قراءة ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] بالتنوين، وقوله: (أُضِيفَ) بالبناء للمفعول أيضاً، أي لفظ «ابن»، وهو حال من «ابن» (لِلْعَلَمِ) نحو «زيد بن محمد»، وظاهره سواء كان هذا العلم الذي أُضيف إليه «ابن»، أو «ابنة» اسماً لأبي الأول، أو جدّه، وبعضهم اشترط أن يكون علماً لأب، لا لجد، أو أم، وكأن وجهه أن هذا الحذف منوط بالكثرة، والأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه لا جدّه. قاله الدماميني^(٢).

وقوله: (هَكَذَا عُرِفَ) كَمَل به البيت، أي هذا الحكم معروف عند المحققين من أهل الفن. ولما وقع ما يخالف القاعدة المذكورة ذكره بقوله:

(جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَرِيمَةٍ) بالرفع صفة لـ«جارية»، وقوله: (أَخْوَالُهَا وَالْعَصْبَةُ) بالرفع على الفاعلية بـ«كريمة»، (تَنْوِينُ قَيْسٍ ثَابِتٌ لِلنَّظْمِ) مبتدأ وخبر، أي إنما نَوْن «قيس» مع كونه علماً موصوفاً بـ«ابن» مضاف إلى علم لأجل ضرورة النظم، فقوله: «جارية إلخ» مبتدأ محكي لقصد لفظه، وخبره جملة قوله: «تنوين قيس إلخ» بتقدير «فيه»، وقوله: (وَكَانَ حَذْفُهُ بِشَرْطِ يَنْمِي) أي يرتفع، يعني أن حذف تنوين قيس كان هو الحق؛ لاستيفائه شروط الحذف.

وقال ابن جني: الذي أرى أنه لم يُرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يُجري «ابنًا» وصفاً على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، ولكن الشاعر أراد أن يُجري «ابنًا» على ما قبله بدلاً منه، وإذا كان بدلاً لم يُجعل معه كالشيء الواحد، فوجب لذلك أن ينوي انفصال «ابن» مما قبله، وإذا قُدِّر كذلك فقد قام بنفسه، ووجب أن يُبتدأ به، وعلى ذلك تقول: «كَلِمَتُ زَيْدًا ابْنَ بَكْرٍ»، كأنك قلت: «كَلِمَتُ زَيْدًا، كَلِمَتُ ابْنِ بَكْرٍ»؛ لأن ذلك حكم البديل؛ إذ البديل في التقدير عن جملة أخرى غير جملة المبدل منه، وقال بعض المتأخرين: لو كان الأمر كما قاله ابن جني لكان

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٧١.

(٢) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٧١.

مثل «كَلِمَتُ زَيْدًا ابْنَ بَكْرٍ» بالتنوين كثيراً في كلامهم؛ لأنه وجهٌ سائغٌ مطَّردٌ، ولكنه قليل، فلقلته كان الوجه أن يُحمل على أنه ضرورة. ذكره الدماميني^(١).

قلت: ما قاله هذا المتأخر حسنٌ جداً. والله تعالى أعلم.

(ضُرُورَةٌ) أي لأجل ضرورة شعرية (لِلشَّاكِنِينَ) أي لأجل دفع التقاء الساكنين (قَدْ حُذِفَ) بالبناء للمفعول، أي حذف التنوين (كَقَوْلِهِ) أي كقول الشاعر (لَا ذَاكِرَ اللَّهِ) أي وأصله «ولا ذاكرة» بالتنوين، فحذفه للضرورة، وقوله: (أُلِفَ) بالبناء للمفعول، أي حال كون هذا مألوفاً معروفاً عندهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يحذف التنوين لزوماً لدخول «أل»، نحو «الرجل»، وللإضافة، نحو «غلامك»، ولشبهها، نحو «لا مالَ لزيد»، إذا لم تُقدَّر اللام مقحمةً، فإن قُدِّرَتْ فهو مضاف، ولمانع الصرف، نحو «فاطمة»، وللوقوف في غير النصب، وللاتصال بالضمير، نحو «ضاربك» فيمن قال: إنه غير مضاف.

فأما قوله [من الوافر]:

وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمْسِلُمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاجِي
فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نون وقاية لا تنوين، كقوله [من الطويل]:

وَلَيْسَ الْمُؤَايِنِي لِإِسْرَفِ خَائِبَا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

إذ لا يجتمع التنوين مع «أل»، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به، وأضيف إلى علم، من «ابن»، و«ابنة» اتفاقاً، أو «بنت» عند قوم من العرب، فأما قوله [من الرجز]:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ البيت، فضرورة.

ويُحذف لالتقاء الساكنين قليلاً، كقوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْيِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير، وقرئ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

(١) «الحاشية» ٢/٢٧١.

« اللَّهُ الصَّكْمُ »، « وَلَا أَلَيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ » [يس: الآية ٤٠] بترك تنوين « أَحَدٍ » و« سَابِقُ »، ونصب « النَّهَارِ ».

تنبيه:

اختُلف لم ترك تنوين «غير»؟ في نحو «قبضت عشرة ليس غير»، فقليل: لأنه مبني كـ«قبل»، و«بعد»، وقيل: لنية الإضافة، وإن الضمة إعراب، و«غير» متعينة، لأن تكون اسم «ليس» لا محتملة لذلك، وللخبرية، ويرده أن هذا التركيب مُطَرَّدٌ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف، نحو «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ رَجُلٍ مِنْ قَالِهَا»، فإن الأول مضاف إلى المذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ «أَل»)

١٩٤٤- (ذَا لِلإِضَافَةِ الَّتِي تَمَحَّضَتْ وَلِلنِّدَا سِوَى الْجَلَالَةِ ثَبَتَ

١٩٤٥- وَجُمْلَةً مَحْكِيَّةً وَسَمِعَا سَلَامٌ لَا تَنْوِينَ فِيهِ وَقَعَا

١٩٤٦- بِحَذَفِ أَلٍ أَوْ حَذَفِ الْمُضَافِ لَهُ كَانَ سَلَامٌ لِلَّهِ أَصْلًا عَادَلَهُ

(ذَا) أي حذف «أَل»، وهو مبتدأ خبره جملة «ثبت» (لِلإِضَافَةِ الَّتِي تَمَحَّضَتْ) هي الإضافة المعنوية، وهي ما كان المضاف غير وصف، أو وصفا غير عامل، نحو «غلام زيد»، ونحو «هذا ضارب زيد أمس»، وتسمى محضة، وحقيقية، ومعنوية، أي يحذف «أَل» لأجل الإضافة المحضة، كالمثاليين المذكورين (وَلِلنِّدَا) أي ويُحذف أيضًا لأجل النداء، نحو «يا رحمن» (سِوَى الْجَلَالَةِ) أي إلا نداء اسم الجلالة، فلا يُحذف، نحو «يا أله»، وقوله: (ثَبَتَ) خبر المبتدأ (وَجُمْلَةً مَحْكِيَّةً) بالجر عطفًا على الجلالة، أي وسوى النداء للجملة المحكية، نحو «يا المنطلق زيد» (وَسَمِعَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، ونائب فاعله قوله: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (لَا تَنْوِينَ فِيهِ وَقَعَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي بدون تنوينه، فقليل: هو (بِحَذَفِ أَلٍ) والأصل «السَّلام عليكم» (أَوْ) لتنوين الخلاف، أي

وقيل: (حَذَفَ الْمُضَافُ لَهُ) إِذْ (كَانَ سَلَامٌ لِلَّهِ أَصْلًا عَادَلَهُ) أي صار إليه، فعاد فعل ماضٍ، وله متعلق به، والجملة صفة «أصلًا».

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «أَل» تُحذف للإضافة المعنوية، وللنداء، نحو «يا رحمن»، إلا من اسم الله تعالى، والجملة المحكية، قيل: والاسم المُشَبَّه به، نحو «يا الخليفة هيبه»^(١)، وسُمِعَ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» بغير تنوين، فقليل: على إضمار «أَل»، قال ابن هشام: ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل «سَلَامٌ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ»، وقال الخليل في «مَا يَخْشَنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا»: هو على نية «أَل» في «خير»، ويردُّه أنها لا تُجامع «مِنْ» الجارة للمفضول، وقال الأخفش: اللام في «الرجل» زائدة، وليس هذا بقياس^(٢)، والتركيب قياسي، وقال ابن مالك: «خير» بدل، وإبدال المشتق ضعيف، قال ابن هشام: وأولى عندي أن يُخْرَجَ على قوله [من الكامل]:

* وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبِي *

يعني أنه تُجْعَل «أَل» جنسية، وما بعده صفة له. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ لَامِ الْجَوَابِ)

١٩٤٧- (وَذَا ثَلَاثَةٌ فَحَذَفَ بَعْدَ لَوْ مِثْلُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا قَدْ رَوَّأَ

١٩٤٨- وَحَذَفَهَا قُبَيْلَ قَدْ كَمِثْلٍ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَّى بِتَزْيِيلٍ وَرَدَّ

١٩٤٩- وَحَذَفَهَا مِنْ أَفْعَلَنْ قَدْ يُخْصُ بِالشَّعْرِ مَشْهُورًا لِمَنْ عَنْهُ فَحَصَ

(وَذَا) أي حذف لام الجواب، وهو مبتدأ خبره قوله: (ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة مواضع (فَحَذَفَ بَعْدَ

(١) أي لأن تقديره يا مثل الخليفة في الهيبة، فدخل «يا» في الحقيقة على غير الألف واللام. دسوقي ٢٧٢/٢.

(٢) أي زيادة اللام ليست قياسية، وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي، فبطل كلام الأخفش القائل: إن «أَل» في الرجل زائدة. «دسوقي» ٢٧٢/٢.

«لَوْ» أي أحدها حذف جواب «لو»، كما أشار إليه بقوله: (مِثْلُ) بالرفع خبراً المحذوف، أي ذلك، أو بالنصب على الحال، أي حال كونه مثل قوله **وَعَلَّكَ**: (جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا) أي في آية **﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾** الآية [الواقعة: ٧٠]، وقوله: (قَدْ رَوَوْا) أي نقلوا ذلك، وفي نسخة «إِذْ تَلَوْا» وثانيها ما أشار إليه بقوله: (وَحَذَفُهَا) أي لام الجواب (قَبِيلٌ «قَدْ»، كَمِثْلٍ «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا» [الشمس: الآية ٩] (يَتَنَزَّلُ وَرَدٌ) أي جاء في القرآن الكريم، وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَحَذَفُ لَامٍ مِنْ لَقَدْ كَمِثْلٍ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا هَكَذَا وَرَدٌ
وثالثها ما أشار إليه بقوله: (وَحَذَفُهَا) أي اللام أيضًا (من) «أَفْعَلَنَ» قَدْ يُخَصُّ بِالشَّعْرِ ببناء الفعل للمفعول، والضمير للحذف (مَشْهُورًا لِنَ غَنَّهُ فَحَضَ) من باب منع، أي لمن بحث عنه. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن لام الجواب تُحذف، وذلك في ثلاثة مواضع:
[أحدها]: حذف لام جواب «لو»، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾** [الواقعة: الآية ٧٠].

[والثاني]: حذف لام «لقد»، ويحسن مع طول الكلام، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا﴾** [الشمس: الآية ٩].

[والثالث]: حذف لام «لأفعلن»، ويختص بالضرورة، كقوله عامر بن الطفيل [من الكامل]:
وَقَتِيلَ مُرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ فِرْعٌ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُثَارِ^(١)
أي لأثَارَنَ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ)

١٩٥٠- (وَحَذَفُ ذَاكَ مَعَ غَيْرِ الْبَاءِ لَزِمَ مِنْ أَخْرِفِ الْقَسَمِ هَكَذَا عَلِمَ

١٩٥١- قَبْلَ لِأَفْعَلَنَ أَوْ لَقَدْ فَعَلَ ثُمَّ لَيْنَ فَعَلَ حَذْفُهُ حَصَلَ

(١) «مرة» أبو قبيلة، و«أثَارَنَ» أي أطلب دمه، و«الفِرْعُ» بكسر الفاء وفتحها، وبالغين المعجمة: الهذَر، وقوله: «أثَارَنَ» أي لأثَارَنَ.

١٩٥٢- وَفِي لَزِيذٍ قَائِمٍ قَدْ اخْتَلِفَ هَلْ يُجْعَلُ الْجَوَابُ أَوْ لَا لِلْحَلِفِ
(وَحَذَفُ ذَاكَ) أي المذكور من جملة القسم (مَعَ غَيْرِ الْبَاءِ) أي من حروف القسم، وهما الواو، والياء (لَزِمَ) أي حذف الجملة، وقوله: (مِنْ أَخْرِفِ الْقَسَمِ) بيان لـ «غير»، وقوله: (هَكَذَا عَلِمَ) بالبناء للمفعول، كَمَلْ بِهِ الْبَيْتِ، أي عُلِمَ هَكَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ.

وقوله: (قَبْلَ لِأَفْعَلَنَ) «الظرف متعلق بـ» حصل «آخر البيت، يعني أنه يُحذف جملة القسم قبل «لأفعلن»، أي والله لأفعلن (أَوْ) قبل («لَقَدْ فَعَلَ») أي والله لقد فعل فلان كذا (ثُمَّ) لَيْنَ فَعَلَ «أي والله لئن فعل كذا لأدأقبته (حَذْفُهُ) مبتدأ، خبره جملة (حَصَلَ) أي حصل حذف جملة القسم قبل هذه الأشياء (وَفِي لَزِيذٍ قَائِمٍ) متعلق بـ (قَدْ اخْتَلِفَ) بالبناء للمفعول، أي اختلف النحاة في قولك: «لزيد قائم» (هَلْ يُجْعَلُ) أي «لزيد قائم» (الْجَوَابُ) أي جواب القسم المحذوف (أَوْ لَا لِلْحَلِفِ) أي ليس الكلام من باب القسم، بل هو من باب المبتدأ والخبر، واللام لام الابتداء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف جملة القسم كثيرٌ جدًّا، وهو لازم مع غير الباء، من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلن»، أو «لقد فَعَلَ»، أو «لئن فعل»، ولم يتقدم جملة قسم، فنَّمَّ جملة قسم مقدرة، نحو قوله: **﴿لَأُعَذِّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا﴾** [النمل: الآية ٢١] الآية، وقوله: **﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾** [آل عمران: الآية ١٥٢] الآية، **﴿لَيْنَ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾** [الحشر: الآية ١٢] الآية، واختُلف في نحو «لَزِيذٌ قائم»، ونحو «لئن زيدا قائم»، أو «لقائم»، هل يجب كونه جوابًا لقسم، أو لا.

قلت: الذي يظهر جواز الأمرين. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذَفُ جَوَابِ الْقَسَمِ)

١٩٥٣- إِذَا عَلَيْهِ الْمُغْنِ قَدْ تَقَدَّمَ أَوْ كَانَ مُكْتَفًى حَذْفُ الزَّمَّا

١٩٥٤- كَأَنَّتَ قَائِمٌ وَرَبِّي الْأَوَّلُ زَيْدٌ وَرَبِّي جَا لِيْثَانِ يَحْصُلُ

١٩٥٥- زَيْدٌ وَرَبِّي إِنَّهُ لَقَائِمٌ يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ أَوْ قَدْ يُحْكَمُ

١٩٥٦- بِأَنَّهُ الْجَوَابُ ثُمَّ مَعَ قَسَمٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ قَبِيلُهُ أَلَمْ

(إِذَا عَلَيْهِ) أي على القسم (المُغْنِ) بحذف الياء (قَدْ تَقَدَّمَ) بألف الإطلاق، يعني أنه إذا تقدم على القسم، ما يغني عنه (أَوْ كَانَ مُكْتَفًى) أي أو كان المغني مكتفياً بالقسم (الْحَذْفُ) مفعول مقدم (الزَّيْمَا) بألف التأكيد المنقلبة عن النون الخفيفة، أي الزمن حذف جواب القسم، ثم وضحه بذكر المثال (ك) قولك: «أَنْتَ قَائِمٌ وَرَبِّي الْأَوَّلُ» أي مثال الأول، وهو ما تقدم فيه المغني قولك: «أَنْتَ قَائِمٌ وَرَبِّي»، فهو مما حذف جواب القسم فيه لدلالة الجملة قبله عليه (زَيْدٌ وَرَبِّي) أي قائم (جاء لِثَانٍ يَحْضُلُ) أي جاء حاصلًا به مثال الثاني، وهو ما اكتنفته المغني، يعني أنَّ «زَيْدًا» و«قَائِمًا» قائمان مقام الجواب، فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التي اكتنفته عليه («زَيْدٌ وَرَبِّي إِنَّهُ لَقَائِمٌ»، يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ) أي كونه خبرًا عن «زيد» المتقدم، أي فهو مما حذف فيه الجواب لدلالة ما اكتنفته عليه (أَوْ قَدْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ الْجَوَابُ) أي جواب القسم (ثُمَّ) هو (مَعَ قَسَمٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، قَبِيلُهُ) متعلق بـ(أَلَمْ) أي نزل.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن حذف جواب القسم يجب إذا تقدم عليه، أو اكتنفته ما يغني عنه، فالأول نحو «زيد قائم والله»، ومنه «إن جاءني زيد والله أكرمه»، والثاني نحو «زيد والله قائم»، فإن قلت: «زيد والله إنه قائم»، أو «لِقَائِمٍ» احتمل كون المتأخر عنه خبرًا عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جوابًا، وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك، نحو قوله ﷺ: «وَاللَّيْلُ عَنِّي غَرَفًا» [التَّارِغَاتُ: الآية ١] الآيات، أي لتبعثن، بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في «يَوْمَ تَرْجُفُ»، أو عامله «اذكُر»، وقيل: الجواب «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَوَبْرَةً»، وهو بعيد؛ لبعده، ومثله «قَدْ وَالْقُرْآنُ الْمَجِيدُ» [ق: الآية ١]، أي لَيَهْلِكُنَّ، بدليل «كَمْ أَهْلَكْنَا» [الأنعام: ٦]، أو إنك لمنذر، بدليل «بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ» [ق: الآية ٢]، وقيل: الجواب مذکور، فقال الأخفش: «قَدْ عَلِمْنَا»، وحذفت اللام؛ للطول، مثل «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا» [الشمس: ٩]، وقال ابن كيسان: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ» [ق: الآية ١٨] الآية، وقال الكوفيون: «بَلْ عَجَبُوا» [ق: الآية ٢]، والمعنى لعل عجبوا، وقال بعضهم: «إِنَّ فِي ذَلِكَ

لَذِكْرِي.

ومثله «صَّ وَالْقُرْآنُ ذِي الذِّكْرِ» [ص: الآية ١]، أي إنه لمعجز، أو إنك لمن المرسلين، أو ما الأمر كما يزعمون، وقيل: مذکور، فقال الكوفيون، والزجاج: «إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ» [ص: الآية ٦٤]، وفيه بعد، وقال الأخفش: «إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلُ» [ص: الآية ١٤]، وقال الفراء، وثعلب: «صَّ» [ص: الآية ١]؛ لأن معناها صدق الله، ويردّه أن الجواب لا يتقدم، وأيضًا الصواب كون «صَّ» [ص: الآية ١] من التشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وقيل: «كَمْ أَهْلَكْنَا»، وحذفت اللام للطول. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ)

١٩٥٧- (وَذَا لَدَى الطَّلَبِ جَا مُطَرِدًا كَفَاتِبِغْنِي أَهْدِكَ اللَّذَّ وَرَدًا

١٩٥٨- وَجَا بِدُونِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَحَذْفُ شَرْطِ جَا بِلاَ أَدَاةٍ

١٩٥٩- فَشَا وَإِلَّا يَغْلُ شَاهِدًا أَتَى إِلَّا تُطْلَفُهَا نُورِي عِنْدَ الْفَتَى)

(وَذَا) أي حذف جملة الشرط، وهو مبتدأ خبره جملة «جا» (لَدَى الطَّلَبِ) أي بعده، وهو متعلق بـ(جَا) بالقصر لغة في المدّ، حال كونه (مُطَرِدًا) أي عامًا لا يَخُصُّ مَحَلًا دون محلّ (كَفَاتِبِغْنِي أَهْدِكَ اللَّذَّ) بسكون الذال لغة في «الذي» (وَرَدًا) بألف الإطلاق، أي جاء في القرآن الكريم، وتقديره «إِنْ أَتَبَعْتَنِي أَهْدِكَ» (وَجَا) أي حذف جملة الشرط (بِدُونِهِ) أي بدون تقدم طلب، حال كونه كائناً (مِنَ الْآيَاتِ) القرآنية، نحو قوله ﷺ: «فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ» [العنكبوت: الآية ٥٦]، وقوله: «فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ» [الشورى: الآية ٩] (وَحَذْفُ شَرْطِ) أي حذف جملة الشرط (جَا بِلاَ أَدَاةٍ) أي بلا حذف أداة معها، فقوله: «وحذف» مبتدأ خبره قوله: (فَشَا) أي كثر في الاستعمال، قال الشمني: لكن الأكثر أن حذف جملة الشرط مع بقاء الأداة جائز مطلقًا، وذهب بعضهم إلى أنها لا تُحذف إلا مع بقاء «لا» النافية أيضًا، كالبيت الآتي. انتهى^(١) (وَإِلَّا) هي «إِنْ»

(١) «حاشية الدسوقي» ٤٤٤/٣.

الشرطية أدغمت في «لا» النافية، ولذا جزم قوله: (يَعْلُ شَاهِدًا أَتَى) أي لحذف جملة الشرط، وأراد به قول الشاعر [من الوافر]:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ
(إِلَّا تُطَلِّقَهَا نُؤِي) أي قصد (عِنْدَ الْفَتَى) متعلق بما قبله، وأراد به العالم الحاذق بهذا الفن، يعني أن المحذوف في البيت «وإلا تطلقها».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف جملة الشرط مَطْرُودٌ بعد الطلب، نحو قوله **وَعَلَى**: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٣١]، أي فإن تتبعوني يحببكم الله، وقوله: ﴿فَاتَّبِعَنِي أَهْدِكُمْ﴾ [مريم: الآية ٤٣]، وقوله: ﴿رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٤].

وجاء بدون الطلب، نحو قوله **وَعَلَى**: ﴿إِنْ أَرْضِي وَسِعَةً فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، أي فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة، فإياي فاعبدون في غيرها، وقوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالَهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: الآية ٩]، أي إن أرادوا أولياء بحق، فالله هو الولي، وقوله: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِبَيِّنَاتٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم، فقد جاءكم بَيِّنَةٌ، وإن كذبتكم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط، وهي من حذفها، وحذف جملة الجواب؛ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يُسَمَّى جوابًا تجوزًا، كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري، وتبعه ابن مالك بدر الدين قوله **وَعَلَى**: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ١٧] أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويُرَدُّه أن الجواب المنفي بـ«لم» لا تدخل عليه الفاء. قلت: هكذا قال ابن هشام، واعترض عليه بأن لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفي بـ«لم»، بل هو جملة اسمية، والتقدير فأنتم لم تقتلوهم، فالاسم هو الذي دخلت عليه الفاء، وقد صرح بهذا الزمخشري، حيث قال: والفاء جواب شرط محذوف، تقديره إن افتخرتم بقتلهم،

فأنتم لم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم، فلا معنى للاعتراض عليه، تأمل. أفاده المحشي^(١). وجعل منه أبو البقاء قوله **وَعَلَى**: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أَلَيْسَ﴾ [الماعون: الآية ٢] أي إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن. وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير، كقوله: ﴿وَلَا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ﴾، أي وإن لا تطلقها. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذف جملة جواب الشرط)

- ١٩٦٠- (إِنْ مَا يَدُلُّ سَابِقًا أَوْ اكْتَنَفَ جَا فَوْجُوبٌ حَذْفِهِ بِلَا أَسْفَ
١٩٦١- كَهْوٌ ظَالِمٌ لَنَا إِنْ فَعَلًا وَهُوَ إِنْ فَعَلَ ظَالِمٌ الْمَلَا
١٩٦٢- وَمِنْهُ قَوْلٌ مَنْ لَهُ الْإِكْرَامُ اللَّفْظُ إِنْ يُفِذْ هُوَ الْكَلَامُ
١٩٦٣- حَذَفُ الْجَوَابِ هَاهُنَا ضَرُورَةٌ إِذْ شَرْطُهُ مُضَارِعٌ يَا مُثَبِّتُ
١٩٦٤- وَإِنْ تَقُلْ جَوَابُهُ الْإِسْمِيَّةُ فَحَذَفَ فَا ضَرُورَةٌ جَلِيَّةُ
١٩٦٥- فِي غَيْرِ ذَا حَذَفُ الْجَوَابِ جَائِزٌ مِثَالُهُ فِي الْإِي فَاشِ بَارِنُ
- (إِنْ) شرطية (مَا) موصولة، فاعل لمحذوف يفسره «جا»، أي إن جاء ما (يَدُلُّ سَابِقًا) أي حال كونه متقدمًا على الشرط (أَوْ اكْتَنَفَ) أي أو جاء مكتنفًا (جَا) لغة في جاء (فَوْجُوبٌ حَذْفِهِ بِلَا أَسْفَ) أي بلا حزن، والفاء رابطة لجواب «إِنْ»، و«وجوب» مبتدأ، خبره «بلا أسف» (كَهْوٌ ظَالِمٌ لَنَا إِنْ فَعَلًا) بآلف الإطلاق، مثال لما سبق، فجملة «هو ظالم» من المبتدأ والخبر دليل لجواب الشرط، ولذا حذف وجوبًا (وَهُوَ إِنْ فَعَلَ ظَالِمٌ الْمَلَا) أي الجماعة، مثال لما اكتنف، فـ«هو» مبتدأ، و«ظالم» خبره، وقد توسط الشرط بينهما، واكتنفاه، فحذف الجواب وجوبًا (وَمِنْهُ قَوْلٌ مَنْ لَهُ الْإِكْرَامُ) أي الشخص الذي ثبت له الإكرام، وأشار به إلى يحيى بن معطي، حيث قال فيه ابن مالك في «الخلاصة» مشهورًا لفضله:

(١) انظر «حاشية الدسوقي» ٤٤٣/٣.

وهو يسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجميلاً
 (اللفظ إن يفد هو الكلام) هذا مقول ابن معطي في «ألفيته»، فقد اكتنف الشرط ما يدل على
 الجواب، لكن (حذف الجواب ههنا ضرورة؛ إذ شرطه) أي فعل شرطه (مضارع) أي ومن
 شروط حذف الجواب أن يكون الشرط ماضياً، كما في الأمثلة المذكورة، وغيرها، وأما إذا كان
 مضارعاً فلا يجوز حذف جوابه إلا في الضرورة، وقوله: (يا مئبث) كمل به البيت، أي من يريد
 إثبات المسائل على وجه التحقيق (وإن تقل جوابه الاسمي) بقطع الهمزة للوزن، أي وهو قوله:
 «هو الكلام» (فحذف فاء ضرورة جليته) أي ظاهرة، يعني أن في جعل الجواب جملة هو الكلام
 ضرورة أخرى، وهي حذف الفاء من الجواب الواقع جملة اسمية (في غير ذا) أي في غير ما
 أسلفناه من محل موجب حذف جملة الجواب، وهو ما إذا تقدم على الشرط، أو اكتنفته ما يغني
 عن الجواب (حذف الجواب جازئ، مثاله في الآي فاش) أي كثير (بارئ) أي ظاهر، كما سيأتي.
 وحاصل معنى الأبيات أن جملة جواب الشرط تحذف، وذلك واجب، إن تقدم عليه، أو
 اكتنفته ما يدل على الجواب، فالأول نحو «هو ظالم إن فعل»، والثاني نحو «هو إن فعل ظالم»،
 وقوله **عَلَّك**: «وإنّا إن شاء الله لمهندون» [البقرة: الآية ٧٠]، ومنه «والله إن جاءني زيد
 لأكرمه»، وقول ابن معطي [من الرجز]:

* اللفظ إن يفد هو الكلام *

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، وإما الجواب الجملة
 الاسمية، وجملتا الشرط والجواب خبر، ففيه ضرورة أيضاً، وهي حذف الفاء، كقوله [من
 البسيط]:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

وهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو **فَإِنْ**
أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ [الأنعام: الآية ٣٥]، أي فافعل، وقوله: **وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا**
سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ [الزهد: الآية ٣١]، أي لما آمنوا به، بدليل قوله: **وَهُمْ يَكْفُرُونَ**
بِالرَّحْمَنِ [الزهد: الآية ٣٠]، والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن، قال ابن هشام: وما قدرته

أظهر. انتهى.

وتعقب بأن ما قدره أيضاً دل عليه قوله تعالى: **﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ﴾** [الحشر: ٢١]، فلم
 يبين كون تقديره أظهر من تقديرهم.

وقوله: **﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾** [التكاثر: الآية ٥] أي لارتدعتم، وما ألهاكم التكاثر، وقوله:
﴿وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: الآية ٩١] أي ما تقبل منه، وقوله: **﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾**
 [النساء: الآية ٧٨] أي لأدر ككم، وقوله: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ**
تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] أي أعرضوا، بدليل ما بعده.

وقوله: **﴿إِنْ دُكِّرْتُمْ﴾** [يس: ١٩] أي تطيرتم، وقوله: **﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾** [الكهف:
 ١٠٩] أي لنفد، وقوله: **﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾** [السجدة: الآية ١٢] أي لرأيت
 أمراً فظيلاً، وقوله: **﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾** [الثور: الآية ١٠] أي
 لهلكتم، وقوله: **﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَكُفْرْتُمْ بِهِ﴾** [الأحقاف: ١٠]، قال الزمخشري:
 تقديره أستم ظالمين، بدليل **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾** [الأحقاف: ١٠]، ويرده أن جملة
 الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة، نحو «إن جئتكم أفما تحسن إلي»، ومقدمة
 على غيرها، نحو «فهل تحسن إلي».

تنبيه:

التحقيق أن من حذف الجواب مثل قوله **عَلَّك**: **﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ**
لَاَتٍ﴾ [العنكبوت: الآية ٥] الآية؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد
 الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل فليبادر بالعمل، فإن أجل الله لا ت، ومثله قوله: **﴿وَإِنْ تَجَهَّزْ**
بِالْقَوْلِ﴾ [طه: الآية ٧]، أي فاعلم أنه غني عن جهرك **﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ﴾** [طه: الآية ٧]، وقوله:
﴿وَإِنْ يَكْذِبُواكَ﴾ [الحج: ٤٢، وفاطر: ٤] أي فتصبر، **﴿فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾** [الحج: ٤٢]،
 وفاطر: الآية ٤]، وقوله: **﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرَحٌ﴾** [آل عمران: الآية ١٤٠] أي فاصبروا، **﴿فَقَدْ مَسَّ**
الْقَوْمَ فَرَحٌ مِثْلُهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٠]، وقوله: **﴿وَمَنْ يَنْتَهِ خُطُوبِ الشَّيْطَانِ﴾** [الثور: الآية
 ٢١]، أي يفعل الفواحش والمنكرات؛ **﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾** [الثور: ٢١]، وقوله: **﴿وَمَنْ**

يَتَوَلَّى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا [المائدة: ٥٦]، أي يغلب، ﴿فَإِنْ حَزَبَ اللَّهُ هُمْ الْفَالِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، وقوله: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَقَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٧] أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل؛ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه، وقوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [هود: ٥٧] أي فلا لوم علي؛ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ [هود: الآية ٥٧]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ)

١٩٦٦- (مُطَرِّدًا يَقَعُ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ بَعْدِ أَخْرَفِ الْجَوَابِ قَدْ وَعِي وَفِي أَلَمْ يَقُمْ نَعَمْ لَهُ يُؤْمُ إِنَّ جَوَابًا كَنَعَمْ قَدْ قَبِلَا مَخْصُوصُهَا وَجُمْلَتَيْنِ إِذْ وَفَى يَا هَؤُلَاءِ أَصْلُهُ لِلْمُعْتَنِي قَالَتْ وَإِنْ شَاهِدُهُ لِلأُمَّةِ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ وَخُذْ هُنَا لِخَامِسٍ مَقَالًا) (مُطَرِّدًا) حال من فاعل (يَقَعُ) أي حذف الكلام بمجملته (في مَوَاضِعٍ) بالصرف للوزن، أي خمسة مواضع، أشار إلى أولها بقوله: (مِنْ بَعْدِ أَخْرَفِ الْجَوَابِ) متعلق بـ(قَدْ وَعِي) بالبناء للمفعول، أي حُفِظَ (إِنْ قِيلَ: «هَلْ قَامَ الْفَتَى؟»، فَقُلْ: «نَعَمْ») أي فحذف جملة الكلام من الفعل والفاعل (وَفَى) قوله: (أَلَمْ يَقُمْ، «نَعَمْ» لَهُ يُؤْمُ) أي يُقصد جوابًا له (إِنْ صَدَّقَ النَّفْيُ) أي إن كان مراده تصديق النفي («بَلَى») أي يكون جوابه «بلى» (إِنْ أَبْطَلَا) بألف الإطلاق، أي إن أراد إبطال النفي («إِنْ») مبتدأ لقصد محكي؛ لقصد لفظه، حال كونه (جَوَابًا، كَ «نَعَمْ» قَدْ قَبِلَا) بألف الإطلاق، يعني أن «إِنْ» استعملت استعمال «نَعَمْ»، فوقعت جوابًا لسؤال، كقوله: «قَالُوا:

أَخِفْتُ؟ فقلت: «إِنْ» البيت.

وأشار إلى الثاني بقوله: (وَبَعْدَ «نَعَمْ» «بِئْسَ» حَيْثُ حُذِفَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، ونائب فاعله، وهو قوله: (مَخْصُوصُهَا) وقوله: (وَجُمْلَتَيْنِ إِذْ وَفَى) أي إذا قلنا إن الكلام جملتان، يعني أنه يُحذف الكلام بعد: «نعم» و«بئس» إذا حذف المخصوص بالمدح والذم، وقلنا: إن الكلام جملتان، جملة ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ [مر: الآية ٣٠]، و«بئس الظلم»، وجملة المخصوص بالمدح أو الذم؛ لأنه مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمحذوف، وأما إذا قلنا: إنه مبتدأ خبره جملة «نعم» و«بئس»، فالمحذوف جزء الكلام، لا الكلام كله، فتنبيه.

وأشار إلى الثالث بقوله: (وَبَعْدَ أَخْرَفِ النَّدَا) أي ويُحذف الكلام أيضًا بعد أحرف النداء، نحو («يَا لَيْتَنِي»، «يَا هَؤُلَاءِ أَصْلُهُ» أي أصل «يا ليتني» «يا هَؤُلَاءِ ليتني»، فحذف «هَؤُلَاءِ»، وقوله: (لِلْمُعْتَنِي) أي كمل به البيت، أي هذا واضح لمن له عناية بالفن.

ثم ذكر الرابع بقوله: (وَرَابِعٌ) أي من مواضع حذف الكلام (بَعْدَ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، «قَالَتْ: وَإِنْ») أي في البيت الآتي (شَاهِدُهُ) أي مما يشهد لهذا الرابع، وقوله: (لِلأُمَّةِ) متعلق بـ«شاهد» والمراد بالأمة جماعة علم النحو، أو محمول على الجميع؛ لأنه إذا ثبت لدى النحاة فقد ثبت عند الجميع، ثم ذكر البيت فقال: (قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا) بكسر الدال هو بمعنى الفقير (قَالَتْ: وَإِنْ) أي وإن كان فقيرًا معدمًا رضيته.

ثم ذكر الخامس بقوله: (فِي قَوْلِهِمْ: إِفْعَلْ) بقطع الهمزة للوزن (لِذَا) أي هذا الفعل، فاللام زائدة (إِمَّا لَا) أي إن كنت لا تفعل غيره (وَوَخُذْ هُنَا لِخَامِسٍ مَقَالًا) أي خذ هذا المثال مثالًا للموضع الخامس.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الكلام بمجملته، ويقع ذلك باطراد في خمسة مواضع:

[أحدها]: بعد حرف الجواب، يقال: «أقام زيد؟»، فنقول: «نعم»، و«ألم يُقَمْ زيد؟»، فنقول: «نعم» إن صَدَّقْتَ النفي، و«بلى» إن أَبْطَلْتَهُ، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

قَالُوا أَحِضْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي مَا إِنَّ تَزَالُ مَثُوتَةً بِرَجَائِي^(١)
فَإِنْ «إِنَّ» هُنَا بِمَعْنَى «نَعَمْ»، وَأَمَّا قَوْلُهُ [مَنْ مَجْزُؤَ الْكَامِلِ]:

وَيَقُولَنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ
فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ مِنْ ذَلِكَ، خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ؛ لِجَوَازِ أَلَا تَكُونُ الْهَاءُ لِلسَّكْتِ، بَلْ اسْمًا لِـ«إِنَّ» عَلَى
أَنَّهَا الْمُؤَكَّدَةُ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ، أَيْ إِنَّهُ كَذَلِكَ.

[الثاني]: بَعْدَ «نَعَمْ»، وَ«بِئْسَ» إِذَا حُذِفَ الْخَصُوصُ، وَقِيلَ: إِنَّ الْكَلَامَ جَمَلَتَانِ، نَحْوُ
قَوْلِهِ **عَلَّكَ**: **«إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ»** [ص: الآيَةُ ٤٤].

[والثالث]: بَعْدَ حُرُوفِ النِّدَاءِ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ **عَلَّكَ**: **«يَلَيْتَ قَوِيَّ يَعْلَمُونَ»** [يس: الآيَةُ ٢٦]،
إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُنَادَى، أَيْ يَا هَؤُلَاءِ.

[الرابع]: بَعْدَ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، كَقَوْلِهِ: «قَالَتْ: وَإِنْ» فِي الْبَيْتِ الْمَاضِي، أَيْ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ
رَضِيئَةً.

[الخامس]: فِي قَوْلِهِمْ: «افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا»، أَيْ إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ فَافْعَلْهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبَ.

(حَذْفُ أَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ)

- ١٩٧٤- (حَذْفُ ثَلَاثِ جُمَلٍ قَدْ كَثُرَا فِي أَعْظَمِ الْكُتُبِ فَأَنْظُرْ مَا جَزَى
١٩٧٥- بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يُوسُفَا فِيهِمَا الْمُرَادُ كَامِلًا وَفِي
١٩٧٦- فَالْحَذْفُ ذُو الْبَحْثِ لَدَى الثُّخَاةِ مَا تَقْتَضِيهِ صَنْعَةُ الشَّرَاةِ
١٩٧٧- بِأَنْ يَرَى مُبْتَدَأً بِلَا خَبَرٍ أَوْ عَكْسَهُ أَوْ شَرْطَهُمْ جَزَاءُ فَرْ

(١) قَوْلُهُ: «مَا إِنْ تَزَالُ إِلَّا» زَائِدَةٌ، أَيْ لَا تَزَالُ، وَقَوْلُهُ: «مَنْوُطَةٌ» أَيْ مَعْلَقَةٌ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ قَوْلِكَ:
نَطَطْتُ الشَّيْءَ أَنْوُطَةً: إِذَا عَلَّقْتَهُ، وَالرَّجَاءُ تَوَقُّعُ أَمْرٍ مَحْبُوبٍ، ضِدُّ الْيَأْسِ، فَهُوَ مَا دَامَ مُتَرَجِّيًا وَقَوَّعَ مَا
يُحِبُّ خَائِفٌ مِنْ عَدَمِ وَقُوعِهِ. اهـ دسوقي ٤٤٧/٣.

- ١٩٧٨- أَوْ عَكْسَهُ أَوْ تَابِعًا مُنْفَرِدًا أَوْ مَا عُمِلَ لَا عَامِلَ فِيهِ بَدَا
١٩٧٩- تَقِيكُمْ الْحَرَّ هُنَاكَ قَدَرُوا أَيْ قَوْلُهُ وَالْبَرْدَ إِذْ قَدْ حَرَّرُوا
١٩٨٠- فَذَا تَطْفُلٌ عَلَى الْمُفْسِّرِ كَذَلِكَ حَذْفُ فَاعِلٍ بِمَا دُرِيَ
١٩٨١- فَحَذْفُ الْفَاعِلِ لِلنِّظَامِ وَالسَّجْعِ وَالتَّخْفِيرِ وَالْإِعْظَامِ
١٩٨٢- وَالْخَوْفِ وَالْإِبْهَامِ وَ الْإِيْثَارِ وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالْإِخْتِصَارِ
١٩٨٣- تَيْسِّرُ الْإِنْكَارِ وَأَخْتَبَارِ تَقْطِنُ السَّامِعِ أَوْ مِقْدَارِ
١٩٨٤- ذِكَايَ أَوْ تَخْيِيلِكَ الْعُدُولَا مِنْكَ إِلَى أَقْوَاهُمَا دَلِيلًا
١٩٨٥- وَلَاخْتِرَازٍ ظَاهِرٍ عَنِ الْعَبَثِ وَلِلْوَفَاقِ فَاشْكُرَنَّ مَنْ نَفَثَ
١٩٨٦- وَلَا تَظُنَّ الْحَضَرَ فِي الْمَذْكُورِ بَلْ ذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَشْهُورِ
١٩٨٧- فَذَا تَطْفُلٌ عَلَى فَنِّ الْبَيَانِ فَلَيْسَ لِلثُّخَاةِ فِيهِ جَوْلَانُ

(حَذْفُ ثَلَاثِ جُمَلٍ قَدْ كَثُرَا) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ (فِي أَعْظَمِ الْكُتُبِ) أَيْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
(فَأَنْظُرْ مَا جَزَى بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **«فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِعَظْمٍ كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى»**
[البقرة: الآيَةُ ٧٣]، فَضْرَبُوهُ، فَحْيِي، فَقُلْنَا: كَذَلِكَ إلخ (ثُمَّ يُوسُفَا) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
«أَنَا أَنَبَيْتُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ» [يوسف: الآيَةُ ٤٥] أَيْ فَأَرْسِلُونِ إِلَى يُوسُفَ لِأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا،
فَأَرْسَلُوهُ، فَأَتَاهُ، وَقَالَ لَهُ: يَا يُوسُفَ إلخ (فَفِيهِمَا) أَيْ فِي السُّورَتَيْنِ (الْمُرَادُ كَامِلًا وَفِي) أَيْ تَمَّ
(فَالْحَذْفُ ذُو الْبَحْثِ لَدَى الثُّخَاةِ) أَيْ عِنْدَهُمْ، «فَالْحَذْفُ» مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (مَا) مَوْصُولَةٌ
(تَقْتَضِيهِ صَنْعَةُ الشَّرَاةِ) بِفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَقَدْ تُضَمُّ، أَصْلُهُ سَرِيَّةٌ، قَلْبَتْ يَأُوهُ أَلْفًا كَقَضَاةِ جَمْعِ
سَرِيٍّ، أَيْ شَرِيفٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ إِذْ قِيَاسُ جَمْعِ فَعِيلٍ الْمَعْتَلِّ بِاللَّامِ أَفْعَلَاءُ، كَنَبِيِّ وَأَنْبِيَاءَ، وَتَقِيٍّ
وَأَتْقِيَاءَ، كَمَا قَالَ فِي «الْخِلَاصَةِ»:

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءُ فِي الْمَعْلَلِ لَأَمًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

وَالْمَعْنَى أَنَّ الَّذِي يَلْزَمُ النَّحْوِي الْبَحْثَ وَالنَّظَرَ فِي حَذْفِهِ هُوَ مَا اقْتَضَتْهُ الصَّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ، لَا كُلُّ
الْمَحْذُوفَاتِ، وَذَلِكَ (بِأَنْ يَرَى مُبْتَدَأً بِلَا خَبَرٍ، أَوْ) يَرَى (عَكْسَهُ) أَيْ خَبَرًا بِلَا مُبْتَدَأٍ (أَوْ) يَرَى

(شَرْطُهُمْ جَزَاءُ فَرْ) أي حُذِفَ، أي أو رأى شرطاً محذوف الجزاء، (أَوْ) يرى (عَكْسَهُ) أي يرى جزاء دون شرط (أَوْ) يرى (تَابِعًا مُنْفَرِدًا) أي عن متبوعه، كأن يجد معطوفاً بدون معطوف عليه (أَوْ) يرى (مَا) موصولة (عَمِلَ) بالبناء للمفعول، أي معمولاً (لَا عَامِلٌ فِيهِ) وفي نسخة «مَعَهُ» (بَدَأَ) أي ظهر، يعني أنه وَجَدَ معمولاً بدون عامل، نحو ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: الآية ٦١] أي خلقهم الله.

﴿تَقِيحُكُمْ الْحَرَّ﴾ [التحل: الآية ٨١] هُنَاكَ قَدَرُوا، أَي قَوْلُهُ: وَالْبَرْدَ، إِذْ قَدْ حَرَّزُوا) أي وقت تحريرهم معنى هذه الآية (فَذَا تَطْفُلٌ) أي فهذا التقدير تطفّل، أي تدخّل، قال الفيومي: الطُفِيلِي - بالضّم مصغراً - هو الذي يَدْخُلُ الوليمة من غير أن يُدعى إليها، قال ابن السكيت، والأزهري: هو نسبة إلى طُفِيل من ولد عبد الله بن غَطَفَانَ من أهل الكوفة، وكان يدخل وليمة العُرس من غير أن يُدعى إليها، فُنُسِبَ إليه من يَفْعَلُ ذلك، ويقال: التطفّل من كلام أهل العراق، وكلام العرب لمن يَدْخُلُ من غير أن يُدعى في الطعام «الْوَارِش»، وفي الشراب «الْوَاغِلُ». انتهى^(١).

وقوله: (عَلَى الْمُفَسِّرِ) متعلّق بـ«تطفّل»، يعني أن هذا تطفّل عليهم؛ لأن ذلك من تخصّصاتهم؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا عليه.

(كَذَاكَ حَذَفَ فَاعِلٍ لِمَا دُرِيَ) بالبناء للمفعول، للأسباب المعروفة عند أهلها، كما أوضحها بالأبيات التي قالها بعضهم، وهي:

(فَحَذَفُكَ) وفي نسخة «وَحَذَفُكَ» بالواو (الْفَاعِلُ) ومثله المبتدأ كالأمثلة الآتية (لِلنَّظَامِ) أي لأجل استقامة الوزن (وَالشَّجْعِ) أي ولاستقامته (وَالْتَحْقِيقِ) أي تحقير لذكره كقوله [من البسيط]:

قَوْمٌ إِذَا أَكَلُوا أَحْقَقُوا كَلَامَهُمْ وَاسْتَوْتَقُوا مِنْ رِتَاجِ الْبَابِ وَالْدَارِ
أَي هُمْ قَوْمٌ (وَالْإِعْظَامِ) أي لأجل تعظيمه، كقوله [من الطويل]:

أَصَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ دُجِيَ اللَّيْلُ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزَعُ ثَاقِبُهُ
نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَأَ كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ
أَي هُمْ نُجُومٌ (وَالْحُزُوفُ) أي لأجل الخوف منه لو ذكرته باسمه (وَالْإِبْهَامِ) على السامع (وَالْإِثَارِ) أي إثاره (وَالْعِلْمِ) به (وَالْجَهْلِ) به (وَالْإِخْتِصَارِ) إذا كان المقام يقتضي ذلك، نحو قوله:

قَالَ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ
أَي أَنَا عَلِيلٌ (تَيْسِرُ الْإِنْكَارِ) أي ليمكنك الإنكار إن احتجت إلى ذلك، نحو قوله: «زَنَى، أَوْ سَرَقَ» أي زيد، ليتأتى لك أن تقول: ما أردته بل غيره (وَإِخْتِصَارِ تَفْطُنِ السَّامِعِ) هل يتنبه للقرائن أم لا (أَوْ مَقْدَارِ ذِكَايَ) أي أو لاختبار مقدار فطنته، وذلك إذا كان يعلم له تفتنًا، ولكن لا يعلم مقدارها (أَوْ) بدرج الهمزة (تَخْيِيلِكَ الْغَدُولَا) بألف الإطلاق (مِنْكَ إِلَى أَقْوَاهُمَا دَلِيلًا) أي من دليلين، هما اللفظ والعقل؛ لأن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو الأقوى منهما؛ إذ دلالاته قطعية (وَلَاخِيزَانِ ظَاهِرٍ عَنِ الْعَبَثِ) أي للابتعاد عن التكلم بما لا فائدة فيه في الظاهر لدلالة القرينة عليه (وَاللُّوْفَاقِ) أي لموافقة ما سُمع عن العرب، وهذا يكون في الأمثال، نحو قولهم: «رَمِيَتْ مِنْ غَيْرِ رَامٍ»، «وَيَشْتَشِنَةُ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمٍ»؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ (فَاشْكُرَنَّ مَنْ نَفَثَ) أي اشكرن من تكلم بهذه الأبيات (وَلَا تَطْنُ الْحَضَرَ فِي الْمَذْكُورِ، بَلْ ذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَشْهُورِ) أي فهذا هو المعروف، وإلا فبلاغة حذف الفاعل لا تنحصر في هذا (فَذَا تَطْفُلٌ عَلَى فَنِّ الْبَيَانِ) أي هذا التفصيل المذكور هنا تطفّل على البيانيين (فَلَيْسَ) الفاء للتعليل، أي لأنه ليس (لِلتَّحَاةِ فِيهِ) أي في هذا البحث (جَوَلَانِ) أي خوض وتوسّع. وحاصل معاني الأبيات بإيضاح أنه يُحذف أكثر من جملة في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنَنِ الْخَوَالِي
أَي إِنْ كَانَ عَادَتَكَ الدَّلَالُ، فَلَوْ كَانَ هَذَا فِيمَا مَضَى لِاحْتِمَالِنَاهُ مِنْكَ، فَقَدْ حَذَفَ جُمْلَةً شَرْطَ

«لو»، وجملة جوابها، وذلك أكثر من جملة، وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٧٣]: إن التقدير: فضربوه، فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله، وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥] الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسف؛ لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه فأتاه، وقال له: يا يوسف، وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايِنِنَا فَدَمَرْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦]: إن التقدير: فأتيهم، فأبلغاهم الرسالة، فكذبوهم، فدمرناهم.

تنبيه:

الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل، نحو ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الغاشية: ٦١]، ونحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [التحل: الآية ٣٠]، ونحو «خير عافاك الله»، وأما قولهم في نحو ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [التحل: الآية ٨١]: إن التقدير: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَىٰ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢]: إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يُحَذَفُ الفاعل؛ لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، قال ابن هشام رحمه الله: ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريًا^(١) على عادتهم، وأنشد^(٢) متمثلًا [من الطويل]:

- (١) قوله: «جريًا» علة للمنفى، أي لم أذكر ذلك بحيث أكون جاريًا على عادتهم، وأنشد هذا البيت اعتذارًا.
(٢) قوله: «وأنشد» يحتمل أن يكون منصوبًا بـ«أن» مضمرة عطفاً على المصدر المتقدم، وهو قوله: «جريًا» على حد قولها:

• وَلَبِئْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي •

ويحتمل أن يكون مرفوعًا على الاستئناف، أي وأنا أنشد، والبيت لذريد بن الصَّمَّة، و«غزوة» بغين معجمة مفتوحة، وزاي قبيلة، والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها، يقال: رَشَدَ يرشُدُ كنصر ينصر، ورَشَدَ يرشُدُ كفرح يفرح.

وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الإعراب لأجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل =

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشُدْ
بل لأنني^(١) وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا^(٢).

وأما قولهم في «راكب الناقة طليحان»^(٣): إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة فلازم لهم؛ ليطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف^(٤)، أي أحد طليحين، وهذا لا يتأتى في نحو «غلام زيد ضربتهما». انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أنهى الكلام على الباب الخامس شرع يبين الباب السادس، فقال:

= ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أن يُنشد هذا البيت اعتذارًا عن ذلك، وإنما فعله لأمر آخر، وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من يتعاطى التفسير والعربية جميعًا، فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العذر. قاله الداميني. «حاشية الدسوقي» ٤٥٠/٣.

(١) قوله: «بل لأنني إلخ» الأوضح حذف الإضراب، وقوله: «لأنني إلخ» علة للنفي، أي لأنني وضعت هذا الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والنحو، أي وبيان الأغراض التي يُحذف الفاعل، أو المفعول لأجلها لا تفيد متعاطيها فائدة؛ لأن صناعة النحو لا تتوقف عليها، وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها.

(٢) قوله: «لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا» بل لإفادة علم الأدب، أو لطائف مطلق العلم، وما أحسن قول منجك باشا في ديوانه:

يُذَاوِي السَّقِيمَ بِضَوْبِ زَجِيمٍ وَطَبَعَ سَلِيمٍ وَذَاتِ تَحَبُّ
كَمَالَ غَرِيبٍ وَلَفْظَ عَجِيبٍ وَمُغْنِي اللَّيْبِ بِخُسْنِ الْأَدَبِ

وقيل للمصنف: هلا فشرت القرآن، أو أعربت؟ فقال: أغناني المغني.

(٣) من الطلاحة، وهي التعب من السير.

(٤) أي ولا يكون التقدير: الناقة وراكب الناقة بحيث يُجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه؛ لأن الحذف أنشأ، وبابه وسط الكلام وآخره، لا أوله، ألا ترى أن «كان» تزداد وسطًا وآخرًا لا أولًا، وحذف العاطف، وبقاء المعطوف شاذًا، وإنما حكى منه أبو عثمان أكلت خبرًا سمكًا تمرًا. انتهى شمسي.

(الْبَابُ السَّادِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ
اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُغْرِبِينَ، وَالصَّوَابُ خِلَافُهَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ،
وَالَّذِي يَحْضُرُنِي الْآنَ عِشْرُونَ مَوْضِعًا)

١٩٨٨- (لَوْ إِنَّهَا حَرْفٌ أَمْتِنَاعٌ لَأَمْتِنَاعٌ قَدْ مَرَّ بَسْطُنَا الصَّوَابُ كَالشَّعَاعِ)
(«لَوْ» إِنَّهَا حَرْفٌ أَمْتِنَاعٌ لَأَمْتِنَاعٌ) أي حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها، وهذه العبارة فاسدة؛ لانتقضائها أن «لو» تكون لانتفاء الأمرين دائماً، وليس كذلك؛ لأنها إنما تدل على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساوياً للشرط في التحقق، كما في «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً»، إذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهو ضوء الشمس، وقد تكون لتقرير الجواب، سواء وجد الشرط أو لا، كما في «لو لم يخف الله لم يعصيه».

والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيد أنها دائماً لامتناع الأمرين، مع أنها قد تكون لامتناع الأول، وقد تكون لتقرير الجواب مطلقاً، وجد الشرط أو لا^(١).

(قَدْ مَرَّ) أي في «فصل لو» (بَسْطُنَا الصَّوَابُ) أي وهو أنها حرف يدل على انتفاء تالي يلزم لثبوته ثبوت تاليه، وقوله (كَالشَّعَاعِ) أي حال كونه واضحاً كوضوح شعاع الشمس، وهو بالضم الذي تراه كأنه الحبال مُقْبِلَةٌ عليك إذا نظرت إليها، أو الذي ينتشر من ضوئها، أو الذي تراه ممتداً كالرماح بُعِيدَ الطلوع، وما أشبهه. قاله في «القاموس».

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله:

١٩٨٩- (ظَرَفٌ إِذَا لَمَّا مِنَ الزَّمَانِ قَدْ يُسْتَقْبَلُ وَالشَّرْطُ فِيهِ يُعْتَمَدُ
١٩٩٠- فَذَا مَعِيبٌ مِنْ جِهَاتٍ أَرْبَعٍ فَذِكْرُهُمْ لَهُ بِكُلِّ مَوْضِعٍ

(١) «حاشية الدسوقي» ٤٥٥/٣.

١٩٩١- فَذَاكَ تَفْسِيرُ الْأَدَاةِ مُسَجَّلًا
١٩٩٢- بِأَنَّهُ ضُمِّنَ شَرْطًا أَوْخَلَ
١٩٩٣- خَافِضٌ شَرْطُهُ جَوَابًا نَصَبًا
١٩٩٤- عِبَارَةٌ الْإِيجَازِ أَوْلَى مَا دُكِرَ
١٩٩٥- نَحْوُ إِذَا ظَرَفٌ لَمَّا يُسْتَقْبَلُ
١٩٩٦- دُخُولَ وَقْتٍ فِي زَمَانٍ تُوَهَّمُ
١٩٩٧- وَغَالِبًا فِي حَدِّهَا قَدْ يَزْجَعُ
١٩٩٨- بَلْ كَوْنِهِ ظَرْفًا وَلِلزَّمَانِ وَكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا الْأَزْمَانِ
(ظَرْفٌ) خبر مقدم لـ «إِذَا» لَمَّا مِنَ الزَّمَانِ قَدْ يُسْتَقْبَلُ بإشباع ضمة اللام للوزن، كما قاله الناظم، وهو مبني للفاعل، أو للمفعول؛ لأن الاستقبال يأتي من الجانبين، فالشي الذي استقبلته، فقد استقبلك (وَالشَّرْطُ فِيهِ يُعْتَمَدُ) يعني أن معنى الشرط فيها غالب معتمد عليه (فَذَا) فهذا التعبير (مَعِيبٌ مِنْ جِهَاتٍ أَرْبَعٍ) أي معترض من أربعة أوجه:

(ف) أحدها (ذِكْرُهُمْ لَهُ) أي لذا التعبير (بِكُلِّ مَوْضِعٍ) أي في كل محل أتت فيه «إِذَا»، فالباء بمعنى «في» (فَذَاكَ) أي التفسير المذكور، وهو قولهم: «إِذَا ظَرَفٌ لَمَّا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، فيها معنى الشرط غالباً (تَفْسِيرُ الْأَدَاةِ مُسَجَّلًا) أي مطلقاً، لو عبر بـ «مَجْمَلًا» كان أولى؛ لأنه المناسب من حيث المعنى؛ إذ المراد أن هذا تفسير للأداة، أي «إِذَا» من حيث الجملة، أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحل فيه من المواضع، وحينئذ فلا ينبغي أن يُذكر ذلك التفسير بتمامه في كل موضع، بل على المعرب أن يفصل ذلك، كما أوضحه بقوله: (وَإِنَّمَا الْمَطْلُوبُ أَنْ يُفَصَّلَ) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ، مبتدأ للمفعول، أو للفاعل، والضمير للمعرب المفهوم (بِأَنَّهُ ضُمِّنَ شَرْطًا) أي معنى شرط، فيما إذا كان الموضع يقتضي ذلك (أَوْخَلَ) أي أو خلا عن معنى الشرط فيما إذا كان الموضع لا يقتضي ذلك (أَحْسَنُهُ) أي حسن مما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها من حيث هي بقطع النظر عما تقع فيه

(١) انظر «حاشية الدسوقي» ٤٥٦/٣.

من المواضع: (ظَرْفٌ) خبر مقدم لـ «إِذَا» أي إذا ظرف، وإنما كانت هذه العبارة أحسن؛ لأنها ليست موهمة بخلاف المراد بخلاف عبارتهم، ومن جهة إفادة هذه أن «إِذَا» صالحة لتضمن معنى الشرط، وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم، فإنها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط، وفي بعضها غير متضمنة لذلك^(١)، وقوله: (مُسْتَقْبَلًا) حال من «إِذَا» أي حال كونه مستقبلًا، وأما قولهم: ظرف لما يَسْتَقْبِلُ فهو موهوم بخلاف المراد؛ لإفادته أن «إِذَا» ظرف للظرف؛ لأن ما يستقبل من الزمان ظرف (خَافِضٌ شَرْطِيه، جَوَابًا نَصْبًا) هكذا النسخ، والصواب «جَوَابٌ نَصْبًا»، أي نصب «إِذَا» جوابه؛ لأن الجواب هو الذي ينصب، لا العكس (لِغَيْرِ ذَا) أي لغير هذا المعنى (يَضْلُخُ) أي كتضمنه معنى الشرط (خُذْ مَطَالِيًا) جمع مطلب، أي خذ ما تريده من معاني «إِذَا» في كل موضع حسبما يناسبه.

ثم أشار إلى الاعتراض الثاني بقوله: (عِبَارَةُ الْإِيجَازِ أَوْلَى مَا ذُكِرَ) بالبناء للمفعول، أي أحق شيء يُذكر للمبتدئين (لِكُونِهَا أَخْصَرَ مِمَّا قَدْ شُهِنَ) أي من العبارة المشهورة عندهم، ثم ذكر العبارتين بقوله: (نَحْوُ «إِذَا» ظَرْفٌ لِمَا يَسْتَقْبِلُ) بكسر الموحدة، وفتحها، مبنيا للفاعل، وللمفعول؛ لأن الاستقبال من الطرفين، كما مرَّ آنفاً (أَخْصَرَ مِنْ ذَا) أي من هذه العبارة (قَوْلُهُمْ: مُسْتَقْبَلٌ) بكسر الموحدة، وفتحها أيضًا.

ثم أشار إلى الاعتراض الثالث بقوله: (دُخُولَ وَقْتٍ فِي زَمَانٍ تَوْهَمٌ) يعني أن عبارتهم توهم دخول وقت في وقت، فـ «دخول» مفعول مقدم لقوله: «توهم»، وضميره لـ «عبارتهم» (وَأَفْضَلُ الْأَلْفَاظِ مَا لَا يَوْهَمُ) أي وأحسن الألفاظ الملقاة إلى المبتدئين ما لا إيهام فيه، وهي العبارة المختصرة، «إِذَا ظرف مستقبل».

ثم أشار إلى الاعتراض الرابع بقوله: (وَعَالِيًا) أي قولهم: غالبًا (فِي حَدِّهَا) أي عند تعريف «إِذَا»، حيث يقولون: «إِذَا ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبًا» (قَدْ يَزْجَعُ لِلشَّرْطِ ظَاهِرًا) يعني أن ظاهره أنه قيد لمعنى الشرط (وَذَا مُتَنَبِّعٌ، بَلْ) الصواب أنه قيد أيضًا لـ (كَوْنِهِ ظَرْفًا، وَ) كونه (لِلزَّمَانِ، وَكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلُ الْأَزْمَانِ) يعني أن عبارتهم توهم أن الغالبية مقصورة على معنى الشرط فقط، مع أنه يشمل معنى الظرف، والزمان، والاستقبال، فـ «إِذَا» تكون لهذه

المعاني غالبًا، وقد تخرج عنها، كما مرَّ بيانه مفصلاً في مبحث «إِذَا». وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، وهي كثيرة، والذي يُذكر الآن منها عشرون موضعًا: [أحدها]: قولهم في «لو»: إنها حرف امتناع لا امتناع، وقد تقدّم بيان الصواب في ذلك في «فصل لو»، فراجعه تستفد، وبالله تعالى التوفيق.

[الثاني]: قولهم في «إِذَا» غير الفجائية: إنها ظرف لما يَسْتَقْبِلُ من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبًا، وذلك معيب من أربع جهات:

(إحداها): أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي، وعلى العرب أن يُبيِّنَ في كل موضع، هل هي متضمنة لمعنى الشرط أو لا، وأحسن مما قالوه أن يقال: إذا أريد تفسيرها من حيث هي: ظرف مستقبل خافض لشرطه، منصوب بجوابه، صالح لغير ذلك. (والثانية): أن العبارة التي تُلْقَى للمتدربين يُطَلَبُ فيها الإيجاز؛ لِتَخَفِّ عَلَى الْأَلْسِنَةِ؛ إِذَا الْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى تَكَرُّرِهَا، وَكَانَ أَخْصَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لما يستقبل من الزمان» أن يقولوا: «مستقبل». (والثالثة): أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر، فإن الزمان قد يُجعل ظرفًا للزمان مجازًا، كما تقول: «كتبته في يوم الخميس في عام كذا»، فإن الثاني حال من الأول، فهو ظرف له على الاتساع، ولا يكون بدلًا منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا: ظرف مستقبل لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

(والرابعة): أن قولهم: «غالبًا» راجع إلى قولهم: «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفًا، وكونه للزمان، وكونه للمستقبل لا يتخلفن، وقد تقدّم في بحث «إِذَا» أن الأمر بخلاف ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله:

١٩٩٩- (وَتَالِثٌ قَوْلُهُمُ النَّعْتُ تَبِعَ مَنْعُوتهُ فِي أَرْبَعٍ لَمَّا وَضِعَ

٢٠٠٠- مِنْ عَشْرَةٍ وَلَيْسَ ذَاكَ مُطْلَقًا بَلِ الْحَقِيقِيُّ كَمَا قَدْ حُقِّقًا

٢٠٠١- أَمَّا الَّذِي بِالسَّبَبِيِّ قَدْ دُعِيَ فَبِائْتَيْنِ مِنْ خُمَيْسٍ أَتْبَعَ

(وَأَثَلَتْ) أي من الأمور المشتهرة بين المعربين، والصواب بخلافها (قَوْلُهُمْ: النَّعْتُ تَبَعُ) بكسر

الباء (مَنْعُوتُهُ فِي أَرْبَعٍ) أي في أربع خصال، وهي واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من

التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع (لَمَّا وَضِعَ) أي

حين وُضِعَ نَعْتًا (مِنْ عَشْرَةٍ) متعلق بصفة لـ «أربع» (وَلَيْسَ ذَاكَ مُطْلَقًا) أي سواء كان النعت

حقيقيًا، أو سببيًا (بَلِ الْحَقِيقِيُّ) أي بل الذي يتبع في أربعة من عشرة هو النعت الحقيقي، وهو ما

رَفَعَ ضمير المنعوت، نحو «جاء زيد العاقل»، وقوله: (كَمَا قَدْ حُقِّقًا) بألف الإطلاق، مبنيا

للمفعول، أي كما حققه البارعون في هذا الفن (أَمَّا) النعت (الَّذِي بِالسَّبَبِيِّ قَدْ دُعِيَ) بالبناء

للمفعول، أي يسمونه بالنعت السببي، وهو ما رفع ظاهرًا ملابسًا لضمير المنعوت، نحو «جاءت

امرأة قائم أبوها» (فَبِائْتَيْنِ مِنْ خُمَيْسٍ) تصغير خمس (أَتْبَعَ) أي أتبعه منعوته في اثنين من خمسة

فقط، وهي واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من ١ التعريف والتنكير فقط.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الموضع الثالث قولهم: «النعت يتبع المنعوت في أربعة من

عشرة»، وإنما ذلك في النعت الحقيقي، فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة، واحد من أوجه

الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل،

تقول: «مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم أبائهم، وبرجل قائم أمه، وبامرأة قائم أبوها»،

وإنما يقول: «قائمين أبواهما، وقائمين أبائهم» من يقول: «أكلوني البراغيث»، وفي التثنية: «رَبَّنَا

أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا» [النساء: الآية ٧٥]، غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها

في الفصيح أن تُفْرَد، وأن تُكْسَر، وهو أرجح على الأصح، كقوله [من الطويل]:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُودًا عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَازِلُهُ

وصح الاستشهاد بالبيت؛ لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال. والله تعالى أعلم

بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع الرابع مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠٠٢- (وَجَعَلَ نَضِبَ رَغْدًا عَلَى الصِّفَةِ لِمَضَدٍ يُنَوِي كَأَكْلًا فَاعْرِفَهُ

٢٠٠٣- فَسَيَبُونِهِ وَأَوَّلُو التَّحْقِيقِ مُخَالِفُونَ فِيهِ لِلْفَرِيقِ

٢٠٠٤- بَلْ جَعَلُوهُ الْحَالَ مِنْ ضَمِيرٍ مَضَدٍ فِعْلٍ سَابِقٍ شَهِيرٍ

٢٠٠٥- أَيْ فَكُلَاهُ رَغْدًا وَاشْتَعَلَهُ دَلِيلُهُ كَالشَّمْسِ وَقَتَ الْقَائِلَةِ

٢٠٠٦- سِيرَ عَلَيْهِ ثُمَّ قُلْ طَوِيلًا بِالنُّضْبِ لَا بِالرَّفْعِ خُذْ دَلِيلًا)

(وَجَعَلَ نَضِبَ رَغْدًا) [البقرة: الآية ٣٥] عَلَى الصِّفَةِ أي على أنه صفة (لِمَضَدٍ يُنَوِي)

بالبناء للمفعول، أي يُقَدَّر (كَأَكْلًا) أي أَكَلًا رَغْدًا، أي واسقًا لا حجر فيه، وقوله: (فَاعْرِفَهُ) كمثل

به البيت، وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، فأصله «فاعرفنه» ثم حذفت للضرورة.

(فَسَيَبُونِهِ وَأَوَّلُو التَّحْقِيقِ مُخَالِفُونَ فِيهِ لِلْفَرِيقِ) أي للجماعة الذين أعربوه الإعراب المذكور

(بَلْ جَعَلُوهُ الْحَالَ مِنْ ضَمِيرٍ مَضَدٍ فِعْلٍ سَابِقٍ شَهِيرٍ) أي هو حال من الضمير المنصوب العائد

على مصدر الفعل السابق، وهو «كُلَا»، فالأصل (أَيْ فَكُلَاهُ) أي الأكل، حال كونه (رَغْدًا) أي

واسقًا، وقوله: (وَاشْتَعَلَهُ) أي في قول الشاعر: وَاشْتَعَلَ الْمَيْيُضُ ... البيت، فالضمير فيه للمصدر،

أي واشتعل الاشتعال، فيكون قوله: «مثل اشتعال النار» منصوبًا على الحال من الضمير المذكور.

(دَلِيلُهُ) أي دليل ترجيح هذا المذهب (كَالشَّمْسِ وَقَتَ الْقَائِلَةِ) أي ظاهر كظهور الشمس

وقت اشتداد الحر، ثم ذكر ذلك الدليل بقوله: (سِيرَ عَلَيْهِ ثُمَّ قُلْ: طَوِيلًا بِالنُّضْبِ، لَا بِالرَّفْعِ)

يعني أن قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا» بالنصب، لا بالرفع، ولو كان نعتًا للمصدر المحذوف لجاز

الرفع، وقوله: (خُذْ دَلِيلًا) مؤكد لما قبله، أي خذ هذا دليلًا لترجيح مذهب سيبويه، ومن معه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع قولهم^(١) في نحو قوله **وَكَلَّا مِنْهَا رَغْدًا**:

(١) اعترض الدماميني . على هذا، فقال: لا ينبغي أن يُعَدَّ هذا فيما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه؛

لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب، وأن تخطئهم بما نُقِلَ

عن سيبويه وغيره لم يُصَادَفَ محلًا.

إن «رغدا» نعت مصدر محذوف، ومثله ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: الآية ٤١]، وقول ابن دُرَيْد [من الرجز]:

وَاشْتَعَلَ الْمُبَيْضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى
أَي أَكَلًا رَغْدًا، وَذَكَرًا كَثِيرًا، وَاشْتِعَالًا مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ.

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل فكلاه، واشتعله، أي فَكَلَا الْأَكْلَ، واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سير عليه طويلاً»، ولا يقولون: «طويل»، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه، تقول: «رأيت كاتباً»، ولا تقول: «رأيت طويلاً»؛ لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان، دون الطول.

قال ابن هشام: وعندي فيما احتجوا به نظر، أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السعة، ولهذا يقولون: «دخلت الدار» بحذف «في» توسعاً، ومنعوا «دخلت الأمر»؛ لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: «سير عليه زمن طويل»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلاً» بالنصب؛ لما ذكرنا، وأما الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ أَعْمَلَ سَكِينَتٍ﴾ [سبا: ١٠ - ١١]، أي دروعاً سابغات.

ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم: «اشتمل الصماء» أي الشُّمْلَةُ الصماء والحالية متعذرة لتعريفه. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الخامس بقوله:

٢٠٠٧- (وَأَلْفَاءُ فِي الْجَوَابِ قُلْ لِلرَّبِّطِ وَلَا تَقُلْ فِيهَا جَوَابُ الشَّرْطِ)

= أجاب الشمتي، فقال: وأقول: إنما عدّه المصنف فيما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه بناء على قولهم: إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه، واستدلّاهم على ذلك، لا بناء على اعتراضه على أدلتهم. انتهى «حاشية الدسوقي» ٤٥٨/٣.

(وَأَلْفَاءُ فِي الْجَوَابِ قُلْ: لِلرَّبِّطِ، وَلَا تَقُلْ فِيهَا: جَوَابُ الشَّرْطِ) يعني أن مما اشتهر بين المعربين قولهم: الفاء جواب الشرط، وهو غلط، والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط هي الجملة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السادس بقوله:

٢٠٠٨- (بَلْ حَرْفُ إِضْرَابٍ يَقُولُ الْعَلَمَاءُ وَتَرْكُ الْإِسْتِذْرَاكِ لَيْسَ يُغْتَمَى) «بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابٍ مبتدأ لقصد لفظه محكي، خبره قوله (يَقُولُ الْعَلَمَاءُ) بتقدير رابط، أي يقوله (وَتَرْكُ الْإِسْتِذْرَاكِ لَيْسَ يُغْتَمَى) بالبناء للمفعول، أي ليس يُختار، يعني أنهم يقولون: «بل» حرف إضراب، ويحملون حرف استدراك، والصواب أنها حرف استدراك، وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة «لكن» سواء. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السابع بقوله:

٢٠٠٩- (وَقَوْلُهُمْ عَطَفَ عَلَى الْعَوَامِلِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ مَا يَنْجَلِي) (وَقَوْلُهُمْ) أي المعربين (عَطَفَ عَلَى الْعَوَامِلِ) جمع عامل (لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ) خبر مقدم (مَا) موصولة اسم ليس مؤخرًا (يَنْجَلِي) يعني أن الذي يظهر من هذه العبارة ليس صواباً، وإنما الصواب أن يقولوا: العطف على معمولي عاملين؛ إذ ليس العطف على العاملين، وإنما هو على معموليهما، فتبصر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثامن بقوله:

٢٠١٠- (وَفِي اثْنَيْنِ أَكْرَمَكَ بِالْأَمْرِ جُزْمٌ صَوَابُهُ جَوَابُ شَرْطٍ قَدْ عَلِمَ) (وَفِي اثْنَيْنِ أَكْرَمَكَ بِالْأَمْرِ جُزْمٌ) يعني أن قولهم في نحو «اثنتي أكرمك»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر (صَوَابُهُ) أي التعبير أن يقولوا: إنه (جَوَابُ شَرْطٍ) مقدّر (قَدْ عَلِمَ) بالبناء للمفعول صفة لـ «جواب».

والحاصل أن عبارتهم توهم أن الجازم للفعل نفس الأمر، وهو خلاف الصحيح، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين، والأصل مجزوم في جواب الأمر بأداة شرط مقدّر. والله

تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضوع التاسع فقال:

٢٠١١- (مُضَارِعًا رَفَعَ عِنْدَ الْمُغْرِبِ خُلُوءَهُ مِنْ رَافِعٍ وَنَاصِبٍ
٢٠١٢- صَوَابُهُ الْحُلُولُ فِي مَحَلٍّ إِسْمٍ لَدَى الْبَصْرِيِّ أَهْلِ الْعَدْلِ)
(مُضَارِعًا) مفعول مقدم لـ (رَفَعَ عِنْدَ الْمُغْرِبِ خُلُوءَهُ) بالرفع فاعل «رفع» (مِنْ رَافِعٍ وَنَاصِبٍ) أي وهي عبارة الكوفيين (صَوَابُهُ) أي صواب التعبير أن الرفع هو (الْحُلُولُ) أي حلول المضارع (فِي مَحَلٍّ إِسْمٍ) أي سواء حلّ محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب، أي ضارب، أو مجرور، أو منصوب، نحو مررت برجل يضرب، ورأيت رجلاً يضرب، وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه إذن يكون كالاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم، وأقواه، وهو الرفع (لَدَى الْبَصْرِيِّ أَهْلِ الْعَدْلِ) وصفهم به لأن مذهبهم أقوى المذاهب في غالب تحقيق المسائل النحوية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن التاسع قولهم في المضارع في مثل «يقوم زيد»: فعل مضارع مرفوع لحلوه من ناصب وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وكان حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عَرَّبُوا^(١) قالوا خلاف ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضوع العاشر فقال:

٢٠١٣- (وَمَنْعُ سَكْرَانَ وَعُثْمَانَ جَعِلَ لِلْوَضْفِ وَالْعَلَمِ مَعَ زَيْدٍ عُقْلٍ
٢٠١٤- زِيَادَةُ كَأَلْفِي فَعْلَاءٍ بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ ذِي الْأَرَاءِ)
(وَمَنْعُ سَكْرَانَ وَعُثْمَانَ) أي من الصرف (جَعِلَ) بالبناء للمفعول (لِلْوَضْفِ) راجع لـ «سكران» (وَالْعَلَمِ) راجع لـ «عثمان» (مَعَ زَيْدٍ عُقْلٍ) أي مع زيادة الألف والنون، والصواب أن المانع هي (زِيَادَةُ كَأَلْفِي فَعْلَاءٍ) بالصرف للوزن، أي الزيادة المشبهة لألفي التأنيث من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً، وهذا الوجه الصواب خاص بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ ذِي الْأَرَاءِ أي

(١) قوله: «أعربوا» أي أعربوا الكلام، وقوله: «عَرَّبُوا» أي جعلوا الطالب يُعرب.

صاحب الآراء الصحيحة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن العاشر قولهم: امتنع نحو «سكران» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو «عثمان» للعلمية والزيادة، وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة^(١)، وإنما شُرطت العلمية أو الصفة؛ لأن الشبه بالفعل لا يتقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمتنعوا صرف نحو «عِفْرِيت» علماً^(٢)، فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علة الاختصاص، فلا يجدون مَضْرِبًا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضوع الحادي عشر فقال:

٢٠١٥- (وَأَوَّا بِمَغْنَى «أَوْ» حَكَى عَنِ الْعَرَبِ فِي «وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ» مَنْ كَتَبَ
٢٠١٦- وَلَيْسَ ذَا فِي لُغَةٍ وَإِنَّمَا مُفَسَّرٌ وَمُعَرَّبٌ قَدْ زَعَمَا
٢٠١٧- وَذَلِكَ عَجَزٌ عَنْ دِرَاكِ الْحَقِّ وَأَوَّا الثَّمَانِي هَكَذَا فِي النُّطْقِ)
(وَأَوَّا بِمَغْنَى «أَوْ» حَكَى عَنِ الْعَرَبِ فِي) قوله تعالى: ﴿وَوَثَلَتْ وَرُبَعَ﴾ [النساء: الآية ٣] مَنْ كَتَبَ أي بعض من كتب في الإعراب والتفسير (وَلَيْسَ ذَا) أي ليس هذا الذي قالوه معروفاً (فِي لُغَةٍ، وَإِنَّمَا مُفَسَّرٌ وَمُعَرَّبٌ قَدْ زَعَمَا) بألف التثنية (وَذَلِكَ عَجَزٌ عَنْ دِرَاكِ) بكسر الدال ككتاب: إلحاق الشيء بفضه على بعض، وأراد به هنا تتبّع (الْحَقِّ) يعني أنهم إنما قالوه من عدم تتبّعهم للصواب؛ لضعف مرتبتهم العلمية، وقوله: (وَأَوَّا الثَّمَانِي هَكَذَا فِي النُّطْقِ) أشار به إلى من أثبت واو الثمانية مثل هذا، من حيث إنه جاهل باللغة العربية، وعاجز عن معرفتها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنذِرْهُمْ مَا ظَلَمَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنً وَثَلَاثَ وَرُبَعَ﴾ [النساء: ٣]: إن الواو نائبة عن «أو»، ولا يعرف ذلك في اللغة،

(١) أي بأن يراد بألفي التأنيث ما يشمل مشيهما.

(٢) أي فإنه فيه العلمية وزيادة الياء والتاء؛ لأنه من العفر، وهو القوة.

وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني^(١)، في كتابه المسمى بـ«الرسالة المغربية عن شرف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن ذلك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تُجمع قسمان: قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، نحو قوله **عَلَّكَ**: **﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾** [البقرة: ١٩٦]، وقوله: **﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّنَهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾** [الأعراف: ١٤٢]، وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة، كهذه الآية، وآية «سورة فاطر»، وقال: أي: منهم جماعة ذؤو جناحين جناحين، وجماعة ذؤو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذؤو أربعة أربعة، فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ ذِئَابٌ تَبَعَى النَّاسُ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

ولم يقولوا: «ثلاث»، و«خماس»، ويريدون ثمانية، كما قال تعالى: **﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾** [البقرة: ١٩٦]، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال [من الوافر]:

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لَيَّيْلَتَنَا الْمَثْوِطَةُ بِالتَّنَادِي

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلق للنكاح في الجمع أن يجمع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع.. قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل نكاح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى، فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون «أو»؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بـ«أو» لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها، فيجعلوا بعض القسمة على ثنية، وبعضها على تثليث، وبعضها على تربييع، وذهب معنى تجويز الجمع بين

(١) كنيته في كتب التراجم «أبو عبد الله»، اتصل بعضه الدولة البويهية، وكان واسع العلم في كل فن، له مؤلفات كثيرة في التاريخ والأدب، واللغة، توفي سنة (٣٦٠هـ).

أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو.

وتحريه أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شأؤوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شأؤوا متفقين فيها، محظورًا عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية، وجعل منها قوله **عَلَّكَ**: **﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾** [الكهف: الآية ٢٢]، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والأصل هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإن في الكلام تقريرًا لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل: سبعة، قيل: نعم وثمانهم كلبهم، واتصل الكلامان، ونظيره قوله **عَلَّكَ**: **﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾** [النمل: الآية ٣٤]، فإن قوله: **﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾** [النمل: الآية ٣٤] ليس من كلامها، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الأوليين **﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾** [الكهف: الآية ٢٢]، ولم يجرى مثله في هذه المقالة، فدل على مخالفتها لهما، فتكون صدقًا، ولا يرُدُّ ذلك بقوله تعالى: **﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾** [الكهف: الآية ٢٢]؛ لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم، أو قصتهم قبل أن تتلوها عليك إلا قليل، من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة، فيندفع الاشكال أيضًا، ولكنه خلاف الظاهر، وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوق الاسم بالصفة، كـ«مررت برجل، ومعه سيف»، فأما الواو الأولى، فلا حقيقة لها، وأما واو الحال فأين عامل الحال، إن قدَّرت هم ثلاثة، أو هؤلاء ثلاثة. فإن قيل: على التقدير الثاني هو من باب **﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾**^(١) [مُود: الآية ٧٧]، قلنا: العامل المعنوي لا يحذف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثاني عشر مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠١٨- (قَوْلُهُمُ الْمُؤْتَّ الْجَازِي تَذَكِيرُهُ وَالضُّدُّ فِي الْجَوَازِ

(١) أي أن العامل في الحال هو ما في «ها» التنبيه من معنى الفعل.

٢٠١٩- وَالْحَقُّ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ أَسْنَدًا إِلَى مُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ بَدَا
 ٢٠٢٠- كَطَلَعَ الشَّمْسُ وَيَأْخُذُ الْيَدُ أَطَالَعَ شَمْسٌ فَذَا الْمُغْتَمَدُ
 ٢٠٢١- وَلَمْ يَجْزِ ذَا الشَّمْسُ أَوْ هُوَ الْيَدُ وَلَا يَدٌ هَذَا وَلَا هُوَ يُوجَدُ
 ٢٠٢٢- وَلَا تَقُلْ فِي سَعَةِ شَمْسٍ طَلَعَ وَنَجَلُ كَيْسَانَ يَقُولُ مُتَسَعٌ
 ٢٠٢٣- دَلِيلُهُ لَا أَرْضَ أَبْقَلَ الَّتِي صَارَتْ ضُرُورَةً لَدَى الْأَيْمَةِ
 ٢٠٢٤- أَبْقَلَتِ أَبْقَالَ يَنْقُلُ يَخْرُجُ عَنِ الضَّرُورَةِ فَمَا ذَا الْخَوَجُ؟
 (قَوْلُهُمْ) أي العرب (المؤنث المجازي) مبتدأ وخبره جملة (تذكيره) مبتدأ ثان (والضد) أي
 التأنيث (في الجواز) متعلق بخبر المبتدأ الثاني، أي متماثلان في الجواز، وهذا الإجمال غير
 صحيح، بل الصواب التفصيل، كما بينه بقوله: (وَالْحَقُّ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ أَسْنَدًا) بألف الإطلاق
 (إِلَى مُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ بَدَا) أي ظهر (كَطَلَعَ الشَّمْسُ، وَيَأْخُذُ الْيَدُ، أَطَالَعَ شَمْسٌ) بحذف
 العاطف، أي (وأطالع شمس) (فَذَا الْمُغْتَمَدُ) مبتدأ وخبره، أي فهذا الذي ذكره من جواز التذكير
 والتأنيث هو المعتمد في هذه الأمثلة، فإن شئت ذكرت كما مر آنفاً، وإن شئت أنثت، فقلت:
 «طلعت الشمس، وتأخذ اليد»، و«أطالعة الشمس» (وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَقُولَ: هَذَا الشَّمْسُ، أَوْ)
 تقول: (هُوَ الْيَدُ، وَلَا يَدٌ هَذَا، وَلَا هُوَ) بسكون الواو، أي اليد، أو الشمس (يُوجَدُ) بتذكير
 الضمير، يعني أنه لا يجوز تذكير الضمير، أو اسم الإشارة مع مجازي التأنيث، سواء وقع مسنداً
 لواحد منهما، أو وقع واحد منهما مسنداً لمجازي التأنيث، بل يتعين أن تقول: هذه الشمس، وهي
 الشمس إلخ (وَلَا تَقُلْ فِي سَعَةِ) أي في غير ضرورة شعرية (شَمْسٍ طَلَعَ) بل يجب تأنيثه، فتقول:
 شمس طلعت (وَنَجَلُ) أي ابن (كَيْسَانَ يَقُولُ: مُتَسَعٌ) أي فيه اتساع بالجواز (دَلِيلُهُ) أي دليل ابن
 كيسان في دعواه الجواز قول الشاعر: (لَا أَرْضَ أَبْقَلَ الَّتِي صَارَتْ ضُرُورَةً لَدَى الْأَيْمَةِ) يعني أن
 هذا البيت عند الأئمة محمول على الضرورة الشعرية، فلا يقاس عليه سعة الكلام، وأما ابن
 كيسان فقال: لا ضرورة فيه؛ لأنه يمكنه أن يقول: (أَبْقَلَتِ أَبْقَالَ يَنْقُلُ) أي بنقل حركة الهمزة إلى
 تاء التأنيث (يَخْرُجُ عَنِ الضَّرُورَةِ) أي فيسلم البيت من الانكسار، وقوله: (فَمَا ذَا الْخَوَجُ؟) من

تيممة احتجاج ابن كيسان، أي فما الذي أخرجنا إلى ادعاء الضرورة، مع هذا التمكن، ورّد عليه
 بما سيأتي في الإيضاح.

وحاصل معنى الأبيات أن الثاني عشر قولهم: «المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث»،
 وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، وبكون المسند
 فعلاً، أو شبهه، وبكون المؤنث ظاهراً، وذلك نحو «طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطالع
 الشمس»، ولا يجوز «هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا، أو هو»، ولا يجوز في غير
 ضرورة «الشمس طلع»، خلافا لابن كيسان، واحتج بقوله [من المتقارب]:

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ يَنْقُلُهَا *

قال: وليس بضرورة؛ لتمكنه من أن يكون «أَبْقَلَتِ أَبْقَالَهَا» بالنقل، ورّد بأن لا نسلم أن هذا
 الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثالث عشر فقال:

٢٠٢٥- (وَقَوْلُهُمْ بَعْضُ حُرُوفِ الْجَرِّ يَثُوبُ عَنْ بَعْضِ كَثِيرًا يَجْرِي
 ٢٠٢٦- وَيَسْتَدِلُّونَ بِهِ وَصِحَّتُهُ بِقَدْ يَثُوبُ وَهَنَا مَغْذِرَتُهُ
 ٢٠٢٧- إِذْ كُلُّ مَوْضِعٍ بِذَلِكَ يُدْعَى فَلَا نُسَلِّمُ مَنَابًا وَقَعَا
 ٢٠٢٨- هَلْ فِيكَ مَرُّوا كَتَبُوا إِلَى الْقَلَمِ دَخَلْتُ مِنْ عَمْرٍو يَصِحُّ بَلْ يَذَمُّ
 ٢٠٢٩- وَأَهْلُ بَضْرَةٍ بِكُلِّهَا رَأَوْا تَضَمَّنَ الْفِعْلُ لِلْحَرْفِ قَدْ رَوَّأَا
 ٢٠٣٠- إِذِ التَّجَوُّزُ بِفِعْلِ أَشْهَلُ مِنْهُ بِحَرْفِهِمْ كَمَا قَدْ نَقَلُوا)
 (وَقَوْلُهُمْ) أي بعض العرب (بَعْضُ حُرُوفِ الْجَرِّ يَثُوبُ عَنْ بَعْضِ كَثِيرًا يَجْرِي) أي فيما
 يتداولونه بينهم (وَيَسْتَدِلُّونَ بِهِ) أي بهذا القول بأن يقال: إن «في» قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَيْنَكُم فِي
 جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: الآية ٧١] الآية بمعنى «على»، والباء في قوله تعالى: ﴿فَتَشَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾
 بمعنى «عن»؛ لأن حروف الجر يثوب بعضها عن بعض، وليس الأمر على إطلاقه (وَصِحَّتُهُ) أي
 صحة التعبير المذكور أن يكون (بِقَدْ يَثُوبُ) بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب» (وَهَنَا مَغْذِرَتُهُ) أي

وحينئذ يتعذر استدلالهم به؛ لأنه مقتيد ببعض المواضع (إذ) تعليلية (كُلُّ مَوْضِعٍ بِذَاكَ يُدْعَى) أي يُدْعَى بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (فَلَا نُسَلِّمُ مَنَابًا وَقَعًا) بألف الإطلاق، يعني أننا لا نسلم هذه الدعوى؛ لأن القاعدة مقتيدة ببعض المواضع، والمدعى أعم منها، فلا يمكن الاستدلال بها في كل موضع؛ إذ لو صح ما قالوا، لجاز أن يقال: «مررت في زيد»، و«دخلت من عمرو»، و«كتبت إلى القلم»، وهذا معنى قوله: (هَلْ فِيكَ مَرُّوًا، كَتَبُوا إِلَى الْقَلَمِ، دَخَلْتُ مِنْ عَمْرٍو يَصِحُّ) أي هل يصح استعمال «في» مكان الباء، و«إلى» مكانها أيضًا، و«من» مكان «على»، والاستفهام للإنكار، أي لا يصح ذلك، كما أكد به قوله: (بَلْ يُذَمُّ) أي لكونه مخالفًا لاستعمال العرب (وَأَهْلُ بَصْرَةَ) بالصرف في النسخة، ولو تركه لاستقام الوزن أيضًا (بِكُلِّهَا رَأَوَا) أي في كل موضع ادَّعِيَ فيه النياحة، فالباء بمعنى «في» (تَضَمَّنَ الْفِعْلُ لِلْحَرْفِ) أي لمعنى الحرف، يعني أنهم رأوا أن الفعل مُضَمَّنٌ معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، وقوله: (رَوَوْا) مؤكِّد لمعنى «رأوا».

تنبيه:

وقع الشطر الثاني في النسختين^(١) هكذا:

* تَضَمَّنَ الْفِعْلُ مَعْنَى الْحَرْفِ رَوَوْا *

وفيه انكسار الوزن، كما لا يخفى، فأصلحته بما هنا، فتنبيه، والله تعالى أعلم.
(إذ) تعليلية (التَّجَوُّزُ بِفِعْلِ) أي لأن التجوز بارتكاب التضمين فيه (أَسْهَلُ مِنْهُ بِحَرْفِهِمْ) وقوله: (كَمَا قَدْ نَقَلُوا) مؤكِّد لما قبله.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الثالث عشر قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضًا مما يتداولونه، ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب»، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به؛ إذ كل موضع ادَّعَوْا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النياحة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم»، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادَّعِيَتْ فيها النياحة أن الحرف باقٍ على معناه،

(١) أي النسخة النظم، ونسخة الشرح، وهي الأخيرة.

وأن العامل ضَمَّنٌ معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الرابع عشر فقال:

- ٢٠٣١- (نَكِرَةٌ إِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةٌ كَانَتْ سِوَى الْأُولَى وَإِنْ مُغَايِرَةٌ
٢٠٣٢- أَوْ عَادَ مَا عُرِفَ لِلْمَعْرِفَةِ أَوْ جَا مُنْكَرًا فَهِيَ عَيْنُ الَّتِي
٢٠٣٣- وَحَمَلُوا عَلَيْهِ مَا رُويَ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ فِي الْمِنَّ
٢٠٣٤- وَفِي الْكِتَابِ مَا يَرُدُّ الْأَرْبَعَةَ فَلْيَنْظُرْ فِي الْأَصْلِ بِالْمَرَاجَعَةِ

(نَكِرَةٌ) مبتدأ سوَّغَه كونه في المعنى نائب الفاعل، وخبره جملة الشرط وجوابه (إِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةٌ كَانَتْ سِوَى الْأُولَى) أي غير الأولى (وَإِنْ مُغَايِرَةٌ) أي وإن أعيدت مغايرة للأولى، بأن كانت معرفة (أَوْ عَادَ مَا عُرِفَ لِلْمَعْرِفَةِ) أي أو أعيدت المعرفة معرفة (أَوْ جَا مُنْكَرًا) أي أو أعيد ما عُرِفَ مُنْكَرًا (فَهِيَ عَيْنُ الَّتِي) أي فهي عين التي سبقت، ف«التي» اسم موصول محذوف صلته، كما قدرناه، وقد مرَّ تمام البحث فيه في محله (وَحَمَلُوا) أي القائلون بهذه القاعدة (عَلَيْهِ) أي على ما ذكر (مَا رُويَ) من قوله ﷺ: (لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ^(١)) العسر واليسر بضميتين لغة في سكون السين، وليس ضرورة، ويتعين هنا في الأول السكون، وفي الثاني الضم، وقوله: (فِي الْمِنَّ) جمع منة، أي في العطية، وإلى هذا أشار السيوطي في «عقود الجمان» بقوله:

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُشْتَهَرَةِ إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَةٌ
تَغَايَرًا وَإِنْ يُعْرَفُ ثَانٍ تَوَافَقًا كَذَا الْمَعْرِفَانِ
شَاهِدُهَا الَّذِي رَوَيْنَا مُسْنَدًا لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدًا
وَنَقَضَ الشُّبْكِيُّ ذِي بِأَمِيلَةٍ وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٍ مُسْتَشْكَلَةٍ^(٢)

(١) سيأتي الكلام على الحديث قريبًا - إن شاء الله تعالى -.

(٢) سيأتي الجواب عن هذا الاستشكال بأن القاعدة محمولة على ما إذا لم توجد قرينة تعين المراد، وما ذكره استشكالًا من الآيات كله مما عينته القرينة على خلاف القاعدة، فتنبيه لذلك، ولا تكن أسير=

(وَفِي الْكِتَابِ) أي القرآن الكريم (مَا يَزِدُّ الْأَرْبَعَةَ) المذكورة، وسيأتي الجواب عن ذلك - إن شاء الله تعالى - (فَلْيَنْظُرْنَ) بالبناء للمفعول، مؤكداً بالنون الخفيفة، أي لينظرته من أراد تحقيق المسألة (فِي الْأَصْلِ) أي في «مغني اللبيب» (بِالْمَرَّاجَعَةِ) أي بمعاودة قراءته مرة بعد مرة حتى يرسخ في ذهنه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع عشر قولهم: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة، أو أعيدت المعرفة معرفة، أو نكرة كان الثاني عين الأول»، وحملوا على ذلك ما روي من قوله ﷺ: «لن يغلب عسر يسرين»، قال الزجاج: ذُكِرَ العسر مع الألف واللام، ثم نُتِيَ ذكره، فصار المعنى: إن مع العسر يسرين. انتهى.

ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول: «اشتريت فرساً، ثم بعث فرساً»، فيكون الثاني غير الأول، ولو قلت: «ثم بعث الفرس» لكان الثاني عين الأول، وللرابع قول الحماسي [من الهزج]:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِفَ بَنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا

ويشكل على ذلك أمور ثلاثة:

[أحدها]: أن الظاهر في آية ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١] أن الجملة الثانية تكرر للجملة الأولى، كما تقول: «إن لزيد داراً، إن لزيد داراً»، وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

[والثاني]: أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لو كان العسر في جُحْرِ لَطَلَبه اليسر حتى يدخُل عليه، إنه لن يغلب عسر يسرين»، مع أن الآية في قراءته، وفي مصحفه مرة واحدة، فدل على ما ادعينا من التأكيد، وعلى أنه لم يُستفد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم، فتأوله بيسر الدارين.

[والثالث]: أن في التَّنْزِيلِ آيات تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الزوم: الآية ٥٤] الآية، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي

= التقليد. والله الهادي إلى سواء السبيل.

الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٤]، والله إله واحد سبحانه وتعالى، وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: الآية ١٢٨]، فالصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والثاني عام، ولهذا يُستدلُّ بها على استحباب كل صلح جائز، ومثله قوله ﷺ: ﴿رَدَّ نَفْسَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [التحل: الآية ٨٨]، والشيء لا يكون فوق نفسه، وعلى الثالث قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: الآية ٢٦]، فإن الملك الأول عام، والثاني خاص، وقوله ﷺ: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: الآية ٦٠] فإن الأولى العمل، والثاني الثواب، وقوله ﷺ: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: الآية ٤٥]، فإن الأول القاتلة، والثانية المقتولة، وكذلك بقية الآية، وعلى الرابع قول ﷺ: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: الآية ١٥٣]، وقوله [من الطويل]:

بِلَادَ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا مِنْ أَهْلِهَا إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانُ
فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه، لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي *

أي وشعري لم يتغير عن حالته، فإذا ادَّعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سهَّل الأمر.

قلت: قال بعض المحققين: لا يُرتاب في أن هذا قصدهم، ولا يجوز حمل كلامهم على غيره، وكيف يُتوهم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الأول مع قيام القرينة الصارفة إلى أن المراد غيره، أو أراد حمل الثاني على أنه غير الأول مع وجود قرينة تدلُّ على أن المراد به نفس الأول، هذا مما لا ينبغي أن يُتَحَيَّلَ أصلاً.

قال التفتازاني في «التلويح»: بعد ذكر هذه المسألة: واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق، وخلوَّ المقام عن القرينة، وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴿[الرُخْف: ٨٤]، وقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الرُّوم: الآية ٥٤] يعني قوة الشباب، ومنه باب التأكيد اللفظي، وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٢]، ثم قال: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٦]، وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: الآية ٤٨]، وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ [فصلت: ٦]، ومثله في الكلام كثير، كقولهم: «العلم علم كذا وكذا»، و«دخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا»، ومنه بيت الحماسي، إلى هنا كلامه. ذكره الدماميني^(١).

قلت: قد تبين بهذا أن الصواب أن هذه القاعدة محمولة على ظاهرها بقيد أن تتجرد عن القرينة، وإلا فتكون على حسب القرينة. والحاصل أن الأصل هو ما ذكر حتى تقوم قرينة تعين المراد، فعند ذلك يُحمل على ما اقتضته. والله تعالى أعلم.

وفي «الكشاف»: فإن قلت: ما معنى «لن يغلب عسر يسرين؟»، قلت: هذا حمل على الظاهر، وبناءً على قوة الرجاء، وأن وعد الله لا يُحتمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه أن الجملة الثانية، يحتمل أن تكون تكريرا للأولى، كتكرير ﴿وَلَبَّيْكَ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المُرْسَلات: الآية ١٥]؛ لتقرير معناها في النفوس، وكتكرير المفرد في «جاء زيد زيد»، وأن تكون الأولى عِدَّةً بأن العسر مردوف باليسر لا محالة، والثانية عِدَّةً مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة، فهما يسيران على تقدير الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً؛ لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمه حكم «زيد» في قولك: «إن مع زيد مالا، إن مع زيد مالا»، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هو أيضاً، وأما اليسر فمُتَكَثِّرٌ متناول لبعض الجنس، فإذا

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٤٧١/٣-٤٧٢.

كان الكلام الثاني مستأنفاً، فقد تناول بعضاً آخر، ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتح في زمنه ﷺ، والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا، ويسر الآخرة، مثل ﴿هَلْ تَرَى نُصُوتَ بَنَى إِلَّا أَحَدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [الثَّوْبَةُ: الآية ٥٢]، وهما الظفر والثوب. انتهى مُلَخَّصًا.

وقال بعضهم: الحق أن في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعين، ويانها هنا أنه ﷺ كان هو وأصحابه في عسر الدنيا، فوسع الله عليهم بالفتح والغنائم، ثم وَعِدَ ﷺ بأن الآخرة خير له من الأولى، فالتقدير إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا، وإن مع العسر في الدنيا يسراً في الآخرة، للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر، وتيقنا أن له يسراً في الدنيا، ويسراً في الآخرة. انتهى كلام البعض، وهو تحقيق نفيس، وبحث أنيس.

تنبيه:

الحديث الذي تقدم «لن يغلب عسر يسرين» قال السيوطي رحمه الله في «شرح عقود الجمان»: قد رُوي مرفوعاً وموقوفاً، فالأول ما أخرجه الحاكم في «المستدرک» من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن الحسن، قال: خرج رسول الله ﷺ يوماً مسروراً فرحاً، وهو يضحك، وهو يقول: «لن يغلب عسر يسرين»، فإن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً، وهذا مرسل، وإسناده صحيح، إلا أن مراسيل الحسن اختلف فيها، فبعضهم صححها، وبعضهم قال: هي شبه الريح؛ لأخذه عن كل أحد، لكن يعتضد هذا بشواهد، فقد قال الحاكم: صحّت الرواية بذلك عن عمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وأخرج عبد الرزاق في «تفسيره» عن جعفر بن سليمان، عن ميمون أبي حمزة، عن إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود ﷺ قال: «لو كان العسر في جحر ضب لتبعه اليسر حتى يستخرجه، لن يغلب عسر يسرين، لن يغلب عسر يسرين»، وفيه ميمون الأعور أبو حمزة ضعيف.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عن ميمون الأعور، عن

إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه ميمون الأعور ضعيف.

ورَوَى الطبراني في «الكبير» عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان العسر في جحر ضب لدخل عليه اليسر حتى يُخرجه»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: «فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» [الشرح: ٦٠٥]، وفي إسناده أبو مالك النخعي، ضعيف، بل متروك.

ورَوَى في «الأوسط» من حديث أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ جالساً، فنظر إلى جحر بحيال وجهه، فقال: لو كانت العسرة تجيء حتى تدخل هذا الجحر لجاءت اليسرة حتى تخرجها»، ثم تلا رسول الله ﷺ: «فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» [الشرح: ٦٠٥]، وفيه عائذ ابن شريح وهو منكر الحديث، والراوي عنه حميد بن حماد منكر الحديث أيضاً، كما قال الذهبي.

قال السيوطي: فهذه شواهد يُقَوِّي بعضها بعضاً. انتهى كلام السيوطي رحمه الله ^(١) بزيادة كلام في الرجال.

قلت: هكذا قال السيوطي، ولكن الذي يظهر لي أن الحديث، لا يتقوى بهذه الشواهد؛ لأنها ضعاف جداً، فالحق أنه ضعيف جداً، كما حققه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»، فراجعه ٥٩٢/٣ - ٥٩٤ - رقم (١٤٠٣) تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الخامس عشر مما اشتهر عند المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠٣٥. (وَقَوْلُهُمْ عَامِلٌ خَالٍ مَا عَمِلَ صَاحِبُهَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْمُتَعَمِّلِ

٢٠٣٦. وَلَيْسَ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ لَازِمًا لَهُ أُمُورٌ شَاهِدَاتٌ كَالدُّمَى

(وَقَوْلُهُمْ) متداً خبره قوله: «اشتهر»، أي قول المعربين (عَامِلٌ خَالٍ) مبتدأ سوَّغه الإضافة،

خبره قوله: (مَا) موصولة (عَمِلَ صَاحِبُهَا) أي في صاحبها، فهو منصوب يتنزع الخافض، على قلته، يعني أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها (اشْتَهَرَ عِنْدَ الْمُتَعَمِّلِ) اسم فاعل من اعتمل بمعنى عمل، والمراد المستعمل، وهو المعرب (وَلَيْسَ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ لَازِمًا) أي ليس

(١) راجع «شرح عقود الجمان» ص ٨٠-٨١.

اتحاد عامل الحال وصاحبها لازماً عند سيبويه، بل يجوز تعددهما.

قلت: قول سيبويه هو الظاهر عندي، وإن كان ابن هشام يقوِّي مذهب الجمهور، كما سيأتي في كلامه، وقد أشار الناظم إلى ترجيح مذهب سيبويه بقوله: (لَهُ) أي لسيبويه (أُمُورٌ شَاهِدَاتٌ) أي على عدم لزوم الاتحاد (كَالدُّمَى) أي مشتهرة كاشتهار الدُّمَى، وهو بضم الدال مقصوراً جمع دُمِيَّة، بضم، فسكون وهي الصورة المنقشة من الرُّخام، أو عام، والصنم، قاله في «القاموس»، وفي نسخة: «تُنْتَمَى» بالبناء للمفعول، أي تُنسب.

وحاصل معنى البيتين أن الخامس عشر ^(١) قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها»، وهذا مشهور في كتبهم، وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

[أحدها]: قولك: «أعجبنى وجه زيد متبسماً، وصوته قارئاً»، فإن صاحب الحال معمول للمضاف، أو الجار مقدّر، والحال منصوبة بالفعل.

[والثاني]: قوله [من مجزؤ الوافر]:

* لَيْتَ مُوجِشًا طَلَّلَ *

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

[والثالث]: قوله عَلَّ: «وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً» [المؤمنون: الآية ٥٢]، فإن «أُمَّةً» حال من معمول «إِنَّ»، وهو «أُمَّتُكُمْ»، وناصب الحال حرف التنبيه، أو اسم الإشارة، ومثله «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا» [الأنعام: الآية ١٥٣]، وقال [من البسيط]:

(١) اعترض الدماميني على عدّه هذا الموضع في هذا الباب، فقال: عدّه هذا الموضع في هذا الباب مبني على أن قول سيبويه في هذه المسألة صواب، وقد ردّه المصنّف بعد هذا، فالأمر إلى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض، وحينئذ فلا ينبغي أن يُعدّ من قبيل ما هو من الخطأ. وأجاب الشميني، فقال: لم يردّ المصنّف قول سيبويه، وإنما ردّه ما استشهد به له، ولا يلزم من ردّه ما استشهد به له ردّه. انتهى «حاشية الدسوقي» ٤٧٣/٣.

هَآ يَيَّنَا ذَا صَرِيحِ التُّضْحِ قَاضِغَ لَهُ وَطِغَ فَطَاعَةً مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشْدُ

العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا تُسَلِّم أن صاحب الحال «طَلَّل»، بل ضميره المستتر في الظرف؛ لأن الحال حينئذ حال من المعرفة، وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر من المبتدأ، فمخالف لإطلاقهم، ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

* عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ *

إن الأولى حملة على العطف على ضمير الظرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه أن عدم الفصل أسهل؛ لوروده في النثر، كـ «مررت برجل سَوَاءٍ والعدم» حتى قيل: إنه قياس، وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على «طَلَّل» أولى؛ لأنه ظاهر، وإنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير في التعريف، وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرًا؛ إذ المعنى أشير إلى أمتكم، وإلى صراطي، وتنبيه لصريح النصح يَيَّنَا، وأما مسألتنا المضاف إليه فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط جَعَلَ المضاف إليه كأنه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقًا أو تقديرًا.

قلت: الحق أن مذهب سيبويه في هذا هو الأرجح، كما حققه الرضوي، وإن لم ينسبه إلى سيبويه، وإنما حكاها عن المالقي، واختاره، ونصه في «باب المبتدأ»: والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالقي. انتهى كلامه. انظر «حاشية الدسوقي» ٤٧٣/٣.

قلت: هذا الذي قاله الرضوي هو التحقيق الحقيقي بالقبول، فتأمل به بالإنصاف، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السادس عشر فقال:

٢٠٣٧- (وَعَلَّبُوا الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ فِي
٢٠٣٨- إِذْ ضَبَعَانِ جَاءَ فِي الثَّنِيَّةِ

مَسْأَلَتَيْنِ الضَّبْعِ وَالْوَقْتِ الْوَفِيِّ
بَلْفِظِ أُنْثَاءَ لِأَجْلِ الْحِفَّةِ

٢٠٣٩- لَوْ قِيلَ ضَبَعَانِ كَانَ أَثْقَلًا تَارِيخُهُمْ بِاللَّيْلِ بَانَ وَانْجَلَى
٢٠٤٠- فَالَلَّيْلُ أَنْثَى لَكِنْ الْيَوْمُ ذَكَرٌ مِثْلَ النَّهَارِ فِي كِتَابِهِ الْأَغْرُ
٢٠٤١- وَإِنَّمَا بِاللَّيْلِ أَنْثَى وَقُتُوا لِسَبْقِهَا إِذْ بِالْهَلَالِ يَثْبُتُ
٢٠٤٢- وَبَعْضُهُمْ أَنْكَرَ هَذِي الْغَلْبَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا شِرْكَةٌ مُجْتَلَبَةً

(وَعَلَّبُوا الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: الضَّبْعِ) بالجر بدل تفصيل من مجمل، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مر في نظائره، و«الضَّبْعُ» بضم الباء في لغة قيس، وبسكونها في لغة تميم، وهي أنثى، وتختص بالأنثى، وقيل: تقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضَبْعَةٌ بالهاء، كما قيل: سَبْعٌ وَسَبْعَةٌ بالسكون مع الهاء للتخفيف، والذكر ضَبْعَانِ، والجمع ضَبَاعِينَ، مثل سِرْحَانٍ وَسِرْحَانٍ، ويُجمع الضَّبْعُ بضم الباء على ضَبَاعٍ، وبسكونها على أَضْبَعٍ. قاله الفيومي^(١) (وَالْوَقْتُ) أي التاريخ، وقوله: (الْوَفِيُّ) صفة لـ «لوقت».

فالمسألة الأولى أشار إليها بقوله: (إِذْ ضَبَعَانِ) بفتح، فضم (جَاءَ فِي الثَّنِيَّةِ بَلْفِظِ أُنْثَاءَ؛ لِأَجْلِ الْحِفَّةِ) أي فقد غلب الفرد المؤنث على الفرد المذكر؛ لحفته، حيث قلت حروفه، ولم يقولوا: ضَبْعَانِ حتى يكون غلب جانب المذكر، للثقل، كما أشار إليه بقوله: (لَوْ قِيلَ ضَبَعَانِ) بكسر، فسكون ثنية ضَبْعَانِ للمذكر (كَانَ أَثْقَلًا) حيث كانت حروفه كثيرة. وحكى ابن الأنباري أنهم قالوا للذكر: ضَبْعٌ كما قالوا للأنثى، وعلى هذا فلا تغليب.

والمسألة الثانية، أشار إليها بقوله: (تَارِيخُهُمْ بِاللَّيْلِ بَانَ وَانْجَلَى) عطف تأكيد (فَاللَّيْلُ أَنْثَى لَكِنْ الْيَوْمُ ذَكَرٌ مِثْلَ النَّهَارِ فِي كِتَابِهِ الْأَغْرُ) أي وقع ذلك في كتاب الله تعالى (وَإِنَّمَا بِاللَّيْلِ أَنْثَى وَقُتُوا) أي وإنما أرخوا بالليل، فقالوا: «لخمسة خلون»، ولا يقولون: «لخمسة خلت»، فلما قالوا: «خمسة» بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهرًا في أنهم غلبوا الليالي، وإنما فعلوا ذلك (لِسَبْقِهَا) أي لتقدم الليالي على الأيام (إِذْ بِالْهَلَالِ يَثْبُتُ) أي يثبت التاريخ العربي بالهلال، لا بالشمس (وَبَعْضُهُمْ) هو ابن هشام صاحب الأصل (أَنْكَرَ هَذِي الْغَلْبَةَ) أي كون المسألة من

(١) «المصباح المنير» ٣٥٧/٢.

باب التغليب (إِذْ لَيْسَ فِيهَا) أي لأنه ليس فيها (شُرُكَةً مُّجْتَلِبَةً) أي لأنه لا يجتمع الليل والنهار. وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن السادس عشر قولهم: «تُعْلَبُ المؤنث على المذكر في مسألتين، إحداهما: «ضِبْعَان» في تشبيه ضِبْعٍ للمؤنث، و«ضِبْعَان» للمذكر؛ إذ لم يقولوا: «ضبعانان»، والثانية التأريخ، فإنهم أَرَضُوا بالليالي دون الأيام، ذَكَرَ ذلك الجزجاني وجماعة، وهو سهو، فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيان، فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أَرَضَتِ العرب بالليالي؛ لسبقها، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يَطْلُع ليلاً، وإنما المسألة الصحيحة^(١) قولك: «كتبته لثلاث بين يوم وليلة»، وضابطها أن يكون معنا عدد مُّيَزٌّ بمذكر ومؤنث، وكلاهما مملاً لا يَغْفِل، وفصيلاً من العدد بكلمة «يَن» قال [من الطويل]:

قَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجَارَا^(٢)

(١) قال البغدادي: قوله: وإنما المسألة الصحيحة أي لتغليب المؤنث على المذكر في التأريخ؛ إذ الكلام فيه، وليس المعنى أنه لا تُعْلَبُ المؤنث على المذكر إلا في التأريخ؛ إذ ليس الكلام على مطلق تغليب المؤنث على المذكر كما فهمه الدماميني، واعترض عليه بأنه لا اختصاص لهذه المسألة بالتأريخ، فإنه يقال في غيره: «اشترت عشراً بين جمل وناق»، ويريد بالمثال أنه يغلب المؤنث على المذكر في غير التأريخ، كما هو مدلول سياق كلامه، ومثاله جارٍ على مذهب الفراء وأبي حيان، وأما على ما ذكره المحقق الرضوي، فيجب أن يقول: «اشترت عشرة» بالتانيث لتغليب المذكر، وقول المصنف -أي ابن هشام-: «وضابطه أن يكون معنا إلخ» أي ضابط تغليب المؤنث على المذكر في التأريخ، ولا يَرِدُ اعتراض الدماميني بقوله: يقع التغليب بدون هذا الضابط، كقوله تعالى: «أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [البقرة: الآية ٢٣٤]، فإن المصنف قد غلط من قال بالتغليب في نحوها، فإن الآية ليست من التغليب في شيء، وحاصل كلام المصنف -ابن هشام- أن التأريخ يكون بلا تغليب، كما في نحو الآية، ويكون بتغليب إذا كان داخلًا في الضابطة المذكورة، والتغليب يكون فيه وفي غيره كما ذكره المحقق الرضوي وغيره، وهذا مما أنعم الله به علي من فهم كلام «المغني»، فإن شراحه لم يهتدوا لمراده، ولم يعرفوا عجز البيت مع شهرته وتداوله في كتب النحو وغيرها، ولله الحمد على ذلك. انتهى كلام البغدادي في «شرح أبيات المغني» ٨/ ٢٣٠٢٤، المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر.

(٢) قال البغدادي: معنى البيت أن النابغة وصف بقرة وحشية، أكل السبع ولدها، فطافت، وروي أقامت=

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع السابع عشر مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠٤٣- (فِي خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ حُكْمٍ بِكُونِهِ الْمَفْعُولَ بِهِ كَمَا زُعِمَ

٢٠٤٤- بَلْ إِنَّهُ الْمَطْلُوقُ كَانَ خَلْقًا فِعْلًا لِإِيجَادِهِ كَمَا تَحَقَّقًا)

(فِي خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ حُكْمٍ) بالبناء للمفعول، ونائبه قوله: (بِكُونِهِ الْمَفْعُولَ بِهِ) يعني أنه اشتهر بين المعربين أن «السَّمَوَاتِ» مفعول به لـ «خَلَقَ»، وأشار بقوله: (كَمَا زُعِمَ) بالبناء للمفعول إلى أن هذا الإعراب خطأ، والصواب أنه مفعول مطلق، كما بيّنه بقوله: (بَلْ إِنَّهُ الْمَطْلُوقُ) أي إنه المفعول المطلق؛ لأنه (كَانَ خَلْقًا) بألف الإطلاق (فِعْلًا لِإِيجَادِهِ) أي لكون «خلق» فعل إيجاد للسماوات، وذلك لأن المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه فعلًا إيجاداً، بخلاف المفعول به، فإنه ما كان موجوداً قبل الفعل العامل فيه، ثم أَوْقَعَ به الفاعل فعلًا، وقوله: (كَمَا تَحَقَّقًا) بألف الإطلاق، أي كما ثبت ذلك عند محققى الفن.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع عشر قولهم في نحو «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ» [الفتكوت: الآية ٤٤]: إن «السَّمَوَاتِ» مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: «ضربت ضرباً»، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك: «به»، كـ «ضربت زيداً»، وأنت لو قلت: «السماوات» مفعول كما تقول: «الضرب» مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: «السماوات» مفعول بها، كما تقول: «زيد» مفعول به لم يصح.

وقد يُعَارِضُ هذا بأن يصاغ لنحو «السماوات» في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسماوات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عَمِلَ فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعل به فعلًا،

= ثلاثة أيام وثلاث ليال تطلبه، ولا إنكار عندها إلا الإضافة، وهي الجزع والإشفاق والجزوار، وهو الصياح، والنكير أي الإنكار. انتهى ٢٤/٨.

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غَرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يُمَثِّلُون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثًا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعًا لا موجد لهما في الحقيقة سواء سبحانه وتعالى، ومن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني، وابن الحاجب في «أماليه»، وكذا البحث في «أنشأت كتابًا»، و«عَمِلَ فلان خيرًا»، و«آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» [البقرة: الآية ٢٥].

وزعم ابن الحاجب في «شرح المفصل» وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك نحو «قال: زيد عمرو منطلق»، وقد مضى رده^(١)، وزعم أيضا في «أنباء زيدا عمرا فاضلا» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبا، قال: بخلاف الثاني والثالث في «أعلمت زيدا عمرا فاضلا» فإنهما مُتَعَلِّقَا العلم لا نفسه، وهذا خطأ، بل هما أيضا مُنْبَأٌ بهما لا نفس النبا، وهذا الذي قاله لم يَقُلْه أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع الثامن عشر بقوله:

٢٠٤٥- (وَقَوْلُهُمْ فِي كَادَ نَفْيُهَا تُبَوِّثُ كَمَا تُبَوِّثُهَا الْجُحُودُ فِي التَّعْوِثِ

٢٠٤٦- بَلْ إِنَّهَا كَسَائِرُ الْأَفْعَالِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ كُلِّ حَالٍ)

(وَقَوْلُهُمْ فِي «كَادَ» نَفْيُهَا تُبَوِّثُ، كَمَا تُبَوِّثُهَا الْجُحُودُ فِي التَّعْوِثِ) أي في الصفات، يعني أن مما اشتهر بين المعربين قولهم: «إن «كاد» إثباتها نفي، ونفيها إثبات»، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يَكُدْ يفعل»، فمعناه أنه فعله، وهذا خطأ (بل) الصواب أن نقول: (إِنَّهَا كَسَائِرُ الْأَفْعَالِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ) فنفيها نفي، وإثباتها إثبات، وقوله: (كُلُّ حَالٍ) منصوب بنزع الخافض، وإن كان قليلا، أي في كل أحوالها، كما سيأتي بيان ذلك مفصلا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثامن عشر قولهم: إن «كاد» إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قيل: «كاد يفعل»، فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يَكُدْ يفعل»، فمعناه أنه فعله، دليل الأول

(١) أي في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الإعراب، ورد هناك بأنها مُتَعَلِّقُ القول لا نفسه.

قوله **عَلَيْكَ**: «وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ» [الإسراء: الآية ٧٣]، وقوله [من الخفيف]:

* كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ *

ودليل الثاني: قوله **عَلَيْكَ**: «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» [البقرة: الآية ٧١]، وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا، فقال [من الطويل]:

أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُزْءُهُمْ وَتَمُودُ

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال، في أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات، وبيانه أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعل، وأن معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل، فخيرها منفي دائما، أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل، ودليله قوله **عَلَيْكَ**: «إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُمُ لَمْ يَكْدُ بِرَبِّهَا» [الثور: الآية ٤٠]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لم يرها»؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مُثَبَّتَةً فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربه حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد»، و«يكاد»، فإن أورد على ذلك قوله **عَلَيْكَ**: «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» [البقرة: ٧١] مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: «فَذَبَحُوهَا»، فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولا بُعْدَاءَ من ذبحها، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم، وتكرر سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا، ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله تعالى: «فَذَبَحُوهَا» [البقرة: الآية ٧١]. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع التاسع عشر بقوله:

٢٠٤٧- (وَسَوْفَ كَالسَّيْنِ لِتَنْفِيسٍ أَضِفْ وَحَرْفُ الاسْتِقْبَالِ أُولَى مَا أُلِفَ)

(وَسَوْفَ) كَالسَّيْنِ لِتَنْفِيسٍ أَضِفْ أي قل: حرف تنفيس، يعني أن مما اشتهر بين المعربين أيضًا قولهم: في السين و«سوف» حرف تنفيس (وَحَرْفُ الاسْتِقْبَالِ أُولَى مَا أُلِفَ) بالبناء للمفعول، يعني أن أحسن التعبير أن يقال: حرف استقبال؛ لكونه أوضح.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن التاسع عشر قولهم في السين و«سوف»: حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف يَنْقُلُ الفعل عن الزمن الضيق، وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان:

(أحدهما): أن الزمخشري قال في قوله **وَعَلَى**: **﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾** [التوبة: الآية ٧١]: إن السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي مؤكدة للوعد، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل، لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله: لا محالة لا إشعار للسين به، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخر؛ لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

(الثاني): قال بعضهم في قوله **وَعَلَى**: **﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ﴾** [النساء: الآية ٩١]: السين للاستمرار، لا للاستقبال، مثل قوله: **﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾** [البقرة: الآية ١٤٢]، فإنها نزلت بعد قولهم: **﴿مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمْ﴾** الآية [البقرة: ١٤٢]، ولكن دخلت السين إشعارًا بالاستمرار. انتهى.

قال ابن هشام: الحق أنها للاستقبال، وأن **﴿يَقُولُ﴾** بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير **﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُونَ﴾** [النساء: الآية ١٣٦] في الأمر، هذا سُلِّمَ أن قولهم سابق على التزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري، فإنه سأل ما لحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟ أي فإن سؤاله يقتضي أن الآية نزلت قبل قولهم، وحيث

فكون السين للاستقبال ظاهر، وكذا يقال في قوله **﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ﴾** [النساء: الآية ٩١]، فإنه يحتمل أنه إخبار عما يحصل، لا عما حصل. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع العشرين بقوله:

٢٠٤٨- (وَلَا تَقُلْ فِي خَلْفَ زَيْدٍ خُفْصًا بِالظَّرْفِ بَلْ قُلْ بِالْمُضَافِ يُرْتَضَى

٢٠٤٩- إِذْ كَوْنُهُ ظَرْفًا فَلَا يُؤْتَرُ فِي كَوْنِهِ الْخَافِضَ حَيْثُ يُذَكَّرُ

(وَلَا تَقُلْ فِي «خَلْفَ زَيْدٍ»: خُفْصًا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ (بِالظَّرْفِ) متعلق بما قبله، يعني أن مما اشتهر بينهم قولهم: في نحو «جلست خلف زيد»: إن زيدًا مخفوض بالظرف، وهذا خطأ (بَلْ قُلْ) إن أردت الصواب (بِالْمُضَافِ) متعلق بقوله: (يُرْتَضَى) بالبناء للمفعول، أي المرتضى في إعرابه أن تقول: إنه مخفوض بالمضاف، لا بالظرف (إِذْ) تعليلية (كَوْنُهُ ظَرْفًا فَلَا يُؤْتَرُ) الفاء زائدة (فِي كَوْنِهِ الْخَافِضَ حَيْثُ يُذَكَّرُ) بالبناء للمفعول، يعني أن كونه ظرفًا لا مدخل له في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(خَاتَمَةٌ)

قال الدماميني رحمه الله: لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب؛ إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، وكان اللائق إثباتها في الباب السابع. انتهى.

وأجاب بعضهم بأن المصنف لاحظ أن خلاف ما ينبغي من قبيل خلاف الصواب. انتهى.

٢٠٥٠- (فَيَنْبَغِي لِمُعْرِبٍ أَنْ يَأْخُذًا أَوْجَزَ فِي عِبَارَةٍ فَيَخْتَدَى

٢٠٥١- كَنَائِبِ الْفَاعِلِ لَا يَقُولُ لَهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ أَوْ مَا مَائِلَةٌ)

(فَيَنْبَغِي لِمُعْرِبٍ أَنْ يَأْخُذًا) بألف الإطلاق (أَوْجَزَ فِي عِبَارَةٍ) أي أوجز العبارة (فَيَخْتَدَى)

بالبناء للمفعول، أي فيقتدى به في ذلك (كَنَائِبِ الْفَاعِلِ) فإنه أوجز العبارة، (لَا يَقُولُ لَهُ) أي لا

يعبر عنه بقوله: (مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ) بضم أوله، وسكون ثانيه، مبنياً للمفعول، مضارع سمي،

بالتخفيف، يقال: سَمَى ابنه فلاناً وبه، وأسماه إياه وبه، وسماه إياه وبه. أفاده في «القاموس» (أَوْ

مَا مَائِلَةٌ) أي أو ما أشبه ذلك، كأن تقول في نحو «ضُرب» فعل ماضٍ مبني للمفعول، ولا تقل:

مبني لما لم يُسم فاعله؛ لطوله.

وحاصل معنى البيتين أنه ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها، وأجمعها للمعنى

المراد، فيقول في نحو «ضُرب»: فعل ماضٍ لم يُسم فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسم فاعله؛ لطول

ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يسم فاعله؛

لذلك، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو «أعطي زيداً ديناراً» ألا ترى أنه مفعول

لـ «أعطي»، و«أعطي» لم يُسم فاعله، وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع، وأن

يقول في «قد» حرف لتقليل زمن الماضي، وحديث الآتي، ولتحقيق حدثهما

وفي «أما» حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد، وفي «لم» حرف جزم لنفي المضارع، وقلبه

ماضيًا، ويزيد في «لما» الجازمة متصلًا نفيه، مُتَوَقِّعًا ثبوته، وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع، أو

لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق^(١)، وفي «حتى» حرف عطف للجمع والغاية، وفي «ثم»

حرف عطف للترتيب والمُهْلَة، وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن،

فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور. والله

تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في الباب السادس أتبعه بذكر الباب السابع، فقال:

(الْبَابُ السَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِعْرَابِ،
وَالْمُخَاطَبُ بِمُعْظَمِ هَذَا الْبَابِ الْمُتَبَدِّلُونَ)

بِالْحَرْفِ وَاحِدًا بِالِاسْمِ أَثْبَتَا

فَفِي صَرَبَتْ ذَا اتَّصَالٍ إِذْ يُفَكُّ

وَلَا تَقُلْ «ت» فَاعِلٌ خُذْ يَا رَجُلُ

مِنْ غَيْرِ كَافٍ بِالِإِضَافَةِ تُجَبَّرُ

كَالطَّغْنِ فَاعِلًا كَمَا عَنْهُمْ عُقْلُ

نُطْقُكَ بِالْأَلْفَاظِ فَلْأَصْلُ جَلِي

أَصْلُهُمَا وَالْخَذْفُ عَارِضٌ هُجِرَ

وَلَا تَفْهَ لَفْظِيهِمَا عِ مَأْخُذًا

(وَأَعْلَمَ بِأَنَّ اللَّفْظَ إِنْ كَانَ أَتَى بِالْحَرْفِ وَاحِدًا) أي أتى حرفًا واحدًا (بِالِاسْمِ أَثْبَتَا) بألف

الإطلاق مبنياً للمفعول، أي عُبر عنه باسمه، وقوله: (خُصَّ بِهِ) حال من الاسم، أي حال كون ذلك

الاسم مخصوصًا بذلك الحرف (أَوْ) عُبر عنه (بِالَّذِي فِيهِ اشْتَرَكُ) أي باللفظ الذي اشترك فيه مع

(١) كذا قال ابن هشام، والحق أن الجمع المطلق، ومطلق الجمع في اللغة معناهما واحد، وأنهما عبارة عن

الماهية لا بقيد شيء، لا الماهية بقيد لا شيء، وأما قول الفقهاء: فرق بين الماء المطلق، ومطلق الماء، فهو

اصطلاح لهم طارئ، ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم. قاله الدسوقي ٤٨٣/٣.

غيره (ففي «ضربت») متعلق بـ«قل» (ذا اتصال) منصوب على الحال أي حال كون الضمير متصلاً بالفعل (إذ يفك) أي إذ يعرب مفكوكاً (التاء فاعل) هذا مثال للاسم المخصوص به (أو الضمير قل) أي أو قل: الضمير فاعل، وهذا مثال للمشارك بينه وبين غيره، فإن الضمير يشمل المتكلم، والمخاطب، والغائب (ولا تقل ث فاعل) أي معبراً بمسماها، وقوله: (خذ يا رجل) كمل به البيت، أي خذ القاعدة الصحيحة، ولا تسلك مسلك الجاهلين، فتقع في أخطائهم، وقوله: (ليس لهم نظير ذاً) منصوب على الحال من اسم «ليس»، وهو قوله: (اسم ظاهر) أي لا يوجد اسم ظاهر على حرف واحد حتى يحمل عليه، وقوله: (من غير كاف) وفي نسخة «سواء كاف»، والمعنى واحد، وسواء بالمد وفتح السين وكسرها لغة في «سوى» بالقصر بكسر السين وضمها (بالإضافة) بهاء ساكنة للوزن (تجبر) بالبناء للمفعول، وهذا جواب سؤال مقدر، تقديره: إن الكاف الاسمية اسم ظاهر، وهي على حرف واحد، وحاصل الجواب أنها ملازمة للإضافة فاعتمدت على المضاف إليه، كما أشار إليه بقوله: (قال: ولن ينهي ذوي شطط) أي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيثُ وَالْقَتْلُ
(جعل «كالطعن» فاعلاً) أي لأن الكاف اسم مضاف إلى «الطعن» (كما عنهم عقل) أي كما علم ذلك مما قاله المحققون، ولو تكلمت على إعرابها جئت باسمها، فقلت: الكاف فاعل (وجاز في «م الله») أصله يمين الله (ثم) وفي نسخة «مثل» («ق») أي في قولك: «ق نفسك»، من الوقاية، أصله أوق، فحذفت الواو حملاً للأمر على المضارع، و«ش» أي في قولك: «ش الثوب»، من الوشي، وهو التزيين بالخطوط، وأصله أوش، ففعل به ما فعل بـ«ق»، و«ل» أي في قولك: «ل هذا الأمر»، من الولاية، أصله أول، فعل به ما سبق (نطقك) بالرفع على الفاعلية بـ«جاز» (بالألفاظ) متعلق به، يعني أنك تنطق في هذه الألفاظ وأشباهاها بألفاظها، لا بأسمائها (فالأصل جلي) أي واضح كما عرفته من تقديرنا، فتقول في إعرابها: («م» مبتدأ) و«ق» فعل أمر، فاعترض أصلهما أي فاعترض كأن الأصل الذي قدمناه موجود، فهي بعض كلمات، لا كلمات مستقلة (والحذف عارض هجن) بالبناء للمفعول، أي ترك، يعني أنك تنطق بألفاظها، لا

بأسمائها؛ اعتباراً بأصلها؛ لأن الحذف فيها عارض، لا اعتداد به.

(والباء حرف الجر) أي فتنتق باسمها (والواو كذا) أي تقول فيها الواو حرف عطف (ولا تفة) أي لا تتلفظ (لفظيهما) منصوب بنزع الخافض، أي بلفظيهما، فلا تقول: «ب» حرف جر، ولا «و» حرف عطف؛ لأن كلا منهما كلمة مستقلة، لا بعض كلمة، وقوله: (ع مأخذاً) أي احفظ أصل المسائل حتى لا تقع فيما وقع فيه الجاهلون بالقواعد المرعية، والضوابط الحمية. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عُبر عنه باسمه الخاص به، أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو «ضربت»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: «ت» فاعل، كما غلط في ذلك بعض المعلمين، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية، فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها، فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضِ كَعَالِيهَا وَلَا أَعَانِكَ فِي عَزْمِ كَعَزَامِ
الكاف فاعل، ولا تقول: «ك» فاعل، لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو «م الله»، و«ق نفسك»، و«ش الثوب» و«ل هذا الأمر» أن تنطق بلفظها، فتقول: «م» مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض «أمين»، وتقول: «ق» فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعترض فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الحروف الأحادية شرع بين الشائبة، فقال:

٢٠٦٠- (وفي الثنائي به أنطق نحو «قد»
٢٠٦١- وَهَلْ لِلْأَسْتِفْهَامِ بَلْ نَا فَاعِلُ
٢٠٦٢- أَنْ تَذَكَّرَ الضَّمِيرَ لَا أَنْ تَنْطِقَا
٢٠٦٣- وَلَا تَفْعُ بِالْأَسْمِ فِيهَا هَاهُنَا
٢٠٦٤- فَلَفْظُ «أَل» أَقْسَمُ مِنْ أَلِفٍ وَلَا مِ

حَرْفٍ لِتَحْقِيقِ وَتَقْلِيلِ وَرَدَّ
أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ وَفِيهِ الْأَفْضَلُ
بِذِي اتِّصَالٍ مُسْتَقِيلًا يُزْتَقَى
خَوْفَ الْإِطَالَةِ كَمَا قَدْ بُيِّنَا
عَنِ الْخَلِيلِ وَأَبْنَيْهِ^(١) جَازَ الْكَلَامَ

(١) أي تلميذه سيبويه.

(وَفِي الثَّانِي) أي إذا كان اللفظ على حرفين (بِهِ انْطِقُ) أي تَلَفِّظْ بلفظه، لا باسمه (نَحْوُ «قَدْ») أي فتنطق بلفظه، فتقول: قد (حَرْفٌ لِتَحْقِيقِ، وَتَقْلِيلِ وَرَدٍّ) أي أتى لهما في استعمال العرب («هَلْ» للاستفهام، بَلْ للإضراب الانتقالي، أي بل تقول: «نَا» فَأَعْلَ) أي في نحو «أَكْرَمْنَا» (أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ) أي في نحو «أَكْرَمْنَا» (وَفِيهِ) أي في «نَا» (الْأَفْضَلُ أَنْ تَذْكُرَ الضَّمِيرَ) أي تقول: الضمير فاعل، أو مفعول (لَا أَنْ تَنْطِقَ) بألف الإطلاق مبنياً للفاعل، أي لئلا تنطق (بِذِي اتِّصَالٍ) أي بضمير متصل (مُسْتَقِلًّا يُرْتَقَى) بالبناء للمفعول، أي يرتقى به إلى درجة المنفصل؛ لأن التللفظ بلفظه مستقلاً أما هو للضمائر المنفصلة، لا للمتصلة (وَلَا تَقْهَ) أي لا تتلفظ (بِالْأَسْمِ فِيهَا) أي في الألفاظ الثنائية، وقوله: (هَاهُنَا) أي في هذا النوع توكيد لما قبله (خَوْفُ الْإِطَالَةِ) منصوب على أنه مفعول لأجله؛ لأجل خوف إطالة الكلام بدون فائدة (كَمَا قَدْ بَيَّنَّا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي ذكر بيان ذلك في كتب المحققين، ومنها هذا النظم، وأصله (فَلَفْظُ «أَلْ») الفاء فصحيحة، أي إذا عرفت أن الثنائي ينطق بلفظه، لا باسمه، فقولك في أداة التعريف: «أَلْ» (أَقِيسْ مِنْ أَلْفٍ وَلَاَمْ) أي لأنها ثنائية الوضع، فينطق بلفظها، لا باسمها (عَنِ الْخَلِيلِ) متعلق بـ«جاز» (وَأَيْنِ) المراد تلميذه سيبويه، كما بينه الناظم، وإنما لم يعبر به للوزن (جَارَ الْكَلَامِ) يعني أن الخليل وسيبويه جؤزا أن يقال: الألف واللام.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان اللفظ على حرفين، نُطِقَ بِهِ، فقل: «قد» حرف تحقيق، و«هل» حرف استفهام، و«نا» فاعل، أو مفعول، والأحسن أن تُعْبَرَ عَنْهُ بقولك: الضمير؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك؛ كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: «أَلْ» أقيس^(١) من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر حكم ما فوق الثنائي، فقال:

٢٠٦٥. كَذَلِكَ مَا فَوْقَ كَسَوْفَ وَضَرْبَ فِي سَوْفَ حَرْفٌ وَضَرْبَ بِنَاءٌ وَجَبَ

(١) اعترض الدماميني هذه العبارة، فقال: هذا مناف لقوله: ولا يجوز أن يُنطق باسم شيء من ذلك كراهية الإطالة. انتهى.

٢٠٦٦. ضَرْبَ هَذَا أَسْمَ لِدَاكَ أَخْبِرَا
٢٠٦٧. إِذْ لَا يَدُلُّ حَدَثًا وَلَا زَمَنَ
٢٠٦٨. وَقَوْلُهُمْ رُفِعَ زَيْدٌ بِضَرْبِ
٢٠٦٩. وَإِنَّمَا إِلَيْهِ فِعْلٌ أُسِيدَا
٢٠٧٠. كَمِثْلِ مَا تَقُولُ زَيْدٌ قَائِمُ
٢٠٧١. فَذَا كَأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ الْمُعْجَمِ
٢٠٧٢. فِي أَنَّهُ لَفْظٌ مُسَمَّاهُ كَذَا
٢٠٧٣. يَقْطَعُ هَمْزَهَا إِذَا مَا نُقِلَا
٢٠٧٤. كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ بِأَضْرِبٍ قُطْعَا

عَنْهُ بِفِعْلٍ فِي تَرَكَيبِ تُرَى
وَلَا لَهُ الْفَاعِلُ فِي هَذَا الْوَطْنِ
جُرْ بِنَا لِكُونِهِ أَسْمًا فِي الْعَرَبِ
إِلَى مُسَمَّاهُ فَلَا لِأَسْمِ بَدَا
مُعْتَبِرًا مَعْنَاهُ لَا مَا يُرْسَمُ
وَكَأَسَامِي سُوْرٍ فَلْيُفْعَلَمْ
«أَلْ» حَرْفٌ تَعْرِيفٌ لِدَاكَ أُخِذَا
مِنْ كُونِهِ حَرْفًا إِلَى أَسْمِ انْجَلَى
هَمْزُهُ عِنْدَ النُّحَاةِ فَاسْمَعَا

(كَذَاكَ مَا فَوْقَ) بالبناء على الضم، أي أن حكم ما فوق الثنائي كحكمه، فينطق بلفظه، لا باسمه (كـ) «سَوْفَ»، و«ضَرْبَ»، في «سَوْفَ حَرْفٌ» أي فتقول: سوف حرف استقبال (و«ضَرْبَ») بسكون الباء للوزن (بِنَاءٌ) بالقصر، وسكون الهاء للوزن أيضًا، وهكذا في النسخة، ولكنه لا يزال الوزن منكسرًا، فالأولى إسقاط الهاء أصلًا للضرورة (وَجَبَ) أي فتقول: ضرب بناؤه واجب؛ لكونه فعلًا ماضيًا، ف(ضَرْبَ هَذَا) أي الذي وقع في هذا التركيب (اسمٌ) أي لكون المقصود منه لفظه (لِدَاكَ) أي لكونه اسمًا (أَخْبِرَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، ونائب فاعله قوله: (عَنْهُ بِفِعْلٍ) بالفرع على الحكاية، أي بهذا اللفظ (فِي تَرَكَيبِ تُرَى) بالبناء للمفعول، أي تعلم في إعراب المعربين، حيث يقولون: ضرب فعلٌ ماضٍ، وذلك لأنه لا يدلُّ على حدث، ولا على زمن، وليس له فاعل، كما بين ذلك بقوله: (إِذْ لَا يَدُلُّ حَدَثًا) منصوب بِنَزْعِ الخافض، أي على حدث (وَلَا زَمَنَ) عطف على «حدثًا» على لغة ربيعة (وَلَا لَهُ الْفَاعِلُ فِي هَذَا الْوَطْنِ) أي في هذا المحلِّ (وَقَوْلُهُمْ: رُفِعَ زَيْدٌ بِضَرْبِ، جُرْ بِنَا) أي جر لفظ «ضَرْبَ» بالباء (لِكُونِهِ أَسْمًا فِي الْعَرَبِ) أي في استعمال فصحاء العرب (وَأِنَّمَا إِلَيْهِ فِعْلٌ أُسِيدَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، أي في قولك: «ضَرْبَ فعلٌ ماضٍ» (إِلَى مُسَمَّاهُ) أي باعتبار مسماه الذي هو «ضرب» الدالُّ على

الحدث والزمان (فَلَا لاسمَ بَدَا) أي فلا إسناد ظهر لاسمه، بل لمسماه (كَمَثَلِ مَا تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، مُغْتَبِرًا مَغْنَاهُ) أي معنى زيد، وهو الذات المشخصة (لَا مَا يُرْسَمُ) أي ليس المسند إليه اللفظ المنطوق به (فَذَا كَأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ الْمُعْجَمِ) أي كالجيم، والذال، والراء مثلاً (وَكَأَسَامِي سُوْرٍ) أي كـ «آل عمران»، وقوله: (فَلْيُعْلَمِ) بالبناء للمفعول كَمَلْ به البيت (فِي أَنَّهُ لَفْظٌ، مُسَمَّاهُ كَذَا) أي لفظ أيضاً، فمثلاً «آل عمران» اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات، وجيم مثلاً مسماه الحرف المخصوص، وهو «ج»، وهو لفظ («أَلْ» حَرْفٌ تَعْرِيفٌ لِدَاكُ) أي لكون الكلمة إذا فُصِدَ لفظها تكون اسماً (أَخِذًا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول (بِقَطْعِ هَمْزِهَا) يعني أنها كانت مقطوعة الهمزة؛ لأنها عند التسمية بها تكون اسماً صِرْفًا، والصُرْفَةُ^(١) يجب قطع همزتها إذا لم تكن من الأسماء العشرة المحفوظة، و«أَلْ» بعد التسمية ليست منها، والأسماء العشرة هي التي ذكرها في «الخلاصة» بقوله:

وَفِي اسْمِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ سَمْعٍ وَابْنِ ابْنِ ابْنِ سَمْعٍ
وَأَيْمُنُ هَمْزٌ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ
(إِذَا) ظَرْفٌ لـ «أَخِذْ» (مَا) زائدة (نُقِلَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول (مِنْ كَوْنِهِ حَرْفًا إِلَى اسْمِ الْجَلِيِّ) أي انكشف ذلك (كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ) شخصاً مثلاً (بـ «اضْرِبْ» قُطْعًا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، ونائب فاعله قوله: (هَمْزَتُهُ) أي وجب قطع همزته (عِنْدَ الثَّحَاةِ) وقوله: (فَاسْمَعَا) بالألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وهو تكميل للبيت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان اللفظ أكثر من الثنائي نُطِقَ به أيضاً، فقليل: «سوف» حرف استقبال، و«ضَرَبَ» فعلٌ ماضٍ، و«ضَرَبَ» هذا اسم، ولهذا أُخْبِرَ عنه بقولك:

(١) الأسماء الصرفة هي التي ليست جارية مجرى الفعل، ومن المعلوم أن قياس همزات الأسماء الصرفة تقتضي القطع، وذلك لأن همزة الوصل إنما تكون في الاسم الصُرْفِ إذا كان من الأسماء العشرة المحفوظة، و«أَلْ» ليست منها، فيجب قطع همزته، وبتقييد الأسماء بالصرفة يندفع إيراد المصدر، كلانطلاق، والاعتذار؛ لأنه ليس باسم صِرْفٍ بالتفسير المذكور؛ لأنه جار مجرى الفعل. قاله الدماميني. «حاشية الدسوقي» ٤٩٠/٣.

فعل ماضٍ، وإنما فُتِحَ على الحكاية، ويدل على ما ذكرنا أن الفعل ما دل على حدث وزمان، و«ضَرَبَ» هنا لا يدل على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل، ومما يوضح لك ذلك أنك تقول في «زيد» من «ضرب زيد» «زيد» مرفوع بـ «ضَرَبَ»، أو فاعل بـ «ضَرَبَ»، فتدخل الجار عليه، قال ابن هشام رحمه الله: وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك؛ لأن المعنى بكلمة «ضرب»، فقلت له: وكيف وقع «ضرب» مضافاً إليه، مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك، فإن قلت: فإذا كان اسماً فكيف أُخْبِرْتَ عنه بأنه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم»، ألا ترى أنك أُخْبِرْتَ عن «زيد» باعتبار مسماه، لا باعتبار لفظه، وكذلك أُخْبِرْتَ عن «ضرب» باعتبار مسماه، وهو «ضرب» الذي يدل على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظٌ مسماه لفظٌ، كأسماء السور، وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف التعريف «أَلْ» فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نَقَلْتَ اللفظ من الحرفية إلى الاسمية، أُجريت عليه قياس همزات الأسماء، كما أنك إذا سميت بـ «اضرب» قطعت همزته. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما خالف ابن مالك الإجماع ذكر ذلك بقوله:

٢٠٧٥- قَالَ ابْنُ مَالِكٍ إِذَا الْإِسْنَادُ جَا لَفْظًا فَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ يُلْتَجَى
٢٠٧٦- إِسْمًا وَفِعْلًا ثُمَّ حَرْفًا فَالَّذِي يُخَصُّ بِالِاسْمِ قَدْ وَ مَعْنَى خُذِ
٢٠٧٧- وَافَقَهُ فِي ذَا أَبُو حَيَّانٍ فَلَيْسَ ذَا الْقَوْلُ قَوِيَّ الشَّانِ
٢٠٧٨- قِيلَ وَكَيْفَ ذَا مَعَ ابْنِ مَالِكٍ فَإِنَّهُ الْحَاوِي ذُرَى الْمَسَالِكِ
٢٠٧٩- قُلْتُ فَكَيْفَ هُوَ مَعَ الثَّحَاةِ قَدْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي السَّرَاةِ

(قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِذَا الْإِسْنَادُ جَا لَفْظًا) أي من حيث اللفظ (فَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ يُلْتَجَى) أي يكون (اسماً، وَفِعْلًا، ثُمَّ) بمعنى الواو، أو هي للترتيب الرتبي (حَرْفًا) يعني أن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف (فَالَّذِي يُخَصُّ) بالبناء للمفعول (بِالِاسْمِ قَدْ وَ مَعْنَى) الفاء زائدة، يعني أن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، وقوله: (خُذِ) كَمَلْ به البيت (وَافَقَهُ فِي ذَا أَبُو

حَيَّانٍ) بالصرف هنا؛ باعتبار كونه مشتقاً من الحياة، ويجوز منعه للعلمية وزيادة الألف والنون؛ باعتبار كونه من الحين (فَلَيْسَ ذَا الْقَوْلِ) أي قول ابن مالك، وأبي حيان (قَوِيَّ الشَّانِ) لأن التحقيق أن الإسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم؛ لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً، سواء كانت في الأصل اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً (قِيلَ) أي قال بعضهم لابن هشام لما وهَّم ابن مالك استعظاماً لذلك (وَكَيْفَ ذَا مَعَ ابْنِ مَالِكٍ) أي كيف يتوهم أنه أخطأ في هذا (فَإِنَّهُ الْحَاوِي دُرَى) بضم الذال، مقصوراً جمع ذروة، بكسر، فسكون (الْمَسَالِكِ) أي أعلى المراتب، أي فبعد على مثله أن يقع في هذا الوهم (قُلْتُ) القائل هو ابن هشام، فقد نقل الناظم معنى عبارته (فَكَيْفَ هُوَ) أي كيف حال ابن مالك (مَعَ النَّحَاةِ) أي القائلين بأن الإسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم (قَدْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي السَّرَاقَةِ) بفتح السين، وتضم جمع سري بمعنى الشريف، والجار والمجرور متعلق بحال من الإجماع، حال كونه كائناً بينهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ابن مالك رحمه الله قال: إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، قال ابن هشام: هذا قول لا تحقيق فيه، قال: وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟، فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يُخْبَرُ به، ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه، ومن قلَّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر أنه لا بد للمعرب أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، فقال:

- ٢٠٨٠- (وَيَنْبَغِي لِذَاكِرِ الْأَسْمَاءِ ذِكْرُ الْأَعَارِبِ أَوْ الْبِنَاءِ
٢٠٨١- مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ أَوْ فَاعِلٌ أَوْ الْمُضَافُ لَهُ كَمَا قَدْ نُقِلَا
٢٠٨٢- وَقَوْلُهُمْ مُضَافٌ أَوْ مَوْضُولٌ أَوْ إِسْمٌ إِشَارَةٌ كَلَّا شَيْءٍ رَوَّأَا
٢٠٨٣- إِذْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَيْسَتْ تَسْتَحِقُّ إِعْرَابَهَا الْخُصُوصَ فِيمَا قَدْ يَحِقُّ
(وَيَنْبَغِي لِذَاكِرِ الْأَسْمَاءِ) أي لمن يتكلم عليها (ذِكْرُ الْأَعَارِبِ، أَوْ الْبِنَاءِ) أي ذكر وجه

إعرابها وبنائها المخصوص بها في الجمل المختلفة، كأن يبين كونه (مُبْتَدَأٌ، أَوْ خَبَرٌ، أَوْ فَاعِلٌ، أَوْ الْمُضَافُ لَهُ) بسكون الهاء للوزن، وقوله: (كَمَا قَدْ نُقِلَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي كما نُقِلَ ذلك عن النحاة (وَقَوْلُهُمْ) أي قول كثير من المعربين، وهو منصوب مفعولاً مقدماً لـ «رووا» آخر البيت (مُضَافٌ، أَوْ) بدرج الهمزة فيه وفي الآتي (مَوْضُولٌ، أَوْ إِسْمٌ إِشَارَةٌ كَلَّا شَيْءٍ رَوَّأَا) لو قال: «رأوا» لكان أوضح، يعني أنهم اعتبروا هذا كله كأنه لا شيء؛ لعدم الفائدة (إِذْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ) أي التي قالوها من المضاف، والموصول، واسم الإشارة (لَيْسَتْ تَسْتَحِقُّ إِعْرَابَهَا الْخُصُوصَ فِيمَا قَدْ يَحِقُّ) أي في التركيب الذي قد ثبت لها إعراب مخصوص، من كونها فيه مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو غيرها، فإذا قلت مثلاً في «جاء غلام زيد» جاء فعل ماضٍ، و«غلام زيد» مضاف ومضاف إليه لم يبين الإعراب الذي يستحقه في هذا التركيب، وهو كونه فاعلاً، وكذا قولك في «جاء الذي قام»: «الذي قام» موصول وصلته، لم يبين الإعراب المخصوص، وهكذا.

وحاصل معنى الأبيات أنه لا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأما قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعَلِّمُ به موقعها من الإعراب. والله تعالى أعلم.

- ٢٠٨٤- (وَذَاكِرِ الْمَفْعُولِ أَنْ يُعَيِّنَا مُطْلَقًا أَوْ غَيْرُ كَمَا قَدْ بُيِّنَا
٢٠٨٥- بِهِ لِأَجْلِهِ وَفِيهِ وَمَعَهُ وَإِنْ بَلَا قَيْدٍ فَأَصْلُ ذُو سَعَةٍ
٢٠٨٦- لِكُونِهِ أَكْثَرُ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ يُخَفَّفُ أَسْمُهُ هُنَا بَلَا مَلَامٍ
٢٠٨٧- وَكَانَ ذَا أَحَقِّ لِلْمَصَادِرِ لَكِنَّهُمْ أَبْقَوْهُ فِي قَيْدِ دُرَى
٢٠٨٨- وَقَيْدِ الْمَفْعُولِ فِيهِ بِالْمُضَافِ ظَرْفُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ذَاكَ كَأَفْ
٢٠٨٩- لِأَبَدٍ مِنْ بَيَانٍ مَا بِهِ أَعْتَلَقَ كَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مِثْلَ مَا سَبَقَ
٢٠٩٠- وَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ ذَا تَعَدُّدٍ عَيِّنَتْ لِلطَّلِبِ كُلِّ وَاحِدٍ

٢٠٩١- أَوَّلُ أَوْ ثَانٍ وَثَالِثٌ وَفِي فِعْلٍ تُعَيِّنُ لِنَوْعِهِ (الْوَفِي) (وَذَاكِرِ الْمَفْعُولِ) بالجر عطفًا على «ذاكر الأسماء»، أي وينبغي لذاكر المفعول (أَنْ يُعَيِّنَا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول (مُطْلَقًا) أي مفعولًا مطلقًا (أَوْ) بدرجة الهمزة (غَيْرُ) بالبناء على الضم، أي غير المطلق (كَمَا قَدْ بَيَّنَّا) بألف الإطلاق، والبناء للمفعول أيضًا، أي كما بيّنه النحاة باسمه الخاص به، كأن يقول: (بِهِ) أي مفعول به (لَأَجْلِهِ) أي مفعول لأجله (وَفِيهِ) أي مفعول فيه (وَمَعَهُ) أي مفعول معه (وَإِنْ بَلَا قَيْدَ فَأُضِلَّ) أي وإن أتى المفعول بلا قيد فهو أصل المفاعيل، وهو المفعول به، وقوله: (ذُو سَعَةٍ) أي هذا الإطلاق صاحب سعة، أي جواز (لِكُونِهِ أَكْثَرُ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ) أي لكون المفعول به أكثر دَوْرَانًا في كلامهم (يُخَفَّفُ اسْمُهُ) أي بحذف القيد بصلته، وهو لفظ «به» (هُنَا) أي في باب المفاعيل (بَلَا مَلَامٍ) أي بدون لوم، وتعنيف (وَكَانَ ذَا) أي الإطلاق المذكور (أَحَقُّ لِلْمَصَادِرِ) أي المفعول المطلق، يعني أن أحق المفاعيل بإطلاق اسم المفعول عليه هو المفعول المطلق؛ لأنه ما مِنْ فعل إلا وله مفعول مطلق، بخلاف المفعول به؛ لأنه يخص الأفعال المتعدية (لِكِنَّهُمْ أَبْقَوْهُ) أي المصدر (فِي قَيْدٍ دُرِي) بالبناء للمفعول، أي غلم، وهو الإطلاق، فيقولون: مفعول مطلق.

(وَقَيْدِ الْمَفْعُولِ فِيهِ بِالْمُضَافِ) أي باسمه المضاف، كأن تقول: (ظَرْفُ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ، ذَاكَ كَافٍ) يعني أن تقييده بهذا كافٍ في بيان المراد، بل هو الأحسن، لأنه يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في انتصابها على أنها ظرف مكانٍ مع اختصاصها، أو لا، وإن كان غير مختص أي مبهمًا فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في الاختصاص لانتصابه من غير شرط. قاله الدماميني^(١).

ثم إنه (لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ مَا بِهِ اِغْتَلَقَ) أي من بيان ما تعلق به الظرف زمانيًا كان أو مكانيًا (كَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ) أي كما يلزم بيان متعلق الجار والمجرور، أي إذا كان له تعلق، وهو ما ليس بزائد، ولا شبيهًا بالزائد، ولا مما يُستثنى به (مِثْلَ مَا سَبَقَ) أي مثل ما تقدم في مبحثه.

(وَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ) أي المفعول به؛ إذ هو المراد عند الإطلاق كما سبق آنفًا (ذَا تَعَدَّدَ، عَيِّنَتْ

(١) «حاشية الدسوقي» ٤٩١/٣.

لِلطَّالِبِ) أي المبتدئ (كُلُّ وَاحِدٍ) من المفعول، فقلت له: هذا مفعول (أَوَّلُ، أَوْ) مفعول (ثَانٍ، وَ) مفعول (ثَالِثٌ، وَفِي فِعْلٍ) متعلق بـ (تُعَيِّنُ) أي وتعين أيضًا للمبتدئ في إعراب الفعل (لِنَوْعِهِ) اللام زائدة؛ لأن عين يتعدى بنفسه، وقوله: (الْوَفِي) فعيل بمعنى فاعل، من الوفاء صفة لـ «نوعه». وحاصل معنى الأبيات أنه إن كان المبحوث فيه مفعولًا عُيِّنَ نوعه، ففعل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأُطلق لم يُرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دَوْرًا في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدًا بقيد الإطلاق، وإن عُيِّنَ المفعول فيه، ففعل: ظرف زمان أو مكان فحسن، ولا بد من بيان مُتَعَلِّقِهِ، كما في الجار والمجرور الذي له مُتَعَلِّقٌ، وإن كان المفعول به متعددًا عَيِّنَتْ كُلَّ واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث. والله تعالى أعلم.

- ٢٠٩٢- (مَاضٍ مُضَارِعٌ وَفِعْلٌ أَمْرٌ) فِي تَلَطَّى تَلَطَّى فَأَذِرْ
 ٢٠٩٣- وَالْمَاضِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَفِي أَمْرٍ كَاتٍ ذِي أَنْجَزَامٍ يَفْتَفِي
 ٢٠٩٤- وَيَتَرْتَضَنَ سُكُونُهُ بِنَا لِنُونٍ أَنْثَى بِاتِّصَالِ قُرْنَا
 ٢٠٩٥- لِنُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ هِيَا لِيُبْذَنَ بِانْفِتَاحِ بُنْيَا
 ٢٠٩٦- وَبِكَذَا نُصِبَ أَوْ قَدْ جُزِمَا عِلَامَةُ الرَّفْعِ وَغَيْرُ أَغْلِمَا
 ٢٠٩٧- فِي كَانَ قَالَ هُوَ مَاضٍ نَاقِصٌ يَرْفَعُ يَنْصِبُ لِمَا يُشَاخِصُ
 ٢٠٩٨- مُضَارِعٌ رَفَعٌ بِالْحُلُولِ مَحَلُّ أَسْمَاءٍ لَدَى الْعُدُولِ
 ٢٠٩٩- وَإِنْ يَكُ الْمُعْرَبُ حَلٌّ فِي مَحَلِّ سِوَاهُ فَلْيُعَيِّنْ لَهُ الْحَلَّ
 ٢١٠٠- فِي قَائِمٍ زَيْدٌ مُقَدَّمٌ خَبَرٌ أُخِرَ مُبْتَدَأُهُ هَكَذَا يَقَرُّ
 ٢١٠١- وَإِنْ يَكُ الْخَبَرُ غَيْرَ مَا قُصِدَ دُعِيَ مُوْطَأًا إِلَى الَّذِي اِغْتَمِدَ
 ٢١٠٢- بَلْ أَنْتُمَا قَوْمٌ يَلِيهِ تَجْهَلُونَ وَهَكَذَا فِي الْحَالِ أَيْضًا يَجْعَلُونَ

وتقول في بيان الأفعال: «نصر» فعل (مَاضٍ) و«ينصر» فعل (مُضَارِعٌ، وَ) «انصر» (فِعْلٌ أَمْرٌ، وَ) تبين ما حذف (في) نحو (تَلَطَّى) فتقول: أصله (تَلَطَّطَى) بتاءين، فحذفت إحداهما تخفيفاً، وقوله: (فَإِذْ) كَمَلْ به البيت، أي فاعلم ما ذكرته لك، فإنه مهم جداً.

(وَ) تقول في (المَاضِ) بحذف الياء تخفيفاً (مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَ) تقول (في) فعل (أَمْرٌ) إنه (كَاتَبَ) أي مثل مضارع (ذِي انْجِرَامٍ) بالجرّ صفة لـ «آت» (يَقْتَفِي) أي يقتدي به، يعني أنه مبني على ما يُجْزَم به مضارعه، وهذا قول البصريين، وقد تقدّم أنه معرب عند الكوفيين، ورجحه ابن هشام هناك، وقد أصاب في ذلك.

(وَيَتَرَبَّصْنَ سُكُونُهُ) أي سكون صاده (بِنَا) بالقصر للوزن، أي سكون بناء (لِنُونٍ أَنْثَى بِاتِّصَالٍ قُرْنًا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، أي لكونه متصلاً بنون الإناث.

(لِيُبَيِّنَنَّ بِانْفِتَاحِ بُيِّنَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول أيضاً، أي مني على الفتح (لِنُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ هِيَا) بألف الإطلاق، وأنتها؛ لجواز ذلك في مثلها، كما سبق غير مرّة، يعني أن ﴿لِيُبَيِّنَنَّ﴾ [الهمزة: الآية ٤] إنما بُنِيَ لاتصاله بنون التوكيد المباشرة له.

(مُضَارِعٌ رُفِعَ بِالْحُلُولِ) أي بسبب حلوله (مَحَلُّ أَسْمَاءٍ) أي في كونه صفة، وخبراً، وحالاً (لَدَى الْعُدُولِ) أي هذا عند عدول هذا الفن، وأشار به إلى أن الأقوال الأخرى في سبب بنائه غير معتمد عليها، كقول بعضهم: رُفِعَ لتجرده من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك، وقول بعضهم: رفع بأحرف المضارعة، وقيل: بالمضارعة نفسها، قيل: ولا ثمرة لهذا الخلاف^(١).

(وَ) تُبَيِّنُ أيضاً عامله، فتقول: (بِكَذَا نُصِبَ) أي في المنصوب (أَوْ قَدْ جُزِمَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، أي في المجزوم، وقوله: (عَلَامَةُ الرُّفْعِ) مفعول مقدّم لـ «أعلما» ضرورة؛ لأن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله، وقوله: (وَعَيَّرَ) بالبناء على الضمّ، عطف على ما قبله، أي وغير علامة الرفع، وفي نسخة «وَعَيَّرَا» (أَعْلِمَا) فعل أمر من الإعلام مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، أي أَعْلِمَنَّ علامة رفعه من كونها ضمة ظاهرة، أو مقدّرة، على الواو، أو الياء أو الألف، أو تُثْبِتَ

(١) راجع «حاشية الخضري على ابن عقيل» ١٧٠/٢.

النون، وكذا علامة نصبه، من كونها فتحة ظاهرة، أو مقدّرة، أو حذفت النون، وعلامة الجزم من كونها السكون، أو حذفت النون، أو حرف العلة.

(في «كَانَ» قَالَ) أي المعرب (هُوَ) فعل (مَاضٍ نَاقِصٌ، يَرْفَعُ) أي الاسم، و(يُنْصِبُ) أي الخبر، وهو المراد بقوله: (لَمَّا يُشَاحِصُ) أي يحاضر، أي الذي يجيء بعد الاسم مباشرة.

(وَإِنْ يَكُ الْمُعْرَبُ) أي اللفظ الذي أراد إعرابه (حَلٌّ فِي مَحَلِّ سِوَاهُ) أي في مكان غيره، بأن حصل التقديم والتأخير (فَلْيُعَيَّنْ) أي فليُنصَّ (لَهُ الْحَلُّ) أي الأصلي، (فِي قَائِمٍ زَيْدٌ) تقول: (مُقَدَّمٌ) أي وهو «قائم» (خَبَرٌ، أُخْرَى) بالبناء للمفعول (مُبْتَدَأٌ) أي وهو «زيد» (هَكَذَا يَقْرَأُ) بفتح القاف، وكسرهما، أي يثبت الوجه المطلوب هكذا، يعني أنه إذا وقع في الكلام تقديم وتأخير يبين للطالب ذلك، كهذا المثال؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، ولитطلب مبتدأه، وكما قوله ﴿وَعَلَّكَ﴾ ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْمَلَكُتُ﴾ [الأنفال: الآية ٥٠] الآية، فيقال: ﴿الَّذِينَ﴾ مفعول مقدّم؛ ليتطلب فاعله.

(وَإِنْ يَكُ الْخَبَرُ غَيْرَ مَا قُصِدَ) أي غير مقصود لذاته (دُعِي) بالبناء للمفعول، أي سمي (مُوطِئًا) أي خبراً ممهداً (إِلَى الَّذِي اعْتُمِدَ) أي إلى الخبر المطلوب، وهو ما بعده، كما في قوله ﴿وَعَلَّكَ﴾: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ) يليه ﴿تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٥٥] أي فيقال: قوله: ﴿قَوْمٌ﴾ خبر موطئ؛ إذ المقصود ﴿تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٥٥]، ولهذا أعيد الضمير عليه بعد ﴿قَوْمٌ﴾. (وَهَكَذَا فِي الْحَالِ أَيْضًا يَجْعَلُونَ) أي يجعلون مثل هذا الإعراب في الحال الموطئة، كما في قوله ﴿وَعَلَّكَ﴾: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: الآية ٢] الآية، ف﴿قُرْآنًا﴾ [يوسف: الآية ٢] حال موطئة، والمقصود ﴿عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: الآية ٢].

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه ينبغي أن يُعَيَّنَ للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعل ماضٍ، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو ﴿تَلَطَّى﴾: فعل مضارع، أصله «تلتطّى»، وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يُجْزَم به مضارعه، وفي نحو ﴿يَتَرَبَّصَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو ﴿لِيُبَيِّنَنَّ﴾ [الهمزة: الآية ٤]: مبني على الفتح؛ لمباشرة نون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع؛ لحلوله محل الاسم،

وتقول: منصوب بكذا، أو يا ضمير «أن»، ومجزوم بكذا، وبين علامة الرفع، والنصب، والحزم، وإن كان الفعل ناقصاً نص عليه، فقال مثلاً: «كان» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر، وإن كان المفعول حالاً في غير محله غير ذلك، فقول في «قائم» مثلاً من نحو «قائم زيد»: خبر مقدم؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾ [الأنفال: الآية ٥٠]: ﴿الَّذِينَ﴾ مفعول مقدم؛ ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته، قيل: خبر موطىء؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾ [الثلث: الآية ٥٥]، وقوله [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ^(١) لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي
ولهذا أعيد الضمير بعد ﴿قَوْمٌ﴾، و«رجل» إلى ما قبلهما، لا إليهما^(٢).

ومثله الحال الموطئة في نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: الآية ٢]. والله تعالى أعلم.

- ٢١٠٣- (وَبَاحِثُ الْحَرْفِ لِنَوْعِ عَيْنًا عَمَلُهُ أَيْضًا وَمَعْنَى بَيِّنًا
٢١٠٤- كِلَانُ حَرْفٍ نَاصِبُ الْأَسْمَاءِ مُؤَكَّدٌ وَزَافِعُ الْأَنْبَاءِ
٢١٠٥- لَنْ حَرْفٌ نَفْيِ نَاصِبُ الْمُسْتَقْبَلِ أَنْ نَاصِبُ الْفِعْلِ وَسَابِكُ جَلِي
٢١٠٦- لَمْ حَرْفٌ نَفْيِ جَازِمُ الْمُضَارِعِ وَمَاضِيَا يَقْلِبُهُ لَنْ يَعِي
٢١٠٧- بَعْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْأَفْرَادِ يَبْحَثُ لِلْجَمَلِ بِاسْتِغْدَادٍ

(وَبَاحِثُ الْحَرْفِ) أي الذي يبحث عن الحروف (لِنَوْعِ عَيْنًا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، أي نص على نوع الحرف، أي كونه حرفاً (عَمَلُهُ أَيْضًا) أي عين عمله أيضاً، كالرفع والنصب، والحزم والجر (وَمَعْنَى بَيِّنًا) بألف الإطلاق أيضاً، أي وبين أيضاً معنى الحرف، كالتوكيد، والنفي،

(١) هذا محل الشاهد، لأن «رجل» خبر موطىء؛ لأن من المعلوم أن المتكلم رجل، فالقصد به التوطئة للوصف بما بعده.

(٢) أي وإلا لقليل: يجهلون، ولولا مخاطبتي إياه بالغيبة فيهما؛ لأن قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر، وهو من قبيل الغيبة. «دسوقي» ٤٩٢/٣.

والمصدرية (كـ «إِنَّ» حَرْفٌ) هذا تعيين لنوعه (نَاصِبُ الْأَسْمَاءِ) تعيين لعمله (مُؤَكَّدٌ) بالرفع خبراً بعد خبر، وفي نسخة بالنصب على الحال، وهو تعيين لمعناه (وَزَافِعُ الْأَنْبَاءِ) مكمل لعمله («لَنْ» حَرْفٌ نَفْيِ نَاصِبُ الْمُسْتَقْبَلِ) أي المضارع («أَنْ» نَاصِبُ الْفِعْلِ) أي المضارع (وَسَابِكُ) أي مؤوّل إلى المصدرية (جَلِي) أي ظاهر («لَمْ» حَرْفٌ نَفْيِ جَازِمُ الْمُضَارِعِ، وَمَاضِيَا يَقْلِبُهُ) أي يقبل معنى المضارع إلى المضى، وقوله: (لَنْ يَعِي) أي هذا نافع لمن يحفظ هذه الضوابط، فإن من لا يحفظ لا يتمتع بما سمعه، أو قرأه.

(بَعْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْأَفْرَادِ) بفتح الهمزة، أي المفردات على الضوابط التي أسلفناها، والقواعد التي أثبتناها (يَبْحَثُ) أي يَفْخَصُ المَعْلَمُ للمبتدئ (لِلْجَمَلِ) أي عن الجمل، فاللام بمعنى «عن»؛ لأن بحث يتعدى بها، يعني أنه بعد أن يُنْهِيَ إعراب المفردات يتوجه إلى البحث عن الجمل، ألها محل من الإعراب، أم لا؟.

وقوله: (بِاسْتِغْدَادٍ) متعلق بـ«يبحث»، أي باستعداد تام؛ لأنه هو الذي يُحْصَلُ الغرض مستوفى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان المبحوث فيه حرفاً يُبَيِّنُ نوعه، ومعناه، وعمله، إن كان عاملاً، فيقال مثلاً: «إِنَّ» حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر، و«لَنْ» حرف نفي ونصب واستقبال، و«أَنْ» حرف مصدرى، ينصب الفعل المضارع، «لَمْ» حرف نفي يجزم المضارع، ويقبله ماضياً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ثم بعد إتمامه الكلام على المفردات شَرَعَ يتكلم على الجمل ألها محل أم لا فقال:

فَصْلٌ

- ٢١٠٨- (أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ مِنْهُ الْمُبْتَدِي ثَلَاثَةُ الْأُمُورِ لَبْسُ الزَّائِدِ
 ٢١٠٩- بِالْأَضْلِ إِذْقِيلَ عَلَامَةِ السَّمَاءِ «أَلْ» لِلْمُضَارِعِ «أَتَيْتُ» تُعْتَمَى
 ٢١١٠- وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ لِعَطْفٍ وَضَعَا
 ٢١١١- وَفَعْلُ نَائِبٍ أَوَّلُهُ يُضَمُّ
 ٢١١٢- أَلْفَيْتُ أَلْهَيْتُ هُمَا الْإِسْمَانِ
 ٢١١٣- وَعَظْتُ مَعَ فَسَخْتُ عَاطِفَانِ
 ٢١١٤- بَيْتٌ وَبَيْنٌ ثُمَّ لَهَوٌ وَلَعِبٌ
 ٢١١٥- أَدْخَرَجُهُ فِعْلٌ لِنَائِبٍ مُمِي أَوَّلُهُ قَدْ ضُمَّ مِثْلَ أُغْثِمِي

(أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ مِنْهُ الْمُبْتَدِي) أي الذي ابتدأ في صناعة الإعراب (ثَلَاثَةُ الْأُمُورِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي أمور ثلاثة، أو بمعنى «من» أي ثلاثة من الأمور، أحدها: (لَبْسُ) أي التباس الحرف (الزَّائِدِ بِالْأَضْلِ) أي بالحرف الأصلي، ويكون الحذر من ذلك بمعرفة الحروف الأصول في الكلمة عن زوائدها.

فمن ذلك ما أشار إليه بقوله: (إِذْ) ظرف متعلق بـ«سرى» الآتي في البيت الثالث (قِيلَ: عَلَامَةُ السَّمَاءِ) بتثليث السين مقصوراً لغة في الاسم، أي علامة الاسم («أَلْ») أي دخول «أَلْ» في أوله، وقيل: (لِلْمُضَارِعِ) متعلق بـ«تُعْتَمَى» («أَتَيْتُ») أي هذه الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والياء، والتاء (تُعْتَمَى) بالبناء للمفعول، أي تُختار علامة له، فإذا وُجد أحدها في أول الفعل فهو مضارع. ومن ذلك ما ذكره بقوله: (وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ لِعَطْفٍ وَضَعَا) بألف التثنية، أي إن الواو والفاء موضوعان للعطف (وَالْبَاءُ وَالْكَافُ لِحَقْفِضٍ) متعلق بـ(يُزْتَعَى) بالبناء للمفعول، افتعال من الرعي بمعنى الحفظ، أي يُحتفظ بهما لأجل جرّ الأسماء (وَفِعْلُ نَائِبٍ) أي الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، لإسناده إلى النائب (أَوَّلُهُ يُضَمُّ) أي مضموم الأول (سَرَى بِوَهْمِهِ) أي بسبب توهمه (الْوُقُوعُ)

فاعل «سرى» (فِي وَهْمٍ) بفتحتين كالغلط وزناً ومعنى، يعني أنه يقع في الغلط بسبب قصور علمه، فيظن أن («أَلْفَيْتُ») و («أَلْهَيْتُ» هُمَا الْإِسْمَانِ) بقطع الهمزة للوزن، أي لوجود «أَلْ» فيهما، فإذا علم أن «أَلْ» فيهما أصليّة؛ لأنهما من الإلقاء، وهو الوجود، ومن اللهو لم يتوهم أنهما اسمان؛ لأن المعرفة زائدة على بنية الكلمة (تَزَمَسْتُ) يقال: ترمس: إذا تغيب عن حرب، أو شُغِب، قاله في «القاموس» (أَكْرَمْتُ مُضَارِعَانِ) يعني أنه يتوهم أن ترمست، وأكرمْتُ فعْلان مضارعان؛ لوجود الهمزة والتاء في أولهما، وهما من حروف «نأيت»، ولو علم أن الألف والتاء هنا أصليتان ما توهم ذلك؛ لأن أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة.

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (وَعَظْتُ، مَعَ فَسَخْتُ عَاطِفَانِ يَلِيهِمَا فِعْلَانِ مَغْطُوفَانِ) يعني أنه لقصوره أيضاً يتوهم أن واو «وعظ» وفاء «فسخ» حرفا عطف، وما بعدهما معطوفان (بَيْتٌ، وَبَيْنٌ، ثُمَّ) بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا (لَهَوٌ، وَلَعِبٌ جَارٌ وَمَجْرُورٌ) يعني أنه لقصوره أيضاً يتوهم أن نحو «بيت»، و«بين»، و«لهو»، و«لعب» كلٌ منها جارٌ ومجرور؛ لوجود حرف الجرّ فيهنّ، وقوله: (لِغَرْبٍ) بضم العين، وسكون الراء لغة في فتحهما (يُنْتَسِبُ) يعني أنه يظنه لغة لهم.

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (أَدْخَرَجُهُ) بسكون الهاء للوزن (فِعْلٌ لِنَائِبٍ مُمِي) أي مسند إلى نائب الفاعل؛ لأنه (أَوَّلُهُ قَدْ ضُمَّ) أي وكسر ما قبل آخره، وهذا شأن الفعل المبني للمفعول (مِثْلَ أُغْثِمِي) بقطع الهمزة للوزن، مبنيًا للمفعول، أي اختير، ولم يعلم أنه مضارع دحرج الرباعي، يقال: دحرجت الحجر: إذا زحزحته من علو إلى سفلى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور: [أحدها]: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن «أَلْ» من علامات الاسم، وأن أحرف «نأيت» من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فِعْلٌ ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم الأول، سبق وهمه إلى أن «أَلْفَيْتُ»، و«أَلْهَيْتُ» اسمان، وأن «أكرمْتُ»، و«تعلمْتُ» مضارعان، وأن «وعظْتُ»، و«فسخْتُ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو «بيت» و«بين»، و«لهو»، و«لعب» كلٌ منها جارٌ ومجرور، وأن نحو «أدخرج» مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. والله تعالى أعلم.

٢١١٦- (سَمِعْتُ مَنْ مُبْتَدَأً قَدْ يَذْكُرُ فِي قَوْلِهِ أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ
٢١١٧- وَبَعْضُهُمْ هَمْزَتَهُ قَدْ حَذَفَا إِذَا مَعَ السَّابِقِ بِالْوُضْلِ وَفِي
٢١١٨- وَبَعْضُهُمْ ضَمٌّ تَبِيتُ اسْتَشْكَلَا وَفِي أَبِي تَفْتَحُهُ نَظْمًا تَلَا
٢١١٩- قُلْتُ لَهُ الْفِعْلَانِ آتِيَانِ وَلَا مَ فِعْلٍ تَأْوُهُ يَا دَانِي
٢١٢٠- تَبِيتُ مَرْفُوعٌ خِطَابُهُ بِتَا أَبِي تَمْنُوبُ بِأَنْ لَنْ تَثْبِتَا
٢١٢١- مِنْ هَمْزِهِ اسْتَفِيدَ ذَا التَّكَلُّمِ فَلَيْسَ مِنْ تَاءٍ الْأَخِيرِ يُفْهَمُ)

(سَمِعْتُ) هذا حكاية لكلام ابن هشام رحمه الله (مَنْ) بفتح الميم مفعول «سمعت» (مُبْتَدَأً) مفعول مقدم لـ (قَدْ يَذْكُرُ) بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير «مَنْ» (فِي قَوْلِهِ) تعالى: ﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: الآية ١] أي لظنه أنه مثل قولك: «المنطلق زيد» (وَبَعْضُهُمْ هَمْزَتَهُ قَدْ حَذَفَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل (إِذَا مَعَ السَّابِقِ) أي مع السورة الماضية (بِالْوُضْلِ) وفي نسخة: «وَضْلُهُ» (وَفِي) يعني أنه يقرأ ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ * أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١] بحذف الألف توهما منه أن هذه همزة وصل، فإنها همزة «أَل» المعرفة، وليس كذلك، بل هي همزة قطع، وأن ألهى فعل من اللهو، فـ«أَل» فيه من بنية الكلمة، لا زائدة عليها (وَبَعْضُهُمْ ضَمٌّ تَبِيتُ) أي في قول الشاعر [من الكامل]:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُوفِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

(اسْتَشْكَلَا) بألف الإطلاق، أي عدّه مشكلاً، وقال: كيف ضُمَّتْ تَأْوُهُ وهي للمخاطب (و) استشكل أيضاً (فِي أَبِي تَفْتَحُهُ) وقوله: (نَظْمًا تَلَا) أي قرأه في نظم، وهو البيت الماضي (قُلْتُ لَهُ) القائل هو ابن هشام (الْفِعْلَانِ آتِيَانِ) أي مضارعان (وَلَا مَ فِعْلٍ تَأْوُهُ) لو قال: «تاهما» لكان أولى، يعني أن التاء فيهما لام الكلمة، وقوله: (يَا دَانِي) كمل به البيت وفي نسخة: «للباني»، وقوله: (تَبِيتُ مَرْفُوعٌ خِطَابُهُ بِتَا) يعني أن «تبيت» فعل مضارع وخطابه مستفاد من تاء المضارعة، وقوله: (أَبِيتُ مَنْصُوبٌ بِـ«أَنْ» لَنْ تَثْبِتَا) بألف الإطلاق، أي هي مضمرة بعد واو المصاحبة (مِنْ هَمْزِهِ اسْتَفِيدَ ذَا التَّكَلُّمِ) يعني أن كونه للمتكلّم مستفاد من همزته (فَلَيْسَ مِنْ تَاءٍ الْأَخِيرِ يُفْهَمُ) أي فلا

يفهم التكلم من التاء التي في آخره؛ لأنها من بنية الكلمة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ابن هشام رحمه الله يحكي لنا ما اتفق له مما وقع من أوهام المبتدئين، فقال: وقد سمعت من يُعَرِّبُ ﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: الآية ١] مبتدأ وخبراً^(١)، فظنهما مثل قولك: «المنطلق زيد»، ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ الْهَاكُمِ التَّكَاثُرُ﴾ بحذف الألف، كما تُحذف أول السورة في الوصل، فيقال: ﴿لَخَبِيرٌ الْقَارِعَةُ﴾، قال: ودُكر لي عن رجل كبير من الفقهاء، ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى [من البسيط]:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُوفِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتُ... البيت

وقال: كيف ضَمَّ التاء من «تبيت»، وهي للمخاطب لا للمتكلّم، وفتّحها من «أبيت»، وهو للمتكلّم لا للمخاطب، فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بـ«أَنْ» مضمرة بعد واو المصاحبة، على حد قول الخطيئة [من الوافر]:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

وحكى العسكري في «كتاب التصحيف» أنه قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحماره؟ فقال: باعته، فقيل له: لم قلت باعته؟ قال: فلم قلت أنت: بحماره؟ فقال: أنا جررت به بالباء، فقال: فلم تجرّ باؤك وبائي لا تجرّ.

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويين» أن رجلاً قال

(١) قال الدماميني: قد يقال: لا عيب على هذا العرب إلا إذا صرح بأن ﴿أَلْهَاكُمْ﴾ [التكاثر: ١] نفسه هو المبتدأ، وإما إذا أطلق القول في ذلك، ولم يُعَيَّن فيجوز أن يُحمل كلامه على أن ﴿أَلْهَاكُمْ﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿أَلْهَاكُمْ﴾ خبر مقدم، بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر، وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية، ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك العرب قصد أن ﴿أَلْهَاكُمْ﴾ مبتدأ، و﴿أَلْهَاكُمْ﴾ خبره. انتهى. «دسوقي» ٤٩٣/٣.

لَسَمَّاكَ بالبصرة: بكم هذه السمكة؟، فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيويه يقول: ثمنها درهمان.

قال ابن هشام: وقلت يوماً: تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: الآية ٦٠]، فقال بعض من حضر: هذه الواو في أولها، أي في أول الجملة الاسمية، وهي قوله: ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: الآية ٦٠] فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة.

وقلت يوماً: الفقهاء يلحئون في قولهم: «البائع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَايَعُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: الآية ١٢].

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَتُمِرُّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: الآية ٥١]: إن «تُمِرُّ» بمعنى هنالك، أي فتوهم أن «تُمِرُّ» هنا المضمومة الثاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان، كـ«تُمِرُّ» المفتوحة الثاء.

وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى: ﴿وكذلك نجى المؤمنين﴾ في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: إن الفعل ماض، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً، والمؤمنين مرفوعاً.

[فإن قيل]: سُكِنَتِ الياء للتخفيف، كقوله [من البسيط]:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَأَرَضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الْغَزِيَّةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ
وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

[قلنا]: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده لأنه مبهم.

ومما يشبهه نحو قوله ﴿وَجَلَّ﴾: ﴿تَوَلَّوْا﴾ بعد الجازم والناصب، والقرائن تُبَيِّنُ، فهو في نحو قوله ﴿وَجَلَّ﴾: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماض، وفي نحو قوله: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٣]، وقوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ [الثور: ٥٤]

مضارع، وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: الآية ٢] الأول أمر، والثاني مضارع؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر، و﴿تَلْظَى﴾ في ﴿فَأَنْذَرْتُكَ نَارًا تَلْظَى﴾ [الليل: الآية ١٤] مضارع، وإلا لقل: تَلْظُتْ، وكذا «تَمْنَى» من قوله [الطويل]:
* تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا *

ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب:

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا *

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة. والله تعالى أعلم.

٢١٢٢- (وَجَرَّ قَاضٍ إِذْ مَعَ التَّوَيْنِ جَا مُلْتَبِسٌ لِلْمُبْتَدِي مَنَاهِجَا
٢١٢٣- إِذْ جَرَّهٖ بِكَسْرَةٍ تُقَدَّرُ فِي يَأْيِهِ الَّتِي وَجُوبًا تُهَجَّرُ
٢١٢٤- وَبَعْدَ زَانٍ حِينَ جَا أَوْ مُشْرِكُ فَكَيْفَ مَرْفُوعٌ لَجَرٍّ يَشْرِكُ
٢١٢٥- قُلْتُ لَهُ الْأَضْلُ بِنَاءٍ ضُمَّتِ لَكِنْ لِلْإِسْتِثْقَالِ حَذْفًا نَالَتْ
٢١٢٦- فِي وَلَيَالٍ قَدَرَنْ فَتَحَا فَقَطُ إِذْ نَائِبُ الثَّقِيلِ ثَقُلَهُ أَنْضَبَطُ
٢١٢٧- لِذَاكَ حَذْفُ الْوَائِي لَهُ يَهَبُ كَحَذْفِهَا فِي يَعْدُ الْقَوْمُ الْعَرَبُ
٢١٢٨- وَلَمْ تَكُنْ مَحْدُوفَةً فِي يُوْجَلُ لَكُونٍ فَتَحِهِ أَصِيلاً يُجْعَلُ
٢١٢٩- كَحَذْفِهِمْ أَلِفَ يَا غَلَامَ فِي نَدَا لِكُونِهِ بَدِيلَ الْيَا الْوَفِي
٢١٣٠- وَالْمُضْطَفَيْنِ وَالْأَعْلَيْنِ يَجْعَلُ مَثْنَيْنِ فَتَحَ نُونٍ يُغْفَلُ

(وَجَرَّ قَاضٍ إِذْ مَعَ التَّوَيْنِ جَا) أي إذا كان منوناً (مُلْتَبِسٌ لِلْمُبْتَدِي مَنَاهِجَا) أي لمن ابتداء سلوك طرق التدريب (إِذْ جَرَّهٖ) أي جرَّ قاضٍ (بِكَسْرَةٍ تُقَدَّرُ فِي يَأْيِهِ الَّتِي وَجُوبًا تُهَجَّرُ) أي تُحذف؛ لأجل التقاء الساكنين، يعني أنه يظن أن «قاض» في قولك: «مررت بقاض» مجرور بكسرة ظاهرة، مع أن الصواب أن جرَّه بكسرة مقدرة؛ لما ذكر (وَبَعْدَ زَانٍ حِينَ جَا أَوْ مُشْرِكُ) أي في قوله ﴿وَجَلَّ﴾: ﴿لَا يَنْكُحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [الثور: الآية ٣]، يستشكل (فَ) يقول: (كَيْفَ مَرْفُوعٌ لَجَرٍّ يَشْرِكُ) بفتح الراء مضارع شريك، من باب تعب، أي يُعطف قوله: ﴿(أو مشرك)﴾ وهو مرفوع

على ﴿زَانٍ﴾، وهو مجرور؟ قال ابن هشام لما سأله بعضهم عن هذا (قُلْتُ لَهُ: الْأَصْلُ بَيَاءٌ ضُمَّتِ) أي أصل قوله: ﴿زَانٍ﴾ زَانِيٌّ بَيَاءٌ مضمومة (لَكِنْ لِلْإِسْتِقَالِ حَذْفًا نَالَتْ) يعني أن الضمة حُذِفَتْ للإسْتِقَالِ، ثم حُذِفَتْ الياء لدفع التقاء الساكنين.

و(فِي) نحو قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، أي وهو معطوف على ﴿وَالْفَجْرِ﴾ المجرور بواو القسم (قَدَّرْنَا فَتَحًا فَقَطُّ) يعني أن الفتحة تقدَّر مع خفتها؛ لكونها نائبة عن الكسرة الثقيلة (إِذْ نَائِبُ الثَّقِيلِ ثِقْلُهُ انْضَبَطَ) أي لأن نائِب الثَّقِيلِ ثَقِيلٌ (لِذَاكَ) أي لكون نائِب الثَّقِيلِ ثَقِيلًا (حَذَفُ الْوَاوِ فِي) وقوله: (لَهُ) مؤكَّد «لِذَاكَ»، يعني أنه تحذف الواو التي في «يَهَبُ» إذ أصله يَوْهَبُ، حُذِفَتْ الواو مع أنها لم تقع بين الياء والكسر، لكنها حُذِفَتْ (كَحَذْفِهَا فِي يَعِدُ الْقَوْمُ الْعَرَبُ) أي حملًا لها على «يعد» إذ أصله يَوْعِدُ، حُذِفَتْ واؤه؛ لثقلها بوقوعها بين عدوّتيها: الياء والكسرة، وإنما حمل «يهب» عليه؛ لأن أصله الكسرة؛ إذ ماضيه مثلاً فيجب كسر عين مضارعه، لكنه فُتِحَ لأجل حرف الحلق، فبقيت الواو محذوفة باعتبار الأصل (وَلَمْ تَكُنْ مَحْذُوفَةً فِي «يَوْجَلُ») أي مع أنه مثل «يهب» (لَكُونِ فَتَحِهِ أَصِيلًا يُجَعَلُ) حيث إن ماضيه «وَجَلَّ» كعلم، فمضارعه يكون مفتوح العين أصالة، فلم يُحْمَلْ على «يعد» (كَحَذْفِهِمْ أَلْفَ «يَا غَلَامَ» فِي نِدَاءٍ) بالقصر للوزن (لَكُونِهِ بِدِيلِ الْيَا الْوَفِيِّ) أي بدلاً من الياء التي في «غلامي»، وهي ثقيلة، فحُذِفَتْ الألف وإن كانت خفيفة؛ لكونها بدل ثقيل.

(وَالْمُصْطَفَيْنِ)، وَالْأَعْلَيْنِ يُجَعَلُ أي يحكم العرب المبتدي بكونهما (مُتَّيْنِ) توهُمَا منه أنهما كذلك، مع أن فيهما ما يمنع من ذلك، وهو فتح نونهما، كما قال: (فَتَحَ نُونِ يُفْعَلُ) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإغفال، يعني أنه إنما حكم لهما بهذا غفلة منه أن نونهما مفتوحة؛ إذ ذلك دليل على أنهما ليسا متينين؛ إذ نون المثني مكسورة، وإنما المفتوحة نون الجمع.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن مما يَلْتَبَسُ على المبتدئ أن يقول في نحو «مررت بقاض»: إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يَسْتَشْكِلُ قوله تعالى: ﴿لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، قال ابن هشام رحمه الله: وقد سألتني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عُطِفَ المرفوع على المجرور؟، فقلت: فهلا استشكلت ورودَ الفاعل مجرورًا؟، وبينتُ له أن الأصل زَانِيٌّ، بياء

مضمومة، ثم حُذِفَتْ الضمة للإسْتِقَالِ، ثم حُذِفَتْ الياء لالتقاء ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعِلٌ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو «مررت بقاض»: جار ومجرور، وعلامة جرة كسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وفي نحو قوله ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: الآية ١] جار ومجرور، و﴿لَيَالٍ﴾ عاطف ومعطوف، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرَتْ الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقل ثقيل، ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ»، كما حُذِفَتْ في «يَعِدُ»، ولم تُحَذَفْ في «يَوْجَلُ»؛ لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة؛ لأن ماضيه «وَجَلَّ» بالكسر، فقياس مضارعه الفتح، وماضيها «فَعَلَ» بالفتح، فقياس مضارعها الكسر، وقد جاء «يَعِدُ» على ذلك، وأما «يَهَبُ»، فإن الفتحة فيه عارضة؛ لحرف الحلق.

ومن هنا أيضًا قال أبو الحسن في «يا غلاما» يا غلامَ يحذف الألف، وإن كانت أخف الحروف؛ لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يُبادر في نحو «المصطفَيْنِ»، وَالْأَعْلَيْنِ إلى الحكم بأنه مثني، والصواب أن يَنْظُرَ أولاً في نونه، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْتَهِي عَنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْآخِرَارِ﴾ [ص: الآية ٤٧] حَكَمَ بأنه جَمْعٌ، وفي الآية دليل ثان، وهو وصفه بالجمع، وثالث، وهو دخول «من» التبعية عليه بَعْدَ ﴿وَلَا يَنْتَهِي هُمْ﴾، ومُحَالٌ أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس [من الضويل]:

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقِي وَدُهُمَ
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ
والله تعالى أعلم بالصواب.

٢١٣١- (وَالْيَاءُ وَالْكَافُ وَهَاءُ يُعْرَبُ
٢١٣٢- فِي أَبْنِي أَكْرَمَنِي الْيَوْمَ وَفِي
٢١٣٣- وَفِي غُلَامِهِ أَتَاهُ أَوْ عَكْسَ
٢١٣٤- فَمَا مَعَ الْفِعْلِ مَحَلُّهُ انْتَصَبَ
إِعْرَابَ وَاحِدٍ فَذَاكَ يُعْجِبُ
إِنَّكَ قَدْ أَتَاكَ بِالْعَهْدِ الْوَفِيِّ
صَوَابُهُ إِذَا عَلَيْهِ التَّبَسُّ
وَمَا مَعَ الْإِسْمِ إِلَى الْجَرِّ انْتَسَبَ

٢١٣٥- في أَرَأَيْتَكَ وَفِي أَبْصَرَ كَه حَرْفٌ قَدْ اسْتَشْنِي لِمَنْ تَدَارَكُهُ
 ٢١٣٦- وَاسْتَشْنِي مِنْ ثَانٍ أُولَاكَ ذَلِكَ إِيَّايَ إِيَّاكَ إِيَّاهُ أَذْرِكَ
 ٢١٣٧- حَرْفٌ تَكَلَّمَ وَغَيْبَةَ خَطَابٍ مُتَّصِلًا بِالْإِسْمِ فِي أَقْوَى الْجَوَابِ

(وَالْيَاءُ وَالْكَافُ وَهَاءٌ) بالتنكير، ووقع في النسخ بالتعريف، وهو غلط؛ لأنه لا يستقيم الوزن به، فتنبه (يُعْرَبُ إِعْرَابَ وَاحِدٍ) أي إعراب لفظ واحد، كأن يجعلها كلها مفعولات، أو مضافاً إليها في محل جرٍّ (فَذَلِكَ يُعْجَبُ) أي إعرابه هذا يحمل على العجب، وذلك (في ابني) بفتح الياء لغة في سكنونها (أَكْرَمَنِي) بفتح الياء أيضاً (الْيَوْمَ) ظرف لـ «أكرمني»، أي فالياء في «ابني» في محل جرٍّ بالإضافة، وفي «أكرمني» في محل نصب مفعولاً به، فيعربهما إعراباً واحداً (وَفِي ابْنِكَ قَدْ أَتَاكَ بِالْعَهْدِ الْوَفِيِّ) أي فالكاف في «ابنك» في محل جرٍّ بالإضافة، وفي «أتاك» في محل نصب على المفعولية (وَفِي غُلَامِهِ أَتَاهُ) أي فالياء في «غلامه» مجرور المحل بالإضافة، وفي «أتاه» منصوب المحل على المفعولية (أَوْ عَكْسَ صَوَابِهِ) أي أو أعرب بالعكس، كأن يعربها إعرابين، ويعكس الصواب، بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافاً إليها، وعند اتصالها بالاسم مفعولات، وقوله: (إِذَا عَلَيْهِ الْتَبَسَ) بقطع الهمزة للوزن، أي وقت التباس الإعراب عليه (فَمَا مَعَ الْفِعْلِ) أي فالضمير الذي يكون مع الفعل (مَحَلُّهُ انْتَصَبَ) أي هو منصوب المحل على المفعولية (وَمَا مَعَ الْإِسْمِ إِلَى الْجَرِّ انْتَسَبَ) أي والضمير الذي يكون مع الاسم يكون مجرور المحل بالإضافة (فِي أَرَأَيْتَكَ) أي في قولك: «أرأيتك زيداً ما صنع؟»، وإعرابه: أرأيت فعل وفاعل، و«زيداً» مفعول أول، و«ما صنع» مفعول ثان، والكاف حرف خطاب، أي أخبرني زيداً ما صنع، أي أخبرني عن صنعه (وَفِي أَبْصَرَ كَه) بهاء السكت، أي وفي قولك: «أبصرك زيداً» (حَرْفٌ) أي الكاف حرف خطاب، وليس ضميراً (قَدْ اسْتَشْنِي) أي من الأول، وهو قولنا: إن الضمائر إذا اتصلت بالفعل كن مفعولات، فقد استشني الكاف، فصار حرف خطاب، لا محل له، وقوله: (لِمَنْ تَدَارَكُهُ) أي ذلك كائن لمن أراد تدارك هذا الاستثناء.

(وَاسْتَشْنِي مِنْ ثَانٍ) أي وهو أن الضمائر إذا اتصلن بالاسم كن مضافاً إليهنَّ (أُولَاكَ ذَلِكَ) أي الكاف في اسم الإشارة، كـ «أولئك»، و«ذلك»، فإنها حرف خطاب أيضاً، واستشني أيضاً (إِيَّايَ

إِيَّاكَ إِيَّاهُ) أي الياء، والكاف، والهاء المتصلة بـ «إيا»، وقوله: (أَذْرِكَ) فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة المنقلبة ألماً للوقف، وقوله: «أولاك» وما بعده بعاطف مقدّر مفعولات مقدمات له، ولا يقال: إن الفعل المؤكّد لا يتقدّم مفعوله؛ لأننا نقول: إنما قدّم للضرورة، وعلى هذا فيكون قوله «أدركا» مفعولاً به لـ «استشني» محكيًا لقصد لفظه.

ويحتمل أن يكون قوله: «أولاك إلخ» مفعولاً به لـ «استشني»، وجملة «أدركا» مؤكّد له، أي أدركه باستدراكه مما سبق.

ثم بين وجه استثنائها، فقال: (حَرْفٌ تَكَلَّمَ) أي الياء في «إيائي» (وَوَغَيْبَةَ) أي الهاء في «إياه» (خَطَابٌ) أي الكاف في «إياك» (مُتَّصِلًا بِالْإِسْمِ) حال من «حرف»، يعني أنها حروف متصلات بالاسم، وليست ضمائر، فلا محل لها، وقوله: (فِي أَقْوَى الْجَوَابِ) متعلّق بخبر محذوف، أي هذا كائن في أقوى ما أجاب به من سُئل عن هذه الحروف، وأشار به إلى الخلافات فيها، فإن بعضهم يجعل الضمير «إيائي»، وأخواته برمتها، فيرى أن هذه الأحرف جزء من الضمير، واختاره ابن مالك، ولكن المرجح الأول.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن من ذلك أي مما يلتبس على المبتدئ أن يُعْرَبَ الياء، والكاف، والهاء، في نحو «غلامي أَكْرَمَنِي»، و«غلامك أَكْرَمَكَ»، و«غلامه أَكْرَمَهُ» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات، وإن اتصلن بالاسم كن مضافاً إليهن.

ويُستثنى من الأول نحو «أرأيتك زيداً ما صنع؟»، و«أبصرك زيداً»، فإن الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان: نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك»، و«تلك»، و«إيائي»، و«إياك»، و«إياه»، فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة، ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو «الضاربك»، و«الضاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يضاف الوصف الذي به «أل» إلى عار منها، ونحو قولهم: «لا عهد لي بالألم قفاً منه، ولا أوضعه»^(١)، بفتح العين، فالياء

(١) قوله: «لا عهد لي إلخ» «لا» نافية للجنس، و«عهد» اسمها مبني على الفتح، و«لي» متعلّق بمحذوف خبر، و«بالألم» جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلّق بالخبر المقدر، و«منه» متعلّق بـ «الألم»، و«قفاً» تمييز، و«لا أوضعه» معطوف على «الألم» و«لا» لتوكيد النفي.

في موضع نصب، كالهاء في «الضاربه» إلا أن ذلك مفعول، وهذا مُشَبَّهٌ بالمفعول؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً، وليست مضافاً إليها، وإلا لَحُفِضَ «أوضع» بالكسرة. وعلى ذلك فإذا قلت: «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره»، فإن فتحت الراء، فالهاء منصوبة المحل^(١)، وإن كسرتها فهي مجرورة^(٢)، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

فَإِنْ يَكُنِ النُّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٍ فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٍ
فَيَمْنُ رَوَاهُ بَجَرٍ «مطر»^(٣)، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايقين. والله تعالى أعلم.

٢١٣٨- (وَفِي زُوَيْدِكَ الْفَتَى إِنْ قُدِّرَا مِنْ أَسْمِ فِعْلٍ كَأَفْهٍ حَرْفًا يُرَى

٢١٣٩- وَإِنْ يَكُ الْمَصْدَرُ فَالْكَافُ جُعِلَ اسْمًا إِلَيْهِ قَدْ أُضِيفَ مُتَّصِلٌ

(وَفِي «زُوَيْدِكَ الْفَتَى» إِنْ قُدِّرَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي إِنْ قُدِّرَ «زُوَيْدًا» (مِنْ) تبعيضية (اسم فِعْلٍ، كَأَفْهٍ حَرْفًا يُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أنك إِنْ جعلته اسم فعل أمر، بمعنى أَهْمِلْ (وَإِنْ يَكُ الْمَصْدَرُ) أي وَإِنْ قُدِّرَته مصدرًا، أي جعلته مصدرًا بمعنى الإرواد والإمهال، فهو على هذا منصوب بفعل محذوف، أي أَرُوْد زُوَيْدَكَ، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، كما قال: (فَالْكَافُ جُعِلَ) بالبناء للمفعول (اسْمًا إِلَيْهِ) متعلق بـ(قَدْ أُضِيفَ) يعني أن الكاف على هذا اسم أضيف إليه «زُوَيْد» من إضافة المصدر لفاعله (مُتَّصِلٌ) أي هو ضمير متصل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنك إذا قلت: «زُوَيْدَكَ زَيْدًا»، فإن قُدِّرَ «زُوَيْدًا» اسم فعل، فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدرًا فهو اسم مضاف إليه، ومحلّه الرفع؛ لأنه فاعل. والله تعالى أعلم.

٢١٤٠- (وَالثَّانِ أَنْ يَجْرِيَ فِي لِسَانِهِ مَا أَعْتَادَهُ وَلَيْسَ مِنْ بَيَانِهِ

(١) أي على التشبيه بالمفعول به؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به.

(٢) أي لأن ما لا ينصرف إذا أضيف، أو دخلت عليه «أل» جر بالكسرة، فالهاء مجرورة المحل بالإضافة.

(٣) أي فهو من إضافة المصدر للفاعل، وفُصِّلَ بالمفعول، وهو الضمير، وأما على رفع «مطر» فالمصدر مضاف لمفعوله. «دسوقي» ٥٠١/٣.

٢١٤١- كَقَوْلِهِمْ فِي كُنْتُ فِعْلًا فَاعِلٌ كَمَا يُقَالُ فِي ضَرَبْتُ يَا قُلْ

٢١٤٢- وَاسْمِي الْفَاعِلُ عِنْدَ الْأَقْدَمِ وَالْخَبَرُ الْمَفْعُولُ هَكَذَا تُحْيِي

٢١٤٣- قَدْ مَجَازٌ كَأَشْتِهَارِ الدُّمِيَّةِ فِي صُورَةٍ كَامِلَةٍ جَمِيلَةٍ

٢١٤٤- وَالْمُبْتَدَى يَقُولُ ذَا عَلَى الْغَلَطِ لِذَاكَ عَيْبٌ مَا عَلَيْهِ قَدْ سَقَطَ

(وَالثَّانِ) أي من الأمور التي يحترز عنها المبتدئ (أَنْ يَجْرِيَ فِي لِسَانِهِ مَا أَعْتَادَهُ) أي من العبارات، وقوله: (وَلَيْسَ مِنْ بَيَانِهِ) أي ليس ذلك الذي جرى على لسانه مما يُبَيِّنُ به ذلك المحل (كَقَوْلِهِمْ فِي «كُنْتُ») أي في الفعل الناقص الذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر (فِعْلًا) و(فَاعِلًا)، كَمَا يُقَالُ فِي «ضَرَبْتُ» يَا قُلْ أي قالوا هذا جريًا على ما اعتادوه في نحو «ضربت» (وَسَمِّيَ) أي اسم «كان» (الْفَاعِلُ) بالنصب مفعول ثانٍ لـ«سَمِّيَ» (عِنْدَ الْأَقْدَمِ) يعني أن متقدمي النحاة يسمون اسم «كان» فاعلاً (وَالْخَبَرُ الْمَفْعُولُ) أي ويسمون الخبر مفعولاً به (هَكَذَا تُحْيِي) أي تُسَبِّحُ إليهم هذا الاستعمال (قَدْ مَجَازٌ) أي فاستعمالهم هذا مجاز؛ إذ الفاعل الحقيقي هو مصدر الخبر مضافاً للاسم (كَأَشْتِهَارِ الدُّمِيَّةِ فِي صُورَةٍ كَامِلَةٍ جَمِيلَةٍ) أي كاشتهار تسميتهم الصورة الجميلة الكاملة بالدُمِيَّةِ، بضم فسكون، مع أنها في الأصل اسم للصورة الحسنة من العاج، أو البقر (وَالْمُبْتَدَى يَقُولُ ذَا) أي ما سبق من أن «كنت» فعل وفاعل (عَلَى الْغَلَطِ) أي على سبيل الغلط، لا على سبيل التجوُّز (لِذَاكَ عَيْبٌ مَا عَلَيْهِ قَدْ سَقَطَ) أي لكونه استعماله غلطاً لا تجوزاً عيب ما وقع فيه، بخلاف عبارة المتقدمين، فإنها لا غلط فيها؛ لقصدتهم التجوُّز.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في «كنت»، و«كانوا» في الناقصة: فعلٌ وفاعلٌ؛ لما أُلِفَ من قول ذلك في نحو «ضربت»، و«ضربوا»، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً، والخبر مفعولاً، فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصورة الجميلة دُمِيَّةً، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يعاب عليه، دونهم. والله تعالى أعلم.

٢١٤٥- (وَالثَّالِثُ الْإِعْرَابُ شَيْئًا طَالِبًا لِلشَّيْءِ يَشْرُكُ الَّذِي قَدْ طُلِبَا

٢١٤٦. كَذَبَرَهُ فِعْلًا وَفَاعِلًا يَذَرُ وَمُبْتَدَأَ يَزْوِي وَيَشْرُكُ الْحَبِيبُ
(وَالثَّالِثُ) أَيِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَحْتَرِزُ عَنْهَا الْمُبْتَدِئُ (الْإِعْرَابُ شَيْئًا) مَفْعُولٌ بِهِ لِلْإِعْرَابِ
(طَالِبًا) أَيِ ذَلِكَ الشَّيْءِ (لِلشَّيْءِ، يَتْرُكُ) أَيِ الْمَعْرَبِ (الَّذِي قَدْ طَلِبْنَا) بِالْفِإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ،
أَيِ يَتْرُكُ الْمَطْلُوبَ، وَيَذَرُ غَيْرَهُ (كَذَبَرَهُ فِعْلًا) أَيِ كَأَن يَذَرُ فِعْلًا (وَفَاعِلًا يَذَرُ) أَيِ وَيَتْرُكُ ذِكْرَ الْفَاعِلِ
(وَمُبْتَدَأًا يَزْوِي) أَيِ يَذَرُ مَبْتَدَأًا، وَفِي نَسْخَةِ «رَوَى» (وَيَتْرُكُ الْحَبِيبُ) أَيِ لَا يَتَعَرَّضُ لَذِكْرِهِ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ الثَّالِثَ أَنَّ يُعْرَبُ شَيْئًا طَالِبًا لَشَيْءٍ، وَيُهْمِلُ النَّظَرُ فِي ذَلِكَ
الْمَطْلُوبِ، كَأَن يُعْرَبُ فِعْلًا وَلَا يَتَطَلَّبُ فَاعِلُهُ، أَوْ مَبْتَدَأٌ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِحَبْرِهِ، بَلْ رَجَاءٌ مَرَّةً بِهِ، فَأَعْرَبَهُ بِمَا
لَا يَسْتَحِقُّهُ، وَنَسِيَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: [فَإِنْ قُلْتَ]: فَهَلْ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: آيَةُ ١٥٤] الَّتِي: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: آيَةُ
١٥٤] صِفَةُ لَطَائِفَةٍ، وَ﴿يُظَنُّونَ﴾ صِفَةُ أُخْرَى، أَوْ حَالٍ، بِمَعْنَى قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ظَانِّينَ، أَوْ
اسْتِثْنَاءٍ عَلَى وَجْهِ الْبَيَانِ لِلجُمْلَةِ قَبْلُهَا، وَ﴿يَقُولُونَ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿يُظَنُّونَ﴾، فَكَأَنَّهُ نَسِيَ الْمُبْتَدَأَ فَلَمْ
يَجْعَلْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ خَبْرًا لَهُ.

[قُلْتَ]: لَعَلَّهُ رَأَى أَنَّ خَبْرَهُ مَحْذُوفٌ، أَيِ وَمَعَكُمْ طَائِفَةٌ صِفَتُهُمْ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ
الْجُمْلَةَ الْأُولَى خَبْرٌ، وَأَنَّ الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكْرَةِ صِفَةُ مَقْدَرَةٍ، أَيِ وَطَائِفَةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ، مِثْلُ
«السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدَرْهِمٍ»، أَيِ «مِنْهُ»، أَوْ اعْتِمَادُهُ عَلَى وَائِ الْحَالِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ «دَخَلَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، وَبُؤْمَةً عَلَى النَّارِ»^(١).

قَالَ: وَسَأَلْتُ كَثِيرًا مِنَ الطَّلَبَةِ عَنْ إِعْرَابِ «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدَ مَوْلَاهُ»، فَيَقُولُونَ: مَوْلَاهُ مَفْعُولٌ،
فَيَقْبَى لَهُمُ الْمُبْتَدَأُ بِلاَ خَبَرٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ الْخَبَرُ، وَالْمَفْعُولُ الْعَائِدُ الْمَحْذُوفُ، أَيِ سَأَلَهُ، وَعَلَى هَذَا
فَيَقَالُ: «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدَ رَبَّهُ» بِالرَّفْعِ، وَعَكْسُهُ: «إِنَّ مُصَابِكَ الْمَوْلَى قَبِيحٌ» يَذْهَبُ الْوَهْمُ فِيهِ إِلَى
أَنَّ الْمَوْلَى خَبْرٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَصَابِ اسْمُ مَفْعُولٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَفْعُولٌ، وَالْمَصَابِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى
الْإِصَابَةِ، بِدَلِيلِ مَجِيءِ الْخَبَرِ بَعْدَهُ، وَمِنْ هُنَا أَخْطَأَ مَنْ قَالَ فِي مَجْلِسِ الْوَائِقِ بِاللَّهِ فِي قَوْلِهِ [مَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «كِتَابِ النِّكَاحِ» مِنْ «صَحِيحِهِ».

الْكَامِلُ:]

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ
إِنَّهُ بَرَفَعُ «رَجُلٍ»، وَقَدْ مَضَتْ الْحِكَايَةُ.

تَنْبِيْهُ:

قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ إِعْرَابٌ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ تَغْيِيرَ إِعْرَابِهِ، فَيَنْبَغِي التَّحَرُّزُ فِي
ذَلِكَ.

[مِنْ ذَلِكَ]: «مَا أَنْتَ، وَمَا شَأْنُكَ؟»، فَإِنَّهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، إِذَا لَمْ تَأْتِ بَعْدَهُمَا بِنَحْوِ قَوْلِكَ:
«وَزَيْدًا»، فَإِنْ جِئْتَ بِهِ فَ«أَنْتَ» مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالْأَصْلُ مَا تَصْنَعُ؟، أَوْ مَا تَكُونُ؟، فَلَمَّا
حُذِفَ الْفِعْلُ بَرَزَ الضَّمِيرُ وَانْفَصَلَ، وَارْتِفَاعُهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ لـ «كَانَ»، وَ«شَأْنُكَ» بِتَقْدِيرِ
«مَا يَكُونُ»، وَ«مَا» فِيهِمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبْرٍ لـ «يَكُونُ»، أَوْ مَفْعُولًا لـ «تَصْنَعُ».

وَمِثْلُ ذَلِكَ «كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا؟» إِلَّا أَنَّكَ إِذَا قَدَرْتَ تَصْنَعُ، كَانَ «كَيْفَ» حَالًا؛ إِذْ لَا تَقَعُ
مَفْعُولًا بِهِ.

وَكَذَلِكَ يَخْتَلِفُ إِعْرَابُ الشَّيْءِ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ الَّذِي يَحُلُّ فِيهِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَسَأَلْتُ طَالِبًا مَا
حَقِيقَةُ «كَانَ» إِذَا ذُكِرَتْ فِي قَوْلِكَ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا؟» فَقَالَ: زَائِدَةٌ، بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْمَثَالَ
الْمَسْئُولَ عَنْهُ «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا»، وَلَيْسَ فِي السُّؤَالِ تَعْيِينُ ذَلِكَ، وَالصَّوَابُ الِاسْتِفْصَالُ، فَإِنَّهَا
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ زَائِدَةٌ، كَمَا ذَكَرْتُ، وَلَيْسَ لَهَا اسْمٌ وَلَا خَبْرٌ؛ لِأَنَّهَا قَدْ جَرَتْ مَجْرَى الْحُرُوفِ، كَمَا
أَنَّ «قُلْ» فِي «قَلَمًا يَقُومُ زَيْدٌ» لَمَّا اسْتَعْمَلْتَ اسْتِعْمَالَ «مَا» النَّافِيَةَ لَمْ تَحْتَجْ لِفَاعِلٍ، هَذَا قَوْلُ الْفَارْسِيِّ
وَالْمُحَقِّقِينَ، وَعِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ هِيَ تَامَةٌ، وَفَاعِلُهَا ضَمِيرُ الْكُونِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ هِيَ نَاقِصَةٌ، وَاسْمُهَا
ضَمِيرُ «مَا»، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا خَبْرُهَا.

وَإِنْ ذُكِرَتْ بَعْدَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَجِبَ الْإِثْبَانُ قَبْلُهَا بِ«مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ، وَقِيلَ: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ
زَيْدٌ»، وَ«كَانَ» تَامَةٌ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا نَاقِصَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ «مَا» اسْمًا مُوصُولًا، وَأَنَّ يُنْصَبَ «زَيْدٌ»
عَلَى أَنَّهُ الْخَبْرُ، أَيِ مَا أَحْسَنَ الَّذِي كَانَ زَيْدًا، وَرُدُّهُ بِأَنَّ «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مُغْنٍ عَنْهُ». وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الباب السابع أتبعه بذكر الباب الثامن، وهو آخر الأبواب في الكتاب،

فقال:

(الْبَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كُلِّيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجُزْئِيَّةِ، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ قَاعِدَةً)

(الْقَاعِدَةُ الْأُولَى)

٢١٤٧- (الشَّيْءُ قَدْ يُعْطَى لَدَى الْغُرَبَانِ حُكْمَ الَّذِي ضَاهَاهُ فِي الْمَعَانِي

٢١٤٨- أَوْ لَفْظِهِ أَوْ فِيهِمَا فَالْأَوَّلُ دُخُولُ بَاءِ بُعِيدَ «أَنَّ» يُحْمَلُ

٢١٤٩- وَمِثْلُهُ دُخُولُ بَاءٍ فِي كَفَى بِاللَّهِ إِذْ كَلِمَتُهُ هُنَا وَفَى

٢١٥٠- وَمِثْلُ لَا يَقْرَأَنَّ بِالشُّورِ إِذْ لَا يَتَقَرَّبَنَّ بِمَعْنَاهُ أُخِذَ

(الشَّيْءُ قَدْ يُعْطَى لَدَى الْغُرَبَانِ) هكذا النسخ، «الغُرَبَانِ» بضم، فسكون، ولكن لم أجد

الغُرَبَانِ بمعنى الغَرْبِ، لا مفردًا، ولا جمعًا، وإنما هو لغة في الغَرْبِ بفتحين، أو بضم فسكون،

وهو أن يشتري شيئًا، أو يستأجره، ويُعطى بعض الثمن، أو الأجرة، ثم يقول: إن تمَّ العقد

احتسبناه، وإلا فهو لك، ولا أخذه، قاله الفيومي^(١)، وهذا المعنى غير مناسب هنا.

فلو قال بدل هذا البيت:

الشَّيْءُ يُعْطَى فِي تَعَامُلِ الْعَرَبِ حُكْمَ الَّذِي شَابَهُ مَعْنَى وَافْتَرَبَ

لكان أنسب، والله تعالى أعلم.

(١) راجع «المصباح المنير» ٤٠١/٢.

(حُكْمَ الَّذِي ضَاهَاهُ) أي شابهه (فِي الْمَعَانِي) أي في معانيه وحدها (أَوْ لَفْظِهِ) أي أو شابهه في

لفظه وحده (أَوْ فِيهِمَا) أي أو شابهه في اللفظ والمعنى معًا (فَالْأَوَّلُ) أي إعطاء الشيء حكم ما

شابهه في المعنى (دُخُولُ بَاءِ) الجرّ (بُعِيدَ) تصغير «بُعْد» تصغير تقريب («أَنَّ») أي التي عمل فيها

فعل منفي؛ لأنه لا يتأتى لها شبه بـ «ليس» إلا عند ذلك، وتوضيح ذلك أنه لما كان العامل في «أَنَّ»

فعلًا منفيًا، فالنفي صير الكلام الذي من جملته خبر «أَنَّ» منفيًا، فشابهه خبر «ليس» من حيث إنَّ

كُلًّا مَنفِيًّا^(١)، وذلك في قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ

مَخْلَقَهُنَّ بِقَدِيرٍ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٣] (يُحْمَلُ) أي يحمل ذلك على أنها أشبهت «ليس»، فكان

في معنى أو ليس الله بقادر، بدليل أنه جاء مصرحًا به في قوله ﷻ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ﴾ [يس: الآية ٨١].

(وَمِثْلُهُ) أي مثل خبر «أَنَّ» في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر «ليس» (دُخُولُ بَاءٍ فِي)

قوله ﷻ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: الآية ٤٣] (إِذْ كَلِمَتُهُ) بقطع الهمزة للوزن (هُنَا

وَفَى) يعني أن «كفى» لا يتعدى بالباء، بل بنفسه، ولكن لما ضُمِّن معنى «اكتفى» عُدي بالباء، ولما

كان من باب التضمين فصله، وقال: ومثله إلخ (وَمِثْلُ لَا يَقْرَأَنَّ بِالشُّورِ) حيث دخلت الباء مع أن يقرأ

يتعدى بنفسه (إِذْ لَا يَتَقَرَّبَنَّ بِمَعْنَاهُ أُخِذَ) أي لما ضُمِّن «لا يقرآن» معنى «لا يتقربن» دخلت الباء فيه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو

فيهما معًا.

[فأما الأول]: فله صور كثيرة، إحداها: دخول الباء في خبر «أَنَّ» في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا

أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ مَخْلَقَهُنَّ بِقَدِيرٍ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٣]؛ لأنه في

معنى «أو ليس الله بقادر»، والذي سهَّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ

يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: الآية ٩٩]، ومثله

إدخال الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: الآية ٤٣] لما دخله من معنى «اكتف بالله شهيدًا»

(١) حاشية «الدسوقي» ٥٠٧/٣.

بخلاف قوله [من الوافر]:

* قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ *

وفي قوله [من البسيط]:

* سُودُ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ *

لما دخله من معنى «لا يتقربن بقراءة السور»، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وَصَلَ إِلَيَّ كِتَابُكَ، فَقَرَأْتُ بِهِ»، على حَدِّ قوله:

* لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ *

لأنه عارٍ عن معنى التقرب. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثانية بقوله:

٢١٥١- (وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَخَالِدٌ وَبَعْدَ لَيْتَ مَنَعَهُ قَدْ أَوْ رَدُّوا)

(وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَخَالِدٌ) أي حيث جُوزوا حذف خبر «خالد» اكتفاء بخبر «إن»؛ لأنه في معنى «زيد قائم» (وَبَعْدَ لَيْتَ مَنَعَهُ) بالنصب مفعول مقدم لـ (قَدْ أَوْ رَدُّوا) يعني أنهم منعوا أن يقال: «ليت زيدًا قائم، وخالد»؛ لأنه ليس في معنى «زيد قائم»؛ لأن «ليت زيدًا قائم» لا يحتمل الصدق والكذب، و«زيد قائم» يحتملها. والله تعالى أعلم.

ثم أشار الثالثة بقوله:

٢١٥٢- (وَأَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ يَصِيحُ إِذِ الْمُؤَدَّى نَفْيٌ لَا فِيهِ يَصِيحُ)

(وَ«أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ» يَصِيحُ) أي مع أن فيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، لكن جاز ذلك.

تنبيه:

قال السيرافي، والزمخشري، وابن مالك: يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» مطلقًا، وقال ابن السراج: يمتنع مطلقًا، وقيل: إن كان معمول ظرفًا جاز، وإلا امتنع. ذكره المحشي^(١).

(١) «حاشية الدسوقي» ٥٠٨/٣.

(إِذْ) تعليلية، أي لأن (الْمُؤَدَّى) أي المعنى (نَفْيٌ «لَا» فِيهِ يَصِيحُ) أي يتضح فيه، يعني أنه لما كان معناه «أنا زيدًا لا أضرب» جاز ذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز أن تقول: «أنا زيدًا غير ضارب» لما كان في معنى «أنا زيدًا لا أضرب»، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: «أنا زيدًا أول ضارب»، أو «مثل ضارب»^(١)، ودليل المسألة^(٢) قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرَ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: الآية ١٨]، فقدم ﴿فِي الْخِصَامِ﴾ [الزخرف: الآية ١٨] وهو متعلق بـ ﴿مُبِينٍ﴾، وقول الشاعر [من الطويل]:

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍ تَوَلَّهَ
وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا
فقد قدم «حقًا»، وهو معمول لـ «ملغ».

وقوله [من البسيط]:

إِنْ امْرَأٌ خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتُهُ
فقد قدم «عندي»، وهو متعلق بـ «مكفور».

ويحتمل أن يكون منه قوله ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدر: ٩-١٠]، ويحتمل تعلق ﴿عَلَى﴾ بـ ﴿عَسِيرٌ﴾، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من ضميره، ولو قلت: «جاءني غير ضارب زيدًا» لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يخلّ مكان «غير». والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

٢١٥٣- (وَغَيْرُ قَائِمٍ هُنَا الزَّيْدَانِ جَازَ إِذَا مَا قَائِمٌ يُدَانِي) (وَ«غَيْرُ قَائِمٍ هُنَا الزَّيْدَانِ» «غير» مبتدأ، و«قائم» مضاف إليه، و«الزيدان» فاعل سدّ مسدّ الخبر

(١) هذا عند الجمهور، وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في المثال الأول، وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني. «الحاشية» ٥٠٨/٣.

(٢) يعني تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» سواء كان ذلك معمول ظرفًا أو غيره، فالآية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور؛ إذ قوله ﴿فِي الْخِصَامِ﴾ [الزخرف: الآية ١٨] متعلق بالمضاف إليه من قوله: ﴿غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: الآية ١٨]. انتهى «الحاشية» ٥٠٨/٣.

(جَانَّ) يعني أن قولك: «غير قائم الزيدان» جائز؛ لأنه في معنى «ما قائم الزيدان»، كما أشار إليه بقوله: (إِذَا مَا) زائدة («قَائِمٌ» يُدَانِي) يعني أنه يقاربه في المعنى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز أن تقول: «غير قائم الزيدان»؛ لأنه في معنى «ما قائم الزيدان»، ولولا ذلك لم يجز هذا التركيب؛ لأن جوازه إنما هو لكون «غير» مبتدأ، وهو لا يجوز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يُغْنِي عن الخبر، و«غير» في هذا التركيب ليس واحدًا منهما، لكن لما كان في معنى «ما قائم الزيدان» جاز، ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ
وَلَا تَغْتَرِّزَ بِعَارِضِ سَلَمٍ
وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس [من الرمل]:

غَيْرُ مَأْشُوفٍ عَلَى زَمَنِ
يَنْقُضِي بِأَلْهِمَّ وَالْحَزَنُ
والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الخامسة بقوله:

٢١٥٤- (ضَارِبُ زَيْدٍ مِثْلَ ضَارِبٍ جُعِلَ نُكْرًا لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ حُمِلَ)
«ضَارِبُ زَيْدٍ» أي قولك: «ضارب زيد الآن أو غدا» (مِثْلَ ضَارِبٍ جُعِلَ) بالبناء للمفعول، وقوله: (نُكْرًا) منصوب على التمييز (لَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ حُمِلَ) أي حمل على معناه، فالبناء بمعنى «على»، يعني أن اسم الفاعل الذي بمعنى الحال، أو الاستقبال المضاف لمعرفة أعطي حكم اسم الفاعل المنون وهو التنكير.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم أعطوا «ضارب زيد الآن أو غدا» حكم «ضارب زيدًا» في التنكير؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه بـ«رُبَّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه، نحو «هذا ملثوثًا شارب السويق»، كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضى؛ لأنه حينئذ ليس في معنى الوصف الناصب للمفعول؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، فإضافته لفظية، لا تفيد تعريفاً، وأما الذي بمعنى الماضي فإضافته محضة تفيد التعريف. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السادسة بقوله:

٢١٥٥- (وَوَقَعَ التَّفْرِيعُ فِي الْإِثْبَاتِ إِذَا بِمَعْنَى النَّفْيِ كَانَ آتِي)
(وَوَقَعَ التَّفْرِيعُ) أي جاز وقوع الاستثناء المفرغ (فِي الْإِثْبَاتِ) أي الإيجاب مع أنه إنما يقع في النفي (إِذَا بِمَعْنَى النَّفْيِ كَانَ آتِي) أي إذا كان الإيجاب بمعنى النفي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب، في نحو قوله عَلَيْكَ: «وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ» [البقرة: الآية ٤٥]، وقوله: «وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّرَ نُورُهُ» [التوبة: الآية ٣٢]، لكون المعنى: وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السابعة بقوله:

٢١٥٦- (وَبِوَلَا عَطَفَ بَعْضُ الشُّعْرَا فِي مُثَبِّتٍ بِمَا يُنَافِي فَسْرًا)
(وَبِوَلَا) فيه تسميح؛ لأن العطف بالواو وحدها، و«لا» لتوكيد النفي عند الاجتماع (عَطَفَ بَعْضُ الشُّعْرَا فِي مُثَبِّتٍ) وقوله: (بِمَا يُنَافِي فَسْرًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول صفة لـ«مثبت»، يعني أن ذلك المثبت مُفَسَّرٌ بالنفي، فلذا جاز العطف بـ«ولا» عليه.

وحاصل معنى البيت أنهم أجازوا العطف بـ«ولا» بعد الإيجاب، في نحو قوله [من الطويل]:

فَمَا سَوَّدَتْ نِيَّ عَامِرٍ عَنْ وِرَائِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ
لأن معناه قال الله لي: لا تسم بأُم ولا أَب. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثامنة بقوله:

٢١٥٧- (وَزَيْدٌ لَا فِي مِثْلِ أَنْ لَا يَسْجُدَا لِمَا مُؤَدَّاهُ بِنَهْيٍ وَرَدًا)
(وَزَيْدٌ «لَا» فِي مِثْلِ «أَنْ لَا يَسْجُدَا» لِمَا مُؤَدَّاهُ بِنَهْيٍ وَرَدًا) بألف الإطلاق، أي لما كان معناه نفياً.

وحاصل معنى البيت أنه ورد زيادة «لا» في قوله تعالى: «مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ» [الأعراف: الآية ١٢]، قال ابن السَّيِّد: المانع من الشيء أمر للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا

تسجد، قال ابن هشام: والأقرب عندي أن يقدر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني ما الذي أمرك؟، يوضحه في هذا أن «لا» الناهية لا تصاحب «أن» الناصبة، بخلاف «لا» النافية. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسعة بقوله:

٢١٥٨- (وَرَضِيَتْ عَلَيَّ عُذِّي بِعَلَى إِذْ أَقْبَلْتُ عَلَيَّ مَعْنَاهُ انْجَلَى) (وَرَضِيَتْ عَلَيَّ عُذِّي) بسكون الياء للوزن (بِعَلَى؛ إِذْ أَقْبَلْتُ عَلَيَّ مَعْنَاهُ انْجَلَى) يعني أنه تعدى «رضي» بـ«على» في قوله [الوافر]:

* إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرِ *

لكون «رضي عنه» بمعنى أقبل عليه بوجهٍ وُدٍّ، وقال الكسائي: إنما جاز هذا؛ حملاً على نقيضه، وهو سَخَطَ. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشرة بقوله:

٢١٥٩- (إِلَّا قَلِيلٌ مُّوَجِّبًا قَدْ رُفِعَا لَمَّا مُرَّادُهُ بِنَفْيِ وَقَعَا) (إِلَّا قَلِيلٌ) [الكهف: الآية ٢٢] مُّوَجِّبًا قَدْ رُفِعَا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول (لَمَّا مُرَّادُهُ بِنَفْيِ وَقَعَا) بألف الإطلاق مبتدأ للفاعل، يعني أنه رُفِعَ المستثنى على إبداله من الموجب، في قراءة بعضهم: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا) [البقرة: ٢٤٩]، لكون معناه: لم يكونوا منه، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) [البقرة: الآية ٢٤٩]، وقيل: (إِلَّا) وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يُخَلِّصُ من الاعتراض، إن كان لازماً^(١)؛ لأن عطف البيان كالنعت، فلا يتبع الضمير، وقيل: (قَلِيلٌ) مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الحادية عشرة بقوله:

٢١٦٠- (إِشَارَةُ الْأُنْثَى أَتَتْ كَذَكْرٍ لَمَّا أَتَى الْإِخْبَارُ بِالْمَذَكْرِ)

(١) أي إن كان الاعتراض لازماً، أي الواقع أنه لازم على هذا القول، فهو مثل زيد لا عيب فيه إن كان له أم.

(إِشَارَةُ الْأُنْثَى أَتَتْ كَذَكْرٍ) أي وقعت بلفظ المذكر (لَمَّا أَتَى الْإِخْبَارُ بِالْمَذَكْرِ) يعني أنه وقع تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَلَاذَلِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [الفَصَص: الآية ٣٢] مع أن المشار إليه «اليد»، و«العصا»، وهما مؤنثتان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، و«البرهان» مذكر.

والحاصل أن اليد والعصا، وإن كانا مؤنثتين، لكن لما كانا في معنى البرهان، وهو مذكر أعطيا حكمه، فأشير إليهما بإشارته.

ومثله قوله ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: الآية ٢٣] الآية، فيمن نصب الفتنة وأنت الفعل، يعني أنه مثل سابقه بطريق العكس؛ لأنه أنت هنا باعتبار الخبر، أي أنت الفعل، أي ﴿تَكُنْ﴾، وإن كان الاسم مذكراً، وهو المصدر المأخوذ من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ لكون الاسم مؤنثاً في المعنى. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثانية عشرة بقوله:

٢١٦١- (عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَا زَيْدٌ رُفِعَ لَمَّا مُوَافَقًا لِنَ هُنَا وَضِعَ)

(«عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَا») بإشباع الواو للوزن، كما قاله الناظم رحمه الله، «زيد» مبتدأ، و«من» مبتدأ ثانٍ، و«هو» خبر «من»، والجملة خبر «زيد» (زَيْدٌ رُفِعَ) بالبناء للمفعول (لَمَّا مُوَافَقًا لِنَ هُنَا وَضِعَ) بالبناء للمفعول، يعني أنه رُفِعَ «زيد» في هذا المثال حملاً له على «من» لأنه نفسها في المعنى، وهي مما يجب لها الصدر بالابتداء، ولا يعمل فيها ما قبلها، فأعطي زيد حكمها، فرفع. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثالثة عشرة بقوله:

٢١٦٢- (وَمِثْلُ إِنْ أَحَدًا لَا يَقْتَفِي جَزَا لِكُونِ مُضْمَرٍ لَهُ نُفْيِ)

(وَمِثْلُ «إِنْ أَحَدًا لَا يَقْتَفِي» جَزَا) يعني أنهم جوزوا نحو «إن أحداً لا يقتفي ذلك»، مع أن «أحداً» لا تقع إلا في النفي، إلا أنهم أجازوا هنا (لِكُونِ مُضْمَرٍ لَهُ نُفْيِ) أي لأجل كون الضمير في «يقتفي» في سياق النفي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم جوزوا قولهم: «إن أحداً لا يقول ذلك»، ونحوه مثال

النظم، فأوقعوا «أحدًا» في الإثبات؛ لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي، فكأن «أحدًا» كذلك، وقال [من المنسرح]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا
فَقَدْ رَفَعَ «كواكبها» بدلًا من ضمير «يحكي»؛ لأنه راجع إلى «أحدًا»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصًا من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لُعُوبٌ»^(١)، أثنى كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلت أثنى كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟، وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد [من الرجز]:

فِيهَا^(٢) خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ
إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق، فقل: كأنهما، فقال: أردت «ذلك»^(٣) ويلك.

وقالوا: «مررت برجل أبي عَشْرَةَ نَفْسُهُ، وبقوم عَزَبَ كُلُّهُمْ» و«بقاع عَزَفَجَ كُلُّهُ» برفع التوكيد فيهن، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لما لخطوا فيها المعنى؛ إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، وَالْعَزَفَجُ بمعنى الحُشِينِ، والأب بمعنى الوالد.

(١) أي أحق.

(٢) الضمير للخيل.

(٣) يعني أنه أراد إرجاع الضمير إلى «ذلك» مقدّرًا، وذلك مفرد مذكر، واسم الإشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر، وما تقدّم، كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار، تقول للرجل: نعم ما فعلت، وقد ذكر لك أفعالًا كثيرة، وقصة طويلة، كما تقول له: ما أحسن ذاك، وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر، ولهذا قال رؤبة: أردت ذلك، وأردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرًا أو تنبيهًا. قاله الدماميني. «الحاشية» ٥١٥/٣.

تنبيهان:

(الأول): أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظًا موجودًا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود، كما في قوله [من الطويل]:
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
وقد مضى ذلك في أقسام العطف من الباب الرابع.

(والثاني): أنه ليس بلازم أن يُعطى الشيء حكم ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حكم «أن»، أو «أن» وصلتهما، وبالعكس.

دليل الأول أنهم لم يُعطوه حكمهما في جواز حذف الجار، ولا في سدهما مسدّد جزأي الإسناد، ثم إنهم شَرَكُوا بين «أن» و«أن» في هذه المسألة في باب «ظن»، وخصوا «أن» الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما في باب «عسى»، وخصوا الشديدة بذلك في باب «لو».

ودليل الثاني أنهما لا يُعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: «عجبت من قيامك»، و«عجبت أن تقوم»، وأنتك قائم»، ولا يجوز «عجبت قيامك»، وشذ قوله [من الطويل]:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

فأجري المصدر مُجْرَى «أن يفعل» في حذف الجار، إذ الأصل من المراء، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام»، ولا تقول: «حسبت قيامك»، حتى تذكر الخبر بأن تقول: «حسبت قيامك حاصلًا» مثلاً، وتقول: «عسى أن تقوم»، ويمتنع «عسى أنك قائم»، ومثلها في ذلك «لعل»، وتقول: «لو أنك تقوم»، ولا تقول: «لو أن تقوم»، وتقول: «جئتك صلاة العصر»، ولا يجوز «جئتك أن تصلي العصر»، خلافا لابن جني، والزمخشري. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول، وهو ما أعطي حكم ما أشبهه في المعنى، شرع يبيّن القسم الثاني، وهو ما أعطي ما أشبهه في اللفظ فقط، وله صور كثيرة أيضًا، فأشار إلى الصورة الأولى بقوله:

٢١٦٣- (وَالثَّانِ مَا أُعْطِيَ حُكْمَ الْمُشَبِّهِ لَهُ بِلَفْظِهِ فَقَطْ فَأَنْتَبِهْ

٢١٦٤- فَزِيدَ إِنْ بُعِيدَ مَا الْمَصْدَرِ وَفِي الَّتِي كَاللَّذِ كَنَافٍ قَدْ دُرِي (وَالثَّانِ) أي القسم الثاني من أقسام ما أعطي حكم ما أشبهه، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا أُعْطِيَ) بالبناء للمفعول (حُكْمُ الْمُشْبِهَةِ لَهُ بِلَفْظِهِ فَقَطْ) أي حكم ما أشبهه في اللفظ فقط، وقوله: (فَأَنْتَبِهْ) بكسر الهاء للوزن كمثل به البيت، أي انتبه لهذه القواعد المهمة (فَزِيدَ «إِنْ» بُعِيدَ «مَا» الْمَصْدَرِ) بصيغة اسم الفاعل، يعني أنهم أجازوا زيادة «إِنْ» بعد «مَا» المصدرية الظرفية، وبعد «مَا» الموصولة، وهي المرادة بقوله: (وَفِي الَّتِي) أي زادوها بعد «مَا» التي (كَاللَّذِ) بسكون الذال لغة في «الذي»، وقوله: (كَنَافٍ قَدْ دُرِي) بالبناء للمفعول، أي عليم، يعني أنهم إنما زادوها حملاً لها على «مَا» النافية؛ لشبهها بها في لفظها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني - وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه - له صور كثيرة أيضاً:

[إحداها]: زيادة «إِنْ» بعد «مَا» المصدرية الظرفية، وبعد «مَا» التي بمعنى «الذي»؛ لأنهما بلفظ «مَا» النافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
وقوله [من الوافر]:

يُرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتُعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ
فهذان محمولان على نحو قوله [من الكامل]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءٍ أَتَيْتُ مُجْرِبٍ^(١)
ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

٢١٦٥- (وَلَا أَمُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى مَا النَّافِيَةِ كَمَا عَلَى الْمَوْصُولِ دَاخِلَةً هَيْهَ) (وَلَا أَمُ الْإِبْتِدَاءِ) أي وأدخلت لام الابتداء (عَلَى «مَا» النَّافِيَةِ، كَمَا عَلَى «مَا» (الْمَوْصُولِ دَاخِلَةً

(١) «الهانيء»: الطالي بالهناء، و«الأيتق» جمع ناقة بتقديم النون، و«المجرب» بضم فسكون جمع جرباء، وأجرب.

بهاء ساكنة للوزن، وقوله: (هَيْهَ) بهاء السكت مؤكدة للضمير المستتر في «داخله». وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم جَوَّزُوا دخول لام الابتداء على «مَا» النافية حملاً لها في اللفظ على «مَا» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَأَصْطَبِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي
فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لَمَّا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ». والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثالثة بقوله:

٢١٦٦- (وَأَكْذَبُوا مُضَارِعًا قَدْ نُفِيًا لِأَنَّهُ يُشْبِهُهُ مَا قَدْ نُهِيَ)

(وَأَكْذَبُوا مُضَارِعًا قَدْ نُفِيًا) بألف الإطلاق، يعني أنهم جَوَّزُوا تأكيد المضارع المنفي بـ«لَا» بالنون (لِأَنَّهُ يُشْبِهُهُ مَا قَدْ نُهِيَ) أي لأن المنفي بـ«لَا» النافية يشبه المنهي بـ«لَا» الناهية في اللفظ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز تأكيد المضارع بالنون بعد «لَا» النافية، حملاً لها في اللفظ على «لَا» الناهية، نحو قوله وَعَلَيْكَ: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: الآية ١٨]، ونحو قوله: ﴿وَأَتَّقُوا فَتَنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: الآية ٢٥]، فهذا محمول في اللفظ على نحو قوله وَعَلَيْكَ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢]، وَمَنْ أَوْلَهَا عَلَى النهي لم يحتج إلى هذا. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

٢١٦٧- (وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي كَأَبْصَرَ لِأَنَّهُ كَفَضْلَةٍ لَفْظًا حَرِي)

(وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي كَأَبْصَرَ) أي في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: الآية ٣٨] (لِأَنَّهُ كَفَضْلَةٍ لَفْظًا حَرِي) بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء، أي خليق بذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز حذف الفاعل في أفعل التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: الآية ٣٨]؛ لكون «أَحْسِنُ بَزِيدَ» مشبهاً في اللفظ لقولك: «امرر بَزِيدَ».

والحاصل أن ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: الآية ٣٨] فعل تعجب، وهو فعل ماضٍ أُتِيَ بِهِ عَلَى

صورة الأمر لأجل التعجب، والضمير بعده فاعل به، والباء الداخلة عليه زائدة؛ لقبح إسناد صورة الأمر للظاهر، والشاهد في قوله: «أَبْصِرْ» أي بهم، فـ«بهم» وإن كان فاعلاً لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ، في قولك: «امرر بزيد»، والفضلة تحذف، فكذا ما أشبهها^(١). والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الخامسة بقوله:

٢١٦٨- (إِنَّ الْجَوَابِيَّةَ لَامٌ الْإِبْتِدَاءَ تَضَحُّبُهَا إِذْ تُشَبِّهُ الْمُؤَكَّدَا)
(«إِنَّ» الْجَوَابِيَّةُ) أي التي تُستعمل للجواب، كـ«نعم» (لَامٌ الْإِبْتِدَاءَ تَضَحُّبُهَا) أي تصاحب ما بعدها (إِذْ) تعليلية، أي لأنها (تُشَبِّهُ الْمُؤَكَّدَا) بكسر الكاف المشددة، والألف للإطلاق؛ لمشابتها لـ«إِنَّ» المؤكدة في اللفظ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز دخول لام الابتداء بعد «إِنَّ» التي بمعنى «نعم»؛ لشبهها في اللفظ بـ«إِنَّ» المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ «إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ» طه: الآية [٦٣]، وقد مضى البحث فيها مستوفى في الباب الأول في الكلام على «إِنَّ» المكسورة المشددة. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السادسة بقوله:

٢١٦٩- (أَيَّةٌ فِي اخْتِصَاصِهِمْ كَهَا يَدَا فِي الضَّمِّ وَالْبِنَاءِ مَعَ وَصْفِ بَدَا)
(«أَيَّةٌ» فِي اخْتِصَاصِهِمْ كَهَا) أي كمثلها، ففيه جرّ الكاف للضمير على قلة قال في «الخلاصة»:

بِالظَّاهِرِ اخْتُصِصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَى
قال الشاعر [من الرجز]:

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَتَبَا
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٥١٩/٣.

(يَدَا) بالقصر للوزن، منصوب بِنَزْعِ الخافض أي في نداء (فِي الضَّمِّ، وَالْبِنَاءِ، مَعَ وَصْفِ بَدَا) أي ظهر، يعني أن «أَيَّةٌ» في الاختصاص حملوها عليها في النداء من حيث البناء على الضم، ووصفها بالمرفوع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قولهم: «اللهم اغفر لنا أَيُّهَا العصابة» بضم «أَيَّة»، ورفع صفتها، كما يقال: «يا أَيُّهَا العصابة»، وإنما كان حَقُّهُما وجوب النصب، كقولهم: «نحن الغُزْبُ أقرى الناس للضيف»، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء، أُعْطِيت حكمها، وإن انتفى مُوجِبُ البناء، وأما «نحن الغُزْبُ» في المثال، فإنه لا يكون مُنَادَى؛ لكونه بـ«أل»، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه، وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف، وأما نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، فواجب النصب سواء اعتُبر حاله، أو حال ما يشبهه، وهو المنادى؛ لكونه مضافاً، وهو واجب النصب. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السابعة بقوله:

٢١٧٠- (حَذَامٌ مَعَ قَطَامٍ فِي الْبِنَاءِ مِثْلُ دَرَاكِ وَنَزَالٍ جَائِي)
(«حَذَامٌ» مَعَ «قَطَامٍ»). علما امرأتين (فِي الْبِنَاءِ مِثْلُ دَرَاكِ، وَنَزَالٍ) اسما فعلين، بمعنى أدرك، وانزل، وقوله: (جَائِي) خبر «حذام».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن باب «حذام»^(١) يُبْنَى في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهاً لها بـ«دَرَاكِ»، و«نَزَالٍ»^(٢)، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله [من الرجز]:

(١) قوله: «باب حذام» أراد به ما كان على وزن «فَعَالٍ» من أعلام الأعيان المؤنثة، سواء كان في آخره راء، أو لا، و«حذام» بالحاء المهملة، فالذال المعجمة علم على امرأة، وإنما قال في لغة أهل الحجاز لأن أكثر بني تميم يبنون ما كان من ذوات الرء من هذا القسم على الكسر كحضار، وغير ذوات الرء كقطام وحذام يُعْرَبُ غير منصرف للعلمية والتأنيث، وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف، كان من ذوات الرء أو لا. قاله الشمني. «دسوقي» ٥٢٠/٣.

(٢) قوله: «تشبيهاً لها إلخ» أي في أربعة أمور: الوزن، والعدل، والتعريف، والتأنيث، وهذا بناء على قول الأكثر أن نزال اسم للمنازلة، لا لـ«انزل»، كما قال بعضهم، وذهب الرضوي إلى أن علة بناء باب =

يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلِ أَنْ تَشْرُكَنِي كَفَافٍ
فَالْأَصْلُ كَفَافًا، فهو حال، أو تَوَكَّ كَفَافٍ، فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله [من الكامل]:
جَاءَتْ لِتَضْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْضِرِي إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٍ
وليس كذلك، إذ ليس لفعله^(١) فاعل، أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصله حَرَامِي،
كقوله [من الرجز]:

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَسْرِي وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي
ثم خَفَّفَ بحذف الياء المشددة، ولو أقوى^(٢) لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]:
طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
فعلة بناء «أوان» قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسره، وكونه لم يُسَلِّكْ به في الضم مسلك
«قبل» و«بعد» شبهه بـ«نزال». والله تعالى أعلم
ثم أشار إلى الثامنة بقوله:

٢١٧١- (وَحَاشَ لِلَّهِ بِنَاءُ كَالْتِي حَرْفًا أَتَتْ تَجْرُ مَا اسْتَشْنَتْ)
(و«حاشَ لِلَّهِ») مبتدأ أول خبره جملة قوله: (بِنَاءُ) بالقصر للوزن، وهو مبتدأ ثان، خبره قوله:
(كَالْتِي) أي كبناء «حاش» التي (حَرْفًا) منصوب على الحال من «التي» (أَتَتْ تَجْرُ مَا اسْتَشْنَتْ)
بقطع الهمزة للوزن، أي جازة للمستثنى بها، في نحو قولك: «قام القوم حاش زيد».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن بناء «حاشا» في قوله **وَقُلْنَا حَاشَ لِلَّهِ** [يوسف: الآية
٣١] لشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم **حَاشَا** بالتثنية

= حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث، وذهب المبرد إلى أنها بُنِيَتْ لتوالي العلل؛ لأنها كانت
ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، فلما زادوا التعريف بنوا؛ إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء. قاله
الشميني. «دسوقي» ٥٢٠/٣.

(١) قوله: «لفعله» أي وهو حرم فاعل، أي وصف على زنة فاعل، أو فاعلة حتى يكون معدولاً عن واحد
منهما.

(٢) الإقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروي بالضم والكسر.

على إعرابها، كما تقول: «تَنْزِيهَا لِلَّهِ»، وإنما قلنا: إنها ليست حرفاً؛ لدخولها على الحرف، ولا
فعلاً؛ إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعلٌ حُذِفَ مفعوله، أي جَانَبَ يوسف
المعصية؛ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كَلِّ موضع يقال لك: «أَتَفْعَلُ كَذَا؟» أو أَفَعَلْتُ
كَذَا؟، فتقول: «حاشا لله»، فإما هذه بمعنى تبرأت لله براءةً من هذا الفعل، ومَن نونها أعربها على
إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا باب «حذام» لذلك. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسعة بقوله:

٢١٧٢- (وَقَطُّ بِالْضَمِّ بِمُثَبِّتٍ وَرَدُّ كَمَا بِمَنْفِيٍّ كَثِيرًا أَطْرَدُ)
(وَقَطُّ بِالْضَمِّ بِمُثَبِّتٍ وَرَدُّ) يعني أنه ورد استعمال قط في الإثبات قليلاً حملاً لها عليها في
النفي، وهو الغالب في استعمالها، كما قال: (كَمَا بِمَنْفِيٍّ كَثِيرًا أَطْرَدُ) يعني أن المطرد في
استعمالها أن تكون في النفي.

وحاصل معنى البيت أنه ورد قول بعض الصحابة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «قصرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ»
أكثر ما كنا قَطُّ، وآمنه^(١)، فأوقع «قط» بعد «ما» المصدرية، كما تقع بعد «ما» النافية. والله تعالى
أعلم.

ثم أشار إلى العاشرة بقوله:

٢١٧٣- (وَأَدْعَمُوا حَرْفًا مُقَارِبًا كَمَا مُمَائِلٌ بِالْأَطْرَادِ أَدْعَمَا)
(وَأَدْعَمُوا حَرْفًا مُقَارِبًا) أي في مقاربه (كَمَا مُمَائِلٌ بِالْأَطْرَادِ أَدْعَمَا) بألف الإطلاق مبنياً
للمفعول، أي كما أطرد إدغام المتماثلين.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه ثبت إعطاء الحرف^(٢) حكم مقاربه في المخرج، حتى أدغم
فيه بعد إبدال الأول من جنس الثاني، حتى يكون من إدغام المتماثلين، نحو قوله **وَوَخَّلَقَ**

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الحج» من «صحيحه» بنحوه.

(٢) اعترض الدماميني على ابن هشام في إدخاله هذا البحث هنا، إذ لا مدخل له في الإعراب، فما به قد ذكره مع
أنه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب، قال الشميني: وأقول: إنما التزم تجنب مثله على سبيل القصد
دون الاستطراد، وما ذكره هنا إنما هو على سبيل الاستطراد. «دسوقي» ٥٢٢/٣ - ٥٢٣.

كُلَّ شَيْءٍ [الأنعام: الآية ١٠١] فأدغم القاف في الكاف، وقوله: ﴿لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: الآية ١٠] فأدغم الكاف في القاف، وحتى اجتماعا رَوَيْنِ، كقوله [من الرجز]:

بُنِّيَ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيْنٌ الْمُنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطَّعِيمُ

وقول أبي جهل [من الرجز]:

مَا تَنْقِمُ الْحَزْبُ الْعَوَانُ مِنِّي بَارِلُ غَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي

* لِثَلِّ هَذَا وَلَدْتَنِي أُمِّي *

وقول آخر [من الرجز أيضا]:

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا

ويُسَمَّى ذلك إكفاء، مأخوذ من أكفأت بمعنى قلبت، أو بمعنى أملت؛ لأن الشاعر يقلب الروي، ويميله عن طريقه إلى آخر. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني، وهو ما أعطي حكم ما أشبهه لفظًا فقط، شرع يبين الثالث، وهو ما أعطي حكم ما أشبهه لفظًا ومعنى، فقال:

٢١٧٤- (وَتَالِثٌ مَا مُشَبَّهًا تَحَقُّقًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَأَفْعَلٍ انْتَقَى

٢١٧٥- مُفَضَّلًا كَأَفْعَلِ التَّعْجَبِ فَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ عِنْدَ ذَا أَبِي

٢١٧٦- لِشَبْهِهِ لَهُ بِأَضْلٍ وَازَنَهُ وَفِي الْمُبَالَغَةِ بَلْ مَا بَايَنَهُ

٢١٧٧- وَأَخَذَ التَّضْغِيرَ ذُو التَّعْجَبِ مِنْهُ كَمَا أُمِيلُحَ اللَّذْ قَدْ سَبِي

٢١٧٨- وَمَا أَحْيَسَنَهُ فَعَنَّهُمْ لَمْ يَجِي سِوَاهُمَا وَمَنْ يَقْسُ لَمْ يُنْهَجِ

(وَتَالِثٌ) أي من أقسام ما أعطي حكم ما أشبهه، وهو مبتدأ سوغه الوصف المقدّر، أو خبر

مقدم لـ (ما) موصولة (مُشَبَّهًا) حال من فاعل (تَحَقُّقًا) بـ (ألف الإطلاق مبتدأ للفاعل، وهو صلة «ما»،

يعني أن الثالث ما أشبهه غيره (فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى) كَأَفْعَلٍ أي كموزون «أفعل»، وقوله: (انْتَقَى)

حال من «أفعل» بتقدير «قد» أي حال كونه منتقياً، وهو معنى قوله: (مُفَضَّلًا) أي مستعملًا في

التفضيل (كَأَفْعَلِ التَّعْجَبِ) وفي نسخة: «مَعْ أَفْعَلِ التَّعْجَبِ» (فَرَفَعَهُ) أي رفع «أفعل» (الظَّاهِرَ)

أي الاسم الظاهر خلاف المضمّر (عِنْدَ ذَا) إشارة إلى كونه مفضلاً، أي رفعه عند استعماله في التفضيل (أَبِي) بالبناء للمفعول، أي مُنْع (لِشَبْهِهِ لَهُ) أي لأفعل التعجب (بِأَضْلٍ) متعلّق بـ «شبهه»، أي لشبهه به في أصل اشتقاقه، وقوله: (وَازَنَهُ) في محل نصب على الحال، أي حال كونه موازاً له (وَفِي الْمُبَالَغَةِ) أي شابهه أيضاً في إفادة المبالغة، وقوله: (بَلْ مَا بَايَنَهُ) مؤكّد لما مضى، أي بل لم يفارقه في أوصافه، ومعانيه التي أفادها، فلذا حمل عليه في منعه عن رفع الاسم الظاهر، كما حمل فعل التعجب عليه في جواز تصغيره مع كونه لا يُصَغَّرُ، وإلى هذا أشار بقوله: (وَأَخَذَ التَّضْغِيرَ ذُو التَّعْجَبِ مِنْهُ) أي من أفعل التفضيل (كَمَا أُمِيلُحَ) تصغير «أملح»، وقوله: (اللَّذْ) بسكون الذال لغة في «الذي»، وهو مفعول فعل التعجب (قَدْ سَبِي) صلة الموصول، أي ما أملح الشخص الذي سبي، أي أخذ بالسبي (وَمَا أَحْيَسَنَهُ) تصغير «أحسن» (فَعَنَّهُمْ لَمْ يَجِي سِوَاهُمَا) أي لم يرد في استعمال العرب مصغراً غير هاتين الكلمتين (وَمَنْ يَقْسُ) أي من يجعله من النحاة مقيساً (لَمْ يُنْهَجِ) بفتح أوله، وثالثه، من نهج كمنع ثلاثياً، أو بضم أوله، وكسر ثالثه، من أنهج رباعياً، يستعمل لازماً ومتعدّياً^(١)، يقال: نَهَجَ الطريقُ، وأنهج وَضَحَ، ونهجه، وأنهجه: أو ضحه، والمناسب هنا المعتدي، أي لم يسلك طريق المحققين.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الثالث هو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو اسم التفضيل و«أفعل» في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر؛ لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً، وأصلاً، وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير «أفعل» في التعجب؛ لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

* يَا مَا أُمِيلُحَ غِرْلَانَا شَدَنَ لَنَا^(٢) *

ولم يُسَمَّ ذلك إلا في «أحسن»، و«أملح»، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه،

ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر ابن الأنباري: ولا

(١) راجع «القاموس» و«المصباح» في مادة «نهج».

(٢) «شدن» يقال: شدن الغزال يشدن شدونا من باب قعد: قوي وطلع قرناه، والنون الثانية ضمير الغزلان.

«شرح الآيات» ٧١/٨.

يقال - أي أفعَل في التعجب مصغراً - إلا لمن صغر سيئه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القاعدة الثانية)

- ٢١٧٩- (الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَ شَيْءٍ جَاوِرَةٍ كَجُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ جُرَّ فَرَةٍ يَتَّبِعُ مَرْفُوعًا فَأَمْرُهُ جَلِيٌّ مَعَ كَوْنِهِ عَطْفًا عَلَى أَيْدِيكُمْ ٢١٨٠- وَالْأَكْثَرُ الرِّفْعُ وَكَالْمُزْمَلِ ٢١٨١- بِالْجُرِّ قَدْ قُرِئَ فِي أَرْجُلِكُمْ ٢١٨٢- بَلَّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ خُفْضٌ ٢١٨٣- رَجَسَ وَنَجَسَ هَكَذَا جَوَارًا ٢١٨٤- سَلَسِلًا مُجَاوِرٌ أَغْلَالًا ٢١٨٥- مُؤَسَّى وَمُؤَقَّدٌ بِذَا يُجَارِي (الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَ شَيْءٍ جَاوِرَةٍ) أي في الإعراب وغيره على ما يأتي بيانه، وإن اعترض على صاحب الأصل بالنظر لغيره؛ إذ لا دخل له في هذا الفن (كَجُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ) صفة لـ «جحر»، فكان حقه الرفع، ولكنه (جُرَّ) لمجاورته المجرور، فهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، فحركة المجاورة ليست حركة إعراب، ولا بناء، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأن الإتيان بها إنما هو لجرد أمر استحسانٍ لفظيٍّ، لا تعلق له بالمعنى. قاله المحشي^(١)، وقوله: (فَرَةٍ) أي انظر في هذه المسألة نظر تحقيق، وتأمل، فهو فعل أمر من الرؤية، وأصله «أَرَأَ»، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت، واستغني عن همزة الوصل أيضًا، ثم اجتلبت هاء السكت للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

(١) «حاشية الدسوقي» ٥٢٥/٣.

وَقَفَّ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطَى مَنْ سَأَلَ وَلَيْسَ حُكْمًا فِي سِوَى مَا كَسَحَ أَوْ كَتَبَ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا (وَالْأَكْثَرُ) أي أكثر الاستعمال في مثل هذا المثال هو (الرِّفْعُ) لأنه الأصل في إعرابه (وَكَالْمُزْمَلِ) بفتح الميم المشددة، أي في قوله: «فِي بِجَادٍ مُزْمَلٍ» (يَتَّبِعُ مَرْفُوعًا) أي وهو قوله: «جحر» في المثال السابق، و«كبير» في هذا المثال (فَأَمْرُهُ جَلِيٌّ) أي واضح حيث لم يخرج من أصله.

(بِالْجُرِّ قَدْ قُرِئَ فِي) قوله تعالى: ﴿أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] مَعَ كَوْنِهِ عَطْفًا أي معطوفًا (عَلَى) ﴿أَيْدِيكُمْ﴾ أي المنصوب بـ ﴿اغسلوا﴾، أي فهو منصوب، لكنه جرٌّ للمجاورة. «بَلَّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ» خُفْضٌ بالبناء للمفعول، أي جرٌّ «كلهم» بالمجاورة «لِلزَّوْجَاتِ» (قَالَ بِهِ الْفَرَاءُ عَنْهُمْ) أي ناقلًا عن بعض النحاة (فَاعْتَرَضَ) بالبناء للمفعول، أي اعترض عليه في ذلك.

(رَجَسَ وَنَجَسَ) بكسر النون، وسكون الجيم (هَكَذَا جَوَارًا) أي لأجل مجاورة «رجس» (وَقَدْ دَلَّ حَدُوثُ قَدْ جَارَى) يعني أن قولهم: «أَخَذَنِي مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ» بضم دال «حدث» من باب المجاورة، إذا الأصل في «حدث» فتح الدال، فضمت قصداً لمناسبة الازدواج.

(وَسَلَسِلًا مُجَاوِرٌ أَغْلَالًا) أي إنما صُرف ﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان: الآية ٤] مع كونه مما لا ينصرف لكونه على وزن منتهى الجموع، لكنه صُرف في هذه القراءة لمناسبة ﴿أَغْلَالًا﴾ (وَيُؤَقِّنُونَ هَمَزَةً قَدْ نَالًا) أي لمجاورة الميم، وهو ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: الآية ٩٤] و﴿مُؤَسَّى﴾ بالهمزة (وَمُؤَقَّدٌ) بالهمزة أيضًا (بِذَا يُجَارِي) أي يجاري ما سبق من المهموزات؛ إعطاء للواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت، كما قيل: في «وجوه» «أجوه» ونحوه، وهذا معنى قوله: (قَدْ يُؤَخِّدُ الْجَارُ بِجُزْمِ الْجَارِي) يعني أن الجار عادة قد يؤخذ بجريمة جاره إذا كان مجزومه مما يؤذِن بإهماله له؛ لأن من حق الجار أن يُقَوِّمَ جاره، ويأخذ على يديه إذا رأى منه الاعوجاج، فإذا تركه حتى وقع في جرم، فرما أخذ به تعزيرًا وتأديبًا له.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن القاعدة الثانية هي أن الشيء يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

* كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بِجَادٍ مُزْمَلٍ *

وقيل به في قوله **وَعَلَّكَ**: **وَحُورٌ عَيْنٌ** [الواقعة: الآية ٢٢] فيمن جرَّهما، فإن العطف على **وَلَدَانِ مُخْلَدُونَ**، لا على **بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِقٍ**؛ إذ ليس المعنى أن الولدان يَطُوفُونَ عليهم بالخور، وقيل: العطف على **جَنَّتِ**، وكأنه قيل: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وخور، وقيل: على **وَأَكْوَابٍ** باعتبار المعنى؛ إذ معنى **يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانِ مُخْلَدُونَ** * **بِأَكْوَابٍ** [الواقعة: ١٧-١٨] يُتَعَمَّونَ بِأَكْوَابٍ.

وقيل في **وَأَرْجُلَكُمْ** [المائدة: الآية ٦] بالخفض: إنه عطف على **أَيْدِيَكُمْ**، لا على **رُءُوسَكُمْ**، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خُفِضَ لمجاورة رؤوسكم، والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، كما مثلنا، وفي التوكيد نادراً، كقوله [من البسيط]:

يَا صَاحٍ بَلَغَ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلَّ إِذَا انْحَلَّتْ غَرَى الذَّنْبِ^(١)

قال الفراء: أنشدني أبو الجراح^(٢) بخفض «كلهم»، فقلت له: هلا قلت: «كلُّهم» يعني بالنصب، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه^(٣)، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغْتَسَلُ بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً، فعُطِفَتْ على الممسوح، لا لثُمْسَح، ولكن لِيُنَبِّهَ على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: **إِلَى**

(١) أراد بالذَّنْبِ الذكر كناية، أي بلغ الأزواج أنه إذا انحلَّت رأس الذكر، وتركوا الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم. «دسوقي» ٥٢٦/٣.

(٢) هو أبو الجراح العقيلي أحد فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء، وكان ممن شايع الكسائي على سبويه في المسألة الزنبورية.

(٣) أي لعله أن يرجع عما قاله أولاً.

أَلْكَعْبَيْنِ [المائدة: الآية ٦] فجيء بالغاية إمطة لظن من يظن أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة. انتهى.

تنبيه:

أنكر السيرافي، وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم: «خَرِبٍ» بالجر على أنه صفة لـ «ضَبِّ»، ثم قال السيرافي: الأصل خَرِبُ الجحر منه بتنوين «خَرِبٍ»، ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحُوِّلَ الإسناد إلى ضمير الضب، وخُفِضَ الجحر كما تقول: «مررت برجلٍ حسن الوجه» بالإضافة، والأصل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه؛ لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جني: الأصل خَرِبُ جُحْرَةٍ، ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له^(١)، وذلك لا يجوز عند البصريين، وإن أمن اللبس، وقول السيرافي: إن هذا مثل «مررت برجلٍ قائم أبواه، لا قاعدَيْنِ» مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول، على ما سيأتي^(٢).

ومن ذلك قولهم: «هَنَأَنِي، وَمَرَأَنِي»، والأصل أمرأني، وقولهم: «هو رَجَسٌ نَجَسٌ» بكسر النون، وسكون الجيم، والأصل نَجَسٌ بفتحة، فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا: «نَجَسٌ» بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد، إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يُلْتَزَمْ فهذا جائز بدون تقدم «رجس»؛ إذ يقال: فَعَلَ بكسرة، فسكون في كل فَعِلٍ بفتحة فكسرة، نحو «كَتَبَ»، و«لَبَنَ»، و«نَبَقَ».

وقولهم: «أخذه ما قَدَّمَ وما حَدَّثَ» بضم دال «حَدَّثَ»، وقراءة جماعة **سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا** [الإنسان: الآية ٤] بصرف «سلاسل»، وفي الحديث: «ارجعن مأزورات، غير مأجورات»، والأصل موزورات بالواو؛ لأنه من الوزر، وقراءة أبي حية **يُؤَقِّنُونَ** بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

(١) ذلك لأن الصفة إنما هي للضبت، وأجريت على الجحر.

(٢) أي في القاعدة الثامنة.

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ
بهمز «المؤقدين» و«مؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت،
كما قبل في «وجوه»: «أجوه»، وفي «وُتَّتْ»: «أُتَّتْ».

ومن ذلك قولهم في «صَوْم»: «صِيَمَ» حَمَلًا على قولهم في «عَصُو»: «عَصِي»، وكان أبو علي
يُنشِد في مثل ذلك [من الرجز]:

* قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُزْمِ الْجَارِ *

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القاعدة الثالثة)

٢١٨٦- (يُشْرَبُ لَفْظٌ مَا يُرَادُ بِسِوَاهُ فَحُكْمُهُ يُعْطَى وَتَضْمِينًا تَرَاهُ
٢١٨٧- مُفَادُهُ ذِلَالَةُ الْكَلِمَةِ عَلَى مُرَادِ الْكَلِمَتَيْنِ الثَّابِتِ
٢١٨٨- كَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ أَيِ اسْتَجَابَ فَبِلَامٍ بَعْدَهُ
٢١٨٩- وَيَعْلَمُ الْمَفْسِدَ أَيِ يُمَيِّزُهُ لِذَا يَمِنُ أَتَى بِلَفْظٍ يُبْرِزُهُ
٢١٩٠- وَقَوْلُهُمْ أَلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ فَعَلَطَ لِلْجَهْلِ عَنْ غُلَقَتِهِ
(يُشْرَبُ) بضم أوله، وفتح ثالثة، مبنيا للمفعول، من الإشراب، ونائب فاعله: (لَفْظٌ مَا يُرَادُ
بِسِوَاهُ) أي ما يقصد من المعنى بغيره، أي الذي ضُمَّنْهُ (فَحُكْمُهُ) بالنصب مفعولا ثانيا لـ (يُعْطَى)
بالبناء للمفعول (وَتَضْمِينًا تَرَاهُ) أي ترى اسمه تضمينًا، وفي نسخة: «وَتَضْمِينُ سُمَاء» مثلث
السين لغة في اسم (مُفَادُهُ) بضم الميم مصدر ميمي لـ «أفاد»، أي فائدة التضمين (ذِلَالَةُ الْكَلِمَةِ
عَلَى مُرَادِ الْكَلِمَتَيْنِ) أي على معنى الكلمتين: المضمَّن، والمتضمَّن، وقوله: (الثَّابِتِ) صفة
لـ «مراد» (كـ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، أي اسْتَجَابَ) أي ضُمَّنْ «سمع» معنى «استجاب» (فَ) لهذا
عُدِّي (بِلَامٍ بَعْدَهُ) مع كون أصله يتعدى بنفسه، كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢].
(وَيَعْلَمُ الْمَفْسِدَ) أي يُمَيِّزُهُ؛ لِذَا أي لكونه مضمَّنًا معنى التمييز (بِـ «مِنْ» أَتَى بِلَفْظٍ) بدل من

الجارَ والجرور قبله (يُبْرِزُهُ) بضم أوله من الإبراز، أي يظهره، وهو صفة لـ «لفظ» (وَقَوْلُهُمْ) أي قول
الفقهاء («أَلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ»، فَعَلَطَ لِلْجَهْلِ عَنْ غُلَقَتِهِ) أي لجهلهم بمتعلق «من نسائهم» في قوله عَزَّ وَجَلَّ:
﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ظنوه أنه متعلق بـ ﴿يُؤْلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦]، وهو
خطأ، وإنما ﴿يُؤْلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦] مضمَّن معنى «يَمْتَنِعُونَ» فعُدِّي بـ «من».

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن القاعدة الثالثة أنهم قد يُشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه
حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تُؤدِّي كلمة مُؤدِّي كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى
كيف رجع معنى قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم
عينك مجاوزتين إلى غيرهم، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢] أي ولا
تضموها إليها آكلين انتهى.

ومن مثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧] ضُمَّنْ الرَفْتِ معنى
الإفضاء، فعُدِّي بـ «إلى»، مثل قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: الآية ٢١]،
وإنما أصل الرَفْتِ أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ
فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٥] أي فلن يُحَرِّمُوهُ، أي فلن يُحَرِّمُوا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى
اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ الزَّكَاجِ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٥] أي لا تنكحوا،
ولهذا عُدِّي بنفسه، لا بـ «على»، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمًا إِلَّا أَعْلَى﴾ [الصفافات: الآية ٨]
أي لا يُصْغَوْنَ، وقولهم: «سمع الله لمن حمده»، أي استجاب، فعُدِّي ﴿يَسْمَعُ﴾ في الأول
بـ «إلى»، وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه، مثل قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ
الصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمَفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، أي
يُمَيِّزُ، ولهذا عُدِّي بـ «مِنْ» لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦]
أي يَمْتَنِعُونَ من وطء نسائهم بالحلف، فلهاذا عُدِّي بـ «مِنْ»، ولما خفي التضمين على بعضهم في
الآية، ورأى أنه لا يقال: «حلف من كذا»، بل «حلف عليه»، قال: ﴿مِنْ﴾ متعلقة بمعنى
﴿لِّلَّذِينَ﴾ كما تقول: «لي منك مبرة»، قال: وأما قول الفقهاء: «ألى من امرأته»، فغلط أوقعهم
فيه عدم فهم المتعلق في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَرْوُودَةٍ كَرَهَا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُخْلَلْ^(١)
وقال قبله:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(٢)
«مَرْوُودَة»: أي مذعورة، ويُرْوَى بالجر صفة لـ «ليلة»، مثل «وَالَيْلُ إِذَا يَسَرَ» [الفجر: الآية ٤]،
وبالنصب حالاً من «المرأة»، وليس بقوي، مع أنه الحقيقة؛ لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه،
والشاهد فيهما أنه ضُمِّنَ «حَمَلٌ» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لَعُدِّي بنفسه، مثل «حَمَلَتْهُ أُمُّهُ
كُرَهَا» [الأحقاف: الآية ١٥]، وقال الفرزدق [من الرجز]:

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِسْجَنِي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي
أَي صَرْفَهُ عَنِّي بِالْقَتْلِ، وهو^(٣) كثير، قال أبو الفتح في «كتاب التمام»: أَحْسِبُ لو جُمِعَ مَا جَاءَ
مِنْهُ لَجَاءَ مِنْهُ كِتَابٌ يَكُونُ مِثْلَ أَوْرَاقِ^(٤). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ)

٢١٩١- (قَدْ غَلَبُوا شَيْئًا عَلَى سِوَاهُ مِنْ تَنَاسُبٍ أَوْ اخْتِلَاطٍ قَدْ يَعْنُ
٢١٩٢- كَالْأَبَوَيْنِ فِي أَبِي وَأُمِّ أَوْ أَبِي وَخَالَةٍ بِنَصِّ قَدْ حَكُوا
٢١٩٣- وَالْمَشْرِقَيْنِ ثُمَّ مَغْرِبَيْنِ وَالْقَمَرَيْنِ ثُمَّ خَافِقَيْنِ
٢١٩٤- وَالْخَافِقُ الْمَغْرِبُ هَذِي التَّسْمِيَةُ تَجَوُّزٌ مِثْلَ لَيْالٍ سَارِيَةٍ
٢١٩٥- وَالْعَمَرَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَقِيلَ لَا تَغْلِبُ فِي ذَا يُغْتَبَرُ

(١) قوله: «مَرْوُودَة»: أي مذعورة خائفة، و«النطاق»: شقة تلبسها المرأة، فتشدّ وسطها.

(٢) ضمير «حملن» للنساء، وإضافة «حُبِكَ النطاق» من إضافة الصفة للموصوف، أي النطاق المحبوك، أي المنقوش، وقوله: «غير مهبل»: أي غير كثير اللحم.

(٣) أي التضمين.

(٤) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسي، وقيل: الثاني فقط، وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسًا، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد. «دسوقي» ٥٣٣/٣.

٢١٩٦- وَالْمَرْوَتَيْنِ فِي الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ كَذَاكَ عَجَّاجَانِ إِذْ مَعَ رُؤْيَةٍ
٢١٩٧- وَفِي اخْتِلَاطٍ «مَنْ» عَلَى «مَا» أَطْلَقُوا فَمِنْهُمْ مَنْ يَمِشُ وَخِيًا حَقَّقُوا
٢١٩٨- وَأَسْمَ ذَوِي الْخُطَابِ أَيْ عَلَى سِوَاهُ مِثْلَ أَغْبَدُوا رَبُّكُمْ الَّذِي بَرَاهُ
٢١٩٩- ذَوِي ذُكُورَةٍ عَلَى الْإِنَاثِ فَصِيرَتْ مِنْهُمْ لَدَى أَنْبِغَاثِ
٢٢٠٠- مَلَائِكًا عَلَى الرَّجِيمِ غَلَبُوا مِنْهُمْ قَدْ اسْتُغْنِي فِذِي عَجَائِبِ

(قَدْ غَلَبُوا شَيْئًا عَلَى سِوَاهُ) أي على غيره (مِنْ تَنَاسُبٍ) «من» تعليلية، أي لأجل تناسب بأن كانا متصاحبين، أو متشابهين، أو متقابلين (أَوْ اخْتِلَاطٍ، قَدْ يَعْنُ) بتشديد النون، من عَنَّ يَعْنُ من باب ضرب، أي يظهر (كَالْأَبَوَيْنِ فِي أَبِي وَأُمِّ) مثال التغليب للتناسب (أَوْ أَبِي وَخَالَةٍ، بِنَصِّ قَدْ حَكُوا) يعني قوله وَحَكُوا: «وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ» [يوسف: الآية ١٠٠]، وهو بناء على أن زوجة يعقوب ^{عليه السلام} في ذلك الوقت هي خالة يوسف ^{عليه السلام}، وأن أمه ماتت، وقيل: إن الموجودة هي أمه حقيقة، وهذا هو الحق؛ لظاهر النص، ولا دليل للخروج عن ظاهره، وعلى الأول فالتغليب لوجود التصاحب (وَالْمَشْرِقَيْنِ، ثُمَّ مَغْرِبَيْنِ، وَالْقَمَرَيْنِ، ثُمَّ خَافِقَيْنِ، وَالْخَافِقُ الْمَغْرِبُ) أي وأما المشرق فهو محلّ الطلوع، فالخافق محلّ الخفوق، أي الغروب (هَذِي التَّسْمِيَةُ تَجَوُّزٌ) يعني أن تسمية المغرب بالخافق مجاز، وإنما هو مخفوق فيه، من خفق النجم غرب، وقيل: إنه لا تغليب، وإنه من خفق: إذا اضطرب؛ لاضطراب الأرياح والكواكب، أو الليل والنهار فيهما (مِثْلَ لَيْالٍ سَارِيَةٍ) أي مثلما تجوُّز في قوله وَحَكُوا: «وَالَيْلُ إِذَا يَسَرَ» [الفجر: الآية ٤]؛ لأنه يُسْرَى فيه (وَالْعَمَرَيْنِ أَبِي) بحذف الياء على لغة النقص، كما في قوله [من الرجز]:

بِأَبِيهِ اقْتَدَى عِدِّي فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
(بَكْرٍ) الصديق ^{عليه السلام} (وَعُمَرُ) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما، فغلب عمر؛ لخفته، وقيل: لطول مدة خلافته، فكثُر استعماله (وَقِيلَ: لَا تَغْلِبُ فِي ذَا يُغْتَبَرُ) أي لأن المراد عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، والأول هو الصواب (وَالْمَرْوَتَيْنِ فِي الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، كَذَاكَ عَجَّاجَانِ، إِذْ مَعَ رُؤْيَةٍ) أي وقت إطلاقه على العجاج ورؤية الشاعرين المشهورين (وَفِي اخْتِلَاطٍ)

أي وتغليبهم لأجل الاختلاط مثل («مَنْ») أي وهي لمن يعقل (عَلَى «مَا» أَطْلَقُوا) أي أطلقوها على «ما» التي هي لمن لا يعقل، وذلك في قوله **وَعَلَّكَ**: **(فَمِنْهُمْ)** بضم الميم (**مَنْ يَمْشِ**) بحذف الياء للوزن، وهو من أقبح الضرورات الشعرية؛ إذ فيه تغيير للفظ القرآن، وكان يمكنه أن يقول بدل هذا الشطر:

* كَمِثْلٍ مَنْ يَمْشِي كَمَا قَدْ حَقَّقُوا *

وقوله: **(وَخِيَا حَقَّقُوا)** يعني أثبتوا هذا في الوحي الذي يُتلى، وهو القرآن الكريم **(وَاسْمُ ذَوِي الْخُطَابِ)** أي وأطلقوا اسم مخاطبين **(أَيَّ عَلَى سِوَاةِ)** أي الغائبين **(مِثْلَ)** قوله **وَعَلَّكَ**: **(اعْبُدُوا رَبَّكُمْ)** **الَّذِي بَرَأَ** أي خلقه **(ذَوِي ذُكُورَةٍ عَلَى الْإِنَاثِ)** أي وإطلاق المذكرين على الإناث في قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَيْنَيْنِ﴾** [التخريم: الآية ١٢] **(فَضِيرَتْ)** بالبناء للمفعول، أي جعلت المرأة **(مِنْهُمْ)** أي من الذكور **(لَدَى أَنْبَاءِ)** أي عند القيام للعبادة، والمراد قوله: **﴿مِنَ الْقَيْنَيْنِ﴾** [التخريم: الآية ١٢] **(مَلَايَكَا عَلَى الرَّجِيمِ غَلَبُوا)** أي في قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾** [البقرة: الآية ٣٤] **(مِنْهُمْ)** أي من الملائكة **(قَدْ اسْتَغْنِي)** لو قال: «قد استغني» لكان أظهر، أي استغني إبليس من الملائكة، بعد دخوله فيهم تغليبا، ولذا كان الاستثناء متصلا **(فَذِي عَجَائِبِ)** أي هذه المسألة من عجائب حكمة الله تعالى، حيث كان من الملائكة الرحومين، ثم أخرجه الله تعالى منهم، فصار من المرجومين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، **﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾** [آل عمران: الآية ٨] ، **﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾** [الأعراف: ٢٣].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الرابعة أنهم يُغَلَّبُونَ على الشيء ما لغيره؛ لتناسب بينهما، أو اختلاط، فلهذا قالوا: «الأبوين» في الأب والأم، ومنه قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَلَا بُؤْيُوهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا أَلْسَدُسُ﴾** [النساء: الآية ١١] ، وفي الأب والحالة ومنه **﴿وَرَفَعَ أَبْوِيَهُ عَلَى الْعَرْشِ﴾** [يوسف: الآية ١٠٠] لكن قد عرفت أنه خلاف الصواب، و«المشرقين»، و«المغربين»، ومثله «الخافقان» في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سُمِّي خافقا مجازا، وإنما هو مخفوق فيه، و«القمرين» في الشمس والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرْتَنِي الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا
أي الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء، وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرًا وقمرًا؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة، كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر. انتهى. قال ابن هشام: وما ذكرناه أمدح، والقمران في العرف الشمس والقمر، وقيل: إن منه قول الفرزدق [من الطويل]

أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطُّوَالُغُ

وقيل: إنما أراد محمداً والخليل عليهما الصلاة والسلام؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المراد بالنجوم الصحابة. رضي الله عنهم، وقالوا: العمرين في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب، ويُزَدُّ بأنه قيل لعثمان **﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾**: نسألك سيرة العمرين، أي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، قال: نعم، قال قتادة: أعتق العمران، فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: العجاجين، في روبة والعجاج، والمروتين في الصفا والمروة.

ولأجل الاختلاط أطلقت «من» على ما لا يعقل في نحو **﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾** [الثور: الآية ٤٥] ، فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: **﴿كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾** [الثور: الآية ٤٥] ، وفي **﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾** [الثور: الآية ٤٥] اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يُعَمُّ الإنسان والطائر، وأطلق اسم مخاطبين على الغائبين في قوله تعالى: **﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾** [البقرة: الآية ٢١] ؛ لأن **﴿لَعَلَّ﴾** متعلقة بـ **﴿خَلَقَكُمْ﴾** [البقرة: الآية ٢١] ، لا بـ **﴿اعْبُدُوا﴾** [البقرة: الآية ٢١] ، وأطلق اسم المذكرين على المؤنث حتى عُذَّتْ منهم في **﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَيْنَيْنِ﴾** [التخريم: الآية ١٢] ، وأطلق الملائكة على إبليس، حتى استغني عنهم في **﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾** [البقرة: الآية ٣٤] ، قال الرمخشري: والاستثناء متصل؛ لأنه واحد من بين أظهر الألف من الملائكة، فغلبوا عليه في **﴿فَسَجَدُوا﴾** [البقرة: الآية ٣٤] ، ثم استغني عنهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعا. ومن التغليب قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾** [الأعراف: الآية ٨٨] بعد قوله: **﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا﴾** [الأعراف: الآية ٨٨] ، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في

ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه، ومثله قوله **عَلَيْكَ**: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: الآية ١١] الآية، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب المخاطبون والعاملون على الغائبين والأنعام، ومعنى ﴿يَذُرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: الآية ١١] ييشكم، ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجًا، حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبت والتكثير، فلهذا جيء بـ ﴿فِي﴾ دون الباء.

ونظيره قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٩]، وزعم جماعة أن منه قوله **عَلَيْكَ**: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: الآية ١٠٤]، ونحو قوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُخَالِفُونَ﴾ [الثعل: الآية ٥٥]، وإنما هذا من مراعاة المعنى، والأول من مراعاة اللفظ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القاعدة الخامسة)

- ٢٢٠١- قَدْ عَبَّرُوا بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ وَقُوْعُهُ أَضْلَ عَلَى الْمَشْهُورِ
 - ٢٢٠٢- وَالثَّانِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُشَارَفَةُ مِثْلَ الَّذِينَ يَتَوَقَّفُونَ أَغْرِفَهُ
 - ٢٢٠٣- إِزَادَةُ الْفِعْلِ عِ ثَالِثًا أَتَى أَكْثَرُهُ بَعْدَ الشُّرُوطِ ثَبَتًا
 - ٢٢٠٤- إِذَا قَضَى أَمْرًا وَإِنْ حَكَمْنَا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ إِذَا قَرَأْنَا
 - ٢٢٠٥- إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْجُمُعَةَ وَقَدْ أَتَى فِي غَيْرِ شَرْطٍ فَاسْمَعْنَا
 - ٢٢٠٦- فَارْقَنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ أَجْتِمَاعٍ حَقَّقَهُ
 - ٢٢٠٧- وَقَدْ يُرَادُ الْفِعْلُ بِالْإِزَادَةِ مِثْلَ يُرِيدُونَ فَرِذَ مِنْ آيَةٍ
 - ٢٢٠٨- وَالرَّابِعُ الْقُدْرَةُ أَيْ عَلَيْهِ كَفَاعِلَيْنِ قَادِرَيْنِ فِيهِ
- (قَدْ عَبَّرُوا بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ) أحدها: (وَقُوْعُهُ) أي حصول الفعل، نحو «قام زيد»، و«نصر زيد عمرًا»، وقوله: (أَضْلَ عَلَى الْمَشْهُورِ) أي وقوع الفعل هو الأصل على القول المشهور. (وَالثَّانِ) بحذف الياء (عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُشَارَفَةُ) أي مقارنة الوقوع (مِثْلَ) قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَالَّذِينَ

يَتَوَقَّفُونَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٤] الآية، أي يشارفون الموت، وقوله: (أَغْرِفَهُ) فعل أمر من المعرفة مؤكّد بالنون الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي اعلمن هذه القاعدة، فإنها مهمة جدًا.

(إِزَادَةُ الْفِعْلِ عِ) فعل أمر من وعى يعي، من باب ضرب، أي احفظ، ووقع في نسخة «قل»، وهو غلط؛ إذ لا يستقيم الوزن به (ثَالِثًا أَتَى) يعني أن الثالث هو التعبير بالفعل عن إرادته (أَكْثَرُهُ) أي أكثر هذا الاستعمال (بَعْدَ) أداة (الشُّرُوطِ ثَبَتًا) بألف الإطلاق، وذلك نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ﴾ [البقرة: الآية ١١٧]، أي إذا أرداه، وكذا قوله: (وَإِنْ حَكَمْنَا) بألف الإطلاق للضرورة، أي في قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم﴾ [المائدة: ٤٢] وقوله (إِذَا تَنَاجَيْتُمْ)، أي قوله تعالى: ﴿إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا﴾ [المجادلة: ٩] وقوله: (إِذَا قَرَأْنَا) بألف الإطلاق للضرورة، أي في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [التحل: ٩٨]، وقوله **عَلَيْكَ**: ﴿إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ بِسَكُونٍ الْمِيمِ (الْجُمُعَةَ) بِقَطْعِ هَمْزَةِ «أَل» لِلوزن (فليغتسل) أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» (وَقَدْ أَتَى فِي غَيْرِ شَرْطٍ) يعني أنه قد ورد إطلاق الفعل على إرادته دون تقدّم أدوات الشروط، وقوله: (فَاسْمَعْنَا) مثل قوله المتقدم «اعرفه»، ومثال ذلك قوله: (فَارْقَنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نُفَارِقَهُ، لَمَّا قَضَى مِنْ أَجْتِمَاعٍ حَقَّقَهُ) أشار به إلى البيت الآتي ذكره قريبًا، ومحل الشاهد قوله: «فارقنا» إذ معناه: أراد أن يفارقنا.

(وَقَدْ يُرَادُ الْفِعْلُ بِالْإِزَادَةِ) يعني أنه قد يُطلق الإرادة على الفعل عكس ما مضى (مِثْلَ) بالنصب على الحال، أو بالرفع خبرًا لمحذوف، أي ذلك مثل قوله **عَلَيْكَ**: ﴿يُرِيدُونَ﴾ [النساء: الآية ١٥٠] فَرِذَ مِنْ آيَةٍ أي زد تمام الآية، وهو قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: الآية ١٥٠]، فالمراد بالإرادة الفعل بدليل أنه قبل بقوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٥٢].

(وَالرَّابِعُ الْقُدْرَةُ أَيْ عَلَيْهِ) يعني أن الرابع أنه قد يطلق الفعل، ويراد به القدرة عليه، وذلك (كَ) قوله **عَلَيْكَ**: (فَاعِلَيْنِ) يعني قوله تعالى: ﴿وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي (قَادِرِينَ فِيهِ) أي عليه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الخامسة أنهم يُعَبَّرُونَ بالفعل عن أمور:

[أحدها]: وقوعه، وهو الأصل.

[والثاني]: مشارفته، نحو قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣١]، أي فشارفن انقضاء العدة، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٠]، أي والذين يشارفون الموت، وترك الأزواج يوصون وصية، وقوله: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ﴾ [النساء: الآية ٩]، أي لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو»، ونظائرها، ومما لم يتقدم ذكره قوله [من الطويل]:

إِلَى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ
[الثالث]: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو قوله ﷺ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [التحل: الآية ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: الآية ٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا قَضَيْتُمْ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ [آل عمران: الآية ٤٧]، وقوله: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: الآية ٤٢]، وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [التحل: الآية ١٢٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْأَيْدِي وَالْعُذُونِ﴾ [المجادلة: الآية ٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ فَدَمَوْا﴾ [المجادلة: الآية ١٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: الآية ١]، وفي «الصحيح»: «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل».

ومنه في غيره^(١) قوله ﷺ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦]، أي فأردنا الإخراج، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: الآية ١١]، لأن ﴿ثُمَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٨] للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حمل ﴿خَلَقْنَا﴾ و﴿صَوَّرْنَا﴾ على إرادة الخلق والتصوير، لم يشكل، وقيل: هما على حذف مضافين، أي خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم، ومثله قوله ﷺ: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: الآية ٤]، أي أردنا إهلاكها، وقوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [التجم: الآية ٨]، أي أراد الدنو من محمد ﷺ، فتعلق في الهواء، وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين، وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنا،

(١) «ومنه» أي من التعبير بالفعل عن إرادته، «في غيره» أي في غير الشرط.

وقال [من المنسرح]:

فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ تُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جَمَاعِنَا^(١) وَطَرَا

أي أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو قوله ﷺ: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: الآية ١٥٠] بدليل أنه قبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٥٢].

[والرابع]: القدرة عليه، نحو قوله ﷺ: ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤] أي قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة، والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فالأول نحو قوله: ﴿وَنَبَلِّغُكُمْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: الآية ٣١] أي ونعلم أخباركم؛ لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: الآية ١١٢] الآية في قراءة غير الكسائي ﴿يَسْتَطِيعُ﴾ بالغيبة، و﴿رَبُّكَ﴾ بالرفع معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة؛ لأنها شرطه، أي هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته، ومثله ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: الآية ٨٧] أي لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذه بشرطها، وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي، فتقديرها: هل تستطيع سؤال ربك، فحذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة، أي استجابته، ومن الثاني قوله: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤] أي فاتقوا العناد الموجب للنار. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القاعدة السادسة)

٢٢٠٩. (يُعْبَرُونَ مَا مَضَى وَاسْتَقْبَلَا كَمَا عَنِ الْخَاضِرِ فِي الذُّهْنِ أَنْجَلَى
٢٢١٠. كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ خَالَ الْحَبَزِ كَيْفَ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ الْعَبَزُ

(١) «الجماع» بالكسر: الاجتماع والعشرة.

٢٢١١- لَأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ حَالًا تَفِي وَمِثْلُهُ كَلَامُ شَاعِرٍ قَفِي
 ٢٢١٢- جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَانِ
 (يُعْبَرُونَ مَا مَضَى وَاسْتَقْبَلَا) بِألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، يعني أنهم يُعْبَرُونَ عن الأمر الماضي والآتي (كَمَا عَنِ الْحَاضِرِ) أي مثلما يُعْبَرُونَ عن الحاضر (فِي الذَّهْنِ الْجَلِيِّ) أي انكشف (كَأَنَّهُ) أي الأمر الماضي، أو الآتي (مُشَاهِدًا حَالَ الْخَبَرِ، كَمَا إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ) [التحل: ١٢٤] وقوله: (الْعَبْرُ) ليس من الآية، بل هو مفعول محذوف، أي خذوا العبر (لَأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ حَالًا تَفِي) يعني أن لام الابتداء لا تكون إلا للحال، فإذا دخلت على المضارع صيرته نصًا في الحال، وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصدا لاستحضار الصورة (وَمِثْلُهُ كَلَامُ شَاعِرٍ) هو رؤية بن العجاج (قَفِي) بالبناء للمفعول، أي تُبْع، صفة لـ «كلام»، والكلام هو قوله: (جَارِيَةٌ) بالرفع خبر محذوف، يرجع لما تقدم، إن كان، أو بمعنى محبوبتي جارية، ويجوز الجر بـ «رب» محذوفة، قاله المحشي (فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي) متعلق بـ (تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ) بمعنى قطعت، فهو من حكاية الحال الماضية (بِالْإِيمَانِ) بالكسر، أي لمح البصر، وقيل: الإيماء ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام، والمعنى أنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن ثغرها.

وحاصل معنى الأبيات أن القاعدة السادسة أنهم يُعْبَرُونَ عن الماضي والآتي، كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشَاهِدٌ حالة الإخبار، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾** [التحل: الآية ١٢٤]؛ لأن لام الابتداء للحال، ونحو قوله: **﴿هَذَا مِنْ شِعْرِهِ وَهَذَا مِنْ عَذْوَةٍ﴾** [الفصص: ١٥]؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي **ﷺ** كما تقول: هذا كتابك فخذ، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا، فحكيت، ومثله قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾** [فاطر: الآية ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى: **﴿فَتُثِيرُ﴾** إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، من إثارة السحاب تبدو أولا قطعًا، ثم تتصامم متقلبة بين أطوار حتى تصير ركامًا، ومنه قوله: **﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [آل عمران: الآية ٥٩]، أي فكان، وقوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾** [الحج: الآية ٣١]، وقوله: **﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ**

أَسْتَضِعُّوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الفصص: الآية ٥] إلى قوله تعالى: **﴿وَنُرَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَمْلَانَ﴾** [الفصص: الآية ٦].

ومنه عند الجمهور قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾** [الكهف: الآية ١٨]، أي ييسط ذراعيه، بدليل: **﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾** [الكهف: الآية ١٨]، ولم يقل: وقلبناهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي، وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يَعْمَلُ، ومثله قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾** [البقرة: الآية ٧٢]، إلا أن هذا على حكاية حال كانت مُستقبلةً وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى حكيك الحال الماضية، ومثلها قوله [من الرجز]:

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَانِ
 ولولا حكاية الحال في قول حسان [من الكامل]:

يُعْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يُرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: **﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾** [البقرة: الآية ٢١٤] الآية بالرفع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القاعدة السابعة)

- ٢٢١٣- (اللفظ قَدَيَكُونُ جَا مُقَدَّرًا عَلَى مُقَدَّرٍ بِتَثْرِيلٍ يُرَى
 ٢٢١٤- مِثْلُ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ أَنْ يُفْتَرَى أَيِ افْتِرَاءٍ وَفَتْنَ
 ٢٢١٥- أَيْ مُفْتَرَى مِثْلُ عَسَى أَمِيرُنَا أَنْ يَتَجَبَّرَ عَلَى مَنْ هَاهُنَا
 ٢٢١٦- قِيلَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ كَعَسَى أَمْرُ أَمِيرِنَا الَّذِي تَنَحَّسَا
 ٢٢١٧- أَوْ صَاحِبًا قَدَّرَ مُضَافًا لِحَبْرَ وَقِيلَ أَنْ زَائِدَةٌ لَكِنْ حَظَرَ
 ٢٢١٨- عَدَمَ إِمْكَانِ السَّقُوطِ فَاشْتِا وَعَمَلُ الزَّائِدِ عَنْهُمْ نُهَيَا
 ٢٢١٩- وَفِي لِمَا قَالُوا بِقَوْلٍ أَوْلَا وَالْقَوْلُ بِالْمَقُولِ قَدْ تَحَوَّلَا
 ٢٢٢٠- مِمَّا تُحِبُّونَ كَذَا قَدْ جُعِلَا عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ رَأْسُ النُّبَلَا

٢٢٢١- كَذَاكَ قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا وَمَا عَدَا الْفَتَى الْمَصْدَرُ خَالًا عَلِيمًا)
(الْلَفْظُ قَدْ يَكُونُ جَا مُقَدَّرًا عَلَى مُقَدَّرٍ) آخر، وقوله: (بِتَنْزِيلِ يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يوجد
كثيرًا في القرآن الكريم (مِثْلُ) قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ أَنْ كَرَّرَتْ «أَنْ» توكيدا مع
إصلاح الوزن، قاله الناظم رحمه الله، قلت: لكن مثل هذا قبيح جدًا؛ لأن فيه حذف ألف «هذا»؛
إذ لا يَتَرْنَ إِلَّا بِهِ، وتكرار «أَنْ»، وفيه تغيير للتَّنْزِيلِ، وهو غير جائز، فلو قال بدل البيت:
مِثَالُهُ أَنْ يُفْتَرَى فِي إِثْرِ هَذَا الْقُرْآنِ بِافْتِرَاءٍ يَجْرِي
لكان أولى، وأتم، و«القرآن» بنقل حركة الهمزة قراءة سبعة.

(يُفْتَرَى، أي افْتِرَاءً) أي فأول إلى المصدر، وقوله: (وَفَتْنٌ) مؤكد لما قبله (أَيُّ مُفْتَرَى) أي ثم
أَوَّلُ إلى اسم المفعول (مِثْلُ عَسَى أَمِيرُنَا أَنْ يَتَجَبَّرَ) أي يقسو (عَلَى مَنْ هَهُنَا، قِيلَ) هو على التأويل
بالمصدر، والمصدر باسم الفاعل، أي المتجبر (وقيل) هو (عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، كَعَسَى) وفي
نسخة: «أَي عَسَى» (أَمْرُ أَمِيرِنَا الَّذِي تَنْحَسَا) أي صار نحسًا على الناس، قال في «القاموس»:
التَّحَسُّ: الأمر المظلم، والريح الباردة، إذا أدبرت، والغبار في أقطار السماء، وضد السعد. انتهى
(أَوْ صَاحِبًا قَدَّرَ مُضَافًا لِحَبْرٍ) أي تقدَّر ه صاحب تجبر (وقيل: «أَنْ» زَائِدَةٌ، لَكِنْ حَظُنْ) بالبناء
للفاعل، والفاعل قوله: (عَدَمَ إِمْكَانِ السَّقُوطِ فَاشِيَا) أي مَنَعَ زِيَادَتَهَا عَدَمَ صلاحيتها للسقوط في
الأكثر (وَعَمَلُ الرَّائِدِ عَنْهُمْ نَهْيًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي وَيَمْتَنِعُ زِيَادَتَهَا أَيضًا أَنهَا قَدْ
عَمِلَتْ، والزائد لا يعمل.

(وَفِي لِمَا قَالُوا بِقَوْلٍ أَوَّلًا) أي أول أولًا بالمصدر (وَالْقَوْلُ بِالمَقُولِ قَدْ تَحَوَّلًا) وفي نسخة:
«بَعْدُ حَوَّلًا»، أي ثم أَوَّلُ المصدر بعد ذلك بالمفعول.

(مِمَّا تُحْيُونَ) أي في قوله **عَلَيْكَ**: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] (كَذَا قَدْ جُعِلَا)
بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، يعني أنه يجوز أن تكون «ما» مصدرية، ثم المصدر يؤول باسم
المفعول، وذلك (عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ) - بتخفيف ياء النسبة للوزن - الفارسي (رَأْسِ النَّبَلَا) بضم،
ففتح، جميع نبيل، وهو الشريف.

(كَذَاكَ قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا الْفَتَى) ف«ما» مصدرية، و(المَصْدَرُ) المؤول من «ما»
وصلتها (خَالًا عَلِيمًا) يعني أنه يكون مؤولا باسم الفاعل، أي خالين، ومجاوزين.
وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة السابعة أن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك
المقدر على تقدير آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس:
الآية ٣٧]، فإن ﴿يُفْتَرَى﴾ [يونس: الآية ٣٧] مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بمفتري، وقال [من
الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتَى نَدِي
وقالوا: «عسى زيد أن يقوم»، فقليل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمر
زيد، أو عسى زيد صاحب القيام، وقيل: «أَنْ» زائدة، وَيَزِدُّهُ عَدَمُ صلاحيتها للسقوط في الأكثر،
وأنها قد عَمِلَتْ، والزائدة لا تعمل، خلافا لأبي الحسن، وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة [من
البيسط]:

حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا فِي نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهُوَ مُخْتَارٌ
يجوز كون «أَنْ» زائدة، فلأن النصب هنا يكون بالعطف، لا ب«أَنْ»، وقيل في قوله **عَلَيْكَ**: ﴿ثُمَّ
يُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: الآية ٣] : إن ﴿مَّا قَالُوا﴾ بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي
يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وهُنَّ الزوجات، وقال أبو البقاء في ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا
تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٢] : يجوز عند أبي علي كون «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم
المفعول. انتهى.

وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك، وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا ما خلا زيدا، وما
عدا زيدا» ف«ما» مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال
معرفة لتأولها بالنكرة. انتهى.

والتأويل خالين عن زيد، ومتجاوزين زيدا، وأما قول ابن خروف، والشلوبين: إن «ما» وصلتها
نصب على الاستثناء فغلط؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا

يقوم ذلك المعنى بغيره^(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ)

- ٢٢٢٢- (كَثُرَ مَا مَعَ الثَّوَانِي يُغْتَفَرُ وَفِي الْأَوَائِلِ يَمْنَعُ يُغْتَبَرُ
 ٢٢٢٣- كَكُلِّ شَاةٍ وَأَبْنَاهَا بِدِرْهِمٍ وَرُبُّ عَبْدٍ وَأَخِيهِ قَدْ عَمِيَ
 ٢٢٢٤- وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ رَمَى عَمْرُو مَنِغٍ إِلَّا لَدَى شِعْرِ عَلَى ضَيْقِي وَضِعُ
 ٢٢٢٥- إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً جَوَائِبَهَا أَتَى طَارُوا بِهَا فَرَحًا لَلَّذِ أَثْبَتَا
 ٢٢٢٦- إِذْ لَا تُضَافُ الْكُلُّ مَعَ أَيِّ إِلَى مَعْرِفَةٍ كَأَفْعَلٍ فَضْلًا جَلًا
 ٢٢٢٧- وَلَا تَجْرُ رُبُّ إِلَّا نَكِرَةٌ جَوَابَ مَاضٍ بَعْدَ آتٍ فَأَخَذَرَةٌ)

(كَثُرَ مَا مَعَ الثَّوَانِي يُغْتَفَرُ) بالبناء للمفعول، أي كثر الذي يتسامح فيه مع الثواني (وَفِي الْأَوَائِلِ يَمْنَعُ يُغْتَبَرُ) بالبناء للمفعول أيضًا، والجازان متعلقان به، أي يُمنع في الأوائل، وفي نسخة: «مَا فِي الْأَوَائِلِ إلخ» (كَكُلِّ شَاةٍ وَأَبْنَاهَا بِدِرْهِمٍ) أي «وابنها» عطف على «شاة»، فيلزم منه تسلط «كل» عليه، مع أن «كلا» لا تضاف لمعرفة مفردة، لكنه يجاب بأنه يُغْتَفَرُ في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في المتبوع (وَرُبُّ عَبْدٍ وَأَخِيهِ قَدْ عَمِيَ) أي فـ«أخيه» عطف على «رجل»، مع أن «رب» لا تجر إلا نكرة، لكن يجاب بأنه يُغْتَفَرُ في الثاني ما لا يُغْتَفَرُ في الأول (وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ رَمَى عَمْرُو مَنِغٍ) أي لكون فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا (إِلَّا لَدَى شِعْرِ عَلَى ضَيْقِي) بفتح الضاد المعجمة، وكسرها (وَضِعُ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«شعر»، وذلك الشعر قوله: (إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً) بالضم ما يُسَبُّ فاعلها (جَوَائِبَهَا أَتَى طَارُوا بِهَا فَرَحًا لَلَّذِ أَثْبَتَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي ذكر بعده، ثم بين سبب المنع في كل ما ذكر، فقال: (إِذْ لَا تُضَافُ الْكُلُّ) أي لفظ «الكل» (مَعَ أَيِّ) أي مع لفظ «أَيِّ» (إِلَى مَعْرِفَةٍ) يعني أن «كلا» و«أيا» لا يضافان إلى معرفة، أي مفردة (كَأَفْعَلٍ فَضْلًا جَلًا) أي كما لا يضاف أفعال التفضيل لمعرفة، فلا يقال: زيد أفضل عمرو (وَلَا تَجْرُ رُبُّ)

(١) أي وهو «ما» وصلتها.

إِلَّا نَكِرَةٌ) هذا يعود لقوله: «رب عبد وأخيه» (جَوَابَ مَاضٍ بَعْدَ آتٍ فَأَخَذَرَةٌ) أي احذر أن تأتي بالماضي جوابا عن المضارع الواقع فعل الشرط، وقوله: «فاحذره» فعل أمر من الحذر، مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي احذرته.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الثامنة أنه كثيرا ما يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل.

فمن ذلك: «كل شاة وسخلتها بدرهم»، وقوله الطويل:

وَأَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ
 و«رب رجل وأخيه»، وقوله ~~ككلا~~: «إِنْ نَشَأَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ»^(١) [الشعراء: الآية ٤]، ولا يجوز كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رب أخيه، ولا يجوز «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قام عمرو» في الأصح إلا في الشعر، كقوله [من البسيط]:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَقُوا
 إذ لا تضاف «كل»، و«أي» إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجر «رب» إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا، وقال الشاعر [من البسيط]:

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبَ الْحَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزُلُ
 فقال يونس: أراد أو أنتم تنزلون، فَعَطَفَ الجملة الاسمية على جملة الشرط، وجعل سببويه ذلك من العطف على التوهم، قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: «مررت برجل قائم أبواه، لا قاعدَيْن»، ويمتنع «قائمين، لا قاعد أبواه» على إعمال الثاني، وربط الأول بالمعنى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(الْقَاعِدَةُ التاسِعَةُ)

٢٢٢٨- (فِي الظَّرْفِ وَالتَّجْوِيرِ قَدْ يُتَسَعُّ مَا فِي سَوَاهِمَا اتَّسَاعًا مَتَّعُوا

(١) الشاهد في قوله: «ظَلَّتْ» حيث كان معطوفا على الجواب، وهو فعل ماض.

٢٢٢٩- فَبِهِمَا فُصِّلَ فِعْلٌ نَاقِصٌ
 ٢٢٣٠- كَكَانَ فِي الدَّارِ وَعِنْدَكَ الْفَتَى
 ٢٢٣١- مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ لِقَا زَيْدٍ وَمَا
 ٢٢٣٢- وَبَيْنَ نَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ فَإِنْ
 ٢٢٣٣- وَبَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي
 ٢٢٣٤- وَبَيْنَ حَرْفِ الْجَرْ وَالْمُضَافِ
 ٢٢٣٥- وَبَيْنَ لَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَمَا يَلِي
 ٢٢٣٦- وَذَا غُلَامٌ وَالْإِلَهَ زَيْدِنَا
 ٢٢٣٧- وَقَدَّمُوهُمَا عَلَى اسْمٍ إِنَّا
 ٢٢٣٨- كَذَا إِذَا عَمِلَ فِيهِمَا الْحَبْرُ
 ٢٢٣٩- وَإِنْ يَكُ الْمَعْمُولُ مِنْ سَوَاهُمَا
 ٢٢٤٠- كَذَا إِذَا جَاءَكَ مَعْمُولَيْنِ
 ٢٢٤١- قِيلَ عَلَى فِعْلٍ نُفِي رَأَيْنَا
 (فِي الظَّرْفِ وَالْجَرِّ قَدْ يُتَّسَعُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (مَا فِي سَوَاهُمَا اتِّسَاعًا مَنَعُوا) يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ
 يَتَوَسَّعُ فِي الظَّرْفِ وَالْجَرِّ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِمَا (فَبِهِمَا) أَيِ بِالظَّرْفِ وَالْجَرِّ وَالْمَجْرُورِ
 (فُصِّلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فِعْلٌ نَاقِصٌ) هُوَ «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا (مِنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ رَخْصُوا، كَمَا كَانَ
 فِي الدَّارِ وَعِنْدَكَ الْفَتَى مُقَرَّبًا) أَيِ فَقَدْ فُصِّلَ بـ «فِي الدَّارِ»، وَ«عِنْدَكَ» بَيْنَ «كَانَ» وَمَعْمُولِيهَا،
 وَهُمَا «الْفَتَى» وَ«مُقَرَّبًا» (وَفِي التَّعَجُّبِ أَتَى «مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ لِقَا زَيْدٍ») حَيْثُ فَصَّلَ «الْيَوْمَ» بَيْنَ
 فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَعْمُولِهِ، وَهُوَ «لِقَا زَيْدٍ» (وَمَا أَثْبَتَ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا قَدَمًا) أَيِ فَقَدْ فَصَّلَ «عِنْدَ
 الْحَرْبِ» بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ، وَهُوَ «زَيْدًا»، وَأَمَّا «قَدَمًا» فَمَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ (وَبَيْنَ
 نَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ) يَعْنِي النَّاسِخَ الْحَرْفِيَّ، وَهُوَ «أَنَّ» وَأَخَوَاتُهَا، وَ«بَيْنَ» مُتَعَلِّقٌ بـ «جَاءَ»، وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ)

هِيَ «إِنَّ» الْمَشْدَدَةُ، خَفَفَهَا لِلْوَزْنِ (بِحُبِّهَا أَخَاكَ) مُبْتَدَأٌ مُحْكِي لِقَصْدِ لَفْظِهِ، خَبَرَهُ «جَاءَ»، أَيِ جَاءَ
 قَوْلُهُ «فَإِنْ بِحُبِّهَا...» إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي فِي الْبَيْتِ الْآتِي (جَاءَ) وَقَوْلُهُ: (فَاسْتَبْنِ) كَتَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، أَيِ
 فَاطْلُبْ بَيَانَ مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ، وَافْهَمْهُ، فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِذَلِكَ (وَبَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي أُجْرِي
 مُجْرَى الظَّنِّ) يَعْنِي أَنَّهُ وَقَعَ الْفَصْلُ أَيْضًا بَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الْجَارِي مُجْرَى الظَّنِّ، كَقَوْلِهِ: أَتَبَعْدُ
 بُعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً... الْبَيْتَ، وَقَوْلُهُ: (شَرْطُهُ تَحْدِيدُ) أَيِ خَذَ شَرْطَ إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ،
 وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «الْخِلَاصَةِ» حَيْثُ قَالَ:

وَكَتَّظُنُّ أَجْعَلُ تَقُولُ إِنَّ وَلِيَّيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ
 بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْتَغِضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ
 وَأُجْرِي الْقَوْلُ كَظُنُّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا
 (وَبَيْنَ حَرْفِ الْجَرْ وَالْمُضَافِ وَمَا يَلِيهِمَا بِلَا خِلَافٍ) يَعْنِي أَنَّهُ فَصَّلَ بِهِمَا أَيْضًا بَيْنَ الْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ، وَبَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ (وَبَيْنَ «لَنْ»، ثُمَّ «إِذَنْ» وَمَا يَلِي) أَيِ فَصَّلَ بِهِمَا أَيْضًا بَيْنَ
 «لَنْ»، وَ«إِذَنْ» وَمَنْصُوبِهِمَا (كَخُذْ بِوَاللَّهِ ذُرِّيَّتَهُمُ الْوَلِيَّ) مِثَالٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (وَذَا غُلَامٌ
 وَالْإِلَهَ زَيْدِنَا) مِثَالٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ (وَكَاذِبٌ وَاللَّهِ نَزَمِي الْقَتَا) مِثَالٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَ «إِذَنْ»
 وَمَنْصُوبِهَا (وَقَدَّمُوهُمَا) أَيِ الظَّرْفِ وَالْجَرِّ وَالْمَجْرُورِ (عَلَى اسْمٍ «إِنَّا»، أَيْ) حَالُ كَوْنِهِمَا (خَبَرًا
 لَهَا) أَيِ لـ «إِنْ» (كَإِنْ أَنَا) أَيِ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ كـ «إِنْ» الْمَكْسُورَةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ (كَذَا إِذَا عَمِلَ
 فِيهِمَا) أَيِ فِي الظَّرْفِ وَالْجَرِّ وَالْمَجْرُورِ (الْحَبْرُ) بِالرَّفْعِ فَاعِلُ «عَمِلَ» (فِي بَابِ «مَا» كَمَا لَكُمْ زَيْدٌ
 مَقَرٌّ) بِالْقَافِ، وَفِي نَسْخَةِ «مَقَرٌّ» بِالْفَاءِ (وَإِنْ يَكُ الْمَعْمُولُ) أَيِ مَعْمُولُ خَبَرِ «مَا» (مِنْ سَوَاهُمَا) أَيِ
 مِنْ غَيْرِ الظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (فَبَاطِلًا إِعْمَالُهَا قَدْ عَلِمَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي
 أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ فِي بَابِ «مَا» غَيْرِ ظَرْفٍ، وَجَارٍ وَمَجْرُورٍ بَطَلَ عِلْمُهَا (كَذَا إِذَا جَاءَكَ)
 بِضَمِيرِ التَّنْيَةِ، رَاجِعٍ إِلَى الظَّرْفِ وَالْجَرِّ وَالْمَجْرُورِ (مَعْمُولَيْنِ لَوْضِلَ «أَنَّ» يُرَى مُقَدِّمَيْنِ) يَعْنِي أَنَّهُ
 يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا إِذَا كَانَا مَعْمُولَيْنِ لَصَلَةِ «أَنَّ»، نَحْوُ قَوْلِهِ ~~عَلَى~~ ~~وَكَاثِلًا~~ ~~فِيهِ مِنَ الزَّهْدِ~~
 [يُوسُفُ: الْآيَةُ ٢٠] (قِيلَ: عَلَى فِعْلٍ نُفِي) يَعْنِي أَنَّهُ قِيلَ: يَقْدَمَانِ أَيْضًا عَلَى الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ بـ «مَا»، مَعَ
 أَنْ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَقَوْلُهُ: (وَأَيْنَا) أَيِ رَأَيْنَا جَوَازَ تَقْدِيمِهَا (كَتَخَنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَفْنَيْنَا) أَيِ

فقد تقدم قوله: «عن فضلك» على الفعل المنفي بـ«ما» التي لها صدر الكلام؛ لأنه يُتَوَسَّعُ فيهما ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة التاسعة أنهم يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله، نحو «كان في الدار، أو عندك زيد جالساً»، وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو «ما أحسن في الهَيْجَاءِ لقاء زيد، وما أثبت عند الحرب زيذاً»، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، نحو قوله [من الطويل]:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلُهُ
وبين الاستفهام والقول الجاري مجزئ الظن، كقوله [البيسيط]:

أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْثُومًا
وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إذن»، و«لن» ومنصوبهما، نحو «هذا غلام».

والله - زيد، و«اشتريته بوالله - درهم»، وقوله [من الوافر]:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَثِيبِ
وقوله [من الكامل]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)
وقدّموا خبرين على الاسم في باب «إن»، نحو قوله **عَلَّكَ**: **﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعَبْرَةٌ﴾** [آل عمران: ١٣]، ومعمولين للخبر في باب «ما»، نحو «ما في الدار زيد جالساً»، وقوله [من الطويل]:

* فَمَا كُلُّ جَبِينٍ مَنْ تُؤَاتِي مُؤَاتِيَا *

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها، كقوله [من الطويل]:

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ *

ومعمولين لصلة «أل»، نحو قوله **عَلَّكَ**: **﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾** [يوسف: الآية ٢٠] في

(١) الأصل لن أَدْعَ الْقِتَالَ مَدَّةً رَوَيْتِي أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا، ففصل بين «لن» ومنصوبها، وهو «أَدْعَ» بالظرف، وهو «ما». «الحاشية» ج ٣ ص ٥٥١.

قول، وعلى الفعل المنفي بـ«ما» في نحو قوله [من الرجز]:

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا أَسْتَعْنِينَا *

قيل: وعلى «إن» معمولاً لخبرها في نحو «أما بعدُ فإني أفعل كذا وكذا»، وقوله [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ
وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أَكُلُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ»^(١).

قال ابن هشام رحمه الله: وأقول أما مسألة «أما»^(٢) فاعلم أنه إذا تلاها ظرف، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه، نحو «أما في الدار، أو عندك فزيد جالس»^(٣) جاز كونه معمولاً لـ«أما»^(٤)، أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه، نحو «أما زيذاً، أو اليوم فإني ضارب»، فالعامل فيه عند المازني «أما»^(٥)، فتصح مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتج بأن «أما» وُضِعَتْ على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلاً بينها وبين «أما»، وجوّزه بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قوله: «أما أنت ذا نفر»، فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير ألهذا فَخَرْتُ علي، وأما

(١) فثوب مبتدأ مؤخر، و«لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و«كل يوم» متعلق بالجار والمجرور، وهو عامل معنوي.

(٢) قوله: «وأقول إلخ» قال الدسوقي رحمه الله: اعلم أن الذي يلي «أما» تارة يكون ظرفاً، وتارة يكون غيره، والتالي للفاء، إما أن يمتنع تقدم معموله أم لا، فهذه أربع صور. انتهى. «الحاشية» ٥٥٣/٣.

(٣) قوله: «فزيد جالس» مبتدأ وخبر، والجملة جواب الشرط، وقوله: «في الدار، أو عندك» يحتمل أنه متعلق بخبر المبتدأ؛ لأنه لا يمتنع تقدم معموله، ويكون من متعلقات الجزاء، ويحتمل تعلقه بـ«أما» فهو من متعلقات الشرط. «دسوقي» ٥٥٣/٣.

(٤) أي لنيايتها مناب فعل الشرط؛ لأن الأصل «مهما يكن من شيء»، فإني أفعل كذا، فحذفت «مهما»، و«يكن»، وأنبت «أما» منابهما.

(٥) أي لأن معمول خبر «إن» لا يتقدم على «إن»، وقوله: فالعامل «أما» أي لا ما بعد الفاء؛ لامتناع تقدم المعمول عليه.

المسألة الأخيرة، فمن أجاز «زيدًا جالسًا في الدار» لم يكن ذلك مختصًا عنده بالظرف. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القاعدة العاشرة)

- ٢٢٤٢- (الْقَلْبُ مِنْ فُنُونٍ ذَا الْكَلَامِ أَكْثَرُهُ فِي الشَّعْرِ ذَا اهْتِمَامِ
٢٢٤٣- وَمَهْمِهِ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ
٢٢٤٤- فَعَكْسُ التَّشْبِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ وَحَذَفَ الْمُضَافُ ذَا مِنَ اللُّغَةِ
٢٢٤٥- قَالُوا لَدَى طُلُوعِ ذِي الْجُوزَاءِ انْتَصَبَ الْأَعْوَادُ فِي الْحَزْبَاءِ
٢٢٤٦- فِي قَابِ قَوْسَيْنِ مَثْنَاهُ قَلْبٌ بِمُفْرَدٍ وَالْأَصْلُ قَابَنِي فَأَرْتَقِبْ

(الْقَلْبُ مِنْ فُنُونٍ ذَا الْكَلَامِ) أي هذا الكلام العربي، وفي نسخة «ذي الكلام»، والمعنى عليه أن القلب من الفنون التي يستعملها المتكلم (أَكْثَرُهُ) أي أكثر وقوعه (فِي الشَّعْرِ ذَا اهْتِمَامِ) بالنصب على الحال (وَمَهْمِهِ) أي وربّ مَهْمِهِ، وهي المفازة (مُغْبَرَةٌ) أي متلوّنة بلون الغبار (أَرْجَاؤُهُ) أي نواحيه، وأطرافه، جمع «رجا» بالقصر، وهو مرفوع على الفاعلية بـ «مُغْبَرَةٌ» (كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ، فَعَكْسُ التَّشْبِيهِ) فعل ونائب فاعله، أي لأنه عند الهيجاء إنما تتغير السماء، أي جهتها من الغبار (لِلْمُبَالَغَةِ) يعني أن الشاعر عكس التشبيه لأجل المبالغة، إذ أصله كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه (وَحَذَفَ الْمُضَافُ) أي الذي يضاف إلى «سماء»، وهو «لون» (ذَا مِنَ اللُّغَةِ) أي هذا الذي ذكرناه من مقاصد أهل اللغة، ومن بلاغتهم (قَالُوا لَدَى طُلُوعِ ذِي الْجُوزَاءِ) أي عند طلوع المنزّل المشتمل على الجوزاء، وهي برج في السماء إذا دخلت الشمس فيه قصر الليل، وطال النهار، بعكس برج القوس، فإنه إذا حلت الشمس فيه قصر النهار، وطال الليل، وإلى هذا المعنى يشير قول القائل في وصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها [من البسيط]:

فَالشَّمْسُ بِالْقَوْسِ أَمْسَتْ وَهِيَ نَازِلَةٌ إِنْ لَمْ يَزُرْنِي وَبِالْجُوزَاءِ إِنْ زَارَا
(انْتَصَبَ) أي تعلق؛ لأن الحرباء هي التي تعلق بالعود عند شدة الحرّ (الأعواد) بالفتح جمع

عود، وهو الخشب (فِي الْحَزْبَاءِ) بكسر الحاء المهملة، وسكون الراء: دويّة أكبر من ابن غرس، لا عظم فيها، وهي المسماة الحرباءة، وهي ضعيفة يحصل بقوة الحرارة اشتدادها، تدور كيف دارت الشمس؛ لمحبتها لها.

(فِي قَابِ قَوْسَيْنِ مَثْنَاهُ قَلْبٌ بِمُفْرَدٍ، وَالْأَصْلُ قَابَنِي) يعني أن أصل قاب قوسين كان قابي قوس، فوقع فيه القلب، وقوله: (فَأَرْتَقِبْ) كمل به البيت، أي فانتظر كل خير، أو فانتظر نهاية الكتاب؛ فإنه قريب، حيث لم يبق منه إلا القاعدة الحادية عشرة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة العاشرة أن من فنون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

كَأَنَّ سَبِيحَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وتأوله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج، ونصب العسل، وقد روي كذلك أيضًا، فارتفاع «ماء» بتقدير: وخالطها ماء ويروى برفعهن على إضمار الشأن، وأما قول ابن أسد^(١): «إِنَّ «كَانَ» زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزداد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤية [من الرجز]:

وَمَهْمِهِ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ
أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]:

فَإِنْ أَنْتَ لَأَقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَتَهَيَّبُكَ أَنْ تُقَدِّمًا
أي تتهيبها، وقال ابن مقبل [من البسيط]:
وَلَا تَهَيَّبُنِي الْمَوْمَاءُ أَرْكَبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحْرِ^(٢)

(١) هو الحسن بن أسد الفارقي النحوي اللغوي البارع المتوفى سنة (٤٨٧هـ).

(٢) «الموماء»: المفازة، و«الأصداء» جمع صدى، والمراد ذكر اليوم، أو طير يصفر بالليل.

أي ولا أتهيبها، وقال كعب^(١) [من البسيط]:

كَأَنَّ أَوْبَ^(٢) ذِرَاعِيهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ
«القور» جمع قارة، وهي الجبل الصغير، و«العساquil» اسم لأوائل السراب، ولا واحد له، و«التلفع» الاشتمال، وقال عروة بن الورد [من الوافر]:

فَدَيْتُ بِنَفْسِي نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلَوْكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ
والأصل فديت نفسه بنفسه.

وقال القطامي [من الوافر]:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلَيْهِا كَمَا طَيَّتْ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا
«الفدن»: القصر، و«السياع»: الطين، ومنه في الكلام «أدخلت القلنسوة في رأسي»، و«عَرَضْتُ الناقةَ على الحوض»، و«عرضتها على الماء»، قاله الجوهري، وجماعة، منهم السكاكي، والزمخشري، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠] الآية، وفي «كتاب التوسعة» ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحد منهما، واختاره أبو حيان، ورَدَّ على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبي [من الكامل]:

وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دُقْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ
أن أصله كيف لا يموت من يعشق، والصواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق، ويقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الخرباء»، أي انتصب الخرباء في العود، وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]: إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه قوله ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَاهَا﴾،

(١) هو كعب بن زهير في قصيدته «بانت سعاد»، والضمير للناقة.

(٢) «الأوب» الرجوع، والمعنى كأن ذراعي هذه الناقة في سرعتها في السير ذراعا هذه المرأة في اللطم لما فقدت ولدها.

وقوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَدَدَلْ﴾ [النجم: الآية ٨]، وقد مضى تأويلهما، ونقل الجوهري في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أن أصله قايي قوس، فقلبت الثانية بالإفراد، وهو حسن إن فُسر القاب بما بين مقبض القوس وسيبها، أي طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ - فَلَسْتُ لِشَرِّي فَعْلِهِ بِحُمُولٍ
أي فليست لشر فعله، قيل ومن القلب: ﴿أَذْهَبَ يَكْتَنِي هَكَذَا﴾ [الثل: الآية ٢٨] الآية، وأجيب بأن المعنى: ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك، فانظر ماذا يرجعون، وقيل في ﴿فَعُمِيتَ عَلَيْكَ﴾ [هود: الآية ٢٨]: إن المعنى فعميت عنها، وفي ﴿حَقِيقُ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ﴾ الآية [الأعراف: ١٠٥] فيمن جَرَّ بـ «على» بعد «أن» وصلتها على أن المعنى: حقيق عليّ بإدخالها على ياء المتكلم، كما قرأ نافع، وقيل: ضَمَّن «حقيق» معنى حريص، وفي ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَسَنُوا بِالْعَصْبَةِ﴾ [القصاص: الآية ٧٦]: إن المعنى لتنوء العصبه بها، أي لتنهض بها متثاقلة، وقيل: الباء للتعدية، كالهزمة أي لثني العصبه، أي تجعلها تنهض متثاقلة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ)

٢٢٤٧- (مِنْ مَلَحِ الْكَلَامِ فِي اللَّفْظَيْنِ أَنْ يَتَقَارَضَا لَدَى الْحَكَمَيْنِ
٢٢٤٨- لَهُ هُنَا أَمْثَلَةٌ فَلأَوَّلُ إِعْطَاءُ غَيْرِ حُكْمٍ إِلَّا يَا فُلُ
٢٢٤٩- وَعَكْسُهُ أَيْضًا لَدَيْهِمْ ثَبَتًا فِي الْوَصْفِ لَوْ كَانَ دَلِيلًا أَثْبَتًا)

(مِنْ مَلَحِ الْكَلَامِ) بضم الميم، وفتح اللام: جمع ملحة بضم، فسكون، كغرفة وغُرف، وهو ما يُستملح، ويُستظرف، ويُستحسن من الكلام (فِي اللَّفْظَيْنِ أَنْ يَتَقَارَضَا) بألف الثانية، من القرض، أي السلف، فشبه تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين شيئًا من

صاحبه، واستعير اسم المشبه به، وهو التقارض للمشبه على طريقة الاستعارة التصريحية^(١) وفي نسخة: «أن يتعاضا» بالعين والواو من العوض، وهو بمعناه، وقوله: (لَدَى الْحُكْمَيْنِ) أي عند حكميهما، متعلق بـ«يتقارضا» (لَهُ هُنَا أَفْثَلَةٌ) أي عشرة ستأتي مفصلة.

(فَالْأَوَّلُ) أي أول تلك الأمثلة (إِعْطَاءٌ غَيْرٌ حُكْمٌ إِلَّا) أي في الاستثناء، وهو الإخراج بها لما بعدها عما قبلها، وإن كانت «غير» تُنْصَبُ بخلاف «إلا»، فإنها لا تُعْرَبُ، فالنصب لـ«غير» ليس ملحوظا في الحكم المعطى لها، فقولنا: «في الاستثناء» بيان للحكم، وقوله: (يَا قُلْ كَمْ لَكَ مِنَ الْبَيْتِ، وَقَدْ سَبَقَ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنَّهُ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ، وَلَيْسَ تَرْخِيْمًا مِنْ «فَلَانٍ» عَلَى الْأَصَحِّ (وَعَكْسُهُ أَيْضًا لَدَيْهِمْ ثَبَاتٌ) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، يَعْنِي أَنَّهُ ثَبِتَ عِنْدَ النِّحَاةِ عَكْسَ هَذَا الْحُكْمِ، وَهُوَ إِعْطَاءُ «إِلَّا» حُكْمَ «غَيْرٍ» (فِي الْوَصْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«ثَبِتَ»، أَيْ ثَبِتَ هَذَا الْإِعْطَاءُ فِي الْوَصْفِ بِهَا (لَوْ كَانَ) دَلِيلًا أَثْبَتًا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلَهَةٌ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية جُعِلَ دَلِيلًا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الحادية عشرة أنه من مُلَحِّح كَلَامِهِمْ تقارض اللفظين في الأحكام، ولذلك أمثلة عشرة:

[أحدها]: إعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها، نحو قوله ﷺ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَلْعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: الآية ٩٥] الآية فيمن نصب «غير»، وإعطاء «إلا» حكم «غير» في الوصف بها، نحو قوله ﷺ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني، فقال:

٢٢٥٠. (وَالثَّانِ إِعْطَاءُ أَنْ الْمَصْدَرِ

٢٢٥١. وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى

٢٢٥٢. شَاهِدُهُ أَنْ تَقْرَأَ يَأْتِي

إِهْمَالُهَا كَمَا لَدَى الْمُعْتَبِرِ
مَا أَخْتِيهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
إِعْمَالُ مَا حَمَلًا عَلَى أَنْ قَدْ أَتَى

(١) «حاشية الدسوقي» ٥٦١/٣.

٢٢٥٣. كَقَوْلِهِ كَمَا تَكُونُوا وَرَدًا عَنْ بَعْضِهِمْ وَبِالثَّبُوتِ حَمْدًا (وَالثَّانِ) من أمثلة مُلَحِّح كَلَامِهِمْ (إِعْطَاءُ «أَنْ» الْمَصْدَرِ) بصيغة اسم الفاعل، أي التي تؤول ما بعدها بالمصدر (إِهْمَالُهَا) أي إهمال «أَنْ» عن العمل (كَمَا لَدَى الْمُعْتَبِرِ) بكسر الباء الموحدة، أي كما هو ثابت عند من يعتبر أساليب العربية، ثم أكد كلامه هذا بما قاله ابن مالك في «خلاصته» (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض العرب (أَهْمَلُ «أَنْ») الناصبة للمضارع (حَمَلًا) أي لأجل حمله إياها (عَلَى «مَا») المصدرية (أَخْتِيهَا) بالجر بدل من «ما»، أو عطف بيان لها (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) «حيث» ظرف زمان، أو مكان اعتباري متعلق بـ«أهمل»، وضمير «استحقت» يرجع لـ«أَنْ»، أي وبعضهم أهمل «أَنْ» وقت استحقاقها العمل، أو في مكان استحقاقها له بأن لم يتقدمها علم، ولا ظن، حملاً على «ما» بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائي، وكذلك بعضهم أعمل «ما» المصدرية حملاً على «أَنْ» كذلك. قاله الخضرى^(١) (شَاهِدُهُ) أي شاهد إهمال «أَنْ» (أَنْ تَقْرَأَ) أي في قول الشاعر: أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ... البيت.

وقوله: (يَأْتِي) كَمَلَّ به البيت (إِعْمَالُ «مَا» حَمَلًا عَلَى «أَنْ» قَدْ أَتَى) أي ورد عن العرب (كَقَوْلِهِ: «كَمَا تَكُونُوا») يولي عليكم»، وقد سبق أنه حديث ضعيف، والشاهد فيه «تكونوا» إذ لم يقل: تكونون، وذلك ليس إلا لإعمالها حملاً على «أَنْ» المصدرية.

قلت: في هذا الاستدلال نظر لا يخفى؛ لأن فيه إثباتاً لحكم بما لا دليل عليه؛ إذ لم يوجد في غير هذا المحل، مع أن الحديث ضعيف، لم يُثَبِّتْ أهل الحديث، فكيف يكون حجةً، وأيضاً سيأتي أن المعروف في روايته «تكونون» بإثبات النون، فالأولى أن النون حذفت للتخفيف، وقد جاء ذلك نظماً ونثراً، فأما الأول ففي قوله [من الرجز]:

أَبِيتُ أَشْرِي وَتَبِيتِي تَذْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْيَسْكَ الدُّكِي
إذ لم يقل: «تبيتين»؛ لأجل التخفيف، وأما نثراً، فكما في قراءة ﴿وقالوا ساحران تظاهرا﴾ بتشديد الظاء، فإن النون حذفت للخفة، فالأصل أنتما ساحران تظاهران حذفت النون تخفيفاً،

(١) راجع «حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل» ١٧٣/٢.

وأدغمت التاء في الظاء، وفي الحديث الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»، فقد حذف النون بعد «لا» النافية تخفيفاً^(١).

(وَرَدًا) بألف الإطلاق أي جاء (عَنْ بَعْضِهِمْ) أي بعض النحاة، وقوله: (وَبِالْتَّبُوتِ حَمْدًا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، وقد عرفت أن عدم ثبوته هو الأولى، فنتبّه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «أن» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال، كقوله [من البسيط]:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِثِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
والشاهد في «أَنْ» الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل «أَنْ» المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حملاً على «أَنْ» كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يؤولي عليكم»^(٢) ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية «كما تكونون». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، فقال:

٢٢٥٤- (وَتَالِثٌ إِعْطَا إِنِ الشَّرْطِيَّةِ إِهْمَالَ لَوْ وَالْعَكْسُ فِي الضَّرُورَةِ)
(وَتَالِثٌ) أي ثالث الأمثلة (إِعْطَا) بالقصر للوزن («إِنِ» الشَّرْطِيَّةِ إِهْمَالَ «لَوْ») يعني أن «إِنِ» الشرطية تهمل عن جزمها، حملاً لها على «لَوْ» (وَالْعَكْسُ) أي إعمال «لَوْ» في الجزم حملاً لها على «إِنِ» للتقارض، وذلك كائن (فِي الضَّرُورَةِ) الشعرية، لا في سعة الكلام.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «إِنِ» الشرطية حكم «لَوْ» في الإهمال، كما روي في الحديث: «فإن لا تراه فإنه يراك»^(٣)، أي حيث لم يقل: «تره» قال الدماميني: قد مضى في «لم» تخريج ابن السِّيد البَطْلِيوسِيِّ [من الطويل]:

* كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا *

على لغة راء يراء، كخاف يخاف، حُذِفَت الألف للساكين، وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة

(١) «حاشية الدسوقي» ٥٦١/٣-٥٦٢.

(٢) قد عرفت أنه حديث ضعيف.

(٣) أخرجه مسلم.

ألفاً، فكذا الحديث، وتعقبه الشمني بأنه كان يقول: فإنه يَرَأُكَ؛ لبعد الجمع بين لغتين. انتهى^(١).

وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم، كقوله [من الرمل]:

* لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ^(٢) *

ذكر الثاني ابن الشجري، وخَرَجَ غيره على أنه جاء على لغة من يقول: «شا يشأ» بالألف، ثم أبدلت الألف همزة على حَدِّ قول بعضهم: «العالم» و«الخاتم» بالهمزة، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء «إن» الشرطية في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عما مضى، فالمعنى لو شاء، وبهذا يقدر أيضاً في تخريج الحديث السابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مُجَرَى الصحيح في جزمه بحذف الحركة المقدرة، فالجزم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة، كقراءة قبل: «إِنَّهُ مِنْ يَتَقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ» يَأْتِي بِأَنَّ ياء «يَتَقِي»، وجزم «وَيَصْبِرُ» [يُؤَسَفُ: الآية ٩٠]^(٣). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع، فقال:

٢٢٥٥- (وَرَابِعٌ إِعْطَا إِذَا حُكِمَ مَتَى فِي الْجَزْمِ وَالْعَكْسُ هُنَا قَدْ ثَبَتَا)
(وَرَابِعٌ) من أمثلة تقارض اللفظين (إِعْطَا «إِذَا» حُكِمَ «مَتَى» فِي الْجَزْمِ) أي في جزم المضارع بها (وَالْعَكْسُ هُنَا قَدْ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي قد ثبت العكس، وهو إعطاء «متى» حكم «إذا» في عدم الجزم بها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الرابع مما تقارض فيه اللفظان إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها، كقوله [من الكامل]:

(١) «حاشية الدسوقي» ٥٦٢/٣.

(٢) أي نشاط.

(٣) تقدم في الكلام على أقسام العطف أن الظاهر تخريج هذه القراءة على أن «من» موصولة لا شرطية، فإثبات ياء «يَتَقِي» حينئذ جائز، بل واجب، وإسكان الراء ليس جزءاً، بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع، مثل «وَمَا يُشْعِرُكُمْ» [الأنعام: ١٠٩] يسكان الراء، وهو فصيح. انتهى «دسوقي» ٣/٥٦٣.

أَسْتَعْنِي مَا أَغْنَاكَ رُبُّكَ يَا لَيْتِي وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ
وإهمال «متى» حكما لها بحكم «إذا» كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وأنه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس»^(١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخامس، فقال:

٢٢٥٦- (وَخَامِسٌ نَضَبٌ يَلْمُ كَنْضَبٍ لَنْ كَجَزْمٍ لَنْ حَمَلًا عَلَى لَمْ فَأَغْقِلَنْ)
(وَخَامِسٌ) من أمثلة تقارض اللفظين (نَضَبٌ يَلْمُ) كَنْضَبٍ (لَنْ) يعني أنهم نَضَبُوا بـ «لم»
حملًا لها على «لن» (كَجَزْمٍ لَنْ) حَمَلًا عَلَى (لَمْ) أي كما حملوا «لن» على «لم» فجزموا بها
للتقارض، وقوله: (فَأَغْقِلَنْ) كَمَلْ به البيت، أي فاعلم ذلك، وتفهمه، فإنه مهم جدًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الخامس مما تقارض فيه اللفظان إعطاء «لم» حكم «لن» في
عمل النصب، ذكره بعضهم، مستشهدًا بقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١] بفتح
الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تَحَلُّ «لن» هنا، وإنما يصح، أو يحسن حمل الشيء على ما يَحُلُّ محله، كما
قدمنا، وقيل: أصله «نشرحن»، ثم حُذِفَ النون الخفيفة، وبقي الفتح دليلًا عليها، وفي هذا
شدوذان: توكيد المنفي بـ «لم»، مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مُقْتَضٍ، مع
أن المؤكَّد لا يليق به الحذف، وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم بها، كقوله [من المنسرح]:
لَنْ يَخِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ
الرواية بكسر الباء، فـ «يخب» مجزوم بـ «لن»، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين. والله تعالى
أعلم.

ثم ذكر السادس، فقال:

٢٢٥٧- (وَسَادِسٌ إِعْطَاءٌ مَا النَّافِيَةِ إِعْمَالٍ لَيْسَ فِي فَصِيحِ اللُّغَةِ
٢٢٥٨- وَعَكْسُهُ كَلَيْسَ طَيْبٌ إِلَّا مِنْكَ لَدَى بَنِي تَمِيمٍ يُثَلَّى)
(وَسَادِسٌ) من الأمثلة (إِعْطَاءٌ «مَا» النَّافِيَةِ إِعْمَالٍ «لَيْسَ») أي وإن كان الأصل في «ما»

(١) متفق عليه.

الإهمال، ولذا كان عملها عند الحجازيين بشروط أربعة: أن لا تقع بعدها «أن»، وأن لا ينتقض
نفيها، وترتيب معموليها، وأن لا يفصل بينه وبين معموليها بمعمول الخبر، إلا إذا كان ظرفًا أو جازًا
ومجرورًا، ومعلوم أن العمل بشرط خلاف الأصل، وأهلها بنو تميم، ومنه قوله [من الكامل]:

وَمُهَفِّهِفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ أَتَنْتَيْبُ فَأَجَابَ مَا قَتْلُ الْحَبِيبِ حَرَامٌ
وقوله: (فِي فَصِيحِ اللُّغَةِ) أي وهي لغة أهل الحجاز.

(وَعَكْسُهُ) أي عكس هذا، وهو إعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ «إلا»
(كَلَيْسَ طَيْبٌ إِلَّا مِنْكَ، لَدَى بَنِي تَمِيمٍ يُثَلَّى) أي يُذَكِّرُ هذا المثال عند بني تميم، وأما غيرهم
فيعمل «ليس» مطلقًا.

وحاصل معنى البيتين أن السادس مما تقارض فيه اللفظان إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في
الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز، نحو قوله ﷺ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١]، وإعطاء
«ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ «إلا»، كقولهم: «ليس الطيب إلا المسك»،
وهي لغة بني تميم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السابع، فقال:

٢٢٥٩- (وَسَابِعٌ إِعْطَاءٌ عَسَى حُكْمَ لَعَلٍّ فِي عَمَلٍ وَالْعَكْسُ فِي لَعَلٍّ حَلٍّ
٢٢٦٠- إِذْ خَبَرَ لَهَا بِأَنْ قَدْ أَقْتَرَنَ فِي الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ سِرِّ الْمَيْنِ)
(وَسَابِعٌ) من الأمثلة (إِعْطَاءٌ «عَسَى» حُكْمَ «لَعَلٍّ» فِي عَمَلٍ) أي وهو نصب الاسم، ورفع
الخبر (وَالْعَكْسُ فِي لَعَلٍّ حَلٍّ) أي عكس هذا، وهو إعطاء «لعل» حكم «عسى» (إِذْ خَبَرَ لَهَا) أي
«لعل» (بِأَنْ قَدْ أَقْتَرَنَ) مع أنه في الأصل لا يقترن بها (فِي الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ سِرِّ الْمَيْنِ) أي عن
النبي ﷺ، وصفه بأنه السبب في وصول خيرات الدنيا والآخرة للمؤمنين، كما قال الله تعالى:
﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤] الآية، وقال ﷺ:
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٧].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «عسى» حكم «لعل»

في العمل، كقوله [من الرجز]:

* يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ *

وإعطاء «لعل» حكم «عسى» في اقتران خبرها بـ«أن»، ومنه الحديث الذي أخرجه الشيخان في «صحيحهما» من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً: «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...» الحديث. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثامن، فقال:

٢٢٦١- (وَتَأْمِنُ إِعْطَاءُ كُلِّ فَاعِلٍ إِغْرَابَ مَفْعُولٍ وَعَكْسُهُ جَلِي

٢٢٦٢- مَعَ أَمْنٍ لَّبْسٍ مِثْلَ قَوْلِهِمْ خَرَقَ مِسْمَارًا الثُّوبَ كَذَا الرُّجَاجُ دَقٌّ

٢٢٦٣- نَصْبُهُمَا سَمِعَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

٢٢٦٤- رَفَعُهُمَا سَمِعًا بِهِمْ يَقُومُ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ ثُمَّ بُومُ

(وَتَأْمِنُ) من أمثلة تقارض اللفظين (إِعْطَاءُ كُلِّ فَاعِلٍ إِغْرَابَ مَفْعُولٍ) سبب ذلك أن القصد من الإعراب بيان المعنى، فإذا ظهر لم يُبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد، ولا يقاس، ثم الظاهر أنه يقال: فاعل منصوب، ومفعول مرفوع، وقيل: يُقَدَّرُ للفاعل رفع، وللـمفعول نصب، منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى، وقيل: يُعْرَبُ الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وهو قلب، وقوله: (وَعَكْسُهُ) أي عكس الحكم المذكور، وهو إعطاء المفعول إعراب الفاعل، وهو الرفع، وقوله: (جَلِي) أي هذا الاستعمال ظاهر مشهور عندهم، وقوله: (مَعَ أَمْنٍ لَّبْسٍ) أي إن الإعطاء المذكور لا بد أن يكون معه الأمن من اللبس، وإلا فلا يجوز (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) يجوز نصب «مثل» على الحال، أو مفعولاً محذوف، أي أعني، ورفع خبراً محذوف، أي ذلك مثل (خَرَقَ مِسْمَارًا الثُّوبَ) فقد نُصِبَ الفاعل، وهو «مسماراً»، وُزِعَ المفعول، وهو «الثوب» (كَذَا الرُّجَاجُ دَقٌّ) أي كسر الحجر، فحذف الفاعل؛ لاستقامة النظم.

(نَصْبُهُمَا) أي نصب الفاعل والمفعول معاً (سَمِعَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ) أي ثبت عندهم سماعه من

العرب في قوله: (قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا) بألف الإطلاق، أي فقد نصب كلا من الحيات،

وهو فاعل بالكسرة، و«القدم»، وهو مفعول، منصوب بالفتحة.

(رَفَعُهُمَا) أي رفع الفاعل، والمفعول معاً (سَمِعًا) أي حال كونه مسموعاً، أو ذا سَمْعٍ من العرب (بِهِمْ يَقُومُ) أي يثبت عندهم أيضاً، وذلك كقوله: (مَنْ صَادَ عَقَقَانِ ثُمَّ بُومُ) أي حيث رفع كلا من فاعل «صاد»، وهو ضمير، و«عققان»، وهو مفعول به، و«بوم»، وهو عطف عليه. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثامن من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه، عند أمن اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثُّوبَ الْمِسْمَارَ»، و«كَسَرَ الزُّجَاجَ الْحَجَرَ»، وقال الشاعر [من البسيط]:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا الْجَوْنُ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاءَتِهِمْ هَجْرُ

فقد نصب «سواتهم» وهو فاعل، ورفع «هجر»، وهو مفعول.

وسمع أيضاً نصب الفاعل والمفعول معاً، كقوله [من الرجز]:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعَمَا^(١)

في رواية من نصب «الحيات»، وقيل: «القدماء» تشية، حذفت نونه للضرورة، كقوله [من الطويل]:

* هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارَ وَمِنَّةٌ *

فيمن رواه برفع «إسار»، و«مننة»، وسَمِعَ أيضاً رفع الفاعل والمفعول معاً، كقوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبُومُ

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر التاسع، فقال:

٢٢٦٥- وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ يَنْصِبُ حِمَلًا كَالضَّارِبِ الْفَتَى وَعَكْسًا جُعَلًا

٢٢٦٦- فِي الْجَرِّ فِي الْجَرِّ (.....)

(١) «الأفعوان»: ذكر الأفعاي، و«الشجاع»: قويّ الحيات، و«الشجعما» الجري، توكيد له.

(وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ يَنْصِبُ) أي ينصب «الوجه» (حَمَلًا) بألف الإطلاق (كَالضَّارِبِ الْفَتَى) أي أعطوه حكم اسم الفاعل في النصب (وَعَكْسًا) مفعول ثانٍ لـ (جَعَلًا) بألف الإطلاق، أي وجعل عكس هذا للضارب الرجل (فِي الْجَرْ) أي بالإضافة، قال الدماميني رحمه الله: لا يخفى أن نصب «الوجه» في قولك: «زيد حسن الوجه» لا يصح على جهة المفعولية؛ إذ الصفة المشبهة مأخوذة من فعل لازم، لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك: «الضارب الرجل»، فأعطي النصب.

وأما إعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه»، وهو الجر، فتقريره أن الإضافة في المحلين لفظية؛ إذ هي إضافة الصفة إلى معمولها، وشرطها أن تفيد تخفيفًا في اللفظ، وهذا متحقق في «الحسن الوجه»؛ لأن أصله «الحسن وجه» برفع «وجه» على أنه فاعل الصفة، فقصدوا التخفيف فيه بالإضافة، وإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل؛ لأنه هو في المعنى، فشبهوا مرفوعه بالمنصوب، فنصبوه لتصح الإضافة إليه، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، وأضمرها فيها الضمير المتصل، وحذف الضمير من «الوجه»، وغوّض عنه «أل»؛ لئلا يزول تعريفه، ثم أضافوا الصفة إليه، فحصل التخفيف بحذف الضمير من «الوجه»، واستتاره في «الحسن»، ومثل هذا في «الضارب الرجل» غير متحقق، فغُلم أنه محمول في الجر على «الحسن الوجه». انتهى كلام الدماميني رحمه الله.

قلت: قد تحصل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعمولها بـ «أل» الأصل فيها عملها الجر، وإنما انتصب المفعول حملاً على اسم الفاعل المماثل لها، وكذا الأصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بـ «أل» عمله النصب، والجر إنما هو بالحمل، والسر في ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من الفعل اللازم، واسم الفاعل مأخوذ من المتعدي، فالأصل فيه النصب، وإنما كان الجر فيه غير أصل لأن إضافته لا تفيد تخفيفًا، بخلاف إضافة الصفة المشبهة؛ لأن «الحسن الوجه» أصله «حسن وجهه» بالرفع، ثم لما أرادوا الإضافة حوّلوا الإسناد عن «الوجه» إلى الضمير العائد على الموصوف، كالرجل، ثم أتى بالوجه، ونصبوه، ثم جرّوه بالإضافة، فالجر إنما هو بعد صيرورته منصوبًا تشبيهًا بمفعول اسم الفاعل، وحكمة الإضافة التخفيف بحذف ضمير «وجهه»، واستتاره في «حسن»، وأما «الضارب الرجل»، فليس فيه تخفيف، وإن كانت إضافته لفظية، فهي مقيسة

على «الحسن الوجه». (١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر العاشر، وهو آخر الأمثلة، فقال:

٢٢٦٧- (.....) ... وَالْعَاشِرُ إِعْطَا أَفْعَلًا

٢٢٦٨- فِي نَيْلِهِ التَّصْغِيرَ وَالْعَكْسُ اسْتَحَقَّ

٢٢٦٩- وَلَوْ ذَكَرْتُ أَحْرَفًا تَقَارَضُوا

تَعْجِبُ حُكْمَ الَّذِي قَدْ فَضَّلَا
فِي مَنَعِ رَفْعِهِ لِظَاهِرِ أَحَقَّ
لَجَاءَ أَمْثَلُهُ بِهَا التَّعَاوُضُ

(وَالْعَاشِرُ) أي من أمثلة تقارض اللفظين (إِعْطَا أَفْعَلًا) بألف الإطلاق، وقوله: (تَعْجِبُ) بالجر بدل من «أفعل»، أي إعطاء أفعل في التعجب (حُكْمَ الَّذِي قَدْ فَضَّلَا) أي حكم أفعل التفضيل (فِي نَيْلِهِ التَّصْغِيرَ) أي في جواز تصغيره، أي والأصل أن لا يجوز تصغير أفعل في التعجب؛ لأنه فعل، والفعل لا يصغر، لكن ثبت تصغيره حملاً على أفعل التفضيل (وَالْعَكْسُ) أي أفعل التفضيل (اسْتَحَقَّ فِي مَنَعِ رَفْعِهِ لِظَاهِرِ) يعني أن أفعل التفضيل استحق عدم رفعه الاسم الظاهر، مع أنه في الأصل يرفعه، قال الدسوقي رحمه الله: هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجب، وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة، والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل، ولا يستتر فيها الضمير وجوبًا، إلا أفعل التفضيل؛ لحمله على أفعل في التعجب بجامع مطلق الزيادة. انتهى (٢).

وقوله: (أَحَقَّ) خبر لمحدوف، أي هو أحق بذلك.

(وَلَوْ ذَكَرْتُ) بقاء المتكلم (أَحْرَفًا تَقَارَضُ) بحذف إحدى التاءين، أي تتقارض (لَجَاءَ أَمْثَلُهُ)

بهاء ساكنة للوزن (بِهَا التَّعَاوُضُ) أي معاوضة بعضها من بعض.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن العاشر من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «أفعل» في التعجب

حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم «أفعل» في التعجب في أنه لا

يرفع الظاهر، وقد مر ذلك في آخر القاعدة الأولى.

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٥٦٦/٣.

(٢) «الحاشية» ٥٦٧/٣.

ولو ذكرنا أحرف الجز، ودخول بعضها على بعض في معناه، لجاء من ذلك أمثلة كثيرة. ثم ختم الناظم رحمه الله تعالى نظمه بقوله:

٢٢٧٠- قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ بِنَظْمِ الْمُغْنِي
أَلْفَيْنِ مَعَ زِيَادَةِ قَدْ تُغْنِي
٢٢٧١- سَمَيْتُ هَذَا مُذْنِي الْحَبِيبِ
مِّنْ يُوَالِي مُغْنِي اللَّيْبِ
٢٢٧٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ بِعَدِّ نِعْمَةٍ
أَسْدَى عَلَى عِبَادِهِ مِنْ حِكْمَةٍ
٢٢٧٣- لَا سِيَّمَا الْعِلْمَ ضِيَاءِ الثُّجْبَا
حَيَاةِ أَزْوَاجِ الرِّجَالِ الثُّقْبَا
٢٢٧٤- صَلَّى إِلَهُنَا عَلَى سَنَا الْهُدَى
وَالْآلِ وَالصَّحْبِ بُدُورِ الْإِهْتِدَا
٢٢٧٥- وَالتَّابِعِينَ بِالْعُلُومِ وَالْعَمَلِ
عَدَّالِ الثَّرَابِ وَالْيَاهِ وَالرَّمَلِ
٢٢٧٦- ثُمَّ الرِّضَا عَنِ الصُّحَابِ الْبَرَّةِ
وَكُلِّ أَهْلِ الرُّشْدِ بَاقِي الْخَيْرَةِ
٢٢٧٧- وَأَخْتِمَ لَنَا يَا رَبِّ بِالْإِيمَانِ
وَالْعَفْوِ وَالْفَوْزِ إِلَى الْجَنَانِ
(قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ) أي قصده (بِنَظْمِ الْمُغْنِي) أي كتاب «مغني الليب عن كتب الأعراب»، حال كونه (أَلْفَيْنِ مَعَ زِيَادَةٍ) على ألفين، وقد سبق في أول المنظومة قوله:

٢٢٧٨- فَجَاءَ أَلْفَيْنِ وَرُبْعِ الْأَلْفِ
مِنْ رَجَزٍ حَمْدًا لِرَبِّ اللَّطْفِ
ولا تنافي بينهما؛ لإمكان حمل ما سبق على أول الأمر، ثم لما زاد خلال تبييضه على ربع الألف، أبهمه هنا، فقال: «مع زيادة»، كما هو الواقع، والله تعالى أعلم.

(قَدْ تُغْنِي) أي تلك الزيادة مع أصلها عن تطلّب كتاب يتعلّق بهذا البحث؛ لكونها قد استوعبت معظم مقاصده، فمن طالعتها، وحفظها، وفهمها، فقد لا يحتاج إلى غيرها، وهذا وصف لا مبالغة فيه؛ لأن للفرع حكم الأصل، وقد سلّم الجميع لابن هشام في تسمية كتابه «مغني الليب عن كتب الأعراب» (سَمَيْتُ هَذَا) أي النظم (مُذْنِي) أي مقرب (الحبيب مِّنْ) بيان لـ «الحبيب» (يُوَالِي) أي يناصر بالتعلم والتعليم (مُغْنِي اللَّيْبِ) منصوب على المفعولية لـ «يُوَالِي» أي الكتاب الموسوم بهذا الاسم، ومعناه كافي الفطين عن تطلّب الكتب المؤلفة في هذا الفن؛ لكونه حوى مقاصدها، واستعب فوائدها.

تنبيه:

تسمية الكتاب قد تقدمت في أول النظم، فكان الأولى أن لا يُكْرَر. والله تعالى أعلم. (الْحَمْدُ لِلَّهِ بِعَدِّ) أي بعدد (نِعْمَةٍ) جمع نعمة بالكسر (أَسْدَى) أي أحسن، يقال: أسديت إليه معروفًا: اتخذته عنده (عَلَى) بمعنى «إلى» (عِبَادِهِ مِنْ) تبيضية، أي بعض (حِكْمَةٍ) بكسر، ففتح جمع حكمة، وهي - كما في «القاموس»: العدل، والعلم، والحلم، والنبوة، والقرآن، والإنجيل، وقال الفيتومي: هي مشتقة من «الحكمة» وزانُ قَصَبَةٍ، للدابة، سميت بذلك لأنها تُدَلِّلُهَا لراكبها حتى تمنعها الجَماح ونحوه. انتهى. وفي «القاموس»: «الحكمة محرّكة»: ما أحاط بختكي الفرس، من لجامه، وفيها العذاران. انتهى.

وجملة «أسدي» في محل نصب على الحال من لفظ الجلالة. (لَا سِيَّمَا) قد تقدّم تمام البحث فيها في «باب لا»، أي لا مثل (الْعِلْمِ) بالجرّ بإضافة «سي» إليه، ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ، أي هو العلم، ونصبه على مذهب الكوفيين المجوزين كون التمييز معرفة (ضِيَاءِ الثُّجْبَا) صفة لـ «لعلم» بأوجهه المذكورة، و«النجبا» بالقصر للوزن، وهو بالضم جمع نجيب بفتح، فكسر، قال في «القاموس»: «النَّجِيبُ» وكهْمَزَة: «الكريم الحسيب»، جمعه أنجباب، ونُجْبَاءُ، وَنُجْبٌ (حَيَاةِ أَزْوَاجِ الرِّجَالِ) صفة بعد صفة لـ «لعلم» بالأوجه المذكورة، وَصَفُ الْعِلْمِ بأنه حياة الأرواح، مأخوذ من قوله ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: الآية ٥٢] الآية، فالعلم حياة القلوب، كما أن الماء حياة الأجسام.

وقوله: (الثُّقْبَا) بالنون جمع نقيب بفتح، فكسر: وهو شاهد القوم، وضمينهم، وعريفهم، والمراد هنا سادات الناس، وفي نسخة: «الأدبا» بالضم جمع أديب، وهو الذي ارتاض نفسه على محاسن الأخلاق.

(صَلَّى إِلَهُنَا) تقدم في أوائل الكتاب أن الأصح في تفسير صلاة الله ثناؤه على عبده، وقيل: رحمته له (عَلَى سَنَا الْهُدَى) «السنا» بالقصر: الضوء، و«الهدى» بالضم مقصورًا: الهداية، والإضافة بمعنى «من»، والمراد به النبي الذي أرسله الله بالهدى ودين الحق محمد ﷺ؛ لأنه الذي

أذهب الله به ظلام الشرك، ونور به قلوب المؤمنين ﷺ (وَالْآلِ) أي أهل بيته الأطهار (وَالصَّخْبِ) أي أصحابه البررة الأخيار (بُدُورِ الْإِهْتِدَاءِ) أي الذين كانوا كالأقمار للاهتداء بهم في الوصول إلى السنة التي هي طريق الجنة (وَالثَّابِعِينَ بِالْعُلُومِ وَالْعَمَلِ) أي وعلى من تبعهم بإحسان العلم والعمل (عَدَّ الثَّرَابَ وَالْمِيَاهَ وَالرَّمْلَ) «عَدَّ» منصوب على الظرفية، أي عدد هذه الأشياء، وفي نسخة: «وَالْجَمْلَ» بدل «الرمل» (ثُمَّ الرُّضَا عَنِ الصَّحَابِ الْبَرَّةِ) جمع بارّ، وهو الصادق، أو التقي (وَكُلُّ أَهْلِ الرُّشْدِ) بضم، فسكون، وبفتحتين، لكن الأول يتعين هنا للوزن، وهو خلاف الغي (بَاقِي الْخَيْرَةِ) أي غير الصحاب، و«الخيرة» بكسر، ففتح: اسم من الاختيار، فيكون على حذف مضاف، أي باقي أهل الخير، أي اختيار الهدى والرشاد (وَإِخْتِمْ لَنَا يَا رَبِّ بِالْإِيمَانِ) أي الكامل؛ لأنه المراد في مثل هذا المكان (وَالْعَفْوِ) أي محو الذنوب (وَالْفَوْزِ) أي الظفر (إِلَى الْجَنَانِ) «إلى» بمعنى الباء؛ لأن «فاز» يتعدى بها، و«الجنان» بالكسر: جمع جنة بالفتح، وهي الحديقة ذات النخل والشجر، كما في «القاموس»، والمراد هنا الجنة التي أعدها الله لعباده المؤمنين، فيها ما تشتهيهِ الأنفس، وتلذذ الأعين، وفيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فقد أخرج الشيخان في «صحيحهما» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»، ثم قال أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، اللهم إنا نسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل، ونعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل، آمين آمين آمين.

نص خاتمة الأصل:

وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه، وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويسر عليَّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد، في شهر رجب الحرام أن يُحَرِّمَ وجهي على النار، وأن يتجاوز عما تَحْمَلُهُ من الأوزار، وأن يوقظني من رَقْدَةِ الْعَفْلَةِ قبل الفوت، وأن يلطف بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي، وأحبائي، وجميع المسلمين، وأن يُهْدِي أشرف صلواته، وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين، وإمام العالمين، محمد

نبي الرحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الْعَمَّة، وعلى أهله الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين، وأن يُسَلِّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.
قال الجامع الفقير إلى مولاه الغني القدير محمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، خويدم العلم بمكة المكرمة:

قد انتهيت من كتابة الجزء الثاني من شرح «كتاب مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب» نظم شيخنا العلامة الألمي اللوذعي النحوي اللغوي عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبي الولوي البورني المتوفي سنة (١٤١٣ هـ) رحمه الله يوم الجمعة قبيل المغرب ١٤٢٣/٦/٢١ هـ الموافق ٣٠ أغسطس/٢٠٠٢ م.

أسأل الله العلي العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنت النعيم لي ولكل من تلقاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوف رحيم.

وآخر دعوانا: ﴿إِن الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: الآية ١٠].

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: الآية ٤٣].

﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[الصفات: ١٨٢].

«اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد،

اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

«السلام على النبي ورحمة الله وبركاته».

«سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك».

فهرست الموضوعات

الجزء الثاني

- الجُمْلُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ٥
- الجُمْلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ ٤٠
- حُكْمُ الْجُمْلَةِ بَعْدَ الْمَعَارِفِ، وَبَعْدَ التَّكْرَارِ ٦٤
- **الْبَابُ الثَّالِثُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ مَا يُشْبِهُ الْجُمْلَةَ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَفْرُوزُ، ذِكْرُ حُكْمَيْهِمَا فِي التَّعْلُقِ** ٧٢
- هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ ٧٦
- هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ ٧٩
- هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِأَحْرُوفِ الْمَعْنَى ٨٠
- ذِكْرُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ٨٤
- حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالتَّكْرَارِ ٨٧
- حُكْمُ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهُمَا ٨٧
- مَا يَجِبُ فِيهِ تَعَلُّقُهُمَا بِمَحذُوفٍ ٩١
- هَلِ الْمُتَعَلِّقُ الْوَاجِبُ الْحَذْفِ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ؟ ٩٦
- كَيْفِيَّةُ تَقْدِيرِهِ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى ٩٧
- تَقْيِينُ مَوْضِعِ التَّقْدِيرِ ١٠٢
- **الْبَابُ الرَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ يَكْتَرُ دَوْرَهَا، وَيَتَّبِعُ بِالْمَعْرِبِ جَمْلَهَا، وَقَدَّمَ مَعْرِفَتَهَا عَلَى وَجْهِهَا** ١٠٤
- مَا يُعْرَفُ بِهِ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْخَبَرِ ١٠٤
- مَا يُعْرَفُ بِهِ الْأِسْمُ مِنَ الْخَبَرِ ١٠٨
- مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَقْعُولِ ١١١
- مَا افْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالتَّيْدُلُ ١١٥
- مَا افْتَرَقَ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ١٢٣
- مَا افْتَرَقَ فِيهِ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ، وَمَا أَجْتَمَعَ فِيهِ ١٣١

- أقسام الحال ١٣٧
- إغراب أسماء الشُّروط والاستيفهام، ونحوها ١٤٢
- مسوغات الابتداء بالثَّكْرَة ١٤٧
- أقسام العطف ١٥٦
- عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس ١٧٠
- عطف الاسم على الفعلية وبالعكس ١٧٥
- العطف على مفعول عاملي ١٧٧
- شرح حال الضمير المسمى فضلاً وعماداً ١٩٢
- روابط الجملة بما هي خبر عنه ٢٠١
- الأشياء التي تحتاج إلى الرابط ٢٠٨
- الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة ٢٢٠
- الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً ٢٣١
- الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ٢٣٨
- **الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المغرب**
- **من جهتها** ٢٤٦
- باب المبتدأ ٣٢٣
- باب كان وما جرى مجراها ٣٣١
- باب المنصوبات التشابهية ٣٣٨
- باب الاستثناء ٣٤٢
- ما يحتمل الحالية والتَّمْيِيز ٣٤٤
- باب إغراب الفعل ٣٤٧
- باب الموصول ٣٥٠
- باب التَّوابع ٣٥٣
- باب حروف الجر ٣٥٥
- باب في مسائل مُفْرَدَة ٣٥٧
- شروط الحذف ٤٤٠

- بيان مكان المقدّر ٤٥٨
- بيان مقدار المقدّر ٤٦٦
- بيان كيفية التقدير ٤٦٨
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وبين كونه خبراً فأيهما أولى؟ ٤٧١
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، أو كونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى ٤٧٤
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى ٤٧٦
- ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المغرب ٤٨٢
- حذف المضاف إليه ٤٨٥
- حذف اسمين مضافين ٤٨٦
- حذف ثلاث متضايقات ٤٨٧
- حذف الموصول الاسمي ٤٨٨
- حذف الصلة ٤٨٩
- حذف الموصوف ٤٩٠
- حذف الصفة ٤٩٢
- حذف المعطوف ٤٩٣
- حذف المعطوف عليه ٤٩٥
- حذف المبدل منه ٤٩٥
- حذف المؤكّد وبقاء توكيده ٤٩٦
- حذف المبتدأ ٤٩٧
- حذف الخبر ٤٩٨
- ما يحتمل التَّوَعِين ٥٠١
- حذف الفعل وحده، أو مع مضمير مرفوع، أو منصوب، أو معهما ٥٠٢
- حذف المفعول ٥٠٤
- حذف الحال ٥٠٧
- حذف التَّمْيِيز ٥٠٨
- حذف الاستثناء ٥٠٩

- ٥٠٩ حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ □
- ٥١١ حَذْفُ فَأِ الْجَوَابِ □
- ٥١١ حَذْفُ وَاوِ الْحَالِ □
- ٥١١ حَذْفُ «قَدْ» □
- ٥١٣ حَذْفُ «لَا» النَّبَرِ □
- ٥١٤ حَذْفُ «لَا» النَّافِيَةِ، وَغَيْرِهَا □
- ٥١٥ حَذْفُ «مَا» النَّافِيَةِ □
- ٥١٦ حَذْفُ «مَا» الْمُصَدَّرَةِ □
- ٥١٧ حَذْفُ «كَيْ» الْمُصَدَّرَةِ □
- ٥١٧ حَذْفُ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ □
- ٥١٩ حَذْفُ لَامِ التَّوْطِئَةِ □
- ٥١٩ حَذْفُ الْجَارِ □
- ٥٢١ حَذْفُ «أَنْ» النَّاصِبَةِ □
- ٥٢٣ حَذْفُ لَامِ الطَّلَبِ □
- ٥٢٤ حَذْفُ حَرْفِ التَّدَايِ □
- ٥٢٥ حَذْفُ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ □
- ٥٢٥ حَذْفُ نُونِ التَّوَكِيدِ □
- ٥٢٧ حَذْفُ نُونِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ □
- ٥٣٠ حَذْفُ التَّنْوِينِ □
- ٥٣٤ حَذْفُ «أَلْ» □
- ٥٣٥ حَذْفُ لَامِ الْجَوَابِ □
- ٥٣٦ حَذْفُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ □
- ٥٣٧ حَذْفُ جَوَابِ الْقَسَمِ □
- ٥٣٩ حَذْفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ □
- ٥٤١ حَذْفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ □
- ٥٤٤ حَذْفُ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ □

- ٥٤٦ حَذْفُ أَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ □
- **الْبَابُ السَّادِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي التَّخْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُفْرِبِينَ، وَالصَّوَابِ**
- ٥٥٢ **خِلَافُهَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَالَّذِي يَخْصُرُنِي الْآنَ مَشْرُوعٌ مَوْضِعًا** □
- ٥٨٢ خَاتِمَةٌ □
- ٥٨٣ **الْبَابُ السَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي كَيْفِيَةِ الْإِغْرَابِ** □
- ٥٩٨ **فَصْلٌ: أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ مِنْهُ الْمُتَبَدِّي** □
- **الْبَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كَلِّتَ يَتَفَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْقَصِرُ مِنْ**
- ٦١٢ **الصُّورِ الْخُرَيْتِيَّةِ، وَهِيَ إِهْدَى شَرَّةٍ قَائِدَةٌ** □
- ٦١٢ **الْقَاعِدَةُ الْأُولَى:** قَدْ يُعْطَى الشَّيْءُ حَكْمًا مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَا، أَوْ فِي لَفْظِهِ، أَوْ فِيهِمَا مَعًا □
- ٦٣٠ **الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ:** أَنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حَكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ □
- ٦٣٤ **الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ:** قَدْ يُشْرِبُونَ لَفْظًا مَعْنَى لَفْظٍ، فَيُعْطَوْنَهُ حَكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضَمُّنًا □
- ٦٣٦ **الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ:** أَنَّهُمْ يُغْلِبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا لَغِيْرُهُ؛ لِتَنَاسُبِ بَيْنَهُمَا، أَوْ اخْتِلَافِ □
- ٦٤٠ **الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ:** أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ □
- ٦٤٣ **الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ:** أَنَّهُمْ يُعْتَبِرُونَ عَنِ الْمَاضِي وَالْآتِي كَمَا يُعْتَبِرُونَ عَنِ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ □
- ٦٤٥ **الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ:** إِنَّ اللَّفْظَ قَدْ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَذَلِكَ الْمَقْدَرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ □
- ٦٤٨ **الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ:** كَثِيرًا مَا يُعْتَقَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْأَوَائِلِ □
- ٦٤٩ **الْقَاعِدَةُ الثَّاسِعَةُ:** إِنَّهُمْ يَتَّسِعُونَ فِي الظَّرْفِ وَالْجَرُورِ مَا لَا يَتَّسِعُونَ فِي غَيْرِهِمَا □
- ٦٥٤ **الْقَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ:** مِنْ فَنُونِ كَلَامِهِمْ مِنَ الْقَلْبِ □
- ٦٥٧ **الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ:** مِنْ مُلَحِّحِ كَلَامِهِمْ تَقَارُضُ اللَّفْظَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ □
- ٦٧٣ **فَهْرَسَتْ مَوْضُوعَاتُ الْجُزْءِ الثَّانِي** □

بِسْمِ اللَّهِ